

كان ثام جنى نفع ثم يقوم فيصلي ولا ترضاء حم صم

قال ركي وهرسا جدم يقوم فيصلي اي قتم صلاته
ولا ترضاء لان عيشه ثامان ولا ياتم عليه
فذلك من خصائصه وكذا الايام

هـ

نور العين في اصراع جامع الفصولين مخط المصنف رحمه الله تعالى عليه



لوزيبي الحمام شمسى تعطل الحمام
 وهو مشرك فى ان احد الشرك
 معجزة فانه يجبر على التمسك بالحكم

Josephanes	
1	Asia Ependi
Year	127
Eski sayi no.	

عرجنى طام نهما اهدم منه بيت لواحج
 الى قدر ومرتد وان احد الجبر وبعال الاخر
 الهنت فانه قدر عليه تصدك ثم تشويبه

فنه من التوارى
 انوار الله انى في سوره
 اخذنا قومه الى ارضى كمال الخط
 لنا الى اموالهم وعلمنا انهم كمال الخط
 وعلمنا انهم كمال الخط
 بانه وياقوت غلته الى ارضى كمال الخط
 فنه من التوارى

بواحد وصف ومحمد الى
 كتب حصر الوالد
 علمه الرحم
 لمرطه



مجلد
 ٤٤
 ١٢٧

١٢٧

بني اسبيجاني

حل الرموز الواقعة في كتاب جامع الفصول

يزيدوي بس البسوط بق ادب القاضي بقى البقالي ت الزيادات
تت زيادات الزيادات تخ التحفة تق تهذيب التلاني تم التمه ث
مختلطات اذ الليث ج الجامع جر ابو جعفر جز وحين المختصر جس التجنيس
جشي الجامع من شرح الطحاوي جص الجامع الاصغر جج الجامع الصغر الصغر
جف جامع النساوي جق جامع الفقه جن اجناس الساطفي جنق اجناس
الفقيه النسفي جنم الجواهر لنظام الدين ح الايضاح حصر الحصري حو
الحاوي حم الحاكم خ فتاوى قاضيان خا لخصال خص كتاب الخلاص
للفتين خل لخصال خه خواهر زاد، خي الكرخي ذ ذخيرة النساوي
ذي غلبا باذي ز فوايد المستغنى ز ابوبكر الرازي سجز ابوسليمان
المجوز جاني س ياسين النظر سين السير الكبير سيد السيد الامام ناصر الدين
ش رشيد الدين شبه الشامل للبيهقي شسك شرح السير الكبير شت شرح
الزيادات شج شرح الجامع شجي شرح الاسبيجاني شجج شرح الجامع الصغير
شخ شرح الجمل شخي شرح الطحاوي شخ شمس الالاية المرضي شخه شرح الامام
خواهر زاد، شسع شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي شطل شرح الاصل شطج
الشروط للطحاوي شع شرح عصام الدين شقق شرح الفاضل طهيري الدين شقي شرح
الغدودي سك شيخ الاسلام ابوبكر شكر شرح الكنز شخ شرح المختصر شخص شرح
مختصر الجصاص شني فصول الاستروشن شين شيخ الاسلام برهان الدين ص
النساوي الصغري صج المستخلص من الجامع صذ صاحب الذخيرة صر صدر الاسلام
ابو اليسر صش الصدر الشهيد صط صاحب المحيط صع فصول العادي
صفار الامام ابو القاسم الصفار صفة اصول الفقه صق فصول الفقه صقف
صاحب الاقضية صل الاصل صه خلاصة النساوي ض بعض المشايخ
ضخ بعض موضع اخر ضض بعض الاصول ضط بعض الشروط ضف بعض

الامام

مخد الفاضل
الامام علي الشافعي

صاحب الايضاح
وهو ابن الكرماني ص

صحيح الماويل
صا شرح الطحاوي

ضخ توضيح

النساوي ضك بعض الكتب ط المحيط البرهاني طبر شروط اي نصير الدين
طج شروط الفاضل جلال طح شروط الحاوي طح شروط الحاكم طح شروط
الحضاق طط شروط الفاضل اي نصير الدين محمد السمرقندي طظه شروط طهيري
الدين المرغيناني طي الحاوي ظه طهيري الدين المرغيناني ع العباي عجو
البحر النساوي عن العدة في النساوي عن العيون عيت كتاب الدعاء
والبيان غير عزيب الرواية غن غنية الغنية فتصط فساوي صاحب المحيط
فتت فساوي اي الليث فتخ فساوي الفاضل فتظ فساوي طهيري الدين
الزاوي فح فوايد اي جعفر الكبير فد فساوي الدياري فدي فوايد غلبا باوي
فر فوايد اية بخارا فسد فساوي اهل سمرقند فش فساوي رشيد الدين فثم
فوايد شمس الاسلام فشين فوايد شيخ الاسلام برهان الدين فص فوايد صدر الاسلام
طاهر بن محمد فصط فوايد صاحب المحيط فض فساوي الفضل فضج فوايد بعض
المشايخ فضع مختلفات الفاضل اي طهم عاصم الحاوي فضك ابو الفضل
الكرامي فضم فوايد بعض الائمة فظ فساوي الفاضل طهيري الدين فظس فساوي
طهيري الدين ايحي فظج فساوي طهيري البخاري فظو فساوي طهيري الدين الورع
فظه فوايد طهيري الطهيري فع فوايد العباي فعط فوايد مسعود من صاحب
المحيط فعلا الفوايد العالمية للامام علاء الدين سمرقندي فق مختلفات الفقه الفدية
المشايخ فقط فساوي الفاضل طهيري فك فساوي اي بكر محمد بن الفضل فمل
فوايد محمد بن مرسل الاستروشن فن فوايد النسفي فثم فوايد نظام الدين
فوه فساوي في الكافي فيج فوايد اي جعفر قرب فف فوايد بعض المشايخ فت
الواقعات فح فروق الجامع قمر دقايق الاعراب قشر رافعات السير قضه
الاقضية قظ الفاضل طهيري قنيه قنية النساوي في الغدودي كب الكتاب
المسي بالكتاب للامام محمد كبي كبير الدين البرقواني كبتى الكفاية للبيهقي كقسط
كتاب الدعاء والبيان لصاحب المحيط كح كتاب الخليل الخليل كح كتاب

فح فروق الجامع

الامام

صاحب الايضاح
وهو ابن الكرماني ص

الاحكام **كش** كتاب الشيع **كف** كتاب الفوائد **كفا** الكفاية **كنو** الكمال
 في المناوي **كشخ** كشف الغوامض لابي جعفر الهندواني **كلخي** ابو بكر الباهلي
ل علامته الحاصل من اوائل اعلام الكتب اي كتاب كان **لط** لطايف الاشارات
مت مختصر الزيارات **متع** مختلفات ابي العاصم البجلي **مث** موضع ثمة **مجمع**
 مجمع المناوي **مع** معنى الائمة الخلواني **مخ** المختصر **مخت** مختلن الزيارات
مخص مختصر الامام الجصاص **مخج** المختصر للعصام **مخم** المختصر للحاكم **مخي** المختصر
 للامام الكرخي **مز** مشن الائمة الاوزجدي **مس** مسائل نجم الدين **مسع** مسائل
 ابن سماعه **مش** منهاج الشريعة **مشر** مشارع نجم الدين **مست** مختصر اصول الزيادة
 للحاكم الشريفي **مصط** مستزاد صاحب المحيط **مق** الملقط **مقج** مجالس
 القاضي ابي جعفر الاستروشي **مقي** متن مختصر القذوري **مك** مختصر الكافي
من مجموع النوازل **مي** المنتقى **ن** النوازل **نب** نوادر بشر **نشد**
 المنشور للسيد الامام **ند** نوادر **نو** نوادر ابن رستم **نسخ** نسخة النجواني
نظ الناطقي **نغ** نوادر ابن سماعه **نف** الامام محمد بن الفضل **نفيس** النفيس
 الكتاب النفيس لابن الجوزي **نم** نظام الدين **نمز** نظم نظام الدين الزندوبيني
نه نوادر ابن هشام **نر** خزائن المناوي **ه** هشام **ها** الهادي **هد**
 الهداية **يد** التجويد **يه** المناوي القاضي **يغ** القاضي جلال الدين حامد
 ابن محمد الريضي . تمت الرموز

بعون خالق الكون

م

هناكم بغير

في مختلف
الرواية

رشي

نظم

1
 مركز حاد العلم وطالبه لعل اراده
 السيد محمد مصوم الحلي
 وسر عظمه



بنو سهرورد
 آل ابو محمد حماد بن علي
 فاص ما دارا
 حرمه في اطرافه
 واحكامه

واما نصيب



اسكنه الله الفردوس
 في داره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على توالي نواله . والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وصحبه وآله
وبعد فيقول العبد الخير محمد الشيرازي بن شاذلي زاده . جعل الله الفتوى زادة
 وانه مراده . حين عاد معاده . ورحم جميع ابايه واسلافه . وعالمهم بالايه
 والطافه . لما اعتنيت بتتبع علم الفروع . باقتضاء القضاء الذي هو غير مطوع
 الفيت كتاب جامع الفصولين انفع كتب الفناوى للقضاة . وراجع لمسايل الدعاء
 والخصومات . غير انه كثر فيه التكرير والاطناب . وذكر غير المهمات في كل فصل
 وباب . مع ما في بيان بعض المسائل من الخلط والخط . بحيث تعتبر فيه اخذ ما هو
 الصواب لاجل الخط والضبط . خصوصا في فصل دعاوى الخارج وذى اليد . حيث
 كثر وجه في ذكر مسائل خارجة عن الحد . فاردت تنقيح وتهذيب . فحذفت في
 كل فصل مكرروا وغيره . وغيرت في ذكر كثير من المسائل ترتيبه . بنقل بعضها بالنقل
 والتأخير عن مواضع السابقة . على ما يقتضيه كون المسائل جنسا وفضلا متناسبة
 متوافقة . ثم اني زدت في اكثر المواضع مسائل بل مباحث حجة . لم تذكر في الاصل
 مع كونها لازمة ومهمة . وكتبت بالحرمة عام اسامي الكتب التي نقلت عنها ولم ارمز اليه
 ليتماز المزيد عن المزيد عليه . غير اني ذكرت بعض مسائل عن غير الكتب نقلت فيه
 عنها توضيحا او نصيحا . ووقع خلط او ضبط ضمنا او صريحا . ثم اني حررت في
 مواضع كثيرة . مالا يحيط بالترجمة الجريئة الكسيرة . من دفع اعتراضات صاحب
 الاصل . على كلمات السلف ذوي الشرف والفضل . ومن بعض اشياء اقتضاها
 تضاعف الاهتمامات . على حسب اقتضاء المقامات . وبدلت ما ذكر فيه من فضل

العاقل الكفر لقلته مسايله وكون ترتيبه غير صواب . برسالة لطيفة كتبت حررتها
 سابقا في ذلك الباب . بحيث يحار في حسنها والا لئلا . لكونها بالغة من رابت
 الجمع والنفع اقصاها . اذ هي لا تغادر من المهمات صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
 مذيلة باصول عقائد اهل السنة والجماعة . بالحبوب ونوب يشاق العقلاء
 سماعه . ولقد بدلت في مجموع هذا الكتاب من جهدي ما يورث الثقب .
 وعملت في ترتيبه وتهذيبه عمل من طب من حب . ليصير بكثرة الفوائد
 المهمات وحل الاشكال والالهام اولى من اصله واحسن . وبحسن سوق الكلام
 والترتيب والنظام اعون على وجدان المرام واهون . تسهيلات الامر على
 الحكام . المبطلين بفصل خصومات الانام **نظم** رجاء به العفو يوم التناد .
 من الله ذي الفضل رب العباد **نثر** فجاد بعون الله كما باستطابا . حاو
 من مسائل القضاء لما كان حقا وصوابا **نظم** جعلته عدل لنفسى . حين
 ائسى رهين رضى **نثر** وسيمته نور العين . في اصلاح جامع الفصولين **يا**
نظم ان ربي موفى والهادي . وعليه توكل واعتمادى **الفضل**
 الاول في مسائل القضاء والحكمة وما يتعلق بذلك وتفضيلها هذا . ما يصير
 به دار الاسلام دار الحرب . مسائل تقلد القضاء . كيفية الاخذ باقوال ائمتنا
 الثلاثة . الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء . احكام عدالة القاضي
 ونسبه . صيرورة الامام اي السلطان اماما بالنسبة . قدر ما يجوز به الافاء ونسبه
 . معني قاضيان في القار وقاض في الجنة . انزال القاضي بتأخير الحكم وانه يجوز
 بذلك وهما عجبان . بعض مسائل البخاة . اخذ القضاء برثوة . ارتشاء
 القاضي وقبول الهدية . جواز تعليق الحكم بشرط الحكومة بشرط . توقيه بارزان
 . اضافتها . تنييدها بكان . اضافتها الى المستقبل . جواز استثناء بعض
 الخصومات وخصوصة شخص معين وعدم كونه قاضيا في المستقبل . تعليق الحكم
 بين اثنين . استخلاف الحاكم . حال الصبي المقلد سلطانا او قاضيا . حكم

في شئ ليس في ولاية • بيان المصلحة الطائفة بكون حكم من القاضي وما لا يكون
 • العبرة للمدعي عليه لو تنازع ما بين مختصان اليه • ليس لقاضي الحكم ولاية
 على غير الجندى • محترف سوق العسكر جندى • جواز حكم السلطنة بنفسه •
 للسلطنة عزل القاضي ولو بلا ريب • القاضي لا يترك على القضاء اكثر من
 سنة كيلا ينسى العلم • اسباب عزل القاضي • لا ينعزل القاضي قبل سماع عزله
 المختصان في امره • هل ينعزل نائبه بوجه وبغلة • عزل القاضي والوصي والوكيل
 انهم • العزل اكمل للوكيل عزل الموكل وكيله في غيبة خصمه • مسایل الموت
 • موت الموكل الموكل • موت الوكيل • موت الوصي • مسایل قضاء القاضي
 بعلم • مسایل يكون فيها الراي فيها الى القاضي • مسایل كيفية احضار الخصم
 وتطلب الاحضار المسماة فيها بالاعداء وهو طلب الاحضار • والجموع وهو
 تفتيش اخصم المقتضى في عار • والاعداء هو الذي في باب • مسایل شتى
 اي متفرقة وهي • خصامة تشا عند القاضي • ما ينعزل القاضي بالمدون • تعزير
 القاضي من قال له ارتشيت • القاضي ياتم لوائح على الصلح • وياتم لوائح مسيلة
 بمسيلة فاطمة • المال المقتضى به خطأ او ظلم في مال القاضي • قول القاضي بعد غزله
 • لا يبين على القاضي • شهد اعلى حكم وانكر القاضي • لا يسع للروان يشهد با •
 اخبر به القاضي **الفصل الثاني** في مسایل القضاء في المجتهدات وهو عوي
 الفعل بلا تسمية الفاعل وتفصيلها هذا • القضاء في مجتهد فيه هل يجوز • ينفذ قضاء
 بالقرعة يعجز عن النقة • وبرز واحد الزوجين الاخر يعيوب نفسه • وبطلان طلاق
 طلاقه وسكرانه • وباسقاط الحدة • وبالقرعة فيمن حرر عبداً عبيداً ولم يبين
 يبيح يعين فاته • وبشهادة رجل وامرأتين في حد وقصاص • والمختصون في
 احدي المسایل الخمسة • ويجوز رهن المشاع • ويجوز بيع المدر • فذكر تزيين
 ضامة اخلاص وضامة الهدية وضامة الدرك • القضاء في مجتهد فيه لا ينفذ لو اختلف
 في جواز نفس القضاء • ينفذ الغائب والغائب بلا خصم منه • ينفذ بلا فكر

سواء كان في نفسه او بالغير العرف الى امره
 كان سواه سلكه ان يرضى الى ما يملك
 امر العبد ان يرضى فانه سلكه ولا يحس الى طر
 من نفسه فاحسن للسبكر ان يرضى الى امره
 ان يرضى في نفسه ولا يرضى الى امره
 كالمذكور واول القضاء بغيره

بالكسر
 بالكسر

احد

هل

اسم الجند في الدعاوي • وفي خلال كل ما ذكر بعض مسایل مهمة لو قضى بها لم ينفذ
 مع انه مجتهد فيه • مسایل عدم نسيئة الفاعل في ذكر الفعل فيها عدم ذكر المتولى
 والوصي والقاضي • بيان مواضع اشتراط تسمية القاضي • يشترط تسمية الفاعل
 في الدعوى والشهادة • **الفصل الثالث** في مسایل
 لغيره ومن لا يصلح • وفيه يشترط حضور السماع الدعوى ومن لا يشترط وتفصيل
 ذلك هذا • للمحقق الدعوى على البائع واداة فخره المبيع من يده • لا يشترط
 حضور الدارين لسماع بينة المظالم الا من الجندى او لولا اخصم بطلقة القاضي
 بكفيل • عدم اشتراط حضور المولى انما اذا اوعى القن مالا • عدم اشتراط حضور
 اربعة واثمة غائبان في شهادتهما • موضع اشتراط حضور الزكة •
 حضور المقتول شرط في اثباته • ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم وحاصله اخراج الحق
 عليه الذي به عن يده حيلة لاسقاط الدعوى **الفصل الرابع** في قبا •
 بعض اهل الحق عن البعض في الدعاوي والخصومات وتفصيل ذلك هذا • دعوى
 الخويخ الغني • دعوى الدين • دعوى الميراث • الدعوى على الورثة • اجد الارث
 خصم عن الميت فيما يستحق له وعليه • واحد من خصم عن الميت في عين هو في يد هذا الوارث
 وفي الدين هو خصم ولولم يكن في يد شئ من التركة **الفصل الخامس** في مسایل
 القضاء على الغائب وللغائب وتفصيلها هذا • الحكم على وكيل ودعي حكم على الغائب
 والميت • الحكم على غائب بلا وكيل عنه لم يجز غائب عن البلد او عن مجلس الحكم ولو حكم
 نفذ في الاصح • ليس للقاضي نصب وكيل عن الغائب ولو نصب وحكم عليه نفذ • لا يحكم
 للغائب ايضا بلا وكيل ولو نصب عنه القاضي وكيل او نفذ الخصومة بينهم جاز • للقاضي
 ولاية في مال المفقود • جبر الالة على نفسه ان لا يسع البيعة مع من ثبت وكالته
 او وصاية لجرو ازار • الحكم على المستوفى لم يجز وهو من نصب القاضي وكيل عن المحقق • كاه
 بعضهم يفتي بعدم نفاذ حكم على الغائب خوفاً من هدم مذهبنا • مسيلة الاعداء وهو
 الاعداء من جانب القاضي على باب المحقق خصم مختلف • جواز نصب وكيل عن اخفى

الشهادة للدعوى معنى فقط . يجب تعلق الشهادة بين متاخر المص توافق ان يدين
 في المعنى ولذا لا يوجب اختلاف المعنى عند ابي حنيفة . اولى ملكا بسبب وشهد املك
 مطلق لا يتقبل وبكس يتقبل . المطلق اكثر من المقيّد . شهدا مطلق ثم بسبب يتقبل . ادعاء
 نتائج شهد بسبب فهو . اولى مطلقا فشهد واحد مطلق واخر بسبب يتقبل لا يحكم
 ويتقبل لا ادبكم حتى يتقبل . لا يضر التناقض فيما تناقض ان يدين فيما يكلف ببيانه . شهد
 واحد بورخ واخر مطلق . اولى قبضا مورخا وشهدا مطلق . القبض المطلق
 محال على الحال . اولى قبضا مطلقا وشهدا بورخ . اولى شرا مورخا وشهدا مطلقا
 ولو بكم . اولى ملكا مطلقا مورخا وشهدا بملك بلا تاريخ او بكم . اولى شرا في اول
 اسن فشده اشرافه في اسن يتقبل بخلاف النكاح . اولى نكاحا بلا تاريخ وشهدا مورخا
 بورخ او بكم . الشهادة في نكاح مطلق شهادة بانها منكوحه حال خلاف الملك
 المطلق مطلق الملك . اولى وينا بسبب فشده ابطال . الفرق بين الدين والعين
 . اولى وينا فشده بسبب . في دعوى وينا بسبب لو شهدا مطلقا . لا يلزم ان شهد
 وكذا السبب . اولى ما يمل الا سنا وهو ذكر كلمة كان في الدعوى كقولان هذا ملكي
 كان هذا ملكي وفي الشهادة كقولان هذا ملك الذي بلا ترض لذكر الحال . فهنا ان
 في شهادة الدين على الميت لا يلزم ان يقر لو مات وعليه دين . في شهادة بملك في الماضي
 لو لم يتعرض الى ان يتقبل محلا في شهادة ما يد في الماضي . احكام ما زاد سنا والشهود لا الذي
 . ما يترفع في اختلاف في الشهادة وبين الدعوى والشهادة . نكاحي وينا وشهدا
 باقر اربال . شهد واحد بالمال واخر باقر ارباب . في الدين مسلم شهدا بالاختلاف في العين
 . شهد واحد بقرض واخر باقر ارباب . نوع اخر في اختلاف ان يدين في زمان ومكان
 وله ضابطه . شهد بقرض محض واخر باقر ارباب . شهد بقرض محض واخر باقر ارباب . شهد
 بقرض محض لا لاني فكل محض . نوع اخر في ما يترفع متعلق بالاختلاف
 في الشهادة وبين الدعوى والشهادة . فهنا شهد واحد بقرض واخر باقر ارباب . اولى قلا فشدها
 ان اقر . لو اهدى بها واخر باقر ارباب . اولى او اودى بقرض واحد واخر باقر ارباب .

اولى ان يدين بقرض وشهدا
 اولى ان يدين بقرض وشهدا
 اولى ان يدين بقرض وشهدا
 شهدا ان يدين بقرض وشهدا
 شهدا

في الدعوى

هل هو

بعض من ما يمل الا خلافا في دعوى او ادا او ابراء . اولى كفاية وشهدا باقر ارباب
 او اهدى بها واخر باقر ارباب . تفسير العار والضيعة . الشهادة باقر ارباب
 يتقبل **الفصل الثاني** عشر في بيع فيه الشهادة بلا دعوى وهي
 الشهادة بالتسليم والشهادة على النقص وتفسير ذلك هذا . الشهادة بطلاق
 وعق يتقبل بلا دعوى في غيبة المرأة والالة لا الزوج والمول . تزوج المرأة ببيع مائة
 زوجها او طلاقه ثم يجي خبر موته . الشهادة بحركة المصاهرة يتقبل بلا دعوى . واختلف
 في الشهادة على وقف بلا دعوى . وهل يجزئ كلف فيما يتقبل فيه الشهادة بلا دعوى . حكم
 طريق بثرة هلال رمضان وشوال . عدة مواضع قبل الشهادة بحسبة بلا دعوى . ما يمل
 الشهادة بالتسليم والشهادة . جوازها في النكاح . والقضاء . والموت . و
 الدخول . والمهر . واصل الوقت لا الشرائط شرايط ولا بد من بيان الجاهل
 المحرف . عدم جواز التصريح بالتسليم في غير الوقت . لو كان خائفا ولكنه اشتهر بغيره
 يتقبل الوقت لا الشرائط لا يحكم من المصالح الفرق بين قولها اشتهر عندنا وقولها
 سمعنا من الناس . ما يمل الشهادة على النقص ولا يتقبل . لو مات على
 اثبات وفيه ما يمل يتقبل . ويتقبل على النقص المتواتر . بعض ما يتقبل فيه الشهادة على النقص
 . جاز اثبات شرط بينة ولو كان نفي . لو اذنت مع اثبات في المحسنة يتقبل ولو في
 صورة النقص . ولو علم من شي حقيقة تروى في صورة الاثبات . الشهادة معتبرة
 لا شبهة الشبهة . بيان مدة تقبل القلم في الارض **الفصل الثالث** عشر في
 دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه ما يمل متفرقة هي بالوقف متعلقه وتفسير
 فكل هذا . القضا بالوقفين هل هو قضاء على كافة الناس . يعني لعينان في غضب
 عار الوقت وغضب ومنافة . لا يسمع الدعوى هل يسمع الدعوى من الموقوف عليهم
 . الصالح من دعوى الوقف ومن دعوى في الوقف . باع عارا او اشترى ثم اوى انه وقف
 . شهد اوقف بلا بيان واقفه . وسهد وكذا الواقف لا المحرف . بعض خصائص
 للشهادة . في الوقف . اولى ان يملك فيه فطوط قضاء ماضية او اخطا بيزور
 في الوقف

حنيفة

اما يحكم بالحجة وهي البينة او الاقرار لا الصك . لو مضروب في هوانه ينطق
 بدقيقته لا يقضى . احكام بنحو مساجر في وقف . ازواج او اوجة الوقف عمار
 الوقف . المحجر يعتبر الزيادة عند الكل لا الزاوية واحدة . هـ الساكن اولى
 لورضي بالزيادة . يفتي بضممان منافع وقف ومال يتيم ومعه الخلة اي يجب ابر المثل
 . متول ابر طاهر بدون ابر مثله لزم . وكذا ابر ابر منزل صغير . شرا التولي
 شيئا لوقف . شرا بوجوه انما يستبدل الوقف . حيلة بيع الوقف
 رقت . حيلة وصول وله البنت في الوقف على اولاد الاولاد . العز فوقف في
 الحصول السنوي لوقت الحصاد . هـ الوظيف صلة ام اجرة . وقف المتول
 لم يجز الا في شرا من كساح . حيلة في شرا . حكم وقف النقد على المسجد . حكم
 وصية وار على المسجد . يفتي بنية في اجارة دار الوقف وتبيلات ينزل في ارضه
 . طالب التولية لا يولي . كذلك القضاء . وقف ينزل بدون ارضه . ياتيه بصلح
 الوقف ما يطلق عليه مصالح الوقف . شرط الوقف كذا في الوقف في مواضع
 ترتيب مصارف الوقف . يدخر المتول كل سنة قدر الشهادة للفقير ولا يزال ان
 لاجابة اليه . يتعين الافساد في الوقف بالانفع . **الفصل ٧٩** الرابع عشر
 فمن شهد بشي ثم اوى لنفسه او شهد بغير الاول وفيه ما يلزم بقضائه
 في شهادته وغلطه ورجوعه وكفركه وقصير ما فكر به هذا . قال له الكتب لفلان
 فط اقر اربع بكذا ايكوة اقرارا . برهن المدعي عليه ان الشاهد اقرانه ملكي . لا يكلف
 الشاهد لو انكر اقرارا . قال لا شهادتي في ثم شهد بقبول الرجوع ان يقول كنت بمظلا
 في شهادتي . ما عرف ثبوت فالاصح بقا . حج يوجب المزبل . شاهد وكما لا يحل
 اليه الحكم فظن خلاف لم يفتي . ما لا يحل في البينة فذكر . وترك سوار . حيلة ايجاب
 الضامة على الشاهد **الفصل ٨٠** الخامس عشر في التعليل وما يتعلق به
 وفيه ما يصيدق فيه يمين او بينة وفيه انواع . طبع في المدة . التعليل انما يجري
 في الدعاوى الصحيحة . انما يكلف في غير التوبة فيما جاز انكم بكون لا فيكم بحجة . المنوع

الاول

الثاني في مواضع الكلف على البينة والكلف على العلم . التعليل على فعله في علم البينة
 وعلى فعله في علم العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فينبذ كلف بئانه . فهايك الكلف بئانه
 لو علمه العاقل على العلم لا يعتبر كلفه . لو وجب على العلم فلفه بئانه سقط كلف حيلة
 كلف فيها كلفا المتأصمين . لداين الميت كلف كل الورثة . كلف احد الورثة بدون
 الميت كلف . الحجة لا تجري في الكلف وتجرى في الاستحلاف . التعليل على فعله انما يكون
 على العلم او قال الى العلم لي به اما لو قال لي به علم كلف بئانه . النوع الثالث
 في مواضع التعليل على الحاصل والتعليل على السبب . المدعي عليه لا انكر السبب
 كلف على السبب ولو قال ما عايد عليه كلف على الحاصل . قيل ينبغي ان يقرب هذا
 الى رأى الشيخ كيف مارا من المصالح . التعليل على الحاصل اصله في حيلة
 انما انكر بالمدعي او كان حيلة لا يكره عند المدعي التعليل على السبب اصله
 . النوع الرابع فيما يجري فيه التعليل وما لا يجري . في كل موضع لو اقر لزم فاقا انكر
 كلف الا في ثلاث . البينة لا تجري في الكلف بل في الاستحلاف تجري في الاستحلاف
 لا الكلف . يفتي بقوله ان كلف في قاعدة واحدة ولعان . واضار
 الماخوذة ان هذا المدعي متعنت اما لو مظلوما يفتي بقوله ان كلف ان لا يكلف
 في كلف ورصته وان في ابراء والاستحلاف والحق والولاية ان لم يدع المدعي
 يدع المدعي مع هذا الاشياء مالا اما لو اوى ما كلف وفاء . النوع الخامس في مسائل
 متفرقة متعلقة باليمين . لو اراه اخذ قيمة عينه من غاصب بانه كلفه ولو اراه اخذ
 العين يدعي على المشتري . دعوى العين على غرض اليد لا تسمع . التعليل عند غير
 الحاج لا يعتبر وكذا الكلول . لو حكم العاقل بكونه عند مرة واحدة جاز . وروى
 عليه اليمين ثلاث مرات فاني كلفه ان قبل الحكم احلف . استعمل بعد الكلول يهدر
 ولو حكم جاز . الكلول حقيق وحكي . كلف عبيد وجن ما فودان كلفان . برهن
 ان المدعي حلف عند فاض كلفه بل كذا يقبل ولو لا بينة لم كلف المدعي . تسليم
 الدين الى الوكيل في غير مجلس الحكم لا يصح . كلف الحجة بخيار الطوع وكلف الشفعة

الفاصل بين مو

عليه

واستعمل ورق وذهب وولاد
 والحق في ابراء او لم يقر

وتفصيل هذا هو

وما لا يتعين . لا يتعين النكاح انما المعاوضات ولو عينت . غير المثل ببيع ابدان . الا في
 والحدوى المتعارفين بين بيع وثمن . ما يتعين بالعدة في بيع ومالم يتعين فتمت الابان
 يقع عليه لفظ البيع . قيل المثل ما في الذمة . النكاح انما ان ابدان لا يتعين بالعدة .
 الاموال ثلاثة اشياء . النكاح انما هو واحد في بعض الاحكام . النكاح لا يتعين في تبرعات
 وشركات ومضاربات وولالات قبل التسليم . اختلف فيها . النكاح لا يتعين في تبرعات
 في غصب وامانات ايضا . هل يتعين النكاح في غصب خمسة اموال في غصب واحد . يتعين
 تحينا في بيع من الاصل . تحينا في قبض شيء من ودين مشترك . في الامان يلزم رد مثل
 فيه . ما يلزم كاش القرضين . يتبينها وما يتبين اهد بها من الاخر وما لا يتبين . قبض
 الرهن لا يتبين من قبض البيع . القبض بطريق ما ومة ليس بقبض البيع . لو كان
 الدنيا نفع المأوى . من الدرام لا يقصر قضاها بدني الدناير بل ما ياتى **الفصل**
 الثامن عشر في بيع الوفا واقسامه وشرايطه واحكامه وتفصيله كذا . قيل هو من
 . وقيل ببيع جميع . وفيه ستة اقوال ايضا منها ما هي الامام فاضله . العبرة في الصفات
 للمأوى والمأوى لا الصور والمباني . والعبرة ايضا باللفظ لا بالمعنى . متى يتردد
 البائع ببيع وفاء . احكام نقض البيع وفاء . استهلاك المشتري البك او الشجر . المشتري
 وكما هو من المشتري وفاء . وفاء من ببيع . فراجح البيع وفاء ببيع . الوصي هل يملك بيع
 عاتر البص وفاء . هل يجوز بيع المشتري وهو الوفا في المنقول . بالثبوت ثم من اقر باثباته
 المشتري . الشرط اللازم هل يملك باعلا العدة . اوصى بها ببيع او وفاء . مشتريه باثباته في المنقول
الفصل التاسع عشر في الاجارة المدة بغير ثمن بين الموقف والمستقر
 في بيع الرجح ليصير الرجح حلالا . القول للرافع في تعيينه او اوجه التملك والافلاحة
 في قدر ما قبض وضفته وتعيينه . قال المساجم وضعت اليك المذخوع من راس المال وقال
 مرفوع من الاجرة . حكم وقوع مثل هذه الاقضية بين ذمتها والطلب . الاجارة بين بايع وشتر
 وراهن ومرفوعا صوب منه **الفصل** العشرون في دعوى نكاح ومهر
 نفقة ومهازل وما يتعلق بذلك وتفصيل ما ذكره هذا . ما يلزم دعوى النكاح .

ما نفعه انكاح
هو

منه

بأنه يرى التحليل

بأنه يرى التحليل . دعوى النكاح . اوصت نكاحه فانكر . اوصى نكاح منكوته الغير ولا يثبت
 له . او يثبت نكاح امرأه فانكرت لاهديها . سبيل الشهود متى تزوجها فاستكروا . اختلف
 والصالح من دعوى النكاح . برهن على نكاحها فلم تظهر عدالة الشهود وشهود . انكرت
 نكاحه فبرهن عليه بالنفقة لها . ما يلزم دعوى المهر . دعواها مهر مثلها ثم المسمى وبالعكس
 . اختلفا في دعوى الزوج ودارث في اصل المهر وقدره . حكم مهر المثل . ونفع الزوج
 مهر امرأته الصغيرة لو اوى ولها او وصيها . النكاح لا يثبت بمجرى القضا وق . ليس
 لغيره اب وجهه وقاض لا يثبت في مال صغير . قال وقعت مهر كالي ابيك في صغيرك وصدة
 الاب لم يخرج . قال في دفع الزوج جبر الارث على بيان قدر المهر اذا اقر او باعته . قال
 ما بعتة فكل عارية صديق . تزوجها على انها بكر فافاء هي ثيب . شري لها ما على
 فقال من المهر فالت مهره . لا يجب عليه دفن امرأته بل دفن امرأتها . ما يلزم
 ودعوى النفقة فيها . فمنها ما النفقة ومن في بيت ايتها . النفقة لصغير لا لبايع مثلها
 . حد مبلغ الجماع . النفقة للثامنة . عزوج الزوج بها الى ابي بلدتها . النفقة في
 نكاح فاسد . انفق على مائة الغير لزوج نفقة ما في نفقة . النفقة المحلة لا تطلب
 بدنها . ما يلزم دعوى الجماع . كانت فاضلت الاب والزوج اذ الجماع فارية او بهتة
 . مع اشهاوها على اقرارها او في جميع ما في نفقة النفقة هذا الصك لاني . ونفع الزوج
 المحلل ولم يات المرأة بالجماع . قيل لكل ونيار من المهر المحلل ثلثه ونيار من الجماع
 او اربعة . تزوجها على انها بكر على زياوة من مهر مثلها فافاء هي ثيب . ما يلزم كون الولد
 للفراش . فيها منكوته تزوجت باخر وولدت منه فالولد لمن يكون . ما يلزم احكام
 الخلوة . فيها احكام المصالح التي احكام فيها الخلوة كالوطى . الخلوة التي توجب العدة
الفصل الحادي والعشرون في ما يلزم الخلع وما يتعلق به . الفاظ الخلع
 بالعربية . احكام الخلع . هو طلاق باين وهو من الكليات . نفذ الحكم فيه بان نفع
 لا طلاق لا اطلاق الصيغة فيه . في خلع سبيل الخلع من المهر . وفي طلاق لا اطلاق
 ومهر سبيل في الطلاق بال . الفاظ الخلع بال عربية . ما يبرهن من المهر في ما لا يبرهن .

نكاح

وتفصيله كذا هو

لا يسقط نفقة عدة ونفقة ولد واجرة رضاع في خلع وارش وطلاق الا بالشرط - الخلع
مسقط لحقوق النكاح عن كل منهما - قوله لقنم بعتك منك او ذهبتك منك - الفرق بين
تقليد ومجازاة الخلع - الخلع لا يبطل بشرط ما - كون الولد عند امه حق الولد فلا يملك
الام ابطاله - طلقها بشرط ان لا يخرج شيئا من بيتة فقال ارضيت وانكرت - قاله فريشتر
فريم لم يروهم حتى هبوا ثم ابرست لا يبرأ منها المهر - الخلع قد يكون مجابا - فلهما
وبدل ايا المال - صح الخلع لا البطل - وكله خلع فالحال او طلقها بال - وهي مدونة - وكيل
خلع فالقها بلا عوض - ابرأياها خلع على اربعة اوجه - مواليها منه الخلع على اربعة اوجه -
جائز رهن وكما لم يبدل الخلع والتأجيل - خلع السكران جبر واتفق - بعض الناطق بالفرقة
الخلع فلهما يكون بغير ما ليا - الفرق بين خلعك وقلعتك داخل - الناطق يتم بها الخلع
والناظر لا يتم - يتوجه توفيق الطلاق البائن والرجعي - المخرج ذكر ما يتركه الزوج
العدو في خلع وطلاق - ما يتركه متعلق بالخلع ايضا - وفقت بدل الخلع فقال قبضت جهنة
افرن - فلهما الزوج خلع الزوجة الصبيبة - ما يتركه الفصول - خلع الاب عنها الصغيرة
- ما يتركه الاستثناء والشرط - اوعاها الزوج وكذا تم فلم العدول - ما يقبل فيه الشهاوة على
النكاح **الفصل الثاني والعشرون في الامر باليد وما يتعلق به** - التفويض اليها
غير وكيل ام تملك - والى اجنبي تملك في موت وكيل وفي ماله تملك - اقسام التفويض
والتمجيز - ما يبطل به التفويض - الواقع بالمهر بامر باليد هو البائن - المعثرة بطلاق
ضارها الا عراض او بدل المجلس - اختلاف اقسام كل واحد من ذلك -
وان كم وان وايما وصيت والى وكيف وكذا - الطلاق ليعلق بالزمانة لا المالكات
- لا يكرر الخلع في مهرها ومهرها وهي وهيت ويكره في مهرها - ما يكون
مشورة لا تقديرا - كحيت ربيعا التفويض - ترا طلاق ايقاع طلاق -
الزوجة بين قبل ان يترك بيدك وقبل ان يارها بيدها - وكذا بين قولها اني ابرأ او انا
بنتي من بنتها ان فرض اليها ابرها وقولها اني ابرأ ان قال لها فرضا اليها ابرها - صرة
التفويض بالمال - بعض الناطق الكنايات - ما يقع به الطلاق بايقاع المدونة على نفسها

وتفصيل ذلك في هذا

ما يكون

ما يقع شي يتدلى بالزكية كمالا او لسون او كمالا شرعي او لسون - الحكم العام هل
يثبت بالمرجع خاص - لا يعتبر العرف الخاص ولو افتراه - اقسام اقسام الامر
باليد - التمجيز لا يبطل التعلق - اولى الزوج ايقاعه وانكرت المدونة اليها -
ما يكون عذرا في عدم وقوع الشرط في الامر باليد التفويض - ما يقدر بها وما لا يقدر
الضرب اسم لغير معلوم - بعض ما يقدر به من المراء وما لا يقدر - حيلة للمطلقة فلا تأ
لرفع احوال اذ عسكها المحلل ولا يطلتها المحلل - ما يترك العطف بحرف اد - حليف
فهما حان عرف او فتهما حانها فتهما حان عرف اد - الفرق بين عرف او والوار -
او عرف او في موضع النفي يعني ولا - وفي الاثبات للتخيير - وبين اثبات وتل بمن حتى
اذ انكرت الا بالتخيير - اذ اكرت او بين شيئين في النفي بحيث يوجب وجود واحد من
احدهما وفي الاثبات اثبات يتبع باحدهما - ما يترك العطف بحرف او او فتهما -
في القفط مطلقا بلا اقتضاء معارضة وترتيب فلا ثالث في - اكلت بكلام فيه داد
على ما تلاه اوجه - لعلق شي بوجوه فليمن بغيره بوجوه فليمن بوجوه اوجه
- لعلق شي بعدم فليمن في مدته فافاضت ولم يوجب الشرط فيطرق الى البر لا الى
الحث - في النفي كونه الكفر شرط داهم وفي الاثبات اقليل واقليل في الاثبات
- قيل الحث اذ يعتبر العرف في كل واحد **الفصل الثالث والعشرون في تصرفات**
الفصول واهكامها وتفصيل ذلك هذه - ما يترك الفصول منها - لزوم
الحال في فصولها فاجازة قولها لا يثبت فعلا لا يثبت - ما يكون اجازة فعلا او قولاً وما لا
يكون - حيلة لمن حلف لا يبرأ منه - الفصول في النكاح هل يملك نفسه - عاقد لا يملك
النسخ قولاً وفعلاً - وعاقده يملك - وعاقدها لا الاخر - وعاقده بالعكس -
ما يترك الفصول - فنها انه يترقب - ما يترك لاصحة اجازة المالك - بعد الاجازة
هو كوكيل - سكوت المالك عند بيع الفصول - ما يكون اجازة قولاً - هناك النفي في يد
الفصول - ترقب العقد على الاجازة لولا تجيز - ما يترك شراء الفصول - فنها انه لا
يترقب وينفذ عليه - اضافة الفصول الى غيرها شرابا الى تجزيعها وجزء - ما يترك

الفصل في ربيع اربعون مسيلا . صلح المدي مع الفضولي على ثلاثة اوجه . الامر
 بصلح اربعيناه وكذا اخلع لا الكساح . وهو كذا وقد ذكر في فضول الفضولي في صلب
 فصل صلب الخلع . مسيل ما ينفذ باجازه لاحقه . الاجازة التي للفقير و
 الافعال . الاجازة في العقود التي للفقير لا المصنوع **الفصل الرابع**
 والعشرون في الجارات وتفصيلها هذا . الجارات نوعان نوع يثبت في عقد ولا يثبت
 النسخ كالمسح وطلاق وموافق . لا يجري في المسح خيار شرط وروية و
 عيب . لا تزوج المرأة بعيب ما . وكذا الزوج . وقال في الجارة يكونون وحدهم وروية
 لو لم تطلق الحام مع . لا يزوج زوجة وجب . جارات المسح اربعة . الاول خيار
 الخيرة . الثاني خيار الحق المكتوف . الفرق بين هذين الخيارين . الثالث
 اختيار بعدم الكفاة . وفي بعض النسخ الاول والاولى . وفي ابي حنيفة حام
 الاقرب عند غيبته . تفسير الخيرة المكتوفة . كفاة النكاح . وهو
 حر من غير عيب . من له الحاشية في الكفاة . شرائط الكفاة . ١ . هو يعتبر الكفاة في
 العمل . الرابع خيار البلوغ . وهو الفرق بينه وبين خيار الحق . الفرق في جارات
 بلوغ وحق وعدم كفاة ليست بطلاق . كيفية ثبوت خيار بلوغ وشبهه . فالت روية
 كالمسح كما بلغت وقال سكت . الفرق التي تحتاج الى التفاسير . النوع الثاني
 من الجارات هو ما يثبت في عقود كالمسح كبيع واجازة وقسمة وصلح من وهو انما يثبت
 خيار المهر اربعة خيار شرط وتعيين وروية وعيب . مسيل خيار الشرط . فمن شرط
 المهر مع شرط خيار في البيع لما اولاهد من اول ثالث . هو بيع في ثمانية اشياء . هلك
 المبيع قبل قبضه . شرائط خيار . ما هو رضا في خيار شرط . متفادان اقلهما في اشتراط
 اختيار لو في معنى مدته او في قدره . مسيل خيار التعيين . قال البايع ليس المبيع
 عند اذ قال المشتري هو ذلك . هاز خيار الله تعيين للبايع ايضا . الجارات هاتورت
 مع خيار تعيين فيما دون اربعة اشياء . مسيل خيار الروية . فيها انه ينقص
 بالمشتري . لو اطلعه قبل الروية . بيان ما يطلعه وما لا يطلعه . شرائط ما سأل . قال البايع

بعينه ما رايته وقال المشتري لم ارد . اقلها في تعين المربي . روية احد المخبين
 شيتين هاز وجان . يكون ما كان روية بعضه كروية كله . مسيل الاستصناع
 . فيها انه اجازة ابتداء ببيع انهاء . العقد فيه ليس بلازم . لا يكبر الصانع على العمل
 والمستصنع على القول . هو لا يجري في الاقل فيه . الفرق بين ضرب الاجل من
 المستصنع ومن الصانع . مسيل خيار العيب . كل ما اوجب نقصان
 الثمن عند البيع فهو عيب . مسيل روية الروا والخصومة . شرط صحة الخدمة
 فيه . شرائط الروية عيب على البايع وهو ما يبيع . شرائط روية الكيل بعيب . تزين
 عيب بغير فاحش . اقسام العيب . مسيل اقسام العيوب وهي اربعة . ١ . ما
 يراه كل احد . ٢ . ما لا يعرف الا الاطباء . ٣ . ما لا يعرف الا الناس . ٤ . ما لا يعرف الا اهله
 الخيرة . مسيل روية او العيوب . بيع يبيع عيب بالآخرين عيب معصية . مسيل
 ما يمنع الروا والبيع . لا يرد او لم يكن عيبا شرط عند كل الباع . الروا وعدم في
 بيع عيب بعضه او اسحق بعضه . الخيار الثاني بطلان البيع . مسيل الرجوع
 بالنقصان وعدم الرجوع . مسيل الصلح من العيب . مسيل البراءة من العيوب
الفصل الخامس في المس والشرع فيما يتعلق من العقود بالشرط وما يتعلق
 وما يبيع تعليقه وضافته وما لا يبيع وفيه التوقيت وفيه كسب وخول الغاية في
 المخيا ومعه وفيه مسيل تحريم الحلال وتفصيل كل ذلك هذا . تعليق التعليلات
 والتعديلات بالشرط . تفصيل ما يوزع تعليقه وما لا يجوز . ما يبيع تعليقه بشرط و
 يبطل فساد في عشرة . وما لا يبطل بشرط ثلاثون . من ملك التميز ملك التعليق
 الا وكيل الطلاق . من لا يملك التميز لا يملك التعليق الا لو اطلعه باعدا من . ما يبيع
 افضا فته الى زمان اربعة عشر ومالا يبيع . وما لا يبيع عشرة . البيع لا يبطل بالشرط في
 اثنين وثلاثين موضعا . مسيل كسب وخول الغاية في المخيا وعدم فيها ضوابط
 كثيرة منها انما ارجعان الى الدليل . قيل والحق انه يعتبر في اتماله الفرق . في الاحال
 والاجازة لانه من الغاية . مسيل التوقيت في البيع . الجيلة لمن قال لها اذ وطئتك

في البيع
 روية

ما وقت امرأتى فانت طالق ثلاثا. الشرط لو وجد في غير الملك ينقل الى جوار.
 ما يلزم في الكفاية. ما يلزم تحريم الحلال دانه طلاق ونا **الفصل**
 التاسع والستون في نكاحات اب ووصى وقاض ومول وامورين
 كضارب ووكيل وكوفا ومن يتحمل من الغبن ومن لا يتحمل وتقسيمها هذا. نصب
 العاقل وصيا وموليا. للمعاذ بيع مال المدين على وجه ابي يوسف ومحمد. الولاية في مال
 الصغير ان يكون. نكاحات وصى العتيق واوليا. لنكاحات مول واب وواحد وصى
 ووكيل وضارب بمخلوطا. وفي خلال ذلك اذ يجوز ان بيع معار اليتيم بعت. انما
 يعني غبن يسير لو انفق والمال لو فسخ فلا يعنى منه العذر اليسير. ضمان من مات بمخلوطا
 للامانة. هل للفاخر عزل وصى عدل كان. لا يعزل وصى الميت بالثبوت بالثبوت
 الا في ثلاث. من يتحمل من الغبن اليسير. ينقل اليسير الا في متبائل. يسير
 الى باع جاز في اربعة. لصديق الوصى يما يديه بلا يمينه في اثني عشر. وضابطه اذ كل ما
 هو مسلط عليه يصديق هو فيه. وصى العاقل كوصى الميت الا في ثمانية. وصى الميت
 كلاب الا في مسایل. الزوق بين الوصى والوكيل. وكذا لا فرق في بينهما. الزوق
 بين وكيل بيع ووكيل قبض ومن **الفصل** السابع والعشرون في مسایل
 التركة والورثة والدين وما يتعلق بذلك وفي خلال ما ذكره بعض احكام الوصى نكاحات
 الوصى وتقسيمها ما يلزم هذا الفصل هو هذا. ما يلزمه العاقل. لائق وصية
 القسمة بخبره وصى احد الشرطه العاقل. وصى العاقل فيها ما وجب. ما يلزم الدين
 مع الميت. استخلاص الوارث شيئا من التركة باو اقيمة لله الى الورث لا الى
 الورثة. احد الحكم احد الورثة خصم من الميت فيما له وعليه. شرط انتصاب احد
 الورثة خصما من البقية الباقي. لصبي بلغ حاشية وصية ولا كبير الوصى عليها الوصى
 ما يلزم من حشيت كل ما قر. ما يلزم اثبات الورثة. التام في النسب
 لا يمنع صحة وراه. ما يلزم من حشيت ما رايضا. الميت لا يرث الا في حيلة
 الميت لا يليك بعد موته الا في حيلة. قول البعض بتوريث بنت المقتل من المقتل

جازم

الميت. ليس في زمانا بيت المال **الفصل** الثامن والعشرون
 في اقرار احد الورثة بدينا او وصية او وارثا اخر وتقسيمها وتقسيل ذلك
 هذا. ما يلزم اقرار وارث بدينا مع الميت. اقرار احد الورثة لا يجمع على البقية
 اقرار احد الورثة بدينا مع الميت. بيع الوارث وارث شيئا من التركة تركه في طاعة
 بالدين. اقامة بنية على خصم مقر. اقرار وصى بدينا مع الميت. ما يلزم
 المقتول اقرار بدراثة. قال المقلد بالنسب انما كان نقول للكنك لست كما قد عيه
 وهذا اثلاثا بمسائل. اراءة ولدت بعد موت زوجها. جاز اقرار المقتول بولد
 والددين وزوجه وصلى. جاز اقرارها بولد الدين وزوج وصلى. وولد له
 شهد به على المقتول بالزوجه لازوج لها ولو تزوجه فبشها و. فبطل العاقل
 او صدق الزوج **الفصل** التاسع والعشرون في النكاحات الثامنة
 واحكامها وفيما يكون مضمونا بقصد وحسب وما لا يكون وتقسيل ذلك هذا.
 ما يلزم النكاح فيها. لا نفقه في نكاح فاسد. فاسد كصبي في النسب. الفاسد
 لا يحرم اهما بغير النكاح. حكم دفع مصاهرة بين زوجين. ما يلزم البيع الفاسد
 بيع التلجينة. الفطر التي سدت الوالح بالحق لو الحق فخره فاسد بالحق شرط
 فاسد هار بلحق. زوايد البيع فاسد. الزاوية التي تقع الرق والانتق. خرايط
 فسق الفاسد. ولا يشترط فيه القضاء. بانه وصى ثم فاسد. ما يلزم اقلانات
 المتبايعين في حق وفاسد. في اهل الثمن. وفي اذ البيع بان ادوا. وفي
 البيع والرهنية. وفي الحيا والبيع. وفي الطوع والاكراه في بيع وصلى. وفي
 البيع والتلجينة. ما يلزم ترجيح بعض المبتاعين عند تعارضها. تعارض
 بيني وبين وبراء. وبينتي بيع وبراء. اضطران المتبايعين في حق وبطلان
 تعارض بينتي جرح وموت بعد برؤ. وبينتي غبن وكون القيمة مثل الثمن
 وبينتي كون المقر ما قلادكونه معتد بها او مجنوننا. وبينتي اكراه وطوع. واضطران
 المتبايعين في قدر الثمن ووصفه وجنسه وقدر البيع وفي الثمن والبيع جميعا.

اختلاف ما بين ملك البيع اختلاف كل قول كل من في اذ البيع هل في يد صاحبه
 برهن احد في رهن على الغيب وبرهن والاخر على ملك مطلق عدل الثالث
 واحد وجرم اخر جرم واحد وهو لا يشك عدله فانه وجوب امانة لرايهم
 بينا كالح وطلاق او بينا ملك وعتق او بينا ركن وحرية او بينا كون
 البيع وقا وباج او بينا العسار واليبس او بينا كون الدار في يد كل من
 المتأصيف او بينا كون البناء وكذا المشتري وكذا الشفيع مسایل الاجارة
 الفاسد هي تفيد بالشروط مسایل الرهن الفاسد فاسد كهي
 الرهن بالبيعة على ثلاثة اوجه ما يجوز الرهن وما لا يجوز الامانة ثلاثة غير مضمونة
 ومضمونة بعينها ومضمونة بغيرها مسایل الهبة الفاسدة فمنها لا يكون هبة
 شاع فيا يحمل القيمة فمنها يجوز شاع لا يحمل القيمة لا يملك كمال
 طر والشيوخ يفسد الرهن لا الهبة بل هبة شاع لا مشغول ولو في يد
 الوهب لم يصح مسایل الزكاة الفاسدة لا شرك في مباحات اشرك فيها
 كل الناس لا شرك في العوض حيلة جوارها مسایل المضاربة شرائط
 جوارها خمسة لا يجوز غير الثنتين بياض ما يفسدها حكمها انواع ما يملك المضارب
 مسایل المزارعة شرائط جوارها اختلاف المتعاقدين في بعض اشياء مسایل
 المساقاة مسایل الصلح فيها الصلح على المزارعة وعدى فاسد لكل منها فسخ
 صلح فاسد جاز الصلح من معلوم او مجهول على معلوم لا مجهول الصلح والامارة
 اعيان وحقوق ويؤثر مجهول جاز كل صلح بعد صلح باطل كل صلح بعد شراء
 يبطل كل شراء بعد شراء يبطل الاول كل شراء بعد صلح يبطل الثاني الصلح هل
 ينقضي شرط صحة الصلح تعليق البراءة بالشرط باطل اخذ شي لدفع سائر الدار
 بعض مصالحات جارية وباطلة حكم صلح وقع على بعض الدين بدل الصلح خمسة
 انواع مسایل الكفالة معاني لفظ الكفالة والخلاص عنه الفقهاء ما يجوز
 الكفالة به وما لا يجوز ضابطة للجواز وعدمه الفاظ الكفالة مسایل القرض

بكر السفيحة وهي نوع من القرض مسایل المكاتب الفصل
 الثلاثون في مسایل الشيوع واحكامها وثلاث وتفصيلها هذا الرابع
 قسمة اصول ما يله سبعة مسایل بيع المشاع مسایل اجارة المشاع
 مسایل رهبة المشاع والمضاربة والتصدق من شرائط الهبة الاثنا عشر
 والقبض مسایل وقف المشاع مسایل رهن المشاع مسایل غصب
 المشاع مسایل غصب المتفرقات في ايداء مشاع واقرضه ومضاربة
 وإعارة ووصية واما استمارة المشاع فقد قرئ في فضل مسایل الاستمارة
 باقتضاء المناقبة لما هكاه الفصل الحادي والثلاثون في بيع
 مخصوب ومرهون ومساخر وبيع ارض وقعت مزارعة وكرم وقعت
 مساقاة وفيه مسایل الاربع مسایل المزارعة في ارض غير باور وبدونه
 الاربع في ارض غصبها وفيه بيع بأربع اشجار وكذا في تفصيل كل ما ذكر
 هذا المصوب منه بخير تبيين غامبه وفاسد فاسد الثاني يبرأ
 بالكرم على الاول بيع الغاصب وعتقه واجارته بيع الرهن والمساخر
 اجارة المرهون ورهنه ما ينفع به الرهن والاجارة من قول وفعل
 اجرها لم غذا ثم اجرها لغير اليوم او باع او دفعه هل يبيع بيع ارض
 وقعت مزارعة او مساقاة بيع زرع مشترك حيلة جوار بيع بيع التفصيل
 بيع ارض مزرعة قبل ان يلبس شرط وفول الاربع في بيع ارض مسایل
 الاربع في ارض غير باور او غصب بيان مواضع يجب فيها الخلعة على المزارع وان
 لم يفت مزارعة احكام زرع مشترك وكذا مسایل بيع غرضي نحو وكذا ما يدخل
 في بيع الكرم بقا لم يجر بيع مشيخ ارضه لانه مباح لا يملك الفصل الثاني
 والثلاثون في انواع الضمانات الواجبة وتفاصيل كيفية وفي تفصيل الامين و
 براءة الضمين وتفصيل كل ذلك هذا مسایل ضمانة الآخر فمنها من يضمن بالامر
 الاكراه عن يتحقق فسد امر السلطان اكره القصاص على الامر والمأمور

ما يلزم ضمان السائق . ما يلزم غضب قن وكفر . ما يلزم الجناية على الجيع
والجناية منه . لا ما ظلم الغير الرب . حكم من عتقت ضلع بنت رجل او امراته . فقدت
بنت رجل عند زوجها . ما يلزم غضب من سكره ومن نائم . ما يلزم التسيب
والدلالة . متى اعدت امانات صحوا منه . او ظلمت امانات فيه جوعا او عطشا .
صبه وطعن عليه الباب فمات جوعا . القاه في الماء فغرق فيه . او اجتمع المتسبب
والمباشر اذني الحكم الى المباشر . الا في مواضع . ما يلزم اية الغضب . توفيق
غضب يوجب الضمان . لا غضب في العار . ما يلزم جناية الدواب . ما يلزم
جناية الجناية على الدواب . وفيها المسائل الاكثانية . ما يلزم ضمانة الضرب .
من حد او عزز فمات قدمه من الدواب او امراته عززها زوجها . ما يلزم ما يحدث في الطريق
ما يملك كل من اهالي سكة غير نافذة . ما يلزم ضمانة جذب وفرق وكسر . ما يلزم
كسيل نبار ويرج . ما يلزم كسيل بالمال . ما يلزم ضمانة الضرب . ما يلزم هدم
الجدار . ما يلزم استئجار شجرة وزرع وبنا . ما يلزم غضب العار . الاختلاف
في تحقق غضب في العار . في غضب عار ودار وقن ومنافع وقن يفتي بضمان .
المنافع لا تضمن بغضب واللاف الا في وقت والي يتم . فيلزم في القدر الذي اصابه
للخلة ايضا . ما يلزم افساوشى مركب . ما يلزم وضمانة . ما يلزم ضمانة
ما يبرأ به الغاصب وما لا يبرأ . لا يبرأ مديون بوضع دينه بين يدي وانه لم يضمن
في يد او في حجر . ما يلزم ما ينقطع حق المالك من المصوب وما لا ينقطع . ما يلزم
بناية ما هو مثل وما هو قيمي . وما هو عدوى متعارب وعدوى متقارن . ما يلزم
الانتفاع بمشترك وضمانة احد الشريكين . ما يلزم ضمانة المأمور . ما يلزم ضمان
الدلال . وفيها السوم مع الشراء . ما يلزم ضمانة الوكيل . ما يلزم ضمانة المودع وعدم
وما يملك وما لا يملك . ما يلزم ضمانة رب الروبقة . ما يلزم بضمانة المودع يدفع اليه
ومن لا يضمن . ما يلزم اصدق فيه المودع وما لا يصدق . وفيها من يبرأ بالعفو الى
الوفاء بعد اختلاف ومن يضمن . ما يلزم طلب الروبقة وتروها . ما يلزم استعمال

الروبقة واستهلاكها . ما يلزم جوار الروبقة . ما يلزم موت المودع مجرما .
ما يلزم ضمانة المستعير وما يملك وما لا يملك . وفيها العارية عار وتوقع ولا توقع
ولا تترهن والمساخر يجر ويعار ويوقع ولا يترهن والرهن لا يترهن ولا يعار
ولا يجر ولا يوقع الا باتفاق الراهن والمترهن . والروبقة لا توقع ولا تعار ولا
تجر ولا تترهن . قال اعرني او اقرتني وقال المالك ان غضبت مني . يملك المساجر
او المساجر والروبقة ثم استحق بالجهة . اختلفت معير ومستعير في زكاة او ملكات
او فيا يملك . قال اعرني فوبك فانه ضامن ضمانة لا يضمن . اعارة المراء شيئا بلا اذن
زوجها . يضمن ما قبض حادثة . ضمان المستعير وعدمه بانواع النعم . ما يلزم الضمانة
اعارة الدواب . ما يلزم طلب العارية وروبقتها . يبرأ من امره وروبقتها . يبرأ
منها انما يملك بعد ما جاز من امانتها . ما يلزم ضمانة المترهن وما يملك وما لا يملك
استعاره شي يترهن . اختلافات راعه ومترهن . ما يلزم ضمان المساجر
وما يملك وما لا يملك . ما يلزم روة المساجر وما يضمن . ما يلزم ضمان الروة في
امر متوقع . ما يلزم الخلف في طريق او رفيق . ما يلزم الخلف في حمل او ركوب
ما يلزم اختلاف شجر ومساجر . ما يلزم ضمان المكارى . ما يلزم اجارة
الامتعة . ما يلزم اجارة العار وروبها الغن فيها على المساجر . ما يلزم
ضمانة انواع الاجراء كما جبر مشترك واجبر خاص واجبر عام . ما يلزم ضمان راع وبقار .
شروط الضمان على الامير باطل . ما يلزم ضمان العارس . ما يلزم ضمانة المالك . ما يلزم
ضمان الناج . ما يلزم ضمان الجارية . ما يلزم ضمانة العصار . وفيها فائدة جلييلة في
حكاية ابي حنيفة مع ابي يوسف . ما يلزم ضمان الصبيان . ما يلزم ضمان العباغ
ما يلزم ضمان الحمل . ما يلزم ضمان نجار وبنا . ما يلزم ضمانة المختار . ما يلزم
ضمانة غلاف ووراق . ما يلزم ضمان الطبيب . ما يلزم ضمانة الملاح .
ما يلزم ضمانة الخفاق . ما يلزم ضمانة حدة او كونه . ما يلزم ضمانة الخراج . ما يلزم
ضمانة طبيب وكحال . ما يلزم ضمانة جامي وثيابي . ما يلزم ضمانة الخلية . ما يلزم

صلاة المزمع • ما يلزمه المستضعف • ما يلزمه المذنب • ما يلزمه
 صلاة الجنين • ما يلزمه روق البق • ما يلزمه الملتقط • ما يلزمه ما يضمن به
 بقبض وحبس **الفصل** الثالث والثلاثون في الاحكام واكثرها غير
 مذكورة في جامع الفصولين وانما هي من خصائص هذا الكتاب بعون الملك الوهاب
 احكام السكوت • هو ليس كمنطق في ستة عشر موضعا • وهو كمنطق في اربعين موضعا في الخط
 فانها مائة جزء • احكام الياض والاشارة • احكام الكفاية • منها ان لا اعلم واعلم الخط • احكام
 السكران وما جاز من تصرفاته وظلاله • احكام الوكالة وما يليك الوكيل وما لا يليك وفيها
 كثير من جهل اكثر مهمات ما يلزم الوكالة • تفسير الخبز النافس • حيلة استيفاء الدين
 من مديون ما طر • احكام وكالات جفت كجسوت وقبض • تصديق الوكيل بين يدي يديه
 الا في ما يلزم ما يجز عليه الوكيل وما لا يجز • عزل الوكيل وعونه • موت الموكل
 عزل الوكيل الدورى • احكام العتيان وهي جملة • وفي ادائها حجب اساس حراست
 الاثنان النساء • الولد يتبع خبر الابوين • ما يلزمه البلوغ وما يماضيه • احكام
 البيع بالتعاقل • احكام ولال وكفى • جازة خول الحام باجر ولم يقدر دنانا جاز لمقت
 الحاجة • احكام اجرة كفاية الوبايق • احكام الاستثناء • شرائط صحة • ما يظلم
 اربعة • حد الجرح حد جرح واقفاد في الزنا • الاستثناء بغيره هل يبرأ الا ارام
 الحيلة لمن اراد ان يدين يزر ولا يستثنى • احكام وني وما يملك • ترفيق الدين • معنى
 قد اهل الدين تقضى باجاءها • جازة جيل كل وني موى للقرض • كل وني وني اقل ما جده
 يلزم الا في سبعة • اقتص الدين باحكام • ما يلزمه الا ابراء • لا تسحب وعوي بعد ابراء
 عام الا بحق ما وثق به • الا ابراء بعد قضا الاول • تعارض بين يدي وني و ابراء
 • ويقتضيه بيع و ابراء • كما يقتضيه الاسقاط وما لا يقبل • يمكن الاستثناء من كل الحق يستثنى
 بالترك لا الملك • بيان ان الساقط لا يجوز • ما يلزمه الدين • اولى من غيره
 اولاد وني غير متبرعا • ما يلزمه ان يكون قضاء الدين وما لا يكون • ما يصدق فيه الرفع
 القول للمالك في تعيين ما وقف او اوجبه له فيك والافلام بعض • احكام العارية في

ما يلزم

مع

ملك الغير • ما يلزمه العارية في الوقت • ما يلزمه الا ابراء في اوقات • احكام
 النسيئة • احكام الجمل • احكام الاكل • احكام الرقيق وهو ان العبد والكاريه
 • احكام الاعلى • احكام النائم • احكام المحرق • احكام المجنون • احكام
 المحارم • فيها اقتصاص الاصول منها باحكام • اقتصاص الاب والجد منها باحكام
 يرتب على النسيب اثني عشر حكما • احكام الانثى • فيها للزوج اذ يضره باعلى امور •
 لها الخروج من البيت للمصروف امور • احكام حمل وجنين • احكام الذوق • ما يجز
 فيه الحق فقط • ما يلزمه بغيره الا المعنى فقط • ما يلزمه بغيره اللفظ فقط •
 ما يلزمه بغيره كلاما • احكام الوطى • احكام السفر • احكام حرم مكة ونحوها
 الله في • احكام المساجد • احكام يرم وقضايلها وخصايلها **الفصل**
 الرابع والثلاثون في احكام المرضى وهي مرتبة على ترتيب كتب الفقه وتصيل ذلك في
 • كتاب الطهارة وفيه فوايد • فيها لم يرد في الوضوء بنف •
 الاستطابة لا تقبى بعدة الغير عند ابي حنيفة فلو ان اياه لم يرد في الوضوء • الا عذارا الجبهة
 مجتنب للنجس والممسح • الممسح على الجبهة • كتاب الصلوة • فيها عذارا المصلي للفقير •
 الا عذارا للماياد • وسع الغير ليس بوسع للعاجز بنفسه كاتر • العذر للاستلقاء •
 سقوط قضاء الصلوة لاجل عدمه من عاجز عن اياه • حكم الاغواء • طرق اسقاط
 الصلوة من الميت • كتاب الزكاة • كتاب الصوم • حد المرض والاعذار المبيحة للافطار
 • من يدرى ما سأل بغيره يوم • عرض المعتكف • كتاب الحج • شرائط وجوب • اعذار
 تركه • هل يقع الحج من اكل الحرام او من الام • كتاب النكاح • كتاب الطلاق • ترفيق
 صاحب الخراش ومرض الموت • كتاب العاقق وفيه التدبير • كتاب الوقف • وقف
 المريض وصيته • تعليق الوقف بالشرط جائز • الوقف على ثلاثة اوجه • وقف المرض
 حكمه وقف الصحة ولو اعتبر من الثلث • وقف المريض بتمام مسجده • كتاب البيوع
 • بيع المريض من وارثه لم يخرج منه ابي حنيفة • وكذا اعماله منه • للمريض بالمال حق
 وارثه من صورة المال • كتاب الاجارة • تبرع المريض بالمال فمعتبر من كل مال •

بعض

المجتمعة

كتاب الوكالة • كتاب الكفالة • كتاب المريض على ثلاثة اوجه • كتاب المضاربة • كتاب
 المضاربة • كتاب الية • حجة المريض ولكن لا بد من القبح • حق الورثة يتعلق بما له مورثهم
 المريض بمعنى شئ حق لهم لا الملك • ما يلزم ابراهيم ومن وهو • كتاب الاقرار
 • حد مرض الموت • المعترف بضرقات المريض اجازة ورثته بعد موته لا قبله • مجروح
 قال لم يحضر يحضر حتى يفلان مع امره ولو اجنبا • اقلان قوله مع الورثة • اقرار
 مريض لو ارثه دين • كتاب الموصى الوصية • تنفذ بضرقات المريض التي يجزى
 بالشرع ما يعتبر من بضرقات المريض من الثلث وما لا يعتبر • بضرقاته تعتبر من الثلث
 تبرعه بالمنافع يعتبر من كل مال • قبله اوصى بشئ فقال ثلث مالي • قال ثلث مالي وثني
 • قال ثلث مالي لله • اوصى بغيره فاشترى بضرقاته • اوصى ان يعطى من ثلثه عدا
 بطل • الفاظ الوصايا صريحة وكناية • الحايبة تقدم على الوصايا • ما يلزم
 الله اوصى من المرض وهي فوائدهم • ليس من شرط التوكيل ترك المظنونة • ذكر اسباب
 كيد ما ترك الله اوصى • يكون الله اوصى بالخراج • يجوز ما لم يمتنع • جواز
 النظر الى فرع الرجل للتمتع • جاز وضع عينه على جوارحه • جواز الله اوصى بالخراج
 وما يملكه من جوارحه • جاز في الصبي للمرض • لا يمس جوارحه المأتمن الوصاية • جاز
 قطع اليد للأكلة **الفصل** الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه الانسان وما
 لا يمنع وفيما يجبر عليه وما لا يجبر وما لا يكره وما لا يحل • ما يلزم ما يحل في الطرق العام
 والخاص • معرفة حد التيمم في البناء • ما يملكه كل من ارباب طريق لا ينفذ • ما يلزم
 ما يملكه الانسان من الضرقات ما وجب يتغير بها الجار وما لا يملك • حد التيمم في البناء •
 ما يلزم بعض ما يجبر عليه الانسان وما لا يجبر وبعض ما يصرح فيه بما صاصه وما لا يصرح
 • ما يلزم طلع وسفل • ما يلزم النهز والشجر • ما يلزم النصف في المشترك •
الفصل السادس والثلاثون في ما يلزم الحيوان • تفسير اتصال الملازمة
 لتفسير اتصال الترتيب • ما يلزم وضع فصيل مشترك • ما يلزم حايطة •
 مشترك اهدم او هدم • ما يلزم ما يخل في حايطة او افكر • المسائل في الحايطة

وصية

بطل

٢ • ما يمنع مع
 الغلة لغيره مثل
 البلدة او افقر
 اهلها

الفصل السابع والثلاثون في معرفة مستحق الاساء وفيه فوايد
 كثيرة متفرقة متعلقة بتقديرات امور كثيرة منذ اوله وساجد اساء كثيرها
 بغير مذكرة في جامع النضرين والما هو من خصائص هذا الكتاب • يكون الملك
 الوصايا • البلدان التي تشمل اسماها على التزم والسواو وما يخص منها بالشرع
 بالبلدة فقط • الرضا من البلدة • دخول الكروم والبساتين وعدم • الشئ
 القليل • اليسير • الجزء • الطائفة • البعض • اسم التزم • التزم • عام
 العرب لا تزيد على ثلاثة اوصول افرع • المانع • العوض • الدابة
 الجذور • الجمل والبعر • النجيب • الخلق • الناقة • البقر والبزرة •
 الثور • البغل والبقلة • الشاة • الكباش • البقيس • الدجاجة • الدب •
 الحمار • الاثان والحجارة • الخيل • البزفون • الغرس • محرم الانسان •
 ذوالرحم • العصبة • العيال • الاقارب والاقرباء وذوو التوامة وذووا
 الانساب • الوالدان لغيرهما من الاقرباء • الجيرة • الاصحار •
 الاختان • الاهل • الآل • الفقير • المسكين • اول الشهر • البعيد •
 السريع • الفاجل • الآجل • غرة الشهر • السليخ • الغداة • الضحوة •
 المساء • الفجر • الصباح • الحظوة • الغداة • البكر • الفجر • الضحوة •
 البهيرة • الظهر • الرادح • المساء • العصر • الاصيل • العشاء الاول •
 العشاء الاخير • السحر • صلوة الظهر • عند طلوع الشمس وحين
 تطلع • ايام البيض • الشنا • الصيف • الربيع • الخريف • الشتاء •
 المهرجانات • صين • زمان • وهو • الدهر • ذكر المسائل التسع التي توقف
 فيها ابو صيفيه رحمه الله • الوليمة • الاغذار بالكسر • اخ من بالختم • كذا الوكيلة •
 النقيصة • الملوحة • الماوية بنعم الببال • اساء راتب الاطعم بالجمع من البرء
 شرعا وهي • العصى • العلام • اثاب والفتى • الكهل • الشيخ • اساء
 مراتب من السبلية من المجرى من المرو والمرأة لغة ومن اللطائف الملمات

كيف ما يذكر بعضها في الوصايا
 وبعضها في الايمان
 وأكثرها في كنهها

التي قلنا توجد في هذه اوليات من المعبرات **الفصل الثاني والثلاثون**
 في المتفرقات في حرمه الاصل وفيما ثبت ضمنا لا قصد / وفي انفسه البيع بعد صحة
 وصحة بعد انشاءه وفيما يكتم فيه الحال وما وتفسير ذلك هذا . الاصل
 في احوال الاسلام هو الحرية . الناس احرار بلا بيعة الا في اربع . الظاهر
 يصح في الدفع لا للاستحقاق . يقبل التناقص في عوى الحرية . ما يلزم
 ثبت ضمنا لا قصد . ما يلزم ان يبيع بعد صحة وبالعكس . لو انك شرط
 فامد بعد العقد هل يلزم باصل العقد . ما يلزم انك فيه حال . يستدل بالحال
 على صدق الحال **الفصل التاسع والثلاثون** في خلاص الحاضر والسجلات
 ومسايله هذا . فتحة الدين باطلا . لو كتب مكان الاب اسم عبد الله
 هل يكن . في الحق يلزم ذكر اسم من اختتم . بعض ما جاء في كتابته في كنف ومحل
 . ضمن من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة مع حجة . كتابة كلمة الله
 يأتي على جميع ما تقدم عند ايئنه . سلبه وحول اولاد الفات في الوقت على اولاد
 الاولاد . لا بد في سلب الاستحقاق اذ يكتسب اذ الاستحقاق باسبب ملك مطلق
 او ملك سبب . اذ انك تختلف **الفصل العاشر** الاربعون في مسايل
 الفاظ الكفر عالمها وغير عالم او خطأ وعديث الغضب بالكفر والارضاء وما
 يجلي بتفسير كل ما ذكر في انواع وفي خلال ذلك ما يكون خطأ الكفر وما يخفى
 على قائل الكفر وفي بعض اواخر بيان احكام المرتد وبيان ما يكون اسلاما من
 اصناف الكفر وجهه وبيان ما يجب على كل مسلم من الاعتقادات وفي هذا الفصل
 ستة واكثر ما ذكر في هذا الفصل غير مذكور في جامع الفصلين بل في كل صفة
 اكثر الكتب المعبرة وانما هي من خصائص هذا الكتاب بعدون الملك الوهاب
 من هذه فنحن هذا الفصل مقدمه في بيان وفاته بينهم عشرة ابواب الحديث في بيان
 فيها مسايل مهمة جدا . الاولى في مفهوم الايمان . الثانية فيما يتعلق به الايمان
 الثالثة في احوال الايمان والاسلام . الرابعة في احوال الايمان لا يزيد ولا ينقص .

كفر

دين

الخاصة في وجوب تعليم جهات الدين . المساواة في ذكر دعاء بعضهم عن الكفر
 المومن عن الكفر بعد البني وم . السابعة في وجوب حفظ البشارة بالقرآن
 للامة . **الباب الاول** في ذكر اصول هذا اربعة مهمة يندرج تحتهما ما يلزم
 الفاظ الكفر . الاول في مناط الكفر وتعلقه . الثاني في ضابطه الكفر المسلم
 وعدم . الثالث فيما لو ظهر ببالم وهو كافر ما هو كونه كونه . الرابع فيما لو ورد
 على السامه كونه كونه كونه لا قصد . الخامس في حكم الكفر هل هو مستتر بآ
 ومازها وجاها وهو من اعلم المباح فلا يحفظ . السادس في كفر المكره .
 السكراء والصبي والمراهق . السابع في تعليق الكفر بالشرط عليه . وفيه ان
 تعليق ما هو كونه يتميز كونه ايمينا عندنا . الثامن في اعتناء احوال صلالا وبالعكس
 وفيه تفصيل . التاسع في انظار الجرح المواتر والمشهور وغير الواحد والجماع
 الصلابة ومن بعدهم وما يتعلق بذلك من عدم الكفر اهل القبلة الا في مواضع وفيه
 مهمات خلفت وكرها اكثر المدة اوليات . العاشر في الرضا بكفر الغير . الحادي
 عشرة في الحكم عن تكلم بالكفر . الثاني عشر في حكم الغرم على الكفر ولو بعد حين .
الباب الثاني فيما يقال في قرات الله تعالى وتقدس . وفيه اكثر من ثمانين
 احكامية باحوال وصايبها . **الباب الثالث** فيما يتعلق بالانبياء والملائكة
 عليهم السلام . وفيه يجب اذ يعتقد اذ محمد ادم رسولنا الان . الاستغناء
 بالسنن . كن الله عن الانبياء واليهما الاخير . من تكلم بقصد سب
 واستغناء بكنه لا يلق بثة النبي وم كفر . **الباب الرابع** فيما يتعلق بالايات
 والاسلام . وفيه وحسن صغيرة بلغت وهي لا تعلم الاسلام . وهم مسيئة الشكر
 في الايمان . وسيله الاستغناء في الايمان . **الباب الخامس** فيما يتعلق بالقرآن
 والافكار والمساوات . وفيه احوال اية من القرآنة في المخرج المزمع . ومن
 قال لقراءة زمانا احسن كثر . الاستغناء بالافادة كثر لا بالمدون . ترك
 العبادة يهو او استغناء كثر لا لولا سلا او ما ولا . توجيه قوله لا اعلم .

وفيه مسايل مهمة
 مهمة تتعلق بها جميعا
 فلا تحفظ بها جميعا من كانت جميعا مطلقا .

لميتا كان ينبغي له او ما كان . قال فلان لا يوت بوجه نفسه . انكر شيئا ما وروى عن
 امير البرزخ هو والاخر . قال اين تجدني في القيامة . انكر شيئا كبريا . قال
 لو لا اذ دخل الجنة مع فلان وكذا . **الباب** العاشر في المسائل المتفرقة التي
 هي بالنظر في الكفر والخطا المتعلقة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيء لمجيئ
 شخص . حكم الربا . قال الغازي . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ
 . لو قال اليهودي يا اسما بقطعة . من جاز الصلوة فله من الاجرة . مسأله
 متعلقة بكلمات الاولياء . من يكفر بالسحر . المعتزلة واهل البيرجيات . لم الف جارية
 فاشترى اخي فلان . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . قال الغازي .
تطوير في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 عند قدوم مسافر او في الامور . ما يدل على ان قال لا ارجو الجنة ولا اخاف
 النار ولا اخاف الله ولا كل الميتة واصحاب النار كونه موجودا وشهد بالعلم اراء و
 انقض الحجة واصلب الفتنة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
الحاشية في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 صدر عنها يوجب الكفر . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 الايمان والنجاح احتياطا . احكام الارتداد واليهاب فبانه من ذلك
 . يقضي عبادات تركها في اسلامه السابق . ما اوى فيه يبطل جميعا ولا يقضي
تطوير في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 لا تقتل المرتدة وتكف . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 عليه ولا يقتل . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 . مجرور الكفر توبة . مجرور المرتدة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 لم يقبب الاستة نزع . معنى قولهم تقبل الشهادة بالردة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 يجب ان ان يتوب . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
تطوير في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .

في العبادة

وكذا اقطاع الطريق . **الباب** الثاني في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 ولا تقتل . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 يكفر من اهل الاهواء والبدعة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 الدين الذي لا يربط الى بدعة سياسة . ما يباح قدر اصابه غرما وخصوصا
 . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 الثانية في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 الثانية في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 الشرع على كل مسلم حفظه وجماع . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
تطوير في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 جميع الكتب الكلامية والاعتقادية . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 وعشر دور . ولم ارجعها بجمعة . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 . في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
 سواد الطريق . **تطوير** في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .
الفصل الاول في كل ركن من الصلوة لمجيئ لمجيئ .

اسلاما

الجمعة

في جميع الفصول السابقة

الفصل الاول في مسائل القضاء وما يتعلق بذلك وما يناسبه قال صاحب جامع الفصولين بدأت أولا بما يصير دار الاسلام دار حرب لحاجة اليه في زماننا ومكاننا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يصير دار حرب الا باجرام احكام الشرك فيها واتصالها بدار الحرب بان لا يكون بينها وبين دار الحرب مصر للمسلمين وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن على نفسه بالامان الاول اي لا يبقى امننا الا بابان المشركين وعندهم باجرام احكام الشرك كغير دار حرب انصت اولاد بني اعد بالامان الاول اولان ان كل مصر فيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعياد واخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الايامي للاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفرة فهي موادعة ومخادعة وآمان في بلاد عليهم اولاة كفار فيجوز للمسلمين اقامته الجمع والاعياد ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم دار الحرب يمنع وجوب ما يدرى بالشبهات اذ احكامنا لا يجري في دارهم وكذا في عكس فلو اسلمتمة وقتل مسلمانة لا قود ولادية عندنا ولو قتل احد المستامين الاخرتمة يجب الدية لا القود عندنا وكذا لو شرب مسلم خمرائة او زني او قذف لا يلزم الحد عندنا اسيران تمة قتل احدهما صاحبه الا اني عليه عند من الا الكفارة لا تبيع لهم فصاد كاهدم وعند من يجب الدية اذ لم حكم نفسه **تقليد القضاء في صه** لا يباح طلب القضاء بحال عند اكثر العلماء ولو اعطي بلا طلب لا يحمل له الشرع ما لم يجبر عليه وقال مشايخ بلادنا لا باس به لمن يصالح اذ الصلابة ومن بعدهم قبلوا من غير اكرام **نه** لم يجر للسلطان ان يقلد القضاء من طلب ذلك **خزانة المفتي** اعلم ان المفتي في زماننا اذا استفتى عن مسألة فان كانت مرفوعة عن اصحابنا في ظاهر الرواية بلا خلاف بينهم وهم ابراهيم وصاحبان يفتي بقولهم ولا ينظر الى قول من خالفهم اذ الظاهر ان الحق مع اصحابنا ولا يحدوهم ولم يختلف فيها اصحابنا ياخذ بقول ج اولان بقول من ثم بقول من ثم بقول غيرهم من اصحاب ج ثم باقوال المشايخ

من بعدهم واذا كان ح في جانب وصاحبها في جانب قيل فالحيار للمفتي ان شاء
 افق بقول ح وان شاء بقولها وفي شرح الخياوي الفقيه ان لم يكن مجهول الا باخذ
 الا بقول ح ولا يجوز له ان ياخذ بقولها الا في المزارعات والمحاللات وهو المسامحة
 والمسامحة لا اتفاق المتأخرين على ذلك وان كان ح احد صاحبيه ياخذ بقولها
 وان كان احكامهم اختلاف عصر وزمان كقضاء بظاهر العدل لا ياخذ بقول صاحبه
 لتغير احوال الناس والقاضي يسمى مفتيا انما في الصدر الاول **خلاصه** مشايخنا
 اخذوا بقول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء **قضية** الفتوى على قول ابي يوسف فيما
 يتعلق بالقضاء **نه** عدالة القاضي ليست بشرط حتى يصحح الفاسق ان يكون قاضيا
 والعدالة شرط الاولوية في ظاهر الرواية وقيل شرط لصحة التقليد ولو قلده وهو
 عدل ففسق بفتح الجزل ولا ينزل وبه اخذ عامة المشايخ ويوجب على السليمان
 عزله **هداياه** قال بعض المشايخ اذ قلده وهو عدل ينزل بالفسق لان المقلد
 اعتمد على عدالة فلم يكن راضيا بتقلده، ووجهها وهل يصح مفتيا قيل لا لانه من امور
 الدين وقيل يصح لانه يجتهد حذر النسبة الى الخطاء **خلاصه** والامام يصير
 اماما مع النسق بلا خلاف **مق** حل للفتى ان يفتي لوصابه اكثر من خطايه فلو لم
 يكن مجهول لم يحل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيمكن ما يخطئ من احوال القضاة **ح**
 المفتي لو كان تعلقا غير مجتهد ياخذ بقول ائمة الناس عنه، ويضيف الجواب اليه
 فلو كان في مصر اخرج يرجع اليه بكتب ولا يجازي خوفا من الافتراء على الله تعالى
خلاصه في المحيط العلم شرط الاولوية لشرط هو ان التقليد حتى لو قلده قضى
 بفتوى غيره، يصح **هداياه** الذي يحل ان اهلته القاضي للاجتهاد وشرط الاولوية لا
 للتقليد حتى لان تقليد اهل صريح عندنا لانه يمكن ان يقضي بفتوى غيره، ومتصور
 القضاء يحصل به وهو ايمان الحق الى مستحقه **قاضي** ان لا يفتي على السلام
 القضاء ثلاثة واحد في اجتهاد واثنان في النوازل واربعا بالاشيئين اهل اهل وغير
 العدل ثم ان اهل الفتى اولى بالقضاء من العالم الناس **جز** وينبغي للقاضي

ان يشاء وراجل الفقيه في الحكم **هد** قيل ينزل القاضي بافراكم وبانم ويجزل
 ويجز **ر ص** تقلد القضاء من اهل ايرجوز كما في العاقل اقل الصابة تقلدوه من
 من معاوية والحق مع علي في نوبته وكذا يجوز تقلد من الباغي **فوجز** استيلاء
 الباغي لا ينزل قضاء العدل ويصح عزل الباغي ايم حتى لو انهزم الباغي بعد
 لا تقلد قضاياهم بعد ما لم تقلد هم سلطان العدل ثانيا اذ الباغي صار سلطانا
 بالفتور والعلية ثم اهل الباغي هم الخارجون على الامام الحق بلا حق بيانه المسلمين
 اذ اجمعوا على امام وصاروا اثنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فلو فرضوا
 عليه لظلم ظلمهم فليس وابقاء وعليه ان يترك ظلمهم ويصيرهم ولا ينبغي للناس
 ان يعينوا الامام عليهم اوفيه اعانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على
 الامام ولو لم يكن خروجهم عليه لظلم اياهم ولكن اخرجوا الحق والولاية فعلاوا الحق
 مخاضهم بغاة فعلى كل من يتولى على القتل نصر الامام على البغاة لانهم طعنوا
 لقوله عدم الفتنة تأييد لعن الله من ايقظها ولو تكلموا بالخروج ولم يعزوا على الخروج
 بعد فليس للامام ان يتعرض لهم اذ الزم على اجتهاده لم يوجد بعد كذا في **قت**
 وفي **قت** قال **ض** لولا على ما ذكر بين السكك مع اهل القبلة وكان على رضى
 وما بعد من اهل العدل وخصاؤه بغاة وفي زماننا الحكم للفتنة ولا نذكرى العادلة
 والباغية فكلمهم بطلبون الدنيا **ص** من اخذ القضاء برشوة لا يصير قاضيا
 ولو قضى لا ينفذ حكمه وبه يفتي اذ الامام لو قلده برشوة اخذها هو او قومه وهو عالم
 به لم يجز تقليد كقضاء برشوة اما من قلده بسبب الشفعة فهو كمن قلده بحق
 وان كان لا يحل الطلب في الشفعة **ن** لو ارتشى ولد القاضي او بعض عوانه
 فلو باعوه ورضاه هو كارتشاه فقضاؤه موقوف ولو باع له نفسه حكمه وعلى
 المرتشى رقبته **ع** لو ارتشى فتضى او عكس او ارتشى ابنه او من لا يقبل
 شهادته لم لا ينفذ حكمه ولو ارتشى فبطل الى اخر الحكم بينهما لم ينفذ حكم الثاني لان
 الاول عمل لنفسه لا ارتشى ولو كتب الى الثاني ليحكم واخذ اجر مثل الكفاية نفذ حكم

الثاني **قاضيان** اجمعوا ان القاضي اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى ثم ان
 الرشوة على اربعة وجوه منها رشوة القاضي الى من قبله القضاء الثاني الرشوة الى
 القاضي ليعضي للراشي وثالث ان حراما على الآخذ والدافع ولو كان قضا وكبح الثالث
 دفعه باذنه على نفسه او ماله وهذا حرام على الآخذ لا الدافع الرابع دفعه لغيره
 عند السلطان حل له الدفع ويجرم على الآخذ فان اراد ان يحل لاخذ يستاجر
 الآخذ يرا الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فتصح هذه الاجارة هذا اذا اعطى الرشوة
 او لا ليسوى اخر فان طلب منه ان يسوي ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعد ما سوي
 اخر قبل لا يحل للاخذ وقيل كره وهو الصحيح لانه يرمي براءه للاعسان فيحل ولا يحل
 للقاضي قبول الهدية من اجنبى لم يكن يدي اليه قبل قضائه وكذا الاستغناء عن
 والاستغارة ولو اهدى من يدي قبل القضاء فلوله خصومة فلا يحل قبولها والآفة
 كانت مثل ما يدي قبل القضاء او دونها فلا باس بقبولها ولو اكثر زورا ولا باس
 بقبول هدية قريبة الذي لا خصومة له مع احد **ص** او كان الاهداء بلا شرط
 لكنه يعلم يقينا انه اهدى اليه ليعينه عند السلطان فشاخصا على انه لا باس به ولو
 قضى حاجته بلا شرط ولا طبع فاهدى اليه بعد ذلك في حلال لا باس بقبولها وانما
 عن ابن مسعود من كراهته فذلك تزعم **ص** تعليق القضاء والامارة بالشرط يجوز
 وكذا ايضا قبلها الى المستقبل وكذا انما قبلت القضاء بزمان بان قال انما قاضي
 هذه البلدة هذا الشهر وهذا اليوم ويصير قاضيا بغيره وكذا يجوز تعيينه بزمان
 ويجوز تعيينه بجماع بعض الخصومات وجماع خصومة رجل معين ولا يصير قاضيا
 في المستقبل وتعلق الحكم بين اثنين بالشرط لم يجز عندنا وبغيره وعندهم جاز ولو
 قضى في حاجته ثم قال لم اسمع خصومة فلان ثانيا بمشهد من العلماء لا يفرض عليه
 فذلك القاضي لو استخلف بلا اذن لم يجز وللانور باقاة الجملة ان يستخلف غيره بلا اذن
 الامام وللوصي ان يفوض ولكن الى غير بلا اذن الموصى وقامه في **ط** قال السلطان
 لرجل ظان ولايته لا يترواوم لا عليك نصب القاضي لان ذلك تنقض بعض الاموال

شهد الامام بغيره بغيره
 لا مال له من ثمنه ولا مال له من ثمنه

ولو اقر على بلد وجعل فراها له والحق له التصرف في الرعية كما يقتضيه الامارة قل ان قبله
 وان يعزل قال الامام الوالي البلد قل من شئت صح لا لوقال قل له احد كما لوقال الموكل
 لو قبله وكل من شئت صح لا لوقال وكل واحد اكذا **ذ** اهل بلدة يتابعوا على سلطة احد
 بغير سلطان بخلاف القاضي قضاء قاض اذ في الاول ضرورة لا الثاني **فثني** صبي
 قل سلطان فبلغ كجاء الى تقليد جديد يلقى سلطانا **ي** وكذا الصبي لو استغنى
 ثم بلغ كجاء الى تقليد جديد وفي العبد روايتان **ف** مات سلطان فاتفقت رعية
 على ابن له صغير وجعلوه سلطانا فمن قبله القضاء واخطبوا مع عدم ولايته قال ينبغي ان
 يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لم قبله هو وهو بعد كسب تبعا لان السلطان
 ويعظم لشرفه اما في الحقيقة الوالي هو السلطان **ابن الهمام** متغنى هذا الكلام انه
 كجاء تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك الوالي العظم نفسه من
 السلطة وفك لان السلطان لا يعزل الا بعزله نفسه وهذا غير واقع **قش** افعى
 عليه قلوب في بلدة ولما في غير تلك البلدة نفذ القضاء وان لم تكن الدار في ولايته هذا
 القاضي اطلق الجواب وفصل في **قد** محذور ما دعوى كرو وان قد وور ولايت
 ان القاضي نسبت حكم توابع كرو واجاب توابع كرو لو كان في ولايته من قبله **ما يكون**
حكمان القاضي قوله ثبت عندى حكم في الصحيح وقيل لا بد ان يقول حكمت او
 قضيت او انفذت وكذا قوله ظهر عندى اوضح او علمت فهذا كله حكم كذا في **ط**
وفي علم وكذا قوله انظر عليه حكم **قش** قوله ثبت عندى حكم لكن الاول ان
 يبين ان الشبهة بينية او اقرا او الحكم بينية بخلاف الحكم باقرار وقوله لا ارى لك
 حجة في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحذور الى المدعى ليس
 بحكم وقيل انه حكم لان امر الزام وحكم ونقض في **ذ** ان امر القاضي ليس بحكم او قال
 فيها قوله لا ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كروم ويدل على صحة ما ذكره في **ط**
 انه لو وقف وقفا على قضاء واجاب بعض قرائته فاعطاه القاضي شيئا من الوقف
 لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة التوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل لم

فذلك بان يعطى غيرهم من الفقهاء جميع الخلق اما لو قال حكمت ان يعطى لا اعلى غير قرابة نفذ
حكمه فذل هذا ان فعل القاضي ليس يحكم ولو في المصداق ضاها كل منهما في محلة فحقا صم
رحلان واختلفا فيمن يختص به اليه فانه كان مندرجا في محلة واحدة يختص بها
الي قاضي تلك المحلة وان كان من المختصين فادعى ان يخاصه الى قاضي محلة واباه
الاخر قال من العزلة للمدعي وقال لا بل للمدعي عليه وبريقه وكذا لو ادعى من اهل
العسكر والاخر من اهل البلد فحق على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غيره كذا
ومحترف سوق العسكر جندى **صه** اختص غريبان عند قاضي بلدة مع قضاؤه على
سبيل الحكيم ولو حكم السلطان بين اثنين قيل لا ينفذ وينفذ **مسائل العزل**
تعلق عزل القاضي بالشرط جائز وقال **ظه** نحن لا ننفذ بجزائه وكذا انفق في غيره
ويجوز في فصل ما يجوز تعليقه وما لا يجوز وللسلطان عزل القاضي لريبة ولغير ربيبة
ولا يترك على القضاء اكثر من سنة كيلا يفسد العلم كذا **صه** اربع ضمان لو جعل
من احد محل احد من القاضي ينزل في باب البصر والسمع والعدل والرقوة القاضي
لو عزل لا ينزل مالم يصل اليه خبر كذا لا ينفذ قضاؤه قبل وصوله وعن من لا ينزل
مالم يولد غير حياته كحقوق الناس موت السلطان لا يجزى عزل القاضي موت
لومات اهل بيته وله امر او قضاة فم على حاله وليس كوكا لا ولو عزل القاضي ينزل
نايبه لومات القاضي كذا قيل وينبغي ان لا ينزل الناييب بعزل القاضي لانه نايب
السلطان او نايب نائبه الا يرى انه لا ينزل بموت القاضي وعليه كثير من مشايخنا
صه بموت القاضي انزل خلفاؤه كذا **ط** القاضي لو قال عزل نفسي او اخرجت
نفسى عن القضاء او كتب به الى السلطان ينزل له اعظم لا قبله كوكيل وقيل لا ينزل
بعزل نفسه لانه نايب العامة او السلطان وحق العامة متعلق بقضاياه فلا يملك
عزل نفسه وصى القاضي لو عزل نفسه ينبغي اذ لا ينزل الا بعلم القاضي كوكيل وقاض
ولو اراد وصيه اخرج نفسه من الرصاية في غير مجلس القاضي لا يملك وبخصوصه القاضي
لو كان فيا لا ينبغي ان يخرجه فلو عزل القاضي اختلف فيه عزل الكيل لم يخرجه بل اعلم

موكله والموكل لو كتب اليه بعزل ينزل اذ اعلم باخيه وكذا لو ارسل رسولا به ولو قضا صغيرا
او غير عدل فقال ارسلني اليك فلان ويقول اني عزلتك عن الرضا لا ينزل والعدل
الحكي لا يجب فيه الى علم الكيل فلو مات موكله او خرج ما امره ببيعته عن ملكه او رخصته
ينزل ويكلم علم الكيل او لا وكذا لو جن موكله مطبعا او ارتد ولحق به ارا الحرب او كاه
مكاتبه فخر او ما دونها فخر او فارقه فخر او موكله بخلع فخلعها بنفسه او ابانها الكيل
او الرضى لو رددوها او وصاية لا يخرج منها الا بعلم الموكل او الموصى والشرط علمه
للحضرة **لط** وكله بخصومة ثم عزله حال غيبته الخصم فان كان وكيل الطالب
مع عزله وان كان وكيل المطلب فلو وكله بالتمسك الطالب فلو كان الكيل غايبا
وقد التكيل ولم يعلم به مع عزله على حال وان كاه حاضرا او علم به ولم يرد لم يخرج
عزله بغيبة الطالب ويصح بحضرة رضى به الطالب او لا ولو وكله بالتمسك القاضي
حال غيبته الطالب فعزل بحضرة القاضي يصح ولو غاب الطالب وان عزله بحضرة الطالب
يصح ايضا وعزل العدل في باب الرهن لم يخرج ولو بحضرة المهرين مالم يرض به المهرين
ولو وكله بطلاق امراته حين اراها لغيره بالتمسك المرأة ثم عزله بلاء حضورها ورضاها
قيل على وهو الصحيح وقيل لا عليك **مسائل الموت** في عاة الكتب ان الوكيل ينظر
بموت الموكل **فهم** الكيل يبيع الذي لو باع ثبات موكله لا ينزل وفي محضر **شفي**
ينبغي ان يكون فيه اختلاف ولو ادعى مال الاجارة المنسوبة بموت الموصى على وكيله
بالاجارة قيل يجوز وهو الصحيح لانه عزله بموته لكن الحق متعلق به وقيل لم يجز في
الاختصاص بموت الموصى كاختصاصه في بقا ستمائة وثمة لا يطالب الكيل كذا **صه** **فهم** الكيل
بالبيع الاجارة لو باع ثبات موكله لا ينزل وفي محضر **شفي** على قياس مسيلة الاجارة
ينبغي ان يكون فيه اختلاف **فهم** لو مات الكيل يبيع او يشرا او غاب او ارتد قيل
ينقل الحق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع الكيل ثبات في قبض الثمن لو رثته او وصيته
وقيل لو وكله **ت** شري وكيله ثبات فلو وكله رثته ببيع **ذ** حق المورثته او وصيته
ولو لم يكن فلو وكله على وارثه **ت** وفي رواية اخرى القاضي ينصب وصيا فيرثه **صه**

وكيل الوكيل بغير عزل الاول لا يموت **لط** لا ينزل بغير الاول ولا يموت **ذ** مات الوصي فولية المطالبة في باع من مال الصغير لورثة الوصي اولوصيته ولو لم يكن نصب له القاضي وصيا **صل** ما مضى والمال عروض فولاية البيع لوصية لرب المال وهو اللاحق اولا حتى المضارب والمالك لرب المال فاما شريكه **القضاء بعلمه في شق** روى ابن سماع عن محمد بن ان القاضي لا يقضي بعلمه قال رجع الى هذا في افرغ ردا لا يقضي بعلمه وان استخار العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه افرغ وقال لعلي القاضي فلما فسر طبع علمه شهادته افرغ ليصير علمه مع شهادته الا فرغ يعني شامدين **ص** القاضي هل يكتب بعلمه الى القاضي لانه كقضاء بعلمه غير ان القاضي هنا يكتب بعلمه قبل القضاء بالاجماع **خلاصه في** القضية القاضي يقضي بعلمه في عقدة الباطل بعلمه بان علم حال قضائه في مصر ان فلانا غضب مال فلان او طلق امراته وفي التجريد عن محمد بن ربيع عن هذا او قال لا يقضي بعلمه وفي حدود روى حق الله تعالى كحة الزنا وشرب الخمر لا يقضي بعلمه الا انه اذ اني يسكن ان يعترف وفي القضاء وحده العذف يقضي بعلمه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد عند ابي حنيفة لا يقضي بذلك العلم اذا رفعت اليه بغير الاثمة وعند ما يقضي وعلى هذه الخلاف اذا علم في غير مصر هو فيه فاقض ثم حضر مصر فنفذ به بلك الاثمة وفي التجريد جعل قول محمد بن ابي حنيفة ولو علم في رسالة مصر عند ما يقضي واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة وسواء كان مقلدا على الرسالة او لم يكن اذ قضاء القاضي في القرية والمجازة لا ينفذ عندهم ولو علم بجاوئه وهو قاض محرم ثم عزل ثم اعيد عنده لا يقضي وعند ما يقضي وفي الغناوى قال اصحاب الامالي ان عندهم ينفذ قضاءه في السواو وهكذا في النواو عن م والقاضي هل يعمل بما يجده في ديوانه اذ كان فاكرا لملك الاثمة يقضي والا فلا يقضي وعند ما يقضي والجمهور انه لا يعمل بما يجده في ديوانه قاض قبله وان كان محمولا القاضي لو رأى خطه ولم يتركه فافكر فيه ففرض به جاز عندهم لا عندهم من امان فجزا اذ اوجد في ديوانه **الرائي الى القاضي في كتاب الاشياء** والنظائر لان يقيم الراي

قال صاحب جامع الفصولين في فصل من
وكيف يشهد به اذ شهد المسئلة لا يضل
القضاء ولا يعمل ان ينجى بغير قضاء
القاضي بعلمه في غير كتابه القاضي لمعنى
ظاهر في اكثر قضاة الزمان اصبح
الله شانهم صرح صرح صرح

الى القاضي في مسأله في السؤال عن سبب الدين للمدعي ولكن لا يجزى على بيانه وفي طلب الحاسبة بين المدعي والمدعي عليه فان اتبع الاجر وان كان الثانية وفي الترتيب بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تحليف الشاهد ان راء جاز كما في القأوى الصيرفية وفيما اذا باع الاب او الوصي عقارا الصغير القاضي ان شاء ونقضه كما في الثانية وفي مدة حبس المدين وفي تقييم المجهوس اذا خيف فراره وفي حبس المدين في سجن القاضي او للمصوص اذا خيف فراره ايضا كما في النصول وفي سؤال الشاهد عن الايمان او الائمة وفيما اذا تصرف الناظر مالا يجوز كبيع الوقت او رهنه فالقاضي ان شاء وعزل وان شاء فتم اليه ثقة بخلاف العاقر فان يقيم اليه كما في الفتية **احضار** **الحكم في** صاع للقاضي احضار الخصم وان لم يعلم ان للمدعي محق او مبطل او قريبا ولو جاز من المهر كمن لو ابكر لا يثبت مع اهل يامر المدعي باقامة البينة فلما قام بها احضر خصمه **خلاصه** اذا تقدم رجل الى القاضي واقام قبله رجلا فاعلم القاضي انه محق او مبطل واراوا احضار خصمه وهو الاعداء ان كان خصم المصير كغيره وكذا الزمان قريب من المهر كمن لو يثبت ببينة باهله وان كان بعيدا من المهر لم يوجب له والدعوى وقال القاضي يامر المدعي باقامة البينة ليكتب له لا يقضي عليه فاذا حضر بعيد البينة وقيل كلف على ما اوقعا والمرأة المبرزة كالمهر **ص** يترابي الخصم في بينة لم يجز اللجوم عليه باعوان القاضي والنفى وليفتشوا الدار واقل الدار وقيل يجوز وعن من انه كان يفعل **خلاصه** ان ارسل القاضي فلم يوجد المدعي عليه وقال المدعي انه اذتني حتى وسالني تسمير بابي يكله اقامة البينة انه في بينة فان شهدا ثمان وقالوا رايها اليوم او اسن او ضد ثلاثة ايام يقبل ويامر بالجنم وان تعاومت الروية لا يقبل وحده منقض الى راي القاضي ولا يقدر ثلاثة ايام فان حصل لم العلم انه في البيت ولا يخفى لغير الباب الذي من جانب المسكة والباب الذي من جانب السطح ولغير الدار المباحرة وكذا اوار امراته اذ كان ساكنها معها والعشرة المسكنة فان قال الخصم بعد فاقم الباب انه جالس في داره ولا يخفى قال ابو يوسف

يقول القاضي وفي من القلعة ايضا كما سياتي
الخصم في شق في آخر الفصل الثاني عشر
ولن يقول الوكيل من احد الخصمين اذ ابا
الاخر فقتل كما سياتي في احكام الوكيل في خمسة
من فصل الاحكامات هو

يبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عدلان فيناوي على باب ثلاث ايام كل يوم ثلاث مرات
 يا فلان اذ القاضي يقول لك احضر معك فلان بن فلان على مجلس الحكم والاضحية
 لك وكيلك واقبل عليه البيعة ويخبر ان يكون وقت جلوس القاضي ومن حرم هكذا
 واما المجرم فقد وضع في بعض اصحابنا وعن من انه كان يفعل ذلك وقت قضاء
 وصورة لوقال انهم يراي عني في منزله وطلب الهجوم بعض اجنين ومجرم
 اعوان القاضي ونساء فيقوم الاعوان حول البيت من جانب العكة والصلح و
 تدخل النساء حرم ثم يدخل الاعوان فيفتشون الدار عنها وما تحت السرور و
 القاضي الله عنه جميع على بيت رجلين بلخان في بيتهما شرابا فوجد في بيت احدهما وون
 الاخر وجميع على بيت ثالثة بالمدنية واخرها دلا بالذرة حتى سقط الحار عن راسها
 وعن هذا قال ثالثة افا سمع صوت فساد من بيت انسان لا باس بالمجرم عليه
 وعادة اصحابها لا يجوزون الهجوم فلوراي الاشياء القاضي ان لا يبحث الاشياء
 ويعطي الطبيعة او الخاتم للاحضار جاز وهذا خارج المصروف في المصير حيث الاشياء
 وقال انصاف على عكس هذا فان جاء بالطبيعة فاستمع انهم يتدل له هل تعرف
 ان هذا اخاتم القاضي فان قال نعم لكن لا احضر اشهد عليه شاهدان فان شهد به
 بغيره عند القاضي يبحث اليه من يحضر ويأقبا ويستعين بالوالي في احضار واجرة
 الاشياء في بيت المال وقيل في مال المرق وقيل حوزة الموكر على المدعي عليه وقيل
 على المدعي قال في المحيط هو الاصح وفي النواوي عن اراوان يستوفى حقوقه من
 باب السلطان ولا يذهب الى القاضي فهو مطلق شرعا ولكن لا يفتي به الا افاض
 عن باب القاضي وبعض ما يخبرنا على انه انما يطلق له في ذلك اذ اوجب الى القاضي
 او لا ويجوز الاستيناف من جهة اما لواراه الذهاب الى باب السلطان او لا
 يطلق له في ذلك ويقتضي واذا ذهب الى باب السلطان والمحقق جاز واراد احضار
 خصمه واخذ بهجرب واراد من خصمه ثالثة على الرسم هل الخصم ان **مسائل شتي في**
ص خصما ن شامنا عند القاضي فله حبسها وتزيرها اذ اقامه لخرمة المجلس ولو

قاضي ان قال في حاشية الاية من باب المجرم والاعوان وصورة ان
 يبحث القاضي في بيته ويطلب في البيت ويقترب من المجرم والاعوان
 والاعوان كمالا يربو لاله لاله المجرم والاعوان في الشهور من قول ابي حنيفة
 ان القاضي لا يذهب وكيفية المدعي ان ياب في كل يوم بل قال وهذا
 استحقاق فله ان يردم والاعوان يهدون في كل ايام في كل يوم

قاضي ان في حاشية الاية من باب المجرم والاعوان وصورة ان
 يبحث القاضي في بيته ويطلب في البيت ويقترب من المجرم والاعوان

فعله احد ما لصاحبه لا يغزو ما لم يطالب خصمه بقبضه المديون لو ضيف فرار او تقول
 من السجن الى السجن اللصوص ومدة الحبس شهران وقيل اربعة وقيل ستة والصحیح
 انه مفروض الى القاضي ولو تولى قال القاضي عليه القاضي اخذت الرقعة فله تزير
 ولو اخرج القاضي على الصلح يا ثم والقاضي لو فاس مسئلة على مسئلة فله خلاصه يا ثم او
 ليس بجبرته فله خصوصية يوم القيمة للمدعي عليه على القاضي وعلى المدعي **ص** جلد **ص** وفي
ح القاضي ان اخطأ في قضائه على المضي له كان المال المقتضي به في مال القاضي
 وان تعذر الجور كان ذلك عليه **هداية** واذا غل القاضي قال لرجل اخذت منك الف
 ووفعتها الى فلان قضيت بها عليك وفيما فقال الرجل اخذتها طامعا لثقل للقاضي
 وهذا اذا كان الرجل متهما انه فعل وهو قاض ووجه انهما لا توافقا في فعله في
 قضائه كان الظاهر شاهده له لقاضي لا يقضي بالجور ظاهرا ولا يمين عليه لانه
 ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي **ص** شهدا ان القاضي قضى له
 على فلان بكذا وقال القاضي لم افعل ثم شهدا وتقبل عندهم قال صاحب جامع
 النصولين اقول ينبغي ان يفتي بقول م لمعني طاهر في اكثر قضايا زماننا اصلح الله شأنهم
 ويريد **هد** انه لو قال القاضي قضيت على هذا ابرج او قطع فافعل وسعك ان
 تفعل وعن من انه يرفع عن هذا عنه وقال لا ياخذ بقوله حتى يبان الحق لان قوله كقول
 الظاهر وعلى هذه الرواية لا يتكلم به واكتفى الشيخ بهذه الرواية لفساد حال اكثر
 القضاة في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجة اليه وان عيون المذاهب ايضا انه
 يبقى بقول **الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه** وفيه
 وعوى القضاء بالحقية القاضي وعوى النظر بالاستمعية الفاعل **ن** عن محمد كل شئ
 اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي فله قضاء وليس لقاض آخر ابطاله ولم يذكر فيه
 خلافا قال الفقيه وبه نأخذ **ظ** عن من انما يخبر من فذلك ما اختلف فيه الناس وحكمه حاكم
 من حكام اهل الامصار فله قبول بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الاخر قال فيناشر
 الى ان يجز خلاص بعض العلماء لا يصير الحق على الايجاب ما لم يعتبر العلماء وتبوا

في

له الاجتهاد والاقوى ان ابن عباس من فقهاء الصحابة ثم لما لم يسوغوا له الاجتهاد
 في ربر العدة حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري لم يعتبر خلافه فيه حتى لو قضى ما قضى بجواز
 بيع ورجوع بدرهين لم ينفذ قضاؤه **فقد** قوله وانما يجوز من ذلك ان يشر الى ان
 البرة حقيقة الاختلاف في صيرورة الحال بجهته فيه وفي بعض المواضع يشر الى ان
 البرة لا شتبا الدليل لا حقيقة الاختلاف والخصاف لم يعتبر الخلاف بيننا وبيننا
 وانما اعتبر الخلاف بين الحقين وهم الصحابة ومن بعدهم من السلف والاصل
 ان المعتبر هو الدليل لا القائل حتى اعتبر القضاة بشاوة رجل وامرأتين في حد وقوه
 وان لم يقع في محل مختلف فيه **كذا** **سيرة** ثم اصحابنا لم يعتبروا اختلاف الشافعي
 وما لك بل اعتبروا اختلاف الجمهور وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر في ذلك البعض
 وذلك خلاف وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في المصدر الاول **فقد** الخلف فيه
 بين السلف كختلف فيه بين الصحابة **شعبي** القاضي لو لم يكن جهته او قضى بتعليق فيه
 ثم يبين انه خلاف مذهب نفع ولم نقضه لا لغيره عندم وقال من ليس له نقض ما ليس
 لغيره **ط** حكم القاضي في جهته فيه وهو لا يعلم به بعض المتأخرين قالوا ينفذ وعامتهم
 على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه جهته فيه قال **شيخ** هذا ظاهر المذهب ومنه
 شرط اخر لتأويل الحكم في جهته فيه وهو ان يصير الحكم حادثة في حق من هو من جهة
 عند القاضي من ضمن على خصم **جرح** قضى بخلاف مذهب نفع عندم فلان اما ذكر **خط** الخط
 اختلاف الروايات في هذه المسئلة ثم قال ذكر اختلاف في بعض المواضع وفي بعضها في حلت
 الاقدام على الحكم ورايت في **ضك** عن ابينا في تناقض حكمه بخلاف رايه روايتان وافتى بكل من
 منهما وما يخط قضاة الزمان في تقليد الشافعي في المذهب والشافعية ان من المتقليد
 الحكم بجواز بيع الدرهم من لا يرى ذلك كان المسئلة على الخلاف وحكم الشافعي في ذلك
 ومن كان المتقليد يرى ذلك كان المسئلة على خلاف الشافعي في ذلك **ط** خلاصة وفي
 كانوا يتخذون من الخلاف العجاجة ويريدون ما يكون من على رايهم **فقد** روايتان
 في الراي **ط** خلاصة وفي

بنا وفي الاقضية العدة في هذا الباب لا شتبا
 حتى لا يكون على خلاف الدليل لا الاختلاف في حق لو لم
 يوفق في المسئلة خلاف الاختلاف في شتبا الدليل ولم يوافق
 الحكم القضاة ينفذ وعلى النكاح لا هو

خلاصة حتى لو قضى القاضي في مسئلة لا يكون له نفع
 انما ينفذ في نفع واحد لا هو من جهة الشافعي في نفع
 وانما القضاة ينفذون في نفع واحد لا هو من جهة الشافعي
 ومنهم من لا يجوز حتى يوجبوا نفع واحد لا هو من جهة
 خلاصة من جهة الشافعي في نفع واحد لا هو من جهة
 ومنهم من لا يجوز حتى يوجبوا نفع واحد لا هو من جهة
 ومنهم من لا يجوز حتى يوجبوا نفع واحد لا هو من جهة

نفع واحد لا هو

قال ط

در **زجر** القضاة في جهته فيه بخلاف رايه لو ما سبوا مذهب نفع عندم ايحتمل ولو عايناه
 روايتان وعند من لا ينفذ في المذهبين قيل قال في الهداية عليه الفتوى وقيل الفتوى على
 التناقض فيما قال في الفتاوى الصغرى الصغرى او افضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى
 ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند ايحتمل عليه الفتوى كما في **خلاصة** وقول الى
 يوصف مع ايحتمل **ابن العمام** والوجه في هذا الزمان انه يقع بقوله لان التارك لمذهب
 لا ينفذ الا هو باطل لا لصد جميل وهذا العلم في جهته اما المذهب فانما هو ولا يليك مذهب
 اي مذهب مثلا كما عليك الخ لانه فيكون معرولا بالنسبة الى ذلك الحكم **ط** خلاصة وفي بعض المواضع
 المواضع ذكر اختلاف في حل الاقدام على القضاء في خلاف مذهب **خلاصة** وفي بعض المواضع
 في انه هل يجوز له ان ينفذ بقول غير عندم لا ينفذ وعند من ينفذ **بنا** **شعبي** فتعوى
 اوقع عند الشافعي الشفعة بالجواز قيل لا ينفذ وقيل ينفذ في كل موضع يحكم الشافعي
 الى الخلف ينفذ مذهب لا ينفذ مذهب المتأخرين وقيل ان القاضي ينفذ الذي ينفذ هذا
 فان قال نعم قضى له ومن والا قال لا قالوا في هذه المسئلة لا ينفذ **فقد** **الزجر** انما
 لا يوجب الفرق عندنا فلا الشافعي وكذا الخلاف لو جرح عن ابينا والمذهب فلو حتمنا
 لا ينفذ لان حكم بخلاف مذهب الا اذا كان جهته او وقع اجتهاد عليه طرعا في ان
 لرايه بلا اجتهاد فخرج في جواز حكمه روايتان ولو كتب الى عالم يرى ذلك او امره
 ففرق بينهما نفع تفرقة لو لم يرتش الا حرولا **ط** خلاصة **ط** خلاصة **ط** خلاصة
 بسبب الجرح عن النفع ولو قضى ينفذ او اختلاف بيننا وبين الشافعي في حل الاقدام
 على القضاء عندنا لا يجوز ولا خلاف في العاقل **ط** خلاصة **ط** خلاصة **ط** خلاصة
نقد **مق** قالوا امرأة في محفل ابن شريح منست وقال الرجل اني زن منست اختلافنا
 في انعام هذا النكاح ولو حكم به صار وفاقا ولو قضى بجواز نكاح منسية الاب او الا
 لا ينفذ عن من افواى وثمة مفسد عليها في الكتاب وعند من ينفذ وما روى عن ابن
 عباس مرفوعا او مرفوعا انه قال اكرام لا يحرم الحلال يومه قولم وكان جهته فيه
نقد **ط** وفي **فضم** قضى بنكاح امرأة زني باها او باشترا نفع عندم لا عند

ط لو حكم برونها بغير عي او جنون او كونه نكحاً لان عمره كان يقول برونها بغير عي
 خمسة حكم برون المرأة الزوج من هذا العيوب نفذ ايضا فلو كثر الرقبه عند حكم بان
 العيقات لا يزوجها بل يحجز **نه** لو ترك الزوجي وعوى وارثان سنين فتقضي بطلان وعواه
 على قول من يبطل بترك الدعوى ثلاث سنين بطل قضاؤه لانه قول جمهور **فقط** طلبها
 وهي جلي او حايض او طلقها قبل الدخول اكثر من واحدة في حكم بطلانها فاض كما هو مذموم
 البعض لم ينفذ وكذا لو حكم بطلان طلاق من طلقتها ثلاثا بكلمة واحدة او طهر جامعها فيه
 لا ينفذ ولو حكم بطلان طلاق الحكم نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لا اختلاف
 الصهاية فيه **فد** نفذ الحكم باسقاط القدة **ط** حررت قنات عبيده ولم يعين قنات حكم
 بالحرية نفذ لانه قول مالك والشافعي قال صاحب جامع الفضول اقول لمرات
 اصبها لم يعتبروا خلاف مالك والشافعي في فطران فيه اختلاف ما ينبغي حكم
 بشهادة الابن لابي او بعكسه نفذ عند من لا عندهم حكم بشهادة عا شراوة فيما دون
 السفر مسيرة سفر نفذ لانه قول من ولو حكم على بشهادة وبين وكفى بعض المواضع انه
 ينفذ وفي بعضها لا ينفذ وفي اقصية اجماع انه يتوقف على اجزاء فاض اخر حكم في حد
 او قود بشهادة رجل واحد ايتين نفذ لا اختلاف فيه بل حصوله في محله اشتباه الدليل
 فوق بين زوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع روق حكم **فخ** قضى بشهادة النساء في
 حد وقود نفذ او روى عن شريح وجاعة من التابعين انهم جردوا ذلك يقول المختبر
 عنه عنه كل قصير قوله او روى ان في الف لماراتنا قال صاحب الموطأ نكاح الموطأ
 لا اختلاف فيه بل حصوله **فخ** حكم في المسئلة الخمسة نفذ لا اختلاف فيها **صد** حكم
 بجواز رهن الماشع نفذ **سيدر** حكم بجواز بيع فسد بسبب اجل مجهول نفذ او اقوم
 اليه وحل المشتري امساكه حكم بجواز بيع المدبر نفذ وفي الحكم بجواز بيع ام الولد وراثتها
 واطهرها انه لا ينفذ **ح** انه يتوقف نكاح امضاء الاخر نفذ ولو ابطله بطل وهذا وجه
 الاثنا ويكره بيع المكاتب برضا يبيع باطلا والوايتين حكم بطل مترك التهمة والتمينه
 كذا **س** وفي **ط** نفذ عند من لا عندهم حكم في ما دون في نوع انه لا يصير ما دون في

فشيئ نفذ

الانواع

الانواع كلها نفذ حكم بطلان بفنوا المرأة عن ادم العدينا على قول بعض الناس انه لا ينفذ
 في القود لا ينفذ حكم بغير ضمان الاصل والزم تسليم الدار عند الاستحقاق لا ينفذ ولو حكم
 ولو حكم في ضمان الاصل او اللصة برجوع ثمن عند الاستحقاق نفذ اذ عندا ينفذ
 ضمان الاصل ان يضمن تسليم الدار ويضمنها عند الاستحقاق وضمان اللصة ضمان
 الصك القديم عند البائع وضمان الدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وعند ما كل ذلك
 واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق **ص** حكم على غائب رفع الحياض او ابطله
 لم يجز قضاء القضاء ثلاثا اقسام احدها حكم بخلاف نكح واجماع وهذا باطل فلكل
 قاض نفسه لو رفع اليه وليس لاحد ان يحجز وثانها حكم فيما اختلف فيه وهو ما قد ليس
 لاحد نفسه وثالثها حكم بشيئ يتعين فيه الخلاف بعد الحكم اي يكون الخلاف في نفس الحكم قبل
 ينفذ وقيل يرتفع عما اضاء اخر ملوا مضاء يصير كانه القاضي الثاني حكم في مختلف فيه
 فليس للمثالث نفسه ولو ابطله الثاني بطل وليس لاحد ان يحجز فلو حكم كرامة فلو
 رفع الى قاض اخر فله ان يغيبه او يرفعه او خلاف في نفس الحكم فيتوقف بخلاف حكم
 لاراء بشهادة زوجها فانه ينفذ او خلاف في المسئلة لاني الحكم **نيلعي** فان كان الخلاف
 في نفس القضاء وحكم فغير روايتان في رواية لا ينفذ وهو الصحيح لان محل الخلاف لا
 يوجد قبل القضاء فاقا قضى فحينئذ وجه محل الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء اخر
 يرجع احدهما **بس** ليس للقاضي ان يحكم للغائب او عليه بلا ضم عندا ولو حكم نفذ
 لانه مجتهد فيه فان قيل المجتهد فيه نفس الحكم فينبغي ان يتوقف على امضاء اخر او اجازة
 وضع قيل ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب الحكم وهو ان البينة من نصير حجة بلا ضم الحكم
 ام لا فلو راعى القاضي حجة وحكم بها نفذ حكمه بشهادة محد وهو ينفذ وفي **فقط** ان
 نفس الحكم مختلف فيه فتوقف على امضاء اخر ككون القاضي محدوا ينفذ فيقول
 اقيم هذا الحان لما سياتي في فصل القضاء على الغائب ان الفتوى على تناقض بلاتوقف
 على امضاء اخر **خط** في نوكر الجدة في الدعوى فلاق طوكم بلا وكذا ينفذ لانه مجتهد
 فيه **عدم** ستمية **الفاعل** متى الوقف لواجب الوقف او تصرف فيه بغير ما اقر وكتب

في الصك آخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر ان متول من اية جهة لم يرد ذكر الوصي
 لو تخلف حكم باختلاف نصيب وتعدد وطلبه او وصي الاب او وصي الام والوصي
 ووصي القاضي يختلف احكامهم وكذا المتولي فلا يكتب ان متول من جهة احكام الوصي منه
 ولم يسم القاضي الذي ولا جاز افرجة التولية علم ويعرف القاضي من تاريخ الصك
 قالوا وعلى هذا القياس لو احتيج الى كتابة حكم في جهة كوقف واجارة مشاع وكذا
 ولو كتب حكم بجهة فاض من قضاء المسلمين لم يسم جاز فان لم يكن بواحد وكتب
 الكاتب كذا لاسكت ان يسمان لكن وكرم ما يدل على ان لا يسم به او قال لو وافق الواقف
 ان يبطل فاض فانه يكتب في صك الوقف وقد حكم به فاض او المقر في ائتمنة وقع
 صيحي انما يبطل بابطال القاضي وكتابة هذا الكلام يمتنع فاض اخر من ابطال فيصح صيحي
 وليس هذا كذا باعطاء وصي غير صحيح لكن ينعى المبطل عن الابطال كذا **س** وفي
 لو كان الوصي او المتولي من جهة احكام فالاوقف ان يكتب وهو الوصي من جهة احكام ولا يسم
 المنصب والذي جري الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف ان فاضا من قضاء
 المسلمين حكم بوزم هذا الوقف فذلك ليس بشي ولا يحكم به المحقق كذا عن **شيخ** اف
 اقرار لا يصير حجة على فاض اولا ابطال او اقالم حكم به القاضي فاقرا كذب محض ولا رخصة
 في الكذب ولا يتم به المحقق ايضا كذا **اخ** وفي **فقط** مثله وقال واخبار بعض
 المتأخرين انه لو كتب في الصك حكم بجهة هذا الوقف فاض من قضاة المسلمين ولم يسم
 جاز **فرض** في كل موضع يكون الحكم سببا لثبوت الحكم بشرط فيه تسمية القاضي كافي اذ
 الثابت بلجان وكما في طلاق بسبب العتة وكفرقة بسبب الاوراك ووزمها غير الاب
 والتجدة وكذا الورد وجه نفسها في كفوف وكفرقة بسبب الابلية عن الاسلام ففي كل هذه
 المواضع للبدن تسمية القاضي او تقرري القاضي في هذه الصور بسبب ثبوت احوته على تسمية
 فلا بد من تسمية القاضي لم يصير مطلوبا اما الحكم بجهة الوقف فلا يشترط فيه تسمية بل يكفي
 بقوله حكم فاض بجهة فاض من قضاة المسلمين او الحكم بسبب لثبوت الوقفة ولما
 هو شرط للزوم فالحاصل انه ينظر لو سببا فلا بد من تسمية او الحكم لا يثبت بلا قبول

السبب

السبب وفي الجمهور لا يمتنع السبب وكذا ان الرجوع عند الاستحياء لا بد من تسمية القاضي
 لسبب الرجوع الحكم فلا بد ان يكون الحكم من المعلوم وكذا الوجه من المدعى عليه ان
 من فاضنا من القضاء حكم بان هذا الشاهد محدود بقدر لا يقبل ما لم يذكر القاضي ولا
 كذلك لو كان القضاء شرطا او الحكم يضاف الى السبب ولذا قلنا لو شهد انه قال لفته
 لو فعلت الدار فانت حر وشهد الاخر ان علي وضوله ثم رجعا فممن شاهد العين لا
 شاهد القول او الاولان شهدا على السبب والاخران على الشرط **ح** شهد ان فاضا
 من القضاء اشهدنا انه قضى لده اعلم هذا بالف او بجي في الحق او قال لا تشهدنا فاضا
 من القضاء حكم له عليه به او شهد ان فاضا الكوفة فاعلم ولم يسم القاضي لا يقبل هذا الشاهد
 لم يسم القاضي وينبغي ان القضاء عقد من العقود فافا شهدوا بعقد ولم يسموا
 عاقد لم يصير مطلوبا فلم يرد وليس هذا في هذا الموضع فاحتمل بل في جميع الافا يعمل لو شهدا
 على فعل ولم يسموا فاعلم لا يقبل شهادتهما قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا يقتضيه
 تسمية القاضي سواء كان القضاء سببا او شرطا الا يرد الى قوله بجهة من الحقوق فذلك
 فيه الحكم ببيع وغيره مع ان الحكم ليس بسبب البيع وايضا القضاء عقد في الكفر فلا بد
 من ذكر العاقد **د** ادعى بيتا فزهن ذو اليد على المدعى اني شريته من وصيكت في
 صنوك ولم يسم الوصي هل يسمع دعواه وبينة اقلها فيه وكذا البرهان ان فلانا باعه
 مني باطلاق القاضي في صنوك ولم يسم القاضي اقلها فيه وعلى هذا لو شهدا على وقف
 وتسليم الواقف باء الى المتولي ولم يسم الواقف او المتولى اقلها فيه فالحاصل
 ان في دعوى الفعل والشهادة على الفطر ملل بشرط تسمية القاضي فيه اختلاف المشايخ
 واولئك الكتب متعارضة وكرم في كتاب الحدود ان المدعى عليه لو برهن ان الشهود
 محدودون بقدر فلا بد من تسمية من حدهم من القضاء فهدا المسئلة وما ذكر **ح**
 ويلزم على ان تسمية القاضي شرط وفوقه **ت** انه لو ادعى انه وارث فلان الميت
 وشهد ان فاضا به كذا اشهدنا على حكمه ان هذا الشرط وارث فلان الميت لا وارث
 له غير يجعل ولما لم يشترط تسمية فذلك القاضي **صل** اولى انه وشهد ان فاضا

يقول اكثر قوله بل في جميع الافا يعمل في كل
 كما صيحت في صك وقف وهو الشاهد ان لا يقبل
 خطا حفيظا وان رويتهما فان كانا من جهة
 يذكرا اسم القاضي ولا يسم بجهة الوقف الذي هو
 الا ان يكون في المسئلة رويتهما فان كانا من جهة
 ليس يثبت على اذني في بدلائله اسوان فيه
 اطلاق المشايخ في صك وقف

بلدك احكم هذه الامة الى صفة ولم يشترط تسمية القاضي **مي** او في بيتي يد رجله اني
اشترية من وكيلك ولم يتم الوكيل وشهد اعيان الشراء ولم يثبت الوكيل لبيع وعوا وشهد
جمله **ذ** قال وهذا المسألة كلها تدل على ان تسمية القاضي ليست بشرط لصحة الدعوى
والشهادة فليكن عند القوي وانتم اعلم **الفصل الثالث فيمن يصلح**
خصما لغيره ومن لا يصلح وفيمن يشترط حضور لهما الدعوى ومن لا يشترط وفيما
يحدث بعد الدعوى قبل الحكم المساجر وهل يصلح خصما مثلاً او على غيره انما استأجر
الدابة قبل او انما ملكه اختلف فيه المتأخرون فقيل انه ضمن لانه يدعى ملك المنفعة
ومن يدعى الملك لنفسه في شيء ينتصب خصماً لمن يدعيه قال **ص** هذا القول اقرب
الى الصواب وقيل لا ينتصب خصماً الا اذا ادعى انتقلاً عليه فعلاً بان يقول غصبته
معي انا بلا دعوى انتظر عليه بان قال مثلاً اساجر بها قبلك وسلمها اليك لا ابي لا ينتصب
خصماً وبه اختلف **ط** وقال **ح** هو الصحيح او لا يدعى ملك المنفعة العين كسيرة فلا
يكون خصماً والحاصل ان المساجر ليس بجسم لم يدرى اجارة او رهناً او شراء
والمشتري يكون خصماً للكل وكذا الموهوب له والى هذا القول قال **ح** كذا وفيما
ايضا باع من شيئا قاضي ثالث ان البايع اقر منه المبيع او رهنه منه قبل بيعه لا يصير
المشتري خصماً فلو حضر البايع فزعه على المدعي الآن يقبل بيته كذا يقول الحق قوله
لا يصير المشتري خصماً في الفلانة منه انما ان يكون خصماً للكل فليكن في هذا الصواب
واسم اعلم **ذ** المشتري شراء خاصة اجازة اهل بيعه خصماً للمدعي قبل القبض بلا حصة
البايع اجاب **ش** وكثير من مشايخ سمرقند ان يشترط حصة البايع وقيل لا يشترط فحصل
فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى الموهون يشترط حصة الراهن والمرتهن وفاقا كذا
ذ وباتي بعد ادعى بيتا على ذى اليد ان يشتر ان فلان الغائب شراء فاصح خصماً
للمدعي اذ قبض المبيع وقبل القبض فالحكم هو البايع وهذا كذا **ف** وفي المبيع
قبل قبضه لا يبيع بينه المشتري والم كخصم البايع والمشتري او الملك للمشتري واليد
البايع فيطلبها البيعة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط حصة المشتري فقط

ف في دعوى البيع كرها لا حاجة الى تعيين
المكروه كالا حجة في دعوى السعاية الى تعيين
المعوان وقيل لا بد من تعيين المعوان وانما لا يحد

ق في دعوى ان مشتري شيئا فزعه عليه فكل
جزء من الرقوع قاب فقل ان البايع ان
مؤكله رضى بالبيع لا يكون الوكيل
خصماً له حتى يخطر المشتري بضمه

فتطلبها

الاخذ بالشفعة نظير الاستحاق كذا **ذ** وفي **ف** في الدعوى على البايع
ان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب فصح الدعوى على الغاصب
وان لم يكن الغاصب في يده لانه يدعى عليه **ف** ببيع وارثه وسيله الى المشتري
واحقا للمالك على البايع لو اراد اخذ الدار لا يبيع وعوا لا يثبت في يد البايع ولو
اراد ثمنه بغيره فيمنه روايتان ولو اراد اجارة بغيره واخذ ثمنه بغيره وعوا
كذا وكذا **ش** ان الاجارة تصح في ظاهر الرواية **ف** لا تصح **ص** ادعى
على اخوان وصيتي باع منك الماشي كذا كذا في حال صغري بكذ ادعاء ولم ياخذ
عنها فادعى الى فقد قيل لا يبيع اذ هو القبط لو ارثه او وصيه وعاء قول **ض**
وكيل ابيع او امانة قبل قبض الثمن في القبض لم يملكه فينفي ان ينتقل هذا حق
القبض الى البايع ويصح وعوا **ف** في ظاهر الرواية يبيع دعوى المشتري الاول
على الثاني فيما باعه البايع من اخر قبل قبض الثمن او الاصل اذ كل واحد يدعى الملك
لنفسه وهو اليد يقول لا بل هو ملكي فذو اليد ضمن لكن لا يافد العين من يد بالتسليم
ثمنه غصبه اراخا يد مساجر فزعه على غاصبه لم يجز بلا حصة المساجر او
اليد له ودعوى المساجر على الغاصب بلا حصة المالك لبيع او ملك المنفعة له
بعده الاجارة فلم الخصومة بلا حصة المالك **ج** اعار فوجد في يد رجل بزم انه
هو ضمن ولو قال ذو اليد او وعنه من اعتره منه فليس بجسم **ث** الموهون لا ينتصب
خصماً للمشتري لا تاتي انه للغير ولو انكر ذو اليد انه ملك الغائب قضى عليه وعلى فوك
الغائب ولو اراد ذو اليد انه للغائب وصده المشتري في شرايه لا يبرم بالتسليم **ذ** الموهون
او الغاصب لو قرأ لا ينتصب خصماً للمشتري وينتصب خصماً لو ارث الموهون الموهون
منه حتى لو ادعى رجل انه وارثه الموهون والغاصب مقر بالمال ولكنه قال لا ادري
ما فلان ام لا او قال لا ادري انت وارثه ام لا فبرهن على الموت او الوراثه
يقبل بهذا الوفا ولو سكر او ادعى لنفسه فانه ينتصب خصماً للمدعي **ث** وضغ
الرهن عند عدل فغاب العدل او وعنه من في عياله فلم يثبت اخذ منه من الراهن

قبل حضور العدل لو كان الموضع مقر بالايدي وان لم يعلم انه للراهن ولو اوعى في ذواله
 انه ليس المرتهن اخذ منه من الراهن لانه بانكاره **ج** مع ثوب لرهن لو اراد
 قضاء من المستقر كبر المرتهن على القول لكون المهر مضطرا في القضاء **ح** اجزم
 من آخر وسلم فيه من الاول على اجازة لو كان الموضع حاضر او قبل ولو مقر ايا جاز
 الاول اذا اراد الاول لم يصح في حق الثاني ولا يقبل لو غابا او في الثاني يد امانه
 فلا يكون خصما للمدعي ولو اجر ثم باع وسلم فادعى المساجر الاجارة قبلت بيته على
 المشتري وان كان المخرج غابا لان المشتري يدعي الملك لنفسه فيكون خصما لمن يدعي
 حقا في ذلك العين وكذا الورهن ثم انقضى من يده بلا اذنه فباعه وسلمه ثم المرتهن
 برهن على المشتري انه رهن يقبل ولو كان الراهن غابا وياخذ المرتهن العين من
 يد المشتري **د** لو استحق المبيع من يد المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على بايعه فبرهن
 البايع على النسخ او على وصوله اليه من جهة المشتري ببيع او نحو وان احكم المشتري باطل
 وليس لك الرجوع على الثمن هل يقبل منه البينة بغيره المشتري اختلف فيه المشايخ
 وعمر بن شير طه حقه واشار شيخه انه لا يشترط كذا **فقط** وفي **ك** الحاضر حقه شرط
 ولو نصب القاضي خصما عن المشتري لسماع هذا البينة ليدفع شيئا الى المشتري حتى
 يسترد المبيع من المشتري لم يجز **فشين** قال افني **شيخ** بان هذه البينة تقبل بغيره
 المشتري وافني **م** انها لا تقبل فكيف افني وكنت اكتب كما كتب **شيخ** اتباعا
 للاستاؤون التليد **ط** قيل على قياس قول من ومن الاخر شرط حقه
 المشتري وعلى قياس قول من الاول لا يشترط حقه وهذا القول اظهر واشبه **فش**
د في دعوى المساجر بشرط حقه العاقل او الملك للمخرج او اليه للمساجر بشرط
 حقه تمام لرهن **فش** المشتري شر او فاسد الراعي لم يرد او الثمن بعت ان الملك
 وقع فاسدا وانكر البايع المبيع او اخر بشرط حقه البايع او للنفق حكم الابتداء وفيه
 بشرط كون المبيع مقدورا التسليم معلوما بخلاف ما لو حكم بحرية الاصل في القن فبرهن
 مشتريه على بايعه انه حر الاصل لا يشترط حقه القن وله اخذ الثمن **ذ** الموصى له يدين

خصم مدعي ذلك العين بسبب الشراء من الموصى والقرم ليس بخصم للقرم قض
 التزم الاول شيئا او لم يقض والموصى له هو الموصى له بخصم للقرم فان زاد على الثلث
 وقضى باه لم يكن له وارث فهو خصم للقرم ويصير كوارث لان استحقاق ما زاد على
 الثلث من خصائص الوارث والموصى له او الفاضل او المديون ليس بخصم للموصى له
 لو كان الذي قبله المال مقر ايا ان المال للميت وانضم في ذلك وارثه او وصيه ولو قال
 من يده المال هذا ملكي وليس عندي للميت شي صار خصما ولو جعل القاضي خصما
 يقضي له ثلث ما في يد المدعي عليه والخصم في اثبات الوصاية عليه وارث او وصي له
 او عاين الميت او يدونه وقيل واين الميت ليس بخصم او يدين في يد رجل افلان
 الغائب اشترى ملكا لاجلي وانكره فواليد البيع يدين المدعي ولو كان المشتري
 غاضرا ينكر الشراء وهذا امكن او يدين في يد رجل وقال شريته من فلان وهو شراى ملك
بي قال من لو قال ذواليد قد كنت بعت من فلان الذي تزعم انك وكلته بشراى ملك
 وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذواليد وكذا لو قال كنت بعت من فلان الذي
 تزعم انك شريته منه وهو يدين يدعي حتى تدفع الثمن او قال او عني فلا خصومة بينهما
 وكذا ان بيت بين قوم بارت او رجل ان شري من بعضهم نصيب وهو غائب واقر
 الورثة بنصيبه فيه فبرهن على الشراء لا يقبل ولو قالوا هو لنا وانكر وانصب الغائب
 يقبل بيته المدعي جاوز بكتك باسم غيره على رجل وقال هذا الذي في هذا الصك باسم
 فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فلو انكر المدعي عليه ان يكون فلان
 الغائب عليه شي فهو خصم يقبل بيته المدعي لا الوارث وهو قول من ومن ح انه لا يقبل
 بيته ولو انكر المدعي عليه وفي **ط** لو استحق العارية ببينة بشرط حقه المير والمشتري
 وهو في بعض المواضع في هذه المسئلة اختلف المشايخ وفي اشتراط حقه المودع
 ايضا اختلف المشايخ او في نكاح امرءا لما زوج بشرط حقه الزوج الطاهر
 ولو ادعى انه زوج بنته البكر البالغة من هذا بامرها واراك قبض مهرها وارق الزوج
 بالنكاح ولم يدع الدخول يوم الزوج بدفع المهر اليه ولا بشرط حقه المرأة ويصح

بالث

هنا

دعوى المالك عليها بتزويج والدها بالاصطرا والادح من غضب بالاداء ووجهه
 مولاه يبيع المالك على مولاه ولو كان القتل باقيا وتوافقا ان المال وصل اليه من جهة
 قته بخلاف ما لو توافقا ان المال وصل اليه من جهة قته المدعى او توافقا فيه انه موصوع من
 جهة الغائب ولو كان المال في يده من جهة قته المدعى ووجهه او غيبا او شيئا من
 او من يبيع فاقترن عند المال ان من حصل المال من جهة هو قته المدعى وصدقه المدعى
 لا يرد به دفع المال الى المدعى غيبا كان او شيئا اخر التمس هو الختم فيما في يده هذا الواق
 ان المال من جهة قته المدعى ولم يبر بالملك للمدعى فلو اقر به شل بان قال هذا مالك غضبه
 منك فمك فمك الى وصدقه المدعى لا يجزى القاضي على التسليم للكل الى المثل لانها
 التصا واما وصوله من جهة الغائب فهو فقد تصاد فانه ليس بنجس كانه المسئلة الختمة
 لو قال فواليد انه ووجهه فلان او كونه وصدقه المدعى لا يقتضيه خصما وفي **د** ما
 في الف هذا حيث قال قن او موع عند رجل فليس لمولاه اخذ او التمس يد حجة فليس
 له الاخذ ما لم يحضر القن ومنه اذا لم يعلم المولى ان الوصية كسب قته اما لو علم انها
 كسب او علم انها مال المولى فلم اخذ **ك** **اشني** ويمكن التوفيق بينهما بان كلام **د**
 في حل الاخذ لاني اجبر فلاني لقة او يتصور جهوز ولا يجزى الجبر على الدفع لو ابي فو
 اليد لا يبرى ان للخرم ان ياخذ من ووجهه كانت لمديونه عند افسان ثم ليس للقاضي
 ان يجبر المودع على الدفع **ع** **اشني** انه شرت سوا بالاكسبة من بيت المولى واو موع
 رجلا ضمن المودع لانه مال المولى **ف** **اشني** قن ووقع مال مولاه الى رجل وادع المولى
 به فله ليس لا اخذ ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو انكر المدعى دفع القن اليه
 وادعى بان طلي وبرهن انه ظم اخذ الا ابرهن فواليد انك خلقت انه فمك
 دفع الى في دفع عن المدعى **شني** استفتي عن دفع عينا الى قته ليو موعها الى
 فلانا فادعها القن اياها ثم ابق القن وطلب المولى عينة من المودع وبعاد فو
 ان العين كان ملك المولى فعلى قياس ما قرن **ج** ينبغي ان لا يلزم المطالبة
 لتصادقها انه وصل اليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في **د** ينبغي ان يملك

المطالبة واجاب والى ان المودع لو صدق المولى انه ارسل القن للايداع ظم المطالبة
 لا لو انكر **ك** **اشني** قال صاحب جامع الفصولين قول لاني لقة بين **د** **اشني** باقرن التوفيق
 والله اعلم بقول الجبر وعلى هذا التوفيق يكون ما جواب **اشني** غير صواب كما لا يخفى ووجه
 على ذوي الالباب **د** اوعى عانة في يد رجل فقال بعثتها مع تلميذي لتصلها وانكر الرقاة
 كون العانة له لا يصح منه الدعوى او اقر ان اخذ العانة وصلت الى الرقاة من جهة الغير
 فالرقاة ليس بنجس ووقع الى و لال شيئا لبيعه فباعه وغاب واقام الامر على الشرعي
 واقرا نة ووقع الى فلان لبيعه ولكنه انكر البيع هل عليك الدعوى لو صدقه ان المامور فو
 اليه لا عليك الدعوى لتصادقها على وصوله اليه من جهة الغائب ولو برهن فواليد انه شرا
 من وكيله يندفع الدعوى **ف** **اشني** علق طلاق امراته بتزويج عليها فبرهنت انه تزوج عليها
 فلامه الغائب عن المجلس هل يبيع حال غيبته فلانة فيه روايتان والاصح انه لا يقبل
ط اوعى شيئا على صبي جبر عليه ولم وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي كذا في كرمي بلا
ف **نظ** لو وجب الدين بمباشرة هذا الرصي لا يشترط حضرة الصبي ولو وجب كال
 بمباشرة كالملاق وكونه يشترط احضار **ب** **اشني** اوعى على صبي جبر ما لا باطلاك او غضب
 لو قال المدعى لي بنته حاضرة يشترط حضرة الصبي لانه موافق بافعاله ويجازي شهود
 الى الاشارة لكن يحضره ابو او وصيه ليؤدى عنه ما يثبت وان لم يكن له اب او وصي
 وطلب المدعى ان ينصب له وصي ينصب له القاضي وصيا لكن يشترط حضرة الصبي
 لنصب الرصي وقال بعض المأخرين حضرة الصبي عند الدعوى شرط لكان البينة متيما
 او تدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيع كذا **ط** وفي **ف**
 لا يشترط حضرة الصبي لنصب الرصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجوده
 عند الدعوى والقضاء ولكن المختار انه يشترط حضرة عند الدعوى المدعى
ه **ف** **ف** **اشني** وينبغي ان لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكره الامام فواليد زادا
 ولو ادعى على ميت وبناده ورثته فله الميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن
 للميت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد كمن **ط** **ب** **اشني**

على اطلاق المحرم لا يشترط لهما صفة رب الدين ولكن ان كان رب الدين او وكيله
 حاضر اطلاق القاضي بحضرة والا يطلقه بكفيل طلب الغرض من القاضي بيع قن مافون
 لديه لا يبيع الا بحضرة مولا فرق بين رقبته وكسبه فان كسبه يباع بغية المولى
 شهدا على قن مافون بغصب او اطلاق وروية او باقرار به او شهدا يبيع او اجازة
 او شراء وخامس مولا غائب يقبل ولو كان المافون مجرورا وباتى باله يقبل عليه
 لا على المولى فيوافق به بعد عتقه ولو حضر المولى مع قته ففي الغصب والائلاف يقضي
 على المولى وكذا في اطلاق امانته وبضاعة يقضي على المولى عند من وعدهم يقضي
 على القنا فيوافق به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضي على مولا حضر او غاب او على
 اخرائه فداء عين قن لا قيمة كذا فيرهن عليه مع غيبة قته يقبل لو القن ميت او غير
 لا يعتبر عن نفسه والا فلا الا بحضرة القن او في انه فداء عين وانه وقيمتها كذا
 ويرهن يقبل ولو وابتة غايبة **ف** وفي فسخ او في قن على اقراره لا يشترط
 حضرة مولا او يد القن معتبرة **د** او في جرحه وابتة او جرحه في ثوب لا يشترط احضار
 الدابة والشوب لهما البينة او المدعي في الحقيقة الجزئية التي منها لو لم يثبت مال المضاربة
 فلو فيه ربح فالمضارب خضم بغير حصة ولا يشترط حضرة رب المال في هذا الذر ولو
 لا ربح فالخضم رب المال لا المضارب شري واراد كونه وقضاها فذلك خضمه فاعده جامع
 غيبة الموكل او وكيله وبحضرة البايع او وكيله قال فعلى هذا لو لم يثبت المشتري من يد
 الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة موكله للحكم به للمحقق لتمام الموكل ما به كذا شهدا
 على غائب انه طلق امراته هذا ثلثا لا يقبل ولو كان الرجل حاضر او غايبة يقبل وكذا
 الشهاق انه اعتق امته وهي غايبة تقبل او المارة والالة لو حضرا وكذا تبا الشهود
 لا يثبت الى كذا يثبت الشهود فلا يباي بها حضرة ام لا او في ثمن يبيع لم يقضي بشرط
 حضرة البائع عند الدعوى لانه في الحقيقة مدعى الدين كذا **ف** وفي المشتري لو ادعى
 تسليم البائع لا يبيع ما لم يحضر الثمن لو لم يؤجل فافوا حضرة البايع على احضار البائع
 وكذا لو ادعى تسليم رقة الرهن من الرهن لا يجبر على احضار الرهن ما لم يحضر الا من

قدرا الدين وفيها احضار الزك لا يشترط لهما البينة لكن اذا ثبت ليس له هذا البينة
 الا انها باحضار لانه شرط في اثبات التقلي ويكفي احضار قدر الدين حصول الغرض
 وفيها غصب قنا فبرهن عليه اخرائه قته يقضي له ثم المخصوب منه برهن على غاصبه ان
 القن ملكي لا يقبل بينة او دعوى الملك المطلق لا يصح الا على في اليد لكن لو ادعى
 على غيره في اليد انك غصبته حتى يجمع في حق الضمان الا يرى ان دعوى على الغاصب
 الاول يجمع ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المخصوب منه على
 المعقني له ان هذا القن ملكي يقبل وكذا لو برهن عليه ان القن ملكي غصبته في فلان
 يقبل **س** دعوى الغصب على غيره في اليد يقبل لانه دعوى الملك **ص** الخصم شرط
 لقبول البينة لو اراد المدعي ان ياقه من يد الخصم الغائب شيئا مالوا راوا فدهمه
 من ثمن مال الغائب في يده لا يشترط حضرة الخصم ولا يجتمع القاضي الى نصب الوكيل
ما يحدث بعد الدعوى او في ما يجره من المدعي انه كان ملكي بجهة فلان فدهمه
 وسلمه ثم ادعى عليه وغاب فلو صدق المدعي او علم القاضي بغيره في الخصومة والا فلا وعلم
 القاضي حقوق مدعي المدعي ولو لم يبرهن على البيع من فلان وقال او عليه فلان يدين في
 الخصومة واذا لم يقبل بينة على بيعه رايه من فلان يحكم عليه **ط** او في وار ابيد آخر
 فطوبى ببينة فاعا من عند القاضي قبل اقامتها او بعد اقامتها شهد واحد فباع فود
 اليد الار من رجل صرح ببيع حتى لو برهن المدعي على المدعي عليه بعد ذلك وقد علم القاضي
 بالبيع او اقرب المدعي فلا خصومة بينهما ولو كان الدار بيد المدعي عليه واقام المدعي
 شاهد من فده لا ولم يقضي القاضي بشهادتها فاعا من عند فباع لا يبيع ببيع حتى لو
 تده ما الى القاضي بعد فلان يحكم بتلك البينة وان اقرب المدعي او علم القاضي فرق بين
 الشاهد وان شهد في ظاهر الرواية وعن من انه سوى بين الشاهد الواحد وبين
 الشاهدين وابطل بيع المدعي عليه ومثبت في النصين **ك** خاسم رجلان في سلعة ولم
 يثبتها الى القاضي حتى باعها المدعي عليه جاز وبعد التقديم الى القاضي لا يجوز الا اذا
 علم انه ترك الخصومة ولو باعها بعد التقدم الى القاضي قبل اقامته البينة في دعوى **ل**

ن في الشاهد على آخره ان كان
 والظاهر في ذلك المدعي على الآخر
 سلطانا ولا فلا ان اراد على ذلك
 فتصديقه في قوله منعه من اقامته

المشتري اياه وبرهن عليه لا يقبل ولو باعها بخفض من التاجر او اقر المدعي بالبيع فلا ضرورة
 بينها ولو باع بعد اقامة البينة فبعض من الناس لم يجزى به وهو غلط قال صاحب جوامع
 المفصولين اقول بعد التقدم قبل اقامة البينة لو باع بخفض من التاجر يثبت **مي** برهن
 عليه المدعي فباع المدعي عليه او وجهه قبل الحكم قال لا يجوز بيعه ولا هبة قال ابو النضر
 هذا بخلاف جواب الاصل وفيه بيعه قبل البينة يجوز فلو برهن ثم باع فلو قدرت
 على المشتري اطلعت البيع ولو لم اقدر عليه وفيه لثب البينة فثبت المدعي لو شاء اخذ من
 البائع قيمته ولو شاء وقف الامر حتى يقدم المشتري ثم يثبت **فشي** ثبته فاما حجة
 رجل فبرهن فقبل الحكم للمحقق روى المشتري القن على بائعه بعيب بقضاء بشرطه
 لا يندفع عنه ومضى المدعي لانه لما برهن عليه صار ضمانه لم يجر له اخراج نفسه من ملكه ولو
 ان المستحق لم يبرهن والباقي كماله يندفع الخصومة عن المشتري او لم يصرفها بعد لان
 اكثر ما في الباب ان البائع فاعيب والمشتري فاعيب فاعيب فاعيب فاعيب
 يبرأ بالقرعة على الفاعيب الاول لو ثبت زور بينه كذا هذا وفيه اوى فقبل البينة
 وفيه فزواله الى اخره قال المدعي هو ملك فلان ووفعة اليه فاوى عليه لا يجبر
 المدعي عليه على احضاره او تجوز الدوى بلا اقامة بينة لم يصرفها فلم يتلق به
 حق المدعي ولو اقامت هذا واحدا للملك الدفع الى غيره او صار ضمانا وفيه اوى
 فقال فزواله ببيعة من فلان وكان ملكا وهو محبوس في يدي ثم يبرهن لا يبيع لانه
 لما اقر بان كان ملكا ظهر انه ضمانه فلا يمكن اخراج نفسه من ان يكون ضمانا **الفصل**
الرابع في قيام بعض اهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة
مي عن س اوى بيتا وقال نصفه لي ونصفه لفلان وقال فزواله نصفه لي ونصفه
 لفلان وبرهن المدعي ان نصفه يقضي له بالنصف ويكون النصف الباقي بيني وبين
 اليد وبين من اقر له بالنصف نصفين **ط** برهن عليه اتي وفلانا الغائب اشتريا
 منه هذا بكذا او ثمة ثمة فعلى قياس قولك يحكم للمخاض بنصفه فاقدم الغائب
 كلف اقامة البينة وعلى قولك يحكم لكل المخاض والغائب ويدفع الى المخاض نصفه

القول

الباقة

القول

ويؤرجع الباقي عند ثمة ولا يقيم حتى يحضر الغائب ولو حجب الغائب الشرايط لم يلزمه
 منه وجاز نصيب المخاض بلا اعلان **فشي** وعن من لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم
 يقبضه المشتري حتى اوى النصف فالحكم فيه البائع للمشتري ويقضي للمدعي على البائع
 بنصف وشكر الدار ويقال للبائع سلم المشتري نصف الدار **ص** واراد ان يجر
 نصفه على احد ما يكون مدعيه ربع وهو نصف ما يبره اوى يده النصف فلو كان مدعيه
 للنصف الذي يبره يكون مدعيه للنصف المعين وهو لم يدع النصف المعين **وعوى**
الدين وفي **مي** برهن ان له ولفلان الغائب على هذا الذي لم يبنه فقدم
 الغائب فلا يباخذ من الغريم شيئا الا ان يبرهن وله ان ياخذ من شركه نصف ما اخذ
 باقراره بشركة **ذ** عليه وبين ان طلب احد من نصيب بغية البقية كبر المدعي على
 الدفع **مي** له بينا عليها فبرهن على احد من الاخر غائب قال ح اقضي بالمال عليه
 وقال من اقضي به عليها لو كانا شركيين فيما عليها وفكره هذه المسئلة **ط** وقال
 قال ح اقضي بالمال عليها كذا **قضة** قال **ز** هذا الجواب لا يستقيم على قول ح اذ
 المخاض لا ينصب خصما من الغائب عند في ضمن هذه المسئلة قال وفي **مي**
 قال ح اقضي على المخاض بنصف المال وقال من اقضي عليها بجميع المال قال اعلم ان
 محمدا ذكر هذه المسئلة في **س** على غلط واحد ان عند الحكم للمخاض وعلى المخاض
 يقتصر عليه وذكر **ص** قضة في بعض المسائل ان الحكم على قول ح يقتصر على المخاض
 وفكر في بعض ما انه يتجه الى الغائب وتارة فكر قول من مع ح وتارة فكر قوله
 بخلاف قوله وكان من ح روايتان في النصوص كلها سولو كان احد الشركاء مدعيه
 او مدعي عليه وكذا عن من ح روايتان واما الفرق فلا وجه قال صاحب جامع الفصول
 اقول لا يحتمل ان يكون اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب وانه اعلم **قضة**
 وكذا لو كان كل منهما كنيلا عن صاحبه او المخاض كنيلا عن الغائب او الاصل على
 المخاض والغائب كنيلا عنه فهذا كله سواء وينصب المخاض ضمانا عن الغائب قال **ز**
 لو كفر كل منهما عن الاخر بانه ينصب المخاض ضمانا عن الغائب اذ ما يدعيه على الكفيل

عين ما ثبت على المكحول عنه او ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما عن الغائب لا لوجه
 بلا امر او ما يدعيه على الكفيل ليس بسبب لما يتبعه على الغائب الا يرى انه لا يرجع على
 الغائب فلا ينتصب خصما عنه ومن جنسهم عن م فبن باع منها بالغ على ان كلا منهما
 كفيل عن الاخر فبرهن على احدهما ان له عليه وعلى فلان الغائب الف وكل منهما كفيل عن
 الاخر باقراره فانه يحكم على الحاضر بالغ ونصفه اصالته ونصفه كفاية فلو حضر الغائب
 قبل اخذ الالف لم يكن للبائع ان يأخذ من حضر الا الخساية الاصلية او الحكم على كفايته
 حكم عليه وحكم على المكحول لا دون العكس وفيه له عليه الف فكله ببار فبرهن على
 الاصيل ان لي عليك كذا وفلان كفيل ببارك يقضي على الاصيل ولا يكون هذا قضاء
 على الكفيل فلولي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعيد البينة ولو برهن على
 الكفيل او لا ببينة الاصيل واثبت لك كذا له بامر ثبت المال عليه وعلى الغائب
 وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل بلا حكمه ووزن حكمه **ط** برهن ان له وفلان
 الغائب عليه الغان من ثمن قن باعاه قال ح يقضي بنصيب الحاضر لا الغائب حتى
 لو حضر كل من اعاق البينة وقال من يقضي بنصيبها فلا حاجة الى اعاق البينة
 لو حضر قال وذكر **ص** قضى به هذا ما يدل على رجوع من الى قول ح وذكر ان م ح
 ح في ظاهر الرواية والحاصل ان احد شرطي الدين خصم عن الاخر في الارث
 وفاقا وفي غير هذا عند ح وقال م قول ح قياس وقول من يستحسن وم ح
 من كذا **ي** ثم على قول من الغائب لو صدق الحاضر بغير شراكة فيما يقضي او بغير
 المطلوب بنصيبه **دعوى الارث وغيره** وفي **ط** او في بيتا لنفسه ارثا لنفسه
 ولا حوتة النجيب الغائبين وتماهم وقال الشهور لا تعلم له وارثا غيرهم يقبل البينة
 في ثبوت النسب لليت او احد الورثة خصم عن الميت فيما يثبت له وعليه الا يرى انه
 لو ادعى على الميت من بغيره اقدم ثبت في حق الكل وكذا لو ادعى اقدم من ميتا على
 رجل الميت وبرهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الى الحاضر الا بنصيب
 متاعا غير منسوب ثم قال يؤخذ بنصيب الغائب ويوضع عند عدل وقال ح لا يؤخذ

واجمعوا

واجمعوا على ان لا يؤخذ من الغائب من نصيب الغائب هذا في العمار اما في النقلي
 فعلى قولنا يؤخذ منه ويوضع عند عدل وعلى قول ح قيل يوضع عند عدل وقيل
 لا يؤخذ واجمعوا على انه لا يؤخذ لوقر اثم في فضل العمار لو حضر الغائب هذا الواو
 بعضهم ببينة بعضهم اما لو طلب القسمة ببينة البعض **فكفي** **ج** ان اقدم لو طلب
 نصيبه والباقي غيب لا يقيم ولو برهن او القسمة في معنى القسمة وانما عليك وتلك
 فلان من تقضي له وتقضي عليه وتلك وتلك فلو غلب اقدم وحضر اثنان وارقا انه
 وار اينا وهو ميراث بيننا وبين اخينا الغائب وطلبنا القسمة او طلبها اقدم قال ح
 لا يقيم بينهما حتى يبرهن على ما ادعى او لا يقيم ويشهد انه فعل كذا باقرارهما او
 واجمعوا على ان بعض الدار لو كان بيد الغائب او بيد من لا يقيم حتى يبرهنوا على
 ذلك واجمعوا على ان الميراث لو منقول لا يقسم بلا بينة واجمعوا انهم لو ادعوا الشركة
 بشراء وطلبوا القسمة لقيم باقرارهم بلا بينة لو حضر الكل كالم وكذا ان منقول الارث
 والعمار والمنقول المشترك بسبب شراء او هبة او صدقة او غير ما بين الشركا
 باقرارهم بلا بينة على اصل السبب وعن ح ان العمار المشترك لا يقسم بلا بينة لعمار
 الارث عنده والمشارك بلا ارث اما يقيم لولا غائب والافلا حتى يحضر الغائب او
 الحاضر من ليسوا لهم عن الغائب واحد او اكثر **الدعوى على الورثة في ح** مات
 وترك وارثا وثلاثة بنين فغاب اثنان وبقى ابن والدار بيد نصيب له ونصيب
 الغائبين وبيعة عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كل فلان او ادعى
 الشراء من ابيهم يحكم بكل الدار لولا بعض الورثة خصم عن كالم او الخصومة تخرجت
 على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت ثم لو حضر احد قاء في الارث نفذ
 الحكم عليهم ولو لا الدار لنا شرياء او ورثنا من رجل آخر فلما اخذ ثلثي الدار ظهر
 ان الحاضر لم يكن خصما عنهما فلم يخرج الحكم عليهما ويقال للمدعي احد البينة فلو اعادها
 حكم له والافلا ولو لم يكن كل الدار بيد الحاضر وكان نصيب الغائبين وبيعة عنده
 اخر لم ينفذ الحكم عليهما ايضا او الحاضر خصم في نصيب الذي بيد فقيل فيحكم عليه به

قيل يحتاج الى اعاق البينة وقيل لا
 وهذا اصح وكذا لو ادعى في الدين
 ارثا يقضي بنصيب الحاضر والغائب

بعضهم

صع واما اصل ان احد الورثة حقم عن الميت في عين هو في يد هذا الورث لاني عين
ليس في عينه حتى لو ادعى عينا من التركة على وارث ليس بملك العين في يد لا يسمع وفي
وقوع الدين ينصب احد الورثة خصما عن الميت وان لم يكن في يد شي من التركة
طور ثانيا فباع احد من نصيب من رجل فبرهن رجل انه وارث قال لم احكم على المشتري
حكم على البائع واحكم على الاخ حكم على المشتري الا ان يقول المشتري لم يرث هذا من ابيه
وسيدكر بعض من حش من الميائل في فطر سائر التركة والدين وفي الفصل الذي هو
الفصل الخامس في لقضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى
الى غير القضي عليه وفيه مسائل المتفق والتصرف في احوال الغائبين **بق** القاضي
لو حكم على وكيل الغائب او على وصي الميت حكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل و
الوصي ويكتب في السجل انه حكم على الميت او على الغائب بحضرة وصية او وكيل **ش**خ الحكم
على الغائب لم يخرج عنه ما سواه في غايبا عن المجلس وحاضرا في البلد او غايبا عن البلد
فقط ادعى على الغائب شي ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيل ولو قضى على الغائب
بلا فطم عنه ففي تناقض روايتان **ص** الفتوى على تناقض **ص** لا ينبغي للقاضي
ان ينصب وكيل عن الغائب وان يقضى على الغائب بالوفاء وقضى على الغائب نقد
حكمه بالاجماع **ش**هدا قال من القاضي ينصب عن الغائب خصما ويحكم عليه **خ**ه لا ينبغي
للقاضي ان يكلف للغائب بلا فطم كالا يحكم على الغائب الا ان هذا هو وكل وكيل او ان
الخصومة بينهم جاز وعليه الفتوى **ص** قوله وانفذ الخصومة وليل على اذ التوكيل
لا ينبغي ما لم يخاصم وتقبض فيما بينهم او التوكيل لا يدخل تحت الحكم وما لم يقض القاضي
لا يصح **ج** قدم الى القاضي وقال ان لابي عا هذا الف والي غائب وانا انا فان يقضى
هذا فاجعل القاضي وكيل لابي وقيل بينه الابن على المال وحكم به فرفع الى قاض آخر فان
الثاني لا يحيز حكم الاول او بينه الابن لم يتم كبحي الغائب على الغائب ولما كانت لغائب
وهذا اختلاف المتقوه لق القاضي كميل ابن المتقوه وكيلاني طلب مقومة او المتقوه
كليت والقاضي نوع ولا ينفذ **ل**خ لو ادعى على غائب وبنا بحضرة رجل يدعي انه وكيل للغائب

في الخصومة فاقرا المدي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن على الغائب لم يقبل وكذا
لو ادعى وبنا على ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت واقرا المدي عليه بالوصاية كذا في
مثنى وفي **ط** الحكم على المسخر لم يجز وتفسير المسخر انه ينصب القاضي وكيل عن القاضي
ليسمع الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اخفى في بيته بعد ما ادعى امان
القاضي على باب وارث **بق** الحكم على المسخر يجوز وكيل ينبغي ان يكون هذه المسئلة
على روايتين او فاصلة الحكم على الغائب وفيه روايتان وكان **ض**ه يعني بان الحكم
على الغائب لا ينفذ كميلان يطره الى هدم منه صب اصى بنا كذا **ظ** وفي **خ** المشتري
بغير اقرار الرق في المدة فاضفى البائع وطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما
عن البائع ليرد عليه قبل ينصب نظر المشتري وقيل لا لانه لما شري ولم ياخذ منه
كذلك اجمع احوال غيبته فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له واذا لم ينصب وطلب المشتري
من القاضي الاعذار فعن م فيه روايتان يعذر في روايته وهو ان يبعث ساراويا
على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلا تايريه الرق عليك فان حضرت
والا انقضت البيع فلا ينقض القاضي بلا اعذار وفي رواية لا يعذر القاضي ايضا
د كمل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا فدرته على الكفيل فغاب الطالب في الغد
فلم يجبه الكفيل حتى مضى الغد لزم المال ولو رفع الكفيل الاثر الى القاضي ينصب
القاضي وكيل عن الطالب في الغد وسلم اليه الكفول عنه سيرا وهو بخلاف ظاهر
الرواية انما هو في بعض الروايات عن من قال **ث** لو فعل به قاض فلو علم ان
انضم تعيب لذلك فهو حسن **قضه** ان مدبره لم اقصك ما لك اليوم فكذا
فاضفى الطالب فنصب القاضي وكيل بطلب المدبرين ليقبض منه المال ليلا كذا
تقبض وحكم به الاخر قال من لم يجز **نظ** القاضي ينصب عن الغائب وكيل او يقبض
من المدبرين فيبرأ به يعني كذا **ظ** وفيه الاصل ان الحكم للغائب وعليه لم يجز الا يحكم
عنه حاضرا مقصدي وهو بتوكيل الغائب اباها واما حكم وهو بان يكون المدعى
على الغائب سبب لا يدعي على الحاضر لاني لا اشرطه على ما ذكر بعض المشايخ منهم

وعندما تم بشرط السببية فقط **خه** يجوز بأحد معان ثلاثة احدهما ان كيل الحاضر
والثاني كون المدعى على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لما
يدعى على الحاضر لا محالة والثالث كون المدعى شيئين بينهما سببية لا محالة كما مر في هذا
الصدر يحكم على الغائب سوى **خه** بين الشئ والشئين بشرط السببية لا انصاف
الحاضر خصوصا عن الغائب في الفضلين وكذا عامة المشايخ ان السببية بشرط انها لو كان
المدعى شيئا واحدا وهو الاشبه والا قرب الى الفتنة هذا في السببية الفطرية اما لو كانت
المدعى شيئين وما يدعى على الغائب قد يكون سببا وقد لا يكون بكونه كما ينبغي عنه بحال
فينظر لو كان نفس ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر يحكم في حق الحاضر لا الغائب
ولو كان المدعى عليهما شيئين والمدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر باعتبار
البقاء الى وقت الدعوى لا يحكم في حق الحاضر ولا الغائب **مخ** وكله ينقل امراته او قته
او باجارت قته فبرهن على الطلاق او العتق او وكله يقبض وادبرهن فوالله على
الشراعت من موكله في هذه الصور يوقف الى حضور موكله ولا يدفع الى وكيله ولو
وكله يقبض وينه فبرهن على الاثبات الى موكله يقبل عنده بخلاف العين ويرتفع عندهما
في العين والدين سواهما والحق ان قولهما اقوى وهو رواية عنه كذا **اعلم** وغيره **يز**
الاثبات يصير ضمنا عن الغائب في اثبات شرطه كما يصير ضمنا عنه في اثبات سبب
حقه لانه كما لا يمكن اثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكن الا باثبات شرطه كما لا يوجب والاصل
انه لو برهن على اثبات شرطه باثبات فعله على الغائب فلم يكن ثمة فيه ابطال الحق
الغائب من طلاق او عتاق عتق او بيع او نحو افي بعض المآخذ في انه يقبل ويحكم على
الحاضر والغائب وبه اذ **ض** والاصح انه لا يقبل وما ينظم الناس من انهم اذا ادوا
اثبات شي على الغائب من طلاق او وقف او بيع او نحو يجعلون ما يريدون اثباته شرطا
لو كاله الحاضر ثم يدعون تجبى الزكاة بوجوه الشرط من الغائب ويبرهنون على وجوه
الشرط من الغائب قول بعض المآخذ في والاصح ان هذه البينة لا تقبل كما ذكر في **جص** اذ
في قولها ابطال حق الغائب كذا **اظ** وفي **فش** اذ لو وكيل البيع اثبات وكالته بحيث لو انكر

البيع

لا يسمع الحاضر فله وجهان اهما ان يعلم الوكيل العين الى رطل ثم يدعى انه وكيل يقبض ويحضر
فسلم الى فيقول فوالله لا اعلم وكالته فبرهن فياخر القاضي بتسليم اليه فيبيحه الثاني
ان يقول هذا فلان ابيع منك فاذا باعه وقبض عنه يقول المشتري لا اقبض ابيع
لا في افاق ان ينكر المالك وكالته وربما يملك البيع في يدى او يتقص فيضمتي فيبرهن
الوكيل انه وكيل بذلك ويجوز على القبض ويثبت بالبيعة ولاية الجهر على القبض وهذا
وجه آخر وهو ان يبيع فيقول اني فضولي فلما سلم البيع فيبرهن المشتري انه وكيل فلان
بالبيع فبرهن فيثبت وكيل البيع فقط **او** في رطله انه كثر عنه فلان الغائب
بكذا او ادعى الكفيل فكم المال الى الطالب وانكر المطلوب الاواء فبرهن عليه الكفيل و
الطالب غائب يقبل ويحكم على الغائب والحاضر **فش** طالب الدين كلفه بدينه فبرهن
الكفيل ان الدين اقامه يقبل ويقتض الكفيل فخصما عن الدين له لا يمكن دفع الدين
الا بهذا قال صاحب جامع الفضولين اضطرب آرائهم وبيانهم في الحكم مسائل الحكم على
الغائب وله ولم يصنف ولم ينقل عنهم اصل قوت ظاهر يثبت عليه الفروع بلا اسكال
فالظاهر عندي ان يتامل في الواقع ويحيط وبلا حفظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها
هو ازاو فسادا مثلا لوطي امراته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه او يعرف
ولكن يعرف عن اعضاءه او عن انسابها اليه هي او وكيلها الجهر او مانع آخر بان كان
لا يرضى احد بالوكالة وكذا المديون لو غاب عن البلد وله فدين البلد او نحو ذلك ففي
مثل هذه المواضع لو برهننا فعلى الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب على
ظنه انه حق لا تزوير ولا هيلك فيه فينبغي ان يحكم على الغائب والغائب وكذا ينبغي
المعنى ان يفتي بجواز دفع الحرج والضرورات وصيانة الحقوق عن الضياع مع انه
مجتهد فيه فذهب الى جواز الشافعي وما لك واحد من ضبل وفيه روايتان عن اصحابنا
والاصح ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه يراعي جانب الغائب ولا يترط في
حقه فينصب الاولى ثم الاولى والله اعلم **فش** او من نقل طلاق نفسها بكتاب غير
وبرهنه انه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح ان لا يقبل اذ

فكان شرط طلاقها فلا ينصب خصما في اثبات الشرط ثم قال المصنف من جوابه فيقال
 كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعي على الحاضر فيظن لو لم يتضرر به الغائب كدخول الدار
 وغيره يصير الحاضر خصما عنه لا لولا رايه في نفع وضررهما يتضرر بغيره فالحاضر فلا يصير
 المدعي خصما عنه كذا **قاضي خان** قال لما ان طلق فلان امراته ثانيا طلاقا ثانيا
 غائب فلان فبرهنه ان الغائب طلق امراته قال ابو نصر الدوسي لا يتضرر من البينة
 وهو المصنف لانها قامت على شرط حقا فيما يتضرر به الغائب بخلاف ما لو طلق طلاقا بدو
 فلان الدار فبرهنه انه دخل فانها تقبل وتقبلي طلاقها لا لا بغيرها قامت على شرط
 حقا لما لا ضرر على الغائب بتدويله وهذا هو الحق انتهى قال صاحب جامع الفتاوى
 رايه اصل ان المدعي على الغائب اذا كان شرط الما يدعي على الحاضر فينصب الحاضر خصما
 عن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ وقيل لا ينصب مطلقا وهو قول عامة
 المشايخ وقيل ينصب فيما لا يتضرر به الغائب لا في لا فيما يتضرر وقيل فيما يتضرر بقضي
 على الحاضر للمدعي الغائب ثم قال اقول هذا بعيد افران الحكم على الحاضر من الحكم على
 الغائب فكيف يثبت الزرع بدون الاصل ثم قال اقول فالاول ان ينصب الحاضر
 خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على الحاضر الا باثباته فكذلك على الغائب
 سواء نسب او شرط اذ الحكم على الغائب بلا خصم عنه جائز وعليه الفتوى فينبغي
 ان يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالطريق الاولى صيانة للمعقوف
 ورعاية للاصول بقول الحقير في كلامه كلام من وجهين الاول ان قوله بعينه هذا بعيد
 غير سديد اذ يمكن ان جوابه ظاهر كل سائر رشيده الثاني ان قوله فالاولي مما انزل
 صريح الامام **قاضي خان** حيث قال رجل قال لامرته ان طلق **ففسخ** وان طلقا
 في فتاوى قاضي خان ثم انا فلان **ففسخ** من قوله والمصنف من جوابه ان يرد به عليه
 فتاوى ما قال الامام **قاضي خان** رجل قال لامرته ان طلق فلان امراته قامت طلاقا
 وغائب فلان فبرهنه ان الغائب طلق امراته لا تقبل هذه البينة وهو المصنف لانها
 قامت على شرط حقا فيما يتضرر به الغائب بخلاف ما لو طلق طلاقا بدو فلان الدار

برهنه

فبرهنه انه دخل فانها تقبل وتقبلي طلاقها لان بينة قامت على شرط حقا فيما لا ضرر
 على الغائب **ففسخ** برهنه المدعي انها امراته يحكم لها فاقرارها بنكاح الغائب لا يدفع بينة
 المدعي وهو لا يعتبر هذه الاقارار في حق سقوط البينة عنها على قول من يرى التخييل في
 النكاح قيل يصح هذه الاقارار ولكن يبطل بالكذب وينفع عنها البينة وقيل لا يصح **ففسخ**
 عنها البينة تزويجا فشهد جماعة بخبرهما عند القاضي انها منكحة فلان الغائب لا يقبل
 هذه الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا يثبت الحيلولة لعدم ثبوت
 النكاح برهنه على في اليد انما حقيقة فلان الغائب حررها وهو ملكها وهذا استرقى
 بغيره حق يقبل اذ في يد قاضيها وهو لا يملكها الا بذكره فيصير خصما فيحكم ببعثها
 وقصدي قال صاحب جامع الفتاوى في هذا البرهنه انها امراته فلان الغائب
 فينبغي ان يدفع دعوى المدعي نكاحا بعين هذه التخييل وقد مر خلافه من قبل باسطر
 يقول الحقير في مسيل العنق ما يجهل المدعي بفتح الغائب وهو ثبوت الولاية بخلاف
 مسيل النكاح اذ فيه ضرر له بتخييل النكاح ولو ازم عليه فافترقا **ففسخ** اوى الورثة
 على قن انا ورثنا من ابينا فبرهنه القن انه قن فلان آخره انه حره يقبل ويصير
 خصما عن الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عتقه فيصير خصما في اثبات التوريث
 وفيما دعي على قن انه ملك فبرهنه القن انه ملك فلان الغائب يدفع دعوى المدعي
 كما لو برهنه واليدين ما في يد ووجهه يدفع المحصورة كذا رخصه لانه ثبت ان يد على
 نفسه نيابة عن الغائب **حيث** قن برهنه على في اليد انه لفلان الغائب وان
 حره وبرهنه في اليد انه قن فلان آخره اوى اياها او اجره او رهنه لا يحكم بعقده ولو
 زعم في اليد انه قن لفلان فلان الغائب اوى اياها وقال القن كنت قتالا فخرني
 او قال كنت قتالا فلان اخره حرني لا يصدق بخلاف قول انا حر الاصل فانه يصدق
 لانه في دعوى التوريث اقر برقيته واوى زوايا فلا يصدق الا بحجة وفي الحرة انكر الرقا
 فالقول بالنكر الا بمرى انه حر فلان واوى انه قن وقال انا حر الاصل صدق القن
 ولو قال انا حر الاصل وبرهنه في اليد انه قن فلان او رهنه يقضي بكونه قن فلان ويدفع

ولا يدفع

ما ذكره قياسا على الفارق لان لما يدعي المدعي في شأنه

الى اذى اليد حتى لا يحضر الغائب وانكر كون القن له لزم بخلاف ما لو اوتي قنا بيد رجل
 وبرهنه فواليد انه دويعة فلان وانما فقت الخصومة لا يصير القن مقضيا فلان
 حتى لو حضر وانكر كون القن له لا يلزم القن وكلما يقبض منه قنا برهان واحد الوكيلين
 وادعى الاخر الوكيل الاخر فاقترع الغريم به فيه وحججه لو كان له فبرهن الوكيل الاول وكلمته
 وقلنا ان الغائب يقبض منه يحكم بركا لهما حتى لو حضر الوكيل الغائب لا يكتفى اعادة
 البيعة وكذا لو حجب الغريم المال والتوكيل فبرهن عليه ما الوكيل الاخر يحكم على الغريم بالبرهان
 وبركاهما ثم لا يقبض الاخر شيئا في الفصلين حتى يحضر الوكيل الاخر او بين الخصومة
 والقبض فرق بان الوكيلين وكل من يقبض والخصومة لا ينفرد احد ما بالقبض وينفرد
 بالخصومة **سيس** المدعى عليه لو اقر غائب يحكم عليه باقراره بالاجماع ولو حضر فافكر فبرهن
 عليه ثم يحكم عليه عند من لا عنده **خ** غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه او غاب الوكيل
 بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت البيعة لا يحكم بها وقال من يحكم
 وهذا ارفق بالناس ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه ثم حضر وكيله او غاب الوكيل
 بعد ما برهن عليه ثم حضر موكله يحكم عليه بتلك البيعة وكذا يحكم على الوارث ببيعة قامت
 على مورثه ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب القاضي وكذا لا يطلب الخصم ويحكم
 عليه بتلك البيعة وكذا لو برهن على احد الورثة فغاب يحكم على الوارث الاخر وكذا لو
 برهن على ناييب الوكيل فلو بلغ العقب يحكم على العقب بتلك البيعة ومن توجه عليه الحكم
 فاقضى لا يحكم عليه عند من وقال من ينادى على بابه ثلاث ايام فلو خرج والا حكم عليه
 ولو لم يخرج فكنه غائب لا يحكم عليه وقد مر في اخر الفصل الاول فكل من خلاصة وغيرها
بعض جيل على الغائب حيلة من جيل اثبات الحق على الغائب هو انه ينادى
 على رجل حتى يقال لهما قنا فلان فبرهن المدعى ان فلانا حرهما ثبت الحق
 في حقهما فبرهن الغائب او المدعى ومن كان شيئا من المال والحق على الغائب وهو
 سبب لما يدعيه على الاخر لا محالة او ولاية الشهاوة لا تنفك عن الحق بحال فصار
 كشي واحد معني حيلة اثبات الدين على الغائب ان يكفل بكل ما له على الغائب ويكره

الوكيلين بالقبض

غائب

مسائل هذا النوع

المدعى

المدعى في المجلس فيدعى المدعى على الكفيل لا معتدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقول الكفيل
 بالكفالة ويكره منه فبرهن المدعى بدعيه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل باوعدة
 عليه باقراره بكفالة ثم يبره المدعى الكفيل فيثبت الدين على الغائب لا ينصب
 الكفيل خصما عنه لو المدعى على الكافر لا يثبت الا بثبوت الدين على الغائب وفي مثله
 يصير اى خصما عن الغائب وهذا لو كانت الكفالة بكفالة على الغائب اما لو كان
 بان اوى ان له على فلان الغائب كذا او هذا اى خصم كذا فبرهن محكم القاضي على
 الكفيل لم يكن حكما على الغائب الا اذا اقرى الكفالة بما هو الغائب اما لو كفل بكفالة
 على الغائب فالحكم على الكفيل حال معين حكم على الغائب سواء اوى الكفالة بما هو او لا
كذا في ذكرها ح وقال احواله فيه كالكفالة وكذا وقال وهذا لو كانت
 الخصومة في احواله والكفالة بين الطالب والكفيل اما لو كانت بين الكفيل والكفيل
 عنه بان قال الكفيل لمن كفل عنه كفلت فلان باوعدة بدعيه باوعدة ولي الزجر
 او قال المحال عليه للجيل احلت عنك باوعدة ولي الرجوع عليك فبرهن
 يحكم عليه بنفيان وعلى الغائب يقبض حقه وكذا لو اقر بالامر وانكر الاول فبرهن محكم
 عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى انكاره بعد **ص** كل باوعدة ثلاث
 باوعدة بالزعم او قضى به له عليه او اقر له عليه فغاب الامر فبرهن المكفول له
 ان له على الغائب الناقض او قال للقاضي اقض به على الغائب حتى يلزم الكفيل لا يحكم
 حتى يحضر الغائب بخلافه لو كفل كفل بكفالة عليه فبرهن الطالب ان له عليه
 الذي يقبل لو كان المكفول عنه غائبا ثم فيما كفل بالزعم او قضى او اقر له الوكيل
 بدعيه على المكفول عنه والى ان يدفع مخافة ان يحجز الغائب لم يحجز **حيلة** اثبات
 احره على الغائب افاخرتها عند الشهود فغاب فاراد ان تتزوج باخر وكذا
 يمكنها الا بعد اثبات احره على الزوج في مجلس القضاء تكون النكاح معروفة وكذا
 يمكنها احضار لبيد الحيافة ففهم حيلة ان احدهما بطريق وعوى كذا الامر
 على حاضر وقد مر في اوائل هذا الفصل والثانية ان يدعى على اخر ضمان نفقة

ع

يحكم

القذة معلما بوقوع الزقة ويدعى وقوع الزقة ويطلب بالاداء وبرهن عما ذكر
 ويحكم بالزقة وبالضمان قال وهذا ان الوجه ان قلنا يوجد ان في المكتبة نصا ينف
 المتدبين ولكن ينبغي للقاضي ان يحيط في سماع هذه الدعوى نظر الغائب
 ولانه لو صح في الظاهر ولكن للشناعة فيه مجال لوضع الغائب ولكن مع هذا
 لو حكم بالحركة فله حكم لا خلاف المباح فيه وان **ينبغي** جلاها من خصها عن
 الغائب **بشيء** **جف** حيلة اثبات الرهن على الغائب ان المرئ ان اراوان
 يحكم به القاضي بغير رجلا يدعى رتبة الرهن فيبرهن فو اليدان رهن عنده فيحكم
 به القاضي **وذكر** **ذ** ان فيه روايتين في رواية لا تبطل البيعة اذ فيه حكم على الغائب
 وتقبل رواية لانه لما رهن فقه عند فقه مستحقة فاذا اعتذر عليه فخطه الابايات
 الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الرواية **فكر** **مي** برهن ان من غاب من فلان
 قبل شراء خي البر **مخ** غاب الراهن فبرهن المرئ ان ارتمى من فلان وان
 هذا الخصم على او اعتراف او اجرة اياه يدفع اليه الرهن **النصف في اموال**
الغائبين وفي **عيت** شراء غائب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري اين هو
 حاز للقاضي بيع المبيع وايقاد الثمن الى البلية لو كان المبيع منقولا لا لوعار اضلع
 هذا الرهن المديون وغاب غيبة منقطعة فرغ المرئ الاخر الى القاضي متى يبيع
 الرهن بدنيه ينبغي ان يجوز كما في هاتين المسكتين وفي طريقة **ينبغي** ما مر القاضي
 باقاة البيعة فلو برهن يحكم ببيع المبيع ويور في الثمن **ص** وكذا لو اساء جارا الى
 جارة الى مكة فابا وجاينا ورفع الكراوات رب الدابة في الزهاج حتى افسنت
 الاجارة فللمسا جران يركها الى مكة ولا يضمن وعليه الكرا الى مكة فافاها
 ورفع الاخر الى القاضي فرائ ان يبيع الدابة ويضع الاجر الى المسافر **جارجن**
 قضى بالبيعة فغاب المقضى عليه ولم مال عند الناس لا يدفع الى المقضى اذ في بخر
 الغائب الا في نفقة المرأة واولادها الصغار والوالدين كذا عن **ص** هذا في ان
 لا وكره الاصل ان القاضي يتقضي بنفقة امرأة الغائب في ماله لو كان الموضع موقوع

الغائب

الغائب مترا بجاه او ودية فيجاء الى الزقة وفي طريقة **ينبغي** قال القاضي هذه الدابة
 ودية او لقطعة او هذا الثمن ابق ردة من مسير سفر المالك غائب فزني بالناق عليه
 ما رجع عليه القاضي يطلب البيعة فلو اقامها حكم بالنفقة على الغائب علم او عا من الرواية
 او للقطعة او الا باق وكذا اراء الغائب فان القاضي يكلفها البيعة مع النكاح وعلى ان
 المزوج مال ودية عند حاضره فلو اقامت فرض لها النفقة وكذا بتق بيعة فبرهن اخا خولا
 من فلان الغائب يحكم بالملك للمنفق **بشيء** **جف** حيلة اثبات الرهن على الغائب ان المرئ ان اراوان
فش القاضي ولاية ايداع مال غائب ومنقوه **خه** للقاضي اقراره مال الغائب
 ولم ينع منقول لو ضيف تلفه لوم يعلم مكان الغائب لا يعلم او يمكن ان يبعث اليه اذ
 خاف التلف فيمكن حفظه العين والمالية جميعا **مخ** القاضي لا يملك تزويج امه الغائب
 والمجنون وقتها ولم ان يكاتبها ويبيعها **فد** للقاضي بيع من المنقوه وامتة للو
 كان المالك غائبا غير منقوه **فن** المفلس المجوس بسبب بدين يملك ايشا بعض
 غرا يعل على بعض الا اذا غاب غيبة منقطعة فينبذ بغير القاضي ماله بينهم بالحققة
 وهذه المسيلة وليد على ان القاضي ان يقضي دين الغائب **فشكل** حبس المديون
 وغاب طالبه فقال المديون انا اوقعتي المال فالقاضي ان شاء اخذ ووضع عند
 عدل واداء اخذ منه كفيلة ثمة بنفسه وهذا يدل على ان القاضي قبض ويورث
 الغائب من مديونه يقول احمق وسياقي في الفصل التاسع عشرة ان لو اتى المستقرض بالمال
 فاحتقن المقرض فالقاضي لو نصب قفلا من المقرض يطلب المستقرض ليقبض المال فلا سكت
 ان قضاه ينفذ لكونه مجتهدا فيه لكن الكلام في انه هل يجوز بيعه الى ذلك **عد** الرواية
 لو كانت شيئا من الصوف ورتها غائب وضيف فسا وها يرفع الى القاضي لبيعهما
 وكره **مخ** في **بق** للقاضي ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا لا يبيع
 القاضي عروضة بدنيه عند ح وعندهما يبيع واما العمار فلا يبيع عند ح وكذا
 قولها في الظاهر وعنها ان له بيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف بيع عروضة في نفقة امه
 وفي العمار عنها روايتان **عن** مات ولا يعلم له ورث فباع القاضي داره جاز ولا علم

وين

وتمام ما ورثتهما وعارهما

بوضع الوارث جاز ويكون قضاء الايرى انه لو باع الابن بجزء من ماله في بيع منتقل
المفتوق ولا يثبت له ان يبيع عتار ولو باع جاز والوصى لو باع عتار الكبر الغائب لم يجر
قت للقاضي بيع مال المفتوق والاسير والمخاض والموقوف والعقار اذا غيب عليها
النساء وليس لبيعهما النفقة عيالا ومضى باع خوف الضمان فصارت مراهق او ونايم
يعطى النفقة من بطريقه وفيه لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باعها للقضاء وفيه
جاز وكذا لو علم حيوته لكنه لا يرجع منذ سنين **مخ** لا يقضى على المفتوق بدق لغيره
ص ليس للقاضي ان يقضى في مال المفتوق ولا عليه بشئ من احكام الموتي حتى يبرهن بقاء
موته **من** لو للمفتوق نصيب في وارث متوفى على حدة لا ينفذ لاحد ان يقضى فيه بلا
افرن القاضي والقاضي ان يزوج لو ضيف خراب لو لم يكن احد ويحفظ اجرة المفتوق
فم سبل **شئ** عن غصب ثياب الغائب هل للقاضي قبضه منه اجاب لا ولكن ولو
كان هذا في ملك المفتوق فله الاخذ بالطريق الاولى فانه ذكر **بق** ان للقاضي
لبسوطه يد في مال المفتوق ما ليس له في مال الغائب وفكر **شخ** في سير القاضي لو اخذ
ورثة المفتوق من ماله بيد ووضعا عند ثقة لا باس به **فم** للقاضي نصب القيم
ليحفظ مال الغائب **قت** رجل مات في البادية فلم يجد له ان يبيع حمارا ومائة ورجل
التمن الى اهله **عن** القاضي نصب وصي عن المفتوق لطلبه ويرون من غزايه ولا ينصب
عن الغائب **يقر** لا يجوز في اول هذه الفصول **نظ** ان ينصب من الغائب **للمن**
شئ وبني **بق** اقروا عتوقا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب وصي
عنه اذ الغيبة المنقطعة كوت فلم يجر في غير المنقطعة ولو نصب قبا في مال الغائب غيبة
منقطعة هل له اخذ ماله في ماله قبل نزع وقيل **لافتش** القاضي نصب الوصي لو كانت
الوارث غائبا ويكتب في الصك انه جله وصيا والوارث غائبا مدة السفر **فم** زوج الميت
قال القاضي انها ابرائيم من مهرها وهبتها لي وان الوارث غيب فانصب قبا لابرئ
عليه فنصب وبرهن وحكم به جاز في الغيبة المحصاة المنقطعة لاني غير هاهنا غابا بايع
فوجد المشتري عيالا ثابت عند القاضي الشراء والعيب فوضع القاضي عندا بين هلك

غيره

في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان ياخذ منه الثمن لانه هلك على المشتري لان اخذ القاضي
لم يكن بقول البائع لانه لو فعل فذلك كان حكما على الغائب بل كان وقفا له عندا بين القاضي
اذا حضر البائع وطلب المشتري المردود عليه وانما لم يترك في يد المشتري لئلا يتبع من
المشتري ما يمنع المردود هلكا عندا بين القاضي هلكا على المشتري **شئ** هذا لو لم
يقض عليه بالرد او بالوقف بالرد على البائع حال غيبته فانه هلك عليه لانه حكم على
الغائب وهو نفذ في اظهر الروايتين عن ابينا **الفصل السادس في بيان**
انواع الدعاوى وشرايط صحتها وبيان ما يبيع منها وما لا يبيع اعلم ان الدعوى اقسام
تخرج من ان يكون يقع في دين او عين والعين اقسام من كونها عتار او منقول والمنقول
اما هلك او قائم فان امكن اعضاء مجلس الحكم فالقاضي لا يبيع الدعوى والمثناة
الا بعد اعضاء المدة في مجلس الحكم ليشير اليه المدعي والشهود لينقطع الشك بين المدعي
وبين غيره **فتش** وفي دعوى اعضاء المدة في مجلس الحكم لابد ان يقول قواجب عليه
اعضاء مجلس الحكم لا قيم الجبنة عليه البينة ان تجاهدوا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في
الدعوى لانه اذا اليد لو كان مقر الا يلزمه الا اعضاء او يوفد من المدة والار بالاعضاء
انما يبيع لو شكر المالك وان ودية عنه لا يبيع الامر باعضاء او الواجب في
التحلية لاظهارها فلو اكرهوا اليد الا اعضاء يكون محققا او عينا في يده وارثوا اعضاء
مجلس الحكم فافكر المدعي عليه كونه في يده فرفقه المدعي انه كان بيد المدعي عليه قبل هذا
التاريخ بينة هل قبل ويحبر المدعي عليه على اعضاء بهذه البينة ام لا ينبغي
ان يقبل اخر ثبت يد في القاضي ولم يثبت خروجه من يده فيسقط ولا يزول بشك يقول
الحكيم الظاهر ان قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره ليس في علم الاصول استصحبنا وروايت
تجته على الطائفة قال صاحب التوضيح والتبيين ومن الحجج الفاسدة الاستصحاب وهو حجة
عندنا في كل ما ثبت وجوبه بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع لا
للاثبات او الدليل المرجح لا يدل على البقاء وهذا **مخ** ومن الطائفة لا يمكن اعضاء
عند القاضي كصحة بطلان غم في القاضي حجة فيه حضر ذلك الموضع او بعض خليفة له

حجة في الدين لا في الاثبات ولا شك
ان ما ذكره من قبل الاثبات هو

ما هو بالمتفق في المنقول لو تعذر نقله كرحى فالى كم يحضر او بحث امينا وفكر
فقط هذا انما يستقيم لو كان العين الذي في المصرا ما لو في خارج المصرا فبقية ان يبحث
 امينا فيسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يحضى حكمه لان المصرا القاضي لا يحكم في
 خارج المصرا المصرا شرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية **ج** قيل ما يحتاج في نقله الى
 الموضع كبر وغيره من ذلك على رخصة لا ما لا يحتاج الى موافقة كحكم وقيل زعم ان وقيل
 ما اختلف في ان البلد ان هو ما لا يجرى رخصة لما اتفق قال صاحب جامع النصولين
 ان قول هذا لا يستقيم في الشرا بكونه ما لا يجرى رخصة فكما كان ان سرقه متفق في
 البلد **فشي** الجبر باحضار على الذي عليه باحضار العين المدعاة انما جرى فيها على
 له ولا موافقة وما لا يمكن رفعه وفتحة واحدة انما يجرى على رخصة فيرسل القاضي ليراء ويحكم
 ثم هذا في الخارج فلو كان العين في مكان وهذا في الحقيقة ومن الذين **ما يشترط بياض**
وما لا وفي فشي لو كان العين المدعاة في مكان وهذا في الحقيقة ومن الذين يشترط فيه
 بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الدبرين ولو ادعى قيمة واحدة استهلك على
 يحتاج الى ذكر الاثمة والذكورة اختلف فيه المشايخ فيلزم له منه ومن بيان السن وهذا
 على اصله يستقيم لو حلف على القيمة المالك على الحكم على المالك لثبوت الحق المالك
 عند المالك ثمة قال يصح الصلح من المالك على اكثر من قيمة فلو لم يكن المالك ملكه
 لم يجز هذا الصلح لانه يجب لان ظاهر مذهبه ان حق المالك قائم في المالك وينتقل الى
 القيمة بقبض القيمة او حكم القاضي وظاهر مذهب من ان حق المالك ينتقل بنفس المالك
 وذكر في **ص** خلافا في ذلك في ذكر الاثمة والذكورة او الغرض في دعوى المالك قيمة
 والمدعي والشهود يستحقون من ذلك ببيان القيمة الا يرى انه لو ادعى مالا وشهد به
 فسا لما القاضي عن السبب فقال لا استهلك وانه فالقاضي يقبله في كل من المالك **فقط**
 ادعى امينا فخلقة الجنب والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جاز ولم يذكر قيمة كل عين على
 حدة اختلف فيه المشايخ فيلزم لا بد من التفصيل وقيل لا يكتفى بالاجل وهو الصحيح اذ
 المدعي لو ادعى غصب هذا الاعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة فلو ادعى ان

ومن ذكر النوع بان يقول فرس او حمار
 او كذا ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لانه لا يجرى
 مو

انه لا يلزم

لا يلزم

الاعيان فاية في يد يورم باحضارها فيقبل البينة بحضرتها ولو قال انها ملكه وبين قيمة
 الكل جاز يسمع دعواه يقول الجبر هذا في الف لاني **اخلاصة** وهذا متفق عليه من انه
 يشترط ان يبين قيمة كل عين لانه عسى ينكر بعضه ويقر بعضه واذا كانت الاعيان
 المدعاة فاية فلا حاجة الى ذكر القيمة او يشترط احضارها حينئذ وفيها قال في الاقضية
 لو ادعى عينا وقال انه قائم لا يشترط ذكر القيمة وفي مختصر القدر يشترط والاول اصح و
 لو ادعى مالين وبين صفة احدهما ونوعه وجنسه ولم يبين الاخر حتى قدمت الدعوى
 فيما لم يبين هل يفسد فيما بين اختلف فيه المأخوذون ادعى على اقرانه غصب منه عبدا ولم
 يذكر قيمته ولا صفة فصح الدعوى ويشترط احضار **ج** لو ادعى انه غصب امته ولم
 يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برده الا انه ولو صا لكان القول في قدر القيمة للمصاحب فلا يصح
 دعوى الغصب بالبيان القيمة فلان يسمع او يبين قيمة الكل جاز **ج** الاول وقيل لا يشترط
 ذكر اللون والشيء في الدابة حتى لو ادعى حمارا وذكر شيئا وبرهن على وفق دعواه فاعطى
 المدعي عليه حمارا فاتفق المدعي وشهوده ان هذا هو الذي اوقعه فمظروا فاذا اقبض شيئا
 على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود انه مشقوق الاذن وهذا كما غير مشقوق الاذن
 قالوا لا يلزم هذا ان يقضي للمدعي ولا يكتفى بشهادة هم كذا **فشي** وفي عيت ادعى قنا
 تركيا وبين صفاته وطلب احضار ليبرهن فاعطى قنا فالف بعض صفاته بعض ما
 وصفه فقال المدعي هذا ملكي وبرهن يقبله قال وهذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى انه
 ملكه فقال هذا ملكي ولم يبرهن عليه يسمع دعواه ويحكم بانه اوقعه او ما لا لو قال هذا هو
 القن الذي اوقعته او لا يسمع للقنا قن قال صاحب جامع النصولين اقول هذا جائز
 ما قبله فظهر ان فيه اطلاقا ولكن ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب وتكرار الشهادة **فشي**
 ادعى زيدا ينجيا طول كذا فبرهن انه ملكه بحضرة زيدا ينجي يسمع لكن يذرع فلو نقص في
 الذرع او زوا لا يقبل بيته لظهور كذبا والوصف في الاشارة لغرض البيع والايان
 الحاشي اما ان شهدوا بوصف فظهر بخلاف ما سنده ولا يقبل كذا الوافي حاشي فقال في هذا الداء
 التي شهدوا به سنيين ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها زيدا او انقص لا يقبل لظهور كذبهم

قال

سئل **شيخ** عن كتاب راض كتب فيه عنه بذكر كذا لا يحتمل ان يكون هذا ام لا قال في ضمن هذا
المسائل اختلاف في ذكره بعضها انه لا يمكن كذا في السلم والنفقة يقتضي ذلك اذ في المسئلة المختلف
في صحتها لو ذكر انها صحيحة فبطلت اعتقده ذلك المذهب فاللحاق ان يبين ويقول كذا في
فلان وقيل هو في المجلس او يبين ان الكفيل والمكفول له فنيان فيصح على ندرهما ويذكر
في الرض اذ المقرض ارضه من مال نفسه يجوز ان ارضه وكذا فيكون سفيلا ومقر لا يملك
المطالبة بالاولى ويذكر ايضا قبضه وصرفه الى حاجته فيصير فك وبما عليه بالاجماع لان عند
من الرض لا يكون يصير ويملك فتم المسترض الا بصرفه في حاجة **فصل** في شرط
الرض بيان على الايجاب ويتعين محل العقد **من** ارضه له في بلد فيه الطعام رخيص ثم القيا
في بلد فيه الطعام غالي فطالبه بكمه ليس له ذلك ولكن يؤمر بالمطالبة حتى يوثق له في يوفيه في
بلد ارضه فيه **فصل** ارضه مكيفا فوقع اجمالا فانتقل اهل البلد الى بلد اخر فطالبه بكمه
المسترض تسليم في بلد الرض وقيمة البلد في مختلفه قبل يلزمه قيمة بلد الرض على قول
وقيل يلزم شرطه فان لم يجد بكمه قيمته ايتها اخذ او في تراشوا في ما كان
يطالبه فقد ذكر في **خ** الى انه يطالبه بتسليم في مكان البيع حيث قال لو باع براء ولم يرض ببيع
واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر برفا لبعثت منك كذا من البر جاز البيع وان علم
المشترى مكانه فخر اخذ في ذلك المكان او ترك هذا اثره الى انه ليس له المطالبة بتسليم
في غير مكان البيع **ش** لا بد في دعوى دين البر من بيان السبب فانه لو سلم فلم مطالبته في
مكان عشاء ولو نصب او رضى او من بيع يتعين مكان الغصب والرض والبيع للمنايا
ص دعوى الملكية لا يفي الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب وانما يختلف
باختلاف موضع الغصب في المطالبة **علم** وفي دعوى الروحية لا بد من ذكر بلد الايداع سواء
لم يمل وموت او لا وفي دعوى الغصب لو لم يكن ممل وموت لا يشترط مكان الغصب وفي غصب
غير الممل وما ملكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في طاهر الرواية وفي رواية يخرجه لما ملك اخذ
قيمه يوم غصبه او يوم اهلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اتي البر من ولوا في الغرض في سبب
اهلاك الاعيان لا بد من ان يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان فان

منها ما هو مثلي ومنها ما هو قبيح وسيجيئ في سائر منسقة بالرض في فصل النصف فان الناحية
في ضمن الرض وفي سائر منسقة بدعوى الغصب والايدي في بلد اخر في فصل الضمانات
في سائر الغصب فليظفر في انها تامة **علم** دعوى البر بوزن قبل صرح وقيل لا وفي
الذرة والحب يعتبر الوزن في الاشياء الستة المذكورة هو الكيل في الاربع
منها وهي بر وشعير ومطر وملح وفي الذهب والنفقة المقدرة هو الوزن **خ** ثم لو اوقعا
مكايلا حتى صحح الدعوى بالاختلاف واقامة بيته على اقرار المدعي عليه بتراديف ولم
يذكر والصفة في الاقرار قبلت بيته في حق الجهر على البيان لاني حق الجهر على الاول
ولو ادعى الدقيق بغير لم يزل للثبوت لا لكياس بكنس ومتى ذكر الوزن حتى صحت
وعوا لا بد ان يذكر خشك ارضه او شسته ويذكر بجمته او بانيته ويذكر ان جدي او
اوروي ولو ادعى وزنيا فاما يبيع لو بين احبش بانه ذهب او فضة ولو مظهر وباقول
كذا في ثيابا ويذكر نوعه انه تجاري الضرب او نيسابوري ويذكر صفته انه جيد او وسط
اوروي وانما يجمع الى ذكر الصفه لو في البلد نفق ومختلفه لا وفي فيه نقد واحد وعند
فكر محل الضرب لا حاجة الى ذكر كونه امر ولا بد من ذكر الجوهرة عند عاتق المشايخ وذكر
النسي لو ذكر امره خالصا ولم يذكر الجيد كذا وقيل يجب ذكره انه من ضرب اتي وال
وقيل لا ولو ذكر كذا او ثيابا تجاريا منتقدا فلا حاجة الى ذكر الجيد وهو الصحيح
ولو في البلد نفق ومختلفه والكل في الرواج سواء ولا ضرر ولا فضل للبعض على البعض
جاز البيع ويعطى المشتري البايع اتي نقد شكه الا ان في الدعوى لا بد من تعيين احد
ولو في البلد نفق ومختلفه والكل في الرواج سواء كعطف فيه وعدا لتي في ويارثاني الزمان
الاول لم يجر البيع بلا بيان قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يجر هذا على ان
الكل سواء في الغلبة ومختلفة في المائنة والافيهوز فقد قبل هذا انه لو استوى الكل
في الرواج ولا فضل للبعض على البعض جاز البيع وهو حق قال وكذا الدعوى لا يصح بلا
بيان ولو احدى الندين اروج ولا افر فضل جاز العقد وينصرف الى الارواح ويصير
فوك كلفوني الدعوى فلا حاجة الى البيان الا اذا مضى زمان طويل من وقت

المعتدالي وقت الخصومة بحيث لا يعلم الارواح وقت العقد فيجب ان لا بد من بيان الارواح وقت
 العقد ولو اوج سبب الرض والاطلاق لا بد من بيان الصفة على كل حال **فتت**
 ولو في البلد نفقه احد الارواح لم يصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو اقر بعشرة وناشره في
 البلد نفقه لم يصح ما لم يبين بخلاف البيع فانه ينصرف الى الارواح اقول قال صاحب
 جامع الفصولين ما قبل ينبغي ان يصح اقراره في حق الجبر على البيان لانه اقل جهالة
 من اقراره بحق وهو يقع ويحيز على البيان وهذا اولى وقد قرئ في **ذ** قبل هذا ان
 بيته الاقرار بغير بيان وصفه يكون في حق الجبر على البيان **عن** لو اقر في نقرة مضروبة
 في كونهها وصفتها وهو ما يضاف اليه وفي كونهها قدرها ان كان كذا او مائة وزن سبعة
 ووزن الدراهم تختلف باختلاف البلد ان ولو كانت غير مضروبة لوفاته عن الضيق يذكر كذا
 فقه خالصه ويذكر نقرتها كليم او نقرة طعاجي وفي كونهها انما جدي او وسط
 او روية وقيل وكذا طعاجي يعني عن ذكر الجوز **جف** اقر في وقتان او سطر على ابد
 من ذكر الوزن لتفاوت الورق ويذكر معه الصف والكبر والكلالة والموضوعة في كونهها
 بالاضمار وقيل ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاضمار اقر في
 باع مشترك بيني وبينه فاجزته فيلزم تسليم نصف الثمن الى لم يحز هذا الدعوى ما لم يذكر
 ان هذه العين كان ما يابيد المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن وقت
 الاجازة او لو كسد لا تغل الاجازة ولا بد من ذكر قبض البائع منه من المشتري او الاجازة
 انتهاءه وانما ابتداء الوكيل يطالب بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري ويسأل القاضي
 المدعي ان العين كان مشتركا بينهما شركة عقد او ملك فلو قال شركة ملك لا بد من ذكر هذا
 الشروط ولو قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة او العقد نفذ حال
 وجوده ولكن يشترط قبض الثمن وفي دعوى الرهن وكذا لو كان الدعوى بسبب البيع
 يجرى الى الاضمار للاشارة اليه ولو بسبب ملك او رضى او ثنية لا يجرى الى الاضمار
 وفي دعوى الديباج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح انه يشترط وذكر **جف** يشترط
 في دعوى الديباج والجوهر ذكر الوزن فقد قال البصائر بالجوهر ان الجوهرين المشتغلين

اي وزن عشرة منها سبعة شاقيل

نوعه

صورة لوقتها وناشرها وتقيتها اذا ائتمر اصلها ولا يتسع ثقبه وور الزمان وانما
 يشترط ذكر وزنه لو لم يكن حاضرا فلو كان حاضرا لا يشترط ذكر اوصافه **خلاصة**
 في دعوى الديباج والجوهر يشترط ذكر الوزن ويباح وجوده غير معين بشرط ذكر الوزن
 ولو اقر في اقل اقر في عينه بشرط اضراره فلا حاجة الى ذكر الوصف والقيمة **فتت**
 اقر في كذا امتان من اتمنا لا بد من ذكرانه جيد او وسط او ردي ومن ذكرانه خارا برك
 او خارا سويا او كوفته لترفع الجهالة وفي دعوى التوتياء ينبغي ان يذكر كوفته او كوفته
 ولم يحز به وبه بلهما لا ولو اقر في ثمن بيع قبض ولم يبين ما هو او ثمن محدد ولم يذكره يقبل
 لانه **ذ** يقبل وهو الاصح **صع** ولو اقر في ثمن بيع لم يقبض لا بد من اضرار المبيع مجلس
 الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ثمن بيع قبض لا يجب اضرار لانه دعوى الدين
 حقيقة اقر في انه ثمن العين من فلان وانت ايتها المالك اجرت البيع فادفع الى العين
 ولم يذكر للفصول اسم ابي وجده هل يصح ذكرها **ذ** هذه المسئلة اطلقا وقل لا يصح
 وصورتها اقر في ما يابيد رجل فلان فلو ايد اشتريته من فلان وانت اجرت البيع لا
 يتدفع دعوى المدعي **فتت** في دعوى السعاية لا يجب ذكر ما يقض المال لغيره على السا
 بسببه سعاية فادفع بيع هذا المال على السا اي ايا كان الاخذ فيصم الدعوى ولكن
 في محضر دعوى السعاية لا بد ان يفسر السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه كذا ان
 سمى بحق فلا يضمن صبيته ويجوز تفصيله في فصل الضمانات ولو ادعى الضمان على الاخر
 انه اخر فلان واخذ منه كذا يصح **جف** اقر في العين وبتين صفة احد ما لا الاخر لا صفة
 الاخر ونوعه وبره لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا يقضي القاضي بالمال الذي
 بيته لانه الشهادة واحدة فافا بطل بعضها بطل كلها **فتت** يقضي باليتين نوعه وصفته
 والشاوب بسبب جهالة في احد ما لا يتعدى الى الاخر وفي دعوى القرض او ايتين نوعه
 وطلبه وصفته وقيمه لا بد ان يذكر مراد بازانة خرويا كان في دعوى الدين على الجيت
 لو كتب ثمن بلا اوابه وخلف من التركة بغير هذا الوارث لم يصح هذا الدعوى انه لم يبين
 اعيان التركة وبه يفتى لكن انما يار القاض الوارث باوا الدين لو ثبت وصول التركة اليه

دكانه

ولو انكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في يده باكملها **ظ**
وفي **ط** في دعوى دين عايت يكتفي حضور وصية او وارث ولا حاجة الى ذكر كل الورثة فلو
وصيا يقر ان اوصى الى هذا فيجب عليه الا ان يتركها التي بيده ولو اقرى من يبايب
الورثة لا بد من بيان كل ورثة عن **مل** اوصى على اخيه بغيره وقال في هذا ملك الي مات
وتوكل ميراثي ولعلان وعة الورثة الا ان لم يبين حصته فبعض يسمع ولكن اذا الامر
الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان حصته ولو يثبتها ولم يبين عدده الورثة بان قال هذا ميراث
لي ولجاءت سواي وصحتي كذا لم يصح دعوا، اقول بين الورثة عدده الورثة لجزان يكون حصته
انقض ما سقى اوصى شيئا من تركته اية انه شراء منه في حصة وانكر بقية الورثة قيل لا يصح
دعوا، او المرض قد يكون مرض الموت وقد لا يكون وبيع المريض مرض الموت من وارثه وصية
له بالعين عندم حتى قال ببيع من وارثه لم يثبت فبعضه الا باجازة وكان هذا الدعوى دعوى
الوصية على احد التبعة يربى فلم يثبت بغيره يقول الحق من جواز البيع لوارثه بيع المريض
لوارثه انما هو بغيره **ح** اما ما ذهب من فواز لا يثبت في كتاب البيع من احكام
الموتى وقيل يصح لان تعرف المريض مع وارثه منعته بوصف الصحة حتى لو اجاز بقية الورثة
تفقد قابليته لعرض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت تمام يعلم انه مرض الموت كان
للشرف حكم الصحة فيصح الدعوى **ح** اوصى وارثه بغيره فخره غصبه منه فقال فوالله هو
باع وارثه وسلم الى المشتري فاصفا المالك على البائع لو اراد اخذ الدار لا يصح دعوا،
او ليس في يد البائع ولو اراد تضمينه بغصب فيه روايتان ولو اراد اجازته بغيره واخذ
ثمنه يصح دعوا، وذكر **ش** ان الاجازة تصح في طاهر الرواية **فد** لا تصح **ط** اوصى وارثه
بغيره فخره غصبه منه فقال فوالله هو كان وقتها على كذا وارثه المدعى تخليفه
يكتفي عنده خلافا لما بناء على ان غصب الدار مقتضى عدم خلافا لها وينبغي بقوله
دفع الحيلة كذا **ظ** ويظهر ان يكون حرا، انه ينبغي بقوله في غصب العمار بانه متحقق وعلى
هذا ينبغي ان يكون في المسئلة الاولى لو اراد تضمين البائع يفتى بان ذلك ويجوز ان
حرا، انه ينبغي بقوله في مسئلة التخليف فقط بدلالة قوله دفعا للحيلة ولانه لو لم يفتى بقوله

للار

ولم يكتفي الخاصب الواقع فحسب ان لا يكون المدعى الغصب بينة فيفوت ملكه لانه متى
لا يكتفي تخليف الموتى ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غير هاتين الصور يوصى ما ذكر في **ط**
المسئلة الاخرة لو اراد تخليفه لياخذ العين منه لا يكتفي وقفا لدار صارح حصة ملكه
بصيرورتها وقفا بقوله الحقير قوله ويجعل ان يكون الى قوله لا في غير هذا فقط محال كلامه
لاستل ان الحرا، انه ينبغي بكل قول لا باحد قوله كما تقدم القابل اما الاقفا وقوله الاول
فبذل عليه قوله دفعا للحيلة واما الاقفا وقوله الثاني فبذل عليه ما ساقى في فصل القفانات
ان في غصب العمار يفتى بالثمان ولا يستل ان ضمانه فرع تحقق غصب وهو قول ما لا يكتفي
فتى في دعوى غصب الموطر نصف الدار شيئا بغيره بشرط ان يبين كون جميع الدار
في يده المدعى عليه وقيل بشرط ان غصب نصفه شيئا لا يكون الا يكون كله بيده وقيل
غصب نصفه شيئا بغيره بان يكون الدار بغيره فغصبه من احد ما يكون غصبا
لنصفه شيئا **د** اوصى ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من وارثه ولم يذكر ان جميعه في يده
وكذا لم يشهد وان جميعه في يده يصح **فكرش** ان غصب نصف الشيء شيئا بغيره
تصور وقيل لا اوصى عليه وارثه، انه لا يجازى المدعى الى اقامة البينة انه في يده
المدعى عليه ولو اقر انه بيده او اقره المدعى مطلقا اما لو اقره بسبب الشراء
من فكي اليد وقر انه في يده او اقره المدعى في يده وانكر الشراء منه لا يجازى المدعى الى اقامة
البينة على اليد كذا **اصع** اوصى انه شق في ارضه نهرا وساق الماء فيه الى ارضه لانه
ان يسمى الارض التي شق فيها النهرا وان يبين موضع النهرا من الجانبين
فلو اقر المدعى عليه بذلك لزمه والا حلفه بانه ما احدثت في ارضه نهرا الذي
يتعمده وكذا لو اوصى انه بنى في ارضه بناء لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء
طوله وعمقه وان من الخشب او من خشب او من كذا لو اوصى غرس شجرة في ارضه
فلو اقر المدعى عليه بذلك فانه اقر المدعى عليه امر برفع البناء والشجر والا
حلفه ما بنيت وما غرسته في ارضه فلو نكر امر برفعها قال صاحب جامع النصوص
اقول لو بين ولم يذكر فيه بناء غير ما ذكر ينبغي ان لا يجازى الى فخر الخشب والمدر بل

على سبيل الرد يدو

ط

فتى

يحتاج الى فكر طويل وعرضه اذ التميز كما صرح كيني الامر لا يبرر فعله لو انبت **خ** شدا
 انه نقض حايط فلان فلو يتناحده وطوله وعرضه جازت شهاوتها وان لم يذكر اقيمت
 لانه بعد بيان حده وطوله وعرضه يعرف القاضي قيمة بسؤال اهله قال وعندي انه لابد
 ان يذكر ان مدر او خشب ويتبين موضع اذ بين حايط المدر وحايط الخشب اخذ ان
 فاض **فشي** في دعوى البضاعة والروية بسبب المودة جهلا لا بد ان يتبين قيمته
 يوم موته وفي دعوى مال المضاربة بموت المضارب جهلا لا بد من ذكر ان مال المضارب
 يوم موته نقد او عرض لانه لو عرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة
 بموت جهلا لا بد من ذكر ان مات جهلا بال الشركة ام للشركة بال الشركة اذ مال الشركة مفقود
 بالكل والمشتري بال الشركة مضمون بالقيمة او هي ان ملكي وفي يدك بغير حق يصح ولو لم
 يذكر يوم غصبه وكذا المراقب ان غصب من هذا ولم يقل ان ملكي يصح فلو برهن على
 الغصب ياخذ لكن لا يصير خصما في حق اقامة البينة على الملك حتى لو برهن المدعي
 عليه بعد ذلك انه ملكه يقبل او هي مالا يملكه لا بد ان من بيان المال انه باق سبب الجواز
 بطلانها اذ الكفاية شققة المرأة او لم يذكر مدة معلومة لا يصح الا ان يقول ما عشت
 او ما وصاني في نكاحه والكفاية بال الكفاية لا يصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول
 واجاز المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلس لم يحضر ولو اذعت امرأة مالا على
 ورثة الزوج لم يصح ما لم يتبين السبب جواز **است** يكون بين التفتة وهي تسقط بغير
فخ في دعوى البيع والاجارة والروية وغيرهما من اسباب الملك لا بد من بيان الطريق و
 الرغبة بان ان يقول باع منه طائعا رغبته حال تفاوضه فانه لا حيلة الاكراه وفي ذكر
 التاخير والصالح عن التركة لا بد من بيان انواع التركة وكذا يد العار ويتبين قيمة كل نوع
 ليعلم ان الصالح لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعي
 على ازيد من نصيبه لم يجز عند من كان في الغصب **الدعوى بسبب القرار** وفي **خ**
 او ان هذا العين له لما اقر به ذوا اليد او اقرى عليه وادعوا وقال لما اقر به ذوا اليد او اقرى عليه
 انه اقر ان هذا العين لي او اقر ان لي عليه كذا قيل يصح هذا الدعوى وقيل لا وهو قول عامة

المشاخ

المشاخي لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق فان الاقرار كافيا لا يشترط الاتحاق للقرلة
 فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح سببا له وكذا اقلعوا انه هل يصح معنى الاقرار من
 طرف المدفع حتى لو برهن المدعي عليه ان المدعي اقر انه لاهق له على المدعي عليه او انه اقر انه هذا
 ملك المدعي عليه قبل لا يتبرعوا ثم على ان يصح واجهوا انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به
 ذوا اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدعي عليه فانه يصح ويصح البينة على اقراره في
 خلاف بين من هم وقيل كلف لانه لو ثبت نظر يثبت اقراره ويصح بعدم كلفه على اقراره وانما
 كلف على المال وفي دعوى الدين يقتضي بطل ولو قال المدعي عليه المدعي اقر باستيفائه وبرهن
 عليه فقد قبل لا يصح لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذ الدين يقتضي بطل كذا **ط** وفي
بق المدعي لو قال للمدعي ان المدعي عليه اقر ان لي فريته تسليم ولم يدع انه ملكي قال عامته
 المشاخي يصح هذه الدعوى وكذا **خ** غير انه ترك قوله ولم يدع انه ملكي وقد مر **ف** قال
 عامة المشاخي لا يصح هذه الدعوى **شني** على قول من يقول حذر المشاخي ان الاقرار عليك
 للمال ينبغي ان يصح دعوى الملك بسبب الاقرار **قه** قيل الاقرار اخبار قاصب و
 قيل عليك الحال استدلالا بما اقر (جاء في اقراره ثم قبل يصح لا يصح ولو كان اخبارا صح
 وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يلزمه حق الزوايد المستهلك واستدل للاول بما اقر بنصف
 داره مشاعا صح ولو كان عليك لا يصح عندنا والمرأة لو اقرت بالزوجية يصح ولو
 كان عليك لم يصح الا عند الشبهة والمرضى لو اقر بدين يستوفى كل ماله صح ولو كان عليك
 لم يصح **خ** او هي الفاقرة ثم انكر فقيل اقراره قبل كلف على اقراره وقيل لا وهذا بناء
 على اختلافهم ان الاقرار هل هو سبب للملك وفيه بيد عين فاقرب له لم يكن
 بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الامام محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا يثبت
 المقر ولو اقر او المقر بهذا الاقرار عليك استمدا مالا لا يملكه او لما اقر اخبار لا عليك
 وكما لا يصح دعوى المال بسبب الاقرار لا يصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار
دعوى الملك واليد وفي **خ** او هي شيا بية اخو وقال هو ملكي وهذا حديث يده عليه بلا
 حق قاله الامين هذا دعوى الغصب على اخي اليه وكذا لو قال هو ملكي كان بيدي وهذا

اذ لم يجز الاقرار سببا للدعوى في هذه الصورة
 لو انكر هل يثبت على اقراره صح

هذا الشيء

يشيرون يكون

لو فكر في الجوارحة لزق ارض الوقف لا يكون وينبغي ان يذكر انها وقف على الفقراء او على
سيد كذا او كذا قال صاحب جامع الفضولين اقول هذا وما يتلو من جنسه على تقدير
عدم المعرفة الآتية والآن توضيح بلا ضرورة **فشي** جعل احد الحدود ارض الوقف على
صالح كذا ولم يذكر ان في يد من لا يصلح ولو فكر ارض الوقف على سيد كذا اجاز ويكون
كذلك الواقع وقيل لا بد لا ثبت التعريف به كالموقف ما لم يذكر ان في يد من **علم** لو كان
الحق ارض وقف لا بد ان يذكر المصروف وكذا في **فشي** وقال حتى يكون بيان المصروف حرقا
كافي وكذا اسم الاب والجد في غير الوقف لما لك الارض في غير الوقف وفيه لو فكر لزق وار
فلان ورثة فلان لا يحصل التعريف لان التعريف بذكر الاسم والنسب وقيل يصح فذكر
حد الان من اسباب التعريف **علم** لو كتب لزق ارض صوم ورتة فلان قبل التسعة
قيل يصح وقيل لا **فشي** كتب لزق وار من تركه فلان يصح هذا **فشي** كتب لزق ارض
مبان وبهي لا يكتفى بذكرها لان ارض مبان وبهي قد يكون الغائب وقد يكون
ارضا تركه مالك على اهل القرية بالخراج وقد يكون ارضا تركت لرجل الميراث وروايات
القرية بالخراج من وقت الفتح فهذا الحد لا يحصل التعريف قال صاحب جامع الفضولين
اقول فيه نظر لان ارض مبان وبهي لو كان معروفا في نفسه ينبغي ان يحصل التعريف
والجملته في مالك وفي جهة تركه لا يضر التعريف كالمكان الرطل معروفا مشهورا باسمه
او بقبلة الاباء وقد يكتفى بذكر ما اشتهر به وجاهة ابيه ووجهه لا يضر التعريف بل
فكر وعدم سواء لعدم معرفة الناس به وفيه لو جعل احد حدوده رتبة لا بد من
مالك لا يكتفى ما لم يقر من يد فلان حتى يحصل المعرفة قال صاحب جامع الفضولين ايضا
اقول لو كان معروفا ينبغي ان لا يكفى الى فكر في اليد حصول الغرض به وانه ولو جعل
احد الحدود ارض الملك يصح ولو لم يبين الحق في يد من لا يملك ارض الملك لانها في يد
السلطان بواسطة نائبه **علم** الحنا رانه لو فكر اسم في اليد يكتفى لو كان احد ارضا
لا يوجد لا بد من مالك **ط** الطريق يصلح حد ولا حاجة فيه الى بيان طول وموضع الاعلى
قول **شخ** فانما يبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حد اعنه البعض وكذا السور

انما

لولا

رواية من ح ظاهر المذهب وظاهر المذهب انه يصلح حد واخذوا كنه **فشي** عند
ح سور المدينة والنهر الطريق لا يصلح حد لان يزيد وينقص وربما خرب السور ولا
يقل وعسى يترك السلوك في هذا الطريق واجزاء الماء في هذا النهر وعند من يصلح
حد او اختار **من** قوطيا قال صاحب جامع الفضولين في قول في نظر لان يبدل وار
فلان اسرع من تبدل السور وكذا حافة ومع هذا افاضل وار فلان حد فينبغي ان
يصلح السور وكذا حد بالطريق الاولي **فشي** ولو حد بانه لزق ارض فلان ولفلان
في هذه القرية ارض كثيرة متفرقة فخلقه يصح الدعوى والشهادة ولو قال لزق وار فلان
ولم يذكر جهة اسم الحد لا يصح وذكر الاسم والنسب في الطريق لا يكفى اية لقال يمكن مشهورا اما
الدار فلان من كذا يد ولو مشهورا عند ج وجام حد بذكر حد صاحب الحد وعند من
التحديد ليس بشرطه وار معروفة كد ارعرون الحارثا بكونه فعلى هذا لو فكر لزق وار فلان
ولم يذكر اسم ونسب وهو معروف بجهة بكنية او اضافة اليها لا اعلام فذلك الطريق وهذا
يكتفى به كذا **اص** فقول في نظر اذ الغرض من ذكر الاسم والجهة هو التعريف فلو مشهورا
ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اسم ووجه **فشي** فذكر كنية صاحب الحد ابو فلان او فكر ابن ابى فلان
لا يكتفى الا اذا كان صاحبا معروفا مشهورا بذكر كنية ابيه حنيفة وابن ابى ليلى **هذا**
انما هو على راحة ودون ان في بيانه في علمه وانما يطالب به ويذكر كذا في الارض ويذكر
اسم صاحب الحد ونسبهم ولا بد من ذكر جهة لان عام التعريف به قد خرج مما هو
هو الصحيح ولو كان الطريق مشهورا يكتفى بذكر **فشي** كبت احد حدوده لزق ارض فلان
والفاصل بينهما حقيقة فيسد لانه بالفاصل لا يكون لزق ارض فلان وكيف ان يكتب لزق
زققة وكذا لو وقع شطر في الدعوى **فشي** فقط لا بد من ذكر مباحثات المستثنى
بجيش يتيمر وما يكتب في زمانا وقد عرف المتعاقبان جميع ذلك واحاطا به عما قد استفاد
بعض من نجاد وهو الحنا رافو المبيع لا يصير به مطلوبا للفاصل عنه الشهادة فلا بد من
التعين **فشي** بتي حدوده ولم يبين انه كرم او ارض او دار وشهد اكد لك قيل لا يصح
الدعوى ولا الشهادة وقيل يصح لو بين المهر والحل والموضع وقيل ذكر المهر والقرية

في ص ٢

والخلة ليس بلزم **خلاصة** وفي فوائده تحت الاسلام تقي افوا بين المهر والملة والمهر
والحدود وفي الملة والسوق والسكة ليس بلزم وفي المهر والزينة ليس بلزم
الغلط في التعدي في خ شهادته وثلاثة وقال لا تعرف الرابع يجوز شهادته في الملة
في الرابع **صط** لا يثبت المدعى ولا يثبت المدعى **ذ** ان له لو غلط في حقه لا يقبل
شهادته بخلاف ترك احد الحدود والفرق ان المشهور بخلاف بالغلط لا بالترك وانما في
الغلط باقرار ان الشاهد ان غلط فيه اما لو اقر بما المدعى عليه لا يسمع ولا يقبل بينه
والمدعى فلو ان الشاهد من المدعى عليه لما يكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه حين
اجاب المدعى فقد صدق بانه الذي له الحدود فيصير بدعي الغلط شافيا فينبغي ان
يفصل وايضا يمكن ان يغلط في الحق لحد المدعى فلا تسمع او تقول تفسير الغلط في
احد الحدود ان يقول المدعى عليه احد الحدود ليس كما فذكر ان الشاهد يقول صاحب
ليس بهذا الاسم فذكر الشاهد وكل فذكر في الشهادة على النفس لا يقبل قال صاحب
جامع الفصول ان قول لو قال بعض حدوده كذا الا ما فذكر ان الشاهد والمدعى ينبغي ان
يقبل بينه عليه من حيث اثباته ان بعض الحدود كذا فيفتني ما ذكره الشاهد منها فيكون
شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسيله كذا في فصل التناقض انه ادعى دار
محمود وانه محرم فاجاب المدعى عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعى غلط في
بعض حدوده لا يسمع لان جوابه اقرار بهذا الحد وهو هذا اجاب المدعى وقال
ليس هذا ملكي ولم يرد عليه يمكنه الدفع بخلاف الحدود كذا حكى عنه **ط** انه لفت
المدعى عليه الدفع بخلاف الحدود قال صاحب جامع الفصولين ايضا قول ول هذا على
ان المدعى عليه لو برهن على الغلط يقبل قوله على ضعف الجوابين المذكورين فالحق ما قلت
من انه ينبغي ان يكون على التخصيص وانما اعلم وعن **ش** ان الشاهد لو اخطأ في بعض الحدود
ثم تدارك واعاد الشهادة واصاب قبلت شهادته لو امكن التوفيق سواء تدارك في
المجلس او في مجلس آخر ومعنى امكن التوفيق ان يقول ان صاحب الحد فلان الا ان
باعه وادعى من فلان اخر وما علمنا به او يقول كان صاحب الحد فلان الاسم لا انه تقي بعد

والمدعى عليه

ان صاحب الحد الذي قال ان يكون ان يثبت
المدعى بان هذا هو
الحد الذي لا يكون
حينئذ بدعي الغلط
بعد شافيا فينبغي

المدعى

هذا اذا
اجاب انه
يملكه

يقول اكثر من مائة في هذا
الحد الذي لا يكون
في بعض الحدود
كما ذكره في بعض
في بعض الحدود
في بعض الحدود

ذلك بهذا الاسم الا في ما علمنا به وعلى هذا القياس فانهم هذا اذا ترك ان هذا الحد
اكدوه او غلط فلو ترك المدعى احد الحدود او غلط فيه فحكم ان هذا **ط** وفي
ف لو غلط الشهود في احد الرابع فذكر واهلي وجه الصواب فلو قالوا هذا هو
الشهادة بالمدعى الاول لا يقبل للتناقض **خ** قال فواليد هذا في اوعيته
اخطأت في الحد لا يثبت اليه الا اذا توافقت فيه تضاف الخصومة ولو ادعى
بعد اكم خطأ المدعى في احد الرابع لا يسمع وكذا قبل اكم بعد ما اجاب المدعى انه
ملك لا يسمع ويحوى الخطأ في احد الرابع **ذ** شهادته بملكته ارض وهذا وقال ابو
عبد الرحمن بن مكييل بنذر والمدعى يدعي ذلك واصحابه في احد الحدود فظهر انه
يسمع فيه ثلاثه مكييل بنذر قبل يرد وهو الاظهر والا والاشبه بالنقد وقيل يقبل
اويان القدر لا يسمع اليه فصار فذكر وعدم سواء وقيل لو شهدا بحد من الارض
واشرا اليه يقبل ويلغى ذكر الوصف هو قدر البذر ولو شهدا بحد من الارض لا
يثبت بشهادة بحد ملكية ارض تسمع فيه خمسة مكييل بنذر قال صاحب جامع الفصول
اقول قد قرأ في اوائل فصل الدعوى من **ف** ان الوصف في الاثارة لغو في
السمع والايمان اما في الشهادة فلو شهدا بوصف فظهر خلافه لا يقبل في هذا
بخلاف القولين الآخرين فظهر ان في باب الشهادة اخلافا في فصل وقد رقبته
في فصل الدعوى من مسائل الخطأ من **خ** فليظفر فليظفر فانها فانها
ص هذا الذي ذكره في الدعوى اما لو شري ارضا وبين حدوده وذكر انه كذا
جريا او جند بني ثم يرد فوجد انقص جريا جاز البيع بلا غير للتباين او
را او المبيع علم فذكر الجريب والبذر وقع زاييا **ظ** شري ارضا على انه عشرون
جريا وفيه عشرون خرافا زيد الجريب والخرى عدوا سمى فهو للمشتري ثمن سمي اذ الجريب
كذرع في الدار والنهر والنبات كبناء في ارضه لا يدخل في المبيع بلا ذكر وزياوة
الصنعة لا توجب زياوة الثمن ولا الخيار **ذ** اسم امر ارضا على انه عشرة اجرة فوجد
لشعيرة اجرة او ثلث عشر جريا فعليه اجرة سمي ولو قال كل جريب يدرهم فعليه لكل

ط جريب ورم **ط** ان همدلوزلو في الشهادة قبل الحكم بها او بعد واولا او حتما
 غيرتهم قبل وكذا الوجه بعد يوم واما لا شكنا في كذا منها او لا رجعتنا عن شهادتها
 في كذا او غلطنا ونسبنا فلذلك الحق بصلاح قبل شهادتها فيما يتبع ولو لم يبرهنها
 لا قبل للثبوت فيما بين التهمة **استثناء البناء وكفر** وفي **ط** شهد البكر الى موت ثم للذي
 اقر فقال استثناءه اين وكان مدعي عليه كره است بطر الشهادة او هي فوت اسم
 للوصية مع البناء او البناء دخل في الشهادة اصلها لا اقرار بقبض البناء للمدعي
 عليه كذا ب الشهور وكذا الراوي المدعي عليه بعض البناء او كله لنفسه بعد الحكم
 بكلمة الى فوت لا يسمع دعواه وان لم يشهدوا بالبناء مقصودا او لما فوت شهادته
 فصار المدعي عليه حكما عليه في البناء بتعاضد دعواه مقصودا ولو شهدوا بهما
 لا يسمع دعوى المدعي عليه البناء الا ان يدعي تلقي المالك من جهة المدعي او صار
 مقصودا عليه بالبناء مقصودا **ح** شهد بالادوية بدار ثم رجع عن بعض المالك
 ما شهد قال لم لو كان عدلا ورجع في مكانه وقال اوهي قبل شهادتنا لو لم يكن فيه
 الكذاب من المشهود له **ف** عن من شهد بالدار ثم قال لا قبل الحكم الحكم البناء للمدعي
 عليه لا للمدعي لولا لا قبل ان يتفرع عن المجلس قبيل شهادتها حتى ما لم يطر المجلس
 فلكل ولو قال او قال في ذلك يطر شهادتها **ن** عن من شهد بالدار وحكم له في قال
 لا يدرى لمن البناء لا يثبتان قيمة البناء كانهما قال لا شكنا في شهادتنا ولو قال
 ليس البناء للمدعي يثبتان قيمة البناء للشهود عليه **ن** عن من شهد بالدار
 فقال لا قبل الحكم انما شهدنا بالوصية اقبل شهادتها على ذلك ولم يكن هذا رجوعا
 ولو قال بعد الحكم اضمنها قيمة البناء **ط** وفي **خ** شهد بالدار فقال لا قبل الحكم
 البناء للمدعي عليه لا للمدعي يحكم له بدار لا بناء له دخول البناء بتعاضد لبيان قبل الحكم
 لتعيين المحتل ولو قال بعد الحكم ضمنا قيمة البناء **فشن** ادعي ان الارض واشار
 لي وشهدا كذا لك ثم المدعي قال الاشجار كانت لذي اليد لا لي كما لا بالارض لانه الكذاب
 لشهود ولو قال وقال ولو ادعي الام والولد وشهدا بهما وحكم ثم ادعي المدعي عليه

رهنه

اسم

لافتها

اجتهاد

الولد لا يسمع ولو قضى له بالولد تبعاً ثم ادعي المدعي عليه الولد يسمع عند من ظلالا خلفا
 لمخداو في عصة كرم سوى اشجاره وزراعيته وشهد ان هذا المدعي ولم يستثنا
 اشجاره وزراعيته لا قبل شهادتها لانها شهدا بزيادته على ما يدعي المدعي اذ لم يذكر
 الاستثناء في صاحب جامع النصولين اقول هذا او ما قبله اشارة الى ان جعل
 التبع كالمصرح **ح** شهد المبدار في كرم ثم قال لا البناء لذي اليد لا انما شهدنا للمدعي
 بدار لا بناء وشهادتها شهادته على الدار شهادته على البناء فيضمن في قيمة البناء للمدعي
 عليه ويثبت للمدعي انما شهدا بدار ان يساها من بناءها فلو غابا قبل السؤال يحكم
 بالبناء فلو برهن الحكم عليه ان البناء لم يسمع ولو برهن على ارض فيها زرع فحكم
 له بزمين فلو اليد انه زرع بدار يقبل في البناء **ط** شهد المبدار ببناء وقضى
 له بهما ثم قال المدعي ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه او لا بعد الشهادة قبل الحكم
 فانه كذا ب منه فقد استشهدوا فيبطل شهادتهما في الارض والبناء وان قال صاحب البناء
 البناء للمدعي ولو وان اقر بالبناء بعد القضاء ولم يكن كذا في هذا ليس بالكذاب **ق**
 اقول لو قال المدعي بعد الشهادة قبل الحكم ينبغي ان لا يكون الوجه الثاني ايضا كذا
 الكذاب على ما قرئ **خ** من ان شهودا لولا ان بعد شهادتهما قبل الحكم البناء
 للمدعي عليه لا للمدعي ان لا يكون كذا بانهم بغيرها وهم يتعل الخيرة الظاهر ان قوله
 ليس بالكذاب شهد بدار بغيره **ق** اقول لو قال المدعي بعد الشهادة قبل الحكم
 ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه ينبغي ان لا يكون كذا بانها ايضا بناء على ما قرئ **خ** من
 ان الشهود لولا ان بعد الشهادة قبل الحكم البناء للمدعي عليه لا للمدعي ان لا يكون
 الكذابانهم بشهادتهما او ينبغي ان يكون كل من التدين الكذابا اذ كل منهما يستلزم
 الاخر فينبغي ان يتحد احكما يقول الخيرة على قوله ينبغي ان لا يكون كذا بانها ايضا على
 لانه لا يقاس مع الخارج فهو خطأ فاحش لان الذي قرئ في **خ** انما هو
 الشهادة بدار بدار بلا ذكر البناء وهذا الذي قد عليه انما هو الشهادة بالبناء
 والبناء فاني يباس هذا على ذلك فاقاس مع الخارج مع ما في الفرق الثاني

لا يجوز ان يثبت المدعي

وذلك لان حاشا عدم حيل التبع كالمصرح بشهادة
 الفرق الذي يثبت قوله تعالى فكلين فاضى فاضا
 الذي ذكره صاحب الاقضية فضا وعلى حيل التبع
 كالمصرح حيث قال فكلين فاضا فاضا فاضا فاضا
 بعد اسطر

لا يجر على فك فالوجه ان يدعى العرصة ويرهن عليها فافوا حكم لها يردون
 الدار ويشهدون بالباقي فيما علموا انه قديم ولو قال هو اليد اشك من الرضول
 او البناء ملكي ليس له فك **النتج والزوايد وفي طح** يستحق البناء والولد
 باسحق في الدار ولالة وكذا يستحق الشجر والزرع ما جثا في الارض ولا يقبل
 بينة المقتضى عليه اذ البناء والشجر بخلاف الزرع والثمار فالحصان جميع الفضول
 اقول ومما اقول قولنا ما ذكر ان المخرج بعد حكم لا يبيع بغيره في الدار فلو كان ماله
 لم يزل الا على ان يبيع المخرج بعد حكم لا يبيع لا في اطلاقه فلو لم يزل في اطلاقه لالة
 فلو لم يزل في اطلاقه لالة على عدم جاع اسما يبيع المخرج بعد حكم ينتهي وهذا على رواية
 انتهى ولا يخفى ان هذا **قصة** على رواية **صل** وقد قرئ في **ط** شهد البائة ثم
 غابا او ما نطق لالة ولد في بيده المدي عليه لم يرد شاهدة اخذ المدي وكذا لو كان
 الولد ظاهرا او شهدا بائة ولم يذكر الولد يحكم له بائة ويولد فلو برهن في العيد ان
 الولد له لا يقبل قال صاحب جميع الفضول اقول ينبغي ان يكون هذا على اختلاف
 في البناء فيقبل على قياس قول البعض يقول اكره غفل عن كون ما يقبل في جميع حكم
 فيكون **حيلة** الولد فلا يثبت وغفل **حيلة** وجوب الاختلاف في هذا **حيلة**
حيلة الولد بيمين من م كانه من وقت من مائة من مائة من **قش** وفي **قش** فلو
 حضرا واما لم يكن الولد للمدي انا هو للمدي عليه لا يكمل للمدي عليه ولو كانا حضري و
 سا لهما القاضي عن الولد قبل الحكم فاما لا هو للمدي عليه او لا يدرى لمن هو لا يكمل في
 الولد ويحكم بالالة للمدي ويثبت الولد في هذا الوجه صفنا والولد هنا كالبنا او
 البناء موصول بالدار فلهذا **قش** برهن على ملكية امان يبيعها ولدها بقضى له
 بها ولو قضى بالام يدخل بها ولو كان الولد في يد غير المقتضى عليه للمدي عليه فافاقض
 بالام للمدي لا يقضى له بالولد حتى يبرهن بحضرة من بيده الولد انه مملوك لهذا المدي
 ولده في ملكه من هذه الالة **شجع** شري انه فولدت عنه **در غر** لا باستيلا و
شجع ثم استحققت ثابته يبيعها ولدها ولو اقرها بالاولى والفرق انه بالبينة يستحقها

قش قضى له بالولد بها لانه ثم ادعى
 المدي عليه بالولد يبيع منه من لا يخدم

الرواية
 هو

تحت اختلاف في سبيل
 الولد وقد يشهد بائة
 يولد من وقت من مائة
 يبيع منه من لا يخدم
 من وقت من مائة
 يبيع منه من لا يخدم
 من وقت من مائة
 يبيع منه من لا يخدم

من الاصل ولذا قلنا ان البائة يتراجعون فيها بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون
زيلي ثم قيل يدخل بدخول المولد في القضاء بالام لانه تبج لها فيمكن به وقيل
 بشرط القضاء بالولد وهو الاصح لان م قال لاقضى القاضي بالاصل ولم
 يعرف بالزوايد يعرف الزوايد لم يدخل الزوايد تحت حكم لانه منفصل وقت القضاء
 وذكر في النهاية ان المولد انما لا يبيع لانه لا يبيع لانه لا يبيع الا في الاقرار بها اقال
 يدعه المقلد اما افا اذ كان له اذ الطاهر انه لم **شتم** باء وانه وقال
 هذا ملك فولدت عند المشتري ثم استحققت قال مستحق يافذها مع اولادها و
 والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مغرور من جهة البائع فترجع
 العهدة اليه كذا في شرح الزايدات **قش** اذ هي عرصة كرم او وار يدخل البناء والاشجار
 بقا لو لم يستثنها صريحا ولو اذ عاها ببنائها وشهدا بالعرصة فقط يحكم له بالعرصة
 وبالبنا ببقا لهما ولو شهدا بالعرصة انه لا يدخل البناء والشجر تبعا وذكر في الشهادات
 انه لو قضى له بالارض يدخل البناء والشجر **افهم** وفي **ط** الملك الثابت بالاقرار
 يملك على الملك المأوون ولا يظهر في حق الزوايد بخلاف البينة على الملك المطلق حيثما يملك
 على الملك من الاصل ويظهر في حق الزوايد **فهم** حكم بائة حكم بولدها وكذا الحيوان
 او حكم حمة كامة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه الاقرار حمة ناقصة وهذا لو كان
 الولد بيد المدي عليه فلو في ملك الاخر بان ياعده هل يدخله حكم اخلف فيه المشايخ في
 هذا الحكم هذا في الحكم واما في البيع فهل يدخل الولد تبعا بان شري بقرتها ولده ولم يذكر
 الولد وقت البيع قيل يدخل لورضيها والافلا وقيل لا يدخل مطلقا بل مذكور وهو الصحيح
 وفي بيع الايمان لا يدخل ولورضيها وقال بعض الفقهاء كذا في الاصل والضمان وفي الفرس
 على قياس قول ح لا يدخل لورضيها ولو شريته عرانة يدخل ثيابا في البيع لانها لا يباع
 عرانة عارفة بخلاف الحمار فبياع عرانة فلا يدخل العرصة الا بالذكر الا ان كان الحمار مع
 البرصة وقت البيع فيثبت يدخل **عدم التحديد ونحوه** وفي **ط** شهد ان جميع ما في قرية
 فلان من الدور والاراضي وغيرها التي هي مرفوعة ببلان ييران من جهة لهذا المدي لا وار

مشغل الحكم فقلنا

واستقينا البناء بقضى له بالعرصة فقط واجاب
شجع عن القاضي بقضى بالعرصة

[illegible]

خود را به این روش
از این روش
به این روش
از این روش

نقد الجمع المشهور من شبيب
الجمهورية العربية السورية في تلك
الطائفة من الأغنياء من هو

[illegible]

فيلق بال
يحيى بن علي
أنا و لو
أنت من آل
أبي و أنت
أخي و أنت
أخي و أنت

4

[illegible]

مغافری

فنون و ہنر

فی ذوالحجۃ الاولی الثانی سب فی یوم واحد

تیل و شکر و اسلیم

ليس امر قبل غيبة اسطر علمان ما يفتقد
انما سبق احق في عام الرواية فيكون
ما اشار اليه صاحب الهداية بناء على
اختيار قولهم كما لا يخفى والله اعلم

ثبت النكاح **ذ** او في نكاح منكوته الغير ولا بينة للمدعي يستلزم الزوج والمراة و
 يبداء بين الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة وان نكح كلف المراة بئانا
 فان نكحت في المدعي **ففسخ** او في منكوته الغير واقام ثبوتها او اهداها الى بيتها وبين
 الزوج وفي غير فوات زوج لا يحجب الى محلي سبيلها الى ان يحضر الزوج المدعي الذي يثبت
در خبر برهن خارجا على نكاح **ط** فارحان او عينا نكاح امرأه فاقوت لاحد ما
 في له فلو برهن الاخر بعد على النكاح فالمرهون اولى فلو اقوت لاحد مما هو ثم برهن
 فلو قضا فالاول اولى ولو لم يرق ما فن زكيت بينته هو اولى فلو زكينا اولم تزكيتا
 قيل من للمقر سابقا وهو الاقرب وقيل لا يكمل واحد منهما خارجا عن اوعيا نكاح امرأه
 فجد برهن احد على النكاح والاخر على النكاح وعلى انها اقوت به لا يرجع بينته للمدعي
 مدعي الاقرار او الاقرار ثبت نكاحها بالبينه نكاحها وبه ثبت اقرارها له به فاستوت
 البينتان في اثبات الاقرار وقيل يرجع بينته الاقرار الى صاحب جامع الفضولين اقول
 بطلت البينة بالتمات فينبغي ان يبطل ما ثبت به وهو الاقرار **ذ** برهن على نكاح امرأه لا يرجع
 احد على الاخر الا بالاحد معان اباؤا رها او بيتي على اقرارها او نكوحها او بكونها
 في يد احد ما كرسيت بين احد ما او بدخول احد ما بها الا ان يبرهن الاخر انه تزوجها
 قبله ولو برهن بلا سبق تاريخ فالمرأه تسال في حق اقوت له ولو لم تنزل احد ما ولا كانت
 في بيت احد ما ولا فلو برها احد ما يفرق بينهما بينهما فلو لا ترجيح لاحد ما فلو كانت
 الشريفة قبل الدخول لا يكمل على احد الزوجين بل على من المهر ولا يلزمها العقد ولو لاحد ما بد
 واقرة للاخر في الذي اليد لان اقرارها لا يبطل حق الاخر **ط** برهن على نكاحها فلو كانت
 في يد احد ما في بيت احد ما او دخل بها في يد اخو فلو كان وكف فليبرح حق الاخر
 سبق تاريخ الاخر فحينئذ يستلزم اقرارها الصريح فيكون المدعي فلو لم يكن في بيت احد ما
 ولا دخل بها فلو اقرارها فالاول اولى ولو لم يورخا او اقرارها سواء فن زكيت بينته هو اولى ولو
 زكيتا تسال المرأه فلو لم تنزل احد ما فرق بينهما وبينها ولو اقرت بالقدم في له الا افا سبق
 تاريخ بينته الاخر وهذا لان العلم بالبينتين متعذر فقطا وبقي تصاوق احد ما بها

او بينت احد ما

فق ولو كان الدخول التزويق
 قبل الدخول لا يكمل على احد
 الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمها
 العقد

ينشأ

ثبت النكاح بينهما تصاوقها بالتصاوق **در خبر** برهن فارحان على نكاح سقلا
 ان لم يورخا او اقرارها سواء في حق صدقة منها الا ان تكون في بيت الاخر او دخل بها
 او يبرهن الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى بها فلو برهن احد ما فقط فصدقت المرهون
 في له او النكاح ثبت بتصاوق الزوجين فلو برهن الاخر بعد قضي له ثم لا يقضى لغيره
 الا اذا ثبت سبقه كالا يقضى بحجة خارج على في يظهر النكاح الا باثبات سبق نكاحه
 على نكاح في اليد وما حصل بينهما خارجين لافان زعا في امرأه وبرهنها فان ارضا وتزوج
 احد ما اقبل هو اولى وان لم يورخا او اقرارها سواء فلو لاحد ما جفت في يد احد ما
 لاحد قبض كد فلو بها ونكاحها الى منزله هو اولى وان لم يكن يرجع الى تصديق المرأه
وعوى النكاح وفي **جنم** او عيانا جات يقضى بينته في اليد وكذا الواو في يد اليد
 نتاجا والى ربح ملكا مطلقا وهذا اذا لم يورخا فان ارضا حكم لذي اليد ايضا الا اذا خالف
 سن الدابة لوقت في اليد ووافق لوقت اخرى فيكم الى ربح ولو خالف للوقت ثبت
 لغت البينتان عند حادثة المشايخ ويترك في يد في اليد على ما كان **شخي** كذا في
 رواية وفي موهبته في رواية وهو بينهما نصان في رواية **در خبر** برهن كل
 منهما ان الدابة نتجت عند او عند بايع سواء كانت في يد ما او يد احد ما او يد ثالث
 كما ذكره الزبيعي وارخا قضي لمن وافق سنها وقتة تاريخه وان استكمل سنها قضي بها
 بينهما ان لم يكن بيد احد ما فقط وللا وان كانت بيد احد ما فهي يقضى لذي اليد
هذا لو تلقى كل منهما الملك من يد رجل ورجع على النكاح عند المدعي منه فلو كان
 لو برهن على النكاح في يد نفسه **شديد** برهن فارحان على نكاح فلو لم يورخا او
 ارضا سواء او ارضا احد ما فقط فهو بينهما ولو ارضا واحد ما سبق تسليما فلو وافق
 و سبق تاريخ احد ما فلو وافق سنها آتيا فلو لم يورخا فلو كان لها اداش كل واحد ما فهو
 بينهما وقيل فيهما خالف بطلت البينتان فلا يقضى لهما فتر كذا في يد في اليد **در خبر**
 كذا في الهدايه والى في قال الزبيعي والاصح انها لا يبطلان بل يقضى لهما بينهما ان كان
 خارجين او كانت اذ ايدى ابا لواحد ما فذو يد يقضى بها لذي اليد له لان اعتبار

وهذا كله فيما تنازعوا حال حيوة المرأه
 اما بعد ما قضي وجده ولا يشترط الاقرار
 واليد فلو اقرارها في حق سبق تاريخه ولو
 لم يورخا او ارضا سواء في اي يجب كل
 منهما نصا المهر وشرائها ارضا زوج واحد
 والفرق ان النكاح في حيوتها هو مطلق المرأه
 وهي لا تقبل الشر كمن بينهما والغرض في موتها
 هو الارث وهو مال يقبل الشر كذا فان ورت
 يثبت نسب منها ارضا فان لم يورخا او البتة
 لا تفرق حرم

من المدعيين

لما ربح

فكر الوقت لختها وحقها في اسقاط اعتبارها في اعتبار اسقاطها فلا يبر
 فصار كانهما وكرا السابج بالماضي في فكره فواليد اولى لو كانت في يد
 احد هما والاخرى بينهما كما اذا فكر ومكذ او كثر في الاول فكره اياكم وهو قول
 بعض المشايخ وليس بشي انتهى **فشي** **ذ** برهن في ربح على سابع في حكمه بها ثم برهن
 فواليد على السابج يحكم له بخلاف الملك المطلق كما قرأه **فقط** وفيه الحق فيحتاج
 اولى ثالث على مقتضى ما يحتاج ان اعاد المقتضى له بيته يقتضي له وان لم يجد حتى قضى
 للمدعي ثم اعاد في الاصل انه يقبل وينتقض الحكم في الاقضية لا ينتقض وفي الحق
 عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج او المقتضى عليه يحتاج او يملك
 مطلقا لبرهن على السابج اولى التعلق من الذي يقبل **عن** الحق عليه لا يفتي
 على الحق الا اذا اوج الاستحقاق من جهة او السابج **و** **ذ** برهن في ربح انه لم
 ولد في ملكه وبرهن فواليد انه لم ولد في ملكه بايه حكم حتى المير لانه خصم عن بايه
 فكانه ضرر اقرى وهو فريد فواليد **حل** برهن كل من اخرج وفي اليد على سابع في
 مبيع ملك بايه حكم نزي اليد او كل من اضم من بايه فكان بايها المبيعة او
 البايعين ضرر او اوعيا ملكا يحتاج فانه يحكم له في اليد فكذا **هنا** **ذ** برهن ثالث على
 مقتضى له يحتاج ان اعاد المقتضى له بيته يقتضي له ثانيا يقتضي له وان لم يبرر والا فله
 للمدعي ثم برهن في الاصل انه يقبل وينتقض الحكم وفي الاقضية لا ينتقض **خ** الحق
 عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج او التعلق من الذي يقبل **عن** الحق
على الحق عليه لا يفتي على الحق الا اذا اوج الاستحقاق من جهة او
 السابج وفيها اقرى فواليد ساجا ايضا ولم يبرهن حتى حكم للمدعي بالسابج ثم برهن
 المدعي عليه بالسابج لا ينتقض الحكم يقبل اقراره لا ينتقض ينتقض ظاهر ابا
 في ثلث برهنين الاول انه في القصة من ماله اقرى من قوله الحق عليه لا يفتي على الحق
 او السابج اقرى انه لو اقرى المدعي عليه السابج ينتقض الحكم اللهم الا ان يقال لعل مراد
 من قوله او السابج ان يدعي المدعي عليه السابج ولم يكن يدعي المدعي السابج من قبل او يال

فكر الوقت لختها وحقها في اسقاط اعتبارها في اعتبار اسقاطها فلا يبر

حكم نزي اليد

برهن

يقول الحق في الاصل انه يقبل وينتقض الحكم في الاقضية لا ينتقض وفي الحق عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج او المقتضى عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج اولى التعلق من الذي يقبل

الاول

معه

فصار كلام الاول رواية الاصل وفي الثاني رواية الاقضية كما هو المتبادر الظاهر
 المتبادر ورواه اعلم من هذا الوجه **خ** **ذ** برهن في ربح انه لم ولد في ملكه وبرهن فواليد انه لم ولد في ملكه بايه حكم حتى المير لانه خصم عن بايه
خ **ذ** برهن في ربح انه لم ولد في ملكه وبرهن فواليد انه لم ولد في ملكه بايه حكم حتى المير لانه خصم عن بايه
 فكانه ضرر اقرى وهو فريد فواليد **حل** برهن كل من اخرج وفي اليد على سابع في
 مبيع ملك بايه حكم نزي اليد او كل من اضم من بايه فكان بايها المبيعة او
 البايعين ضرر او اوعيا ملكا يحتاج فانه يحكم له في اليد فكذا **هنا** **ذ** برهن ثالث على
 مقتضى له يحتاج ان اعاد المقتضى له بيته يقتضي له ثانيا يقتضي له وان لم يبرر والا فله
 للمدعي ثم برهن في الاصل انه يقبل وينتقض الحكم وفي الاقضية لا ينتقض **خ** الحق
 عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج او التعلق من الذي يقبل **عن** الحق
على الحق عليه لا يفتي على الحق الا اذا اوج الاستحقاق من جهة او
 السابج وفيها اقرى فواليد ساجا ايضا ولم يبرهن حتى حكم للمدعي بالسابج ثم برهن
 المدعي عليه بالسابج لا ينتقض الحكم يقبل اقراره لا ينتقض ينتقض ظاهر ابا
 في ثلث برهنين الاول انه في القصة من ماله اقرى من قوله الحق عليه لا يفتي على الحق
 او السابج اقرى انه لو اقرى المدعي عليه السابج ينتقض الحكم اللهم الا ان يقال لعل مراد
 من قوله او السابج ان يدعي المدعي عليه السابج ولم يكن يدعي المدعي السابج من قبل او يال

ولما قرئ قبله باسط فاعلم ان

تأخر

يقول الحق في الاصل انه يقبل وينتقض الحكم في الاقضية لا ينتقض وفي الحق عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج او المقتضى عليه يحتاج او يملك مطلقا لبرهن على السابج اولى التعلق من الذي يقبل

الايضا

رهن وشرائه في الشرائع البينة او الصدقة او الشراء الطارى لا يثبت بها على
 ما عليه القوي وفيه هذا اوصيا تلقى الملك من جهة واحدة بسببين مختلفين
 ثلوا اوصيا من اثنين بسببين مختلفين بان اوصى احد ما هبة والاخر شراء
 لو كانا خارجين او قايدين او اوصيا من اوصيه حكم ما اوصيا ملكا مطلقا او ظاهرا
 يثبت الملك المطلق للملك ثم يثبت الانتفاع الى نفسه فكان للملكين حصة
 او ميا ملكا برضا مطلقا وبرضا **مهداية** اوصى اوصيا شراء شيئا وادعت امراته
 تزوجها عليه فها سواء عند من وقال الم الشرا اول وطاع على الزوج القيمة وان اول
 احد ما رهنا وقضا الاخر هبة وقضا وبرضا فالرهن اول يتناول احوال المسئلة
 الثانية في احوال لما قرعنا من **قد** ان اولية الرهن عند استواء الجهة فلو ترجع احد ما
 بالتاريخ او بسببه او باليد فهو له فينبغي ان يكمل كلام صاحب الديات على هذا القيد
 بناء على حل المطلق على القيد وحالة كلامه على الصلاح او كونه في المسئلة رويانا
 وهذا مما لا خلاف على الصلاح او هو من كبار علماء الحديث وهو **الطالع بس** عين بيد
 برهن اخر انه شراء من زيد وبرهن اخر انه بكرة وهبه له فهو بينهما ولو برهن على الثاني
 من واحد فالشرا اولي لانه اسبق **مهداية** برهن على شي في يد رجل واحد بها بقصب
 والاخر بروية فهو بينهما لاستواريها في سبب الاستحقاق وفيها اوصى شراء من
 رجل واخر اوصى اخر هبة وقضا من غيره والثالث ارثا من ابيه والرابع صدقة
 وقضا من اخر فلو بينهم ارباعا عند استواء الجهة او قلنا الملك من ملكهم فكان
 حظه او برهنوا على الملك المطلق **قاضي** ان وان اوصوا ذلك من رجل واحد
 يتخص المفسر وترجع بيته البيع ويتخص المشتري **الحامس ابل شتي** وفي **في**
 لو قال في وعوى امار غاب عني منذ سنة شهر فقال المدعى عليه اني ابرهن انه
 ملكي وفي يدي منذ سنة او نحو ذلك للمدعى ولا يلتفت الى بيته المدعى عليه لان ما
 وكذا المدعى تاريخ غيبة الجار ووعوا فقال عن تاريخ الملك فارجح في اليد
 وهذا لا يعتبر عند في الملك المطلق **صع** اوصيا شراء من اثنين وبرهنوا وفكر

في مطلق

يقول الحقير قال صاحب جامع الفصولين بيد
 هذه المسئلة في فضل الاستحقاق اوصيا فلهما
عبيد اقول يتخص بها المورث عند من لا يبيع
 يرجح جانب المورث فالأخر او ويثبت ان
 يثبت بيد من لانه ارفق وانه اعلم صو

اصبا

احد ما تاريخا مطلقا وفكر الاخر انه شراء قبل شرايه هل يثبت السابق بهذا القدر
في فتي اوصيا شراء من واحد وبرهن التاريخ ان شرايه اسبق ولم يورث
 في اليد فلهذا من التاريخ يكن السابق قال صاحب جامع الفصولين اقول على هذا ان
 قرني **في** من انه لو برهن انه شراء من زيد منذ سنة وبرهن في اليد انه شراء من
 بكر منذ سنة واكثر فيثبت به السابق ويحكم له في اليد على رواية اعتبار السابق
 في صورة التلق من اثنين كما قرئ **بس** يقول الحقير هذا اوصى اوصيا مطلقا وسهوا به
 او الذي قرني **في** انما هو جهالة التاريخ بالسك في الزيادة لا الزيادة الحقيقية
 حتى يروى ما ذكره المعترض من كلام المشتق ولعله ظن كل من اوصى او الواقعة في كلام **في**
 حرف او واو الخطف كما يدل عليه كلامه **وايه** اعلم في قول **في** او اكثر او العطف
 لا كلمة او التي للسك كما يدل عليه كلام **منا فتي** وفي وعوى الثاني لو قال
 احد ما تاريخ من بيشتر بوه است بهمين قدر يسند باشد جون تاريخ معين
 ذكر كنهه واكر بهمين لفظ كوا، لدا كذا راند يكلم بها **فقط** تاريخ وفو يد اوصيا
 شرا من واحد ولم يورثا فقال احد ما بهمين من بيشتر اربع تو بوه است وبرهن
 عا هذا اهو اولي من الاخر **قد** لا يثبت السابق بهذا القدر لاني البيع ولاني
 التاريخ لم يقولوا ان عقد كان في رجب سنة كذا او عقد الاخر كان في شعبان
 تلك السنة ثم قال ما شأنا المدة من كانا يقولون يثبت السابق بهذا القدر
 بلا بيان ولكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد من بيان التاريخ ونحن على ذلك
 قال صاحب جامع الفصولين الا صوبه عندي ان يثبت السابق بهذا القدر او
 الغرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا كافي فيه **في** اوصى عينا انه شراء من
 زيد بتاريخ كذا فبرهن في اليد ان زيدا ذلك اقر قبل شرايك اذ هذا العين
 ملك اخيه وصدقة اخوه وانما شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الما ولا يجوز وكيفية
 قوله قبل شرايك يقول الحقير وسبق في او اخر فظهر انما يثبت **فقط** انه
 اتفقت اوجه المقتضى على كفاية ذلك وفيه تفسير لطيف **قد** اقرار البائع

قال صاحب جامع الفصولين في ان اوصى اوصيا مطلقا
 من تاريخ معين فلهذا من التاريخ يكن السابق
 على اليد فلهذا من التاريخ يكن السابق قال
 صاحب جامع الفصولين اقول على هذا ان
 قرني في من انه لو برهن انه شراء من زيد
 منذ سنة وبرهن في اليد انه شراء من بكر
 منذ سنة واكثر فيثبت به السابق ويحكم له
 في اليد على رواية اعتبار السابق في صورة
 التلق من اثنين كما قرئ بس يقول الحقير
 هذا اوصى اوصيا مطلقا وسهوا به او الذي
 قرني في انما هو جهالة التاريخ بالسك في
 الزيادة لا الزيادة الحقيقية حتى يروى ما
 ذكره المعترض من كلام المشتق ولعله ظن
 كل من اوصى او الواقعة في كلام في حرف
 او واو الخطف كما يدل عليه كلامه وايه
 اعلم في قول في او اكثر او العطف لا كلمة
 او التي للسك كما يدل عليه كلام منا فتي
 وفي وعوى الثاني لو قال احد ما تاريخ من
 بيشتر بوه است بهمين قدر يسند باشد جون
 تاريخ معين ذكر كنهه واكر بهمين لفظ
 كوا، لدا كذا راند يكلم بها فقط تاريخ
 وفو يد اوصيا شرا من واحد ولم يورثا
 فقال احد ما بهمين من بيشتر اربع تو بوه
 است وبرهن عا هذا اهو اولي من الاخر قد
 لا يثبت السابق بهذا القدر لاني البيع ولاني
 التاريخ لم يقولوا ان عقد كان في رجب
 سنة كذا او عقد الاخر كان في شعبان تلك
 السنة ثم قال ما شأنا المدة من كانا
 يقولون يثبت السابق بهذا القدر بلا بيان
 ولكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا بد
 من بيان التاريخ ونحن على ذلك قال
 صاحب جامع الفصولين الا صوبه عندي ان
 يثبت السابق بهذا القدر او الغرض ان
 يظهر الامر للقاضي وهذا كافي فيه في
 اوصى عينا انه شراء من زيد بتاريخ كذا
 فبرهن في اليد ان زيدا ذلك اقر قبل
 شرايك اذ هذا العين ملك اخيه وصدقة
 اخوه وانما شريته من الاخ ولم يبين تاريخ
 الما ولا يجوز وكيفية قوله قبل شرايك
 يقول الحقير وسبق في او اخر فظهر انما
 يثبت فقط انه اتفقت اوجه المقتضى على
 كفاية ذلك وفيه تفسير لطيف قد اقرار
 البائع

صحيها لا يكتفي الا بشرط البيان والمقرح ولو كتب في المحضر احد المدعيين شهودا
وساكني الاسماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا
على موافقة الدعوى لا يفتي بصحة المحضر والسجل وكذا لو كتب في كتاب القاضي الى
القاضي لا يقبل الكتاب وهكذا الى **ط** لو كتب وشهدوا على وفق الدعوى لا يفتي
لولا الشهادة على وفق الدعوى ان يدعيه الشاهد لنفسه كما يدعيه المدعي لنفسه
قال صاحب جامع الضرر ان قول الغرض بالوفق عرفا ان يفتي الشهود بما اذنا
المدعي ليشهد به المدعي به لا ما ذكره فيفتي ان يصح بناء على المتعارف في الغرض طوم
عرفا فلا اشتباه ولا فساد قال ومن المتأخر من فرق بين كتاب القاضي والسجل
والمحضر فافتى بصحة كتاب القاضي والسجل ونسبوا المحضر الى الكتاب يرون الا بصار
فلور وونا، يقرح المدعي قال صاحب جامع الضرر ان قول على هذا الورود المحضر
ايضا من الامصار يفتي ان يصح ايضا بعين هذا الدليل **ت** بر من انه وارث الميت
فلان الميت لم يكن بورا شتمه لم يبينوا سبب الوراثة ولو اقام شهداء ان قاضي بلدنا
اشهدنا على حكمه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غير قالوا لا ندري باي سبب
حكم قال قاضي الثاني بجمله وارثا لان حكم القاضي محمول على الصحة وموافقة الشرع وكذا
في السجل وكتاب القاضي قالوا يكتب في محضر الدعوى وشهدوا عقيب وموعد المدعي
وكذا يكتب عقيب الجواب بالانكار عن المدعي عليه لئلا يفتي انهم شهدوا وقبل الدعوى
او على الخصم المرافعة والشهادة على المتزلات مع الا في موافقة معدودة **ذ** ان كانت
لكل ليس بشرط **ق** لابد ان يذكر شهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار
بعد الاستشهاد من المدعي يخرج من حد الخلاف اذ الشهادة بدون طلب المدعي
الشهادة لا تتبع عند الطي **ح** لو حضر العين في المجلس لابد ان يشير اليه المدعي
باليد فيقول هذا العين في ولايه للشهود ان يشهدوا بالملك ويشيروا
بايديهم الى المدعي والعين المتكلمة المقابلة والاشارة بالراس لا يكتفي الا اذا علم
باشارة الاشارة الى العين المدعي به ولو قالوا ان هذه العين او قالوا بالعارضة

فصل في كون الشهادة على القاضي
في كتاب القاضي لا يقبل
الاشارة الى العين المدعي به

فصل في كون الشهادة على
القاضي في كتاب القاضي لا يقبل
الاشارة الى العين المدعي به

ان آين مدعيست لا يكتفي بذلك ما لم يصحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان
بالملك ينسب اليه بالاجابة فلا بد من التصريح بالملك لتقطع الامتثال **قاضي** ان شهدا
ان هذا العين لهذا المدعي ولم يشهدوا انه ملك المدعي او قالوا ان شهدا ان المدعي ملك
لهذا او قالوا شهدوا على اقراره باليد ان هذا العين لهذا المدعي يجوز ويقتضي بالمدعي
وكذا او شهدوا انه ملكه فشهدوا من حيث هو كذا يجوز ويقتضي به المدعي وما ذكرنا
قبل هذا انه لابد من التصريح على الملك فذا قال قول البعض واضرار الامام الهروي
اما على قول العامة او شهدوا انه لا يقبل **ق** قال لا يشهد به اين غلام انت
فلا انت فهو كقولها ملك فلما انت فلما انت ان يكمل بالملك لان فارسية قوله هذا
وانه للملك ولو استشعر الى من فلك منهم فله ان يكمل شهدا احد هما قال الاخر اشهد
بمثل شهدا صاحب يقبل **في شين** قال له يا زاني فقال لا افرانت كما قلت هذا اذ قالنا
وصفه بمثل وصفه الاول وهذا يدل على ان اعدا شهدا لا يشهد فقال الاخر اشهد
بمثل شهدا به هذا من اوله الى اخره يجب ان يقبل بلارب **ع** اوى وارثا وقراء
رجل من النسخة فقال الشهود ما هي بين كواهي سيدهم يقبل **ق** كتب شهدا هما
في نسخة وهما اعيان وقرائهم اشهد فقالا ما هي بين كواهي سيدهم كواهي سيدهم كواهي
نسخة خواند مري مدعي را برين مدعي عليه يقبل ولو قال ما هي بين كواهي سيدهم كواهي
اندرين نسخة است لا يكتفي ما لم يشير الى المدعي والمدعي عليه قال صاحب جامع الضرر
اقل لو كانا كدري في النسخة مع شرايط الحكم فيفتي ان يكتفي فذلك القدر هو الاش
اليها مذكورة في النسخة صنفه فقد اقاما ما هي بين كواهي سيدهم كواهي سيدهم كواهي
يفتني الاشارة اليها فلهذا القدر يكتفي قال قال ثم لو كانت الشهادة على من اخرجهما
الشهادة الى الاشارة الى ثلاثة مواضع اخصان والشهود به **مسائل** **وكر** **ج** وفي
ق لو شهد على محضر كذا الى الاشارة الى ثلاثة اشياء اخصان والشهود به ولو
على قايب او ميت فمما، ونسب الى ابيه فقط لا يقبل حتى ينسب الى جده ولو ذكر اسم وام
ابيه وصاحبه لا يكتفي الا ان كانت صناعته يعرف بها لاسمائه فيفتي يكتفي ولو كان اخرجهما

يقول الحق قوله يفتي لا يفتي لان الشهادة على اعيان
تلا بد من الاشارة صريحا ولا يكتفي بالاشارة ضمنا
لان الضمانيات هي التي القصة يات كايضا في ذكرها
وانه تعالى اعلم صر

شبه اخر لا يمكن حتى يذكر شيئا اخر كصيربه التمييز **شئ** لو كان لوضعه الذي عليه فلا حاجة
الى ذكر نسب لانه يشترط فلا حاجة الى ذكر اسم فذكره اولي واما الغائب فلا بد من
ذكره عند مخرج وهو المصير وكذا في التسمية لا بد من ذكره صاحب الحق وكذا في الجب
تقرين المتخاضعين لا بد من ذكر الحق والفتوى على قول **ح** **ضطر** لو ذكر اسم واسم ابيه
وتخذ او صناعته ولم يذكر احد يتقبل بشرط التقرب وذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو
ذكر لقب واسم ابيه قبل كني والصحيح انه لا يمكن ان يكون صاحب جامع الفصولين
اقول الغرض التقريب لا كثرة الحروف فينبغي ان يكون وكما يصير به التقريب لو كان مودعا
بلقبه فقط فينبغي ان يكون ذكر لقبه فقط قال في اشترط ذكر ابيه اقتضى ظهوره بدون
ذكره فلهذا لا بد منه فلهذا في هذا المقام قد مر في فصل كثره العار نقله **د** ان
لو ذكر كنية صاحب الحق او ابنه او ابنته فلا يمكن ان يكون الا ان كان معروفا مشهورا بذلك
كشهره ابي حنيفة وابن ابي ليلى **ح** او في دارا وعقارا لا يجمع الا بتقريبها وهو فذلك لا يمكن
الا بذكر احد من ذرية كرامتها كرامتهم واما بهم واحد او مع واللقب الذي يعرف به ولو
يعرف باسم واسم ابيه وجب لا يجمع الى اللقب ولو لا كصير التقريب الا بذكر اللقب
فلا بد منه بان يشترك في المصير في ذلك الاسم والنسب كما لو قال احمد بن محمد بن
جعفر فهذا لا يقع التقريب اذ في المصير يشترك في الاسم والنسب ومحمد بن احمد
في كثير من المواضع فلان بن فلان الثاني ولو حصل التقريب باسم واسم ابيه ولقبه لا
يحتاج الى ذكر ابيه ولو لا كصير بذكر الاب ولقبه لا يمكن بذلك **شئ** في تقريبات التق
سبل السفي من كثر كتب فيه روضة بن عبد الله الهندي او في آخرها باب انه
غير صحيح اذ النسب على هذا الوجه لا يقع بالاعلام ويجب ان يكتب عبد فلان
او مولى فلان او المعتق يعرف بمولا وان كان مولا معتقا ايضا لا بد ان يقال
انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقا ايضا ولم ينسب الى مولا لا باس به اذ
المولى الثالث بمنزلة ابيه في النسب فيجوز الاقتصار عليه **هـ** وذكر القبيلة والتخذ
كذلك في التقريب ولو قال فلان بن فلان القمي لم يخرج حتى ينسب الى التخذ فلهذا

لاكتفاء

فان

خاصة اذ التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يكونون **ح** المدنية والقرية والكورة
عامة ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها قل صاحب جامع الفصولين
الفصولين اقول فيه نظر اذ قد يصح المعرفة بالاضافة الى المدنية لا بالاسم والنسب
بان كان يعرف الغريب بمدينته لا بنسبه مثلا يعرف بالسمري قدي والحاصل ان
المعتبر هو حصول المعرفة وارتقاء الالباس باي شئ كان **الشهادة على المرأة**
وفي **ط** لو اضرنا احد عدلان ان هذه المرأة فلانة بنت فلان يكنى هذه الشهادة
على الاسم والنسب عند ما به ينق الا يرى انها لو شهدت عند القاضي ليقضى بشئ وانما
والنساء فوق الشهادة فيجوز الشهادة باخبارهما بالاطلاق بالاولوية **بق** شهدا
على امرأة عليها باسمها ونسبها في حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى
عليها فقالوا لا لا يقبل شهادتهم ولو قالوا تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا او كذا
لا نعرف لا ندري ان هذا ملك ام لا صحت شهادتهم على المسماة وعلى المدعى ان
يرهن ان هذه هي ام لا بخلاف الاول اذ اقر واثب الاول بالجملة فطلعت شهادتهم
كذلك **ط** قال صاحب جامع الفصولين اقول في اقر واثب الثاني بالجملة ايضا فهذا
القدر لا كصير الفرق ويمكن الفرق بان يحل الاول على الشهادة اصالة والثاني على
الشهادة على الشهادة فيتحمل اجمالا في الثاني لا الاول فيقول كثر الظاهر انه لا حاجة
الى هذا الى ما ذكر في الظاهر من لاجل الثاني او الثاني من ان هذا هو هذا الملة
التي تحملها الشهادة عليها اصالة لكن لا فرق الا ان هذا يمكن بالجملة انما هي في
النصف الثاني من كلامهم فيقبل النصف الاول بخلاف الشهادة الاولى المسبلة
الاولى حيثما عرفوا بانهم لم يعرفوا الملة الملة المدعى عليها الا في الثاني ايضا
مما لا يمكن انما هي في النصف الثاني من كلامهم اذ الظاهر ان معنى قولهم تحملنا الشهادة
على اننا كنا عرفنا اسمها حين تحملنا عليها الشهادة ولكن لا نعرف انما نعرف المرأة المدعى عليها
او كنا عرفنا حين تحملنا عليها الشهادة عليها لكن لا نعرف ان هذا هو ام لا
تجملها في النصف الثاني من كلامهم بخلاف الاول المسبلة الاولى حيث

نقش ما در حلقه من هذه الى الصفا كذا وقد اقرت
امرأة واما لا تأخرها فذلك ليس بشئ لان هذا
القدر ليس بغيره اذ التقريب انما يكون بالاسم
والنسب فلهذا لا تأخره حيث قلنا ان يكون بغيره

يندر

من الفرق او اجمالا
في المسئلة الثانية ليعبر

الآن

ما ان نفسه الى غيره قال صاحب جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل التاسع
 والثلاثين اقول يمكن ايضا في الثاني انه اضاف مال الغير الى نفسه فلا حجة فلا تافى
 حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا **ليس** او عا، نفسه ثم لا يسمع لان ما هو ملكه
 لا يضيف الى غيره عند الخصومة يمكن المرافعة بغير سياتي قريبا في ما يرافعة
 في **ذ** كتهما فلان لما قرئ في **خ** وفي **فتى** واصل في المسئلة روايتين ثم ان
 الظاهر ان يسمع لكن الظاهر انه يسمع اذ لا ان وان لم يضيف مال نفسه الى غيره لكنه
 قد يضيف مال غيره الى نفسه كما في الوكالة والله اعلم **ذ** او عا، لغيره لو كان او وصاية ثم
 او عا، نفسه لا يقبل الا ان يوفق بان كان فلان ثم شرية منه وبرهن عليه او عا،
 فلان لو كان ثم او عا، فلان اخر وكله خصوصية فيه لا يقبل ويصير متناقضا والدين
 في هذا الحكم كعين قال صاحب جامع الفصولين اقول التوفيق المتقدم يمكن ههنا
 ايضا **فتى** او عا، فعلت من برهن على فعله وكيفية الحكم او عا، او عا، ملكا
 شرية من فلان بذكر خبره من قول ان شرية وكيفية لا يغطي بالملك او عا، او عا،
 المخرجه من برهنه او عا، شرية وكيفية لا يغطي بالملك او عا، او عا، ملكا
 فلم يقدّر على اثباته فقال وقعت اليك لا يقبل قوله بالتوفيق فلو فاق وقال وقعت لي
 وكيفية لكنت انكرت الوكالة فذهبت اليك يقبل ولو قال وقعت اليك ثم قال وقعت
 الي وكيفية يقبل ولم يكن متناقضا وان لم يوفق يقول الحق اولا على وجه الفرق بين
 المسيلتين هو ان احكام الكذب بالساقض في الاول اكثر من التوفيق فيها في خلاف
 الثانية او معناه اني وقعت الي وكيفية لكنت ظننت انه وصل اليك فلذا اقلت وقعت
 اليك والله اعلم **ليس** او عا، في ملكك جاء به ثم برهنه او عا، وكيفية المال بعينه
 فلان وكله خصوصية يسمع لما قرأ الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه **فتى** اقرانه
 لا ملك لي فيه ثم او عا، نفسه يقبل ولو اقرانه ملك فلان ثم او عا، نفسه لا يقبل
 لانه يبطل ملك الغير بخلاف الاول قال ما والدين في فصوله في تحقيق هذا المبحث
 وتخصيصه لوقال هو اليد ليس هذا الى اوليس ملكي اولا حتى في فيه او ما كان لي او كونه

الظاهر

هنا

ولا ضار في ثم او عا، احد فقل هو اليد هو لي فالتول والتا قض لا يمنع لان اقراره
 بهذا لم يثبت حقا لاحد او الاقرار للجمهور باطل والتا قض انما يمنع اذا قضى ابطال
 حق على احد ولو كان له في اليد منازعة حينئذ فلو كان له اقرار بالملك له في رواية لاني
 رواية لكن القاضي يبال في اليد هو ملك المدعي فلو اقر به او بربط اليه ولو اقر به
 المدعي ولو اقر به كذا، غير في اليد كذا **شخ** ان قوله ليس لي او ما كان لي يمنع من
 الدعوى بعد التا قض وانما لا يمنع في اليد على ما قرئ ليام اليد قال صاحب جامع الفصولين
 اقول ما قدمه في اقراره في اليد من ان الاقرار للجمهور باطل والتا قض لا يمنع في تياتي
 في اقرار المدعي ايضا فينبغي ان يتحدا حكما والظاهر ان هذا الخلاف في اقرار المدعي قبل النزاع
 واما لو لمع وجود النزاع فينبغي ان يبطل دعواه، وفاقا على عكس في اليد يعني ان
 اقراره في اليد مع وجود المنازعة فيه فلاق ومع عدم المنازعة لا يبطل دعواه، وفاقا
 والفرق ان في اليد او اقر قبل النزاع يبطل اقراره او اليد وليل الملك فمن المالك
 ملكه من نفسه نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلما نفي في اليد ملكه وفاقا ولو
 اقره في اليد عند النزاع قبل ان اقرار للمدعي ولالا بقرينة النزاع وقبل ان يقرر
 الى انه ملكه به ليل اليد والملك لا يثبت بحرق النفي واما غير في اليد فلو اقر قبل النزاع
 قبل لغيره الى اجماله جهالة المقل ولا نزاع ليكون قرينة لتعين المقل وقبل هو
 اقراره لذي اليد بقرينة اليد ولو اقر عند النزاع فينبغي ان ينفذ اقراره وفاقا لانه
 نفي عن نفسه ملك غير طاهر فصر الى انه اقرار به لذي اليد وفاقا بقرينة اليد و
 النزاع قال وهذا ما ورد على الظاهر الثاني في تحقيق المباح المرام على حسب مقتضى
 العام والحمد لله المصواب وسهل الصواب **ح** قال المدعي لاصح لي قبل نزاع
 او لافصوت لي قبل نزاع يبطل دعواه، الا اني حاولت بعد، ولو قال برئت من دعواك
 في هذا لا يبق لي حق فيه وكذا لو قال برئت من هذا الحق او خرجت من هذا الحق يبطل دعواه
 ولو قال ابرأمت مني بقرينة النفي وبيعة عند ويراء من ضمانة **ص** قال المدعي لا يثبت لي
 ثم برهن به لا يقبل فيه روايتان **مق** يقبل لو فاق المدعي عليه لا وفعلي ثم اني

ع

في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...

بدفع قيل هو على ما بين الروايتين وقيل لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 الدفع ومن قال لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 الدفع يحصل بالبيعة على الدفع لا بدعى الدفع فتقول لا دفع لي بغيره...
 قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر ان قوله لا دفع لي بغيره ليس لي وجه الدفع...
 فينبغي ان يبيع وعوا، لو كان الدفع فائضاً والافلا كالواقرانه من مائة في اقرانه فقط...
 قال لا دفع لي ثم جاء به فقد قيل هو على خلافه لو قال لا يبيعه لي وحلف ثم برهن بقيل...
 عنده لا خدم وكذا لو قال كل بيعة اتي بها فهي زور ثم اتى بها او قال كل شهادة شهدي...
 فلان وفلان كذب ثم شهد افعلى هذا الخلاف عيت اوعاء مملوءة ثم اوعاء في...
 وقت اخر بسبب حاش على ذلك الرجل عند القاضي يبيع وكذا لو اوعاء مملوءة ثم...
 بالساج خ اوى ملكا بسبب ثم اوعاء مملوءة وشهادة لا يبيع في عانة الرواية...
 ولا يقبل بيعة قال وكان حدى عيش الاية يقول لا يقبل بيعة لكن لا يبطل وعوا حتى...
 لو قال اروت بهذا الملك المطلق الملك بسبب يبيع وعوا، ويقبل بيعة فش...
 اوعاء بسبب ثم مملوءة يبيع وعوا، وبيعة ويجعل على المقتضى السابق والقوى على انه لا...
 يبيع للمقتضى ط اقر عند غير القاضي انه ملكي بشر من فلان او بارث منه ثم اوعاء...
 عند القاضي ملكا مملوءا لا يبيع وعوا، لو ثبت انه قال ملكي بشر من فلان فو اوى...
 بارث من ابيه ثم ارثا منه يبيع لا مكان ترفيقه بان يقول شريته ومخرجت عن ابائه...
 فورثة طاهر او لو اوعاء بارث ثم بشر من المورث لا يبيع للمقتضى السابق...
 وارا ثم برهن على المورث انه ملكي لان ابي بشره لاجلي في صفري يبيع ولا يبيع هذا...
 التناقض فافيه من الخفاء فيه اذ الاب لا يستقل بالشرا الصغير ومنه لنفسه...
 والصغير ولا علم به للصغير وهذا كما لو اخلعت ثم برهنت على الطلاق ثلاثا فلها...
 ان تسترد لخلع ولو كانت متاقضة لاستقلال الزوج بطلانها بلا اعلانها وكذا...
 الزوج اذا لو قاسم اخاه امرته ميراثا واقر الاخ انه وارثها ثم برهن انه كان طلقها...
 ثلاثا لا يقبل والاخ ان يرفع على الزوج بافذه وكذا اربعة ما سمعت ورثة زوجها

في

تتفاوت بسبب ثم مملوءة مملوءة
 يبيع وعوا لا يبيع على ذلك الطاق

ذاق ملكا مملوءا فقال له في ملكه
 في وقت ان كان اوعاء بسبب
 فقال له الذي انا اوقيه الان برك
 السبب وتركته ويري الملك
 المطلق يبيع وعوا، ثانياً يبطل
 ويبطل الدفع

الميراث وقد اقرنا بوجوبها ثم برهنوا على تطبيقها في صحة قبيل وكذا ما كانت اوى بدله...
 ثم برهن على تحريمه، قبل الكفاية كذا في ص شري ثوباني طرف فلما نشر...
 قال هذا الى ولم اقره قبيل بيعة ه اوى عليه ما لا فعل ليس لك على شي قط فبرهن المدعي...
 وهو برهن على قضاءه او ابراه يقبل عنده لا مكان التوفيق خلافاً لفرقة القضاة...
 على فكريه المسيلة في ذلك قلت هذه المسيلة على ان امكن التوفيق يلحق...
 وشرط خه التوفيق في الكل خ ولو زاولا اقرنا والباقي كمال لا يقبل في طاهر...
 الرواية وعن اصحابنا انه يقبل فش دعوى كره كبر او زاولا فلان ميت ام وارث...
 كنت كوكفتة كبر بغيره ثم ويم ينفى ان لا يكون متاقضا كذا قيل لا مكان التوفيق...
 بان كانت بنت ثم الميت اراء اخ الميت قالوله ولده الميت وابن اخ الميت قال صاحب...
 جامع الفصولين بعد هذه المسيلة في اواخر اقول قد ثبت ان امكن التوفيق قبل يمين...
 وقيل لا واكثر في بعض المواضع لا في بعض بعضها ويحتمل ان يكون ذلك بناء على التوفيق...
 قال ولا صوب عنده ان التناقض افا كان طاهر السلب والايجاب والتوفيق...
 خنيا لا يمكن امكن التوفيق والاي ينفى ان يكون امكن التوفيق ويصنفه ما تخرج او ايل...
 هذا الفصل ويورد ما في ج انه لو اقرانه لم تكن قدر ما يمكنه الشرائع ثم برهن على...
 الشرائع بلا تاريح قبل لا مكان التوفيق بان يشترطه بعد اقراره ولان البيعة على الصد...
 المهم فبيد الملك الخال ولذا لا يبيع الزوايد فقط اوى الخافض حصر اوقيته...
 في سوق سمرقند فخرج عن البيعة ثم قال اوقيته في قرية كذا او برهن قبيل او التوفيق...
 يكنى في غير توفيق دعوى التوفيق مق اوى اواءه بغيره بغيره ثم برهن على...
 اوابه بنجارا كان متاقضا الا اوافق جج اوى وارابيد، فاجاب المدعي عليه انه...
 ملكي ثم اوى انه المدعي غلط في بعض المراضع حدود ولم يسمع لان جوابه اقراره به...
 اكد و جج هذا الواجب انه ملكي واما الواجب بقوله هذا ليس هذا ملكك ولم...
 يرفع عليه يمكنه الدفع بعد بخطا اكد حكاه عن طه انه لئن المدعي عليه الدفع...
 بخطا في اكد يقول اخير في صحة الفرق نظر وينبغي ان يتجدد حكم المسيلتين وانما العلم

في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...
 في قوله لا يبيع ولا يقبل الا بغيره...

فيما ساء لانهم شهدوا باعنا بواولم يعرفوا انباء شي من الدين وصار كما لو اوى الف
 وشهدا بجهنم فقال المدعي كان لي عليه الف فادعى في جهنم بقبيل بيشة وكذب المدعي
 شهوة يندفع بتوفيق المدعي **ذ** اوى وارثا من ابيه فقال خصم لم يكن لابيكن فيه
 حق ثم اوى الشرا من اب المدعي اوان ابا اقر له بيسمع لانه لم يكن لابي بعد اشرائه منه
 ولو قال لم يكن لابيكن قط او لم يكن لابيكن فحق قط لا يسمع ويحوى الشر الساقض و
 يسمع وعوى اقرار الاب له لعدم الساقض فيه كما لا يخفى **الساقض في نسب وارث**
 وفي **فشي** من اثبت بقاء القم بذكر الاساس الى اجد فبرهن خصمه انه اقر انه ابن فلان
 بن فلان اخر الاخر يندفع المدعي وكذا يندفع لو برهن انه اوى على اخوانه ابن عمته
 وذكر اسمي ابيه وجب وحكم بنسب من فوكما الرجل ولو برهن ان ابا الميت فلان غير
 ما اثبت المدعي لا يندفع لشهادة المدعي على النفي ولانه ليس بنسب في اثبات اسم اجد فلا يقبل
 على كل من الابن والنفي قال صاحب جامع الفضولين اقول ينبغي ان يكون فيه
 تفصيل علم ما ياتي بعد اسطر في **جف** من مسيلة ابن العم الخ ولو جاز انما يقبل في
 الدفع لاني اثبات النسب فله وجه يريده ما ذكر في **فشي** انه لو برهن انه ابن عم فلان
 الاخر يقبل في حق الدفع لاني النسب كما قلنا برهنوا ان العاقل فلان لا اولنا يقبل
 في دفع الدية عنهم لاني حق ثبوت الصل من فلان **جف** برهن انه ابن عم الميت وذكر
 نسب وبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما بينه المدعي لو لم يفيض بالاول لا يفيض
 بنفي للساقض ولو قضى بالاول لا يفيض بالثاني كسيلة التطبيق امرأة يوم
 النحر بكونه في هذه السنة وتحرير قته بكونه في هذه السنة ولو برهن ان
 ابن عمه لا يبرهن فبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط قبل اكم بالاول يندفع وكذا
 لو برهن ان الميت اقر انه ابن عمي لاني لا لابي **من** اوعاء ارثا من جد ابي امة
 فقال انا محمد واسم امي حرة وابوها بكر بن سعد بن زيد بن بكر بن سعد فبرهن الدافع
 انه زعم قبل هذا انه ابن عائشة بنت علي بن حسن قيل يندفع كن اوى عن اراثا
 من امة واختار **سند** سيلو قيل لا يندفع وبه افتى **مزقه** قال **صد** هذا

فيمنع من على ثمانية درهم ومك
 لم يهاجم اقر المدعي ان عليه مائة
 درهم لهذا المدعي عليه قال الضار
 سقط عنه المائتان وقال يزعم
 الشايع لم يستطع محض
فشي اوى ضيق انا ملك
 باصلها في وقتي لم اجد اقر
 ان اصلها وقتي والشارع على
 الحكم والحق قال **فشي** ينبغي
 ان يسأل القاضي انما وقتي
 جهنم وتفتها بعد ما حكم لك او
 وقتي من جهنم لو قال من
 جهنم لا يظن اكم ولو قال من
 ورثة من ابي ثم اوى ان ابي
 وقتي على لا يسمع للساقض وكذا
 لو اوى الوقت اولاه اوى ارس
 لا يقبل الا اوافق وقال وقتي
 ابي لكن لم يلزم عند حمان ابي
 فحينئذ يقبل **فشي** وفيه اوعاء
 لنفسه ثم اوى انها وقت لا يسمع
 والحق انه لو اوى الوقت يبيب
 المولى يسمع لا مكان التوفيق او
 في العاوة يضاق الدعا بعتار
 التفرق والخصومة كوكرا اوى لينة
 ثم لغير يقبل ما جهنم اوى لينة
 وقتها اوى وقتي على لا يسمع
 ليس بغير المطر على لو برهن
 يقبل **فشي** باعنا فادعى

لصواب عندنا وعلى العاوى ان يثبت لو قبلت اما ان يقبل على اثبات اجماع جد المدعي
 وان ليس بنسب فيه او لنفي ما اوعاء من الارث ومن لا يقبل على النفي **فشي** فصار كما لو
 اوى انه اقرضه الف ورجع في يوم كذا في مكان كذا فبرهن خصمه انه كان في ذلك اليوم
 في مكان اخر فانه لا يقبل فكذا هذا قال صاحب جامع الفضولين اقول قد يقبل هذا
 في مسيلة **النسب من فشي** وجه دفع الاستحال لان وضع الرابع اوى ان زعم المدعي
 كان كذا ولم يدع ان اسم جد كذا او غيره ففرق ولين سلم فقد قرأ ايضا جواز مثله قبلي في
جف حيث قال فبرهن ان جد الميت فلان ماخر غير ما بينه الخ فكذا هذا قال والاصوب
 عندى ان البينة يقبل في الدفع لاني اثبات النسب على الغائب كاقامة القن والمراة بينة
 على القن والطلاق على وكيل النكاح ويوم ما ذكر في **فشي** اوى مع محمد بن عبد الله ثم
 ظهر ان اسم جد اجد بن عبد الله لا يظن المدعي لجواز ان يكون الجدا سماه قال صاحب
 جامع الفضولين اقول فعلى هذا اخيرا بعد ارضية من **جف** حيث قال برهن على انه
 بزعم الميت الخ ينبغي ان لا يظن المدعي مطلقا وادعى اصله ينبغي ان يتجه احكاما فظهر ان فيه
 اخلافا قال قال وهذه افا اوى على غائب بالاسم والنسب ولو اوى على حاضر
 فالخط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى قال صاحب جامع الفضولين اقول هذا يشير الى ان
 الخط في اسم الغائب يمنع لان مثل هذا التقرير يقتضى ان يكون حكم الغائب محالنا حكم
 الاخر والا فلا يبقى لهذا الكلام وجه وول ان فيه اخلافا والله اعلم يقول اجد قوله
 يشير على نظر افا الظاهرة ما ورفك القابل بيان اولوية اكم في الصورة الثانية لا
 اثبات تغاير اكم في صورتين كما تقدم واسم اكم **قت** اوى ارثا وقال لا وارث
 لغيري ثم اوى ان مع وارثا اخر يسمع وعوى الارث او الساقض على نفسه لا يمنع صحة
 الدعوى لانه اوى كل المال لنفسه ثم اوى بعضه فادعى انفس من الاول فيسمع **فشي**
 اوى ارثا فقال لا وارث لغيري فادعى خصمه انك اخا وقد قلت لا وارث لغيري قال
من ان المدعي لو اقر بيه يندفع قال صاحب جامع الفضولين اقول على ما قرئ في **قت**
 من جواز الساقض على نفسه ينبغي ان لا يندفع هذا ايضا يقول اجد فيه نظر لان هذا

حسيلة الساقض لنفسه لا على نفسه كما لا يخفى فكيف ينس عليه هذا على فوال ولعل
 الصواب ان يقال الساقض في النسب لا يمنع من الدعوى كما سيأتي فلا **فقط**
 وانه اعلم **فشي** اما لو اراد المدعي عليه ابنته عليه لا يسمع وفي كتاب الجنايات انه يسمع
 كذا **ذ** والمذكور في كتاب الجنايات ان البينة يجوز ان يقبل على شئ في حق ابطال
 حجة الخصم لاني حق ثبوت ذلك الشيء كما قد برهنوا على ورثته القتل ان قاله فلان
فشي او عياد او ارثا من ايهما مات وللمورث ولا وارث له غيرهما ثم ارثا من ايهما
 افرصت وموافقا في حقيقتها اذ لا حق لها في الزيادة **خ** ادعى اربعة كوارثا من ايهما
 وبرهنوا ثم طرأ احد من ابني الميت لا ابنته ونصا قولا على ذلك بطلت بينهم وهو عام
 ثم البينة الثالثة لو برهنوا ما ينعى انهم ورثوا الارض من ايهما ولا وارث له غيرهم
 هو لا الثالثة يقبل وموافقا بينهم **فقط** قال اما وارث فلان لا يصح ما لم يثبت ان
 ارثه ولو قال اننا لست بوارث له ثم ادعى ارثه وبقين اجمته يصح او الساقض في النسب
 لا يمنع من دعوى ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح او الساقض في مثل
 لا يمنع ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بولدي لا يصح لان النسب لا ينتفي بغيره وهذا
 اذ اصدقه الابن اما بغيره يصدق فلا يثبت النسب او لانه اقرار على الغير بانه جري
 لكن اذ لم يصدقه الابن ثم صدقه بثبت البينة لان اقرار الابن لم يبطل بعد بصدق
 الابن ولو انكر الابن اقراره فبرهن الابن انه اقر اني ابنه يقبل والاقرار بانه ابن
 مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جري اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه يتحقق ابطال
 حق المثل الاول وكذا لو قال ان ابني فلان ثم ادعى اني ابن فلان الاخر لا يسمع لانه
 ابطال يتحقق ابطال حق المثل الاول وكذا لو قال ان ابني فلان ولم يصدقه فلان ثم
 ادعى اني ابن فلان اذ لم يصح اقراره الثاني اذ ثبت للماول حق الصدق فلو صدق اقرار
 الثاني ينفي الى ابطال حق الصدق للاخرون ولم يجز صارك كما كن ادعى انه مولى فلان
 ولم يصدقه فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخر فانه لم يجز لما قر من ابطال الحق كذا هذا
 قال صاحب جامع الفصولين اقول وكذا في **هد** وغيره انه لو قال هو ابن فلان ثم قال

بنون

انه اقر على الغير ولو ادعى
 ان ابني فلان وصدقه فلان
 وثبت نسبه ادعى اني ابن
 فلان اخر لا يسمع

هو ابني لم يكن ابنة ابا وان حجب المثل او النسب المثل لا يحل النقص وهذا عند
 واما لاهوا بن المثل فحجب المثل بالنسب يحل النقص الا يرى ان الاكرام لا يبطل
 ما يحل النقص مع انه يبطل الاقرار بما لا يحل النقص فغرفه ان الاقرار به يحل
 النقص فبرهنه وقال فاقول فعلى لو قال ان ابني فلان وكذا فلان ثم ادعى اني
 ابن فلان اخر فينفى اذ يكون على خلاف **مسائل الدفع وعدم** اي ما يكون
 دفعا للمدعي ودفع من المدعي عليه الذي وما لا يكون وما يكون دفع من المدعي لدفع المدعي
 عليه وما لا يكون **وذكر** قال المدعي عليه هذا الشيء او عليه ذبا او اجره او رهنه
 او عارية او غصبه وبرهن عليه ونقص خصومة المدعي **عبت** برهن ان له فقال قد
 البيا ووعينه فلان او اجره او رهنه او غصبه **كنز** او عارية **عبت** او اقره
 هذه الارض فزاره من فلان او هذا الكرم معاملة منه لا يدفع عنها خصومة ما لم يبرهن
وذكر **صنع** ادعى انما جاز من **وذكر** لو قال قد البيا او وعينه فلان الغائب
 الخ وبي من على ذلك او برهن ان المدعي اقر ان فلان اندفع عنه خصومة المدعي لانه اثبت
 انه وصل اليه من جهة فلان وان يبرهن ان يدفعه عنه وهذا هو الحق في حقه وقال ابن
 شبره لا يخرج من الخصومة ولو برهن لانه خصم بيبه وقال ابن ابي ليلى يخرج منها مجرد
 قوله بلا بينة او لا يثبت فيما يبرهن على نفسه وقال ابو يوسف ان كان فواله رجا لصاحبه شيئا
 عنه خصومة لو برهن ولو معروف بالجل لا تدفع رجع اليه حين اقبل بالقضاء وعرف احوال
 الناس فقال الممثل من الناس قد يافقه مال انسان غصبه ثم يدفعه سرا الى مريد سر ويؤد
 بشهادة الشهود عند شهود حتى اذ جاء المالك واراوا بيات ملكه فيه برهن فواله ان فلانا
 ادعى فيبطل حقه وقال محمد لا يدفع اذ اقر الشهود ونفذه بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو
 حنيفة يدفع ان قالوا انهم باسمه ومنهم من يبرهنه اذ اقره **زبلي** ونسبه
 المسئلة خمسة كتاب الدعوى لان فيها خمس صور من دعوى الروبة وكيفية ادائها
 اختلاف خمسة من الامة وقد ذكرنا في كتابه تعالى **عبت** ثم ان يثبوت في اليد لو كان
 المورع باسمه ومنه ولو كان نفقة لو قالوا نفقة المورع باسمه ونسبه لا بوجهه اقلنا فيه

لان الاقرار

لدعوى

او غصبه منه

اي ساقا

ان قال شهوده بغيره باسمه ونسبه
 او بغيره بغيره فقط

خلاصة وقد اوردت في كتابي
 من مسائله وقال لا يدفع

بنيان

المشايخ قيل يرفع به الخصومة وقيل لا ولو قال فواليد او غيره رجل لا اعرفه وقال
 شيوخه او غيره فلان نرفع بوجه واسم ونسب وذكر ان الخصومة لا يرفع بها الخصومة وكذا
 لو قال او غيره فلان رجل معروف وقال شيوخه او غيره رجل لا نرفع ولو قال او غيره
 وكذا لو قال او غيره رجل نرفع بوجه واسم ونسب ولكن لا نشهد به **خلاصة** لو قال
 انه رفع اليه رجل انه دفع الخصومة ولو شهدوا انه لظان ولم يشهدوا بالايدي لا يقبل **قوله**
 ولو شهدوا على اقر له المدعي ان رجلا دفعه الى وجهه في اليد جازت شهادتهم وينفع الخصومة
عبارة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا انه يملكه لم يثبت
 الخصومة كذا الوجه شهدوا باقرار المدعي انه لظان ولم يرفعوا عليه وهو اليد يقول او غيره
 فلان لم يذكره ويجب ان يرفع به الخصومة **شئ** شهدوا باقرار المدعي انه لظان الا ان قالوا
 لم يقل او غيره فلان لم يذكره ويجب ان يرفع به الخصومة **خ** او في يده وفي اليد
 غصب فبرهن في اليد على الوديعه قيل يرفع وقيل لا وهو الصحيح **شئ** لو قال فواليد
 انه للمدعي الا او غيره فلان يرفع الخصومة لو برهن والا فلا **ف** لا يرفع الخصومة اذا
 صدقه قال صاحب جامع الفضولين اقول فعلى الظاهر يقتضي ان لا يرفع ولو برهن على
 الايداع وفيه نظر يقول اكثر النظار وادرك الظاهر ان الخصومة تدفع في كلتا الصورتين
 او يظهر في كل منهما ان في اليد حقيقة انها للمدعي لا للمدعي عليه فهو لا يكون خصما وانه
عبارة من اقر عين الحبيب ثم اخبر وصدقه اخبر في اقراره لا يرفع الا في اخره
 حضر القاضي المتردد بالوديعه وصدقه المتردد الايداع اخذ العين حتى يبرهن المدعي انه له
 ولو علم القاضي ان فلانا غصب من زيد وادفعه فواليد اخذ وادفعه فلان زيد بخلاف ما
 لو علم ايداع فلان لا غصب من زيد ثم ان محمد اخبر على القاضي وصدقه في اقراره الفصل
 الاول في قضاء العاقل بغير علمه فليظن هناك **ف** او في اليد ووديعه ولم يملك
 اثباتا حتى حكم للمدعي ونفذ حكمه ثم لو برهن على الايداع لا يقبل ولو لم يبرهن ولو لم يملك
 ووديعه لم يبرهن ولو لم يملك المدعي عليه ان زيد او غيره يملكه على باليد او غيره وكما
 على البينات لا العلم ولو على فعل الغير لان ما به وهو القول ولو لم يملك المدعي عليه

يقول هبزو

في قوله ما في يده في قوله

المدعي

المدعي يحلف على العلم لانه على فعل الغير ولا يتعلق بشئ قال صاحب جامع الفضولين
 يقول اكثر فيه اشكال لما سياتي في اواخر هذا الفصل فقلنا **د** انه كما يصح الدفع قبل
 الحكم يصح بعدها ايضا ولعله بناء على ان الدفع يبدأ حكم لا يصح وهو خلاف القول المتعار
 كما سياتي ايضا هناك والله اعلم **ف** ولو لم يبرهن فواليد على الوديعه حتى صار
 خصما فبرهن المدعي ثم قبل الحكم برهن فواليد على الايداع يقبل لانه لم يبرهن انه ليس
 بخصم قبل ان يبرهن **د** او في فواليد ووديعه من زيد فقال المدعي كان زيد او غيره
 عندك ثم ملكه منك يحلف فواليد بالله ما ملكه منك فلو حلف فليس بخصم والا فخصم
 ولو برهن المدعي ان زيدا ملكه من في اليد يبيع او غيره يصير فواليد خصما ولو ادعى
 المدعي فواليد ووديعه ولم يبرهن وطلب المدعي يمينه ان زيد او غيره يملكه العاقل
 بالله لانه لو دفعه وحلف على البينات لا على العلم ولو على فعل الغير لان ما به بفعله وهو
 بغيره ولو لم يبرهن فواليد يمين المدعي يحلف على العلم لانه يمين على فعل الغير ولا
 يتعلق بشئ قال صاحب جامع الفضولين اقول الظاهر انه لا وجه لحلف في اليد
 على الايداع فان عاقله ان يصير خصما بكونه فذلك حاصل قبل كلفه لانه لم يبرهن
 على الايداع صار خصما حلف او لا الا اذا اقر المدعي على ان المدعي يدعي تلقى الملك
 من المدعي فان فيه اختلاف كما سيجي بعد اسطر فقلنا **ج** ويريد ما ذكر في **ف**
 اذا اقر اطلب المدعي يمين في اليد انه ووديعه ليس له فذلك لانه جعل نفسه مدعيا
 في انه ووديعه ولا يمين على المدعي ولو حلف لا يرفع عنه الخصومة ولو ادعى فواليد كلف
 المدعي على علم الايداع فلو فذلك او المدعي منكر للايداع فيحلف لانه لو اقر بطل دعواه
 فافا انكر كلف **ج** او في شره من يبرهن فواليد الايداع منه يرفع عنه الخصومة بل
 يمينه لانه لا يرفع فواليد على الايداع فلو حلف حلفا حلفا ولو ادعى
 حين حين التليف بالوديعه ولكن غصبه منه وحلف حلفا وكذا لا يعتبر يمينه
 المتأخر **د** قال انه فواليد انه ليس بملك للمدعي ثم او في انه ووديعه يبيع ولو قال
 انني يري ولم يرفع عليه فبرهن المدعي على انه لا فبرهن ثم برهن فواليد على الايداع

الايداع

عشره

لا يسمع ولو قال اولاهن في يدي الا انه وجبة ليعلم **فشي** اوعى شرايه من زيد
وقال فواليد او وعينه زيد فذلك او غصبته او سرقة ترفع الخصومة بلا بينة
لا تفتقر اليها انه لا يرفع ولو قال مدعي الشرا اني شرعته من الموضع وامر بتقبضه ممكن
لا يرفع الخصومة برهن فواليد على نحو الرهن فبرهن المدعي على انه قال في
غير مجلس القضاء انه ملكي يصير خصما لانه ما سبى منه ما يمنع صحة دعوى الرهن
ج برهن انه اوعى شرايه من يدي فواليد الا يرفع منه يرفع عنه الخصومة بلا
بينة وهو ولو حلف فواليد على الا يرفع فلو نكر صار خصما ولو قال حين التخليف
ما او وعينه ولكن غصبته وحلف على ذلك لا يعتبر منه لئلا يقضي **د** برهن
انه ثوب غصب زيد متى وقال فواليد او وعينه زيد فذلك يرفع الخصومة بلا
بينة لا تفتقر اليها ان اليد لزيد وهذا بخلاف قوله انه ثوبى سرقة مني زيد وقال فواليد
او وعينه زيد فذلك لا يرفع الخصومة استحيانا بقول الحقير لخلو وجبة
الاستحسان به ان الغصب ازاله اليد المحقة باثبات اليد المبطله كما ذكر في متن
كتب الفقه فاليه للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف السرقة او اليد فيها لذي
اليه او لا يد للسارق شرعا كقوله بارة لا يد لك رقة كقوله لا يكتفي حسنها على فربي
التي **ج** قال المدعي هذا الشئ سرق مني وقال فواليد او وعينه فلان وبرهن
على الروية قال لم يرفع وهو القياس لانه لم يذكر اسم السارق فلم يكن مدعيا
للسرقه على غنى اليد فصار كما لو قال غصب مني على صيغة الجمل وقال ج س
لا يرفع الخصومة وهو الاستحسان او الظاهر ان الفاعل هو فواليد وانما ستر
مراء الحق عنه فصار كما لو صرح به بخلاف قوله غصب مني او لا احد فيحق في الغصب
حتى يكون تركه كذا الفاعل مراء الحق فافترقا **د** اوعى شرايه من زيد وادعى فواليد
شرايه من زيد ايضا فلو خصم او بزع ان يديه ملك اقرانه خصم وكذا لو قال ذهني
او تصدق به علي او ورثته منه **شني** اوعى المدعي انه كان بيد فلان ولا اوركي
رفع الى هذا ام لا وقال فواليد ففصل الى فلان فلا خصومة بينها وكذا لو اقر المدعي

مسئلة
ثم انه في

ان رجلا دفع اليه ولدي لا يعرف الدافع فلا خصومة **صع** اوعى وارافه من المدعي عليه
انه كان ملكا لي بجهة من فلان وحلته عند شهر وسلمته اليه ثم اوعى عليه وغاب فلا خصومة
المدعي او علم القاضي يرفع الخصومة والا فلا ولا علم القاضي فرفع يدين المدعي ولو لم يرفع
البيع من فلان وان لم يتقبل بيمينه على البيع والاياد من فلان يكلم عليه **د** اوعى له عين
فاوعى برفعه فواليد انه وجبة الموصى او قال غصبته منه فلا خصومة حتى يحضر
الوارث وارثه او وصيه لا تفتقر اليها انه وصل اليه من الميت كما اذا اوعى الشرائع
بيده فواليد الا يرفع منه يرفع ولو اوعى الوارث فقال فواليد او وعينه مورثك
لا يرفع والفرق في **د** قال صاحب جامع الفصولين اقول الظاهر ان قوله برهن
فواليد ووقع اتفاقا لا قصدا فان يجوز قوله في اليد انه وجبة الموصى ينبغي ان
يكفي في رفعه بلا حاجة الى بينة **د** لوقال او وعينه فلان غير فلان من فلان يعني
غير الموصى فهو خصم الا ان يبرهن على ما قال لانه ان غصب خصما بطاهر اليد فنجوز
وعوا الروية لا يخرج عن الخصومة **فشم** اوعى انه ثوب او فواليد ابطال
وعوا فقال المدعي بخبره الشئ ووجدت وجبة الى اخذ فافترقا المدعي بطاهر
وعوا لان يقول الروية او اربان لا يمكن له وقيل ينبغي ان لا يابطل وعوا لان
يقول الروية يدل على عدم الملك ولا لا وقد اوعى مربي انه ملكه والرد لانه
والرد لا لا يعتبر مع الصريح بخلاف **فشم** اوعى اني شرعته من فلان واثبت غصبته
منى وادعى فواليد اني شرعته من فلان بيمينه او برهن لا يرفع يقول الحقير
وجمعه عدم الالاف فاعلم انما هو من زيادة دعوى الغصب او لولا لا يرفع بيمينه على
اتفاقها ان اليد للغير قال ولو وقع الدعوى في عين وهلك فبرهن المدعي عليه انه
كانت وجبة او رهنا او مضاربة او شركة لا يقبل بيمينه او الدعوى يقع في الرضا
ومحمد الذا بخلاف العين **ح** اوعى بيمينه هلك في يده انا يرفع الخصومة
بأبثبات الابداع من المدعي لا بأبثبات الابداع من غيره بخلاف العين **شني** برهن
المدعي ان فواليد اوعى الغصب لم يتقبل مني اليد بعد بيمينه الا يرفع اصلا عند الملك

يرفع ولم يتقبل بيمينه ويكلم عليه

فشم

د قال المدعي عليه الدار مضمونة لي ونفذت وجبة يدي من ثوب فلان الغائب
فقط سطره وادعى المدعي في كل الدار وقيل بطل سطره مضمونة واليه اشرى
ح وادعى اوعى برهن على الروية حتى برهن المدعي على كسره ثم برهن
فواليد على ان نصفه وجبة بطلت بيمينه المدعي في نفسه وهل يتحمل على
النصفه ايا في قالوا لا يتحمل قال ولا يرفع الا في الجاه اذ لا يتحمل الكل
الكل او وعينه نصفه وارثه بيمينه او نصفه من ثوبه من النصف الا في رطل
اليه بيمينه بيمينه بيمينه فواليد على الشرا او الروية تنزع الخصومة
حتى يحضر بايده اذ المدعي لو اسحق مضمونة ظهر ان بايده كان شرعا لادى بالشرع
بيده الى نفسه وللشئ ليس بيمينه في نفسه الا في رطله موعده فيه هو

[illegible][illegible]

وینٹ

وينبغي معرفة المدعى **فشي** اقله وفيه اربعة وجوه يعيب فعال فبرهن البائع ان
 المشتري اقرانه باعه من زيد سقط الرقصة فزيد او خاب سؤلوا كان زيد حاضر او غا
 ولو برهن المشتري باعه من زيد وهو غايب لا يسمع والمشتري روي يعيب وقد قيل
 يجب ان يسمع في الثاني ايضا قياسا على ما لو اوعا فبرهن ذوال اليد انه باعه من زيد
 فعلى بينة ولو برهن البائع ان المشتري باعه من زيد وهو حاضر لكنهما تجدها البيع لا
 يروى المشتري الاول **خ** لان مجووهما بمنزلة المأثور الا ان لان مجووهما معدا
 التام فضع له فلما يروى يعيب يقول ايجز الحقتين عليه هو المسئلة الاولى وهي قوله
 اوعا فبرهن ذوال اليد اني بجامع قبول بينة البيع على الغايب **فقط** اوعا مطلقا
 فعال ذوال اليد ان المدعى اقران ذوال اليد شراء من فلان وان اقران ان لا ملك له فيه هل
 يندفع في **خ** مسئلة قل على انه لا يندفع وهي اوعا فعال ذوال اليد اوعا وعينه فلان
 وقال المدعى ما اوعى فلان ولكنه وهبه او باعه منك فكيف ذوال اليد ان لم يهبه ولم يبع
 منك بعدا يدايه فان تكلم فهو ضمن للمدعى وهذا اول علم ان المدعى لو اقران المدعى عليه
 شريه المدعى به من فلان لم يكن اقرارا بانه لا ملك فيه **فشي** اوعى اقراره ولا فيه فعال
 المدعى عليه ان اقرت ان افي باعه منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الا فلا يصح منك
 وعوى الارث قيل لا يندفع لانه لم يقر ان افي باعه ببيعاصي لكن اقر بالبيع فقط ومن
 اقران فلما باعه ثم اوعى انه ملكه يسمع الا اقرارا باعه ببيعاصي صاير اخينه
 لا يسمع عوى عوى وقيل لو باعه والد الربيه وقت البيع او قال باعه وسلم هذا كني
 لانه قائم على الملك وفيه لو برهن ذوال اليد على اقرار الوصي بانه باعه بوصايته
 ما لو لا يقبل الا ان يشهد وان وصي من جهة المورث او العاقل او الوصاية لا
 تثبت باقرار **صل** برهن على طلاق ثلاث برهن الزوج انها اقرت بعد الطلاق
 انها الثلاث انها اقرت وتزوجت بزوجه اخرى وفلما باطلتها وصفت عدتها وتزوجت
 وهي اقرت اليوم فلهذا لا يصح ان هذا وضع ولو اوعى فلما باعه من اقران بخرتها

جایزہ

20

هذا هو الذي يرد في نسخة
التي هي في نسخة
التي هي في نسخة

بالملك الذي اليد فيه رويان كاسياتي قريباً قال والطاهر عندي ان يجوز ذلك ليس
بأقرار الذي اليد اذ قد يفعل فلنكح وكبير المالك فلا يكون اقراراً بالملك الذي اليد فلا
بدان يميز بالقران فيجعل اقراراً في موضع كسب ورون موضع كسب القران في فعل
هذا ينبغي ان يصح دعواه لغيره في بعض المواضع لاني بعضها فان يرضى المدعي عليه على
وكيل الخصومة انه سبقت منه مساوئة او استعارة او نحوها عزل عن الوكالة لانه
لوقوعه عند القاضي عزله والموكل على حدة لو شرط ان اقراراً عليه لا يجوز **فد** اقراراً
وكالة فبرهن فو اليه انك استبعتني بيطر دعواه لا دعوى موكله ولو ادعى الموكل
فبرهن المدعي عليه انك استبعتني وتوعدت انك ملك منست لا يصح هذا الدفع
لان اقرار الموكل على الوقف لا يصح الا صاحب جامع الفضولين اقول كما لا يصح
الاقرار على الوقف لا يصح على الغير فينبغي ان يتجه احكاماً وان يصح عندي ان يبطر
دعواها اذا اقرار يصح في حقها وان لم يصح في حق غيرها فكاما بطلين في
دعواها بغيرها فلا يصح ثم لو ادعى موكله يصح لان وكيله اقر في غير مجلس القاضي
فد الاستبراء والاستيلاء اقراراً بالملك الذي اليد **ص** الاقدام على الاستبراء
والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء اقراراً بالملك الذي اليد **ص** الاقدام على الاستبراء
لو برهن فو اليه على ان الذي فطره شيان فذلك يرفع دعوى المدعي ولو مال
كان ملكي لكنه قبضه مني ولم يرفع اليه فلهذا استشر به من لا يصح للمساكن بين
قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستبراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بالملك
لا ملك الذي كالا استبراء من المدعي عليه حتى لو برهن عليه يكون دعواه اقراراً بالملك
ان يكون الاستبراء من غير المدعي عليه وكذا الاستيلاء وكذا الاستيلاء في كونه
كلها اقراراً بعدم الملك المدعي وتبرأ عليه ما **فد** **فد** اقرى انه لم يارو فو اليه
ابطال دعواه فقال للمدعي بخبره الشهادة فو اليه الى الخد فخذ المدعي بيطر
دعواه لان قبول الوصية اقراراً بالملك له وقيل ينبغي ان لا يبطر لان قبول
الوصية يبرأ على عدم الملك ولا لا وقد ادعى صريحاً انه ملكه والدلالة لا تقترع مع

هذا هو الذي يرد في نسخة
التي هي في نسخة
التي هي في نسخة

هذا هو الذي يرد في نسخة
التي هي في نسخة
التي هي في نسخة

خلاصة الاستبراء هو اقراره رويان على رواية الزاويان
يكون اقراراً بكونه ملك البائع وفي رواية الحاج لا يكون اقراراً بالملك
اصح وعلى الروايتين لا يصح دعواه بعد الاستبراء والاستيلاء
فربما يصح كالا استبراء من البائع والاستيلاء والاستيلاء
والاستيلاء اقراراً بالملك الذي اليد سواء ادعى المدعي او غيره ولو اقر
البينة على ما ساء في مجلس القضاء خرج من الخصومة وهو موكل ايضا
والوكالة المساوئة في بطلان القضاء خرج من الخصومة وهو موكل

هذا

الصرح بخلافها وفيه اراء ان يشترى داراً فقال لرجل اكره من خانة دعوى خواهي
كروا كنون كن فقال فلك الرجل اين خانة هو راو روست تو وروست وارم
از انك در روست هو وي لا يبطر دعواه لجواز ان يكون دعواه وروست تو وروست
تروارم وروست كروا دعوى كنون تو تو انم كرفتن قال صاحب جامع
الفضولين اقول ان اصل من جلا ما قران المدعي لا مصدر عنه ما يدعى على عدم ملكه
ولا يدعى على ملك المدعي عليه بيطر دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقراراً بعدم ملكه
لا ملك المدعي عليه ولا مصدر عنه ما يملك الاقراراً بعدمه فالترجيح بالقران والا
ففيكون اقراراً للشك قال واقول فعلى هذا لو غضب رجل عبداً فوافى بلفظ
فجرحني وصول الى في فذلك الوقت لا يملك الاستبراء او نحو ففعل ثم اقر
ووقعه بما قرئ فينبغي ان يسمع ولو انه يدعى على فذلك تراينبغي ان يسمع بالاولى والله
اعلم ويؤيد ما سياتي نقلاً عن **فد** في ضمن تحليل حيلة اخرى من قوله ويكتمل
ان قصد الوصول الى مال ولا طريق له سواء سوى الما ونة من المشتري **فد**
المدعي عليه الدار ففعل في رويته بيدي من جهة الحاجب لئلا لا يبطر
دعوى المدعي في كل الدار وقيل بل يبطر في نفسه واليه اشير **فد** **فد** لو لم يبرهن
على الروية حتى يبرهن المدعي على كل ثم يبرهن فو اليه على ان نفسه ووجه بطلان
بينة المدعي في نفسه وهل يتطال في النصف الباقي مالوا اقراراً بغيره او ووجه
نصف دار لم يقيم او نصف دار لم يبيع على النصف الاخر وتسلم اليه فبرهن وهل
ان نفسه في بغيره فو اليه على الشر او الوصية ففعل الخصومة حتى يحضر باجبه
او المدعي لو استحق نصفه بيطر ان البائع كان شريكاً للمدعي فانصرف بوجه الى
نصيبه والمشتري ليس بخصم في نفسه الاخر لانه موعود **فد** قال المسترض
اقرت بالمال ولكن ما اخذت كلف المترض انه ما اقرها ولا اقرارها لا
لا يوجب وهو يدعى انه اقرها لا والمترض ينكر فيكلف ويكفي في فضل التليف
نظاير هذه المسئلة فليست هناك وفيه اوى ما لا بسبب فافكر فافخر فخط اقراراً

في

منه

افهمه

من فلان في صحة واما شريته من فلان في قبيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال
التوفيق وقيل يصح وهو الاصح وفيه اوجاهة ارثا من اذنه فبالخصم اني شريته من
ابن اخيك لان اخاك ترك ابا فلان لك الارث هل يصح هذا الدفع فمع قياس
ما لو برهن ان له وارثا اخر ينبغي ان يكون على الاختلاف ولو قيل يصح هذا دفعه
فما لم يتق لحقه لعل فذلك الوجه هو كون ما يدعيه على الغائب سببا لما يدعيه
على الغير فحينئذ يجوز بيعه كالاخي والله اعلم **فشي** او في كل حال وجب
فمن هو الذي انك شريته مني ثم اطلق البيع لا يدفعه او كل من يدين حقا فكلما اطلق
فبيته الخارج او في قبيل ينبغي ان يتقبل بيته من الغير **د** او في ثمة فافكر خصم الشراء
فمن عليه للمدعي فبرهن خصمه على ايفاؤه لثمة لا يصح للمساكن **ع** انكر البيع فبرهن
عليه المشتري فاقول البايح الاقالة لبيع منه هذا الدفع ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى
ايفاؤه الثمن او الابراء اختل في المدعى فبرهن فيها او في البيع مكرها **فشي** او في
شرايه فقال هو الذي لم ابع او قال لا يصح بيننا فلما برهن المدعي على الشراء برهن هو الذي
ان المدعي روى عليه البيع يتقبل بيته وينتقض البيع وهذا كالمالك قال لبيس او لم يكن له
على شي قط فابرهن عليه برهن على قضائه او ابراهه قبيل ولو قال لم يكن بيني وبينك
معاملة في شي لا يتقبل منه الخروج في الدين وقال من يتقبل لوفيق بان قال لم يكن بيننا
معاملة الا ان شهوى سمعوا من بلقي شهوى سمعوا منه انه ابراني ولو انكر البيع
فبرهن المدعي على الشراء فوجد عينا فبرهن البايح انه ابراني من كل عيب لا يقبل في ظاهر الرواية
وعن من انها يتقبل **فشي** او في روى اوجب فافكر البيع فبرهن المشتري فاقول البايح
البراءة عن العيب لا يصح وقيل يصح انه يبيع كما لو ادعى الفانيك ثم قال قبضت
او ابراني يكون يقبل اكثر الظاهر ان هذا في الفانيك فافكر ان ظاهر الرواية والظاهر
اختيار لعقل من والله اعلم **خ** قال المدعي عليه ابراني المدعي عن هذا المدعى
ليسا للمدعي انك بيته على المال فلو برهن كيف للمدعي على البراءة وان لم يبرهن كيف
المدعي عليه او لا على وعاء المال فلو طعن ترك ولو طعن كلف المدعي على البراءة ووجه

خ او في انه اخذ منه هذا الدرهم بغير حق
فبرهن اني اخذته بغير حق لاني جئت بغير كذا
وهذا اخذت منه بغير حق فلو لم اقبلت
المبايعة

المسئلة الاولى

البراءة

البراءة اقرار بالمال عند المدعى من ثمة كذا المتعين وهو الاصح قال **ظه** ينبغي
ان يثبت المدعي او لا على البراءة لان المدعي عليه يدعي عليه بطلان دعواه وربما طعن
بمنقطع الخصومة **د** او في شياء فبرهن خصمه انك ابراني عن الدعوى كلها في
سنة كذا لبيع في تخفيف الخصومة **د** وفيها ايضا انكر فبرهن المدعي انك استمليتي
منه عشرة ايام وقال خصم ابراني خذ عشرين يوما لا يصح دعوى الابراء لما حر
تاريخ الاستقبال عن تاريخ الابراء **فقط** انكر **ع** او في البيع مكرها فبرهن
المشتري المشتري على تسليمه واخذ ثمة طوعا نكاحا وكذا لو ادعى الهبة مكرها
فبرهن المدعى عليه انك اخذت عوضه طوعا نكاحا وفيه او في البيع مكرها فقال
هو الذي ابراهه ساومه مني بعد وانه اجازته منه لبيع هل يدفع استغنى **فشكل**
عن هذا المسئلة فاما ما قال ما وجدت نصا والدلائل فيه متعارضة فان
الشفيع او الساوم المشتري يكون تسليم الثمن فلهذا يقتضى كونه اجازة او
المساومة تقرير ملكك المساوم ويحتمل ان قصد الوصول الى ماله ولا طريق له سواء
قال صاحب جامع الفصولين اقول قد قرئ من هذا ان استباح المدعي اقراره
لو وفق بان استباحت لانه كان ملكي قبضه مني لا يصح توفيق **فشي** وفي دعوى
البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كذا لا حاجة في دعوى السحابة الى تعيين العنوان
برهن على اقراره بشي طوعا وبرهن المدعي عليه انه باكره فبيته الاكراه او لا نه
نقطة خلاف الظاهر **د** او في الكفيل بالافعال الاصيل الحال غير واجب على
لاني اقررت مكرها قبيل لا يصح هذا الدفع او المدعي لا يدعي على الاصيل وقيل لبيع
لو كلف بامره لا يضر لان ضرر الدعوى على الاصيل الا يري ان البيع لو استحق من
يد المشتري فبرهن البايح على المستحق بانه باعه منه قبل ان يبيع من ان
يبيع هو من المشتري لبيع هذا من البايح ولو لم يكن الدعوى من البايح **فشي**
او في وينا فبرهن مدعيه اني اهلكك به على فلان يقبل لانه اراد به باقر المطالبة
واسقطها عن نفسه ولا يمكن اثباتها اثبات الابان يصير خصما من الحال عليه

التبعية

ولو لا بنية له على احواله فله ان يخلص المدي على احواله بانه ما يدعيه عليه حق عليه ولو ادعى
مالا على كغيره من الكفيل على ان الاصيل احالك به فلان وانما قبله في ان يتقبل بغيره
على هذه المسئلة وعلى ما لو برهن ان الاصيل او اءى عليه ايضا ثم قال بطلان دعواه كروم
واورسا يند است قبل لا يندفع للساقض افا هو الا غير الا ايضا وقيل سمع لان ايضا والمال
عليه ايضا المحيل ولو ادعى الا ايضا ثم قال فلان كس يتروا واما من يتقبل ولا ساقض
ومعها وفيه ايضا او اءى في وقت اليك عشرة وسام قرضا قال نعم وقت الى ولكن اترتب
ان او فها الى فلان وقت اليه وبرهن هذا دفع محكم وفيه ايضا او اءى وينا اترتب
ضمه ان اباك احواله فلان وقت اليه وصدقه فلان يندفع لان المحال يصير وكذا جئت
ببعض الدين او العين او اقرب لبعض يصح على الموكر وميراء الخرم **ص** صالح او اءى مالا
فصالح ثم ظهر ان لا شيء عليه بطل الصلح **فش** صالح عن دعوى دين ثم برهن على الا ايضا
او الا برء لو صالح عن انكار لا يسمع بنية لان هذا الصلح اخذ عن العين فلا يستحق وكذا
لو اقرب بين ولم يتدع الا ايضا او الا برء وصالح ثم ادعى الا ايضا او الا برء لا يتقبل ولو ادعى
الا ايضا او الا برء واكر فلم يندفع على اثباته فصالحه ثم برهن على الا ايضا او الا برء لا يتقبل لعدم
الساقض وهذا الصلح لم يقع فدا عن العين او لا يدين على المدعي عليه في هذه الوجه فيبطل
الصلح **فقط** او اءى صار فاكرو اليد فصالح على الن على ان يعلم الدار الذي اليد ثم
برهن فدا اليد على صلح قبل هذه الصلح مع الصلح الاول وبطل الثاني كذا **ي** وقال كل صلح
بعد صلح كالثاني باطل ولو شرا ثم شرا بطل الاول وثمة الثاني يتحل ويجزى بطلان
هو ان الشراء الثاني هو الاول فيكون كل صلح باطلا لا بد ان يكون الصلح الاول لا يكون منسوخا بالثاني
ولو صالح ثم شري جاز الشراء وبطل الصلح قال صاحب جامع الفصولين ان اول الصلح الذي هو
معنى البيع ينبغي ان يبطل الاول لا الثاني كما في الشراء اصله ان الشراء الثاني فيمنع الاول اقتضاء
ويعبر عنه قاله ويعرف بهذا حسب يل كثره يقول اكره بريد ما في خلاصة الفتاوى قال القاضي
الامام ان ما في الفتوى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح الذي جعل هو اسقاط اما اذا
كان الصلح على عوض ثم اسقط على عوض اخر فالثاني هو الجائز وانفسخ الاول لا يفسخ بالثاني

الدين والوكيل يتبعض
ح

بيننا كاح قط او قال لم تزوجها قط والباقي كاح يميني ان لا يقبل قياتي على سبيل
او اخلع تيقض سبق الكاح فيحقق التاقض **عل** برهن على نكاحها فبرهنت انه خالف
نيدفع لوم يرتقا او وقتا او وقتا احدهما فقط ولو وقتا ومارج اخلع اسبق لانه دفع
غيره بينتها ولو اوى نكاحها او اوقت نكاحه وهو يدعي اخلع فهذا دفع انكر نكاحها فبرهنت
فاوى اخلع يسمع اذ يحل ان زوجها منه ابرء وهو لا يعلم **فقط** لا يسمع اذ الزرع
مناقض **فقط** شبهه اثنان انه مات واخوين واخوات ان طلقها قبل موته قال **بق** بينة
الزوجية اولى وقال **سغد** بينة الطلاق اولى وقيل لو كانت المرأة تدعي عقد ما ينفى
باولوية بينة الزوجية والاجل فاولوية بينة الطلاق وقيل لو انكر واصل النكاح لم يكف
عده او فعاده عواها ولو لم يكره اصله بل قالوا لم يكن زوجته عند موته او لا يرثه بالزوجية
او كنهه فهذا دفع قال صاحب جامع الفصولين اقول ينفى باولوية بينة الطلاق لان شهودها
الزوجية شبهه واما استصحاب احوال والاخر اشبهت الزوال ^{ببرهنت} ان بينة اخلع اولى من بينة
ولو اوقت النكاح لان اخلع ابرء يكون بعد النكاح ولان بينة النكاح بناء على عقد سبق بالسنن
احال بينة اخلع يكون سبيله ^{ببرهنت} بينة الابرا او اولى من بينة ان له عليه كذا احوال وكذا كذب
فشي انه لو اوى انى شريته من ابنيك برهن فواليد انه ملك ابيه الى حوته فينبية الشر او لا
جف بكر بالتمتع زوجها ابوها وقبض مهرها ومات فاموت المهر على زوجها فبرهن ان
ان اباه قبضه بولاية الابوة ينقطع الخصومة **فشي** لو قالت المرأة ان ابانا مهرها على
نفسه قبل موته بسنتين فعالت اذ زوجها اترى مرض موته انى حلال عليه فهذا دفع ولو
انكر ونكاحها فبرهنت عليه فعلا او اذ ابانا طلقها وحضت عدتها قبل موته قال **سغد** هذا
دفع وقال **بق** لا قيل لو انكر واصل النكاح اصلا لا يكون دفعا والاذفع **ظ** برهن ان
تزوجها فمرة ثم كره او برهنت انه اترى بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه
ليست باحرامه فهذا دفع صحيح حتى يبين انه لم يزوجها الطلاق ولو كثر ينزع **خ** لو
انما اتمت ونكحها منه فواليد فبرهن فواليد انها كانت انها كانت ان طلقها وقد
عزها فبرهن انها تزوجها فهو دفع **عل** برهنت على طلاق ثلاث وبرهنت

وہذا امر

[illegible]

2011

الزوج انها اقرت بعد التطليقات الثلاث انها اعتدت وتزوجت بزوجه اخرى ودخل بها
وطلقها ومضت عدتها وتزوجته وهي اليوم ادراته اليوم فقد قيل هذه اليسى برفع
والعيج ان دفع صبي ولوا في نكاحها وهي تدعى اقرار بجرتها هذا ايضا دفع وفيها
ايضا جعل امر امراته بيدها علما انه لم يصل اليها نفقتها وقتئذ الا اني تطلق نفسها
على شات فحصى ذلك الوقت فارادو تطليق نفسها فاختلما وصول النفقة في ذلك
الوقت فبرهنت انه اقران لم يصل اليها نفقتها قبل ويندفع عدول ولو برهنت انه اقر
ان لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل طوار ان وكيل دفع اليها وقيل يقبل في الوجهين
لان دفع وكيله دفع **في** برهن على نكاحها وبرهنت انه تزوجها وتزوج باختها او ابنتها
او بنتها وهو يكره في نكاح الكافرة الذي لا نكاح القايمة عنده وكذا لو برهنت
الكافرة انه الذي اقر بنكاح القايمة وقال لا يتوفى القاضي ولا يكمل بنكاح الكافرة استقاما
ولو برهنت انه تزوج باباها ودخل بها او قبلها او معها بشهوة يفرق بين الكافرة وبين
المدى ولا يقضى بنكاح القايمة **ادعى** انها امته ونصبها منه فواليد يبرهن فواليد
انها كانت امه فلان وقد حررها وانما تزوجها فهو دفع **في** ادعاء حماة خاصته عنهما
في النفقة ليعرض القاضي لها عليه النفقة لما برهن العم على ان افوها وهو ادلى
منه بالنفقة عليها واكرت المرأة وكفى فالقاضي يبرئ القوم من النفقة ويقول لها انت
شيت فوضعيها الا بخلاف ما افاضت النسب من رجل يقبل البينة من وكيل الرجل
١٤٠ الاخر **ابو فتي** ادعت انه تزوجني في رجب سنة كذا او تدعى المهرنة تركته
فبرهن ورثة ان له مورثا مات في سنة لا يقبل لانهم يشبهون الموت
والمرح لا يدخل تحت الحكم ونسب النكاح والمهرنة التركة ادعى انه قتل اباه في يوم كذا
فبرهن خصمه ان اباه كان متياني في ذلك اليوم لا يقبل بنية موته **د** برهن انه مات وترك هذا
ميراثا لا يورثه ميراثي ومك له وبرهن خصمه ان امك ماتت قبل من تدعى انه مات او لا قبل
يندفع وقيل لا لان المورث لا يدخل تحت الحكم فلا يقبل بنية خصمه موت فلان قبل موت
فلان قال صاحب جامع الأصول ان قول فعلى هذا فيما تراه من **فتي** من مسيلة

التزوج في رجب وصيلة فترايب يوم كذا ينبغي ان يكون فيها خلاف لورهن ضمن
 اباها ان يتا قبل ذلك اليوم **فشي** او ما ارثا عن ابيه فقال ضمن شريته من ابيك
 في تاريخ كذا فقال المدي ان ابي مات قبل هذا التاريخ بسنة ينبغي ان لا يسمع قول المدي
 لان يوم الموت لا يد فركت اكم قال صاحب جامع النصارى ينبغي ان يكون فيه وقف
 امتا له خلاف على ما قرع **في** **فشي** كذا ينبغي ان يكون فيه وقف
 البيع او الشراء او الكساح لا يقبل لان اقدم على التزام المال اقراره بجهت سبب وجوب
 المال فلا يسمع منه بعد وعوى النساء ولو برهن على ابراء الاصيل او على ابراء يقبل لانه
 تقرير للوجوب السابق **عليه** الدفع من غير المدي عليه لا يسمع الا اقلان المدي عليه احد الورثة
 فبرهن الوارث الاخران للمدي قال انا مبطل غيري في دعوى يسمع قال صاحب جامع النصارى
 يروى عليه ما قبل ثلثة اوراق تعلقا **في** **في** ان يسمع من البائع ومن المكحول عنه وان لم يكن
 المدعى عليه ما قال فان اجيب بالبيع بالثمن مدعى عليه معنى يروى ان الوارث الاخر ايضا كذا
 فلا وجه للحكم **فقط** انكر الوصية فبرهن المدي على ايداعه فادعى ضمنه الرق او الملاك لو قال
 في الكمال ليس بك على شي يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال لم اوقع اصلا لا يسمع لعدم
 الامكان **في** **في** ان افدت منه بغير حق وملك عنه وبرهن ضمنه ان افدت بحق لانه ملك
 يذفع المدي لانه يدعي الضمان فدفعته اليه ولو ما قاني يبره وبرهنا على ما اوفينا يقبل بنية
 الاخذ ايضا لصاهاهما ان كان بيه المدي فيكون المدي فادى حقيقة والاخذ خارجا بنية
 اولى وفيها ايضا ادعى وصية وانكرها الوارث فبرهن الموصى له فادى الوارث الرجوع قبل
 لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه ما يخفى على الموصى اوصى ثم رجع ولم يها التارث فافكر فلما اخبر
 ادعى الرجوع والسائق في مثل لا يضر ولو برهن على وجود الموصى الوصية يقبل على رواية كون
 الموصى رجعا لا على رواية انه ليس برجع يقول اكثر الطائفة الرواية الاولى هي الاصح و
 الاولى افدت قرينة اوراق تقريرا تعلقا **في** **في** ان يجوز ما عدا الشك في دفع **فشي**
 او يوارا الى شريته من ابيك وبرهن ذوال اليد ان ملك ابيه الى ان مات وتركه ميراثا لي
 لا يقبل بنية لانهم شهد باستحقاق اكل والمدي اثبت الزوال **في** **في** برهن انه لم يبرهن

يقول الحقير بوجه ما ذكره يدل على صحة قوله
 في ذلك المكيل ينفذ المال لورهن على وكالته
 وحكم له بها ثم المطلب او في ان الطالب مات
 قبل وفاءه وليس له حق القبض يبيع الزموى

بان كاتبتها

ضمن

قد برهن المدي على ان انا مديا له او اقام
 وان شهد له اخر اقراره بالان

ضمن ان شهود اوقعوا لانهم مبطل بنية المدي **فشي** او يوارا الى شريته من ابيك
 وارث ظن المدي فبرهن ضمنه ان الاصيل اقال اليك اوالي مورثك او برهن ان مورث
 اخبرني من الكفاية او برهن انك اخبرني فيها بعد موت مورثك يذفع المدي **في** **في**
 كما سئل فقال المدي عليه في وقفه ان كان او ما بسبب فقال المدي انا اوفيه
 بذلك لان ذلك السبب وتركته ومن المالك المطلق يبيع وهو انا يبيع المدي
حيل الدفع وفي فقط لو ادعى المالك فارق دفعه وعوى طلاق او اقرارا بطلا
 او اقرارا بركته المصاهرة او بالرضاع ولو ادعى رجوعا عنه فادعى دعوى التوفيق او
 الزيادة المقتضية او انه قد رجع من الوارث يقول الحقير انه قد رجع حيث عاين ذلك الماشية
 مصر او المصراع في عاتة الكتب ان مواعيد الرجوع عن البتة سبعة الحرة بالقرابة والزوجة
 وقت الحرة والزوجة المقتضية وموت احد المتعاقدين وموت اصيل الى اهل الحق طلقا
 وهلاك الموهوب وفروجه عن ملك الموهوب له والذي لا يجري في موهوب الرضا انا بموت
 احد المتعاقدين فقط كما لا يخفى قال ولو ادعى شراء دار من فلان فادعى ان يذوقه واليد شراء
 من ذلك المالك فلان ايضا برهن من ذلك البائع يقول الحقير وهو وذكرها في صفة مروت وفيه
 اخر دعوى الشراء وقد كتبت في فصول دعوى في مسائل شتى من فصول دعوى اتي بجم و
 في اليد فليظفر به قال ولو ادعى طلقا مطلقا او بالسياج وبرهن فادعى ان يدعي ذوال اليد تناجا
 ايضا ولو برهن انه لم يدفع وعوى ايداع او رهن او اجارة فادعى برهن فادعى لانه اخل اليد
 الى ذوق اليد الى غير ذلك ولو ادعى ارثا بعهدة فادعى ان يدعي ذوال اليد اقرارا للمدي انه من ذوى الارحام
 ولكن هذا الدفع انما يقع اذا كان قبل الحكم بالعصبة لا لو كان بعد ولو طلبت المراء التوفيق
 بعد معنى الاجل بسبب العتة فادفع بدعوى اقرارها بعهدة اليها او دعوى اختيارها
 العام بعد **وفع الدفع وفي شتي** برهن المدي ان ذوال اليد ادعى لنفسه لم يقبل من ذوق اليد
 بعد بنية الايداع اصلا **فشي** ادعى غصبا على ذوال اليد فبرهن على الملك لا على الغصب ففقد
 دعوى الغصب عليه وهو الغصب بلا اقامة البينة لا يمكن المدي عليه من دعوى الايداع قال
 وكيفية هذا ان حيلة في دفعه وعوى الايداع وفيه ادعى ملكا لطلما فبرهن ذوال اليد على

هذا الحكم لا يورث ملكا مطلقا او بسبب ادم في دفعه على اقرارها بالان
 بان ادعى ان ذوال اليد من ذوى الارحام او رهن او غصبا منه برهن فبرهن
 ذوال اليد على اقرار المدي بايداع طلقا يذوقه المدي لا يبرهن على ايداع طلقا
 فادعى في دفعه وعوى الايداع فادعى برهن فادعى ان ذوال اليد من ذوى الارحام
 او رهن او غصبا منه برهن فبرهن ذوال اليد على اقرارها بالان

الدعوى يصح **شني** ادى عينا فقال فو اليد شريته من هذا المدي ينزع من يده
قياسا حتى يبرهن على الشراوية افي **ظه** ويترك في يده ثلثه ايام حتى ياتي
ويكفر عليه المدين افا ادى الايام يور بالاداء ثم يور بالشهادة باثبات الاثبات
غر لو ثبت عليه حق فقال لي حجة اي وقع فلو لم يثبت لا يقبل ولو فتر وهو قاطع
يتطوع به لسانه عن البينة لو قال نعم لسانه عن الاحضار لو قال نعم يؤجل يومين او ثلاثة
فقط قال لا يفعل ثم جاء به فتر فلو لم يثبت فلو قال لا بينة لي لا وحلف ثم برهن
يقبل عندهم لا عندهم يتدل الحيف وقد تفرغ تفصيل هذه المسئلة في اوائل هذا الفصل تتلوا من
ص وعن **مق** فليظن ثم يقول جميع ما ذكر في هذا الفصل انما هو مسائل السائقين
في الدعوى وانما السائقين وبعض من بعضها في الفصل الخامس عشر في خلال مسائل
التحليف واما مسائل السائقين في الشهادة فخصيصة في الفصل الرابع عشر والله الموفق
الفصل الحادي عشر في اختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف
وفي اختلاف الشاهد بين ما يتعلق بذلك **در** **عز** يجب مطابقة الشهادة للدعوى حتى
فقط فلو ادى ملكا شهدا بملك سبب قبول لانها شهدا باقرار ما ادى وفيه مطابقة معنى
وبعكس لا يقبل لانها شهدا باكثر فكان المدي مكذبا لها ويجب تطابق الشاهدين في المعنى
ولم يوجب اختلاف المعنى عندهم وعند مالك في الاتفاق في المعنى المعنى فلو شهد
احدهما بالبيع والاخر بالتزويج يقبل ولو ادهما بالبيع والاخر بالزينة او مائة ومائة
او طلقة وطلقتين او ثلاث لا يقبل لاختلاف المعنيين كما اذا ادى ادى غصبا او قسلا
فشهد احدهما بالبيع والاخر بالزينة لا يقبل ولو شهد بالزينة لا يقبل ولو شهد احدهما
بالبيع والاخر بالزينة سلم على الثالث ان ادى المدي الى امانة لانها قاطعة في الاتفاق
وانما او ادهما بامانة وان ادى المدي الى امانة لا يقبل لا كذب شاهد الزينة هذا كله في الدين
المخفيع اما في الدين فيقبل على الواحد كالشهادة وان هذين العبدان لم يفرقا هذا
لم يقبل على العبد الواحد اجماعا وفي العقد لا يقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل او اكثر
او كان المدي هو البائع او المشتري ولو شهد واحد بشرا عيدا او كاتبة بالبيع واخر بخرجه

وبين الدعوى والشهادة
تتباين في الفصل الحادي عشر

مطلقا

الدعوى

بالن

بالن وحسب ما لا يقبل لاختلاف التيقن كذا الحق بالي والصالح من قود الرهن و
عق بال وصالح من قود الرهن واكلم ان ادى العبد والعامل والراهن والمرء وان
اوى الاخر فكد دعوى الدين والاجارة كالمبيع في اول المدة الحاجة الى اثبات العقد وكالات
بعدها والمدي هو المور او الحاجة هذا الى اثبات العقد والتكليف يصح بالافضل مطلقا
عندهم وعندهما بطلان الشهادة ولا يقضى في بشي انتهى **لخص** **ظه** فادعاء بسبب
كشراء او ارض وكف وبرهن على مطلق الملك لا يقبل ان ادى الشرايين معلوم بان
يقول شريته من فلان بن فلان العلاني اما لو ادى من مجهول بان يقول شريته من
محمد او احمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان التزامه انه اقر بالملك لبايعه وهو لم يجر
لانه اقر بالجهول وهو باطل فانه لم يذكر الشرا وهذا لا يقبل البينة على الملك
المطلق كذا **هنا** **فني** قيل لا يقبل في الجهول ايضا لانهم شهدوا باكثر مما يدعيه
فلو ادى ملكا مطلقا وشهدا بملك بسبب يقبل لشهادتهما باقرارهما او اشهدا
بملك ما وث يبين للقاضي ان سأل المدي انتمى الملك بهذا السبب الذي شهدا به
او بسبب اخر فلو قال اوتعب بهذا السبب يحكم له بالملك فانه السبب ولو فكر
سببا اخر او قال لا اوتعب بهذا السبب يبرهن شهادتهما ولو ادى شرا مع قبض وشهدا
بملك مطلق اختلف فيه المشايخ فيقبل يقبل لانه دعوى الشرايع القبض ودعوى الملك
المطلق عند بعض البعض فلا تافق عندهم وقيل لا يقبل لان دعوى الشرايع معتبرة
في نفسه هذا المسمى الا ترى انه لا يحكم له بالزينة وهذا الزينة في شرايين معلوم اما
لو من مجهول بان قال شريته من رجل لا اعرفه او قال من رجل ثم ادى ما مطلقا يسمح
كذا **ط** وفي **فني** اوصاء ملكا وشهدا بسبب ثم شهدا بملك ثم شهدا بملك
بالمطلق لانها لما شهدا بسبب حل دعوى الملك المطلق مع السبب فلا يقبل شهادتهما
بالمطلق ولو شهدا بملك ثم بسبب يقبل لانها شهدا ببعض ما شهدا به اولاد او اوصاء
شاهدا فشهدا بملك يقبل لان عكسه لان دعوى المطلق ودعوى المدي او ليرثه الملك بالاجتماع
وشهادة الشاهدين او ليرثه الملك يتبين فشهدا باكثر مما ادهما فتر وهو بهذا

خلاصة دعوى الملك بسبب الارث
يقتل الملك المطلق **فني** مو

لا يقبل

المصلحة لا يخالفه لو ادعى متاجراً مطلقاً لعلك **ط** اوى اوى متاجراً وهذا
بسبب ترك **فشي** اوى مطلقاً وشهد واحد بطلق واخر بسبب قبيل بخلاف
عكسه ويحكم بملك حاشاً فلا يكون له الزايد **ج** لا يقبل الشهادة **فشي** شهدوا
انه فلانا ببيع منه واخراة فلانا اقر بالبيع منه يقبل لان لفظ الاخبار والاثبات
منه واحد الماضي لورال الشهادة قبل الدعوى من لون الدابة فلانك انما غن
الدعوى شهد انك لا تملك فلان فذلك بلون نفي لانه يقبل اذ سال بملكه عما لا يكلف
الشاهد بياناً فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه **ح** يل كثره وفيه اوى ملكا
مورخاً وشهد ايمطلي بلان ريخ لا يقبل ولو شهد اوجه احد ما بملك مورخ والاخر
بملك مطلق فلواوى ملكا مورخاً وتروا الشهادة ولو اوى المطلق يقبل ويقضى
بملك مورخ **ط** اوى انه له وقبضه منه فواليد يغير حق واخر شهد بقبض مطلق
لا يقبل اذ المطلق يحل على احوال والمضى يدق العطف الماضي فتعابوا كما لو اوى قله
منه شهر وشهدا بملكه احوالا وكذا لو اوى قبضا مطلقاً وشهد ايمورخ لا يقبل لانه واذا
وفق وقال ابروت بالمطلق **ح** قبضا من فذلك الوقت يقبل وقيل يقبل بلا توفيق اذ
المطلق اكثر واقوى من المورخ فشهدا باقراراً او بما ولو اومعا انه له منه سنة
وشهد انه له منه عشر سنين لا يقبل وفي عكسه يقبل لانها شهدا بالآخرة وله ايمورخا
انه ان يقبل في المصلحة الاولى ايضا اذ اوفق لما ذكره **خ** من انه لو اوى انه اشترا منه
منه شهر وشهد انه اشترا منه سنة لا يقبل للساقض الا ان يوفق بان يقول شريته
منه منه سنة كما شهدا ثم تعاقبته منه ثم شريته منه شهر فواوفق بهذا الوجه وشهدا
بيعه وشرا بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له **ط** اوى انه اشترا بتاريخ وشهد ايمورخا
تاريخه او بالعكس قيل يقبل وقيل لا **فشي** او ما ارثنا من ابيه وبرهن على ملك مورخ
فشهد واحد بطلق واخر بسبب يكلم مورخاً بسبب وتحويل المطلق على المتيه اوى
شرا من اول من امن فشهدا بشرا في الامس يقبل وشهد في الناح لا يقبل اذ البيع
قول بجا ومركز والناج قول ملحق بالنقل والاختلاف في الفصل بين التور

شاور السيف

في المرد ايضا لك

خلاصه فی الحقیقت رجل اوی بیا دلیلی
 مردی که در اصل از جنس انسان است و در نزد
 و شد از آنکه با تاریخ را پیش و کند از
 عکس و از آنکه از پیش و عکس و
 ادبی به سبب از آنکه از شد و شد از آنکه
 با تاریخ پیش و از آنکه از آنکه

[illegible]

اوى خلاف القول وفيه اوى كالحال ان يرجع وشهدا بورخ لا يقبل الا كذا به شهدوا، وفي
 ملكه يقبل قال صاحب جامع الفصولين ان قول على قياس ما قرئ من عمل القبض المطلق
 على الحال في علي احوال ينبغي ان لا يقبل في ملكه ايضا لما قرئ من الماضي والحال وقال ايضا
 بعد ذلك هذا المبدأ في فضل وعوى النكاح وهذا على عكس وعوى ملك العين لان
 الشهادة بنكاح مطلق شهادة بانها ملكه حصة حالا لان حدوثه متعين فيضاف
 الى اقرب الاوقات بخلاف مطلق الملك فافترقا يتبدل بغير ان يتبدل بغير التام
 ينبغي ان يقبل في المبدأ الاول احوال في مطلق النكاح وان يكون يقبل بالتوفيق
 بل يقبل بالتوفيق ايضا في احد القولين كقوله في مطلق النكاح **ط** والله اعلم
عيت تحمل شهادة على ملك بسبب واراولن يشهد بطلق لم يذكر هذا في الكتب
 اختلفت فيه المشايخ والاصح انه لا يسم ذلك اوى وياب سبب قرص او كونه وشهدا
 بدني مطلق قيل لا يقبل كانه عين له، بسبب وشهدا بطلق وقيل يقبل وهو
 الصحيح والفرق بين العين والدين ان العين يحقل الزاوية في الحكم وحكم المطلق
 ان يستحق بزاوية، والملك بسبب بخلاف فيصير بالسبب ملكا بالشهود به
 بالمطلق بخلاف الدين لانه يحقل لا يحقل الزاوية فلما اكد ان فافترقا **خ** اوى
 وياب سبب ولم يمتنع السبب فشهدا بالسبب يقبل **ط** اوى الفاعل
 محسنة منه ثمن ثمن ثمن، وفي محسنة ثمن متاع شره ثمن وشهدا بمسماية مطلقا
 يقبل في محسنة وفكر السبب ليس بشرط وهذا ان في وعوى الدين
 بسبب لو شهدا بمطلقا يقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه افق **ظه** اوى انها
 مكسوة وشهدا انها ان تزوجها او بالعكس يقبل احوال النكاح بسبب متعين
 لصيرورة المرأة زوجة فاستوى فذكره وترك اوى ملكا في احوال وشهدا انه كان
 ملكه يقبل لانه ثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم بباعه في المبرج المزيل
 قال صاحب جامع الفصولين هذا اعل بالانصاف وهو محتمل في الدفع لا الاحتياق
 فكان ينبغي ان لا يقبل شهادتهما فيه لكن فيه حرج يقبله فاعل لم يتبدل بغيره

قوله ينبغي ان يحفظ لاه الذي لم يسمع من الذي لا يرى
وكم في هذه العينة اذ العلى لو كانت مبرحة والشهادة
مطلقة او بالعكس فيه اختلاف اذ قد تم خلافا من المحيط انه
يقبل يتقبل وقيل لا يقبل وقيل لا يقبل فيها الا اذا وقع المدعى
في العكس وقيل لا يتقبل في الطرد وفي العكس يتقبل بالتوفيق
وقد مر في خلاصة انه يتقبل في الطرد والعكس انتهى ينبغي
اذا تعامل عند التضاء والنفوذ فيعمل بما هو احرى واقرب
والله الموفق الى سبيل الهدى خصوصا

الان شاء الله المكرر
وقد تم بحمد الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

فلو قيل قيل عليه وقيل عليه كالأخفى على ذي فهم جليل وانما هو ان قيل عليه عمل بالادب
 لا يراد بالادب في هذه المسئلة المدعى عليه كمن قيل عليه على ما عوى المدعى
 مكانه في الحال لا قبل وضع المدعى عنه فيمنع يصح العمل بالاستصحاب كاللاخفى وانما العمل
قضية ادعى على اخوه نينا على حوزته وشهد انه كان له على الميت ومن لا يقبل حتى يشهد
 انه ميت وهو عليه بقول الحقير قال صاحب معين الحكم وفي المحيط خلافا وافتى برهان
 الدين بهذا الجواب مائة ثم رجع عنه فليست في اوله الشهادة من المحيط انتهى فالجواب
 عن عدم تعرض صاحب جامع الفصولين لهذا النقل الدافع الموجب والمحيط المستول
 عن المحيط مع انه في الفضل العشر على الروايات بحر محيط ثم الجواب واجب منه انه اركب
 العمل بالاستصحاب لموضع لم يفتقر فيها سبق ولم يدرك ان ارجح فيا وكفى القصة
 اشتد واشق فهو بالدفع الحق في القضية ايضا لو شهد على اقراره بدین فقال المشهور
 استشهد ان لا يقبل الا ان ام لا فقال لا لا يقبل شهادة **فشي** لو شهد انه كان ملكه فكلما شهد
 على انه ملكه في الحال ولا يجوز ان يقول امر وزمك ويبيد ابيد فعلى هذا الواو في
 وشهد انه كان ملكه **كذا** له عليه كذا او قال او ايتكم رزق ففتى ابن بوبن ان
 يقبل كافي العين وفي **ط** ما يدل على قبولها فانه قال لو اقر بدین عند جليل ثم شهد عدلان
 عند الشاهدین انه قضى فيه فشهد فاشهد اقراره يشهد ان انه كان عليه ولا يشهد ان
 انه عليه يقول الحقير بل يدل على عدم قبولها ولعل كذا عدم سقط منها من قلم النسخ و
 فيه وكذا لو شهد واحد انه ملكه واخر انه كان ملكه يقبل كلاهما لا تفتاها انه في الحال
 معنى كذا **فشي** او فتى كذا فشهد واحد انها امراة واخر انها كانت امراة
 يقبل وكذا لو شهد واحد انه اقر انها امراة واخر انها كانت امراة قال فعلى هذا لو
 ادعى ملكا مطلقا وشهد انه ورثه من ابيه او شهد انه شره من فلان ولم يتعرض للملك
 في الحال في الصورتين بان لم يقول له هو ملكه قيل ولكن ينبغي ان يقال شهده هل
 يعلمون انه خرج من ملكه وكذا الواو في انها امراة او سكوت حتى وشهد انه كان تزوجها
 ولم يتعرض للحال يقبل وهذا كله او اشهد بملك في الماضي اما لو شهد ابيد في الماضي

الحكام

تقديم

سنة من سنة

د ادعى نكاحا وشهد به اربعة القسط
 ما هو رزق زن وشهر وانتهى ايم
 لا يقبل ولو شهد احد بها كاذب زن
 ويورد است يقبل وهو صحيح
فشي ادعى انها امراة لان ابها
 زوجا زوجا حتى برضاها فشهدا
 بهذه العين كجهن جردى بارتني
 واو ايتكم رزق ففتى ابن بوبن ان
 يقبل كافي العين وفي **ط** ما يدل
 على قبولها فانه قال لو اقر بدین
 عند جليل ثم شهد عدلان عند
 الشاهدین انه قضى فيه فشهد
 فاشهد اقراره يشهد ان انه كان
 عليه ولا يشهد ان انه عليه

بان

بان ادعى ما ربيد رجل فشهد انه كان بيده المدعى لا يقبل فاعاد الرواية لانها شهدا
 بيده في الماضي وقد عرف الخروج عن يد بتعين بخلاف ما لو شهد بملك في الماضي وعن
 من انه يقبل ولو شهد باقرار المدعى عليه انه كان بيده المدعى يقبل او في ملكا في
 الماضي وشهد به في الحال بان قال هذا كان ملكي وشهد انه لم يقبل وقيل لا وهو
 الاصح وكذا الواو في انه كان له وشهد انه كان له لا يقبل لان اسناد المدعى يدل على
 ثبتي الملك في الحال او لا فائدة له في اسناد ملكه في الماضي مع قيام ملكه حالا بخلاف
 الشاهدین حيث لا يبدل اسنادهم على ذلك او لم فائدة فيه سوى النفي وهي ان
 يشهدوا باعائنا من ملكه بتعين ويكثر الشبهة بقاء الملك لعدم يقينهما به
 لانها لا يعرفان الا بالاستصحاب وانما المالك فكما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا
د ادعى انها كانت امراة وشهد انها امراة او قال كانت امراة لا يقبل كافي وعوى
 العين **فشي** ادعى مائة فقير بربيب سلم صحيح وشهد ان المدعى عليه اقر ان
 له مائة فقير ولم يزيد اقل يقبل وقيل لا وهو الاصح بخلاف ما لو ادعى بسبب
 القرض وشهد انه اقر ولم يذكرا سبب القرض يقبل **فشي** ادعى نينا وشهدا
 باقراره بالمال يقبل ويكون اقامة البينة على اقراره كافتاها على السبب **شني**
 افتى **شني** بانه لا يقبل **ط** ادعى نينا وشهد واحد بالمال واخر باقراره
 لا يقبل بالمال لا يقبل **فشي** يقبل عند من **فشي** مثل هذه الشهادة لم تقبل في
 العين لان حكم المطلق ان يستحق بزوايد والمالك بالاقرار بخلافه قال صاحب
 جامع الفصولين اقول الفرق بين الدين والعين ان الدين لا يكمل الزوايد
 فلا يلزم اختلاف المشهود بخلاف العين يقول الحقير الفرق صحيح ويقتضي قبول
 الشهادة في المسئلة المتقوله انما عن **ط** فيكون قول من هو الاصح كما يشعرب
ما في فشي وقيل ويلبس هو هذا الفرق والله اعلم **بس** لو شهد واحد بالقرض
 واخر باقراره بالقرض يقبل **فشي** ادعى قرضا وشهد باقراره بالمال يقبل بالبيان
 السبب ولو ادعى قرضا وشهد ان المدعى عليه وقع الى المدعى عليه كذا ولم يقول

الاجم

المختار

في كل من يثبت قبضه كشيء يبيع شيئا بشرائه فالتقول الذي اليد في قبضته امانة فلا بد من بينة على الرضى ولو اوى او اود وشهد واحد انه اقا، واخر اقل من اربعة

قبض يثبت قبضه كشيء يبيع شيئا بشرائه فالتقول الذي اليد في قبضته امانة فلا بد من بينة على الرضى ولو اوى او اود وشهد واحد انه اقا، واخر اقل من اربعة
قبول لان احد ما شهد بفعله والاخر يقول **معي** شهدا بالقبض احد ما قضاه
عناية يثبت الاثبات لا القضاء الا ان يشهد معاخر وينبغي لمن علم ذلك
ان لا يشهد بالقبض يتردد في قبضه عناية **فقط** الشهادة بعد تمام
بالفعل كمن وهبه وصدة بطلها الاختلاف في زمانه ومكانه الا عندم وفي
البيع والاجارة والصلى والخلع لا يطلها وكذا لو شهد واحد بعقد واخر باقرار
اسم بالان قبيل **صد** اختلاف الشاهد على ثلاثة اوجه اما في زمانه ومكانه
او انشاء واقرار وكلها ما اربعة اوجه اما في فعل او قول او فعل لم يتناول
او في عكسه اما الفعل المحض كغصب يمتنع قبول الشهادة في الرضى العلة واما
التقول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقا واما الفعل المحض بالتقول وهو
الرضى فلا يمنع واما عكسه ككساح فيمنع قبول الشاهد في جميع الفصول
تعلق من **ص** ان القول المحض كبيع وطلاق واقرار وبراءة لكن في الخلاصة نقلنا
عنه ايضا ان كسب وشراء وطلاق وعتاق وولاء وكفالة وهو الذم وصاية
وابراء ورهن ودين انتهى **جف** شهدا برهن ولم يعلم اقدرا الرضا لم يحز **ص**
شهدا برهن واختلعا في زمانه او مكانه وما يشهدان على معانة القبض قبيل
وكذا اشراد ودية وصدة او القبض قد يكون غير مرة ولو شهد باقرار الواهب
او المقصد او الرامن بالقبض قبيل **ص** شهدا ببيع واجارة او طلاق او
عتق على مال واختلعا في قدر البذل لا يقبل الا في النكاح حيث يقبل فيه ويرجع في
المهر الى مهر المثل وما لا يقبل في النكاح ايضا **ص** اوى تزوجها وشهد واحد
واحد بنكاحها بالف واخر باليمين والزوج يدعى اليه او القين او يقول لم اسم شيئا
صح النكاح عند من عنده من **ص** اوى شرا وشهد واحد واخر
انه اقرب قبيل لانه لفظ البيع الشرع الصلح للمازار والابدا فعد اتفاقا اذ اود

حكى الحق الرضى بالقبض لان قول الرضى كقول
والشاهد من قبضه يثبت الرضى فالتقول المحض
الانكاح كقول الحق اخذت بالشهود او لا تزوج
الشهود والعتق النكاح فبشرهم بقبول يبيد النكاح
فالحق ينقض الاكراه بملكه من غير حق

فقط اوى رهنه فشهدا بيمينه
القبض واخر اقل من اربعة
بينة المثل لا يقبل اذ
الرهن في هذا الغصب هو

ص سكتت شهادته البيع عن بيان الزمان والمكان فسا لها القاضي فعلا لا الفعل
فذلك قبيل لانها لم يكن لها حفظ ذلك **لط** شهد بنحو بيع مما هو قول محض واخر
باقرار بذلك قبيل لانه قول ظاهر الا ان كانت صيغة الاثبات وتعالى صيغة
الاخبار كقوله شهد به واخر باقرار به ولو شهد بنحو غصب مما هو قول محض واخر
باقرار به **بسر** البائع انكر عيبه عنده فشهد انه باعه وبه هذا العيب واخر
انه اقرب لم يحز الا شهد لانها شهدا باقراره فيمنع قبول صاحب جامع الفصولين
اقل على ما قرأه لوجهه لو شهد بنحو بيع واخر باقرار به قبيل ينبغي ان يقبل هذا
ايضا اذ يقول الحق قد لا ينبغي للاختلاف انما هو العيب فقط
كما لا ينبغي وذلك فعل لا قول بخلاف البيع فقياسه مع الفارق كما لا ينبغي على نافر حتى
قال قال وهذا كما لو اوى عينا انه لم يشهد انه ملكه واخر ان اليد اقر انه ملكه
الذي لا يقبل **فش** شهدا برهن اوى بيع الوفا فاكروا اليد فشهد انه باع بشرط
الوفا واخر ان المشتري اقر ان شري بشرط الوفا قبيل لان اوى في البيع لفظ الانشاء
والاقرار واحد ولو شهد ان الذي به يهد الذي عليه واخر ان اقر ان يهد لا يقبل
اوى ودية وشهد ان المودع اقر بالايدي قبيل كايه الغصب والعارية
ولو شهد بالايدي واخر ان اقر بالايدي فقياس الرضى ينبغي ان يقبل وعلى قياس
الغصب ينبغي ان لا يقبل يقول الحق في بحث او الاية المودعة والرضى قول الحق
بالفعل وشهد الرضى المودعة فالحق بالقول فينبغي ان يقاس على الرضى اذ
ليس بفعل محض قطعا حتى يقاس على الغصب اللهم الا ان يقال ان بعض صور المودعة
ما هو فعل محض كماله وضع رجله عند رجله او لم يقل هذا ودية عندك فذهب وتركه
عنده فلو ضاع الثوب ضمنه لانه مثل يده ايداعه فاعلم كايه كايه فاعلم كايه
فان والله اعلم **ص** اوى نكاحا وشهدا باقراره بنكاح قبيل كايه الغصب كغصب
ولو ادها بنكاح واخر بالاقرار به لا يقبل كغصب ايضا فبشرهم بقبول يبيد النكاح
ان القول ان حكم سائر ان حكم ما هو قول الحق بالفعل ككسب ما هو قول محض وان حكم

يقول الحق وسياق در ستاد و قاسباتي قريبا في **ص**
ان يكون حكم القول بالمعنى كحكم الفعل المحض
وحكم الفعل بالمعنى كحكم القول المحض والله اعلم

محض غلط

الظاهر ان

اذا هو من العتق فله يدين من الايجاب والقبول

ما هو فعل محض

ثم ذهب المودع ايضا

فشي او عت هر اجد طلاق و او اي زوجهها انها و عصبه و برهنه فشيده و احد به
 و اخر بابر يقبل لثروت الموافقة او عصبه الذين حكمها السقوط و كذا حكم البراءة
 و قيل لا يقبل لاختلاف المشهود به او الابرار و اسقاط و العصبه تملك فان الدان
 لو عصبه للكثير يرجع على الاصيل لا الوايزاء و كذا المديون لو اوى و ينعى و عصبه
 منه يرجع لا الوايزاء فاختلف حكمها **ط** او اي قنا و برهنه على اقرار في اليد
 انه لم يقبل اعتبارا لا اقرارا ثابت بالبيعة بالثابت عيانا و كذا لو شهدان في اليد
 او بالقبول و اخر انه اقرار بان المديون اوى و يقبل ولو شهدا انه اقرار بان المديون دفع
 اليه لا يقبل و لم يجز الاقرار بالدين مع اقرار بالملك للدافع و جعل الاقرار بالدين
 اقرار بالملك للمودع او عت طلاق فشيده و احد به و اخر باقرار به يقبل او عت
 خلعا و شهد باقرار الزوج به يقبل او اي انه سلم ثوبا الى صباغ فجد فشيده به فنه
 اليه ليصنفه اخر و اخر ليصنفه اصغر لا يقبل لاختلاف المشهود به و لو شهدا ان
 ان له عليه ان و اخر انه اوى و العا يقبل او اي المديون ان و نيا مطلقا اما لو قرع
 لاحد السجين فلا لان كذب احد شاهدين و لم ولو لم يشهدا باقراره فكن شهدا
 احدهما ان له عليه ان و اخر صا و اخر الاخر ان له عند العا و عت لا يقبل شهدا ببرقة
 بقره و اصلها في لونها يقبل عند عدم و العا و الا هذا الاختلاف في العصب
 يمنع قبول الشهادة و كذا اختلافها في الذكورة و الا نثبت يمنع اجماعا **ص** شهد
 ان قيمة المصوب كذا و اخر ان غاصبه اقرب لا يقبل **فش** او اي الاتفاق و شهدا
 بقبضه يقبل او اي انه قبض من كذا و اخرها بغير حق و شهدا انه قبض بجهة الربوا
 يقبل ولو اوى عصبه و شهد بقبض بجهة الربوا لا يقبل او العصب قبض بلا
 اذن و القبض بالربوا قبض باذن او اي انه غصبه منه و شهدا انه ملك المديون
 و في يده بغير حق لا يقبل لا على الملك ولا على العصب يقول امير زين صاحب
 جامع الفصولين بالثبوت عن الفصولين و قيل بهذه المسئلة ثم قال و الاو اي ان
 يعطى بان المديون خسر العصب و لم يبرهن عليه فبرهن على المديون فلم يقبل للاختلاف

في قول وفي نظر لان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانها شهدا باقرارها و عت
 ما اوى او اي و عوى العصب منه و عوى انه يبيع بغير حق مع زيادة و عوى العسل
 فيبيع ان يقبل مع ان عدم القبول ينفي الى التصديق و تصديق كثير من اکتوف
 و اخر مدفع شرعا انتهى كلامه لكن الظاهر ان القليل صحيح و ما ذكر من النظر و النظر
 عا و اوى عليه و النظر غير وار و عليه القليل الذي التحليل الذي ذكره بقوله في الاولى
 صحيح و النظر غير وار و عليه لان المديون لم يبيع بانه هو و عوى المديون ان هو خسر
 العصب منه و لم يذكر انه ان المصوب ملكه و لم يصح ان المصوب ملكه و الشهود
 شهدوا بالملك له و لم يذكر ان العصب منه فلم يجز الدعوى و الشهادة على شي ما كلف
 يصح قوله فلا يصح قوله لانها شهدا باقراره فظهر بانهم شهدا بان وعلى هذا يبطل قوله
 مع ان عدم القبول ينفي الى المخرج اوضح اختلاف الدعوى و الشهادة في اومع وجود و كال
 اختلاف الدعوى و الشهادة كيف يكون مجزوعا في سبب القبول ان هذا الشيء
 عجيب و الله اعلم بالصواب **فش** او اي انه قبض مالي كذا قبضا موجبا للربو و شهدا
 انه قبضه و لم يبرهن عليه يقبل في اصل القبض فيجب رده و لو شهدا انه اقر بقبضه ينعى
 انه يقبل قياسا على العصب او اي عشرة اقرت بربو شهدا انه قال اين مديون فغير
 كنتم بدين صفت برين فسموه است لا يثبت القبض لجواز ان يرسل اليه و لم يقبض
 او اي انه اهلك المقتضى كذا و عليه قيمتها و شهدا انه باع و سلم لفلان يقبل لانه اهلك
 ولو ذكر ابعيا لا يملكه لا يكون شهادة باهلاك او اي الشراء و شهد واحد ببيع و آخر
 انه طلب منه من يقبل لانه طلب الثمن اقرارا ببيع **ور** او اي قتل و شهدا به
 انه اقرب يقبل **بس** او اي قتل و شهد واحد به و اخر انه اقرب يبرهنه لا يقبل او الاقرار
 بشكر لا القتل **خ** او اي دين و شهد واحد بالا و اخر باقرار الدان بالاستيفاء
 لا يقبل كافي و عوى العصب **قاضيخان** او اي المديون الاثبات و شهد واحد على اقرار
 الدان بالاستيفاء و اخر انه ابراء لا يقبل و هو او اي انه ابراء و شهد به واحد و اخر
 انه و عصبه له او عتدق به عليه او عتدق يقبل او اي الاثبات و شهد به فشيده و احد على

في اقبال

اصلا

ولا يلزم شيان كونه
 المصوب ملكا اليه

ايضا

انما اقرار الدين بالاستيفاء او على اليد او الصدقة او التحليل لا يقبل وان شهد
واحد ان الدين ابراء في بلد كذا او اخر انه ابراء في بلد اخر يقبل اولى ابراءا وشهدا
على اقرار الدين بالاستيفاء سال القاضي الغريم اكانت البراءة بالاستيفاء اولى
او الاسقاط بالابراء فلو باستيفاء يقبل ولو بغيره لا يقبل واذ سكت لم يجز
على البيان ولكنه لا يقضي ببيان اذ البراءة بالاستيفاء فوق البراءة بالاسقاط
فاذا شهدوا باكثرهما افعالا لا يقبل بلانوفيق وان اقرى الاثبات وشهدا بالابراء
او التحليل يقبل ولا يسمي القاضي عن البراءة هو لانهم شهدوا باكثرهما افعالا فلا حاجة
الي التوفيق **ط** اولى شراء منه وشهدا بشراء من وكيله ترو وكذا لو شهدا ان فلانا
باع وهذا المدي عليه اجاز **بيع** اولى سرايجه وشهدا بلفظ خانه لا يقبل اذ فيها
مغايرة وهذا اذ وقعت الدعوى والشهادة بالعربية اما لو وقعت بالعربية
يقبل لانه حواشي خانه يطلق اسم خانه يطلق على سرايجه بالعربية بخلاف العربية
صل شهدا وكله بخصومة مع فلان في وارثها وشهدا في وكله بخصومة
فيها وفي شي اخر يقبل في وارثها عليها اذ الوكالة لا تقبل التخصيص **ص** اولى
كفالة وشهدا باقرارها او اصدماها والاخر باقرارها يقبل **ش** شهدا بكذا
واخر بكذا تقبل في الكفالة لانها اقر وهذا ان اللعان جعله كلفه واحدة اذ
الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله وهو الاشراف لا يبرأ كذا **ط** شهد
اصدما بكذا بهذا اللفظ كواهي مبدع فلان حينئذ كفت كم اكر فلان سرما مال
مذموم ضمان كرم حري مال را وشهد الاخر فلان حينئذ كفت كم من اين مال را
ضمان كرم ان فلان مرفلان سرما لا يقبل اذ الثاني شهد بصحة منجوع والاول
معلق وبنيها مغايرة اوصت ارضا وشهدا ان ملكها لان زوجها اعطاها عوضا عن
الدستيمانه واخر انها ملكه لانه زوجها اقر ان ملكها يقبل لان كل بايع مزايا ملكه مشتركة
فكانها شهدا انه اقر ان ملكها وقيل لا يقبل اذ شاهد العوض شهد بالعقد والاخر
باقرار الملك فاضل المشهدوبه اذ لو شهدا اصدما ان زوجها وضع عوضا والاخر

باقراره انه وضع عوضا يقبل لانها كالمشهد بيع واخر باقراره اوى عقار ا
فشهدا بان هذا العقار ملكه واخر بان هذا ان هذه الصيغة ملكه لا يقبل اذ
العقار اسم للعرضة المبنية والصيغة اسم للعرضة فقط فكانه اوى عقار وشهدا
ببيتان فانها لا تقبل اذ العقار غير البستان وقيل يقبل في المسئلة الاولى لانه
يكون اطلاق اسم الصيغة على العقار اوى اذ مولاي اعطني وشهدا انه حر ترو لانه
يدي حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي زايده على
افعالا وقيل يقبل لانه لما شهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال صاحب جامع
الفصول اقول فيه نظر لانه لا ينفذ به ما قرن دليل الرق يقبل اذ هو من المظهر
غير وارثه واخر اوصى بالمال فيكون التاخير من نفس الحرية ما هي الحرية الحرة اذ هي كونه اليه
فانما على الحرية فقطح قطع النظر عن كون ذلك بطريق الحرية الاصلية او العارضة ولا يثبت
انها لا تنصرف الى الاصلية البتة والله اعلم قال قال والامة لو اوصت ان فلانا اعطني
وشهدا انها حره يقبل اذ الدعوى ليس بشرط هناك ل المعترض المرفوع في اقله
هذا ينبغي ان يكون اختلف في المذكور في القن على ما ذهب قولح امامنا في ان
تشرع القن رواية واحدة كما في الامة اذ الدعوى ليس بشرطه في القن عندها لانه
اوى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره وقيل ترو وقيل يقبل لانها شهدا باقرارها افعالا
يقبل اذ هو الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ بين حرية الاصل والحق
له فزاكثيرا فاعطاهم يوافق الشهادة الدعوى فاضل المشهدوبه والشهادة والدعوى
والعجب من فصول صاحب قال شهدا بتزويج الاب لا يقبل من له البتة لا يقبل اذ الحكم
معاوضة يكون الشهادة بالاي باب شهادة بالقبول وكذا لو شهدا واحداه باصدما واخر
ان هذا اصدما يكون شهادة الشرا شهادة بالبيع **فش** اوى فعل نفسه وبرصه على
فعل وكيله او بالعكس اذ اوى ان ملكي شريته من فلان كذا ففرضه فشهدا فقال شهدا
شري وكيله لا يقبل اذ اوى شراء نفسه وشهدا على شراء وكيله فلا موافقة اذ يبرع حقوق
العقد الى العاقبة كيف وان اصد طرقي اصدما ان وكيله يصير مشريا لنفسه او لا ثم يصير

بلا وعوى في اربعة عشر موضعا في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق ظلماتها وحرية
الالة وتبويرها كوحال رمضان والنسب وقد الزنا وحق الشرب والاباء و
الظهار وحرمة المصاهرة وعوى مولا - نسب وفي الاشياء ايضا شهادته كسب
اذا اقر شهادته بلا عذر لا يقبل لنفسه كما في القنية **الشهادة بالسامع** وفي
ط لم يجز الشهادة بتسامع وشتر على الاملاك واسبابها كسب وجهه وصدقه ويجوز
بها في اشياء منها النسب فلو سمع من الناس انة هذا فلان بن فلان الخ لاني وسمعه
ان يشهد وان لم يحضر معاين الولاية على فرائض وطريق معرفة النسب ان يسمع
من جماعة لا يتصور ثبوتهم على الكذب عند ج وعندهما لو اخرج به عدلان يكنى وقد
قرئ في فضل الاشارة ان القوي بما قولها ومنها النكاح فلوراي رجل يدخل على
امراة وسمع من الناس انها زوجة وسمعه ان يشهد بذلك وان لم يعاين العقد
فقط شهد انسب او نكاح ولا سمع من قوم لا يتصور ثبوتهم على الكذب كما
يقبل وقيل يقبل وفي **علم** اشارة الى ان القبول اصح ومنها النكاح القضاء فلوراي
رجلا قضى رجل بكون من الحققة وسمع من الناس انه قاض بكونهم هذه البلدة وسمعه
ان يشهد ان قاض بكونه كذا قضى فلان بكونه كذا وان لم يعاين تقليد الامام ومنها
الموت فلو سمع من الناس انه مات او راع صنعوا به ما يصنع بالموت وسمعه ان يشهد بموته
وان لم يعاين ومن ام اذا اخرجك واحد عدل بالموت وسمعه ان يشهد به **فقط** والصحيح
ان الموت كسكاه وغيره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ثم في النسب والنكاح والقضاء اذا
ثبت الشهادة عند سمع كبير عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا **احد** وبه اخذ
وفي **جس** في الموت تثبت الشهادة بخبر واحد اجماعا ولا يجب فيه لفظ الشهادة بل يكفي خبر
الاخبار **علم** اما الدعوى من يشهد عند القاضي فيلغظ بلفظ الشهادة **ط** شهدا
بجوت واطلقا يقبل ويكر على سبب مجوز وهو الشهادة عند او المعايضة ولو لا سمع من
الناس ولم يعاين موته فلو لم يكن موته مشهورا لا يقبل وقا ولو مشهورا قبل يقبل وقيل لا
والشهادة لا تثبت بعد اجماعها من الناس او السماع قد يكون من واحد غير عدل او جماعة

والفعل

الفتوى على قولها في النسب
بجوز من الشهادته باخبار
عدلين

الاصح هو الخبر رواية
محمدا بن سماع في
الشهادة بغير
والنكاح

بم

غير عدل **فقط** الشهادة الشرعية ان يشهد عند عدلان او رجل واحد ان يلفظ الشهادة
من غير استشهاده ويقع في قلبه ان الامر كذلك **ط** لولا ان يشهد ان فلانا مات اخرج به
من حفر موته ممن يوثق به فيقبل لقبول الاصح كذا **علم** وقيل لا يقبل **في** قال لا يشهد
انه مات بافريقيه ولم ياتها يقبل وكذا لو اقر فلانا او شهدنا جنازة يقبل لانه لا يضر
ذلك الا بالحيات وهذا مسيلة بحجة لاروايته لها وهي انه لو لم يعاين الموت الا واحد و
شهد لا يقضي به وحده قالوا بخبر به عدلا مثل قاض سمع منه قتل ان يشهد بموته فيشهدان
حكما معا فيقضي جاء خبر موت رجل غايب وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد ان
يشهد بموته لان شرط هذا الخبر قد يكون كافيا ويقتضي المساقاة يغلب ذلك فلا يعتد
عليه حتى يخبر بثقة عن معانية **ط** وفي **سير** انما يعتد به مخبر لو لم يكن متحيا
فيما لم يكن وارثا ولا موصى له والا فلا يعتد به لانه يخبر به لنفسه **فقط** سمع من سمع
خبر الموت من صبي صغير وسمعه ان يشهد ولو شهد رجل بموته واخر بكيوته فالمرأة تأخذ
بتدل من كان عدلا منهما ولو كانا عدلين باخذ عدلين فيقول مخبر بموته او ثبتت العارض
قاضيخان اخرجها عدل بموت زوجها الغايب واثان بكيوته ان اخرج مخبر الموت
بمعانية الموت او انه شهد جنازة قتلها التزويج وان كان المخبر ان كبرته اخرجها ارضا
تاريخا بتاريخ للاحق فتشاهد اول **ط** شهادة الدخول بسماع يقبل **فقط** يجوز الشهادة
بالتسامع بسماع من محدودي قدف او من سنوان او عبيد اذا كانوا صاوتين ويجوز
بسماع من صبي قاصر **ط** شهادة الدخول بسماع يقبل وتعلق به احكام معروفة من نسب
وهو عدل واحصاه بخلاف الزنا حيث لم يجز فيه الشهادة به لانه فاحشة والشهادة
بالمهر بسماع يقبل فانه ذكر في **شني** عن قوم خرجوا من بيت رجل فاجروا من في كذا
ان فلانة تزوجت على كذا من المهر وسمع للمهرجين ان يشهدوا انه المهر كذا ولو قالوا
سمعا الذين شهدوا يقولون ان المهر كذا لا يقبل **من** عن ان الشهادة بالمهر بالسماع
لم يجز يقول المخبر في خلاصته واما المهر هل يشهد بالتسامع فيه روايتان والاصح
انه جائز كذا في **المستقى** من والشهادة بالوقف وشرايطه هل تجزى بشهادة وسماع لاروايته

طرح شهد بموته عدل او امرأه عدل
يسمعه ان يشهد بموته

هذه الرواية رويته وانه ذكره

لذا واختلف فيه المشايخ قبل كل واحد لا قبل كل واحد اصل الوقت لا على شرائط وهو
 الاصح او يشترط اصله الا شرائطه **وطر زيلعي** وفكر الامام المغربي في انه لابد من بيان
 الجهة بان يشهدوا انه وقت على كذا هذا المسجد او القبر او المشهد حتى لو لم يذكر والي
 فلو لم يذكر الجهة لا يتطهر بها وهم في شهادتهم لا يقبل **من** شهد بالوقف وصرفها بالتمتع
 يقبل يقولون لا يتطهر بها في فطره من الوقف ويظهر من الحديث انه لو صرف بالتمتع
 فيما من الوقف لا يتطهر بها في فطره من الوقف وفيما من الوقف لا يتطهر بها في فطره من الوقف
 عندنا فلا ثالث في شهادته بالولاء لا يكمل بشهادة غيره في حاله من غير موالاته
 وهو قول من الاول وعلى الثاني لا يكون قول من مضطرب **مع** الحق كالولاء اختلاف
فاضي ان شهد بما يجوز به الشهادة بالسماحة ولو لم يبين في ذلك ولكنه اشهر
 عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لاننا سمعنا من الناس لا يقبل **الشهادتين**
على النبي من الشهادة بالحق لا يكمل بشهادة وسماع عندنا خلافا للشافعي والشافعية
 بالولاء لا يكمل بشهادة غيره مالم يبين كثر موالاته وهو قول من الاول وعند علي الثاني
 يكمل وقول من مضطرب **مع** الحق كالولاء اختلاف **الشهادة على النبي** لا يقبل
 الشهادة على النبي ولا يقبل لوقته على اثباته وفيها نفي بان يقول هذا غلام او دابة
 فيجوز عنده ولم يزل عنده حكاهما هل يقبل اختلاف فيه المشايخ والاصح قبولها **كذا**
وفي ص شهد انه اقرضه يوم كذا او وضع شيئا في مكان كذا اقرضه المدين عليه انه لم يكن
 في ذلك اليوم في مكان ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل الشهادة الثانية لانهما
 مات على النبي لان قولهما في مكان كذا اني معني ولو كان اثباتا صورة او الغرض في
 ما وقع عليه البينة الاولى **اشياء** تقبل البينة على النبي المتواتر كما في الظهير **فمن**
 اقرضه الابناء وشهد بهذا اللفظ ابن مدين عليه راجع ابن مدين او في بيت لا يقبل
 لانه شهادته على النبي في حقيقة شهادته على النبي **سيدر** شهد انه عليه ان قال المسيح
 ابن الله ولم يقبل قول النصارى في بابت امراته وهو يقول وصلى يقول قول
 النصارى يقبل البينة ويقع الفرق ولو قال لا سمعنا يقول المسيح ابن الله ولم يسمع

فمن خلاف سائر ما يجوز به
 الشهادة لسماع وانما يقبل
 الوقف اذا شاهده من كان
 سنة عشر من سنة وتاريخ
 الوقف مائة سنة شلا فيبين
 القاضي انه يثبت بسماع فافرا
 لا فرق بين سكوت واضمحاض

والشهادة

في

منه والشهادة ولا يقع الفرق شهدا بجمع او طلاق بلا استثناء بان قال لا يشهد انه
 طالق بلا استثناء او طالع ولم يبين لا يقبل قول الزوج ويطلق ولو قال لا سمع
 منه غير كلمة طلاق او الطلاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما الا ان يظهر منه ما يدل
 على صحة الجملة من قبض البدل او غير محينه يكون القول قولها وهذا المسئلة مما
 يقبل فيه الشهادة على النبي **فت** لو امن الامام اهل مدينة فاضلوا باهل مدينة
 اخرى وقالوا اننا جميعا فشهد شهدوا من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها يقبل
 الشهادة **مع** قال في حبان لم اجد فقال حجبت فشهد انه فصحى العام بكوفة لم يفتق
 قال لم يفتق وفكر **ص** وقال سمع ح ولم يذكر قول من وقيل هذا المسئلة بناء
 على اشتراط الدعوى في الشهادة الحق عتق العبد قال صاحب جامع الأصول اني اقول
 فعل هذا الروضة المسئلة في الامة ينبغي ان يفتق وقالوا وعدها الحق لا يشتر
 نيل الاجرة ليس الظاهر ان ليس الامر كما زعموا فعدم الحق انما هو من جهة ان الشهادة
 بالتصحية يكونه وان كان شهادته على النبي حقيقة لا تصحيت او الغرض منها نفي في الامة
 وبذلك ما ذكرنا من اننا قلنا من صدق ويحتمل ان يكون من جهة من قوله اني معني ولو
 كان اثباتا صورة فيجوز ان يكون من جهة ان ويجوز حمل ويجوز ان يكون من جهة امكان
 حج المال في يوم عرفة في مكة وتخصيه في كونه بقوله على المسئلة كرامة بطريق على المكاتب
 كرامة ويترتب على ان المراد ما ذكرنا من الاحتياط في كون ان المسئلة مطلقة يحتمل وقوع
 الشهادة فيها بعد وعوى الحق وبلاد وعوا خلا وجه التحصية بها على المسئلة على الوجه الثاني
 في الروضة ايضا في صورة صحة وعوى الحق من العبد ينبغي ان يفتق وقالوا ايضا
 فليت شعري لم لم تعرض صاحب جامع لذكره ثم اقول الظاهر ان المسئلة مطلقة
 يمكن حملها على وقوع الشهادة بدعوى من الحق العبد وعلى وقوعها بلا وعوا فلا
 وجه لحملها على الثاني فقط كما لا يخفى على موفى نعم سالم من الغلط ان الظاهر عدم الحق
 ليس لما ذكره بل لكون الشهادة بالتصحية بكوفة شهادته على النبي حقيقة او الغرض
 منها نفي حج المولى العبد المولى يورث ما قبل صحيفته قلنا من **ص** من قوله اني معني

المسئلة مطلقة في حق

وعلى هذا

ثم الظاهر ان

والوارث من غير ان يكون له نصيب في الميراث
فان كان له نصيب في الميراث لم يرث من غير ان يكون له نصيب في الميراث

الوقف حكم على كافر يكون الارضين وقفاً او كافر الكافر فخص من الغائب هنا
يصير خصاً من الغائب فصار كاحد الورثة ولو شهد انه وقف وقفين متوقفين
يقضي برقية ما في يد الكافر فقط قال وفي المسئلة في نفع اشكال وينبغي ان يكمن بوقف
ما في يد الكافر فقط في الوجهين جميعاً لانه اكد باحد الورثة وذلك انما يصير
خصاً من الغائب البقية او كان العين بيد صديق له او له او له عينا من الزكاة
على وارث ليس العين بيد لا يسمع وفي مسئلة احد الارضين بيد الغائب فكيف
يقضي برقية ما في يد الكافر يقول انما لا اشكال وقوله ينبغي لا ينبغي لان ما في يد الكافر
الكافر باحد الورثة انما هو في حيزه او الميراث من الاشكال في وجهه فيكون في كونه
في حيزه من غير رتبة خصاً من الغائب لاني في جميع الصور حتى يروى الاشكال بل يمكن ان
يقال الميراث كونه في حيزه في جميع الصور او كونه احد لانه وان كان احد الارضين في
يد الغائب لكن الشك في كونه في حيزه او كونه في حيزه ما صار في حكم ارض واحدة
او كونه في حيزه احد الورثة او كان العين بيد الغائب فخص من الغائب ايضا
او كونه في حيزه احد الورثة او كان العين بيد الغائب فخص من الغائب ايضا
غائبين فادى رجل كل واحد منهما على كافر الكافر باحد الورثة واثار حاضره وعين اخرى في ايدى ورثة
صنفه واحدة بكذا او برهن على ذلك ينبغي ان يكمن له في العينين جميعاً ويكون
الوارث اى كافر خصاً من البقية في العينين اى كافر والغائب كونه في حيزه في جميع
في حيزه في الشك ولا يقال ان الوارث الكافر الكافر لا يكون خصاً من الغائب الذي ليس
ليست بيد رجل فيصير كانه العينين في يد جميعاً ولا يصدق ان ظهر بائنه لانه
كلما العينين فظهر بائنه لانه لا فرق بين المثلتين فلا اشكال في البين ولا علم
جس ادعى كونه في حيزه او كونه في حيزه ان وقف على الفراء وانا قيمهم صح اقراره ويكون
وقف فلا اراد للمدعي كليف لياخذ القيمة فعلى قول قياس قد لا حس
لا كليف بعد اقراره بالوقف لانه لا يضمنان قيمة العمار وعلى قياس قول من كلفه
وان كل واحد من قيمته وينبغي بقوله كلفا كمال هذه اكله لدفع الثمن عن نفسه

لا يشهد بغيره
الموافق وقفاً
ثم اذا ظهر انه
كلما العينين

وعلى هذا الوارث ورثته لا يبطل الوقف وضمنوا قيمته من الميراث من تركه الميت ولو
اكثر واكثر كليفهم لياخذ القيمة اما لو ارادوا كليفهم لياخذ الوقف فلا عين عليهم **فقط**
المدعى في غصب العمار الوقف بضم ان فظاً نظر الوقف في وقفي غصب شافع
الوقف ايضا بضم ان نظر الوقف فيشترى بقيمة العمار المعصوب عقداً اخر فيكون
على سبيل الوقف الاول ثم الاول **فقط** ارض بيده زعم انه ملكه فبرهن قوم انه
وقف وقف عليهم حكم بالوقف فيوقف منه وهذا صريح في ان دعوى الموقوف
على صريح **فشي** ادعى الموقوف عليه انه وقف وقف عليه لو ادعى بافون القابض
يصح وفاءه وبلا فوفه فيه روايتان والاصح انه لا يصح له ان يبيع لانه حق في الغلة
فقط او حقه في الغلة فقط فلا يكون خصاً من شيء اخر بقدر احق الميراث هذا
التعليل على ان الوقف والغلة في حكم شيء واحد ليس بشئين متغايرين حكماً او
الغلة بما والوقف فخصاً من الوقف فيزول الوقف يزول الغلة فكان فيصير كانه
الموقوف عليه ادعى شرطاً حقه فينبغي ان يصح كونه الاصح تكون الرواية الاولى
هي الاصح والاولى والاعلم قال ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه
وقف بغير اذن القاضي لا يصح روايته واحدة وفيه ان مستحق الغلة غلة الوقف
لا يملك دعوى غلة الوقف وانا ملكه المتولى ولو كان يقول انما فيه نظر او كلف
للمالك احد دعوى حقه يروى عليه اشكال بان الغلة حقه فكيف لا يملك دعوى حقه
وفيه لو كان الوقف على رجل معين قبل كونه ان يكون هو المتولى بغير اطلاق
القاضي اوافق لا يعيدوه وينبغي بانه لا يصح لان حقه اخذ الغلة لا التصرف في
الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصوصه بلا فون
القاضي **على** لا يسمع الدعوى من الموقوف عليه **فمن** يسمع وبلا فون ينبغي
والموقوف عليهم لم يملكو اجارة الوقف وقال **جر** لو كان الاجرة للموقوف
عليه بان كان الوقف لا يسترهم وغيره لا يشارك في الغلة فينبغي كونه وهذا في
الدور واكثر انيت واما الاراضي فله شرط الواقف تقديم العشر واخراج وسائر

رفيع ايضا
كان الغرض من غصبه

رفيع ايضا

وساير المون فليس للموقوف عليه ان يراجها ولو لم بشرط يجب ان يوجر ويكون
 اخراج والموت عليه وهو نظير ما روي عن من ان لو كان الموقوف عليهم عليه متعة او
 فاعمو او اخذ منهم اهدم ايضا فزعم نفسه قال س ان كانت الارض عشرية
 جاز نهايتهم ولو خرجت لم يخرج كذا **فقط** وفي **فشي** اقول انه وقف واكثر فوالله
 فصالحه على مال لم يخرج او الصلح كبيع وليس للموقوف بيع ولا استبداد ولو وقع الموقوف
 شيئا الى فؤيد واخذ الدار للموقف يجوز لو لم يكن له بنية على اثبات الوقف والموقف
 عليه لو فعل ذلك لم يخرج لانه ليس بخصم **بشي** اقول في حكمه لم يخرج الموقوف ان
 العروة وقف وبرهن فلو كان المدي اقول اولا الدار ببنائها لا يقبل بينة المولى
 والا فالعروة وقف والبناء للمدعي **فشي** قال بعضهم لم يخرج الموقوف لو كانت
 مستحقة حكما وهو الاصح **ن** برهن انه وقف قبل بيعه سحا يقبل ويظهر البيع
 وليس للمشتري حبس المبيع بثمنه ولو لا بنية له فاقول للمشتري ولو برهن المشتري
 انه كان وقفا على كذا لا يقبل لانه ساء في نقض ما تم به ولانه ليس بخصم في دعوى الوقف
 عن الموقوف عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول الوقف فعل غير المشتري وهو
 مستقر به انما يفتي فينبغي ان يقبل كانه طلاق وقتن وقوله ليس بخصم في الاثر
 اذ المشتري يريد الثمن فهو خصم فيه فيسحق وعوا كانه الخرب يقبل الخرب يريده ما قرئ
فشي انه يقبل في الاصح لكن لما يرا ان يقبل **فشي** عدم البعير الا انه عدم البعير
 اذ المشتري يريد ابطال حق البعير في غير نقض البيع فهو متم فيه اذ عسا انهم
 في شرائه فزور على البايع ومري الوقف لينتقض البيع ما تقدم اعلم **ن** متول اقول
 انه وقف على كذا ولم يذكر الوقف **فشي** قال بعضهم لم يخرج الوقف لو سجد
 حكما وهو الاصح **ن** متول اقول انه وقف على كذا ولم يذكر الوقف قبل البيع
 وقيل لا لم يذكر الوقف عند حرم اذ الوقف عندها حبس الوقف على ملك
 الوقف فلا بد من ذكره لئلا يكون اثباتا للجهول **فقط** الشهادة بالوقف بلا
 بيان واقفه بتطرق **فشي** لا يقبل **عن** فينبغي ان يقبل لو قضا كان قديما

فشي اقول المشتري على ما يدين ان البيع
 وقف يقبل ان الوقف ويستحق البيع
 لو لم يقبل البايع انه وقف على كذا وكذا
فشي انه لا يصح هذا الدعوى قال صاحب
 جامع الفصولين ان يقبل لو برهن

التي

ولو ذكروا الواقف لا المحرف يقبل لو قديما ويعرف الى الفقار وقف قديم مشهور لا
 يعرف واقفه استولى عليه ظالم فاقول الحق انه وقف على كذا مشهور وشهد بذلك
 فالحق انه يجوز اذ الشهادة مع اصل الوقف بالشهادة يجوز في الجواز ولو كان
 الوقف على قوم باعياهم والماعلى الشرايط فلا هو الجواز كذا **فو** وفي **فشي**
 في الوقف يقبل الشهادة مع الشهادة وشهادة الرجال مع النساء والشهادة بساء
 ولو حرم جارية الشهود ولو شهد واحد انه وقف على زيد واخر انه وقف على عمر وتقبل
 ويعرف الى الفقار ان لا ياتي اتقا انه وقف ولو شهد انه وقف على قراوسميد واما
 من قراوسميد وكذا لو شهد اهل مدرسة بوقف المدرسة او اهل محلة بوقف المحلة
 يقبل والمشايع فقبلوا فيها فاما لو اهل المدرسة ان كانوا بافزون الوظائف من
 ذلك الوقف لا يقبل ولا لا يقبل وكذا اهل المحلة وقيل في هذه المسائل كلها يقبل
 هو الصحيح لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة ليس بلازم بل يتقدم وشها
 اهل المسجد يقبل لانهم لم يخرجوا لانهم بهذه الشهادة ننقض اذ وقف جمعة
 من هذه الدار والارض وجمعا حصته لا يقبل عند حرم قياسا على ما لو باع حصته من
 الارض ولم يعلم المشتري حصته لم يخرج البيع عندها فلا ياتي بيو لا عند من **يجب**
جف بيده ضيعة فاقول اخر انها وقف واضر مكانه فطوط العدول والقبض
 الماضين وطلب الحكم به ليس للماضي ان ينقض بالصك لانه انما يحكم بالجمعة وهي البنية
 او الاقرار لا الصك اذ الخط مأثور كذا لو كان على باب اكانت لوج حيزو
 ينطق بوقفية اكانت لم يخرج القاضي ان ينقض بوقفيتها **فسد** غضب وقف
 فنقض فما اخذ بقصد يعرف الى رتبة لا الى اصل الوقف لانه بدل الرقبة وحتم
 في الغلة لاني الرقبة ولو زوا غاصبه فيه شيئا لم يلزم بالاولا حكم المال برفقته
 بلاشي ولو كان مالا قايما كغرس وبناء او حقل او بئر او ارض بالوقف
 فيضمن القيم او القاضي قيمة من غلة الوقف ان كانت والا يوجر الوقف ويبطل
 حياجرته كذا **فشي** وفي **جس** بني المستاجر فيه فز او غيره في الغلة بالافدا

فلم

ب

فلو اجر مشاهرة فليمتد الى نسخ الاجارة في راس الشجر لانها في المشاهرة تنفذ عنه
 راس كل شجر ثم بعد الفسخ يوم الباني برفع بنيان لم يضر ولو ضرس الباني فيه
 لانه وان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف لكن ان كان ملكه فليس له ان يضر بالوقف
 بنائه للوقف فله بقبعة منقوشة او بنينا ايها كان اقل فليمتد الى اذ ياخذ بالوقف
 للوقف باقل القيمتين ولو لم يرض لا يجر او التملك بغير رضا لم يجر فيخرج من غير
 ويبقى البناء الى ان يتخلص ملكه ولا يمنع البناء من الاجارة من غير اذ لا يلبس الباني
 على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه وفيه عاوت وقف فارة لاخر الى صاحب العارة
 ان يساجر باجر مثله فلو كانت العارة او رقت يساجر بالكرز من ما اساجر
 كلف رفع العارة ويخرج من غير اذ النقصان عن اجر المثل لم يجر الا عن ضرورة ولو
 كانت لو رقت لا يساجر بالكرز بغيره **ن** سبل النسخ من ارض وقف
 بناء مملوك وكان صاحب السكنى **ن** لا يساجر بالارض باجر مثله بغيره فبذل المنزل
 بعد زمان وزاد اجر مثله فالي مالك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى اكره به
 لا يرضى الا باجر المثل الآن هل للمتولى فك اجاب نعم **ذ** اساجر ارض وقف
 ثلاث سنين باجر مثله حتى جازت فوضعت اجرها لا ينفذ في رواية لان اجر المثل
 يعتبر وقت العقد وينسخ في رواية ويجوز العقد والى وقت الفسخ لزم المسمى الاول
 وفيما بعد لو رضى المساجر الاول بالزيادة فهو اولى من غيره ولو لم يكن في العقد ان
 كان فيها زرع فالى وقت زيادة لزم المسمى الاول وبعد زيادة يجب اجر مثله وزيادة
 الاجرة تعتبر لوازواوت عند الكل حتى لو زادوا واحد فحقنا لا تعتبر هذه الزيادة **ج**
 لو اجر باجر مثله لا ينفذ ولو اجر باجر وجب الاقل فلو زادوا اخر فليمتد الى ان يجر
 الاول الا ان يساجر الاول باجر مثله بن المساجر باقون المتولى فلما مضت السنة
 زادوا في الاجرة المستتبر فرضي صاحب السكنى بالزيادة فهو اولى **و** المتولى
 لو اسكن رجلا دار الوقف بلا اجر قيل لاشي عليه على الساكن وعامة المتأخرين على
 افعليه اجر المثل سواء اعدت الدار للخدمة او لاصيانة للوقف من الظلم وقطعا

لا طاع

لا طاع الفاسدة وبم يفتي وكذا لو سكن دار وقف بلا اذن واقعه ومثليه لزم اجر
 مثله بالغامط وكذا استول باع وقف فاسكه المشتري فقول للمتولى وولى اخافا على
 الثاني على المشتري فساو البيع لزم المشتري اجر المثل سواء اعدت للخدمة او لا **ق** اجر
 التيم باقر من اجر المثل مثله قدر ما لا يتجاوز الناس فيه حتى لم يجر فاسكه المتساو لزم
 اجر مثله بالغامط على ما اصابه المتأخرون وكذا الواجر اجارة فاسدة **ل** لا يضمن
 ضائع الغصب في ظاهر الرواية وينبغي بضمه ان في الوقف ومال التيم والمدة للخدمة ايج
 يجب اجر المثل **خ** غصب وقف فاجر يجب المسمى على المساجر لو جرح الغاصب **ف** قول
 متول اجر به دون اجر مثله لزم تمام وكذا ان اجر منزل ابيه صغير اذ ليس له اولاية
ط فسطح شري بيتا وسكة سكن بيتا شرا فظهر انه وقف او لصغير يجب اجر مثله
 سبل فسطح من بعض مفت عن زرع في وقف بلا اذن متولى بران كارتد سزا فله
 واجب شؤره يا غلة وربعين جنانا معه موروست وراى موضع سبكي بهار يكي قال
 كذا كسندك وقف ما كدام بهر است سزا غلة يارمين بهر استن ان طلب ميكند
 وقال بعضهم ينبغي ان يكي الثلث او الربع على عرف فكل ذلك الموضع **ق** متول
 شري بمال الوقف وارا للوقف اختلف المشايخ فيه قيل يلحق بالوقف فلا يجوز
 بيعه وقيل يجوز بيعه وهو الاصح اذ في صحة الوقف وشرايط لزوم كلام كثير ولم يجر
ط متول اراو شرا ضيف بغلة الوقف لتكون موقوفه على وجه الوقف الاول
 فله وقف ولم يجر فيه رواية فقليل يميز القاضي ثم اتفقوا على انه لم يجر ويضمن
 المتولى لو فعله اذ لا يجوز على الوقف شرا او ما يكون فيه عارة الوقف وزياوت
 لخلته واما ما يكون وقفا على فكل الوجه وهو وقف اخر لامن مصالح الوقف الاول
 الا يري ان غلته يصرف الى عارته عارة نفسه وما فضل يصرف الى عارة الوقف الاول
ق فني اجتمع من مال المسجد شي فقلل للقيم ان شري به دارا للوقف ولو فعله وقف
 يكون وقف ويضمن وقيل يجوز استحقاقه اذ في محمد بن سلمة **ص** لو قرب الوقف
 يكون كونه كونه **س** سبل استبدل الوقف باطل الرواية من س

ليس

ارضاه لا الثالث ان يجد غاصب ولا بينة الرابع ان يرغب احد فيه ببدل اكثر
غلة واجسن صقعا فيجوز على قول من وجب في كافي فادى قارى المدايه لم يجز
اجارة وقف باقل من اجرة الجزار الا اذا لم يرغب احد الا بالافراد كما ان النقصا
يسير شرط الواقف كفض الشارع ايج في وجوب العلم وفي المعلوم والدلالة الا
في موافق الاول شرط ان لا يعزل القاض الناظر له عزل غير الاصل الثاني شرط ان
لا يوجد وقف اكثر من سنة والفاصل لا يبرخون في استيجار سنة او كان في
الزياوة نفع للفقراء للقاض الحالف ورون الناظر الثالث في شرط ان يقر
على قبره فان تعين باطل الرابع شرط ان يقصد بفاصل العلم على سائر مسجد
كذلك كرم فللناظر لها النقص على غيرهم الخامس شرط للمختصين فزاد
الحا مقبلا كايوم فليست فللناظر ان يدفع القيمة من النقص وفي موضع لم يطلب
العين واخذ القيمة الساس يجوز الزياوة زياوة القاض على وظيفة الام
اذا كان لا تكفي وكان عالما بقيا السابع شرط عدم الاستبدال فللناظر
الاستبدال اذا كان اصله ليس للقاض عزل الناظر بغير وشكامة المختصين
حتى يشتموا عليه حياته وكذا الوصى وفي الكاوي الذي يبداء به من ارتقاء الوصى
فارة شرط الواقف اولاً ان لا يقر باقرب اليها واع للصحة كامام ومدرسي يعرف
اليهم قدر كتابتهم ثم السراج والبساط كذلك انتهى وظاهر ان يقدم في العرف
امام ومدرسي ووجه وفراش وما كان بمقتضى التغيير بالكاف فما كان بمقتضى
الناظر والخطيب ملحق بالامام بل هو امام اجمعي وينبغي الحاق المؤتمنين بالامام و
كذا المبعوثي لكثرة الاحتياج اليه للمسجد او احصل تغيير وقف في سنة وقطع في
المختصين كلها او بعضها فما قطع لا يسلق ام وينا على الوقت او لاحق ام في الغلة
ومن التعيم بل من الاحتياج اليه مرة اولاد في الذخيرة ما يبين ان الناظر او صرف
لهم مع الحاجة الى التعيم فانه يضمن ان يفي وفايده ما ذكرنا من ان لو جاز الغلة
في السنة الثانية وفضل شيء من المصارف لا يعطهم الفاضل عرضا ما قطع واذا

وعلى النقص

أقر

شرط الواقف الفاضل من المتقاضي لاعتباره وقد قطع للمختصين شيء في سنة
بسبب التغير يعطى الفاضل للعتق لا للغيرهم وفي النوازل وقف واراه على مسجد
على ان ما فضل من قارته فهو للفقراء واجتمعت الغلة والمسجد لا يجاز اليها للعارفة
لا يصرق الى الفقراء وان اجتمعت غلة كثيرة او يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار
بال لا تغفل قال الفقيه ابو الليث وعندى انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة قدر
ما لو احياح المسجد والدار الى العارة المكن العارة منها صرف الزياوة الى الفقراء
على شرط الواقف انتهى وعلى هذا ايضاً الناظر في كل سنة قدر العارة ولا يبال
انه لا حاجة اليه لما روي في شرح الجمع والكاوي يتعين الافاء في الوقف بالنفع له
الى هذا كلام ابن نجيم في الاستبصار **الفصل الرابع عشر** فيمن شهد
بشيء ثم ادعى لنفسه او شهد بغير الاول وفيه بيان تناقض الشاهد في شهادته
وغلطه ووجه **شرح** شهد ببيع غلة كذا للقاض ثم ادعى له لا يسمع وعوا قضى
بشهادته ام لا **فتاوى** قال لاخر اكتب شهادتي في هذا الصك فكتب المأمور شهد
بذلك لم يكن اقرارا من الامر بان لا يبيع كما لو قال له اكتب طلاق اولي
فكتب فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه لو قال اكتب صكك الاجارة باسم فلان امده
الدار لم يكن اقرارا باجارة او العرف جرم بانهم يأمرون بكتب الصكوك قبل العتق
على قال له اكتب فلان خط اقرار على يكون اقرارا ويحل للكتاب ان يشهد بالمال
عليه وكذا لو قال له اكتب طلاق اولي فهو اقرار بتطليقة واحدة **فقط** تطلق امراته
كتب المأمور ام لا **فتاوى** ادعى ملكا لنفسه ثم شهد بغيره او شهد بهك لزيد ثم شهد
به لغيره لا يقبل **فد** استبصار شيان احد ثم شهد به لغيره ثم شهد بهك لزيد ثم شهد
المدعى عليه ان الشاهد اقرانه ملكي يقبل وان الشاهد المأمور بالاقرار لا يقبل
ط قال كل شهد شهادته اشهد فلان في حاشيته كذا في زور ثم شهد به لغيره يقبل
وكذا لو قال ليس لي عندى شهادته في امر ثم شهد به لغيره **د** قال لا شهادتي في ثم
شهد يقبل رواية وعليه لو قال لا شهادتي في عند فلان فيما ادعى على هذا انما
لاني روايته

يقول الحقير

وكونه كذا

لو اكره

حلفه القاضي جاء بفلان وشهد وعليه لو قال مالي عند فلان وفلان شهاوة علي
 هذا ثم ادعى به شهادتهما **فنش** قال الشاهد قال عند القاضي ان المدعي به
 ليس بهذا ثم شهد بعد الدعوى انه هذا لا يقبل للثبوت وقيل على قياس
 ما لو قال لا ملك لي ثم ادعى انه ملكه يمين ان يقبل يقول اعترف في القياس هذا
 هذا اقياس مع الفارق اذ البتة في المعقنين عليه ليس بملق بل مقيد بالوالم
 يكن حاكم احدى يدعيه كاتر في فصل القاضي واما هنا فالتساقط وقع عند القاضي
 في مجلس واحد القاضي وحده واحدة فصرح في مجلس القاضي فلا يقبل كضرورة
 عند القاضي فلا يقبل فظهر ان القول الاول هو ما عليه يقول وفيه شهادته انه وارث
 لا وارث له غيره ثم شهد ان هذا وارثه ايضا يقبل ولم يكن ولا تساقط اذ قولها
 لا وارث غيري كمل على معنى لا نعلم وارثا غيري ثم علما وارثا اخر فشهد انه لا
 قولها لا نعلم الا يزيد ليس من الشهاوة اذ لو قال لا شهادتي وادعى اخوه و
 وارثه يكن وفيه الشاهد لو انكر الشهاوة لو انكر شهادته بعد الحكم لا يمين اذ
 انكاره ليس برجوع بل الرجوع ان يقول كنت مضطرا في الشهاوة وفيه الذي
 يقول الشاهد لك شهاوتي وهو يكره لا يكلف ان لا شهاوة له اذ الشرع اوجب
 اليمين على المالك في دعوى المال ولم يوجد هنا قال صاحب جامع الفصولين
 اقول فيه نظر لان منكر التزوير يكلف مع انه ليس باليقول اعترف به في المحاكم
 كلام وهو ان غاية التخليص القضاء بالكل والكل يكون بالسكوت
 ويقول ان يكون بقوله لا اخط ولا شك ان يشترط في الشهاوة التسلط بلفظ
 الشهاوة حتى لو قال اعلم او اتقن به لا يشهد لم يتقبل اجمالا ان لا يكلف الشاهد
 ان التخليص لان الكل يدل على صدق والتخليص انما يكون فيما يجري فيه البذل صحيح ولا
 شك ان الشهاوة ما لا يجري فيه البذل فلا تخلف فيها هذا اصدح واما عند ما لا يكون
 وان كان اقرارا لكن الشهاوة ليست من الاقرار بالشهاوة ليس من مقتضى التي
 يطالب بها في الدنيا ويحكم بموجبها اذ لو قال الشاهد لك عندى شهاوة في هذه الحالة

شهادته

حين قول المالك
في يده

لكن لم اشهد بها لم يحضر على اوائها ولا يكمل جرح ولا يكمل على تلك الحالة ثم جرح هذا الاقرار
 ما لم يؤد الشهاوة صريحا بلفظ الشهاوة **صط** شهدا بدابة وقال له ساله است
 تاوان جهازا ساله لا يقبل شهادتهما ولم يقبل احد يقبل الجواز كونها ساله وقت
 كمل الشهاوة والان صارت جهازا **فنش** لو وفق الشاهد وقتا حين تخلص
 لو وفق وقتا لا حين تخلص الشهاوة كان سنها كذا والان كذا فشهدنا بنا وعليه
 يقبل وفيه ادعى ان هذا القن ملك فشهدا به وزاد انه القن من يد المدعي يقبل شهاد
 بالملك ولا جرح للزايوة اذ لا تعلق لها بالقضا بملك مطلق والاصل المجهول
 نصين الشاهد انما انتم في ذكر شيئا لا يحتاج اليه للثبوت ثم ظهر خلافه لم يضمن
 شهدا انهما اقرضا عام اول الف درهم فكم به فبرهن المدعيون ان المدعي ابراء
 قبل شهادتهما يوم فكم بالبراءة وردها المال ولم يضمن اذ لم يظهر كذبها لجواز ان يبرأ
 البراءة ولو لم يشهدا بقرض بل بان عليه الف درهم **سبر** فذكر محمد ان امرأة اسير
 او منقود او اطلقت من القاضي ان يامر غريم المنقود او مودع بانفاق عليها من
 مال زوجها فلوقال فزيمه او حرم احد ما اني شهدت نكاحها ولا ادرى طلقها ام لا
 ولم يقبل انهما امراته اليوم فرض لها القاضي الثقة لان ما عرف بثبوت فلا يصل فيه
 البتة حتى يوجد المزيل الاصل المجهول في نصين الشاهد انتم في ذكر شيئا لا يحتاج
 اليه للقضاء ثم ظهر خلافه لم يضمن وما لا يحتاج اليه في الشهاوة فذكره وتركه
سوابج شهدا انهما اقرضا عام اول الف درهم فكم به فبرهن المدعيون ان المدعي
 ابراء قبل شهادتهما يوم فكم بالبراءة وردها المال ولم يضمن اذ لم يظهر كذبها لجواز
 ان يبرأ ان لم يبرأ بالبراءة بدفع البراءة ولو لم يشهدا بقرض بل بان عليه الف
 درهم والمسئلة جالها ضنا ويحضر المدعي عليه ضمن المدعي او الشاهد من لانهما
 صقعا عليه ايجاب المال في الحال فظهر كذبها بخلاف الوجه الاول حيث اخبر اقرضا
 الرض سابقا ادعى وادعى شهدا به وحكم له به ثم الحكم له اقرضا بالبناء والمحكم عليه
 لم يبطل الحكم بالارض للمدعي وبطل لو شهدا ببراءة والمدعي نصا والباقي كمال

٦٤

سيطر الحكم بالارض ويمنع جميع الاراضي من الدار للمدعي عليه اذ البناء في الاول دخل
 بتعاظم كمن الاقرار بالبناء اكد ابا للشهود وفي الثاني دخل قصد افكان الاقرار
 اكد ابا وبعض ما يدر هذا الفصل من كبر وبعض ما يدر هذا الفصل من كبر
 فذكرها في فصول انواع الدعاوى وكذا في العار **الفصل الخامس**
عشر في التلخيص وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين او بينة اعلم قال اعلم
 ان التلخيص يجري في الدعاوى العينية لا الفاسدة ولو انكر المدعي عليه وقال المدعي
 لا يثبت في اوقاف لثبوت غيب او مرضي حلف المدعي عليه اذ لو قال في بينة حاضرة
 في المصرو طلب يمينه لا كيف عند **ذ** حلف واثربا صبحه الى اخره بانته ما هنا
 على كذا اصدق وبينة لا قضاء وانما كيف في غير قوة النفس فيما جاز الحكم بذكر
 لا فيما لم يجز الحكم بذكر التلخيص ما فعل نفسه على البينة وعلى فعل غيره على العلم
 الا اذا كان شيئا يتصل به فيثبت كيف بتاتا كما في رواقن على بايع عجيب
 الا باق والسرة عند البايع او في انه شراء من زيد فقال ذواليد او عينة زير
 فذكر دفع الخصومة برهن او لا فان لم يبرهن وطلب المدعي يمينه ان زيد او دونه
 اياها كيف بتاتا بانه اذ دونه ولا كيف على العلم ولو على فعل الغير لانه قد
 وهو قبله ولو طلب المدعي عليه يمين المدعي كيف على العلم بانه ما يعلم اياه لانه
 يمين على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وما عرف في فصل التناقض **جم** الى من في يد
 المرفوع فالنقابة بله افر وطالبه المرفوع برهينه افر يدفع المال الى المرفوع فلو
 اقرى الا من هلاك الرهن وانكره المرفوع حلف بتاتا ولو وضع في يد عدل
 فاختلعا في هلاكه حلف المرفوع على العلم **ط** في كل موضع يجب اليمين بتا فحلف
 القاضي على العلم لا يعتبر كونه ولو وجب على العلم فحلف بتا سقط عنه الحلف اذ
 البت اقوى ولو لم يخل بيقضي عليه وقيل هذا الفرع مشكك بقول ابي حنيفة الظاهر
 انه اعلم ان لا اشكال في هذا الفرع بل كونه الاستحالة في فرع الوجه الاول المسبب
 الاول اذ الكول لا يخلو انما هو بدل اقرار مدعي كذا التقديرين يثبت ان يقضي بالكل

وله انواع الاول

الثاني في مواضع حلف
 على البينة وحلف على
 العلم

كل من المصلتين كما لا يخفى على من فهم معنى **ز** يلحق في كل موضع وجب اليمين فيه على
 البينة فحلف على العلم لا يكتفى بمحض حلف لا يقضي عليه بالكل ولا يسقط اليمين عنه
 وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البينة يعتبر اليمين حتى سقط اليمين
 عنه ويقضي عليه اذ انكر لان الحلف على البينة اكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس **جم**
 ورث ثمانية اوقاف رجل ولا بينة كيف على العلم ولو ملكه بينة او شراها فوفاها اخر
 حلف بتا اذ الوارث خلف عن الميت والنيابة لا تجري في اليمين اليمين كي كيف بتا
 ولا كذا كذا المشتري او الموهوب له لانه اصل نفسه لا نائب عنه ولا في غير ولان الوارث
 لا تصح الشخص قد يموت بماله فلا يبرهن ما في يده فلا يبرهن وارثه انه له او غير وفي
 يد فلان يبرهن ان كيف بتا بخلاف ميتة وشرا او الموهوب لا يملك الا مال نفسه فالظاهر
 انه لا يخلو بتا **ط** انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث او اقرب
 المدعي او برهن عليه والا كيف بتا وكذا الوارثي وينبغي على الوارث كيف على العلم
 ولو ادعى الوارث وينبغي ان يحلف على العلم لانه لو حلف حلفه بتا **خ** قال
 المدعي عليه ورثته من ابي فاحلف على العلم قد حلف المدعي بانه ما يعلم انه وصل
 الى من ابي فان حلف فيحلف المدعي عليه بتا ولو لم يخل المدعي كيف المدعي عليه على
 العلم ما يعلم انه ملك المدعي **ط** او في عاقبة ما لا فله ان كيف كل الورثة مع علم
 ولا يكتفى بيمين ادهم ولو ادعى الورثة الميت ما لا على رجل وحلف ادهم المدعي
 عليه عند القاضي كفى وليس ببقية الورثة ان يلعنوا او النيابة لا تجري في الحلف
 ويجوز في الاستقلاف وهو ونظيره ادعى احد الشريكين حقا من الشركة على رجل
 وحلف المدعي عليه ليس للاخر كيف وبطله ادعى رجل حقا من الشركة شركتها
 عليها وحلف ادهم فله كيف الاخر ولو ادعى جماعة في شرا على رجل فحلف
 ادهم فليقتضيه المشتري ان يلعنوا بخلاف الورثة يقول احمق فعلى المسبب
 الاخير لم يكن جريان النيابة في الاستقلاف فبطلت كناية مطروقة فاحصا الى
 الاستثناء والعجب انه لم يتعرض له ادهم وانه اعلم **قاضي** ان ادعى حينا

ينبغي على العلم

على سبب ما قبله من القاض بانه ما استوفيت فيه شيئا ولا
 ابراهه كلفه على هذا الوجه نظر الملب والوارث الصغير وكل من جرح من النظر
 بنصفه **طالع** واجمع على ان من اوى ويخالف سبب كلفه على غير ما طلب
 الارض والوارث وصحة ووارثه الوص والوارث بالله ما استوفيت ويكفي
 الميت ولا من اضره او اتيك ولا قبض لك فاقض باحره ولا ابراهه من ولا في
 من ولا احتلت به لك ولا بشي منه ولا فقهه ولا بشي منه من هذا الوجه
 القاضى المقتضى للمصدر **الشهيد** **رجع** لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من
 وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال شري او استأجر او استوفيت مني او
 كوف فانه كلف بتا وقد قبل التلخيص على فعل الغير ان يكون على العلم او ان كان
 للعلم لي به اما لو قال لي علم به كلف بتا الا يرى انه ان المدعى لو قال قبض الخروء
 كلف بتا وكذا وكبير البيع لو باع وسلم الى المشتري ثم اقره وكيله ان موكله قبض منه
 و انكر موكله كلف وكيله بتا لانه قبض موكله فيبراء المشتري وهذا التلخيص على فعل الفرد
 لكن لو كلفه او اوى ان علم به كلف بتا ثم الحسب على وجه اما ان يدعى المدعى وبنا
 او ملكا في عين او حقا في عين وكل من علم به من غير مطلق او بناء على سبب
 فلو اوى وبنا ولم يذكر سبب كلف على الاصل ما قبله من القاض بانه لا شيء ومنه
 وكذا لو اوى ملكا في عين حاضرا او غائبا في عين حاضرا او غائبا مطلقا ولم يذكر له
 سببا كلف على الاصل ما قبله من القاض بانه لا شيء ومنه ولو اقره ببيع بناء على
 ريب بان اوى وبنا بسبب قرض او شراء او اوى ملكا بسبب بيع او هبة
 او اوى غصبا او ودية او عارية كلف على الاصل في كل هذه الروايات لا على السبب
 بالله ما استوفيت ما غصبته ما اودعك ما شريته ما بيعت منه ومن من ان
 كلف على السبب في هذه الصور **وذكر كرش** هذه الرواية مطلقا ولم ينسبها
 الى من **وذكر** رواية اخرى من ان المدعى عليه لو ابراهه السبب كلف على
 السبب ولو قال ما على ما يدعيه كلف على الاصل ولو قال بغيره ان يفيض الى

النوع الثالث في مواضع
 التلخيص على الاصل والتلخيص
 على السبب **رجع**

المدعى عليه على السبب او على الاصل كلف ما اراد من المصلحة **كافي** وعند من
 كلف على السبب في ذلك المصدر الا عند ترميز المدعى عليه ان يقول انما القاض
 ترميزه الا ان شيئا قبله فحينئذ كلف القاض على الاصل **صع** **وذكر** كرش
 الامة اكلوا في رواية اخرى من ان المدعى عليه لو ابراهه السبب كلف على السبب
 ولو قال ما على ما يدعيه كلف على الاصل **مخاطبات** وهذا اصح الا ان وطرفه
 وعليه اكثر النقصا كذا يقول كذا في مخاطبات النازل لصاحب الهداية رحمه الله
 وهذا الكتاب باسم مخاطبات النازل وهو لصاحب الهداية رحمه الله **وررررر**
 كلف على الاصل في سبب يرتفع برافع بعد بثرة كسب وخناج وطلاق وغصب و
 تزوير وعرض بالله ما بينك وبينه فيم الان او ما بين يمينك الان او ما بين يمينك
 روق الان او ما بين يمينك حق التزوير ولا كلف على السبب ما بعد ما كتبتها
 مطلقا ما غصبته ما شتمته والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع
 برافع بعد بثرة وقدر كسب ونظاير فالحلف يكون على الاصل لا على السبب عند من
 الا اذ اقية ترك النظر للمدعى في كلف على السبب اجماعا كدعوى شفعة بالجوهر
 ونفقة مستوتة وكلف في سبب يرتفع على السبب لا على الاصل اجماعا كدعوى مسلم
 يدعى شفعة بخلاف الاصل **وذكر** **كافر زيلعي** والاصل ان التلخيص على الاصل
 هو الاصل عند من الا اذ اوى الاضرار بالمدي او كان سببا لا يكرر فحينئذ
 كلف على السبب وعند من التلخيص على السبب اصل هذا الاصل الا اقره
 عرض المدعى عليه فحينئذ كلف على الاصل **صع** **وذكر** كرش في دعوى التزوير
 ودية غير حاضرة كلفه بالله ما له هذا الذي اوعا في يدك ودية ولا شيء منه ولا له
 فذلك حق منه لانه من اظهرها او بول ايضا ائتمه او دل عليه انسانا لم يكن في يدك ولا
 عليه قيمة فلا يكتفى بقوله في يدك بل يرفع اليه ولاه قبلك حق من احيانا وهذا يستقيم
 على رواية البرزوي لانه كلف على الاصل ولو اوى اني اودعت عندك كذا فقال اودع
 مع فلان اخر فلا ارقه اليك كلف المدعى عليه بالله ان رده الحكم اليه ليس بواجب

المدعى عليه

قاضيان

صع وقال بغيره ان يفيض الى القاض
 كلفه على السبب او على الاصل كلفه على
 المصلحة يقول كذا في مخاطبات النازل
 بغيره ان يفيض الى القاض

المدعى

المدعى

هذه الكفالة التي يدعيها ادعى عليه طلاقا مالا فاكرا فاصطحا عما ان كلف المدعي
 عليه وهو بريء من المال فحلف بطل الصلح والمدعي على دعواه ولو برهن اذنه
 والا كلفه القاضي لو لم يكن **ا** كلف الاول عند القاضي او اليه عن غيره
 القاضي لا يعتبر ان المعترين فاطمة المخصوصة واليه عن غيره فاطمة ولو
 كان عند لا كلفه ثانيا وكذا لو اصرط ان المدعي لو حلف فالدعي عليه ضامن
 للمال بطل الصلح ولا شيء على المدعي عليه ان لا ضمان **خل** كما ان النكول عند غير
 القاضي لا يعتبر فكذا التلخيص **صك** المدعي مدعى قال اذ حلف المدعي عليه ثانيا
 برئ او قال فدعواه باطلا لا يبطل دعواه ولو عليه ويؤيد مؤيد فاراد كلفه
 فيبقى المدعي عليه ان يسأل القاضي ان يدعي ان المدعي يدعي حالة او نسيته فلو
 قال حالة كلفه ما عليه هذه الدرام التي يدعيها وتسعه فوك وقال بعضهم لو
 حلف انه ليس له قبله شيء فلو كان فلوم ينوان يذهب بجته ارجوان لا باس به عن
 اليقين على المدعي عليه ثلاث مرات ليس بلازم في ظاهر الرواية حتى لو حكم بنكوله مرة
 اولى نفذ حكم وهو المجهوم وقيل بوجه اخذت الشايخ وقيل لا ينفذ حكمه ولو عرض
 عليه اليقين ثلاث مرات فباني ان كلف وحكم عليه ثم قال انا اختلف لا يلتفت اليه ولو
 قال اختلف قبل اكم عليه يقبل منه فوك وقيل بشرط كون اكم على فور النكول وقيل لا
 بشرط فان اسقط المدعي عليه من القاضي يرمين او ثلاثة بعد ما عرض عليه اليقين ثلاث
 مرات وحكمه بمررة فلا باس بان يهلك ولو لم يهلك وحكمه بمررة ولو عرض عليه اليقين
 ثلاثا فقال فلم يقبل لا اختلف بل سكت بمررة يحكم عليه وكذا لو امتنع عن جواب
 المدعي عليه بسكوت فالقاضي يحلف ناكلا اذ النكول نوعان حقيق وهو ان يقول
 لا اختلف وحكي وهو ان يتنص عن اليقين وامين في لسانه اذ تنص عن اليقين او
 في اذنه ما ينص عن سماع كلام القاضي ادعى على قن مجرما لا اوصافا فلهذا
 اعضاء وتخليف سوا كان وثيا يوافقه في الحال كدين الاطاف وكوف او وثيا
 يوافقه به بعد عتقه لاني الحال كدين المهر والكفالة ولو ما فوافقه حكم القن المهر

وطرفه

عبث صبي ما جاز وقت ما جاز كلف ويحكم عليه بنكوله وفي قن مجرما لو كان المدعي
 مالا لا يوافقه به حاله فلا يوافقه منه عن اعضاء مجلس اكم وكذا الما فون ولو ادعى
 على صبي مجرما فلو لم لا يثبت له ليس له حق اعضاء لعدم التماسية فائدة اذ لو اقر
 لا يقيم فلا يثبت ولو لم يثبت والمدعي ويؤيد بسبب املاف هل يشترط اضا
 قن في بطلان صبي من يصح فضا وقيل لا كلف صبي ما فون اذنه حتى يبرك
 وقيل كلف ويحكم بنكوله وعن م حلف صبي ثم اورك لا كلف وهذا قول على ان
 يمينه يعتبر اذ تخليفه من ان المدعي حلف على هذا الدعوى عند قاض بله
 كذا يقبل ولو لا يثبت له فله تخليف المدعي لانه يدعي اتياء حقه في اليقين ولو ادعى
 ان المدعي ابراني عن هذه الدعوى ليس له تخليف انه لم يدعي عنها او المدعي يدعي
 استحقاق اجواب على المدعي عليه واجواب اما اقرار او انكار وقوله ابراني ان ليس
 باقرار وانكار فلا يسمع ويؤيد له اجاب فضحك ثم اقرع ما شئت وهذا بخلاف ما
 لو قال ابراني عن هذا الالف فانه كلف اذ هو دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه
 والاقرار جواب ودعوى الابراء حيق فترتب عليه اليقين ومنهم من قال
 الصبي ان كلف على دعوى البراءة كما كلف على دعوى التلخيص واليه مالى **ع** و
 عليه اكثر قضات زماننا ادعى المشتري على وكيل الشفعة ان موكله سلم الشفعة لا
 كلف نيابة عن موكله والنيابة لا تجوز في اليقين كوكيل يقبض من اذ او ادعى الغرم
 ان موكله ابراه كلف الوكيل ويرفع اليه الدين ثم هو على خصوصية مع موكله فلو
 ادعى تسليم الوكيل في غير مجلس اكم لا كلف اذ لو اقر به لا يثبت لان تسليمه لا يثبت
 لان تسليمه في غير مجلس اكم لا يسمع ولو ادعى تسليمه في مجلس اكم كلف عند ما لا يثبت
 تسليمه فيه يسمع عند ما فادى فعلا لا اقر به لانه ولو انكر كلف والمخيرة خيار البلوغ
 كما بلغت كبيض او بسن يثبت لها ان تشار نفسها كشيعة بلغه ان يسمع ان يطلب
 الشفعة وتشره على اختيارها نفسها لو عند هان يصح كذلك ذلك والا
 تحرج الى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بيته وخرجت الى الناس بطل

اذا

خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها لكن شرط لاثباته ببينة فيسقط
عنها اليقين والتكليف على اختيارها كتكليف شفع عما طلبت شفعة فلو قالت
للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت اوقالت حين بلغت طلبت الزقة صدقت
مع اليقين ولو قالت بلغت اسس وطلبت الزقة لا تصدق وتحتاج الى البينة كتكليف
قال طلبت حين علمت صدق لا لو قالت علمت اسس وطلبت فعليه البينة وهذا
لانها اذا اختاروا الطلب الى القاضي حكما لا يملك ان يستيناف في حال
ومن حكى فيه لا يملك استينافه حالا لا يصير بلابينة واذا لم ينعنا الى القاضي
بل اطلقا كلامهما فقد حكيا ما يملك ان استينافه لانا نجعل الجارية كانهما بلغت
الآن واخبرت نفسها الآن وكذا الشفع او عت على زوجها نفقة القدر لا
يكن على اي اصل ما يملك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى الا لان نفقة للبتة
عند الشافعي فربما يتناول قوله فيكلف على السبب ما هي حقيقة فتك من الوجه
الذي تدعيه تدعى ولو اختلفت بهرهما واكثر الزوج فله القول فيكلف على السبب
عند من وكلف على الاصل فطاهر الرواية ولو اختلفت الواهبان واهب اقران الموهبة
لم يقضها في المجلس او بعد باحوثم قال انه لم يقبض واقرت به ما فبا وسأل القاضي
ان يكلف الموهوب له بانته لانه قبضه بحكم هذه البينة المجبة التي تدعى فعندهم لا
يكلف للمساكن وعندهم يكلف وعلى هذا الخلاف لو اقر المشتري بقبض المبيع ثم ادعى
انه ما قبضه وطلب من القاضي تكليف المبيع بانته لانه سلمه الى المشتري بحكم هذا
الشرا الذي به عليه والمبيع لو اقر بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه او اقر البيع ثم
انكره قال اقرت بما فبا واراد كلف المشتري والمباين لو اقر بقبضه وشهده
عليه ثم انكر قبضه واراد كلف المدين والمقر بدين لو انكر الدين وقال اقرت
به ما فبا واراد يعني المقر فالكفر على خلاف قوله وتعدل من ينقي لا المصا وبها
بين الناس ان المبيع يترقبض الثمن والمشتري بقبض المبيع للاشهاد وان لم
يقبض وكذا المشتري يكتب او لا يخط الاقرار ويشهد عليه بقبض المال

عاقبة فلو منع الساكن صحة الدعوى والتكليف بطرح حقوق الناس **خ** وكذا في
كل موضع اذا ادعى انه كان له فبا فيها او لا تكلف على قول ح م وكلف على قول
س والثاني قافا كان في المسئلة خلاف س شي يفرض الى رأي القاضي والمفتي
ولو اشهد البايع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى البايعة وطلب عين المشتري على
ذلك كلف وقافا لو البايع لم يقبض شيئا قضى اقله يوجد منه الا اقراره ببيع مطلقا
والبيع قد يكون جده او قد يكون بجهة فيصح الدعوى والتكليف وكلف ما شرطت
كون هذا البيع بجهة قال س اربعة اشياء يكلف القاضي اخبر فيها من غير ان يطلب
المدعي احدها الشئ شفع طلع اكم بالشفعة كلفه بانته لانه طلبت الشفعة
حين علمت بالشرا وعندهم لا يكلفه بل يطلب قال صاحب جامع المائى التكر بكونه
وطلبت المتخزين من القاضي التوقي كلفها لانه اخترت الزقة حين بلغت وان لم يدعه
الزوج الثالث مشتركة اراد او رعا ببيع كلفه القاضي انه لم يرض بالعيب وكذا
عرض على البيع خذرا الرابع مرات سالت القاضي ان يرض فغن النفقة لها نفقة في مال
زوجها العايب كلفها ما اعطاك نفقتك حين حرجه ويجب ان يكون حيلة النفقة
عندهم وقافا **قاضي** ان كلفها القاضي بانته ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما ما يمنع
النفقة كاستنوز وغيره وياخذ منها كلفها نظر العايب وقال في كتاب الدعوى رحل اوى
ويأخذ مع ميت وابنته ببينة قال اصحابا كلفه القاضي بانته ما استوفيت منه شيئا وكذا
ايراة كلفه نظر الحج على هذا الوجه نظر اللب والوارث الصغير وكفر من يخرج من النظر غيب
لنفسه **خلاصة** واجمعوا على ان من ادعى ميتا كلفه بل يطلب وصية او وازرة
بانته ما استوفيت وميتك من الميت ولا من احد اقوال اليك ولا قبض لك قابض
بامر ولا ابرام منه ولا شي منه ولا اختلفت بذلك ولا بشي منه ولا عندك ولا بشي منه
رهن هذا في شرح لو ب القاضي للخصاف للصديق الشهيد **ص** ادعى عينا واراد
تكليف التكليف فقال هو اليد هو لفلان لا يشفع عنه اليقين ما لم يبرهن بخلاف
ما لو قال هو لابني الصغير وفي موضع اخر لو قال هو من واليده هو وهو اليد هذا الابني

الصغير او قال فلان كلف فلو تكلم حكم عليه ثم ينظر بلوغ الصبي ان صدق المدعي
 في دعواه فالامر ما مضى وان كذبه يرجع العين من يده ويضع الى الصبي ويضمن
 الاب للمدعي قيمة العين وبعض المشايخ فرقوا بين اقرار البصير وبين اقرار الغالب
 كما مر وبعضهم سوا بينهما وادعوا الى الخلف في الفصلين كما مر وفيما للحيل واستدلوا
 بحيلة التوقف بالواو على وادعوا الى رد اليد انه وقف على كذا اقراره وبغير
 وقف لكن لا يندفع العين عن ذن اليد فيكلف فان تكلم ضمن قيمة الدار للمدعي ولو عني
 ذن اليد على الوقفة لا يندفع عنه العين ولا يندفع خصومة المدعي او صار وقفا
 قبل ان يبرهن فصار وجوه البينة كالعدم وكلف الوصي لو اراد ان يبرهن اقراره
 في نصيبه ولو لم يكن لا كلف اقراره لم يخرج لاقارره على الغير **باب** اقرارهم او
 الوصي او المتولي او القيم فيما يدعي كلفها او على الصبي **قوله** في حق سماع البينة لا
 في حق سماع البينة لان اقرارهم على الصبي والوقف لا يصح **قوله** في الثانية يخرجني
 في الاستدلال لا كلف فلو تكلم فوكيل ووصي ومتول ولبيد واب الصغير يتكلم
 غيره ولا كلف ولا يتكلم بغيره **قوله** في بطلان ولا كلف الا اوضح اقراره
 على الاصل كوكيل يبيع او خصومة في رد بيع **قوله** شاهد انكر شهادته لا كلف
 المدعي مدعي عليه قال كذب ان هو وار او تكلف المدعي ما يعلم انه كاذب لا كلفه
 وتقدر وكذا قال المدعي عليه ان شاهد مصادق استهين اذ كواهي كاي
 محذور منك منست يا دعوى كره استهين اذ برهنه يهين اذ كواهي وار او كلف
 ان هو والمدعي لا كلف وليس للمدعي عليه تكلف المدعي ان ما يافض ياخذ حتى ياعل
 شيئا او اجر او او مدعيه فنه ان لم لا يكذبني صبي كلف لا يفت ولا وصيت
 ولا اذنت فيها ولا هو فيها ولا هو خارج عن ملكك الحال فلو حلف وحكم بالمال
 للمدعي عليه فقبل قبضه ملك في يده كغير المدعي ضمن الدافع او الغالب فلو ضمن الدافع
 لا يرجع على احد ولو ضمن الغالب لم كانه الغالب مودعا او مصادرا او متهما
 باضمن على الدافع ولا يرجع المستبر على لانه عامل لنفسه او على قنا وبرهن وان

قوله في حق سماع البينة لان اقرارهم على الصبي والوقف لا يصح
 قوله في الثانية يخرجني في حق سماع البينة لان اقرارهم على الصبي والوقف لا يصح
 قوله في الاستدلال لا كلف فلو تكلم فوكيل ووصي ومتول ولبيد واب الصغير يتكلم
 غيره ولا كلف ولا يتكلم بغيره قوله في بطلان ولا كلف الا اوضح اقراره
 على الاصل كوكيل يبيع او خصومة في رد بيع قوله شاهد انكر شهادته لا كلف
 المدعي مدعي عليه قال كذب ان هو وار او تكلف المدعي ما يعلم انه كاذب لا كلفه
 وتقدر وكذا قال المدعي عليه ان شاهد مصادق استهين اذ كواهي كاي
 محذور منك منست يا دعوى كره استهين اذ برهنه يهين اذ كواهي وار او كلف
 ان هو والمدعي لا كلف وليس للمدعي عليه تكلف المدعي ان ما يافض ياخذ حتى ياعل
 شيئا او اجر او او مدعيه فنه ان لم لا يكذبني صبي كلف لا يفت ولا وصيت
 ولا اذنت فيها ولا هو فيها ولا هو خارج عن ملكك الحال فلو حلف وحكم بالمال
 للمدعي عليه فقبل قبضه ملك في يده كغير المدعي ضمن الدافع او الغالب فلو ضمن الدافع
 لا يرجع على احد ولو ضمن الغالب لم كانه الغالب مودعا او مصادرا او متهما
 باضمن على الدافع ولا يرجع المستبر على لانه عامل لنفسه او على قنا وبرهن وان

قوله

ذو اليد ان شرا من اخر والمدعي سلم الى الباع فالحق كلف لانه اوعى عليه معنى اقراره
 به لزم فلما انكر كلف وكلف على الاصل ما هذا الذي اليد يتكلم احمير مرة فضل الساقض
 في سبيلها فطاعن وعرض الملك المطلق انه لا يصح ما يبيد انه لا يصح فليست هناك
 غم الحيت غريم الميت او على ما ينادي به الميت كلف ورثته على العلم ما تعلمون ان
 اباكم قبضه ولا شيئا منه ولا يرى اليه قال صاحب جامع الفوائد ان قول
 ولا يرى اليه لا حاجة اليه لانه يدعي الايقاع لا البراءة فلا وجه لذكره في الحليف
 يتكلم احمير قوله لا حاجة اليه على نظر لان الذي يدعي الغريم المدعي ايقاعه مجموع الدين
 فلو اراد بتسوية بالخلف عليه لا كلف في كلف بل يظن ما تعلمون ان اباكم قبضه فزيادة
 لفظ ولا شيئا منه تدل قطعا على ان المراد انا وهو دفع جميع الوجوه المحتملة في
 جانب المورث نظر للغريم وشقته عليه ويجوز ان يكون وجه زيادة ولا يرى اليه
 احتمال ان الغريم كثر قارا وبالايقاع والبراءة نظر الى احوالها ما آلتا وهو خلاص
 الله **قوله** القاضي لو حلف المدعي عليه بطلاق **قوله** ولا يثبت بطلاق والطلاق والعتاق
 ولا بالعتاق فلو حلف المدعي عليه بطلاق بانه مدعيه ومن غير ذلك لم يثبت من كان منك حاله فليكن بانه
 او ليزد وقيل في زماننا اقرار الخ اصح جاز للقاضي ان كلف بذلك فله المبالاة باليمين
 بانه حلف وكثرة الاتماع بسبب كلف بالطلاق **قوله** لكن اذا تكلم لا يقضي عليه
 بالكل لانه اتسع ما هو ضمنه شرعا ولو قضى عليه بالكل لا ينفذ **قوله** القاضي لو
 حلف المدعي عليه فحلف ثم قال القاضي بانه كاذب سو كذا راسد فحرفه في تكلمه عن
 هذا العين لا يكلف عليه اذ صدق كلفه مرة وحلف ولو ادعى او على شيئا فحلفه اكنس
 وانكر كلفه فالقاضي يحكم الكل ويكلفه مرة واحدة عينيا واحدة شرعا وقبضه فاحرفه
 شرا من بايعه قبل اقباعه قبل شرا من كلف المدعي عليه على العلم بانه اقراره فقال
 ورثته انه اقراره بافهم جازا اقراره والمقر له عالم به ليس له كلفه اذ وقت اقراره
 من الورثتهم لم يكن لم يتعلق لهم بالقرض الا اقراره وصيت تعلق منهم صراحة
 للمقر لم يثبت لهم كلفه **قوله** اقراره فقال ورثته انه اقراره بانه كلف المقر له بانه

تعلق من فاش

قوله

لقد اقر لك اقرارا صريحا **ط** وارثا اوى ان حورثه اقر بغيره قال بعضهم كلف له كلف
المقر له ولو اوى انه اقر لما قبالا لا يقبل يقول الحق ما ندينه في ان يقر بغيره حكم المبيعتين فان
او المبيعتين ارضا بغيره عن الاقرار كما هو موجود في القليبية ايضا ولعل وجه الرفض
هو ان القليبية ان ان يتواضع المتعاقدين على شيء للشر ونظرا يظهر المتعاقدين يظهر
يظهر احد المتعاقدين في شخصين او كلاهما في الحلف فلاق ما تواضعا عليه في الشرع
وعوي القليبية في الولد على المقر له فلا يجوز تواضعا مع المقر في الشرع لا كلف
وما بخلافه وعوي الاقرار كما في قولهم **ط** كما لا يخفى على من اوى فيهما صليما **ط** وفيه
ايضا اوى مالا فاكتر فاقوى في مجلس اقر انك استمعتني استمعتني بقي فصرته بقر
فانكر المالا والاستمعا لغير كلف وقيل على المالا لانه يصير بالاستمعا لغيره الاقرار
حجة المدعي والمدعي عليه لا كلف على حجة المدعي فانه لا كلف بالحق في يده البري
انه لو اوى الاستمعا او الاقرار وحقق بسبب الخط وانكر كونه خطه لا كلف على
فك لا عليه ومن فاق به ثم انكر اقراره قيل كلف على اقراره وقيل كلف على نفسه
الحق يتولد الحق ما اقر انما في طرقت الاستمعا لغيره الاستمعا لغيره يد على ربحان
القول الثاني كما لا يخفى وانما علم وفيه ايضا لا كلف على طرقت عتق العبد حبة
بدون المدعي وفاقا وقيل كلف على عتق الالة وطلاق المرأة بدون المدعي
قيل كلف وقيل لا كلف فليطرح عند الفتوى يقول الحق وفي جامع الفصولين في
فصل المتفرقات نقلان الحيط ايضا انه اخبر اشار محمد رحمه الله الى انه كلف كذا
شقي قال لا كلف فليطرح عند الفتوى **غراوى** انك وصي فلان او وكيل
ولي عليه كذا فاكتر وصاية او وكالة لا كلف **ط** برهن المدعي انه وصي فلان
او وكيل قبل فله جمل خصما في حق سماع البينة وكون الاستمعا لغيره يقول الحق لعل
عدم الاستمعا لغيره على من ذهب فخرج الاستمعا لغيره اذ الكول به لغيره فلا كلف
فيما حقه في غير ذلك اذ لا كلف في عدم جريانه في سماع المدعي في الولاية
فالوكالة المستلحق المبرور بين المستلحقين للكونين انما واما عند من قال الكول اقرار

مدعي ثم اقره المدعي بغيره
او كلفه المدعي بغيره
او كلفه المدعي بغيره
او كلفه المدعي بغيره
او كلفه المدعي بغيره

فيبقى ان كان بينهما عداوة او اعداء قال ولو اوى عينا بغيره كلف واحد يدعي
انه شراء من فري اليد او اقرانه باع من احدى باعته فليس للآخر كلفه انه لم يبعه مني
وكذا لو لم يقر ولكنه حلف لاحد ما فكل وحكم به لا كلف للآخر لانه لما اقر او كلف في
الملك من يد وكذا لو اوى عينا اقرانه وقال كل منهما تزوجت فاقرة لاحد من وانكرت
الآخر لا كلف له وفاقا وكذا لو لم يقر ولكن حلف لاحد ما فكلت لا كلف للآخر
كذا لو اوى احدى شراء من فري اليد والآخر انه ارتهن من فري اليد فاقرة بالرهن و
انكر البيع لا كلف للمشتري وكذا لو اوى احدى ما اجارة والآخر شراء فاقرة بالاجارة
وانكر الشراء لا كلف للمشتري ويترتب على تمام مدة الاجارة وفك الرهن وكذا لو
اوى احدى صدقة وقبضا والآخر شراء فاقرة باعدها لا كلف للآخر وكذا لو اوى عينا
اجارة ورهن فاقرة لاحد من او كلف للآخر وكذا لو كلف شراء اراور واجب
وموكل غائب فقال البائع رضى موكله بالغيب لا كلف الوكيل على رضى موكله وكذا
بالغة زوجهما وليتها فاقوى الزوجانها وانكرت لا كلف وكذا الزوجانها رجل لآخر
ثم اوتعت امرأة بغيره فاكتر لا كلف ارباب فاكتر لا كلف وكذا لو اوى انه زوجه ابنة
له صغيرة وانكر الاب لا كلف الاب وكذا انما صانع ومستصنع اختلفا في انه
كما امر اول لا كلف واحد واحد اوى احدى مشترعا في عينا فاقوى بايعة براءة
كليف المشترى كلف المشترى وفاقا ولو لم يدع البراءة لا كلف المشترى عند خلاقها
ولو اوى عينا باطنا في الالة ولا بينة له كلف البائع عند من لا عندهما جله **غري** وفي
بي لم يحن عليه ان كلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا صدق به وكذا
خرج من ملكه بوجه من الوجه وسيجي تفصيله في فصل الاستحقاق **ط** اوى مالا
حكى شركة وانكر ضمه ثم قال ما كان في يدي من مال كذا او كذا ابيكم الشركة ولكن وفيه
فاكر المدعي الدفع ينظر لو كان المدعي عليه انكر الشركة وقبض المال اصلا يحكم بالشركة
ولا كلف المدعي على القبض ولو كان قال ليس في يدي شيء من الشركة كلف المدعي اذ
في الاول تناقض الثاني لانه يمكن ان يقول ليس في يدي لاني وفقت اليك ولو انكر

ط

ط

انكر بايع قبض ثمنه ومقرض قبض ماله كلف اولى مضارب او شريك وفيه المال
 وانكر رب المال او الشريك القبض كلف المضارب او الشريك الذي كانت
 بغيره المال بيد او القول للامين مع اليمين اما المال فمضمون على المشتري او المبيع
 والمستقرض وعلى الضمين بيته لا يمين ثم لو حلف البائع انه لم يقبض منه
 فقال المشتري ان ابر من على الايمان لا يجبر على اوائده بل على ثلثه ايام لو اوى
 حضوره فهو مالور قال شهورى غيب لا يملك **فشي** لو حلف رب المال والموعود
 والشريك الاخر كمال نكرتم لا يعتبر واذا حلف ان القول في كل امانة للامين مع
 يمينه وكذا البيته بيته والضمين يقبل بيته لا يمينه على الايمان **اشياء** كل امين
 اوى الصال الامانة الى مسقطها يقبل كدفع اوى الرق وكيل ومقول اوى
 الصرف الى الموقوف عليهم عليهم وسواء كان في حيزه مسقطها او بعد موته الا ان
 وكيل قبض ومن اوفى اوى بعد موته موته موكله انه قبضه وفعده الى من حيزه
 اليه في حيزه لم يقبل لا يقبل الا بيته بخلاف وكيل قبض عين والمزبابة الاول
 يبره ايجاب ضمان على الميت او الذين تقضى بائنا بخلاف وكيل قبض عين
 او هو يبره في الضمان عن نفسه **فشي** العاض لو حلف الخصم بلا طلب المدعى
 ثم طلب المدعى كلفه فلا يملك عليه ثانيا يدور حلف ان لا يمين عليه ثم برهن عليه
 المدعى فعندم لا يظهر كذبه في يمينه او البيته حجة من حيث الظاهر وعند من لا يظهر
 كذبه في حلفه والقرى في مسيلة الدين انه لو اوعى بلا سبب حلف ثم برهن
 عليه يظهر كذبه ولو اوعى بسبب وحلف انه لا يمين عليه ثم برهن على السبب لا
 يظهر كذبه لجواز انه وجد الرهن ثم وجد الايمان او الابرار يقول ائتمن الخوف
 فشي حجة ائتمن طريقه على وجهه **فشي** حلف بطلاق او علق ماله عليه
 شي فشهد عليه بدين له والزعم العاض وهو ينكر قال س كيث وقال لا كيث لانه
 لا يدرى لعله صاوق والبيته حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه وكرم في
ح قال لا حجة امراته طالق ان كان لفلان عليه شي فشهد ان لفلان فلانا اخر

وزنة بينهما
 الركن المبرم

ضمان

دفع

كذا قبل يمينه يمينه وحكم بالمال لم يثبت ولو شهد ان لفلان عليه شي وحكم به حلف لانه
 صغر شرط حلفه وجوب شي من المال عليه وقت اليمين وحين شهد باليمين لم يظهر كون
 المال عليه وقت الحلف بخلاف ما شهد ان المال عليه يقول ائتمن الخوف انما حلف
 ان يضمنه العاض بين الظاهر بين كلامي الامام محمد رحمه الله تعالى فافهم ظاهره او كيف يظهر كون
 المال عليه او شهد بان المال عليه بعد ان قرأنا حلفه ان البيته حجة ظاهره فلا يظهر كذبه في
 يمينه وايضا يبره عليه ان يقال فعلى ما ذكرتم يمين ان كيث في مسيلة الحلف بطلاق او علق
 ايضا او لا سكت ان كلف عليها لا يكون الا بطريق الشرط ايضا واذا حلف ان يضمن ان
 يتخير حكم المسئولين ثانيا او ثانيا والفرق حكم فالحجب كل الجب من حضور الشاخص بين
 كلامي الامام محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوي الاوب والارباب **فشي** لا يمين في
 اكدوه سواء كان خالص حق الله تعالى كذا الزنا والسرقة وشرب الخمر او ابرار من حدة
 تعالى وحق العبد كذا الذي حلفوا ان لا ينفكوا من كذا او لا ينفكوا في حدة
 تعالى عندنا قال تعالى حلفه تعالى والسارق يستخلص كلف لاجل المال اذ اراد به
 المالك اخذ المال لا القطع فيمال له حينئذ ومع ذكر السرقة اذن واقع تاذل ما لك
 فيكون لك عليه يمين **زنجي** يستخلص السارق فان كلفه في لم يقطع اذ لو اوجب
 شيان الضمان والقطع فالاول يجب مع شبهة فيجب بكون بخلاف الثاني ويحلف
 الاستحلاف ماله عليك هذا المال وعنه يقول العاض للمدعى ما اترى فانه اذ قال
 اريد القطع قال له اكدوه لا يستخلص فيها فليس لك يمينه وان قال اريد الجار
 قال له ومع وعوى السرقة واقع المال **نهاية** لا يستخلص في اكدوه ورواها في الآفا
 تضمن حقا بان علق علق عبدا بالزنا وقال ان زنت انا فانت حر فادعى العبد انه
 زنى ولا يمينه له عليه يستخلص المولى حتى اذا نكر يشبث العلق لا الزنا **فشي** وفي قوله
 نفسن وطرف كلف الا انه يقضى في الطرق بالقطع عند ح وبالمال عندها ولا يقضى في
 النفس بالكل عند ح ولكن يجس حتى او كلف وعندها يقضى بالدية **ط** قال يا سائق
 او يا كذا اوى انه ضرب اوله او كذا ما يوجب التعزير كلف حدة حدة المدعى عليه او الشتر

قوله كلف ما شهد ان لفلان

محض حق العبد ولذا عليك العبد غنم واليمين يجرى في حقوق العبد العباد سواء
كان عتقاً او مالا ولو كان يجرى او التعزير فيقتب بالسيئات وكلف فيه للمدعي عليه على
الحاصل لان كلفه على السبب بغير الجواز ان الاصل ان المدعى على غيره فيقتصر
بالكلف على السبب **اشياء** لا كلف القاضي على حق مجهول ولو ادعى احد الشريكين
شريكين على اخيه بانه ماله لم يكتف وخرج من هذه القاعدة مسالير الاولى او الاتم
القاضي وصي اليتيم الثانية او اتهم متولى الوقف فانه كلفه انظر اليتيم والوقف كما
في الثانية الثالثة او ادعى المورث خيانه مطلقه فانه كلفه كما في القينة الرابعة الرهن
المجهول الخامسة في دعوى الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي
تسمع فيها الدعوى مجهول فصار ستة **هد** اولى كل منها انه في يد ولائته و
اراد احدهما تخليص الاخر بانه ما يعلم انه في يد غيره فليس عليه وقيل لا و قد مر
فصل الخارج وفي اليد تعلق **فصل** انه لا كلف وفكره عليه هناك ولقد تركت
من مسالير التعلين في فصل السابق ووعاوى الدفاع باقتضاء المناسبة فليراجع
اليه لدى الحاجة **الفصل السادس عشر** في الاستحقاق والغزو وما
يتعلق بهما من احوال الزوايد في الاستحقاق وكذا في حق العبد اعلم ان مسالير
الاستحقاق مذكورة في مسالير محبة الى تميم وكذا في الغزو المحتر شرعا في ثلاث
بكونها الاستحقاق بوجوب الرجوع على البايع ونحوه ولا شك ان وجه سبب الرجوع
المفروض انما هو الغزو فاعلم انه سيجيء في اواخر الفصل الثالث فصل الضمانات في مسالير
التسبب والادالة تعلق **فصل** قال لا اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكت فاهذا
التصرص لا يفيق ولو كان لو غرنا واخذ مالك فانا ضامن والباقي بما لا ضمن ضار الاصل
انما الغزو انما يرجع على الغار لو حصل الغزو في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة
السلطة للغزو انتهى **قاضي** ان الغزو يرجع باحد امرين اما بعد المعاوضة او
بقبض يكون للدافع كما اذا اهلكت الرومية او العين المستأجرة ثم استحق احدهما
وضمن المورع او المستأجر فانه يرجع على الدافع باضمن وكذا كل من كان في محلهما وفي

افكره

الاعارة

الاعارة ولما والجهة لا يرجع على الدافع لان قبض المستعير كان لنفسه يقول اجتر هذا
الامر الثاني بتفصيله غير مذكور في **فصل** مع انه امر مهم او الضابط به وانه لا يتم والامر
الثاني المذكور فيه غير مذكور في فاعلى فاضحيان فمستغنا عما ذكر فيها ان
يكون سبب رجوع المذمور ثلاثة امور لا امرين كما ذكره هذين الكتابين او يكون كل
الامر من الثانيين فمستغنا فيها كما لا يخفى على فاعلى النوى **فصل** في الاحتياط
بما كان مطلقا كحق وكذا في ما كان مطلقا كحق فانه لا يرجع في الغنة
في ظاهر الرواية والمطالع يرجع في كل الروايات ثم انها انما يتحققان في الاما يحاط
الحق عليه ومن ملك فذلك من جهة مستحق عليهم حتى ان احد من لورين احد
على الحق بملك مطلق لا يتقبل فمستغنا في ان المطالع او الورع وان كل واحد من
الباعة لا يرجع على بايعه مالم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل مالم يكتم على المكذول
كفيل مالم يرجع على مكذول عنه **فصل** في الاحتياط في ضمان القديم ومن حله الرجوع على
بايعه فانه لا يظهر ان البايع بايع ملك غيره فمستغنا ومن حله ان لا يرجع لان
البايع بايع البايع لانه بايع ملك نفسه ثم استحق بسبب حله عند المشتري وفي
في المطالع في كل من ارجع على بايعه فان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان
لم يكتم على المكذول عنه **فصل** في الاحتياط في ضمان القديم ومن حله الرجوع على
لاحد عليه حق التملك كحرية اصلية وعق وغرور وكذا في ركنه واستيلاء
وذاكر الملك من شخص الى شخص كاستحقاق بملك والغرور بعد اتمامه في انما يجلي لان
الاستحقاق عليه ومن ملك فذلك الحق الشيء من جهة مستحق عليهم حتى لو برهن احد من على
الحق بملك مطلق لا يتقبل فمستغنا في ان المطالع يرجع بوجوب انشاء العقود
بين الباعة بلا ضيق القاضي باقتضاء الروايات لما اختلفت في روية فكل من الباعة رجوع
على بايعه وان لم يرجع احد عليه ويرجع هو ايضا كذا على الكفيل وان لم يقض على المكذول
عنه وانكتم على غيره وانكتم جرية اصلية حكم على كاذبه الناصر فلا يسمع دعوى الملك من
احد وكذا الحق وغروره واما اكتم ملك موزع فمستغنا فكل كاذبه من التاريخ لا قبله

في كل من كان له حق في ملك غيره فانه لا يرجع على البايع مالم يرجع على الكفيل وان لم يكتم على المكذول عنه

زيلي وقد قالوا في المليون غنا فاحصا لمان يروى على بايعه
حكم الغنم **نهاية** واليه اشار محمد في كتاب الصلح في باب
الصلح عن العيوب **زيلي** وقال ابو علي النسي في رواية
عن ابي ابيان ويحيى بن ابراهيم الرقبة فاما بالناس وكان صدر
الاسلام ابو اليسرى في ان البايع ان قال للمشتري قيمته
شاهي كذا او قال متاعا يساوي كذا فاشترى بناء على ذلك
فظهر كذابه في الرقبة او في غيره وان لم يقبل ذلك فليس له
الرجوع وقال بعضهم لا يرجع كيف كان والصحيح ان يفتي
بالرجوع غرور والافضل ان يقول اجتر فاني في رواية الدار
و بدون التعزير لا يفتي بالرجوع ويقتي بالرجوع بالتعزير
وهكذا اذكر في القينة حوجه حوجه حوجه حوجه حوجه
اشياء الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق
فانه امن فسلكت فاهذا التصرص لا يفيق او قال كل هذا الطعام فانه
ليس يسمع فاكلا ومات لم يفيق وكذا لو اشترى رجل انا حرا
فغزوه ثم ظهر انها مملوكة فلا رجوع بغيره الا ان على المشتري
الا في ثلاث مسالير الاولى اذا كان الغرور بالشرط لا لزوجه
اخرى على انها حرة ثم استحق فانه يرجع على الخبير بالشرط لا لزوجه
من قبل الولد الثانية اذا كان في ضمن عقد معاوضة فمستغنا
على البايع بغيره الولد اذا استحق بعد الاستيلاء ويرجع بغيره
النساء لو لم يفتي ثم استحق الدار بعد ان تسلم المهر البناء
واذا قال الاب لاهل المهر بايعوا ابني فمستغنا او قال
بالقارة فظهر انه ابن غير رجوع عليه للغرور وكذا لو قال بايعا
عندي فمستغنا او قال فمستغنا فمستغنا فمستغنا فمستغنا
رجوعا عليه ان كان الاب حرا او لانجه الحق وكذا لو اشترى
او من اموالها وانا لا بد في الرجوع من اضافة اليه والامر بانه
كذا في السرقة او الهبة التي لفته ان يكون في حقه رجوع فمستغنا
الدافع كونه او امانة فمستغنا الرومية والعين المستأجرة
استحق وضمن المورع المستأجر فانه يرجع على الدافع باضمن
غنا وكذا ان كان يفتي بما وفي غارته رجوعه لا رجوعه او القبض
كان لنفسه وتما في انما في فصل غرور الغرور في البيع و قد
ذكرنا القينة مسالير فمستغنا في هذه النوع منها لا كلفه
ولا لانا شرا فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
اتلف المشتري بعضه فانه يرجع على البايع ما كلفه ومنها او
غير البايع المشتري وقال في قيمته شاهي كذا فاشترى بناء على ذلك
فظهر فيه غنم فاهش فانه يرجع على البايع وكذا لو اشترى المشتري البايع
المشتري يروي بغرور الدلالة ايضا قال وما غرورنا فظهر ان قول الرطبي
في باب مدونة النسي ان الغرور يثبت باحد امرين بالشرط او المعاوضة
فاهش فانه يرجع على البايع فمستغنا فمستغنا فمستغنا فمستغنا
اشترى فانا ناهي ادره في لا حوجه حوجه حوجه حوجه حوجه

مكتبة

وحد العين

يعني لو قال زيد ليكر انك عهدي ملكك منذ فليس هو من مدين فقال ليكر انك كنت
عبد بشر ملكي منذ سنين فليعتقني ويبرهن علي ان دفع دعوى زيد ثم لو قال
عمر وليكر انك عهدي ملكك منذ سبع سنين وانت ملكي ويبرهن علي يقبل وينسخ
الحكم بحرية ويجعل ملكا لغيره فاحفظ هذا فان الكتب المشهورة خالية من
هذا الفأيد يدل عليه ما قاله طائفتان في شرح الزاوي ان المتكلمين يفتقروا
في ملك مطلق فلهذا لا يثبت الاصل قضاء على كونه الناس كونه الاصل العيني في ملك
مطلق بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كونه الناس والقضاء بيقين في ملك
مورخ قضاء على كونه الناس من وقت التاريخ لا قبله فليكن هذا ما فاحفظ هذا فان
الكتب المشهورة خالية من هذا الفأيد والفتوى الثاني وهو انما قلنا لا يوجب انفساخ
العقود في ظاهر الرواية والحكم به حكم عيني اليد وعلى من تلقى الملك منه ان يملكه
او وسائط فلا يسمع دعوى الملك منهم بلا دعوى نكاح او تلقى الملك من المشتري
ولا يباع البيت للرجوع ولكن لا يرجع احد المشتري على بايعه قبل الرجوع عليه ولا يرجع
الحاكم عليه على الكيل كثير يدرك قبل قضاء على المكفول **منه** الاستحقاق نوعان
قديم ومن هذا الرجوع على بايعه ثم ان يظهر ان بايعه باع ملك غيره وهذا يثبت ومن
هذا ان لا يرجع له بايعه باع ملك نفسه ثم استحق بسبب هذه عند المشتري **حي**
مستحق برهن على المشتري ان العين له ولم يردت رجع المشتري على بايعه ثم ولو
باقر من هذه الشرائع في اللزوم ولا يرجع المشتري على بايعه ثم **د** استحقاق
المبيع يوجب توقف العقد على الاجارة لا فسخ في ظاهر الرواية وذكر في **س** ان
المبيع المبيع متى ينسخ قبل اقباض المشتق وقبل فسخ الحكم والعيب ان لا
ينسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه ثم فاذ رجع ينسخ كما يافض العيب بقضاء اذ
الاخذ بقضاء دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحل اجارة بعد وفي ظاهر الرواية
لا يفسخ ما لم يفسخ وهو الاصل ولو استحق واراو مشتريه ففسخ البيع بلا قضاء ولا
رضاء البايح لا عليه لان اصل البيت على البايع من البايح او التلقى من المشتق

ان يرجع

حق لو اجاز للمشتري
بعدها فبعضه قبل ان يرجع
المشتري على بايعه **منه**
العيب ان البايح لا
ينسخ بالاستحقاق تام
يرجع على واحد بايعه
بالقضاء **وت** منحه ان
لا يفسخ هو

ثابت

ثابت الا اذا حكم القاضي بغيره المخرج فيفسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بايعه لو ثبت
الاستحقاق بينه اما لو ثبت باقرار المشتري او كونه او باقرار وكيله بخصومة او كونه فلا
يرجع اولا الاقرار ليس بحجة في حق غيره كذا **د** وفي **ت** شري وارا فاستحق
باقرار المشتري او كونه لا يرجع بثمنه على بايعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المشتق
ليرجع بثمنه على بايعه لا يقبل للتأقضي لان ما اقدم على الشرافة اقرا ملك البايح
فانما اقبل فافا اقر في غير كان ما قضى يمنع دعوى الملك ولان ثبت اثبات ما هو
ثابت باقراره فلما املو برهن على اقرار البايح ان المشتق يقبل لعدم التأقضي
وانما اخرج ما ليس بثابت لولا قرب لزم بقول الحقير قال صاحب وفي الدرر
الفر بعد ذكر هذا المسئلة وهذا ما يجب حفظه والناس عنه فافلون **ع** اويته
ولو رجع المشتري على البايح بالثمن ووضع البايح الثمن اليه من غير خصومة ولا
الزام فاقض لا فليس للبايح ان يرجع على بايعه لان وضعه اليه بمنزلة هبة متبذلة
د لو اوى المشتري استحقاق المبيع ليرجع بثمنه فلا بد ان ينسخ الاستحقاق و
يتبين سببه فلو بينه وانكر البايح بايعه البيع فبرهن المشتري على البيع يقبل فبرجع ثم
ويشترط وقبل يشترط حصة المبيع لتمام البينة وقيل لا ويرى في **ط** بل لو ذكر
بشبهة العبد وصنفه وقد رتبته كفي وعلى هذا القولية اولية الايدي فاقوى رتبة
على المشتري الاجرة ويرجع بعضهم على بعض قبل يشترط حصة العبد عند الرجوع رجوع
بثمنه وقيل لا بل لو شهد ان التبرهن على حريته باعه هذا من هذا كذا ثم البايح هذا
ان يرجع على بايعه ثم وان زعم انه ليس له الرجوع لا كراه البيع لانه لما حكم عليه ببينة
التحق زعمه بالعدم قال صاحب جامع الفصولين اقول على هذا الواو على ما لا
فقال ليس لي او ما كان لك على شي قط ولا اعرضك فبرهن ويبرهن هو على قضاء او
ابراء البايح لو اكبر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد عيبا فبرهن البايح انه بري من
كل عيب فيفسخ ان يقبل بينة المدي عليه لما قران الحكم ببينة لم يتحقق زعمه بالعدم بلحق
الزعم بالعدم مع انه مبرحوا بانها لا تقبل واكصل انه يبين ان تجدواكم اثباتا او نفيا

يقول اكثر هذا اقياس مع الخارج لان الحق عليه لا الحق زعم بالعدم وثبت خلافه
وهو كونه بايعا لم يسع في اعاوة زعم بل رضى بربح البيت ولم يرد نقضها ولم يرد
نقض البيت بل رضى بربحها حتى جعل حجة بيني لردعوا الرجوع على بايعه واما المديون
والبائع فيما ذكره المعترض فقد سعي في اعاوة بال زعمها وهو براء فتمت بعد التاخذ
بالعدم بثبوت خلافه واراوا نقض ما اثبت البيت وهو عدم براء فتمت هذا فرق
واضح حق وقد غفل عنه من نطق المعترض حيث نطق بانطق وايضا لوجه ما قاله
لان نقض كلية كون البيت ملكا للزعم بالعدم مع انه ضابط مسلم والله تعالى اعلم
فشي بايع ابراهيم شريه عن ثمنه او وصيه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع
لشي على بايعه وكذا ابقية الباقية لا يرجع بعض على بعض لتعذر القضاء على ابراهيم
فقط لا يرجع المشتري الاخر على بايعه لوجود الابرار وهو يرجع بايعه على بايعه اختلافه
المأخوذ من قبله ويرجع وقيل لا **بما** في الزاوية وفي المحيط قيل يرجع وقيل لا قال رحمه الله يرجع
فشي المشتري لو رجع على بايعه وصالح البائع على شي قليل فلما بايعه ان يرجع على بايعه ثمنه وكذا
لو ابراء المشتري عن ثمنه بعد اكتم له برهوه عليه فلما بايعه ان يرجع على بايعه ايضا او المانع
احتمال اجتماع البطل بدل ومبدل في ملك واحد ولم يوجد لزال المبدل عن ملكه ولو حكم
للمشتري فصالح المشتري ليا هذا المشتري بعض ثمنه من المستحق ويدفع المبيع الى
المشتق ليس له ان يرجع على بايعه او بالمطالبة بالمصالح بالصالح بطريق رجوع الرجوع
ليس شراء فاعاوه اخر قبل ان يثبت الاستحقاق صالحه المشتري ووقع اليه شيئا
واجسك المبيع يصير هذا اشترا للمبيع من المستحق فينبغي ان يثبت له الرجوع ثمنه
على بايعه يقول اكثر بل ينبغي لا ان لا يثبت الرجوع مالم اؤلم يثبت الاستحقاق ببينة
فكيف فكيف يكون حجة على البائع والله اعلم **فشي** ايضا صالحا من ونيه على قن بعينه
جاء وصار بيعا فلو مات في يد المديون قبل قبضه يرجع الطالب الى اصل
حقه وهو الدين وكذا اكل شي بعينه ولو صالحا من وراهم على كثره جاز ولو اكل شي اكثر
او وجد عيب فهو يرجع الى الدراهم ولو صالحا من بايعه وورثهم على عيبين وورثا فاستحق

الذي

ولم يكن له الاستحقاق من قوله
ان يثبت مهورا من الخاتبة
والله اعلم **ليس** هو موافق

بدل

بدل الصلح يرجع بحج من الباقية اذا لم يكن بينه وبين موافق وانما هو استيفاء بعض ولبس
وابرا وبعض والاستحقاق يرجع فنقض الاستيفاء لانقض الابرار والاصل ان
الصلح لو وقع على وجه الابرار لا الحاد وضة بان صالح على بعض ونيه فنقض الاستحقاق
يرجع قبله بدل الصلح ولو وقع على وجه الحاد وضة بان صالح على خلاف جنس حق
فنقض الاستحقاق يرجع الى اصله **فشي** لا بد من معرفة استحقاق بدل العتوه
فاستحقاق بدل اكله يرجع الرجوع بقيمة واستحقاق بدل البيع يرجع الرجوع
بعين المبيع فاما بقيمة هالكه واستحقاق الاخر يرجع الرجوع باجر المثل الذي
هو قيمة المنفعة **فشي** شراء فاعاوه اخر فشرأ منه ايضا ثم استحقه ثلث ببينة
وعلم له يرجع المشتري على كلا البايعين بالثمين لوجود الشرا من **ليس** شري
انه خصبت وثم تعلم ان بايعه غاصب فاولدها فاولدها رقيق لعدم الضرر له
او لا غرور له ولكن يرجع بالثمن على البائع او العلم بالاستحقاق لا ينعى رجوعه
على بايعه عند الاستحقاق **فد** شراء عالما بان ليس له بايعه فاستحق يرجع ثمنه
فله يرجع بايعه ان المشتري اقر بعد شراء انه المستحق لا يبطل حق رجوعه **فشي**
قال بايعه بد ان شرط في فروشم كعاقبة يثبت يريده ان لا يرجع عليه ثمنه لو استحق
فاستحق فله الرجوع **فشي** بد اوله احد البايعين فاستحق فاستحق زعم بعضهم
على بعض ثمنه حكم فابكر البيع احد الباعين كما جاز الى اقامة بينة على البيع في حقه وهو
كما جاز اليها على الرجوعات والاستحقاق الاول فان على القاض بتلك الرجوعات
فلا يباح الى اثباتها ولا خلاف في ثبوت ثمنه فاض اخر او عنه لكن نسبه كما جاز الى
اثباتها استحق من المشتري الاخر يكون حكما على كل الباعين حتى يرجع كل منهم على بايعه
بلاعاوة البيت ولا يرجع كل منهم مالم يرجع وكذا المشتري الاول لا يرجع على بايعه
او على كفيه بالدرن مالم يرجع عليه ومالم يبرهن على الاستحقاق لا يلزم البايع وانه
ثمنه ولو ارا سجد الاستحقاق فاقرب بالاستحقاق وقيل السجل وودع ان يدفع ثمنه
ثم اني يحبر على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يحبر عليه

الرجوع

وان

وخرجوه الوعد لا يلزم شيء ولو وجد بايده بسم قد وظهر على ما مضى بخلاف ما مضى
انما مضى وبرهن انه على ما مضى بخلاف ما مضى بسم قد انما مضى بسم قد بسم قد
بسم ما لم يبرهن ان ما مضى بخلاف ما مضى على ما مضى بسم قد بسم قد بسم قد
الخط يشبه الخط فشرط بينه الحكم والاخراج عن يده ان صاحب جامع الأصول يقول
ينبغي ان يكون فيه خلاف لا يبرهن ان الكتاب الحكمي فان قوله اخر ان شهادته ان كتابه
يكنى ولا يشترط عليه بان الكتاب يقول الحكمي قد لا ينبغي الا يخرج او لا يلزم من خلاف
له في الكتاب الحكمي خلافه في مجمل الاستحقاق ولا بد من رواية عنه في الاستحقاق
في الحكم بل الظاهر انه وسع الامر في الكتاب دون السجل او ليس في الاول حكم من القاضي
الكاتب بل هو محرم اخبار الشهادته شهادته وقعت لديه واما الثاني ففيه اخبار الحكم
على المصحح عليه واخراج المصحح عن يده فلم يوسع فيه دون الاول ويؤيد ما ذكرنا
ما قال صاحب الدرر لا يمكن بسم الاستحقاق بشهادته ان كتابه كذا بل
بشهادته على مضمونه كذا اما سوى ذلك الشهادة ونحو شهادته ونحو ذلك والم او با
سواها الى غير ذلك من الامور الصكوك اذ في كل منها يجب الشهادة وتعلق بمضمونها
المكتوب او المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا بخلاف نقل شهادته
ووكالة او المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهادته الطريق
كثرا وان كان الخصم لا يقرأ **فشي** ولو استحق ولم يدفع ثمة او بعضه كغيره فانه يكتفى
ما وجد المشتري ميا حيث لا يبرهن عليه فانه في فصل العيب لو دفع سيرة ثمة قطع
لا يملك في الاستحقاق لا يبرهن قطعا لانه ان القاضي لا يمكن ببينة الحق او كبر الحق
البيع وكذا الوشراء وارا وقض ثم علم ان البائع باع من غير السيرة ثمة ما لم يخرج الدار
عن يده **ط** ولو استحق من يده مستاجر او موقوف او غاصب لا يرجع المالك على بايعة ثمة
ذ استاجر واثمة فاستحقها اخر ولم يصدق انه مستاجر فالوجه لا يرجع على بايعة **فشي**
لو استحق من الموقوف او الغاصب فلما لم يكن ان يبرهن على المصحح او الغاصب والموقوف
لا يصلح ضمما في نظر القضاء **من** اخذوا اربابا بشفقة فبني **فقط** القصة لو كانت ما كبر

نقل شهادة وكالات

عليه الا ان كسبة جنس واحد فلا يثبت فيها حكم الغرور فلا رجوع عند الاستحقاق ولو
حصلت بقرائنها ولو كانت بالايكبر كسبة في مجلسين فالغرور يثبت فيها **عن** عارية
هناك فاستحققت ففرض المشتري ثمة لا يرجع على المبيع المحل ولا يملك المبيع ولو هلك
العين في يده من ان او موقوف او مستاجر ثم استحق ببينة فاقضه ثمة فانه ان يرجع على الراهن
والرجوع والموقوف **مخج** وجب ما غصب او باع او صدق به اذ جرد او دفع او اعار فملك
فمنه القيمة ولا يرجع الموقوف له والمصدق عليه والمشتري بافهم على الغاصب ويرجع
المستاجر والموقوف والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمة عليه ولا يرجع الغاصب
من الغاصب ولا السارق **فشي** اولى المصحح على المشتري واخذ بلا حكم فقال
المشتري لبائع المصحح اخذ مني بلا حكم فاقضه الى دفعه البائع ثمة اليه ثم يبرهن البائع
على المصحح انه لم يبيع المصحح مع لا يفسخ البيع بينه وبين المشتري بقرائنها
فبقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق مستحق اخذ العين من يده من المشتري بلا حكم
فملك كيف يبرهن المشتري على بايعة ثمة فالوجه ان يبرهن المشتري على المصحح ان
قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدي فاقضه ثمة الى قيمة فبرهن الاخذ انه
لا يرجع المشتري على بايعة ثمة فلا استحقاقا راو المشتري ان يرجع ثمة فقال
بائع لي دفع ولم يبين وجهه او يثمة وقال يتيقن غايته من المصروفين وقفا
اسد لا يلفظ اليه ويحكم عليه ولو يبرهن فعاصى بها وقال يتيقن حاضرة في المصروفين
الى المجلس الثاني وقد رجعت في فضل الساقين والدفع برهن المصحح ان يبرهن
فبرهن خصمه انك اؤثر اني اشترى من فلان بدينه المصحح لانه اثبت ما قضى **فشي**
استحقاقا راو ثمة من بايعة ثمة من كسبة المشتري المصحح ان يبرهن
ان فلان اخذ اثم اثم ان كان لا يبرهن ثمة منه فيقول ويصير حاشا فاضا في دعوى المالك
لثمة فظهر بطلان الحكم له استحق على طالبه وطلب ثمة فبرهن البائع انه يبيع بايعة
يقول لو كان كسبة المصحح ولو باع بايعة البائع لا يثبت ضمما على بايعة قال
صاحب جامع الأصول بغير جني ان يشترط في المصحح ان يبرهن ثمة من يبرهن ثمة

المشتري

في اولى فضل من بصره ان الحجة فلا تفتي **في** الحجة فلا تفتي في نظر هذا
عبث قال الحق غاب الدابة عن خذرتة فقبل اكلها بها وبعث برهن البائع انها
ملكه فخذ عشر من ثمنه بغيره بالحق لان ارضه غيبها لا الملك والبائع ارض الملك
ووعدها ووعى المشتري لتلقيه من جهته فصار كان المشتري ادعى ملكه بانه بايع
بتاريخ عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالا الا انزل عند خذرتة فيقول وعسى الملك
المطلق فلم يملك الحق قال صاحب جامع الفصولين اقول يقضى بها للمدعي عند
لان يرجح جانب المدعي قاله الاخر او وينبغي ان يفتي بقول من لانه ارفع وانظر
وانه اعلم او قال فقبل ان يبرهن ويقضى له برهن عليه البائع انه يفتي في ملكي ليعلم لانه
تبرير في ملكه وبعده قال الحق المشتري بعد اكله فخذ الثمن الذي اعطيه البائع حق
فاخذ فعلى الرواية التي تنسخ الباعان بالحق بغيره فصار من بايعه بغيره ففتح
وعلى الرواية الثانية لو ادعى قبل رجوع المشتري لم يكن فاضاوية فله ان يسترد او
الدين لم يجز على بايعه قبل الرجوع ولم يفتخ البيع السابق بغيره فحكم في ظاهر
الرواية ولو طلب المشتري ثمنه من بايعه ثم استحق وقع الثمن اليه ليس ان يسترد
باتفاق الرواية او البيع يفتخ برجوع المشتري على بايعه هذه الجملة بعضها من
ط وبعضها من **فتي** استحق فادام الرجوع فعلى بايعه ان يفتي في ملكي وبغير
عن اثبات من اثبات حتى اخذ منه الثمن فادام الرجوع على بايعه فحكم بايعه البيع فبين
مدعي النسخ انه باع منه لم ان يرجع وهو من قبيل لان الحكم عليه واخذ منه الثمن الحق
وعدها النسخ بالعدم **ص** رجع المشتري على بايعه بكم ثمنه ثم يفتي البائع انه ملكه
لا يقبل لانه مقتضى عليه ولو برهن على التلق من الحق على المشتري لا يقبل عند خذرتة
اذا تماع الحق ولو برهن ليس ان يلزم المشتري وهذا ظاهر اما لو رجع المشتري
المشتري على البائع لكن لم يفتي عليه بالرجوع حتى برهن البائع على التلق ولو برهن
على الحق يقبل ولو ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه لو ادعى البائع تسليم وهذا
ظاهر ولو برهن على المشتري يجب ان يقبل لانه لو برهن على الحق **ن** ان يلزم

المشتري فيكون مفعلا وكذا في الوجه الاول عند من يجب ان يفتي بقوله لانه انظر
ت شراء فبانه من اخر فاستحق بنية من الاخر فبرهن الاخر ان الحق بايع من
البائع الاول وهو بايع من بايعه يقبل او الاستحقاق لم يرجع الفسخ العقود
فيقتصب خصما ولو برهن ولكنه خاصم بايعه في الثمن وحكم له به ثم برهن بايعه ان
الحق بايع من الاول وهو بايع من اخذ الجميع فله ان يسترد يلزم المشتري عند
من م ا حكم بالفسخ لم يفتد باطنا وعند من ليس له فلك وليرجع البائع الاخر فبانه بعد
ما رجع عليه مشتريه ثم برهن الاول فافد الجميع فللاول **ج** ان يلزم الثاني
وليس الثاني ان يلزم مشتريه لانه ما رجع على الاول رضى بنفسه جري بينه وبين مشتريه
عندها وعند من ليس للاول ان يلزم الثاني لفساؤه عند ظاهره او باطنا **جف**
استحق فافد المشتري ثمنه من بايعه فظهر فساؤه حكم بغيره فساؤه الفسخ ايضا **فش**
شراء فقال ان استحق فاني ابرأت البائع من ثمنه لا يصح لان تعليق البراءة بالشرط لا
يصح ولانه يغير حكم الشرع والجملة فيه ان يبرأ المشتري ان بايعه قبل بيعه كان اشترائه
مضى فلا يرجع حينئذ مع بايعه لانه لا يفيد اذ يلزم الدور باقرا **ن** ان يلزم
لرجوع عليه ايضا على بايعه رجع هو ايضا عليه **ذ** استحق وطلب ثمنه من بايعه فقال ان
البيع لي وشهد بزرور فقال المشتري انا شهدته لك وانما شهدا بزرور فلم يبرأ
يرجع مع بايعه مع هذا الاقرار او الجميع لم يعلم له فلا يحل للبائع شراء فاستحق ثم
وصل اليه يرا من الدهر لا يبرأ بتسليم الى البائع لانه وان لم يجعله بالملك للبائع
لكن مقتضى الشراء قد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار ايضا ولو اقرضا
انه للبائع والباقي يما لم يبرأ بتسليم الى البائع لان اقراره لم يطل كذا **ص** وفي
فش ارجع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الراعي على
الاستحقاق كان له الرجوع على بايعه ا حكم وقع بنية لا باقرا لانه يحتاج الى ان
ثبت عليه الاستحقاق ليتمكن الرجوع على بايعه وفيه لو برهن المدعي ثم اقر المدعى عليه
بالملك لم يقضى له باقرا لانه لا يثبت اذ هو انا تقبل على منكر لا **عبث** اخلف فيه

شبه

المشتري

المشايخ قبل يقضي بأقرار وقيل بنية اذ الذي يمين من كان ضمنه مكررا
استحق الذي احكم بالبنية فلا يبطل هذا الاستحقاق بأقرار الذي عليه والاول
الظهر واقرن الى الصواب يتدل احمق الذي يتولى الظاهر ان الثاني اظهر لقوة
البينة والكان الحاقصة بما دليل الاول بان اقرار الذي عليه كان مكررا عين فاقعة
البينة فلذا قبلوا اقراره بعد قيامها بالبينة غير مفيد فلا يلزم بقولها على المزداد العلم
شراء فوبه لاخر ثم الموهوب له بايع من اقر فاستحق لا يرجع الا على بايعه ما لم يرجع
المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه رجع عليه شراء فوهبه فاستحق من
الموهوب له يرجع الواجب على بايعه لان يد الموهوب له يد واهبه في الاستدراك
الملكي انما تثبت بالقبض فظاهر ان ثبت له اولا حتى يصير قابضا ملكه شراء فوبه
ثم وبه الموهوب له الاخر فاستحق لا يرجع احد باليمن او الهبة الثانية لوانتفى
قالا ولي لم ينصفه كذا **فشي وفي** بخلافه فانه ذكر هذه الصورة وقال يرجع
المشتري على بايعه من قبل ان البيع قد استحق وبه الا يشبه البيع لان ذلك لا يرجع
حتى يرجع عليه ثم يتدل احمق مبيعا للموهوب له المذكورة انما تدل على اصبه القول
بالرجوع كالا يثنى شرائه لا بغيره بامر فذلك الغير ثم ان الامر وجهها للمشتري فاوله
فاستحق واخذ عرقها وقبة ولدها فالواطي لا يرجع على البايع بشي لانه شراء الغير
قال صاحب جامع الأصول ان قول يثنى ان يرجع لاجر يتدل احمق قوله يثنى لا يثنى
او لو اراهم الرجوع على البايع فهو غير صحيح جازا في الامر خرج عن الوكالة بعد
انه اول ما ارب فكيف يرجع على بايعه وهو قد صار مبرورا اجنبا ولو اراهم
الرجوع على موكل الامر الذي وكله ذلك باطل وكذلك اذ جنى الرجوع انما هو
الغزو ولا يثنى ولا يستحق انما هو الذي فتر ولا يستحق ان المزدور حقيقة لما هو الموكل
او لو والوكيل هو الذي شري اذ لا يملكه فكيف يكون موزرا من جهة موكله بل الغزو
حقيقة انما هو الموكل او لو لم يثبت الا ان كان له موكله لا يستحق على نفسه فيغير
من جهة وكيفية يكون الوكيل موزرا من جهة انما هو ولا يستحق ان الموزر ليس بموزر

بالموكل عليه

وكان قد ترك النظر
على الذي قبله حيث
سئل عن اقراره
على ما يسهل امره
اولا فلهذا الضم
اذا لا يستحق
لو ثبت بالبينة يرجع
لا لو ثبت باقراره
مكررا لا يجوز

بعد ان صار اجنبا

كما هو المشهور
في جميع النسخ

مبين

حقيقة من جهة موكله او الموزر انما حصل بغير فعله حيث شري عام
انه لا يستحق بل هو غار لو كان اذ لا لا يثبت له لا يستحق عليه الموكل كان
يتغير بغيره وكيفية حصة بغيره وكيفية وانه اعلم بالاطرافهم قال قال والمشتري
لو اولد الالة فان الولد فاستحق لا يجب على المشتري من قيمة الولد لانه
قبل الاستحقاق كروايد العصب **في** للمشتري عليه تكليف المشتري بالقيمة ما
بايع ولا واهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه فلو قال قد كنت
بعت ولكن شريته من فلان سنة سنة وشهدا به يصح استحقاقه ولو قال لا هو لم يملكه
سنة سنة لم يقض له حتى يشهد انه شراء من فلان ولو قال المشتري بعد عرض البين
عليه بعت من رجل لم اعرف ثم شريته منه وشهد انه لم شراء سنة سنة او لم يتولد بغيره لا شراء
وقال لا هو لم يملكه سنة سنة يقض له من قبل ان اقر لم يقر لاحد وقوله شريته من رجل
لا اعرف بمنزلة ما لم يقر لاحد وكذا لو قال شريته من فلان بن فلان العتيق ولا يكون في المعرفة
في هذه الا كما يكون في كتاب القاضي الى القاضي ثم لو طلق انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه
لاوكل **فقط** شراء ولم يتباضا حتى اقبى احد والمشتري مقر بالبيع فاحضر البايع و
المشتري عند الحاكم ولا بنية له فاستحقاقه فلف البايع ونكل المشتري بوجه المشتري
بثمة فاذا اولا سلم البيع الى الذي ولو طلق المشتري ونكل البايع فعلى البايع جميع قيمة
البيع الا ان يجيز المشتري البيع ويرضى بثمة **فد** شراء بدراهم ووقعه فغير عوضها
فوايضا فاستحق البيع يرجع بايعه على بايعه بدراهم ولا اعلى عوض الدراهم عوضا
يرجع بالدراهم لان بيع العروض صح وان لم يبيع البيع الاول بخلاف الدنانير لثبوت
انه لم يكن عليه درايم فلم يصرف ايضا او القبط شرط من اجابته في الصرف **فشي**
ضمن المشتري ضمن الثمن للمشتري عند الشراء فعلى الموكل الاستحقاق جاز لكن
لو اخذ المشتري من يد بمك فاقاي رجع على الكفيل بعد وجوب الثمن وانما يجب الثمن
على البايع بفتح البيع فذلك بان يرجع عليه ويقضي به القاضي فينصف العبد ويتخير
المشتري باخذ ثمنه من بايعه او كفيله ثم الكفيل لا يرجع لو كمل ما اراد لكن البايع بعد

حقيقة

مبين

الاستحقاق وانما حكم عليه يرجع هو على بائعه الا يرى ان المشتري بما حكم له على بائعه
 لو ابرأ بائعه عن ثمنه فلا باع ان يرجع على بائعه **فحق** فحق البائع من قبله
 البيع وقاب الكفيل فاستحق البيع ليس للمشتري طلب الثمن من بائعه ما لم يغير
 الكفيل **بزاز** يشرى شيئا وكفل بثمنه اخر ثم الكفيل قضى الثمن فاستحق البيع
 من المشتري ليس له الرجوع لانه لم يبرأ الثمن وانما اقر الكفيل بغير بيع الكفيل
 على البائع والمشتري على الكفيل **نظم** استحق قار او المشتري ان يرجع بثمنه وقد
 مات بائعه ولا ورث له فالقاضي ينصب عنه وصيا له يرجع المشتري عليه **د** طر البيع
 قرا وقد مات بائعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان بائع الميت حاضر يجعل
 القاضي للميت وصيا فيرجع عليه المشتري ثم الوصي يرجع على بائع الميت **خص** قال
 اشترى فانما قن فشرأ فافواه حر فلو كان البائع حاضرا او غايبا غيبة
 معروفة لم يكن على القن شيء ولو كان البائع لا يرى ان يرجع المشتري على القن
 ثم يرجع هو على بائعه **مدر** التناقص بينه وهو الملك لا معنى لحرية الاصلية
 او للعارية والطلاق والنسب فلو قال رجل لاخر اشترى ثانيا بعد فاشترأ ثم
 اوى احرته واشتد من العبد ان لم يعلم مكان بائعه ويرجع العبد على بائعه او اوجد
 وان علم مكانه يضمن البائع لا العبد بخلاف ما لو قال ارهن ثمنى فاني عبيد فانه لا يجعل
 العبد ضامنا لانه يختص بعقد المعاوضة والرهن بخلافه حبس بلا عوض يابل
قاضي ان شرى جارية ومعه ثراها وقبضها فباعها من اخر وباعها الثاني لما كانت
 ثم اوفت انها حرة فزوها الثاني على الثاني بقولها وقبل الثاني ثم زوها على الاول
 فلم يقبل الاول قالوا ان كانت اوفت العتق فلاول ان لا يقبل او العتق لا يثبت
 بقولها وان كانت اوفت حرية الاصل فحين ابيع بيعت وسلمت لو اوفت لذلك
 من قبله لم يفسد البيع فهو كدوى العتق او لما اوفت فقة اقرت بالرق وان
 كن اوفت فليس للاول اذ لا يقبل اذ القتل في حرية الاصل قولها فافوا امكن
 نفسها بما هو حجة على الكفر فليس للاول ان لا يقبل وقال بعضهم اذ ابيع

جف ربي فتأويلها والقن
 بائع من ثمنه ان لا يرجع المشتري
 به عليه على القن ولو كان فشرأ يرجع
 بالقن عليه ثم يرجع القن على بائعه

خ وكذا الكفيل وكذا
 بائع ولا يرجع المشتري
 عليه ولا يبرأ من مكانه
 ككفيل يطلب من موكله
ج ولو قال لا اجيب
 اشترأ فهو قن والباني
 على لا يرجع على الباني
 الاجنبى كذا **ط** وعن
 س اة المشتري لا يرجع
 على القنا بيمينه كذا
 في الاجنبى صح صح

ثم اوفت حرية الاصل فليس للمشتري ان يرجع على البائع او احرته لا يثبت بقولها
 والصحيح انه اذا لم يبق منها ما يكون اقرارا بالرق فالقول قولها قولها في
 دعوى احرته والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقولها فكري المتق باع جارية
 لم تكن عنده فقبضها المشتري ولم ترق بالرق ثم باعها المشتري من اخر وهي لم تكن
 حاضرة عند البيع الثاني فقبضها المشتري الثاني ثم قاله انا حرة فالقاضي يقبل قولها
 ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول انها اقرت بالرق وانكوت
 الثاني فكذلك وليس للاول بينة على اقرارها بالرق يرجع الثاني بالثمن على الاول
 والاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه اقرها بالرق **احوال الزوايد** في
 الاستحقاق كالبناء والولاء **اوعا** فصالحه على وارثه من اثاره وبني
 الذي فاستحق رجع المشتري المدي في دعواه فلو لا بينة له وطفه فله يرجع في
 ولور من اوصافه فكل واحد العجز له عاة فله ان يرجع بيمينه بناء فله ان الاخر
 غرة بيمينه فكان كبايع ولو صالحه من وارثه بدار وسه وبني كل منهما وارثه فاستحق
 بدل الصلح ويصلح المدي في دعواه الا ان هذا لو بهن المدي اوصافه فكل يرجع عليه
 بيمينه بناء وبيمينه بيمينه الدار له عاة لا بالدار عندج لان من اخطا اصله ان من
 شرى وارثا شرأ فاسدا وبني فيه صار الدار مستهلكا ولا يبايع البائع فياخذ قيمته
 وعند ماله ان يفتض ثبايه وباخذ الدار هذا الواضح واربدل الصلح فلو اتفق
 الدار له عاة فلا يرجع بيمينه بناء على المدي لانه ان يني في ملك نفسه وان غير مقرر
 ولكنه يرجع بيمينه واربدل الصلح عندج وباخذ ميمه عندهما كما قرأ **ح** وهذا
 المسئلة لعل ان شرى وارثا شرأ فاسدا وبني فيه فاستحق يرجع المشتري بيمينه
 البناء على بائعه كما في البيع الصحيح وهذا الحق الخور **بزاز** لان الرجوع بالثمن
 وانما يرجع في البيع الفاسد لان الرجوع بالثمن لا يعقد صحة الشرا بوجوه وصورته
 الشرا **د** استحق نقض بناء المشتري يرجع بيمينه بناء على بائعه كذا في عاة الكفيل
 وهو كذا في ابيع ان المشتري يخرجه بناء المنقوض ان شاء اسكن ولا يرجع على بائعه

قايده فله شرا

بقصان النقص وان شاء ترك النقص على بايع ورجع عليه ببيعة البناء مبنيا
 وقال بعض ما يجرى ما لو اسكن النقص ولا يرجع بقصان النقص **شئ**
 المستحق لو نقص بناء المشتري فلو سلم النقص الى بايعه يرجع بالثمن وبقية بناء
 بانيه مبنيا ولو لم يسلم لا يرجع الا بالثمن **بزازية** وفي الذخيرة المذكور في عامة
 الكتب ان المشتري عند الاستحقاق يرجع ببيعة البناء على بايعه او انقص المشتري
 البناء بلا قيد والمذكور في الجامع انما يرجع على بايعه ببيعة كونه مبنيا او كان
 المشتري سلم النقص الى الما بايعه اما لو اسكن لا يرجع على بايعه بشئ وقال بعض
 بل يرجع على بايعه بشئ وقال البعض بل يرجع بالحقة من زيادة غرم وان اسكن
 النقص وفي شرح الطحاوي كذلك يقول الحق بين ما تعلقا عن الذخيرة وبين ما في
 البرازية تعلقا عنها ايضا لما تعلق في بعض المواضع والله اعلم بالصواب **ح** شري
 ارضا فبني او زرع او غرس فاستحق يرجع المشتري ثمنه على بايعه وسلم بنايته
 وزرع وبني الى غيره ببيعة مبنيا ما يجرى سلمها اليه طوبى المشتري ببناء
 ببيعة عشرة الا ان مثلا وسكن فيه زمانا حتى خلق خلق البناء او تغير واندم بعضه
 ثم استحق يرجع على بايعه ببيعة البناء ويرى سلم البناء الى بايعه وكذا لو
 زادت قيمة ما اتفق فيه يوم الاستحقاق يرجع عليه ببيعة البناء ويرى سلمه ولا
 ينظر الى ما كان اتفق وانما يرجع ببيعة ما امكن نقصه وسلم الى البايع حتى لا يرجع
 ببيعة حصص وطين ولو كان غايكا البايع غايبا والمحقق اخذ المشتري بالبيع
 وبدفع الدار الى المحقق ارجعه طوبى البايع بعد هذه لا يرجع المشتري
 عليه المشتري ببيعة بناءه وانما يرجع لو كان البناء ما يفسد اليه هذه البايع
 واخذ النقص اما لو هذه المشتري فلا شئ على البايع وهذا خلاف ما قرئ في **شئ**
 يقول الحق الطاهر ان ما تقرر هو الاصل واللاحق والاولى بالتقيد الحق لكونه اقرب
 الى النظر كما سيأتي به النص يخرج عن ما يفتن في ريبا عن قاضيان فيلنظر اليه
بزازية للمحقق ان يحلف المشتري ببيعة البناء ولا يترقب حضور البايع وان كان

المشتري

النقص

في رواية من طاعة
الكتب

بزازية في الاجناس المشتري انما يرجع
 ببيعة البناء على بايعه يوم الاستحقاق حتى
 اذا كان يوم البناء عشرة الا ان يوم الاستحقاق
 مستحقا ما يرجع بايعه وكذا لو اتفق
 ببيعة وقيمة ببيعة البناء يوم الاستحقاق
 التي يرجع بالنقص على المشتري ان يحلف
 المشتري ببيعة البناء ولا يترقب حضور البايع

يبطل حق المشتري في قيمة البناء لانه ليس لمرق ظالم حق يقول الحق **شئ** رواية
ح لا على رواية **شئ** كما لا يخفى **قاضيان** اذا استحققت الدار بعد البناء
 وبايعه غايبا والمحقق اخذ المشتري ببيعة البناء وبدفع الدار فله المشتري
 ان يبيع حراة باي قدر غنى وهو غايب قال ح لا يلتفت الى قول المشتري بل يرجع
 ببيعة البناء وبدفع الدار الى المحقق فان حضر بايعه بعد الهدم لا يرجع المشتري على
 بايعه ببيعة البناء وانما يرجع لو كان البناء ما يفسد المشتري الى بايعه فيهدم البايع
 وياخذ بقية النقص اما اذا هدم المشتري فلا شئ على البايع فان حضر البايع وقد
 هدم المشتري بعض البناء وبقي بعض فلم يشتري ان ياخذ بايعه ببيعة ما بقي من البناء
 قايما ويسلم اليه فيهدم البايع البايع ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص
 كله ولا يسلم البناء وهذا كله قول ح من في ظاهر الرواية **شئ** وضع ورجع
 عن ح اذا العارض يبعث من يقوم البناء ثم يتبدل للمشتري النقص واحفظ النقص
 فاذا نظرت بالبائع تسلم اليه النقص وتبقى لك عليه ببيعة البناء وذكر الطحاوي
 ان المشتري او انقص عليه البناء فسلم النقص الى بايعه يرجع عليه بالثمن وبقية
 البناء مبنيا وان لم يسلم لا يرجع الا بالثمن وهذا اقرب الى النظر **بزازية** لو كانت
 البايع وكذا في البيع البايع وكذا في البيع يرجع المشتري بعد الاستحقاق على هذا الوكيل
 كل ما كان يرجع به على الموكل من الثمن وقيمة البناء والولد **ف** لو بني دار ثم اشتري ارضه
 فاستحق لم يرجع ببيعة بناءه ولو اشتري دارا وهو بغير اوثق بالبيعة او رتم من الدار شيئا
 ثم استحق لا يرجع بشئ منها او اتم ببيع الرصع ببيعة لا ببيعة حتى لو كتب في الصك فما
 اتفق المشتري لانه اتم فعلى البايع فسد البيع ولو حضر بغير اوطأ ما يرجع ببيعة الطحاوي
 لا ببيعة الحق فلو شرط فسد البيع كذا **افقظ** شري دارا فبني فاستحق ببيعة بناءه يرجع
 ببيعة لا ببيعة بناءه لما قرأ الاستحقاق او اتم على ملك المشتري لا يرجع الرصع
 على البايع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولانه لما استحق الكسر لا يغير المشتري
 ان يسلم البناء الى البايع وقد قرأه لا يرجع ببيعة بناءه ما لم يسلم الى البايع **ف** ولو علم

قوله ان يبطل

فانه

بالبيعة لا بالنقص

على ملكه لو كذب لا يخرج شري وارا فني فاستحق نصفه بيته يوم المشتري بنقص
 بناء لعدم اذن شريكه ثم يخرج المشتري لاخذ نصف بناءه ولا يرجع بشئ لارض
 بالنقص ابراء البايع عن الزيادة وان شاء ترك نقض البايع ورجع عليه بقيمة
 بناءه مبنيا ولو كان البايع اشترى والمشتري واحدا والمساكنة بالايام والمشتري
 بنقص بناءه كما قرئ او انظر باحد بايعه رجع عليه بنصف قيمة بناءه مبنيا وسلم
 نقضه اليه ثم ولو حضر الاخر حكمه الاول ولو كان البايع واحدا والمشتري اثنين
 وغاب احدهما والمشتري واحد فملك المشتري الباقي الاضطرار ان يضمن البايع نصف
 قيمة البناء ولو كان نقضه له ولو حكم له بنصف قيمة البناء فلم يقبض شيئا من حق حضر
 المشتري الاخر فله ان يجازي فوكي فلو اضار حكم له بنصف قيمة البناء ثم يقبض
 احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشارك الاخر شري كما فني او غرس
 فاستحق ثلث الكرم شايها بتم الارض بينهما فوقع في نصيب المشتري بوزن ملكه
 ثم يرجع على بايعه كما قرئ البناء هذا الوبي في ارض شرا اما لو كان في يد ارض فني
 فيه او غرس فاستحق نصفه او ثلثه هل يجبر على تعديفه كل ارض فني فملك بناء
 احد الشريكين في ارض مشتركة بغير اذن شريكه وحكمه وحكمه ما ذكر في ص ان
 لشريكه ان ينقض اول ولاية النقص في نصيب والتميز غير ممكن وكذا
 الغرس **فصل** صالح على ارض فظفر انه مباح بين المدي عليه وبين غيره فحق الصلح
 في ملكه حتى لو كان المديك الدين المدي عشرة واستحق نصف الاضطرار يدعي خمسة
 ولا يصح الصلح في ملك الغير ولو استحق كل الارض يرجع بجميع الدعوى فافا
 استحق نصفه يرجع بقدر عبء البعض **بالكل هذا** اي اوى واراكمها فافا
 على ما به ورهم فاستحق منها شئ يرجع بحسابه **وقايم** فلو استحق كلهما او العوض
ليس صالح على قن فاستحق نصفه بغير رقبتي وصار على وعوا او امسك
 ما بقي وكان على نصف وعوا وقد مر كثير من مسائل الاستحقاق في فضل وعوا
 انما يرجع وفي اليد وفي مسائل الدفع من فضل الناقض فليراجع اليها لدى الحاجة

القول

الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود والتي
 لا تتعين فيها الدراهم والذاتين لا تتعين في المعادضات ولو عتقت خلافا لث في
 وغير المتكلى بيع ابد لانه يتعين والكيل والوزن والحدوي المتكلى بين بيع وثمن
 فان قبلت باحد الثمنين فهو بيع لمرج معنى الثمنية في النقد بن وان قبلت بغيرها
 بان قبلت بعين فان كان الكيل والوزن والحدوي المتكلى محض فهو بيع ايضا
 ولو غير معين فان استعمل استعمال الاثان **شرح المجمع** بان او ظهر عليه حرف البناء
ص فهو من ثمن ان يقدر اشترى من هذا القن بكذا بكذا ولو استعمل استعمال
 البيع كان مباحا كقولك اشترى من هذا القن بكذا بكذا فلا يصح الاصل والفلوس
 كدراهم في انما لا تتعين بالتعيين وما عدا النقود يتعين في العقود **شرح المجمع**
 المقتضى ان اثان اجمالا يتعينان بالعقد والاصل في معرفة الثمن من المبيع ان ما يتبع
 بالعقد فهو بيع وما لم يتبع فهو ثمن الا ان يقع عليه لفظ المبيع بان عينه لان يكون مبيعا
 فالعناير بينهما ثابتة حكمها حيث كان ثابتا اسما او الاصل ان اللفظ المتبانية توضع
 بازاء المعاني المتبانية قال تعالى وشروا بثلثين دراهم معدومة قال الفراء الثمن ما كان في
 الذمة فجعل ذلك اصلا في الفرق بينهما فالنقد ان اثنان ابد لا يتبعانه بالعقد **الاموال**
 ثلاثه ثمن محض كقوله بن وقسم بصلح ثمن ومبيعا ككيل ووزن فللاستقاع باعيانها مبيحة
 ولكونه صالحا للثمن ولقيمة لثمنها ثمن فالحاقه لو اضر حرف البناء به لم يصير مبيعا
 وقسم بصلح خمسة لكنه قد ياتي بالثمن في بعض الاماكن ما وخال حرف البناء عليه
 ككتاب لا يصح قيمة اصلا حتى لو ائدت ثوبا لا يزم ثوب شئ ففي كل موضع يكون الكيل
 ثما يجوز الاستبدال به قبل قبضه ولم يجز الا ان لا عليه بعد هلاك المبيع ولا يجب رقب
 عينه عند النسخ وفي كل موضع كان الثياب ثما لم يجز الاستبدال قبل قبضه ويجب رقب
 عينه عند النسخ ولو ملك الثياب يجوز الا ان لا عليه **ما** يصح ثما يصح اجرة ولا
 يصح اجرة ثما لا يصح اجرة او الاصل ان اجنبي ولا يصح ثما واعتبر الاجارة بالبيع
 لانها بيع كسائر الباعا ثم اذا كانت الاجرة عوضا او ثوبا بشروطه جميع شرائها

ص ٢

كذا في شرح المجمع

الا المقتضى فانها صالح اجرة

السلم خلافاً لما في إجازة الاجرة نظير السلم فيه **فك** النقدان جنس واحد عند ابن أبي
 ليلى مطلقاً وعند غيره في بعض الاحكام كركونة وقيمة متلف وارش ضايع وكذا الشركة لو كان مال
 احدهما ورأى والاخر فنانير **د** قاله ماسد جربيا بدرام فاجر، بالثمن اسما جرب لم
 يجوز ولم يوجب له الضرر ولو اجريه بدينار جاز وان كانت اكثر منه قيمة ولم يجعله كشي واحد و
 هذا لان بعضهم قالوا جاز له ان يستفصل على الاجرة مثل ذلك الجنس فلما اختلف فيه
 ووجدوا في تخلفه وهو اختلاف الجنس من حيث الحقيقة بنى الحكم عليه **فك** يتعين النقدان
 في البرعات كحبة وصدقة والنقود لا يتعين في الشركات والمضاربات والوكالات بعد
 التسليم الى هؤلاء لكونها امانة وقيل التسليم لا يتعين **وجيز** النقدان لا يتعينان
 في المعاوضات وضوحها وان كانت عين حق لا يستحق فيها وللشراء ان يسكنها ويرد
 ثمنها ويتعينان في الغصب والامانات والوكالات والشركات ونحوها **فك** قاله بشر
 في هذه الامانة واراها الدراهم ولم يسلمها اليه حتى خاضعت فشرى الوكيل امانة بالثمن
 لو تمت المكيل والاصل ان النقد ينمى بتعيينه الوكالة قبل التسليم فكذلك امانة هو وسيلة
 الى الشراء اما بعد التسليم فاختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يتعينان
 حتى يسلم الوكالة ههنا كما لا يتعينان في الشراء قبل التسليم ولان يد الوكيل امانة وهما
 يتعينان في الامانات وقال عاتق لا يتعينان وقاية النقد والتسليم على قوام شيان
 الوقت بقاء الوكالة بقاء النقد وقطع الرجوع على الموكل فيها وجب عليه للموكل ولو رقب
 من يد الوكيل لا يضمن لانه امانة فيما قبض قبل الشراء ولو شرى بعده امانة بالف نفذ عليه لانه لم
 يبقى وكلاهما بعد هلاك الدراهم **مصط** دفع اليه الف واحدا ان يشترى به امانة فملك النقد
 في يد الوكيل فشرى امانة بالف فله ان الوكالة تبطل بقدر ما هلك فيبيع وكلاهما بشر امانة
 بخمسائة ووكيل الشراء بخمسمائة او اشترى بالف فنقد على الوكيل كذا هذا ولو شرى امانة بخمسمائة
 فان ساوت خمسمائة فهي له وان ساوت الف او اقل قدر ما يضمن فيه فهي له لو كان ما احر
 بشر امانة بالف فقد حصل مقصود، ولو دفع اليه الف لشرى به شيئا بعينه فملك الدراهم
 ثم شرى هو الوكيل ما احر ولو هلك بعد الشراء فهو له كله ويرجع ثمنها على موكله ولو اختلف في

المالك قبل الشراء او بعد قاله قول للماسد مع يمينه ولو ملكته في يد بعد الشراء ورجع بها على الآخر
 فملك الماسد فنانيرا في يد الوكيل لم يرجع بعد على الآخر وكذا لو قبضها الوكيل من موكله ابتداء
 بعد الشراء فملكته في يد ماسد لم يرجع بها على الآخر فنقد ثمنها مال نفسه **ج** او مدونه
 بان يشترى له بدنه قنبا بغير عينة فشرى، فهو له عند ماسد وعند ماسد **ص** هل يتعينان
 هل يتعين النقدان في عقود النسيئة للرقبة فيه ففي رواية ينقطع حق المشتري في استراؤها
 او البيع اذا بيع الفاسد جاز لان كل وجه وفاسد المبالاة لان لمحق يجرها فيما سوى محل
 من الامكان وفي رواية البيع امانة وجب رد الثمن بحكم الانشاء للعقد لا يجب رد عين ما
 قبض وكذا فاسد وفي رواية لا ينقطع وعلى البايع رد عينه باقيا لقبض بسبب فاسد
 والقبض بسبب فاسد معصية والاصل في المعاصي رد هاهنا كل وجه وهو يتحقق بقر
 العين **فك** يتعين النقدان في بيع فاسد من الاصل لا فيما ينقص بعد الصقة والاول
 كذا هو المبيع قرا او ام ولد فيتعين فيه الثمن في الرق لان هذا القرض حكم الغصب فتعين
 الرد والثاني كذا المالك المبيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين في رواية وهو الاصح وفي نسخة في
 نساء المرف لعدم القبض روايتان والصحيح فونه كذا **فك** وتعيينان قبض شي من
 ومن مشترك حتى لو قبض احدهما نصيب يوم يرد، فله على شريكه سواء كان المقبوض مثل
 مرقا او اجرو او اروي **ح** الكيل او الوزني لو بيع وقبض فالا فالا والرو يجب يوجب ان
 رد عين ما قبض فانه كان غنا بان باع قنبا بقرته قنبا بل لزم رد مثل البر لا عينه لان في الاثنان
 يلزم رد مثل لا عينه او الفسخ انما يلاقى الثمن الذي وقع في الذمة ووزن العين والكيل والوزني
 لا يتعينان كالثمن لان اوصافهما امان واعيانها مبيع **فك** **نحو القبضين** وتباينهما وما
 ينوب احدهما عن الآخر وما لا ينوب **ج** كل شي مضمون في يد بقيقته لو شرى من مالكه يتبع
 الشراء القبض معا ولم ياتي الى قبض جديد وليس لهما باي معنى منه مالم يجره قبضه واما
 البتة فيما يقع والقبض مجبيا معان الوجوه كلها والاصل ان القبضين لو كانا لشيء يعني لو كانا
 مضمونين او غير مضمونين ناب (احدهما) عن الآخر ولو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه
 اتى القبضين فينوب عن الاضعف والمضمون بغير ينوب عن غير المضمون لانه غير المضمون

احلف وكان ينبغي ان اخذ الحاقون منه ولو رد اليه ثمة بعد زمانه وكان قصد المشتري ايضا
فكذلك الا ان لم يحضر اليه من ثمة فاجاب انما ذكره في وقت العقد وما كان
في القلب عند العقد لا يبرأ من ذلك لانه لم يذكر عند العقد سوى الايجاب والقبول وكذا كان
بعته بانما كان قبل ليحل منه ايان المبيع اذا اصاب الى العارة فالبايع بعته ويرى في ايجابها
فالجواب انه يفعل ذلك اختيارا لا جبراً حتى لو اصابه لا يبرأ وكذا لا يبرأ على ترك الوفاء بل
ويجوز البيع بانما والمشتري من طلب المشتري لا يبرأ ان انتقص المبيع بان كان وارثاً فانه
لا يبرأ البايع على رقة الثمن لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قماً او ربة فذلك عند المشتري فلا
شيء لو احدث منها على الاخر **في البيع** ان يبيع الوفاء ان كان بلفظ البيع لا يكون رهناً ثم ان
ذكر شرط الغش في البيع فذلك البيع ولو لم يذكر فيه وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء او بلفظ
بلفظ البيع بالبيع ايجازاً وعند هذا البيع غير لازم كذلك يعني فيسند ولو ذكر البيع بلا
شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد او الموافاة قد تكون لازمة
فيجعل لازماً الى جهة **الناس** **بزازية** القول الرابع ما اصاب الامام ظهير الدين انه يبيع فاسد
فلو تباعاً ثم قال احداهما چون اسم ايتم مبيع بن بازو فقال نعم اني قد ابيع البيع اما لو شرط
في البيع فيسند ولو بعد العقد يلحق عند ذلك وفي حاشي الحاشية انما هو انما يطلق
البيع وهو يلحق وهل يشترط المجلس للالتحاق فذكر السرخسي وابو البير انه يشترط وهو الوجه
وفي جواب البرهان تباعاً مطلقاً ثم انما الوفاء يلحق عند ذلك فثبت ان الشرط المفسد واسطاً
او لم يكن قوماً وعند هذا لا يلحق وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقاً او لم يقر بالبناء على الاول
فالعقد جائز ولا يبرأ بالسابق كما في التلجئة عند ذلك وانما ما اصاب اية خوارزم انما هو
الطلاق البيع لكن وكل المشتري وكذا ينسخ البيع اذا حضر البايع الثمن او عهد على انه اذا
او فاء فسخ البيع والثمن لا يعادول المبيع وفيه غش فاعش او وضع المشتري على اصل المال
ربحاً بان وضع على مائة وعشرين ديناراً من رهن وان بلا وضع ربح ثلث الثمن او يبيع بيسر
فيما يشترط ان يعلم البايع بالغش فاعش اما اذا اطلق ان ثمن عدل لكنه باع بالغش
فاعش بغير غش حقيقة فيا ت لانا انما يحل رهنه بظاهر حاله ان لا يقصد البات

اليوم

علماً بالغش وليس بمجهود وضع الربح على الثمن في البات واختار حاشية المجتهد بن مولانا سيف
الدين انه رهن والساموس ما اختار الشيخ الامام في الاصدار ان الشرط اذا لم يذكر في البيع
يجعله بيعاً صحيحاً في حق المشتري حتى ملك المانع ورهنه حتى البايع فلم يملك المشتري
تحويله بده وملكه الى غيره واجبر على الرده افاضه الدين لانه مركب من البيع والرهن وكثير
من الامور على ملك كبة في الرهن بشرط العوض وجعلنا كذلك لحاجة الناس اليه
فرا من الربوا وما ضاق امره على الناس الا انتعج حكمه وفي غريب الرواية من ح ان البيع
لا يكون تلجئة حتى ينقض عليها في العقد بان يتبدل بغير هذه التلجئة وهي الوفاء واحد
واختار الصدر والبدور والامام المرغيناني ان البيع بشرط الرده عند نقد الثمن ملكه
المشتري وقال البدر ملكه انتفاعاً فان باعه المشتري من غير اجابوا سوي بيسر سوي
البدر بصفة البيع الثاني لانه سلم البايع الاول الى المشتري برضا والسابع انه لا
يصح وهو اختيار صاحب الهذلية واولاوه وحاشي زماننا وعليه الفتوى اعني للملك
المشتري البيع بالغش كما في المالك ببيع المكر **في البيع** لا كالمبيع الفاسد بعد القبض
وحكم روائده كزوائد البيع الفاسد وزوائد المفضوب بغيره ان استملك ولا يفيض
اذا هلك والثامن وهو القول اجماع فيه انه يبيع فاسد في بعض الامكان حتى ملك
كل منهما الفسخ وصحيح في بعضها كحل منافع البيع المبيع ورهنه في بعضها حتى لم
يملك المشتري بغيره من اخرو ولا رهنه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين
بهلاكه وانتم الثمن ان دخل نقصان كما في الرهن فجوز هذا العقد لحاجة الناس
اليه بشرط سلامة البدلين لصاحبهما وهو شرط التلجئة او هو صحيح عند الاخذ بها
فاعلى حكم العقد فلا ينفذ حكم الفاسد على بقائها وحكم الرهن في بعض الاحكام فلا
يصح بطلان الناس كما قرره واذا وقع التزوية في اقامة بالبيع او الفاسد فالحاقه
بالصحيح اولى تعليلاً للفساد وتزويج القول الامام فيعتبر المذكور مثلاً لما فوف اتي
لمختص من **بزازية** **فسخ** شراء وفاق فباعه من اخربا باقيل بغير البيع الثاني فليس
البايع استرداه ببيع المشتري شراء فاسدا وقيل المشتري لا يملك بيعه وعليه الفتوى

هذا هو القول الثاني في البيع بالغش وهو ان يبيع فاسداً ثم يبيع به غيره فذلك البيع صحيح ولو كان البيع فاسداً ثم يبيع به نفسه فذلك البيع باطل ولو كان البيع فاسداً ثم يبيع به غيره فذلك البيع صحيح ولو كان البيع فاسداً ثم يبيع به نفسه فذلك البيع باطل

فلم يحز الثاني والعشرون على ان البيع الوفا قاسد ويؤثر عليه احكام البيع الفاسد الا ان
المشتري لو باع من اخر فلبايح الاول اخذ كما لو باع المشتري من المكره من اخر وروايد البيع
وفاء كروايد البيع فاسد اذ يضمن بالتقدي لا بد منه كروايد الغصب **بازية استقر**
فتوى صاحب الهداية واولاها ومثابح الهداية ان المشتري يملك زوايد البيع وفاء وكذا
يضمنها بالامتنان او اقله البايع وفاء المالك بعد خروجه الغلة قبل الرفع قبل لا يحبس المشتري
على قبوله وقيل بغير بشرط ان يعطى البايع للمشتري حصته من النزل وقيل بغيره على القول
ويسلم النزل للبايع فقبله كالمهر وان كان المشتري رفع غلة السنة ثم فسد البايع الثمن
في السنة الثانية قبل الايراد قبل يبر وقيل لا وقيل ان كان مضي ثلث السنة لا يحبس المشتري
على القول وانه كان البيع مستغلا كالمهر وكذا المهر ان في احدى اوقات اضر التقدير
المشتري على القول ولو فسد البايع الذي قبل خروجه الغلة قبل لا يكون له من الغلة وقيل
له وكل وقسم الغلة مع اثني عشر جزءا فياخذ مستط الماض من السنة قبل خروجه هذا اذا
ظهرت الغلة لانها اذا لم تظهر ففي احدى شي بقي العقد قال صاحب الهداية بقي العقد
في قدره ولا يتفاوت ظهرت الغلة اولا ام لا والمشتري وفاء اذا باع بآنا او وفاء ولو
ذهب لا يبيع واذا مات مورثه يقومون مقامه في احكام الوفاء وان ملك اشجاره فبقي
المشترا وفاء باقية بما ودية قبل خروجه البايع ان شاء في كماله المشتري وان شاء اخذ العروة
بجسمتها من الثمن المستوف وقيل بغيره على الاقاله ولا يضمن الهاك وقيل لا يضمن الهاك
ويقبله او اقله البايع الثمن وان استهلك المشتري البناء والاشجار قبل يضمن وقيل
لا وروى عن صاحب الهداية فيها اذا انقص البيع وفاء بخير البايع بين الاخذ بكل
الثمن والترك وفي جواهر الفقه انه ثبت الخيار في فضل الخيار النقصان للبايع كما ذكرنا
واستقر فتوى الاية في ذلك مع سقوط حصه النقصان من الثمن فيقسم الثمن بما قيمه البايع
والهاك فيسقط مستط الهاك ويسقط حصته الباقي ببيان شرعي وارايتها التي بآية وفاء
فخرت الدار وصارت القيمة من ثمانية سقط من الثمن عشرون وكذا اذا استهلك المشتري
البناء والاشجار يضمن القيمة كالمهرين واذا غاب البايع وفاء والبيع في يرضيه

قيل

قيل كيدن المشتري خصا لمن يرضيه وقيل لا وصاحب الهداية وكثير من مشايخ سمرقند على انه
يشترط حضورهما وقيل لا يشترط فيه للاختلاف واخراج في البيع وفاء على البايع وفاء كسر
النسخ ان على البايع ان يقص الزكاة لانه يجب الضمان عليه وهو كالمهر والخارج على
المهر فندرج فافالم يطالبه فندرج منه كما اذا ابراء عن الاجرة وقيل عليه ما قاله في
الاستحقاق ان اخرج في جميع العود على رب الارض الا اذا ازرعها الغاصب ولم يتق
الارض بالزراعة وزكاة مال الوفاء على البايع لانه ملكه بالتبض وعلم المشتري العينا
لانه بقيه مالا له موضوعا عند البايع وليس فيه زكاة مال عام بل من لان النقود لا يتق
في العقود والنسوخ وعليه صاحب الهداية والامام الميرزا محمد بن محمد لم يذكر حكم زكاة
البيع وفاء والظاهر ان على البايع وحده قياسا على اخرج والله اعلم قال وان اجر البيع وفاء
من البايع فمن قبله فاسد ماله لا يبيع الاجارة ولا يجب شي لان المشتري جهة اذا وصل الي
فما وصل الى المشتري يقع على ملك الجهة والروككم النساء ولازم يقع عنه ومن قبله رهن
كذلك لم يلزم البايع الاجر ومن اجازة قبوز الاجارة من البايع وغيره وجب الاجر وان اجاز
من البايع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يبيع واستدل بالروايد عبد الله
قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البيع الباقي فاطنك في الوفاء غير ان الرواية في اجارة
المقتل قبل القبض والرواية في الوفاء في الغنم مطلق فلا بد من القيد وذكرنا ايضا
الايضاح ان كل ما يبيع يبيع قبل قبضه ويجوز اجارته وما لا يبيع العمار قبل القبض جائز
فكذلك اجارته وقال الامام في الدين الارسل يندى لا يجوز اجارة العمار ايضا قبله لانه
العقد يروى على المنفعة وهي مستقلة واعترض عليه الكرماني بانه ان صح لزوم ان لا يجوز اجارة
المساجد قبل القبض والنقص على خلافه وانت خبير بان العين قائم مقام المنفعة في
حق ارتباط الايجاب بالقول يقول الله تعالى لا يجوز ان يبيع من البرازية ايضا باع ارضا
وفاء ثم اجرة من البايع قال صاحب الهداية الاقام على الاجارة بعد البيع قول ايضا قصد
بالبيع الرهن لا البيع فلا يحبس المشتري الاضاعة به يقول المحقق وهو لا يملك الاضاعة مع ما ذكرنا
غير مستقلة بل موقوفة في المالك لا يملك الاضاعة في بيع المساجد الرهن رهنه ان ملكه بل موقوفة

او في مال عليه

استقر

المذكور

بل ولا لانه لا اقدم على انما قصد بالبيع حقيقة البيع اكثر واظهر كما لا يخفى مما من به فليست بغير
 شري ما وجد عند صاحب الهدية عن فوك مع انه الرابح والهدية في الدراية آية واية
 آية **فتظن** لو مضى بعض المدة وجاء البائع بثلث المبيع وفاء بغير المشتري على قبض
 ثمنه والوفاء بشرط ويجب الاجر بجملة ما مضى من المدة ولكل منهما انقضاء في كل حال او
 العقد غير لازم ولو بيع كرم بجنب الكرم المبيع وقام ثلثه للبائع لا للمشتري **فك** لان
 بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمها حكم الرهن والراهن حكم الثلثة وانه في يد الراهن
ف باع كرمه ببيع جازا فمضى بعض المدة وخرج الثمن ثم باع من المشتري جازا بيا بانه لم
 يذكر الثمن فالبائع لا للمشتري لا للمشتري ولو باع جازا ثم باع منه بانه ثم تسمى البان
 لم يجر اجاز لان تسمى ما كسب جدي حتى لو كان في حيا مطلقا حق الكرم عاجا اجاز ولو باع
 جازا ثم باع من غيره بانه حتى ترقى على اجازة المشتري جازا فمضى ثمنه او تسمى لا بئذ
 البان فلا بد من كسبه ببيع بخلاف الرهن ولو باع من غيره وقال لمشتري جازا بجملة بانه وهذا
 ممكن فخذ فانه اجازة ولا يجاز الى التجريد ولو باي المشتري عن قبض ثمنه لا كسبه ولا
 يبيع بلا قبوله ولو قبض بعض الثمن يفسخ بجملة **فد** باع جازا ثم من غيره بانه ثم باع
 من اخر فانه اجاز للمشتري شر اجازا هو يفسد كذا الرهن ولو وجد البائع المشتري جازا
 شراء جازا ثم باع اخر وقد طلب الثمن بعد الفسخ فله فك كذا الرهن ولو كان له علم
 وحوته واخذت بلدا اخر فله ان يطلب منه بطالبه بدينه ولو بيع في البيع الجاز اجاز
 بين عمار وسقط بين العمار والمنقول الذي لا يجوز البيع اجاز فيه بان لم يكن بيعا للمساكن
 حتى فسد البيع فيه هل يفسد العقد في العمار اجاز لا يفسد في العمار ويقي جازا وهذا
 اشارة الى ان البيع اجاز لم يفسد في المنقول **بزاز** وفي النوازل يجوز بيع الوفاء
 في المنقول ايضا واختلف اية سمرقندي ان الوصي هل يملك بيع عمار الصبي وانه فاكثروا
 على انه لا يملك وفتوى صاحب الهداية عا انه يملك **درر غرر** واختلف في جواز بيع
 الوطء المنقول قبل بيع العموم اجازة وقبل البيع الخصوص النازل بالعمارة **فد** باع وفاء
 ثم باع من اخر بانه بل افون المشتري وفاء ففسد البيع الثاني وبطل الاول لانه بان وبطل

وقيل الوصي يملك بيع عمار الصبي
 ببيع جازا وقيل لا يملك بيعه

لاختصاص

الاول

الاول لانه موقوف والبان يبطله كذا **افق** **صط** وقال غير من المتأخرين ففسد البيع
 الاول وبه **افق** **خ** وقال واحد من الثقة رايت رواية انه يفسد البيع الاول لا الثاني
فص اكلنا لانه بال الوفاء بجملة مضافا لانه حال او المال على البائع بعد الفسخ لا
 في حال **ثم** باع جازا ولم يقبض منه ليس له ان يفسخ البيع بلا حضور المشتري وكذا
 يبيع من يبيع من اخر براضا المشتري **فص** باع جازا فاحيا الى العارة ففعل
 بغير باع الحافض عما ان يرجع فله الرجوع باع كذا وفاء حتى استحق المشتري كل غلته
 ثم بعد البيع شرط ان يكون للمشتري ربع الغلة او نحوها لا يافد المشتري كله بل ما
 شرطه او الشرط اللاحق بلحق باصل العقد عند فكاك شرط وقت العقد **فشين**
 باع ارضه وفاء فخرجت فزرعه المشتري ثم اوى اليه البائع مال الوفا حتى الفسخ البيع
 والزرع قبل اجاب بعضهم بانه لو اوى بطلب المشتري يجبر على تزيغ الارض
 لا لو اوى بلا طلب بل يترك **فد** باع مثله ولو قبل يترك في يد باع مثله في الوجهين
 فله وجه **فد** اسماجر ارضه فزرعه ثم تسمى والزرع بقوله يترك الارض
 في يد المساجر باع مثله الى وقت حصا او يوم قبضه قبل لا يترك او المساجر
 رضى بطلان عقد في الزرع حيث اقدم على الفسخ باختياره وقبل يترك ول عليه
 مسيلة صورتهما فوقع ارضه فزرعه في اخر السنة ليس لرب الارض
 فله فترك باع مثل نصف الارض حكا الى حصا وصيانة لحق الزارع وقد رضى
 المزراع هنا بطلان عقد في الزرع حيث آخر الزرع الى اخر السنة ومع فلك ترك
 باع المثل وفي هذا الفصل ايضا لو مضت مدة الاجارة وقد عرض المساجر ثوبا فالفسخ
 انه يوم قبضه **فد** ان يجب على المورث ثمة الشئ متعلقا بخلاف الزرع فانه يترك باع مثله
 الى الاموراك او الزرع له نهاية بخلاف الفرس **فد** باع جازا فغصبه اخر من المشتري
 وعجز المشتري عن اخذها هل للمشتري اخذ بايعه بثمنه قبل فسخ البيع واسترداه المبيع فقياس
 غصب الرهن ينبغي ان لا يكون له طلب ثمنه بل اولى لا تران مال الوفا ليس ثابت في وقت
 البائع ما دام المبيع فاما **قط** لو غصب الرهن ليس للرهن ان يطلب منه من الراهن

فسخ

من اختلفا المتبايعان فقال المشتري شريته بآنا وقال البايع بعتته وفلان فقال
 للبايع او المشتري يدعي زوال العين من البايع والبايع ينكر فيصدق المالك **جف**
 القول عندنا في هذا المسئلة قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان
 الثمن فاحث الا اذا ادعى تغير السعر **قد** تغير السعر هل عليه ان يكون الحال
 حكما اجاب بعضهم بنعم والنقصان الكثير هو لا يتجانب فيه الناس ويعتبر فيه يوم
 البيع لما تقرر ان تغير السعر يمنع ان يجعل الحال حكما **شين** ادعى البايع وفاء والمشتري
 بآنا وبالعكس فالقول لم يقدح في البات قال وكنت اقول اول ان القول لم يقدح في الوفا
 ولم وجه من الا ان اية بخارا هكذا اجابوا فوافقتهم بقول الحقير الظاهر ان ذلك
 الوجه احسن هو ان مدعي البات يدعي زوال حق خصمه في العين او الدين والاخر ينكر
 فيصدق كما تقرر في الاشارة اليه قبل سبعة اسطر **من** لكن ما ذكر اية بخارا احسن
 من كل الوجه من ذلك او لا يخفى البات في البيع هو الظاهر والقول لم يقدح في
 بالظاهر وقاية بل الدليل السابق حجة على اصحابه لا الام او المكر في الصورتين وان
 كان منكر باعبارنا لكنه يدعي بستر او شيء بانه حقه والاخر ينكر فالحكم حقيقة انما
 هو منكر حق الاسترداد وهو مدعي البات فجعل القول له احسن واقدم على **م**
 باعه وفاء ثم باعه من اخر ووقع الثمن للمشتري الاول لم يكر البيع الثاني واخذ الثمن
 ليس برضا او في شرايه بآنا ثم ادعى وفاء لا يسمع الثاني او لا يمكن توفيقه بقول
 الحقير الحقير فيه اشتراط الى ولا لا على صحة الدعوى سماع الثاني لو انعكس الامر او
 حينئذ يمكن التوفيق على التحقيق والله ولي العصمة والتوفيق **الفصل**
التاسع عشرون في مسائل الاجارة المعهودة بمرقة بين المقرض والمقرض
 يقول الحقير ماهية هذه الاجارة بهمة طاهر والمستأمن مجموع ما ذكر في جامع الفتاوى
 انما هي ان يورع المقرض المقرض شيئا قليل القيمة كسكين وحشيط ونحوهما ويسأله
 لحفظه ويعتبر بدل الاجارة على قدر الربح الذي فيها لا لبدل المقرض طال المقرض لا اصل
 مال المقرض ليكون الربح طالا للمقرض ومينا واصبا على المقرض والله اعلم **ص**

ما ذكر

وان

ل

في حل هذه الاجارة بعض شبهات فكل افتوا بآنا بدل الاجارة المعهودة حلال و
 طيب **قد** وقع المقرض مسطوا واسماجر لحفظه لفت مدة الاجارة في المقرض
 بالمسطة فطالب اجرا ماضيا فقال مستقرضه المساجر ليس هذا مستطيل فالقول للمساجر
 فلا يلزم الاجرة لانه مكر حفظ عينه وجوب الاجر عليه والقول للمقرض لا عين المسطة
 غير ان تسليمه عن غنى او الفاضل علم به قال صاحب جامع الفتاوى ان قول قالوا القول
 للمقرض في قدر ما قبض وصحته وتعيينه وهذا يشكل بالواراء والمشتري رده المبيع بعيب
 وقال البايع المبيع غير بعيد البايع لا المشتري مع انه قد قبض فالحق ان ينصلر بالة القول
 للمالك في تعيينه او اوجه التملك والافلا في كتيبين المصوب وزرق العمل في
 مسئلة اختلاف الاختلاف في وزن الرق من البيع ان سمسماجر قال ووقع التملك
 للمدفع اليك من راس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للمدفع لانه اعلم بكمته الدفع ولو
 مات المدفع فوقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب كما جاز الورثة الى اقامة البينة
 او لا اعلم **فصل** ملك المساجر على حفظه فقال الاجير ملك بعد تمام الستة فعليك
 اجر السنة وقال المساجر ملك بعد ثروا واحد فالقول للمساجر لان وجوب الاجر عليه
 قال صاحب جامع الفتاوى ان قول فانه قبل الاصل اصابة الحادوث الى اقرب الاوقات
 فينبغي ان يصيدق الاجير بترك المذكور ظاهر يصلي للدفع لا للاستحقاق وغرض الاجير للاجر
 فلا يصح له وفيه اسماجر المشتري باية ليحفظ المبيع قبل قبضه لم يكر وكذا الواساجر
 الراهن مرتبة لم يكر او احفظ يجب عليه ما يلائم ما لو اسماجر المستعير والموقع لحفظ
 الروية حيث يجوز لانها متبرعان في احفظ وفيه غصب واية واجرها من اخر يلزم
 الاجر وان كان المساجر غاصب الغاصب او الاجر انما يجب بما بله الانتفاع وقد وجه
 نقيب الاجر **م** لو اجراه واراثات احد المدجرين بطلت الاجارة في حقه لا في حق
 المتجر وكذا الواساجر سنة فان احدهما كمال **ط** وقال وكذا الوثام احد هما المكارين
 بطل الكراية نصيبه لا في نصيب الاخر **ص** المقرض لو دفع العين للمساجر على حفظه
 الى من ليس في عياله وامر بحفظه فخط زمانا يجب اجر ملك المدة او الاجير على العمل

يقول ابي حنيفة في هذه المسئلة ان
 بيان هذه المسئلة هو ما سياتي في
 كتابنا المستعمل من قولنا لا يحل له
 قد ثبتت بقاها في كل وقت او في
 وقتها ما يطرأ من كل وجه على الامة
 صحيح لا اورد ذلك في كتابنا في الكتب
 ص

اذا لم يشترط عليه العمل بنسب فلم ان ياخذ به ولا يقال ان العبد يبيع في يد المولى وليس
 للمدعي ان يترحم يوجه الى من ليس في قبالة لا نقول هذا لبيع خفي ضمني والضميات
 بخلاف القصة يات على عرف **الفصل العشرون** في دعوى النكاح والمهر
 والنفقة والجرار وما يتعلق بذلك بجميع ذلك **دعوى النكاح** اعلم ان كثيرا من مسائل هذا
 الفصل مذكورة في جامع الفصولين مشاكك لكن ذكرتها في هذا الفصل ودعوى المهر في اليد وفي
 فصل الناقض وفي فصل اطلاق الدعوى والشهادة باقتضاء كمال المناسبة فالباقى في باقي
 جامع الفصولين هذا والله الموفق **فق** الدعوى على قوطاة الاستوفاء في دعوى النكاح كاتر
كم اعمت انه تزوجها ووطئها فانكر كلف بالله ما وطئها فلو كان كلف عليه بالمهر لا النكاح عند
 ح وعند من كلف بالله ما تزوجها **فقط** اعمت نكاحه وانكر انما ربيعه ان كلف بالله ما
 تزوجته فان كانت زوجته في غير طالق بين اهل البين كزوى في النكاح عند من م وبنيق وانما يفتي
 بالله وبالطلاق كجواز كذب في عيته يمينه بالله فثبت حلقه لافان زوج ولا طلاق **د** اولى
 نكاح منكوته الغير ولا يثبت للمدعي استحلاف الزوج والمرأة ويبدل بين الزوج على العلم وان
 حلف اطلع الخصومة وان نكل كلف المرأة بيمين وان نكلت في المدعي **ط** او عيا امرأتها
 كل من تزوجها فارق لاحدهما وانكرت الاخر لا كلف في المرأة وما وكذا لو لم تزوكن حلفت
 لاحدهما فحلفت لا تخلف المرأة **لاخر** لو ادعى نكاحا بحضرته ولا بد ان يذكر سماع الشهود
 كلام المتعاقدين كلاما كلام المتعاقدين او العلماء اضعف اني ان سماع الشهود وكلامها
 مهر بشرط والا مع انه شرط فلا بد من ذكر البقي الدعوى **حو** شهد انه امراته وحاله
 قيل لا يقبل بالمشهد واع العقد وقيل اشرم الى انها يقبل فانه قال لو قال المشهود
 عليه بالزنا الى تزوجتها او قال من امرته اراقى ورى هذه الحدة سوى بين الامر فاقول
 فذل انها واحد كذا **كفو** يقول ابي حنيفة لا يشترط فيه كازمة العايل والقياس مع النافق
 لا يجزى بطايل لان سقوط الحدة في تلك الكلام ليس بشئ حقيقة الزوجية بل حصول
 شبهة الزوجية كمن في كافي في الدرر او كدود تدري بالشهادتين فانه من ذاك
 بل وليل البتة المذكور **ط** انه لو ادعى نكاحا انه تزوجها وشهد انه منكوته او

بنيك القليلين

ما ذكره في هذا الفصل
 الدعوى والشهادة في كتابنا

بالحكم

بالحكم يقبل او النكاح سبب متعين لكون المرأة منكوته فاستوى ذكره وتركه والله اعلم
فشن اولى المدعي ان زن منست وشهد اذ لك فقال القاضي للمدعي انه تزوجت
 او لشهود متى تزوجتها تزوجها فسلكتها لا يتخلل الدعوى **عد** لو ادعى نكاحا صغيرة
 وقال زوجته فاضى جند حوله ولم يذكر اسم القاضي ولا نسب يجمع الدعوى وينبغي
 ان يذكر انه مهر للصغيرة وتلى ام لا ومهر للقاضي ولان تزويج الصغار **فشن** لو ادعى
 المدعي ان زن منست وشهد اذ لك فقال القاضي للمدعي انه تزوجت اوله ولو سئل عنها
 فحلفها بتزويج ابيها في صغرها وشهد اذ ان قال قال زوجت بنتي الكبرى المتماثلة كذا من
 فان كان لا يعرف بنتها بوجهها يقبل شهادتها في النكاح ثم يرمي المدعي ان يعرف ان
 بنته الكبرى المتماثلة بكذا اهذ يكمل عليها فلو قالت انا بنت الكبرى وصديق المدعي يكمل فبها
 ولا يشهد انه زوج بنته ولا نفرها بوجهها فلو لم يكن للمدعي عليه الا بنت واحدة يقبل الزوا
 اها بالبالغة لو لم يثبت على تزويج النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتها يقبل ببيتها
 لانها ثبتت الفطر وهو الا باء قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يقبل ببيت الزوج
 لان ثبتت حدوث الملك ولذا جعلنا القول قد لها عند عدم البينة خلافا لغير لانها تنكر حدوث
 الملك فالباقي ان يكون المذكور منسب زفر فعلى ما ذكر يكون القول والبينة للمرأة عندنا وله
 وجه يقبل الحكم قوله لا ينبغي ان لا يشترط على السكون شهادتها على النفي فلا يقبل وما
 ذكره من حدوث الملك فهو مضمي او المشهور به حقيقة هو السكون وحدث الملك لا يرد
 زعمه والضميات بخلاف القصة يات كاتر وفيه ايضا وقت نكاحه فانكر ثم تصاد فاعلم ان
 النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابتداء لو تصاد ما كان من وثوم لا يثبت النكاح
 ولو وقع التصاوق في البيع بان ادعى الشرا من فأنكر ثم تصاد عليه يثبت البيع الا اذا
 وجد المتعاقب او البيع بغيره بغيره من النكاح قال صاحب جامع الفصولين
 اقول قوله ثم تصاد فاعلم النكاح يدل على سبق النكاح فينبغي ان يكمل بينهما نكاحا و
 الاصل ان النكاح لا يثبت بغيره التصاوق بلا سبق العقد بخلاف البيع **فشن**
 اولى نكاح امرأته بيد اخر يقول اما الذي اليد فصالحها المدعي من مولا على مال صحيح

يقول ابي حنيفة في هذه المسئلة ان
 بيان هذه المسئلة هو ما سياتي في
 كتابنا المستعمل من قولنا لا يحل له
 قد ثبتت بقاها في كل وقت او في
 وقتها ما يطرأ من كل وجه على الامة
 صحيح لا اورد ذلك في كتابنا في الكتب
 ص

ل

ويكون خلعاً لو كان بلفظ **البراءة** **هد** ادى نكاحاً فهو نكاح فصاحته على مال ليرك
 وعوا جاز خلعاً في جانب وبطلاناً في جانب وبذل المال لدفع الخصومة في جانبها ولو
 اوصت نكاحاً فصاحته على مال لم يجر ادى نكاحاً فاختلعت بغيرها فخلع وهو الخلع
 بترجيع ما وصفت بالبرائة ان الصلح خلع في رغبة او بغيره الى موافقة وقال بعضهم ينبغي ان
 لا يصح الخلع او النكاح لم يثبت بكنيف يصح الخلع ولها ان ترجع ما وصفت لاخذ بغير حق
 بخلاف الصلح او الصلح من دعوى النكاح يجوز بخلاف الخلع **فنش** ادى نكاحاً فأكرت
 وقد تزوجت باخر فاختلعت مع المدي لا يجزى نكاحاً الى جهة العقد ولا الى العقد
 المدي ولم يصح هذا الخلع **بس** ادى نكاحاً فأكرت فصاحته على ما يات على ان يترد لكن
 فأكرت جاز اقرارها ولزها مال **كح** ادى نكاحاً فأكرت وافرولها فصاحته
 على ما يات على ان تتر بالنكاح صح فلو وجد بينه على اصل النكاح الاول لا يرجع في المانية
 لانها كز بآية في المهر ولو اوصت على زوجها طلاقاً على مال فأكرت فصاحته على ما يات على ان
 يتر بالطلاق جاز ولو وجدت بينه على الطلاق الاول على مال فلها ان تسترد بدل الصلح
فشد برهن نكاحاً ولم يظهر على الشهود طلاقاً ان تزوج باخر **فرض** في
 هذه الصورة لو قال المدي كذا ويكر ارم على طلاقاً التزوجة لو اهل الى المدي
 اياها فلم يلم نكاح الايام لا يخلطها فكن **فقط** اكزت نكاحاً فزمنت عليه
 لانته طلاقاً ومن هذه المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل **وعوى المهر** وفي
فشد اوصت مهر المثل ثم اوصت المسمى بقبول المسمى يتصور بعد بثون مهر المثل في
 نكاح واحد بان سمي بعد نكاح بلا تسمية ولو اوصت المسمى بقبول المسمى كان المهر المثل
 ان يثبت بالمرأة ان كانت العربيه في مجلسين او ثلثه في مجلس واحد لا يكون في مجلس واحد
 ولو اوصت المسمى ثم مهر المثل لا يقبل **ورر** عزرا خلع الزوجان في المهر فلو في اصله
 مهر المثل ولو في قدره فان قام النكاح فالتقول لمن شهد مهر المثل بجميعه اي ان كانت
 مساوية لما يدرجه الزوج او اقل منه فالتقول له بجميعه وانه كان مساوياً لما يدرجه المرأة
 او اكثر منها فالتقول لها بجميعها واما برهن بغير سواها فله مهر المثل له اولها وان

في طلاق المهر

وهنا

برهنها يقبل بينه من لا يشهد له مهر المثل وان كان مهر المثل بينهما على ما كان طناً او برهنها
 قضى مهر المثل وان برهن اخصها يقبل وان طلعت قبل الوطى حكم شقة المثل اي اذ كانت
 شقة المثل مساوية لنصف ما يدعي الرجل او اقل منه فالتقول له وان كانت مساوية لنصف ما
 يدعي المرأة او اكثر منه فالتقول لها وان طعن لم يمت برهن يقبل وان برهنها فبينهما ان شهد
 وبينة ان شهد لها وان كانت بينهما على ما يدرجه وبعد وجبت شقة المثل وموت اخصها كجوز
 كيوتهما حكما وبعد موتهما فالتقول لورثته خلع ولا يحكم مهر المثل في اصيل القول لمكر الشبهة
 عند ولا يقضى بشئ الا ان يقدم بينه على مهر سمي او لا حكم له مهر المثل عند موتها وعند من
 م قضى مهر المثل كان حال الهجرة الحيرة وبه يفتى قال حاشا لهذا كله اذ لم يسم نفسها
 فان سكت ثم وقع الاختلاف في حال الهجرة وبعد فانه لا يحكم مهر المثل بل يقال لها انا ان
 تزوجت باخرت والا حكمنا عليك بالمعارف في المعجل في بطلان الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم
 نفسها الا بعد قبض شي المهر فافكر الزبلي **فت** اوصت الفاضل مهرها على ورثته زوجها
 بتعقد الى عام مهر مثلها لان مهر المثل حكم عند من شهد له فله القول **بس** ورثتها لو اوصت
 على ورثته زوجها المهر فاما يقضى لا يقضى مهر المثل عند موتها وم العهد بحيث يتعذر على الثماني
 الوقوف على مهر مثلها اما لو لم يتقدم يقضى مهر المثل عند **ايضا** **فنش** قالت كحتم بكذا انز
 وقال كحتم بكذا او بما رايت النكاح النكاح ويجب مهر المثل لانها اقصاها النكاح لانها
 اقصى المثل في انهما يتجانان ثم يجب مهر المثل ام يجب ثم يتجانان اوصت مهر سمي في
 التزك وهو ما يات ثم اوصت ان زوجها زاولها ما يات الاخرى لا يصح دعوى وعوى الثاني لانهما
 لما قاله كان التزوجة بآية فذكرت اذ كل المهر ما يات فافوا اوصت الزاوية بعد الزاوية
 بانح باصل العقد طر ان المانية الاولى لم تكن كل المهر فبينما قضى وقيل يصح لانها تدعى المانية
 حكم من العقد والمانية الاخرى بانه زاول في الزمان الثاني **خ** تزوجها اتمها وقبضت مهرها
 فخلعت وطلبت مهر ثمن الزوجة فله كانت الام وصيا لغيرها لم تكن البنت فلهك لبراة زوجها
 برهنه الى الام ولو لم تكن وصيا فالبنت اخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام الا ان لها
 الصخر في طلاقها ووقعت بها كمنع الى اجنبي وكذا الجواب فيما سوي الاب واجدوا القاضي لان

يبدل المهر المثل ان فدا خلع بالوقت قبض الام ووصايتها بينت
 ان زوجها زاولها فله ان يخلعها على الام عليها الا بوجوب اقرار
 الام لاسبابي بعد خلعها بغير اقرار الاب قال عوى

نفقة الولد في مدة مسكنها اسماها الولد لم يحسب لانها كانت من ايتاء بدل الفلح نظرها
 قيمته من اخذت على ان ابرائه من نفقة ولدها وهو وهو رخص يقع الفلح قال لا
 طلق امرأتى بشرط ان لا يخرج شيئا من البيت فخلع وقال الزوج انك اخذت وبي
 تقول لم اخرج فالتعلل للزوج كاختلافهما في اخذ **ف** قال لها فطلاق بد ان شرطك ففاته
 حيزا من وجع طلق لوقلت في المجلس **ص** قالت خويشتن خريم هرجي كمر ابر
قاضي ان طلقها على جمل في الله بعد الفلح تطلق ولا يجب المال **د** تزوجها بالمسمى ثم
 ابانها ثم تزوجها ثانيا بغير اخر فخلعت على مهرها سيراد من الثاني لا الاول وكذا الولد
 قالت خويشتن خريم مهر وجهها كمر ابرست لا سيراد من الاول **فصل** نكحها
 فاسد او طلقها فخلعت بالمهر قبل سبقت او الفلح يحسب كناية عن ابراء و
 قيل لا يسقط او الفلح لانها لا يصح في نكاح قائم وكذا الويلانها فخلعت في العدة
 فهو مع هذا الخلاف **ص** لو سفي الفلح ما هو مال لا يتعين وجوده بزنا الا انه مجهول
 لا يوقف على قدره بان صالح على ما في بيتها او يد هاضم المانع او على ما في نكحها من الثمر او ما
 ما في بطون فتمها من الولد فلو هذا كما سميت فلان زوج فوك ولولم يكن روق ما قضت
 من المهر ما قبضته ولولم تقبض برئ الزوج ولا يجب قيمة هذا الاشياء للجمالة
هداية ما جاز ان يكون مهر ابراز كونه بدل الفلح **صل** خالها على من او قرب
 جاز لو كان بعينه والافيجوز في غير في الحق ويجب الوسط ولم يجز في الثوب يعني لا
 سيراد من المهر وتبين لانه معلق بالقبول **قاضي** ان في الثوب والحيوان يقع الطلاق
 ويلزم مهر روق المهر **ف** خالها على ما في يدها لو سفيها من شي فلو كان فيه في الحال فهو
 والا فلا شي له وتطلق او الفلح قد يقع مجانا ولو كان البذل مالا الا انه ليس بوجود
 حالان خالها على ما يشره نكحها العام ففيه يلزم مهر روق ما قبضته من المهر **قاضي** ان
 اخذت على مال بعد الفلح في زواج في البذل لم يصح **فقط** لم يجز الزاوية
عن ولو وقع الفلح بعد الفلح على الزوج قبل لم يجز وقيل يجوز بان يجعل فوك العذر
 مستثنى عن المهر **ص** خالها وبذل لها المال جاز الفلح لا البذل **فقط** وكذا

ادبها ٥

فقط على ما على الال ثم زامن
 في البذل لم يجز الزاوية
 الزاوية في جعل الطلاق
 بعد وقوعه لم يجز موهو

طلاق

بطلاق في لهما على بال او طلقها على بال فالحليم انه لم يجوز لود قوله لانه وكلم بطلاق لا يرشد
 النكاح وقد اتى بطلاق يرفع ولولم يرفع قوله جاز على هذا وكيل الفلح لو طلق مطلقا
 ينبغي ان يجوز له الفلح الى جرتي وكيل الفلح لو وكيل خالها بلا عرض لم يجوز وقيل لا
 انه يجوز او الفلح بعضه وبوجه متعارف فيصير وكيلها بها **حفظ** لم يجوز سواء
 فخر بها او لا او الفلح تصرف او غير الطلاق **ف** قالت الزوجها خويشتن خريم هرجي
 بعدت وليا بين فقال الزوج لا فخر فزوجه فقال لا الرطل ثم الفلح **فحين** اردت
 في لهما لم يجوز فله بعد هذا الفلح ان يجزى على النكاح **فقط** امرها بطلاق بنوا بغيره او وجه
 هذا الاول ان يقول لها اطلق نفسك بكذا فخلعت يصح ولولم يقل الزوج بعد ابراز او قبلت
 على المختار او الواحد يتولى طرفي الفلح او المان البذل معلوما الثاني ان يقول اطلق نفسك
 اطلق نفسك بال ولم يقدّر المال فعالت خلعت او قال لها طلق نفسك باسيت فعالت
 طلقت خلعت بكذا فنفى ظاهر الرواية لا يتم الفلح مالم يقل الزوج ابراز او جهالا البذل
 صحت التوكيل وقيل يصح الفلح الثالث انه يقول اطلق نفسك ولم يرد عليه فعالت اخذت
 فعن من انه ليس بخلع وكذا الوفاة لغير الفلح امرأتى ليس له ان يخلعها بل لا مال او
 او الفلح غالبا يكون بعض ومن ماله لوقال لها اطلق نفسك فعالت خلعت تطلق بايا
 بلا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ **قاضي** ان وبه اخذ اكثر المشايخ **فقط** الرابع ان
 يقول اطلق نفسك بلا مال يقع طلاق باين وكذا قال طلق نفسك بطلاق بايا **د** لو
 سالت ابتداء ان يخلعها بنوا ايضا اربعة الاول ان تقول خالني بكذا فخلعها يتم الفلح بقولها
 بقوله ولا يجزى الى بقولها اخذت على المختار الثاني ان تقول خالني بال او على مال
 ولم يبين قدره فخلعها على شي لا يتم الفلح مالم تبطل المرأة في ظاهر الرواية ومعنى عدم
 العام عدم وجوب البذل وهبل تطلق قبل تطلق وقيل لا وهو الا طر الثالث ان تقول
 بلا مال فعالت خلعت تطلق الرابع ان تقول اطلقني ولم تزوجه عليه فعالت خلعت **سفي** لو
 امرت زوجها بالخلع بلفظ ايسع بان قالت من را بزوجي او سر مر ابروش او قالت بعيني
 نفسي او كوجهها فوك لولم على اربعة على ما قرئ في قولها خالني **قاضي** ان قال لها خلعت

طلاق او ضربها بحشب اختلف فيه قيل يقع وقيل لا لان قوله لا يقع **كح** قالت سرا
 طلاق وهو وجوب بروايت دي زروي كفت ايكن طلاق ثم وكرها وقال
 ايكن وهو طلاق قبل يقع قال نعم قالت سر خريم فقال مستهزئا ميمز وختم في خوي
 ينبغي ان يكون خلعا على ما عليه اشادات الفسوي ولو قال في جوابها فوشم في خوي
 ينبغي ان لا يقع او قوله فوشم وعده **ق** قال لها بهر حق كه زنمنا بركون وركون نوبان
 برو خويشتن خريمي از من فقلت خريمي فقال الزوج زوكنون لا تطلق اذ قوله
 زوكنون كتمل الاياع ويكمل الطار النقرة عنها حين علم حالها فلا تطلق الا بنية الابانة
 قال وهذا وهذا انما يتقيم على قول من يقول في قوله خويشتن خريمي خريمي فقلت
 خريمي انه لا يتم اطلاقا على قول من يقول يتم فلا يستقيم بقول ابيهم الطاهر اذ القول
 الاول اصح كالمظهر عام قبل رقتين كوا الله اعلم وفيه ايضا لو قالت من خويشتن خريمي
 از تو فقال الزوج زوكنون يكن خلعا لكن لو نوى الطلاق تطلق والمهر باله ولو قالت من
 خويشتن خريمي لعد از تو بعدت وكاين فوشم فقلت نيك ادمم يكن خلعا **ق** قالت
 خويشتن خريمي فوشم فقلت نيك ادمم يكون خلعا ولو لم يفرز فوش لا يكون خلعا وقيل فيه
 نظر فقلت خويشتن خريمي فقال فوشم كبر فوشم تام **ق** فقلت من خلعا او الزوج
 الصحيح **ق** فقلت طلاق و فقلت ان ينزوا او وان يقع اذ نوى والا فلا **ق** فقلت
 وفيه قال خويشتن بهر خريمي فقلت خريمي كبر او خويشتن كبر يقع لو نوى الصحيح ولو قال لها
 بيرون اي فقلت من بيرون ادمم فقلت من رهاك ادمم فقلت يكون خلعا لو اراد به اجواب
 ثم قال لا حاجة الى النية لان بهر اجواب طاهر او قوله بيرون ادمم متعارف في اطلاق وقول
 رهاك ادمم وان كان فارسية قوله خلعت سبيلك الا انه نص في اكثر استمالا بين
 العوام فتبين بلائيه فقلت خويشتن خريمي وحسني بيت آخر وكل منهما يسمع كلام الآخر
 يسمع اطلاق قال سر فوشم بهر فقلت خريمي ولم يسمع الزوج كلامها لا يسمع اطلاق قال فريدي
 بهر فقلت بدني كغدر بار خريمي لا تطلق لان جوابا اخر فلا بد من قوله **ق** فقلت خويشتن
 خريمي زيان من فوشم على المهر **ق** قال انت طالق بي زيان من معناه انت طالق على

سيف

ان الطاهر ان تزويج خويشتن
 خريمي وكذا القسم وان
 اختلف التحقيق فمينا هو

قوله لا يسمع كلامه
 فوشم فوشم فوشم
 فوشم فوشم فوشم
 فوشم فوشم فوشم

ان شريفي من المهر فان قبلت تستقط تطلق وسقط المهر من الزوج وان لم يقبل لا تطلق
 قال لامرأة العبيبة انت طالق برك فقلت قبل ينبغي ان يقع رجعي ولا يسقط المهر
 قال ان فعلت كذا فانت طالق على ان تترني اني برني اني برني من المهر بشرط قبولها
 بعد ما فعلت لانه على الطلاق مباشرة فذلك النعل ولو قال انت طالق على ان تترني اني
 اني برني اني بشرط القبول في ذلك الوقت **فصل** قال تو طالق بي زيان من ينبغي
 ان تترني وقت اول من المهر حتى تطلق ولو جعل امرها بغيرها وقال بي زيان من فافوا بعد
 الشرط فليعلم بان تترني وقت اول ما تطلق نفسها حتى يقع **ق** فقلت في كية الخلع فقلت
 مرتان ومالك ثلاث فقلت القول او قبل او اختلفا بعد التزوج فقلت لم يجز التزوج لانه
 وقع به فقلت الثالث فانكره القول او لا اختلفا في العقد او اوى خلعها وهي تنكره فقلت
 طاهر تطلق باقرار الزوج لانه اقرار بطلاق ثم اوى البذل او سقوط المهر وهي تنكره فقلت لها
 وكذا العتق **ق** قال طالعك آمس فلم تقبلي وقلت كنت قبلت فقلت له بعينه او
 الطلاق على مال بلا قبول عقد ام لان بين فلم يكن اقرار به اقرارا بقبول المرأة في ترضي
 وقوع الطلاق والزوج ينكر فيجوز **فصل** او عت مهرها ونفقة عتقها فابلية
 انك طالقني واوى الزوج الخلع ولا بينة لها فقلت لها في حق المهر والمهر في حق الله
 قال صاحب جامع جامع الفصولين اقول على ما تترني ان يكون القول لها في الله
 ايضا لانه اقرار بطلاق واوى في سقوطه سقوط النفقة وهي تنكره فقلت ابيهم الطاهر
 فيه نظر لان ما ذكره من اعتباري والمكر في الحقيقة انما هو الزوج حيث ينكر وجوب النفقة
 عليه كمن والمرة يقول على ما ذكرنا كون المرأة مدعية او المكر هو ختم الله وهذا لان
 المرأة مدعية فلا يناسب عتقها فذكر جعلها منكرا مع وجود خصم المكر حقيقة ففرضها
 يلزم وجود منكرين على انه يلزم ما ذكره وجود منكرين كون كلامه خصم منكرين او يلزم من
 كما لا يخفى والعجب ان الحقلي المعترض كيف لم يجادل من رهاك كلامه المستفص **فصل**
 تكلمت بكلمة الكفر بشي وقلت كذرت وحرمت على به فظن ان ذلك اللفظ ليس بكفر
 فعن النفس انها لا تعزم **ق** طلاق العبيبة على مال رجعي لانه لا يلزمها الحال فصير

صح قالت لزوجها طالقني ذلك الف درهم فطلقها
 لا يجب له عليها شيء

على الف

قوله لا يسمع
 لان هذا الذي
 ذكره صاحب الف

باعتبار ضيق

فلا يملكه وجوه الشرط انت طالق بكذا من المال فطلق في ثلثي بالغ خلع زوجة
 العينة فلو بطل خلع فباين ولو بطل طلاق فرجعي **فصل** خلع العينة ابو هاشم مال
 جاز الخلع ولا يجب المال عليها ولو ضمنه ابو هاشم ولا يرجع به عليها **فصل** خلعها فقال
 في مجلسه مراد بن محمد بن عيسى بن عيسى بن عثمان بن ابي شيخان استعده البيت فان قال كان هذا في
 البيت وقت الخلع لا يسع دعوا، ولو انكر كونه فيه وقت الخلع فالقول **لخ** ان كان هذا
 في البيت وقت الاقرار لا يسع دعوا، ولو انكر كونه فيه وقت الاقرار يسع ولو ادعى انه
 لم ولم يتل شي يسع لو لم يكن دعوا، في ذلك المجلس وفي اجماع مسيلة تدل على انه لو
 ادعى مطلقا لا يسع وينبغي ان يكون كذلك **خلاصة** قال في خلوته من خراجها
 لا فطلق اركان فطلقها المأجور بها او خالفها على مهرها وخطبة مهرها قال في العينة ابو هاشم
 يجوز ثمة خولة او غيرها خولة او غيرها لا يسكن في كونه خولة خولة وقت المرأة بدل
 الخلع وقال الزوج قبضت لينة اخرى فالقول له كذا افق الامام طاهر الدين وقيل القول لها
 لانها هي المملكة اختلعت مع زوجها على مال ثم برهنت عليه انه طلقها ثلثا او ارباعا فقول الخلع
 يقبل وتسترد بدل الخلع والتام فليس يقول البيت ههنا كذا وفي العاوي تزوج امرأه
 على مهر مسمى فطلقها ثلثا فزوجه ثانيا على مهر اخر ثم اختلعت مع زوجها على مهرها برئ الزوج
 عن المهر الثاني دون الاول وكذا لو كانت خويشتم خويشتم فزوجها على مهرها برئ الزوج
 مرارست لا يبرأ عن المهر الاول **فصل** طلاق العينة على مال رجعي او يلزمها المال
 فيصير ما لا عند وجوه الشرط انت طالق بكذا من المال فطلق في ثلثي بالغ خلع زوجة
 العينة فلو بطل خلع فباين ولو بطل طلاق فرجعي **فصل** خلع العينة ابو هاشم مال
 جاز الخلع ولا يجب المال عليها ولو ضمنه ابو هاشم ولا يرجع به عليها **فصل** خلعها ابو هاشم
 مهرها ولم يدخل بها وضمنه جازوها نصف المهر ويضمن الاب للزوج نصف المهر ويضمن
 طلاق باين **فصل** فلو دخل بها فكل المهر والاب يضمن للزوج وهذا احد وجوه خلع
 العينة وحيلة اخرى ان يخل الزوج المهر على الاب حتى لا يبرأ الزوج او الاب يملك
 الاحتياك بال ولد الصغير **فصل** وحيلة اخرى وهي ان يقر الاب قبض مهرها ونفقة

خ قالت زوجي من وكبر
 حرمته فبأنه صبي فطلقت
 فبأنه لا يصح شي وعنده
 ح و ب ي ق م م م م م م

فصل الفصول وفي وصية وكنت رجلا فخلع قلبي مهرها فنفقه
 فلو ضمنه بدين وقاية وقيل لا ولو خلعها ابو هاشم او اجنبي مهرها فخلع
 ضمنه الخلع فطلق فلو بطلت ياخذ الزوج نصف المهر ولو لم يدر طلاقه
 لو دخل بها **فصل** برجع البنت نصف المهر في الفصل الاول وبطل
 في الفصل الثاني على الاب لا الزوج هذا الوجه مهرها المهر والزوج والاب
 فلا ركن انه المهر لا يسقط بهذا الخلع لصحة مهرها ومزني لو قبضت
 اي عند الخلع وكانت من اجل بان تقبل العدة فبقرضه تطلق وقاية
 ولا يسقط المهر ولو لم يقبل على فلو كان الخلع اجنبي لا يضمن
 وقاية ومزني يترفع على اجازتها به ولو خلعها اختلعت فيه ولو خلعها ابا
 ولم يضمن من يطلق قال **فصل** اختلعت في المشايخ **فصل** في رداها
 جله **فصل** في كسخت فطلق ولا يرجع عليها ولا على ابيها عاتق لا يبرأ
 سلم ومعه انه يجب الجعل على الاب وان لم يضمن **فصل** في طلاق وتقبل
 يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف لعدم النية بل تطلق ويجب
 كل المهر مدخول ونفقة فزوجها لا وهو الذي هو صوم صوم

عذتها

عذتها ثم تبنيها زوجها وهذا المختص بالاب دون سائر الاولياء او الاب يصح اقراره لا اقرار
 غيره وسير او الزوج في الطام **فصل** خلع العينة ابو هاشم مال
 جاز الخلع ولا يجب المال عليها ولو ضمنه ابو هاشم ولا يرجع به عليها **فصل** خلعها فقال
 في مجلسه مراد بن محمد بن عيسى بن عثمان بن ابي شيخان استعده البيت فان قال كان هذا في
 البيت وقت الخلع لا يسع دعوا، ولو انكر كونه فيه وقت الخلع فالقول **لخ** ان كان هذا
 في البيت وقت الاقرار لا يسع دعوا، ولو انكر كونه فيه وقت الاقرار يسع ولو ادعى انه
 لم ولم يتل شي يسع لو لم يكن دعوا، في ذلك المجلس وفي اجماع مسيلة تدل على انه لو
 ادعى مطلقا لا يسع وينبغي ان يكون كذلك **خلاصة** قال في خلوته من خراجها
 لا فطلق اركان فطلقها المأجور بها او خالفها على مهرها وخطبة مهرها قال في العينة ابو هاشم
 يجوز ثمة خولة او غيرها خولة او غيرها لا يسكن في كونه خولة خولة وقت المرأة بدل
 الخلع وقال الزوج قبضت لينة اخرى فالقول له كذا افق الامام طاهر الدين وقيل القول لها
 لانها هي المملكة اختلعت مع زوجها على مال ثم برهنت عليه انه طلقها ثلثا او ارباعا فقول الخلع
 يقبل وتسترد بدل الخلع والتام فليس يقول البيت ههنا كذا وفي العاوي تزوج امرأه
 على مهر مسمى فطلقها ثلثا فزوجه ثانيا على مهر اخر ثم اختلعت مع زوجها على مهرها برئ الزوج
 عن المهر الثاني دون الاول وكذا لو كانت خويشتم خويشتم فزوجها على مهرها برئ الزوج
 مرارست لا يبرأ عن المهر الاول **فصل** طلاق العينة على مال رجعي او يلزمها المال
 فيصير ما لا عند وجوه الشرط انت طالق بكذا من المال فطلق في ثلثي بالغ خلع زوجة
 العينة فلو بطل خلع فباين ولو بطل طلاق فرجعي **فصل** خلع العينة ابو هاشم مال
 جاز الخلع ولا يجب المال عليها ولو ضمنه ابو هاشم ولا يرجع به عليها **فصل** خلعها ابو هاشم
 مهرها ولم يدخل بها وضمنه جازوها نصف المهر ويضمن الاب للزوج نصف المهر ويضمن
 طلاق باين **فصل** فلو دخل بها فكل المهر والاب يضمن للزوج وهذا احد وجوه خلع
 العينة وحيلة اخرى ان يخل الزوج المهر على الاب حتى لا يبرأ الزوج او الاب يملك
 الاحتياك بال ولد الصغير **فصل** وحيلة اخرى وهي ان يقر الاب قبض مهرها ونفقة

فصل خلع الاب او اجنبي كبره مهرها جاز لو اجازته والا فلولم
 يضمنه الخلع لم يجر فلا تطلق **فصل** ويرفع اجازتها فان
 اجازت جاز وسير الزوج من المهر ولو لم يجر يثبت ان تطلق
 لان معلق بالتبطل ووجه **فصل** ولو ضمن الاب او الاجنبي
 وقع الخلع فاعتبر هذا مساومة منها بين الزوج والخالي وطلاقة
 باين فبان في حق المرأة فنفقه او باين فبان فنفقه عليها
 ويرى الزوج من المهر ولو لم يجر فنفقه ان ياخذ الزوج بالمهر
 الزوج يرفع الخلع على المهر والاب كاجنبي او ليس
 للاب ولا لغيره الخلع وكذا خلع الاب والاجنبي على نفقته
 هي صبيته او كبره لم ياؤن به ولم يجر بعد الخلع جاز الخلع
 فطلق وكب النفقة على الزوج ثم يرجع به على الخلع بسبب
 الضمان **فصل** كبره مهرها جاز لو اجازته او اجنبي بالها جاز
 والمال عليها وان لم يجر يرفع بالصدقة على الزوج وهو
 الخلع اذ ضمن الخلع والاب فخلع يترفع على بقرها ان
 قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يجرى اذ الطلاق واقع
 قال صاحب المحيط لا يقع الطلاق في هذه الصورة الا باجازتها
 وفي اجماع الكبير قال لا فخلع امرأته على هذا الصدد وعلى هذا
 الدار او على هذا الا ان خلعها على ذلك فليقول ان المرأة لا
 الى الاجنبي لان البذل من رسل نافر اقبلته وحسب وجب عليها
 تسليم ما اشر اليه ان امكن والا فنفقه ان كان خلعها وتبنيها

ومباينة ما يلزم هذا الجنس في الطام لا استثناء من هذا

الفصل الثاني والعشرون في الامر باليد وما يتعلق به فقط

الاصول ان الزوج عليك الطلاق بنفسه فميك تفويض الى غيره، ويتوقف علمه على علم العلم ولو لم يرب بالامر باليد طلاقا فليس بشئ الا ان يكون في حاله التخصيص غضب او مذكرة طلاق فلا يثبت فيها قضاء انه لم يوجب لم ينوط طلاقا ولو ادعت نية الطلاق او انه كان في غضبه او مذكرة طلاق صدق بيمينه وتقبل بيمينها في ابحاث الغضب ومذكرة الطلاق لاني نية الطلاق الا ان يعتصم بقرارة الزوج بها **ط** التفويض اليها قبل صوره كانه فميك عز لها والاصح انه لا يملك **م** وكذا بطلاق نفسها لا يملك عز لها او فميكها كقول طلق نفسك وثم لا يملك عز لها كذا هذا ولو قال لا تاتي طلق امرأتى صح عز لم ولا يقتصر على المجلس لان هذا اللفظ للاجتناب وتكبر والمرة عليك ولو قال لا اجني طلق امرأتى ان ثبت يقتصر على ذلك المجلس فلا يملك عز له ولا حاصل ان قوله طلق نفسك تمليك له حقها في الحشية او لا قيام معنى المالكية في حقها وهو تصرفها في نفسها برفع القيد من نفسها وفي الاجتناب تمليك لوفكر الحشية والا فلا وكذا الوقال لاحرامه طلق صاحبك فهو وكيل طلق يقتصر على المجلس ولا يملك عز له **د** لو جعل امرها بيدها وخبرها فلها ان تحار نفسها ما وامت في مجلس عليها وان طال يوما واكثر فلو قامت عنه واخذت في فعل اخر خرج الامر من يدها لانه ولي الامر ارض وامر اليد يبطل بصرح الاواض فكذا ابد **يد صك** قوله انا في كالا امر في جميع الاحكام الا ان لو نوى بالامر باليد طلاقا صح لاني التغيير ولم يجز نية الاثنين فيها **ن** خبرها او جعل امرها في يدها بيدها فقبل ان تحار نفسها اخذ الزوج بيدها او اذن لها فافها او جاعها طوعا او كرها خرج الامر من يدها وكذا لو امتشطت او اقلتت وبطل بقيتها لا ينعووها ولو كانت فاعده فاضطجعت فغير روايتان من **س** **قاضيخان** لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم بطل خبرها **م** ولو قامت فانكأت لم يبطل ظاهر الرواية وعن **س** بطلان كذا **ح** ولو ملكية فاستوت لا يبطل وكذا الوجبة مخبئة فترعت او بالعكس وكذا لو لبست ثيابا ولم يغم عن المجلس وكذا ازلت عن الدابة وبطل بركونها يقول اجتر هذا الخاف طاني اخلاصة وفماوي فاضيقان من انها لو كانت راكبة شريك لم يبطل والله اعلم قال وكذا لو كانت على دابة واقفة او سائرة فسارت ولو واقفة فاجبت ثم سارت ايروا او سائرة فقامت كاصحت في خطواتها ملك بانتهائه وكذا لو ماشية ولو

10

4.

4

عمل برزخ النظر نظراً

۱۰
 پیدا شد و فرمود که من از آن روز که
 از تو و از آنکه سبیل در طلب تو خطم
 لایقم گزینم نظام دینم گمانی
 آن بیند چند اوست و در آن احوال
 مردود الطام و کفر بسیار و آن
 آن جیل و آن دور الطام ایستد و آن
 بجز من و دیگران اندر آن خطم
 جفا کار و بدی و آن احوال
 خلاصه اهل جیل و آن قدر
 اندر آن ایستد و آن خطم

يقول الحق سبحانه في سورة البقرة
 انما نريد ان نخرجهم من ارضهم
 لعلهم يرجعون

انسان صاحب الداية اعلم ان النول الاول حيث قلنا ان الجسد يات
يبدل باقله في ذريه بالانثى طائر الا انه ليس في ذلول او في جسم
شيئ من الداية يوجد ناقص بل يات على الاوصاف الا انه المثل
على البرزخ فليعلم ان كان فيه اقل من النول هو موجود في ذلول

مجلسها **خ** قال امرك بيدك في هذه السنة فظلمها واحدة قبل دخول فترتها في تلك السنة
يصير الامر بيدها عند **خ** **فان** قال امرك بيدك الى عشرة ايام فالامر بيدها من
وقت النكاح الى عشرة ايام بالساعات او الامر باليد ما يحل الوقت فكانت كلمة الى
الغاية بخلاف ما لو قال انت طالق الى عشرة ايام تطلق بعد عشرة ايام او الطلاق ما لا يحل
التوقيت فكانت كلمة الى بمعنى بعد وفي المسئلة الاولى لو نوى ان يصير الامر بيدها بعد
ايام صدق وياته لانه نوى ما يحل لفظه ولا يصح قضاء لانه خلاف الظاهر ولو قال لا
امر اتي بيدك الى سنة كان الامر بيده الى سنة ولا يبقى بعد مضي السنة علم بذلك او لم
يعلم قال لها امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فقلت في اليوم بطل كله وليس لها ان تكرر
بعد ذلك هو الصحيح ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد فقلت في اليوم فلها ان تكرر
في قول ج يقول الحق لم يظهر الحق بين المستثنين وينبغي ان يتحدا حكما والله اعلم نفعنا
او اثباتا والله اعلم **خلاصة** وفي الاصل قال لها انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد السنة
الا ان ينوي الوقوع حالا وفي الاجماع لو قال امر اتي بيد فلان شهر بعينه فالشهر من يوم
قال فذلك القول والعق والكال الى شهر كطلاق الى شهر وعن من انه يصير كطلاق الى
احال **خ** قال لامرأة الصبية امرك بيدك فطلقت نفسها تطلق قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان يكون هذا في صبية تعقل وتعتبر ولا طلاق وجه ايضا بمعنى التعليق **د** قال
من طلاق تراها ادم فلو نوى الايجاع يقع ولو نوى التزويج لانه يحل ولا يثبت له يقع لانه
ايجاع ظاهر ان يصرف اليه ما لم ينوشا **خ** **فرض** ترا طلاق طهر ايتاء طلاق تراها ادم
تتزوج **ي** قال لها لك الطلاق قال ج لو نوى الطلاق تطلق ولو لانية لعاد قال س
لو نوى الطلاق لو لانية فامرها بيدها **فصل** قال لا خير قل لامر اتي امرك بيدك لا يصير
الامر بيدها ما لم يقل الى اخر لانه بالتقويض وتقبل لولا ان امرها بيدك لا يصير
الامر بيدها قبل الاخبار كذا **فقط** وفي **جز** شهد ان فلانا امرنا ان نبلغ امرنا
فرض اليها فبلغها وقد طلقت نفسها بعد هازن شهادهما ولو شهدا ان فلانا قال لنا ففرض
اليها ففعلنا لم يجز **ف** قال لها نعت منك امرك بالف ان اخارت نفسك في المجلس تطلق

فرض حديث

امرو

التي

ولا يربها المال **صك** **فان** قال لامرأة الممك طالق ونوى الطلاق لا يقع ولو قال انا
ممك باين او انا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع قال لها انت على حرام وعند امرام طالق
الا انه لم ينو الطلاق فليقع طلاق لانه لما كان طلاقا عند كان ما يوجب الطلاق قال لها
انت معي في الحرام فهو كقولك انت على حرام تحرم عليك امرأة قال لها ان فعلت كذا فانت اتي
ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزم شي جعل امرها بيدها فعادت لزوجهها طاعتك كان باطلا
كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قال انت في المجلس انت على حرام او انت معي باين
او انا عليك حرام او انا باين ممك بانت منه بتطليعه كما لو اضاف الزوج امرأة الى نفسه
ولو قال انت باين ولم تقل او انت حرام ولم تقل على كان باطلا لانه بينونة المرأة واحد
عليها فالحال لا يكون غالبا الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف البينة المطلقة
وامرأة المطلقة **صك** قال لها طلق نفسك فقلت انا حرام او خلية او حجة او باين
او بنة او نحوها فالاصل فيه ان كل شيء يكون من الازواج طلاقا او اسالت فاجابها به
فاذا وقعت هناك المفوضة مثله على نفسها تطلق فلو قال طلقني فقلت انت حرام او
باين تطلق فلو قال لته المفوضة ايضا تطلق ولو قال له طلقني فقال الحق باهلك وقال
لم انوب طلاقا صدق ولا تطلق فلو قال لته المفوضة ايضا احدث نفسي باهلك لا تطلق
د جعل امرها بيدها فقلت طلاق اكنكم او قال لته حرام اكنكم تطلق نوى او لا
لان هذا اللفظ يفتي للطلاق حراما قال زن فلان امر اكنكم بينهم بينهم انها تطلق قال
صاحب جامع الفصولين وعلى هذا لولا رجل من اهل الروم كذا اولسون او كذا ي
شرى اولسون ان فعل كذا ينبغي ان يقع اليه من الطلاق لانه متعارف بينهم فيه وقيل
على ذلك عليه ما ذكر في وقف الخلاصة انه لو قال ضيعتي هذه لسبيل ولم يزوجه عليه لا يصير
وقعا الا اذا كان العايل من ناحية بينهم اهلها منه الوقت المستجمع للشرائط يقول الحق
هذا الذي فركوه بناء على اعتبار العرف الخاص وفيه اختلاف قال في القنية المتعارف
الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل بلدة واحدة عنه البعض وعند البعض
ان كان يثبت وقال الفاضل ان يجزم في الاشياء والنظائر فالاصالة المذهب

بلو

الزوجة المهرن العام الحكم العام لا يثبت
بالعرف الخاص وقيل يثبت انتهى وفي

يقول المحقق المأثور ان لا يقع اليقين
بقوله بالتركية كما لو لم يسمع او كما في
شترى او كسوف طائفة لا يترك
في الخلاصة ان من قال بالتركية
يعلم او يسمع مائة او اقلها

ما ذكره في الاصل من ان لا يقع اليقين
بالتركية الا في رواية واحدة
فانما هو الوجه الذي هو بالبعد
فانما هو الوجه الذي هو بالبعد

والمطلوب اليقين
بما لا يترك اليقين

اعتبار الحرف الخاص ولكن افني كثير من المشايخ باعتبار انهم والله اعلم **في** المفوضة اليها
لو كانت قبلت نفسى تطلق ولو جعل امرها بيد ابنتها لما قبلت تطلق قالوا واعلم ان الامر
باليد اما من سئل او معلق بشرط بان قال اوافق فلان فامر اوتى بيدها او قال بيده فامر سئل
فثمان مطلق وحكمه ان المفوض اليه ان كان يسمع يقتصر على مجلس ولو غابا يقتصر على مجلس
عليه والتمس في المجلس ليس بشرط ولكن يرتد بوجه والثاني موقت فان علم المفوض اليه قبل
مضي الوقت فالامر بيد في بقية الوقت ولا يبطل ببقاء من المجلس ولو مضى الوقت ثم علم
ببطلان الامر لانه خضع التفويض بزمان فلا يبقى بعده واما المعلق بشرط فانما يصير الامر بيد
المفوض اليه او وجد الشرط فانما وجد فان كان الامر غير موقت صار الامر بيد في مجلس
علم والتمس في ذلك المجلس ليس بشرط ولكن يرتد بوجه ولو موقفا فقبل مضي الوقت الامر
بيده في البقية ولو مضى الوقت ثم علم ببطلان الامر ولو جعل امرها بيد ابنتها اجنبت ثم
زوجت رتو احد هما الامر لم يسمع لانه عليك شي لازم فيقع لازما وهي رواية عن ابي ابي
وخر الان انه يرتد بوجه والتوفيق انه يرتد بوجه عند التفويض لا بعد قوله ونظير ذلك
الاقرار فان رتو يسمع قبل تصديقه لا بعد قال صاحب جامع الفصولين اقول فيتم ان
يكون في التفويض روايان لانه عليك من وجه فيصح رتو قبل قوله نظر الى التملك ولا
يصح نظر الى التعليق لا قبل ولا بعد فيصح رواية صحة النظر الرقعة الى التملك ولا
يصح رواية فساد الرقعة الى التعليق يقول اخبر قوله فيصح رتو قبل قوله الى اخر
ما ذكره في نظر ولا بعد التصديق ان يترك لفظ التعليق ولا لفظ التملك في كلا الحرفين
في كلامه ويترك لفظ التملك بل لفظ التعليق كما لا يخفى على من فهم من **في** جعل امرها
بيدها ثم ابانها بطل الامر في ظاهر الرواية ومن وجب من لا يبطل ولو طهرها رجعا
لا يبطل فالواحد لو كان الامر بغيره اما المعلق فان ابانها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها
ثم وجد الشرط يصير الامر بيد ابنتها سواء تزوجها في العدة او لا او بعد ها ولو طهرها ثلثا
بطل الامر فلا فارق وهي مسيلة التخيير هل يبطل التعليق ولو جعل امرها بيد ابنتها
اخرى ثم ابانها الاخرى ثم ابانها ابان المفوض اليها بقى الامر **فقط** قال امرك

بيدك

فابانها

بيدك اذا اشيت فابانها ثم تزوجها بقى الامر عندك اذا التفويض صحيح وتعلق حجاب فلا يبطل
بزوال الملك **في** قال لينا ان تزوجت عليك امرأة فامرها بيدك فتزوج اخرى لم يصير امرها
بيد المفوض اليها لانه لم يتزوج عليها ولو قال ان تزوجت امرأة فامرها بيدك ولم يقل عليك البتة
بحال يصير الامر بيدها اذا الشرح **مطلبا من** برهنت المفوض اليها بشرط التزوج
عليها انك تزوجت على فلانة فصار امرى بيدي فلان كانت فلانة غائبة عن المجلس هل يسمع هذا
البيته فيه روايان والاصح انها لا تسمع لانها ليست بنجس من في اثناء النكاح عليها كما مر في
التحقيق **فصل** القضاء عن الغائب **فصل** في **كفو** قال امرك بيدك ان ابرأني
عن المهر فطلعت نفسها في المجلس يقع لو طلعت بعد البراءة والا فلا اذا التفويض على شرط
البراءة **عند** فوضه اليها على انه ان غاب شهر او لم يصل اليها نفقتها تطلق نفسها متى شاء
وبعث اليها عشرين درهما فلو لم يكن هذا مقرر نفقتها هذه المدة يصير امرها بيدها ولو
كانت نفقتها المفروضة من وقتة مرفوعة المدة النفقة من زوجها منعت المدة ولم يصل
ليصل نفقتها لا يصير الامر بيدها ويرتفع اليدين عندهما لا عند من وهي فرع مسيلة الكوز
ولو لم تنب حتى وصلت النفقة وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال
صاحب العدة هكذا سمعت الامام الاستاذ ثم رجع عنه بعد مدة وقال لا يصدق
وكذا في كل موضع يدعي ابراء حتى يقبل قوله وهو الاصح **صل** احتلها وصول
النفقة والبراءة بحال فالقول لها لا يصير الامر بيدك رواية لا رواية **في** القول لها في
عدم الوصول اليها والقول له في حق الطلاق وعلى هذا الوجه لا يصير امرها بيدها ان ضربها
بلا حجة تطلق نفسها متى شاء ففرضها باقتضاها لضررها بغيرها فالقول له لانه ينكر
صيرورة الامر بيدها **نشر** لم يبق لها نفقة فصار كما لو طهرها حتى مضت المدة **شني**
قال اكرى ما نفقة فوفرسام بنو امرك بيدك پس زن بچاكي بي اجازت شوى بچاكي بچاكي بچاكي
بچشم فلم يرسل اليها نفقة حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيدها لانها نشرت فلم يبق
فلا نفقة لها فقات الشرط قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون عند ما لا عند
من كانه مسيلة الكوز قال اكرى ما نفقة بنو فرسام بنو امرك بيدك فامر لها ولكن

فصل في قال لينا ان تزوجت عليك ماوت في مكان
او كانت في مكان فامرك بيدك فابانها فتزوج اخرى
فامرها بيدك ماوت لا يصير الامر بيدك في ذلك كانت
فكذلك في رواية اخرى فانه في ماوت راكبة سواء
من فرق بينهما او شاراهن يصير بيدك قوله كانت
لانها كانت كونه بعد كون ولا يشي ويصح في يدك ماوت في مكان
قوله ماوت في مكان ماوت في مكان في رواية اخرى
في مكان ماوت في مكان في رواية اخرى في مكان ماوت في مكان

ولا

وان لم يمتن الحجة **فصل** في مسيلة النفقة وقال تندر
نشرت حتى مضت المدة ينبغي ان لا يصير الامر بيدها لانها نشرت

رسول باين زن و ساند و رينما و ميکويد که خانه اي زن نداشت قبل بصر الامر بيدها و فيه
 نظر خانه و کوفه **د** انه قال ان لم ارسل اليك نفقتك هذا الشهر فكنه افا رسلها فضاغت
 عن يد الرسول لا يثبت لانه ارسل **فقط** انه قال ان لم ابعت اليك نفقتك من بخار الى شهر
 فانت كذا فبعتها من موضع اخر قبل مضي المدة بكت **فدى** قال ان بعت منك شهرا فامر
 بيدك فاسر الكفار هل يصير الامر بيدها اجاب **في** قال بعضهم وافق بعضهم ان اجوز
 على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط او الاتيان بالشرط مكرها و عاصيا
 في اخذت قال صاحب جامع الفضولين اقول لو حلف لا يخرج منه و خرج بنفسه حنث وقيل
 لا وقيل ان اكله الاستناع حنث والا فلا فينبغي ان يكون على هذا الخلاف **عد** لو لم
 يرسله و لكن غاب شهرا الايام و حضري اليوم الاخر فقيت المرأة نفسها حتى تم الشهر افق
 طه **انه** لا يصير الامر بيدها لانه تعليق بعينها لا بعينها و نظيره انه لو حلف لا يفارق
 غيره حتى ياخذ و منه فله فترته لا يثبت لانه لم يفارق و اما فارقه غريم و كذا لو كابد فاحا
 فانزلت من يده و افق **ح** لو لم يعلم ان هي لم يصير الامر بيدها ولو علم ولم يذهب اليها فالا
 بيدها و هذا لو مد فوله ولو غريم فوله فلو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها قال صاحب
 جامع الفضولين اقول فيه نظر **فقط** جعل امرها بيدها ان ضربها فامر غيره فضر بها قبل
 بكت و قيل كالو حلف لا يضرب فنه فامر غيره و قيل لا يثبت كما لو حلف لا يضرب و له فامر غيره
 ولو ضربها او مد شرها او عقها او ضمتها فامها يصير الامر بيدها او الضرب فقل مستقل
 بالحي و كميله الا لم قالوا هذا المولم يكن في حالة المزاج فلو فيها لا يثبت هو الصحيح لانه لا يثبت
 ضربا جسيما و بعضهم قالوا لو حلف بالنارسية لا يثبت بهذا الا في حالها بالنارسية لا يثبت
 ضربا قال صاحب جامع الفضولين اقول وكذا بالنارسية و هذا هو الحق **عدي** جف حلف لا
 يضربها فشرها او عقها او ضمتها حنث في عزمهم لاني عرفنا قال صاحب جامع الفضولين
 اقول وكذا لا يثبت في عرف اهل الروم **فقط** لو نعت زوجها بانه فاصاب وجهها لا
 يثبت لانه لا يتعارف ضربا ولا يصب بيمينه **ن** ولو رماها بحجارة او سم او كونا او كونا
 لا يثبت لانه رما لا يضرب يقول ابي حنيفة ان يكون فيه خلاف لما قرأنا ان بعضهم عدوا و اخر الحق

هذا اي حلف لا يضربها فشرها او
 حنثا او عقها حنث لانه امر بغير
 يرمي و قد تحقق الا بلام هذا القول
 وقيل لا يثبت في حال الملاعبة لانه ليس
 باخذ ولا ضربا

ضربا غير نهم الغريم

٢٤٤

نق

و قد الشعر ضربا باعتبار الا بلام فيكون الرمي ضربا عندهم ضربا عندهم بالطريق الاول ثم انت
 الظاهر ان يكون الرمي بكت بالرعي لا بكتهم او يقال في الرمي ضربا بكتهم ولا يقال ضربا بكتهم كالا
 كما يقال رما بكتهم ولا يثبت بالرعي بكتهم او لا يقال ضربا بكتهم بل بكتهم والله اعلم قال وكذا لو
 وقعها ولم يصبها برجمها لا يثبت ولو وقع بالضرب غيرها فاصابها قبل بكت وقيل لا **فد** قال
 ان ضربت ببلابة فامر كيدك فخرجت بلا اذن من البيت فضر بها قبل لا يصير الامر بيدها لو
 اذناها برما المجل والاف بغيره وقيل لا يصير مطلقا والا لاول اعم فانه وكذا **في** ليس له
 منها من الخروج حتى يوفي كل امرها **عد** خروجها بعد من البيت بعد اوفيت المجل ضابطة
فتين اگر شوي را و عاي بد كنه فوجباته و اگر و بر و و او از بلند كنه كنه و مير و ن شده مان
 بشوند هل هر جنابة قال يحنث باختلاف الاثنى **ع** لو اجمعت صوتها اجنبيا جنابة
 وقيل **لا خطاصه** جعل امرها بيدها ان تطلق نفسها فقال لها لا تفرقي حرك
 او لا تاكل العذرة او كلي او اضري واسك بالجدار لا يصير الامر بيدها ولو جعل امرها بيدها
 علم انه متى ضربها بغير جنابة تطلق نفسها فكشفت وجهها من غير حرم افق الشيخ الامام
 الاسلام و ان يكون جنابة وقال القاضي الامام فخر الدين لا يكون جنابة قال وهذا لو وضعت
 موافق لما قال القدروري ان وجهها وكيفية ليست بعورة اما لو اجمعت صوتها اجنبيا يكون
 جنابة بان كلفت اجنبيا او كلفت عايد التمتع اجنبيا او شغبت مع زوجها فضع صوتها
 اجنبى اجنبى **ن** قال لها ما ورت ما ورت سك است جوا امة است زن كفت ما ورت
 و فواضه تو فضر بها لا يصير الامر بيدها قال صاحب جامع الفضولين اقول فينبغي ان
 يكون فيه خلاف علم ما كره **فق** انه لو قال لعنت برتو با و فقلت لعنت فلو
 برتو با و قيل ليس بجنابة لانها لم تبدأ و قال احمد في لا يثبت الله الجهر بالسوء من القول
 الا من ظلم وعانهم على ان جنابة او ليس لها قصاص في الشرع حتى لا يكون الثاني
 جنابا يقول ابي حنيفة لا يثبت ان يكون فيه القياس مع المارق كما لا يثبت على سائل محق **فتو**
 قال لها اي ما ورت سياهه فقلت ما ورت سياهه فعلى القول الاول ليس بجنابة
 و اما عانهم فقال بعضهم لو كانت الام حية ام الزوج حية فهو جنابة في حقه لا لو ميتة

وقال بعضهم لا يصير الامر بيدها ولو كانت الام حية او الزوج وكما انما لا يكون في
 حقه الا يرى انه لو فرض بها ترك الصلوة او العسل هذه الصورة لا يصير الامر بيدها
 الا اذا كانت ذمية فيكون شتمها امة جناية سواء كانت حية **اولا فسط** قال لها اي
 بليد فقال له مثل له مثل فهو جناية اما لو لم تصرح بل قالت توبي اخلف فيه فيقبل لسين
 بجناية لانها ما انت بصريح لم تصرح بالتدفع وعندى انه جناية فكانا قالت توخو بليد
 وعليه قال ان شئتني فانت طالق فالت توبي خو تطلق او قولها توبي خو شتم كالو
 قال يازاني فقال بل انت فانما يجده ان **د** لو لازمت زوجها لاجل الكسوة فصر بها بصير
 الامر بيدها ليس بجناية لان لصاحب الحق حق الملازمة ولو تخلف به واخذت بحية فهو
 جناية ولو قالت اي كادواي ابلع خراواي ابلع فهو جناية ولو قالت اي يدخول جناية
 لو كان كذلك والآن جناية ولو قال لها لا تدخل كذا افعالت خو في ارم ان كان فذلك
 في فعله هو معصية فجناية والآن لا ولو طلبت النفقة والحقت فلا جناية اما لو شتمته او
 مزقت ثوبه فجناية وقولها اي بي جز فهو جناية في حق الزوج الشريف **فضم** قالت
 للنسوان اكرثي شامرو است سوي من هاري مرونيست فهو جناية ولو جنت جناية
 شرعية فصر بها فقال ضربتك للجناية الاولى فلا يصير الامر بيدها بيدك وقالت ضربتني
 للثانية فصارا الامر بيدي فالتقول للزوج **شع** قال لقتله جعلت امرك بيدك في العتق
 امن فلم تعتق نفسك وقال ان فعلته لا يصدق او المولى لم يقر بقتله لان جعل الامر
 بيده لا يوجب العتق ما لم يعتق العتق نفسه والعن يدي فذلك والمولى ينكر ولا قول للعتق
 في الحال لانه يجرى عليك انشاء خروج الامر عن يده بتبدل المجلس مجلسه وكذا لو قال اعتنك
 على مال امن فلم يقبل وقال ان فعلته لا يصدق او المولى لان اعمامة مععلق بشرط القبول
 ولو اقر بعليق عتقه بشرط اخر لا يقبل قول العتق في وجوب الشرط كذا هذا كذا وهذا كذا
 في الطلاق والامر باليد يقول احيى الطاهر ان كون القول للمولى وللزوج في هذه المسائل
 كلها انما هو بيمينه لا يجوز قوله كما يدل عليه ما سبق في ادائه فصر فقلع فقلع **صوفي** عد
 ومعا ما عازرها انه جعل امرها بيدها لا يسمع اما لو طلقت نفسها بحكم الامر ثم اودعت وفتح

لازم

نظم بها فوجد ايام
 جنت جناية في غير زوجة

بلايين

الطلاق

الطلاق ووجوب المهر بناء عليه فانه يسع وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي ليحبر الزوج
 على التعريض **مخ** جعل امرها بيدها وطلتها احد ما لم يقع **كح** المطلقة ثلاثا لو خافت
 ان يسكنها الحمل تحول له زوجت نفسى منك على ان امرى بيدي ويقول الزوج قبلت فيجوز
 النكاح ولا يصير الامر بيدها ولو بداء الزوج وقال تزوجك على ان امرك بيدك فقبلت في
 جاز النكاح لا الامر الا ان يقول الزوج فيما بداء تزوجك على ان امرك بيدك بعدا
 تزوجك فتقول هي قبلت يقول احيى الطاهر بان الجليان فايدتها تليان لان لا
 الامر باليد سيطر بتبدل المجلس فلا يتصور نفعها الا فيما اذا كان التزوج والمجاعة وتطلق
 المرأة نفسها في مجلس واحد وتلقا نفعه فذلك فاحسن ايجاز هذه الباب ما فركو
 من ان الحمل يقول قبل العقد ان تزوجك وجامعتك فالت طالق ثلاثا او بانها تطلق
 فبالجامع مرة فتعجب باطلاق فان خافت ان يسكنها الزوج زمانا ولا يطاها لكليلا تطلق
 يقول لها ان تزوجك وامسكك فوق ثلاثة ايام او نحو فان طالق ثلاثا او بانها
عطفت المعطف باو قال النسفي في تفسير قوله تعالى او كسيت من السماء او
 في القرآن على ثلاثة عشر وجها **ان** في علوم القرآن للسيوطي او حرقت تزولجان
 المسكن من المسكن كقولوا لبنا يوما او بعض يوم والابهام على السامع اي التشكيك نحو
 وانا وياكم لعل هدى او في ضلال بين وبين والتخيير بين المعطوفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو
 نفديت من صيام او صدقة او نسك والاباحة بان لا يمتنع الجمع كقولوا على انفسكم ان تاكلوا
 من بيت ابائكم من بيوتكم او بيوت ابائكم الآية والتفصيل بعد الاجمال نحو قولوا اسأله
 او اجنونه كقولوا هو او نصارى تسدواي قال بعضهم كذا او بعضهم كذا او الاضراب
 كقولوا رسلا الى مائة الف او يزيدون ومطلق الجمع كالواو كقولوا تذكروا ونحش
 ومعنى الا ان نحو ولا جناح عليكم ان طلعتم المساء والمشتوبين او تفرضوا من فرضة
فر معنى او اثبات احد شيئين او اشياء في الخبر والتشكيك والتخيير والاباحة **والله**
 والتفصيل ومعنى الا ان واصل الجمع هو الاول فقط لرجوعها في الجمع اليه لو لم يكن في
 الكلام ما يوجب زياوة عليه ويحيى تخفى حتى نحو قوله تعالى ليس لك من الامر شي او تروا

او قد قرآن

بعضها للطلاق

الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الخبر من غير ان يقتضى ما رتبته وترتيبها وهو قول
الكثير اهل اللغة حتى لا يكلم فلانا او لا يدخل هذه الدار وهذه الدار لا يحث مالم يكلمها او
يدخلها قال صاحب جامع الضوابط اقول ينبغي ان لا يحث باحدهما في التركى لان كل
واحد منهما على انفراد يصلح غرضه عندهم فيصير معلما بكل منهما جاحدا **فت** فكريني
الكلام فجعله على ثلاثة اوجه اما ان ينزى اما ان لا يحث بكلام كل منهما فيحث به و
اما ان ينزى ان لا يحث حتى يكلمها فهو كما نوى واما اقول لم يكن له نية اختلف فيه والمختار
انه لا يحث مالم يكلمها يائنه لا يكلم هذا وهذا ولو حلف لا يكلمها او حلف بالان رسيه
باني ووسخى كنويم ونوى احث بكل منهما لم يصح نيته فلا يحث باحدهما لانه في قوله
فلانا وفلانا وفيه كنه لكل منهما يصير متنيا على حدة وهذا لا يمكن في لا يكلمها فلم تصح
نيته بقول الخبر هذا الخالف لما سياتى قريب من فتاوى ما يخاف انه ينبغي ان تصح في والظاهر
ان ذلك هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الاباب **قاضيخان** قال لها ان كلفت قلت فلانا
وفلانا اقول ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لا تطلق بكلام احدهما او بغير
احدى الدارين فان نوى الطلاق بكلامهما بكلام احدهما صحته نيته لانه نوى ما يمكن تصحيحه
باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرطين وان كان ذلك في موضع يريدون به تعليق
الجزاء بكلام كل واحد على الاخر او تطلق بكلام احدهما قال الامام محمد بن الفضل في عرفه
يحث بكلام احدهما ولو قال والله لا اكلم فلانا وفلانا اقول لا اكلم هذا وهذا اكلم
احدهما لا يحث فان نوى احث بكلام احدهما نوى على ما نوى ولو قال لا اكلم هذين الرجلين
او قال بالان رسيه باني ووسخى كنويم لا يحث بكلام احدهما فان نوى احث بكلام احدهما
قالوا لا تصح نيته وينبغي ان تصح لان المستثنى من المثنى يذكر او يراو به الواحد فانه نوى
ذلك وفيه تعليق على نفسه يقع ولو قال كلام فلان وفلان على حرام اكلم احدهما روي
الحسن عن ج انه يحث وهذه الرواية توافق قول من يقول اذ قال والله لا اكلم فلانا
وفلانا اكلم احدهما يحث لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لا اكلم
فلانا وفلانا والمختار للفتوى انه لا يحث الا ان ينزى ذلك **جف** قال اكرن

و قد لم يرد اذ هذا يمكن
تصحيحه بفتح الميم
يا و قال حرف اللطف
بينهما فكان قال لا
تظلم بكم فلانا و ان فلانا

[illegible]

١٢

امشب تواجانه فلان نبرم و می ندیم فاماره که انداخته فذهب به الی وار فلان ولم
یسقه الخ تطلق او البر طلق بالشرطین فلم يوجد ان یخث **د** اگر امشب بجای من
نیای و مرا مراعات کنی فانت طالق مرو بجای زن رفتی و زنی مراعات کرد اما زن بجای
مرو رفت فمذقیل تطلق وهو الاشبه لان شرط البر مراعاتها للزوج بعد یجبها ولم يوجد
فیخث فحصل ان الطلاق لو كان معلوما بعدم فعیلین فی بدء کما لو قال ان لم او طلق هذا الدار
وهذا الدار او ان لم او طلق هاتین الدارین فاذا مضت المدة ولم يوجد الشرط وهو وجود
الدخولین فی اليوم یخث **ص** یخث بدخول احدیها وان كان شرط الخث عدمها
لان شرط البر وجودها ولم يوجد وانما یفترض هذا الی البر لالی الخث قال صاحب جامع
النصولین اقول فیہ نظر اذ الکلام یتیم نظرا الی الخث ایضا لان له صورتین لان وجودها
شرط البر وانقضاء بصورتین بعدم احدیها قال قال فعلى هذا لو قال لها اکر
یک ما تن ونفقه من بتر زبد فامرک بیدک فوصل احدیها لالاخر یجبر الامر بیدها وقوله
فلان وفلان ترسانم وهذا اطلاق الطلاق بعدم التعلیین فان علقه بوجودهما لم یخث
مالم یوجد کلاهما فلو قال ان دخلت هذین الدارین او ان دخلت هذه وهذه فانت
طالق او قد تم الطلاق او اخر فهو سواء لا ینطلق الا بدخولها طحا حتى لو علف لا یفعل شیا
تاما فمفعل بعضه لا یخث **د** حکم علف بطلاق ان هذین الشیئین لیس ابدا علی فظهر
لکم ان احدیها ملکه لالاخر فقد قیل فیمن ان لا ینطلق او شرط البر ان لا یکونا ملکه فشرط
حشمت ضده وهو کونها ملکه فلم یحقق **فحشین خلاصه** فوا بدشمن الایة املوانی
لو قال اکر تجانه فلان فخر زوتم و باوی منی کویم فکذا فمذیذهب الی بینه لکنه کلمه فی موضع
اخر لا یخث لان شرط الخث شیآن ووجد احدیها فلا یخث ولو قال اکر تجانه فلان فزوم
وباوی منی کویم فکذا او المسیله بالیها یخث لان شرط البر الذهاب الی بینه والکلام
معه وقد وجد احدیها فانت الشرط شرط البر فیخث **فشین** قال اگر من صیکی باو
خوهرم قمارکنم و زناکنم از من سه طلاق اگر یکی ازین کارها کند فکذا ینطلق ولا
خلاف فی النعم واحلفوا بالاثبات وهو ما اذا قال اگر صیکی باو خوهرم و قمار

يقول الحجة خذوا من كل ثمر ما ذكره جامع الأصول من ثمرات
 أيضا انه لو قال اكلوا من ثمر ما ذكره جامع الأصول من ثمرات
 اكلوا من ثمر ما ذكره جامع الأصول من ثمرات
 ربيد انا هو ونيامد لا يصير الامر به لانها لا تتعلق
 بالشرطين ووجه واحد هما فقط انتهى فبين كلاميه
 تناقض وتعارض كما لا يخفى والله اعلم **ص**

کودم فلان و فلان برسانم

حل قال ان افقت هذا المال الالهي اهلك فانفق بعضه على اهل
و بعضه على غيره ^{كذلك} ورا افترطت عدم اتفاق كلمة على غير شرط
ضيق و هو اتفاق كلمة على غير محو
اجابة قال لا فرق بين ان نريهم و بين نجيم ولو
فعلت ذلك لا يفتن باحد الشرطين حتى لو فعل الارض
و لم يلبس القطن بحيث كذا الفتى الشيخ الامام الاستاذ و في

كتم وزنا كتم امرك بيدك ففعل واحد من ذلك لا يصير الام بيدها وقبل يصير او الغرض
 من شل هند، الا لفظ منع النفس عن المخطور وكل واحد من هذه الافعال بانزاه
 يصلح غرضه فيبقى على الكل وان كان اللفظ للجمع **كفر** قال الفضايل كل واحد منها
 شرط على عدة وبال غير الكل شرط واحد **فعل** قال لها امرك بيدك اكر باو، ففهم
 وجوبه، وعصية **فعل** يكون فورو يصير الام بيدها كتم معلق است بجد
 بهر يكي بجد اكانه قال **فعل** كذا **فعل** كذا **فعل** كذا **فعل** كذا **فعل** كذا **فعل** كذا
 وفي المحيط قال امراته طالق اكر باو، فورو وقار كذا وكبوتر وارو قال الفضايل كل
 واحد شرط على عدة وغير من المشايخ صلوا الكل شرط واحد ولو قال باو في حوزو
 وقار كذا وكبوتر كذا وارو فكل واحد شرط على عدة بلا خلاف **خص** قال انه
 اكلت من هاتين التختين فكذا لا يكتفى بالكل منهما قال ابن اكر برتوزن فوام
 وكينزك فم امرك بيدك فلو فعل احد بها لا يصير الام بيدها او فعلت
 لانه الطلاق اذا كان معلقا بوجوه فكلين لا يكتفى باحدهما قال صاحب جامع الفتوى
 اقول فربما في **فشين** وفي **فعل** انه يتعلق بكل فعل واحد بها بكل واحد لا بالجموع
 فعلى هذا ينبغي ان يصير الام بيدها بفعل واحد مما يتناول الخبر الذي قرئ في **فشين**
 هو كون هذا المذكور احد التولين لا كونه متفقا عليه فكيف يروى الاعتراض على من
 اخبره القول الاخر **فعل** لو كان سيب وزر والوي ابن باغ فخرم كينث بها لا باحد
 لما قال صاحب جامع الفتوى ان قول يني ان يكون فيه خلاف على ما ذكره في كتابه انما
غير ان دخلت وار فلان وفلان يدخل وارك فلا فانت طالق فدخلت وار وفلان
 لم يدخل وارها تطلق ولا يراو هذا الجمع قال صاحب جامع الفتوى ان قول الحق فيه
 وفيما تقدم من امثاله ان يعتبر العرف بقول الخبر لمد صدق فيما تطلق واجاوتها انا
 وبوبه فامر قبل درقة فلا من فاضح ان انه فكل اذا كان في موضع يرون به تعليق
 اجزاء بكل واحد على الاخر او كينث بكل واحد باحد **الفصل الثالث**
والعشرون في مخرقات الفصولي واحكامها **فصل** في مخرقات الفصولي

ان لا يترقب

بكتي

بجد اكانه

فصولي

فصولي **نكاح الفصولي** وفي فتاوى الامام **فصل** في نكاح الفصولي
 فاجاز، اكان بعد اليقين بقول او فعل لا يكتفى لان عند الاجازة يستند العاقل الى حاله
 العقد فيصير متزوجا قبل كونه فلا يكتفى ولو زوج بعد اليقين فانه اجازة. فولا حث في المختار
 وعند البعض لا يكتفى وهو رواية من م وعنه ايضا انه لا يكتفى بكلام الوكيل ايضا وان
 امكنه فعلا كسوق المهر وكونه فم ان لا يكتفى وعليه اكثر المشايخ وقبل كينث والفتوى
 على الاول ولو زوج فصولي ففعلها فارد بعد اليقين واجازة قول او فعلا لا يكتفى ولا يتخلل
 اليقين حتى لو زوج نكاحا فاجازة يكتفى **ط** قال كل امرأة تزوجها او تزوجها
 غيري لاجلي واجيزني طالق ثلاثا لا اوجه لجواز **جر** فحالة انه يزوجه فصولي بلا امرها
 فيجبرهم فيصير هو ففعل قبل اجازة المرأة لا الى جزء لعدم الملك ثم يجزى المرأة فاجازتها
 لا تفعل فيجوز ان النكاح فيجوز او اليقين انعقد على تزوجه واحد كذا **ط** قال ان تزوجه
 فلانة او امرت انسانا انحصرا فزوجها في فكلها فامر وتزوجها لم تطلق او اليقين انحلت
 بالامر لا الى جزء **خلاصة** قال كل امرأة تزوجها او تزوجها غيري لاجلي فني طالق ثلاثا تزوجها
 فصولي لاجله تطلق قبل الدخول في ملكه ولم يخرم عليه منبر لا ما لو طلقها بعد عقد الفصولي
 لكن لا يقبل هذا العقد اجازة وقال القاضي الامام الاجل يقبل هذا العقد الاجازة بعد ما
 طلقها قبل الاجازة ما لو قال لها بعد زواجها الفصولي فانت طالق هذا الاجازة ما لو قال
 انت طالق لا يكون اجازة ولا يبطل التوقف قال صاحب المحيط وعندى لا حاجة الى تزوجه
 الفصولي بل يتزوج بنفسه **ف** او اليقين انحلت بتزوجه الفصولي وفي مجموع النوازل لو قال
 كل امرأة تزوجها او تزوجها غيري لاجلي واجيزني بالفتوى طالق ثلاثا لا اوجه لجواز لا يتردد
 على نفسه ولو زوج فصولي وهو اجازة فعلا ثم تزوجها بنفسه لا يكتفى فلو حوت عليه ثم تزو
 بنفسه فهذا اعلم قيا من مسند الاجماع الصغير او اختلف لا يدخل منه الدخول فافضل ثم وفلا هو
 بنفسه هل كينث فيه اختلاف المشايخ **فشين** زوجها فصولي ففعلها الزوج فاطلع
 اجازة وينقص عدو طلاقها **فصل** اكر طلقها را بخلافهم يامر باسراؤنهم ادراك طلاق
 فعقد فصولي فاجازة فعلا وسراؤنهم لا يخرم عليه **فصل** قال كل امرأة تزوجها ففعلها

ل

جها

جها

فضولي واجازة فعلها ثم ابانها فتزوجها بنفسه قبل تطلق وقبل اذ اليه ينجل بنهاج
 الفضولي لانه صار متزوجا **حكم من** اجاز نكاح الفضولي بتسليم مهرها وله اعادة
 نفقة خلفته بالله ما تزوجت خلف واراد اني لم افعل بنفس لا يثبت ولو حلف بالطلاق
 لا يقع قال صاحب جامع الفضولين اقول على ما قرأنا صار متزوجا **حكم** ينبغي ان يثبت
 وتطلق وكذا ان اشاله يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي اذ اليه ينجل على نية اكمال ان لم يكن طالا
 كما ذكر في الخلاصة وغيرها ولا يثبت ان المصلحة طالة او لا حق لها في هذا التحليل فيعتبر
 نية الزوج ولا ينبغي كونه متزوجا **حكم** والله اعلم **عل** قال ان تزوجت بعت عليك
 فامر كبيد كزوج فضولي واجازة فعلا لا يصير الامر بيدها **فشين** قال اكر نكاح
 فضولي كسند ومن اجازت كمن فكذا فزوج فضولي فاجازة فعلا لا يثبت ولو قال ازهر
 من عقد فضولي كن هذا او كذا فيثبت لزوج فينبغي ان يقول مرا بعد فضولي حاجت
 ولا يامره واكر فلان بخواتم فكذا فتزوجها فلا تطلق تطلق لا يطلق لانه جازة عن الخطبة
 لا التزوج عقد فضولي وفي المجلس زوج ورجل اخر لا يثبت النكاح زوجا فضولي قبلها
 الحقير فاجازت ولا تزوج حتى ولدت اكثر من ستة اشهر من وقت التزوج يثبت نسب منه
 ان اجازت النكاح والافلام او اذ وقع اكمال فضولي لا يجيب التهمة بالقول بل يثبت
 ويثبت شيئا من المهر اليها **فقطس** الاجازة بالعلن ان يبعث اليها شيئا من المهر فان لم يبعث
 المهر اليها فلا رواية لهذا في الكتاب وقيل انه اجازة **فص** وقيل بشرط وصوله ولا يثبت
 للاجازة وقيل لا بشرط وصوله لانها تجوز الى اجازة فعلا وقوله او فعلا اليها اجازة فعلا وقد
 حصلت **خلاصة** المرام من بحث المهر الوصول اليها فذكر الصدر الشهيدي **فن** يصير مجزا
 ببعث بعض المهر وان قل لانه يخص بالنكاح ولما احدثية والخطية فيخص بالنكاح فلم يكونا
 اجازة قولا بعد المدي تطلق **شحي** الاجازة تتحقق ببعث المدي وكونها **فص** قبل اكله
 معها اجازة او اكله مع الاجنبية حرام وقيل لا ليس باجازة ولو قبلها او مستها بشهوة
 يكون اجازة فعلا ولكنه يكره ولو دفع اليها وقال هذا مهر كذا فاجازة قولا **كذا** قال
 صاحب جامع الفضولين اقول فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يتحقق الاجازة فعلا في بحث المهر

حتى لو اجازة

على قول من لم يجز الاجازة بدي وكونها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة قولا وان لم يعل فلا يعرف
 انه مهر يجاب بان يبعث بنته المهر لما قول فيكون اجازة فعلا وهو يعتبر به ابنته وان لم يذكر
 حتى لو اختلفا فالقول قوله ولو اجاز بالكتابة فذكر **جف** طحا لا يكمل او لا يقول مع شيئا
 فكتب لا يثبت وعن من انه يثبت يقول الحقير فعلا وهو يكره ما روي من من هو ما قيل في الكتاب
الحظان جص يقول التهمة والتهمة والاجازة بتسليم باجازة **من** يقول
 التهمة وقوله للفضولي احسنت او احسنت يكون اجازة وكذا البيع **قال** وبما قد
 وفيه زوجها بلا امرها فالت لم يجز ما فعل او قالت مراضوش نياما ان لا يكون رواقا حتى
 لو رضيت بعد نفذ النكاح **فصك** قال للفضولي شيئا صنعت فهو اجازة نكاح
 وطلاق وبيع وغيرها كذا لمن م وهو هو روقي طاهر الرواية وبه ينبغي حررقن غير فقال
 مولا سهل يزوجم يكن اجازة كقوله باك بنت زوجة بلا امر فقال نعم ما صنعت او بارك
 الله لنا بما قيل ليس باجازة وقيل اجازة بغيره **شحي** قوله سهل يزوجم ينبغي ان يكون
 على هذا الخلاف ايضا يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي لان ما ذكره قياس على الماروق لان قوله نعم
 صنعت وشراي وكذا وكذا يدل على الرضا فالباوان احمل الاستحسان وانما قوله سهل يزوجم
 يدل الاتباع يقول **يضر** ولو زوجها بلا امرها وهي يثبت فسكت ثم طالبت الزوج بالمهر
 ينبغي ان يكون اجازة فانه ذكرنا **من** حلف لا يزوج بنته فلو وكل به يثبت فالحيلة ان
 يركل هي رجل يزوجها ثم يقبض الولي مهرها او يطالبه مهرها فانه اجازة للنكاح وكذا
 يثبت **فقط** الطلاق للنكاح في حكم الفضولي في الاجازة قولا وفعلا **فصط** طلاق
 الفضولي بعت المهر اليها ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق فلا يحال به الى الطلاق بخلاف
 النكاح قال لامرأة غيره ان وخت الدار فانت طالق فاجازة الزوج فدخلت طالق
 وكذا الامر باليد وكونه من الفضولي يثبت حكمه متصورا على حاله الاجازة حتى لا يقع الطلاق
 الموقوع قبل الاجازة وهذا بخلاف البيع الموقوف على اجازة المالك فانه اذا اجاز يثبت
 الملك من حين العقد حتى يثبت الملك للمشتري في الولد والزوجة الحاقا وتبين العقد
 والاجازة كذا **اع** وفي **من** طلق امرأة غير على مال او خلعها بلا امر ثم الزوج

والله اعلم بالصواب

ق

في النصف لان بيع المالك ينصرف الى نصيبه وبيع الفضولي ينصرف الى النصف الثاني
 باجازه احد من نصيبه في بيع المالك الفضولي باع وورثته اخرها جازم المالك جاز البيع
 لا الرهن ولو اجتمع بيع واجارة فالبيع اولى تزوج اتم فيه وباعها اخرها جاز بها المولى
 جاز البيع وبطل النكاح **على** قبض الثمن اجازة وكذا اطلبه **فصل** في بيع الثمن اجازة
 ولو باع فضولي واخذ المالك بثمنه خطا من الفضولي فهو اجازة **فقط** فلما يبيع فانه
 فضولي قبض اكله ثمنه لا يثبت **ح** فضولي باع وما له حاضر ساكت لم يكن
 سكرة اجازة ولو باع فاقال ماله احسنت او اصبحت او وقت او كفتني ثمنه
 البيع او احسنت فخر اكل الله خيرا لم يكن اجازة لانه يذكر للاستزاد قال م احسنت
 او اصبحت اجازة استسما قال صاحب جامع الفضول اقول ينبغي ان ينص فان
 قال قد اجازة لا لوقال استزاد ويعرف بالقرينة ولو لم توجد قرينة ينبغي اذكرة
 اجازة او اجد اصله قال قال وهبة الثمن للمشتري او المقصد ق به عليه اجازة **كم** اجاز
 بيع الفضولي ولم يعلم قدر الثمن فلما علم رده البيع فالمعتر اجازة لا رده **ي** ارجو
 ببيع باية ونيار فباعه بالف درهم ولم يعلم وكثير موكه فقال بعتة فقال موكه ارجو
 جاز البيع بالف درهم وكذا النكاح وطوقا اخرجت ما امرتك به **فشي** باع فضولي
 فبرهن ماله على الاجازة وطلب ثمنه من المشتري ليس له فذلك الا اذا اقرعت
 الفضولي وكذا **ي** باع ثمنه فخر فان في يد المشتري طواوي المالك وقال كنت ارجو
 به صدق ولو قال بلغني فاجرت لم يصدق الا بيمينه وكذا الزوج والكبيرة ابوها ومات
 زوجها وطلبت المهر واومت الامر او الاجازة فهو كاتر **فم** بيع نصف نول الكرم
 قبل الاقرار لم يجز وهله فيه ان يبيع الكرم ثم يتغير النصف فلو باع الكرم وهو
 فضولي في النصف ثم فسخ العقد في نصف هو فيه فضولي لم يجز **شي** عزمك ما باع
 الفضولي قبل الاجازة فانه قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعد ولم يجز باجازه
 بالاجازة فلما لك نصيب قيمته ايما شاء وباختيار نصيبين احدهما برئ الاخر فان
 ضمن المشتري بطل البيع والمشتري ان يرجع على بايعه بثمنه لا باضمن وان ضمن

مختلف مالو

البائع

البائع فان كان البيع مضمونا عليه نفذ البيع بضمناه لان سبب ملكه تقدم العقد وان كان
 قبضه امانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ البيع بضمناه لان سبب
 ملكه ما خرج من العقد وفكرم في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بتبضين البائع وقيل لا ويله
 انه سلم او لا حتى صار مضمونا عليه ثم باع فصار كمنصوب **فشي** فضولي باع واراد
 فانه لم يباو ثم اجاز المالك يصح لانه بقي الدار بقاء العروة **فصل** هل الثمن
 في يد الفضولي ولم يخرج المالك ببيع فان علم المشتري وقت اداء الثمن انه فضولي بهلك
 امانته والا فيضمن **شي** باع فضولي بعرض فملك العرض في يد الفضولي قبل الاجازة
 بطل العقد ولا يلحقه الاجازة فيرد المبيع على ماله ونصيب البائع للمشتري شرعا
 لو مثليا والقيمة لانه قبضه بعقد فاسد ومنصرف البائع في العرض قبل القبض اولى لعدم
 اوف ماله والا اصله عندنا ان العقد يتوقف على اجازة اجازة لو كان له مجيز فانه العقد
 والباطل وقال الشافعي بطل مطلقا بانه ان الصبي المجز عليه لو صرف بنفسه بغير فاسد
 يجوز عليه لو فطره وليه في صغر كبيع وشراء وتزويج وتزويج اتمه وكذا بانه
 قته وكحوها يتوقف على اجازة وليه ما دام صبيبا ولو بلغ قبل الاجازة فجاز بنفسه جاز
 ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او طلقها او حررقه مجانا او بعوض
 او وهب ماله او صدق به او زوج قته امراته او با ماله مجاباة فاحسنت او شري شيئا بالكر
 من قيمته فاحسنت او عقد عقد او لوفعه وليه في صبا لم يجز عليه فذلك باطل وان اجازة
 الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجز له وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظه
 الاجازة بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصحب ابتداء الاجازة كقولم او وقت فذلك الطلاق
 او العتاق فيقع لانه يصلح لابتداء **مشترا الفضولي** وفي **شي** ايضا ان الشراء
 لا يتوقف او اوجد ثفا على المشتري حتى لو شري حرا بالغ او جارا لم يملكه ولو شري
 له لم يملك الا ولو لم يجز ثفا عليه يتوقف على من شري له كصبي وقن مجزوين او اشريا
 لغيرهما يتوقف فان اجاز جاز وعهدت على المجز لا العاقدة وهذا اولا لو اضاف العاقدة العقد
 الى نفسه اما لضافته الى من شري له بان قال بعه من فلان وقبله فانه يتوقف على فلات

ولو قال بشرية فلان فقال البايع بعت اوقال بعتك فلان فقال المشتري قبلت ثم
 على نفسه يقول ولا يتوقف يقول الحقير عدم التوقف في المسلمين الاخيرتين في البا
 سياي قريبا فلان فاضيف في كل واحد منهما ما كان في حقه العلم قبل وهذا هو المسمى من
 فلان الوكيل ولا الامر فلو سبق احد ما فشرى الوكيل نفذ على موكله وان اضاف الوكيل
 الشراء الى نفسه وعلى الوكيل الهدية **ف** اضافته الفضولي على وجهه احد ما ان يقول
 البايع بعتك فلان فيقول الفضولي اشتريت اوقلت فيه يتوقف على اجازة
 الثاني ان يقول البايع بعتك فلان فيقول المشتري اشتريت اوقلت فيه يتوقف ايضا الثالثة
 يقول بشرية فلان فقال البايع بعتك فلان فيقول الفضولي قبلت او شريت فانه ينفذ على
 المشتري ولا يتوقف ولو قال البايع بعتك فلان وقال المشتري الفضولي قبلت فلان
 او شريت له اوقال الفضولي بشرية فلان فقال البايع اني بعتك فلان فيقول ان يتوقف
 ولا ينفذ على الفضولي يقول الحقير قوله فاصح في كل واحد منهما انما ينفذ ولا يتوقف
 والظاهر ان الصحيح هو قوله الاول لما سياتي قريبا فلان فاضيف ان اذ الصحيح ان لا يتوقف
خلاصة قاضيان شراء الفضولي لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجه
 اربعة وجوه اهداها ان يقول البايع بعت هذا فلان الغائب بالمرم ويقول الفضولي
 شريت له اوقلت له اوقال شريت اوقلت ولم يمل فلان يتوقف على اجازة الغائب ان
 اجاز يكون له ولا باطل العقد الثاني ان يقول بعتك فلان فيقول الفضولي قبلت
 او شريت ونوى الشراء فلان ينفذ على فلان ولا يتوقف الثالث ان يقول الفضولي قبلت
 اشتريت هذا فلان بكذا فقال البايع بعتك فغيره روايان واخلاقا والصحيح
 انه باطل لا يتوقف ولو قال البايع بعت من فلان بكذا اوقال الفضولي اشتريت لاجله او
 قبلت لاجله او ابتداء المشتري فقال اشتريت هذا فلان فقال البايع بعت لاجله او لم يمل
 لاجله فانه يتوقف على اجازة الغائب الرابع ان يقول البايع بعتك فلان لاجل فلان
 وقال المشتري قبلت او اشتريت اوقلت او قال او لا اشتريت هذا لاجل فلان فقال
 البايع بعت ينفذ على المشتري ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشتريت هذا فلان بكذا اعلم

من قوله او ابتداء المشتري فقال المشتري قبلت هذا
 فلان ان لا يتوقف في كل واحد منهما
 روايتين كما ذكر في **ج** ان الفضولي
 لو اضاف الشراء الى المشتري لم ينفذ
 اخلاف في المأثور دون **ج** صحيح
 انتهى فيقول الحقير وهذا بين ان
 ما ذكر عبارة بالاشارة في قوله صاحب
 خلاصة لولا ان البايع بعتك فلان
 قال الفضولي اشتريت اوقلت فلان
 لا يتوقف وينفذ على الاطلاق وهو
 كما لا يخفى والله اعلم **سبحي** صحيح

ان فلانا باي رطلان ايام لا يتوقف ولما يتوقف شراء الفضولي او الشراء اشترى
 بغير خيار **ج** شراء واشهد انه يشترى فلان وقال فلان رضيت فللمشتري ان يبيع العين
 منه لانه اذا لم يكن وكيل صار مشتريا لنفسه فلا يتغير عقد والاجازة قبل في الموقوف
 لا الاخذ فان وقع اليه العين واخذ عنه كان بيعا منها بتعاط **قاضيان** شري عدا
 واشهد انه يشترى فلان وقال البايع اشتريت فلان وقال البايع بعت وقال
 فلان رضيت فللمشتري ان يبيع المجه من فلان لان الشراء وجد فاعلم المشتري انما
 العاقد فينفذ عليه فان سلم المشتري المالى فلان كانت الهدية عليه على المشتري او هو
 العاقد ويكون تسليم المالى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين المشتري وبين فلان
خلاصة الفضولي يمكن نقض الشراء والبيع الموقوف بخلاف النكاح وكذا الومان الفضولي
 قبل الاجازة انفسه يقول الحقير خروج الفرق يجوز وهو ان هذه البيع لم يثبت
 له الرجوع لئلا يتضرر بخلاف النكاح فانه موقوف برجع الى الموقوف **د** لوطن الفضولي
 والمشتري له ان الشراء وقع للمشتري له فليس الفضولي اليه ثم يملكه الا فرج ويجعل كانه
 ولا منه بشراء ولو علم بعد انه كان باقدا على الفضولي لا يملك هو ان ياقضه بلارضي
 المشتري له ولو اضاها فلان للمشتري له امر بكت بشرايه لي وقال المشتري شريت بلا امر
 هنولي قال لول للمشتري لانه لما اقرانه اخرى له شراء له فدا اقرانه شراء باهر **هـ** وكذا
صلح الفضولي وفيه **نظرة** الفضولي لو صالح عن غيره فلا يخلو من ان يكون الدعوى
 في دين او عين وكل وعلى كل وجه اما ان يملك المدعى عليه او يتوقع كل وجه اما ان يكون
 بلا امر او باهر **فان** كان في الدين وهو شكر وصالح بلا امر فانه على نفسه اوجه لانه
 ان قال صالح فلانا على الف درهم من موعاكي عليه يتوقف على اجازة ان اجاز جاز و
 يطالب المدعى عليه لا الفضولي لانه لم يصف الى نفسه فلا يرجع اليه الحقوق اليه وان
 قال صالحك على الف درهم موعاكي فلان قبل ان كقول صالحك كاسياتي فينفذ الصالح
 عليه لانه اضاف الى نفسه مضار كوكيل يقول شريت يكون هو العاقد بهذا اللفظ و
 قيل انه كقول صالح فلانا كما قرأنا وان اضاف الصالح الى نفسه لكن منفعته تعود الى

قوله بخلاف النكاح انما هو بقاء على
 مذهب من وعندهم له فسخ النكاح
 كما قرأنا في رقبين فلان **ج** وقد
 قرأنا في الفرق على مذهب من هو

المدعي عليه والاضافة الى نفسه تجعل النتيجة الواكالة لا يمكن غيرها والسياسة والوكالة و
 تجعل غيرها فلو كان الصديق المدعي عليه ولو قال صاحبي من وعداك علي فلان بالف ورجع
 او صالح فلانا بالف ورجع من مالي او علي التي هذه او صالح فلانا على ان ورجع علي اني ضامن
 بها فتي هذه الوجه الثالث ينفذ الصلح على الغضولي ويلزم المال لانه في الاول اضاف
 الصلح الى نفسه وفي الثاني اضافة الى ماله وفي الثالث ضمن ببدل الصلح فيلزم ولا يرجع به
 على المدعي عليه لانه لم يكن باعرا وان كان في الدين وهو مكره وصالح باعرا فحسبته او وجه ايضا
 ففي قوله صالح فلانا فنفذ على المدعي عليه ويلزم المال ويخرج الماخر من البين وفي قوله صالحك
 اني قيل هو كقول صالح فلانا حتى لا يرجع اليه الحق وقيل هو كقول صاحبي حتى يرجع اليه
 الحق ولو قال صاحبي اني او قال صالح فلانا بالف من مالي فنفذ الصلح على المدعي عليه لا امر
 لا امر ويلزم المال على المصالح او الاضافة الى نفسه والى ماله سواء قال صاحب جامع ١٥
 الغضولي يثبت ان يرجع على المدعي عليه لا امره باعرا يقول الحق هو يري ما في فداوي فاضحا
 بعد فذكر هذه المسئلة ويجب البطلان على الماخر ثم يرجع به على الامر لانه اضاف الصلح الى
 نفسه وهو ما هو فيكون بمنزلة الوكيل بالشرا انتهى وان قال صالح فلانا بالف على ١١
 ضامن فنفذ على المدعي عليه ويلزم المال والمصالح كغيره يقول الحق في فداوي فاضحا
 فنفذ الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعي عليه بالبدل بحكم العقد
 وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة بخلاف ما افالم يكن ما هو ان هذا الوجه فان تمت
 ينفذ الصلح على المصالح ولا يرجع هو على المدعي عليه انتهى وان كان في الدين وهو مكره
 وصالح بلا امر فحسبته او وجه ايضا ففي قوله صالح فلانا فنفذ على الماخر وفي قوله
 صالحك اني اختلاف كما قرئ في قوله صاحبي اني وفي قوله صالح بالف من مالي اني ينفذ على
 الغضولي ويلزم المال ولا يتوقف ولا يرجع على المدعي عليه لعدم امره ولا يكون الدين
 المدعي به ملكا للغضولي لان شراء الدين باطل بخلاف العين كما سبق في قوله صالح ١٢
 فلانا على اني ضامن يتوقف على اجازة المدعي عليه ان اجاز بغيره كغيره بخلاف
 انكاره فانه ينفذ فيه على المصالح كما قرئ وان كان في الدين وهو مكره وصالح باعرا فحسبته او وجه

ايضا

ايضا ففي قوله صالح فلانا فنفذ على المدعي عليه ويلزم المال وفي صالحك اني ضامن
 وفي صالحك اني وصالح فلانا فنفذ عليه ويلزم المال ويرجع على الامر وفي صالحك بالف
 على اني ضامن فنفذ على المدعي عليه لا امر ويلزم المال على المصالح لانه ضامن كما لا يتوكل
 الحق في فداوي فاضحا حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالي
 فانه تمت يلزم المال بحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كوكيل بغيره انتهى وان كان
 الوجه في هذه المسئلة او افاضت المدعي في وينا فاضحا فانت في عين فلو كان المدعي عليه
 مكر او الصلح بلا امر فهو نظير الصلح عن امره وبن بلا امره الوجه الحسنة ولكن كان
 مكر او الصلح باعرا فحسبته حكم الصلح عن وينا باعرا في الوجه الحسنة ايضا وان كان
 مكر او الصلح بلا امر فهو على حدة او وجه ايضا ففي قوله صالح فلانا بكذا يتوقف ولم ينفذ
 على الغضولي وفي صالحك اختلاف كما قرئ في صاحبي اني او صالحك بالف من مالي او صالحك
 على اني فنفذ عليه ويصير حشر بالعين لنفسه او العبر يقبل البيع وهو اضاف
 الشرا الى نفسه الا انه فوا لغيره فنفذ عليه بخلاف الدين حيث لا يقبل المخرجه البيع في
 صالحك على اني ضامن يتوقف ان اجاز صا كغيره كغيره الدين وان كان مكر او الصلح
 باعرا فحسبته او وجه ايضا ففي قوله صالح فلانا فنفذ على المدعي عليه وخرج الماخر من البيت
 وفي صالحك اختلاف كما قرئ في صاحبي اني او صالحك بالف من مالي فنفذ على المدعي عليه و
 يصير الماخر هو الطالب ببدل الاضافة الى نفسه وما لو في صالحك على اني ضامن
 فنفذ على المدعي عليه فحسبته صالح بنفسه ويصير الماخر كغيره لانه اضاف الضمان الى
 نفسه قال صاحب جامع الغضولي اقول يصير الكل اربعين مسئلة **ورررررر**
 صالح فاضولي وضمن البدل او اضاف الى ماله بان قال على اني هذا او اشار الى فداوي
 عرض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الاثني او على هذا العبد او اطلق بان قال
 على اني فنفذ اي سلم صح الصلح في هذه الصدر وصار المصالح مبرعا في الصورة الا
 لانه فعلة بلا اذن المدعي عليه وان لم ينفذ البدل صار الصلح موقوفا ان اجاز المدعي
 عليه صح ويلزم البدل وان لم يجز رجع الصلح بطل الصلح **نظرة** صلح المدعي مع الغضولي

بالف من مالي

اما افا

بته

على ثلاثة اوجه الاول ان يصالحا على ان يكون المدي به المصالح جاز سوا اضاف الى
ماله او لا وضمن الاول ان يطالب المدي بتسليم المدي به لانه صار مشتركا بين معلوم
فيطالبه ببيع فان امكن تسليمه بان برهن او اقر المدي عليه للمدي تسليم اليه والا
فالمصالح ان يبيع المصالح ويرجع ببدله عليه وله ان يخاصم المدي عليه لو جاهد لانه
يرى الملك لنفسه فيقتصب خصما له ولو اقر المدي لايصح خصومه المصالح معه لانه لم
المصالح انه مودع المدي او خاص به فلا خصومه له معه الثاني ان يصالحا على ان
على ان يكون المدي به للمدي عليه ويبرئ المدي من الدعوى فان اضاف الصلح الى ماله او
ضمن ببدله كخلع او صلح جاز ولا سبيل للمصالح على المدي الا ان يكون يستحق المدي بنية
فيبطل الصلح ويرجع المصالح ببدله على المدي وان استحق نفسه رجع بنفسه وان اقر
به فو اليد للمدي فيبطل الصلح وفكره ان المدي به يكون للمصالح لانه كثر منه وان
وقع الصلح على ان يكون المدي به للمدي عليه لانه لما اقر به صار المصالح مشتركا للمدي
ليكون الثمن عليه والبيع لغيره وهو لم يجز وانما اموام جاهد افلا يكون مشتركا فيفتح
الثالث ان يصالحا على ان يكون للمدي به للمدي عليه ويبرئ من الدعوى ولم يصف الى ماله ولم
يعتبه يتوقف على المدي عليه فان اجاز صرح الصلح ولزم المال والابطال الا اذا قضى
المصالح من ماله ببدل الصلح فينفذ كالرأى اضاف الى ماله ابتداء وانما يتوقف هذا لانه يحتمل
ان يكون الصلح بال على المصالح او بال على عليه فاذا اطلق جعل اياها على المدي عليه
اذا المنفعة له **ح** فضولي قال للدين صالحي من ويكن مع هذا فصالح فاستحق البديل
لا يلزم المصالح شي بل يرجع الدين الى اصله وخرق بينه وبين الخلع فانه لو قال لا خلع
اخلع امر امكن طه هذا الخلع يتم الخلع ويلزم المسمى لوقوعه على تسليمه والافضل او قيمته
ت الامر بالصلي امر بالضمان حتى لو امر بالصلي عنه فصالح واقر ببدل البديل من
مال نفسه يرجع على الامر وان لم يامر بالضمان وكذا الامر بالخلع امر بالضمان والامر
بالخلع لم يكن امر بخلاف الامر بالخلع حتى ان وكيل النكاح لو ضمن المهر وادى اليها
لا يرجع به على موكله لو لم يامر به يقول الحق وقد خرج يخلع الفضولي في فصل مسائل

يعني

الخلع

الخلع فلا فينظر هناك ما ينفذ باجازه **لا حقه** ونحو **شئ** بانه او زوجة بلا او
ثم اجاز بعد وكالته جاز استحسانا **ح** لم يجز **فش** بانه مال يتيم ثم صار وصيا
له فاجاز ببيع جاز استحسانا **د** زوجة فضولي ثم الرط وكل رجلا يزوجه امرأه
فاجاز الوكيل فكلح الفضولي اخذ في جواز **شئ** بانه الوكيل قبل علمه بملكته
لم يجز حتى يجز موكله او الوكيل بعد علمه بملكته مات وبيع وصية قبل علمه بوصايته وكذا
جاز استحقاقا ويصير ذلك بقوله الله للوصاية ولا يملك مهر عزل **فش** بانه
بلا امر ثم اجاز بعد وكالته جاز لا لملكه فاجاز قال وهذا غير مستعمل على الملاقاة
الا يرى ان البيع انما لو زوج امره غير ثم ملكها فان حرم عليه وطئها فله ان يجز ذلك
العقد **غ** بانه مال غير واجاز وكيله ملكه جاز ويعلق صفة بالباشرا لا الوكيل
امر بشره من فشاء اخر فاجاز الوكيل جاز **غ** عن موكله بان يزوج امرأه
فزوج فضولي والوكيل حاضر فاجاز جاز وكذا البيع ولو موكله بطلانها فطلعت فضولي
والوكيل حاضر فاجاز لم يجز وكذا العتيق ولو كان الوكيل غايما لم يجز في الكل والخلع والبيع
والكاتبه كتاب بانه من مال مولاه ثم اوفى له بالمهر او عتيق لا ينفذ البيع باجازه
العتيق ولو تزوج بلا اوفى مولاه ثم اوفى له في النكاح اذ اجاز العتيق فذلك النكاح جاز
والا فلا يجوز ولو لم يافى له لكان عتيق جاز ولا يشترط الاجازة بعد عتيقه **قاضي خان**
عبد مجبور شري شيئا بلا اوفى مولاه فشاء موقوف وكذا اوفى بانه شيئا من مال مولاه او
ما وهب له او اقرانه رهن او اقرته او ارض او استرضى فكله موقوف وكذا اصبى
يعطى البيع والشرا يتوقف على اجازة وليه وفي الصديق اجازة مولاه ان اجاز نفذ وان
لم يجز حتى اذن له مولاه في الاجازة فاجاز العبد ما يشره قبل ذلك صح اجازة استحسانا
ولو لم يافى له مولاه ولكنه اعنته فاجاز العبد بعد عتيقه لا يبيع اجازة عبد مجبور تزوج
امرأته فاعتق نفذ نكاحه من غير اجازة وكذا الامانة المجورة انه مجور زوجة نفسها ثم
اعتقت نفذ نكاحها بلا اجازة ويكون المهر لها عبد مجبور شري شيئا من ماله فاجازة
مولاه فامام العتيق من ماله الجاني او من ماله موكله **غ** بانه تزوج او باع

او م
لوضوئك

قاضي خان فضولي بانه مال غير ثم اشتراه
من المالك فاجاز ببيع لا يجوز ولو باعه ثم
وكله المالك ببيعه فاجاز الوكيل جاز استحسانا

ح تزوج بلا اوفى مولاه بانه واجازة المشتري جاز

ثم بلغ لم يجر الا باجازة بعد بلوغه ولو لم يبلغ لكن اوفى له الولي فاجاز جاز ويبنى
 اذ ينفذ بغيره الا اوفى بلا اجازة كقوله **ج** اوفى له مولا لا يوافق في الحال بدت
 استدان في حاله لا ينفذ الا بغيره وعقود ويراد فيه بعد عتق قن باع
 تجوز باع شيئا فحق فاجاز لم يجر ولو اوفى بدت ثم اوفى له مولا لا ينفذ اقراره ولو
 اعتهق نفذ لزال ملك مولا **ص** زوج الولي لا يبيع مع قيام الاقرب حتى توفى
 على اجازة الاقرب فغاب الاقرب وتحوطت المصلحة الولاية الى الابعد لم يجر ذلك النكاح
 الا باجازة بعد تحوله الولاية اليه زوج ابنه الكبير مولا فحق الابن بعد قبل اجازة
 فللاب ان يميز نكاحه **فصل** زوج اخيه وابو حامي فان الاب قبل اجازة فاجاز
 الا في المزوج جاز لا لو سكت باع مال ابيه فان الاب ولا وارث غيره لا ينفذ البيع الا
 بتجديد او النكاح ولاية والبيع تملك بعد كونه الملك **ش** نكاح القن و
 الامة ينفذ بمقتضاها وباجازة الولي وباجازة ما بعد الا اوفى بغيره لا ينفذ الا اوفى
 والاب يبيعها ويخون فينفذ باجازة الولي فقط قال صاحب جامع الفوائد ينفذ اذ يكون
 هذا في بيع مال مولا لاني بيع مال غيره قال في غير الاب واجد لزوم الصبي من غير
 كفو لم يجر وفاقا فلو بلغت واجازت لم يجر ايضا وكذا لو نقص غيرهما من مهرها **و**
 مضافا فاقا لم يجر ولو بلغت فاجازت لا ينفذ ولو باع فاكمل للبايع قنا
 بخيار للبايع فخره المشتري ثم اجاز البايع البيع لا ينفذ **ب** اقرقته سنة فخره
 في اثناء السنة ان شاء فسخ القن واجرم ماضي للولي وان شاء واجاز واجرم باقي
 للقن الا انه هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة ولو مات الولي واجاز ورثته الاجازة لم
 يجر **ف** قال له بون اوفى الى الف لعل ان عليك فسخي ان يميز الطالب وانما لست
 بوكيل عنه فذبح واجاز الطالب جاز ولو ملك بعد الاجازة ملك على الطالب ولو
 ملك ثم اجاز لا يغير الاجازة كذا **ش** وفي **ف** قبضه من غير بلا امر ثم اجاز
 الطالب لم يجر فاقا او هالك وكذا قبض مكاتبه وقته ولو اقرض مالا غيره فاجاز ماله
 يكون المرفوض رب المال وان لم يجر وضمن الغايض برى الدافع ولو ضمن الدافع ملك

ما وقع

ما وقع لغيره وفيه المضارب لا يملك اقراره مال المضاربة ما لم يجره له فيه قلو
 اقرضه ثم اجاز رب المال يبيع لوقا وقت الاجازة والا فلا **خ** المشتري من
 الغاصب لو قرره فاجاز المالك بغيره لا ينفذ عتقه قياسا وهو قول من عندهم ينفذ
 استحسانا والمشتري من الراهن لو باع اذ قرره فاجاز المرفوض البيع بعد عتقه او بغيره
 نفذ وفاقا وكذا المشتري من الوارث والدين يبيع **يد** غصب شيئا فملكه قبضه برى
 وكذا الواويع ماله غير فاجاز ماله برى الغاصب او الاوفى انهاء كذا مرارته **ذ**
 برى الغاصب والموقع **يد** الاجازة تملك العقود لا الافعال عتقه عند ج و
 يملكها عند **ذ** الاجازة في العقود تملك الموقوف لا الموقوف والاجازة لا تملك
 الافعال عند ج وتملكها عند كعقود فالغاصب لو روى المصوب على اجنبي فاجاز
 المالك برى الغاصب عند ك لا عند ج لو يفت وفيه بيد رجل الى الدين فجاز الى رجل الى
 الدين واقرضه برى وفيه من باع به اشترى به شيئا ثم ملك قبل يملك من مال
 الدين وقيل يملك من مال الطالب وهو الصحيح اذ الرضا قبضه انتها فان قبضه
 ابتداء وهذا التعليق اشارة بخلق الافعال وهو الصحيح **الفصل الرابع والاربعون**
والعشرون في اخبارات ما يثبت في انواعها ما يثبت في جميع الصفات
 وهو خيار اجازة عند الفصول وفيه الشافعي عند خيار الاجازة لا يتصور لان
 عند وعند الفصول لا يتوقف فلا يجوز الاجازة ومنها ما يثبت في الصفات بغيره
 الفسخ **ع** اخبارات انواعها ما يثبت في صفات كمال الفسخ لا يثبت في كماله
 طلاق **و** لا يثبت في كماله الفسخ لا يثبت في صفات كمال الفسخ لا يثبت في كماله
 لا يثبت في كماله طلاق **و** لا يثبت في كماله الفسخ لا يثبت في صفات كمال الفسخ لا يثبت في كماله
 بشرط اكتمالها او لا حد لها مع النكاح لا الشرط عندنا وقال في بطلان
 النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لاني المرأة ولا في المهرط ومنها خيار اليب
 مهر حق الفسخ يبيع عندنا لا يثبت في النكاح فلا تزويج المرأة يبيع ما وقال الشافعي
 له رواها باحد عيوبه كينون وخدام وبرص وقرن ورتق فان رتقا قبل

فاجاز ماله

يملك الفسخ ولا يثبت فيها لا يثبت في كماله
 وطلاق وعتق ومنها ما يثبت فيها لا يثبت في كماله
 الفسخ ولا يثبت فيها لا يثبت في كماله
 التي لا يثبت فيها لا يثبت في كماله

الدخول سقط كل المهر وان بعد فلها كل المهر ولا يبرؤ الزوج يكون وجزام ويوص
 عنده من وقال لم طاروق **ابن الطمام** وقال لم طاروق باحد هذه الثلاثة او كان
 بحال لا تطبق المعام مع **ح** ولا يبرؤ الزوج بغتة وجب وطا المطالبة بالامساك
 معروف والتزقي بناء عليه ولذا كانت الزقة بسبب غنة وجب طلاقا بانها **جص**
 لو طهرها الفاضل بعد مضي السنة في الضيق يقتصر على المجلس وبطل خيارها بعد
 بتمام بتمامها وزنها النكاح واما اختياران المستعلقة بالنكاح اربعة خيار الخيرة و
 خيار العلق وخيار النسخ بعدم الكفاة وخيار البلوغ اما الاول فلو قال لاراسه
 اخذت او اخذت نفسي فبني به الطلاق فلها اختيار في مجلسها وان طاول يوم او
 اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا اختيار قبول قبول البيع وخيار المشية
 وغيرهما وهذا يختص بالمرأة ولا يبطل بسكوتهما بركا كانت او ثيا ولا ركعة اكلت قليلا
 او شربت وكل جواب وكذا خيار فهو الجواب في تعليق طلاقها بمشيته او في قوله طلق
 نفسك وفي امرك بيدك وفي طلب الشقة في كل موضع يبطل خيار يبطل هذه الامور
 في كل موضع لا يبطل خيار لا يبطل هذه الامور والزقة هذه الامور لا يجاز الى القضاء
 وتبين به في بي نصف المهر قبل وطول وكلم بعد **ج** خيرة ما سمعت الا ان لم تعلم
 بثبوت اختيارها فقامت من المجلس بطل خيارها واما خيار العلق المذكورة او كانت
 امة او مدبرة او ام ولد فعقدت قبل المهر قول او اجبت عليها النسخ حر المان زوجها او قنا
 وقال ان في خيارها طلاقا اخر وكذا المأنة لزوجها المولى برضا ما عقدت باواد
 او حق او خبز برتخير عندنا وهذا اختيار كخيار الخيرة يثبت للامتنان فقط وقوع الزقة
 به لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكوته ولم يد الى اخر المجلس الا اذا ابطلت صريحا
 ولالة بان ثلثة من نكحها ونحو وانما ينافر في هذا الخيار خيار الخيرة بوجهين احدهما
 ان الزقة بخيار العلق لا يكون طلاقا وفي الخيرة يكون طلاقا لانه يثبت بتسليم الزوج
 وهو اهل للطلاق والثاني ان خيار العلق بعد فيه الجمل بخلاف الاية الخيرة او الامة
 مشغولا بخدمته المولى فلا تنفع في علم الاحكام بخلاف الخيرة وعلى هذا لو كانت الخيرة امة

صع

فيها

يبنى

يبنى ان تعذر بجهل لو علمت بالحق لا خيار العلق ولا يبطل بتمامها وهو قول الكوفي
 ومشيخ بخلافه قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا ان رآه الى ان فيه خلافا
فاضيان وانما ينافر في هذا خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الزقة في خيار
 العلق لا يكون طلاقا وفي خيار الخيرة يكون طلاقا **ح** كما ثبت لخيار العلق نكوة
 فكذا في عدة الرجب والامة لو كانت صبيبة لا تنصرف بحكم هذا الخيار فاضى او اجازة
 لم تبلغ وكذا اوليتها فلو ابلغت غيرها الفاضل خيار العلق لا البلوغ **جس** ثم الزقة
 بهذا الخيار ان كانت قبل الدخول لا يلزم المهر لخدمتها من قبل المرأة وان بعد الدخول
 يجب كل المهر وانما يجب ثبت لخيار العلق لزوجها المولى او تزوجت بافواه ولو
 بلا فواه فلا خيار لها **جج** اختارت نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح في عدم
 غيبة الزوج **خ** اما اختيار بعدم الكفاة فلو زوجت نفسها غير كفوف فلا وليا فاضى
 وهذا التزقي لا يتم الا بقضاء وقيل القضا النكاح فاقم بكل اقسامه من طلاق وطهار
 وتوارث وخيار المولى لا يبطل بسكوته ولا بالاستناع عن طلب التزقي وان طال
 الزمان مالم يله **ورر عز** كذا في الحائض والخلافة ولكن وكذا في بنسوط شيخ الامام
 ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفوف فاعلم المولى فسكت حتى ولدت اولاد او اتم بداله
 ان نكحهم في ذلك فله ان يفرق بينها او السكوت انما يجعل رضا في حق النكاح في حق
 البكر رضا بخلاف العانس كذا في النهاية يقول الحنفية انه يقول الحنفية في الخيرة
 المبسوط قياسا وعلى ما في الحائض وغيرها استحسان او هو الارفق كما لا يخفى ولا يعلم
 كذا في جامع المهر بعد مضي حرجه نظر الى الولد جانب الولد كما في **خ** او التزقي بالخيار
 بعدم الكفاة ضيق الطلاق حتى لو كان قبل وطول سقط كل المهر لا بعد وعليه نفقة العدة
 وان اجاز المولى بطل حقه وكذا لو اخذ مهرها ولزوجها وليها بغير كفوف انما فاشتم
 زوجت نفسها من هذا الزوج بغير وليها فلو ان يفرق بينها او الرضا في عقد
 لا يدل على الرضا في عقد آخر فيدل بحقيقة هذا الدليل لا يتم به المطلوب لا يتم به المرام كما
 لا يخفى على ذوي الاقدام قال ولزوجها المولى بغير كفوف فاعلم راجعاه لم يكن

ل

اما اذا ولدت فليس للمولى ان يزوجها
 كذا في جامع المهر بعد مضي حرجه

الظاهر ان ما في

لا يثبت به

لم ان يفرق بينهما **فانما** طلقها غير المكفوف طلاقا بائنا ثم تزوجها بلا اذن ولها
ثلثون ان يفرق بينهما ولو تزوجها احد الاوليا بغير كفوف لم يحل فليس له الاول ولا
ليفرقها **فان** تزوجت بغير كفوف فبعض الاوليا ليس للباقي فنفقة
او العدة وقع مصلحته براءيم فلم يحز ابطال الا او كان اقرب فيكون له **نفقة ط**
للولى الا بعد نفقة الوهاب الا اقرب غيبة منقطع الا او ابرهن الزوج اذ الاقرب
زوجا وانتصب الا بعد خصا من الاقرب في اقامة البينة لانه خصم وقبض المهر مع
تجيزها رضى ومهر والنقص قبل رضا وقيل لا مال لم يحزها منه ولو خاف من زوجها
بنفقتها او ببقية مهرها فزوجها استمسكا او كان عدم الكفاة كما بان عند
القاضي والا فلا مال صاحب جامع النصولين اقول على هذا ينبغي ان يكون قرض المهر
مع التجيز على هذا **التفصيل حسب** تزوجت بغير كفوفها الاستماع عن الرجل حتى
يرضى الولي وكفاة النساء للرجال بغير محبرة عند خلعها كذا **افقط** ويجاهم
في الكفاة فوالرجم الحرم منها وبها التمس وكروى او العاريجي الولي وهذا اولى
كذا **مق** وكروى **خ** ان الفسخ لا اوليا من العصبية **وروي** الكفاة تعتبر
نسبا في الوثاق لا العجم فبعضهم انسابهم فقولش الكفاة وسواهم من العرب الكفاة والمهر
والجوازي العجم الكفاة اي بعض بنهم كفوفهم وتعتبر اسلا ايضا فاسلم بنفسه
ليس كفوف الذي اب واحد فيه والابوان فيه كالاباء وتعتبر حرة ايضا فبعدا ومعتق ليس
كفوا الحرة اصلية ولا معتق ابو كفوا الذات ابوين حرين وتعتبر واية ايضا فليس تاتي
كفوا الصالحة او بنت صالح وتعتبر مالا ايضا فافها جرح عن مهر مجمل ونفقة ليس كفوا
لغيره ولا تعتبر الكفاة غنى في الاصح او كثرة المال مذموم فالأول عليها كفوا لذات
انوال عظام وتعتبر حرة ايضا فقتل حايك وهو واحد او ذوقا في نحوها ليس
كفوا لمثل عطار وبنار والجم العالم كفوف للعربي الجاهل او شرف العالم بياوم شرف
النسب والعالم الغير الغني كفوف الجاهل المفق والعلوي والتزوي كفوف للمدني **ابن**
الهام لم يذكر صاحب الهداية الكفاة في العقل وفكره الاول الجاهل فالبعضهم لا روية في

ويكون في كل
منه فقه

ان الهام الغيبة المنقطعة في جواز تزويج الاول الا بعد
غدر خيبة الاقرب ان يكون الاقرب في موضع لا يصل اليه
القوا في السنة الاخرة واحدة وهو اختيار القدرى
ومن المشايخ من قال ان يكون مقولا من موضع الى موضع
لا يرقى على اثره ويكون مقفولا لا يرقى جرحه وقيل اذا
كان في موضع يقع الكفاة ونفقة واحدة فليس غيبة
منقطعة او بدعتان فنقطعة قول اولي مدة السراية
لا نهاية لاقتضاه وهو اختيار بعض المتأخرين منهم
الامام الشافعي والصدور الشافعية وغيرهم فانها عليه
الفتوى قال الامام الشافعي انه اذا كان في موضع
لو انتظر حضوره واستطلاع رايه ينفذ الكفوف عن
هذا قال ما يضاف في اجاب الصغير لو كان مختصا في المهر
بجئت لا يوقد عليه كفوف غيبة منقطعة وهذا حسن
لأنه الظاهر في النهاية وعليه اكثر المشايخ منهم الامام محمد
بن النضر ومن شرب الكفاة اكثر المتأخرين على انه او في
مدة السفر ولا تارض من اكثر المتأخرين واكثر المشايخ
والاشبه بالحق قول اكثر المشايخ **ط** صرحه صرح

اعتبار العقل في الكفاة واختلف فيه فقيل يعتبر لانه ينفذ بغيره مقصود الكفاة
وقيل لا لانه عرض ولا تعتبر الكفاة في السلافة من العيوب التي يفسخ بها البيع كونه
وجذام وبرص ونحوه فالا عند محمد بن جذام وجنون وبرص او كان كحال
لالتطبيق المأمور به والحق اعتبار الكفاة في العقل على قول محمد الثاني ان الذي له
التزويج او الفسخ هو الزوج ولا الولي وكذا اني اؤثره عند **بني** واما خيار البلوغ
فغير الاب واجد لزوج صبي او صبية قبلها فلهما خيار الفسخ عند ج م لا عند س
ولو تزوجها ولو تزوجها الحائض او ايتها او القاضى فغنح رديتان والظاهر
انها رديتان ولو تزوجها اخرها او غيرها فقلت فلهما خيار لا لزوجها الاب او
مجرد ولو تزوجها ابنا فلا راية عن ج قالوا ينبغي ان لا يكون لها خيار لا بد من
م لها خيار رديتان ولو تزوج امته الصبية ثم نفقت فلهما خيار العتق واختلف
هل لها خيار البلوغ فيه والصحيح عدمه او ولاية المولى فوق ولاية الاب ثم خيار
البلوغ يبارق خيار العتق بوجوبها انه يثبت للذكر والانثى وخيار العتق للانثى
فقط ومنها ان خيار العتق للبكر لا يبطل بسكوها بل يثبت اليها اخ المجلس حتى لو بلغت
ولم ينفذ ساعة بالعتق يبطل خيارها وان كان المجلس قايما لكن بشرط علمها بالكفاة
لا يثبت خيار الالة البكر او اعقت ولم ينفذ لا يبطل خيارها ما دام المجلس
قايما وفي **ك** خيار البلوغ للثيب وللغلام يثبت الى ما دراء المجلس والعمر وقت له
ولا يبطل الا طلاقا لا بطلان نصا او بما يدل على الرضا قال صاحب جامع النصولين
اقول في شرح الهداية جعل الاشتغال بعمل اخر مبطلا للخيار وهذا يدل على ان
الخيار خيار البلوغ يقتصر على المجلس ولو قال الطام نقضت النكاح ولو طلاق
فغنح انه طلاق وان ثلثا ثلثا ومنها انه الزقة بالبلوغ لا يثبت ما لم يزوج
القاضى ويثبت في العتق بقدر ما اضرته نفسى ثم في تزويج القاضى لكاكل المهر ولو
لو كانت مدفوعة والاسقط كله وهي فرقة لا طلاق سواء كان من الرضا والمرة
فانما الزقة بخيار بلوغ وخيار عتق وخيار بغير الكفاة لا يكون طلاقا

خل بها

اعتبار

خيار البلوغ او اثبت للثيب لا يبطل الا بالاحكام انما او باليمين من الزوج او طلب
 المهر او طلب فرض النفقة بخلاف خيار العتيق وخيار المحيرة فان فوك يبطل بالقيام
 عن المجلس **كح** ولو خلاها بعد البلوغ وهي ثيب هل يبطل كما يبطل بدماء وطلب
 مهر او طلب فرض نفقة ينبغي ان يبطل لانه فوك في **فقط** الثيب البالغة لزوجها و
 ليها فخلها زوجها او برضاها هل هو اجازة منها لا رواته فيه وعندي انه اجازة
 صبيته زوجت نفسها ثم بلغت فدخل بها برضاها ينبغي ان يكون اجازة على ما فوك في
فقط وفيه **خ** احد الزوجين قال كان النكاح في الصبا او الجنون وعرف منه لا
 نكاح بينهما فلو دخل بها بعد الكبر فمردضى واجازة قال صاحب جامع المضرب
 اقول هذا يستقيم او كان العاقد غير اما او كان العاقد هو المجهون او الصبي
 الذي لا يعقل **جز** صبيته زوجها فخلها فبلغت في علم خيارها لم ترض بنكاح نصا
 او لانه لا يجاع او طلب نفقة اما لو اكلت من طعامه او خدمته في كاهانت في علم خيارها
 لانه ليس برضا ومنها ان الجهل بخيار العتيق عذر لا يهمل بخيار البلوغ فلم تعلم بالا
 تعذر حتى انما لو بلغت وهي بكر وسكت وقالت لم اعلم بخيارها فلذا سكت وقال
 الزوج لا بل علمت فالقول للزوج ويطلب خيارها **كح** بكر بلغت بالليل
 ولم تدرك على الاشهاد وقال لم تمارات تقول اخرت نفسي ونقضت النكاح فاولا
 تشهد وتقول رايت الدم الساعة واخرت نفسي فقيل له ايسع لها فوك قال نعم لانها لو
 اخرت انها رأت الدم في الليل واخارت نفسها لا يقبل قوطها ويطلب خيارها قال صاحب
 جامع الفضولين اقول ول هذا ان الكذب مباح عند الضرورة وان كانت غير لازمة
 المستثناة يقول ايجر ويريد ما في جميع العاوي ان من الكذب ما هو مباح لا جهلاء
 ولدفع الظلم عن نفسه كشيخ يعلم ايسع في صوف الليل ولا يمكن الاشهاد فيقتل علمت
 الآن وكذا الصخر صغير بلغت في صوف الليل وتكلمت نفسها من الزوج انتهى **خ** وعن م
 لو قالت عند الشهود او العاقي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قوطها ولو قال
 بلغت اسس ونقضته لا يقبل ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن ونقضته يقبل قوطها

خلاصه يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في
 الصلح بين الناس وفي اكل الربح وفي امراته
 صوحو

وقال

وقال صاحب جامع الفضولين ايضا اقول في مسيلة امس والليل ينبغي ان يقبل
 قوطها مع اليمين لانهما يطلع قد تبلغ بها اختيار في وقت يتعذر فيه الاشهاد ويكلف
 الاشهاد وفيه **ج** واخرج مدفوع شرعا والضرورات مستثناة عن قواعد الشرع فينبغي
 ان يقبل قوطها واه اضافة الى الماضي وهذا ادلى من تجوز الكذب وسنتين قريبا
 فيما سيأتي من **ط** ان فيه اشارة الى ما قلنا وينبغي ان يكون الشفعة كذلك يقول
 ايجر قوله فينبغي ان يقبل قوطها في مسيلة امس والليل الى قوله الى الماضي يحل نظر وياتي
 وجه فوك قريبا بعد فرض صحته قريبا **قاصيخان** لو بلغت في مكان منقطع عن
 الناس فبعت جارية لها في شهر وتشهد بمطرقها الا ان يكون على الفور **شصل**
 او او شهدوا او لو بلغت كيمض تقول صفت الان ونقضته فاستدوا عليه ولو
 بلغت باختيار او من تقول لما بلغت نقضته فاستدوا او يقول استدوا الخ
 بلغت ونقضته فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضته لا تزيد على هذا فانها
 لو قالت بلغت قبل هذا او نقضته حين بلغت لا تصدق **ط** خيار البلوغ كشفقة
 فانها كما بلغت ينبغي لها ان تخار نفسها كالشيع وتشهد على النقض لو عندها من
 يقبل شهادته والا تخرج الى الماضي وتكلم ثانيا ولو لم تختر في بيتها حتى خرجت
 للاشهاد ويطلب خيارها والاستشهاد ولا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط
 لاثباته بيمينه ويسقط اليمين منها وتكليفها على اختيارها نفسها ككليف الشيع
 على الشفعة فان قالت اخرت نفسي حين بلغت او حين بلغت طلبت الزقة صدقت
 مع اليمين ولو قالت بلغت اسس وطلبت الزقة لا يقبل وكذا في اليمين وكذا
 الشيع لو قال علمت اسس وطلبت الشفعة لا يقبل وكيف اقامة البينة قال صاحب
 جامع الفضولين اقول قوله والاستشهاد ولا يشترط الى قوله مع اليمين يقتضي ان
 يصيق مع اليمين مسيلة امس ايضا لان قوطها للماضي حين بلغت طلبت الخ اجاب
 عن الماضي لا عن حاله عند العاقي والا لا يجع الى البينة لانه كمل حينئذ على البلوغ
 الآن في مجلس العاقي فينبغي ان يستوى هو وقوطها اسس في اكم يقول ايجر فيه كيث

اوفد سبق في فصل التخييل انها لو لم تزل بلغت اسن ان صدقت لا تصدق الابينة
 لا تصدق بلا بينة لانها اضافت اختيارا الى الماضي فكلت بالملك استينافه عالا
 ومن كل ما لا يملك استينافه عالا في الحال لا يصدق بلا بينة واذا اطلقت ولم
 تنصف الى الماضي بان لا تزل حين بلغت اخرت نفس فقد حكمت بالملك استينافه
 عالا فتصدق بالبين انتهى والعجب ان كيف نسي ما قدمت يداه وزلت في شغل هذا
 الامر قدما **ج** لو بلغت وقالت الحمد لله اخرت نفس في عا خيارا ويظهر ان تنزل
 في فور البلوغ اخرت نفس وتقصت النكاح فبعد لا يبطرها بالتأخر حتى يوجد
 المكين وكذا بغير سائر فسكتت ثم علمت ان الابن زوجها من فلان فزوت فزوت
 ائتمرا لا سكت ان هذا في بكر بالغة لا البكر مطلقا وانما لم يقيد به لظهوره قال ولو ثبت البكر
 خيار بلوغ وشفعة تقول طلبت الحقين ثم تبداء بتفسير الخيار الاختيار وقيل بالشفعة
 وبداء التيب بالشفعة لان خيار البلوغ للثبث فيتم كما **ترشيد** بلغت بكر اذ كانت
 رويون كما بلغت وقال زوجها سكتت فالقول لم وكذا لو لم تزل طلبة الشفعة كما
 سمعت وقال المشتري سكتت فالقول لها ولو لم تزل قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال
 الزوج رضىت فالقول لها عندنا **ح** **قاضي** قال **قاضي** ان زوجها بالغت زوجها
 ابرأ فبطلت ابرأ فاضمت الى العاض فاعوى الزوج انها سكتت حين علمت فبطلت لابل
 رويون ان قالت رويون حين علمت فالقول لها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فزوت
 وقال الزوج لا بلسكتت فالقول له صيغة زوجها غير الاب واكثر فاضمت مع زوجها
 بعد البلوغ بلوغها وهي بكر فعالت اخرت الزفة وكذا بها الزوج لا يقبل قولها الابينة
 وانه اختل في الحال فعالت بلغت الان واخرت الزفة وقال الزوج لا بلسكتت قبل
 هذا وسكتت فالقول لها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطر خيارها الا بالرضا
 صري او لالة غير المكين وغير ذلك **خ** لو اختار احد من الزفة وروى النكاح بخيار
 البلوغ لم يكن روي او لا يبطر به العدة ما لم يكن به العاض فيتوارثان قبل الحكم بخلاف
 النكاح بعد البلوغ فانه يبطر بروا **نخص** حكم الايلاء والطلاق وغيرهما فام بينهما

في فصل التخييل انها لو لم تزل بلغت اسن ان صدقت لا تصدق الابينة لا تصدق بلا بينة لانها اضافت اختيارا الى الماضي فكلت بالملك استينافه عالا

لم يفرق العاض وكذا اختيار عدم الكفاية **ح** كل فرقة يجب الى الحكم عند غيبة الزوج
 بخيار بلوغ والتزويج من غير كفوف الزفة بلعان وعنه وجب واباء عن السلام وكل
 فرقة لا يجب الى الحكم يوم غيبة الاخر بخيار غيره وخيار عتيق وار باليد ولو ضلح وشرط
 لها الخيار جاز عند ج ود لا لم يزد ولو شرط له الخيار لم يزد وفاقا **خلاصة** في النكاح الكبير
 الزفة التي يجتمع فيها الى العقد وختم فرقة باختيار وعنه وهي طلاق ورفقة بخيار
 البلوغ وهي فسخ وفرقة بعدم الكفاية او نقص للمهر وهي فسخ وفرقة باللعان وهي طلاق
 والخاص او اسلمت الذمية يعرض عا زوجها الاسلام عا زوجها الذوق فان الى فرقة
 بينها ويكون طلاقا جدا عند ما يكون فسخا **شني** بلغت وزوجها عايب لا
 يفرق بينهما بخيار البلوغ لانه قضاء عا العايب ولكن تخار نفسا حين بلغت لئلا لكيلا
 يبطر حقها فاقا اخر زوجها تدعى انها اختارت ففرق بينهما ولو ثيبا فان شاة اختار
 وان شاة تنظر حضور **جص** علمها بخيار لها ولم يفرق فان اختارت في المجلس
 فلها ما اختارت وان سكتت حتى قامت فالطلاق واقع والخلع ثابت **م** اختلعا
 وقالت ان لم اذوق البذل الى اربعة ايام يكون اخلع باطلا فقصت المدة ولم تفرق وهو كخلع
 بشرط الخيار لها حيث يجوز **النوع الثاني** انما زان التي تثبت في عقود تحمل النسخ
 وهي الزواج وهي اربعة خيار شرط وخيار روية **درر** **درر** خيار الشرط ان
 يكون العاقد مختارا بين قول اصل العدة وزوج وخيار العتيق ان يشترى احد
 شينين او ثلاثة على ان يعين اياها وهذا ان الخيار ان يعين اياها اذ الحكم وخيار
 الروية يمنع تام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاصد وثاني
صل شرط الخيار في البيع جائز اما اولاهما موقفا بثلاثة ايام او اقل وان شرط اكثر
 ففسد البيع عند ج وفروا في فسخي وقال س م لو فكر اذ قد مولا كسره وسنة او اكثر يجوز
درر **درر** ولو قال عا الى بالخيار اياما او قال ابد عند وفاة **ص** خيار الشرط يثبت
 في كل واحد من البيع فاسد كما يرد في الصريح والسلم حتى لو شرط فيها لاحد من ابطال العقد **حق**
 هو يصح في ثمانية اشياء في بيع واجارة وقسمة وصحة من مال بعينه وبغيره وكما في طلع

لم يفرق الحكم

وانما

انواع منها شرط وصحة وروية وفيه **فراغ** اما
 الخيار التي تثبت في عقود التي تحمل النسخ
 كبيعة واجارة وقسمة وصحة من مال بعينه وبغيره

درر **درر** او غيرها كما سبقت في صل

درر **درر** شرط الخيار احد المتعاقدين في بيعها جاز فاق
 ان طلقه اجاز او اهل انقص حتى استحقاقا لثباته
 عن العاقد في اجازة احد من الاصيل والنايب ونقص
 الاخر الاول اولى وله مية كلها النقص اولى

وعق على مال شرط الخيار للزاة والتعدي يصح عند ما لا يرد ولا يرد في البيع وفاتوا وكذا
ما شرط له المهر من أول فتن الرهن متى شاء بالخيار ولو كمل بنفسه أو بالشرط
الخيار للمكفول له أو للمكفول جاز ولو لم يرد الخيار لثلاثة أيام جاز كبيع ولو فسخ في الثالث
موجب البيع على المسافر أو يمينه في **فصل** أنه لا يجب لأنه لا يمكن من الانتفاع بك
الخيار أو لو انتفع بغير خيار **فصل** شرطه إلى الليل أو الظهر أو إلى ثلاثة أيام فله الخيار
في كل الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا يفتي ما لم يقض الغاية عند ذلك ولا لا بد من
الغاية في الخيار وسبق في غاية تفصيل بحث الغاية في الفصل الثاني بعد هذا قال ولو
باعه بخيار ولم يبين المدة فسد البيع وفاتوا فان أبطل فو الخيار خياراً في ثلاثة
أيام عاود إلى يجوز عند من لا عند وزفر في شرط إما في البيع لا يثبت حكم العقد
أصله ولو لا هذا لا يثبت في حق من لا خيار كذا **خ** وفي **ب** لو باع بشرط أكثر
من ثلاثة أيام فسد البيع عند من كان جاز فو الخيار في الثلاثة أو شرط الخيار بغيره
أو بوقت الثمن أو حرره المشتري أو حدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند
ح وعلية الثمن ولو كان الخيار للمبتاعين فانت أحدهما لزم العقد البيع من لزمه والآخر عا
خياراً ولو مضى وقت الخيار ثم البيع **وروز** مري عا أنه لم يقض الثمن إلى ثلاثة أيام
فلا يصح عا والآخر لا أن يقض في الثلاثة ولا يخرج البيع بخيار البائع عن ملكه فان
قبضه المشتري فملك فسخه ضمن قيمته ويخرج بخيار المشتري فان ملك ضمن الثمن وهو
الخيار كغيره لا علم صاحب ولا يقض بدونه وان نقض فلو علم الآخر في المدة انتقض والآخر
ثم العقد **فأصني** أن لو خیر البائع لا يخرج البيع عن ملكه عند ما يخرج الثمن عن ملك المشتري
ولا بد من ملك البائع عند من وعندهما بدو فلو لم يخرج المشتري لا يخرج الثمن عن ملكه وفاتوا
ويخرج البيع عن ملك البائع ولا بد من ملك المشتري عند من وعندهما بدو فلو لم يخرج المشتري لا يخرج
البيع في يد المشتري فلو كان البائع الخيار للبائع ينتقض البيع ويلزم المشتري قيمته ولو
للمشتري بزمان الثمن ويتم البيع **شي** ملك البيع قبل قبضه بجا بآباء وخيار باقية سماوية
أو بفعل المشتري البائع أو بفعل البائع يبطل البيع ولو بفعل المشتري يصير قابضاً ولو بفعل

فصل في خيار البائع في البيع قال البائع للمشتري
طيرتك شهر أو ثلاثة أيام قال لا يخرج من سائمة شهر
وطائفة اليوم وقال لا يخرج من طائفة لا يفسد بالعقد
فإن شاء أكثر من ثلاثة أيام ولو لم يرد الخيار بغيره
كان الخيار شرطاً لثلاثة أشهر أو بشرط ولا يفسد
العقد عند من وعندهما بدو فلو لم يخرج المشتري لا يخرج
الثمن ويفسد العقد ولو لم يرد الخيار بغيره
شرطاً جائزاً لا يفسد وفاتوا عند من وعندهما بدو

اجنبي

اجنبي بخير المشتري ان شاء فسخ البيع **ط** أو جاز وقت المشتري وسبق في تفصيل هذا
المبحث قبل الصلح عن العيوب فليطرق **فصل** نقض الخيار البيع بغية الآخر لم يرد ولو لم يرد
يرضى بعد وهذا عند من وقال من وزفر وملك والثاني يجوز **خ** نقض
بغية الآخر يقض عند من فاته علم الآخر في مدة الخيار جاز والآخر فاته هذا
في فسخ بقول فلو فسخ بفعل جاز لم يعلم الآخر فاته وهو بان يتصرف في البيع يبيع أو
وعلی فان كان الخيار للبائع يضمن ولكن فسخ البيع ولو للمشتري هذا جاز وان جاز
بغيره الآخر جاز وفاتوا وخيار الروية عا هذا الخلاف والمراة بالحضر العلم لا يفسد العقد
حتى لو علم الآخر في المدة فسخ البيع رضى به أو لا وان لم يعلم حتى مضت المدة لا يفسد ولو
كان الخيار لمشتريين ففسخ أحدهما بغية الآخر لم يرد **ب** لو باع خياراً ففسخ
أحدهما روى والآخر أسكه ليس لأحدهما أن يبرئ وصحة ودون الآخر **ض** عند
ح وقاله فلو كان كذا لو شرط أن يبرأ ففسخ قبل قبضه فارتأوا أحدهما روى
أنواعاً من هذا الخلاف **فصل** الفسخ بخيار شرط ودون وعيب أو كان قبل القبض
فسخ من الأصل نقضاً أو بدونه كذا في **ب** لو كان الخيار الروة أو القول بقلب
هو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن **صل** لو كان الخيار للمشتري نفذ البيع
باجازته قولاً أو فعلاً بغيره ودونته وبعض المدة وهو يصير روة البيع كمال لا يمكن
فسخه كلف ونقصان يسير أو فسخ بفعل المشتري أو البائع أو الاجنبي أو باقية سماوية
وقال من أراد قبله بدو فلو لم لو نقض في يد المشتري بفعل البائع البائع لا يبطل
خيار المشتري **خ** باع بخيار فبرئ أو رضى وسلم أو جاز أو باع أو فسخ بالبيع ما بد
عنا استبعاد الملك كان فسخ البيع علم به المشتري أو لا **فصل** شري فسخاً بخيار فلو
رأسه فهو رضى لا الواجرا احرارة بفسط أو رضى أو ليس ولو شري أرضاً ففسخ
أرض فسخاً أو فسخ من شياً أو عصبه أو رضى البيع بغير خيار لا لورضه
للقدم ولو اسكن الدار شخصاً باجره بغير رضى منها أو رضى أو رضى أو رضى أو رضى
أو رضى منها شياً فهو رضى **فصل** لو اسكن رجلاً باجره بغير خيار أو رضى لا لو

ل

بلاجر ولو قص حواجز الدابة او اخذ من عرضها لم يكن يبطل **خ** استخراجهما من حرمته
 ولحق الثوب فاومر من وليس ثوب من وركوب وابتاع من لم يبطل خياره ولو اخذه
 من بين بطل **فصل** ركب وابتاعه ليس فيها اولي وصاعا بابه يبطل خياره قياسا
 لا استحقا لانه **غ** شراء بخيار فقبضه او نكده ثم لم يبطل ولو لم يرد فلما رآه قبضه
 او نكده ثم يبطل خياره وكذا خيار العيب وكذا لو خبز البائع فذبح المبيع الى المشتري
 لا يبطل خياره ولو للمشتري فابرا، البائع عن ثمنه لم يخر ابراه، **غ** المشتري بعد
 البراءة يخر بين رقبه واخذ كذا عن م وما قرأه لم يخر ابراه، فهو قول **س** **ب** لو خبز
 البائع فلم يبيع مبيع الى المشتري لم يخر وجه التملك يبطل خياره لا لوعا وجهه الا
 خيار **ش** باع شيئا بخيار فخط شيئا من ثمنه فباع قياسا عليه الا ابراه وبني
 ان يبطل خياره **ح** شري وقبض فعلى ما يجب بعد ايام ان البائع فله الخيار ما
 ولم في المجلس فهو كقولك انك اذ هذا البيع ولو قال انت بالخيار ثلاثة ايام
 فله الخيار ثلاثة ايام هو المبيع فلو اخياره فلو خياره او فلو خياره في الالة
 المبيعة الى فراشه لا يبطل خياره باي كان او مشرا **فصل** باي ما فعل في خلاص
 فحق البائع لشتره من ثمنه ثلاثة ايام ثم اذ ثلاثة ايام لا يتخير في سبعة شتر او ثلاثة
 ايام وقال في تخير كذا لا يفسد بطلانها شترها الا في ثلثة ايام ولو اخرجها بالثمن
 المبيع كان الخيار شترها وكذا البائع او الوصي لو باع له كسيرا ببيع بخيار او المالك
 بنفسه باع بخيار لغيره فان صدر البائع او الموكل او من شرطه الخيار فلو خياره وقام بتم البيع
 في ظرف ذلك اذ كل منهن عن في الخيار ويجوز ان يكون كالموت **ج** شري بخيار فابرا وروى
 فاضفى البائع قبل الغاضي نصب فغم عن البائع ليرى عليه وقيل لا وهذا ومثله
 الاغفار فدره اخو الفصل الخامس فيمنع من **ح** شري شيئا من اوقافه زيادة
 متصلة متولدة بحال ومنه وبروء واجلاء بياض عن العين بين الرقوع ويلزم البيع الا
 عندم ولو متصلة لم يترك كبيع وخياطة ولت سويق لبس وثي ارض وغرس شجر او
 متصلة متولدة كعقرو ولد وارث ولبن وغر ووصوف بين الضعف واما ولو متصلة لم

[illegible]

10

يتولد كغلة وكسب ومهبة وصدقة لا ينع وفاقا فان اجاز المشتري فني له والا فذلك
 عندهما وعند ج يروى علي البايع **ق** اجمعوا ان خيار شرط وعيب لا يبطل بالتكليف
 بالقض **ج** الفسخ بخيار شرط وروية وعيب لو صد قبل القبض ففسخ من
 الاصل بقضاء او بدونه **ورور** لا يورث خيار شرط وروية وعيب وتعيين
 وعيب واذا اختلف المتعاقدان في اشتراط خيار او في مضي مدة او في قدر مدة
 فالقول للموكل بمضي **خيار التعيين** المصور فان احدهما اشترى بخيار فارور فقامي
 بايع بحكم خيار الشرط فعلى ليس هذا المبيع على المبيع هذا او لا المشتري هو ذلك
 فالقول للموكل بمضي قال صاحب جامع الفصول اقول الاصل ان القول للموكل
 في التعيين للمالك حتى لو اراد رده بعيب فعلى ليس المبيع هذا او لا المشتري
 هو ذلك صدق البايع بمضي فنع هذا ينبغي ان يكون المثل القول للمبايع في خيار
 خيار الشرط ايضا يتولد بخير هذا الاخر اخص وافصح الاتصاف لان كون القول للمبايع
 في خيار الشرط للمشتري في المسئلة الاولى انما هو كونه فكلوا البايع يدعى عليه ايجابا
 شي لم يكن عليه حيث يدعى ان المبيع غير ما يري رده غير ما باع والمشتري يتكبر وجه
 كون القول للمبايع في المسئلة الثانية هو ان يتكبر وجوب رده عليه ان المشتري
 يدعى عليه وجوب حق الرق بعيب والمبايع يتكبر والقول للموكل للموكل بمضي في
 جميع الصور فالتباس قياس احدى قياساتين المصلحة مع الاخر عيب
 قياس مع التارق كما وان فطره المضرر كاللخن ما حاله عن فطره الفرق واقع
 الحق والله اعلم ويدل على ما ذكرنا اختلاف حكم المثلين وهو ما قال الامام ما في تفاوت
قاضي ان شري ثوبا بخيار وقبض ثم جالس اراد رده بخيار وفيه عيب فعلى البايع
 ليس هذا او لا وقال المشتري لا يرد شي قال ج من القول للمشتري والبيته للمبايع
 وكذا لو كان اختيار للمبايع وكذا لو لم يكن في البيع خيار شرط واذا ران يرد بخيار الروية
 وان كان يريد الرق بعيب فالموكل للمبايع **بس** ولو لم يقبض المبيع فاراد المشتري
 ان يخرجه المبيع او ياخذ المبيع من يد بايع فعلى ليس المبيع هذا وعلى البايع هو خلاف ذلك

وَقَدْ بَسَّ لَمْ يَصْرِفْ عَنْهُ اِحْدَ مَا لَوْ لَمْ يَشْرُ ثَمَّ بَيْنَ عَلِيٍّ وَابْنِ
اَبِي تَالِبٍ وَرَقِيَّةَ الْاَحْمَرِ فَقَالَ لَمْ يَأْمُحْ هَذَا وَالتَّائِيَةُ دَعَا

في مسيليشا الشرط ايضا والاصل الاخر القول للثاني
ثمة قد لا يجوز في تعيين وصفتة فعل هذا قيل ان
يكون القول للثاني في مسيليشا شرط الجواب كافي في
الشرط والحاصل ان في الشرط وفي الجواب ينبغي ان
يتمتعهما لا يتبدل الحكم لولا ان ينبغي في كل واحد

سپ

لم يذكر، ثم قالوا ينبغي ان يكون القدر للبائع كما لو ادعى بيع هذا وانكر البائع اصلا هذا
اذا كان اختيار للمشتري فلو للبائع فان كان مقبوضا واراد البائع اخذ، فقال المشتري
هو هذا او قال البائع ليس هذا فقال للمشتري بيمينه ولولم يكن مقبوضا واراد البائع
الزام البيع في حين فقال المشتري ما اشتريت هذا فقال للمشتري والصورة الثانية
في خيار التعيين لو اشترى ثوبين من ثياب من ثياب ابياتش ووجه الاخر في ثلثة ايام جائزه
شعبي يجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري والبيع ان يلزم اياه
شاهدا على المشتري او يأخذ الاخر فان هلك احداهما يد المشتري فلم ان يلزم اياهما شاهدا وان
هلك احدهما او تعيب يد البائع فلم ان يلزم الاخر بعد، ولو قبضها المشتري وخيار
التعيين للبائع فله ان يبيع في حاله فان مات البائع فاختار لورثته وكذا لو مات المشتري
واختار له ويورث التعيين لا الشرط **خ** ويورث خيار العيب بل المورث استحق المبيع
لا يورث خيار شرط وروية وتعيين بل ثبتت اثار في التعيين للورث ابتداء لاضطاط ملكه
على الغير واذا بطل اختيار لزم البيع وتم ولا يورث خيار العيب بل المورث استحق المبيع
سالمه كذا وارثه لفتح لقيام مقامه ولذا ثبت له اختيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت
المورث وان لم يثبت للمورث **زيلي** صح خيار التعيين فيما دون الاربعه وهو ان يبيع
احد الشيئين او الثلاثة على ان ياخذ ايهما شاء ولا يجوز ذلك في اشياء اربعه وهذا
استحسان وقال زفر واث في لا يجوز اصلا وهو القياس لها المبيع وجه الاستحسان
ان الحاجة اليه متحققه وان **شعبي** وان تعيب احد المبيعين في يد المشتري واختار البائع
فله الزام ذلك ولو اخذ البائع ذلك فلا شيء له على مشتريه من ضمن نقصانه ولو كان
اختيار للمشتري وهلك احدهما في يد البائع اخذ المشتري الباقي ان شاء وخيار التعيين
لا يجوز لم يجز الا موقعا بثلاثة ايام ويلزم احدهما الا ان يذكره مع ذلك خيار الشرط
فليكون المبيع مقبوضا بالثمن وغير المبيع امانة ويجوز خيار التعيين فان ما ما عاوضه نصف
قيمة كل منهما **خيار الروية** وفي **شعبي** اعلم ان خياره هو ما هو يثبت في كل عين ملك
بعده يكمل الفسخ بيع واجارة وقتية وصالح عن دعوى الاموال اما في عين ملك بعده

نقله

فهنا

في البيع الذي رد ايضا الا ان هاتما
يتعين مقبوض بيمينه والباقي كالتالي
في البيع هاتمي

والا خيار الروية في عين ملك
بظاهر الروية وخيار العيب
في البيع هاتمي
ومخرج ان البائع خيار الروية
ايضا جازم بالبائع في كل عين
وفي **نقله** خيار الروية وخيار
العيب لثبوت في البيع الذي رد
حس

لا يجوز

لا يكمل الفسخ بالرقم كالمرد بدل الخلع والصلح عن قود ونحوه ان عقود يكون
المردود فيها مقبوضا بنفسه لا بما يملكه فلا يثبت خيار الروية فيها **خ** يثبت
اختيار للبائع في الثمن لو عينيا والكيل والوزن اذا كانا معا فهما كاي الاعيان
وكذا الثمن من الذهب والفضة والاولى ولا يثبت خيار الروية فيها ملك ويثبت
الذمة كالعلم والدرهم والدينار عينيا او وزنا والكيل والوزن لو لم يكن كيرنا في
يكونا معا فهما كالندين لا يثبت فيها خيار الروية اذا قبض **جع** مع فسخ قبل
الروية لخلل في الرضا لا للخيار ولو ابطل خياره قبل الروية لم يجز حتى لو اء بعد فله خيار
الروية وكذا بعد الروية اذا سكت او ابطل باللسان لا يبطل ما لم يتلخصت كذا
ط قال صاحب جامع الفصول لم يورث قول قد ذكره **نه** انه يبطل بروية وكيل القبط
عند القبض عند ج وهذا يدل على انه يبطل بالروية فضلا عن السكون والابطال
بلسانه ويمكن التوفيق بان يكمل ما في **ط** على ما قبل القبض وما في **نه** على القبض فلو
راء يبطل لو قبضه والا فلا ما لم يتلخصت **د** صرحا او دلالا فالصريح قوله بعد
الروية رخصت او اخرت والدلالة ان يراء بعد شرائه فيقبضه او يتصرف فيه
تصرف المالك كما في خيار الشرط فاذا فعل شيان ذلك بطل خيار **خ** الفسخ
بجوار روية صح بلا قضا ولا رضاء وهو فسخ مع كل حال قبل القبض وبعد **شعبي**
كذلك لكنه لا يصح الا بفسخ البائع عند ج م وقال من صح بيمينه ايضا والرضا يصح
بيمينه وفا **فقط** لو فسخ بجوار روية ولم يعلم به البائع حتى توصل المبيع يتضر عليه
لفسخه لم ينع لان فسخ علم البائع فام يعلم البائع به ويعلن البائع انه لم يعلم بفسخ **د** شري
معدوما واقرب قبضه فقال لم ارجع المحذور لا يقبل قوله لا يورث خيار الروية بوقت بل
يقع ان الى ان يرد ما يبطله ويبطل ما يبطل به خيار الشرط كذا يرد بيع واجارة ورهق وجهه
فقط لو ابراء من الدين ما لم يبايعه بغير خيار الا براء لانه استلزاما لا يجرى الفسخ
وكذا في الهبة يبطل خيار الهبة وكذا الوفاق وكل ذلك على اني المختار الا في ولاية الرجوع **شعبي**
وقته على اني المختار بطل الوقت ولو جعل له فسخه يفسخ على انه لا يختار بطل خيار الهبة

شعبي ما يبطل خيار الشرط من يثبت او يفسخ بطلان روية ان كان
محررا لا كغيره كما في روية بغير روية في البيع كالمشتري المطلق
والرضا طائفا بطلان روية بغير روية في البيع كالمشتري المطلق
اختار ان يفسخ في البيع كالمشتري المطلق في البيع كالمشتري المطلق
والهبة في البيع كالمشتري المطلق في البيع كالمشتري المطلق
يبطل خيار الروية لانه لا يثبت في البيع كالمشتري المطلق

عن ثري لم يرد فلما رآه قبضه لوقته ثم نظر خياره وكذا خيار العيب **فصل** ثري لم
 يرد فاجره بعد قبضه بطر خياره بمجره الاجارة فلما باع بعد قبضه قبل الروية ثم رجع عليه بعيب
 بكم او باهوض في كل وجه او كمن الرهن او نقص الاجارة لم يعد خيار الروية وهو الصحيح
 ولو باع بعد الروية على انه بالخيار او عرض على بيع او وهبه ولم يعلم بطر خياره الا فله قبل
 الروية قال صاحب جامع الفضول اقول قل هذا على انه لا يبطل بمجره الروية والقبض
 والاصار فذكر البيع والهبه مستدركا اذ هب بطر حينئذ بروية وقبض سوا باع او وهب
 او لا فان قبل ان باع او وهب قبل قبضه على ان التصرف قبل قبضه لم يخرجه من ان لا يبطل
الخيار فقط باع بخيار لا يبطل به خيار الروية الا في رواية وبخيار المشتري يبطل وكذا لو
 باع بغيره فاسدا او هلك بعض البيع عند المشتري بطر خياره لان خيار الروية يقع عام
 عام الصفقة فاذا تعذر رجع بعضه بالاك او عيب بطر خياره ولو عرض بعضه بعد الروية
 على البيع او قال رضىت ببعضه بطر خياره وكذا خيار العيب وكذا لو رآه قبضه رسول
 يقول اكرهه ولم يرد ولم يرد بعضه في مسيلة عرض بعضه على البيع ليست باقائه لا وكرهه
 في فاقوى فاضحان انه لو عرض بعضه المبيع على البيع بعض المبيع بعد الروية بطر خياره عند
 لا عند **ي** روية الرسول بالقبض لا يبطل خياره وفاقا **ت** قبض بعض المبيع
 العلم بالعيب رضاه بالعيب **في** انه ليس برضا بالعيب حتى لا يسقط خياره عند
 خيار الروية يبطل بروية وكيل القبض عند لا عند ما لا يقضى قبضه الوكيل قبل روية ثم
 اسقط خيار الروية لم يملكه لا يبطل خياره موكلا واهما ان خيار العيب لا يبطل بقبض
 الوكيل بعد علمه بالعيب **كذا** **خ** وفي **ذ** روية وكيل الشراكية موكلا وفاقا وروية
 رسول الشراكية كروية مرسله قال **ص** فمما هذا لو وكل او ارسل قبل الشراكية
 ما ثم ثري شراء الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له الخيار والتوكيل بالروية متقوا
 لا يصح ولا يصير كخيار روية كروية موكلا حتى لو غاب ثري لم يرد فوكل رجلا بروية وقال
 ان رضىته فخذ لم يخرجه والتوكيل بالشراكية لم يرد موكلا ولم يعلم به الوكيل فله خيار
 الروية لو لم يرد وهذا فيما اذا وكل بشر او شي لا بعينه ففي العين ليس الوكيل خيار الروية

يقول الحق في الرواية ان لا يكون
 في هذا ان لا يكون في روية
 اشكال عليه بل يكون في فاقوى فاضحة
 اذ في اشترطه على ما لم يرد قبضه بعد
 بطر خياره او يخرجه من ما بين المصلحة
 تعارض وتناقض ولا يمكن التوفيق بينهما
 الا بانفسه في كل وجه من قبضه بعد الروية
 غير سائر الخيارات لم يرد باقية على
 وصار المشتري بالبيع وانه عام وهو
 القبض يبطل له ولو لم يرد فاقوى فاضحة
 الروية وانما اذا جاز قبضه ثم رآه فلما
 يبطل لم يرد بعد الاضطرار او لا
 والله تعالى اعلم بالصواب

فله خيار

ذ وكله بشر او شي لا بعينه فشرى قناره الوكيل ليس له ولا الموكل خيار الروية وكذا خيار العيب
فقط من رآه ثم شرى فلا خيار له الا ان يطول المدة والشهر طويلا وما هو من قبله ولو تعذر
 فله خيار على كل حال ولا يصدق في دعوى التغير الا بحجة الا اذا طال المدة **ض** فعليه البينة في
 التغير وعلى البائع البين فلو لم يرد غير فاضد شرى ثم شرى فله الخيار ولو شرى ثم باع فله قدره
 قبل وهو لا يعلم انه فله الخيار فله الخيار ولو لم يرد ما ينافي رفع القاعض البائع بعضها فشرى الباقي
 وهو لا يعرف الباقي فله الخيار **فاضي** ان اختلفا المتعاقدين في الروية فقال البائع يجبك ما رايته
 وقال المشتري لم ارد فالتقل للمشتري يمينه وكذا لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعك
 وقال المشتري هو هذا قال فالتقل للمشتري بخلاف خيار العيب اذ ارادوا المشتري الروية يجبك ما رايته
 عند المشتري فانكر البائع كون العيب عند فالتقل للبائع **ورفر** اختلفا في التغير فقال المشتري
 تغير وقال البائع لم يتغير فالتقل للبائع يمينه وعلى المشتري البينة **فت** شره وعلى البائع الى
 بيت المشتري فراء ليس له الا وكذا الاضمار **ث** لانه لو روى بجماع الى الجمل فيصير هذا العيب
 حدث عند المشتري **فصل** مونة روية المبيع بعيب او بخيار شرط او روية على المشتري ولو
 شرى ماعا وعلم الى موضع فله روية بعيب او روية لو روى الى محل العقد والافلا **فقط** ثري
 ثم بالروية فله الى الكوفة فله لم ليس له الروية بعيب حتى يرد الى الذي روى ولو كان مكان القرارة
 اشارم الى انها ليست كتر حيث قاله قال اري برؤيته ثم وهما قريبا ولا اري بجماعها
 ملك الموت ولو شرى امة او ماعا فله الى موضع فله فلا يرد بخيار روية الا في محل العقد
 سوى في خيار الروية بين الامة وفي غيرها ولو شرى ارضا فزعم اكارا بطر خياره وكذا لو
 قال الاكار رضىت **غر** تصرف المشتري في المبيع يسقط خياره الا في الاعارة فانه لو
 اعاد الارض قبل ان يردا ليزعم المستعير لا يسقط خياره قبل الزرعة **ح** ثري
 وارالم يرافعت واريجنها فاذة بشقة لا يبطل خياره في ظاهر الرواية بخلاف
 خيار الشرط او الاخذ بشقة وليل الرضا وخيار الروية لا يبطل بصرح الرضا قبل
 روية فلا يبطل بدليله وخيار الشرط يبطل بصرح الرضا فيبطل بدليله **فقط** روية
 احد المصارعين او اخفى او التحلين لا يفي **ب** ثري بقر او شاة فخلب لبنها يبطل

في الروية

لم يرد

فكر فيه القياس والاستحسان وهما لا يجريان في الموازنة ولأنه جواز في مقايضة تعاملا ورون
ماليين فيه ولو كان نواذرة جاز في الكل وسواء شرا فقا أو اشترى را، المستضعف
فهو باختياره لانه شري مالم يرد ولأن الصانع يملك الدرهم بقبضها ولو كانت موعدة
لم يملكها وابتاع إلى الغير اختيار لكل منهما لا يرد على أنه غير بيع الا يرى ان في بيع
المستضعف المتأخضة لو لم يرد كل منهما عين الاخر كان لكل منهما اختياره حين ان لم يرد
على اذ الشارع اعتبر فيها المردوم موجودا والمعتد وعليه هو العيني ورون العمل
فلو جاء به مرفوعا لكان صنعة او من صنعة قبل العقد فاخذ، جاز وانما يبطل عتوب
الصانع لشبهه بالاجارة وفي الاخير هي اجارة ابتداء وبيع بيع انهما لو كان قبل
التسليم لا تعد التسليم بديل ولا يتعين الا باختيار المردوم حتى لو باع الصانع قبل
ان يراء المستضعف جاز **زيلي** وانما يبطل عتوب احدهما لان للاستصناع شيئا
بالاجارة من حيث ان فيه طلب الصنع فلهذا قلنا يبطل عتوب احدهما ولشبهه
بالباع وهو المقصود ولذا اجرى ما فيه احكام البيع وقيل ينشأ اجارة ابتداء وبيعا
انها وقيل التسليم لان البيع لا يبطل عتوب احدهما بل سبوت في من تركه والاجارة لا
ثبت فيها ما ذكر من احكام البيع فجمع بينهما على التقاطع لتعذر جمعها في حالة واحدة
كقصة بشرط الحد من هبة ابتداء وبيع انتهاء المعنى فيه ان المستضعف طلب منه
العين والدين فاعتبرها جميعا وتوفاها على الاخرين فخطما يتحول فان قيل اذا اعتبرتم
في معنى الاجارة ومعنى البيع وجب ان يحرك كل منهما على المقتضى ولا يخير في الصانع
على العمل والمستضعف على اعطاء المسمى قلنا الاجارة تنفع بالاعتذار وهذا
غير لان الصانع يلزمه الضرر بطلبه بطلبه بطلبه الا يوم فباعه لا كان له منفعة
وكذا البيع ثبت فيه خيار الرتبة فباعه لا يكون المستضعف النسخ لانه اشترى
مالم يرد ولان الجواز للمردوم في غير ذلك ولا ضرورة في حق المردوم **ابن الممام**
ولان الحاجة ولان جواز الاستصناع للحاجة وهي في الجواز لا لزوم ولذا قلنا
لصانع ان يبيع المصنوع قبل ان يراء المستضعف لان العقد غير لازم وانما بعد مارا

فان

يتولى الحضر وروى على كبار
 قه لاجل مكان للصانع
 فحقن في ياق هذا الحان
 لما ذكره هود عن ان
 الحصى انما لا يخار له
 ووجه الترتيق هو ان
 يخال الحصى انما لا يخار له
 بعد روية المستصنع
 المصنوع لا قبله فلما
 على الفة وانه اعلم

فلا يصح انه خيار للصانع بل اذا قبل المستضع اجبر على وفقه له لانه بالافتراب
انما يتعدل الاجترار على ظاهره في العلم الزيلعي فباعه بغير علمه لم يفسد انه خيار
للمستضع في البيع كما هو في غيره وينبغي ان يقال لم يفسد انه خيار من عدم اختيار
انه خيار له حين رده روية المستضع المستضع ومن لا يقبل يتعدل اجترار
قد ظهر من جميع ما سبق في بحث الاستضع ان قول صاحب الدرر والعزائم
في الصانع يحبر على علمه والآخر لا يرجع عنه لان بيعه لاعد لا يفسد سبه واضح
كما لا يخفى **خيار العيب** وفي **شئ** خيار العيب يثبت بالشرط ولا يتوقف
وبالبيع وقبح الملك للمشتري ويورث **المهداة** او المالك المشتري عايب في البيع
فهو باختيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يبرأ منه بمسكه ويأخذ
النقصان وكما هو واجب نقصان الثمن في عاقبة التبرع هو عيب **شئ** خيار العيب
يثبت بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث فلور وبسبب
بالعيب قبل قبضه بنفسه يتعدل رده ونقصان العيب الى رضا البايع ولا الى النقصان
لورده بعد قبضه لا يفسد البايع او يفسد ان رده بالرضا فهو في
صحتها بيع جديد في حق غيره وان رده بقضاء فهو في عام وكل عقد بنفسه بالمو
ويكون المردود مضمونا بنفسه لا بالبايع بل كمرور على خلع وقودا في غيره وبما حاشي
العيب لا يفسد **خل** المردود بدل الخلع وبدل الصلح عن وماله يرد وبما حاشي
العيب لا يفسد في غيره يرد وبما حاشي العيب الفاضل في المهر كلما يخرج من اجمد الى
الوسط ومن الوسط الى اليمين ولما لا يرد المهر بعيب يسير او الم يكن كيليا او وزنيا
واما هي اما الكيليا والوزني فيرد بعيب ايضا **على** خيار العيب يثبت في الاجارة
ولو كان عيبا قدما او حدثا بعد عقد وقبض بخلاف المبيع فانه لا يرد بها بعيب
بعد القبض **قن** خيار العيب يثبت في المقتمة فاذا وجد بعض الشرط في نصيبه
بعد التهمة عيبا فانها فلو شيا وانما حكم كيليا او وزني فله رده كله ونقض التهمة
سواء كانت تراض او حكم او التهمة تراض بيع وحكم البيع هذا وكذا ان كانت

مريم الخريفي

وضاحت خزانہ القرآن

ط لا اطلب الصانع والمستصنع في شيء كما امر الله لا تكلموا به

يملك ان الواسي بين نصيبه على ان يعلم ولم يرد له الرق تحيية لصحة التسوية و
ان كان نصيبا شيئا ككتاب او عبدا او غنم ربه المبيع فقط كبيع ويكون المردود
بينه وبين شريكه ووجه بحتة فيها اخذ شريكه لان عرض المردود في جميع ما
اخذ وان كان المبيع واراضكته بهر على بيعه لم يكن رضا استصافا وفي البيع
التي بهر على المبيع لم يلزم الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما بهر على رضا
هنا وانما اختلفت اجواب لاختلاف الموضع فموضع البيع على ما علمت
سالكنا فيه وقت البيع ثم سكن وموضع التمسك انما سالكنا فيه زمان عليه علم
قت وهو شرط في خيار الروية من **حكم** وفي **صل** جبر العيب ثبت في
الصالح من صلح عن مال فلو ارادى وبناضاح عاقب فله رد العيب وحكم كالمبيع
فان روى بهكم كان فسخا للصالح فلن روى عليه ان روى على بايعه ولو روى بلا حكم فله
كبيع متبدا فليس له رد على بايعه **وعوى الرق** وعلى **الوجوه** والمخاطبة
وما يتعلق بها **وجيز الاصل** ان ظهور العيب شرط لصحة الخصومة لان حق الرد
يبقى على وجود العيب فالم يثبت العيب وجود العيب في الحال لم يكن فيها خصومة
الا يرى لو كان العيب ظاهرا انما يثبت الخصومة **فان قيل** ان روى على المبيع يجب
فلبايعه ان لا يقبل بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب او لم يقبله بلا قضاء لا يكون له
الرد على بايعه **فلا يصح** شراء وقبضه فاعوى عيب لم يجرى على وجهه الى بايعه متى
يخلف البايع او يتيم المشتري بينه وبين المبيع او يبرهن المشتري على العيب ويرد
وان قال سئدوى بالشام فحينئذ يحجر على وضع الثمن ويقول له الواسي اما ان تدفع
الثمن او تخلف البايع وتدفع الثمن اليه ولو ارادى خيرا خيار الروية ينسخ العقد
بجوده ولو روى ولا يجامح الى القضاء ولا يحجر على دفع الثمن **عل** باع ما شاء
فرد عليه عيب فان قبله بقضاء باق او بينه او نكول فله رد على بايعه لانه
فسخ من الاصل فحجر البايع الثاني كان لم يكن البيع الاول رايه فله الخصومة غاية
الاحراء انكر قيام العيب لكنه صار مكره باشرعا بالقضاء فان دفع الثمن فحق

خلاصة يشترط للرد معاودة العيب
في يد المشتري في جميع العيوب الا في الرق
فانما يجوز له رد العيب في جميع العيوب
وقال من وكذا يكون بين المشتري
في العيب والبيع فله ان يرد العيب
انه يشترط معاودة العيب عند الرد

صاحب

صاحب جامع الفضولين اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجه عيبا فبرهن
البائع انه برى من كل عيب لا يقبل للمسا فقضية مكره شرعا في العيب فله رد
هذا الاصل ينبغي ان يقبل يقول الحق هذا اقتباس بل ينبغي ان لا يقبل لان ما ذكره في بيان
مع التارق وقد سبق ولقد عرفت وجه ذلك في اوائل الفصل
الس او شيئا مسيلة عن ذلك منتول عن **ظه** فليست **عل** ومعنى الحكم بالاقرار
انه انكر اقراره بالعيب فبرهن عليه المشتري فالصاحب جامع الفضولين اقول انما
اول هذا الاصل لو لم ينكر الاقرار بربوبية الا بالقبض فلا يرد على بايعه لكن لا حاجة
الى هذا الاصل لان لا يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيه ويحكم فلا يكون
ببإيجاز حق بايعه لعدم الرضا يقول الحق يريد ما فكر الزيلعي بقوله فان قبل المشتري
لما باشر ببيع العيب وهو النكول او الاقرار بالعيب كان راضيا بحكم السبب فلا يلزم
بايعه فكما المسئلة مفروضة فيما اذا اقر بالعيب واني يقول فله رد على الواسي جبر او الفسخ
لا يثبت باقرا وكوله بل بالقضاء فيخذ القضاء في حق الباقية فله ان يرد على
بايعه لانه لا فسخ العقد بينهما عام اليه فريم مكره فصار كانه لم يرد عن حكمه كان
لم يخرجه عن ملكه **عل** وان قبله بلا حكم ليس له ان يرد لانه مع جديدي في حق ثالث
الثالث وان كان فسخا في حقهما والملاول والبائع الاول هو الثالث ولو روى عليه بلا حكم
يجب لا يجرى مثله ليس له ان يرد مع جديدي بايعه وقيل له ذلك لليقين بقيام العيب
عند بايعه بخلاف ما يحدث مثل **ز يلغى** والاصح انه لا يرد عليه في الكل اذ الفسخ ثابت في حق
بيع جديدي في حق غيره او لا ولاية له على غيره بخلاف الواسي او لا ولاية له على غيره
فينفذ قضاء في حق الكل وهذا اذا كان المردود بعد قبضه فلو رد قبل قبضه
روى على بايعه ولو بالتراضي في غير العار فلا يجوز البيع او بيع المبيع قبل قبضه
لا يجوز فلا يكون حله بواجب جديدي في حق غيره فله فسخ في حق الكل وفي العار
اختلف المشايخ على قول ج والظاهر انه بيع جديدي في حق جديدي في حق البايع
الاول اذ العار يجوز بيعه قبل قبضه عند ج فليس له رد على بايعه كانه اشترا

مع انه

فانه انما يرد له

بعد باءه وعندم فسخ لا يميز لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه عنده وعند من يبيع في
حق الكل ولا فرق عند من يبيعه كون القضاء بينية او اقرار او كقول افا القضاء فسخ
في حق الكل **خاصه** شراء فاعه فو عليه ببيع بلا قضاء ليس له ردوا عليه بايه لا يبيع
لانه بيع جديد وكذا الوفايلا ولورده عليه بقضاء بينية او كقول او اقرار عند القاضي فله
الرد لانه فسخ ثم ينظر ان رد بينية فله الرد اذ اثبت ان العيب كان عند بائعه
البائع الاول ولورده بكونه او باقراره بقضاء فلو عيبا لا يكره ثم لو يكره لكن لا يكره
فهو مثله ملك المدعيه عليه ولو يكره لا يرد الا بينية انه كان عنده عند البائع الاول
عنده اي عند البائع الاول وفي حال من فسخه قال وفي نسخة الامام الرضوي وهذا بعد التبين
ولو لم يتبين فلو قبل التبين فهو سواء كان الرد بقضاء او بغير قضاء اي يرد على كل حال
قال ولو اشترى بارة وسلبا وقبضه شيئا وتابضا فوجد فيه فاما ورقه ببيع فقال
البائع بعته صحيح مع شيء اخر وقال المشتري بعته وحد فالتقول للمشتري **قاضيان**
وجاء المشتري الثاني عيبا يكره ارا والمشتري الثاني ارا وببيع يكره فقال المشتري
الاول هذا العيب حدث عندك وبرهن الثاني انه حدث عند البائع الاول فوهما
القاضي على المشتري الاول فلم يشرى الاول ان يرد على بائعه بذلك العيب عنده
وقيل هو قول ج وحده ولا يرد عندهم **وجيز** وكيل الشراير وببيع بلا قضاء موكله
قبل التسليم وبعد لا يرد الا بفسخه والموكل لا يرد الا بفسخه وكيلا وان رد على الوكيل
بالتراضي لزم موكل الموكل والوصي فسخ يرد على العيب ويرويه ولو مات البائع ولم يترك
وارثا فبعد المشتري عيبا ينصب القاضي وصيا عن الميت فانه ردوا السلعة بينية باع
ويرويه من غيرها وان نقض فالتقصان على بيت المال **مرويه** لورده على بيع
مرويه وكيلا يبيع ببيع لا يكره مثله قبل قبضه عنه او بعد بقضاء بينية او كقول او
اقرار يرد الوكيل ولو كره ذلك الوروي الوكيل ببيع يكره مثله بينية او كقول او اقراره
ولو باقراره الوكيل الا ان كان لا يبيع موكله بنية او بغيره ولو كان العيب
عيبا يكره مثله ورويه باقراره بلا قضاء لزم ولا يبيع موكله ولو كان القاضي العيب

کتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

96

ظاهر حكم بارودها الموكل بلابيه ولا انكول ولا اوزار فلا يبيع الوكيل الى روضه **خلاصه**
وكيل اثر برضى موكله جاز اقراره في حق بارود المبيع الا ان يرضى الموكل بقوله او يبرهن على
الموكل رضاه الموكل موكله وجدها عيبا عيبا بعد موطن وكيل الشرايه وبالعيب المشتري
من الوكيل لو وجد عيبا بالمبيع له ان ياخذ الثمن منه لونه، اليه ولو ولو نقد الى الموكل
اخذ منه والمشتري من الوكيل يبره بالعيب على الوكيل وان وصل الثمن الى الموكل وكيل الشرايه
لو وجد عيبا قبل قبض المبيع فابرا المبيع منه جاز وازم الموكل وان بعد قبضه لزم موطن
الموكل والوكيل بائنا وكيل الشرايه وجدها عيبا بالمبيع عيبا وسلمه الى موكله لا يبره الموكل
وكذا في الاجارة والاستيجار **قاضي** قبض بائنا وكيله فوجد عيبه رده على وكيله ولا
على بائنه وكيل الشرايه قبل قبضه فان رده عيبا صح رده وان رضى بالعيب فلو قيل
لزم الموكل ولو لم يفسد لزم موكله وفي كتاب الصرف ان ما لا يفوت جنس المنفعة
كقطع احدى اليدين فهو يسير وما ينفذ كقطعها ففاحش وذكر منى الاية ان ما لا يضر
تحت **قاضي** تحت تقويم المتولين يعني لا يقوم احد العيب بقيمة المبيع فهو فاحش
وجعل العيب اليسير كالغنى اليسير وفي المنفعة عند جاز ان كان مع العيب يساوي بمن
شرايه فرضي به الوكيل لزم الموكل وهذا اقرب من قول منى الاية الرضى **خلاصه**
العيب اليسير ما يضر تحت تقويم المتولين وتفسيره ان يقوم بيقوم مقدم صحتها
بالق ومع العيب باقل واخر يقوم مع هذا العيب بالف والفاحش ما لو انتفعوا به
صحتها بان ومع هذا العيب **بالم** **قاضي** قلصت العيب الفاحش ان يرد، من الجوده
الى الرواء او الى مندر لا بينهما فاما ما دام في حد الجوده وان جاز ان يكون غير اجوده
ظاهر من عينه الى قيمته وقيل هي ان يرد، من غرة المبيع الى كساره وقيل هي ان ينقطع
عنه رغبته التجار فاما ما كان بما لا يتردد فيه فليس فاحش وقيل يرجع فيه الى اهل
خبرة كما اطلقوا القول فيه بانه فاحش فهو فاحش وما امتنع عليه الفاعل فلا وقيل
ما وطر في اجتهاد المجتهدين فهو يسير وما لم يضر ففاحش يقول المجتهدين الثاني
والثالث مقدر في المعنى وفي صحتها نظر او الفاحش يطلق على بعض العيوب في بعض

[illegible]

وكان الشراطين الزاويان كبير الفخ والارادة صياقيل
من الصيغ فابرا العايمه فابرا ارم الموكر وكونه
لوازم الموكر فكونه اكبر من الموكر فابرا
من الصيغ فابرا ارم الموكر فكونه اكبر من
عليه ما جاتي به من صيغ فابرا ارم الموكر
فكونه اكبر من الموكر فابرا ارم الموكر

المسرح

4

المبيعات مع رواج ذلك البيع وعدم انقطاع الرغبات وانما هي موقوف على ما ذكره المخلص
ولعله هو الصواب وهو مختار عن الاية كما مر انما عن قاضيان ولعله هو الصواب كما لا يخفى
على ذوي الابواب ومآل التعريف الاول والرابع يرجع الى الخامس كما يظهر باقني نظرية
فأضيق وفي الزاوية الوكيل انما بالعبء فلو قبل قبضه لزم الموكل ولو بعد لزم الوكيل
ولم يفصل بين اليسير والفاش والصحيح ما تضمنه المشتري سواء قبل القبض او بعده اذ
برضا بالعبء يصير كانه شراء مع العلم بالعبء فانه كان لا يباي ويؤكل تلك التكاليف لزم الموكل
وكيل شراء علم بعبء قبل قبضه فقال له موكل لا ترض بهذا العيب فرضي به لا يلزم الموكل وهو
بمنزلة ما لو رض به الوكيل بعد قبضه الموكل لو ابرأ البائع عن العيب مع ابرأه ولا يبقى
للكوكل حق الرجوع وكيل شري بغير علم موكل ولو بغير علم فاشي يلزم موكل
قال الامام في الامور من هذا القبيل انما لا يثبت له حصة من المثل فيكون قد وثق
لان يتم هذه الاشياء لا تعرف الا بتدقيق المتدققين والمال لا يتم حله ولا يتم
انوار او وكيل الشرائع البائع لا يلزم الموكل تلك الزاوية او كثر في البائع رضى الموكل
وهو غايب وطلب بين الوكيل او الموكل انما لا يلزم له ذلك عند ثبوتها ومن جازعها
يسمع وان اقر الوكيل ان كان ابرأ باي من العيب فانه لا يلزم له ذلك
اقسام العيوب وفي وقت العيوب اربعة اقسام الاول عليها ما هو ظاهر براء كل احد
كعور وشلل ومم وجرح وتن ساقط وتن سواد وتن او سواد او شامة وكامع
واصب زائدة وتنق وقروح وحرض ونحوه في الاواني وخرق وغشوة في الثياب
وتزويج في الارض فلو علم البائع ذلك براءه كان بعبء لا يحدث مثله في تلك المدة ولو
ما يحدث فالتقول للبائع ان العيب لم يكن عند لانه ما حدث فيقال ان اقرب الاوقات
الا ابرأ من المشتري على قدم والا فله تكليفه بانه ما جت بعبء وسلمه وباءه هذا
العيب فان تخررو لا اولى **ليس** الصواب تكليفه بانه سلمه بحكم هذا البيع وما به
هذا العيب او بانه ليس بملك عليك حق الرجوع بسبب يدعيه لانه لو سلمه بانه بعبء
ربما يكون العيب بعد البيع قبل تسليمه فيقول ان فيمنه صاوية فيطرحه المشتري ولو قبل

وكيل الشراء بعد ثبوتها
القبض والبراء بايدي عن العيب
فان ابرأه ويلزم موكله ولو بعد
العيب بعد القبض فابراء بايدي
رضي بالعبء يلزم موكله لان
العيب قبل القبض لا يثبت له
الثلث موقوف موقوف موقوف

بعبء

البائع فله ان يكلف المشتري على انه ان يرضى به صريحا او لا لانه او على عليه امر الواقف لانه
فانما انكر كلف **زيلي** في العيوب الظاهرة التي لا يحدث مثله عند المشتري كما يصح
تأخيره زائدة او ناقصة ما تضمنه يقضي القاضي بالرجوع بكلف ليقين وجوبه
وجوبه عند البائع الا اذا اوج البائع رضا المشتري به واشتبه بطريقه **وجيز** في العيب
الظاهر في القاضي على البائع بلا بينة في العيب عند البائع الا اذا اوج البائع رضا
المشتري او الا برأ منه فله ان يكلف المشتري بانه ما رض بذلك العيب وكذا في عيب
يحدث مثله كقروح واخرى ولكن لا يحدث مثله تلك المدة ولا يكون ولو يحدث مثله تلك
المدة فانكر البائع كونه عند قال ما يكلف بالبائع بانه ما رض بذلك العيب
بهذا العيب الذي يدعي **خلاصه** ان فاعده في حجب ظاهر قبل قبض البيع فله الرجوع
العقب بغير وقوله روي ولا يكاد الى رضا ولا قضاء وان رضى البائع في هذا الا ان
ينظر في العيب ان وقع عند ان قد اوجده في كنه لا يحدث مثله في هذه المدة ورواه
يقول المشتري ولكن كلف المشتري بانه ما رض بذلك العيب ولا يرضى على البيع منذ رآه
واكثر القضاة على ان كلف بانه ما سلمه في الرجوع بالعيب على الوجه الذي يدعيه
البائع كنه اذا طلب البائع منه بينه وان لم يطلب لا يكلفه ظاهر الرواية وعين ان كلفه
اما اذا كان العيب قد حدث مثله وقد لا يحدث فلو اقر البائع انه كان عند بيعه عليه ولو
انكره من المشتري فكذلك وان لم يبرهن على ان العيب على ذلك بل برهن على ان هذا
العيب كان عند البائع الاول بر عليه ولم ان يبرهن على باي من تلك البينة عندس وقبل قول
مع فان خرج من البينة كلف البائع بانه ما رض المشتري بذلك حق الرجوع بالعيب الذي يدعيه
فهذا تخليف على ما حصل **فت** القسم الثاني ما لا يعرف الا بالامانة كدق وسيل وفي قديمه
وكونها فعلى القاضي ان يبرها يري واعدائهم والامانة احوط وقيل يبرها مسلمين
عدلين لانه قول ملزم فصار كنهان فان قال لانه موجود فيه ولا يحدث مثله هذه المدة
برو عليه وعلى البائع وان قال لا يحدث مثله والبائع ساكن كونه عند فقد حركه من
بينه وتكليف **كم** ما لا يثبت الا بقول الامانة لا يثبت في حق سماع الخصومة ما لم يتفق عدلا

في عيب ظاهر يبرن بالمشاهدة
وفي الاصل بشرط علم البائع ورون
معرفة در علمه
فان رضى به البائع فيها فان لم يرض
واختصما كان القاضي حرم

انه كان عند البائع

منهم يكافى ما لا يطالع عليه الرجال يقول اكتمر قوله لا يثبت ما لم يتفق عدلان غير مسلم على الله
 ما سياتي في بيان الكتب الثلاثة **زيلي** ما لا يعرف الا الاطباء وكوجع كبد وطحال فترتبه
 او انكر البايع يكون بقوله فيقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم
 عدل ثم لا بد من عدلين لا يثبت عند البايع فيرو عليه اذ لم يدرى الرضا به **قاضي** طريق
 معرفة العيب الباطن الرجوع الى اهل البصر ان اخرجهم واحد ثبت العيب في حق الخصومة
 والدعوى وان شهد به عدلان وشهد انه يقيم كان عند البايع يرو عليه على البايع **ر**
خلاصة اذا كان العيب في الجوف ولا يعرف الا بقول الاطباء ان كان القاضي معرفة
 بذلك ينظر بنفسه ولا يذعن لغيره لان طهارة هذه وصارت في نوك فان اتفقا ان به
 العيب وبها من اهل الشهادة صحت خصومة المشتري وهذا احوط والواحد يكتفي وان
 كان قبل القبض فقد ذكرنا يقول اكتمر قوله وهو ما قر قبل صيغة نقلا عنه من قوله يروى بالا
 وحده ولا يقتضيه اجماع اصحاب الرضا او قضاة فان كان بعد القبض سألوا القاضي
 هل يدين بغير هذا العيب في شرا هذه المرأة ان قال لا لا يدين يروى عليه وان قال لا يدين كلف
 البايع على الوجه الذي ذكرنا **فت** القسم الثالث ما لا يعرف الا بالنسب وهو ما كان
 في حال لا يطالع عليه الرجال فعلى القاضي ان يري حرة عدلة والاشئان احوط فان اخرجت
 انه لا عيب بها فاطمخضه او لا به لخصومة من ثبوت العيب وان اخرجت بالعيب فلا يروى قوله
 قولها او يروى قوله ليس يلزم قال صاحب جامع الفصولين قوله في هذا يشهد بان لا يروى
 في القسم الثاني بغير قول الواحد لا يبيح بلزم ايضا لكن كلف البايع فيروى قوله ولو كملوا الا فلا
 ومن من انه يروى قوله لا فوططن في في لا يطالع عليه الرجال قال صاحب جامع الفصولين
 اقول على هذا ينبغي ان يروى قوله كما هو عند البعض يقول اكتمر قوله لا ينبغي ان يبيح لو يبين
 الاول ان قوله وعلى هذا قياس مع الفارق كما لا يخفى على ما ملحق الثاني ان قوله كما هو عند
 البعض غير مسلم اقول بغيره احد بل الذي قيل هو كناية واحد قوله واحد بثر العيب فقط
 كما لا يخفى في فهمه على من فهم سالم من الخلط ثم اقول ينبغي ان يبين ان يبين قوله س باقبل القبض
 كما سياتي ومعه قريبا بطلان ما في الثاني او يكل قوله على قوله الاول لا قوله الاخر المختار

ما يبين من العيوب
 في غير ان ربحه راحة
 فترتبه معرفة حجة

مثل

فيه بحث من وجهين

قال وعن م ان العبد يبيع قبل القبض بقوله لا بعد الحاجة الى او حاليه ضمان البايع ويروى
 قولها ليس بجهة فيه **زيلي** والعيب الباطن لا تعرف الا بالنسب كرفق وقرن فيقبل في قيام العيب
 في حاله حاله قول امرأة واحدة ثقة يقول اكتمر قوله في اهل الشهادة كما ذكر في
 الخلاصة قال ثم ان كان بعد القبض لا يروى قوله بل لا بد من كلف البايع وان كان قبل
 القبض فكذلك عند م وعند م يروى قوله لا يدين كلف البايع **قاضي** ان في لا يدين الله
 الرجال كونه ورتق وكذا اختلف فيه واخر م يروى قوله م انه انما لو قبل
 القبض وهو عيب لا يدين يروى بشما من **قاضي** م يروى قوله لا يدين الله امرأة او امرأ
 وهو قول م الاخر والمرام ان اوثق يقول اكتمر قوله ان يكون ما رتقا من قوله لا يدين والله
 فكذلك عند م هو او بناء على قوله الاول لا قوله الاخر كما لا يخفى **خلاصة** لو قال البايع
 ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فالحق في كفا ربحها بصيرة يقول اكتمر قوله على هذا ينبغي ان
 يكون اكتمر قوله في جميع الاقسام كما لا يخفى على قولي الاقسام **قاضي** او يروى قوله لا يدين الله
 قال م كلف البايع بالله لثقة بغيره وحليتها وما بها هذا العيب ربحه م لا يدين
 يقول اكتمر قوله لا يدين الله بغيره ما كان في الاصل في الاصل ان يكون من القسم الثاني
 والثالث والرابع وهذا اكتمر قوله في الاصل في الاصل ان يكون من القسم الثاني
 نظر باجماع **فت** القسم الرابع ما لا يعرف الا اهل الجبر كالباق وسرقة وكسب **خلاصة**
 كالباق وسرقة وبول في فاسخ الزايش وجنون لا يثبت في ذلك الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين **فت** فان انكر البايع العيب لا يبيح خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود
 العيب عند م فان يبرهن ولا يثبت له على وجوده عند البايع كلفه على انه ما سرق او اوباق
 او ما جن او ما بال عند بعد البلوغ فان كمل رده والا فلا ولو لا يثبت المشتري على عيب في
 يدين كلف البايع عند م انه لا يعلم انه سرق عند المشتري او اوباق او ما بال في فاسخ
 ولا يدين عند م او يدين بغيره بعد صفة الدعوى والبيينة على العيب شرط لتوجه الخصومة
 ولم توجه **قاضي** كلف عند م لان الدعوى هي حق يترتب عليها البيينة فكذلك البيينة
 واختلفوا على قول ح وله على ما قال البعض ان الدعوى هي حق لا تقع الا في خصم ولا يصير

فيما كان باطلا في الجبر في جبرها النسب ولا يثبت الباطن

ان

ففي الزوس التواء الرسخ من الجانبين والنج عيب وهو في الزوس تباعد ما بين الكعبيين والصكك عيب وهو يصطك ركبته اي يضرب ركبته والصك في عيب وهو الرسخ التواء في اصل العنق والشدق عيب وهو تشنج عرق افراس وسعة الخنجر عيب وهو كل ما حدث في عرق الدابة من تشنج او انقباض عصب والعرق عيب وهو درم في الحلق وبكاسيل منه شي واظفحة عيب وهي دابة في عرض اعلى صدره وتيتام بها ومنه قال القوا الخيل المفقوعة واكوص وهو عيب وهو نوع من اكوص حتى اذا كان ميل انفة العين الى الجانب المدم يسمى قبلها الى الجانب الاخر يسمى حوصا والظفر عيب وهو يافض يظهر في انف الدابة وليس بالناحية وريح السبل عيب لانه يضعف البصر طريا وربما يذهب بالبصر واكوص عيب والبرص عيب والجذام عيب واللقن عيب والقرن عيب والترنم من التي في فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه والرق عيب والرقاء هي من وعر التي لم يكن في فرجها الاخرى بها فرق الا الجبال والقتق عيب وهو ريح في المانة يحصل من انقباض بين احياء وخصيتيه والسلعة عيب وهي زبادي كدث في اجسد كالغدة والكي عيب الا ان يكون علامة كما في الدواب **نحار** والشيب عيب **وجيز** والكز عيب في قن وانه خ الحنة عيب وكذا الحصى فلو شرا على انه حصى فوجد في خلا لا يروى وبالعكس يروى والمناخ في قن وانه عيب شري فانه ابق او سرق او بال في فراشه عند بابه في كبر ولم يزل عند المشتري قبل له الرو وقيل لا يملك بعد المشتري وهو العج شرا فابق عنه وكان ابق عند الجايح لا يرجع بقتضاه الجيب ما وام القن حيا ابقا عند ح وكذا لو سرق منه المبيع ثم علم بعيب لا يرجع بقتضاه **فشين** ليس للمشتري ان يطالب باي عيب بالثمن قبل عرو الا **خلاصه** وان كان الجايح والمشتري مترين بذلك **فقط** اباقة فياهون السفر عيب واختلافه انه هل يشترط الخروج من البلد يقول الجهم في كلامه انه لا يشترط ولكن **فشي** اباقة انما من البلد الى القرية كمن الجبل الى موله عيب او الجيب ما ينقص القيمة وهذا كذلك قال صاحب جامع النصولين اقول وعلى هذا ينبغي ان يكون العجين عيبا يقول الجهم وينبغي ايضا ان يكون قبح الوجه او سوء عيابه وسياق قدامه

واكوص عيب وهو وضعف بالبصر حتى يرى الشي شيئين

زيلي واكوص عيب لانه فساد في الباطن اذا القتل بعد من القلب وشاع في الزبادي واكوص انقطاع في ذلك الشجاع وهو لا يملك باقطان السن فلو وجد عند بابه في صفره وناوه عند المشتري بعد كبر يروى لانه في ذلك الاول ويحيط بالقيم انه لا يروى حتى يباوه عند وانه ان كان يكون اكثر من درهم وليله وما وانه ليس عيب وقيل المطبق عيب لا ياولد من حوصه حوصه واكثر عيب في قن وانه لان طبع المسلم غير من صفة العادة الله يبيته هو حوصه

عيب وكذا اباقة من البلد من مولا

فاضيان

فاضيان انه لا يروى بها ولا يتضح وجه الرق وانه اعلم **فشي** رقة كحوصه مولا او لغيره عيب وصرة ماكل من اجنبى عيب لانه مولا ان كان الماكل ولولا ان كان لا وفار او بيع فعيب مطلقا ولوندة القن الى منزل الجايح فهو عيب وقيل الذرة او ثلثا ليس بعيب ولو عا الدعام فعيب في القن لا الدابة في الدابة والمناخ في ستره وخنجره وقارنوه وشطريه وكحوصه عيب لا قارنوه ويطيح وكحوصه عيب عيب في القن والامة مافية من الضرر فنقص المالة فيها **زيلي** صعب شرب الجيب الخمر عيب لو باع لان او مان لا يكمان في الايمان يقول الجهم لا سكر ان هذا في المالك كذا الاحرار والمعام قرينة والامة فلا حاجة الى التقييد والاطهار **خلاصه** شرب الخمر عيب في قن وانه ان نقص القن **فاضيان** الزنا عيب في الامة لا القن الا ان يكون ميا عا في ذلك ودل الزنا عيب في القن شري فانه فوجد في ثمنه لم يروى لو يفتش بغير قبح ولو بالمشي والامة ليس عيب **فقط** شري فانه فوجد في ثمنه لم يروى لو يفتش بغير قبح ولو بالمشي والامة بخلاف ما لو وجد الامة زانية فهو عيب فيها جرم وجرمه او غير ذلك الجهم المسيلة الاولى مع كمال بشاعتها على شرط من جرم القتل انه في القن ماعين فاضيان ان التفتت بالعلم البقيع عيب بالانقياد كونه بلا اجر وهو الحق والظاهر انه هو الحق الثاني انه لو اقبل كونه خلا فية فلا بد ان يقيده ويحكم بعدم العادة ولو باجر كانه نظير انما في مسيلة زنا القن وانه اعلم **صل** شري وانه يتام عيب في وقت العلم فهو عيب وشرب الدابة لغيرها من ضررها عيب **فو** السعال عيب لو فشي والافلا **وجيز** السعال ووضع الفرس القديان عيب **خلاصه** وضع وضع الفرس مرة بعد اخرى عيب ان كان قد ياولد او عيب يروى شري فانه اباقة او امة فظفره بوضع فرس ياتيه مرة بعد اخرى له ان يروى **ي** وانه ماكل الذباب اكثر ان كثر فعيب لان اكملت ماكل احياءا شري وانه فوجد في قن الاكل فله رقه لا ياولد الجهم على الذهاب الا اذا شري عا انه مجول وان كان يعثر كثيرا او ايا فعيب لا ياولد احياءا **خلاصه** في الدابة لو كانت اكل خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الامة عيب لانه تفسد الفرس يقول الجهم فانه يشر بان ليس عيب في القن والمناخ

صل الزنا عيب في القن ليس عيب لانه لا يروى فشي مالا يوجب خلافا لكونه اكل احوام او تارة كذا القصة صر

من خلاصة قوله الجهم في القن لانه ليس بعيب مالا يوجب خلافا لكونه اكل احوام او تارة كذا القصة صر

وجه الجارح

الصغار **بما يمنع الرو وما لا يمنع** وفي خلاصة ما يرجع فيه نقصان الشيء والبيع فيه
وفي **خ** خاصه خاصه بايهم ثم تركه انقصه اياها في خاصه ثانيا فقال البائع لم اسكتة طول
المره بعد علم عيبه فقال المشتري اسكتة لانظر من يزول العيب طارقه **فقط** وكذا لو
اراد روبا بعيب فلم يجد بايعه فاطمعه واسكتة فكانا اياها ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا
ثم وجد بايعه فله **الرو خلاصه** ولا يملك يرجع بالنقصان **وجيز** وجيز يبيع عيبه
في خاصه بايهم ثم تركه انقصه اياها ثم عاد الى انقصه فله **الرو خلاصه** لو تصرف المشتري
فيما اشتراه بعد علمه بعيبه تصرف المالك بطرحه في الرو وكذا لو اشترى المبيع او رهنه او
كاتبه او ليس الثوب او سكن الدار قال الامام الرضائي الاستدراك بعد العلم بعيبه
حرمه ليس برضا استحقاقا والحيث ان المره الثانيه دليل الرضا وحده بسط الثوب
وانزاله من السطح ورفعها فاجازة الاستدراك هو رضاء **وجيز** ادوات الزحمة
وحلب لبن اباريه وقوله لغيره اذ عرض على البيع رضاء بالمعيب ولو شري طير او وجد
عيبها فامر بها ان توضع صبيبا او استخذها لا يكون رضاء لانه كما في الامام فيقول
اكثر مقتضى هذا الدليل ان لا يكون حلب لبنها ايضا رضاء لكونه للامام في حين كلامه
مناجاة وينبغي ان يقدح حكمها كما لا يخفى **قاضي** ان شرائها فارضعت صبيبا فوجد بها
عيبا لم ردها لان هذا بمنزلة الاستدراك ولا ينعى الرو يقول الحق العام
اخر او الاستدراك مرة او المره الثانيه دليل الرضا كما مر عن خلاصه **وروز** مداواة
المعيب وعرضه على البيع وليس له استخدام وركوبه في حاجته رضاء بالمعيب لا يوركها
للمركبتي وشراؤها من ضرورة او السقي او شراؤها الحلق بالضرورة في الاخيرين يقول
الحق حرمه حاشا مطلق الاستدراك رضاء رضاء رضاء يحل نظر لما قلناه من اننا
عن قاضيان وقيل من خلاصه والله اعلم **خلاصه** لو ركب الدابة لينظر الى شريها
او لم يركب الثوب لينظر الى قدره فهو رضاء يقول الحق على الظاهر ان لا يظن
انها ليس برضاء لانها انما يفعلان لمجرد الاماني فان يكون رضاء وفيها ايضا
لو وجد بالمرأه عيبا وجد عيب الدابة في السفر وهما في الطريق فامضى السير

قوله

ويروى ما ذكرناه في خلاصة
وهو ان العيب يكون في الكل
البيع لا يكون رضاء

انما

لا يكون

لا يكون رضاء بالمعيب **جص** راي عيبها في ركبها فقال البائع ركبها في حاجتك فليس
لك ردها وقال المشتري ركبها لا ردها اليك قال لئول للمشتري **فقط** شري
قنبرا بركبه ورم فقال البائع انه ورم حديث اصابعه ضرب فاورده وليس بركبه
فشراها فلك فظهر قدمه لا يرو وكذا لو شراها على انه حديث فظهر قدمه **خ** هذا
اخر الم بين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب اخر فله الرو او العيب يخلف
باختلاف السبب **ص** راي المشتري العيب ولم يعلم انه عيب ثم علم عيبه ينظر ان
كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كعور وشلل لا يرو ويعلم منه مسايل كثيره **كاضفا**
ان اخلف التاجر فقال بعضهم هذا عيب وقال بعضهم لا ليس له الرو او لم يكن
عيبا بينا عند الكل **ص** لو شري راي على رجل فوس شراها ورما فقال بايهم فحرمه
است قافا هو خنام يرو وقيل لا **ط** شري فمسا بركبه بشري بال بالارسية
خنام فقال بايهم بشرا فشرها على فلك فظهر انه خنام سقط الرو كافي حيلة
الورم ونظره سوي شراها على انه لثمة بن ثمن فظهر انه لثمة بنصف من لاخير للمشتري
وكذا لو شري قنبرا على انه متخذ من عشرة افرج من الكرابس فظهر انه متخذ من اقل
من فلك والمشتري ينظر الى القيعين وقد شرط فلا خيار له **قد** شري بقره وشرب
من لبنها فوجد عيبها لا يرو ولا يرجع بنقصان **سبح** لا يرو وهو رضاء به البائع
اولا ولكن يرجع بنقصان وكذا لو اشترى الثوب فاكله ولو اكله فله الجهد والدار
فله **الرو** حلب لبن بقره شراها رضاء شربا اولالا لانه لا يمكنه الرو بلا لبن
لانه عام ولا مع اللبن لانه افضل فلا يمكن منه العقد فيه بقا للفسخ في الاصل
يقول الحق الظاهر ان الحيلة هذا انما في ما سياتي قريب من خلاصه ولعل في
هذه الحيلة روايتين كما لا يخفى **خلاصه** لو حلب من لبنها فاكل او باع فهو رضاء
لان اللبن جزء منها واستيفاء جزءها دليل الرضا وفي صلح الفأوى اكل بركبه
الاكل والبيع لا يكون رضاء **فقط** شري زوجي نور فوجد احدى اعيانها فامر
اجواب ان له رضاء بالمعيب فقط وقال شيخنا ان احدى اعيانها احدى اعيانها

يقول الحق في قوله هذا انما بين السبب
في قوله لا سبب في منه بعد حيل في حيلة
شراها على انها رضاء لانها سبب في رضاء
كما لا يخفى على الناظر في قوله

ن

القول

كتبت

صاحب ولا يعلم وقد يروى بها للمعيب فقط فصار كغيره **باب خلاصة** اراد روبا
 شراء ببيع فبرهن البائع ببيع البائع على اقرار المشتري انه باع بطريق الوكيل
 روبا عليه ببيع بغير قضاء ليس له روبا مع بايعه وكذا لو باع روبا بغير قضاء يروى
فقط الا يروى لو مضى من روبا كسب وجعل لا يمنع الروبا في البيع فان اراد
 المشتري الرجوع بقصد الروبا فله ذلك عندم لا عند ما اذا انفصلت التي لا تنزل ككسب
 وغلة لا يمنع الرجوع بالغش باي اسباب الغش وفيه ايضا شري خفيين فوجدتها فوجدتها
 ضيفا لا يدرجها فيها روبا ولا يدرجها في رجليه لا يروى ولو لا الخطا قبل لوشراها
 للبسها يروى لا لوشراها مطلقا ولو وجد احداهما اذيق من الاخر فلو صارها فاعلى ضاف
 الناس ما روى والا فلا ولو قال البائع يبيع في رجليه فليس فليست لا يروى وكذا
قاضيان شري خفيين فافا احداهما لا يدرج روبا لضيقه له روبا وان كان كلاهما
 ضيفا لا يروى او شراها او شراها فزاد بها روبا ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم
 انها عيب لم روبا لان هذا انما يشبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب شراها فوجد
 عيبا فاستقال فابى البائع ان يتقبل فليس ان يروى وليس هذا كغيره على البيع شرا
 فوجد روبا فزادوا ان واوى الرقعة فوجد روبا بالعيب وان واوا من عيب حدث فيه
 لعن الرقعة فليس برضا ولو جهم بعد علمه بعيبه فليس روبا **فقط** شري عيبا
 فزاد عيبا اخر فباع الاول مع علمه بالثاني لا يروى ولو باع الاول ثم علم عيبا اخر فله روبا
خلاصة العتبات اذا زال فالقيد يوجب الروبا **فقط** عرض بعض البيع بعد
 الروية على البيع او قال رضيت ببعضه بطل خيار الروبا وخيار العيب **ت** قبض
 بعض البيع مع العلم بالعيب بعيب رضا **في** ليس برضا حتى يقطع خياره عند
 من واوجعوا ان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد علمه بالعيب **فقط** شري وارا
 قبا بعضها فوجد به عيبا فالجس لا يروى ولا يروى على شي ولو وجد عيب قبل قبضه
 القبض ففان البائع يروى روبا عليك ينقضي البيع قبل البائع ام لا شري فاته
 باحدى رجليه يروى روبا ان لم يثبت علمه بشي ولم يعلم ثم جاء به بعد ايام وسال

وكبر

المشتري

منه

منه يوم فلولا لا يثبت مثله فلم روبا والآفاق لولا البائع انه حدث عند المشتري شري مشع
 ووجد بعض اشجارها عيبا قال البائع يروى الكل لا للمعيب فقط وان تبانت الاشجار
 وقال **خ** ان كان قبل القبض فكذلك الجواب وان بعد القبض ولو شري المشع باربعها
 كذلك ولو شري الاشجار فاقته يروى للمعيب فقط **قاضيان** شري جارتين ولم يقبضا فوجد
 باحدى عيبا فانه قبض المعيبة لزمها او رضى بالمعيبة والاخرى عيبا وان قبض المعيبة
 كان له روبا لانه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التوقيف فوجدتها وان باع السليمة بعد قبضها او
 اعتمها قبل قبضها او بعد لزمته المعيبة **فقط** وجد عيب ببيع وباعه غايب فثبت عند ان
 شراها وعيبه فوضعه القاضى عند عدل فملك عند العدل يملك على المشتري او الروبا لم
 يثبت على الغائب **شري** ينبغي ان يكون هذا انما لم يقبض بالرضا على الغائب او لو قبض
 ينبغي ان يملك على البائع او غايته انه حكم على الغائب بلا ضم منه وهو يتقيد في اظهر
 الروايتين شراها فوجد عيبه فله نقض الامانة وروى بعيبه بخلاف روبا من غير
 اقراره بعد فكه شري ثوبا فاذا هو صغير فلم روبا وكذا اخى وقلنسوة بخلاف قول
 البائع ارا انما طار فارا اياها فقال انما طار انه صغير فلم روبا وكذا لو قبضه وراهم روبا
 وقال للمقبض انفق فان راجت والار روبا فاعلى فقبلها فاعلى فله روبا
 بخلاف ما لو قال له بايعه او رض على البيع فان لم يشتر منك فزاد على فلم يشتره سقط
 الروبا ولو استقال بايعه فابى ان يتقبل فليس هذا بعرض على البيع فلا يكون روبا بعيبه
 فله الروبا ولو ساوم البائع المشتري وقال هل تبيعه منى فقال نعم سقط الروبا يقول المختار
 ويمكن ان يجبر ويهدى فبطلت من البائع لا يبيع لاسقاط خيار العيب من مشتريه كما لا يخفى
خ قال البائع ان لم اروى اليوم ففقد رضيت بالعيب لفا قوله فلم الروبا
في لم الروبا كمن يخذ كل يومين او ثلاثة ايام ولو صار به صاحب فاش عند المشتري
 فهو عيب آخر فزاد على فوجد عيبه فوجد عيبه **فقط** فوجد عيبه ثم عيبه
 لو انما يثبت مثل الاول بان كانا معا او كانا في وقت واحد فلم الروبا والآفاق
قاضيان شراها وهو محمول فقال بايعه منى فثبت فافا هي غيرها فله ان يروى لا

لم الروبا كمن يخذ كل يومين او ثلاثة ايام ولو صار به صاحب
 فاش عند المشتري فهو عيب آخر فزاد على فوجد عيبه فوجد عيبه
 فهو عيب آخر فزاد على فوجد عيبه فوجد عيبه

العيب يختلف باختلاف السبب شراء وهو محتمل فوجب تحريمه عند بائع كل يومين أو ثلاثة
ولم يعلم به المشتري فاطبقت الحجة عند المشتري له وهو صار به صاحب فاش عند المشتري
فوجب عيب آخر غير الحجة فيرجع بالنقصان ولا يبرأ **وجيز** ثم عند بائع ثم عند مشتري لو
الثانية مثل الأولى بها بأن كانتا غبا أو كانتا في وقت واحد فله الرجوع **والأفلاحي**
كان يحرم عند بائع ولم يعلم به المشتري ثم عند مشتري ثم لوفى وقت كان يحرم عند بائع
فله الرجوع لا لوجوبه في غير ذلك الوقت وقت آخر فالصاحب جامع العيوب ليعتبر بقوله فينبغي
أن لا يبطل الرجوع بهذا العيب الذي أوجب القبول فلا سبب واحد وانه تغير وقته بان
يخرج الظاهر في الترتيب الآخر في العدم وهذا الذي لا يقدح في كونه عيبا ولو كان سببا
كون سبب واحد فينبغي أن لا يبطل به حق الرجوع بخلاف ما هو في بيع **ملاح** وجب
عيب فنقصه لا يبرأ ولا يرجع بنقصانه أو أثر فيه الضرب **والأفروسي** المبيع
لا يخلو من كونه شيئا واحدا أو شيئين **فصل** في كونه عيبا من حيث لا يتوهم أحدهما بل
صاحبه كحراجي باب وزوج خن وخونها أو كونه شيئا بلحاظ حكم كونهين وعبد
وكونها ما يتوهم كل منهما بلحاظ آخر ثم إذا وشت في البيع ففان عيب واستحالة والأحوال
ثلاثة قبل القبض وبعد وبعد قبض بعض فقط أما لو وجد في بعض عيبا قبل قبض كل
كان فشكل العيب موجودا وقت البيع أو حدث بعده قبل قبض فالمشتري مخير فخذ الكل
بثمنه أو رجوعه لا المحيب وصاحب كجسته من الثمن فلهما فأك أو الصفقة لا تتم قبل القبض
بدليل انقضاء البيع برفق بالأرض ولا قضاء ولو قبض بعض فقط فوجب الرجوع فيه
أو فمما بقي عيبا في حكم الفصل الأول في كل ما قرأ أو الصفقة لا تتم بعد سواها كان البيع
واحد أو شيئا ولو قبض كل فوجب بعضه عيبا نديا أو عاونا بين شرابه وقبضه
فان كان المبيع واحد أكدركم وأرض وثوب أو كيليا أو وزنيا في وعاء واحد
أو قرعة واحدة أو شيئين في حكم كشيء كما أنه أخذ كل واحد وكله فخير بين أخذ كل
ورجوعه دون رجوعه فقط أو فيه زيادة عيب هو الاشتراك في الأعيان وان
كان المبيع شيئين أو أكثر بلحاظ حكم كشيء واحد وعبيد وكونها أو كيليا أو وزنيا في

من التغير

أو شيئين

وكلا ليس للبايع أن يقبل
المبيع فاقامة الرجوع
تصاحبا على الرجوع
فقط وأخذ الباقي بجسته
من الثمن

أو بغير

أو بغيره فمختلف فالمشتري لا يبرأ من العيب فقط لا يبرأ من كل الأضرار ولا يبرأ
الموجب الأضرار أو قضاء أو الصفقة تمت فيصير ثمنها **فصل** في عيب المحيب كجسته من الثمن
غير محيب أو المحيب وظهر المحيب سلبا يقول المير وبات **فصل** في عيب المحيب كجسته من الثمن
في غير الفصل السادس عشر في سائر الأقسام فينبغي أن لا يخلو من كونه عيبا
وواجب في خيار شرط وروية ليس له الرجوع دون بعض فقط وان قبض الكل
لأنها لم يجز ما تم الصفقة وهي قبلها لا يخلو من الترتيب وانما قلنا لأنه لا يبرأ برفق بل
بلا قضا ولا رجوع ولو قبض الكل متى خرج من رجوع البعض لزم الكل سواها كان المبيع
واحد أو شيئا فمختلف هذا الذي ذكرنا لو وجد بعض المبيع عيبا بطل المبيع بغيره
والمستحق يأخذ الباقي بجسته من الثمن أو رجوعه سواه بقيت به الباقي أو لا أو الصفقة
تفرقت على المشتري قبل التمام فقدم رجوعه وكذا لو استحق بعد قبض بعض فقط وأثنى
بأقبضه أو غير حكمه ما قرأ ولو قبض الكل ثم استحق بعض بطل المبيع بغيره ثم لو بقيت
به الباقي كما لو كان المبيع واحد أو عاونا في تبعضه ضرر كذا رجوعه فلهما فالمشتري يأخذ
الباقي بجسته من الثمن أو يبرأ وكذا لو كان شيئين في حكم شيء واحد فاستحق أحدهما
فله الخيار في الباقي ولو لم يتعيب به الباقي لم يكن المبيع ثوبين أو قنين فاستحق أحدهما
أو صبرة بر أو حلة كيل أو وزني فاستحق بعض لزم الباقي بجسته بالأختيار أو لا ضرر في
حقيقته تبعضه **فصل** في رجوع المحيب فقط أو شيء **فصل** في الباقي كيل أو وزني
من نوع واحد فليس إلا أن يبرأ من كل أو يمسكه ولم يفصل بين كونه في وعاء أو في أوعية
الأان شائنا ما لو أفاضها في وعاء واحد بركم الكل أو يمسكه كقن واحد ولو في
أوعية وعائين رجوع المحيب فقط كقنين **فقط** شري عشرة بران أرضا
فاستحق أحدهما من الخيار للمشتري برفق بوضع كجسته أرض واحدة بخلاف ما لو شري
أرض على أنها عشرة أفرع فافهمي انقص يجرأخذ بكل ثمنه أو تركه أو كل واحد
من الأراضي أصل براسه أما الذرع فلا يابله شيء من الثمن يقول الحق لان الذرع وصف
والأوصاف لا يابله شيء من الأمان كما ذكرناه أو بغيره **فصل** في شره الطلوي

في فرق

في البيع سلبا

ان يبيع عام الصفقة

لو ملك المبيع قبل قبضه بفعل البائع او بفعل المبيع او بآفة سماوية بفعل البائع ولو فعل
المشتري فعليه ثمن ان كان المبيع لو بيع مطلقا او بشرط خيار للمشتري ولو خيار للبائع
او كان المبيع فاسدا الزم المشتري قبل لو شليا وقيمة لو قويا ولو بفعل اجنبي تخير
المشتري فسخه او اجاز وضمن المالك المثل في المثل والقيمة في غير ثم ان كان
لو باضمن من جنس الثمن وفيه نقص على زيادة لا يطيب له ولو من خلاف طاب له
ولو هلك بعد القبض بملك على المشتري الا ان كان المبيع لو استهلك البائع
والمشتري قبض بلا اذن البائع والثمن حال غير منتقوه صار البائع مستورا وخط
الثمن عن المشتري ولو هلك بعضه قبل قبضه فلو بفعل بائنه طرح عن المشتري
حصه النقصان من الثمن قدر كان النقص النقص او وصفا وتخيرا للمشتري اخذ
بخصته من الثمن او تركه ولو بفعل اجنبي تخير المشتري فسخه المبيع او اجاز وضمن المالك
ويلزم كل الثمن قدر كان النقص او وصفا ولو باقية سماوية فلو كان النقص قبل
يطرح عن المشتري حصه من الثمن وتخيره الباقي اخذ بخصته من الثمن او تركه ككون
المبيع كيليا او وزنيا او عدويا متعاربا وفات بعض من الثمن قدر ولو كان النقص
وصفا لا يطرح عن المشتري شي من الثمن وتخيره اخذ بملكه او تركه ولو هلك بفعل
المبيع فلو كان المبيع ولو وصفا ما يدخل تحت البيع بلا اذن كاشيما وبنادي الارض واداء
في اعيان وجوده في كيل ووزن ولو هلك بملك بفعل المبيع فالجواب هكذا يقول الجعفر
الطاهر ان المثل رايه هو قوله ولو باقية سماوية اخذ قال ولو بفعل المشتري صار فابضا
قدر ما استهلك اهلكه بالاستهلاك والباقي بالتعيب حتى لو هلك الباقي في يد البائع قبل
وجوه الحبس بملك على المشتري ولو هلك بعد حبس بملك على البائع ولزم على المشتري
حصه ما استهلكه لا غير فان حبس وليس له حق الحبس لزم ضمانه وعلى المشتري جميع
الثمن واذا اختلفا في هلاك المبيع فقال البائع بملك بعد القبض وقال المشتري بملك
قبله فالقول للمشتري وايضا برهن يقبل ولو برهن يقبل بينة البائع ولو اقر المشتري
البائع ان المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري ان البائع استهلكه فالجواب عما ذكرنا

لو استهلك

فان كان نقصان
قدر طرح

نقصان وصف

او لم يكن للبئتين ما يريخ اما ان لو اراد فلاحق ببيع الاسبق فيما من صورتي
الملك والاستهلاك وهذا اذا كان قبض المشتري غير طاهر اما لو كان طاهرا لم يملك
استهلاك المبيع فاقول كل من البائع والمشتري استهلاك صاحبه فالقول للبائع وايضا
برهن يقبل ولو برهن ببيع بينة المشتري ثم يخطر لو كان في موضع البائع حق الاستر ولو
الحبس صار بلا استهلاك مستورا وانفخ المبيع وسقط الثمن عن المشتري وفيما
لا يكون له الاستر وادى فله المشتري فحين البائع قيمة المبيع ولا ينفع به البيع الكلي
من شرط الطي او كذا في المصنف **فخر** باع ارضا على ابن عمه فيها نخلا وسمى عدا او
لم يتم او باع ولو اراد اذ فيها بيتا ولم يكن جاز العقد وتخيره المشتري اخذ بكل الثمن
او تركه والاصل فيه ان ما يدخل في العقد بلا شرط او بشرط وعدمه فله المشتري جاز
العقد وهو ما لا يدخل في العقد بلا شرط او بشرط ولم يرد لم يخرجه **ما يرجع فيه**
بالنقصان وفي صل الاصل في مسایل الرجوع بالنقصان انه متى امتنع الرق
من جهة المشتري فلو بفعل مضمون لا يرجع بنقصه ولو بفعل غير مضمون يرجع **بفس**
المطلوب المراء بالمضمون انه لو وصل ولكن الفعل في ملك الغير يرجع الضمان **صل** وان
امتنع الرق من جهة البائع او من جهة الشرع يرجع بنقصه ببيان المضمون شري فبا قطع
ولم يخط اولته فوطئها فوجد بها يرجع بنقصه لان امتناع الرق حصل من البائع او المشتري
يروا لان البائع لا يرضى للنقص فلو قبله جاز فلم يرد الامساك من المشتري فيرجع او
البائع شرط سلامة المبيع من جهة الحاجب فدفان شرط فيرجع المشتري بخصته او امتنع
الرق ولو صبغ او قطع ثم طاف او دلت الالة يرجع بنقصه او الامتاع الرق امتنع من جهة
الشرع او المشتري يروا لكن الشرع يمنع عن الرق للرب او لم يصير المشتري راضيا بالعيب
وكذا لو صبغ او خاطه فزاي عيب ثم باع يرجع بنقصه او الرق يرضى بالمتنع فلا يمان الى
المبيع ولو قطع ولم يخط فزاي عيب فباع لا يرجع او الرق امتنع من كل وجه **فصل** في ما
بلا نقض فلو لمات التاجر يرجع او الرق امتنع من جهة الحكم لان جهة المشتري وكذا لو
مات بر اولت سوي يرجع او الرق امتنع للشرع **بفس** من بر اولت سوي لا يرجع

ينما

كما يشترط ان يرد صاحبه فصالح احد الباعين من حصته
فليس للأخر ان يخاصمه وهذا في مسيلة او الرقيل لو اشتري
فوجد اعيان ليس لاهلها الرق بدون الاخذ وعندهما
كل منهما روضة بدون الاخر وهو موصوفه هو

كما لو اقر المبيع من ملك ببيع او جهة ثم راي عيب
لا يرجع بنقصه لان المشتري صار مكملا او البائع
يقول روي على

عن العيب

الحكم

بنقصه عند خالفها كالرطل اكل ثم راي عيب لا يرجع بنقصه فيها ولو باع بعض
 لا يرجع بنقصه فيها باع ولا يرد الباقي عند اكتشافه وفاء لا يرجع بنقصه او
 الرق استع من جهة المشتري بفعل مضمون فصار كالرابع الا انه يضمن لا يضمن الحق
 ملكه قال صاحب جامع الفضول ان قول يضمن ان يرجع بنقصه في الباقي او الرق استع
 فيه من جهة البائع او المشتري ورواها الا ان البائع لا يرضى للنقص ومن دعاهم لا يرجع
 بنقصه باع ورواها في جسته من الثمن وعليه الفتوى يقول انه لو كان من هذا
 الرجم فحق ما سواه الرجم لان الامة مبلوكة ببيع الحسن كبيع الباطل ايضا في عدم رده وعدم
 الرجوع بنقصه فلا يرد ما ادور ما فكر المعترض من كلام المستحق والجيب من غلظة عن
 وهو انما يخاف من قيام فساد كالرابع او لا شك ان غير باع باع الى الباقي لفظ الباقي
 في قوله ولا يرد الباقي في غير المعنى فالخلف فصار كالرابع الباقي ايضا **خ** وعن ان
 لا يرجع بنقصه باع ورواها في جسته من الثمن وعليه الفتوى **يس** لو باع ثوب
 حرير عالما لا يرجع بنقصه في ظاهر الرواية لانه لا يرد العوض بازيه فانه باع وكذا لو
 قلده غيره او شري ثوبا او طعاما فالتلف او الكسيف لا يرجع لانه وجب عليه مثل اذ قيمته فساد
 كبيع ومن سواه يرجع لانه وصل الى قيمته مجيبا لانه لا يرد الواجب على ما لم يفرج على البائع
 بالنقصان وان استع الرق من جهة المشتري بفعل مضمون فلا الرجوع بنقصه كما لو حرر
 او تبرأ او العتق في ملك الغير غير مضمون واختلفوا من جهة هذا ان لو كان البيع ثوبا
 فلبس حتى تحرق او طعاما فاكله عند لا يرجع او الرق استع من جهة المشتري بفعل مضمون
 فصار كبيع وقدر عند من يرجع لان الرق استع بضع بضع الناس فصار كفتح و
 لكنه يشكل بالبائع فانه ما يضمنه الناس ومع ذلك بطرقه قال صاحب جامع الفضول
 واجوب ان المراد بضع مقصود اصلي والملبس والاكل وكذا في خلاف البيع
 فان الغرض الاصلي بالشر هو الاستع لا البيع فافترقا يقول انه غير مائة ولا يخفى على
 سائر ما لم يرد **يس** ولو اكل بعضه لا يرجع عند بنقصه فيها اكل ولا يرد الباقي كبيع
 بعضه وعن من يرجع بنقصه اكل وهو في الباقي روايتين في رواية يرجع بنقصه ولا يرد

عيب لا يرجع

يضمنه المشتري لا يضمن

الباقي في بيع البعض مبيعا كما

الا ان يرضى البائع وفي رواية اخرى وان لم يرضه يرد ما بقي بجسته من الثمن ويرجع بنقصه
 العيب فيها **خ** وعليه الفتوى بغير النقص بكملة هذا اذ في الطعام في وعاء واحد اذا
 تلف في وعاءين فاكل احداهما او باعه فعلم بعيب في كله فله الرجوع الباقي وفاء او الكيل والوزن او اذا
 كان في وعاءين فهو في حكم العيب كشيئين فمكتفين شري ارضا ففعل مسجد ثم راي عيب لا يرد
 وفاء او الخمارا انه يرجع بنقصه شري قناعا انه خمار او طباق فوجد بحسن فله الرجوع بنقصه
 ما لم يزل واما عند قباله يرجع بنقصه وعن ج في رواية لا يرجع **فصل** في ابراهيم باع
 فوجد فراخ عيب يرجع بنقصه وكذا الايام لو ابيع في الماشي فاشي عيب لا يرد وان رضى باع
 فله الرجوع بنقصه او في النار فذبح ما شري عيب لم يرد او في ثوب بنقصه في ثوب لا يرد
 كذبة مال صاحب جامع الفضول ان قول الزهبي انما يضمن في النار اللهم الا ان يكون
 قبل الذبح لو قد ذبح شيئا من عيبه فان حرره بغيره لا يرد ولو لم يرضه منه
خلاصة اذ ادور باع عيبا فلم يدر باع به فله رده وامسكه ولم يضر فيه من غير ما يدل على
 الرضا يرد عيبا باع له وحضر ولو هلك يرجع بالنقصان **هذا** اي لو احدث ثوبا عند المشتري
 عيب ثم اطلع على عيبه لان عيبه البائع باع به فله ان يرجع بالنقصان ولا يرد البيع الا ان
 يرضى البائع ان ياخذ بعيبه **هذا** اي لو احدث ثوبا فافترقا
 فبقي فيها ثوبا او رضى ثم وجد بها عيبا منه باع به يرجع بالنقصان ولا يرد فان حال باعها فبطلت
 ولو اكل كل الثمن لم يكن وليس باعها ان يتلف ويروى كل **خ** شراها وقبضها فوطيها او قبلها
 بشيء **خلاصة** او لم يرضه **خ** لا يرد عيبا يرجع بنقصه الا اذا رضى البائع بها
 باعها ولا يرد بنقصه ولو رضى المشتري فعلم بعيبها فباعتها العلم بالعيب او قبلها او قبل
 لا يرجع بالنقصان لان شرط الرجوع ان لا يرضى بوجه البائع بوجه البائع ان لا يرضى بها فلا
 شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري مطلقا او زوجها المشتري غير مطلقا
 ووطئها الزوج او لم يطأ ثم راي المشتري عيبها لا يرجع بالنقصان لا الرجوع لانها في كل اوجه
خلاصة شرا وقبضه ثم اعتقه او تبرأ ثم علم انه عيبا عيبا لا يرد بل يرجع بنقصه
 لو باع او وهب او اطلق ما لم يرضه ولو كان بنقصه العلم بالعيب بعد بيعه **هذا**

وطئها

يقول انه غير عبارة بغير البعض بكملة ليست بذكر في
 فباو في عيبين وانما المذكور فيها وقال محمد بن
 الباقي ويرجع بنقصان ما اكل ونعطي لكل نقص حكم
 نفسه انتهى ثم ان هذا اشكال عظيم وهو ان قول
 محمد هذا يخالف قول من في حصيله بيع البعض ثم وجد ان
 العيب فيها باع وفي الباقي حيث قال هذا لا يرجع
 بنقصان البعض الذي باع والفرق بين المبيعين
 بالاكل والبيع لا يقتضي اختلاف حكمها فكان ينبغي
 ان يحدد كلتا هاتين الرصع بنقصه البعض المأكول
 والبيع فليعلم قال صلى

ولو كان الواجب على مال لا يرجع بقصد ولو باع بعضه او عصب بعضه البره الباقى ولا يرجع
 بشئ عجز من ولو ثوبا فاستهلكه غيره او طعنا فاكله غيره لم يرجع بقصد وعن من يرجع
 ولو ثوبا فخرقه ثم علم عيبه لا يرجع وعند غيره ولو عصب او عصبه او اسما او صاح
 بالمبيع على مال ثم وجد عيبا لا يرجع بقصد باع ما عصبه فبات المبيع في يد المشتري الثاني
 ثم اطلع المشتري الثاني على عيبه يرجع بقصد على بائعه وبائعه لا يرجع على بائعه عند خطلها
 اما لو صاح المشتري الاول **خ** بعتنا ما اشترينا بفعل المشتري او بفعل اجنبى او باقيا وادوية
 ثم علم عيبه القديم فلا يرجع ويرجع بقصد مقدم سلبا ومجيبا فان نقص العيب عشر القيمة
 مثلا كان حصته النقص عن الثمن على هذا الحساب فان رضى البائع باخذ وزوكل منه فلا شك
وجيز نقصان العيب ان يقوم صيحي ويقوم مجيبا على حاله فان نقص النقص العيب
 فيرجع بكه من الثمن **خلاصة** وان كان المبيع متايضا فانما انتقص قدر عشر قيمة المبيع
 يرجع بعشر ما عجزنا والمقوم لابد ان يكون اثنين بحراة بلفظ الشهادة وكثرة المتقاربين
 والمقوم من يكون اهلا في كل حرفة **قاضي** ان المشتري الثاني بالمبيع عيب المبيع وتقدر
 روى على بائعه بعيب حدث عند رضى على بائعه بالنقصان صحا ليس لبائعه ان يرجع على
 بالنقص على بائعه عند روى لانه انما يرجع فذلك باع ما اشترا فان المبيع عند المشتري
 الثاني ثم اطلع الثاني على عيب قديم فلا يرجع بالنقصان على بائعه وليس لبائعه ان
 يرجع على البائع الاول عند روى خلافا لما **فقط** فوجب على بائعه ليرى بعيبه فذلك
 الطريق يملك على المشتري ثم يرجع بقصد على البائع **ج** شري كثر غزل فاشترى منها
 فوجد اسفله اربعين علقى لونه بعضه فوجد اسفله اربعين علقى لونه بعضه فوجد اسفله اربعين
 بالنقصان وقال من اسفله اربعين علقى لونه بعضه فوجد اسفله اربعين علقى لونه بعضه فوجد اسفله اربعين
 يوزن **فصل** بل بن ابراهيم باذراى عيبه يرجع بقصد وكذا الايام لو انتفع في الماد فزاي
 عيبه لا يرجع وان رضى بائعه وهذا اشكل ولو اوفى المار قدما فزاي عيبه لم يرجع او اوفى
 ينقص بخلاف الذهب والفضة كدبره قال صاحب جامع الفصولين اقول الذهب ينقص
 احتياجا ايضا في النار لانه ان يكون قبل الذوب لو صد وسكتا فزاي عيبه فان

ما شرا

عذرو

حقه بخره روى لا وحده بخره لانه ينقص منه **وجيز** ثم المبيع عند بائعه ثم عند مشتريه لو
 الخ الثانية مثل الاول بان كانا معا مثلا او كانا في وقت واحد مثلا روى ولا خلاف في قول
 المشتري ان يرجع بقصد المبيع في المار او اشتريه من غيره **قاضي** ان
 شرا فوجد عيبا عند بائعه كل يومين او ثلاثة ولم يعلم به المشتري فهو عيب اخير الحق فابق الحق
 عند المشتري لروى ولو صار به صاحب فراش عند المشتري فهذا عيب اخير الحق
 فيرجع بالنقصان ولا يروى ويضمه ثوبا في ثوب اخر **وجيز** ثم عند بائعه ثم عند
 مشتريه لو الخ الثانية مثل الاول بان كانا معا او كانا في وقت واحد فلا روى ولا خلاف
 فلا يقول الحق الظاهر ان يرجع بقصد المار او اشتريه من غيره حقيقة من
 جهة الشرا كما لا يخفى **قاضي** ان عيبه شري اتمه وقبضها فوجد عيبها فزوها
 على بائعه ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري فللبائع روىها على المشتري
 بذلك الا وان رضى عن عيبه القديم او ميكها بلا شيء ولو حدث بها عيب
 اخر عند البائع بعد الروى فللبائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري
 الا ان رضى المشتري **فقط** ان يقبلها من البائع يتدل اسميه قوله فللبائع يرجع الخ
 الظاهر ان رجوع البائع انما هو بعد ضمانه للمشتري نقصان العيب ارش العيب القديم ولا
 فالامر مشكل كاللخني على المار وانه اعلم خري قنا او اتمه وقبضه ونقصه ثم ان المشتري
 ان البائع كان عيبه قبل روى او روى او كان في المار كان اشتراها البائع وانما البائع
 فذلك وحلف فالتقوى فالتقوى او لانه يفتق على المشتري باخره ويصير مبررا او اتمه ولا
 ويحق بخرى البائع او شري قنا او اتمه وقبضه ونقصه ثم وجد عيبها او عيبا
 والاصل خري قنا او اتمه وقبضه ونقصه ثم وجد عيبها او عيبا
 علم بائعه استى ما شري وانه ان وجد عيبها روىها فوجد عيبها فزوها
 في الطريق عند الروى يملك على المشتري فان اشتريه من غيره فوجد عيبها فزوها
فقط فوجب على بائعه ليرى بعيبه فذلك في الطريق يملك على المشتري ثم يرجع
 بقصد على بائعه **قاضي** ان شري وانه ان وجد عيبها روىها فوجد عيبها فزوها

شري قنا او اتمه وقبضه ونقصه ثم ان المشتري ان بائعه كان
 اشتريه قبل روى او روى او كان في المار كان اشتراها البائع
 وانما البائع فذلك وحلف فالتقوى او لانه يفتق على المشتري باخره
 ويصير مبررا او اتمه ولا ويحق بخرى البائع او شري قنا او اتمه وقبضه ونقصه
 ثم وجد عيبها او عيبا

المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر ان العيب لم يكن او كان في الـ قبل البيع اخذ به العلم
 ولو شرا ثم صار من كل عيب على ما جاز اذ في الصلح ابطال حق بعض وابطال الحق
 يجوز بعض وبدونه ولو لم يصالح بل شري منه المحيب لم يجوز والمدعي على خصوصه اذ في
 الشرا عليك العيب وبطلان خلاف الصلح لانه قطع خصوصه وبطلان براءة عن الدعوى
 ولو صالحه عن العيوب كلها جاز ولو شرا فوجد عيبا فصالح احد هما البائع من جهة
 فليس للاخر ان يحاكم وهذا فرع مسيلة ان الرجلين رجلين لو شرا فوجد عيبا ليس
 لاحدهما الرجوع بدون الاخر عند وجوبها لكونها متروكة حصته بدون الاخر ولو شرا
 وتناصحا ثم طعن فيه المشتري فصالح البائع على ان حظه منه من الثمن على انه بريء من
 كل عيب جاز الصلح وكيل شرا وشري وقبض فطعن موكل بعيب فصالح الاخر البائع جاز
 استحسانا او لوجوبه ابراء يجوز شري طعاما فرائ عيبه فصالح البائع على ان يزيد
 طعاما بعينه جاز وكانه شري ثمن هذا الطعام الاول بذلك الثمن ولو نقد منه ثم صالحه على
 طعام الى اجل لم يجوز ولو لم يقصد الثمن فصالحه على طعام الى اجل واعطاء الثمن قبل ان
 يتفرقا جاز لان بعض الدراهم صار بارز او طعام شرا وبعضها بالاداء طعام صالح فيصير
 كسمل سواء كان الطعام من جنس الاول او لا وهذا عند ما على قياس قول ج اذ كان من
 جنس الاول لم يجوز الا ان يبين حصته طعاما على شري قاتل بالثمن ومنه ايضا فوجد عيب
 فصالح البائع على اتمام حاله او موقعا جاز ولو على وناشر فان حاله جاز لا لوجوبه لانه لما ظهر عيب
 وجب على البائع رد الثمن فكانت اجلة في الدراهم التي عليه فان وجد البض جاز ولو لم يكن
 ولا خلاف لو لم يكن ولكن معاوضة اما الدنيا فيصير عرضا في الدراهم التي عليه فان وجد البض
 جاز ولا خلاف لانه حين بدى ولو صالحه على بر بعينه فمارة فمارة قبل قبضه جاز لانه حين بدى
 ولو شري قاتل فباعه من غيره فعلم عيبه فصالح البائع الاول لم يجوز لانه لما بدى من غيره لم يبق خصوصه
 بغيره لانه اسكه بغيره من غير قبضه فمارة فمارة على الثاني فلم يرد على البائع
 الاول ولو مات الثمن في يد المشتري الثاني ثم علم بعيبه فباعه على بائعه وهو المشتري الاول فلو
 يرجع على بائعه البائع عند وجوبه ولو صالحه لم يجوز صلحه وعندها الرجوع عليه ويجوز صلحه

لا يوجب

بعض ولما علم **البراءة عن العيوب** وفي **الوجيز** اصله ان شرط البراءة في
 كل عيب ليس ببراءة واسقاط حق لانه لا يقع له قبل البيع وقت البيع ليرتفع منه
 بل هذا بيان ايجاب العقد على وجه لا يوجب استحقاق السلامة والعقد قابل لذلك
خلاصة وبطلان باع قاتل او امة بشرط البراءة من كل عيب جاز وانه لم يستم العيوب وكذا
 البراءة عن الحق خلافا لث في ويدخل تحت هذه البراءة العيب احوث بعد العقد
 قبل القبض عند من وعدم لا يدخل وهذا بناء على انه اذا باع بشرط البراءة من كل
 عيب يثبت بعد البيع قبل القبض صح عند من خلافا لمحمد ولو شرط انه بريء من كل
 عيب لم ينصرف الى احوث وفا قال بريت اليك من كل عيب به يدخل تحت
 عيب واحد فان وجد عيبين يرد **قاضي** باع شيئا على انه بريء من كل عيب لا
 يكون اقرارا بالعيب ولو شرط البراءة عن عيب واحد وعيدين كافة فذلك اقرارا بذلك
 العيب شري عبدا وبشر اليه البائع من كل غايك فالمراد منها في البيع السرقة والابانة
 والزنا ولا يدخل فيها الكلى والاس والدمى والتلول والامراض ولو بشر من كل
 عيب يدخل فيه المحبوس وكل عيب وواء وان بشر من كل واء فهو على المرض ولا يدخل
 فيه الكلى والاصم الزائدة واثر فرج قد براء ومن ح الداء هو المرض الذي في الجوف
 من طحال او كبد او نحو ذلك ولو قال البائع انا بريء من كل واء ولم يقل من كل عيب لا يبرأ
 عن كل العيوب لان الداء يدخل في العيوب بخلاف عكسه بدون عكسه باع امة وقال
 انا بريء من كل عيب بها فهو بريء من كل عيب بها ولو قال انا بريء منها لا يبرأ عن العيوب
 قال لغيره انت بريء من كل حق في قبلك يدخل فيه العيب شري ثوبا فارا البائع فيه خروفا
 فقال المشتري قد ابرأك عن هذا الخرق ثم جاء لقبض الثوب من البائع فزاع الخرق
 فقال ليس هذا مثل ما ابرأك عنه كافة فذلك بشر او هذا فزاع قال لغيره المشتري
 وكذا في زبارة بياض العين وكذا لو ابرأ به ابرأ عن كل عيب بها او ابرأ عن عيوبها
 ثم قال المشتري هذا حدث هذا بعد الابراء وكذا لو قال ابرأك عن هذا البرص
 ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابراء ولو قال ابرأك عن البرص او عن العيوب

او عن برعي او عن كل عيب فلو راى بعد ذلك عيبا وقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها
فالتعليل للخصم للبائع الا ان يبرهن المشتري على ذلك فيكون له حق الرجوع في قولم لان
عندنا اذ قال المشتري ابرأك من العيب او قال البائع ابرأني من العيب لا يدخل
فيه كذا وث عند البائع وفي ظاهره ذهب ح من يدخل فيه الموصوف عند العقد وكذا وث
قبل التليم وتصح البراءة عن الكل باع عبدا وقال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد
الا الا باق فوجد ابقاله رقا ولو ذكر بدل قوله الا الا باق الا باق لا يبرأ لانه
اخر انه ابرأ من العيب ففرض رجل للمشتري بعت ما يكره فيه من العيب من الثمن قال
ح من يكره ذلك فافا وجده عيبا رقا على البائع فلم ان يرجع على الصانع بعت العيب
من الثمن كما يرجع على البائع ومن سوا اخرين عبدا فقال لم يرجع ففرضت لك ثمانية فلان
الرجوع على البائع لا يرجع على الصانع بشي ولو قال الصانع ان كان اعني ففرضت على
مشتري عبدا فوجده عيبا فقال له رجل قد ففرضت هذا العيب لا يبرأ بشي باع ثوبا على انه بريء
من كل عيب من ارقق وكانت فيه خروق قد خالها او رقاها فلو بريء من ذلك
مشتري عبدا او قبضه ثم عرض على البائع وقال له رجلا اشتريته فانه لا عيب به فلم يشتر فوجده
المشتري عيبا لم رقا على بايعه وقوله اخرين فانه لا عيب به ليس باقرار بعدم العيب ولو
اشترى فانه ليس باق ثم وجده ابرأ ليس له رجوع على بايعه **الفصل الخامس**
والعشرون فيما يتعلق من العقود بالشروط وما لا يتعلق وما يتعلق بتعليقه
وما لا يصح وفيه بيان ما يقبل التاقيت والفاية وفيه مسائل تحريم اكتمال **صع** اعلم ان
تعلق التملكيات والتقييدات بشرط بالشروط لا يجوز اما التملك فكيف وشرا وايجابا واستيثارا
بهته وصدقه ونكاح واقرار وبراء **خلاصة** وفي شرح الطحاوي تعلق الاطلاقات بالخطا جاز في كل
واحد من التملك والطلاق والعتاق واذا ثبت العبد في التملك وتعلق التملكيات
بالخط لا يجوز كبيع وهبة وصدقه وبراء عن الدين ووزل الوكيل **صع** واما التقييد فكل من عن
الولاية ويجزى من ورجعة ولما التحكيم فلا يجوز تعليقه اذ فيه تملك الولاية ويجوز عدم الاطلاق
الولاية **صع خلاصة** الولاية وتعلق النكاح والوصاية والوصية والولاية واذا ثبت النكاح بالشروط

ولو قال

عند

خلاصة تعليق الهبة بالشروط باطل لو ذكر بكلمة الهبة ولو ذكر بكلمة على فلو كان شرطاً ملأيا
صحة الهبة والشروط ولو كانا لصحة الهبة لا **الشرط ص** ولا يبطل الشركة بالشروط الواردة
وقيل لو كان في المضاربة شرط بطل الشرط لا المضاربة والبيع بالشرط اهـ فان بكلمة على
لم يشرط فلو كان الشرط ما يقتضيه العقد صح البيع ولو ما كان مقتضى العقد وفيه منفعة
لا احد العاقدين فيد العقد البيع ولو كان الشرط بكلمة ان كذا لم يفت ان كان كذا ابطال البيع
سواء كان ماضيا او ضاررا او كيفا ما كان الا في صورة وهي ان يقول بعت ان رضيت به فلان
ويكون انقضاء وقت ثلاثة ايام يعني بالخيار **خلاصة** في شرط العتق ثلاثه عقد يتعلق
بالشرط بغيره وهو ذكر البديل لا يصح هذا العقد الا بديل منطوق ويغني ان يكون معلوما
حالا لا محجوزا فيه التملك والتكليف والشرط الفاسد يفسد كسبع وشرء واجارة وقسمه وصلى
عن مال وعقد لا يتعلق بالشرط بغيره والشرط الفاسد لا يبطل ككساح وخلع وصلى عن يوم العقد
وعق على مال فلهذا العقد وقع بلا ذكر بدل ويجوز بديل مجهول ومعلوم وحلال وحرام وعقد
يتعلق بالشرط بغيره وهو نوحان نوع يفسد، ونوع لا يفسد، وهو عقد الكتابة وهو قوله وان يتعلق
بالشرط اي من حيث انه لا يفسد الكتابة الا بديل من كونه العقد فان كان النساوق باوخل
في صلب العقد ففسد، بخلاف ان يكتب على بدل حرام او مجهول قال وفكر صاحب خلاصة وفكر
هذه المسألة بعبارة اوضح من هذا زياوان الامام فاصين في حيث قال العقد والبي
يتعلق بها بالقبول احتكام ثلاثة اقسام قسم يبطل الشرط الفاسد وجهالة البديل وهي عبارة
مال بالبيع واجارة وقسمه وصلى عن موعى المثل المال وقسم لا يبطل الشرط الفاسد ولا
وجهالة البديل وهو موعى ماله بالبيع ككساح وخلع وصلى عن يوم العقد وقسم لم يشبه
ببيع وكساح وهو الكتابة يبطلها جهالة البديل ولا يبطلها الشرط الفاسد ووافر اجمع بين شيئين
فقبل العقد في احد ما في القسم الاول لا يجوز سمي لكل واحد منهما بدلا او لم يتم وفي القسم
الثاني لا يجوز على كل حال وفي الثالث ان سمي لكل واحد واحد منهما بدلا لاجازة الاطلاق انتهى
تعليق الرخصة بالشرط باطل وكذا اضافها الى وقت مستقبل كالكساح كالقوله ان اوجاء
عند فقه راجعك والما يتعلق بالتعلق بالشرط ما يجوز ان يكون به ولا يكون بالرخصة عز الوبيل

كساح
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل
الشرط الفاسد لا يبطل

لا يخلو

لا يخلو التعليق بالشرط تعليق العزل بالشرط صحيح والطلاق على مال او بدونه والحق و
الصلى عن يوم العقد من الجارية والصلى عن الجارية فيها قصاص حال او موجد
لا يبطل بشرط فاسد وكذا اجابة العصب وجباية الوصية والحارية افاضتها رجل
وشرط فيها حوالة او كالة لا يبطل بالشرط تعليق الوقف بالشرط لا يصح في رواية وتعلق
الوصاية والوصية والوصية بالشرط جائز الشركة لا يبطل بشرط فاسد ولا يبطل الشرط
من المضاربة ان كان شرط يبطل الشرط تعليق ايجاب الامتكان بالشرط لا يصح ولا
يلزم الرضى بالشرط عوام والشرط ليس باذن بان يرضى على ان يكون يكتب الى فلان بكذا
حتى يوفيه وفيه تعليق الروعي بالشرط باطل وله الروعي بالبيع كالقوله ان لم اروه هذا
الثوب المحبب عليك اليوم فخرضت بالبيع وتعلق الروعي بالشرط صحيح كالقوله ان
ابطلت عياري اوافاء عند او عند العقد الالة لا يبطل بشرط فاسد صورتها لوصاها الامام
على مال معلوم على ان ياخذ فلكل من الركن فاصلة او من الاراضى فاصلة لا يصح الشرط **ص**
وجملة ما لا يصح تعليقه بشرط لا يبطل باسء ثلاثة عشر بيع وقسمه واجارة ورجعة وصلى
عن مال وبراءة عن موبى ومجرى المذون ومنه الوكيل في بوليته ومجرى المذون ومنه الوكيل في بوليته
وايجاب اعتكاف ووزارة وحالة اي مساقاة ووقت وازرار وقسمه في رواية يقول
المتهم لم يذكر الجحفي الكثرة والفاصل ولكن ذكر في الكثرة لم يدل فلكل في الكثرة الحكيم وفي
الخلاصة الاجارة براء بغيره كذا الاجارة براء مهلة ولعل في هذه المسائل اختلاف المشايخ
وانه اعلم ثم ان صاحب الدرر والفرقة ابراهن الذين يقولون الا ان اعلق بشرط كان
اي واقع حتى لو قال لم يرد مال بيني وبينه فقال يشتركون في مال او ام فقال المذون اكرهوا في
بنيار شدم از نو وواو است صحت البراء لان هذا تعليق البراء بشرط كان **ص** وما لا
يبطل بشرط فاسد ستة وعشرون طلاق وخلع بال او بدونه ورهن وقرض وهبة وصدة
وايضا وصية وشركة ومضاربة وقضاء وامانة وكالة وحوالة وعصب
واون قن ودعوة وله وصلى عن قصاص حال او موجد وعقد فدية وجباية عصب
ووصية وعارية افاضتها رجل وشرط فيها كالة او حوالة وتعلق الروعي بالشرط

عن يوم العقد من الجارية التي صر

وتعليق الوكيل بشرط عزل قاض وكليم عندهم لا فائدة **خلاصة** وقت بال او
 بغير مال بوجه ووكالة واقالة ونسب ووصية ولد **در شرط** وكيفية الصلح عن دم
 العمد وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكتفاء بنحو الصلح او ليس بينهما كثر فرق فان الوالي
 انما لو قال للقاضي عد ابرأت فمك على ان لا تقم في هذه البلدة او صلح مع عليه صح
 الابراء والصلح ولا يعتبر الشرط والصلح عن ابرأة التي فيها المقتضى والصلح عن
 حناية المقتضى المقتضى وعن حناية الروية وحناية العارية او افيها من موقوفات
 الصلح في الصورة المذكورة رجل بشرط في كفاية او عوالة صح الصلح وبطل الشرط **صح**
 ولا يصح تعليق النكاح بشرط ولا اضافة ولكن لا يبطل بشرط ويبطل الشرط وكذا ابر
 الموقوفون يبطل الشرط لا الحجر وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وغير متعارف
زيلي وكذا ان لم يكن الشرط واخلا في صلب حقه العقد او لو دخل نفسه به الكتابة
قاضي خان الوكالة تقبل التعليق بالشرط اي شرط كان **اشياء** من ملك التخيير ملك
 التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التخيير لا التعليق ومن لا يملك التخيير لا يملك التعليق
 الا اذا علقه بالملك او سببه **علم** وجله ما يصح اضافة الى زمان اربعة عشر اجارة وهو
 وضعها وهو مزارعة ومزارعة ووكالة وكفاية وايضا ووصية وقضاء
 وامارة وطلاق وعتق ووقف وصفاة وما لا يصح اضافة عشر بيع الى زمان عشر
 بيع واجازة وفسخ وفسخ وشركة وهبة ونكاح ورجعة وصلح عن مال وبراءة عن دين
اشياء البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل واحالة
 معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة وثلاثين الثمن الى معلوم وبراءة من العيوب
 وقطع النمار المبيعة وتركها على النخل بعد اهراسها على الخبز ووصف مرغوب فيه وعدم
 تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وهو واجب وجهد وكون الطريق لغير المشتري وعدم فروج
 المبيع عن ملكه في غير الاوى والطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الاوى وجعل اجارته
 وكونها مغبية وكونها حلوبا وكون الفرس مغلما جا وكون اجارته ما ولدت وايضا الثمن في بلد
 اخر فاعلم الى منزل المشتري فيما له عمل مبنية بالمعاشية وحذو النعل وفخر الخن ومجل

شلاو

خلاصة في الفوائد والوكالة ما قبل
 التوقيت في رواية حتى لو تصرف الوكيل
 بعد مضي الوقت لا يقع وفي فناء وكتب
 ضمن الاسلام يصير كالملا بعد الشهر وفي
 رواية يصير كالملا مطلقا موصى به

اقوة

رقعة على الثوب وخياطتها وكون الثوب شتاسيا وكون السوق ملتصقا بسنن وكون الصابون
 متخذ من كذا اجرة من الزيت وبيع الباقي الا اقامت من فلان وجعل الاربعية والمشتري
 فحق بخلاف اشترطها اشترط ان يجعلها المسلم مسجد او برضى ايجران افا عيتم في بيع
 الدار الكل من اى نية كذا في الاشياء والنظائر **حل** شري شيئا بخيار الى فقه فخر منيب
بحث الغاية وفي **حل** لو شري شيئا بخيار الى فقه فخر منيب اشترط ان يجعلها المسلم مسجد او برضى ايجران افا عيتم في بيع
 لم يدخل **حل** هل يفتقن وفيه الى خمسة ايام لا يفتقن ما لم تغرب الشمس من اليوم
 الخامس وكذا في لا يكمل الى عشرة ايام وفي اليوم العاشر وكذا ان تزوجت الى عشر سنين
 وظلت العاشر وكذا المهر الى خمس سنين وظلت الخامسة كذا **خ** هذا في الاصل
 ح كما هو مذكور في الاقرار به من اى عشرة وكذا انما لف مائة الكتب من ان الغاية في
 الاجارة لا يدخل اقل الصد لا يتناول الغاية فكانت له الحكم ويمكن ان يكون فيه روايات
 ويمكن ان يكون عدم وضوحها في الاجارة الى رمضان والدخول في الحالا اجارة الى
 خمس سنين والشارع هو العرف يقول المحقق الفارق هو ما سياتي بعد سطر من قوله او قضا
 العين بها **خ** بخلاف اكل الى يوم الخميس فانه اذا لم يقض حتى طلوع فجر يوم الخميس
 يفتقن او لا يدخل الخميس لجعله غاية وهي لا تدخل او لم تكن غاية اخرج بخلاف الخمسة
 او وقت العين بها وروى ان الخامسة لا تفتقن الخمسة قال صاحب جامع الفضولين اقول
 هذا يستقيم على مذهب سبى لا على مذهب ح علما قرنه مسيلة الاقرار بقوله ما من ورع
 الى عشرة يدخل العاشر عندهما بما ذكر من الدليل ولا يدخل عند ح لعدم تناول الصد ولكن من ح
 روايات غاية العين يدخل في رواية الحسن للتناول لاني طاهر الرواية للعرف فحق هذا ينبغي
 ان يكون له روايات في كل واحدة من حيلة الحنن والحنن والخمس والبالون المذكور
 بينها فلم يرو عن ح في الكتب المشهورة ولكن له وجه فذكر في **ضح** الغاية لو كانت غاية قبل
 نكته خرجت هذا البس من هذا الى ان يطر الى فقه ما يطر والكتابة السكة الى راسها لا يدخل
 تحت النكاح ولو لم يكن غاية قبل نكته فلو لم يتناولها صدر الكلام فكذلك نحو انما الصيام الى
 الليل فيكون له الحكم ولو تناولها الصد يدخل الغاية نحو ما يدرك الى المرافق قال صاحب

كذا في ح
 فانه
 قال الامام

جامع الفضول ايضا اقول الغاية بالي في مسيلة الحايطة والسكة والصوم وما قيل
 الدين وتولى تنال في فظة الى بيسة لم يدخل وفاقا وفي قرآن الكتاب من اوله الى اخره
 في خذ من مالي من مريم الى مائة وفي اشترى هذا من مائة الى الف يدخل وفاقا والمرفق
 يدخل في الغسل عند طافا لاف وفي عا من مريم الى عشرة قلع قال ح لا يدخل العاشر
 لانه لم يتناول الصدر ولو دخل لم يسب بيايم بنفسه وكذا لو قال انت طاق من واحد الى
 ثلاث فخطا هذا الخلق وعلل في كشف البروى مذموب في مسيلة الطلاق بان الاصل
 ان لا يدخل الغاية وقال ح لوباع بخيار الى رجب يدخل الغاية او الصدر يتناولها فاستحق
 ماوراهما بخلاف لوباع موطا الى رجب فاقه مطلقه يقتضي التايد فدخل الغاية وما لا
 لا يدخل اذ الاصل ان لا يدخل الا بديل وعاء هذا الاجل في البين في رواية حسن وقوله
 كقولها في طاهر الرواية اي لا يدخل وصورة حلف لا يكمل الى قد وفكر في بعض شروح
 البروى ان الى لانهما الغاية مطلقا بما يدخل وما لا يدخل لا يكون الا بديل يقول الكثير
 هذا هو ما ذكره العلامة القفاري في القلوع بقوله استلوا ان المذكور بعد الى حلف
 يدخل فيما قبل حتى يشتمل اكم ام لا والمحققون من النجاة عا ان الى لا تغيب الا انتهاء الغاية من
 غير دلالة على الدخول وعدم بل هو راجع الى الدليل قال وتجبته ان الى النهاية في ازان
 يقع على اول الحد وان يتوغل في المكان لكن يمتنع ان يتجاوز الجائزة لان النهاية غاية وما
 كان بعد شيء لم يتم غاية وقال بعد اسطر والخيار ما من انه لا يدخل على الدخول ولا على
 عدم بل كل منهما يدور مع الدليل وهذا يدخل في قرآن الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا
 قرآن الى باب القياس مع ان الغاية من جنس النجاة انتهى ثم قال صاحب جامع الفضولين
 ولم اجد في كتب الاصول والنزوع ضابطا كما فيا يخرج عليه هذه النزوع المشتقة خالسا
 عن الاسكال فان حاصل البروى اذ الغاية لو غاية بنفسها لا تدخل كالليل في الصوم الا
 ان يتناول صدر الكلام كمرق في الغسل والافلا وهذا يشكل بظاهر الرواية في ما قيل
 البين او الغاية لم تدخل فيه مع ان الصدر يتناولها فاقه قيل في غاية بنفسها اذ الاصل
 عدم الدخول فلذا لم يدخل على على قدر التليم المعبر هو تناول الصدر والاشكال بخاتمة

راو عليه
 من لانه
 ص

نصف يوم او ثلاثة ايام او
 شهر او سنتي فلم يتنصف
 التايد فلم يدخل الغاية
 بخلاف ان كان مطلقه هو

مساك كلامه بشرح بعض
 هذا المذهب وكيس كذا
 الامر كذا في صوم مرمو

في اخبار وكذا يشكل براس السكة فانه كمرق في تناول الصدر والقيام مع انه لم يدخل
 وصورة حلف ان لا ياكل السكة الى راسها وكذا يشكل بقوله خذ من مالي من مريم الى
 مائة وبقوله اشترى هذا من مائة الى الف فان عام المائة وعام الالف يدخل مع انه كالمركب
 في مسيلة الاقار وحاصل كشف البروى ان الصدر لو تناول الغاية تدخل ولو ما جسته
 بنفسها كمرق والافلا كالعاشر وهذا يشكل براس السكة فانه كمرق مع انه لم يدخل وكذا
 يشكل عام من عام المائة والالف وحاصل المنار اذ الغاية لو كانت غاية بنفسها لا تدخل
 كقوله من هذا الحايطة الى هذا الحايطة وان لم تكن غاية بنفسها تدخل لو تناولها الصدر
 كمرق والافلا كالليل في الصوم وهو يشكل براس السكة فانه كمرق مع انه لم يدخل وكذا
 يشكل بخاتمة اخبار فانها تدخل مع انها غاية بنفسها فاقه قيل انها غير غاية بنفسها يقال
 على تقدير تسليم شيك بظاهر الرواية ما قيل البين او الغاية لا تدخل فيه وايضا هذا
 الضابط بخلاف الاولين لانه جعل المرفق والليل ما ليس حتم بيايم بنفسه بخلاف الاو
 يقول الكثير صاحب كتاب الاولين لما ذكر **تلقح** المرفق كونها غاية بكوفة الغاية فاجتبه
 بنفسها كونها موجودة قبل التكلم غير متفردة في الوجود الى المخيا كما ذكر في التلويح لا يخفى
 والله اعلم قال صاحب جامع الفضولين ايضا وكذا سائر الضوابط المذكورة في غيرها
 في غيرها من الكتب لا يخلو عن ظلال فالظاهر لي من مسيلهم في هذا المقام اذ الاصل عند
 اذ لا يتغير عما كان قبل التكلم عن دخول وعدمه الا بديل ويؤيد اعتبار ما ذكرنا
 صدر الكلام الصدر وعدمه فدخل عام المائة وعام الالف بديل الا باهة وقرينة الحال
 والسماحة وخرج راس السكة مع تناول الصدر ودخوله قبل التكلم ليلا يلغى ذكره
 المصحح الا يرى انه لو قال اكلت السكة الى راسها نصفها لم يدخل النصف الاخر والا
 لم ان يخلو ذكر الى عن النايبة وخرج غاية البين في طاهر الرواية للعرف والاصل عند
 ان لا يدخل الغاية الا بديل فدخل العاشر في الاقرار لانه ليس بيايم بنفسه اذ لا تحقق
 له الا بئس قبله ودخل الاخر في قوله قرآن من اوله الى اخره لانه سبق لاصاطة التزاة ودخل
 المرفق بنفسها النبي وم عين تعليمه فان قيل فينبغي كوة غسل المرفق واجبا او سنة يقال بان

لين

يقول الكثير والمصوب الى الاولين ولا شك
 في صحة ما قلنا ان جعلها ما ليس بيايم بنفسه
 ليس بصواب لما ذكرنا ان المرفق هو مرمو

فعله لما كان التعظيم الحق ببيان العذر الغرض ويمكن ان يكون الاصل عند الكرامة لا يخل
 الغاية واختلافهم في الغرض لعرض العرف او غير ما قال والحق ان يعتبر العرف في
 امثاله او الحكم انما يريد بكلام في امثاله ما هو المتعارف فينبغي ان يراعى العرف
 ولا يتركه البديهي كدخول المرفق بغسل النبي وم وفي الحقيقة اختلافهم في المسائل نشأ
 من اختلافهم في اعتبار العرف ويدل على ان الاصل واعتبار العرف ما ذكر في طلاق
 الهداية لولا ان است طالق من واحدة واحدا الى اثنين ثلاث يقع واحدة عند زوجه
 القياس او الغاية لانه فلهذا في النكاح عند ما يقع الثلاث استقاما وهو ان مثل هذا
 الكلام يراعى الكرامة فلو كان قد مضى الى من ورعهم الى الغاية وعند ما يقع ثلثان او
 يراعى ثلثه الاكثر من الاقل والافضل من الاكثر فانه يقولون سقي من سقين الى سبعين
 ويريدون به ما ذكرنا من احوالنا وطريقه الاباحة كما ذكرنا في الاصل
 في الطلاق فلهذا لا اباحة ثم الغاية الاولى لابد وان تكون موجودة ليرتب عليها الثانية
 ووجودها بوقوعها بخلاف البيع لان الغاية فيه موجودة قبل البيع انتهى قال هذا ما يتبر
 في هذا الحام والله اعلم بالصواب **تلويح** الغاية لانه دخل في الاجل بالاتفاق كما في
 الاجارة وروى عن ابي ابيان قال الايمان قال الامام الرضا وفي الاجال و
 الاجازات لانه دخل الغاية لان المطلق لا يقتضي العابد وفي باخر المطالبة وتعليك
 المنفعة في موضع الغاية سكت وكذا في اجل البين لا يدخل في طاهر الرواية من ج
 وهو قول س م لان حصة في حصة الكلام ووجوب الكرامة بالكلام في موضع الغاية
شكا حلف لا يكلم الى صغر لا يدخل صغر في معنى في طاهر الرواية للعرف قال سوكند
 خوروك ما صغر مثلث خور وروز اول صغر خور وفتينا انه لا يثبت لما قرن العرف
شني حلف تام روز مثلث خور وروز دوم خور ونبني ان يثبت كما يدخل الحاضر
 في لا يكلم الى عشرة ايام ولو حلف تام روز جمع خور وروز جمع خور لا يثبت يقول ابي
 الحسب الاول في الطلاق قوله ينبغي ان يثبت نظر لما قرن في اجل البين لانه دخل الغاية
 في طاهر الرواية من ج **فصل** حلف تام روز جمع هر روز بزر ويك تو بيايم هر روز ابد تا روز

الخ

جمعة نيام لا يثبت **فصل** ما ثبت البين مرة يكون بالفاظ البين الثانية مرة بالتبديد وقت
 والفاظ الثانية ما وام ماومت وصق والى فلو قال انه فعلت كذا ماومت في نكاح كذا اخر
 منه لا حرم عاوه فطر وفعل قبل العوا وبعد لا يثبت لما ثبت البين الى غاية فلم يبق
 بعد ما البين تقع عاوه الى ان لا على ولا يثبت حتى لا يثبت احوال بين كونه امرا او غيره
 امير ولو قال ماومت في هذا الدار فخرج منه باهله ومعه وفعل لا يثبت ولو خرج بنفسه
 واهله ومعه فيه ثم عاوه وفعل حث لوقوع البين على سكنه فلا يبطل البين الا بالة
 يبطله السكنى هذا اذا كان الكالف من ينسب اليه الدار بالسكنى فان لم يكن بان
 كان في عيال الغير اخرج بنفسه يبطل البين وكذا ما وام فلان في هذه الدار ان كان
 ينسب اليه الدار بالسكنى لابد ان يبطل سكنه لا ارتفاع البين والابطال البين بخروج
 نفسه هذا اذا كانت حلف بالعربية ولو بالعارسية بان قال يا فلان وربي خانه است
 فخرج بنفسه على غرض ان لا يعود يبطل البين **من** قال ان دخلت الدار فلان ما وام
 فلان فيها فكذا ان فلانا تحول عن ملك الدار زمانا ثم عاوه قبل يثبت وقيل لا وب
 اخذ الفقيه ابو الليث وعن م مثله وقال م ما كان مثل ما وام على هذا الثوب او ما كان
 او ما زال على هذا الثوب فلو نزع ثم لبس ثم قال لم لا يثبت **من** خلافة ط قال
 ان كل منك ماومت في هذه الدار فكذا اخرج ثم عاوه وكلمه لا يثبت ولو قال بدل ما كنت بدل
 ماومت حث والفرق انه يكون بعد كون ولا يكون ويؤتم بعد ويؤتم وتفسير ماومت
 ما تورين سراي اندري وتفسير ما كنت ما تورين سراي اندري باشي يقول ابي حمزة في
 او لم يفسر الامر بالبديهة **فشيخ** انه لو قال ان تزوجت عليك ماومت في نكاحي
 او قال ما كنت فامر كبيدك فابانها فتزوجها ثم تزوج عليها اخرى في قوله ماومت لا يصير
 الامر بينها وفي قوله ما كنت فكذا لك عاوه انما في فانه فكر ان ماومت وما كنت سواء
شني سئل عن قال لامرأة ما تورين من باشي اكر كيا اتر غايب شوم امر تو بدست
 تو لطلقي نفسك متى شئت فابانها في لعمري ثم تزوجها ثم غاب شهر افعلى قياس ما روى
 عن م لا يصير الامر بينها وعلى قياس **من** امرها بيهاد ولو قال ان تزوجت عليك

وسئل عن قال لا تكلم ماومت ص

ماوت في نكاح او ماوت اوراق فلهذا اقول عليها ماوت تزوج عليها لا
 بحيث وفاقا سواء تزوجها في العقد او بعد ما لانها النكاح بالخلع والطلاق
 البائن واليمين الموقوتة الى غاية كونها في نكاح فبذلك انتهى اليمن **شئ** قال
 ما تزوج مني اكر فلان في ركني توازن بين طلاق ففعله حتى وقع الركن فراجها
 ثم فعله مرة اخرى فلا يقع وهو الصحيح او اللفظ لا يقتضي التكرار وتوهم الوقوع
 نظر الى بقا النكاح **غري** لوقال ان وطئت ماوت اوراق فانت طالق ثلاث
 فالحيلة ان يطلقها بايضا ثم يتزوجها فلا يطلق بوطئها قال ان دخلت دار فلان ماوام
 فلان فيها فلهذا فاستعمل فعاد فدخلت اضل في المشايخ والصحيح انه لا يقع وكذا
 عن **م** ماوت في هذا الدار عبارة عن قوله ما سكنت ونقض الفصل ان دخل
 الاصل والمخارج ليس بشرط حتى لا يخلط بشرب ماوام بنجارا فخرج بنفسه لا يخرج فقط ثم
 عاد وشرب بتر الاغني بقوله ماوت ان يكون بنجارا وطأه **خلاص** وفي الحديث يجب
 ان يعلم ان كلمة ماوام وما زال وما كان غاية ينتهي اليمن بها فاذا حلف لا يفعل كذا
 ماوام بنجارا فاذا خرج انتهى يمينه فاذا عاد وفعل ذلك الفعل لا يخلط وكذا لو حلف
 لا يشرب الخمر ما دام في البيت فخرج وما وشرب لا يخلط وابو الليث شرط الخروج مع اهله
 ومساءه كقوله والله لا اكل كل ماوت في هذا الدار والفضل لم يشترط الخروج مع الاهل
 وعن من في غير رواية الاصول هو لوقال الكليل للطالب كملت لك بنفس فلان شرا
 يتوجه المطالبة اليه من حين كمل الى ان يضي شهر فاذا مضى شهر سقطت المطالبة اما
 لوقال كملت الى شهر الى شهر فلا يطالب به بضميم في الشهر ويطالب به بعد مضى الشهر قال
 الامام الحلواني وهذا يدل على خلاف ما يظنه العوام من انه اذا قال من فلان اذ يزوج
 تسليم حالي ترايك سال انه يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضى الاجل
 ولا يطالبه بعد مضىه وليس الامر كذلك كما يظنون بل بالعكس الا ان يزيد الكليل
 ويقول هو كما هو في بنو سبار مش فيمنذ يطالبه في السنة وبعدها وبعدها ان
 يزيد الكليل في كانه فيقول انا كليل لك بنفس فلان الى كذا من الاجل ثم لاكن لاكن

موقوتة

على بعد ذلك وانما برئ فاذا قال ذلك فانه لا يطالب به في الحال ولا بعد مضى الاجل **قاضي**
 لوقال انا كليل الى شهر يصير كليل بعد الشهر الا انه اذا لم يسل نفسه قبل الشهر برئ من الكفا
 لانه لم بعد السبب ولوقال كملت بنفس فلان شرا يصير كليل ابد قبل الشهر وبعده ولاح
 واعني واهل زمانا على ان لوقال بالعربية كملت بنفس فلان شرا يكون كليل في الحال
 واذا مضى الشهر لا يبقى الكفا لوقال الى شهر يخرج من الكفا بعد الشهر كذا في
 كتاب الدعوى من فتاوى ما عنيان وفي كتاب الكفا لانه كمل بنفس رجل الى ثلاثة ايام
 وكوفي الاصل انه يصير كليل بعد الثلاثة وعن من يصير كليل في الحال قال الفقيه ابو جعفر
 وذكر الثلاثة لما في المطالبة الى الثلاثة لما في الكفا لانه لم يسل نفسه المكفول به قبل
 الثلاثة يحجر الطالب على القبول لمن عليه ومن وجب له وجب قبل حلول الاجل يحجر الطالب
 على القبول والم او با وخرج الاصل ان يصير كليل عطا لاجل الثلاثة وغيره من المشايخ
 اخذوا بطاهر الكتاب وقالوا لا يصير كليل في الحال فاذا مضت الثلاثة قبل تسليم النفس
 يصير كليل ابد لا يخرج عن الكفا لم يسل وقال الامام الحلواني في قول من يطالب الكليل
 في الثلاثة ولا يطالب بعد هذا المشبه يعرف الناس وعن من في رواية اخرى لوقال
 انا كليل فلان ثلاثة ايام يصير كليل في الحال واذا مضت الثلاثة لا يبقى كليل ولوقال
 الى ثلاثة ايام يصير كليل بعد الثلاثة كما ذكر في الاصل وروى ان الامام الفضلي
 كان يجيب هذه الرواية يقول الحق فيكون موقوت فاضي في كتاب الدعوى ان
 الحلواني قال في حق الموقوتة الفضلي كان يقول في حق الرواية الثانية وهذا المشبه يعرف
 الناس ولعلم او الفضلي عرف اهل بلدة آف الاشبه يعرف اكثر الناس في اهل الامصار
 في جميع الامصار في كل الامصار انما هذه الرواية الاولى كما يشهد بذلك ما رواه عن قول
 الحلواني والله اعلم قال وبعض المشايخ قالوا لوقال يذير فقم من فلان اذ يزوج ولم يسل
 حتى مضت العشرة يرفع الكليل الامر الى القاضي حتى يخرج من الكفا وبه كان يفتي الشيخ
 الامام ظهير الدين ويحيى ويكيه عن جدي ولوقال انا كليل بنفس فلان من اليوم الى عشرة
 ايام يصير كليل في الحال وبعد العشرة لا يبقى كليل بالاتفاق لانه وقت الكفا بعشرة ايام

ن

له

بتس

نقطه

يترك الاحتياط في ما كان له
 احتياط في ما كان له
 قال الكليل بنفس على الى شهر
 فاذا مضى الشهر فانه مبرئ
 قال م بعد لم يضمن شيئا هو

الطالب

وهو علم من لوقال لامرأة انك طالق
 الى ثلاثة ايام فانها تطلق بعد الثلاثة

او اکثر يقع واحدة وعليه البيان وان لم يكن له امرأة يلزمه الكفارة وفي فتاوى النسفي
لا شيء عليه اذ اوجبت دفعا ولو لم اربع نفوس حكمي فتوى شمس الاسلام امور الاثرية
والا نام مسعورا الكاشاني انه يقع طلاق على واحدة منهن واليه البيان وهو الاشبه
وعن الامام الاسيحي بيّن في الفتى ان ينظر في سوال السائل في كل موضع فيشرط النية
ان قال قلت كذا اهل يقع يكتب نعم ان نويت وان قال كم يقع يكتب يقع واحدة وكذا
يتعرض للنية وانه حسن **ذ** قال طلال الله على حرام وله امرأتان تبين احدهما واليه
البيان لانه مبهم ولو قال هر چه بدست راست كرم بر من حرام ولم اربع بن جميعا فاقوله
هو فارسية كل فيشمل الكل **قاضيخان** قال لها انت على حرام دفعة الحرام طلاق الا انه
لم يبرأ الطلاق تطلق لانه لما كان طلاقا عند كان ما يابى الطلاق ولو قال لها ان فعلت
كذا فانت اتي وفتوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء **ذ** قال لها انت على حرام الف مرة
يقع به واحدة **قاضيخان** قال لها اوفيهي الف مرة ينوي به الطلاق طلق ثلاثا
نص مزار حلال بر من حرام اذ فعلت كذا يقع واحدة لو فعله **فرو** قال لها فلانة كار
كروبي فانكرته فقال لا اكره بي تو طلاق تطلق باقرا الزوج ولو فعلت انها لم تفعل
نص قال لها طلال بر من حرام كتر ادره شكم نيلست فقالت هست تطلق لانها
تصدق كاذبا ايض وقال غير لا تصدق قال ثلاث مرات حلال بر من حرام ان فعلت
كذا ثم فعله تطلق ثلاث قال لا اخري زن حرام فقال ليكي هذا اقرار بالجرمة
هداية لو قال لامرأة انا منك طالق فليس بشي وان نوى طلاقا ولو قال انا منك باين
او عليك حرام في طالق **وجيز** قال لها انت على حرام او حرمك او مال انا عليك حرام
او حرمتم ان نوى طلاقا فطلاق وان لم ينو شيئا فهو بين **ذ** كما يصح اضافة **خلاص** قالت
لزوجها انت على حرام او قال انا عليك كان بينا وان لم ينو كان جانب الزوج حتى لو مكنت
زوجها خشت وتلزمها الكفارة **الفصل السادس والعشرون في**
بقرات الاب والوصي والقاضي والموتى والمأورين ومن يتولى عنه البن ومن كان
يتولى ج القاضي ان يبيع مال المديون في دينه بالارضاء عند الحاجة لا يبيع **ففي القاضي**

شیخ الاسلام

كفنا به كبر و كبر و رفیع و عالی اند الحناء البصر و لا یجوز سیر الی الذی یفوقه
و كبر سائر صفتها و ان الذی یكبر و لا یكبر الذی یفوقه لا یفوقه و لا یفوقه
شأنه و صفاته مستطافه یفوقه ان شاء الله الذی یفوقه اوصافه و صفاته و صفاته

صع لوصف القاضي وصياغة تركه ايما ايام ومع في ولاية لا التركة او بالعكس او بعض التركة في ولاية لاجلها قيل صح النصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد فيصير وصيا في جميع التركة ايا كانت وقيل يصير وصيا فيما في ولاية من التركة لاني غير و قيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في ولاية ولو نصب متوليا في وقت ولم يكن **الواقف** والمدقوف عليه ولاية قيل صح النصب لو وقعت المطالبة في محله وقيل لا يصح وقيل ولو كان المدقوف عليه في ولاية بان كان طالبا العلم او ربا طحا او مسجدا في مصر لا الرقف قيل يعتبر النظام والاستعداد وقيل لو كان المدقوف عليه حاضرا جاز **فحش** القاضي لو اراد نصب الوصي فطريقه ان يشهد واخذ القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا لان النصب القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصي في جهة الميت **شني** القاضي لا يملك نصب وصي ومثول الا اذا كان فوكر التصرف في الاوقاف والا **يتام** منصوبا عليه في منشور، ونظيره مسيلا استخلاف القاضي **من** قاضي سمرقند نصب قيمانة وقت بخارا والمدني عليه بسم قد صح الدعوى **والسجل ج** للقاضي ان يبيع مال المديون في دينه بمارضا، عند ما وعند لا عند **شني** الولاية في مال الصغير للاب ووصيته ثم وصي وصيه ولو بعد فكمات الاب ولم يرص في الولاية لاب الاب ثم لوصيته ثم وصي وصيه وان لم يكن فالقاضي ووصي القاضي ولكل من ههنا ولاية التجرار بالمعروف في مال اليتيم وولاية الاجارة في نفس ومال ومنقول وعقار فلو عتده واشمل القيمة او بغت يسير صح لا باعش ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عند لا يجوز له حال العتد وكذا اشرافه لليتيم صح يصير جنين بغير يسير ولو ناهشا فقد علمهم لا عليهم ولو بلغ في مدة الاجارة فلو على النفس تحيزا بطرا وامضى ولو على اهلك فلا خيار له وليس له منه بيع فقد عليه في صغر **فصط** قيل انما يجوز اجارته ثم اليتيم انما يكون له باجر المثل لا باقرضه والصحيح جواز ولو باقرض وللاب ان يعبر ولا يصغر ليخدم اسما، تعلم الحرفة لا لا كذا في ذلك **ذ** للاب والوصي اجارة مال اليتيم وللاب ان يعبر ولا يصغر ايضا عند ذلك عند بعض المتأخرين استقى بالاعتمادهم قياسا وللاب ان او اجد او الوصي صح اذ لم استماله بالاعراض بطريق التذويب والباضة فبالعدس اولى ولم يخير اجارة غيره مع وجود

علم

三

2

احدهم او لاوليهم مع جديهم فلم يكن فاجر. فوريهم محرم من جرحهم ولو في جرح فاجر.
اقرب كما لو لم ام وعمة وهو في جرحته فاجر. امه عند من لا عند من ابر قبض اجرة وليس
له ان ينقذها على لانها مال الصغير وليس لغيره اية وجده ووصيهما المقر في مال وكذا
لو وهب له فلان في جرح قبضه ولا انفاق عليه لانه ولابيه وجده ووصيهما اجازة عنه وسائر
احواله لا يفرم ولو في جرحه لانه من هذا الحسن المأخوذ ان يورثه وان ينقذ ما
لا يفرم لضرب في ما جرح الوصي لاسما جرح اليتيم لنفسه مع الاوجه نفسه لليتيم ولو اوج الاب
نفسه له مع وفاء ولو اوج الوصي عبد اليتيم من نفسه لم يعمل ليتيم اخر في جرح. ولم يتركيبه
مال احد اليتيمين للاخر **شيخي** وصي الاخ والعم اما مع منقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم
لو لم يكن احد من هؤلاء وصيه او وصي وصيه او اب الاب فليس لوصي الام تصرف في تركته الا ان تركتها
ولو لم يكن احد منهم فلا يحفظ ومنه بيع المنقول لبيع الاقار والولاية له على غير ذلك الا
ما لا بد منه من نفقة وكسوة وما ملكه اليتيم من غير تركته امه ليس لوصي امه التصرف فيه منقولا او
محررا غير ما اصله ان اضعف الوصيتين وهو وصي ام واخ وعلم في احوالهم اياهم وهو حال
الصغير صغر الورثة كما قرى الوصيين وهو وصي اب وجده وواحد في اضعف اياهم وهو
حال كبر الورثة **قاضي** وصي الام والاخ يمكن بيع ما غير العمار من تركته موصيا لبيع
العمار او لا يملك الا يحفظ ولا يجوز ايجارها او ارضي الصغير الا النفقة والكسوة ما تركه ابا
واولا واصغارا ولم يوص الى احد فالجدة كالوصي في حفظ الترك والمصرف فيها الى تصرف
كان فلوليت ومن كثير فجة الصغار فلا فليس لجدة الصغار بيع الترك للدين ولو لا دين لليتيم ولم
ورثه وفي الورثة صغار صغير فباع القاضي كل الترك فند عند فرقة بين اجد والوصي فقال
لوصي الميت بيع الترك للدين والوصية اما اب الميت فله بيع الترك للدين الصغير للدين الميت
قال الامام اكلوا في هذه العائدة تحفظ من اقصاف وبعثت للاب والوصي والقاضي ان يبيع
مال اليتيم ويورثه وللوصي ان يورثه بقر بقر بمال اليتيم لليتيم ويبيع خصا بة ولم ان يفعل
كل ما فيه خير لليتيم وكذا ولا يجوز للوصي ان يجر لنفسه مال اليتيم او الميت فلو فعل ورثه من راس
المال ويصدق بالرجع عند من وعند من شتم لم له الرجع وللوصي ان ينفذ مال اليتيم خصا بة

الشرا

والاب ان يورث

فما

فخ ما زاد في الاب والجد ووصيتهما ووصية لليتيم وقت لا اذن امه واخيه وعمة وخاله او
ليس لهم التصرف في مال والا اذن فيه وللاب والوصي ان يساؤا مال الصغير ولم وفده مضار
وبضاعة وان يوكلا بيع وشرا واستيجروا وان يورثوا مال ويكاتبته ويورث امه لا اذن
ويورثه مال بدنيه وبدين نفسه فلو هلك هلك بقدر الموصي من دينه وله ان يعزل مضار
ويبيع ان يشهد عليه ابتداء ولا تصدق حياته ويكون المشتري كله للصغير وكذا لو تركه
وراس مال او من راس مال الصغير فان اشهد فالرجع كاشروط ولا تصدق حياته والرجع
على قدر راس مالها قضاء وليس للاب تحرير من مال او غيره ولا ان يهب مال ولو بوض
ولا اقرضه في الاصل والمقر والمضاي اقرض مال اليتيم والوقف والعائيب وكذا اقرضه في الجدة
ووصيه ووصي الاب ووصي القاضي **عليه** الوصي لا يقرض مال ولو اقرض لا يبدى حياته
فلا يعزل. وليس لوصي القاضي اقرضه ولو اقرض ضمن قبل بيعه للاب اقرضه او لم لا يدايع
فهذا الاولى وذكر ان ملك القاضي اقرضه او لم يجز ما يشترط فيكون غلة لليتيم لا للوصي او
وجده من يضارب لانه الفاعل وكذا لكا ما يقرضه من ماله **قاضي** ان الوصي لا يقرض مال اليتيم ولو
اقرض ضمن والقاضي يملك فذلك واختلف في الاب والصبي امه كالوصي لا يملك كالوصي
خ للمتولي امه ليس للمتولي ايداع مال الوقف الا ان في حياته ولا اقرضه فلا اقرضه ضمن وكذا
المستقرض وذكر ان المتولي لو اقرض مال المسجد لياخذ عند الحاجة وهو اقرضه مساك فلا
باس **عليه** لو استقرض الوصي مال اليتيم ضمن ومنه لا يفيق بالاب والجد وان ليس للوصي
قضاء دينه من مال مال الصبي مال الصغير **قاضي** ان الوصي لو قضى دين نفسه بالمال
اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك جاز او الاب لو باع مال اليتيم من نفسه بغير القيمة جاز ولا
عليه الوصي الا ان يكون خيرا لليتيم وذكر شيخنا الامام السرخسي ان الاب كالوصي ليس له
ان يقضي دين نفسه بمال اليتيم فمحل فيكون ان يكون في المسيلة روايان **فقط** مع للاب
والوصي بيع مال الصبي بدين الصبي كرهه بدينه او فيه منفعة كترويح الالة او لم يبيع بخاف
عليه التلف والاصح ان الوصي لا يملك ان يستقرض مال اليتيم وقيل يملكه لو ماليا **شيخي** لا بأس
للاب ان ياكل من مال الصبي على قدر حاجته لو ماليا ولا ياكل بخلاف الوصي ولو ماليا

فقط

الصغير

ولم يكن معاقرتها احد من المخرجين **ت** صلح الاب او الوصي على مال اليتيم لم يخرج الا
 اذا ثبت ولم يثبت الغبن ولولا من غلبت ما ثبت صلح من صلح كل منهما بغبن يسير لا فاض
 ولو كانت الورثة صفارا وكبارا ومداهم وار وصالح وصيهم بغبن يسير جاز عند ج في
 حصة الكل وما لا الا في حصة الغائبين الصفار ولو كان كبارا لم يخرج صلح الا اذا كانوا
 غيبا مع في الحروض عروضا لان عار ولو كان صفارا فصالح الوصي المدعي في عار مع على
 ما لم جاز بغبن يسير لو لم يدر فيه بينة والا فلا ولو قامت البينة عند القاضي فلا شك
 في صحة صلحه ولو عند الوصي فقط اختلف فيه وعن شاذ لو اقر في على ميت ويدا وعرف
 القاضي باقرار الميت او ببينة له ان يقضي فيه وعن خلف لو ثبت عند باقرار يقضي لا الو
 ببينة وعن ابن ابي ان لا يقضي في الوجهين فكذا هذا يخرج عن هذا الاصلان بحسب الاقرار
 عند الوصي او الشهادة ولا يرد قول خلف ما ذكر ان الولي لو عاين قتل رجل مودعه قتل
 قبله لا لو شهد وابع عليه ما لم يحكم به القاضي فكذا هذا ولم يخرج صلح الام على الصبي وكذا صلح
 الاخ والتم ووصي الام وامه وعتق الام والاخ والتم لا يجوز لم يخرج الا في المنقول اذ لم
 ولاية لا يخط ولا يبيع اليه السقول لا العمار وما لا ياب الاب فلا ولاية له ما دام الاب حيا
 فبموته يتحول اليه ولو لم يكن للاب وصي فيصير صلحه بعد موته وصي احوال باليتيم
 صلح لو احوال عليه املاء من الجمل لا الوصل هذا اذا وجب بدراية الميت فلو وجب بمداية
 الوصي جاز الاحتيال ولو لم يكن املاء من الاول **فقطش** لو كان الحمال عليه مثل الجمل
 في الملاءة لم يخرج الوصي ان يحال بال يتيم او يجوز معلق بشرط كونه الثاني املاء **ج** يزوم
 الصبي لو احوال قبل ابيه او وصيه فلو كان الثاني املاء او مثله يبيع والا فلا **قاضي خان**
 وصي احوال بال يتيم لو الثاني املاء من الاول جاز ولو مثله لا الوصل **ت** لو احوال
 وكيل البيع صلح ويغرم للوكيل عند ج م اذا احواله ابر او موقعت واختلف في المطلق والموقت
 سواء وسيرتوى فيه الاملاء والافلس بخلاف الاب والوصي فانهما لو احوالا على
 الاملاء لم يفسد **ب** الوصي لو تولى العتق صح احواله على افلس ويضمن عند ج واما اقله
 فتصح لانها اكثر **ف** وصي او متول باع شيئا اكثر من قيمته ثم اقاله لم يخرج **فقط**

شري

شري له وصيه ثم اقاله لو نظر له والا فلا ولا رواية فيه والرواية اذ الاب لو اقال
 البيع صلح لو خير اذ الاقالة نوع كجارة والاب يملك **ف** الحقولي يملك الاقالة لو خيرا
 للموت وكيل البيع لو اقال احوال او ابر او مطلق او حصة او حصة مع حصة
 وعن طوك لا عند ج والوكيل لو قبض الشيء لا يملك الاقالة **قاضي** **قاضي**
 الوكيل صلح ولو كان ان يطالب وكذا في الحال ثم عند حصول الاصل باخذ الوكيل من المشتري
 ولو تولى الشيء ما المشتري لا يرجع بالحق ما لو كان له احوال او ابر او اقله ولو
 باع واهى منه من ماله ثم اهل المشتري **ج** **ق** الوكيل لو قبض شيء من شيء في الا
 فحال له شيء من مكان كان انا انضيق منه شيء فهو يبيع فلا يرجع مع المشتري
 ولو قال يقول الحق في عدم الرجوع نظر اذ لم يرد ان يملك المشتري ليعتد المثل عن
 المشتري ويملك الجميع بما كان هذا باطل والله اعلم اللهم الا ان يراو يكون انه لا يرجع
 من شيء من حيث احواله بل يرجع من حيث انه عاقد والله اعلم قال ولو قال انما انضيق
 منه على ان يكون الشيء على المشتري لم يخرج من حصة ما لو كان **ع** يبيع عند
 حصة من حصة ابرو يبيعها بما كان من حصة غير الشيء من ماله الى ابر او احواله
 ان انا قاله ان افضها فانفس المشتري فليبيع ان يبيع ما وقع الى احواله البضائع
خ وكيل الشراء لا يملك الاقالة لو اكل بال لم لو قبض اوردن ما شرط صلح وضمن
 لو كان ما شرط عند ج وكذا الراية من السلم او حصة قبل قبضه او اقاله او احواله
 به صلح وعن حصة ما لم يخرج من حصة وكيل البيع لو غفل ففك بالثمن واهجر احواله
 ان الشيء لم يفسد فوجه الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يخرج من حصة قبل قبضه
 ما لم يفسد السلم وانما احواله على انه لو قبض السلم ربه او الشيء من وكيل البيع او ابر او
 المشتري او شري بالثمن فبما ان المشتري احواله صلح **فقط** وكيل يبيع قبض
 ويؤجره ويؤجره ما عليه قبض لو كان شرطه ابرو لم يفسد **قاضي خان**
 وكيل يبيع عليه المشتري ومن يبيع الشيء فله حصة ما عليه على الوكيل ومن يملك عند
 ج م وعند من لا يبيع فله حصة ولو لم يبيع لم يملك في يد باطل المتعاضد

للقرف **قاضي خان** وكيل يبيع باع واقنع من
 استثناء الدين والعاقد لا يبيع على ذلك بل
 يقال له وكل الموكل باستثناء الدين فلو كان
 وكيله باع كسبا او سمسار وكفى ما يجر على
 الاستثناء ونظر المضارب هو صوفي

الاب
 غيره

وكيل يبيع الشيء من حصة الوكيل لا جاز على حصة في يد
 يبيع من حصة المالك ولا يضمن وكيل يبيع ما يبيع
 على استثناء الدين والعاقد لا يبيع على ذلك بل
 وكل الموكل باستثناء الدين فلو كان وكيله باع كسبا
 سمسار وكفى ما يجر على الاستثناء ونظر المضارب

ولا يخفى ان بيع الوكيل او بالوكالة قبل ان يبيع من الاموال وصار كان لم
 يكن ولو اشترى من غيره بالوكالة لم يبيع على الموكل ولو اشترى من المشتري
 او بالبيع من الوكيل من غير ان يبيع من الاموال لم يبيع على الموكل
 ولو اشترى من المشتري لم يبيع على الموكل ولو اشترى من غيره لم يبيع على الموكل
 على البايع **شعي** الوصي اخذ كغيره من يد الميت لانه يوثق ولم ان يرهق
 مال اليتيم بيد من علم نفسه الميت رجل ضمن من مرن ميت بامر وصيه فاقوا من
 يرجع في حال الزكاة لاني مال الوصي رجل انفق على وارث ثم قال انفق بامر وصيه
 فاقرب الوصي صدق لو الارث صغيرا رجل اوصى بهذا الثوب فلوبايع الوصي ونفق
 بثمنه استحسن ذلك كالموالات صدقوا بثمنه مالى ولم يوصى به عاقل فلو وصى
 ببيع والمصدق بثمنه وكذا هذا الفقه وهذا الدار له البيع والمصدق بثمنه لا الاية
 للورثة والمصدق بغيره ما وفي هذا الاية لو اباها للورثة ونفق بالثمن مواهات
 على الزكاة جاز ولو نذر ان يصدق على هذا الفقير او فقرا مكة فتصدق على
 غيره صدق ولو قال رجل يصدق هذا المال على فقرا مكة فتصدق على فقرا غيرهما ضمن ولو
 اوصى لفقرا مكة ما على الوصي فقرا غيرهما جاز عند من وقال من يضمن **فو** المضارب
 يمكن تأخير الدين وتأجيله والافالة والبراءة والخط ويضمن لرب المال لو خط او اخط
 او اخر او قبض فان لم يكن فيه ربح صدق حظه وبأخيه وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه
 ويكوز حظه في حصته ويملك هذا كله لانها من امور التجارة وقد اذن فيها وتأخير رب
 المال لم يكره عند من وعند من يبيع في حصته وهذا كاختلاف في دين بين اثنين اخر احداهما
 واذا كانا شريكين فان طرأ اخر العاقبة صدق ولو اخر الاخر فلو قال كل منهما لصاحبه اعمل
 براك صدق باخره واللام يكره عند من مطلقا وعند من يبيع في حصته فقط على انه باعها احدهما
 باخره شريكه ثم خط البايع من الثمن او اقر صدق ويضمن حصته شريكه وعند من لم يبيع في
 حصته شريكه وغير البايع صدق حظه في حقه لاني مع شريكه ولم يبيع باخره اصلا عند من
 عند من يخط فالشريك الخاص وشريك العمان واحد الا ان في العمان او اخر لم يضمن

لانه

لانه من التجارة اما الخاص فانما يبيع وكما له حكمه في حق شريكه حكم الوكيل والفن الما فورا
 صدق باخره والافالة وحوالة وحظه بقدر الحبيب وبما عيب لم يكره ما لم يخطب
هداية وكيل البيع والشرا لا يجوز له ان يبيع من لا يقبل شهادته له عند من
ورر وهم اصلا وفرضه وزوج وزوجة وسيد لعبد ومكاتبه وشريك فيما يشتركانه
زيلي قالوا هذا اذا لم يملك الموكل اما اذا اطلق بان قال طلق له من
 شئت فبيعه جاز ببيع ايم بغير القيمة **هداية** وقال لا يجوز بيعه منهم بغير القيمة الا
 من عهد او مكاتبه **ذ** بيع الوكيل من لا يقبل شهادته له بالثمن قيمة صدق وقال لا
 يضمن فاضى وقالوا لو يضمن يبيع صدق عند من لا عند من ولو بقيت فيه عن ح روليا
قاضي قالوا هذا اذا لا يجوز **ذ** والمضارب كوكيل من اقرضه البيع والشرا الا
 انه لو بقيت جاز عند من ايضا باتفاق الرواية عنه **زيلي** وعلى هذا الخلاف الا اعادة
 والصرف والسلم وكهها **ذ** بيع الوكيل من نفسه او طفله او فقه لم يجوز ولو اقرضه ببيع
 او اجاز ما صدق ولو اقرضه ببيع من اقرضه او ولد البايع او زوجة لو كان الوكيل اذ اذن
 لا يقبل له شهادته واذا جاز **جص** الوكيل كضارب **كك** يبيع الوكيل بغير موكله
 وبالمعرض والمنية **زيلي** هذا عند من ومنه ما هو في لا يجوز بغير موكله
 لا يتحقق انفس من شمله ولا يجوز الا بالبيع والبيع من الاموال **كك** وبقية
 شراذم مثل القيمة وزاوية يتحقق انفس منها وما يصدق من القيمة **زيلي** وما
 لا يصدق من القيمة يتحقق من فاضى وقيل حقه المرفوض الما من في المرفوض نصف
 عشر القيمة وفي الجوزان عشر القيمة وفي المعاصر خمس القيمة وفي الدرهم ربع عشر القيمة وفي
 هو الاخر هذه اكله او كان حرة غير حرة في النكاح كما يباح فيه الى التتبع اما لو
 كثر ولم يضمن وكذا لا يضمن فيه النكاح وان طرأ له انفسا واحد او اكثر فليس له ان يبيع
 الا اقول في هذا النكاح في فاضى انفسا واحد او اكثر فليس له ان يبيع **خه** فيما
 يتحل فيه الغبن اليسيرا يعني لو باع ثراوا اما اذا خشي فلا يضمن فيه القدر اليسير فهذا
 كذا على ثوب لا يمنع الصلوة قدر الدرهم ولو اكثر فليمنع يمنع ولا يقال ان قدر الدرهم

قاضي ان من لم يملك البيع وكثير من بيع الوكيل
 الى اخره في ذلك البيع بان يملك الوكيل الا ان جاز
 ولو كان البيع الحاجزا الى النكاح او فقه او فقه
 الى بيعه بالثمن عليه الفرض وهو موقوف

[illegible]

و فیہ

31

المدة قدر ما يقبل فيه السعد والابصدق المشتري ولو برهنا ثبت الزيادة والى
عن اي سلم مال طلع قبل قبض منه لا يستره للثمن بخلاف تسليم الصغيرة في باب
 الشكاح **مح** للصبي ان يوكل بكل ما جاز له ان يعلم بنفسه فلو بلغ قبله الوكيل لم يحكم
 اليه له ان يعلم ويعتد بالصبي ينزل ويكلم الوكيل **فصل** المتولى فوكيل غيره في كل شئ
 وان يحصى الى غير لانه كوصي وليس له ان يتيم فروع يتيم غير مائة في حيوته الا افاوض
 اليه على سبيل العدم ولو اتفق على الوقف من مال نفسه يرجع ولم الاشهاد كوصي **من**
 رجع لشرط والا فلا ولو علم في الوقف بلا ارجاز قياسا على المضاربة وينق بعدد افر
 لا يصح موجرا او مساجرا او معة لواحد الحاكم ان يعطيه متول المثل مال الوقف او صرفه
 في عارة ليس بخير للوقف ثم وضع مثله في الوقف لم يبرأ او الواحد لا يصح ملكا ومثلكا
 ولو نصب الحاكم من اقدمه ثم يدفع اليه برئ ولو خلط المتولى مال بال الوقف لم يضمن
 ولو مال الوقف بال **ي** القاضي لو خلط مال صبي بال مال لم يضمن وكذا جسمار خلط
 مال رجل بال مال جزار او ولو بال ضمن ويضمن ان يكون المتولى كذلك ولا يضمن الرعي بجمرة
 بجهلها ولو خلط بال ضمن ضمن الاب لو مات بجهلا وقبله الوكيل بول احمق الظاهر ان
 القول الثاني اصح او الاب ليس اولى من هلكا لانه الوكيل فينبغي ان يكون حاكما والله اعلم
 قال ولو وضع القاضي مال اليتيم يتيم في يده ومات بجهلا ضمن لانه مودع ولو وضعه الى قوم
 ولا يدرى الى من وضعه لم يضمن او المودع غير ذلك القاضي ولاية الايداع **ماضي** الامانات
 تتقلب مضمونة بالموت من تجمل الا في ثلاث اشياء المتولى استولى ما به من الغلات
 الوقف الخيرية وسلمان او او بعض الغنمة عند ظفر ولم يبي عنده او وعه
 وقاض او وعه مال يتيم الى غيره ومات ولم يبي عنده او وعه **ي** اجر المتولى وارثان
 المحقوق عليه جاز اذ عليك رقبته ولم يحجز المتولى رهن الوقف ولو اذن المتولى لوقف
 ان يخدم المسجد وقطع له الاجر جعله في رقبته وجعل اجرة المنزل وهو اجر المتاح جاز و
 ليس للناظر على المتولى ان يتصرف في الوقف مال الوقف **فصل** المتولى الاتي
 لوماسا جرم من يكتب حسابا فالاجر كيب في مال لاني مال الوقف **على** الاستدانة لمصلحة

بیشتر

مستوراً يقبض بعض علماء الرقعة وحدهم ويحجبون عن غيرهم

تاریخات

قصة اوتي وصي اوسول انه اتفق على ان يترك نفسه وارادوا الرجوع
الى مال البيت اذ الوقت ليس له ان يتركه لانه يدري انما اخذه من مال
البيت اذ الوقت فلا يصح تجوز المهرى هذا الراوي عن مال نفسه
فلا روى عن مال البيت اذ الوقت فلا روى نفقة المثل في ذلك
المدة حتى **تسكن** المثل لا تنفع على المثل اذ مال المثل
اختلفت كذا وركب نفقة شيئا وكذا بركة الدار ووجد انفاذ عليها
حتى يبينه مال المثل اذ الراوي يدعي ان مالها ووجدت كذا لان
وصي قال اختلفت على من مال على البيت وهو نفقة مخرصة
الوصي يبينه لانه امين يدعي ان مالها الى موضعها من

50

الوصي بعد الموت ولا يشترط القبول في الوكالة الوصاية لا الوكالة ويتقيد الوكيل بما
 باقية الموكل بخلاف الوصي ولا يثنى الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا يصح
 الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة
 ويشترط في الوصي الاسلام والعقل والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل و
 اقامات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب الما
 غيره الا من مقصود الحفظ والمرد القاضي يعزل وصي الميت لحياته او نتمه بخلاف الوكيل
 والوصي او اباؤه شيان من التركة فاعلى المشتري انه معيب ولا يبيته فانه يكتفى على البات
 بخلاف الوصي الوكيل فانه يكتفى على العلم عدم العلم ولو اوصى الى الفقير او الى الفقير ليعمل
 بل لا ينظر للوصي ان لا يكون له ولد او اهل على فقراء بله اخرى طائف في المصلحة ولو اوصى
 فقرا او اهل ولو اوصى لفقراء اهل بلدة معينة فاعلى الوصي لاهل بلدة اخرى جاز في الاصح
 ولو اوصى بالصدق على فقراء الجاهل يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء ولو ضيق فقال
 لفقراء هذه السكة لم يرد لو قال لله على ان الصدقة على منتهى صدقة على غيرهم غير وفيل
 فكذلك نفسه ولو اوصى بالصدق ففعل المأمور فكذلك ضمن المامور فلهذا اختلف فيه الوصي
 الوكيل ويجوز ان في ان كل منهما امان يقبل قوله مع مئنة ويصح ابراءهما واجب بعدهما
 ويصحان ويصح علمهما وجاهلتهما ولا يصح تركهما فيما وجب بعدهما فقط والفرق بين
 وكيل البيع وككيل قبض الدين انه مع ابراء الاول من الثمن وعظم وضيق ولا يصح من
 الثاني وضع من الاول قبول احواله لا الثاني وضع من الاول اخذ الرهن لا الثاني وضع
 منهما اخذ الكفيل وضع ضمان الوكيل قبض وككيل قبض الدين فيه لضمان وككيل
 البيع والشرا في الثمن وقبض شهاوة وككيل قبض الدين لا وكيل البيع والمشتري
 مطالبة الوكيل باوفعه او اسلمه الى الموكل بعد ضيق فصح البيع بخلاف وكيل قبض
 الثمن ولا يصح في الموكل المشتري عن وضع الثمن الى الموكل بخلاف وكيل القبض البيع
 الى وكيل البيع بخلاف وكيل القبض الكيل من الاشياء والظاهر ان لا يجزى من الله كمال ثم
الفصل السابع والعشرون في مآيل التركة والميراث والورثة

يقول الحق سبحانه وتعالى
 ما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم
 فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا
 وقال تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم
 فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا
 وقال تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم
 فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا
 وقال تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم
 فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا

والدين

والدين وما يتعلق بذلك وفي بعض احكام الوصي **خلاصة** الا والورثة القسمة وقالوا
 ليس فيها غايب يقسم القاضي المنقول بينهم بقوام لا غير المنقول حتى يبرهنوا على اصل
 الميراث عند وعندهما المنقول يقسم المنقول وغير بقوام فلو فهم غايب يقسم ولا ينظر
 حضوره مع كون الحاضر لو كان اثنان كبيرين او احدهما صغير فينصب عن الصغير
 وصيا ويقسم ويضع حصص الغايب تحت يد عدل فلو حضر الغايب واقر بما اقره وايضا
 الاخر وان اكثر ترور القسمة في المنقول وغير عندهما وعند ترور في المنقول وفي غيره
 لا لانه قسم بالبنية فيقبل البنية على الغايب ولا يلتفت الى غير **ماضيان** منجلا
 لا يقسم العار بطلب الورثة مالم يبرهنوا على وفاة المورث وعلى عدو الورثة وعلى ان
 العار في ايديهم ميراث من مورثهم وعندهما يقسم ويشهد القاضي انه قسمها باقرارهم
 كما يقسم الغرض ولو فهم كبير غايب او صغير والدار في ايدي الكبار حضور عند كل
 يقسم لهم كما ترور عندهما يقسم ويعزل نصب الغايب والصغير ويشهد كاهن ولو برهن
 الكبار على اصل الميراث وعدو الورثة وبعضهم صار قسم القاضي بين الباقين الحاضرين و
 نصب لكل من الغايب والصغير من كخط نصيبه ولو كان البالغ الحاضر واحد او طلب القسمة
 لا يسع ولو جاور مع صغير نصب القاضي عن الصغير يقسم ويأمر بالقسمة ولو الورثة كبارا
 حضورا وبرهنوا على ما اوتوا من وفاة الميت وغير الا في الدار شركة لا جنس غايب لا يقسم
 حتى يحضرها ولو كان الشريك حاضرا وجب وبعض الورثة غايب او قامت البنية يقسم
 ولو كان الشريك الغايب اخ الميت ورثا الدار عن ابيهما وبرهنوا ضرورة قسمنا
 بينهم ويعزل حصصهم فالحاصل ان العار لو بين قوم اربابا بعضهم غيب وبعضهم حضور
 فلو في ايدي الحضور وطلبوا القسمة قسم بينهم ولو كان شركتهم بالشراء لا يقسم حتى يحضر
الكل عند غرض قسم القاضي العار بطلب احد الشركاء وان امتنع كل حصصه وان امتنع
 احد من نصيبه بجهة او اتهم وتضر الاخر فلا حصص فانه يطلب صاحب خرد الكيف قسم بطلب
 يتم بطلب في الكثير لا بطلب في القليل كذا وكذا اخصاف وكذا اخصاف
 عكسه وكذا انكم في مختص ان ايتا طلب القسمة يقسم القاضي قال في الحاشية وهو اخصاف

ثم لو

عند

في

الامام فواهر زانو، وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره المختصان اصح وفي الذخير
 وعليه الفتوى يقول الحقير وكلامه قال صاحب الهداية ايضا هو الاصح **زيلي** وجه قول
 المختصان ان في الكثير طلب من القاضي ان يختص بالانتفاع بكلمة وينبغي من الانتفاع بكلمة
 هذا طلب الانتفاع فيجب ان يوجب عليه ذلك اليه ولا يعتبر تضرر الاخر لانه يريد الانتفاع
 بكل غير مطلقا وان تضرر ولو طلب في القليل لا يوجب لانه متعنت في طلب الضرر لنفسه
 والقاضي لا يستغل بالافيد ووجه قول المختصان ان طلب في الكثير يريد الاخر بغيره و
 الاخر ارض بضر نفسه فيجب له ووجه قول الحكم انه لو طلب في الكثير القليل فقد رضى
 بضر نفسه ولو طلب في الكثير فقد طلب ان ينتفع بنفسه فيجب كلاهما كل واحد
 منهما والاصح ما ذكره قول المختصان ان القاضي يجب عليه احيال الحق الى مستحقه وفي
 طلب في الكثير ذلك ولا يلزم ان يوجبهم الى اضرار انفسهم وفي طلب في القليل ذلك
 يقول الحقير لا يخفى ان الذي يفتي بالذوق السليم الظاهر ان قول الحكم هو الصحيح
 الاول كالاخين على نوني **قاضي** ان قال احد الورثة للقاضي اجعل نصيب
 الصحيح او الاصح او هو الصحيح لان ما ذكره المختصان متضمن للظلم بحصصه القليل
 وما ذكره المختصان متضمن للظلم بذى الكثير كالاخين على ما لم يضر **قاضي** ان قال احد
 الورثة للقاضي اجعل نصيب من الدارين والارضين في وارث واحد وارث واحد وباني صاحب
 قال يح قسم القاضي كل وارث من على هذه ولا يوجب نصيب احد الورثة كالأرث والارث وقال
 الراي الى القاضي ان رايه ان يجمع الجميع والآخذ ان كانت الورثة في مخرج لا يجمع وقال في
 الدور المختلفة ما جاز مختلفه وارثين رجلين في احد جانبيه بناء ورون الاخر فقال احدهما
 اجعل قرية البناء بدارع من الارض واخذ حق من فروعان المهر الدار وقال الاخر لا بل
 اجعل البناء بالدارع واعطيك حصة في البناء من الدارع فالاولى اولى واحسن يقول
 الحقير هذا بشرط ان يكون جواز الوجهين متبعا بصورة التراضي ولا
 فانظر ان لم اذ الظاهر ان لم يرض طالب الدارع بالدارع لا يجبر عليه والاعلم
 قال لاغا والتمتع بغيره وعوى احد الشركا والغلط فيها ولا يبا وخرج شي من ذلك لاسا

يمنع عنه

ولا يملك ولا وزن الاجتهاد فان لم يكن له بينة واستحق الشركاء يملكون رجاء الكول
 ثم وعوى الغلط على وجهها ان يكون في القدر بان يقول حتى النصف وقد اخذت الربع
 الا اذا قلت وقال الاخر لا بل حصة الثلث وقد اخذت فيها لادن وقفا والتمتع ومنها
 ان يكون في النصف فيقول احدهما لم اقتبس حتى وقال الاخر قبضتها فالجواب كما مر ومنها
 ان يكون في الزاوية فيقول احدهما اخذت اكثر من حصة او غصبت الزاوية بعد
 قبضته ويقول الاخر قبضت حتى وما اخذت الزاوية فالقول للاخذ والينة لصاحب
 ولا يبا لادن ولاغا والتمتع ومنها ان يكون بعد ما شهد كل منهما على قبضته واستغناء
 الحق بما حقه ما لم يقول احدهما حتى ما يدك وحك ما يدري او يقول قد قسمنا لكن
 اخذت انا بعض حتى ورون بعضه لا يسمع وعوى بعد الاشهاد على الاستغناء ومنها ان
 تكون في التوقيف فيقول احدهما قيمتها اكثر مما توفقه ويكر الاخر فلا يسمع ايضا قال الباقي
 هذا اذا كان التوقيف القاتون يسرا ولو كثر ايرجى ان يسمع وقال القاضي ابو جعفر شيع
 اقتسموا ارضا وارثا واخذ كل منهما ارضا فاعاد احدهما غلطا ان لم يدر ارضا في وارثي
 في يد صاحبه فضلا في التمتع وبرهن عليه بقضي له ذلك الدارعان ولاغا والتمتع وليس
 هذا اكد ارضا واحدة قيل هذا قول سمام واما غلظ القسمة فاسد والدارعان بينهما نصقان
 اقتسموا ارضا او غيرهما فظهر غش في القسمة ان كانت بالقضاء بطلت وحجة وقاما
 ولو بالتراضي اختلفوا فيه والصحيح انه كالقضاء ان اقتسموا ارضا ثم اختلفوا في احدى
 فقال احدهما هذا اكد لي وقد وظف نصيب صاحبي فلو يرضى جميعا اخذت بينهما لان
 كل منهما يثبت الملك لنفسه في جزء بعينه فاني يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزأ بينهما فحق
 بينة الخارج **هذا** لو على الميت ورث من مستفوع لم يكر الصلح ولا القسمة او وارثه لم يملك
 تركته فانه لم يستفوع لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا ورثته فتقدم حاجة الميت
 ولو فعلوا يجوز قياسا وقيل لا يجوز استسما ولو اقتسموا تركته ثم طردوا في محيط روت
 القسمة لانه يمنع وقوع الملك للورث وكذا لو غير محيط ليطبق حق الغرماء بالتركة الا اذا
 بقي من التركة ما يفي بالدين وروا ما قسم لانه لا حاجة الى نقض القسمة في انباء صحتهم ولو

نظر

ابراء الغراء بعد القعة او ابراء الورثة من مالهم والدين محيط اولاجازت القعة لان
 المانع قد زال ولو اوى احد المتعاقبين وبناني التركة مع وعاء لانه تافق اذ الدين
 يتعلق بالمتن والقسمه تصان الصورة ولو اوى عينا باي سبب كان لم يسمع للقاضي
 اذ الاقدام على القعة لفراف من يكون المستوفى **ص** الوارث لا يتخذ بغيره من تركه
 مستوفى بدين الارضاء غرامة لعدم ملكه ونقد بيع القاضي واثبات الدين على ميت بحجة
 وارثه او وصيته ولو لم يكن بيده تركته او ينفيد تلكا من اذ مال الميت افاطر ولو لم يكن
 وارثه فلو صدقة المدي فلا شيء له ولو كذبته حلفه بيا **فد** مع القاضي تركه مستوفى
 بغيره لا يتقبلها وليس للغراء ابطاله **ن** اوصى بوصايا وعليه من قبضه بعض ورثته
 بعض التركة وقضى وينفذ وصايا **فد** البيع الا ان يبيع بغير القاضي
 للوارث اذ ياكل ويظلم لو غير ذلك وفاء بالدين ولا وارث سواء لو باع وارث كغيره شيئا
 من التركة ليس له روية نقضه ان كان في يد شي غير ذلك يستطيع ان يبيع وينفذ منه
 ووصايا **ح** الوصي يبيع شي من التركة لا وارثا من الميت لو فيها ما يقتضي به الدين لانه
 كوص له ذلك **ص** تركته فيها دين لم يستغرق قيمته في غريم فانه ياقض من كل
 من الورثة حصته من الدين وهذا اذا اخطأ اخذهم عند القاضي اما لو طر باحدهم
 اخذ منه جميع ما في يده يقول الحبر المسئلة الثانية ليست بجمعة بوقايتة او سياتي في اول
 الفصل الثاني خلا في هذا **ن** وهو الاوفى والافق والله اعلم **فشل** التركة لو مستوفى
 بدين ففقد ورثته لاستحلاص التركة يجبر الدين على القول اذ لم حق الاستحلاص
 وان لم يملكها بخلاف الاجنبى ولو لا الوفاة ولم يكن المال نقدا فالى كم يبيعها للدين
 ولو زايدها عليهم استحلوا باولادهم لا بعد تركته **ن** ولو اوى ورثته اراو
 او اوى من الميت لبعث تركته لهم فاقضوا عليه وكلوا قضاء دينه وانما وصايا من مالهم
 فلم فذلك ولو اخطأوا على سبيل الدين ووصايا ولا يلتفت الى قولهم **ي** جاز
 لاحد الورثة استحلاص العين من التركة باولادهم الى الغراء ولو اراو بعض الورثة
 استحلاص شي من التركة لنفسه واواد قيمته الى الاخر ليس له فذلك لان حق الغراء متعلق

من ذلك

كلمة

بالية

بالية لا بعينه **فشل** لو مستوفى فاطم في اثبات الدين اما هو الورثة وارث لانه
 خلق خلقه فبيع البيت عليه لكن لا يكلف لو كلف لا ينفذ اقراره على الغراء ولو اقر
 وارثا بان هذا اوصيه عند موته يقبل ولو كذب غريمه لانه كورثه قبل هذا اذ لم تستوف
 اذ اقر الوارث ببيعة فان ادعى فلان وصدة الغراء او كذب وقالوا هي للميت اذ قالوا
 لاندري لمن هي فهي لغيره الوصية او الاستغراق يمنع ملك الوارث ما قرأ اقراره
 ملك الغير فلم يبيع ولم يجل نصيب الغراء اذ لا ملك لهم في التركة وانما لم استيناء حصتهم
 منها ولا يمكن الوارث ان ينكر ما قرأه وكذا اعارية واجارة وبضاعة ورهن ومضاربة
قاضيان ادعى في تركته مستوفى مينا واخذ الوارث قبل الوارث لا يكون ضمما او
 لم يرث شيئا وعانة المشايخ على انه ضم وان لم يرث فلو لا برهان للدين وارادوا كلف
 الوارث او كلف الغراء **فشل** لم فذلك وكذا الواضحة الوصي وهو من عليه يسمع ولو لا بينة
 له ولو اقره كلف الوصي لا كلف ولو لم يكن للميت وصى ولا وارث حاضر فالقاضي ينصب وصيا
 ويسمع البينة عليه ولا يكلف هذا الوصي ايضا هذا كله في التركة المستوفى وفي غيرها اذ
 كان الفاضل عن الدين معلوما طاهر اذ يد الوارث يستحق الوارث في هذا الوصي **ح**
 قضى للموقع ومن موصى بالوصية ضمن في الصحيح **فراو** مع ماله وما عذ من الوصايا
 الى رجل ثم مات ولم يدين محيط او لا فنفذها الموقع او الوارث الى بعضهم ملاقضاء
 ضمن الدافع فلو كانت الاموال والوصايا بمنزل الميت فافخذ التركة بعض ورثته ليتق
 ومن الميت او الوصايا ليردها على ملاك لا يضمن **قاضيان** مدون مات
 فعاد وانيه قبضت منه في صحته الا ان كان في يده وقال غراما للميت لا بل قبضت
 منه في مرض موته ولما حق الشركة فيها قبضت فلو قالوا الوارث من قايما ركو وفيه
 او الاخذ صاوت في حال الى اقرب الاوقات وهو حال المرض المتبرع من حاله فلا شيء
 منه للغراء لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات منوع طاهر والطاهر يصلح للدفع لا لا يجب
 لا لا يجب الغنا **ص** في التركة من فلو وقع الموقع الوصية الى الوارث بلا امر

فلا يكلف

الدين

تأيم

القاضي من **خ** ولو استغرقه خن وهذا اذا لم يوثق الوارث الا انه لا اخذوا اولو الدين
ص الوارث خاصة من عليه دين مدين الميت وله قبضه لو لم يكن الميت مدينا له وصي او لا
ولو مدين ما يحكم ولا يقبض الا الوصي ولو اوصى مدين الى الوصي براء اصلا ولو لا وصي
فدفع الى بعض الورثة سيرا عن حصة فاقته **فن** احد الورثة صلح خصما عن المورثين
له وعليه ونظير ذلك في حق الكل الا ان له قبض حصة فقط او اثبت حق الكل وانما اثبت
لو اوصى وقضى به المالا او حصة فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي **فش** اوصى
بقيا فقال هو اليد انه ملكي ورثة من ابي فلو قضى عليه يظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم
ان يدعيه ارضا او صار مورثهم متفيا عليه فلو اوصى ملكا مطلقا لا يثبت له قبض عليه في
الملك المطلق فلو اوصى به فلو اليد ملكا مطلقا لا ارضا لا يصير الورثة متفيا عليهم حتى فاهم اقد
بدعى الارث لكن ليس لذي اليد حصة فيه او قضى عليه **ز** اوصى عينا واحدا
وارثا ليس فكل العين بيد لا يسمع او اوصى الارث او لم يكن بيد تركه ينتصب خصما
عن مورثه في دعوى دين لا عين ولو اوصى ببيع من العين عند وارث اخر فادعى رجل
هذا العين ينتصب هذا الورث خصما او ينتصب احد الورثة خصما عن الباقي لو كان
العين بيد كمال في الاجنبى **جف** قضى دين الميت مدينه بلا امر وصيه فلو قال فدهذا
الا ان التي لخلان الميت على من الالف التي لك عليه جاز ولو لم يتلك ذلك لكن قضى الالف
عن الميت فهو متبرع والالف عليه **فش** اقران للميت على كذا فدهذا الى واثق الميت بلا امر
القاضي جاز او لا فائدة في دفعه الى الورثة ثم دفعهم الى واثق الميت فجاز قصر المسألة **ح**
ميت عليه دين وله دين على رجل فله يد الميت ان لا يقضى دينه مالم يتصور دين الميت لاف
مدين لا يبرأ بدفع الدين الى الوارث حال قيام الدين على الميت فيلحق لا يملك الدين
اثبات الدين على المدين مدين الميت ولا على الوصي له ولو اثبت على من يصح اثباته عليه
كوصي وارث ثبت له حق الاستيعاء منها ولو انكر المورثه وارثه وجو تركه عبدا
فلان اثباته لا الواجب فلا يقبل عليه بيعة الدين او ليس بخم في اثبات الملك ولو اقر
ويكفي ميت وكبار ورثة ثبت والخصار والصغير عاقر فلما في نصب وكيل عن الصغير

نش

يكم

ليكم عليه فيكون قضاء على جميع الورثة الا ان الغريم باخذ دينه من حصة ما خسر لو خرج من حصة
الكبار غير مع اى خسر عليهم او اضر والندم الدين على الارث وللأاضي نصب وصي
ليدعي عليه لو وصى الميت او وارثه غايبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصيه غايبة السر
وذكر ان له فلك ولو لم يكن الارث غايبا في رواية ولو اقر الكبار بدى فخرم ان يبرهن يثبت
الدين الحق الصغار او اقرار الكبار لم يعلل الصغار ولو اقر به كل الورثة فبرهن المدعي قبل
لاصحابه الى الاثبات في حق فخرم ايضا اذ بها يظهر فخرم اخذ دينه طامه ومن المثل لا يظهر
في حقه لا باقرار الورثة وكذا الواو اذ بالوصية فبرهن يقبل انما يقول الصغير ويمكن ايضا ان
يكون الاصلح الى الاثبات لاحوال المورث وارث اخر سوى الورثة القرين فيثبت ان يضم هذا
الخصم الى التعليل **ح** قبل البيعة على دينه ولو اقر به بعضهم لانه ربما لا يثبت نصيب المعتبر
بالدين فبالبيعة يقضى من جميع الترك واقرار الوارث يقتصر على نصيبه ولا يجوز اقرار
الوصي على الوصي الا ان يشهد هو نفسه اخر فيصير على الشهاد **فش** قضى وارث
دينه من تركته باقراره في دين اخر فدينه ولو اقر بالدينين وثرك (الاول **ضك** لو اثبت
الدين بشهادة فلا بد من القضاء **فش** اقر دين فادعى اياه مورثه لا يقبل ولو برهن على
بيعه تركه مورثه وادعى خصما يعلم فلو ان ابانا باع في حيوته واخذ الثمن ووهبوا يقضى
ببيته الراش **ط** قضى وصيه دينه بلا امر القاضي فلما كبر الميت انكره وينا على ابيه من وصيه
ما دفعه ولم يجد اقرار بسبب الضمان وهو الدفع الى اجنبى فلو ظهر غريم اخر له حصة
بدفعه لا اختيار بعض حق هذا الى غير فلو لم يكن للغريم الاول بيعة على الدين يضمن الوصي
كل ما وضع ونفذ لوقوعه بغير حجة **فتم** وصى اوصى وينا فامكر الورثة يقبل بيته ولو لم
لا بيته فلا يخلوهم **قت** وصيه وارثه فدفعت كنفه من ماله يرجع في الترك وكذا
او اوصيه وكذا الولي او الوصي ليس يتبرع بشراى بالم نفقة الصغير او كسوة **قاصفان**
باج بعض الورثة على الترك ببيعه وصى الميت وقضى دين الميت وانفذ وصاياه الى جميع
لو لم يزل بلا امر القاضي **ق** وصى وصيه وارثه في تركه مستغرة والافذ تصرفه في حصة الا ان
يكون الجميع بيتا مهيئا من الدار وما يشهد **قاصفان** وصى انفذ الوصية من مال نفسه

فقط الغريم

م
بشاه

يكرم

ذ غاب وصية ضاع بعض ورثة بعض تركته
صدين دين مورثه وصاياه فدها لبيع لاجل
لا الوارث الى ان يفي به تمام

لو بمراد

قال ان من الوصي من يرجع في الترك والا فلا وقيل لو الوصية للعباد يرجع اذ لم
 مطالب من جهة العباد فصار كقضاء دين ولو لم تكن كالي لا يرجع وقيل يرجع على كل حال
 وبه يفتي كوكيل شر الوصي الثمن من مال نفسه يرجع والوصي اذا اشترى كسوة او نفقة
 لليتيم للصغير من مال نفسه يرجع وكذا الوصي في الميت من مال نفسه بلا امر الوارث
 واستند على وكفى ذلك يرجع وكذا بعض الورثة لو قضى من الميت او كفته من مال نفسه او
 اشترى الوارث الكسوة او نفقة للصغير من مال نفسه يرجع في الترك وكذا الوصي لو اشترى
 ارضي فخرج ارض اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون تبرعا ولو كفت الميت من مال نفسه
 قبل قوله ولو ارث اليتيم او غيره من مال نفسه او كفته بلا امر الوارث ولم يلجس ويرجع في
 الترك **د** اخذ بعض دارث اخذ عينا من الترك لبعض من ماله ويأخذ على عورته ورضي
 به بقية الورثة لم يحز الا برضاء الغرماء والدين محيط والاحراز ويكون من باقي الورثة تبعا
 لحصصهم **ج** لصبي بلغ اذ يكاسب وصيه هل انفق بمعرفة او لا ولكن لا يجبر الوصي
 لو امتنع عن ذلك ويصدق مع اليمين لانه ايم **فشي** وصي اوى ويأخذ على الميت
 ينصب الحاكم وصيا اخر ليرث عليه او عوا على نفسه لا يصح **ن** اوى وصيته
 ويأخذ عليه ويجزى ابانة يعزل لو حلق وفيه لو قال وصيته لي عليه وين قيل لا يخرج النافذ
 المال من يده ولو اوى شيئا بعينه اخرج من يده لانه يستحل مال اليتيم وقيل يقبل له
 النافذ اما ان جرى تبرئة او تبرهن تيم البيت والاولى انك اعزك فلو لم ينفذ عزله
ج للوصي عليه على الميت ومن فباع لدين الميت شيئا دون امر النافذ جاز وبأخذ
 مع الغرماء بالحصة **د** ترك صغيرا وكبارا فلكبار ان يأكلوا ولو اطعموا احدا او
 اهدوا اليه فلا اكل وقيل للكبير اذ يأكل بغير حصة ما بهل ويزن ويبسكن الدار
 ولو لم يغم فلا يستخرج شاة منها لياكل **فشي** مات عن اخ واحد وام فللمامه تاول
 قدر الثلث مما يكال ويزن لاني غير الشريك ولا احد الشريكون القدر من اكله بالحاجة
ث ترك وصيا وخطبة وصبا بين ورثة وفهم صغيرا واحدا فلم اكلوا فكل منهم
 وكبيرهم يأخذ حصته ولو هلك بعض المال وانفق بعض الكبار على انفسهم وعلى الصغار

الصغار

الصغار فما هلك فكلهم وما انفق الكبار صحتا حصته **ث** الصغار لو انفقوا
 بلا امر النافذ لو الوصي ولو باجر حسبت لهم الى نفقة مثلهم **فو** ترك طعاما او ثوبا
 قاطع الكسوة الصغير واليسير وليس بوصي لم يضمن الكسوة بخلاف انفاق
 النفقة ولو ترك دراجع واحدا لا يضمنها بعض ورثته ولم يجر بقتيمهم ولا احكام لم يضمن
 استحقاقا لوصية محظا او لم يحفظ فيصرف الى قبضه الى الخط لا الى التملك او
 الاحاطة **ث** الملك فلو لم يكن عليه ومن ضمن حصته بقتيم لو الترك في موضع كذا
 كان عليها قبضه ملكا مشترقا بقتيم وانما كان قبضها ضمن استحقاقا **شي** ضمن
 لولاوين **ث** قبضها ضمونه يكون باقتيم صغيرا عاخرين عن الخط لم يضمن **ن**
 اوى على ميت وينا او وصية او المراهة ميرها ليس لوصيها او الوصي ولو وصية فذلك
 بلا ثبوت عند الحكم واما المهر فقبل يجب ميرها مثلها بشهادة الكاهن وقيل لو فطر
 بها يمنع منها قدر ما يجزى عاوة ويصدق فيه ورثته وفيه فدية بصدق امر **ث** دعي
 اتفق مال يتيم في حجر ثم وضع مثل لا يبرأ الا ان كثر كبير اليتيم فدية اليه والوصي
 قبض من الميت قبل بلوغ ابنه ولو بعد لم يجز **ع** لو خرج من الوصاية وقبض
 وينا لليتيم صح لو وجب بعد الوصي عقد يرجع الحق الى العاقل لا الوصي باور
 او وجب بعد لا يرجع الحق الى العاقل فلا يبرأ المديون **فشي** اثبات
 الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الورثة الارث ولو برهن على انه اقر ابي يقبل لثبوت
 النسب باقراره ولو اوى ابي وارثه لاني ابن اخيه لا يورثني وبرهن بسال العا
 الشهود كيف علمت انه وارث فان قلنا لا لولا سمعنا يقول انه وارثي لا يقبل ولا يثبت
 باقراره وارثية طارئة النسب على الغير **بق** بنية الارث لا تسمع الا على خصم وهو
 وارث او واثق او مديون او وصي لم يقبل تركه كالحكم او الوصي ولا يثبت
 منه او هو خصم ايضا ولحقه ولم يظهر لهم وكذا وجه سوى السهو وانما العلم بالورث
 اللهم الا ان يراوا بالوارث ما يشمل الوصي وصي الوارث وفيه بعد والله اعلم قال ولو
 احضر رجلا ليرث عليه صا لا يبرأ وهو موقوف او لا فله اثبات نسبه بالبنية عندنا

تشافى ص

قياسا لاص

الا اذا ص

و

من

الغير

من

بجزة الرجل او على اخر ما لا ارثا من ابيه فلو ارثه اربعة فماليه وليس فلك حكمي
من القاضي على الاب حتى لو جاء حيا ياخذ المال من الدافع فيرجع هو على الابن
ولو انكر وعوا قيل لا يسب على العلم بان ابن فلان وان مات لكن يقال لابن
برهن على موت ابيك وانك وارثه ولو تكلم بصريح مقرا بنسب وموت ابيه وصار
كالوارث بها صريحا وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما في اقامته
البينة على اثبات المال بل يجعل خصما في حق التخليف على المال واخذ منه فيخلفه
على المال بتاتا **فشي** او على جماعة اني زوج اخكم وهي ماتت وتركتم اخاكم
بيدكم فاقعدوا حصتي فانكروا الكفاية فقال المدعي بل انتم ابنتوا اوكم اخوتها فمالا
فالقاضي ياخذ الزكوة منهم ويضعها عند عدل حتى يظهر الحق فلو برهنوا على
المدعي وعلى العدل انهم اخوتها لا يبرهن لا يقبل او لم يتم بينة على كفاية الزوج فليس
بخصم وموضع القاضي كالقاضي فلا خصم للاخوة فينصب القاضي وصيا ليتقوا عليه
ليبرهنوا عليه فلو برهنوا على واحد ان له عليك كذا او كذا اخوته لا يبرهن
ودارثها فلقاضي دفع المال اليهم لثبوت وراثتهم عند **شني** او على اخيه
يراثا ونسبا فانكر الاخ النسب ولم يثبت من المال اقرارا ولا انكاراتا
برهن المدعي على نسبه اجاب انه يصح **فشي** قال اني لست وارثه ثم ادعى انه
وارثه وبين ابيته يصح او الساكن في النسب لا يمنع صحة الدعوى ولو ادعى بغير
العلم لا يصح ما لم يذكر اسم اخيه لو صالح احد الورثة من التركة على شيء ثم ادعى عمارا ان
ابي رهنه لي حال صحته وسلم الي ليح لم ينقض على العمار وقت الصلح لا لو نطق
وقسمه التركة بينه كور واثاث على السوية يصح بطريق الهبة لا الارث لتغير المنة
ص او على بعض الورثة وبنيا على مورثة بعد التسمية يصح لو لم يكن القسم ابراء عن
الدين بخلاف عيني من التركة حيث لا يصح وعوا **فص** قال لبنية وبناته اقتسموا
تركتي بالسوية قيل ليس لاحد من القسم او قوله اقتسموا ابراء لهم لبناته **م**
بعض ماله وقسم البنين بالسوية اجازة للملك الوصية ففقدت **شني** قال وارث

ذلك

تركت حتى لا يبطل حصته لا الملك او الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان احد
القائمين لو قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حصته وكذا لو قال الميراث تركت حتى في **م**
حبس الرهن يبطل **ظه** فلو صالح الورثة الباقيين من تركته وهي عمار وواحدة وصيو
والمدعي لا يدرى ما هي ولكن الكل في يد المدعي عليه جازا او الابراء عن الحقوق المجهولة
جائز عندنا خلافا للثاني **ط** لو ظهر بعد صلحهم وص من الميت او عين له هل يدخل
تحت الصلح لا ورواية فيه قيل لكل من فاهمه وعدم دخوله اشبه فلو دخل تحت ما ظهر فلو كان
ما ظهر عينا لا يوجب فساد الصلح ولو بينا فلو استثنى الدين من الصلح جاز الصلح والا
لم يرد ولو وجد نكاح امرأة فصالحوها على اقرار من صحتها جاز ولا يطيب للورثة لو علوا وان
التمت بسبب برهنوا بعد ان اقرت بطل الصلح **فشي** او على بعض الورثة وبنيا
على الميت فصالح بعضهم وبعضهم غائب فخصر ولم يكن فلو ثبت الدين بالبينة وادعى
بطل الصلح من التركة بامر القاضي صح ورجع لو مال نفسه فلو وقع من التركة بلا **م**
قضاء القاضي فللقايب استروا وصته ولو من ماله لا يرجع على القايب او لم يثبت
بجثة شرعية **فثني** احد الورثة غائب فصالح البقية امرأة الميت بالتاريخ لو كانت
القارعة على ماله على ان نصيبها لهم جاز ولو على بعض التركة على ان يبقى الكل مشتركا
بين الكل يوقف على اجازة القايب او قضاء القاضي **ي** او على اليه ببيع قسمة
هذا او لصدق ثمنه على الفداء ففعله فاستحق القن ورجع ثمنه على الوصي يرجع
الوصي على من صدق عليه لاني جعل للملك مال الميت باع قسمة وصية للغراء فضاء **م**
ثمنه عند ومات القن قبل تسليمه يرجع المشتري ثمنه على الوصي وهو يرجع على
الغراء امرءا بالبيع او لا لانه باع لهم ولو استحق القن يرجع المشتري ثمنه على
الوصي وهو لا يرجع على الغراء الا ان امرءا ولولا ان يبيع القن الوصي باع القن لور
كبارهم في كل واحد كمال الغراء في كل ما قرط فلو ضاع رالم يرجع عليهم في الاستحقاق امرءا
بالبيع او لا ولو باع القاضي للغراء فضاء ثمنه ثم استحق رجع ثمنه على الغراء ولو لم
ياخذوا القاضي لانه اوباع فكان الغراء وكلوا البيع بانفسهم ميت عليه وبين ولم

ح لو قضى الزم حصته احد الورثة جازا الارثين
او تبرع به اجنبي وسلم الاخر ثم توفي نصيبه فلم
ان يرجع ويشارك صاحبه فيما قضى **م**
اذ دفع بامر القاضي بجمعة شرعية
والدين لو ثبت ثمنه فاقض احد الورثة
من ماله ثمنه رجع ولو صح

ان وكيل يتبع
العين

قال **مع** ليعلم البينة على المتكافؤ وكيل قبض العين لو اقر من عند العين لا يمكن
اقراره وكيل الوكيل اقامة البينة على اباة حتى يكون له قبض فذلك فكذا اهل
فشي الورثة كبار وصغار فاقر الكبار به على الاب كمال الغرم الى البينة
اقامة البينة لثبوت حق الصغار او اقرارهم لا يغني عن الصغار **بف** الكبار غيب و
احضر صغير يحيل القاضي على وكيله يحسم المدعي فلو قبض على الوكيل فهو قضاء على كل
الورثة قال **مع** غير ان الغرم يستوفى حصصه الصغير احضر افا لم يتبر على حصص الكبار
ثم افر احضر الكبار رجع الصغير عليهم لعدم الدين على الارث ولم يكن اقرار الوصي بين
على الميت ولا اقرار بشي من تركته لانه اقرار الغير على الغير وهو شهادة وشهادة الورثة
ليست بحجة فلا يصح اقراره الا ان يكون الوصي وارثا حيث يصح اقراره في حصصه فقط **ففي**
المورثة احد الورثة لو اقر بالوصية برخصته ما حجة وقاما **مع** الوارث الواحد لو اقر بان
الميت لا يثبت نسبه من الميت خلافا لما لا يورث الوارث في الوارث ان يترك في الارث
لما ان يجوز تحيل النسب على الغير لا يتبر كالوارث في حصة ابيه او على ان يترك في الارث
في الورثة غير **فشي** قال احد هما ابني يحبر على البيان فلو مات ولم يبين فقال احد ورثته
هذا ابن الميت ثبت نسبه ولا يلحقه الى جوار الباقين وفي الاملاحة لا يثبت النسب
حتى يبين كل الورثة على ان ابن الميت يتول الجهر الظاهر ان الذي هو من الاملاء او قدر
في اول هذه الفصل ان **مع** اقرار بعض الورثة لا يصح على بقيتهم **مع** ما يبيد زعم انه
ورثته من امه ثم قال اقرارها في الارث اقرارها في الارث اقرارها في الارث اقرارها في الارث
من المال بينهما نصفان وقال زفر كلمة للاخ الا ان يبرهن الزوج ان زوجها وهذا ثلاث
مسائل احدها هذا والثانية مجهول النسب في يد مال فقال ورثته من ابني فلان ثم
اقراره لابوين فقال المحرم للاخ انا ابنه لانت قال من المال بينهما نصفان وقال زفر
كلمة للاخ والثالثة امرأة اقرت انها ورثته من زوجها فلان ثم اقرت باخ زوجها فقال
الاخ انا اخو وليست انت امرأة قال من المرأة الربع والباقي للاخ وقال زفر كلمة للاخ
الا فابرهنت **مع** ما تركه البايد اقراره في الوارث ما ابي وتركه وهو ابو ك

ولست انت
مورث

دوي

وترك هذا المثل وقال المثل هو اني لا ابوك كمال بينهما نصفان او الاستحقة لم يثبت
الاباقر ولم يقر له الابا نصف وعلى هذا كل من يبره ما لم يبره انه استحق من ميت بنسب وارث
بوارث غير معروف وكذا المثل في القول للمقر ما لو اقره في الوارثية وارث وارث وانكر
المثل في الوارثية فلا شيء للقرض يبرهن والفرق ان القرابة بسبب احلى للاستحقة والوصية
سبب طارفا اقر بسبب بالسبب وادعى لنفسه حقا طارفا لم يصدق الابينة **مع**
يقول الجهر هذا في الف ما قران في هاتين المسألتين فلما بين من وزر ولعله اخبار في
المسئلة الاولى قول من وفي الثانية قول زفر كما لا يخفى والله اعلم قال ولما اقرت مورث
بوارث اقرارا مابيد بمقتضى اقراره ولا يثبت نسبه نسب المثل في تحيل النسب على
الغير فلو اقر باخر بعد ظهوره المثل الاول انما اقتضوا ما يبيد ما يجب اقرارها ولو كذب
فلا رفع للمثل الاول قضاء فلا يضمن قصير ما دفع كمالك فيقيم ما يبيد بينهما ولو دفع بلا
قضاء ويجعل المرفوع كناية في يد فيضمن ويدفع الى الثاني حق من الكل لانه في التسليم
وقد اقر انه سلم بغير حق فيضمن قال ح لو اقر احد الابنين باخ فالك وكذب الا في المودون
اعطاء المترضى ما يبيد وقال ابن ابي ليلى نعم عليه ثلث ما يبيد ولما اقر في زعم المثل لياو
في الاستحقة والمكرط لم فيجعل ما يبيد كمالك فيستوي في الباقي الابن المودون لو
اقراره اخذت ثلث ما يبيد ولو اقر باخراة انها زوجة ابيه اخذت من ما يبيد ولو اقر
بأن للميت اخذت سدس ما يبيد امرأة ولدت بعد موت زوجها قبل عام ستين فلو صدق
الورثة في الوارثية يثبت النسب في حق المصدق وفي حق غيره لو لم تصاب الشهادة بهم
يثبت وللأفلا في ثبوت في حق غيره قبل شرط لفظ الشهادة وقيل **لاخ** اقراره في
حاز اقراره اقراره باربعة نفر بولد وكما في فيه الى تصديق المثل اية لو مقرر عن نفسه وان
يولد مثله لثمة وان ليس له نسب معروف وبواله وكما في فيه الى تصديق اية وان
يولد مثله لثمة وان ليس للارث معروف وبوجه وكما في فيه الى تصديق وان ليس لها
زوج معروف وانه لا يكون تحت المهر محرم منها وبولي وكما في فيه الى تصديق وانه لا
يكون له مولى معروف اجمع المسكون على هذا كذا **اكب** اقر ميت فلها النصف والباقي

واما في النسب في سواها
فيها

فيها
انما اقراره في الوارثية
انما اقراره في الوارثية

للعصبة اقراره بنت جازير لا تبنت الابن فلو اقر بنت ولم تبنت معروفة فلها الثلثان
 والباقي للعصبة ولو اقر ثلثا اخوات متفرقات وله خالته معروفة فالمال للمخالة ولو اقر بائنة
 وامرأة وثلاث اخوات متفرقات فللأبنة النصف والمراة الثلث الباقي يرد على الابنة خاتمة
 واقرار المرأة جازير ثلثا فزوجها وبه وحلى لا يغيره يقول اقرته هذا كماله ما في الله
 الهداية وغيرها ان اقرارها جازير بوجه بالاولدين والزوجة والحولي والله اعلم قال فلو اقرت
 بزوجة فله النصف والباقي للعصبة ولو باب ولها ام معروفة فلها الثلث والباقي للاب ولو
 باب وطاهنت معروفة فلها النصف والباقي للاب ولو بولي عاتقة ولها ام معروفة فلها
 الثلث والباقي للحولي ولو بائنة ولها بنت معروفة فالمال للمعروفة ولو لعصبة لها مال خاص
 جامع الفضولين اقل هذه في فوات الزوج ظاهر اما لو لم يكن متكررة او متحدة فيبقى ان
 يكون المال للمخالة اولا الزام على احد حبيبتين من المقتضى في حقها ما ذكره
هد وغيره وقيل لا تبنت هذا ايضا يقول الظاهر بثبوتها كايهم من تقليد المذكور
 في الدية **كفر** صح اقرارها بالولد ان شهدته ما يلا او صدقها الزوج **ربيع** هذا اذا
 كانت فوات زوج او متحدة او متا اذ الولد منه اما لو لم تكن فوات زوج او متحدة ولا هي معتمدة
 او كانتا زوجا او متحدة او متا ان الولد من غير هذا الزوج صح اقرارها لان فيه الزامها فنها فقط
 كما في الامم اذ ولد لها امرأة لا تبنت في حقها الا بتدبيرها **صح** ترك ثلثة بنين
 فاقر احدهم بامرأة للبت يعطونها ثلثة اشعار ما يبيد او الاصل في اقرار الوارث بوارث
 اخر ان ينظر الى نصيب المقل لو مورثا ينقسم ما يبيد المقل على ذلك ولو ترك ابنتين
 فاقر احداهما بامرأة للبت يعطونها تسعي ما يبيد ولو ترك ابنتين فاقرت احداهما بامرأة للبت
 يعطونها ثلثة اخر اذ من احد عشر ما يبيد ولو ترك ثلاث بنين فاقر احد من زوج للميتة
 يعطيه نصف ما يبيد قال صاحب جامع الفضولين اقل فيه نظر **الفصل التاسع**
والعشر في التصرفات العارضة واحكامها وفيما يكون مضمونا بالاعتقاف
 وحبس وما لا يكون **د** فرق بينهما بنسب النكاح لهما لم يدخل بها فلا مهر ولا عدة ولو
 خلاها وان دخل بها فلها الاقل من المسمى ومن مهرها لو لم يسمي والاقل مهرها بالمال ما بلغ

هو ظاهر
 لما قلناه

فانهم

ويكن

ويجب العدة **شعي** لا تنقضي النكاح الفاسد ولا في العدة **ف** لم يجر الصلح من نفقة
 في نكاح فاسد **د** الفاسد للصبي في حق النسب لو دخل ويعبر المدة وهي ستة اشهر
 من وقت النكاح خدما وعند من وقت دخوله ويقتضي اذ الصبي يجعل كولي لانه طبع
 وابع اليه شرعا بخلاف الفاسد ولو خلاها بالذكور فلو دخل في رواية عن ج ثبت النسب ويكفي
 المدة واحدة ولا تبنت شي منها في رواية ولو لم يخل يخل بها لا يلزم **بس** الفاسد لا يكره انها
 تجوز النكاح بخلاف الصبي فله التزويج بائنا وبئنا قبل النفقة وكذا للمرأة التزويج بافر
 وهذا كله قبل المسيس **د** انما العدة تعتبر في الفاسد من وقت التزويج عند اعتنا الثلثة
 قيل كل من الزوجين فسخ الفاسد بمجيئه مع غيبة صاحبه وقيل كذا الوهم يدخل والا لا
 بحضورها كما في البيع الفاسد كل فسخي بغية صاحبه الا في العدة وللمأركة بعد دخوله
 في الفاسد لا يتحقق بعدم المحل يوجب مجيء كل منهما الى الاخر ولو لم يتحقق بالعدل كقول
 تركك او تركتها خليت سبيلك او سبيلها **فصط** لا يتحقق الا بالقول وقيل بها ام لا
 وقيل يتحقق بتزويج الابن لو لم يدخل والا بالقول والصحيح ان علم المرأة بالمأركة به
 ليس بشرط كطلاق النكاح الصحيح **عليه** انكر نكاحها تكون متأدكة لو قال لها افرج وتزويج
 والا لا يجوز الا بالانكاح والطلاق في النكاح فاسد ما ذكره لا طلاق **شعي** وكذا اطلاق
 القن ثلثا قبل اقراره مولا، نكاحه **فصط** لو وقعت بين زوجين حرة مصاهرة لا
 يرتفع النكاح اصلا بل يبقى على صفة المصاهرة حتى لا يكر التزويج بافر الا بالمأركة ولو
 بعد سنين ووطئ زوجها ليس بها لاختلاف فيه **هد** ايد من تزويج امرأة لا يكره نكاحها
 فوطئها لا يجب عليه اكد عند ذلك يرضى عقوبة او كان علمه بذلك وقال سم والشا
 عليه احد اذ كان عالما بذلك **ص** الوطئ بنكاح بلا شهود يوجب العدة افر هو نكاح
 فخلت فيه وكثر نكاحه كذلك يوجب العدة ولا يجب عدة الوفاة في الفاسد **ص** لو
 اخلعت في الفاسد لا يسقط المهر **مخت** شرط التخيير في البيع عند البيع ولو تراضوا
 قبل البيع ثم تخا ببيعها بشرط جاز البيع عند الاوافقا صحت كما تصاها ايتها
 بتأديع فكله تلك المواضع **صك** لو كان الشرط في البيع فابطال فلو كان

ها
 في

المفسد في صلب العقد المحذوف في المجلس لا يفسد **فحين** الشرط اللاحق بل يفتق باصل
العقد عند يقول الحق بغيره ان يفسد هذا لو امكن بعد صيغ شرط فاسد او لو امكن
بعد صيغ شرط صحيح بل يفتق عند الكل وقاما فالحكماني بينه وصاحبه انما هو
في المثل يفتق في الثاني الشرط الفاسد **مخص** الشرط الفاسد او الحق بالعقد
يكتفي بفتح عند لا عند ما يتول الحق هذا الخالف لما سباني في المختصر فصل المتفرقا
تعلل عن **فصط** ان الشرط الفاسد لو امكن بعد العقد لم يفتق باصل العقد عند
قبل يفتق وقبل لا وهو الصحيح **فصط** وهو شرط اللاحق في مجلس العقد
لصحة الحاق اخص فيه المباح والصحيح انه لا يشترط **بزارية** ذكر الرضى واو
البسائر بشرط وهو الصحيح **فق** شرط شرط فاسد اقبل العقد ثم عند الميطر
العقد ويظهر لو ما را **شي** الاصل في العقد الفاسد ان كل من يملك بيع جائز يملك
فاسد فلو شرقا فخرها وهاهنا ما كان ملك الحق مشر به قبضه باذن ولا يملك البايع
اخر وكذا لو شرى فخرها وهاهنا ما كان ملك الحق مشر به قبضه وهاهنا لا يملك
هو لا ولو قبضه حتى يميز ما له البيع ويعتبر الاذن ولو لالة فلو قبضه عقيب العينة بخر
بايد ولم يميزه ملكه **في** لو قبضه المبيع فاسد ابا ربايه وفي العقد عرضا كل منهما مال ملك البيع وزنه
قيمة **فان** يصير لا يثبت العقد بالشرط الفاسد لا يثبت عقد بشرط فاسد الا بائنا
القبضه فانه قبض في المجلس مع قبضه مالم يميز البايع وانه قبض بعد المجلس ولو اذن
المبايع البايع مع قبضه والا فلا **فو** يصير قابضا بالتولية كما في بيع صبي وافتلت
علما وانه يجوز تصرف المشتري في المبيع فاسد قال العراقيون يملك تصرفه لا يميز ويذر
عليه عدم حل اكله ووطئه وكذا الشفعة الشفعة في وارثها فاسد او مع بيعه لتسليط
البايع على ذلك وقال البايعون يملك يميز وهو الاصح او يفتق انه لو اذن عليه هذا فهو
خضم فيه او يملك الرقبة ويذر عليه ما يذر هي ان المشتري لو اذنت بثلث الاول
لا للبايع ولو اذنت البايع لا يفتق لا يفتق عنقه ولو باعه المشتري فالتق له وعليه قيمة البايع

المشتري
ان كان المشتري يميز ما له البيع ويعتبر الاذن ولو لالة فلو قبضه عقيب العينة بخر
بايد ولم يميزه ملكه
في لو قبضه المبيع فاسد ابا ربايه وفي العقد عرضا كل منهما مال ملك البيع وزنه
قيمة فان يصير لا يثبت العقد بالشرط الفاسد لا يثبت عقد بشرط فاسد الا بائنا
القبضه فانه قبض في المجلس مع قبضه مالم يميز البايع وانه قبض بعد المجلس ولو اذن
المبايع البايع مع قبضه والا فلا
فو يصير قابضا بالتولية كما في بيع صبي وافتلت
علما وانه يجوز تصرف المشتري في المبيع فاسد قال العراقيون يملك تصرفه لا يميز ويذر
عليه عدم حل اكله ووطئه وكذا الشفعة الشفعة في وارثها فاسد او مع بيعه لتسليط
البايع على ذلك وقال البايعون يملك يميز وهو الاصح او يفتق انه لو اذن عليه هذا فهو
خضم فيه او يملك الرقبة ويذر عليه ما يذر هي ان المشتري لو اذنت بثلث الاول
لا للبايع ولو اذنت البايع لا يفتق لا يفتق عنقه ولو باعه المشتري فالتق له وعليه قيمة البايع

ولو شرى وارثا فاسد اقبلت بغيرها او ازال الشفعة للمشتري لا للبايع ويحيى
الاستبراء على البايع لو روى المشتري انه شرها فاسد او لوباع الاب او الوصي من
اليتم فاسد فاعقبة المشتري جاز وانما لم يحل له وطى الالة او اكله او اكله ليسان الملك
في شيء الا يري انه لا يحل له ربح مالم يضمن مع انه يملكه ولو شرى اخيه رضاعا يملكها
ولا يحل له وطئها وانما لم تجب الشفعة للشفيع لكونه البايع حيا وهي انما تجب بانقطاع
حيوة البايع وذكر ان الوطئ يكره ولا يكره وفكر **رحم** حلت منه صارت ام
ولده عليه قيمته لا عقرها وقيل عليه كالمها وقيل يجوز للمشتري كل تصرف يجري
فيه الاباحة والا فلا ولم يحل المباشرة كعصير وقع فيه فارة بكل بيعه لا مباشرة نحو
اكله ثم المبيع فاسد الا يضمن قيمته يوم قبضه لوقتيه **خلاصة** وهذا اذا اهلك
عند المشتري او اهلكه او اهلكه او كان عند افعلة المشتري او وصيه وسلمه وينقطع
حق استراده البايع وكذا لو رهن او باع المشتري من اخر **ن** لو اذنت بثلث الاول
او اهلك فمضد عليه قيمته يوم قبضه وكذا الغصب والمقبوض على سوم الشراء
خ البايع استراده المبيع فاسد ابا ربايه يوجد **مختصر** في القبض ولا يبطل العقد
بموته وباجارة ولو لم يمتدح لقيام وارثه **ذ** يبطل بغيره حق الاستراده
للبايع سواء اقبل الغصب كبيع وهدية ورهن ونحوه الا الاجارة والوكالة فانه لا يبطل
ها **خ** برهن المشتري على بيعه من فلان الغائب لا يقبل للبايع اذن لا لو
صدقه فله قيمة ولو بني فيها بطل حقه عند لا عند ما لا عندم والمانع او ازال كذا
رهن ورجوع هبة وخرم ما تب ورهق بيع المشتري بعيب بعد قبضه قبضا فلبا
حق الفسخ لو لم يفتق بغيره فانه هذا المقتضى العقول لم توجد قبضه في حق الكل حتى
زال المانع بسبب هو عقد جديد في حق الثالث بان روى بعد قبضه بعيب
بتراض بطل حقه ويجوز في حق المشتري كانه شراء ثانيا ولو قبض بغيره بطل حقه
الاستراده في الوجه كلها ولو وقف او جعل مسجد لا يبطل حقه مالم يضمن ولو
بني او غرس بطل عند لا عند **جشي** زوايد المبيع فاسد الا يضمن الغصب

مبطل

ما لم يضمن

بيد

الاصل لم يتولد من الاصل كبيع وخياطة ولت سوق واما الباء والنوس منع
 الرق لا الشفعة عند وعكسا **شعي** لو منفصلة متولدة يضمن بالتدري
 لا بد منه ولو هلك البيع لا المتولدة فليبايع اخذ الزايد وقيمة البيع ولو منفصلة
 غير متولدة لم اخذ البيع مع هذه الزايد ولا يطيب له ولو هلك في يد المشتري
 لم يضمن ولو هلك في يده عند بيعها للقدح وباطل زوايد الله الغصب ولو هلك
 البيع لا الزايد في يد المشتري بخلاف المتولدة كما يفسر في الغصب يضمن قيمة
 البيع واما حكم نصيبه فلو نقص بيدا المشتري باقية وية فليبايع اخذ مع ارش نفسه
 وكذا لو بطل المشتري او بطل البيع ولو بطل البايع صار مستورا حتى لو هلك عند
 المشتري ولو يرد منه جدين عن البايع هلك على البايع ولو بطل اجنبي تجر البايع
 اخذ من المشتري وهو يرجع على الجاني او من الجاني وهو لا يرجع على المشتري والله
 كالغصب **خلاصة** في شراء الطاووس من الزايد منفصلة متولدة فانها لا تمنع
 الرق والشفعة كما في الغصب ولو منفصلة غير متولدة ينقطع حق البايع بحق المشتري
 حتى لو رضى المشتري بشفعة وفي كل موضع انقطع حق البايع بقر عليه القيمة او المثل
 وكذا لو كان ثوبا مقطوعا وخاطا او قطعا فشفعة او حنطة فظن انقطع حق البايع
 الى القيمة او المثل ولو منفصلة متولدة كالولد لا تمنع الرق وله ردها جيا ولو نقصها
 الولد او اجتر النقص بالحوادث لم يرد وكذا ولو هلك هذه الزايد في يد المشتري لا يضمن
 كواحد الغصب ويضمن بنقص الولد ولو استهلك المشتري استهلك المشتري يضمن
 ولو هلك البيع والزايد فاقية فليبايع استرداوها واخذ من المشتري قيمة البيع
 وقت القبض ولو منفصلة غير متولدة فليبايع استرداها او البيع مع هذه الزايد
 ولا يطيب له فان هلك الزايد في يد المشتري لا يضمن وانه استهلكها فله عند
 ح وعندهما يضمن ولو استهلك البيع والزايد فاقية في يده بقر عليه ضمان البيع
 وتبين في بخلاف الزايد المتولدة **هد** ليس للبايع اخذ ما باعه فاسدا
 حتى يروى عنه ان البايع مقابل به فيصير محسوبا له من وان مات البايع فالمشتري

الحق

الحق حتى يستوفي الثمن لثمة عيني عليه في حصة فله اعلى ورثة وغايب بدو
 كالا حق ثم ان كانت هراهم الثمن فاقية ياخذها بعينها لانها يتعين في البيع الثاني في
 الاصل لانه كالغصب ولو مستهلكة اخذتها **ح** شري من يدونه شراء فاسدا فشفعة
 للمشتري حبس البيع لاستيفاء ثمنه السابق وكذا الواجب من وانه اجابة فاسدا ولو لم يرد
 عقد البيع او الاجابة فاسدا ثم فسخ فله حبس حبس له فيه ويثبت في البيع الثاني رد خيار
 روية وعيب **فصط** لو اتفق المشتري قناشرا ولم يقبضه فاجاز باي يثبت على
 باييه ولا شيء على مشتريه **شعي** الثالث لو قويا فخر في صلبه وهو الجدل والمبدل فكل
 منهما فسخه وشرط اخذ حصة صاحب المثل ولو فسخه وشرط ح م حصة صاحبه لاس ولو
 فسخه بشرط فاقية لهما فكل منهما فسخ قبل قبضه واما بعد فليكن له الشرط فسخه لا
 الاخر **ح** لكل منهما فسخ قبل قبضه بخلاف صاحبه اما بعد فلو اتفقا في صلب
 العقد لا يتقلب جائزا كبيع بخر وكذا فذلك ولو بشرط فاسدا فله فسخ فله ذلك
 عندهما وقال لم لو فسخ من له المنفعة في الشرط صح في حصة حصة الاخر وانه لم يقبل
 ولو فسخه عديم المنفعة لم يصح الا بقول الاخر او بالتقاضي **هد** لكل منهما فسخ قبل قبضه
 اجماعا وهل بشرط علم صاحبه اصلك فيه المباح وبعد قبضه لكل منهما فسخ بخلاف الاخر
 بطله لو في صلب العقد والاكثر الى عصا وطلبه المشتري فسخه لا للبايع الا برضا وقوله
 وهو قول **ح** **ط** عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فله فسخ بخلاف الاخر براضا
 ولو للبايع فله فسخ فله ذلك **فصط** لكل منهما فسخ بخلاف **هد** الاخر
 في بيع فاسد لو فسخ بعد القبض ولو لم يفسخ احدهما وعلم به الثاني فله فسخ **وروز**
 يجب على كل منهما فسخ قبل قبضه وبعد ما وام في يد المشتري كان باعه او وجبه وسلم
 او اتفق عليه قيمته ولا بشرط القضاء في فسخ الثالث او الواجب شرعا لا سيما
 الى القضاء لانه الفسخ كحق الشرع لا كحق احد المتعاقدين فانها راضيان بالعقد
 ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما فان مات البايع فالمشتري اذن باشرا حتى ياخذ
 ثمنه طاب للبايع ما يرجع في الثمن لا المشتري في البيع **شعي** لو روى مشتري على

لوروه بايع ببيع او صدقة او عارية او ودية يفسخ البيع اذا اترك عليه
 فطرا او وجرا او يقع من الواجب و ليلد الواديع والعوارى وكذا الرباعين وكيل
 البايع بشرايه وسلم برئى عن الضمان **ح** قطع ثوبا بشرايا فاسدا ولم يخطه حتى ادوم
 عند بايعه يضمن ما نقص القطع لا قيمته لو صوله الى ربه الا انه رخصه فوقع عن الرق
 المستحق قال هذا التعليل ان الى ان المبيع فاسدا لو نقص في يد مشتريه لا يبطل
 حتى في الرق او لو بطل بالثابة الروض على ولو جاء ببيع فاسدا الى بايعه فلم
 يقبله فاعاد المشتري الى منزله لا يضمن وكذا الغصب ولو وضع بين يدي مالك فلم يقبله
 فاكس فخل الى بيته ضمن اذا اقرتم بوضعه وان لم يقبله فخل بعد صار قاصدا غصبا
 ما يتاخر خلاف ما جاء به ولم يضعه بين يديه اذ لم يتم رق **صل** المستحق كجبة او اقل
 الى المستحق كجبة اخرى انما يعتبر اصل الجبة مستحقة لو وصل اليه من المستحق
 انما لو وصل الى من يملكه غير فلو وضعه فاشترى لو ذهب فاسدا من اجنبى فوضعه
 الاجنبى عن البايع وسلم لا يبرأ المشتري من قيمته اذ لم يصير العين واصل الى البايع
 من جهة مستحقة بل من جهة اخرى **فصل** بامه صيغته باع فاسدا يفسخ الاول او
 الفاسد ملحق بالصحيح في حق الاصلام ولو كان الثاني صحيحا يفسخ به الاول كذا هذا
 فلو باع موزج من صاجر بيجا فاسدا انتفع الاجارة كان بيع صحيح **قاضيان**
 اختلف المتبايعان احدى يدى الصحة والاخر الف او قال قول لدى الصحة والبيته لدى
 الف او قال وفى غير ظاهر الرواية عن من اوى فساها في صلب العقد قال قول له وان
 اختلفا في اصل الثمن كالحا ورتا فان رخصا صحيح بيته البايع واصل هذا انه لو اختلف
 الثمن واقعت بيته على من واحد وز او احدى البيتين على فوك ما يفسد البيع قال قول
 لمكر النساء والبيته لدى قيمه ولو كانتا كاه الثمان من صنفين فمليون واحد ما يفسد البيع
 قال بيته للبايع اذا اوى الصحة وان اوى احدى بايع الرق والاخر بيجا باءا قال قول لدى
 البات والبيته لدى الرق لان بيع الرق اعتبر فاسدا قال قول لدى الصحة ولو اعتبر رخصا
 قال بيته لدى البيع الا ان احدى لو اوى بيجا والاخر رخصا قال قول لمكر البيع ولو اوى

البايع كون البيع بشرط اى راد المشتري فلو كونه باءا في ظاهر الرواية عن قول لمكر البيع
 المشتري وعند رواية لادى البايع ايجار لنفسه قال قول له وعند قول لدى ايجار والبيته
 للاخر ولو اوى المشتري ايجار لنفسه والبايع البات قال قول للبايع صحيح على كلتا الروايتين
 عن من ولو اوى احدى البايع بطوع والاخر الاكراه اختلفوا فيه والصحيح ان القول لدى الطوع
 كما في الصحيح والفاسد وكذا لو اختلفا في طوع وكراهية صحيح واقراره قال قول لدى الطوع والبيته
 للاخر في الصحيح وقيل بيته الطوع اولى ولو اوى احدى البايع بالبيعة والاخر بترك لا يقبل
 قول لدى الابيته وبسحق الاخر وصوب البيته ان يقول لغيره الى ابيك وارغب
 بكه اولى ليس فوك ببيع حقيقة بل هو ببيعة وسيله على فوك ثم يبيع في الظاهر بل بشرط
 فهد ابيع باطل كبيع الهائل **اشياء** انما تقارعت بيته البيته البراءة ولم يعلم البايع
 قدعت بيته البراءة ولو تقارعت بيته البيع وبيته البراءة قدعت بيته البيع كذا في المحيط اختلف المتبايعان
 في الصحة والفاسد او قال قول لدى الصحة كذا في الثانية ولو اختلفا في الصحة والبطالان قال قول لدى
 البطلان كذا في الزاوية يقول ايجار الى الزاوية ولا يضر ما تقرر صحة عقدان فاضبان
 ان في غير ظاهر الرواية من ادى فساها في صلب العقد قال قول له **ورور** بيته الجرح او لمن
 بيته الموت بعد البرء وبيته الغبن اولى من بيته كوة فخر القيمة مثل الثمن وبيته كون القرف
 عاقلا اولى من بيته كونه فخر العقد او مجنونا وبيته الاكراه اولى من بيته الطوع اختلف المتبايعان
 في قدر الثمن او وصفه او جنسه او قدر المبيع حكم لمن يرضى وان رخصا حكم لمن يرضى الزاوية ولو رده
 اختلفا في الثمن والمبيع جميعا فخر البايع في الثمن والمشتري في المبيع اولى وان عجزا قيل للمشتري انما
 ان رضى بالثمن يضمن ببيعة البايع والا فسخا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما اقرعا المشتري عن
 المبيع والا فسخا البيع وان لم يرضى به عوى احدى ما كانا ويدار عن المشتري يضمن المشتري لو رده
 سلمه يضمن والا فسخا يفسد الفاسد يرضى بطلت احدى او بطلت ما ولا يفسخ بغير
 التالف بلا قضاء وقيل بفسخ **خ** قال ح يضمن باع كجيار خطه فارا وفسخ بغيره مشتريه
 لم يحز فلو باع من غير حاز وفسخ الاول **هد** الاجارة تفسير بالشروط لانها لا يبيع
 اوصى قال وفسخ **يد** كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وتفسد بها العقد

لمكر ايجار

خ لا يجوز المسمى لو لم
 الاجر ولا يجب بالغا
 بالبيع فلا يشترط شيئا
 مانع على ان يترتب له
 المستاجر حقيقة اجرة

سواء كانت الاجرة او المثل او الاجرة او مائة او قدر من ماله ويجب ان يكون المثل فاسدا
 ولا يجوز ان يكون المسمى به المسمى فاعليه اجرة المثل بالغا ما يبلغ او المثل لا شرط على الماسج صارت
 من الاجر فقبل الاجر ولا يجب الاجر في الاجل اجارة فاسدة ويجوز ان يكون من الانتفاع بل يكفي
 الانتفاع بشرط ان يوجد التسليم الى الماسج من جهة المور وفي الصحاح يجب ان يكون المثل
 من الانتفاع بشرط ان يوجد في المدة في مكان اضيف اليه العقد ولو اساءه وانه يدركها
 في المصنفين بانه يبيته ولم يركبها في معنى اليوم لم الاجر لم تكن من الانتفاع في المدة في مكان
 اضيف اليه العقد وهو المصروف ولو اساءه المالك فارج المصروف المثل الى الماسج يجب ان يكون
 المكان او لا يمكن ان يكون خارج المصروف والارث في بيته فلو فسخ بها الى ذلك المكان بعد مضي اليوم
 ولم يركبها لم يلزم لنقد المدة والمقضى لو سكن او المسترض او استعمل وانه يجب ان يكون المثل
 اذ اعرض عن نفع الرض لا بما **قاضي خان** فانه في الاجارة الفاسدة او اوجب اجرة
 المثل هل يجب بالغا ما يبلغ ينظر ان كان في المدة المسمى من الاجر او لعدم التسمية يجب ان يكون المثل
 بالغا ما يبلغ وكذا اذا ابراهم حافوا او حاراسه بانه ودرهم على ان يترتب الماسج كفاية الماسج
 اجرة المثل بالغا ما يبلغ لانه لا شرط المدة على الماسج صارت من الاجر فقبل الاجر ولا يجوز ان يكون
 فسدن الاجارة بكم شرط فاسد وكذا في الاجرة المثل ولا يجوز ان يكون المسمى به **قيل**
 للماسج فاسد ان يورج من غير اجارة صحيحة وقيل لا يمكن ان يكون الماسج اجرة بغيره الاجر
 كغاصب وقيل بطلانها بعد قبضه كشر فاسد المبيع جائز وهو الصحيح الا ان المور الاول
 الثاني بخلاف البيع فاسد اذا الاجارة بفسد لا البيع ولو اساءه ورجل الاجرة ولم يقبضه حتى
 مات المور او مضت المدة فاداه الماسج حين البيع لا يجوز له ان يكون في الاجارة
 والفاسدة ولا يقبضه الماسج صحى او فاسد اذ لم يصبه الماسج وهو احق بثمنه لو مات المور
 وصالح ويأتي بانه ان شاء الله فلو باع المور في هذه الفعليين بعد القبض نفذ البيع
 لكن لا يشرع من يد الماسج ولو رضى بالبيع ويأتي هذه الفصل الثاني والثلاثين ولو رزق
 في ارض اساءه فاسد اثم باعها المور بغير رضا يفيق ان يكون اذ كل فسخ **قاضي خان**
 فسخ الاجارة لنفسها وحبس الماسج لاجل فسخه في ذلك ان كان الماسج او بطل الفسخ فعاد

الامر الى ما كان والماسج في يد الماسج امانة فكذا لو باع المور فاسد الماسج بالحق
 حتى يستوفى منه الاجر او لم يد مستحق على المثل ولو كانت الاجرة فاسدة بدين
 ولو فسدن الاجارة بدين الماسج على المور والماسج في الماسج لم يوجب اجرة ولا يكون
 احق به من سائر الغراء وكذا لو شترى قبا بدين على باعية وقبضه بامر ثم باعته فسخ البيع لنفسه
 فليس للمشترى حصة بدينه او فسخه لم يجب على البايع ان يفسخه بل كفاية واجبا بسبب اخر
 يكون احق به للغير من الغراء لو كان باعية او لا اختصا من له بخرع من الغراء **قاضي خان**
 اختصا في الماسج اجرة الماسج من البيت او الارض وهي خارجة عن المور
 لا بل كفاية البيت فسخه لاراض ضرورية لا يجوز هذه الاجارة اختصا في الماسج
 بغير القول للمور بخلاف الماسجين سابعين اختصا في المور وفي المور في المور
 المور وهذا المور من الاجارة او فسخه اختصا في المور في المور في المور
 اذ في ذلك التام الشئ في نظرية الاجارة الى المور فلو فسخه فاسد الماسج ولو
 فسخه فاسد المور كالمور فاسد المور في المور في المور في المور في المور
 آخر ارضه اختصا في الماسج اجرة الماسج بدينه فاسد المور في المور في المور
 كانت مشغولة ببيع ضرورية فاسد المور في المور في المور في المور في المور
 للمور بخلاف سابعين اختصا في المور في المور في المور في المور في المور
 المور من الاجارة لانه من المور في المور في المور في المور في المور
 ولو مشغولة فاسد المور في المور في المور في المور في المور في المور
 الطاحونة فاسد المور في المور في المور في المور في المور في المور
 المشغول رواجان والصحيح انها جائزة ولو لم يور المور بالتزويج والتسليم **قاضي خان**
 رهنا فاسد كشيوعه شاعرا على ان يترضا كذا في المور في المور في المور في المور في المور
 لفاسد فاسد المور في المور في المور في المور في المور في المور في المور في المور في المور في المور
 فله حصة كبيع ورهن مبيع او فاسد المور في المور في المور في المور في المور في المور
 او ابطال الفسخ بهلاك الرهن فساد الامر الى ما كان والمور في المور في المور في المور في المور

المور

ج

هذه اول ما تراه من قلم مرتب احق به من الغراء اذ لا يدرك صحة على ما ذكرنا من مائة
 الدين اما لو رهن دين كان عليه قبل فرك والمثل لا يملك حبس كالورهن ايجاز
 دين كان عليه قبل فرك اذ انما لا يملك حبس **ط** فاسد الرهن كصحة في الاحكام
 كلها **خي** فاسد لا يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان اطلاقا بالاجماع
قاضي ان من شري مسلم خلا واعطى ثمنه رهنا فضاء الرهن في يده ثم ظهر انه كان غرا
 يعني الرهن ولو شري عبدا ورهن ثمنه رهنا فضاء الرهن ثم ظهر انه كان غرا لا يضمن
 المرتن لان الرهن بالكل والاول فاسد **فقط** بطل الرهن بالبيان مضمونة او لا يتول كحجر
 هذا انما كان عانة الكلب كاستغنى عليه بعد اسطر **نسخ** الرهن بالبيان ثلاثة اوجه
 رهن بعين في امانة كدوية فهو باطل بطل امانة لو ملك قبل حبس وضمن لو بعد الثاني
 رهن بعين مضمونة بنفسها وهو صحيح لو ملك قبل اسطر او العين للصير مستويا للعين
 ويغرم الاخر في قيمتها ومن الدين وياخذ العين ولو ملك العين فله حبس الرهن لضمات
 العين ولو ملك الرهن قبل استيعاء الضمان صار مستويا للضمان لوق قيمتها وفاد
 الثالث رهن بعين مضمونة بغيرها كبيع قبل قبض وهو لم يجز وكرم ان المشتري اخذ
 رهن ببيع فلو ملك في يده قبل قبض البيع هلك بالانقراض قيمة ومن ملكه قيمة البيع وكلا
 يصير قايما للبيع ولم قبض البيع او اوفى ثمنه وعليه ايضا ضمان الاخر بملك الرهن ببيع
 ولو ملك البيع قبل قبضه والرهن قائم بطل البيع وعلى المشتري ان يلو الرهن رة الرهن
 فلو ملك في يده قبل رة يضمن الاخر للبايع ولا يبطل ضمانه بملك البيع وبطلان البيع
هذا لا يجوز الرهن بالامانة كدوية وعارية ومضاربة ومال شركة وكذا باعيات
 مضمونة بغيرها كبيع في يد بايعه واما الايمان المضمونة بعينها وهو ان يكون مضمونا بالمثل
 او بالقيمة فلهلاكه كمنصوب وبل خلع وهو بدل مبيع عن موم فديعه الرهن بها **وجيز**
 الرهن بالديون جائز باق وجه **قاضي** ان جاز الرهن باق بين الناس
 لا بايمان مضمونة بغيرها كالرباع عينا واعطى المبيع رهنا للمشتري التسليم **خلاصة**
 حتى لو ملك الرهن بايمان مضمونة بغيرها حتى لو ملك الرهن بملك بغير شيء وهذا قول الكرخي

عن فاسد بملك امانة
 عند الكرخي صحيح

لا يجوز

١٩٢
 وقال الفقيه هذا خلاف رواية الاصل فانه قال قال رجل شري رهنا فخذ به رهنا فملك
 الرهن يعني الاخر من قيمة ومن وجهه وقيمة السنين **ور** الايمان ثلاثة اقسام بين غير
 مضمونة اصلا كالامانة وعين مضمونة بنفسها كمنصوب وكو، والقوم يستونها اعيانا
 مضمونة بنفسها اي في حد ذاتها او العين المألفة لوجهه مثل اوقعي يقين في ضمانه المثل او
 القيمة تكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض والثالث عين مضمونة
 غير مضمونة لكنها ثابتة بالمضمونة كبيع في يد البائع اذا هلك لم يضمن قبله او قيمة لكن
 الثمن يسقط عن فوة المشتري وهو غير المثل او القيمة فمجرد هذا الاعتبار تنبت مضمونة
 بغيرها فكانت من قبيل المشت كمال **ليس** لو كثر نفس ورهن بدين لم يجز وكذا الرهن
 بحر اقربها قصاص او بدم عدا او الرهن حبس شي بشي يكون مضمون بكونه استيقا
 من مائة الرهن وكذا الرهن بالدر كباطل بخلاف الكفالة وكذا الرهن بشقة ووجه
 وعارية واجارة باطل في بعضها عدم الضمان وفي بعضها وجد ولكن لا يمكن استيفاء
 من الرهن **نسخ** ولو العارية هل ومونة جاز الرهن ببقها لايها ولو ببقها بنفسه لا يجوز
 الاقرار به بغيرها فيكون اقرارا بهته وقبض او قبضها بغيره لا يقول والاقرار
 بعد اقرار بكنية والصحيح انه ليس باقرار بهته هي **على** الهبة الفاسدة تضمن
 بالقبض لكن لا يملكها الموصوب بل بالقبض هو الموصوب والصدقة الفاسدة كبتها فاسدة
خ صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها لو وصفت ولم لا شئ شيئا لا يمكن بحتم القيمة
 ملكا قبل القسمة وضمان **ص** وبه يفتي **فت** حبة المشاع فيما لم يقسم لا ينفذ الملك
 عند بيعه يقول الحق طاهر مما ان لم ياتي عامة المعتبر ان الهبة المشاع فيما لا يكمل القسمة
 يجوز ولحقهم احتاروا قولوا ولم يراعوا من قول فيما لم يقسم ما يكمل القسمة ولم يكن
 متساوين الهبة او اخصها للمشتري فخرج وانما علم **خلاصة** وكذا في الاصل
 من شرائط الهبة الاقرار حتى لا يجوز هبة المشاع فيما يكمل القسمة كبيت ودار وارض
 وكوخها ويجوز فيما لا يكمل القسمة كعام وبيرورجي وكوخها **وجيز** الهبة الفاسدة
 مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند او العوض فحق عليهم في المنبسط

لم يجزقت الاقرار بهته اقراره

نقطة هبة المشاع لا ينفذ الملك ملك
 ولو قبض بغيره في يده فملكه

في الحجة خلاصة

وهو قول من اذ الهبة الفاسدة تغلب عقد معاوضة **فأضيفان** هبة المشاع فيما
 ينقسم لا يفيد الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انها تفيد
 الملك وبه اخذ بعض المشايخ وقد نص في ان الهبة الفاسدة مضمونة **فرض** الهبة
 الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي ثم اذ اهلك اقبضت بالرجوع للواهب هبة فاسدة
 لذي ربح مخرج منه اذ الفاسدة مضمونة فان كانت مضمونة بالقيمة لله الملك كانت
 مستحق الرهن قبل الملك **فقط** بشرط كون الموهوب مستقرا من زمان وقت القبض
 لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف دار شيئا ولم يملك حتى وهب النصف الاخر وسلم
 الاخر **جاء** في الشروع حالة الهبة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع والتمتية
 في هبة موصوفة لا في الفاسدة الشروع الطاريء في الرهن لا الهبة وهو بان
 يرجع بعضها شائعا اما الاستحقاق فانه يفيد الكل لانه شئ واحد **فقط**
 جاز هبة الشغل لا المشغول والاصل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب
 يمنع تمام الهبة او القبض بشرط اما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع فلا يمنع
ت وهب واة مصرية بدون سرها وجامها وسلمها كذلك لم يحز لا اشتغالها
 بما جاز عكسه لعدم اشتغالها بما وعلى هذا الرهن قال صاحب جامع الفصولين
 اقول في نظر او الدابة شاغلة للسرج والجام لا مشغولة بقدر الحقير بغيره
 سياتي الهبة موصوفة في فاضحان من ماله جارية عليها **صل** على من في
 هاتين الصورتين يقول الحقير الطاهر ان هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوي الابواب
فصل في فقه القبض الهبة فاسدة على الواهب في رواية وعلى الموهوب له
 في رواية بناء على انها تفيد الملك في رواية فتكون على الموهوب له ولا تفيد في رواية
 فتكون على الواهب **فأضيفان** وهب امة عليها حق وثياب وسلمها جاز ويكون الحلي
 والنياب وما فرقة ما يستر حورتها من الثياب للواهب لا الموهوب له لكان العرف ولوهب
 الحلي والنياب دون الامة لا يجوز حتى ينزع عنها ويدفعها الى الموهوب له لانها ما واما على
 الامة يكونان بنحوها ومثغولا بالاصل فلا يجوز هبته ولو وهب بيتا لا يدخل في الهبة

قريب

الخلق

الخلق والسر والاسلام الخزية لانها غير لمة متاع موضوع في البيت **ت** جاز هبة
 المشغول بملك الواهب غير الواهب فلو اعار بيتا فوضع فيه الخمر والمسكر متاعا
 غصبيا ثم غصب ثم وهب البيت من المستعير جاز وكذا لو وهب بيتا او حيا الى ما فيها
 من المتاع ثم استحق المتاع جاز في البيت والغير والغير الى اوريد الواهب كانت ثابتة
 على الدار والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه ثم بالاستحقاق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر
 ان الدار مشغولة بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة او القبض بشرط
 تمامها كالهبة قال صاحب جامع الفصولين اقول في الفصلين استدلال بهذه المسائل
 على جواز هبة المشغول بملك غير الواهب وقد صرح في زياوات **فأضيفان** صحة
 الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في
 يد الواهب او في يد غير الموهوب له اما اذا كان في يد الموهوب لم ينعيب او عارية او
 غيرها فلا يمنع واستدل عليه باقر من مسايل الاعارة والغصب والاستحقاق فظهر
 ان الاصل ان الهبة المشغولة بملك الواهب او بملك غير الموهوب لم يمنع الصحة
 اذ لم يكن في يد الموهوب له **هد** كل شركة فسدت في جميع قدر راس المال وبطل شرط
 القاض لبعثة الربح فيه للمال فيتمتع بقدر كبتية الربح للبركة في المزاولة والزاوية اما
 تبقى بالتسمية وقد فسدت فبقي الاستحقاق على قدر راس المال **ص** الشركة
 تبطل ببعض الشروط الفاسدة لا ببعضها حتى لو شرط القاض في الوضعية لا تبطل
 الشركة وتبطل بشرط ربح عشرة لاحدها او كلاهما بشرط فاسد والظاهر انها لا تبطل
 بالكل الشروط **ح** المضاربة والشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة اذ فيها منافع
 الوكيل لا وهي لا تبطل بها **هد** لم يحز الشركة في اصطحاب واحد شي وكذا في سائر
 المباحات مما قد اخذ كل منها فهو له فقط ولو اخذ معا ينصف بينهما ولو اخذ
 ولو على احدى ما واما في الاخرى فله بان قلعه احدى وجه الاخر او قلعه وجهه و
 جله الاخر ظالمين احرش بالحق ما يبلغ عندهم وعند من لا يجاوز به نصف ثمن فذلك
وجيز عندهم بالحق ما يبلغ **هد** ولو اشركا ولا حصة بطل ولا في رواية يستحق

عليها والكلب بينهما يصح والكلب كالمستحق وعليه اجر مثل النخل اذ كانه هو
صاحب الراوية ولو صاحب النخل فعليه اجر مثل الراوية **جف** خلط في نحو
احتساب ولم يتميز يكون بينهما فلو اختلفا صدق كل منهما الى النصف لان اكثر الابنية
ولو اختلفا على شيء فكلما انفقا **فقط** اشتراك في جواهر المعاوضات واما الجبال فجزء
نحو اولي اخذ حصص او كل واحد من موضع مباح فهو فاسد ولو خلطوا بامانهم
الذين بينهما بقدر ما اصابا في كيل او وزن وغيرهما يتيم الثمن في قدر قيمة ما لكل منهما
ولو على احد منها واعانه الاخر فقد حركه ولو اشتراك في الصيد فارسل كل واحد
فصيد بينهما كنصيبهما شبة ولو ارسل كل واحد منهما فصيد لأكله لان ارسل لغير المالك
لا يعتبر ارسل المالك ولو ارسل كل واحد منهما فاصيد واحد فهو بينهما ولو ارسل
كل واحد منهما فصيد واحد فهو بينهما ولو ارسل كل واحد منهما فاصيد واحد فهو بينهما ولو ارسل
يواجرهما ولو ارسل كل واحد منهما فاصيد واحد فهو بينهما ولو ارسل كل واحد منهما فاصيد واحد فهو بينهما
تقبلا لاجل معلومة بامر معلوم ولم يجرهما بامر او اية لكن لا على نخل وغيره اضاف عقد
الشركة اليها فنصف الاجر بينهما اذ سبب الوجوب وجوب الاجر عنها تقبل العمل وقد
استويا فيه ولو تقبلا العمل وجلا على اعيانها فنصف الاجر بينهما ولو وقع وادع الى
رجل على ان يواجرهما فهو بينهما فاما ما قد يرد كانه قال اجرهما في شيء فليكن الاجر
بينهما ولو خرج به كان فاسدا فالاجر لهما وللعاشر مثل اجره اقل من نصفه الا بالاجر
فقط اجر احد منهما بغير داعاء الاخر على العمل فله اجر مثل عمله على ما قرأ الخلاف فيه
بين من م ولو اشتراك واحد منهما اية وللآخر جواز والمان فهو فاسد وكذا لو وقع
واحدة الى رجل لبيع بترامع ان اجر بينهما فهو فاسد بغيره شركة بالعروض قال لرب
البر ولرب الدابة اجر مثلها **قاضيخان** والبيت والسفينة في هذه الدابة **وجيز**
لو اشتراك على ان يجرهما في بيت هذا باقاة الاخر جاز وكذا سائر الصناعات لانه الشركة
وقعت على التبرك لا على غيره وقع واحدة او سفينة الى رجل يواجرهما على ان الاجر بينهما
فهو فاسد والاجر للمالك وللآخر اجر مملوك وكذا لو وقع شبة لصيد بها السمك بينهما

نصفان

نصفان فالصيد للصايد وارباب الشبة اجر مثلها **فقط** دفع بقرة الى رجل بالعلن
على ان ايجل ينصف بينهما فالاصل للمالك وللرجل مثل عملها واجر مثل قيمتها ثم عليها
وكذا دفع الدجاجة الى اخر بالعلن على ان البعير ينصف بينهما **جف** في حيلة
البرقة استجار باجر مملوك فاعلى ما كلفه من العلف واجرة ايجل فله ما حصل من
تجول والبان فهو للمالك بلا خلاف واما ما اخذ من سمك وغيره فليس هو للمالك فقط
عليه لبن مثل اللبن ما اخذ منه السمك وقيل للمالك البرق لا تجاوبه والحيلة ان يبيع
نصف البقرة منه حتى يصير اشريكين ثم يامر بان يتخذ من البانها ما ذكر فينصف بينهما
فقط وكذا في اشائها ولا يجوز الشركة في عرض العروض وحيلتها ببيع كل منهما
نصف عرضه بنصف الاخر حتى يصير اشريكين فكل من اشترى كانه شركة ملك ثم بعد ان
شركة العقد من وخته او عتانا فيصير العرض راس مال الشركة والعروض المشتركة
يبيع راس مال الشركة وكذا لو لاهد بها راعم وللآخر عرض ينبغي لرب العروض ان
يبيع نصيبها بنصف راعم الاخر وتباعا نصيبان ثم يشتركان شركة من وخته او عتانا
ولو لكل منهما طعام على حدة واشتركا عليها وغلطاهما واحد بها اجود من الاخر
جاز والذين بينهما نصيبان وذكر في موضع اخر لقيم الثمن بينهما على قدر قيمة الجيدة
والروية ولو اشتراكا لبقرة القرآن في الحياض والتعاون بزمرة والحان لم يجوز
اذا اشتراكوا فيه لا يكون حصة عليهم ولا على احدى ولو اشتراكا على ان
لنسا لاهن الناس اموالهم ان ايجل ينصف بينهما نصيبان فيد اذ التوكيل بالكد في
والسؤال باطل **فو** لم يجوز بالاجز فيه التوكيل لا يبيع فيه الشركة وكذا في كل
عمل هو حرام **عل** الشركة في حفظ الصبابة وتعليم الزان او الكلب يجوز في المختار
فقط شرايط مولد المضاربة محض خمسة امدها كونه راس المال وراعي او
وما يجر **قاضيخان** لا يجوز بغيرهما كيل او وزن او عرض عند حقه وقال لم يجوز
بالنوس الا كونه مدوا ولا يجوز بذهب وفضة غير ضرورة في رواية الاصل ويجوز
بالدرهم البهره والبرق ولا يجوز بالسوق فان راجت السوق فهي كالنوس

مرور **م**رور دفع مودوا وان يبيعها ويحل مضاربة في ثمنها قبل صر او لم ينصف المضاربة
الى العوض بل الى ثمنها **فقط** واما ما كونه عينا لا يبيع **م**رور **م**رور اي وينباع المضاربة
ولو يباع على اخر فمال اقضى الى عا فلاه واقله مضاربة جاز **قاضي خان** احد مدوني
ان يضارب باعليه من الدراهم لا يجوز ويكون الربح للمضارب لا للدارين عندهم وعند
الربح للدارين ويبرأ المضارب عن فيه احد مدوني ان يشتري له باعليه من الدين شيئا فاشترى
يكون شتر بالنفس عندهم وعندهما يكون شتر بالمال **صل** ولو ابرأ بشرا بدين
من هو معلوم صح الشراء لا اجماعا **فقط** واما ان يكون معلوما عند العقد اما بتسمية
او اشارة الرابع كونه ميسرا الى المضارب لا يدرى المال فيه ولذا في شرط على
رب المال مع المضارب والمضارب لو دفع المال مضاربة الى غيره باقون ماله وشرط
اذا عمل به او المالك فسد المضاربة اي حسن كونه حصته المضارب من الربح معلوما
على وجه لا ينقطع الشركة ويكون ثمنها في فلو شرط لاحدها وراهم شيئا من الربح
فسد العقد لانه يقطع الشركة او عكس لا يربح الا القدر المتبقى **وجيز** ومن
شروطها كون المضارب المشروط للمضارب جزءا شايعا من الربح كضف وثلاث لا
تتجاوزها يقطع الشركة او لولا ذلك من الربح مائة وربع او شرط مع النصف
عشرة وراهم يفسد ومنها اعلام قدر الربح ومنها كون المشروط من الربح فقط او لو
كان من راس المال او منه ومن الربح يفسد **فقط** والاصل ان كل شرط يوجب
جهالة في الربح او يوجب قطع الشركة يفسد المضاربة ويبرأ من لا يفسدها ويبطل الشرط
كشرط الوضعية اي اخذ ان على المضارب وقد ذكرنا قبل هذا اذا اشركه في المضاربة
لا يبطل بشرط فاسد على الاطلاق ويبطل الشرط **م**رور **م**رور جهالة
في الربح كالقول لك نصف الربح او ثلثه او ربعه يقول احمق يعني لم يبين واحد من
هذه الثلثة بل يذكر جملة يملكها واحد بكلمة او المفيدة للسك والتمديد **وجيز**
اذا اشترى به حصة فلك النصف من الربح ولو وقعا فلك الثلث جاز كالحاطة
الرومية والفا رسية ولولا ان علمت في المص فلك الثلث وانه ساوون فلك النصف

فاشترى

فاشترى في المص فباع في السفر فله ما شرط في السفر سواء باعه في المص او في غيره فالمسلم
ربيع على الشراطين لو اشترى في السفر وباعه في المص فله ما شرط في السفر وان اشترى ببعض
المال في السفر وباعه في المص فله ما شرط في السفر **هد** اعطى لوط ان يبيع
وما به فدا كرايس على ان يصر في فيه والربح بينهما يقع المضاربة في الدين لا الكرايس
ويصير وكيل في الكرايس وله فيه اجر المثل وفي الدين اية الربح **شحي** لو شرط على المالك
تفقد المضاربة على اولا ولو استعان بالمالك في العمل بلا شرط او دفع اليه بضاعة فجاز
مرور **م**رور حكم المضاربة انواع امانة او امانة عند علمه وشركة او ربح وغصب
اذا خالف ولو اجاز بعد واجازة فاسدة اذ فسدت فلا ربح حينئذ بل اجر على ربح
او لا بلا زيادة على المشروط ولا ضارة فيها كالحاجة واما دفع المال الى رجل وشرط
الربح للمالك فبضاعة وشرطه للعامل فخر **صل** المضارب لو اوعى المالك صدقة
بعميه والمال امانة بيده فلو تلفت كله فله اجر مثله بخلاف قصار وجناب وذكر الطحاوي
انه لا يضمن عندهم وعندهما يضمن كما جازي مشتركة عند المالك باعري يمكن التميز عنه
والاصح انه لا يضمن وفاء وكل ما جاز في المضاربة الصحيح من بيع وشراء واجازة
وبغيرها فكل في الخاصة لبعاء وعموم التوكيل وكذا الوفاق له اقل من ايك ولا نفقة
له في الخاصة في السفر لا تاجر **م**رور **م**رور افاضت المضاربة للمضارب في مطلق البيع
مطلقا الا باجل غير متعارف وله الشراء والتوكيل بها والسفر والاصح والابضاع ولو
لرب المال ولا يبيع ولا يبرأ ولا يبرأ واستيجار واحتمال بالتق مطلقا للمضاربة الا
باقول المالك او بقوله اعلم برأيك ولا يفيضان في عرض واستدانة بل يجب التصريح بهما
صل المزاولة لا تقع عندهم وتقع عندهما ويقتضي الحاجة وشرطها ما يشبه اهلية الطالبين
الثاني صلاحية الارض المزاولة اي كونها مزاولة الارض المزاولة الثاني بيان من متعارفة
اليمينان رب المص المالك من يمينه المص المالك من يمينه بيان من لا يبرأ
اليمين الثانية بين رب الارض والمالك تخليتها بين المزارعين بينهما وبين المالك
من لو شرط لغيره الارض يفسد العقد وان التولية الثانية الشركة في ثمنها **م**

للمضارب في

طريقه

وايداع ورهن

الارض

في المص

ايجازاً لولم يخرج الارض شيئا لاشي لو اصدق المعاقبة في الارض او المستحق بعض الخارج
 فلم يوجد في الخارج شيئا فلي ربح البذر احد شرط صاحبه لو عامل ولو البذر ربح
 لولا الارض فلي ربح الارض **قاضي** ان ارضه لولا الارض لولا الارض لولا الارض لولا الارض
 البذر فيها وكون العمل على غير رب الارض وكون الخارج بينهما نصيبين فكل من العقد
 وكذا لو كان ثلثي العالم وكذا لو كان ثلثي العالم وثلثي رب الارض او بالعكس
 واذا صدق فالخارج بينهما على قدر بذرها وبسبب رب الارض ما اخذ من الخارج وله على
 الاخر ارض الارض ما اخذ من الخارج يطبق له قدر بذرها ويرفع من الباقي ارض نصف
 الارض وما انفق ويتصدق بالفضل او حصل من الارض الغير بعدد ما ربح ولو الارض لولا الارض
 والبذر منها وشرطا العمل عليهما وكون الخارج بينهما نصيبين جاز ولو الارض بينهما وشرطا
 كون البذر والعمل من احدهما وكون الخارج بينهما نصيبين لا يجوز وكذا لو البذر
 من الراجع والعمل على الاخر والخارج بينهما نصيبان وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعالم
 والثلث للراجع او بالعكس ولو البذر للعالم وشرطا ثلثي الخارج للعالم جاز وكذا لو
 الارض والبذر منها وشرطا العمل لاهدهما على احدهما على كون الخارج بينهما نصيبين بخلاف
 ما لو شرط للراجع ثلثي الخارج والثلثين للعالم او شرطا الثلثين للراجع ولو الارض
 لها وشرطا ثلثي البذر على الراجع او العالم على كون الخارج بينهما نصيبين لا يجوز ايضا
 اراو اخذ بذر من اخر ليزرعها في ارض نفسه فيكون الخارج بينهما نصيبين ولو الارض
 قالوا اجمالا فيه انه يشترى نصف البذر من صاحبه ثمن معلوم ويبرئه الباقي عن الثمن فيصير
 البذر مشتركا بينهما ثم الباقي ما يزرع كل البذر في نفسه ان لا يكون الخارج بينهما
 نصيبين فانما انبت الزرع يكون بينهما لانهما ملكها **وجيز** اتفاقا على جواز المزارعة و
 اقلها في قدر المشروط والبذر لرب الارض وببرهنا قبل الزراعة فالبيته للمزارع وان
 لم يبرهنا قالوا وتراوا كمال الاجارة ويبدأ بيمين المزارع او هو شاهد الخار او بعد الزراعة
 والبنان القول لرب الارض بيمينه والبيته للمزارع ولو البذر للعالم قالوا له والبيته للاخر
 بعد الزراعة وقبلها **قاضي** ان وسد لولا يمين رب الارض ولو اقلها جوازها وقضاها

جص وفع ارضه الى اخره
 على ان يزرعها بنفسه ويترك البذر
 بينها نصفان والآخر ربعا
 هذا ربعا والآخر ربعا
 فيكون البذر وليس للعامل على الارض
 اجره لعلمي الشريعة ويجب على العامل
 اجر نصف الارض اذا استوفى شأه
 وكذا لو كان البذر ثلثا، لاهله
 وثلثه للآخر والربع بينهما بقدر بذريهما
 فسد وكذا اجير الرابع منهما مع حصر

04

[illegible]

PAW

فانصفنا وكذا لو لم يشترط له الا ارض شيئا لكنه قال على اية
كيفية كان على ماية حورم او شرط كحفظه او نصف ارض اخرى
لم وكذا لو شرط اية ما خرج من الغراس يكون بينهما نصفان وعلى
اية للعالم على رب الارض ماية حورم او كحفظه وكذا لو كانت
الغراس من قبل العالم وشرط ان يخرج منها نصفان
على اية رب الارض على العالم ماية حورم ثم يخرج ربع كله للعالم
ولرب الارض اربع مثل ارضه ولو كانت الغراس من رب الارض
على اية يخرج منها نصفان وعلى اية رب الارض على العالم ماية
حورم ثم يخرج اربعة اقسام كله للعالم ولرب الارض اربع مثل
ارضه وقيمة غراس **دراهم** وبسط العدد ص م ص م

العلم واستار **ي** كان على كل من الشراطين وسعفت النحل **من** الصلح على الاكثر بعد دعوى
 فاسدة لم يجوز ولا بد له من صحة الدعوى او الذي يأخذ ما يأخذ في حق نفسه بدلا
 عما يدعى او غير ما يدعى فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حقه **شك** اختلف المشايخ
 في جواز هذا الصلح **عن** اكثر من فاسد الصلح الفاسد **نفس** الصلح من معلوم او
 مجهول على مجهول باطلا او على معلوم جائز كصلح على معلوم مع من يدعى نصيبا في وارث نصيبا مجهولا
 لانه للبراءة عن الدعوى والبراءة من المجهول جائز **وجيز** الصلح على من معلوم على معلوم
 ومن مجهول على معلوم جائز ان كان الصلح كصلح عن وريث او عن معلوم على مال معلوم او عن
 حق مجهول في وارث في يد غيره على مال معلوم **فاضيحان** لو صلح من مجهول على مجهول فانه لم
 يحتاج الى التسليم والتسليم جاز كالواو في صحة وارثي يد رجل والذي عليه يدى
 حقا لنفسه في ارض في يد الذي ولم يبين احد هاتين فاصطلى على امة تركها ومدا
 ويرى صاحب من الخصومة جاز وان احتج الى تسليم وتسليم كالواو في حقه وارث رجل
 ولم يتم فاصطلى على مال معلوم يعطيه للذي ليس له الذي عليه بالواو على الذي لا
 يجوز وان اصطلى على ان يأخذ الذي بالاصطلى لتركه ومدا ويرى من الخصومة
 جاز سواء اقر الذي عليه بالواو الذي او اكره **قد** لم يجوز الصلح عن اعيان مجهولة
 بخلاف حقوق مجهولة فانها تقبل الاسقاط بخلاف اعيان يقول اكثر هذه اطلاق
 الاصح كما سياتي من ثلاثة اسطر **ط** وارت صاغة اقية الورثة من ترك فيها اعيان
 مختلفة والذي لا يدعى ما هي وكلها بيد الذي عليهم جاز عندنا بناء على ان الابرار في حقوق
 المجهول جائز عندنا خلافا للث في **صغار** الابرار من ويرث مجهولا جاز لا الصلح
 عن اعيان مجهولة اذ فيه معنى التملك البيع وهو تملك نصيب اياهم والاصح ان هذا
 الصلح يجوز والحال انما يمنع الجواز لو تمت التسليم وهذا لا حاجة الى التسليم او
 التركة بيد **هذا** الاصح ان الصلح عن اعيان غير معلومة يجوز لانها لا تقضي الى
 المنازعة لقيام المصالح عنه في يد بقية الورثة **درر** اختلف في صحة الصلح عن
 تركه مجهولة لانه فيها على كل او موزونة يعني او لم يكن في التركة من اعيانها

تسليم وتسليم

غير معلومة لا يصح الصلح على كل او موزونة لانه لا احتمال ان يكون فيها كل او موزونة
 وحصة منه مثل بدل الصلح فيكون ربا او قيل يصح لاحتمال ان لا يكون فيها كل او موزونة
 او موزونة وان كان في حقه صفة صفة اقل من بدل الصلح فالقول بعدم الجواز
 يوصى الى اعتبار شبهة الشبهة وهي غير معتبرة **جف** ادعى فاقه وارث يد الورثة
 مصالح ادم كلكه له خاصة جاز وهذا قول على جواز البيع في المجهول بلفظ الصلح
فش ادعى وارثا فاكفر فاصطلى على امة يدفع اليه الذي كذا او يار او ياخذ الدار
 جاز **ع** صلح عن قرض على بعضه الى اهل جاز الخط لا الاطر **ط** كل صلح وقع
 بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل **خلاصة** قال القاضي الامام الاستاذ وقام
 كل صلح بعد صلح باطل فالمراد الصلح الذي هو اسقاط اموال اصطلى على عوض ثم على
 عوض اخر فالثاني هو الجائز وافسخ الاول كالبيع **ط** وكل صلح وقع بعد
 شراو فالصلح باطل ولو كان الشرا بعد الشرا فالثاني صحيح والاول باطل والاول
 فانه كانه صلحا ثم شراو صحيح الشرا وبطل الصلح وفيه ايضا الصلح لا ينقض يعني لو كانت
 الصلح من جنس حقه فاصطلى بغيره باطل من حقه ثم نقض الصلح لا ينقض الصلح
 لانه اسقاط والساقط لا يعود وقيل لانه لو صلح عن اية ينقض لانه صلح عت
 الدعوى فلم يكن اسقاطا **درر** بشرط صحة الصلح ان يكون المصالح عنه حقا
 للمصالح فثبت في المحل لا والله تعالى صالح الكثير كغيره نفس على مال على ان يبرئ عن
 الكفالة بطل كذا الصلح عن الشفعة ولو صلح عن حقه بطل بخلاف التوريث والوصية
 بشرط ايضا كون البطل معلوما ان احتج الى قبضه او كونه منفعة صلح عن غيب فبطل
 عدم اوزال بطل الصلح ان علق صريحا بالصلح صريحا لم يصح كقولنا ان اوتيت
 الى اوتيت او انما اذا كانت برئ لم يصح الابرار لانه علق بالشرط صريحا وهو باطل
خلاصة لا تطبق البراءة بالشرط باطل **صل** المتري لو صلح الشفعة بطل
 الشفعة بلا بدل او لا قيمة لتسليم الشفعة **فصط** موقوف الى حصة حرة
 بعد فسخ الاجارة فخذ دينار او بطل حتى حبسك ففعل بطل حتى حبسك للموج

لو صلح مو

اذ من يار لانه صلح لاجن اعياض وكان كشوة وهو نظير صلح الكماله والشقة
 وخيل للفقير وقسم المرأة وصار العنق وخيار الشرط وخيار البلوغ ففي هذه
 الصور يبطل الحق ويرجع الدافع بما وقع **شقي** في صلح كغيره من لاساط
 كماله لم يجب المال وفي سقوط كماله رواية **نوازيه** الصالح من الشقة باطل
 ويبطل الشقة في رواية ابي حفص يسقط وبه يعني **ليس** انه يجوز ولو
 كثر بنفس ومال فصالح بشرط البراءة من كماله النفس يرى **فقط** لو صالح السارق
 مع رب المال بطل ويراد من الخصومة بدفع السرقة الى مالها الصلح عن قد التذ بالمل
 فهو المال واما الحق فيسقط لو كان فكيف قبل التذ الى القاضي لا الوعد **فش**
 وقع من وارثه فقال له غير سجد هذه الدار مكتوب على اسمي فادفع الى كذا
 لا دفع اليك فسل لا يحسن فيه ليس لم استرها او لا يصير حشر يا الكاعده بهذا المال
 او يصير مصلحي من حق او ملك كان في هذه الدار واما ما كان دفع **ط** الصلح
 عن الغصب على اكثر من قيمته جاز عند ما كان او متلفا **حم** الصلح عن الاعيان
 على قدر اكثر من قيمتها لا يتجانب فيه حال او موقعا جاز عند ما كان او موقعا
 ضاعت الروبة او روتها صدق فلو صالح صاحبه بعد فكيف على مال جاز عند ما
 على ثلاثة اوجه احدها هذه الثانية ان يدعى مالها عليه الاستهلاك وهو يتخير جاز فيه
 الصلح وثالث ان لثمة او يقول المودع روتها او هلك وتقبل المودع المسترد الى
 استهلكته ثم صالحه جاز في قول من اخذ هو قول **قاضي** ان قال المودع
 ضاعت الروبة او روتها وانكر صاحبها رتبا او اوال الملاك صدقة المودع بميت
 ولا شيء عليه فلو صالح صاحبها لم يملكه صالح رتبا بعد فكيف على شيء فهو اربعة وجوه
 احدها ان يدعى رتبا الا بداع وحجبه المودع ثم صالحه على شيء معلوم جاز وثالثا يتدر
 اتمه كونه صاحب في الخلاصة ثلثا من الاصل لا يجوز بلا خلاف ولم يعلل وعلم
 قاضيه هو انه يقول ان الصلح بيني وبين عازم المدي وفي زعم المدي انه صار
 غاصبا بالحق وجوز الصلح مع المتق ولعل في المسئلة روايتين فخير من روايتها

الربح

فصل

في كلام
وغيره
وغيره

فاخير

فاخير والآن صديقي الخلاصة والثانية يكون سهوا قطعاً والظاهر ان كل واحد
 كلمة لا غير لا يجوز الواقعة في الخلاصة زائدة كتبت وقت سها من الكاتب والله اعلم
 قال والثاني انه يدعى رب المال الا بداع وحجبه المودع والمستهلك فاق المودع بالروبة
 وسكت ولم يتل شيا ورب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز ايضا وثالثا
 والثالث انه يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى المودع او الملاك ثم صالحه على معلوم جاز عند
 وعند من اخذ ولم يخرج عند وعند من اولا وبه يعني واجبوا على ان لو صالح بعد ما طعن او روت
 الروبة او هلك او هلك لا يجوز الصلح اما الخلاف فينا قوله لو طعن لو صالح قبل البيع الرابع ان
 يدعى المودع الرقود الملاك ورب المال سكت ولم يتل شيا فندس لا يجوز الصلح وعند
 يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح انها هلكت او روتها ثم بعد الصلح ط
 قول ح وقال رب المال ما قلت فكيف طعن فالتد المذكر لا يبطل الصلح **صل** التواف
 المذكر عند من وغند من المدي لو برهن ويراد من الصلح ولو لم يبرهن فله كليف الطالب واذا
 على الصلح ليس باقرار للطالب لصحة الصلح عن انكاره يقول الصلح لي على ما هو الكف
 بالبيان بالخصومة اذ اخذته بلا حجة واما استرقه وعلى قايص هذا يجب ان يكون
 الحكم في الصلح على انكاره هذا او ابيته معنى يوجب فو الصلح يعني يتل حجة
 او على غيبا فقال فوالله هذا الروبة فلان فصالحه بعدا بينة او قبلها او قبلها
 خصم في دفع الخصومة عن نفسه وبعد هاد دفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح
 عند عدم امر **بس** شيء شيا فادعاه او بعضه رطل صالحه المشرع به ولا يرجع
 على بايعه لا قدر برضا ولم يثبت للاستحقاق **فش** لو كان المدي غيبا صالحه عن
 مدي وبن على كذا او وزني ث ران المجلس او البيت مع ولا يبطل بقيام عن
 المجلس بلا قبض ولو كان الكفا او الوزني فيغير فيه بطل للافراق عن مدي بدعي
ط له عليه عشرة وراعي عشرة فظا وما يبر فضاكه عن الكل على خمسة وراعي
 جاز فله او نسيت او الاصل مال الرتبة يعرف الغيب الى جنبه فيكون
 مصالحي من خمسة وراعي خمسة مبراي من خمسة الاخرى وعن عشرة وما يبر

بعد الصلح ينبغي ان

اول من يبرق من ويبرق

نيس وكذا اكله وبيع ما يقع الدين **وجيز** كل ما يصلح به الا ان يبيع بغيره ولا يصح
 ولو صالح عن دينه ما يقع ما جاز او اطلاقا **وجيز** مع الصلح عن الدين ما يقع ما يقع
 ان جاز ما يقع ما يقع ومن الف حال ما يقع ما يقع ومن الف حال ما يقع ما يقع
 مع الدرهم بالدنانير شئ لا يجوز وكذا ان الف موجد على نصفه موجد لان الموجد
 غير مخرج بعد المداينة او المخرج به هو الموجد والمخرج به فبان ان غيبا
 على من الاصل وهو الموجد من كثر ما عشرة دراهم فانه يقضى عشرة دراهم والافلا
 لانه اقل من قيمتها بما يكون مع المدين وهو باطل وانه يقضى خمسة وبنى غيب
 فتقضى في النصف فقط وكذا الوصلح عن عشرة دراهم على كذا او ذى فانه يقضى في
 المجلس جاز والافلا ما عرف **صل** مع المدين من حاضره غير مدين ولم يقضى
 حتى تزوجه لم يجز الا ان اصاحبت المرأة زوجها من نفقته ما يقع وراهم مع صلح من الدرهم
 على كذا او كذا من الدقيق بغير غيبه جاز ولو لم يقضى **بني** صلح من درهم
 بذانير وتزوجه قبل القبض بطل الصلح ولو غن انكار لانه صرف في ربح المدين وكذا كل كيلي
 او ذى بغير غيبه او الطعام او اقوله بغير درهم جاز مبيعا وبيع ما ليس عند باطل
ظه له عليه فلوس او بتر شئ ما عليه بغير درهم وتزوجه قبل نفقته فانه باطل و
 هذا يجب حفظه والمان عنه فافلوه فانه عاونه من له على او بتر او كذا ياخذ
 عن عليه عند الغلاء خطأ بذهب ثمانية لبي وهو فاسد لدين بدين **صل** او
 ما ارضاه صلح ما يقع ما يقع او ارضاه او المقتوض عنه غير مدين وهو على
 ما وعدا في الباقي بخلاف صلح ما يقع ما يقع فافلوه او بتر درهم ما يقع البدل
 فيصير عوضا من حقه فيما بقي او يلحق به في البراءة من الباقي **ط** ثم لا ولى الباقى
 يبيع وقيل لا **فش** غصب كثر او الف درهم فصالح ما يقع ما يقع فلو كان
 المقتوض ههنا جاز الصلح ولو كان ياكل غيبه او ارضا وهو مزاوسر جاز
 قضاء ولا ويانة ولو حاضر ابراء لكن غاصه مكر جاز كذلك فلو وجد المالك بيته على
 بغيته ما لم يقضى له به والصلح ما يقع ما يقع او ذى حال قيامه باطل ولو اقر

بغيبه وهو ظاهر في يد يدر ما يقع ما يقع فصالح ما يقع ما يقع اذ ابراء ما يقع جاز
 قياسا لا استحيانا ولو صالح في ذلك ما يقع ما يقع جاز في الوصلح كما ان يكون مزاوسر
 للشوب بالمقتوض ولو كان المقتوض ما او عرضا فصالح ما يقع ما يقع وهو غيب
 عن ما كذا وغاصه مزاوسر كذا او بتر درهم على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلي او ذى
 او يقضى ههنا كذا بعضه ووجه بعضه عاونه بخلاف ثوب وقن **بني** الصلح على
 مال غيب او وجه الاول صلح ما يقع ما يقع او بتر درهم وناير او فلوس فيجاء الى فكر
 القدر فقط الثاني صلح ما يقع ما يقع او بتر درهم جاز لانه لا ولى في الجاهل والموتة فيجاء الى فكر
 قدر وصلة او يكون جيدا ووسطا ورويا فلا بد من بيان الثالث صلح ما يقع ما يقع او ذى
 مال على وموتة فيجاء الى فكر قدر وصلة ومكان تسليمه عند كذا في السلم الرابع
 صلح على ثوب فيجاء الى فكر قدر وصلة واصلح او الثوب لا يكون مينا الا في السلم
 وهو عرف مؤجلا او محسنا صلح ما يقع ما يقع ولا يجوز الا بغيره او الصلح من التجارة
 وحيوان لا يصلح مينا فيها **عن** شئ ما يقع ما يقع او بتر درهم وناير او بتر درهم
 عند فصالح ما يقع ما يقع او بتر درهم ويكدر صلح ما يقع ما يقع الثوب فلوس
 وناير جاز لوجه التفرق لانه صرف واقرار بالغييب وانكار سواها فيمنع فيه الرق
 وفيما يكن روم فاقرا لا يكون صلح ما يقع ما يقع بل عن حق بال فيجوز ما جاز من الثمن او لا
 وكذا لو كان على كيلي او ذى بغير غيبه فلوسه جاز وكذا لو كان الثمن عند المشتري
 او حر او حر او حر بغير غيبه الرق واما ما ليس له حق الرق بغير غيبه الغيب لا يصح
 الصلح **هد** او على ما يقع ما يقع وهو مكر فصالح ما يقع ما يقع بطلته او بتر درهم ليرك
 الدعوى جاز وكذا في معنى الخلع ولا يلزم اخذ مال ويانة او امانة مبطلا ولو اقر
 على عليه فصالح ما يقع ما يقع بطلته او بتر درهم او بتر درهم في حقه القدر
 موقوفة في بعضها لم يجز وجه الاول انما يجعل زياوة في مهرها وجه الثاني انه يند
 للمال ليرك الدعوى فلو جعل التركة منها فرقة فهو لا يعطى عوضا في الفرقة وان
 لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شئ يبايله العوض فلم يبع يتدل الكثير

الظاهر ان عدم الجواز هو الاصح كما يشعر به تعليل المصنف ويؤيد ان صاحب الخلاصة ذكر
عدم الجواز ولم يتعرض لاحتمال احوال **صل** في صيغة وعوا عليها كما
لو برهن على نكاحه بعد لم يقبل لانه يترتب معنى الخلع فلا نفيد **خ** او عن طلاق
او خلع وانكر زوجه فضا لها على ان تبرى من الدعوى لم يصح ويرجع بها
وفى على عواها لما من مشتركا على اخر وعن احد ما نصيب صاحب لم يخرج فرفع
باوى بخلاف مالوا او من غير سبق ضمانة فانه لا يرجع باوى ولو توى نصيبه على
المدين **صل** في صورة الضمان يرجع بالوضع باو فعه او فضاها فضا ويرجع كما
لو اوى بكفالة ماردة ونظر لو كفل بيد الكفيلة الكتاب لم يصح فرفع باوى او حسب
ان كبر على ذلك الضمان السابق اما لو اوى من غير سابق ضمانة فرفع لرفع وكذا وكيل
البيع لو ضمن الثمن لم يجر فرفع ولو اوى بغير ضمانة جاز ولا يرجع **صل** في الكتاب
تأنيضا ان الكفالة ضمان من غير مائة ومائة بشرط وهي ان يضمن ولو كان
شرطا متعارفا ولو لم يشرط ان لا يكون الا كماله **صل** في الجواز الكفالة بالبيع كقول
عالم شريفة من فلان تاكضامن لبيع ولا يجزى له المكفول عنه كقوا بان لك على الناس
او احد منهم فعلى ولا يجزى له المكفول له كقوا بان الناس او احد منهم عليك فعلى
ولا تنفى حد وقصص ولا بالثمن للمكفول الوكالة ولو لم يملك المال في الضمانة
ولا للشريك او ابيع عبدا صنفه واحدة ولا بالعهدة لانهما اسم مشترك يقع على
الصك القديم والعقد وحقوق العقد والدرك وخيار الشرط فيتعذر العمل بها في
البيع بلا بيان ولا بالخلاص عند لا معنى عند تخلص البيع من المشتري وتسلم
الى المشتري وهو غير معد ولم وضع عند لا معنى عند ضمانة الثمن ان يخرج من البيع
تسلم العين بوجه الاستحقاق فيكون كالدرك ولا يبدل الكتاب ولا عن ميت غلس
ولا بلا قول الطالب في المجلس الا ان يكفل وارث المبيع عنه بغيره الغاء ويقع
بلا قول الطالب عند من وبه يفتى كذا في تخلص الجامع الكبير والمعد انه الكفيل لو
قال بطريق الاضمار جاز كذا ان يقول انما كفلت بالفلان على فلان ولا تجوز بالامانة

لا تجوز الكفالة

كافية

كروية ومستعار ومساخر وما لضرته وشركه ولا بالبيع قبل القبض والمهون
قبل القبض بعد القبض ويجوز بتسليم الامانة وتسليم البيع والمهونة فلو فاته
وجب تسليمها ولو هلك لم يجز بيع الكفيل شيئا كالكفيل بالخنزير وقيل اذ وجب
تسليمها على الاصيل كارتية واجازة جازت بتسليمها وان لم يجز تسليمها عليه كروية
فلا يجوز تسليمها وتصح الكفالة بالخراج والنوايب والعتمة والدرك والشجة وقطع
الاطراف **هداية** وجازت بتسليم البيع قبل قبضه الى المشتري وتسليم الرهن
بعد قبضه الى الرهن وتسليم المسافر الى المسافر لانه التزم فعلا واجبا **ذ** ولو
هلك سقط ضمانة **بس** جاز كذا لا القن باون مولاه ولو اخذ به القن في رقة وبعد
عتقه وكذا الصغير لم يجر ولو باقن ابيه **صل** الكفالة بامرانا يوجب الرجوع
لو كان الامر من يجوز اقرارا على نفسه فلا يرجع على من يجر ولو امر برفع على القن بعد
عتقه **ذ** الكفالة بالمال تصح ولو انكر المالك المال اثنه الذي ادلا وعهالة
المكفول منه في الكفالة المضافة كقوله اذ غصبك ان شيئا فانا كفلت ببيع جوارها
لا في الكفالة المرسل **شج** قال له اسلك هذا الطريق فاذ ما لك فاما ضامن
فاخذ ما له صح الضمان والمضون منه مجهول **شج** قال ما وارب للناس او احد من
الناس عليك فعلى لم يصح كماله المضونة وكذا اذ استهلك ما لك احد **عد** قال
لو غصب فلانا ما لك او احد من هؤلاء القوم فاما ضامن صح لو قال انك
بدل فلانا وكذا لو قال اذ اكل اسبكي ببيع او اظن ما لك ببيع فاما ضامن لا يصح
قطس قال لقوم من جهنم اذ فلانا بايد بر من لاشي عليه هذا الضمان **صل**
جف الاصل ان الكفالة لو كانت بمضونة او مضافة الى سبب مضونة مقدور
التسليم على الاثبات والمضون له والمضونة منه معلومان هو جائز والا فلا وضمان
وهذا ككفالة بدني او عين مضون كغيب ومهر وبدل خلع في جهنم وما
اشبهه والكفالة ببيع في يد بائع لمشتري يصح ما دام فيها فاما فاذا هلك طلعت
وكذا بتسليم امانة ما وامت فاته فاذا هلك طلعت والمضافة الى سبب مضون

ككفيل بفسن

في كذا المستبين بل افرق والله اعلم قال ولو قال المطلوب انه لم اوافقك بنفسى غدا فعلى ما تدعيه فلم يوافق لم يلزم شي او لزوم المال في ضمن كماله باطلا لانه لا يكون كمالا لنفسه بخلاف غير **در رخر** كذا نفس غير على انه لم يسم غدا فهو ضامن للمالية من المال ولم يسم غدا صح الكمالان فانه المال ولا يسبر من الكماله بالنفس فان كان المطلوب ضمن الكليل ولو كان المكفول الكليل ضمن هو وادته ولو كان الطالب **در** قال الطالب الموصية لوارثه او في عار حرامه ويترك ولم يبيح صفتها ليعلم الدعي فكل نفس اخرى **در رخر** انه لم يسم غدا فعليه الماية صح الكمالان عند حس لا عندم واختلوا ولو اختلوا فعلى الكليل في البية **قاضي** كذا نفس ظنه رجل على انه لم يوافق غدا فعليه الطالب على فلاه اخر جاز فكل استسما به وهو قول لا اقباض وهو قول **در رخر** عجز عن دفع المائتين **در رخر** ان ايقن مؤلا او بانه رجل اذ اقلت منه او بشي من ماله انه هلك لا يجوز دفع ثوبا الى فقار فضمن به رجل لو هلك جاز على قول من ضمن الفقار لا عندم وكذا ان اقل من الفداء ولو قال انه افسد جاز وفاقا لعلق بما يوجب الفداء وكذا لو قال للزوج لو جدد المرفوع الموصية او اقل فعلى جاز وكذا في كل امانة شري فاقا وقد منه واخذ من باعه كمالا بالحق حتى يدفع اليه فان اقل فلاش على الكليل **در رخر** الكماله بالنفس نعم يكتلت بنفسه وبما يبرم عنها كراس ووجه رقبته وعنق وجسده وبدن وخر وشايع كضمة او ثلثة او ربعه ويتركه ضمت ويأوى الى وابنه زعيم او قبيل لا باضا من معرفته واصناف في اناض من لغويته او على تعريفه **در رخر** ومن الفاظها انا بهن اوك عدى هذا هذا الرجل او على انه اوافقك غدا او على انه اوافقك غدا الى **در رخر** يكره ان يذوقه واصناف في قبول كرم وشايع فوازم على انه ليس بكمالة ولو قال هو جاز ترا بروي ايد بر من لا يكون كمالا قال وسكن الذي على فلاه انا استصك او فعد اليك انا استص انا اقبض لا يصير كمالا ما لم يكلم بلفظ وال على الا التزام كقوله كلفت ضمت على الى **در رخر** لولاك ليد الا لفظ مخر لا يصير كمالا ولو جعل كقوله لم يوف فلاه فانا او فعد يصير كمالا ولو

هداية برى الكليل كونه دعوت الكليل عنه ولو جاز لا يجوز المكفول لم قال الطالب لوجه لوصية ولان كماله فلاه

زيلي وفي الجهد جاز اختلاف بالعكس وجعل جاز س وجعل جاز عجز

قاضي ان اوردوه **در رخر**

قال انتم ترا برفلا است من بدع فهو وعد كماله وفي جواب كرم قبل كماله حكم العرف وقيل لا وافتى بعضهم في قوله جواب مال تو **در رخر** بر من جواب مال تو من كرم بعدم الكماله **در رخر** عهد به اين بر من ليس بكمالة **در رخر** غضب النورهم فانا لرجل مالها لا اقل بل فانا ضامن بها اخذها وارادها اليك لزم فكل وهذا الايشم الدين ولو اطلقها غاضها فصارت وينا كانت هذا الضمان باطلا وكانه عاقبة القاضي قال انه عجز عنك عن الافاء فهو على عجز يظهر كسبه فانه حبيب ولم يوف لزم الكليل **در رخر** كذا نفس وسله الى طالب ويرى فلان الطالب المطلوب فانا الكليل ومن انا على كماله ففعل هو كليل بنفسه ليعول منه وهو ترك ملازمته فلو لم يترك يبين انه لا يكون كمالا او لا يتبع الكماله بلا قبول الطالب يقول انتم عجز قتل ورفعتين من الدر والفر نقلان تلخيص الجامع الكبير **در رخر** انما تصح بلا قبول الطالب عند من وبه يفتى فعلى هذا ينبغي انه يكون كمالا ولم يترك والله اعلم **در رخر** قال خل سبيله على انه اوافقك به يكون كمالا استسما وكذا لو قال على انه استسما **قاضي** انما ينبغي فلاه بر من قبل هو كماله بالنفس وقيل لا والا و اقرب الى العرف ولو قال استسما فلان استسما بيت او استسما منتهى فلو امكن كماله تو قبل استسما فلاه بر من كماله للعرف وفيه كلمة الايجاب بخلاف فلاه استسما او ليس فيه ايجاب شي وقال عامة المشايخ استسما فلاه بر من وقوله ملاه استسما كماله فلانهم **در رخر** جعلوا كمالا بالارضية لا بالعربية وقوله انا كليل لمعرفه فلاه او ضامن لمعرفه فلان ليس بكمالة **هداية** لو كان المكفول برى الكليل بالنفس وكذا لو كان الكليل ولو المكفول لم يلقه من اوردوه **در رخر** انما الطالب لوصية وان لم يكن فلاه **در رخر** كذا نفس على انه متى طالبه يسمه والا فهو ضامن به يسمه فان المطلوب فطالبه الطالب فجز لا رواية فيه وينبغي انه يسبر او المطالبة بعد موته لم تصح فلم يوجب الشرط فلا كان بالمال ولو قال لو لم يعطك فلاه مالك فانا ضامن فانا يلزم المال لو اقصاه او امان فلاه

منه

لا

قبل فاضله **خلاصه** ولولم يتكلم قال انا اعطيك اذ كان طلق الكيل والاة فاضت
 فلما لم يعط فاضا من ثمة المطلوب قبل اذ يتأخرا بطل الضمان **فقط** اراوان
 بكثر بنفسه ولا يصير كفيلا فاحل في اذ يقول كذبت بنفسه الى شهر على ان ابراه بعد
 فلا يصير كفيلا اصلا اذ في طاهر الرواية يصير كفيلا بعد الشهر فلا شرط ان يبرأ بعده
 بطل اصلا كغير بنفسه فترط عليه ان لا يرضى الاصل **لا** اصل له على المطلوب فلا اخذ
 كفيلا بنفسه **ت** الرض الفاسد يفيد الملك كصحيحة فلم استرض بغيره
 فقبضه ملكه وكذا سائر الاميان ويجب التيقن المسترض او روه هذا بغيره
 وهي لو امر بشر او من باعة الامور ففعل فالتقن للامر **قت** لم يجز قرض القيمي
 كشيء وطلب وطلب وطلب والربا عين الرتبة او الواجب في الرض رة المثل
 ولين هذا بطلية وكذا قرض الحيوان للمخرج في كل موضع لا يجوز الرض لم يخرج
 الانتفاع به لعدم اكله ويجوز بيعه لشدة الملك كبيع فاسد او المختص بقرض **///**
 كقرض يبيع فاسد سوار **جف** استرض ثورا فملك لم يرض لانه استعارة وقيل
 يرض استراض الحيوان فيمنه وقيل لو كان ثورا يرض من لفظ الاستراض الاستعارة
 لم يرض ولو كان ثورا فانه ان يتمكن من بيع الثور وانما فاض **عز** قرض الكاغد
 والجوز يجوز في واحد واشترى عدة الايام لا واحد او لا وزنا **لط** لم يخرج اصلا
 عند جاز مطلقا عند العرف وعند من جاز وزنا لا عدة او بيقول لا يخرج
 هذا في الجوز فقط اذ الوزن في الكاغد لم يتعارف الا ان كان متعارفا في عدد من
 وفيه نوع بعد **جف** قرض البروزن لم يخرج فلو اكله قبل كيله ضمن مثله كذا ولو اقله
 في كيله صدق المسترض بيمينه ولو اهلك بترافق سببه ضمن قيمته وقرض المجرى جاز **///**
 وزنا لا قرض المجرى خبز وقيم عند جاز وزنا لا عدة او قيل الى الثلاث
 يجوز عددا لاني الزبارة **عز** جاز قرض الجوز ولو استرض في الصنف وسلم في
 الشئ ابرئ **ج** جاز قرض الجوز كذا اذ يكال حرة وبعد اخرى **در** رزق ويشترى
 الجوز بوزن موزن لا عدة عند من وبيني والعلوس بهما والارام والارام بوزن

حيوان وشبه

وتشترى

فقط لانها من الموزونات ولا يسترض القيمي لانه محقق بالكيل وهو كل ما يكيل او يوزن
 كخطة وشجر ومسم وتمر وزبيب وكحو فلك ويجوز في عدو يان حذو لانه محقق
 لا يتكلم فاض كبيض وجوز الالة الرض اعادة شرع لا طلاق الانتفاع بالدين
 غير انه لا يكيل الانتفاع بكيلا ووزني وعدو يتقارب الابا ستملاك اعيانها وكانت
 المتعنتا يده الى اذ انها فاض المثل في الالة معام العيز كان انتفع بالعيز وروها
 وهذا انما ياتي في المثليات لكن ايجاب المثل في الالة لاني الحيوان والنبات
 او لا مثلهما **قت** ارض على اذ يكثر فلا جاز حضا او غاب كذا ولا ولو باع على
 اذ يعلى كفيلا لم يخرج الا اذ يكون الكيل حاضرا ولو ارضه على اذ يكتب له الى بلد لم يخرج
 ولو ارضه بلا شرط وكتب له سفينة الى بلد اخر جاز عند **در** رزق كره السفينة
 وهو بضم السين وفتح التاء تعريب سفينة وهي شئ يحكم ويسمى هذا الرض به الامام احر
 وصورة ان يدفع الى ما جاز مطلقا قرضا ليدفع الى صديقه في بلد اخر ليس بتقيد
 به سقوط خطر الطريق **هدايه** وانما كذا فلك لانه المبيع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن قرض جرت فاضا **جف** بحث رطل المسترض فارضه فاضا في يده
 فلو قال للترض ارضني ارض للمرسل ضمن مرسله ولو قال ارضني للمرسل ضمن
 رسول له حاصل اذ التوكيل بالارض جاز لا بالاستراض والرسالة بالاستراض
 يجوز ولو اخرج وكيل الاستراض كلام مخرج الرسالة يبيع الرض للامر ولو خرج
 الوكالة باذنا فاضا الى نفسه يبيع للوكيل وله منع من امره يقول لا يخرج انما يجوز
 التوكيل بالاستراض طمان لا يحل فيه لعنة الوكالة وقد اختلف في الالة
 الكلام في هذا المقام وفي زمان تدريس كفت رسالة في هذا المبحث حاصلها
 اذ حل العقد في عبارة الموكل كذا في التوكيل بالتملك وكذا ما يكون فيه التوكيل
 صغيرا محضا فلا باس اصلا في صحيحه ان تسمى الرسالة بالاستراض وكالته كالتي
 الرسالة بالتملك وكذا وكالته ويؤيد ما ذكرنا ما قاله الامام الكاشاني في الالام
 ويجوز التوكيل في الاراض والاستراض وحلها وما قاله الرض ايضا في شرح اكثر

وفي الثاني

وعن أبي يوسف انه التوكيل بالاستقراض جائز ان ياتي لا ياكل لو كان ولا وقع
 للتوكيل فيما اذا اضافه الى نفسه لا نقول حال الوكالة بالشرع ايضا كذلك لا
 وكيل بغيره التوكيل بشر او شي بلا عينه او اشرافا يكون هو الا ان يورى الشرا
 لموكله او يضيف العدة الى مراعى موكله كما في الهدية وغيرها والله اعلم **جف**
 قال استقرض لي من فلانة كذا اقتبض المأمر وقال رفعت الى الآخر وعقد الآخر
 ضمن المأمر وهو ولا يقصد استقرضت ترا فاعطاه مثله بعد تغير السعر يبر على
 القول وكذا لو غصب قريبا فاعطاه قيمته يوم قبضه بعد تغير السعر في ذلك البلد
 يجبر على القول استقرضت ترا ببيع فاقضه المقرض بكم قال من عليه قيمة ببيع يوم
 ارضه وقال قيمته ببيع يوم اخذتها وليس عليه ان يرضع الى ببيع ما قد ترا استقرض
 ترا في بلد فيه يرضى فلقية في بلد فيه الترخال فليجس فليس له حبس المستقرض
 فيوم بانه يوثق له ليدفع بتر في بلد ارضه فيه ولو ارضه ترا لم يرضع او غصب
 فالتعدي في بلد اخر فيه الترخال ارضه او اعلى روى عن ح لو كان المقتضوب قايما
 في يده يسلمه لو قيمته في البلدين سواء وفي هذا البلد اكثر ولو اقرطه ببيعته
 مكانه الغصب او اخذ المقتضوب او انظر المسئلة في علم الغصب ولو لم يكن قايما
 وقيمة بلد الغصب اكثر قيمة المالك اخذ مثله لو شليا او قيمة يوم غصبه او انظر
 لياخذ ببلد غصبه ولو قيمته او خيرة فاصلا على مثله او قيمة بلد غصبه ولو قيمة
 البلدين سواء فلما اخذ مثله وقد خسر من ماله هذا الجنب في فضل شرطه
 المصون وسياق كثير ما يجب من ماله مولى الغصب والاصحاب في بلد
 اخر في فضل الضمانات قال ولو ارضه فلوسا فكسدت قال ح عليه مثله وقال س
 عليه قيمتها يوم قبضه وقال م عليه قيمتها اخر يوم رواجها وبني في ذلك العدل الى
 وكذا لو غصب فلوسا او عداليا فهو على هذا الخلاف ارضه مراعى تجارة بجاره
 فالتعدي في بلد لا تعدي على ملك الدراع قال ح من يهلك قدر المسافة فها با دايما
 ويكفر ولا ياخذها بغيرها قبل هذه الواقعة في بلد يروج فيه فذلك الله لكن لا يوجد

فيه فذلك القدر **ح** قال المستقرض وجبت الرض رتوفا وكان بعد ائذ لا يرجع
 على المقرض شي ولكن يرد مثله **هداية** كاتبت قبة على قيمة فالكاتب فاسد
 لان القيمة محبولة فترا وجبت ووصفا فحقا حتى اجهالة وصار كالموكل لو كاتبت
 على ثوب او رواية تعذر ان يحضر المراءون القيمة قيمة في نفس الامر لانه الذي
 نقد من شراء او لاجهالة فيه **قاضي خان** كاتبت على قيمة فاقها فقبل المولى
 عنق **شعبي** في فاسدها يجب الاكثر من قيمة ومن البديل فلو بدل اكثر من
 قيمة يعق باو اربد له ثم يتر وما زاد او على قيمة ولو قيمة اكثر يعق باو اربد له
 ويغرم بام قيمة ولو كانت على ثوب كاتبت فاسد فمات حولا فامى بطل البديل
 الى ورثة عنق استى **ماصل** كاتبت الى قطاف او عصا او دوياس حار
 استى ما ولو غلب البديل يجب قبوله ولو شرط الخيار لا يها كاذ جاز لانه معاوضة كبيع
 وما وام الخيار ثابتا لا يدرى ما لا يثبت حكم الكتابة وحكم فاسدها اذ يكون حولا حق
 الضم بمارضا القن واللقن فسخ جائزها وفاسدها بمارضا حولا **وجيز** لو كاتبت
 بشرط ان لا يخرج من المصر فالحط بالخط والكتابة جاز وبطل الشرط كاتبت على ان يورثها
 الى غريم الحلى او يضمنها له فالكاتب والصفة جائز ان **ور** كاتبت لا تبطل بشرط الا
 ان يكون الشرط في صلب العدة **الفصل الثلاثون** في مسایل
 الشيوع واحكام اعلم ان البيع قمان شياع يحل التمتع وشاي لا يحلها كالحام
 ورجل وخب وبنت صغير ونصف قن والفرق بينهما ان القاضى لو اصر احد الشريكين
 على التمتع جالب الاخر من الاول ولو لم يجبر من الثاني او الجبر في علامته
 بقول التمتع واصول مسایل الشيوع سبعة بيع الشايح واجارته
 ورهنه واعارته وهبة وصدقة ووقف اما بيعه فقتل ان يحل التمتع
 او لا وكل قسم على وجهين اما ان باع من اجنبى او من شريكه فالبيع من
 اجنبى على وجهين ايضا اما ان كان الكل له فباع نصفه او بين اثنين
 فباع احدهما نصيبه فالبيع جائز في المواضع كلها **ص**

فجست

وتولى الكاتب به جهالا الوصف
 لاجهالة التمسك بالجنس

يقول المحقق ومن مسایل فضل المشتري في التمسك بالجنس
 يبيع ولو كان كرها من مسایل فضل ما يضمن بالتبضع
 والكسب وما لا يضمن اخر وكذا الى فضل الضمانات
 فذكرها صاها باقتضاء كمال المسئلة فليست

بلا ارض لم يحز وكذا لو كان البناء وصي

جواز

جواز

البناء ملكا والعرض وقف فاجاب البناء لم يحز ولو اجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير
جازت الاجارة في غير البيت **ح** وكان البناء لرجل والعرض لآخر فاجاب رب البناء
بنايه من اجنبي قيل لم يحز ويصح بجواز ما اجر من ربح العرض جاز ولو اسلم
العرض بلا بناء جاز واكمل في اجارة المشاع اذ يلحق بها الحكم او يفتى في الكل ثم يبيع
في البعض **صل** ارض بين قوم فوكل احد منهم باجارة حصة فاجاز وكذا من
جميعهم جاز ولو من احد لم يحز عند كمالها بشر الحوكل والباجارة **فقط** ايداع
المشاع جائز **هد** رضى المشاع جائز بالاجماع **عن** مضاربة المشاع لم يحز
صل اجارة المشاع بطريق يجوز في الوجود كلها **عن** هبة المشاع فيما لا يكمل القسمة
بحز من شريك ومن غير وفيما لا يكمل لم يحز لان شريكه ولا من غيره **خلاص**
فكون الاصطلاح من شرائط الية الا اذا رضى لا يجوز هبة المشاع فيما يكمل القسمة
كبيت ودار وارض وكورها وتجزئتها لا يكملها كحاجب وبيرورجي وكورها **فقط**
شترط كونه الموهوب مقسوما فترز او وقت القبض لا وقت الية حتى لو وهب نصف
دار شاعيا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم جاز **عن** طرقات الشيوع لا
يفسد الهبة وفان ولو وهب الكل من اثنين فلو هب ارجل باه قال وهبت منك لم يحز
عند كونه عند هبها ولو فصل بالتصنيف فهو على هذا الخلاف ولو فصل بالتسليم جاز
عند ما اخذها **وجيز** وهب لها ما ينقسم واقبضها لم يحز عند ذلك الصدقة وعندها
جاز وفي اجمع الصغير جاز وفان **فاضيحان** وهب نصف دار من رجل ثم وهب الباقي
من اخر وسلم الدار اليها معا جاز وانه تقدم تسليم الى احدى لا يجوز وقال كذا لا يجوز
كلا الوجهين **وررررر** وهب نصف دار وسلم ثم وهب الباقي لم يحز ولو وهب البلاء قبل
التسليم ثم سلم الكل جاز حتى في الكل **هد** وهب دارا من اثنين واحد جاز او اسما
مجلسا وقبض مجلسا فلا شيوع ولو وهب واحد من اثنين لا يصح عند وقال لا يصح لانه هبة
هبة الجمل منها لتوصد التملك هو فلا شيوع كرهن من رجلين ولم انها هبة النصف من
كل منهما **خلاص** مع **هد** وكذا لو رضى لا ينقسم فقبل ادمها صح ولان الملك يثبت

كل في النصف فكل التملك لانه حكمه فيتحقق الشيوع بخلاف الرهن لانه حكم
احبس وهو ككل منهما كمالا او لا يتحقق فيه ولو اقر الوضعي ومن ادمها لا
يسير وشيان الرهن **فقط** قال لها وهبت لك ارض الدار لك نصفها ولا انضما
جاز ولو قال لاحد منها وهبت لك نصفها ولا انضما لم يحز ولو وهب لها ارض
صحيحة فالصحيح انه يجوز بقول احمير **فقط** جاز في النصف لانه لو وهب لاشين
لم يحز عند ذلك عند هذا اختيار لقول سم او بناه على ما قرئ من جامع الصغير انه يجوز وفا
واقه اعلم قال وهبت المشاع لا يقيد الملك ولو قبض الجمل مروي عن ج وهو الصحيح
يقول احمير هذا موافق لما قرئ او ايل فضل المقررات الفاسدة نقلها **عن** اذ الية
الفاسدة لا تملك بالقبض في المحنة ركنه فان لما قرئ هناك ايضا نقلها **عن** **فقط**
اذ الية الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه ينفي ظمرا من الشئ والظاهر ان الحسنة
خلافة **فاضيحان** هبة المشاع فيما ينقسم لا يقيد الملك وانه انصرف بها القبض وبه
قال الطحاوي وذكر عصام انها تقيد الملك وبه اذ قبض المشاع **قت** هبة
المشاع فيما لم ينقسم لا يقيد الملك عند يقول احمير الظاهر ان المراد ما يكمل القسمة
ولم يكن مقسوما وقت الية وهذا لانه هبة المشاع فيما لا يكمل القسمة جائز وفان
فقط وهب وقبضها براء وهبها في سهم او سمي في لبن لم يحز او الموهوب
معدوم ولذا الاستحرام الخاص بملكه ولو لم يحز بخلاف المشاع او هو
عمل التملك والخلل في القبض ويروى بعد القسمة بخلاف ما لو وهب البناء فزرع
او صوفا في ارضه او غرس او غرس ارض او غرس في ارض او ارضها في غرس او زرع
وهي او دار او ارض فانه متاع الواهب لرواى الكل بالتزويج وذكر **صش** اذ
المصدق بالشيء هبة في كل ما قرأ انه لو وهب من اثنين لا يقبل التسليم لم يحز
عنده عند رواية واحدة وفي الصدقة عند روايات يجوز رواية وهو الصحيح
شني لا يصدق على ما بين بعشرة وراى جاز وكذا لو وهبها لهما ولو صدق بها
على غنيتين او وهبها لهما لم يحز ولا يجوز لغنيتين ايضا فرق الية والصدق في الحكم

وكذا اقرها كمن يس ايضا فظهر

وسوق في الاصل اذا الشروع ما فيهما التوقف على القبض والفرقة اذ الصدقة يراو
 بها وجه الله تعالى وهو واحد لا شيوخ فيه ويراد بالقبض وجه الغني ومما اثناه وقيل
 هذا هو الصحيح والمراد بانكر في الاصل الصدقة على غنيين **فقط** والاطراف في
 المسلمين وايتين **ح** قيل جاز الصدقة على غنيين لا على اهل رتبة النطوع **مق**
 لا يجوز وعند من يجوز بشرط المساواة وعند من يجوز في اكمالين **هذا كبر** وقف المشاع عند
 من اذ القسمة من قام القبض والقبض عند ليس بشرط فكذا اتت ولم يجوز عند
 القبض شرط عند كذا فكذا اتت وهذا ايضا يحكم القسمة الجاهلية وفيها لا يملكها فيجوز مع
 الشيوع عند ايضا **واضافان** بقول من اخذ شايح يبيع ويقتل لم اخذ شايح
 وعليه الفتوى والمنازع من يجوز على قدر لم هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد
وجيز عند لصحة الوقف شرائط اربعة التسليم الى المتولى وانه يكون مفرا وان لا
 يشترط نفسه شيئا من منافع الوقف وانه يكون موبدا بانه يجلس اخره للفقراء وعند من لا
 يشترط شي من ذلك حق لو وقف على نفسه او وقف ما صرح عند لا عند وشايح
 بخارا اخذ وبقول من وشايح اخر اساه اخذوا بقول من ترغيبا للناس في الوقف **وروي**
 الوقف عند من السطاط يخرج من الملك بقبض القول بلا حاجة الى قضاء او غير ويجوز
 الشيوع وبه يفتي شايح العراق وعند من صدقة في شرط التسليم والقبض وينع
 الشيوع فيما احتل القسمة وبه يفتي شايح بخارا وفي جميع الفتاوى بعض شايح زمانا
 افتوا بقول من وبه يفتي **فت** لو حكم القاضي بجواز حاز وقفا فلا يطلب بعضهم القسمة
 قال ح لا يتم ويتهاون وقال من يستمر واجفوا اذ الكل لو موقوف على الارباب
 فارادوا والقسمة لم **يجز عيت** وقف نصفه او نحو ما جاز عند من ولو قال
 وقف حصتي منه ولم يستمر قال استحق ان اجيز لو ثبت الواقف على اقرار بالوقف
 والا فلا شهد عليه بالوقف وبقد حصته منه وسهيا يتقبل ويحكم بالوقف ولو شهدا على
 اقرار ولم يبرح حصته اخذ القاضي بانه يستحق حصته للقول فيهما وما يحكم بوقفه
 ولو مات الواقف فلو لم يقدم معاه فما اقر به لزم الى ان ثبت الزيادة عند القاضي فيكم

جاز
 وهو

ولم

ما ثبت عند من ولو شهدا ان اقرار وقف جميع حصته وهو الثلث فاذا هو اكثر يصير
 حصته وقفا لا يرى اذ اصى بابقا لواله اوصيت له ثلث مالي وهو ان فاذا هو
 اكثر فله الثلث بالغا بالغ وكذا الوفاة اوصيت له حصته من هذا الدار وهي الثلث
 فاذا النصف فله النصف فكذا الواقف كذا **اذ** وفي **ص** التسليم يمكن في البيع وهو
 بيع الموانع من موانع القبض المشيوع **فقط** الشيوع يمنع القبض في اجاز
 وقف المشاع لم يشترط القبض وهو قول من وهما **ص** التسليم يمكن في
 الشايح وهو رفع موانع القبض والشيوع فيما لا يملك القسمة لا يمنع الوقف **ف**
 وفاق **هد** الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم مع الشيوع ايضا عند من او فباء
 الشركة يمنع اكله لله المخلص تعالى وانه المماثلة فيه في غاية البيع بانه يغير فيه المولى
 سنة ويوزع سنة ويصل في سنة ويخذ اصطلاحا وقت ولو وقف فاستحق
 جزءه بطل الوقف في الباقي عند من لقرأة الشيوع ولو استحق جزء معين لم يبطل
 في الباقي لعدم الشيوع وكذا اجاز في الابداء ومع هذا المحصنة اليه والصدقة
ص طروا الشيوع في المسجد كقرا **ح** رهن المشاع لم يجوز من شريك ومن
 غير احتل القسمة او لا وطروا الشيوع كقرا وطروا بانه باع العدل بعض الرهن
 وقد كاه وكيلما ببيع مجتمعا ومنزقا بطل الرهن في الباقي وعن من اذ طرو
 الشيوع لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فلو كاه الحق شايحا يبطل الرهن
 فيما بقى واذا استحق من مزج الرهن فيما بقى ويكون محبوبا بكل الدين فانه هلك
 الباقي وفي قيمته وفاء بكل الدين يملك حصته من الدين لا غير **صلى** رهن
 المشاع فيشدا ويبطل على حسب احتلالهم على قول في اجاز المشاع كما مر هذا
 لورهن النصف من واحد فلهما مفصلا لم يجز اما لورهن من اثنين اهل بان
 فلهما **قال** رهنه منكما جاز ولورهن غنيا عند غني بدين **الحكم** فيما جاز
 وكل رهن عند كل منهما حصته منه فلو قضى احدهما منه فكل رهن عند الا
 فلو يباين فكل منهما في نوبته كحل في حق الاخر ولو ارهن احداهما بدين لم

عليها رهنا واحدا جاز وهو رهن بكل الدين وللمرتهن حصة لاخذ ونيه كل كذا
في **هد** وفي **قد** رهنا عنده رجلين جاز ان لا يشوع في الدين الا اذا
قال كل منهما رهنتك بكذا فحينئذ لا يكون **قاضيان** لورهن وار من رجلين جاز
بلا وفاء **وجيز** لانه جسمها جازة يتصور **عل** لم يجر رهن ثم على شجر
وزرع على ارض وشجر بلا ثم والاصل ان الرهن لو متصلا بغيره لم يكن لتفقد قبضه
وعد، وعن جاز ان رهن الارض بدون الشجر ارض بدون شجر جاز خلاي وار دون
بناء او البناء واسم البني فيصير رهنا جميع الارض وهي مشحونة ملك الرهن وطل
البناء والغرس في رهن ارض ودار ورقية ولو رهن وار او باقية جاز فلو استحق
بعضها فلو جاز الباقي ابتداء بقي رهنا بكمته والا بطل كل **صل** رهن قنيت
بالمنجز بان فاسق اصدما فالباقي رهن بكمته كما لو هلك ولا ينفك الا ببيع
الدين **هد** رهنها بان فتضي حصه اصدما لا ياخذ حتى يقضى باقي ونيه و
حصته ما خضه او اضم الدين على قيمتهما وهذا ان الرهن محبوس بكل الدين فيكون
محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين وصار كبيع في يد المبيع
بالبعد فانه سمي لكل واحد من اعيان الرهن شيئا من مال رهنته فكذا الجواب في رواية
الاصل وفي الزاواج انه لا يقبضه اذا اوى ماسمي له وجه الاول ان العقد متحد
لا يتفرق بغير تنفوق التسمية كما في المبيع ووجه الثاني انه لا حاجة الى الاتقان لان
احد العتدين لا يصير شرط في الاخر الا يرى انه لو قبل الرهن في اصدما جاز
قاضيان انهما من رجل **هد** رهنتها بدينها عليه وهما **///**
شريكاه في اول جاز او قبلوا ولو قبل احداهما فقط لا يصح ولو قضى الواحد
وفى اصدما وقد قبل الميم له ان يترك المضمض نصف الرهن ولو رهن منها
فقال رهنت نصف من هذا ونصف من ذاك لا يجوز وان قبلوا ولو رهنها بدين
عليها من رجل رهنا واحدا جاز وليكن رهنا لكل الدين وللمرتهن حصة حتى **///**
يستوفي كل الدين **بس** رهن عتدين بان وهلك اصدما وقبضه اكثر من

الدين سقط حصته من الدين لا على كل لا كله وكذا اذا ارخبت يقيم الدين على قيمة
 البناء وقيمة العرصه يوم القبض فيسقط حصته البناء لا العرصه **صع** واما
 غضب الشايع فيقول بفتح وقيل لا **فج** في دعوى غضب الشايع ونصف الدار شايعا
 لا بد من بيان كون جميع الدار في يد المدعي عليه او غضب نصف الدار شايعا لا
 يكون الا بكفه كل الدار في يده، ولذا لم يخرج اجارة نصف الدار شايعا لانه تسليم
 لا يتصور الا بتسليم الكل وقيل لا بشرط فكل بل يدعي نصفه شايعا وغضبه
 نصفه شايعا بان يكون الدار بيد رجلين لا يد كل منهما نصفه شايعا لا بد من
 عما كونه كل الدار بيد كل منهما بل هي على التسامع واتساع اجارة المتاع بمعنى
 افرو هو تعذر الانتفاع على وجه اقتضا، العتد او العتد يقتضي الانتفاع بملك
 المورج وهو ينتفع بملكه وملك الشريك شريكه **شين** غضب نصف الشايع شايعا
 قيل مقصور وقيل لا **لاح** وقيل غضب نصف الدار شايعا يتصور بان يكون الدار
 بيدهما فغضب احدهما من ادهما يكون غضبا لنصفه شايعا **فتصط** ضرب ما
 بين خمسة نزل فغضب السلطة غضب ادهم واخرج من الشرب قال هو من
 الوسط وشا ركة المصوب منه امواء بحصته كالان وكذا اذا بين ثلاثة متساعا
 فغضب السلطة غضب ادهم وقال لا الغضب الا غضب الا غضب قال هو بينهم جميعا
 كما في الشرب واما دعوى الشايع **وكر** انه لو اقر عليه ثلاثة اسهم من عشرة اسهم
 من وار وقرارة الثلاثة الاسهم في يد المدعي عليه ولم يذكره جميع هذه الدار بيد
 وكذا لم يشهد شهود ان كل واحد، فدعوا والشهادة بقولنا **فتش** وار
 لها اقرى رطل نصفه من ادهما يصير مدعي الرطل وهو نصف ما في يده او في يده
 النصف فلوكاه مدعي النصف الذي بيده يكون مدعي النصف المعين وانه لم
 يدع المعين واما استحقاق الشايع فانه جميع ما له في فضل الاستحقاق
 فليظهر هذا **خ** وصية المتاع جائزة **الفصل الحادي**
والثلاثون في بيع المصوب والموصو المصوب والموصو والموصو

فغضب من يدها و اذا كان
كل الدار بيد رجلين

جواز البيع من
المستأقر من

المؤمن ولم ينقل ولو
المؤمن بطل البيع وضمانه
بمؤمن ورجع المشتري
بمؤمن وكذا جميع بصير
الثمن وضمانه بضمانه
الاعانة بخلاف الاعانة

ازمنا

رهنا ويكونه الثمن رهنا مكانه العيز فقبضه المشتري او لا ولو باع العدل يحرم من
 كونه رهنا فتمت رهن ولو لم يقبض الثمن **عل** **لو** قال المتهن مرتين قال لراهنه
 بيع الرهن من فلاة فباع الراهن من غير لم يحز ولو قال المساجر لوجوه بعد من
 فلاة فابايعه من غير **شعي** مرتين احر با افرة رهنه لم يحز فلو ملك في يده
 المساجر قال رهنه اذ شاعض من مرتين قيمة وقت تسليمه الى المساجر فيكون
 رهنا ولا يرجع المتهن باضن على المساجر ولكن يرجع عليه باجرة استعانة الخي
 وقت الملك ولا يطيب له واذ شاعض الرهن المساجر فيرجع باضن على المتهن افرة
 ولا يلزم الاجرة ولو استرد المتهن صار رهنا كالمكانة كوضع عام الى الوفاق
 والاجرة لا يطيب له اجره رهنه بلا افون مرتين لم يحز ولو ابطاله ولو اجره احداهما
 بافون الاخر او بدونه ثم اجاز جاز وبطل الرهن والراهن اجره وللعاقد قبضه
 ولا يعود رهنا بعقبة مدة الاجارة ولو اسماجره مرتين جاز وبطل الرهن
 وبطل الرهن اجره لوجوه القبض للاجارة لوجوه قبض الاجارة فيملك امانته
 لو لم يجبر رهنه بعد مضي مدة الاجارة وكذا لو رهنه مرتين بلا افون
 رهنه لم يحز ولو الرهن ابطاله ولو ملك قال رهنه الاول لو شاعض المتهن الا
 وضمانه رهنه ويملك في يده الثاني في يده ان الضمان اف ملكه بضمانه فليتم رهنه
 ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمانه رهنه عند الاول وبطل الرهن عند الثاني
 ويرجع الثاني على الاول باضن وبدينه ولو رهنه الاول بافون الرهن على الرهن
 الثاني وبطل الاول وصار كان المتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن
 فرهنه **خ** باع المرح فبيع مساجره وجاء اليه وزاوفي مال الاجارة وحده
 عند الاجارة نفذ البيع **ذ** قال المساجر للوجر مال اجارة يده او المشتري
 للبايع بهان بازره فقال المرحر او المايح هلا بدهم ينسخ العقد وعلى هذا
 لو قال المساجر مساجره قال لوجر في الاجارة الطويلة مال اجارة يده
 فقال روا باشد ينسخ الاجارة **فصط** **ص** طلب مال الاجارة

المستأجرون

من الزرع فلو طلب المشتري تسليم المبيع وبه البيع ولو قال أنا أملك حتى يستحصل
الزرع جاز ولا يتصدق المشتري بشئ من الزرع لأنه زرع أرضه وكذا لو باع وأرجعها
فقال المشتري أنا أملك حتى يتم الإجازة جاز ولو طلب التسليم في الحال وبه البيع ولو
بشئ من ثمرها جاز ولو أجاز أرضه فباع أحد حطايها المكسرة فله **صل** باع أرضا
فيها زرع تغل بوقت ما المزراع لأنه مساجم للأرض فلو لم يحزن لا ينعى البيع ويتخير
المشتري بين تربص وفتح لعجز البائع عن التسليم فلو أجاز جاز **فقط** باع أرضا
بالمزراع فلو أجاز المزراع فقد لا يلزم يحزن ولا يتخير المشتري في ظاهر الرواية
ح لا يجوز بل أرض المزراع فلو لم يحزن فالمشتري نقضه للبائع **خ** أرض فيها
زرع فباعها به ونه أو عكس جاز وكذا لو باع نصفها به ونه ولو باع نصفه به ونه لم يحزن
الألف ليكون بينه وبين الأكار فيبيع الأكار حصة من رب الأرض فيجوز ولو باع
رب الأرض حصة من الأكار لم يحزن هذا هو الأصل لو البذر لرب الأرض ولو للأكار فينبغي
أن يحزن ولو باع نصفها بنصف جاز **فايضان** باع أرضه بلا عذر قبل الحاء بذرها
لو البذر لم جاز يبيع والمشتري منع الأكار من الزراعة ولو من المزراع لا ينعى البيع على
المكسر المزراع فلا ينعى المشتري من الزراعة أو هو مساجم للأرض ومن أجاز أرضا ثم
باعها لا ينعى بيعه في حق مساجم كذا أنها وقع أرضه مزراعة فزرعها العامر ونبت
ثم باع الأرض برضا العامر جاز ويقسم المشتري على الأرض والزرع فنصيب الأرض
لربها فقط ونصيب الزرع بين يتقسم بين رب الأرض والمزراع لأنه بدل ملكها ولو
باع الأرض بعد الزرع قبل النبات بأذن المزراع جاز أيضا والأرض مع الزرع للمشتري
ويقسم المشتري على قيمة الأرض بذورة وغيره بذورة فالقيمة الثابتة للبائع فقط وفضل
جانبها ما بين العتيقن يكون بين البائع والمزراع وهذا البيع برضا المزراع فلو باع بلا رضا
ولعب نبات الزرع بترقق على إجازة المزراع (ولو باعها بعد البتات وهو محبوس بدب
لاؤكاد لا الأذن عنها لم يحزن بل برضا المزراع ففي البيع بلا عذر ما إذا بترققا و باع بلا رضا
وبلا عذر بعد الحاء البذر قبل النبات بترقق على إجازة العامر كان البذر للعامر ولو باع

آغاز

اذا كانت بينهما شركة بالثمن بالتمام بالنذر فيوقف على اجازة شريكه اذا كان جازوا
 لم يجوز ولم ينسخ حتى اورد كل الزرع او مضت مدة المزارعة فباع الارض بغيرها
 بالثمن اذا الارض ونصف الزرع بحصتها من الثمن يتسم الثمن على الارض كالو
 باعها ابتداء كما قرره لا واذكر البائع الزرع في البيع فانه لم يملك ما لا يدخر فيه الزرع
 وكذا لو باع الارض بغير حق هو لها او بغير اقرارها لا يدخر الزرع وعن ج من لو باعها
 بمقتضاها ومراقبتها يدخر الزرع والثمر ولو قال بغير قليل او كثير هو فيها او منها يدخر
 فيه الزرع والثمر **جن** باع نصف زرع مشترك من شريكه جازا في ظاهر الرواية وعن
 م لا يجوز **جص** باع مزارع حظه من الزرع من ربا الارض او من غيره لم يجوز وفيه
 بيع حظه من ربا الارض او غيره جاز بعد الثبات لا قبله **عد** بيع المزارع حظه من
 ربا الارض جاز لا عكسه بل الارض وما بقي من الاعمال من سقي وغيره ينسحب اذ لا يسقط
 من المزارع ما واصلت مدة المزارعة باقية **ح** لا يقطن في ارض اوردك بعضه فباع ما
 من قطنها جاز لو اوردك اكثر والا فلا **فو** زرع كله له فباع نصفه بل ارض
 جاز لو مدرها والا لا ينصرف لم يتنا ولا يبيع نفسه كبيع جذع في سقف فلو لم
 ينسخ حتى اوردك الزرع ينقلب جائزا والامانة يعلم من هذا اكثر من المسائل
 وكذا زرع مشترك بين اثنين وثلاثة باع احدى حظه من شريكه او من غيره لم يجوز
 غير مدره وينقلب جائزا اذا اوردك ولو مدرها وقت البيع جاز وكذا المصلح القطن
 وسواها نواهي الزرع لو باع نصفه او حظه بل ارض اموالها باع نصف الزرع مع نصف
 الارض من شريكه او غيره وهو لم يدرك بغير رض شريكه **ن** ارض بينهما قطن
 لم يجوز بيع احدى حظه بل ارض من شريكه وغيره **خ** بينهما قطن في ارض رجل
 فباع احدى نصيب من شريكه او من غيره قبل اوردك لم يجوز زرع مشترك ولو كانت
 القطن بين الاكابر ورب الارض فبيع الاكابر نصيبه من رب الارض يجوز لا عكسه
جس لم يجوز بيع نصيب من الزرع وهو قبل **جن** شري نصيب احدى من البناء
 بل ارض لم يجوز **قد** باع نصيب بل ارض الاخر حتى لم يجوز نصيبا للضرر من الاخر

كل المالك روي عليه بصدق ما فضل من بذر واجر مثل علم وهكذا كانا يفتوة بخارا
وقيل يكون حرارة وقيل لو الارض مقدرة للزراعة باه كان رها من لا يزرع
بنفس ويدفعها من ارضه فذلك على المزارعة فله بها حصته على وجه ما هو عرف تلك القرية
كل كليل لكن انما يحل على هذا العلم يعلم وقت الزراعة انه زرعها غصبا صريحا او لالة
او على ما يورثه من اجر ارض غيره بلا اذنه لم يجز بربها وقد زرعها المصاحب فزارع
كله للمصاحب لا على المزارعة وانه كانت الارض مقدرة للزراعة الا في الوقت يجب
فيه الحصة او الاجر باني جهة زرعها او سكنها اعدت للزراعة او لا وعلى هذا استقر
فتوى عامة المتأخرين **حك** شراها مع زرع لم يدره ثم تباين في ارضه فزارع المشتري
او العقد وروى على القصيل لا يجب فلا يروى الفسخ على الحب سئل **شني** لارض
فقال تقدم معينين معك اسال في خيارين بكار وبقم خود يمينه وغلته عاود وبنه ادرا
فرزعه القدم بذر مع زرع الارض ياخذ النصف او لا اجاب في قوله لو لم يصح هذا المارة
سرفله رعين واجب ثوباني اجاب شوه جوده بوجه اجازة كنهه باشد
د غصب ارضا وزرعها ونبت فلما لك اذ يامر الغاصب ببلعه فلما لك قلعه
فانه لم يحضر المالك حتى اوزر كما ازرع فهو الغاصب ولما لك تعين نقصان ارضه **ح**
زرعها بغير اذنه يجبر بالبلع او نبت **ضف** بذر ارضه بذر اخير ارضه
من ملكا ترا لاول فلو شاك ضمنه برامدورا في احوال يعني تقوم الارض بذورته وغيره
فيضمن الفطر ويصير الملك الثاني ولو شاك صرح حتى يتميز البرق الشجر فيمر قطعه بطلع
الشجر ولو لم ينفك شيئا فذلك حتى اسحقه المزمع فالملك الشجر ملكه ولو
ساقها رها حين بذرهما الثاني فنبتت فالزرع كله لرب الارض وعليه الشجر لصاحب
يقول الحق الطاهر المروءة الشجر مثل اصل هذا الشجر لا الشجر المنبث الذي
نبت كالاشنة وبنه قال وكذا لو غصب ارضا فزرعها ثم افرق فالزرع كله الثاني ويضمن
للاول مثل بذر ونقصان الارض على الاول **فع** غصب ارضا فزرعها فزارع
بين الدافع والمزارع فلو اجاز المالك قبل انباته فانه لم يصبه الغاصب من الزرع

والغاصب

والغاصب يتولى قبضه فكذلك وضمن الاربع نقصان الارض الى وقت الحياض
الاجازة ولو اجاز بعد ما نبت وصارت له قيمة فلا شيء من الزرع وهو للغاصب
فالزرع كله للغاصب ويصدق بقيمة ما قبل الاجازة الى الاجازة بعد ما وقع من ذلك
نقصان الارض الى وقت الاجازة وبعض ما يزرع ارضا غير باقية في الانتفاع
عشرة كذا فصل الضمانات **بيع على ثوب** يعلم ان بيع الثمر على الشجر ثلاثة
انواع الاول بيع غير منتفع به باه لا يصح للمالك ولا لعلى الدواب فقبل جاز وقيل
لا وجله هو ان منعه للملك وفاقا ببيع مع الاوراق باه يبيع الكثير في اول ما يزرع
وروي مع اوراقه فيجوز فيجوز البيع في الكثير يتعا وكيل كاه الكل ورق فيجوز في
الكل الثاني بيع بعد ما صلح للانتفاع لكن لم يتعا يتعا فلو باع مطلقا او
شرط القطع جاز ولو شرط الزرع فسد وفيما جاز لو تركه برضا طاب له الزرع
وكذا الواسع من الشجر او الاجازة بتبطل لعدم العرف والاحاطة فيبقى محرم الاذن
فتطبيب بخلاف ما شري زرعها فاسا جوا ارضه الى الاوراق فانه الزيادة لا تطيب
او الاجازة فاسدة فلم تكن فاسدة لعدم فسخها اوها اذن يضمنه فاورث
خبا بخلاف البا طلة فانها كعدم فبقى اذنه جوا عن النساء فلا ضابط الثالث
بيع بعد تناهي غلته فلو باع مطلقا او بطل شرط القطع جاز ولو شرط الزرع لم
يجز فاسا وهو قول ح سن وجاز حقا ما وهو قد لم قال لانه اذنا حتى
غلته ياخذ النفع من الشمس واللوه من الثمر والطعم من الكواكب الكثر من **نقط**
وفي **ح** شري ثمر اقبل او راك يزرع المشتري بقطعه في احوال وكذا الزرع ولو اراوا
ترك الزرع الى الاوراق ليسا جوا الارض الى مدة يعلم او راك فيها **هد** جاز بيع
ثمره ولو لم يصر منتفعا به هو الصحيح ونهى النبي عن بيع الثمر حتى بيد وصلا
والمراد باليد ثمر الطهور وصلا له للانتفاع به حالا وما لا وقيل لم يجز قبل
يد وصلا حده الاول اصح وعلى المشتري قطعه حالا متى نفع المالك البايع
هذا او اشرا مطلقا او بشرط القطع ولو شرط تركه على الشجر فسد لانه شرط

شلا

و

هـ

لا يقتضي العقد وهو شغل ملك الغير او هو صفة في صفة وهي اشارة او
 اشارة في بيع **هداية** لم يخرج بيع شربة باستثناء او طال معلومة منها لانه الباي
 بعد الاستثناء محمول بخلاف استثناء شئ معين او الباقي معلوم بالمشابهة
 فالواحد رواية **الحسن** اما في ظاهر الرواية فيثبت ان بيعه او الاصل انما جاز
 اير او العقد عليه منزه او جاز استثناء من العقد وبيع غيره من صفة جاز
 فكذلك استثناء بخلاف استثناء بالكل واطراف الحيوان او لا يجوز بيعه فكذلك
 استثناء ويجوز بيع المنة في سبيلها والباقي في قشر الاول وكذا الارز و
 السمسم والجوز واللوز والفستق في قشره الاولى **فقط** شئ ما ربحان
 عما هو العرف وبعضها خرج لا بعضها لم يخرج ظاهر المذهب وكذا **ح** يفتي
 بجواز في الثمر والباهية والبطيخ وغير ذلك وزعم انه جري عن اهلنا وكذا ان
 بعضه كان يفتي بجوازه ويقل اهل المرجع اصلا في البيع والحاوثة بعد ابتعا
 ولذا شرط كونه انما يربح الاكثر من الثمن او الاقل تبع للاكثر بل يمكن دوى عن ان
 جوز بيع الورع والاشجار معلوم ان الورع لا يخرج بانه **شخ** الا في هذه
 انه لا يجوز ان المصير الى هذا انما يكون عند الضرورة ولا ضرورة هذا الجواز في اصول
 هذه الاشياء مع ثارها فاما قوله على ملكه نفي عليه العقد في قولهم يرضى الباي ببيع
 الاشجار فليست الثمار الموجودة بكل الثمن ويحل الباقي فيحصل رادها بهذا الطريق
 فحينئذ لا حاجة الى بيع المردوم **جس** سئل بعضهم شئ كراهية انواع الثمر بعضها
 مدر ك لا بعضها قال لو شرها جاز ولو صلا فيها ما لا يقد له وهو اقل لانه
 يتبع الاكثر **من** سئل عن شراء الانزال قال ما له او لا كذا فقه جاز ببيع
 استحصا وما لا يقد له الا لا يخرج وثمان وكذا لم يخرج ببيع الا او اكله او يبيع
 للمشتري ما لم يقد ويبيع ما لا يقد له فاذا اوردك يتناول المشتري على وجه الاباحة
مق ثم يرد بعضه بعد بعض كبطيخ وباهية يجوز بيعه بالثمن لا بالم
 يظهر منها والوجه ببيع الاصل بما فيه باع ثم كرم وادرك من كل نوع شئ وشرط ترك

عليه

حتى يدرك جاز البيع والشرط وانه لم يجعل لتركه اجلا معلوما **نح** جاز عدم
 ولو بد اصله صلاح بعضها وتعارب بعضها ولو تباخر او رآك بعضا كذا جاز البيع
 لان العيب او بعضه قد يدرك في الشئ ولا يوجد في الثمن هذا التعاون **موت**
 باع ثم قبل ان يرد كذا او رآك ثم صهرم وتنازع جاز لاني وكثير الا اذا اوردك
 بعضها فيجزئ فيها اوردك وفيها لم يدرك على تلك الشئ ولو تباخر او رآك بعضه وباه
 الموصوف فقط ولم يافه المشتري حتى يربح شئ اخر فبدا ببيع الاصل في البيع
 بغير نقد لاختلاف الزق بين البائع وبين الخرج والمشتري نظر اذا لا يظهر
 وجه اصلا وانه اعلم **خ** لو اشترى ثوبا قبل التخليه ولم يميزه بيني فسد البيع لا
 لو اشترى ثوبا ثم اشترى ثوبا وصداق المشتري في الزيادة ولو شري ثوبا او كثر
 قبل النقص قال ابو جعفر لم يخرج الا ان يصح فليس يتبع البعض فيجزئ كما قال
 من بيع النبل وبعضها وورثه يجرى ويجعل البعض يتبع البعض **فقط** شري
 انزال كرم بعضها فبيع لا بعضها فالصحيح ان يجرى سواها فبيع بعضها
 كل نوع او بعض الانواع وبعض في هذا الوبايع الكل فلو باع النصف والبعض
 في لم يجرى وكذا لو اشترى بينهما ثوبا ادهما نصيبه والبعض او الكل في لم يجرى
 هذا الوبايع اجنبي فلون شركي افق السعدى انه لم يجرى وبعضهم قالوا لو باع
 العاقل من ربا الكرم جاز للكل لا عكسه كزعم **خ** كرم بينهما باع ادهما
 حصة من ثمنه وهو صهرم لم يخرج كزعم مشترك **ن** وفند البيع اذا طلب
 المشتري القطع ولم يطلبه حتى اوردك لم يبطل البيع **جس** لم يخرج ببيع وهو
 حصرم واذا جاز لك ان ادهما يطلب شركي بالقسمة فنظر شركي **خ** شري
 شيئا ينمو ساعة فساعة قال الامام الفضل لم يجرى لو ينمو من اسفله لصرف
 وورثه فيقطع البيع بغير الا الكراش ولو ينمو من اسفله للتعامل وفيه
 قال لا خرجت منك عيب هذه الكرم كل وقرتك انك لا تفرق معلوما
 عندكم والعيب جنس واحد يفتي بجوازه في وقره واحد عندكم وفي الكل

خروج

عند من م وجعلوا هذه المسيلة كسيرة البر ولو غلب الكرم اجناس قالوا ينبغي
 ان لا يجوز البيع في شي عند م ويجوز عند م في الكل وينبغي بقوله ان لا يفسر على الناس
فقط شري غيب كرم على انه الف من فافا هو حاية فلم يشري اخذ بايه
 بجهة مائة من من الثمن قالوا وعلى قياس قول م يفسد البيع في الباقي وروى
 هذا عن م وبما في م **مخ** وقال **مخ** مع العدة في وجه **شني** هذا
 من انكر ان من رز يتور وضم جاز لونه واحد ابيع البر من نوع واحد ولو
 من نوعين لم يجز شري نصف ما في هذا الكرم من الغيب على انه حاية من
 جاز لو وجد **كذلك** كذلك **فقط** جاز وجد بذلك الوزنة او اقل او اكثر
عن قال بعتك هذا الكرم يقع على الارض فلو فيه ثم ينظر اذ كان الثمن غنما
 للثمن فلو على الثمن ولو غنما للارض والاشجار فهو عليها **ح** لم يظن في ارض او رك
 بعضه فباع مائة من من قطعا جاز لو اوردك اكثر والافلا حتى لو كان في الارض
 الف من من القطن فباع مائة من من فلو اوردك سماية من او اكثر جاز البيع للو
 والافلا لى صاحب جامع الفضولين اقول فيه نظر او يقتضي اصل المذكور ان
 المذكر لو اكثر من حاية من ينبغي ان يجوز او المذكر اكثر من غير وقوله والافلا
 يقتضي ان لا يجوز لو اقل من سماية من وبنها تافع والله اعلم وعلى هذا لو باع
 الف من من غيب هذا الكرم والغيب مدر كوالكل نوع واحد جاز يتو لاجز لا
 تدافع اصلا او المراء من الاكثرية في قوله لو اوردك اكثر هو ان يكون المذكر قدر
 الباقي ونصفه تخمينا كاختصاصه كما افاد قوله لو كان سماية من او اكثر لا يكون اكثر
 من الباقي ولو قدر اليسر كما توهج المعترض اقول مع فنة تقتصر على تعدد بخلاف القدر
 الكثير كاللخني على في ثم غريب **ص** يدخل في بيع الارض كل شئ يفسد للبايد فلو
 غرسا ينقل لم يدخل في بيع الارض **خص** قال بعضهم كل شئ يزيد من نفسه لا غنما
 يجوز بيعه بلا اصل وكل ما يزيد من اصل لم يجر افراوا بايبيع من اصله كالشعر **فتم**
 شري قصيلا قبل ان يصير شنعاء اخلف في جوارز ولو بعد ما صلح لعن

او اكثر منه من ثمن الارض
 ان من هو البيع المرد

الدواب جاز لو اطلق البيع او بشرط القلع وفسد لو شرط تركه او لا يقتضيه القدر
 وهو شغل ملك الغير وهو مصفقة في صفقة وهي عارة او اجارة في بيع **جف**
 شري قصيلا ولم يبيعه حتى صار **مخ** جاز باطل البيع عند م لا عند م **مخ** باع
 حشيش ارضه فلو بنت بانياتها كسقيها لاجل الحشيش جاز لا لو بنت بنفسه
 لانه باع **مخ** لا يملك **شخص** لم يجز بيع كلاء من ارضه ولا ماء من بئر او نهو
 لعد لم يعم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والماء فلم يكن البائع اولى من
 المشتري للشركة ولانه على اصل الاباحة في المخرزة لم يجز بيعه كصيد في ارضه
 وكلاء فيها او ما هو **مخ** على اصل الاباحة لا يملك بالحيارة وكذا لو
 حقه ساق ماء الى ارضه حتى لحقة مؤنة فخره الكلاء لم يجز بيعه او سوق الماء
 ليه بزيادة الكلاء فبق على اصل الاباحة وهذا خلاف ما قرئ **مخ** والله اعلم
الفصل الثاني والثلاثون في انواع الضمانات الواجبة
 وكيفية تفاصيل كلياتها وفي تضمين الامين وبراءة الغيبين **ضمان الاخر** وفي
ص امره باخذ مال الغير من الاخر او الاخر لم يبيع وفي كل موضع لم يبيع الا
ضمن الاخر لو سلطانا لا لغيره او امره بالسلطة الكراء او الما مورع لم عاوة انه
 لسلطانه يعاقبه ان لم يتصل امره بخلاف غير السلطة فيضمن السلطة لا ما مورع
 فيبيع موصى الدعوى على الضمان لا على غيره فوكرم في **سيرة** ان يجوز امر السلطة
 ليس باكره لولا ان في من الما مورع لم يتصل امره وفيه ومن الناس من جعل يجوز امر
 اكره او لم يخف من الما مورع لم يتصل **عل** خرق ثوبه باو غيره ضمن الخرق لا
 الاخر والذي يضمن بالامر السلطة او المولى او العرقه **فش** او في ضمانات
 الاخر انه امر فلان فاخذ منه كذا يبيع الدعوى على الاخر لو سلطانا والافلا لا امر السلطان
 اكره فانه يعاقبه لو لم يتصل امره واما امر غيره فليس باكره بل يجوز امره بالملك
 الاخر لغو فضمن الما مورع لا الاخر قال صاحب جامع الفضولين بعد ذكره من المسيلة
 في الفصل السادس اقول ينبغي ان يكون امر المولى كامر السلطان في دعوى الدعوى

و لم يضمن الاخر

هو الضامن

هـ

عليه كاسيا في فصل الضمانات وكذا ياتي فيه ان يضمن من امرته بالمال
رجل فلما لم **فشي** او في ضمانا على الماورد لو كان امره بغير سلطة لا الوساطة و
مجرد امر السلطة قيل الاكر، وقيل لا يقول الحق قوله لو كان امره بغير سلطة بناء
على قوله الحق قوله من كاسيا في بعد سطر **قاضي** الاكر، لا يضمن الا من
السلطة عنده وعندها يضمن من كل قسط متقلب يتر على تحقيق ما هو به
وعليه الفتوى وانه غاب الماكر، من نظره نظر من اكره يزل الاكر، يخص ونفس الماكر
ونفس امر السلطة بل يتر يد يكره اكرها وعندها لو الماورد يعلم انه لم يفعل ما امر به
يفعل به فيطر السلطة كانه امره اكرها واما اكره برميده او حبس على علم
فترسل ففعل لا يصح الاكر، وعلى الماكر القصاص مع الماكر من الماورد وقيل
في قوله وانه اكره قبل او اطلاق عضو ففعل قال ح م يصح الاكر، ويجب القصاص
على الماكر، وهذه الماورد وقال س يصح الاكر، ولا قصاص على احد وعلى الامر
وتة الحقول في مال في ثلاث سنين قال زفر الاكر، باطل ويجب القصاص على
الماورد **مرد** الاكر، اما لم يضمن الاضيقا لو كان بالطلاق نفسه او عضو
وغيره لم يضمن لو حبس او قيد مدين او ضرب شدي بطلاق حبس يوم او قيد
يوم او ضرب غير شدي الا الذي جاب **ضمانه الساعي** وفي **علم** سعي الى سلطان
ظالم فهو حق غرق رجلا فله حق كراهة كراهة يوفيه ويجوز من دفعه لا يبيعه او فاسقا
لا يبيع بالامر بالمعروف فني شله لم يضمن الساعي **خ** سعي الى حطة سلطة ظالم
او لقلان ما لا كثيرا او وجد كثر او اصاب ميرا او عنده، مال فله الغايب
او انه يريد التجور باهل او انه يفرق او ظلمه فله كراهة السلطة من ياتخذ المال
بذلك الاسباب ضمن لو كان فبا ذلك الوصاء الا انه غير متظلم وغير محتسب في ذلك
د لم يضمن المضروب لو سعى **فشي** السعاية الموجبة للضمان او يتكلم بكذب
يكون سببا لاخذ المال منه ولا يكون مراد بالصدق اذ ان الحسنة كما لو قال
عند السلطة انه وجد ما لا وجد فيه اوجب الضمان او الظاهر ان السلطة

ياخذ منه المال بهذا السبب **فقط** لو سعى بلا ذنب اصلا ضمن كذا اختاره
المأخوذ وكذا هو من سار على الوصية فوكر **بني** ان لو سعى الى سلطة فغرم روى
عن بعض علماء انهم افترقوا بضمانه الساعي وبعضهم قالوا لو اشترى السلطة بفقر
من سعى اليه ضمن والادل وكذا لا يضمن به فانه خلاف اصول اصحابنا او السعي
سبب محض للمال لا لغيره اذ السلطة يغرمه اختيارا لا طبعيا ولكن لكل الامر
الى القاضي اذ الموضع محتمل فيه اسب بكي را الاغ كرهته خذ او نه اسب
ويكرى را غموا اسب خذوا را خلاص كره فقتل اصاب **سني** انه يضمن ولو
كانت الزواية بخلاف وهي اذ الماورد لو سار على الوصية ضمن لا التزامه
الخط بخلاف غير الماورد فاعبرها بمسيلة السعاية بلا حق **علم** قال وجد
فلا كثر او لقطعة فله كراهة لو السلطة ما دل لا يغرم بغير هذا السعاية
او قد يغرم وقد لا يغرم يرى الساعي ولو وقع في قلبه انه يجي الى امرته او امرته
فرفع الى السلطة فغرم فله كراهة لم يضمن الساعي عندها وعندها ضمن
وبه يفتي لعلته السعاية في زماننا **قد** قال للسلطة فلاه باذن فلاه
قاصه ميكند وقوم ملاقت ميكند باذن الساعي فغرم السلطة لا يضمن
الفاير زيرا ان كلام امره وفست غرق في **علم** قال عند السلطة او لقلان
فرا صيدا او امره جيدة والسلطة ياخذ فاخذ ضمن ولو كان الساعي قنا ضمن
بعد حقه وسواء اجر الساعي عند السلطة او عند غيره لو كان فلهك الغرم بال
يهدر على اخذ المال منه ويجوز من دفعه ضمن الساعي شري شيئا فقتل شريته
يضمن غايل فصح الميرى البائع عند ظالم فاحضر ضمن لو كان فبالاوصاف وقا
ص الجاني لو امر العدة بالاذن فيسقط اعتبار الظاهر ضمن الاخذ لا
الجاني وباعتبار السعي ضمن الجاني فلما لم يضمنه الفتوى **خ** الفتوى
على ان الاخذ ضمن على كل حال ثم لو وقع الماورد الى امره رجع عليه لا تلتفت
عنه، ولو اتفق في حاجته حاجته الامر باو فهو كما هو بالافاق من مال

برقیہ

9

فالم

فعلى ما قلناه **غصب بن سكره ونايم** وفي **فهم** سكره فاهب العقل وقع
 يؤيد في الطريق فاهب رجل ليخطف لم يضمن ولو كان تحت راسه والميل بجاليها
 او في كبره وراعي فضا من **جس** اخرج خاتم نايم من اصبعه فزق الى اصبعه في
 هذا النظم برى اوجب ولو استيقظ ثم نام فزق لم يبرأ اوجب روق الى
 مستيقظ فلا يسير نايم **فتح** لوروع في هذا النظم الى خنصر ضمن لا لوروع
 الى اصبع اخر او الى كفة او غيره لك ولو اخذ من كمال نايم وراعي ثم روهها الى كفة فمكثت
 وكذا اخذت كفة **عن** وفي **فصط** غصب شيئا من الصاحب ثم روه عليه وهو
 سكره برى لا لو اخذ وهو يظن كبري ولوروع الى مكان وهو نايم اعتبر من التهمة
 الاولى واعتبر من المجلس فلوروع قبل كثر من مكانه برى لا لو اخذ من كمال نايم
 على صاحب **التسبيب والدلالة** وفي **فوق** نعلق برجل وفاضه فسقط من المعلق به
 شي فضا عن المعلق **قاضي** فان وينبغي كره الجواب منفصلا لا سقط بقرين صاحب
 صاحب المال بحيث يبرأ ويكنه اخذ لا يضمن **فوق** هدم بيت نفسه فانهدم به بيت
 جاره لم يضمن اذ لم يتعد **عن** ضرب رجلا فسقط كعنه عليه وسقط منه شي قال
 م يضمن الضارب ماله وما عليه من مال وثياب لان ماله مستهلك **ففيه** ضربه فسقط
 ومات ضمن ماله وثيابه او اضاعه ضربه فاقى عليه ولم يكن البراء فاهذ ثوبه لا يضمن خرقه
 امرأة او ن اراء اخرى في الحامة سقط الرظ فضا لم يضمن **ر** الهاء في موضع
 او نهر ومعه وراعي فسقط في الماء لو سقطت عند النايه ضمن لان يعلل لا لو سقطت
 وقت خروج من الماء لا يعلل مالها **فش** قمن ظالم فاهذ رجل فاهذ كماله وفرة
 او ظلمه ظالم فيخلف من حياته فذل رجل فاهذ ماله فني قياس قول لم يضمن الاخذ
 الدال للسببية لا على قول ج وبه نيتي **فد** قمن سلالة او اختق فاهذ رجل او دل
 عليه حتى اخذ وعنه لا يضمن الاخذ والدال في ظاهر الرواية واكر استمساة كسبه بقياس
 قول شيخنا وسوايته ووربنا شديكي مدينه الى الوالي بان لا يجعل لا يعطى حتى فترته
 لم يضمن الدين ولو اخذ المدين بن يد الدين حتى هرب لا يضمن ولكن يعزب الامام **قاضي**

فرو عليه وهو نايم ولو اخذ
 وهو نايم فزق وهو يتقيدان

المفرد

ليقبض منه حياته

خرق صك غير رجل او فتر حساب تكلوا فيا يجب عليه واهب ما قبل فيه انه يضمن قيمة
 الصك مكتوبا قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاقا هو سحوم فان لا يضمن
فقطه قال له اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكت فاهذ اللصوص لا يضمن ولو قال
 لو خفوا واخذوا لك فاما فيمان والميل بجاليها ضمن فضا الاصل ان المفور انما
 يرمع على الغار لو حصل الغور في ضمن المعاوضة او ضمن العارضة العاطة **ر**
 المفور فضا ركول الطمان لرب البر اجعله في الدلو فجله فيه فذهب من النقب
 الى الماء وكان الطمان عالما به يضمن افرقة في ضمن العتد وهو يقتضي السلامة
ط ما ذكر من اجواب في قوله فاهذ مالك فاما ضمن بخلاف ما ذكره القدوري ان
 من قال لغيره من غصبك من الناس او من بايعت من الناس فاما ضمن لذلك فهو
 بالمر يقبل الجهر لا في لغة اصلا والقياس مع الفارق لانه عدم الضمان في ميلا
 القدوري من جهة عدم التقرير في مخالاف ما نحن فيه فافترقا والجب من غلة مثل
 صاحب الميعة مع انه في كمال النظر والذكاك يحيط **فند** اخرج ثوبا من وارب
 شخص فوضعه في منزل اخر فضا عن ثوبه ونايم في الحرز والافلا **ع** شق
 رق وضمن سائل فسال او قطع جبل فندل في اشارة ضمن وقا فاولو ففتح باب
 قنص او اصطلط اصطلط فخرج بافيه او قل قنص فاني اوفى الزق والسن
 جامد فذاب وخرج لم يضمن وعنه انه يضمن **فقط** يضمن القنص عدم لو كان
 القن فاهب العقل والافلا او للقن مزية صينيد **فصط** في من جامد فذاب
 انما لا يضمن لو لم ينقله اما لو نقله الى موضع اخر ضمن **صنفه** في كل ما كان الغالب
 فيه اللبث لم يضمن كمنج باب قنص وقل قنص وفيما كان الغالب فيه عدم اللبث
 ضمن كمنج الزق وقطع الجبل فندل في اشارة ضمن وقا فاولو ففتح باب
 قال ج في كثر رباط وانه وقنص وقنص باب قنص او اصطلط لم يضمن وقف
 اولاد لم يضمن قال **ص** برى لو وقف والا ضمن وهو قول الشافعي ولو فتح
 باب وار كمن فتره افر من شاعلم يضمن الفاع سرق غيب الفتح او بعد وكذا لو

منه سقي السائل فمات
 فعليه التقرير وهو مضمون

جذعاً او شجرة شاحفة او شجرة او شجرة ميزاباً او كنفاً او ظلة او كنفاً فقطب
 صاحب به النساء او واه لانه ضامناً لانه عتياً او حدث في الطريق رجل فوقع على
 اخر فاما ضمه المحدث ولو نفي رجل شيا في ذلك عن موضع فقطب به احد من
 المتقي لا المحدث قال ج كل من اصاب طريق غيره فاد وضع غيب و ربط واه وتوضو
 فيه فاد عطب به احد لا يضمن واه في بناء او حفر بغير عطب احد من
 وكل من وكل صاحب واه لا يتناع ببناء واه من اثناء طين وعطب و ربط واه
 و بناء وكاه وتوضو بشرط السلامة في الامام فواحد مناه ولو التي في سكة غير
 نافذة من هون اهل السكة حشبا او طينا او ترابا او رشا فيها ماء لا يضمن قال
 الامام فواحد مناه او حدث في سكة غير نافذة لا يكون من حلة المسكن فقلن به
 احد من المحدث سوى حصته واه احد مناه من السكة كني موضع متاع و ربط واه
 لا يضمن او لانه يفعل طر واربين رجلين احد مناه فواحد مناه او كاه
 كاله سكة اخرى ميزاباً على الطريق ف قطع احد فقله او اصابه الطرف الله
 الذي في الحائط لم يضمن لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلا يضمن واه اصابه الطرف
 الخارج من الحائط لم يضمن لانه شطبه الطريق واه لم يعلم ايها اصابه لاني قياساً
 للشك ويضمن النصف استحساناً **واجيز** وكذا لو اصابه طرف الميزاب **فاضيح**
 كسب الطريق فقطب بوضع كسبه شي لا يضمن او لم يحدث شي واه انما كسب كسباً
 يتفرع المارة بالخيار **واجيز** كسب الطريق وجمع الكسبة الكسبة في موضع من
 الطريق فتعقل فيه انما **فاضيح** وضع غيب في طريق غيره به واه
 لا يمسوق بالمسوق احد فقطب ضمه من لو اخطت كسرة ويطاها على مثلاً ولو حفر
 لا وصيفة لا يطاها مثلاً وضع غيب في الطريق و باعها لرجل و برى اليه منها فتركها
 المشتري في مكانها فقطب بائنه من البائع لا المشتري او البائع هو المصدق في الوضع و
 فوجهاش ملكه لا يبيد وكذا ان اشترى ضامناً واراد الى الطريق فباع الدار
 فاصاب بها رجلاً فقله من بائع الدار فعد ان في حارة او نصب فيها خيمة

وضع الطريق غيباً او رجلاً
 او حفره او حفرته به واه لا
 سوق احد فقطب ضمه
 الموضع راضياً او غير راضياً

ضمانه جذب وخرق وكسر

ص

في مكعب خرقة بوضع

فاضيح ان دان كان على الجالس
 نصف النصفان لان الخرق
 حصل عقيب حكمه وليس احد من
 باضافته وقد اليه اولى من الاخر
 فضايق اليها **فاضيح**

فقطب رجل به الشرب

به انما لا يضمن القاعد والناصب **فاضيح** في الطريق **فاضيح**
بجذب وكسر وفي **فوق** حطب على ثوب احد وهو يعلم حتى قام فخرق
 ثوبه من جلوسه ضمن نصف النقص وكذا ان مكعب خرقة رجل غير صاحب وصاحب
 لا يعلم **فاضيح** ان الجالس نصف من الخرق خرقة ثوبه فليس له
 له ملكه اصله فاني وتركه عند لا يضمن الخارق الا النصف **فاضيح**
 به اخر فشرع يد في العاض فكسر من العاض وجرحت يده هدر السن لانه
 مضطرب في نزع يده وارش يده على العاض لانه اجاني وهذا الخلاق ثوب رفته
 فاحذر ما لك في فواقد خرقة ضمن نصف قيمة الثوب او لا يصير على العاض و
 يمكن صر هذا الى الرفع الى العاض فخرق بفعله فتنصف القيمة ولو رب الثوب
 كخرق ثوبه فخرق الثوب رجل فخرق ضمن كل قيمة **فاضيح** عتسك ثوب
 شخصي رجل فحذب المالك ثوبه فخرق ضمن الممتلك نصف الخرق اراواخذ
 ثوبه وفقد الى قصار فتمسك به القصار فحذب المالك فقله القصار نصف
 الخرق حايك لشم ثوباً فتعلق المالك بثوبه لياخذ واهي الحايك اذ يرفع حتى
 ياخذ الاخر فخرق الثوب في يده ما لك لا يضمن الحايك ولو خرقة من مدحها فقله
 نصف الخرق **جف** تشبث ثوب في يده ما لك وجذب من يده ما لك فخرق ضمن
 كل القيمة ولو جذب ما لك من يده المتشبت ضمن نصف القيمة **فص** اخذ يد رجل
 فمدا رجل يده فشلت فلواخذ المتشبت برى لا لواخذ البعض لانه مضطرب في
 المدة **بسن** عضبه ولبسه فدا ما لك والغاصب لا يعلم انه المالك فخرق برى
 او خرقة من مد المالك ولو قال المالك رتو ثوبي فاني الغاصب فدا المالك
 مده لا يمسك من شدة فخرق برى الغاصب كخرق لسكين ولو مدهدا
 متعارفا ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جبايتها ولو كان الثوب ملكا به
 للباسه فخرق رجل مده مثله او لا فقله كل القيمة او الخرق نصيبان الى مده
 لانه بسبب مده **فاضيح** خرقة ثوباً فخرق فليس له ملكه اصله فاني وتركه

عند لا يضمن الحارق الا انفق ان اخرق كسر عصى رجل او خرق ثوبه ضمن
 النقصان ولو خشي الكسر باه صار المصاعط او وند لا ينتفع به منفعته
 المصاعط او خشي خرق الثوب فله ان يضمن القيمة والخرق الناشئ عن بعض
 ما يضمن اكثر من نصف القيمة ولو خشي الثوب يضمن ثمنه بضمه النقصان
 او ترك الثوب عليه وضمنه قيمته **هذا** خرق ثوب غيره خرقا ليس اضمن
 نقصانه والثوب لما له ولو خرقا كبيرا يبطل عاقبة منافع فلما له ان يضمن كل
 قيمة لانه استهلكه فكان احرقة ومغنا ترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب
 وضمنه النقصان ثم اشارة الكتاب الى ان العاقبة ما يبطل عاقبة المنافع و
 ان العاقبة الصبيح انه ما يبطل ينفع به بعض العين وضمن المنفعة و
 وبعض المنفعة ويبقى بعضها واليسير ما لا ينفرد به شي من المنفعة وانما يدور
 فيه النقصان لانه صلا في الاصيل قطع الثوب نقصان فاقش والنايت به بعض
 بعض المنافع **ما يحصل نثار وريح** وفي **فق** او قد تارة ارض بلا فون مالها
 ضمن بخلاف النثار او قطع النار المحرقة والنفوس يكون بغير ربح وتكون في نصف
 الى فخر الموقد ويطبع الماء السيلاة فالامان يضاف الى هذا وحيث ان فصل
 بانه لو اوقد في يوم الريح عالما بان يمتد بها الى مال غيره فقلبه ضمن ولو اسال الماء الى
 ارض نفسه عالما انه ارضه بغيره فكل لم يضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب كما **يد**
 اوقد تارة فاحترقته وار جاز لم يضمن لو اوقد تارة بغيره مثله **شخ** لم يضمن مطلقا
فتش احرقت ثوبا او شيئا ارضه فذهبت الريح بالشر بشرارة الى ارض جارة
 واحترق زرعها لو تعدى النار من ارض الجارة على وجه لا يصل اليه الشر بشرارة او
 لم يضمن لانه حصل بفعل النار وان هدر ولو قرب من ارضه على وجه يصل اليه الشر
 ملوثة فالباض او لا الايقاع في ملك نفسه لكن بشرط السلامة **فقط** او قد تارة
 والتي فيه حطب لا يملك المتورق فاحترقته ببيته وبيت جاره ضمن **فقط** او قد تارة في
 ملكه يوم الريح اجتر فاحترق احدى شيئين وسرق النار الى الاكاس فاحترقته لو كانت في يوم

ما حرقة في مكان او قد تارة
 ما احرقة في مكان اخر تعدت اليه
 او قد تارة في مكان اخر تعدت اليه
 او قد تارة في مكان اخر تعدت اليه
 او قد تارة في مكان اخر تعدت اليه

ذ في المسئلة بين متورق او كان
 في داره ساكنها واهرق بعض
 جيرانه او بعض الارض يضمن
 المستاجر فكله فكله باقن الا ان
 اوله لانه انتفاع بنظام الارض
 وجه لا يغيره حيث الباقى الى نقصان
 فلو وضع المستاجر فاحترق فاحترق
 فيه المسئلة جاز النار الا بوقد مثله في
 المتورق من موصو

الريح تبت الى جانب الاكاس ضمن والافلا **خلاصة** او قد تارة في الطريق فاحترق
 فاحترق الى ارضه فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 الطريق ثم من الارض اصابته ثوب ان فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 احصايد فاحترق كدس غير لا يضمن **فاحترق** وضع في الطريق فاحترق فاحترق فاحترق
 شي ضمن لانه مستحق بغيره فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 به شي لا يضمن لانه ما حوّل عن ذلك الحار من غير حكم العقل الاول وهذا اذا لم يكن رجا
 فانه كانه ربح ضمن لانه علم حين العاقبة في الطريق الطريق اذ الريح تذهب به الى حار
 اخر فيضاني اليه فيضمن كذا احرقت حارته في ارضه فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 الاية الحار الى ارضه فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
اوقد احصايد ارضه فذهبت النار الى ارض جارة فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 الحار الا ان يعلم انه لو حرقها تعدى النار الى زرع جارة او لو علم ذلك صار فاحترق
 او اوقد زرع جارة قالوا لو كان زرع جارة بعيدا عن حاصيده وكان يرضى ان لا يحرق
 زرع جارة ولا يطرش من تارة الا شررا او شررا فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 الزراعة ملققتين او قريبين الالتفاف عاوم بصلة تارة الى زرع جارة ضمن
 موقد النار زرع الجارة وكذا ارضه فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 هذا القطن فاحترقته ضمن الموقد القطن لانه اذا كان عالما انه تارة تعدى الى
 القطن كانه فاحترق احرقت فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق فاحترق
 الى ارض غيره واهرقته شيئا لا يضمن او هو مستغرق في ملكه قبل هذا او كانت الرياح
 ساكنة حين اوقد النار او لو كان في يوم ربح ويعلم انه اذا الريح يذهب بالنار الى
 ارض جارة ضمن استسما ولو اوقد النار في متروك او شررا لا يضمن بالاحترق
 به **فقط** قرب تارة في ملكه او ملك غيره فاحترق ثوب رجل بشرارة ووقت منها قال

قال شيخنا الاية السريسي اذا وضع حرق في الطريق
 في يوم ربح يضمن وهو كسنت الاية الحار الى ارضه
 وضع حرق في الطريق او شررا في ملكه ان لا
 يضمن ولا يطرش فيه وهو كسنت الاية الحار الى ارضه
 تارة في الطريق في يوم ربح ووقت منها الى ارضه
 واهرقته لا يضمن لانه جارية فاحترق

محمد بن الفضل من اولم يتخلل بين حجر النار والوقوع على الثوب واسطة فيضاف اليه
 حتى لو هبت الريح والفتل على الثوب لم يضره او لم يضره اليه كذا في النوازل من
 قال بعضهم لو قرنتا في موضع لم يضره فوقه شجرة والفتل على الثوب لا يضره
 ولو لم يكن له حق المرور فوقه وقت من الشجرة يضره ولو هبت الريح لا يضره وهذا
 المذهب ينفق ويشتق من حيث يجرى بهما رطل القمح على ما روي في النوازل من
 لم يضره صاحب الغلة **فقط** طارت شجرة من ضرب كذا او فاصرت ثوب ما
 في الطريق ضمن كذا **فاضيحة** ولو قتر رجلا او قفا وعينه او ارق ثوب او قتر اية
 فضاة ما تلف بذلك من المال والدابة على مال احد او دابة السرة على حاملة والعين
 على حاملة لانه ما كان من فوق احد او وضربه كناية بيده ما في قصده ولم يبق احد او
 لكن اعتلت الريح بعض الفار من كبر او صديء الحماة واخرجه الى الطريق فقتلت انسانا
 او اوجرت ثوبا او قتر دابة كذا هدر او لو هبت الريح بهما رطل او وقعت على فادوية
 غير مكرهها غير فاكسرة لا يضرها صاحب الغلة رطل هدر في دار فزى الى الهدف
 فيما زسه وار فافسد شيئا حار رطل او قتل نفسا فافسد شيئا فافسد شيئا **ما يحصل**
بالماء وفي **فقط** سقي ارضه فحقى الى ارض جاره فلو اجرى الماء في ارضه بحيث
 لا يستقر الا في ارض جاره ضمن ولو بحيث يستقر في ارضه ثم يتجلى الى جاره فلو تدمر
 اليه جاره بالسكرو الاصطلام ولم يتعلل ضمن وبكوة كاشها على حايط ما يلو ولم يتدمر
 لم يضمن ولو ارضه ضغوة وارض جاره هبوط يعلم انه لو سقي ارضه يتعدى الى
 جاره ضمن ويومر بوضع المسناة **فاضيحة** حتى يصير باعنا ويمتدح من السقي حتى
 قبل وضع المسناة وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي بقدر الحقير يعني بالفصل الاول
 صورة عدم التعمد فيمنع من ضلوه وقال في فضاة سقي ارضه فخرج الماء منها الى غيرها
 فافسد شيئا او زرع او كذا لا يضمن لانه منصرف في ملكه فيباح له مطلقا ولو صب
 ما في ملكه وخرج من حبه الى ملك غيره فافسد شيئا لا يضمن قياسا لغيره في ملكه ومن
 المشايخ من قال او اصب في ملكه عالا انه يتعدى الى ارض غيره فيضمن لانه للماء سبيل

سبيل فاقا كان يعلم عند الصب انه يسيل الى ملك جاره يضمن ولو في ارضه ثقب او حجر
 فافسد في ملكه ولم يستد حق فسد ارض جاره ضمن وانه لم يعلم يضمن وكذا الناطق
 انه افسق ارضه بنفسه فخرج الماء الى ارض غيره لا يضمن ولو صب الماء في ارضه فضاة
 وخرج من ارضه الى ارض غيره ضمن **فقط** سقي ارضه من غير العادة وكان على النهر انهار
 انها رصا رمتوه فوهاها فافسد الماء فيها فسد به ملك ارضه قدم قال **ظ** ضمن
 او كان اجري الماء فيها بنفسه **مق** اجري الماء في النهر ما لا يتجاوز النهر فلو ارضه
 بغير ثقب ضمن ما تلف ولو ارضه من حجر او الحج ما اضره والجر ضمن لم يضمن انشئ النهر
 وحرب بعض الارض لا يضره من بضاة الارض **فاضيحة** احترق نهر في ملكه فغطب
 به انسان او دابة لا يضمن وكذا لو جعل عليه جسر او حفر في غير ملكه فهو كالجسر يضمن
 وكذا لو جعل عليه جسر او عن من انه لا يضمن وانه احترق الجسر في غير ملكه او الكلب
 بحيث لا يتضرر به غيره لانه محسوب ينفع الناس بما احدثه وفي ظاهر الرواية يضمن
 الا اذا فعله باذن الامام او اذن مشي على جسر انسان فافسد ارضه لا يضمن ولو حفر
 نهر في غير ملكه فانبثق منه ماء واغرق ارض او قرية ضمن لانه اسال الماء الى غير ملكه
 فضمن ولو حفر في ملكه لا يضمن لانه يباح له مطلقا على **فخر** سقي ارضه وفيه ما ثبت
 يضر بارض جاره ولا يضره زرع ولا يوقف على ذلك قال حكم حكم حايط ما يلو فلو تدمر
 عليه فاضر بعد ذلك ضمن **فقط** سقي ارضه ولو سفل الماء في النهر حتى جاوز ارضه
 وقد كان طرعا رطل اسفل من النهر ترابا قال المدة عن النهر واغرق فضاة ضمن من
 احدث في النهر لانه اسفل الماء ولو حق في النهر **مق** لم يضمن لانه لا يلو له حق فيه
 ولم يعرف ما حدث فيه سقي ارضه فان سفل الماء من ارضه فافسد ارض جاره او زرع
 لم يضمن ولو ارسل الماء فافسد ضمن **و** رشح ما في الطريق فغطب به انسان
 او دابة وكذا في الكلب انه يضمن مطلقا وهذه الدابة مطلق وفي الابنة ما اول
 بانه لو رشح كل الطريق بحيث لا يجد فيه عمرا **و** لو تعدى برشه ضمن والا فلا بان رشح
 كالعادة لرفع الغبار او ليس بكناية وانه ارجح في فضاة كذا في النوازل من

ولو رأى سابق الدابة الماء قد رش فساقها لم يضمن الراش ولو لم يزد اولا بالليل
ضمن كذا انى بعضهم **فقط** رش فيه في رجل يجره فماتت الدابة الى اصحابه
احدها يقولون **فقط** الحمار الاخر فلو كان الحمار سائيا لم يضمن المرافة التلق
يضاق الى سوقه **فاضيحان** رش الطريق فعطب به انسانة ضمن هذا او رش
كل الطريق فلو بضمه فماتت فلو رش بعضه وماتت انسانة من محله رش ولم يعلم بالرش ضمن
واذا قرع المالك لا يضمن هكذا قال حاشي الجواهر الكفاية وجب الضمان على الراش
مطلقا واذا حرت به وانه فعطب يضمن على كل حال الحكم اخر غير رش فناء وكان
رش فعطب به ان في ضمن الامر لا الراش وحارس السوق او افرش يضمن
للعطب به على كل حال هذا كله في الطريق العام اما في سكة غير نافذة او افرش فيها
من مومن اهل السكة لا يضمن **وجيز** رش بعض الطريق او توصاه فيه لو لم
يعلم المار بالرش بالى باهة ليل بالى باهة ليل او قرع الليل فماتت ومات ضمن
ولم يعلم واذا علم لا يضمن **ر** صب ماء في الطريق فماتت فلو رش به انسانة او
قارب ثم انزلت ضمن **فش** رمى النخل في الطريق فماتت عليه انسانة ضمن
وكذا الوراء في ممر الدواب لا فوضة الا في بشرط السلامة وكذا في سكة نافذة
اما في غير النافذة فلو رمى فيها اصحاب الدور فماتت انسانة لم يضمنوا **فقط** و
الصحيح انه لا يضمن في النافذة النافذة وغيرها **خ** صب ماء في الميزاب عالما
انه تحت متاع فماتت ضمن لو لم يعلم **فاضيحة** حفر البئر في **فقط** حفر بئرا
وغلى راسا فرفع اخر العطار ضمن الاول **ط** فلو كسبها الاول بتراب او طين او
باليكس به شط ضمن الثاني ولو كسبها بالاليكس به البئر كبر ووقيق وفخره ضمن
الاول حفر بئرا في ارض غير ضمن النقصه وقال بعضهم يؤخر بكسب لانقصات
ح حفر بئرا في ذلك حديد يؤمر بالمسحوقه ولا يتسوية لانقصه وكذا ان حفر
في فناء قوم ولو حفره ملك رجل ضمن النقصه **فص** حفر حفرة او بئرا في ارض
غيره لا يؤمر بكسب ولو قال بعضهم **ي** حفر بئرا في ملكه فغلى رجل فماتت بترابها

تقوم حفرة وغير حفرة فيخرج فضل ما بينهما ولو طرأ فيها ترابا اجر على اخر **افق**
حفر بئرا في ارض غصبه ورضي به المالك وارادوا الغاصب العلم يتبع عندنا كما لو طرأ ترابا
رضي به المالك **ضف** نزع حجر ما يؤثر بطل حتى يثبت لم يضمن او ماله البئر لا يملك
الماء ولو صب ماء من اجب يؤثر باطلاه لانه ملكه والماء شقي **فاضيحة** حفر بئرا في
منازة على ليس بمختران في بلا اوضة الامام فوقع فيها احد لا يضمن ولو في الطريق
او في غير ملكه ضمن حفر بئرا في ملكه كما في اليه الناس ضمن لعطب به اوضة بلا اوضة
الامام حفر بئرا في الطريق فالتى فيها ان في نفسه هذا لا يضمن الحكم اخر حفر بئرا في
الطريق في بناء اخر وحفر منها طائفة من اسفلها فوقع فيها ان في ضمن الاول فقياسا
وبما اخذم وضمن كلاهما من استحق ما حفر بئرا في الطريق وسقط في ان في اوضة
فقال الحافران اني نفس فيها وكذا في الورثة فالقول الحافران قول من اخرا وهو قول
م او الظاهر انه البصير يرى موضع قدمه واذا كان الظاهر اذ احد لا يقع فتد
في السك لا يجب الضمان حفر بئرا في سوق العامة فعطب به شي لو حفر باوضة الامام لا
يضمن ولا يضمن **فاضيحة** هدم الجدار وفي **ط** هدم جدار غير المعتبر على بناء
فيغير المالك ضمن قيمته والنقص للامام او اخذ نقصه وضمنه قيمة النقصه وقال
بعضهم لو كان قد بناه بالايمن بالاعاوة ولو جدد ايجز **ح** هدم حائط مسجدي يؤمر بالنقص
ولا يضمن بالنقصه ولو هدم جدار رجل ضمن النقصه **ذ** هدم بيت نفسه والحق
ترابا كثيرا لرقب جدار بين وبين جدار ووضع فوقه لبنا كثيرا هدم الحائط فلو
اللبن سر جاعا الحائط متصلا به بحيث وفطر الوهن الحائط من ثقله يضمن **فش**
هدم جدار جارا ثم بنى لوالده ومن ترابا ثوبا كذا ثم بنى لوالده او من خشب
فبنا بخشب برى لاربا بخشب اخر او خشب لبن يغلى فلا اعاوة للاول **فقط**
لو هدم فلو كان من خشب ضمن قيمته ولو من طين فلو جنى فماتت فلو جدد يؤمر
بالاعاوة كما كان **خلاصة** هدم ولو دنا هدم بذلك منزل جاب لا يضمن وقيل جوتي في
حالة هدم ان في وار غير بلا اوضة صاحبها وبلا اوضة السلطنة ضمن **استهلاك**

ثم بناء من ترابا كاهجر

شجر وزرع وبناء وفي فقط قطع شجر كرم ضمنه قيمة لانه غير المثل على فبقوم
 الكرم بالشجر وبدونه فالفضل قيمة مال الكرم محضه ضمنه ملك القيمة ووقع الاشجار
 المقطوعة سواء برئ وفيه قطع شجرة غير ناقلة من بسطة وواريلانه نقصا
 وما قطع من الارض يلزم قيمتها كطب **ر** انقطع شجرة من صيغة ولم ينقص
 شيء من قيمة الصيغة قيل كيب قيمة الشجرة مقطوعة وقيل قيمتها ثابتة **جف** قطع
 شجر على بقوم الارض بالشجر وبدونه فيغرم ما بينهما وكذا الزرع **فقط** شجرة
 جونا خربت جونا صغارا رطبة فالتجار على جملتها من نقصان الشجرة لا على كذا
 ولولم يكن لانا قيمة وليس بالحق لا يضمن بالامانة لا على الشجر فالتجار على الشجرة
 يمكن نقصانها في الشجرة فتقوم الشجرة بها وبدونها ويضمن فضل ما بينهما وكذا الشجرة
 لو دنت فنقصها على حق تشارت نوزها **موت** قطع غصن شجرة وفيها ثمر
 قليل لو شئت ضمن نقصان الشجرة جميعا والغصن للكاسر او ضمنه نقصانها الا قدر
 الغصن والغصن لرب الشجر وكذا البناء ونقص وتراب **شحي** قطع غصن
 فثبت مكانه اخر لا يسر وكذا الزرع وقيل **جس** غصن ماله صغير في ملك
 فاوركت في ارضه فلم يزل يملكه المالك قيمتها لاقية النخل عندنا او النخله ماله
 بقا لارضه **طع** ارضه كذا قال لم لو قيمة البر في سنبلة اقل من قيمته بلا سنبلة
 ضمن قيمة الكدس ولو قيمته في سنبلة اكثر ضمن ثلث البر وعليه قيمة الجذر ولو غصن
 كذا فداسه ثم برهن المالك على غصنه فله قيمة الجذر **فشي** غصن ارضا
 فيه زرع ثابت وهو قصير فملك او يبيع لم يضمن او لا يخلو له حكم عمار
 او منتول فالعمار لا يضمن بغصن والمنتول لا يضمن الا يضمن منتول
 ولم يوجد وكذا الوغصن وفيه اشجار فيبست لا يضمن الا يضمن ما اقر من
 بدم بيا ضمن قيمة مبنيا لاقية العروة لانها فاقية والغصن لا يجري في العمار
غصن العمار وفي جتي غصن العمار لا يضمن عند من او يضره
 لمصلحة الرقبة والمنفعة ليست بالاولا لانه لا يمنع مال العمار عن الانتفاع

او امسكها وضمن نقصان ملك الغير ذكر
 في كذا انه قال لو كانت قيمة الاشجار
 مقطوعة وغير مقطوعة صر

فقط

البر

فلا يضمن

فلا يضمن بماله كاللصين لو منع المالك حق ملك ماله لا يضمن **خلاص** الغصن
 فعلى العيز من لا يتحقق غصن العمار عند من **فطس** في غصن العمار
 والدمر الموقوفة ومنافع الوقف يقي بغصاه **فصط** شجرة ولما وسكنها في لهر
 انها وقفا وللصغير فله عليه اجر المصلحة لانه مال الوقف والصغير **وروز** الممانعة
 كوكوب الممانعة وسكن الممانعة كوكوب وانه وسكن وادام ملكه لا يضمن بغصن
 واما في بل يضمن ما نقص باستعماله فيغرم الغصاة الا الاية المخصوصة وقفا
 او مال يقيم فانه ضايفها يضمن كذا في العارية وغيرها صودت غصن الممانعة او
 يغصب عبدا مثلا ويسمى شرا ولا يستعمل ثم يروى على سيد وصورة امانات
 الممانعة او يغصب بيتا لغيره شرا ثم يروى على سيد كذا في الثاني **عل** لو
 كان غير منتول فانه يضمن باقية مما ورثه او جاء سبيل فذهب بالبناء والاشجار
 واشجاره او غلب سبيل على ارض فبقيت تحت الماء لا يضمن عند من واجهوا
 انه لو تلف شيء بكماله يضمن ولو قطع الاشجار ضمن فلو قطع اخر او هدم البناء
 ضمن لا الغاصب **كبقي** العمار يضمن بالزجوع من الشهادة حتى لو شهدوا
 على رجل بالدار ثم رجعا بعد اكم ضمنا وقيل انما ضمنا او انا لعلنا مال الك
 ملكه وبعض ما يلزم غصن العمار فذكرت في جنس الزرع باقوه وبغصن
 في الفصل السابق فليست **افساو** شيء مركب وفي **عل** افسد باليف
 حصير لو امكن اعاقته اربى من فرق سلما **قاضي** فان امكن اعاقته اربى بها كما
 كذا وانه لم يمكن سلم اليه المقبوض وبما ضمنه قيمة الحصير صريحا وكذا كذا في
 النخل وكل ما يمكن اعاقته على ما كذا **فقط** فحق قبضه يقوم محظا ومشتو
 فيضمن وكذا الزرع باب وار عن موضعه او بال في يربو للارض او حل سرج
 احد وكذا كل ما كذا كذا لو نقص باليف او صلب ماء في تنور **ج** انلف
 احد مصر في باب او احد زوجي خفي فلي كذا او يدفع اليه الاخر ويضمن قيمتها
رها المخصوص وضمانه وفي **ج** للغصن لو ايا ياخذ مال كذا شيلا او لا

فلا يضمن بماله كاللصين لو منع المالك حق ملك ماله لا يضمن خلاص الغصن
 فعلى العيز من لا يتحقق غصن العمار عند من فطس في غصن العمار
 والدمر الموقوفة ومنافع الوقف يقي بغصاه فصط شجرة ولما وسكنها في لهر
 انها وقفا وللصغير فله عليه اجر المصلحة لانه مال الوقف والصغير ورز الممانعة
 كوكوب الممانعة وسكن الممانعة كوكوب وانه وسكن وادام ملكه لا يضمن بغصن
 واما في بل يضمن ما نقص باستعماله فيغرم الغصاة الا الاية المخصوصة وقفا
 او مال يقيم فانه ضايفها يضمن كذا في العارية وغيرها صودت غصن الممانعة او
 يغصب عبدا مثلا ويسمى شرا ولا يستعمل ثم يروى على سيد وصورة امانات
 الممانعة او يغصب بيتا لغيره شرا ثم يروى على سيد كذا في الثاني عل لو
 كان غير منتول فانه يضمن باقية مما ورثه او جاء سبيل فذهب بالبناء والاشجار
 واشجاره او غلب سبيل على ارض فبقيت تحت الماء لا يضمن عند من واجهوا
 انه لو تلف شيء بكماله يضمن ولو قطع الاشجار ضمن فلو قطع اخر او هدم البناء
 ضمن لا الغاصب كبقي العمار يضمن بالزجوع من الشهادة حتى لو شهدوا
 على رجل بالدار ثم رجعا بعد اكم ضمنا وقيل انما ضمنا او انا لعلنا مال الك
 ملكه وبعض ما يلزم غصن العمار فذكرت في جنس الزرع باقوه وبغصن
 في الفصل السابق فليست افساو شيء مركب وفي عل افسد باليف
 حصير لو امكن اعاقته اربى من فرق سلما قاضي فان امكن اعاقته اربى بها كما
 كذا وانه لم يمكن سلم اليه المقبوض وبما ضمنه قيمة الحصير صريحا وكذا كذا في
 النخل وكل ما يمكن اعاقته على ما كذا فقط فحق قبضه يقوم محظا ومشتو
 فيضمن وكذا الزرع باب وار عن موضعه او بال في يربو للارض او حل سرج
 احد وكذا كل ما كذا كذا لو نقص باليف او صلب ماء في تنور ج انلف
 احد مصر في باب او احد زوجي خفي فلي كذا او يدفع اليه الاخر ويضمن قيمتها
 رها المخصوص وضمانه وفي ج للغصن لو ايا ياخذ مال كذا شيلا او لا

في الوجوه في كل الوجوه الا اذا كانت قيمة بلد الخصومة او من به قيمة بلد الغصب
 فيجوز له خياران ثلاث رضى به او انتظر او اخذ قيمة مكان الغصب يوم الخصومة
 او التنازل عن حصيل لعني من الغاصب وهو قوله الى هذه المكان فيجوز للمالك
 بالقيمة في بلد الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يتخير او النقص لم يحصل
 بفعل الغاصب بل هو راجع الى رغبان الناس فلا يضمن ولو حاله في القيمة
 للمالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة وهو ان المتخير وفي المثل لو تساوى
 القيمة في البلدين يطالب برقشه وسراة بقرشه او لا ضرر على احد به ولو قيمة
 بلد الخصومة اقل فللمالك خياران ثلاث كما قره ولو قيمة بلد الخصومة اكثر فالغاصب
 مخير اعطاء المثل او قيمة الغصب يوم الخصومة اذا للمالك لا يستحق الرق او الا
 في مكان الغصب فلو ازم الغاصب تسليم المثل على التيقين يتخير به او
 يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها المالك فيخبر الغاصب بين اعطاء المثل حالا و
 اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير فله ذلك فعلى
 هذا ينبغي ان يذكر في دعوى القدرى سوى التقدير في مكان الغصب حتى يعلم انه
 مهمل ولاية المطالبة فلو ادعى انه غصب منهك ابتداء وبين الشرايط لابد ان
 يذكر مكان الغصب **وجيز** في المشتق غصب وراجع او زمانه فالمالك ياخذ
 منه حيث وجدها ولا ياخذها قيمتها وان اختلف السعر ولو غصب عينا فلقية
 في بلد اخر ان كانت قيمتها في ذلك المكان مثل قيمتها في مكان الغصب او اكثر ليس
 للمالك الا اخذ عينا وان كانت قيمتها اقل من قيمة المالك اخذ القيمة على سومان
 الغصب او قيمته حيث غصب او انتظر حتى ياخذ مثله حيث غصب **فاضيحان**
 ولو كان وان كانت قيمتها اقل فالمالك مخير ان شاء اخذ القيمة على سومان
 الغصب وان شاء انتظر حتى ياخذ المخصوص في بلد الغصب ولو وجد المخصص
 في بلد الغصب وقد انتقصت سعره فانه ياخذ لاقية يوم غصبه ولو هلك
 المخصوص وهو مثل فانه كان سعره اخصه مثل سعر بلد الغصب او اكثر فانه

حيث ان يؤثر الغاصب بقر
 ملك الدراهم او الدراهم او
 بقره مثلها او لا فان كانت
 فيها بين البلدين **وجيز** في المشتق
 فم

سراة

يسراة بقره المثل ولو اقره المالك فخر اخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت
 الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد الخصومة اكثر من قيمة الغاصب اعطاه مثله
 في بلد الخصومة او قيمته حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان
 قيمة المالكين سواها فللمالك مطالبة المثل **حق** وفي غصب بقره المقتضى
 بقره قيمة يوم غصبه غير المثل والمطالبة ينبغي ان يذكر في يوم الغصب في
 ظاهر الرواية وفي رواية يخر المالك بين ان يضمن قيمة يوم غصبه او يوم
 المطالبة من بقره قيمة اي اليومين وفيها ايضا في غصب النقيح يجب
 قيمة يوم الغصب او يوم المطالبة ومن المثل في بقره فليد قيمة يوم غصبه
 ومن سرح غصب حنطة يملك وعملها الى نقد او فعليه قيمتها بملكه ولو غصب
 غلاما يملك في ربه الى نقد او لو غاصب مكي فليد قيمة ولو غصب مكي اخذ غلامه
جف غصب بقره المثل ولو بقره فالتقاضي بلد اخر فيه الرارض او اغلى به
 من ح لو كان المخصوص قايما به يدر لقيمة في البلدين سواء اولى هذا البلد
 اكثر ولو اقره طلبة بقره قيمة مكان الغصب او اخذ المخصوص او انتظر لقيمة في كل
 الغصب ولو لم يكن قايما ببيع وقته بلد الغصب اكثر من المالك اخذ مثله لو شليا
 او قيمة يوم غصبه او انتظر لياخذ ببلد غصبه ولو قيمة اقل من غاصبه اعطى مثله
 او قيمة بلد غصبه ولو قيمة البلدين فللمالك اخذ مثله **قطر** غصب شاة
 فبسمت قد يماضين قيمتها يوم غصب **حق** غصب امة قيمتها التي حتى خلوت
 زاولته زيادة متصلا فصار قيمتها العين فبما يتخير المالك من الغاصب قيمتها
 يوم غصبه وهي التي ارضى المشتري قيمتها يوم قبضه وهي الفاة وله ان يضمن
 الباقى قيمتها العين عند ما لا يندفع **فكر** غصب واية قيمتها عشرة فراوت
 حتى صارت قيمتها اربعين فالتبها الغاصب فندفع يضمن قيمة يوم غصبه الا ان
 وعند ما له ان يضمن يوم غصبه او يوم المطالبة او يوم بيعه وسلم ثم قال وهذا
 فامد لالة ابا حنيفة بين الاطراف المالك والكثير في حق شخص واحد بالقران

ففي غير ما عتبر

صاحب جامع الأصول من إقرار لا يمكن أن يكون يوم الغصب
 أكثر وقد يكون يوم الغصب والاتفاق أكثر فتخيّر ما عتبر في ذلك من غير ما عتبر
 بيان هذه القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب الصورة المذكورة وغيرها لا سيما
 هذه الصورة خاصة ويدل عليه قوله أو يوم بيع أو تسليم أو لا يبيع في الصورة
 المذكورة والله أعلم بتدليل الحق في جواب نوع ضبط والمارة مراد من غير
 من إقرار في قدر فتخيّر من ضمنه بالآخر من يقع ملك الأيام الثلاثة بلا جواز التخيّن
 بالآخر ويؤيد هذا الترجيح ما حكاه في صاحب الوصية جارية تساوى لها
 من أوت عند من سائر الغنم فباعها وسلبها وملك عند المشتري فلما ملك ان
 يضمن الغاصب الف درهم فقط عند من له أو يضمن الغنم قيمتها يوم البيع
 والشراعتي ونظير من هذا إذا قبل الجيب أو لا يبيع في الصورة المذكورة فكل نظر
 في الاتفاق لانه الاتفاق الغاصب يقع صورة البيع المذكور في الوجهين
 إذا غاصب لما يباع المضمون وأخرجه من يده فكانت ألتمة واستهلكه والله أعلم
ج غاصب الغاصب أو أقره على الأول يبرئ له ولو هلك في يده فادى القيمة إلى
 الغاصب بربى أيضا فليس للمالك أن يضمن الثاني لقيام القيمة بتمام العين هو الز
 كاة قبض الأول معروفا بغيره أو بتصدق المالك سواء قبض بحكم أو بدونه أما لو أقر
 الغاصب بدهك صدق في حق نفسه لا في حق المالك والمالك محجبه بضمنه المالك
فتش باع غاصب الغاصب وأقره منه ليس للغاصب الأول أخذ الثمن منه
 أو ليس بمالك للمالكين ليس له إجازة البيع **صل** لو أقر المالك تضيي أمرها
 لا يملك تركه وتضمين الآخر **فرض** للمالك أن يضمن كل ما يضمنه نصف قيمة **فسد**
 إذا ضمن أحد من الميراث الآخر ما أقره لو أقره تضيي أحد من الميراث حق لو هلك
 المال عان أحدهما هل يرجع على الآخر فيه رواية **مسك** المالك لو قال للغاصب
 أو عتق المضمون لا يبرأ أو لم يوجد الميراث والأمر بالخطأ وعند الرواية لا ينفى
 العتامة كالأول في الموضع ضمن ولو كان العتامة **ج** وكل المالك الغاصب جيب

ولا ينفى

ج

بيع

بيع ما غصبه فباع لم يبرأ مالم يسلم وكذا الرباع مالم لا يبرأ مالم يسلم **خ** جاز
 الغاصب ما غصبه إلى مالك فلم يقبله مالك فخل الغاصب إلى بيته بربى ولم يضمن ولو وضعه
 بين يديه ملكه فلم يقبله فخل الغاصب إلى بيته ضمن وهو الأصح والفرق إذا في الصورة
 الثانية يتم الرق بوضع فلو وأه لم يقبله فلو أقره الميراث بعد إلى بيته غصب ما يبا
 بخلاف ما إذا جاز به فلم يضمن بين يديه أو لم يتم الرق **فقط** غصب ثوبا أو دراهم
 وهي باقية بعينها فأبرأ منها بعينها مائة فلو هلكه فباعها بربى الغنم الغاصب
 لو أن يضمنه المضمون الغنم المثلان فلم يقبلها المالك قال أبو نصر يرفع الأمر إلى
 القاضي حتى يأمر بالتدليل فيبرأ وقال نصير كانوا يقولون في الغصب والروية إذا
 وضع بين يدي المالك يبرأ من يدي الذي يضمنه في حجر في يده أو في حجر أو
 يقبضه رب الدين فلوراء الغاصب في حجر المالك بربى ولو لم يعلم المالك أنه ثوب
 فوضع في حجره فباعه أو قبله في يده لا يبرأ ويضمن بربى الميراث أو روى الدين
 ماله **جس** وضع المضمون بين يدي مالك بربى وأه لم يبرأ حقيقة القبض
 وكذا الموضع بخلاف ما لو ألتف غصبا أو روى بربى بالقيمة لا يبرأ مالم يبرأ
 حقيقة القبض **قاضيان** لو كان المضمون مستهلكا فعلى الغاصب مالك
 قيمة فلم يقبلها ولم يرفع الغاصب الأمر إلى القاضي ووضع بين يدي المالك لا يبرأ
 وأه وضع ما في يد المالك أو في حجره يبرأ **وجيز** غصب من صبي شيئا ثم روى عليه
 لو قبل الأخذ والإعطاء يبرأ الغاصب والأطفال **ذ** غصب واهبه ثم روىها
 إلى ربه فلم يقبضها بربى تركها حتى ضاعت لم يبرأ بربى من أخذ منه بلا ثم روىها إلى مالك
 فلم يقبض بربى تركه فضاع بربى ولو باعه بأمر القاضي بربى كبيع بأمر مالك **خ** أطعم
 الغاصب المضمون ماله أو كساء أيا بربى ولو لم يعلم المالك خلافا لث في
 وأجروا أنه لو وهبه له وسلمه أو باعه منه وهو لا يعلم بربى وأجروا أنه لو كان يبرأ
 فطعمه وجنوده أطعمه مالك أو تمره ففقد وسقاء أيا أو كرباب فقطع وخطط
 وكس أيا لم يبرأ أو ملكه زال بأفطر **خص** ليس ثوب غير الميراث حال غيبته

وروى

[illegible]

در روز بیست و نهم آبان ماه
آنانکه طریاف و جیغ

في المانة لا يسترقها منه ولكن يورجها منه الى المائى ما ينقطع به حق المالك
والا وفي الهداية لو تفرق العين الغصبة بفعل الغاصب حتى زال الغصم
فانما زال ملك المالك فيها وملكها الغاصب ومنه لا يلزم الاستماع بها
على وجهه بل لا يلزم في شيء غضب شاة في روثها او طينها او حطبها
او حديد الحاقية حيا او مرقا فيم اقيم **الدرر والزر** غضب بالاولا وغيره قال
ابن ابي عمير ملك الغاصب ولم يتميز اصله او الاخرى منه وملك بالاصل قبل رضاء
ملك كذا في شاة وطينها او شيئا وطين برادره وجعل عدي سينا وبناء وما غشبه
او اصله ملك الغاصب او اصله كاصل برادره او غير بشعر او اصله
او اصله الغصوب ملك الغاصب ولم يتميز اصلا كاصل برادره او غير بشعر
او لم يتميز الاخرى كاصل برادره او بالعكس ضمنه الغاصب وملك بالاصل
بقدر رضاء المالك اما باو ادله او ابرائه او ترضين القاضي **خلاصة** عليه ما يوجب
الملك بالعمارة او اغير الغاصب عن حاله عشرة **١** غضب كى باسا فقطع
وحاطم قيصا **٢** غضب حديد اقصاعه **٣** حاطم او صاغه **٤** او صا
سكينا فعليه مثل فيما ذكرنا من يقول انتم لم رضاء المثلثة غضب او يد خاصة او الثوب
نقى لامل كاسياتي بعد رقة والله اعلم **٥** غضب حنطة فعليه مثلها **٦** غضب
خشب حاطم او حطاه بنابه فعليه القيمة **٧** غضب الحياطة مرقعة بين المثل او
القيمة على الروتين **٨** غضب شاة في روثها وحطها او بارا بملكها وعليه
القيمة قيمتها **٩** غضب وابة فقطع يد ها او رجلها ملكا بقتلها يوجب **١٠** غضب
حيا فند في ارضه **١١** غضب عصير اقصار خر **١٢** غضب خر اخلا **١٣** غضب
خر لا فشم **١٤** غضب قطنا فخر **١٥** غضب وقيا في خر وما يلحق به او اقص
بياضا فكتبه او بيضة فحضا كت وجاجة **وجيز** لغضب سينا فغصم او لا فانها
او غشبه فحطها بابا او آخر او لبنا في به اساس حاطم ونحو ذلك ينقطع به حق المالك
على العين ويضمن الغاصب مثل لو مثلها وقيمة لو قيمها **خلاصة** وملك بالاولا يوجب

७५३

فصل دوم

بيان مثلي وقيمي وفي شقي كل كليل وزني غير مصوغ وعدوى متعارب
 كفلوس وبيض وجوز وكوزها مثليات وكل حيوان وفروعي وعدوى متساوت
 كرامة وسفرجل وزني مصوغ قهيات **مق** في الكليل والوزني يجب ان يكونا
 والعدوى المتعارب يجب ان يكونا معا في القيمة **مخاربات** كل كليل وزني
 وعدوى متعارب كوز ولوز وبيض وكثيري وشمش وخوخ وقناح واجاص وخبر
 وخل وعصير وقطن وصوف وماء مثلي وكل ما يتفاوت احاد في القيمة **ر**
 العدوى تاتي في قيمتي كفا وبطخ وغيرهما **ص** ليس كل كليل وكل موز و مثليات
 انما المثلي منها ما هو متعارب اما المتفاوت فليس مثلي فكل الكليل والوزني والعدوى
 سواء قال وفي الذريعان يجب ان يكون كذلك **جج** العدوى المتعارب كل مثلي
 كليل وعدوى او وزنا وما يتفاوت احاد في القيمة فهو عدوى متساوت ليس مثلي وما
 يتفاوت احاد انواعه لا احاد كفا في ان يكون هو متعارب **خلاصة** تفسير العدوى
 المتفاوت عما يتاخر عن س هو ما اختلف احاد في القيمة والتفق احاد كفا في
 سفرجل وكوزها لان ترى بطيخا برهم ويطيخا بدائق وما اتفق احاد ما اختلف احاد
 فهو عدوى متعارب كوز وبيض عدوى وكوزها وترتفع اجمالا بذكر النوع والعدوى
 لان لا ترى بيضة تشترى بدائق وبيضة بفس **فش** الفاس قيمي ولوزنيا **ر**
شقي الصحيح ان الفاس والصفر مثليات **شقي** اكد به الرصاص والصفر كل
 واحد منها جنس لم يكن التفاضل بينهما وهذا قول على انه مثلي **د** الخبز قيمي مع انه وزني
 لتفاوت فاحش فلا يكمل مثليات صفة العدوى ولو اعتبر مثليات جواز السلم **خ** الخبز
 قيمي في ظاهر الرواية او لا يتساوى في تفاوت في طبع وطول وعرض ورقة وغلظ
ضك الجنين مثلي **ص** اللحم قيمي عند ح مثلي عند ح يقول الحق لم يمتدني **ر**
 قوله هذا جعل كل موز و مثليات كما قرنا من **شقي** والله اعلم **فقط** اللحم يفتن
 بالقياس ولو لم يفتن بالقياس لم يفتنوا اجماعا وكذا انما هو الصحيح **نم** اللحم يفتن
 بالمثل **خلاصة** وفي شرع الطيوى كل موز و مثلي وهذا يقتضي كوة اللحم والعنب

والنزل

والنزل مثليات وكذا السرخس **شقي** ثار النخيل كلباض واحد لا يجوز فيه التفاضل
 لقوله عدم التفاضل مثليات واما بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس بخلاف ثمره
 النوع الاخر والعنب مثلي وكذا الزيتون جنس واحد كذا في عامة الثمار **و**
فصط الماء قيمي عند ح والعنب قيمي والماء قيمي او مثلي وكذا **فصع** فوكس
 عنج اذ الماء لا يكمل ولا يوزن في الطيوى معناه لا يباع ببعضه بعضا مثليا
 ومن اذ الماء كليل لا ياتي في حصة اذ كوة الشئ كليل كليل او وزنيا يرجع الى
 العاوة لولم يكن فيه نفس الشئ مع الماء ليس كليل او وزنيا عاوة فالتحق به
 باليس كليل وزني **مخاربات** الماء مثلي واللحم والعنب مختلف فيه **فو** اكل
 العصير والذيق والخاله والحب والنورة والعلف **ه** والصرف وغزله والبن
 بانواعه مثلي **فص** الكتان والابرسيم والحناء والحرا والراحين الرطبة اليابسة
 والشب والصفر كليل مثلي واختلف في اكد **فش** الماء مثلي **صع** ومن القيمي
 بسط وثياب وعصير وباري واشالها وعطب وخشب وقصب ولوزها وادارة
 اشجار وسرقين واوم وعصير وحلوة وابرة وراحين رطبة ونقول وعصير ورا
 وسفرجل وقناح وقند ويطيخ وصابون وسكبين وكلشكر وكل موز ونين
 اقلط ولا يمكن التميز بينهما فخرج من كونه مثليا وصار قيميا **مخاربات** **شكيب**
 في استعماله مشترك بلا اذن شركي يصير خاصا في رواية هشام عن م لاني رواية
 اخرى عنه عند ايضا وفي الدائمة المشتركة يصير خاصا في الروايتين موافق بينهما فجاب
 احدى فادفع الاخر الى الرابع فمن نصيب شركي لانه موزع يمكنه ان يخط بيداه
 فلا يصير خاصا بوجه غير ولو تركها في العمارة ولم يترك في يد يمكنه ان يرفع الامر
 الى القاضي لينصيب قيا **فصيفان** لم يترق احد شركي الملك في المشترك
 بخلاف شركي بعد اذن شركي بغيره فيشر بغيره في مشتركة فبغيره في مشتركة
 للاخر ان يمكنه ان يترق في الدار وكذا في مشترك وخاب احدى في مشترك
 غاب احد الشركين في ق طلي فاستخذاه بجهة وفي رواية مشترك لا يركبها احدى

الانتفاع مشترك وفيه ضمانة
 احد الشركين ص

راحتا بفعل شريكه

او الناس يتفاوتون في الكرم فلم يكن الغائب را حيا به وفي استخدام قن وسكن
وار لا يتفاوت الناس فلهذا الغائب با حيا به **ص** ار سنها فقا با اعد بها
فلي اخرها اذ ليس كل الدار وكذا القن بخلاف الدابة قال لم لو اخذ حصته من الثمر
فانها جاز ويجوز حصته الغائب فان حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
القيمة وانه لم يحفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
فقا با اعد بها يسكن اخر بقدر حصته ولا يسكنها غير وقيل كذا بين وبينه لا اخضع
يو جرها وياخذ نصيبه من الاخر وتيقن حصته شريكه فلو وجدوا الا يتصدق ويستخدم
بهمم القن ولا يركب الدابة او يجرم بملك وفي الرعي لو اصاب الى اداة او بناء
اذا جاوره في القلة **فص** سكن ودار مشتركة بغير شريكه لا يلزم اجماع حصته ولو
معدة للاستغلال او الدار المشتركة في حق السكن وفيه من قول السكني يجعل
ملوكه لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال او لو لم يجعل كذا كذا ينع كل منهما في قول
وقد ورد وضع قاع فيبطل فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
سكنها في ملك نفسه فلا اجماع ومثلت المسئلة في **د** بان سكن بناويل الملك فلا اجماع
قاضيان واربين حافر وغائب فلو نصيب كل منهما من الاخر ليس للمحاضر ان
يسكن في نصيب الغائب لكن العاض اذ حافر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
وفي غير المعسرة المحاضر **ص** ليس قدر حصته وعن م انه ليس كل الدار اذ اخضع عليه
اخر لو لم يسكن وما كان على الراهن اذ اداة مرتبه بلا اذن الراهن فهو تبرع و
كذا لو اوى الراهن ما يجب على مرتبه وانه اوى احدى ما على صاحب باء او اوى العاض
يرجع عليه وروى من ح **ص** را هن غائب اتفق مرتبه باء العاض فيرجع عليه ولو حافر
لا يرجع وقال من يرجع في الوجهين والفتوي على اذ الراهن لو حافر والي ان
ينفق فاع العاض المرتبه بالانفاق فانفق يرجع على الراهن وسبيل الشركة ينبغي
اذا كثره على هذا القياس **ص** ارض بين او كرم بين حافر وغائب او بين بالغ و
يقيم يرفع الامر الى العاض فانه لم يرفع الحافر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر

الكرم

الحافر

٢

منها فافا حفر

بعضها فافا حفر
اخرها فافا حفر

١١

الكرم يقوم عليه فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
فانها جاز ويجوز حصته الغائب فان حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
قال **ث** وهذا استعماله وبما قد **قاضيان** وانه اوى الحافر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
الارض فهو متبرع في حصته شريكه لانه قضى وبنه بلا امر بلا اضطرار او بقدر ارض
يرفع على الموضع الى العاض على رفع الامر الى العاض ليامر بذلك **من** ارض بينهما
نوع احدى ارضها كلها يتسم الارض بينهما فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
شريكه امره بقلع **ط** وضمن نقصان الارض هذا او لم يترك الزرع فلو اوردك
او قرب يضمن الرابع لشريكه نقصان نصف الارض لو انتقصت لانه صاحب نصيب
شريكه **من** ومن لو غاب احدى فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
في العام الثاني زرع النصف الذي نقصا فافا حفر فافا حفر **ط** وكذا لو مات احدى
فللمحي اذ يزرع كما **من** وبقية بان لو علم اذ الزرع ينع الارض ولا ينقصها **ط**
فلم يزرع كلها ولو حفر الغائب فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
في مثل ذلك ولو علم اذ الزرع ينقصها او الترك ينقصها ويزيد بها فافا حفر فافا حفر فافا حفر
يزرع فيها شيئا اصلا او الزرع لم يثبت هناك **فقط** يقول الحفر لعل المراد
انه لا يزرع في كل الارض حينئذ لعدم شوب الموضع الرضا لانه لا يزرع اصلا او
النصف حصته فلا مانع له من الزرع فيه والله اعلم **عن** من ارض بينهما في ارض احدى
وقال الاخر ارفع بانك قال اقسم بينهما فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
يرفع او يرضيه ببقية **قاضيان** ارض بينهما زرع احدى كلها بلا امر شريكه قال
م اذ طلع الزرع فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
نصفين جاز لا يورث ارضيا فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
يقلع الزرع يتسم الارض بينهما نصيبين فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر فافا حفر
ونصيبين لم الزرع ما حصل لارض من نقصان القلع **فقط** ارض بين ورثة زرعها

[illegible]

ماہنامہ

بعد اسطر انہ لوظائق مشروط
مغنیہ بنی ۵۵۵۵۵۵۵۵

قلب

قلب فضة فقال ارهني عند فلانة بعشرة وقيمة عشرة فامسك الماورد عند واعطاه
عشرة وقال رهنته عند اخرم هلك القلب عند فلوتها وقاعا ولك رجع بالعشرة
ولانة امين في القلب او الرهن من نفسه لم يحز هذا امين ام اذ يزوج عند اخر فلم ينقل
او امره ببيع فلم فلا يصير لي وارجع عليه بالعشرة او ارضوه وهو مترد **فصل** قال له
اجبت مكن في هذا فقله بيا والاول قال اقلني فقله لانه اطلاق انا وشبهة وهو مدر
في اصح الروايتين منح في مالني روايته ولو قال اقطع يدي او اقل يدي فقله لم يجب شي
اجلها او الاطراف كالاموال فصح الامر وقعت بخاري اذ رجا قال لا اخرج ارم السهم الى
حتى اخذ فرما اليه باء فاصاب عنه فذهبت كل شيء **قال** خ لم يضمن لانه قال اخذ على
فجني عليه لم يضمن وكذا ان اتي بعض المشايخ وقالوا على ما قال اقطع يدي وقال **صط**
الكلام في وجوب القرض اما لا تسلك انه يجب الدية في ماله او فرك في الكلب لو تضارب به
بالوكر ويقل له بالبارسية مشت زرة فذهبت عين احدهما بيا ولو امكن لانه قد واه
قال كل منهما الاخر في ذمة وكذا الوارث في فائتة على وجه التعليم والملاعبة واصابت
اختبة في عنه فذهبت بيا ولو امكن **ضامه الدلال** وفي **فصل** وقع ثوبه الى
ولال ليبع فساو رب حانوت ثمن معلوم وقال اضرب صاحب لاعطيه الثمن فذهب
وما وقلم بيد الثوب في الحانوت ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول لابل تركته
عندك صدق الدلال بيمينه لانه امين واما رب الحانوت فلو اتفعا على انه اخذ رب
الحانوت ليشتره باس من الثمن فقد دخل في ضامه فلا يبرأ ويجزوه عوا فيضمن قيمته
ولو لم يتفعا على ثمن لم يضمن اذ المقتوض على سوم الشراي يضمن لوانتفا على ثمن **قريب**
لا يجب ضامه السوم الا بذكر الثمن قبل هو قد قل من ولكن عزم اذ ميل قلبها **جس**
منع الى ولال ليبع فذبح الدلال الى رجل على سوم الشراي لم يضمن وهذا اذا
اؤده له المالك بالدفع للسوم او لا يعتد في الدفع حينئذ اما اذا لم يافوا فيه يضمن
صيف وضامه الدلال على رب حانوت وتركه عند فذهب رب الحانوت وفهم لم يضمن
الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع **ص** ضمن لانه مودع وليس للمدع ان

کاملت ولم یحل مر

وحيي الدين هو

50

لا تدفع الى من في عيالك فان لم يجدته اياه لم يكن له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم
ولو شيئا يسكن في الثوب فقال لا تدفع الى زوجهك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا
تدفع الدابة الى غلامك فدفع لا يضمن ولو قال لا تخرجها من المصخر فخرج بها ضمن او اخطأ
في المصخر ابلغ فيضيد الا انه يضطر او يحاف التلق فلما لم يكن الاحتياط في المصخر المصغر
بانه يترك قننه في المصخر المأمور ضمن لو سافر بها جملها او افاضها الى نخل العيال
او لم يكن له عيال فصار بها لا يضمن وهذا الوجهين المألف ولو قال احفظ هذا ولم
يزد عليه فصار فلما لم يضمن اجماعا والافلا كاب ووصي سافر بالبعي
والطريق مخوف والآلا وهذا الحكم لو لم يكن له جمل للروية جمل وموتة ولو كان قد امر
بجملها مطلقا فلما لا بد له من السفر وعجز عن حفظها في مصر او عجزه في لا يضمن وقفا
ولو لم يبد من السفر فكذا كذا عند قريب او بعيد او من من يضمن ضمن في حالين والموضع
ليس له السفر بها العين مكانة الحفظ **هذا** الموضع او يسافر بالروية
ولو لم يجر وموتة وقالا ليس له ذلك لو لم يجر وموتة **قاضي** الموضع لو سقط
شي من يد على الروية يضمن **ص** قال الموضع سقطت الروية كذا يضمن
ولو قال سقطت ضمن كذا **ث** طعنوا ان جمل الاسقاط ليس بسبب ضمانة افلا
اسقطها فزعموا ولم يبره حتى هلكت يبره فحضر ان يقول اسقطت وترك او
اسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله اسقطت يلحق الضمان للسقوط بتقصير في
الشدة او في جعلها في محل لا يحتمل فكونه كمال وفكره ان يلحق اذ لا يضمن جمل قوله
اسقطت او لا يفرق العامة بين سقطت واسقطت **خلاصة** قال الشيخ
الامام طهر الدين لا يضمن في الوجهين او الموضع لا يضمن بالاسقاط او لم
يترك الروية ولم يذهب وعليه الفتوى لو قال لا اوري اضعها او لا يضمن ولو
قال لا اوري اجماعت او لا لا يضمن ولو قال ضاعت فالتزل لم ولو قال لم يذهب
من مالي شي لا يضمن ولو قال فحبت ولا اوري كيف فحبت فالتزل لم يضمن ولو
قال ابتداء لا اوري كيف فحبت اختلف فيه المتأخرون والاصح انه لا يضمن

التي

او يضمن اذن لم يضمن ولو قال استغن او يتكلم

هو منها لا يضمن جمل قوله اسقطت بل يشترط صر

كلام

ولو قال فحبتا وقبضت منها لا يضمن ما لم يقل ففعتها اليه ولو قال وضعتها بين
يدي وقت ففستها قبضت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في واري والجماع
بحال لو لم يخطئ الا لا يخطئ في عرصة الدار كرهت فذهب وكذا يضمن والا فلا
ولو قال لا اوري وضعتها في واري او في موضع اخر ضمن ولو قال ففستها في واري
او كرم ولست مكانها لا يضمن لو اقام باب ولو قال ففستها في موضع اخر ففستها
ولست مكانها مكانها ضمن **قاضي** قال وضعتها **ص** وقيل لا **قاضي**
قال وضعتها في واري فنسبت مكانها ضمن لا يضمن ولو قال وضعتها مكانه حصين
فنسبت مكانه الموضع ضمن لانها من الامانة كالومات **ص** وقيل لا يضمن كذا
فحبت ولهم ولا اوري كيف فحبت ولو قال لا اوري وقت في واري او في موضع اخر
ولو لم يبين مكانه الدفن وكذا لو قال سرقت من مكانه فحبت فيه لم يضمن **علي** لو فعتها
في الارض يبرأ ولو جعل هناك علامة والافلا وفي الحارة ضمن مطلقا بوجه المصرون
نحوه في حارة ففعتها جدر اضم فلما رجع لم يظفر بجمل ففعتها لو لم يكن ان يجعل فيه علامة
ولم يظفر ضمن وكذا لو امكنه العودة قريب بعد السقوط زوال الخوف فلم يبره ثم جاء ولم يجد
الروية فافترق بها **قطة** وضعتها زارة الفضة في بيت خراب ضمن ولو وضعتها
في الارض لا يضمن فاما م وضعتها تحت راسه او كنبه يبرأ وكذا ابرضه بين يديه
في الصبي قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام فاجدا او لم يصبها مضطجها ضمن
في الحضر لان السفر **علي** يبرأ لو اعد الا لو اضعها جنبه في الارض في السفر
وفي السفر لا يضمن ولو مضطجها جعل ثياب الروية تحت جنبه لو قصد به الترفه
ضمن لا لا الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا جعل وراه الروية في
الضفة ضمن في الامن لا الا لير لانه في اليمن على شرف السقوط سقطت عند ركوبه
وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كبة او عمامة وكذا لو شدتها في صدره
في كبة يبرأ ولو اعلقها في حبيب ولم تقع فيه وهو نائم انا وقت في لا يضمن **ص**
خلاصة ضمن ولو نظر الحام وصفي في حبيب وترك في الساكوة فشق قبل يضمن

ها

ضد

قاضي جعليه جيبه وحضر مجلس فسق فضاقت بعد ما سكر بركة او سوا
او كثرها قيل لا يضمن لولا انه ضلها في كل كسب حال نفسه وقيل هذا اذا لم يزل
عقله اما اذا زال فلو كسب لا يضمن حفظه لا يضمن لانه لم يضمن بنفسه فيصير
مضيقا او موعضا غير **فصل** ووجبت راسيتين نهارا وورساق موزة ضلها في
الكسب والجيب ولو وضعها في كيس او شدتها في الكسب يضمن لا يضمن **عند**
لو كانت شيئا من الصوف ودرهما في ياب وخاف الموضع عليها الصغار ويرفعها الى الامام
ولو لم يرفع ولم يحل له دفعه فكل لم يضمن **خلاصة** او لم يرفع لا يضمن او اخطأ
طاعه **بجس** اخذها اجنبى والموضع يراه ويسكت ضمن لو امكن منه ولم يمنع
بالولم يضمن لانه لم يضمن في ترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد
فلم يكن الموضع في مكان يسمع حقيق الدار **عند** دفعه الى الخاف ليعلم فتركه الخاف
في مكانه لئلا يضره برى لولا ان كان حافظا او في السوق عارض **والا ضمن** **د** كان
طلب يضمن بالبراة مطلقا وقيل لو كان العرفا في ترك الاشياء في بها اكرهت بل عارض
ولا حافظ سيرا لولا العرف بخلاف ذلك لو ترك باب الدار او كالتفت مفتوحا فخره
كذلك سيرا ولو علمت شيئا من الدخان وذهب فحق اليوم ليس بتضييع والرواية كثره
فيما لو ترك ما يكره في بيت العزل في بيت الطراز ولم يكن في حائط ولا حارس في
السوق سيرا كسب العلة على باب دار وخطر الدار لو كسب يراها برى لا يلزم برى
لوفي الموضع لو لم يضمن ولو رطلها في الكرم او راس خطا المبطي وذهب قبل لو
غاب عنه بصره ضمن وقيل يعتبر العرف في هذا واجناسه **عند** جعليه في الكرم فلو عاين
بجيب لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن او اطلق الباب **والا ضمن** **فقط** سوقي قام الى
الصلوة وفيه وواع لم يضمن لانه غير مضيق او جبر انه يحفظه وليس هذا بايداع الموضع
الى غيره لئلا لا يكره لكنه موعود لم يضييع **د** وكذا **صحت** ما يدل على الضمان فليعلم منه
الفقد **فصل** خرج الى الجاهل وترك بابا وكان مفتوحا واطمن في بابها ان صغير الدار
الجن يستره اخطأ برى **والا ضمن** **فقط** برى على كل حال ان تركه في الحوز ولم يضييع **د**

ختم

الوكيل

ربطه بالرواية

قام

قام عن المجلس وترك كتابه فذهب القدم وتركوا فلو قام واحد بعد واحد
ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا ضمنوا **قاضي** ان رجل جاء ووضع ثوبه عند
جالس في موضع ولم يقبل الجالس احفظ ولم يقبل الجالس لا يضمن ولم يقبل الجالس ولم يرو
كان موعدا حتى لو ضيقه ضمن **د** جاء بثوب الى رجل فقال هذا او ربيعه عندك ولم
يقبل الاخر شيئا فذهب ربه الثوب ثم ذهب الموعود الى الرجل وترك الثوب هناك
ضمن لانه وجد منه العتق عرفا ولو وضع الثوب وسكت الواضع ولم يقبل شيئا
والباقى بما لم يضمن ايضا لولا ان لا قبل الروبة فوضع والباقي بما لا قبل
عرفا لا يثبت عند الرقصة كما قال صاحب جامع الفصولين اقول في هذا ان
المعاقب البعار لا يصير موعدا برة جهتها من بستها اليه فقال البعار للموكل ان
اذهب بها الى ربها فاني لا اقبلها فذهب بها فيضمن اذ لا يضمن البعار وقد فر
خلافا في النهاية على الدواب من هذا الفصل يقول الحقير قد لا يضمن اذ لو
ما الى بالحيوة بالبراة الى البعار خرج من حكم الرسالة وصار اجنبيا قال
البعار صار كانه ردها الى اجنبى او ردها مع اجنبى فلهذا يضمن بخلاف مسيلا
الثوب فالقيا مع العارق والعجب انه كيف غنى على المولى الحقير **د** ولو قال لا اقبل
حتى لم يصير موعدا وترك الثوب ربه وذهب فرفع من لم يقبل واخطأ بئس يضمن
اذ يضمن لانه لم يثبت الايداع صار عاصبا برفع يقول الحقير فيه مظهر اشكال
وهو ان الغصب شرعا هو اخذ شي بحيث يضمن ازاله يد المالك ولم يوجد هذا
او رفعه الثوب انما هو لقصد النفع للمالك لا لقصد الضرر عليه **د** قال طاهر
اذ لا يضمن وانته **د** علم **د** رجل غاب عن منزله فقال لاجنبى لي في منزلك شي فاخذ
منه المتاع فلما رجع الموضع الى بيته لم يجد المتاع فاعلم يضمن او دفع المتاع الى
اجنبى ليس بجمل البيت في يده او موعدا كسافيه وراعه ولم يضمن عليه ثم اوفى
الراية او اودعه زبيلانية اشياء اوفى ان كان فيه موعود ضاع موعودا
الموضع لا اوردى ما كان فيه سيرا فيه بل يبين حتى يدعى عليه ان يضمنه سيرا

ل

د

مستلزمه ردها على مالها ولم يضمن

ويذكر ما ذكرته ما ذكره في جامع الفصولين في حصيلته
الوكيل يضمن في مثل الامانة وقد قدمت وكذا هنا
في ما يذكره في الكسب فلهذا **ص** وعلمه بايداعه في
قال او موكدا ان هذا افضل ثم روى على الوكيل قال
يضمن اياه او لم يضمن بالبراة فصار كانه ردها الى اجنبى
ص

لو حلف والا ضمن **قاضيها** لا يمين عليه ولا ضمانة حتى يدعى عليه الموضع التضييع
او اجتناب وكذا في كل **شئ** رضوانة الوصية فامر الموضع رجلا فحلف بما في ملكك
من ذلك ضمن المالك ايها شأؤ فله ضمن الموضع لا يرفع على المالك ولو ضمن المالك
ببيع على الموضع علم انها للغير ولا الا اذ قال الموضع ليس لي ولو لم يرد ذلك
فحينئذ لا يرفع **د** موعول رطل على الوصية فله ضمن لم يرفع على الموضع
الاخذ اما لو منع فافذ عاكره لم يضمن **علم** الموضع لو منعها في حوز ليس فيه يمين
ضمن والمراة حوز غير اما لو ساجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن ولو لم يكن فيه مال
بي موعول اساجر بيتا في موعول فيه واحرزها فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن
فقط ارسلوا الوصية في الموضع اهل يمين لا روايته لها في الكتب فيقول يضمن
لعدية بارساله وقيل لا اذ لو مات في الاصطبل لم يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت او
اكلها فربى ضمن للتضييع يقول المخرجه لا يضمن الى قوله كذا اخذ الحارثي كالاجتناب
على من لا يدبر **رفع** وضع الوصية مع ثياب في شط نهر واختلر وليس ثياب وليس
الوصية ضمن وكذا لو سرق من الثياب في الماء ضمن **علم** الموضع لو سرق ثيابا
او بغيره حتى ركبته بها او اكرتها ثم هلك **اليمين خلاصه** موعول اقسم او يمين
الحلف وهي ما يقيم او ثيابا لها الحلف بما لا يقيم الاضمان ولو ثيابا يقيم فبعض
اصحابا كل ضمن نصف الشريك الذي سلم الى صاحبه عند حذ ولا يضمن الما يضمن لانه موعول
الموضع وعندها لا يضمن اعتبارا بما لا يقيم **قاضيها** مفعول الى رطل ان يورع وقال
او فحقا الى ثلاثة بالثلاث الدافع فذبح الموضع المال الى رطل ليدفعه الى ثلاثة بالثلاث
فاخذ في الطريق لا يضمن الموضع لانه ومن الميت فله كانه الدافع حيا فمن الموضع لانه
وكيل الا اذ يكون الاخر في عياله فلا يضمن حينئذ **د** قضى الموضع بين موعول
بالوصية ضمن في المبيع **ضمانه رب الوصية** وفي فتاوى **قاضيها** موعول جعل
في ثياب الوصية ثوبا لنفسه فلما جاء الموضع طالب الوصية ومنها الموضع اليه وليس ثوب في
ثياب الوصية فضاء الثوب عند رب الوصية ضمن رب الوصية لانه اخذ ثوبا للغير بلا اذن

يضمن

واكمل فيه لا يكون عذرا **ان يضمن بالرفع اليه ومن لا للموضع** وضع الوصية الى
من في عياله كامرأة وولد والد وابير مساندة او شاهدة او لا يماوتة ومن
في عياله اذ يضمنه عند من في عياله والموضع اذ يدعى عند من يقول والموضع لا يضمنها
الى من في عياله رها قيل ضمن وقيل لا وتفسير من في عياله اذ ليس له حصة في نفقة
اولاد البقرة للمساكنة الا في حق زوج وزوجة وولد صغير وقت فلا يضمن به دفع الى
اصدقهم وانه لم يكن في عياله ونفقة وسكناء باذ يكون في عياله اخرى وهو لا ينفق
عليه لكن يشترط كونه الولد او راعا على الحفظ ولو دفع الى من يجب عليه نفقة كل
شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وابوا كما جنى حتى يشترط كونها في عياله **خلاصه**
ومن علم العيال عبدا وانه وفي شرح الطحاوي تفسير العيال اذ ليس له اليد ويحرم
نفقته عليه **قاضيها** الموضع وضعها الى من في عياله او لم يكن العيال متماثلا في
منه على الوصية وتفسير من في عياله في هذا الحكم اذ يكون ساكنة معه كانه في نفقته
اولا لانه الابن او كانه ساكنا مع ابيه ولم يكن في نفقته في حادثة ترك المنزل على
الابن فضاءت الوصية لا يضمن الابوان وكذا الوصية فضاءت المرات الى زوجها
لاضمانه عليها **هداية** حفظها الموضع بغير من في عياله او اودعها بغير من ضمن الا اذ
يتبع حوز حرق فحق فيسلم الى جارا او يكره في سفينة كافي الفرق فيلقها الى
سفينة اخرى **ث** غاب وخلف امرأة في بيته وفيه ووايع برى لو كانت امنة
وعلم الزوج بذلك **علم** وضع الوصية في دار رطل لا يضمن لانه اودع غير
د اساجر رجلا ليجل له ثيابا لعل ومرة الى موضع ليدفعه الى رطل فذبح الرطل
فايضا فترك المحل عند رطل ليدفعه الى ذلك الرطل ليدفعه اذ لا يضمن فله وجبا الرطل
ولكنه لم يقبل بوضع يدفع الى القاضي ولا طلب منه القاضي ولم يدفع لاي **علم**
وضعها الى الله اجنبي فاجاز المالك دفعه خرج الموضع من البيز فانه دفع الى المالك
د موعول مالك راكبت خا بيا في ميعوم وودعت ثوبا بمسايه وهم كنه بده
وواو ورفت وودعت راين بمسايه كرفت لم يضمن الاول **فصل** وظل الحام

ولو ادعى فيها الى اجنبى للضرورة لضرورة كحق وكفى لا يصدق الا بنية عند
 ح من وفى المشتق لو علم انه وقع الحرق في بنية يتقبل قول والاظهار لو قال او دعها
 عند اجنبى ثم روجها على تلكت عندي وكذا به رهاضن الا ان يرضى او اقرب
 الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بنية وكذا لو قال بعثت بها اليك مع
 اجنبى وبها سكر فذلك وكذا لو دعى الى رسول رهاضن رهاضن رهاضن رهاضن رهاضن
 يرجع الموضع على الرسول لصدقه انه رسول ولم يضمن له الرسول ضمانة الدرك الا
 ان يكون المدفع ما يفرج ولو قال روجت بيدي او بيدى في عيال صدق بيمينه
 اي حيز وجوب الضمان الا ان يرضى بوجوب الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق وكذا لو اقر
 الموضع انه استعمل ثم روجها الى مكانه فالحال ان الموضع لو خالف ثم عاوى الى
 الوفاق يبرأ انما يبرأ لصدقه المالك في العود لا لو كذب الا انه يبرهن على العود
 بخلاف ما لو جدها او صنعها ثم اقر لا يبرأ الا بالارادة على المالك والمباخر والمسير لو
 خالف ثم عاوى لا يبرأ والممرتين كالمدفع وكذا لو ابيع لو خالف باه استعملت ثم عاوى
 وبما عجز كوكيل حفظ واجبات واستيجار ولو خالف المصاحب مضارب او مستنفع
 ورفع المال لينفق في حاجته ثم عاوى مضارب او مستنفع والمضارب الدابة لو
 نوى ان لا يبرأ ولا المستنفع ثم ندم له كما سائر عند النية فمن لو هلك بعد النية اما
 لو كان واقفا او تركه بنية اطلاق عاوى امينا وشريك عاوى او مائة لو خالف ثم
 عاوى عاوى امينا ولو مائة بحفظ شهر فحق شهر ثم استعمل ثم ترك الاستعمال
 وعاد الى الحفظ ضمن او عاوى الامر بالحفظ قد زال كذا في **صح** وفيه ايضا قال له رها
 اوضح او ضحى الى ولله فقال الموضع وقعها اليك اليه وقال فذلك الرجل لم يدفع الى وقال
 رها لم تدفع اليه فالقول للموضع في حق براءة لاني حق ايجاب الضمان على المدفع اليه امر
 رها بجرها الى وبن رها فقال الموضع صرفت فها فاكز رها بصدق الموضع في براءة نفسه
 لا على رب الدين حتى يبقى الدين على رب الموضع كما كان عليها رها في ايام الفتنة فقال
 الموضع لا اصل لها الساعة فغير على تلك الناحية فقال الموضع اغير على وويجى فلو

لا يبرأ

القول

كافة الموضع عاوى رها حين طلب رها لجرها او لضيق الوقت صدق ولم يضمن
 والا ضمن ولم يصدق قال صاحب جامع الفصول لا يبرأ من سباني انه لو طلبها رها
 قال الموضع لا يمكن احضارها الا ان يكون ابتداء ايداع فعله هذا يضمن يضمن
 ان لا يضمن هذا ايضا فالحال ان يضمن ان يكون المسئلة **حكا قاضيات**
 قال رها ما لا يملك عندي قال الموضع رها بملكك عندي ثم قال روجت بها اليك
 ضمن ولم يصدق التساقض وجلا ان عاوى رها روجت فقال الموضع لا اورى
 اليك استوفيتها اليك او دعى بها تحلف كل رها انما او دعى عنه فانه كل رها على
 الوبيعة لها وضمن اياها مثلها لا يضمن لان الموضع لا يملكها قال الموضع رها ببعثتها
 اليك مع رسول وسقي بعض من في عيال صدق بيمينه كافي قد لم روجت بها اليك
 عليك قال بعد موت رها روجت بها على الوصي صدق بيمينه قال الطالب استوفيت
 النافضات وقال الطالب كذا بت بل غصبها مني فالقول للمستوفى ولم يضمن
 ولو قال اخذتها منك وبيعة وقال الطالب والباقي لم يضمن ولو قال الطالب
 اقرضتها قرضا وقال الطالب رها بوضعها عندي وبيعة او قال اخذتها منك
 وبيعة وقد ضاعت صدق ولم يضمن يتقبل الحقر وجه الفرق بين مسيلتي الترخ
 ومن الترخ والغصب حيث الغصب معوى الغصب والقرض حيث لم يضمن
 يضمن الاول قبل اخذها منك وبيعة لاني الثاني والطاهر ان يضمن ان يضمن
 يتقبل المسئلة **حكا قاضيات** فالحال ان يضمن ان يكون المسئلة **حكا قاضيات**
 عاوى رها في وقت وبالمال المالك صديق فدية براءة والى الوفاق وقيل رها روج
 رها لا الف ورع وللدافع عليه الف ورع ايضا ثم اخذها بغير فاضلها بعد ايام
 فقال الطالب اخذت الوبيعة منك والدين باق عليك وقال المستوفى
 اعطيت الترخ وضاعت الوبيعة فالقول للمستوفى ولا شيء عليه لان هو الدافع
 رها بوجع عاوى رها روجت بها ببيعة وكله بغيرها منه وقت وذلك وقتا
 ثم الموضع بوجع انه عاوى رها من المال لا يتقبل بنية وجلا رها روجت

صل وكل رها روجت بها ببيعة وبيعة فقال
 فقل الموضع وبيعة الى الموكل او الى وكيله صدق
 وكيله يضمن ربيعة قال الموضع وبيعة اليك و
 انكر وكيله صدق في حق الموضع في حق وقوع الضمان
 عن نفسه لاني حق ايجاب الضمان على وكيله

وكذا الموضع

وقال الطالب بل يضمن

المسئلة

وفي ايضا

على من اخذ منه والحق ان يضمن اى الثلاثة شاء روهالي وارث رهاون
 الركون من ضمن الغراء او و غاب فزهن انه ان ابا مات ولا وارث له غير واخذ
 الوصية ثم جاء ابو يضمن الابن او الابن يضمن الاب او شاهده لا الموضع ولو
 غصب يضمن كل ائمه **خلاص** غاب رها ولا يدري اى هو ام ميت عيها الموضع
 ايه اى يعلم موته ووارثه فان مات اى لم يكن عليه من مستغرق يروى الرثه وان
 كان يضمن الى وصي الميت **استعمال الوصية واستهلاكها** تختم بجام الوصية قبل
 ضمنه في انفسه البصر لاني غيرهما وبني وقيل ضمنه في انفسه لاني غيرهما الم ان
 ويضمن المراء مطلقا لانه استعمالها اخذ الموضع الوصية ورام الوصية او بعضها
 لينفق فلم ينفق وروى ما يارى ولو انفق بعضها ضمنه لا الباء ولو خلط بها مثل
 ما انفق ضمن الكل لو لم يتميز ما خلط لا الوصية بطلت بغير علامة او شدة خفة
 خلطها الموضع باله ولم يتميز ضمنها ولو اختلطت بملء شاة ولو خلط اجنبى او
 من في عيال الموضع ببال الموضع بوى الموضع وضمن اى لأكبر او صغيرا ولا يضمن
 ابو لاجله اقلها من في عيال الموضع ضمن الموضع الصغير او كبير او قاصح لا الموضع
 انفق بعض ورام الوصية وروى بعضها فلو خلط ان لم يكن شيئا لم يضمن اذا الركب
 انفق صار مبيعا لانه فلم يكن مابسا **قاضيخان** انفق كيس الوصية واختلفت
 ورامها ببداه الموضع لا يضمن ويكون والمخلط مشترك بينهما بقدر ملكها فلو ملك بعضها
 بعد ذلك ملك من مالها جميعا ويقسم الباقي بينهما على ما كان **محمود الوصية** طلبها
 رها فجد الموضع ثم اوى الرقا والملاك لا يصدق فيضمن ولو قال ليس لى على شي ثم
 اوى رها او رها لا يسمع فلا يضمن ولا يجرها لاني وجم رها باء قال ما حال الوصية
 وصية فلاه فقال ليس له عندي وصية او يجرها وجم ملكه ماله لا بناء على
 طلب رها باء قال ما حال وصية ليشكر على الخط فقال ليس لك عندي
 وصية فخراب الفصلين واحد عند حم لا عند **قاضيخان** انها تخر المصلحة
 المستلذين قال الشيخ الامام الشافعي في ما بين المسلمين خلاف بين من

وزفر على قول زفر يضمن فيها وعلى قول من لا يضمن فيها **خلاص** ولو يجرها
 في وجه الموضع بحيث يحاذيها الموضع او اقرم ملك لا يضمن كذا من
ص يجرها الموضع او رها ولا يجره يجرى ثم اقر الموضع والبيع والموضع
 المصلحة انما لا يبرأ اذا اقر ثم اقر لوكاه الموضع عز له باء طلب وصية
خلاص يجرها ثم اقر رها قبل المجره وقال غلطت او نسيت او ظننت
 اني رها **قاضيخان** يجرها ثم يجرها يجرها يجرها قبل المجره او قال ليس لك
 عندي وصية تقبل بيته ولا يضمن ولو قال نسيت المجره او غلطت ثم يجرها
 ان رها الى رها قبل المجره يجرها يجرها يجرها الموضع فزهن رها ان او و
 كذا فزهن الموضع انها ضاعت عنده لا يقبل ويضمن وكذا الوصية انها كانت
 قبل المجره وفي المتن يجرها ثم اوى رها بعد المجره وروى تقبل بيته ولو
 يجرها ان رها قبل المجره وقال انما غلطت في المجره او نسيت او ظننت
 اني رها حين وقعت اى ولما صار في قولي هذا قبلت بيته في قياس قوله
 ح من طلبها رها قال الموضع لم يجره عن شيئا ثم قال لم يجره عن شيئا ولكنها هلك
 يضمن **خلاص** وفي المتن يجرها ثم اوى رها بعد ذلك وروى تقبل
 ولو يجرها ان رها قبل المجره وقال غلطت او نسيت او ظننت اني رها
 فانما صار في قولي ولم يستوفى عن تقبل بيته ايضا في قياس قوله ح وفي
 الفتاوى يجوز الوصية عند غير المالك لا يوجب الغاء او اهلك كذا روى عن
 من وفي المتن لو يجرها وجم الموضع بحيث يحاذيها الموضع او اقرم ملك
 لا يضمن كذا من كذا روى عن من يقول ان يجر المصلحة الا يجره في المصلحة
 ما اقر انما حلية الفتاوى يقتضيه ان لا يضمن في صورة المجره وجم المجره ولو لم يجر
 يكون المالك يجرها ولو ملك بلا اقر او الطاهر انه هو الصواب كما لا يخفى على
 ذوي الالباب **علم** يجرها ثم اقرها بعينها طوارقها او قال لربها منه وروى عنك
 اقتضيه وقال رها وجمها عندك فلو لم يجرها عندك وهو ما روى على يجره وروى

يجر من المصلحة الا يجره انها لو ملكت
 فلو يجرها اقر له يضمن وفيه نظر لان

وربما ولو كان يخرج من اخذها لم يبرأ **فشي** مجردا فلو تلبس من مائة كانت فيه حال
 الجور ضمن والا فلا فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله **خلاص** لو مجردا لما يضمن
 اذ انقلبا عن موضعها الذي كانت فيه حال الجور وهلكت وانه لم يتلقها وهلك لا يضمن وفي
 المتيقن او كانت الورقة ما او العارية كما يقول يضمن بالجور وانه لم يكونا **ع** مجردا
 وبرهن ربهما على قبحها يوم الجور **خلاص** او لم يعلم ذلك يقضي **خلاص** لا يضمن
 بغيره الا بداع يعني لو اثبت الابداع **خلاص** او هو الذي ورع عند رجل فانك الموضع
 لم او مع المكران ورع عند الموضع له ان يأخذها بالالف التي صار وينا عليه
 بالجور ولو كان بخلافه جنى فقد ليس له ان يأخذ عندنا وما ذكره من مسایل الجور
 كمن في المنقول واما في العارية فلا يضمن عند ج س وقال يضمن الالف اكلوا في **ع**
 روايتا عن ج وفي المشايخ من قال في العارية يضمن بالجور بالالف وانه قد مر
 في غصب العارية من هذا الفصل بانه ما يضمن به العارية وما لا يضمن **موت الموضع**
بجملته لو مات الموضع بموت لا يضمن لو مات ولم يعلم حال الورقة اما اذا عرفها الوارث والموضع
 يعلم انه يعرف فان لم يضمن فلو قال الوارث انا اعلم حالها وعلتها وانكر الطالب لو
 فسرهما بانه كانت كذا او كذا او قد هلك صدق كذا عند **ع** **ع** وفي **ع** قال
 ربهما مات الموضع بموت لا يضمن لو كانت فاية يوم موت الموضع وهلكه مع وفاته هلك
 بغيره صدق ربهما هو الصحيح او الورقة صارت وينا في التركة في الظاهر فلا يصدق
 الورثة ولو قال جهاد ورثة ربهما في حياته او تلف في حياته لا يصدق بانه يمتلونه
 بموتها فيقر الضمان في التركة ولو برهنوا ان الموضع قال في حياته ربهما يقبل افر
 الثابت بنية كتابت ببيان **ن** مات وقال ورثة ربهما في حياته فلو سمع من الموضع
 رقهها صدق الورثة **ع** يضمن على علم ولو لم يسمع لا يصدق **ع** مات الموضع و
 لا يدرى الورقة بغيرها صار وينا في ماله وكذا كل شيء اصله امانة وكذا المسبوق يضمن
 بغيره **فقط** قال لربها روت بغيرها ثم مات الموضع صدق ربهما في اخذ من
 الورقة بغيره اذ هي صارت وينا عليه من حيث الظاهر فصدقه ربهما في قدر المأخوذة

يقضي بيمينها يوم
الجور

لم يمتين

قاضي

قاضي فان مات الموضع قبل ان يبرأ الورقة مات بموتها لها فصار في يمينها تركت
 وقال ورثة كانت فاية بغيره فعلى قيس قول اصحابنا ان يكون القول للظاهر
 ويجب الضمان في التركة وينا قيس قول سيبان ان القول للورثة مع اليمين او الوارث
 فام حاتم مدرته رجل تناول مال انساة بلا امر في حياته ثم روى الى ورثة بعد
 موته يبرأ عن الدين ويبقى حق الميت في ماله اياه ولا يبرأ له اخوة عنها الا بالقرينة
 والاستغفار للميت والدعاء له بغير ائنه وقد مر في كونه يضمن بغيره بموتها ومن لا يضمن
 في اواخر الفصل السادس والعشرين في بيان الحق وقاضي في **ضمان المستعير**
وما يملكه وما لا يملك العارية امانة اذ هلك في يد المستعير فلا يصدق بانه يضمن
 ولو لم يبرأ من ثمنها **خلاص** لو كانت العارية مملوكة لموتها لا يبرأ من ثمنها
مع الموضع لا يضمن العارية ولا يبرأ من ثمنها ولو لم يبرأ من ثمنها فليس
خلاص ولا يبرأ من ثمنها فليس العارية ولا يبرأ من ثمنها ولو لم يبرأ من ثمنها فليس
 يبرأ من ثمنها **خلاص** ويبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولم يبرأ من ثمنها
 الرهن ويضمن في الرهن وفي الجور ليس للرهن ان يضمن في العارية فليس
 ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها
 ويضمن في الرهن وفي الجور ليس للرهن ان يضمن في العارية فليس
 المالك لا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها
 لانه صدق ياد لا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها
 تبار وتزوج ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها **ع** ولا يبرأ من ثمنها
خلاص ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها
 والمساكين لا يبرأ من ثمنها في باطن المستعير **ع** ولا يبرأ من ثمنها
 عندنا في العارية المطلقة او الكافة لا يضمن باخطاف المستعير ولا يبرأ من ثمنها
 ايداعها قصد او الاصح انه يقع وعليه الفتوى **خلاص** العارية لا يبرأ من ثمنها
 ولو استعار من رجل خفا وبدون ائنه تبار فيما لا يصدق لا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها

قاضي فان لم يبرأ من ثمنها بغيره الحارثة ويرجع فيها متى شاء
 كانت الاعارة مطلقة او موقوفة لانها غير لازمة صح

ان يبرأ من الرهن

والساجد يبرأ من ثمنها لا يضمن في باطن المستعير
 ويبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها
 ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها ولا يبرأ من ثمنها

من وجوه

وقد كان المالك اجاب بغير هذا في
الاول وعذر الاطباء وما اعاد
والحكمة في قوله بغير اجابة ولم يرد
المير فافاد المير في اجابة المارة
من اجابة واستدل بغير ذلك واستدل
بذلك فيكون ضامنا لا يفسد او
ليس للمير اعادة الدواب والنا
التي كان من مائة البيت في
المير في بغير مائة في صاع
انها تضمنت في وجهه من
الاجابة انها تضمنت مع المستعير
واما علم بالاجابة هو هو

في يد يضمن لانه اخذ بلا اذن ولو استعار شيئا غدا فاما جاب المالك بغير في المستعير
غدا ولم يجد المالك فافاد المير من بيته واستعمله فملك لا يضمن لانه اخذ
المير من بيته غدا فملك المالك اجاب بغير هذا في الاول وعذر الاطباء وما اعاد
خلاصة قال لاخر اعزني وابك فملك فعاد لربها فملك بل غصبها لا يضمن اذ لم يكن
ركبها ولو قال ركبها يضمن لانه اقرب سبب الضمان ولو قال اجرهما فافاد المير لركب
بجميعه لانها انتفاع اذ الركوب كان باقوه وهو يدعي عليه الاجر وهو يكره هذا بخلاف
عين بملك في يد رجل فمال وهبتها في وقته لربها فملكها ملك يضمن ولو ملك المستعير
بعد الاستعمال فمال رجل وادعى انه كان له واشتبه بالجهة فافاد بغيره المير في
المستعير هو لا يبرح على المير وادعى المير فلا يرجع على المستعير في الاجارة الا
اذا ضمن المستعير فماله يرجع على المير وعطاء الاجر الى الموضع الذي
ملكته فيه والروية في العارية **يد** اختلف المير والمستعير في الايام او المارة او فيها
يملك صدق المير بيمينه ولو تصرف المستعير وادعى الاذن وحججه المير في المستعير
الا ان يبرهن **خلاصة** قال لاخر اعزني وتك فافاد ضامنا لا يضمن **يد**
صع امرات امارت شيئا من مائة البيت بلا اذن زوجها لو تافى في بيته يكون في بيته
عامة لم يضمن ولو من غير يضمن **خلاصة** لو كان شيئا ما يكون في ايديهن عامة فلا
ضمان على احد المنة الراس والثوب فيضمن المستعير والمرأة **عل** دخل بيته باقوه
فاخذ ما ليس له فوقع لا يضمن ولو اخذ بلا اذن فماله في ما هو موقوف عليه فيه
الاناء فاخذ ما بلا اذن فوقع ضمن **جف** ساء قد طال الشرا فمال ارنى قد طر
هذا فافاد بغيره فوقع من على الدار فافاد الله العدا وادعاه اقرض ضمن الادعاه
الا قد حاسوم **ن** استعمل قصاص الحمام فوقع من يده او اخذ فماله في الشرب
توقع لا يضمن لانه ما فون **قاضيان** قبل هذا اذا لم يقع من سوء اسلكه فلو
من يضمن **يد** استعار غاسا او قد وما ليكسر عطبا فوضع في بيته فملك بلا تقصير
ضمن لانه لم يضمن اذ لم يكره لطلب لا يضمن في بيته وقيل لا يضمن **صع** وعبر المير

المستعير

المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام فافاد ايسر ولو نام مضطجعا ضمن في
حضر لاني سزو ولو نام ففقط رجل سزو العارية في يده لم يضمن في سزو وحضر ولو نذر
المقوض من يده ضمن ولو نام مضطجعا في الحضر والافلا **اعارة الدواب** وفي **صع**
استعار دابة او اسماجرها ليقع جنازة فلما نزل للصلوة ونفعا الى رجل ليصلي لم
يضمن وصار الحظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى **قاضيان** في المير من سزو
استعار دابة ففقدت الصلوة فدفعها الى غيره ليمسكها ففقدت اذ اشترط في العارية
ركوب نفسه ضمن لانه لو ارجعها لغيره في وقت لم يضمن لانه لو ارجعها لغيره في وقت لم يضمن
من لم يبرهن ان يبرهن ومن لا يملك الا ان يملك المستعير لا يملك الا ان يملك
ملكه ولو تصرف في وقت في السيرة المستعير اذ ادعى الى خليفته في عياله كانت
ضامنا **فص** عن م دفعها الى رجل ليصلي حتى يصلي ضمن لو شرط ركوب نفسه والافلا
نزل في السكة عن عارية او اجارة ودخل المير ليصلي في عياله ضمن من
قال ضمن على كل حال والافلا م يدل عليه ويرفق **خلاصة** وقيل لا يبرهن فلو
لا يضمن والاصح انه يضمن **شحي** لانه دخول المير ضامنا او غيرها من بغير يديه
ما قال عقيب هذه المسئلة نزل عنها في الدواب ليصلي فافاد بغيره فافاد بغيره
لم يضمن اذ لم يضمن في هذا الوقت في بيته ولو كان في السكة ضمن ركبها او لا فافاد بغيره
بغيره فلو صور ان يدخل مسجد او بيتا ولم يضمن من بغيره لا يضمن ويرفق **فقط** فلو
اذ المستعير لا يضمن من بغيره **خص** سلمها الى رجل ليصليها الى ربه ضمن قال **ث**
هذا الوشرط الانتفاع بنفسه اما لو اطلق فلا ضمان اذ العارية توضع بقدر الحاجة
هنا هذا على احد قول في المشايخ وعند بعضهم يضمن ولو اطلق اذ العارية لا توضع
عندهم كما تفصيل **شحي** المستعير والمساجد لو قال فماله الى الوفاق يضمنان
ولا يبرهن وعليه الفتوى استعار ثوبا قيمته خمسون لينة ففقدته ففقدته ثوبا قيمته مائة
يسر لو كان الناس يفعلون شرا فملك والافلا ضمن استعار ثوبا ليكره ارضاعه ففقدته ففقدته
ارضا غيرهما ضمن اذ لا يرضى تناوت فيكونه مملوكا في صاحب جامع النصارى

المستعير

لا يملك الا عارية في هذا الوجه فلا يملك الا بداع
وان لم يشترط لا يضمن لانه يملك الا عارية في
هذا الوجه فملك الا بداع هو هو

اقول ينبغي ان لا يضمن لو كبر مثل المعينة او ارجح منها كالواستعار وانه المثل وهو نوما
 فقال لا يضمن لو عطل مثل المسمى او اضع منه كما ينبغي **جمع** روثا استعاره الى
 بعاث اول حرق كان المير يما فيه ويرضى بكونه فيه وهد بلا حافط لم يضمن اماره
 ومال خذ عذاره ولا تقل عنه في لف ضمن وقد مر في ضمان المامور استعارها ليركها
 الى ناحية فخرجها الى نهر للسقي وهي غير ملك الناحية ضمن **عل** استعماله وادفع
 ولم يجر حبله فذهب الى الميرج وتحتق به ضمن **فتم** ربط عمار العارية بمجلد فاحتق
 لم يضمن استعاره واداه الى موضع فسلك طريقا اخر لولا استويا لم يضمن ولو ابداه او
 غير مسلول او نحو فضمن **فت** استعماله الى مكان في طريق فذهب لم يضمن بعد
 اذ كان طريقا يسلكه الناس او لم يعين طريقا ولو سلك طريقا لا يسلكه الناس الى
 ذلك المكان ضمن او عطلت الا اذا نوى ان يصر الى المقادير **شيخ** استعاره حمارا
 فقال لي حمارا في الاصطبل فخذ احدهما اتيها شئت فاخذ احدهما لا يضمن ولو قال فخذ
 احدهما واذهب به والباقي ياله **كذا عل** وفي **خذ** استعاره وبعثته لياقي به
 فركبه فذهب فملك به ضمن القن ويبيع فيه حالا بخلاف ففججه اطلق وبعثته قبل بل اوف
 عدله **يد** جاء رجل الى مستبر وقال اني استعرت عذراء عندك من ربه فافلا فامرني
 بقبضها ففقدتها ودفعتها لغيري فملكه ضمن المستبر ولا يرجع على العارض او
 صدقه فلو كذب او لم تصدقه او شرط عليه الغاف فانه يرجع قال وكل من يخرق هو سبب
 للغياف **لو** ارجع المستبر ان فله باذن المير وكذب المير ضمن المستبر الا ان يبرهن على
 الاذن **ذ** استعاره الى الليل وتلفت قبل الليل ببراءه ولو تلفت في اليوم الثاني ضمن
 قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع به في اليوم حتى يصير غاصبا والا فلا يضمن كموء اسك
 الوديع بعد مضي المدة باء قال له ربهما اخطى وبيع في اليوم فملك في اليوم الثاني لم يضمن
 وقال بعضهم ضمن في كل حال واطلاق في الكتاب يدل عليه ويقتضي **شيخ** وهم فرقوا
 بين العارية على المستبر بعد مضي المدة فملكه وكان المالك قال له روثا فافلا لم يضمن
 انتفع بعد طلب المالك وضمن بخلاف المودع اذا ارجع على ربه لا على المودع **فقط** استعاره

بها طريق ليس بالخاوة
 ضمن ولو عين طريقا فملك

ضمن
 قن مجرور

والوديع ان المستبر انما اسك الدنيا
 بعد مضي المدة لنفسه فملكه
 المودع وفرقا باء روثا العارية

وفي
 بظاهر هذا مقتضى القياس لانه مو

الى مكان كذا فله ان يذهب ويحكي ويعبرها من غير ان يبيع موضعها ليل افرها
 من المير طين المسيرة يركب واداة العارية في المودع بخلاف المساجير يقول
 المير انما يضمن لاسيما في بعد ثلاثة اوراق تعلق **عل** ان المساجير لو ركبا
 في المودع يبراد استحقاقا لاوليها واطل المساجير خطا **فت** استعارها
 شراؤها على المير وكذا في العارية خاوم واجارة وموصى له بالخدم **ذ** عن سائر
 واداة او ثوبا حتى وقع على استعماله في المير ثم خرج به عن المير فاداة استعماله ضمن ولو
 لم يستعمل في الثوب لم يضمن لانه عاقل لم يخرجه المير وضمن في الالة لانه لم يخرجه
 اذ هو يصير عرفة للثوب فلكونه افرها قضيبا لم يضمن ولو استعاره محلا او
 فسطاطا وهو في المير فصار لم يضمن ولو سببا او ثوبا فصار به ضمن **فت** تلفت
 العارية في يد المستبر فملكه فلو العدة مطلق او موقت وتلفت في المدة يبرأ
 سواء تلفت بالمسجل في الاستعمال او في غيره ولو موقتا وتلفت بعد المدة يضمن افرها
 اسكها بعد المضي بلا اذن فصار غاصبا بخلاف المساجير بعد مضي المدة او موقتا
 الرقعة المالك فلم يرد من المساجير منع يصير غاصبا هذا افرها يضمن جهة الانتفاع
 بالويعين هذا اعلم ثلاثة اوجه الاول انه في لف في المعنى باء استعارها ليل عليها عشرة
 عشرين يوما فماتت من هذا البر فمل عشرة عشرين يوما لم يضمن لانه مثل هذا التقييد غير مفيد
 الثاني انه في لف في المعنى باء استعارها ليل عليها عشرة اقدرة بر فمل عشرة اقدرة فماتت
 ضمن قياس افرها في المعنى لا استحقاقا لانه اخذ بخلاف الى ضرورة لو سمي مقدار من
 البروز فماتت فله مثل ذلك الوزن وزنه شعير ضمن افرها فماتت فله العاة اكثر مما يافذ
 البر وكذا لو استعارها ليل فماتت فله طبا او قطعا او ثوبا بذلك الوزن ضمن لما مر وكذا
 لو فمل حديد او حجر او حديد او اجرا جزن البر ضمن لانه ما يدق طرورها فيكون اضر
خلاصة اعادها ليل عليها عشرة عشرين يوما فماتت فله عشرة عشرين يوما فماتت فله
 يكون مثل المدة لو اذن لا يضمن استحقاقا لاوليها فماتت فله عشرة عشرين يوما فماتت فله
 مثل المدة فماتت فله عشرة عشرين يوما فماتت فله عشرة عشرين يوما فماتت فله

بج
 ب
 ب

الربيعي لوصي مصر حدة اراخ البحر برجل عليها خطر من شبح مثل ذلك بالوزن ضمن لالة النقيب
 به فائدة اذ الشجر ياخذ من طهرها اكثر مما يأخذ البرصا كالوعل عليها مثل وزنه تنبا
 كذا في الهامة معروا الى الجسوط ثم قال في ذكر شيوخ الاسلام خواص خواص شرفها
 لا يصفى وقال وهو الاصح لان ضرر الشجرة حق الدابة عند استواها ووزنها اخف من
 ضرر الحشرة لانه ياخذ من طهر الدابة اكثر مما يأخذ البر فيكون اخف عليها بالانبيد
 قال وكذا وبها كان ينبغي الصدر الشهيد **خلاصة** استعارها الى حمل عليها عشرة
 غنائم شجر فحمل عشرة فاتيتم حشرة فهلكت ضمن **قيمة الدابة** **فت** الثالثة ان كان
 في الصدر باء استعارها الى حمل عليها عشرة فاتيتم برجل فحمل عشرة فماتوا فلو علم انما
 لا يطق حمل هذا الصدر ضمن كل قيمته لا تلافى ولو علم انما يطق ضمن ثلثها توزع الفضة
 على قدر ما اوفى وغيره بخلاف ما لو احرر جلا بعض من عشرة اسواط ففهم احد عشر سوطا
 فاحد ضمن كل نصف القيمة او المصنعة الصدر يحسب عدد وجباته لا عدد اجناباته وهذا
 لانه قليل اجزائه المستعمل في الكثير غير المستعمل في القليل بخلاف ما لو استعار
 ثور اليطن به عشرة فاتيتم برجل فمات احد عشر فهلك ضمن كل القيمة لانه لا طين العشرة اثنى
 الاون فبعد استعملها بلا اون فغصب بخلاف الحمل لانه حمل الكل برجل واحدة واحدة
 وهو في البعض ما اوفى وفي البعض مخالف فيوزع الفضة استعارها الى حماران مسمى
 فخاوزه فمات اليه ضمن الى اذ يروها على ما ملكها قبل هذا الواستعارها فاحبها لاجابها
 اما لو احبها وجابها يبرأ وهذا القابل لسيرو بين مودع وصغير ومساو لو قالوا
 ثم عاهدوا الى الوفاق برئوا لو كانت مدة الابداع والعارية والاجارة باقية وضمهم من
 قال لا يبرأ في العارية بالم يروها عاريا سواد استعارها فاحبها او فاحبها وجابها
 وهذا القابل لبرئ في المستقر والمساو لو قالوا فاحبها ثم عاهدوا لا يبرأ بخلاف مودع
 خالف ثم عاهدوا والاول اصح يقول الحقير بل الثاني اصح او قد سبق قلنا في **شئ**
 اذ المستقر والمساو لو قالوا ثم عاهدوا لا يبرأ وعليه القوي ويبرأ ما سأل
 بعد سطر عن **د** وبعد اسطر عن كتب شئ فماتوا والله الموفق واسه اعلم **د** بعضهم قالوا

بسم الله الرحمن الرحيم

البر

فتنہ

५५६

لا يزال

لا يبرأ مطلقا وبعضهم قالوا يبرأ لو استبرأ او استعار فراها بها وجاينا واليه دار
مستن وغيره من شايخ زماننا اقتربا بنا لا يبرأ بالعدو **هـ راية** استاجر حال الى محل
نجاذرها الى محل اخر ثم رجعها الى الاول فملكك ضمنها وكذا العارية قيل **مستحجر**
هنا اذا استاجرها فابها **جيبا** لا جاينا لينتهي العقد بالوصول الى
الاول فلا يقصر بالعدو وروى الى يد مالكها معني اما اذا استاجرها فابها
وجاينا يكون كمواع خالف في الرواية ثم عاوى الى الحقائق وقيل الجواب
بحرين على الاطلاق والفرق اذ الموضع مأثور بالحفظ مقصودا فبقى الامر
بالحفظ بعد العود الى الحقائق فخصر الروا الى يد يابيه المالك وفي الاجارة والا عا
يصير الحفظ مقصودا مأثورا بتعال الاستعمال لا مقصودا فافا انقطع الاستعمال
لم يبق يونا بنا فلا يبرأ بالعدو وهذا **جمع** استاجر حال الى مكان سماه **مستجير**
فتعدا فملكك ضمن لانه خالف فصار فاصبا فلم عاوى الى المستحق فملكك لم يبرأ مطلقا
في ظاهر الرواية وقيل هذا فيما استاجرها فابها لا جاينا وهي رواية الزاوير و
قال في موضعين وقال زفر يبرأ لانه امين خالف ثم وافق فيبرأ كالموضع
خلاصة استاجر حال الى محل سماه فجاوزا ثم رجع فملكك فخرج في قوله الاخر
يضمن المضمن يد فعا الى ربها وهو قوله وهو اختيار الامام الشرحسي وكذا
العارية بخلاف الموضع موقوف خالف ثم عاوى الى الحقائق وافق حيث لا يضمن
وقيل لا فرق بين رويعة واجارة او رويعة مطلقا اما الاجارة فيها الذهاب
عوده الا ياب حتى لو اجرها لو استاجرها فابها وجاينا لا يضمن كالمويعة
وهذا المين يصح اذ بين الرويعة والاجارة فرق يقول الحقير هذه الفرق
هو ما مر في هذه الصيغة من الهداية **فاضي** ان استاجر للمكوب الى الكوفة فجا
عها قدر ما لا يسامح فيه الناس وركبها في ملك الزبارة او اقام رجعها الى الكوفة
يضمن ما لم يرجعها الى ربها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يقطع
عنها الاخر وهذا مخرج في قوله الاخر وهو قوله **شعبي** لو ذهب الى مكان غير المتي

الاول اصح وقال في الكافي
الثاني اصح

2

وز

ضبطوا ضمن ولو اقصر منه وكذا لو اسكنها في بيت ولم يذهب الى المحر من الملك الميراث
 من ركبها **قاضي خان** لانه امارها للذهب لا للاسكان في البيت يندر
 ايجير يرو عاها تيب المسيلين اشكال وهو اذ الحال فيهما الى جبال الى شرقها
 الظاهرة لا يضمن فيها ولا في المسيلين او اتيين او قد يركب **يد** انه لو اسلم
 قد وما لكسر كطب فوضعت في بيت فقلن بلا نقض قبل ضمن وقبل لا **تخي** والملك
 المعاصر وعقد وكذا الاجابة وهذا بخلاف ما لو استعارها مطلقا او ليحل تراخي الاذن
 برك **طلب العارية وردها** وفي **صع** لو كانت العارية موقفة فاسكنها بعد
 الوقت مع امان الرق ضمن وان لم يستعمل بعد الوقت هو المحاروس ولو توقفت
 نصا او دالة حتى اذ من استعارته وما ليكسر عطبا وكسرا فاسكن ضمن ولو لم يوقت
 وفيها خري بعاريت فادكفت كم زياو ارجهار روز در روز پنج و چهار روزان
 خربار تا پنج روز هاشتم خرم هاشتم خرم و قية روز پنج خرم شود وفيها ردها
 مع من في عياله برى للعرف وفي الودعية قولان يقول ايجير والفوى على انه يسراء
 في الودعية ايضا كما خري في الوقي روه الودعية قال وكذا لو روه الدابة على قن يتحم
 رها و مويتم عليها يسراء وكذا قن لا يقيم عليها في الصيغ ولو ردها الى بيت
 رها او اصطلح برى ولو روه الودعية على قن رها ضمن سواء قام عليها او لا هو
 الصيغ وفي الغصب لا يسراء بره على قن يقيم عليها ولو الى قن لا يقيم عليها
 او الى خسر ل رها او الى اصطلح لا يسراء بالاول **فت** جاد فاهم الميراث
 فدفع اليه المستعير انكر الميراث لم يضمن المستعير اذ الرق على فاهم الميراث
 على الميراث **هداية** روهها المستعير الى اصطلح رها ضمن قياسا اذ روهها الى رها
 بل رضى بها ويسراء استقاما لانه اتي في تسليم متعارف اذ روهها الى رها
 وار الملك محقق كالة البيت ولو ردها الى رها فربها يردوها الى الميراث **خلاص**
 روهها مع عبد او اجير يسراء كما في الودعية وكذا لو ردها الى عبد رها او اجير
 او غني عياله ولو روهها مع عبد يرد عليها قال الصدر الشهيد في جامع

ذاستعار ثورا الكبر ارضه
 فلم يكره فطرب ضمن وكذا
 الاجابة هو

الصغير

المصغر لم يذكر هذا في الاصل و قال مشايخنا يجب اذ يسراء وفي اجماع الصغير للمام
 فاضخان السارق والغاصب لا يسراء بالرق الى من رها او مربيها او اجيرها
 او عبد مالم يردوها الى المالك **وجيز** في المتق لو اذ قد قرب رجل بلا امره من
 بيته او ما بين من اصطلح اصطبل ثم ردها الى بيته وهلك لم يضمن يقول ايجير
 فظهر من هذا او ما قر من قول الصدر الشهيد اذ مسيلة الغصب خلافة والله اعلم
ورر روهها المستعير مع عبد او اجير ما شاعره او مسانته لا يضمن
 الى اصطلح رها تسليم كونه جامع عبد المير مطلقا او اجير كما قر لو كان المستعار
 غير نفيس ولو روهها مع اجنبي ضمن **صع** لو كانت العارية شيئا نفيسا عقد
 جوهر او شيئا نفيسا ضمن بدفعه الى قن المير او اجير **وجيز** لانه لم تجبر
 العادة بدفعها الى هؤلاء وكذا كك المساء **صع** والاهن كونه بيته والاجارة
 كعارية في حق احوال الرق والمساء والمستعير لو خالفه في ما على الوفاق
 وافق روهها الى من في عياله المير يضمن اذ لا يسراء على المير القريب
 الا في انه لا يسراء بالعوض الى الوفاق ولو روه العارية مع اجنبي ضمن اذ صار
 حرمه عا بخرافه والمودع لا يملك ذلك **قاضي خان** غصب و اذ روهها
 الى مربيها لا يسراء وقال زفر يسراء ولو ركب و اذ روهها ثم نزل وفي كماله
 في مكانها يضمن عند من لا عند زفر ولو اذ لقطه للمير فها ثم اعادها الى محل
 اذ روهها من يسراء فلو هلك لا يضمن ولم يضمن في الكتاب بينا لو تحول من ذلك
 المحل ثم اعاد اليه وبينما لم يتحول وكرها كما في الجليل ما و يله اذ اعادها قبل
 التحول فاما بعد التحول لا يسراء اليه مال القيمة او وجهه هذا **او** اذ
 ليعرفها فلو اذ رها لياكلها ثم اعادها لا يسراء مالم يردوها الى رها **خلاص**
 برهن انه روه العارية و برهن المير انها هلكت بعد ما جاوز المدة المسمى
 في بيته المير او الى ان يطلب المير العارية فلم يردوها المستعير هلكت ضمن
 ولو قال من رها عندى فترتها ضمن فملك لا يضمن **ن** طلب المير

اخلاصة

ها

العارية فقال المستعير نعم او فمها اليك ثم قال تلفت فلو كان يرجو ان يحرقه لم
 يضمن ولو ايس منها ومع هذا وعد ثم اخبر بالثمن ضمن وكذا الوصية قال
صلى هذا التفصيل خلاف ما ذكره ظاهر الرواية او ضمن في الكتاب انه لو
 وعد بالرقم اخبر بالثمن ضمن للثمن المجهول لو طلب المير فميرط المستعير في
 الدفع فذلك ضمن لو كان له ماله لو كان ما هو راعا الوقت الطلب والافلا ولو
 قال نعم او فع وفرط حتى مضى شهر ثم سرقه فانه ما جاز اخذ الوقت الطلب
 لم يضمن واذا كان ما هو راعا واظهر المير كراصة للمساكن لم يضمن لارضا ولا سخطا
في خلاصة لانه الرضا لا يثبت بالسك وان صرح بالرضا باه قال لا بأس لا يضمن
 ولو كانت العارية موقوفة فمضى الوقت فلم يرجع ولم يرد ضمن **ضمان الميرتين وما يجوز**
وما لا الرهن كونه موقوفة وكل فعل لا يضمن به الميرتين الا ان الوصية
 لا تضمن بالثمن بخلاف الرهن يقتضي بالدين وكل فعل يضمن به الميرتين
 ثم الوصية لا تارة ولا تارة ولا تارة فكذا الرهن ولم يضمن في عياله لا الانتفاع
 به بل اذن فلو هلك في حال استعماله ضمن كله ولو بعد فرائده او قبل شره وعنه استعماله
 قدر بالدين ولو انتفع به بملك امانة وليس للميرتين بيع ورهن و اجارة واعارة
 ولو فعله يصير حقا مستحقا ولا يبطل به عقد الرهن **هداية** واذا اعدى الميرتين
 في الرهن ضمنه ضمانا الغصب بجميع قيمة لانه الزيادة على قدر الدين امانة والامانة
 والامانات تضمن بالتعدى **مختارات** الرهن لا يرهن ولا يحار ولا يورث ولا يورث
 الا بائناق المحل الراهن والميرتين **قاضيخان** الرهن بائناق وان كان جائز رهن
 عند رجل ثوبا وقال الميرتين انه لم اعطك ما لك الى كذا وكذا فهو بيع ما لك على
 قال لم لا يجزى فذلك **جفت** ركنها الميرتين ليس رهنها عار بها فملكته الطريق لم يضمن
 لو سلمت من ركنها ولا يصدق الا ببينة على سلامتها **بسي** ميرتين قالن ثم عاود
 الى الوفاق فهو رهن على حاله فلو اودى الوفاق وكذب راحته صدق راحته او اقر
 بسبب الضمان فمجهول في ضمانة الميرتين **فقط** رهن اجاز ميرته اذ يورث

ضمن وكذا الوهم

باذن فذلك في حالة
 الاستعمال صح

للميرتين

الرهن

الرهن او يبيعها ويرجع فلو اودى فهو رهن كالكاف ولو اعارة او اجارة
 يخرج من ضمانه والميرتين اذ يبيع رهنه في الاعارة والاحتياط لا الاجارة والاخر
 للرهن ولو رهنه بجهة باه رهنه يخرج من رهن الاول رهنه في مسالير
 بيع الرهن **جسي** تنضم به الميرتين باذن فملك فالدين باق انما تم صار عارية
 يخرج من الرهنية ولو اخرج من اصبه ثم هلك هلك بالدين للميرتين **فقط** ليس
 للميرتين اذ يسافر بالرهن **خ** هذا عند من **علي** الميرتين لو سافر بالرهن
 او انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي في يد الرهن قال **ص** ما في القدر
 كالميرتين ما ذكره في اذى الميرتين العاقبة قال صاحب جامع الفصولين اقول
 بمجرأة ما ذكره القدر قول ح وانما هو كونه الميرتين وما ذكره قول س من فلا اسكا
 يقول اقول الميرتين ان الميرتين والحب ضمانا لانه ما يضمن به الميرتين في الميرتين
 الميرتين بجهة الميرتين في الميرتين في الميرتين الميرتين الميرتين في الميرتين
 الميرتين في الميرتين في الميرتين في الميرتين في الميرتين في الميرتين في الميرتين
فحين ميرتين اعارة الرهن فذلك في يد المستعير ضمن ماله بملك حاله
 الاستعمال او في غير حاله **النقص** والزيادة لا يغير حكم الرهن والعير ببيعة يورث
 قبضه فلو رهن قبا ببيعة الميرتين ثم استأجر الرهن ثم يورث عليه وقبضه فمجهول
 فذلك هلك بكل الدين ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمة حين غصبه فاني
 كل شيء يضمن فضا يضمن لو سخط الميرتين لو رهنه بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة
 في الغصب لا يضمن في الرهن فلو غصب ما فسخه في الغصب في الغصب في الغصب في الغصب
 بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة
 الدين بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة بجهة
 فاني وجعل العاقبة باه ثم طرأ اليه القرض قال من يورثه كالكاف وقال زفر هو
 للميرتين كغاصب ضمن القيمة ورفع الى اخرته بين وما اخذها من رهنه بجهة بجهة
 فاخذها فضا لا يضمن من الدين في كل له على عشرة ورهنه بجهة بجهة بجهة بجهة

ص ٥

المدينون ما به فمال خذ منها عشرين فصاعقت قبل الاخذ فليس مال الدافع ودينه
 باقى **وروز** لو هلك الرهن ضمن المدين بالاولى من قيمته ومن الدين ولو استويا
 سقط دينه ولو قيمته اكثر من الفضل امانة ولو اقل سقط من الدين قدره وضمن بدعي
 الظالم بالامانة للمدين طلب ما دونه من رهنه وجب به وجب رهنه بعد
 المشقة حتى يقضى دينه او يبرأ لو طلب دينه ولو لم يبرأ القدر باحضار الرهن
 ولو لم يكن له رهن فانه اضر سلم الراهن الدين ثم المدين الرهن **قاضيان**
 كاي السبع حيث يور المشرك يسلم النفس **وروز** ولو لم يور رهنه سلم
 الدين بلا اضرار الرهن ولكن للراهن ان يخليه بالمال هلك الرهن ولا يضمن مدين
 رهنه لو لم يكن الرهن من بيع الرهن ليقضى دينه ولا من قضي دينه اذ يسلم
 بقدر رهنه حتى يقضى بقية البقية ويحفظ المدين نفسه وعياله كزوجته وولده
 وخدمته واجبر ما يشاء من اوصائه فيكون معه او البقية الساكنة للثقة
 ولو وقعت امره الى زوجها لا تضمن ومن يخطب غيره ويتعبد به صريحا وبإيداع رهنه
 ايضا استوفى المدين كل دينه او بعضه بايقاع الراهن او بايقاعه او بشراية
 عينه او صلح به بما يرضى من احواله مدينه **قاضيان** على اخر فملك
 الرهن في يد المدين هلك بالدين وروى المدين ما يقضى الى من اقرى وبطلت
 احواله الزاوية تصح في الرهن لا في الدين **قاضيان** في عند من يجوز ان يصر
 رهنه بكلا الدينين **وروز** استعار شيئا لرهنه جاز ورهنه باشاء
 وانه عين المبرقة بانه عين من قدره وجب رهنه وبلد فانه خالف ضمن
 المستعير المبر المستعير ويتم الرهن او ضمن المدين ويرى مع باضين ودينه على
 الراهن وانه وافق باء رهنه بقدر ما اقر به وهلك الرهن عند المدين استوفى
 المدين كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر وجب مثل الدين للمدين على المستعير وضمن
 دينه لو قيمته اقل وباقي الدين على الراهن المدين لو اقره المبر ويرجع المبر
 على الراهن باقى اقساوى الدين القيمة ولا اكثر يكون في الزاوية مبرعا

انما

في الزاوية

فلا يرجع بذلك القدر ولو اقل لا يجبر المدين على تسليم الرهن ولو هلك الرهن
 عند الراهن قبل رهنه او بعد مكنه لا تضمن ولو تصرف فيه من قبله لانه ايمن جاز
 خالف ثم هلك وافق **قاضيان** مدين اعطى ما دونه شيئا وقال امسك حتى
 اعطيك مالك قال ع هو رهن وقال من هو رهنه لا رهن ولو قال امسك
 بملك فهو رهن وفاقا اراد ان يرهن شيئا الى رجل فقال له الرجل اخذ
 حلقه على انه اذ ضاع ضاع بلا شيء فقال له الراهن نعم فالرهن جائز والشرط
 باطلا اذ ضاع فذهب بالمال رهن عند رجل شيئا غير اذ يكون عليه دين
 وقال ارجع اليك واخذ منك شيئا فضاء الثوب عند المدين قال من يعطيه
 المدين ما شاء وعندك وكذا عندنا **قاضيان** **وجيز** اختلنا في قيمة
 الرهن بعد هلاكه فالقول للمدين والبيته للراهن قال المدين اخذت المال
 وروى الرهن وانكر الراهن الروى وروى فالبيته للراهن بخلاف ما لو رهن
 الفاصب عاروا المخصوب وروى المالك على المالك فبيته الفاصب اولى
 قال الراهن رهنك هذه العين وقبضتها مني والعين فبيته يد المدين
 وهو يكر او قال بل رهنك من غيري فالحول والبيته للمدين ولو العين
 هالكة فالبيته للراهن لو قيمته ما يرضى الراهن **قاضيان** اختلنا فقال
 الراهن هلك الرهن عندك وقال المدين قبضته مني بعد الرهن وهلك عندك
 فالقول للراهن بيمينه والبيته **قاضيان** بيته ولو قال المدين هلك عند الراهن
 قبل اذ قبضه فالقول له والبيته للراهن ولو قال المدين رهنك هذه العين
 التي بيني وقبضتها وقال الراهن رهنك اصد بها فالقول للراهن والبيته
 والبيته للمدين رجل عليه الف رهن شيئا ثم اختلنا فقال الراهن رهنه
 بنحسابة ودة للمدين بالف فالقول للراهن ولو اقرى الراهن الرهن بالعت
 والمدين بنحسابة والراهن قائم لياوي الف كالي وترا فانه هلك الرهن
 قبل التحالف فالقول للمدين لانه يكر زياوة سقوط الدين **قاضيان**

شيا

اسما جرها للكلوب الى الكوفة فجاوزها فبدا لا يسبح فيه الناس وركبها في ملك
 الزيادة اولاً ثم رويها الى الكوفة ضمن ما لم يروها الى رها فلو هلك في طريق الكوفة
 ضمن قيمتها ولا يستطعن من الاجرة في قول ح اخر وهو قولنا ايضاً وكان يقول
 اولاً او رويها الى الكوفة جرى ثم قال لا يسبحوا بازالة العتق وكذا المستعير كان
 الموعود وقال بعضهم يرى الكل من العتق بازالة العتق وقال بعضهم اذا اسما جرها
 فاجبها وجايشا يرى وكذا المستعير اذا اسما جرها فاجبها لا جانيا لا يسبحا على كل
 حال الا الموعود يقول انهم انتم يقولون بغيره وقد تم تفصيلهم فيما سبقت عليه
 المسئلة في اعادة الرداءة من الهداية والكلالة والجمع فليست **روى المساج**
وما يتعلق به وفي من اسك المساج بعد مضي المدة وتركه في دار غيره ضمن
 او الرقيب عليه بعد المدة فضمن حينئذ وكذا تركه في دار الغير فضمن **كذلك** ليس
 المساج رويها على موجبه وعلى آفقه فلا اسك لم يضمن وليس هذه الكارية فان
 اسما جرها من مكافاة المصرفاها وجايشا فليست اذ ياتي به في كل المكان الذي قبض فيه
 فلا اسك في بيته ضمن ولو مال الموعود اركب من هذا المكان وارجع الى بيته فليس
 عليه رويها الى بيت الموعود **عن** رويها المساج فملك في الطريق لم يضمن
 كونه ولو لم يملكه بلغة اذ مالكة في بلد اخر فاساق اليه ضمن ان عليه الرق الى محل
 اسما جرها **في جن** قال ح كل مال له مؤنة كرمي البلد فعلى الموعود رويها لا على المساج
 وما لا يملكه ككتاب وهدية فعلى المساج رويها **خلاصة** ركبها المساج رويها
 فملك لا يضمن استحقاقا وكذا في الهبة ودية الاستشارة ولو عمل عليها شيئا ضمن
 ولو سطر سبورها ولو ساقها لرويها فملك لا شيء عليه **في** لا يجب على المساج رويها بعد
 المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكي عن **ن** يجب على المساج رويها وهو احد قول
 الثاني ولما ان عتق يقصد به المنفعة بعد ان لا يجب على العاقرة رويها بعد رفع العتق اصله
 نكاح الامة او اطلقت او تنزل هذا عتق فيه عوض فاذا ارتفع العتق مؤنة على مالكه
 اصله البيع او اتي بها فلو اسما جرها الموعود الرهن او ثوب العتق الرجوع ذكر في انها

ي لو لم يروها عليه
 متى المدة من موجبه

ي المساج لرويها والدية
 مع اجبى من موجبه

غير مسلمين **ص** اجرة ثا او دابة ودرغ المساج فموت الروعي بها فانه اخرجت
 من معاني **خ** وبه يفتي بالميتين خلافا **كف** اسما جرها او مال له مؤنة
 وشرط الروعي المساج فقيس الاجارة لانه شرط لا يقتضي العتق لانه مؤنة الروعي
 المحل الموجب لا المساج وبه افتى **خ** وذكر **ظنة** انها لا تقصد لانه شرط الروعي
 كجاء كذا في الاجرة وبه افتى **صط** وبما هذا الخلاف لو شرط اطلاق الدواب
 على المساج كذا **كف** وفي **ن** اسما جرها فموتها فموتها على ما جازف
 فزلق الحمار واكثر العدة لويطيق الحمار عليها يبرأ والا فموتها قبل ان يركب رويها
 الموعود فلم يضمن قال الحامة اذ المساج يركب الى الموعود فموتها لم يضمن ولو لم يركب
 لم يضمن رويها الى بيته ضمن المدة من وقت اسما جرها الى وقت قبضه ايجب ضمن
مؤنات الرق مؤنة رويها المساج والروية على مالها وفي الرهن قبل على
 الرهن وقبل على الرهن يقول الحق الاول هو المذكور في فاقوى فاقضى ان وثقلا
 الثاني هو المذكور في الموعود والمغرة والله اعلم قال وموت رويها الحارثة والغصب
 على المستعير والغاصب وموت رويها المبيع فاسد بعد الفسخ على الغاصب وموت رويها
 المبيع بغير او بغير رويها او شرط على المبيع المشتري ولو تقابلا البيع فعلى
 البائع مؤنة رويها مبيع له رجل وموتة والرقية الا بغير المشتري كعقار وصنعة ونسأ
 على الا بغير او الرق ففحق القبض فيجب على من لا شفعة القبض وهي هذا للاجير
 او لعين وهو الاجرة وارث الثوب المنفعة والعين خير في المنفعة فله الرق
 عليه بخلاف ما اجرتا او دابة فانه الموعود الرق على مالكه او له العين والمشتري به
 المنفعة ذكر في ضا في الشايع اذ مؤنة الروعي على الاجير المشتري ام لا فيه
 اختلاف فلو شرط على المالك فانه عليه **خالف في طريق او رفق** وفي **خ** استا
 حمار با او حمارا لا يملك له طعانا في طريق كذا فسلك طريقا اخر سلكه الناس فملك
 الماع وكذا **كب** انه لا يضمن ما لو اهدى الوضوء تقارب الطريقان اما الرق فاقوى
 فاحش في طول وقصر ومهولة وصعوبة يضمن **عن** لو اهدى في السلوك ولكن

نقض

ح

ن

يقبل ولو برهنه يفتي بنية المسافر ولا اقلها في اجرة ودية جميعا او في اجرة
 جميعا يتجلى ان كانا معا فكل واحد منهما لا يجزى بغيره ولو برهنه يفتي بها جميعا
 فيفتي بزيادتها لا بجزئية المجرم وزيادته المدة او الماسة بنية المسافر وان برهن
 بالبرهان كلف صاحب الاول ولو اختلفا في هذا الموضع بعد ما قضى مدة الاجرة
 عند المسافر او بعد ما وصل المقصد فالقول للمسافر ولا يتجلى ان اجابا ولو اختلفا في
 الاجرة بعد مضي بعض او بعد ما سار بعض الطريق يتجلى ان اذا اختلفا في تسعة الاجرة يتجلى
 والقول للمسافر في حصته الماضي ركب وانه رجل الى الكوفة ثم قال امرتني بما قال ربه
 اجر كما يكذب اقل القول للراكب ولو ركب وانه رجل الى الكوفة وقال ربه بما بل اجرتها الى
 الجبالة الى اهل ان البيوت بكذا فانه سلمت الدابة فالقول للراكب ولا يلزم شي وانه ملك
 فالقول لربهما ويضمن الراكب قيمتها **خلاصة** اساجر رجلا فيذهب بكتابه الى فلانة فقال
 ذهبت به وقال المسافر ما ذهبت فانه برهنه الطريق وقع الكتاب اليه او برهنه انه
 يكذب يجب الاجر اكثرى ابلا الى بلده فاقضيا في وقت اخر وجب فالقول للمسافر في الاجر
 وكذا في المسحقين الطريق او الم يكن متقاربين ولو اختلفا في اصعب فلا بد من البيان
ضمان المكاري وفي **قت** لما اراد المكاري ان يضع الرق عليها اخذ
 العدلين من جانب وري بالعدل الاخر فانشق العدل من ربه ضمن ما تلت لانه يضمن
فض شرط على المكاري ان لا يبيع ليليا ولا مالك مع يمينه ان ليليا فضاقت مع ليليا
 فالمكاري لو وضع الخط بترك الخط ضمن وفاء ولو ضاعت بلا ضمه يبرأ عند خلع
طاف فتش كمار استقبال المصروف فطرح المجلد فوجب به اجته بالداة لو برهن
 تخليص المجلد ثم وعلم انه لو عمل اخذ المصروف المجلد والمكاري يبرأ او لم يترك الخط
 فاقول **خلاصة** اساجرها لمجلد معلوم فساها ربه ففترت ففقط المجلد ففقد
 الملتصق وزب الخلق يمشي معها في ضمن المكاري اساجرها لمجلد متاعا فلو ركب هو
 والمكاري مع المجلد لم يضمن المكاري وكذا لو كانا يتوقفا انهما او يسرقا منها ولو اقلع
 حبله فقط المجلد ضمن المكاري اجماعا اما لو اصابه الشئ او المظرف ففقد المجلد

داو الاصل
 بنية
 بنية
 المدة

خلاصة
 الرق والمكاري
 من موصوف

سرق المجلد من ظهرها لا يضمن عند جرح وعند ما يضمن ولو جعل عليها عبدا فاقرب
 الدابة ففترت ففقط العبد لا يضمن لانه العبد في يده فنفى بخلاف الملتصق وكذا لو
 جعل عليها ركب الملتصق متاعا ركبها فساها ربه الدابة ففترت ففقط الرجل او ففقد
 الملتصق لم يضمن ربه الدابة ولو كان العبد لا يضمن ضمن كانه رجل الملتصق والبيعة
 او اهلكت بسوقه وفي فتاوى ابي الليث الجبال اذا نزل في المارة وتبين له
 النشل فلم يتغير حق ففقد الملتصق بمطر او سرقة فهو ضامن ما ولىه اذا كانت السرقة
 والمطر قابلا **اجارة الاسعة** وجوب الضمان فيها على المسافر **ذا** اساجر
 ثوبا بالليلب ووضع في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك بخلاف
 الدابة كما في موضوع التوثيق في اليوم فلا اجر اذا الضمان في الاسعة **من**
 فلان غضب ولو سرق لا يضمن ولو خرق بطنها لا يضمن ولو حصل الملاك بجنابة
 بذهاب امرأة اساجر رجلا ليأمره الى الليل بالليلب فخبسته اكثر من يوم وليلة
 في فاصلة هذا الموضع بعد الطلب او جسته مستهله لا لو جسته للخط
 قبل الطلب او العين المأتم بقى امانة فلا يضمن الا بالاستعمال او يمنع بعد طلب كونه
 بخلاف مستعير مسك الحارثية بعد المدة ضمن لوجود طلب حكم او وجب عليه الرق
 بضي الدابة بخلاف الاجارة والى صلب بين اسكال كلفه وامسكال الاستعمال انه
 لو اسك في موضع يمكن للاستعمال فهو للاستعمال ولو اسك في موضع لا يمكن
 فيه للاستعمال فهو حفظ **يد** اساجر ثوبا بالليلب يرمي الى الليل فالبس غير ضمن
 ولو سلم لا سقط الاجر ولو تركه في بيته الى الليل لزم الاجر لتمكنه من الانتفاع في
 زمانه اضيف اليه العقد **فقط** ولو ثوبا بالليلب ويذهب الى موضع كذا فلبس
 في بيته ولم يذهب قال **كلني** سقط الاجر لانه في بيته ضامن وقال **ث** يجب
 الاجر لانه اذا كان في بيته لم يضمن لانه ما يلبس بالليلب لا بالذهب
 بخلاف استيجار ربه لركوبه ليأمره الى مكانه كذا او كذا في المصروف لم يذهب
 فلا اجر والفرق ان بيان مكان الركوب شرط لصحة اجارته او الركوب يخلو

من

كالاجر

باعتلاف المكان خشونة وسهولة وفي التوب لا يشترط الآلة بيان الوقت أو اللبس في
 في بعض الأوقات اضرب كذا **ث** وعلى هذا الواسع في التوب باللبس وينبغي أن لا
 وليمة فلان قد ذهب إلى موضع آخر ينبغي أن يجب الإجماع ولا يفتن أسامة في التوب باللبس في
 فخصت بمن المهر وبوزاة رقت هل تفتن قرعة من قبل العارية من **د** لو استأجر
 أو وابتاع في المهر فاستعمل في المهر فموجب المهر فلو استعمل في استعماله في
 الدابة لا التوب **اجارة العمار** وجوب الضمان فيها على المساجير **ث** لو استأجر
 ولم يتم ما يريد جاز ولا أن يسكن ويسكن غيره أو لا تسكن في السكن ولم يضع مائة
 ولو ربطه وابتاعه لو فيه موضع عقد ربط الدواب والافليس له ذلك ولو أنه يعلل في
 له ما لا يضر بالبناء كمنه وغسل توب وأما ما يضر فيه كمن وحداوة وقصارة فلا الإجماع
 المالك قبل المأدوم في الموضع وكسر الكلب قبل بيعه من الكلب وقيل لو ضرر
 اليد بالبناء يبيع والآلة وبه يفتي وكسر الكلب قبل بيعه مطلقا ويوم بكسر خارج الدار
 يرضى البناء لا يحال وقيل لا يبيع من المأدوم لانه من السكن فلو اقد فيه فخر قصار
 حد أو ولو فذلك فيه بنفسه من قيمة المهدم لانه اثر فعله ولم يهدم شيء يجب الإجماع
 استقام ولو أساجر وار على أنه يمكن فلم يسكن بل عطل وضع فيها تروا وشبه
 فوغيره ليس لرب الدار منع جزها أو وضع هذه الأشياء من حلة السكن ولو
 يثر الماء وحك فيه رجل ضي لو حفر بلاؤة لثقة أو اخر تفرق في الرقة وهو تفرق
 المنفعة ولو أساجر حانوا من رجل فقتب احدهما إلى الآخر يرتق بذلك ضي ما فسد
 الحايط وضى اج الحانوتين بتمامه ربط المساجر وابتاع على باب المساجر فضررت اسما
 أو هدمت حايط لم يضمن أو ربطها على الباب من الخارج فارتق الدار ولو فعل المالك
 ضي الآف أو فعل باقون المساجر ولو عارية والمسجلة بما لا يضمن أو بعد الامارة
 للبحر ولا يملك ولاية ربط وابتاع ولو بني المساجر تروا أو كانا في دار **ث** لو استأجر
 أساجرها واصرة بعض بيوت الجيرة أو بعض الدار لم يضمن فلو كان باقون المالك
 لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى إلى نقضه بخلاف الخزانة نقض

ويزرزان

فما

يلكو

وكانت من آخر

الرقبة وكلاهما البناء لا يوجب تغيير البناء إلى نقضه فلو وضع المساجر في
 نصب التور شيئا لا يضمن الناس من ترك الاحتياط في وضعه أو اوقد نارا
 لا يرقه مثل في التور ضمني **ضمان انواع المساجر** **الاجرة** كالاجير المشترك
 والاجر الخاص واجراهم ايضا **ص** الاجير الخاص لا يضمن ما يملك في يد بلائعه
 أو ملك من المأدوم في المأدوم ولا يفتن شي من الاجرة اجرة والاجر المشترك
 ضمني ما يملك في المأدوم وكذا ما يملك في يد بلائعه عند ما لو امكن التفرقة
 والاختلاف **ح** **ورررر** الاجير نوعا اجماع مشترك وهو من لا يعمل لواحد كخياط
 وخباز ونحوهما أو يعمل لعلامة غير موقت فلو أساجر رجلا واحد فليطو خياط أو
 نحوها في بيت غير مقيم بوقت بيوم أو يومين كان اجيرا مشتركا وانه لم يعمل
 لغيره ولو عمل لغيره أو لعلامة بلا تخصيص كالواستاجر لرجل غنم ثم البكة أو
 اجير مشترك الا أنه يقول ولا ترق غنم غيره فحينئذ يصير اجيرا خاصا ولا يضمن
 الاجر الا بعلمه والثاني الاجير اجير خاص ولا يضمن اجير واحد وهو من يعمل لواحد
 علام موقفا بالتخصيص وفوايد هذه التور وعرفت ما ذكرنا وهو يستحق الاجر
 بتسلم نفسه مدة واحدة لم يعمل كاجير شخص كخدمته ورعى غنم **ص** الاجير الخاص
 لا يضمن ما يملك في يد بلائعه أو ملك من المأدوم في المأدوم ولا يفتن شي
 من اجرة والاجر المشترك ضمني ما يملك في يد بلائعه أو ملك في يد بلائعه
 عندهما لو امكن التفرقة عنه والافلا وقال ح وزفر وحسن لا يضمن وهو القياس
 ولو ملك ما يملك التور عنه كسرة وغصبة أو لا يمكن كحق غالب وغارة غالبة و
 قيل قول ح قول عا رضى وقولها قول عمر رضى ولاجل الاختلاف في الضمان اجاز
 المتأخر من القول بالصالح على الضمن جزاء على القولين وقيل يفتي بقول وقيل
 قول ح قول عطاء وطاوس وما من كبار التابعين وقول سم قول عمر وعلى
 رضى وبه يفتي **ه** اهما ما لقول عمر رضى وصلة لا اموال الناس **خلاصة** وفي
 الاصيل الاجير المشترك لا يضمن ما يملك عنده بغير فعله عند ح الاجير الخاص

يقول المتأخر في بيان ما لا يضمن

يقول المتأخر في بيان ما لا يضمن
 ان الاجير الخاص لا يضمن ما يملك في يد بلائعه
 لا يضمن ولا يفتن شي من الاجرة اجرة والاجر المشترك
 ضمني ما يملك في المأدوم وكذا ما يملك في يد بلائعه عند ما لو امكن التفرقة
 والاختلاف **ح** **ورررر** الاجير نوعا اجماع مشترك وهو من لا يعمل لواحد كخياط
 وخباز ونحوهما أو يعمل لعلامة غير موقت فلو أساجر رجلا واحد فليطو خياط أو
 نحوها في بيت غير مقيم بوقت بيوم أو يومين كان اجيرا مشتركا وانه لم يعمل
 لغيره ولو عمل لغيره أو لعلامة بلا تخصيص كالواستاجر لرجل غنم ثم البكة أو
 اجير مشترك الا أنه يقول ولا ترق غنم غيره فحينئذ يصير اجيرا خاصا ولا يضمن
 الاجر الا بعلمه والثاني الاجير اجير خاص ولا يضمن اجير واحد وهو من يعمل لواحد
 علام موقفا بالتخصيص وفوايد هذه التور وعرفت ما ذكرنا وهو يستحق الاجر
 بتسلم نفسه مدة واحدة لم يعمل كاجير شخص كخدمته ورعى غنم **ص** الاجير الخاص
 لا يضمن ما يملك في يد بلائعه أو ملك من المأدوم في المأدوم ولا يفتن شي
 من اجرة والاجر المشترك ضمني ما يملك في يد بلائعه أو ملك في يد بلائعه
 عندهما لو امكن التفرقة عنه والافلا وقال ح وزفر وحسن لا يضمن وهو القياس
 ولو ملك ما يملك التور عنه كسرة وغصبة أو لا يمكن كحق غالب وغارة غالبة و
 قيل قول ح قول عا رضى وقولها قول عمر رضى ولاجل الاختلاف في الضمان اجاز
 المتأخر من القول بالصالح على الضمن جزاء على القولين وقيل يفتي بقول وقيل
 قول ح قول عطاء وطاوس وما من كبار التابعين وقول سم قول عمر وعلى
 رضى وبه يفتي **ه** اهما ما لقول عمر رضى وصلة لا اموال الناس **خلاصة** وفي
 الاصيل الاجير المشترك لا يضمن ما يملك عنده بغير فعله عند ح الاجير الخاص

وهو مذهب عطاء وطاوس ومجاهد وخدس م يفتن صيانة لاموال الناس
وهذا مذهب عمرو وعلاء وبعض العلماء اخذوا بقولهما احتش ما تقول عمرو على
وبعضهم اقترا بالصلح على القولين منهم ثمن الائمة الاوز جندى واية فرغانة و
سمرقند وكان الشيخ الامام الاسود طهر الدين يفتي بقولهم على هذا قال الاسود
شيخ الاسلام عز الدين الكندي سمرقند كان يفتي بجواز الصلح واية سمرقند على هذا الشيخ
الامام الاسود طهر الدين كان يفتي بقولهم قلت لم ير من قال بالصلح فلو اتفق
الخصم هل يكره قال لا قال وكنت افتي زمانا بالصلح فوجعت لهذا والفاضل الامام يفتي
بقولهم ونحن قال وكنت يفتي **قاضي** قال الفقيه ابو الليث الفقيه ابو جعفر كان
يعمل في الاجير المشترك الى قولهما وكنت ناخذ بقولهم والفتوى على قولهم لو منع المانع
الثوب بالاجرة اختلن فيه العلماء فلما صطلح على ما كان **حنا** **فصل** لو كان الاجير
مصلح يبرأ ولو جلا فممن ولو مستورا برجع لم يفتن عندنا مقتصر او وقع
اجرا او ضمنه غير مقتصر ولا اجرا ولو هلك بغيره بان تخرق بدم او عسر ضمن عند
ايتنا الثلاثة بخلاف براءه وقصاره وحجام **يد** الخامس والاربعون وبم باه اجير
مشرك **جف** لو شرط الفان مع اجير مشترك قبل من وفاء وقيل الشرط وعدم سواء
او شرط الضمان على الامين باطل او يخالق قضية الشرع قال **ث** وبناخذ قال
صد عليه فتوانا والصانع النبي لعلم ان لو جبن العين للاجير هل يضمن قدرته
او فطر المشتركات **الحا** **فصل** فيمنع من سياتي في اخر هذا الفصل في بحث
مستقل منقلا فليطهر هناك **يد** الاجير خاص لا يضمن الا بالثقة وعلى هذا
يجب تلخيص جميع الضمان واجير لم يضمن الا بالثقة فالتيمم والاضنى الاسود ولا
يرجع عليهم وبعض ما يلخص الاجير ياتي في ضمانة الضمان **فن** الاجير المشترك
لو خالف ثم عاوى الى الوفاق لا يبرأ عندنا في قوله الاجير وفي قوله الاول يبرأ وهو
قولهم **ذ** الاجير لو خالف ثم طوى وافق يبرأ عندنا كما هو قد قرئ به لا يبرأ
الظاهر ان كلمة لا سقطت من قوله يبرأ او الذي قرع من ح انه لا يبرأ اللهم الا ان اخذنا

منه بان اسم فاعله من كل
يقول الاجير في كل من كان له
الثوب بالاجرة ولو جلا فممن
على وجهه كذا في نسخة
الاجير يبرأ ولو جلا فممن
او فطر المشتركات
بناخذ قال

قولهم الاول والله اعلم **ضمان الراي والبقار** فحكم اسبا جركى لرى غنى
مد سنة كل شركه ابيير اجير مشترك الا اذا اصرح بما هو حكم اجير وحد بان
قال عاذا لا تترى منها غنى غيري فيصير اجير وحد ولو ادور والعند على الحق اذ لا
بانه قال اسبا جركى شركه ابيير اجير مشترك لرى غنى كان اجير وحد الا ان يكره
بما هو حكم المشترك بانه قال على اذ تترى منها غنى غيري فيصير مشترك ويتغير الكلام
بافرو وكذا حكم ما هو من معنى الراي راع هو اجير وحد فان الغنى كلها لا ينقص
منه شي اجرا ولو ضرب شاة فقفا عنها او كسر رجلها فمن اوفى فان اذ
الضرب لم يضر في الاجارة وانما دخل فيها الذي هو متحقق بالضرب بصياح و
صنع بيد او الغنى يساق كذا لك فاذا ضرب بخشبة ضمن لا الهلك شي في
السقي والرى لا يضرهما تحت العقد واجر الوحد لا يضمن ما لم ياتي ولو مشترك
ومان منه لا يضمن وقاما او الموت ضمن انتم بما لا يكن التخرض وهذا الوقت الموت
بينه او بقاء وقها والاصدق الراي عندنا لان امين كوفى وعندنا يصدق رب
الغنى **قاضي** ضرب شاة فقفا عنها او كسر رجلها في الاصل ان يضمن ذلك
شركه ابيير اجير مشترك لرى غنى كان اجير وحد الا ان يكره
ان لا يضمن وقال بعضهم يفتي ان يضمن بالضرب في الغنى اجماعا لانها تساق بصياح
وصنع بيد فلو ضربها بخشبة ضمن اجماعا **صع** في المشترك لو ساق المواشي فملكها
لان ساقه بان صد جلا او حلا رفيعا فترقى من يبرأ عندنا او لم يضره ضمن عندنا
لان ان القوز بان لا ياتي فاك الحلا او كلف من صدوه اجبر وكذا لو اكل منها سبع
او ادور وهما من اليسيرة ففرق منها شاة فمن عندنا لا عندنا ولو ساقها الى الماء
ليست ففرقت ضمن وقاما وكذا لو ملكك بسياق باه استعمل عليها ففترت وانكسرت
رجلها ضمن وقاما بارساق البقر ففترت ففترت بعضها بعضا او على بعضها بعضا في حرة
او استعملها ففترت بقرتها وكسرت رجلها او ساقها في الماء ففترت ففترت ضمن لو
مشركا **خ** وكذا لو كانت البقر لقدم شي وهو اجير وحد ام ضمن ما تلف

ووضع ص

2

منها

بها

من سيقاه اذ ساق و اية و و طيت و السابق يعني **ذ** لو حدث هذا العوارض
من سوة لو شتر كما ضمن على كل حال اذ هذا بحاية من يد ولو خاصا و الانعام لو اضر
لا يضمن ولو لا اثنين او ثلاثة ضمن كرجلين او ثلاثة اساجروا رابعا شهرا الى غنم
وقد فرق في الاخير الخاص بين ان يكون لواحد ملكه وبين ان يكون لغير واحد كخيل
هنا **جد** الراي مشتركة فهلكت بفراق او سبيع او سقوط من عل و نحو ذلك فقال
رهبان شرطت عليك اذ ترقى في مكان كذا و ذلك غير ما رعى فيه وقال الراي شرطت
على الرعي فيما رعت فيه صدق المالك اجماعا فيضمن الراي او الاذن يستأمنون
المالك جهة المالك و البينة بينة الراي حتى لا يضمن مدح اذ هو للمدعي اذ ثبت ما
ليس بثبت وكذا لو خاصا و اختلعا على امر صدق المالك **فقط** راع خالف
في المكان ضمن ولا اجر و لو سلمت فلا اجر استحقا كما **ذ** لو شرط على الراي
ضمانا ما تلف بفعله صح ولا يفسد العقد او العقد يقتضي قبول الغير مني ما قد
يداء قبل و رقة فلا معنى **جف** ان في هذه المسئلة قول اخر هو ان يضمن
الاكثر او شرط الضمان على الامين **مطهر** يعني ان قضية الشرع **ذ** لو اخطا الراي
الغنم بعضها ببعض يبرأ لو قدر على التمييز و يصدق في تعيين الدواب انها لفلان
ولو لم يكن التمييز ضمن قيمتها يوم اخطأ و صحقت و يصدق في مقدار القيمة ولو وقع
غما الى غير ما لكها فاستهلكها الفسخ و اقرب الراي ضمن الراي لا الاخذ ولا يصدق
الراي ناقص الاخذ ولو اقر الراي وقت الدفع انها للاخذ ذلت بقرعة عن الباقية
و لم يتبهما الراي كيلا يضيع الباء يبرأ اجماعا لو خاصا و ضمن لو شتر كما عندهما
لا عند ج اذ الامين انما يضمن بترك الاحتياط ولو تركه بعذر مطلق لا يضمن كدفعه و وجبه
الى اجنبى عند الحرق او لا يضمن ولو ترك الاحتياط او تركه بعذر و طى انه ترك بعذر يمكن
الخرجه قال **ذ** و راي في بعض النسخ لا يضمن فيما ذلت لو لم يجد من يبعثه ليردوا
او يجبر بها و كذا التفرقة و قال في تبيينه على اتباع الكل فاتباع البعض و ترك البعض
يبرأ عندهما لما قرأنا من دليل الطرفين **عده** بما رقى في الماهر على مطلق باخبار

ان هذا الشرط بالمرشد

4

لا يمكن النظر الى كل بقرة فضاة بقره سيرا ولورمت مع منظره فدخلت رجلا في
تحتها فاكبر او فظن ما عيق والبقار يعلم ولم يستهاضن لوانه سرقها زعم
الجار انه اوقط البقرة في القرية ولم يجد عا رها فوجد ها بعد ايام قد نفقت في نهر
فالاولا نعا و تمهاه ياتي البقار بالعدد الى القرية ولم يكنوا باه يدخل كل
بقرة في منزل رها صدى البقار يمينه انه جاد بها الى القرية **خلاصه** ولواي
اذ كيف يضن **فاضيخان** وكذا الارسل كل بقره في سكره رها فضاة قبل ان
تصل الي رها لا يضن او ليس عليه او خالها منزل رها عرفا والمعرف كالشرط
مي بقر شرط مع اصحاب البقره اني اوافظتها الى القرية الى موضع كذا فانا
بري منها باز الشرط فبث بقره رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل الشرط
المذكور لم سيراو البقار حتى يرو عليه فلورمع الشرط نفعه عليه **فقط**
بث بقره مع رجل الى بقره فقال رها الى رها فاني لا اقبلها فذهب بها فبثت
ضمن البقار لانها جاد بها الى البقار انتهى الامر فصار البقار مودعا فليس له
اذا يورع **ذ** راع وجدني باو كة بقره اغتره فظروها فخره ما يخرج من باو
ماونكه قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه نظري ينبغي ان لا يضن او لم
يتقبل فلم يصير مودعا ويورع ما قر فيا يضن به الموضع فيما نظر عن **ذ** من انه لو وضع
ثوبا عند رطل وقال هو مودعه عندك عندك وقال الرجل لا اقبل وقد قره هذه
المسئلة في مابله حجة اجناتة على الدواب من هذا الفصل وكتب هناك جوابا
يكافؤه يقول فيه بحث من وجهين الاول ان قوله لم يصير اذ الرجل لما اتى بها
الى البقر خرج من حكم الرسالة رها اجناتة لم يقبلها البقار وقال رها الى
رها ما كان اذ رها الى رها اجناتة فيصير مودعا يضن به الثاني انه لا يورع
في حصة عدم قبول الثوب كما وقع في القياس مع الفروق كما ذكرته **خلاصه** فها
فيما يضن به الموضع يقول اخبر ليه اجبت عن هذا السؤال في فضاة الموضع فلينظر
هناك **ذ** راع وجدني باو كة بقره اغتره فظروها فخره ما يخرج من باو كة سيرا

توضیح: عید عترة با اینک
ناید سدره اوردی می شود

ولو ساقا بعد ذلك ضمن اهل قرية برعون وواهم بالنوبة فضاقت بقره احداهم في نوبة
احدهم قيل يضمن عند من يضمن الاجير المشترك وقيل يبرأ وفاقا او لو جعل اجيرا
كان مبالاة منعتة بمنفعة من جنسها وولك لم يجز فليكن مينا لا اجيرا والعين
لا يضمن ولا رأي اذ يروى الحاشي مع غلام او اجيرا او ولد الكبير الذي في عياله
او الرمن انكسب ولم انكسب بغيره في عياله كونه فله ملك في يده حاله الرمن فله
رعيه مشتركة يبرأ عند من مطلقا وعند من يضمن لو امكن الترخيز عنه كالرمن بنفسه
ولو خاضع لبراء مطلقا كونه بنفسه وشرط كون الراعي كبر مقتضى انكسب والا يكون
تضييعا والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشرط كونه في عياله والملك والافد كاي
والمشتركة يضمن وحال وذكر الطواويس المشتركة اذ يروى مع عياله الخاص ويحكم
وقال الحكم مروي ليس اياها فليكن **يد** لو لم يكن الاجير او الراعي في عياله فله نصف
بيعه بعينه بيد اجير او ولد الذي ليس في عياله قال الطواويس لو مشتركة ضمن لالر
خاصا وقال مروي يضمن **شني** قال الطواويس ضمن لخاصا لا ل مشتركة قال
صاحب جامع الفصولين اتول المثل الاول اقرب اليه او الخاص به كيد المالك
حتى لا يضمن ما تلقى بغيره بل لا قدر خلاف المشترك يقول بغيره في اقرب او المشترك
مشغول بجدة المهر سائر الشراك فلم يتفرغ للرق بنفسه فيعنه في رقه مع عياله فله
فلم يكن مقديا واما الخاص فلا تغفل لم يورثه من غيره فبرقه مع عياله مع امان
روى بنفسه صار مقديا فليضمن اذ يضمن ولا يغفل الخاص لا المشترك والله اعلم
فصل ببار ترك الباقورة بيد اجير ليحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او وضوء
او كرها يبرأ او هذا القدر غفر **قد** ما وباه ما ورا ما مذكبي وكره كوسا را
فوزر و يبرأ لو ترك بيد عياله ولا يضمن **فشين** ما وبان ما ورا ضايع ما ذكبان
رفت وزن را فرسا وزن نكا واشتت ما شبا نكا كما وى غايب شد و يبرأ ان
چه وقت ضايع شد ضمن **خ** راع نام فضايع بعضها فلزام مضطحا ضمن ولو جالسا
فلو غاب عن بصر ضمن والا فلا كذا **ط** وقال قد فكرنا في الرويعة فزنا بين مضطحا

مضطحا او مقرا

وجالس

وجالس في غير السرد وسويتا بينهما في السر فطلقا يبرأ مطلقا فكذلك فلهما كذا لك
خ ببار غاب عن الباقورة فزقت في زرع فامسده يبرأ الا اذا ارسلها في الزرع
او اخرجهما من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع او اطلقت مال
السان في سنها ضمن البار **فن** ليس لراع وبار انزاء فلي على انثى ولا فحل
ضمن ما هلك فيه ولو تركى فحل بلا انزائه يبرأ عند من **ذ** راع خاف هلاك
شاة فذبحها ضمن او الذبح ليس من على الرعي فلا يدر تحت العقد قال البلخون هذا
لو يرجع حيوتها او شكلا الله اما لو قتل موتها يبرأ او الاخر بالرعي امر بالخط وخط
المكن حال يتقن الموت هو انه يح فيصير احدا **قت** ولو لم يرج حيوتها ضمن
الاجني لا الراعي والبار قال **ث** يبرأ الاجني ايضا لا فون ولا الذبح هذه
الحالة وهو الصحيح وكذا البعير او الذبح في شلوه هذه الحال لا صلاح اللحم **قاضي**
راع خاف هلاك شاة فذبحها في الاصل فليضمن قيمتها يوم الذبح وفي النوازل لا يضمن
استحسانا وكذا اجني راع شاة رجل سقطت وضعف عليها الموت فذبحها فلو اولا
ليضمن استحسانا والمختار الغنم اذ يضمن ولا يضمن في الاولى **قت** ولا يذبح
فار ويغفل اذ الذبح لا يصلح لها وكذا الرمن عند من اذ الصحيح من مذهبه ان لحم
الرمن مكره وتحريم الجمل **جد** من **ذ** وقر حنبل في ابرير هذا الفصل ولو شرط على
الراعي في ما خيف هلاكه فذبحه فلم يذبح فلهك يضمن اذ يبرأ او في ضاحه المثل
هذا شرط الضمان فيما مان حنف ائمة وفيه لا يضمن وشرط الضمان على الامين
باطل كذا **شني** وقال عا والدين في فضوله وغنمي انه يصح هذه الشرط لما قر
اذ في مثل من انكسب وكذا شرط عليه غايه فتم ما في وسعه من انكسب ويجوز
فولم يذبح فقد قصرة خطه ما شرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب ما ذكره من
اشراط الضمان على الامين قال صاحب جامع الفصولين اتول الطاهر ان
الذبح ليس من الرعي فلا يدر تحت العقد فهو مبرئ في التزامه فلا يضمن وانكسب
ما فيه انه لا يخلو لا عن السك فلا يضمن بالسك بقول المجهر الذبح وان لم يكن

المجوز

ن

اجابة على الدواني

من الرعي ظاهر الكنة منه **فصل** في حصة المراء من الرعي انما هو المخط كما ان المراء
من الذبح المخط ايضا فاستويا في المراء والطاهر ان هذا هو مراء عا والدين
والجانب من خط المراء من غير ان يخط **فصل** كيف ينبغي ما قدمت به من نقلها عن
ذ من قوله وقال البلخيون الى قوله فيصير مورا **فصل** راع قال في حجة
صديق الرعي **ن** ينبغي ان يكون الاجنبي كالرعي فيصدق بيمنه فلا يملك
في ضمانه بخلاف قوله في حجة باؤن فأنكر بها صدق بها او اقرب بسبب ضمانه
في حجة بخلاف ما نحن فيه فأنكرها او اقرب بجملة ميتة ولو قال الراعي في حجة لمضها
وهو وانكر المراء بها صدق بها وضمن الراعي او اقرب بسبب الضمان **قاضيخان**
اختلما فقال رب الغنم فحجتها وهي حية وقال الراعي في حجة ميتة قال لقول
الرعي ولو شرط بها عليه رعي الرعي ان ما هلك من الماشية بانيه بطلان لم ينع
هذا الشرط ويكون القول في الملاك للرعي ولو لم يات بالعلامة **خلاصة**
اختلما فقال الراعي خفت موتها فحجتها وانكر المالك قال لقول للمالك وكذا
البقرة واذا اختلما العدو قال لقول للرعي والبيته للمالك وليس للرعي ان
يشترط لبن الماشية **قاضيخان** وضمن ما اكل من الابان **ضمانه الحارس**
استخرج لفظ خان او حانون فضاء منه شي قيل ضمن عند من لم يوضع
من خارج الحرة لانه اجير مشترك وقيل لا في العبيد وبقي لانه اجير وحد الايرج
انه لو اراد ان يشغل بنفسه في موضع اخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بابة
نقب اللص فلا يضمن الحارس في الاصح او الاموال محفوظة في البيوت في يد مالكيها
وخارج السوق مع هذا الخلاف واختار **ج** انه يضمن ما كان في خارج السوق
لا داخله **قاضيخان** استخرج على خط خان فسرقة من امان شي قال الفقيه
ابو جعفر والفقهاء ابو بكر لا يضمن او الحارس بحرس الابواب اما الاموال
فمحافظة بالبيت وهي في يد مالكيها وغيرهم من المشايخ من قال في حارس
السوق او الحارس ان يضمن فتنقب حانون وسرق منه شي ضمن الحارس لانه

ميتة وقال رعيها فحجتها حية

بمنزلة اجير مشترك والعبيد ما قاله الفقيه واذا اسبح الحارس واجاز من اهل
السوق حل الحارس ما اخذ منهم ولو اسبحوا رعيهم فتنقب حانون رعيهم
واذا كرهوا **خلاصة** حارس بحرس الحوانيت في السوق فتنقب حانون رعيهم وسرق
منه شي لا يضمن او الاموال في يدها رباها وهو حافظ للابواب كذا قال الفقيه
ابو جعفر وعليه الفقيه قال وهذا اما على قول لا يضمن حانون ولو كان المال
بيد يده لانه اجير ولو اسبحوا واحد من اهل السوق فتنقب حانون رعيهم فتنقب حانون
كان ذلك الواحد رعيهم ويحمله الاجرة وفي المحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فكرهتهم
بالطه **ضمانه الحمال** اسبح حمالا ليلقوا فتنقب حانون رعيهم فتنقب حانون
وهو الحمار وهذا هو الكسر في وسط الطريق فلو وقع بعد ما بلغ المقصد فلا الاجرة بل
ضمانه كذا عن صاحب العاقي لانه حين بلغ لم يبق اكل مضموه عليه او وجب له كل
الاجرة فصار الحمار مسلما الى مالكه حتى لا يسيق الحمار باجره والمؤلف من غير ضمان
لكن ليس يضمن بخلاف قصاص فخر الشوب نوبانك عند فضاء ولا
اجر او فله ان يبيع للمالك او اسلم ثوبه اليه ولم يرجع ولو انكر في وسط الطريق
بلائله اصابة حماره وكسر رجله او كسر فكه وهو على راسه يبرأ عند لا عند
لو بارى بين الحمارين **ذ** ما حكم عن صاحبه لو اقر قول لم اخر **ضمانه الحمار**
لو اكل الحمار يجب ان يضمن ولو بلغ المقصد **فد** حمال وصل المقصد فانزل الرق
من راسه مع رب الرق فوقع من يدها فذلك ضمن الحمال عند من وجب له او لا اقر
الرق وظل في ضمانه فلا يبرأ الا اذا زالت يده من كل وجه وقال م اخر ابراء
او الرق وصل الى يده ما كذا قال **ث** القياس ان يضمن النصف لو وقع الرق
من نعلها وكثير من مشايخنا انقواب **خلاصة** ومن المتيقن ان يضمن الحمال
عند من يضمن حمالا زاحم الناس حتى انكر ما يحمله على عنقه لا يضمن اجماعا بمنزلة
حرق غالب او غرق غالب ولوانه هو الذي زاحم الناس حتى انكر فانه يضمن وصاحبه
كثير ضمنه وقت الكسر ويخط عنه من الاجرة بالثمن بازاء ما عمل او ضمنه قيمة وقت

وفي ص ٣٥

لا على قول من وهو قول م اخر ان الحمال حمار

وان نكل انه مثل الزاوية وان اتفقا فغزل الامر كان منا والثوب منون
 فقال الامر الزاوية من الرقيق لا يحل لا يصدق او وزن الرقيق لا يبلغ وزن الثوب
 وحق لا يبلغ وزن غزل عاوة ولو الثوب مستهلك وانكر الامر الزاوية فالقول له
ضمان الخياط وفي ذ قطع وخاط ففضل منه قطعة فسرقة ضمنه وكذا
 اتخاف لو وقع اليه حرم ففضل منه شي او قبت بقتير عيال اليه بل اوفاه او
 المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاقطع وجب عليه رد الزاوية قال له لو
 كفاني هذا قميصا فاقطع وخطه فقال الخياط نعم فقطع فافواه لا يكتفي ضمنه او
 افون بقطعه بشرط الكفاية ولو قال ايكفيني قميصا فقال نعم يكفيني فقال اقطع
 فقطع فافواه لا يكتفي الا ضمنه لانه افون بقطعه ولو قال الخياط نعم فقال المالك
 فاقطع او اقطع افون فقطع ضمنه او علق الافون بشرط **فتقصط** دفع
 اليه ثوبا ليخط له قميصا فخط قميصا فاسد او علم به ربه ولبسه ليس له ان
 يضمنه اذ لبسه رضا وعلم منه حيل كثيرة **ذ** خاطه قباء واقر بخلاف تجتر
 المالك ضمنه قيمته وترك عليه القباء او اخذ باجر مثل لا يجاوز به المستي وفكر **صل**
 عن ح انه لا خيار للمالك ويضمن الخياط قيمة الثوب **ح** دفع الى خياط ثوبا
 ليخط قميصا فخط قباء فوي طاق واحد فارسته بكياي تجتر المالك كما مر خطه
 وان خاطه سراويل كذلك وقيل ههنا لا يجب الاجر لو اخذ ثوبه **قاضيان**
 لو اضلعا فقال رب المالك الثوب امرتك ان تقطع قباء وقال الخياط لا بل
 امرتني **الاصح** ان اقطع قميصا فالقول للمالك بهينه ويخير اخذ البقيع اعطاء
 اجر مثل او ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع دفع الى خياط ثوبا ليقطع قباء فحشوا او دفع
 اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اضلعا فقال المالك ليس هذا
 بطاني فالقول للخياط بهينه **في** قال اقطع حتى يصيب القدم واحمل كما كذا
 وعرضه كذا فجاء به ناقصا فلزمه ارجع او نحو فليس بشي ولو اكثر فله ثمنه
خلاصة قرر الخياط طول الثوب وعرضه فجاءه ناقصا فله رد

اصح

اصبح فليس بشي ولو اكثر ضمنه الخياط خياط فرغ من الثوب وبعثه على يد اخيه
 مع ابنه الى المالك والابن غير بالغ لو عاظا يكتفي بقطعة لا يضمن الخياط احد
 في الطريق وفذهب به قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان غدا فنصف درهم
 فالخط الاول جليو جاز الشرط الاول عند ح وفقد الثاني **قاضيان**
 دفع الى خياط ثوبا ليخط له قميصا بدرهم عا اذ فرغ منه اليوم جازم في قوام
ضمان القصار وفي فت قصار وضع ثوبا ليخطه في مكانه واقدر صيتا
 اخيه لخطه الدكان وغاب القصار فدخل الابن الخانوت الاسفل فخط الثوب
 طارا والوالو كان الخانوت الاسفل كمال لود خطه شخص لا يغيب عن عينه مكات
 الثوب فلا ضمان قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا مستدرك باخر كلامه و
 هو قوله وان كان الصبي بحيث يراه الخ و مع هذا لا يصح الجلالة بل ينبغي اذ يضمن لو لم
 يكن الصبي في عياله كما يريد تفصيل الضم قال قال ولو كان الخانوت الاسفل محال
 لود خطه شخص يغيب عن عينه مكان الثوب فيظن لو ضم الصبي الى القصار اياه
 ادوية او لم يكن له احد من هؤلاء وضمه القصار الى نفسه ضمن الصبي باذنيته بترك
 خطه فله ولا يضمن القصار اذ لم يخط هذا الصبي قال **ح** هذا الجواب انما يستقيم
 لو الصبي مخزون او المأفون يواخذ بتضييع الروبة بخلاف الجرح كالرول المحرر
 على الروبة او راي شخصيا قد هاول لم ينع فافواه لا يضمن ولو لم يكن الصبي منفيا اليه
 من وجهه كمر ولم يكن في عياله ولا يملك الم ولا يجير الم الا ان يرا اذ القصار و
 اتقده حافظا لما خزنه ضمن القصار اذ استهلكه لما استخلفه من ليس في عياله قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لم يذكر ههنا الرجوع على الصبي وينبغي اذ يكون له
 ذلك لو افواه والافواه الله اعلم قال قال ولو كان الصبي بحيث يراه مع وقوله
 فلزم ضمنا اليه بري كلامي اما القصار فخطه بيد من في عياله واما الصبي فلا لم يتر
 الخط لما كان بحيث يرى الثوب قصار دفع ثوبا الى اخيه ليشتريه في المقصر و
 يخطها فقام الاخير فضاع شي ولا يدري متى ضاع وكيف ضاع لو علم انه ضاع حال

لوم
م

الصبي

احد ابويه

هو اجنبي

من اجنبي

لزم يخرج المالك من الاجير او يترك حفظ لزمه او ضمن القصار ولولم يعلم ضمن
القصار خدش من ماله عندهما وعند جيرا القصار او لم يلقه يعلم ويدين
قد يبرهن ربحته بقصاره او وكنت كم ربحته است قصار يبرهن ربحته
نهاوند انت كم ربحته است ويبرهن بسوخت ضمن القصار لعل لعل واجه
ليس بعذر **فقط** شرط ان يعرض نفسه ضمن بدفعه الى غيره والا فلا وكذا انما
وهذا يحفظ **قد اشقي** ولا يجير ان يعلم بنفسه ويغني الا ان شرط نفسه العمل
بنفسه **فص** قصار ان يتقلا في الثياب فترك احداهما العمل وهو في الاثر
فذهب وضاع في الايمن بدفعه الى غيره لشركتهما فاخذ احدهما كما خذ شركه **جف**
قصار ليس ثوب قصاره ضمن لاسا لا بعد نزعه كروية **محي** ربح الثوب
لو كان القصار قصارا عامه المالك على ثوبه ربح الثوب عاوة مع فتورق
ولم يعلم بايها خرق فمن من ضمن القصار نصفه للسكن ومن من ضمن كلة لاني في يد
وقبضه فيضمنه حتى يعلم خرقه **ففي** الاجير المشترك امين عنده لا عندهما او يكون
قوله كالي يورس عمة للاحوال **قاضي** قصار استعان برب الثوب في وقت
فامانه فتورق ولم يعلم بايها خرق روي عن من ضمن القصار جميع النقصان او الاجير
المشترك فان خرقه لم يعلم عندهم ليعين ما هلك بلا ضعة فيضمن ما لم يعلم حتى يعلم خرقه بدت
المالك وروي عن من ان القصار يضمن نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال كمن طس
على ثوبه على فضل ثوب شخص ولم يعلم به رب الثوب حتى قام فتورق فعلى المالك نصف
النقصان او الخرق فصل عقيب فعلهما وليس احدهما باضافة فلك اليه اولى من
الاخر فيضاف اليهما النقصان او ما عا قول فينبغي ان لا يضمن القصار او الثوب اما
عنده فلا يضمن بالسكن فيجب عليه نصف النقصان كقول من وهو حسن اخبار
القيمة ابو الليث **فصل** في خرقه في كسب ما يجذب من هذا الفصل بعض ما
الخرق يجذب الاجير من يد المالك فليظن **قد** حوله ثوب ثوب قصار يحفظ خرقه
ضمن القصار عندهما لا مكان التورق عنه لا عند حماره ويضمن عنه السابق او يضمن

يدين ربه ويضمن ان لا يضمن اصلا
مخرج ما لم يعلم خرقه بدت ارضي
فقط ولزم يخرج من ماله من الاجير
المالك وكذا كل اجير عامه المالك كسب
لشانه خا ط المالك او ليع بعضه وقيل لو
عمل ربحته الضعيف بنفسه والا فلا والحيج
الاول ان لا يضمن القصار او لم يتقلا على المالك
الاجير او الاعانة لا تجوز في الاجارة
كذلك في المضاربة هو صرح هو صرح

يقول الاجير ان يضمن

الزاد

الزاد ينقل الى سايتها **فصل** في الجير خلاصة في التورق قصار ضمن ثوبا على
جبل فخر به حوله خرقه ضمن سايتها لا القصار **قد** خرق ثوب بدق اجير القصار
قصار او بعض جيرا الاجير لانه اجير هذه القصار ضمن الاستا ولا الاجير لانه
اجير وهذا فيبراء من كل ارفق فيه ضمن استاوه او لم نقل اليه لانه باور وطى
الاجير ثوبا فتورق ثوبا يوطا مثل يبراء لافون استاوه ولا **يد** وضمن
الاستاوه **قد** ولو لا يوطا مثل ضمن الاجير ولو ثوب قصاره او لم يوفون بوطي
مثل ولو لم يشيا في بيت استاوه بافون فقط على ثوب فتورق يبراء ولو ثوب
قصاره ضمن استاوه ولو لم يكن ثوب قصاره ضمن الاجير وفي الوطى ضمن في اي اثن
او لا يوطا مثل وينظر في **قاضي** ولو ثوبا يوطا مثل الا انه وبيعة عند
الاستاوه وليس من ثياب القصار يضمن الاجير ايضا **في** تليد قصار او اجيرا
او قد تارافوق شرا على ثوب قصاره يبراء وضمن الاستاوه ولو لم يكن ثوب
قصاره ضمن الاجير وكذا الواجب قصارا ساجر رطل المذمة فوقه على من يضمن
من بيت شي من ماله البيت على شي منه ايضا فافد يبراء لانه اجير في حق الواقع والدفع
على من عليه او استور المذمة اما لو سقط على وبيعة عند رب البيت من الخاوم او
ليس باجير في حق الوبيعة فهو كاجير وكما جبر قصاره وقع في يد شي ليس من ثياب
قصاره ضمن الاجير كما ضمن في خلاف موضع وقع من يد شي ليس من ثياب
حيث يضمن **قاضي** قصار على ثوبان القصار فخر وسقط ضمن الاستاوه
لا الاجير ولو سقط على وبيعة عند رب البيت فافد ها ضمن الاجير وكذا لو غر به
فسقط عليها ولو بساطا او وساقا استعار للمسط لا يضمن رب البيت وكذا
الاجير او المالك اذن لم يمسط **خ** اجير قصار انفلت منه المذمة فوقته على
ثوب فتورق فلوا نفلت او لا على الثوب قبل ان يقع على الشخص يوق خشة يدق
عليها ضمن الاجير كيف كان ولو انكسر شي من اووات القصار به لم يضمن ما يدق
به وما يدق عليه يبراء المذمة ولو لم يضمن المذمة قصار شتم ثوب القصار

يبراء

ص

على ثوب ص

خلاصة في الاصل اجير قصار انفلت منه المذمة
في المذمة فوقته على ثوب قصاره فخرته ضمن القصار
لا الاجير ولو لم يضمن القصار لا يضمن ما خرقه
على الماذون فيه الا ان كان يضمن الاستاوه **خ**

فاحرق او عصف فتقوى ضمن هو لا يئخذ لو فعل ولم يتعد فساو. وضمن اساءه ما لم
 ونعم قصار او ظر سراجا فانوته فاحرق به ثوب القصار بلا فعله ضمن الممان
 القوز في الجدة وانما يبراه حرق غالب لا يكن اطناو. وعند لا يضمن ما هلك بلا ضئ
خلاصة تليذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحرق ثوب القصار ضمن الاجير
 ولو لم يكن من القصار ضمن التليذ ولو لم يخطئ تليذ اطناو الله سراجا وترك المرحبا
 الى انوثه فبقي شرارة فوقعت على ثوب فاحرق لا يضمن ولو اخطى السراج في الهانوث
 فاصاب وهدم ثوبا ضمن الاساءه ولو اخطى باءه بقول الجير وبقي ما يبر تليذ
 الاجير وولده مرقه ضمان الاجير **عن** نحو قصار وخياط لو فرغ من العمل وبعث الثوب
 ابنه الصغير الى مالك فملك في الطريق لا يضمن لو عاقلا يمكنه صفه والا يضمن **د** ونحو
 الى قصار ثم امر رجلا بقبضه منه ففزع اليه القصار ثوبا اخر فملك في يد الوكيل لا يضمن الوكيل
 وللمالك ان يبيع القصار بثوبه **خ** عدم وجوب الضمان على الوكيل مشترك اذا كان الثوب
 المدفع اليه ثوبا وجب للمالك لانه اخذ ثوبا غير بلا اذنه وفي المتن لو وقع القصار الى
 المالك ثوبه غير بقول الجير لا اشكال حقيقة اذ الجير ليس بتقصر الوكيل حتى لا يجزى
 بتقصر القصار حيث جعله وعرة فكيف يضمن ان يضمن الوكيل دون القصار اللهم الا ان
 يريد ان يضمن ان يضمن الوكيل او لا ثم يرجع على القصار كما ينهم ما سياتي من حيث يضمن
 بعد سطر من مسيله بحث المالك **ح** وفي المتن لو وقع القصار الى المالك ثوب غير
 فاقده على ما قلنا انه ضمن ما عر وجب له بعد ولو بعث المالك الى القصار
 ياخذ ثوبه فذفع اليه ثوب غير المرسل فضايع عند الرسول لو الثوب للقصار ببراء
 الرسول ولو لم يبر ثوب المثلوب كجزب الثوب ضمن القصار او الرسول ويرى الرأى
 على القصار بلا عكس **قاضي** ان ارسل الى القصار من يستره ثياب الاربعة فجا
 بثلاثة اثواب وقال دفع القصار الى ثيابك ولم يعدها عا قال البلخي لبيان
 المالك انما يصدق فيها في صدقة ببراء من الخصومة ومن كذب كلف فلو حلف براء
 ولو نكل لم يما اعطاء المالك ولو صدق المالك القصار لم اجر الثوب الرابع وان كذب

غير الوكيل

فالقصار تخلف المالك على ما ادعى من اجر الرابع فان حلف براء **فقط** طلب
 ثوبه من القصار فقال دفعته الى رجل فطعن فطنت انه ثوبه ضمن القصار كيتاني
 الحام كاسياتي يقول الجير ولو قال القصار دفعت ثوبك الى رجل فطنت انت لم تذكر
 هذا ويضمن ان يبراه قياسا على ما سياتي في ضمان الهامى والله اعلم وفيه بحث قال
 لو بعث ثوبه مع تليذ الى قصار فقال للقصار او اصلحه لا تدفعه الى تليذ في نفسه
 القصار الى التليذ قال قيل لو قال التليذ دفعه الى القصار هذا الغلام بعته اليك
 وصدق القصار ضمن القصار لا لو لم يبر تليذ او لم يصدق **قاضي** ان اعطاء القصار ثوبا
 فقال هذا ثوبك وقال المالك ليس هذا ثوبي فالتدل للقصار عنده وكذا لو ادعى
 القصار ثوبا للثوب او عنده القصار امين وكذا كل اجير مشترك والفقوى على قوله
 فلما نكل المالك انه ثوبه لكن اخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال لم لا يبيع انت
 بيبه ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذت عوضا عن ثوبي فيقول القصار
 نعم يقول الجير الموقوف بين المصيلتين مشترك في البيع بشرط ما يبراه القصار يقول
 اخذت عوضا في الحام اشكال عظيم حيث لم يظهر فائدة التصريح بقوله اخذت عوضا
 وتدل القصار نعم مع علمها انه ليس للمأخذ والله اعلم قال رب الثوب لو شرط
 على القصار العمل على وجه لا يتحقق ثوبه مع شرط لانه فلك معذوره لم يملك ثوبا غ و
 فضايع وتقام وضمان **د** قصار او خياط ترك الثوب في الدكان وتلف لو ترك
 مثله في سطر فلك الزمان عرفا ببراء والا يضمن وتقرظ جنسه ضمانة التاج **ع**
 دفع ثوبه الى قصار فقال اقصر ولا تضع عن يدي حتى تفرغ منه او شرط اليوم او
 غد او لم يعط فطالبه به مران ففرط حتى سرقته حتى سرق لا يضمن واستفتيت
 انه يجازى عن قصار حرق شرط عليه اذ يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغد
 اجابوا لا يضمن **د** مثله **د** ولو اخطا فقال رب الثوب براء ان شرط او لم يبر
 فلان روز تاج كنى ومضت المدة وتلف الثوب ولي عليك ضمانه وقال القصار لا يبر
 دفعت الى حطلة لا قصر ولم يقين مدة يضمن اذ يصدق القصار او يبر الشرط و

والضمان والاخر يدعي ثم لو شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحو ولم يفرغ فيه ونقض
 بعد ايام يبين ان لا يجب الاجر اذ لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه
 فتجوز له ذلك وجاز كما لو عهد الثوب ثم جاء به مقصورا بعد مجزوء **خلاص**
 في الاصل لو عهدك الثوب عند القصار بعد فراغه من العمل لا اجر له اذ لم يسلم العمل
 يضمن اذ عهدك بلا فعله عندك كما جبر وهدوب يفتى وعندهما يضمن صيانة لادوار
 الناس وبه افتى جماعة ثم عند ما يتخير المالك ضمنه مقصورا واعطاء الاجر او نحو
 ولا اجر له فلو عهدك بنقله بانه عهدك كدق وعصر فمن وفاهما بخلاف فضاء وقيام
 سيأتي **اشياء** حكى ان بابا يرضى مرضه فاشترى دواءا اسماه الامام ابو حنيفة
 قال له كنت اؤمك بعدي للمسلمين ولين اصبحت ليوتن علم كثير فلما برئ اعجب نفسه
 وعقد مجلسا مستقلا فارسل اليه ابو حنيفة رجلا وعلما فجلسا يكره ليليا ليليا
 الاولى فقصار عهد الثوب ثم جاء به مقصورا هل يستحق الاجرام لا فاجاب من
 فقال له الرجل اخذت فقال لا يستحق فقال اخذت ثم قال الرجل ان كانت الشاة
 قبل المجزوء استحق والافلا الثانية هل الدخول في الصلوة بوضوء ام بستره فقال
 من بوضوء فخطا فقال بستره فخطا فتجسس فقال الرجل بها او الكثير فوضو
 الدين سنة الثالثة طرست في قدر على النار فيه لحم وورق هل يوكلا ان ام
 فقال من يوكل فخطا فقال لا يوكل فخطا ثم قال الرجل ان كان اللحم مطبوخا هل
 سقط الطير فيسرق ثلاثا ويوكل وترى المرقاة والآيرى الكثر الرابعة لم يزد
 فتمت ماتت وهي حاملة فتمت في اي المعابر قال من في معابر المسلمين فخطا
 فقال من معابر المسلمين فخطا فتجسس فقال الرجل تدفن في معابر المسلمين البهائم
 ولكن يجوز وجها من القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة او الولد في البطن يكون وجهه
 الى طهراته الخامة ام ولد الرجل تزوجت بغيره من مولاها فان المولى هل يجب اليه
 طهراته من المولى فقال من يجب فخطا فقال لا فخطا فقال الرجل ان كان الزوج
 بها لا يجب والا يجب فعلم من تقصير فقام الى ابي حنيفة فقال له ابو حنيفة زينت قبل

قايده جليله

ان يحصر ما جاء بك الامثلة العصاره سبحانه الله رجل يتكلم في دين الله و
 يعتد له مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال ابو حنيفة من ظن انه يستغنى
 عن العلم المتعلم فليكن على نفسه احتق كذا في الاشياء والظواهر لا ينجم **ضمان**
الصباغ دفع الى صباغ ابرسها ليصبغ بكذا ثم قال له لا تصبغ ورتو
 على فلم يدفع فذلك لا يضمن اذ لم يحسن لا يمكن من فسخ الاجارة بلارضى صاحبه
 الا بعد فسخ حكم العقد بعد نهى المساجد ومن حكم هذه العقد ان يكون كون العين
 امانة عند الاجير فلا يضمن الا بتقصير ولم يوجد كذا **خ** قال صاحب جامع
 الفضولين لقول من يملك صاعا غنما وهو نقص مال بالاجر فله الفسخ كما سياتي بعد
 سريين فالوجه ان يعلم بان الفسخ بعد لا يصح بلارضى او قضاء في الاصح ولم
 يوجد اذ سبق العقد على الاصح **كنا** كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر
 يفسخ كاسما جرمه ليقتصر ثوبه او ليحيط او ليقطع او يبيد بناء او يزرع ارضه ثم
 ندب له نفسه والحاجم يحرم على العبد ان يملكه انما الولد بلا ضرر بلغة واما المساجد
 فلا يحسن ان يسلم **قت** اراد اخذ ثوبه من الصباغ او العصار قبل تمام
 العمل كجاءه من الاجر ليس له ذلك اذ العقد لازم فلا يفرق اصدما بنفسه **ذ**
 دفع ثوبا للعلم الى قصار او صباغ او شايخ غز لا الى شاعر في الاجير الاخذ
 وحلف ثم اقر وجاء به معولا فلو عمل قبل مجزوء فله الاجر ولو عمل بعد ففي القصار
 الثوب له بلا اجر اذ ليس في الثوب عين واعم واعطاء الثوب وضمنه يضمنه يضمن
 كغصب وفي النسخ الثوب للثوب بالوضمن من غزله لغصب مجزوء يقول اكثر
 لم يذكر الصباغ ولعله داخل في القصار ومقتضى تعليل مسئلة القصار ان لا اجر له
 ايها اذ الصباغ ليس بعين فام او هو لا عرض لا يتقدم بذاته وفي خلاصه ومطلو لا يلزم
 ما ينفق من خاتمه مسئلة القصار انه لا يملك صاغا صاغا وبطلت الاجارة فاذا
 قصر بعد ذلك فقد قصر بغيره عند فلا يستوجب الاجر ومقتضى هذا ان لا يجب
 الاجر للصباغ ايضا فلو صبغ بعد المجزوء والله اعلم **ذ** ولو دفعه ليصبغ بعصر

لكن هو

ويدل على ان الاجر ايضا ما ذكره
 في فصولنا في ثبوت الاجر

من عند فصبغه بالالوان خالف في صفة ما اراد به بان اشبع او قصر في الاشباع
حتى تعيب به كمن تخبر بالكم ترك الثوب وضمنه قيمة ابيض واخذ باجر مثلا
كما وز بهلجى ما سقى قال المالك امرتك بصبر وقال الصباغ امرتك بزعران كيف
المالك لانه لو اقر به لزم بلا خيار فاذا اكره كلف وهذا الخلاف مستصع قال ليس هذا
على ما امرتك به واعدا الصانع لا يكلن المستصع او يدي عليه شيئا لو اقر به لزم
ويكون مجزأ فاذا اكره لا يكلن **قاضي** ان امر الصباغ بزعران او بغيره فصبغه باجر
يشي اخر ضمنه المالك قيمة ثوبه ابيض وترك الثوب عليه او اخذ واعطا باجر مثلا
كما وز ما سقى ولو كلف بالالوان خالف في الوصف فصبغ امر الصباغ امره بصبر
ففعل ثم اقلته الاجر فقال الصباغ بدرهم وقال المالك بدانتين فاقى برهن قبل
ولو برهننا قبل بنية الصباغ ولو لم يبرهننا ينظر الى ما زاد الصباغ في قيمة الثوب فله
وردها او اكثر فالقول للصباغ يعطى له درهم بعد حله بالثمن ما صبغ به دانتين ولو اقل
من دانتين فالقول للمالك يمينه على ما ارادى الصباغ ولو زاد في قيمة الثوب
نصف درهم يعطى نصف درهم بعد حله كما مر ولتنتهي ولو نقص الصباغ الثوب فالقول
للمالك **ضمان الصانع** وفي **ذ** وقع الى صباغ فصبغ بنية الصباغ ليهله سوارا
منسوجا والنسيج لا يلهه هذا الصباغ فاصح الذهب ووقع الى من ينسج ضرة
فسرق من الثاني قالوا لو وقع بلا اذن المالك ولم يكن الثاني اجيرا للاول ولا
تليد ضمانا لهما عند ما وقع **صح** يضمن الاول والثاني فلو سرق
منه بعد تمام العمل لا يضمن لانهما في صامورهما فاما امام العمل كان يده يد
ضمانا لغيره بلا اذن فذلك وعند مروج الموضع لا يضمن ما لم يتصرف في الوضعة
بلا اذن ربهما يقول الحق ومروءة في ضمان النسيج فليبرهن عليه فليبرهن بينهما
قاضي ان وقع الى صباغ عشرة دراهم وقال زود فيها ورهين يكون لك قرضا
على واجل قبلها ولك اجر درهم فقال الصباغ زودت وانكره الآخر قال لم يجز الخلف
مخالفا فاذا اخطأ بخير الصباغ دفع اليه القلب **صح** واذا اخرج خمسة وواين او زود

ببعض زبارة

على الامر عشرة دراهم واخذ القلب امره جلا ليقش **صح** في خمسة اسد في فض
خانة فقلط وفتش اسم غير يضمن انما **ضمان الحلاج** وفي فداوى فاصفى
قاضي ان وقع الى نذاف جبة وقطن واحد ان يزد من عند شيئا من القطن
فقال النذاف ومختلما وفعت الى عشرة اساتير وزودت من حجر عندك
عشرة فند عشرة ووقال الدافع وفعت خمسة عشرة وزودت خمسة فالقول للنذاف
ولو قال الدافع وفعت اليك خمسة عشرة وامرته ان تزد خمسة عشرة وقال النذاف
وفعت عشرة وامرته بزيادة مثليها فالدافع اذ شك وصدق النذاف ووقع اليه
عشرة اساتير وترك عليه الثوب واخذ منه قيمة ثوبه وقيمة مثل عشرة اساتير
قطن **ضمان بخار وبناء** وفي **صح** امر بخارا ليحكم له بمك البيت فحكمه وقام
على حاله ثم سقط بلا فعله ظاهرا ولا ضاهة ولو سقط كما قام من قبله وانكسرت
الاجزاء اساجير اجير اليه حايطا او ليحفر بيرة ملك المساجير ففعل ثم انهار
يجب الاجر وليس على الاجير اصلاحه ولو امره ليحفر بيرة في الحارة فانهار قبل التسليم
لا يجب الاجر ما لم يصليح ويسلم اليه **ضمان الحمار** وفي فداوى **قاضي** ان
اساجير حمارا وبنيته وبين له مكان اخر ووقعه وترويه باجر مستحق جاز فان هضر
بعض ما شرط عليه فاستقبل رجل الحمار لو امكنه اخذ منه فلك الالوان يشهد عليه
العمل بحجر عليه وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل بلوغ منتهى ما امر به فانه استطاع اخذ
مع ذلك لزمه والا يكون عنده ولا اساجير فخر قبره وبين موضع اخر في موضع اخر
لاجر له وانه لم يبين الموضع مع العقد استحقاقا فيصرف الى اخره ملك الحلة
وكذا لو لم يبين عمق ولا عرض جاز ويصرف الى المتعارف وكذا لو لم يبين لحدا
ولا شفا ولو استقبل الحمار في البئر او القبر فخره لا يرا له في اجره كما لا ينقص
منه اللبن المكان وهو التراب على الحمار اسحقا فله اختلف المساجير وها
بعد حله خمسة اذرع فقال الحمار شرطت كذا وقال المساجير شرطت عشرة اذرع
فالقول للمساجير يمينه واعطاء الاجر بحساب فلك وكلف الحمار على موكب

اليك

وكذا

ف

المساجد ويشتركان الاجارة فيما بقي ولو اختلفا على هذا الوجه قبل شروع في الحفر
 كما لو اقرأوا المساجد ليحفر لحوضا عشرا في عشرة عشرة وراهم وبينهم حفر
 حصة في حصة كان عليه ربع الاجارة المحسنة المحسنة عشرة في عشرة مائة وحصة
 في حصة حصة وعشرون فهذا ربع الكيل في ربع الاجارة **ضمان غلاف ووراق**
 وفي دفع مصحح ليعمل فيه ووقع غلاف مع او سيفا الى صيقلي ليصقله
 ووقع جفنة مع فسر لا يضمن الغلاف لانه مودع فيه وعن من ضمن الكيل للشيعة
 ولو وقع مصحح ليعمل غلاف او سكبنا ليعمل ايضا باقتضاع المصحف او السكن
 يبرأ او اسبغ ليعمل في غيرها لا فيها وهما ليس بتعالي لذكر العين بخلاف ما
 فرفض فيها كودع ويقتضي بقول ح كما قرئ في حق المصحف ان قوله هو من
 الاجرة المشتركة قال وكذا لو وقع ثوبا ليرفع في منديل لا يضمن المندبل بقوله لا يحفر
 قوله ويقتضي بقول ح ليس يمتنع عليه كما يتبادر في افقة طريقه خلاص في
 ضمانة الساج فتلان فاضمان اذ هذه المسئلة ما يقتضي فيه بقول من وانه
 اعلم **فصل** دفع الى وراق مصحح غلاف او كوسيف مع هذا ليصلح
 المصحف او السين لا الطرف او بالعكس فسر في ما قصد اصلاحه عندها
 لا الاخر للانضال **فشين** دفع مصحح الى وراق ليجلد فصار به اجاب
 ضمن **م** **م** لا يضمن او المودع لو سافر بوجبة لا يضمن ولا بالان
 مودع باجر فيضمن او الاجر ليس على الحفظ وهذا الذي اشار اليه الحسن
 او الوجبة بلا اجر لا يضمن او ليس ثم عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي
 الوجبة باجر اما يضمن يتعين مكان البيع العقد للحفظ ومنها امر بالحفظ
 مقصودا بل امر بالحفظ ضمانة الاجارة وفيها يتعين مكان العقد فكذا ما في ضمها
 فليد اضمن **ضمان الطباخ** استباح ليطبخ لهما باللولية فافسد بان
 احرقة او لم ينضج في لانه امر مشترك فضمن ضمانة يد **ضمان الملاح** غرق
 سفينة فلو من ربح اصحابها او مودع او جبرل صدمها بلامة الملاح وفعله يبرأ

من كلامه

م

وقا ولو فعله فلو خالف باء جاوز الحاء ضمن وقا وكذا لو لم يجاوز عندنا لما حذر
 ولو فعلها الماء فاقفد المخلع متاعا فيها فلو فعله وتضمن عندنا ولو باقطة ضمن
 ضمنا عندها لا يخرج لو امكن التور والاطا براء وقا وهذا كله لو لم يكن رب الماء
 او كيله في السفينة فلو كان لا يضمن في كل ما قرأ لم يتجلى بان لم يكن رب الماء او كل
 العلم غير مسلم اليه **فاضمان** ملاح وضع في السفينة متاعا باجرة فغرقت السفينة
 من ربح او مودع او شي وقع عليها او صدم جبرل وهلك الملاح لا يضمن خذح وان
 غرقت من مده او محالته او خذح ضمن لان فوك من ضمانية يد ولها وانما لا يضمن
 الاجير فيما يملك بلا فعله ولو رب الملاح او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح اذ
 الملاح حينئذ يد صاحب ربه الا ان يضع الملاح فيها شي او ينظر فلما يتهم في
 الف باء فيئذ يضمن ولو اكسرت السفينة فدخل فيها الماء فلو فعل الملاح
 ضمن والافلا **ضمان اخفاف** دفع الى خفاف جلد البحر ضا وحق الاجر والقدرة
 والصنفه فاق به فلو وافق ما احرم به بلا افي او ربه بقوله بلا خيار ولو
 خالفه تجبر به ضمانة جلد او اخذ الخن واعطاء اجر مثله بقوله اجبر الظاهر ان حجة
 بعدم مجاوزة اجر مثله عن الاجر المستحق كما قرئ في اختلاف نظاير وانه اعلم **ضمان حذاء**
وكي دفع الى حذاء صديقه يضمنه ضمانة باجر فبادر به على ما احرم به او ربه بقوله
 بلا خيار ولو خالفه جنس باء او اجمع بقدم يصح للفقار فضع قدوما يصح
 لكسر الخطب ضمانة ربه مثل صديق او اخذ واعطاء اجر او ضمن شرطه وكذا احكم كلنا
 ليس الى كل صانع ولما حرق شرارة ضرب الحذاء ثوبا ما تضمن وقد مر تفصيله
 فيما يضمن بالنا من هذا الفصل **فاضمان** دفع شبهة الى عند ليضرب طستا
 ووجهه ووصفه ففهم كوز اخذ المالك الكوز واعطاء اجر مثله لا يجاوز به
 المستأجر وضمنه مثل ذلك الشبه **ضمان اجراح** وفي **فصل** ليس على فضاو
 وبنزاع وجام ضمان السرقة لو لم يقطعوا زياوة على قدر مجهود ما فزون فيه فلو
 شرط عليهم على تسليم عن السرقة بطل السرقة الشرط او ليس في وسعهم فوك ولو شرط

فانقطع لا يفيض حجام جم او يطار بزع او صان ختن فان لم يفيض بخلاف قصار الكف
هذه الايام في موضع الفم فانه جاوز الحنق فتنقطع الخشقة في الزاوية ان ان
ما في فميه نصف بدل النفس وان برأ فكما لا يفيض بدل النفس وفي شرح الطحاوي
لو قطع الخشقة فميه القصاص ولو قطع بعضها لا تقصص عليه ولم يذكر ما في كجب
عليه وفي العاوي للطحفة الصوري كيب كوتة كوتة عد **ضمان الطبيب وفي**
التيقيد رجل يدي علم في الطب من بخاوية وزاوية **ضمان الكمال وفي**
خلاصة كمال صبه واد في عين رجله ذهب ضوها لا يفيض كالحنق الا اذا
غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من حرف فله وقال رجلان هو اهل
لا يفيض فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الاخر اثنان ضمن الكمال
وفي مجموع البهيماني ولو قال الرجلان او بشرطان لا يذهب البصر لا يفيض **ضمان**
حامي وثباتي وفي ذه ظر الحام وقال الحامي با حفظ الثياب فخرج ولم يجد
ثيابه فلما فر الحامي ان غير ففها وهو يراي وقل ان يرفع ثيابه فمضى فترك الحفظ
ولم ينع الحاصب ولو قال رابت احد ارفع ما لك الا ان ظننت اذا ارفع انت لا يفيض
او لم يترك الحفظ لما ظن ان ارفع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ ولم يذ
عن ذلك المدفع ولو لم يفيض وهذا قول الكراوفي الحامي موع في حق الثياب لم يبر
الثياب لو لم يشترط له شي بازاء حفظ الثياب ولو شرط له فلو كان له اجرة بازاء
الانتفاع بالحام واكفط فهو على الاضطاف يقول الحقير ان يبرأ منه ولا
عندها لانه اجير مشرك قال رجل اسماجر الحامي لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان
فيلزمه وما في غير الشرط وعدم سواء به يفيض وقد قرئ ضمان الاجير **فاضيض**
وضع ثيابه في الحام وحامل الحامي يراي وينظر اليه فلما خرج لم يجدها قال محمد بن سلمة
ان يفيض الحامي او راى غير رفع ثيابه ضمن وقال الصغار لا يفيض والعجمي قول ابن سلمة
لان لو كان استخفى ثوبا عاوة وكذا لو وضع رجل ثوبه عند جالس في موضع ولم يتل
احفظ وسكت الجالس ولم يتل ولم يبرهان موعا فلما وضعت ضمنه وضع ثيابه عند

ضمان طبيب و كمال وفي القصة
رجل يدعى علم الطب من خطايه و زيارته

بعض اوقات رابره نرضى المسبح **مق** رجل ارج طاحونه وصل البرق
 ولو حاذى البرق الى الماء لا يضيئ رب الطاحونه او البريد ما لم يغلب
 صفة وتجاهد **فقط** الطمان يضيئ كل من طمان وتبايع وسمى ربا طمان
 الا في موضع يكون الطمان ما فوفا كجلب عرقا وقرجبه وجلبان وحقا ذكواتها الى
 رجل ليوحي بها فليط الما من اليها فتصدق من الوكيل وكذا الرعي يبيع
 اوقات فليط فليط احوالها وابتلى السيل والى اربطه فافا اوى يصير بها
 من مال نفسه ولا يخرج من ذكواتهم والخلص في هذا ان يبيع الحق او لا يبيع
 ليصير وكذا غنم تبيع في طمان ما لم ياله فلا يضيئ يضيئ الا كبر باءه
ضمان المزارع وفي يد ترك المالك الما ترك سعة الزرع حتى فسد
 ضمن ويعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لاقية للزرع في ذلك اليوم تقوم الارض
 عزروته وغير عزروته فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما لو وضع الما من ارض حتى
 هلك زرعها عطش لم يضمن المزارع شيئا ولو اخر الما رسقيه ما خسر ان يعلو الناس
 لم يضمن ولو ما خسر غير متعارف ضمن ولو ترك الزرع حتى اصابته افة من اكل الدواب
 وكو، ضمن ولو ترك ان كان حاضرا او امكده ففقد ولم يدفع ولو لم يكن وفقد
 لا يضمن ولو امكده احوال او من لو امكده طره، والافلا فالخالص انه في كل موضع ترك الخط
 مع امكانه ضمن لا بدونه **علم** ترك شدة شجرة يضرها البروكشنة تين وكرم او
 اخرة حتى اصابها البروكشنة قال للمالك افرجه البر الى الصواء لانه رطب قافر
 ففسد ضمن الماشرب وهو خش او كرون فهو ترك السقي **فقط** لو ترك
 الكرم ولم يترك احد يحفظه ووظ الما وسقط حايطه وهلك الزرايين ضمن
 قيمه الزرايين لا الحايط او يجب عليه حفظها لا صفة ولو مع الزرايين عنب
 لا يضمن او صفة لا يلزم لانه ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع يكون عليها ولكن يجب
 نقصان الكرم بلزم يقوم الكرم مع العنب وبدوته فير مع فضل ما بينهما الى احدثها
 عن سقيه قال لم يجز مع ذلك فلو ادى حتى هلك لا يضمن قال **ث** وبه نأخذ

ولو ترك
 هو

اذ حفظ الكرم
 هو

فكان

فكان يفيق ان يرفع الامر الى القاضي فلو منع يدين **قت** لو ادى فسد الزرع قبل
 الرفع الى القاضي لا يضمن قال بعضهم انما لا يضمن العاقل لو قال لم رب الارض بروا بيار و
 زعين را آب و، اكر رب الارض آب او روه واحد بالسقي فابى ضمن انما كان **ضك** الما لم
 يسقي الزرع حتى فسد اختلف فيه المشايخ والخمارة يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع ونهايته
 وجانه يند عليه ما حتى يفتسما وما قبل بلوغه ما يصح به الزرع فهو على العاقل الما في **فقط**
ون بخر المالك يدين الما من فسد الى المزرع لا يضمن هو ولا الما من وبقه العاقل و
 الا حارة ما حذو او قد افترق رواية الشافعية في هذا المسئلة فيضمن بها او لا يضمن ويختلف
 المروية كخطه ما لم يفسد وهو كخطه بخر بالحق الى المزرع فله ان يتراد ويترك البخر
 قال رب الضيعة لا كارب افرجه هذا البر الى الصواء او هذا الجوز او الجوزة فانه رطب
 فافسده فلو قبل الما من رب الضيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز والبر انما سده قال
 الفقيه او الما لم يجد من الرطب مثلا ضمن القيمة **شحي** نبيع الما من مزارع زرع خلاف
 ما احربه يصير محالنا اضر فذلك بالارض او لا بخلاف الاجارة **ضمان المستبضع**
 يقول الجهر البضاعة هو موقوف المالك مالا الى اخره شرط ان يبيع المالك كذا انما الدرر و
الفرق ارسل بضاعة مع رجل الى بلده عند رجل او قال له خذ بيتا لاجل بضاعتى
 وضعتها في فاعمل ثم افرجه منه ووضعه لا يضمن فلو استوى البئان حرا يبرأ
 وهذا ظاهره واخذ البضاعة لو تركها في حجره في تلك البلدة فاطلق الباب لا
 يضمن او لا يلزم حمل البضاعة حافة خروجه من بلده وكان اكلم ونزه الما في السفر جله واحد
 ومع اعدام بضاعة فادوم عند اعدامه ضمن او لم يصير هذا القدر كل واحد من لا
 من في ماله ولو وقع الى اخره بضاعة ليدب بها الى جرح فبانه في هذا البلد وفوجبه ثمنها الى
 حره فلو اتت الثمان لا يضمن الرضا او حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يقد اضمن قيمة المتاع
 لفصه يبيع وتسلم ويضمن الثمن المشتري لو هلك في الطريق **كم** اضمته اضمه ماله
 لم يشترى به شيئا ففرا، فلم يتيها ولم الرجع سريعا ففقد البضاعة بعض ماله بيد رجل ليوحي
 الى المالك فافض هذا المال في الطريق فليضمن المستبضع **فقط** اضمه ماله لم يشترى

المن هو

به شيئا فبعضه المستضع الى سائر فشري به السهم اربعة الى صاحبه فذلك في
 الطريق لا يضمن المستضع ولو لم يقر انه بضاعة والمصلحة بما فيها ضمن الا ان يشترى السهم
 بخبرته والفرق ان المستضع وكثير فوض اليه الراي فلا يضمن به فمعه الى اخره **اعن**
 وفيه قال لم استثنى انه يجعل الضمانة كضاربة **ص** كل ما يجوز في المضاربة يجوز
 في الضمانة لكن المضارب يملك بيع ما شري والمستضع لا يملك الا ايداع والا بضاعة **خ**
 لا يملكها فلا يبيع فالكه يضمن ايها الشاهد ولو لم يبيع **هـ** فكل رتب المال **ص** ولا يضمن
 الفاعل يشترى به قن او غير فشرى ببعضه وانفق بعضه عليه لا يضمن وكذا الكراء عليه ولو
 شري بكمه وانفق عليه من ماله كان مبرعا وكذا المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المستضع
 ثم شري بالباقي او انفق في كراء او نفقة ففي الشرائع علم بموته او لا وفي الاتفاق ضمن لو
 علم والالم يضمن استثنى ما لم يضمن المضارب شراؤا شي بعد موت المالك ولو لم يعلم لم يضمن
صل تلقى الضمانة عند المستضع فضاكه المستضع جاز لو صالح على القيمة او
 اكثر لا لو حط ولبي لو كيل بيع حط الثمن عند حرم وصار المستضع كوكيل بقبض وبيع
 لو حط شيئا لم يجز باع المستضع فحط به كوكيل البيع جاز عند ما لا منه **فثن**
 باع الضمانة فشري شيئا فاعل رب المال امره ببيع لا بشر او قال المستضع شريت
 لك بامر كصدقة رتب المال بيمينه لانه انكر الاذية باعها منية لو قال له المالك بيع
 اشترى مني كذا لم يجز ببيع او علم انه امره بقبض ولو اطلق يتولى بيع فله ببيع منية
ضمان الخامس بحث الى نكاح من امته فبعضها امره القاس في حاجته فزيت يضمن امره
 عند حرم وعند ما يضمنها او القاس لانه امره بترك امره جاز الى نكاح بلا اذن جهتها
 فقال هو ردها تصدق ومعنى ردها ان يارها بذهب الى بيتها بالمال واخذها
 النكاح من الطريق او من بيت المالك بلا اذنه لا يصدق **ن** امته الى نكاح بلا اذن
 مولاه ربه طاعة الله للبيع ثم فحقت ولا يدري وقال القاس ردها عليك صدق لانه
 امته اليه بطوعها فقامت امانته عند تفسير ذلك انه النكاح لم ياخذها حتى يصير غاصبا و
 معنى الرواها ايها بذهب الى منزل مولاه ربه وكان النكاح منكر للفسخ بغير

فانيان

الفن

فانيان الفتن لو هلك المصروف في يد النكاح لا يضمن لانه امره بترك فماليان ما هلك عند
 لا يضمن وكذا لو هلك في يد رجل اخر فبشر به بالرب ولم يضمنه الا لئلا
 لا يضمن الا لئلا يضمن به المصروف **ضمان الجنين** وفي **ت** حرة تبت
 سقط جنينها فالتة ميتة فعلى ما قلنا الفرة لا زوجها هذا الوجه فقلت بلا اذن زوجها
 فلا يضمنه فلا ضمان **فن** اسقطت الحقة لاسقاط الفقة فعليه غرة لا زوجها **ط** شرب
 واد بلاءه اسقاط فسط لا غرة عليها قال الباقى لو اسقطت سقطا فليس عليها الا الترة
 لو كان جنينا فعليه غرة لو تبت **فتت** سقط بشي فله فقه عاقلة فمالية ورضيخ
 سنة لو ارثه ابا او غيره ولو لا عاقلة ففي ماله سنة وما يليه ما قرع الترة **ي** عاها
 الفرة وانه لم تنقد ولا كفاية عليها فدل حرم ولا تترث وقال بعضهم عليها الكفاية قال
 الهامون حرم الجاهل ان الفرة يجب عليها **ي** **فن** دعي حاكمها في رواية **ت**
فتت وهو المختار قال صاحب جامع الفوائد ان لا اثم كثيرا ما يقرن كيب عليه
 بيمينه عاقلة او فريضة في اشكال هذه المواضع بيان الوجوب لا بيان الجواز فلو لم
 في موضع فني هذا ويجوز ان يرد الى القالة باني **ي** **فن** الا لا يخرج باهرا او حيا
 نفسها لا القالة او ياتل اراوا نفسها بجاهها لانه لا عاقلة تلج عند بعض المتأخرين منهم
 فانيان لا يضمنها انما يجب عليها مع وجود العاقلة والله اعلم **ضمان زوايا** وفي
الفتنة راق الاق لوانه في الطريق حاصلة في الطريق ثم ابق منه يضمن من خبثته في
 غضب القن **ط** مات غدا اخذ بواقي منه فلو ارشده حين الاخذ انه اخذ ليرى يبرأ و
 لا يجب بكمه الا لاشتهاءه ويكنى مرة بحيث لا يدرى كنهه افا سئل وكذا اللقطة ولو تركه
 الا لاشتهاءه مع امكانه ضمن لا عند من ولو انكر المولى اباقة صدق بيمينه وفيه الاجماع
 او ظهر من الاخذ سبب الضمان وهو الاخذ بلا اذن مالكه وادى الى المسقط وهو الاذن
 شرعا **ضمان الملتقط** وفي **ق** اخذ لقطة ولم يشبهه ولم يسمع انه عرفها وقال اخذ
 لنفسك ضمن عند ما لا عند من ان صدقه مالها ان لقطة او الهرة او العاقل لا يصح لهما
 ان الملتقط اقرب سبب الضمان وهو الاخذ وادى ما يبرئ وهو الاخذ للرق فله البينة

فانيان حامل اسقطت ولدها فبعضها
 ما لوانه لم يضمن شي من طفلة فله ان ياتم قال
 رضي الله عنه قالوا له ان اكرم ان كسر بعض
 الصيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد فان سواه
 بالجزء منه فلا اثم من ان يلحقه اثم سواه او اسقطت
 بلا عذر الا انها لا تاتم اثم القتل وان اسقطت به
 ما استبان خلقه وجبت الغرة مربعة فله عليها و
 انقطع لغيره وليس لزوجه ما يصاحب النظر و
 نكاح جلا لا الولد قالوا يبيع لها ان يحتاج سنة
 استنزال الدم ما دام الولد طفلة او طفلة او مفضة
 لم يلق له عضو وندد فذلك ملك الله بارة ومشرقا
 وانا باحوالها انشاء المولى باستنزال الدم لانه
 ليس باق في فنيها فليست الا بارة واذا اذن الرطل
 عن امراته بغير اذن فافكر في الكتاب ان لا يبيع ما قوا
 في زماننا يبيع لسره الزمان موقوف موقوف

تا

لو كان متمكنا من الاشهاد وان لم يكن متمكنا لعدم من يشهد له خوف من ظلم اخذ ظالم فانه اذا
 لم يبينه وفاءا وجدها ولم يجد عندنا من يشهد به اشهد من غيره بعد ذلك فافاد من يشهد
 ونحوه في غير اشهاد ضمن لشركه الاشهاد مع القدرة عليه قال صاحب جامع الفضل اقول ضمن
 ان يكون الا بئ كذا كذا يتعدل ايجز هذا اخصيل من قبيل خصيل الحاصل او الذي ذكره قد تقرر
 اننا بطلنا سطر والجب ان يكون من مائة مائة قبل اسطر مائة **ط** اقول متمكنا من الاشهاد
 ولو ترك الاشهاد في **ما يضمن بقبض وجلس ومالا** كما سنيل هذا المبحث فذكرنا في جامع
 الفضل في اخر النقرات الفاسدة والكال ما سبها بالضمائنا فذكرنا في هذا
 فذكرنا في **صح** المقبوض يبيع باطلا ما تارة عند بعضهم او العقد لم يعتبر **فقط** في القبض
 باذن المالك وعند البعض مضمون **ج** ضمن عدم لا عند **فقط** ان المقبوض
 يبيع باطلا الصبي انه مضمون كفا سره والمقبوض في سره ضمن مثل في المثل وبقية في
 غيره كغصب ما قبض على سوم الشرا لوسى منه لا يملك الشرا له في المثل بل في غيره
 بقية والروض الناصر يملك بقبضه ويضمن بطله او قيمته كبيع نفسه وما قبض به من
 فسد ضمن باقر من قبته ومن الدين كصيرهم وقبل لا يضمن وما قبض باطلا لا يضمن
 وفاءا وما قبض على سوم رهن ضمن باقر من قبته ومن الدين وقبل ضمن بقبته كما قبض بقبته
 البيع **عل** رهن فدا ليرضه الى فذلك القن قبل اقرضه فعليه الا ان اوفى ما قبض
 حكم الرهن ولو قال اقرضني وهذا الرهن ولم يسم الرهن فاخذ الرهن وملك في يده ضمن
 فبعض الرهن قيمة الرهن لا يبطل بالسامع قبل رده فيضمن باقر من قبته ومن الدين
 وللمرتهن حصة بعد النسخ قضى وفيه بترها فذلك الرهن فليبرع اخذ ما وضع **ت**
 ولو ملك رهن ملك في يده منه بلا حصة يملك امانة خلاف ما بعد ايراد فيه ولو
 حصة ضمن قبته وفاءا وبعد احواله مضمون حتى لو ملك حتى لو احوال بدنية فذلك
 الرهن ضمن قياسا لا استحقاقا ولو ارادوا الرهن بعد احواله اخذ الرهن قبل اذ ذلك
 وقبل لا كذا في القصة رهن غنيا اخر مكان الرهن الاول ثم هلك الاول يملك امانة
صل ما قبض به فاسدة يضمن بقبته **شني** ضمن في رواية لاني رواية وكذا

يقول الجوز

بقبض

الصدقة

في الصدقة ان سدت يضمن القيمة المأجورة كما جازت الاجارة وفاسدها غير مضمون على
 الساجر وجازت اليه لا يضمن **فقط** الاصل ان كل ما قبض بقبته المالك ضمن وكل
 ما قبض بالقبته المالك لم يضمن ففي فاسد المالك شركته ومضاربة واجارة لم يضمن
من وضع ثوبا الى رجل لبيعه علم ان ما زاوله على كذا انما لم يضمن اجارة فاسدة ويضمن
 الثوب بقدر الاجرة استكمال وهو ان المالك يرضى انه وكله ببيع وذهب او ابا جازم الزيادة
 في ما سبها فاسدة فاسدا فاسدا فاسدا لا يضمن لانه وكله ببيع وذهب او ابا جازم الزيادة
 يكون الزيادة اجرة لم او يكون المدفع اليه من يبيع باجرة كدال ونحوه **فقط** في القبض
 المالك الا ان ياتل حصول الزيادة من القدرة التي سبها فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة فاسدة
 يضمن والمالك والمالك **فقط** والله اعلم **فقط** يضمن الموردة اجارة فاسدة ما قبض من
 الاجرة والمقبوض في يده **فقط** اجرة له اثر في العين كما يملك ويضطر وقصار لم يضمن
 لو هلك او حصة الاجرة ولم يملك فوضاع من يده لم يضمن عند ج ولا اجرة له لولا ان
 العتق عليه قبل تسليمه وعند ما يبيع المالك يضمن ويخبر المالك ضمنه مع ولا اجرة
 او ضمنه غير محمول ولا اجرة وكذا لو هلك بلا حصة لم يضمن عند ج ومن لا اثر له
 كمال حصة اكل ارباب **فقط** او حصة رهن النسي الاجرة يملك امانة لو حصة
 بامر مالك وعليه الاجرة ولو بلا امر ضمنه او ليس له حصة في المالك ضمنه مع ولا اجرة او
 غير محمول ولا اجرة ولو ملك في يد المالك وكل اجرة ليس له اثر من غير حصة
 وضعه لم يسقط **الاجرة** لو وضع اياك الثوب بالاجرة اخذت المالك فيه العلاء فلو
 اصطلح على شي كانه حصة يتعدل اجرة **فقط** ان لا يترقب اسطر ان المالك حصة الثوب
 بالاجرة لانه اجرة **فقط** في الاختلاف في اصل **فقط** اجرة **فقط** اجرة
فقط يتعدل اجرة **فقط** ان حصة المالك يضمن اذ يجرى في غير اياك ايضا من لعمري
 في العين كنياط وقصار وكذا والله اعلم **فقط** المجهوس في يد المساجر بعد دفع الاجارة
 لاستيفاء اجرة في اياها لا يضمن ولا يسقط شي من الاجرة سواء جازت الاجارة او لا **فقط**
 المجهوس بعد الاقالة مضمون بالثمن **فقط** وكله شر او دفع الثمن من ماله وقبض المبيع

في اطلاق قوله فاسدة فاسدة فاسدة
 لانه وكله ببيع والمالك المالك المالك

سقط الاجرة

فلم ان يرجع به على موكل لانه انعدت بينهما باول حكمة فان ملك في يد قاصر حبس بهلك
 من مال موكل ولم يسقط الثمن اذ به كيد موكل ولم حبس لاستيفاء ثمنه اذ هو كيان من
 موكل فانه حبس بهلك لانه مضمون ضمانة الرهن عند من وضمان المبيع عند م وضمان
 الغصب عند من يقول اجتر وتفسير عند الاقوال هو بل في الاثنية اذ ملك بعد الحبس بهلك
 بالثمن وبسقط الثمن عن الموكل عند م وعند من يملك بآثر من قبته ومن الثمن حتى لو حبس
 الثمن اكثر من قبته رجع الوكيل بملك الزمان مع موكل وعند من يملك مع الوكيل ماله
 المحضوب لان عند الوكيل لا يملك الحبس من الموكل فيصير فاصبا بالحبس **هد** ملقطه
 اتفق على اللقطة باذن القاضي وجاز صاها فلم حبسها ليس في الفقه وكذا اراء بعض
 الاثني وجعله فله هلك قبل حبس لم يسقط الفقه واجعل لو ملك بعد لم يضمن وسقط
 او يصير حبس كرهن والمبيع بخيار للبائع لو ملك في يد مشتريه في مدة خيار يملك بالثمن
 الا بالثمن ولو خيار للمشتري يملك في يد بالثمن وكذا لو خطه جبا حبيب فلم البيع وبلزم
 كل الثمن **ص** المختوض بكم اعادة من جهة الغاصب او بكم هبة منه او بكم شراء او هبة او
 اجارة او صدقة او رهن معقول على القايض فافاضها لم يرجع على الغاصب لا يرجع
 الموهوب له والمصدق عليه والمستعير ويرجع المساجر والموضع والمرتين بالقيمة والمشتري
 بالثمن لا السارق من الغاصب ولا الغاصب من الغاصب وهو كراه الموضع والمرتين والمساجر
 برصده او لم يطلوا بالغصب او علوا به تم بيان مسایل الضمان بعد ان الله الملك الرهن
الفصل الثالث والثلاثون في الاحكامات ونبه على دليل
 فيها **احكام السكوت** امر رجعة مدة سنية وقد حلت عن ذكرها اكثر الكتب التنبيه
 فمن جملة الاحكامات ملك الاحكامات **احكام السكوت** وهو رضى في بعض المراضع لا
 في البعض وقد ذكر اكثرها في جامع الفصولين وزيد على ذلك كثيرها في كتاب الاشياء
 والنظام بترتيب لطيف كان بالبيان في البيان فلا حرم مجتهد
 فيها فذكرت ههنا جميع ما فيها فلو طاب ونظم لكن بزمان حسن الترتيب والنظام
 مربوطا **فاعلم** ان من القواعد الفقهية انه لا ينسب الى ساكت قول كافي

مضى
 بلا ترتيب

سائل

مسائل **منها** لو رضى رجل اجنبيا ببيع ماله ولم يملكه ولا يكون وكيل بسكوت المالك **ومنها**
 لو رضى القاضي الصبي او المحق او جدهما ببيع وشترى فسكت لا يكون اذ في الجارية
ومنها لو رضى المرتن راضه ببيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون مضمونا بالبيع
 وزاوي الاشياء قوله في رواية **ومنها** لو رضى غيره ببيع ماله فسكت لا يكون اذ في
 باطلا **ومنها** لو رضى جده ببيع غياض ابيه المالك فسكت لم يكن اذ في **ومنها** لو
 سكت عن ولى امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضو وان حبس من سكوت عند الخطبة
 اطلاق ماله **ومنها** سكوت المالك اذ باع رجل ملكه وهو حاضر ليس برضا عند م
 خلافا لابي ليلى **ومنها** لو رضى قن او امته بتزويج فسكت ولم يملكه لا يصير اذ في
 النكاح **ومنها** لو تزوجت غير كف فسكت الرولى عن مطالبة التزويج ليس برضى وان
 بال مال فلك لاذ في الموانع كثر **ومنها** سكوت امرأة العتيق ليس برضا ولو اقامت
 مع مدين **ومنها** الاعارة لا تثبت بسكوت **ومنها** من لا يسلم شفعة فلم يسلمها
 ولكن سكت عن عضوة فيها حتى بطلت شفعة لا يثبت **ومنها** حلف لا يخرج عن ثمان
 حمله عليه شر ان لم يفر شهر او سكت عن تافيه حتى مضى الشهر لا يثبت **ومنها** لو ذهب
 خطيب شيئا والموهوب لم ساكت لا يتبع ماله قبل قبلة بخلاف الصدقة كما سياتي **ومنها**
 امر طرقي لو اقر قن او عرض للبيع او ساء او زوجه فسكت القن لا يكون اذ اقر بقره
 بخلاف ما لو باعته او رضىه او رضىه فم جناية فسكت كما سياتي ايضا **ومنها** احد شريكي
 غان قال لصاحبه اني اشترى هذه الالة لنفسى خاصة فسكت لصاحبه فشرها لا يكون
 لهما لم يملك لصاحبه نعم كذا في جامع الفصولين وانما للخلاصة وغيرها وزيد على
 مخارات النوازل ما رواه في النعم في لم يفرش عند م او الاون يتضمن هبة نصيبه منه او
 الوطى لا يكر الا بالملك بخلاف طعام وكسوة يقول اجتر وفي الاشياء فسكت صاحبه لا يكون
 اذ في كرهه الحيلة فيها يكون السكوت فيه كالنطق **فلم** ولو كان موهوبا فم على الفقه
 لما تراضا من المعبران الا ان يكون في الحيلة قد لا اخر والله اعلم واحتمل كون
 المسئلة خلافا فيها روايتان بعيدا فلو كانت كذلك لفرغ من تعرض لم احد من اصحاب

من راي

وكلاء

المعتبرات التي المنقولة عنها **ثم اعلم** انه يخرج من هذه القاعدة السابقة مسايل كثيرة فصار حيث صار السكون فيها كالنطق **فهي** سكوت الكبر عند استئجار ولتأجيرها قبل التزويج وبعد هذا الزوج والولي فلزوج ايجد مع قيام الاب لا يكون سكوتها رضى **ومنها** سكوتها عند قبض مهرها ولو قبض المهر ابوها او من زوجها فسكت يكون اونا الا ان تقول لا تقبض ماله فحينئذ لم يخرج القبض عليها ولم يسجد ولا يسرا الزوج **ومنها** سكوت الصبيته او ابنتها بكرا يكون رضى وبطل بلوغها لا يولفت شيئا **ومنها** بكرا هلكت ان لا تزوج نفسها فزوج ابوها فسكت هلكت في غيرها كضامها بكلام بكلام ولو هلكت بكرا لا تافون في تزويجها فزوجها ابوها فسكت لا تحت اولم تافون ولزم النكاح بالسكون **ومنها** يقتضى على ان فسكت المصدق عليه ثبت الملك ولا يحتاج الى قبله قد لا يخالف اليه كامر **ومنها** قبض هبة او صدقة بخضرة المالك وهو سكت كانه اونا يقبض **ومنها** لو ابراء مدبره فسكت الدين بغيره ولو روى برده برون **ومنها** الاقرار ببيع ولو سكت المثل و برده برون **ومنها** لو وكل بشي فسكت الوكيل وباشرعه ويرده برون فلو وكله ببيع فقه فلم يقبل ولم يروى بقاءه جاز وكيفية برون **ومنها** لو اوصى الى رجل فسكت في صيرته فلامات باع الرضى بعض التركة او ما في يده فهو قبول للوصاية **ومنها** الاثر باليد او اسكت المحرم المنقذ اليه صح ويرده برون **ومنها** الوقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو روى برده برون فيسقط بطل وقيل لا **ومنها** فاضاعها فاضاعا على تجميع ثم قال احد اصحابه قد بدالى ان اصعبه صهي فسكت الاخر ثم تباعا صهي البيع وليس للمساكنة للمساكنة ابطال بعد ما سمع قول صاحبه **ومنها** سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضى كالا سرقن لمسلم فوقع في الغنيمه وقسم ومولا الاول حاضر فسكت بطل ماله في ماله رضى **ومنها** لو كان المشتري غير افيق فاشترى فواى القن ببيع ويشترى فسكت بطل خياله ولو كان افيقا رلى البايع لا يبطل خياله **ومنها** البايع حين

اي يكون رضى

البيع

البيع لشئ فلو قبضه المشتري وراى البايع وسكت كان موهوبا او ماله قبضه الصبي والفاقد فيه سواء في رواية وهو رضى يقبض في الفاسد لا في الصحيح رواية جها **ومنها** علم الشفع بالبيع وسكت يبطل شفعة **ومنها** رضى قن ببيع ويشترى وسكت كانه موهوب في التجارة لا في البيع ببيع وكل العي **ومنها** لو حلف المولى لا يافون لقنه فواى ببيع ويشترى فسكت خفت في ظاهر الرواية لا في رواية عن س **ومنها** باع قن شيئا بخضرة مولا ثم ابراء المولى ان لم يلو كان القن موهوبا لم يبيع وعوى المولى ولو تجر راحة قال الاستر وشي ماله قبل الم يصير موهوبا بسكوت مولا قلنا نعم ولكن اثر الا فون يظهر في المستقبل **ومنها** باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات ماله فانا وبيع والتسليم ثم قال انا قد لا يقبل قوله كذا في جامع الفصولين موافقا لما في فتاوى قاضي خان وفي فتاوى الحائقي ببيع ماله ولو سكت القن وهو يقبل ماله اقرار بركة وكذا لو رضى او وقع بجنة والقن سكت بخلاف ماله اقرار او عرض للبيع بخروج او ساومه او روجه فسكوت هذا ليس باقرار بركة يقبل ايجز قد لم وفي بعض الروايات طهر بغيره طاهر يشتر بعض شرائط الانقياد او يتساو الاصلين لكن الا طهر اذ الانقياد شرط لما ذكره في ماله اخر من فتاوى قاضي خان رجل شرى امه وقبضها فباعتها من اخر والثاني من اثلث فامعت حرتها ففروها الثالث على الثاني فقبلها ثم اراد ردها على الاول فلم يقبل له ذلك لو اوعت عنها او العلق لا يثبت بقولها ولو اوعت حرتها الاصل فلو لم يثبت فسكوت كانت حين بيعت وسكت افاوت لئلا يكون ببيع وتسلم فذلك اذ الانقياد او اقرار بالرق وان لم تقبل فليس للاول اذ لا يقبل ان يتي **ومنها** حلف لا ينزل فلان ماله وفلان نازل **ومنها** فسكت امان خفت لا لو لم افرج فاني اذ يخرج فسكت **ومنها** ولدت ولد افهناء الثاني زوجها بالولد فسكت الزوج كرم الولد وليس له فيه كافر او ب **ومنها** ام ولد ولدت فسكت مولاها حتى يموت او يورثان لزم الاول ولا يملك فيه بعد **ومنها** السكون قبل البيع

عند الاخبار بالعيب **منه** رضا به حتى لو قال **منه** رخصه هذا الشيء بسبب فسخه وادعاه مع ذلك
 على شراءه فهو رضا بالعيب ولو لم يرد له لولا ما عندنا وعندنا هو رخصه ولو لم يرد له **ومنه**
 سكوت بكونه رضا به بغيره ولو لم يرد له لولا ما عندنا وعندنا هو رخصه ولو لم يرد له **ومنه** باعها راو امرته او ولد
 او بعض اثاره حافركت ثم اوصاه على المشتري من كان حافرا وصته يبيع عند البيع اثنى مثالا
 سرقه انه لا يبيع وجعل سكوت في هذه الحالة كقراره لا قطعاً للاطلاع انما سرقه من قبله
 وليس وافق ما يجرى به ان يبيع فينظر المفقود في ذلك فلو رآى انه لا يبيع لا يشتريه
 بيمينه وبليس وافق به كان حثا سدا الباب للتزوير **ومنه** انما رخصه ببيع لوجه الباطل
 الى المشتري وقاضى التمس لا يبيع ومعه الملك لنفسه بعد لا يصير بغير البيع تباضيه
ومنه رآى يبيع عرضا او اوارا فتعرق فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط فعولا ويط
ومنه لو قال الوكيل بغيره لشيء بعينه لا يملكه انى اريد شراؤه لنفسه فكنه موكلا ثم
 يكون للوكيل **ومنه** انى يبيع ما يراه او ارى البع يبيع ويشترى فكنه يكون اذ
ومنه سكوت رجل رآى غيرة شق زقة حتى سال ما فيه يكون رضا **ومنه** سكوت
 بان لا يستخدم فلانا اى مملوكه ثم خدم فلان بلا امر ولم ينهاه **ومنه** امره ففقد
 في تجهيزها لغيره انما من ائتمنه المصحة الاب والاب ساكت فليس له الاستراو **ومنه**
 انفق الام في تجهيز بنتها ما هو موصوفه فكنه الاب لا يضمن الام **ومنه** باع امة وعلم باع
 وقطاعة ولم يشترط ذلك لكن سلم المشتري المهر الا انه ذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوت بغيره التسليم ففقد اكلها **ومنه** القراء المقتضى على الشيخ وهو ساكت تنزل منزله
 نقطة في الاصح **ومنه** ما ذكر في قضاء الخلاصة اى على اخرا لا فكنه ولم يجب اصله
 يورثه منه كغيره ثم سبأ كجمله عسى به افتية لسانه او سمعه فلو اجروا انه لا فكنه بغيره
 الحكم فاه سكوت ولم يجب ينزل منزله المكر عند حرم وعند من يجب حتى يجب فاه فاه
 اخس يجب بالاشارة انتهى **ومنه** سكوت المزكى عندكم سواه عن حال الشاه
 نقد بل **ومنه** سكوت الراهن عند قبض المهر من العين المهرهنة يتدل احقه فصارت
 المسائل التي تكون اسكوت فيها هو رضا اربعون مسئلة كما فوه منها في جامع النصارين

صبرانه

فكون

دعوى

وعشرة منها زياره صاحب الاشياء والطاير فلها عن الكتب المحترمة والله اعلم بالصواب
احكام اشارة وإيحاء وفي فناوى **فانضيان** الاخرى هو اذا كان لا يكتب
 وله اشارة معروفة في المضائق في القياس لا ينفذ شي من تصرفاته من طلاق وعناق
 وبيع ونحوه كما لا ينفذ من مرضي خطير تقرر لسانه بغيره وهو قول مالك وابن ابي
 ليلى وعندنا يثبت هذه التصرفات باشارة المهرهنة كما ثبت بكتا به لانه لا يبرح منه
 العبارة فتمام الاشارة حاشاها كما تمام الكفاية معاها **اشياء** اشارة الاخرى كعبارة
 في كل شيء من بيع واجارة وهدية ورهن ونكاح وطلاق وعناق وابراء وادوار وقصاص
 الا في اكدور ولو قد قذف وهذا ما خالف فيه القصاص اكدور وفي رواية ان
 القصاص كالدور هنا فلا يثبت بالاشارة وقام في المصلحة الهدية وقد اقتصر فيها وفي
 غيرها على استثناء اكدور ونحوه وراى في التهذيب ولا تقبل شأونه ايضا
 واما يمين في الدعوى ففي خزانة الفتاوى تحليف الاخرى ان يقول له عليك عهد الله
 وشيئة ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارة اقرارا بالله تعالى
 وطهر وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء اكدور فقط صحة اسلام بالاشارة
 ولم ار الا ان نقل اصرحها وكفاية الاخرى كاشارة واصغرنا في ان عدم القدرة على
 الكفاية شرط للعمل بالاشارة او لا والمعتد لا ولذا ذكر في الكفر باو ولا بد في اشارة
 بالاشارة ان يكون اشارة الاخرى مسموعة والالم يعتبر وقال ابن الهمام لا يخفى ان
 المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق ومعه الاشارة المرونة بتصويتها منه او العاقبة
 منه فكنه فكانت بيانها اجملا الاخرى انتهى وهذا فروع لم ارها الا في الاول لو اثار
 الاخرى بالقراءة وهو يجب يثبت ان يحرم عليه اخذ من قوله يجب على الاخرى تحريك
 لسانه فجعلوا التحريك قراءة الخ في رجل علق الطلاق بحشية للمعهن اخرى فاشار
 بالحشية يثبت الوقوع لوجود الشرط الثالث لوعلق بحشية رجل فاطق فخرى فاشار
 بالحشية يثبت الوقوع ايضا **هذه** اية اخرى قرئ عليه كتاب وصيته فيقول له تشهد
 عليك بما في هذا الكتاب فادعى براسه اى نعم او كتب فانما جاء من ذلك ما يعرف انه

شار

اقراره جاز ولا يجوز فكيف في معتك الساء والفرق ان الاشارة انما تعتبر اذا
 صارت مجهولة معلومة مجهولة وفلك في الاخرى لاني معتك الساء حتى لو امتد
 الاعتك او صارت له اشارات معلومة فالواحد بمنزلة الاخرى واذا كان الاخرى
 يكتب كتابا او يري اياها يعرف به جاز نكاحه وطلاقه وبيع وشراؤه وتيقن منه
 ولم ولا حجة ولا يحد له والفرق ان اكد لا يثبت ببيان فيه شبهة واما هذه القصص فيه
 معنى العوضه لانه شرع جابر في ان يثبت مع الشبهة للمعاوضات **اشياء** اشارة
 غيره الاخرى ان كان معتك الساء فبعضها خلاف والفرق على انه ما وامت
 العقل الى وقت الموت يجوز اقراره بآثاره واثباته عليه وضمه من قدر الامتداد
 بسنة وهو ضعيف ولو لم يكن معتك الساء لم تعتبر اشارة مطلقة الا في اربع
 الاسلام والكفر والنسب والافاء وكذا في تلقيح المجري ونزاهة اخذ من مسيلة
 الاثبات بالاس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب
 لانه يحاط فيه لحقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام او اخذ من الكائن والطلاق
 او كان تفسير لم يكتف به انت طالق هكذا واثار ثلثات وقع ثلاث بخلاف ما لو قال انت
 طالق واثار ثلثات لم يقع الا واحدة ولم ار الا ان حكم قوله انت هكذا واثار ربا صايد ولم
 يطر طالق ونزاهة ايضا الاشارة **فصل** في اقسامه الى محرم الى صيد فقله يجب اجراء على الحشير
فصل في معتك الساء مرضي فقله او صيت بكذا او كذا فاشتر براسه اي نعم لم يبيع
 الا ان يطول الاعتك فيصير كافر من ومن ح ان ملك المدة كدة العنة يتدل احمير
 يعني بباسنة واحدة لكن قرنا عن الاشياء ان هذه القتل ضعيف **فت** اصابه مرض
 فجاء عن الكلام فاشرا وكتب وقد طال مرضه سنة فهو كافر من **ص** مرضي فاور على
 التكلم فبعضها قيل له او صيت بكذا فاقوى براسه اي نعم لا يبيع وكذا لو قيل له ان الله
 عليك بكذا فاقوى براسه اي نعم لا يكون **فصل** في خلاف فقت سئل فاقوى براسه اي
 نعم يجوز ان يرفع بقوله **خ** او السؤال من المسئلة طلب العلم والاعلام يكون
 باللسان وبالاشارة **ص** مرضي يخرج عن التكلم فاقوى براسه الى رجل يريد به الانشاء

يصير وصيا لاشارة تقدم مقام عبارة ولو قدر على البيان بكتابة **هداير** الاشارة
 معتبرة ولو كان ولو فاور على الكتابة بخلاف ما تقرر بعض اصحابنا لا يعتبر
 انها لا تعتبر مع القدرة على الكتابة لانها حجة ضرورية ولا حجة ولا ضرورة هناك وانما
 استوتيا لان كلاهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم توجد في الاشارة
 وفي الاشارة زيادة امن لم توجد في الكتابة بل انها اقرب الى النطق من اثاره
 الا كلام فاستوتيا **ص** مرضي ببيع رطل بدينار فقله هذا البكر فاقوى
 براسه اي نعم يثبت بسببه ولو قيل لم اعتقت هذا القنا فاقوى براسه اي
 نعم لا يثق والفرق ان النسب كحاط في اثباته الا يري انه يثبت بلا ضرورة ولا
 كذلك الحق يتدل احمير فله بلا ضرورة يعني في المكسرة لاني ام الولد او فيها كحاط
 الى وعة ثم ان الوجه وجه الفرق ضعيف الذي ذكره ضعيف جدا لاننا قد علمنا
 كان بدل القنات والمسيلة بما لها حيث لا يثق هي كالفق مع انه يحاط ايضا
 في اثبات عتها حيث تقبل فيه الشهادة احمية بلا ضرورة وحكا بالانفاق
 فقله فالظاهر وجه الفرق ان يراد نفس الولاوة امر محقق في الخارج بلا توقف
 على تلفظ لا فظ بخلاف الحق حيث لا يتحقق بدون تلفظ المحلى بايدل على الا
 شرعا فافترقا فيثبت النسب بجزء الاشارة بخلاف الحق والله اعلم **فصل** في
 الطلاق على الحق ومسيلة الحق في **ن** يعني لو قيل لرجل طلق طلق او كذا
 فاقوى براسه اي نعم ينبغي ان لا تطلق كلمة الحق **ت** حلف لا يقر زيد بانه
 عليه فقال له زيدا لي عليك كذا فاقوى براسه اي نعم لا يثبت لانه ليس باقرار او
 الاقرار اخبار والاخبار لا يحصل بالاشارة وكذا لو قرى على رجل منك اقراره
 فقله اهو كذا فاقوى براسه اي نعم لا يكون اقراره حتى لا يكمل للشهود او ان
 يشهدوا عليه بذلك المال ومن اعتقل لسانه يوما او يومين فقرى عليه كتاب
 وصية فاقوى براسه اي نعم لا يقرأ ولو قرى فاقوى حلف لا يثبت بتر زيدا ولا
 ينشئ او لا يعلم زيد ابتر بكذا وليكن سزا ولا يثبت او لا يدل على فلان فاقوى

عنا

تذکرہ

[illegible]

لا تعد على الخط ولا يعمل به

كذا لا يروى، لأنها علامة لا تبني عليها الأحكام كما في الغيبة وعلى هذا الاعتبار يكتبها في الوقت
 على معنى أو كتاب الآفة مسيلتين الأولى كتاب أهل الحرب بطلب الأمان إلى الإمام
 فانه يجازيه ويثبت الأمان لحامه كما في الثانية يقول أحقر كلمة إلا في قوله الآفة مسيلتين
 استثناء من أجل قوله لا يعتمد على الخط في أول هذا البحث لأن قوله لا اعتبار كما يتبادر
 ظاهره أنهم ولا يستر وأنت أعلم قال ويمكن إحقاق البرهان السلطانية بالوظائف في
 زمانها بكتاب الأمان إن كانت العلم أنه لا يردور وإن كانت العلة الاحتياط لحقن
 الدم فلا **الغاية** الثانية يدل بدفع السماسر والصراف والبيعاء كما في الثانية لأنه لا يكتب
 في دفتر الأمان وعليه وفي البرازية أو في مالا فعال المدعى عليه **كما** لا يرد في مذكرة
 المدعى فقد التزمته لا يكون اقرا ما وكذا الوقال ما كان في جريدك فبلغ الآا أو كان
 في جريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فعلى المدعى عليه ما ذكرنا كانت
 تصديقا أو التصديق لا يلحق بالجهول وكذا إذا اش رالى جريدة وقال ما فيها
 فهو على كونهك يصح ولو لم يكن مثارا إليه لا يصح للجهالة كذا في الأشياء، والظاهر
 في كتاب القضاء من الأشياء وفيها أيضا في الأحكام **الكتابة يصح اشتباها** يصح البيع
 بالكتابة وفي المدانة الكتاب كالخطاب وكذا الأرسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
 وأداء الرسالة وقال ابن الطحان وصورة الكتاب أن يكتب ما بعد فقد جعت عدي
 منك بكذا أفلا بلغه وهم ما فيه قال في المجلس قلت أنت أم أو قور الطلقة طلاق وعاق
 بها قال في البرازية كتابة صحيحة وأخرى مع ثلاثة أو جه أنه كتب على وجه الرسالة
 مصدر احتونا وثبت فذلك بأقرار أو بيمينته **الكتابة** فهو خطاب وإذا قال لم أو
 ب الطلاق لم يصح قضاء وحياته وفي المشتق أنه يمين تصديق حياته ولو كتب عاش
 يستبين عليه امرأة أو عبدا كذا أن نوى صح والالا ولو كتب على الواو والماء لم يقع
 شيء وان نوى ولو كتب امرأة طالق فهي طالق بعث أولا ولو كتب أو أو صر إليك كتابي
 فانت طالق فالم يحيل لا تطلق الم يحيل وإذا ندم وحج في الكتاب ذكر الطلاق وترك
 ما سوا، وجب اليها نفي طالق أو أو صر ومحور الطلاق كرجوعه عن التعليق وإنما

قدم

تطلق اذ اتى ما ليس كتابا او رسالا فان لم يبق هذا العذر لا تطلق وان لم يخطوط
كلها وبعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب
مكتوب وبعثت عليه ان كتبه بيد فرق بينهما في القضاء انتهى وفي القنية كتب
انت طالق ثم قالت لزوجها اقراء علي فقرأ لا تطلق ما لم يقصد خطا بها انتهى قال
صاحب الاشباة وقد شئت من كتب اياها ثم قال لا اقرارها فزها هل تراه
فاجبت بانها لا تراه لو بطلاق حيث لم يقصد ولو بالله تعالى فقالوا الناس والخلق
والذاهل كالحامد والاقراء بها في البرازية كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود
فهو على اتم الاول ان يقول يكتب ولا يقول شيئا فهو ليس باقرار فلا تجزى
الشهادة بانه اقرار قال القاضي النعماني ان كتب مصدر امر وما علم ان هذا قد
لم الشهادة على اقراره كالواو كذلك وان لم يقل استشهد على فعل هذا او اكتب للغايب
على وجه الرسالة اما بعد فك على كذا يكون اقرارا او الكتاب من الغايب كالحطاب
من حاضر فيكون مستكما للحاجة والحاجة على خلافه لانه الكفاية قد تكون للجهة وفي حق
الاخرى يشترط ان يكون محض تامة مستمرا وان لم يكن الى الغايب الثاني ان يكتب و
يقول عند الشهود فله ان يشهد وانه وان لم يقل استشهد واعلى الثالث ان يقرأ
هذا عندم ويقول استشهد واعلى به الرابع ان يكتب عندم ويقول استشهد واعلى بانيه
ان علما بانيه كان اقرارا والا فلا وذكر النعماني اوصى عليه مالا واخرج خطا وقال انه
خط المدي عليه به المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب فكان بين الخطين شبهة
ظاهرة على مالته على انها خط كاتب واحد لا يكمل عليه بالمال في الصحيح هو او لا يبره على ان
يقول هذا خطي وانكره ولكن ليس على هذا المال ومثله لا يجب المال كذا هذا الثاني اقرار
البياض من الضامن والسبب ان انتهى واما اعطاء الراوي على ان كتابه وان هذا على خطه
والقاضي على ملامته عند عدم الدرك فيغير جازم عند وجوز من الراوي والقاضي دون
الثبوت وجوزم للكل ان يثق به وان لم يثق به فترسعه للناس وفي الخلاصة قال
الامام الحلبي يثق ان يثق بقوله م وهكذا الى الاجناس انتهى وفي البرازية امر الصكاك

العامة والخاصة والسيارة انتهى وكذا
وقد ذكرنا في كتاب القضاء انه يثق به
البياض والخاصة والسيارة فالحق في
حجة وكتاب ملك الكفاية لا يستبان من
لو وجد في دارنا فقال انما رسول الملك
لم يقصد الا اذ ان محكم به فيقول
قال في سيرة خاتمة

بكتابة الاجارة واستشهد ولم يجر الحد بخلاف صك الاقرار والمهر انتهى واقتلنا
في الامور الزوج بكتابة الصك بطلاها فيقول هو اقراره ويقع وقيل هو توكيل بطلا
يقع حتى يكتب وبه يثق وهو الصحيح في زماننا وقيل لا يقع وان كتب الا اذ اؤى
الطلاق كذا في القنية وفي المبتغي من راي خطه وعرفه وسعد ان يشهد اذ كان
في حوزة وبه نأخذ انتهى ويجوز الاعطاء على كتب القنية الصحيحة قال ابن الطمام
طريق نقل المقتضى عن المجتهدين احد امرين اما ان يكون له سند فيه اليه او ياتيه من
كتاب معروف بآلته الا يدي نحو كتب محمد بن الحسن وكذا من الصائغ المشهورة
انتهى ونقل الاسيوطي عن ابي اسحق الاسفرايني الاجماع على جواز العلل عن الكتب
المعدية ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعطاء على خطه
المقتضى اخذ من لم يجوز الاعطاء على اثاره فالكفاية اولى واما الدعوى من
الكتاب والشهادة من نسخة يده فقال في الحاشية لو اقر في الكتاب لسمع وعوا
لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في مواضعها وفي الصيرفة تشهد
بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد وباللسان يجب وهذا اصطلاح القضاء واما
الوصية بالكتابة فتعلق في المجتبى كتب صكا بخط يده اقرارا بال او وصية ثم قال
لا اقرار شهد على من يقر ان يقول يقر به وسعد ان يشهد انتهى وفي الحاشية كتب صك وصية
وقال للشهود استشهدوا بانيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علما واما لا يجوز ان
يشهدوا بانيه وقال بعضهم وسعد فذلك والصحيح انه لا يكمل لهم ان يشهدوا الا
باصدى محان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب يقر ويقر عليه بين
يدي الشهود ويقول لهم استشهدوا على بانيه او يكتب هو بين الشهود يعلم
بانيه ويقول هو استشهدوا على بانيه وعام فيها انتهى الكل من الاشباة والظاهر في
الخراج المثلثة في سائر المحاكم احكام الكتابة من النوع الثالث **فاضحيات**
كتب الى امراته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة طالق ثم محي اسم فلانة وبعث بالكتاب
اليها لا تطلق امراته ولو كتب اليها او اوجاك كتابي هذا فانك طالق ووصل

في زماننا

وكنف اطلب منهم الفرق بين سكر بنيد زيب و سكر طما و بين سكر بنيد الاشرية
ولكنوا يتخرون في الفرق ثم وجدنا روايتين اصليهما جميعا انما يجب
الحد زجر او رخصا للناس ومن الارض انفق يقول الحقير الله انما انما
لنكون سكر و ليس به علة عدم وجوب الحد بانما احتلنا لما اختلف فيه ادرش
شبهه كما شبهه واخره وتذكرى بالشبهة فلهذا قال من قال بسقوط الحد والله
اعلم **قاضي** ان لو كانت الحرة مملوكة بالمال يحرم لكن لا يحذر شاربها لم يسكر
وفيما سوى الحرة ما يتخذ من سكر و غيب ولا يحذر شاربها لم يسكر ومن سكر
بالبحر فالصحيح انه لا حد ولا يصح لعرقه ولا يقع روقه **شني** طلاق السكران
غير واقع وبه اخذ كثير من مشايخنا وهو قول عثمان رضي الله عنه **هـ** بنيد
عسل و تبن و صنط و خمر و شعير و فرة و حلال و اف لم يطبخ عند من او اشرب
بلا هو و طاب ثم قيل بشرط الطبخ لا بامته وقيل لا وهو المذكور في الكتاب و هله
كحة او اسكرته قبل لا كحة و قالوا الصحيح الاصح انه كحة او روى عن من بين سكر
من الاشرية انه كحة لا تقبل او الفساق يجتمعون عليه في زمانا كليل سائر الاشرية
بلفظة فذلك والمطبخ و الثلث العتيق حلال عند من او اقصده بقوة لا
الباقي وعن من انه حرام و عنه انه حلال و عنه انه كره و عنه انه يوقن فيه **خلاصة**
بنيد الخمر بنيد قمر و بنيد زيب او اطبخ او في طبعه ثم اشتهد بانه شره دون السكر
ح من لا سكر له الطعام لا الهو و عنده قليل و كثير حرام مطلقا قال الفقيه ابو الباق
وبه نأخذ و ما يتخذ من جوب و ثمار و عسل او اشتهد وهو مطبوخ بانه شره ما روى
السكر عند من و عنده كرم شره قال الفقيه وبه نأخذ **مخارقات** بنيد قمر و بنيد زيب
او اطبخ او في طبعه حل وان اشتهد او اشرب **هـ** ما يغلب عاقلة انه لا يسكر من غير
طوطب طوطب اطرب عند من و الله يصح قولها وهو الصحيح لانه الهو من تعسيف
الصواب زه و بنيد صنط و شعير و فرة و عسل حلال وان لم يطبخ او اشرب منه بلا هو
عند من فهو كالمثلث ولا يحذر شاربها عند سكره ولا يقع طلاقه وان سكره

قد روي اصحابنا في ان لا ترقه في الزود
ان السكران ساج كما قد عرج و ما قد انما
من قولنا ما يتخذ من سكر و غيب و ثمار الفساق
و من قولنا ما يتخذ من سكر و غيب و ثمار الفساق
ثم قيل ان لا يتخذ من سكر و غيب و ثمار الفساق

لقد روي الاثرين هاتين
التواتر واشكر الله
و قد حققنا فيهما
المراويف في حكمهما

يقول الحقير في الامم
لا يرضى الا بغيره
المسود لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره
لا يرضى الا بغيره

ومن انه حرام و كذا شارب و يقع طلاقه او اسكرته و يقع طلاقه و الاصح فيه قول م
كذلك المتخذ من الالبان او الاشتد فهو على هذا **الخلاص** سكران حج به فرب
فاصطدم السان فانما لو كان قد روى عنه فليس بغيره فلا يضاف اليه سكر فبما ولدا
غير السكران لو عاخر اذن منه **د** روى عنه الصغير باقر من مرشاه او صاحبها
جاز عند من اما عند من يقبل كوز النكاح لا النقصان ونقص **ج** انه لا يجوز النكاح
عندهما ولو في سكر احتل مع اول ح قبل كوز وقيل لا وهو الصحيح **فقط** تزو
اداة بكثرة كلفه سكراري و قد روي امر النكاح الا انهم لا يذكرون به صوم
جاز و كذا بطلاق فطما وهو سكران طوطب و هو سكران يقع او رضى بعبارة
ولو وكل وهو صام لا يقع او رضى بعبارة الصام لا السكران **ح** وكيل بيع و
شراء او اسكرته فلو عرف البيع والشراء والتبضع قال **سبح** جازعقد
على كوكله كما باشر لنفسه **الوجه** ببيع كعتوه وقال غيره لا يجوز في البنيد
ايضا او بيع السكران اما جاز زجر عليه فلا يجوز على موكله **فقط** روى الغضب على
سكران و روى ثوبه الحفظ حرق في فصل الثمن **احكام الوكالات** وما يليك الوكيل
وما لا يليك يتدلى الحقير المسائل التي يضمن فيها الوكيل مرتبة في فصل الثمن و باقي احكام
الوكيل هو هذا **قاضي** قال انت وكيل في كل شيء او قال انت وكيل **او روى**
قال انت وكيل في كل شيء كان وكلاء الخط **هـ** ولو ز او جاز اضره كان وكلاء في
بيع الثمن و ما صح الطلاق والعتاق قال في الفتاوى الصغرى لو ز او جاز اضره فهو
وكيل في صفه ببيع و شراء و عاقبة و ميراث و صدقة و هبة و صدقة وغير ذلك لانه يرضى
اليه الثمن و ما نصار كالا لولا ما صنعت من شيء فهو جازير فيملك انواع الثمن و ما
صح لو اتفق مع نفسه جاز لانه اجاز صنيعة وهذا من صنيعة ثم قال وهذا
التحليل يقتضي انه لو طلق امراته جاز فيبقى بهذا حتى يتبين خلاف **قاضي**
يقول الحقير ما اختار صاحب الدرر مخالفا لما سبق في قاضيان والاشياء والاشياء
ان الاصح ما فيها كالا لاني **قاضي** قال لغيره انت وكيل في كل شيء او قال انت وكيل

اشياء صرحوا بكراهة اذان السكران
وانما تجاب اعاوته و يثبت ان لا يصح
اذ انما كالمجنون

بجسر له

2
2

او ايلر

والسائل المتعلق به او وكيله
مرتبة في اعتبارها من الخطوط
هـ اية كل عقد جاز ان يعتد
الاشياء بنفسه جاز ان يركل
به غيره

فقط

اشياء لا يركل الوكيل على ما في الآفاق او يتم تفويض الا الوكيل بقبض الدين له
 او يركل من في ماله بدونهما فيراد المدين بالدفع اليه المأمور بالبيع الى فلات
 او اوصاف المصطفى او اوصى الدفع وكذا في فلات فالقول له في براءة ففقط الا
 او امكن المأمور مديونا او غاصبا فلا يصح بيع المدين الى مال على يد موكله رسول
 فذلك فله رسول الدين على موكله رسول المدين هلك على المدين ولو رسول
 الدين هلك على الدين حليف رجل قال لمدين من حال بطلان كذا فادفع اليه مالي
 عليك عليك لم يصح لانه توكلت بموكله فلا يبرأ بالدفع اليه **مخ** وكله بطلب وفيه
 الموكل فمدين على المدين فانه لا يريد عين الموكل انما اريد ما اؤتمنت عليه او اؤتمنت
 بصدق شهو ولا يصح للمالك حتى ياتي الموكل بل يرد الى الوكيل ثم يطلب موكله
 فيختلف ما اؤتمنت ولا يختلف بصدق شهو، فلو كلف من عين الموكل لزم المال ولا يلزم وكلف
 او الكول او اؤتمنت على غيره، وكلف غير بقول الحق هذا او ليراقص او الكول اذا
 عند من موكله عند فالدليل العام انه يقال او الكول بذل او اؤتمنت قال ولو كان
 المال عند الوكيل فلا يبرأ له عليه لانه مال موكله فله برهان على اوصاف الى الموكل فانه
 اؤتمنت الوكيل اؤتمنت اؤتمنت الموكل او قبض وكلف وقع له وان شاء اخذ من وكلف
 لو ما يتصل بحقيقة قول من يملك المالك ان قول من وكلف لو ما يتصل بالبرهان
 على الاوصاف الى الموكل كذا يات في الوكيل وكذا في المدين ان يكون ما ان هذا المثل في باب
 ولان المالك بالبرهان قال فله قال الوكيل دفعته الى الموكل او تلف في يدي صدق بهينه
 ولا يضمن والغريم يبق الموكل او قبضه تاكد بالقضاء وقبض موكله لم تاكد فليس بقبض موكله
 قبضه بغير حق وكله باجارة فمدين فمدين القن على الوكيل عتقه او وكله بغير امراته فمدين على
 طلاق او وكله قبضه وفيه فمدين فمدين على شرائيه من موكله في هذه الصور لا يدفع الى
 الوكيل ولا يقبض بالبرهان فلهذا يلزم وقف الى حضور موكله وكله قبضه وفيه فمدين
 على الاوصاف يتقبل وليس الدين كغيره في قول ج ومدينها بوقف في الكمل العين والدين سواء
 بقول الحق فمدين فمدين في الفصل الخامس من ثلثين **ع** ان الحق ان قولها اقوى وهو

دفع شي

المدين

الامة

رواية عن ج ائني وفكر **مخ** لو اؤتمنت بالحق ثم اؤتمنت الى الموكل فمدين يتقبض
 الوكيل ضما في قول البينة لا عندهما **مخ** وكله قبض مال واؤتمنت الغريم قبض الموكل
 اؤتمنت الى الموكل ويستخلف الموكل على عدم قبضه لا الوكيل على عدم قبضه
 موكله **فاضيان** برهان المدين ان الموكل ابرأ او اؤتمنت او اؤتمنت عليه قبضه على الوكيل
 عند لا عندهما **يد** وكلف طلب الشفعة او اؤتمنت عليه والتمت لبيع البينة عليه ان
 موكله سلم الشفعة او ابرأه عن العيب **بق** وكلف قبض الدين او على المدين الا
 الى موكله او ابرأه واراد تكليف الوكيل ان لم يعلم به لا يكلف او لو اؤتمنت لم يكن على موكله
 لانه اؤتمنت على الغير متقبل الحق من هذه المسئلة في فصل التكليف وفيها انه لا يكلف الوكيل
 بدفع الغريم اليه الدين ثم هو على خصومة مع الموكل فلو اؤتمنت تسليم وكلف في غير مجلس الحكم
 لا يكلف لان تسليم في غير مجلس الحكم لا يصح ولو اؤتمنت تسليم في مجلس الحكم كلف عندها لانه
 تسليم فيه يصح عندها فاقوى فطالما اؤتمنت لزم فاقوا انكر كلف **خلاصة** وفي الزاوات
 في كل موضع لو اؤتمنت فاقوا انكر كلف يتخلف الا في ثلاث ما يلزمنا وكلف شراء
 وجه حيا فاقوا انكر فاقوا انكر كلفه بانه ما يعلم انه الموكل رضي بالعيب لا يكلف
 فاقوا انكر الوكيل لزم الثانية وكلف قبض الدين او اؤتمنت المديونة عليه المدين او موكله
 ابرأه عن الدين واستخلف الوكيل على العلم لا يكلف ولو اؤتمنت لزم ولم يذكر ان الشفعة
 في الاوصاف **بق** وفي المسئلة الثانية في قول لو اؤتمنت لزم نظر او المقرب هو الاراد الذي يرضى
 المدين كلف المديونة وهو ان يرضى بالوجود في الخارج فكيف يتصور لزم على الوكيل
 المدين الا ان يقال لعل المراد ان الدين يلزم على الوكيل الذي على المدين ان المدين يسلم
 باسم الوكيل والدين الذي عليه حقيقة يلزم على الوكيل لو كان حيا على اقرار المالك الا ان يقال
 المدين لزم الاراد حله لزم حكمه وهو قس عليه الفراغ عن مطالبة المدين او اؤتمنت
 او يتصل بسداد المدين باقرار الوكيل فيستلزم الدين الى قوة الوكيل جزاء على اقراره وفيه بعد
 او يتصل بسداد المدين بعقد بل غير مسلم والله اعلم **بق** او على الميت وصية ويأخذ اخرا فاقوى
 المدين الا ان يقال حال عيونه وانكر وصيته لا يكلف لما قرئ من ان لا اؤتمنت بغير دفع الدين

يؤتمنت

يتصل بحقيقة

طهارة ما اؤتمنت به

وانتقاله

الى الوصي **فشي** او ارضا ولا انه ملك موكل فمعه وقال في اليد انه ملك وروى
اخره بطول فلو لا بنية له فله تخلف الموكل لا وكيل فلو موكل غائب فالعاقبة يحكم
فلو حضر وحلف انه لم يتر لم يستمر حكم ولو تخلف بطل حكم بخلاف ما لو موكل بروى
موجب فقال البيهقي بايم رضى به المشتري ولا بنية له فله تخلف الموكل لا وكيل فلو
غائب لا يحكم بروى او لو حكم به بنفسه العقد بينهما فلو حضر المشتري وبطل لا بطل
لحكم له في النسخة ظاهر او باطنا يحكم انما في الاملاك الحرسية بنية ظاهر
فاضي ان وجهه وجب ما شرا فلو كان احد طرفي العقد غاب الموكل فادى الوكيل
البائع ان الموكل رضى بالبيع لا يكون الوكيل خصما له حتى يحضر المشتري **وروى**
تجزي في الاستحلاف لاني اختلف فوكيل ووصي وموكل واب صغير يتخلف ولا يكون
اذا اوصى اقرابا على الاصيل كوكيل سيج ارضوة في الرعي ببيع كلف لانه اقرابا
موكل وكذا انكول **فشي** او في غيبا فقال في اليد شريته من هذه المارية من
يد حتى يبرهن على شرايه ويترك في يده ثلثه اسهما ثلثه ايام ويكيل حتى يبرهن
والاول قياس وبه افق **ظ** كما تر في فصل الخارج وفي اليد وكذا ما يدون او في
الايمان يومر بالاول وان لم يثبت الايمان **غفر** وكيل اجارة الدار وقبض الغلة ان
بعض السكان انه تجل الاجرة لموكل وبرهن يوقضه لايحكم بقبض اجرة حتى يحضر الغائب
جف او في وكاله بقبض دين او غير واقر المدعي عليه بالمال وانكر وكاله يكن المدعي
عليه عند من لا عند من اولى بقبضه كذا في كذا **د** اختلف في المشتاع قال
بعضهم هذا جواب الكل غير ان الخصم قد دل على انكر لانه لم يخط قد دل على
لانه قد دل على انكر لانه قد دل على انكر لانه قد دل على انكر لانه قد دل على انكر
لا يخل **خلاصة** في الاقضية او في وجبا او وصية وكاله فاق المطلوب في الدين
يوبره بغيره اليه وفي العين لا يبره في ظاهر الرواية يقول الكثير وكذا في خلاصة في كل امر
من الخلاصة في الفرق بينهما ان اقراد في الدين لاني ملك نفسه وفي الوصية لاني ملك
غيره وهو انق قال فلو اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير خصما ولا يقبل البينة على المال

وكاله لا يقبض دين

الا ان تقع البينة على الوكالة او لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لانه ليس بجاني
حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يخل الوكيل المطلوب على العلم وكاله
او اختلف يشترط ما دعوى صحته ولم تصح او لم يثبت وكاله فلم يصير خصما الا اذا
قامت البينة على الوكالة وذكر انضاف انه يخل على الوكيل ما ذكر في الاقضية انه لا
يخل اصحة وان انكر انكر فهو كانه انكر الوكالة له وحدها فانه برهن الوكيل على
الوكالة لا المال يقبل عند من يخل على ان وكيل قبض الدين يملك الخصومة عند
هد او في وكاله بقبض دين فصدقه التزم امره بغيره فلو حضر الغائب ولم يصير
التزم الدين اليه ثانيا او لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والشك في الدين
في ذلك مع يمينه فينفد الا اذا ويرجع به التزم على الوكيل لو باقيا بغيره او غرضه
من وفده براءة فتم ولم يحصل فله نقض قبضه ولو ضاع لم يرجع او يتصدق به اقرانه
حتى الا ان ضاعه عند وفده او الماخر فاما يمين مضمون عليه في زعمها ولو لم يصدره على
الوكالة وفده على اقرانه يرجع على الوكيل ولو ضاع او فده على اجارة فافا
لم يرجع وكذا لو وفده على كذبيبة في الوكالة وهذا الظن في الوصو كلها ليس له
ان يستمر ما وقع حتى يحضر الغائب او تعلق به حق الغائب اما انما اراد على
فاضي ان او في وكاله بقبض دين فانكر المدعي الوكالة وكاله ووقع المال على
الاقرار فادى ان يستمر وليس له ذلك وفي المشتق له ذلك **فشي** فصول قال في الاجرة
او فده الى العار بغيره فصدقه ليس له ان يستمر او تعلق به حق الغير رب الدين
لقبضه فلو لم يجز **ي** لانه يستمر وكذا لو دفع الى رجل ليدفعه الى الدين فله
ان يستمر لانه وكيل المدعي فله عزله **هد** لا يبره بغير الوصية الى الوكيل بقبض الوصية
اذا اقر بالغير بخلاف الدين **فن** عن من لو صدقه بغيره بغيره عين كدين **غفر** وكذا اعراض
سجود **جشي** لو صدقه او كذا به او سكت لا يجبر بدفع الوصية ولو دفعها لا يستمر
فلو حضر بها وكذا في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط عليه الضمان
والارجع بيمينه لو جها قايما بيمينته لوها لانه صاحب جامع الفضل لغيره اقول لا

صدقة و دفعه بلا شرط ينبغي ان يرجع الوكيل على الوكيل لو كان او فوض
لم يحصل فله قبضه على قياس ما قرع العادة من ان المدين يرجع على الوكيل لو كان
باو حقه لو كان باو فوضه الى وكيل صدقة لو كان باو فوضه الى وكيل صدقة
الوديعة ولم يسلها فله قبضه لان ينبغي ان يكون قبضه او فوضه من الوكيل
فله قبضه من المودع ولم يسلها الى الوكيل لان ينبغي ان يكون قبضه او فوضه من الوكيل
فله قبضه من المودع ولو علم الدافع بالتوكيل لا يملك قبضه او فوضه من المودع
او يدفعه يقول ان قبضه المودع ان يبرأ الدافع لا يزيد لكون قبضه فوضه
حين قبضه حين قبضه فوضه لا والله اعلم **غرض** صدقة في الوكالة فان الوكيل للمدين
ان يبرهن عليك او اخافه يضعه عند فيضتي ربه فله قبضه او فوضه من المودع
جامع الفضولين اقول هذا يدل على جواز قبضه امانة البينة في كل اقرار يتوقع
الضرر من غير المقر ولا يثبت فيكون هذا اصلا والله اعلم **عن** وكل قبضه الوديعة
في اليوم فله قبضه او فوضه وكل قبضه عند المالك قبضه اليوم او فوضه اليوم للغير
فكانه قال انت وكيل الى الساعة فافرا بقبضه و كانت الساعة و امت ضرورة ولا
يلزم من ملكة اليوم الاصر كما لا والله وكذا لو قال قبضه الساعة فله قبضه
بعدها قال قبضه بخبر من فلان قبضه بقبضه جاز قال قبضه بشهود فله قبضه
به وزم بخلاف قوله لا قبضه الا بخبر من حيث لا يملك قبضه او فوضه عن
القبض واستثنى قبضا بخبر من كذا **ابن** وفي **قصد** وكلمة تبرز وكما
يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لم يخبر او القبولين تناول زما فمضوا **ص** قال
يعتق اليوم او طلق امرأتى اليوم فقط في غدا جاز فيصير كذا في اليوم و بعد الايام
قبل **فت** وكل قبضه وديعة وبيع له اجماعا او ياخذ و ياتي به جاز لا لو كان
الا لا يوقت له وقتا وكيل قبضه الدين لو وكل من في عياله قبضه **ص** ولا يملك في
به الثاني هلكت امانة **ص** وكيل قبضه المبيع ثم اداه له لو وكل من ليس في

البيع

ولو سلم الى الوكيل مودع

زيد امانا بقبضه وديعة
فقبضها زيد

غيره

قال الله
وكلمة صح

فاضقان وكله بشي وقال انما البيع
فعله من ابيهم قالوا ابيهم ان ان كان
القبض اليوم وقال قبضه بغيره ولو كان اليوم
للبيع لا يثبت لوقت ان لا يملك باليوم
الا اذ اول السيل عليه صوصو

جلا

على ان قبضه فله قبضه جاز او حق القبض الوكيل فله قبضه الى غير ذلك الوكيل قبضه المام
لو ملك في يد وكيله قبل ان يصل الى الوكيل الاول قبضه نفسه ثم دفعه الى من في عياله
ذ ليس الوكيل قبضه من وكيل غيره لقانون الثاني في القبض بخلاف وكيل المبيع
بيع باع ثم وكل قبضه منه من لبيد في عياله فله قبضه وكيل قبضه المودع وكل
قبضه الثاني فلو وصل الى الاول يبرأ المطلب ولو لم يصل يبرأ الوكيل الثاني في عياله
الاول والا فلا يبرأ قال وكيل قبضه الدين قبضه من الغريم فله قبضه او فوضه الى زيد
بري الغريم بخلاف ما لو اقر قبضه **ح** وكذا وكيل بيع او قبضه موكلا المثل
يبرأ المشتري كما لو اقر قبضه نفسه **قال** **صد** مطلقا فله قبضه او فوضه من المبيع
ينبغي ان يصح الاقرار قبضه الطالب في مبيع الوكيل قبضه الدين قال صاحب جامع
الفضولين اقول يمكن الفرق بينهما باو وكيل المبيع اصيل في قبضه المثل لعدم الخبر
اليه فله ان يبرأ من قبضه المبيع بغيره كما قرأه فله قبضه او فوضه بخلاف وكيل قبضه
القبض او ليس له التوكيل فان قرأه بالبيع له تسليمه فله قبضه او فوضه في الفرق
اشكال وهو انه قرأه الوكيل بالقبضه بغيره الا ان قرأه على موكله في مجلس
عنده القاضي فعلى هذا ينبغي ان يصح اقرار الوكيل بالقبضه بقبضه الطالب
كما لو كان صاحب المبيع كاتر من صاحب الذخيرة ان الله اعلم **صل** وكيل قبضه وديعة
وعامة ينبغي ان يبرأ موكله فله قبضه او فوضه في قبضه وديعة اليه صدق وكيل قبضه
و ديعة قال له المودع و فوضه الى اليك والوكيل انكر صدقة في حق دفع الضمان عن
نفسه لان الرام الضمان على الوكيل **ص** والقبض جاز سواء كان الطالب
حاضرا او غائبا فيجب اقراره بخلافه فله قبضه او فوضه عند جاز الوكيل فيبرأ بوقت
موكله لا بوقت المطلب فلو قال كنت قبضت في حصة الموكلة و فوضه اليه لم يصدق
او اضره لا يملك ان يبرأه وكان متهم في اقراره فله قبضه او فوضه موكله قال صاحب
جامع الفضولين اقول على هذا القياس ينبغي ان لا يصدق وكيل قبضه وديعة
لو اقرت لو اقرت موكله بغيره الى كنت قبضت في حصة و فوضه اليه وقد قرأ

الطالب

واذا انزل به

ويبرأ موكله ما في جامع الفضولين فله قبضه
وكيل قبضه او قبضه من قاله ليس القضاء
قبضت ربه فله قبضه او فوضه الى موكله
فله قبضه او فوضه الى موكله فله قبضه او فوضه
و الموكلة فله قبضه او فوضه الى موكله
الان يبرأ من الموكلة من قوله والموكلة استثنى
ان لا يبرأ من موكله فله قبضه او فوضه الى موكله
كذلك كان ذكره في حصة موكله كما لا يخفى

وقدر ان قبل استمرانه بصدق **اشياء** لم يقبض صاحبها جامع الفضولين
 لما فرق به الوالحي نافع وكيل قبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت او الذون
 يقبض بالثبوت فلا يقبل قوله بلائنه بخلاف وكيل قبض الدين لانه يرد في الضمان
 عن نفسه **فان قبض وكيل قبض الدين** قال قبضت ووفعت الى الموكل
 قال قبضت بصدق لانه اذن يرد في الضمان لانه اذن يرد في الضمان
 قال قبضت المال من الموكل المرفوع ووفعت الى الموكل واكر الموكل لا يقبل قوله
 لانه يريد ايجاب الضمان الزام المال على موكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال عليه
اشياء الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين لو ادعى به
 موت موكل انه كان قبض في حيزه ووقف اليه فانه لا يقبل قوله بل يستدعي اليمين
 وفيما اذا ادعى بعد موت موكل انه اشتريه اشترى لنفسه وكان الثمن مستقرا
 او قال بعد موت موكل انه اشتريه اشترى لنفسه وكان الثمن مستقرا
 فلا بد بالفرع وقبضها وهلك وكذا الزاوية في البيع فانه لا يصدق انه
 كان البيع في ما بينه بخلاف ما لو كان ميتا ملكا الكل من الوالحي
 الوكيل يقبض الرضى لو قال قبضت وصدة المرفوع وكذا الموكل قال قول الموكل
 كذا في الواقع بحسب ما عليه من الطلب ولم يعلم بالميزون فذبح المال
 الى الوكيل لا يبرأ ولو ادعى بيمينه ولو علم المرفوع بيمينه لم يبرأ
 يقبض الوكيل اذ ضاع في يد المرفوع بيمينه وكذا المرفوع يطلب المال او
 ابراء ثم وقع الى الوكيل ضمن اذ علم ويرفع الموكل على الطالب اذ لم يعلم الوكيل
 ولا يجوز كون الواحد وكيل في القضاة والاعتناء ويجوز الوكيل بتقاضى
 الدين وقبضه من غير ان يضمن **صل** وكذا يقبض بيمينه على اخر قبضه فوجد
 عليه فروا جاز اذ يبين انه ما قبض حقه ولو لا غيب فاستاجر حقه الى بيت
 الاقر فلوى المصرازم الامر كاذب حسنا اذ الظاهر في المصرازم الامر بالقبض
 امر بالمحل عليه والموت خارج المصرازم فلا يكون امره بقبضه امر بالمحل اليه فلا يكون

احد الوكيل

الحا

امره الامر فيكون بيمينه على هذا الوكيل قبض رقيق او وادب فانفق للمراعي
 واكسوة وطعامهم كان بيمينه وكيل قبض الدين لو وجبه من الغريم او ابراء او اخذ
 او اخذ به رجلا لم يجز لانه تصرف في غير ما اوجب والاصل ان الموكل وكيل القبض انما يملك
 القبض على وجه لا يكون الموكل ان يتصرف فيه وهو بان يقبض حلتى الحق بصفته او
 اخذ منه اكله بالموكل ان يتصرف فيه او اخذ منه عليه المطلوب فليس الموكل وكيل
 كاستعماله وشراءه بدين ولو اخذ كنيلا بالمال جاز ولو قال الوكيل بيمينه الى منته
 او بيمينه اذ جرحه بيمينه الغريم او هذه اللفظ اقرار بقبضه وكذا يقبض بيمينه
 واجر ان لا يقبض الا جميعا فقبض كل الامر على الامر والامر ان يرجع بكل
 حقه وكذا لو قال لا يقبض الامر جاز ورجع حقا لا يقبض من فلو قبض شيئا دون
 شئ لم يبرأ والغريم من شئ **باب يس** وفي **مح** وكيل قبض وروية لو قبضه بعضها
 جاز فلما امر ان لا يقبضها الا جميعا فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض باقى قبل
 اذ تلك الاول جاز القبض على الموكل **ما يجب عليه الوكيل وما لا** وفي
كس شهد اعيان وكالته في كل شئ والوكيل يجزى لقبول لواعاها الطالب لا المطلوب
 فلو قبلت الشهادة هل يجزى الوكيل على الخصومة مع الطالب لو شهد انه وكله بخصومة مع
 الطالب وقبل وهو قبل الوكيل لا يجزى ولو لم يشهد اعيان القبول لا يجزى **اشياء**
 لا يجزى الوكيل لا يجزى وكيل امتنع من الوكيل ما وكل فيه لكونه بيمينه الا في مسائل فيها لو
 وكله في دفع عينا وغاب لكن يجب لا يجب عليه اكل اليه والمقصود بالامانة سواء
 وفيما لو وكله ببيع الرهن سواء اشتريه او بعهده وفيما لو وكله بخصومة بطلب الحق
 وغاب الموكل ومن فوجده فروع هذا الاصل لا جرحه وكيل بيمينه وكذا بيمينه
 وصحة من فلان وبيع منه وطلاق فلانة قضاء ودين فلان او غاب موكل ولا
 يجزى وكيل بيمينه موكله ولو كانت وصلة وكالته الا لو ضمن **ن** قال حرق
 او برأ او كات او هب من زيد او هب منه او طلق اقراني او ارفع هذا الثوب
 الى فلان فقبل وغاب الموكل لا يجزى الوكيل على وكوش من ذلك الا في دفع الثوب اجماع الى

م وكيل خصومة لواله عنها
 لا يجزى عليها لانه وعد ان يشهد بيمينه لا يجزى
 الظاهر ان هذا وكيل المدين لا وكيل المدين
 عليه كاسياني وجهه من بيمينه هو

كانت وكالته مائة

واختلفوا في صحة امانة في التراويح والمعتد بها ويجب سجدة التلاوة على سائر
من صحت وقيل لا بد من عظم وكسيل فضيلة الجماعة بصلوة مع واحد الا في الجمعة فلا يصح
ثلاثة هم منهم وهو كما بالغ في نواقض الوضوء الا التيمم ويصح اذ كان مع الكراهة
كما في الحج لكن في السراج الوهيج انه لا كراهة في افان الصبي العاقل في ظاهر الرواية
واذا كان البالغ افضل وعلى هذا يصح توفير في ذبيحة الا فان واما قيام في صلوة
الوضوء فظاهر كلامهم انه لا بد منه اليكم بصحتها وان كانت اركانها وشرايطها لا
توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية فله سقط بطلانها ولو قبلت روايته
وتصح الاجازة لم يمنع من سن الصلوة ويجب رسول الله وقيام عليه الترخير تأويها
مع لا يجب الايمان على الصبي لكن لو اسلم صح ولا يجب عليه صلوة وهوم وجوبها وه
وقفا ولا يجب الزكوة في مال عندنا ويجب عليه في مال نفقة زوجته وابويه وقفا ولو لم
ارض عشر او خراج عليه مفرها العشر والخراج وقفا لو هو يملك الارض بخلاف الزكوة
افهي في الزكاة واما صدقة الفطر فقال ح س يجب في مال وقفا لم لا يجب في مال
ولا على ابيه ولو للصبي مال ولا يجب على ابيه وقفا **هد** في ظاهر الرواية عن ح انه لا يجب
التضيعة لولد للصغير عن ولده الصغير بخلاف صدقة الفطر او السبب هناك راس يوز
ويجلى عليه وما يره ان في الصغير وهذا قرينة محضة والاصل في الزكوة ان لا يجب على العبد
بسبب الفير ولا لا يجب اخ من عبدا وان وجب الفطر ولو للصغير مال يضي عنه ابيه او
وصيه من مال عن ح س وقفا لجد وزر والشافعي يضي وقيل لا تجوز التضيعة من مال
الصغير وقفا لان هذا الزكوة تأوى بالاراقة والصدقة بعد بطوع ولا تجوز ذلك
محال في مال الصغير ولا يمكن ان ياكل كله والاصح انه يضي من مال وياكل منه ما يمكن ويشترط
باب ما ينتفع بعينه بقول الجهر هذا اختيار في تضي من مال في عدم التضيعة
من مال الصغير وفطر ولطهر الذي حكاه صاحب الهداية بقوله وقيل لا تجوز كاد انما حله
اعلم بالصواب من التعليل لكن الظاهر ما اختاره ائمة ائمة افتوا في الاضحية فربما
محضة والزكوة بمائة وثلثمائة للصبي لم يكن بالجلالة واجبة وقرينة محضة والعبيد

كاسية زياد

عليه من التراضي فكيف يجب عليه الواجب والله اعلم بالصواب **فاضيات**
في التضيعة من الولد للصغير من رواية ولده الصغير وهو ما عن ح روايتان في
الظاهر ظاهر الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى عنه انه يجب
التضيعة عن ولد وولد ولده الذي لا ابله والقوي على ظاهر الرواية ولو للصغير
مال قبل يجب على ابيه او وصيه ان يضي له منه قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق
بكمه بل ياكله الصغير فلو هبط فضل شي لا يدرى بل يشترى به ما ينتفع بعينه وعلى الرو
التي لا يجب في مال الصغير ليس لهما ولكن فان فعله الاب لا يضمن في قول ح س
وعليه القوي ولو فعل الوصي قبل لا يضمن وقيل ان كان الصبي ياكل لا يضمن والا
يضمن يقول الجهر قوله قبل يجب ان هو الذي اختاره صاحب الهداية **خلاصة**
في التزويج للصغير مال يضي عنه ابيه او وصيه عند ح س وفي الاصل قال سمن الاية
الشرعية زعم بعض مشايخنا ان على الاب والوصي ان يضي من مال الصغير قياسا
على صدقة الفطر عند ح والاصح انه ليس لهما ذلك وفي الفتاوى الوصي اذا اضي من الصغير
بالصغير ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن **كافي** الاصح انه يجب ان يضي للصغير
من مال وليس للاب ان يفعل من مال الصغير **ص** صبيان زوجهما ولو لم ينفقا سلم احدهما وهو
يفضل الاسلام صح فله ينفق الا في غير من عليه فلا سلم يضي المال ولا يفرق بينهما الا في
حما وهذا لو امرأة مشتركة فلو كانت ينفق فاسلم زوجهما ينفق فيهما ثم التزويج هل هو
زفة بطلاق كما في الزوج الكبير قبل عند ح م لا يكون فرقة بطلاق بخلاف الزوجه الكبير **ص**
في الولد يبيع خيرا للابوين في مالهما فلو كان له مال سلم اليهما ولو كان في مالهما
بحسب من وكفا في ثلثة اشهر **هـ** وهذا الولد ينفق الابان فان كان في مال الاسلام او
وارثا او الصغير في مال الاسلام واسلم الوالد في مال وارثا من اهل عليه
الاسلام حكاه ائمة ائمة ان الولد في مال وارثا او الوالد في مال الاسلام فاسلم لائيه
ولده ولا يكون مسلما ان لا يكون له اهل الوالد في مال وارثا او الوالد في مال الاسلام فاسلم لائيه
في مال وارثا او الوالد في مال الاسلام فاسلم لائيه

معلم

كما لا يخفى وتثبت حرة المصاهرة برؤية الزوجين في البيت والافلا وتثبت ايضاً
 بوطي الصبية المشتهية وهي بنت سبع سنين على المحار ولا يدخل الصبي في التثنية و
 العاقلة وان وجد قبله واراد فالدته على ما قبله ولا حرية عليه ولا يدخل في الزمان السابعة
 كفاية الولوية ولا يورث صبيان اهل الذمة بالخير من صبيان الحب لم ينزل ولا يورث من اهل
 اهل بيتهم ولا يتعقد بين الصبي ولو ما فوفا فباع فوجد المشتري به عيباً لا يملكه حتى يبيع
 بكافة العدة وفيها ولو ادى على صبي محجور ولا يثبت له الاخير الى باب القاضي او لوطن مكرراً
 لقضى عليه انتهى وكفايته باطلة ولو من ابيه وصحت له وعنه مطلقاً ويجوز السفر بصبي
 تشترى بغير محرم لها ولا ينفق ولو ادى على صبي كوز ابن حوض ثم صبه فيه لم يملك الا اذا
 يشرب منه ولا يجوز للولي الباس حرراً ولا ان يستوفيه فخر او لان يملك لغيره ولا يملك
 مستقبلاً او مستبراً ولا ان يخطب يده او رجله بالحق وفي المقتضى وجوب ائتمنه
 وجعل زوجته ولا ينفق على المحجور من اهل البيت انتهى بقوله الحق وقد ذكرنا بطلان
 الصبي واجباته عليه في فصل الزمان في غلام من الاشياء وغيره فليست عليه فليست هناك
 لذي الحاجة وكل صبي يبيع وشراء جاز ولو قبله والعدة جازاً لا عليه ولا يجوز الضرب
 ولو ما فوفا فلو وكل بشر او ثمن من كل وجهه على ما عليه في طلب ثمنه امر لا يورث
 بشرى ثمن حال لزم العدة اسبقاً الى ما وكذا لو وكله بخصومة جازاً لا ينفق ما يورث
 وما ينفق والمسلم على وجهين فلو وكل صبيته جازاً ولا ينفق من احواله ولو وكله صبيته
 فكذلك كما فوفا في القارة جازاً ولا ينفق امره ولو وكله صبيته جازاً ولا ينفق امره جازاً
 ان يملك **هذا** عن من المشتري لو لم يعلم حال البائع ثم علم انه صبي او محجور فله خيار النسخ
 او المبيع وظل في العدة ما اذ حرقه تتحقق بالعاقلة فاذا ظهر خلافه تخير كما عرفت عيب
د عليه ما لا يورث ولو دخل المديون ابيه في كفايته وقد راعى ولم يملك بطلان فاف
 على اجازته او ابلغ او لا يجزى حال وقوعه فلو بلغ وارث كفايته قبل بلوغه بطلان ارادة افاض
 كفايته باطلا ولو وجد وصاه بعد بلوغه صح حله المهر المهر ولو كان المديون هو الصبي
 بان شتره ابو او وصية شتيا لبيتته وافر الصبي حتى ضمن للداين او ضمن بنفسه الاب او

وفيها
 بغيره
 بطلان
 فلو

الاول

الوصي

الوصي جاز ضامه بالاب وظل ضامه بالمال والوصي لانه التزم شيئا لم يلزم قبل الضمان وبطلان
 ضامه بالمال لانه التزم شيئا لم يلزم يلزم قبل الضمان كذا في رجل صبيته لكان لو الصبي باجر
 مع الكفاية ولو خاطب عنه اجنبى وقبله بوقت على اجلته ولزمه وان لم يخطب اجنبى
 وانما يخطب الصبي لا يصح عذجه ويصح عذسه كذا في صبي بفسه او بغيره بافوت
 عليه او به ومنه صح ان الصبي محجور الا ان كان كذا في بعضه على الاصيل ولو اخذ الكفيل
 باحضار الصبي فلو كفل بافوت عليه يجبر الصبي على ان يحضر معه لان افوت الولى للصبي
 الكفاية جازة اذ لا فتن بها اخر مقتضى ما عليه من الدين والاب والوصي يملك ان
 لا ينفقها الدين عن الصغير فليكن الامر بالكفاية ولو كفل بلا امره ولزمه لو بلا امر
 الصبي لا يجبر ايضا ولو باجره الوصي ما فوفا بغيره كذا في كفل عن صبي بال باجره فاقى
 يرجع عليه او يورثه له لان افوت صبي ما فوفا في الكفاية بنفسه وبما عليه من مال معتبر
 شراً وان لم يجر كفايته عن الغير لانه يتبرع ولو غير باجره وطلب ابو من رجل ان يضمنه
 بضمه جاز فاضربه الكفيل وكذا وصية او جد لوابو ميتاً وكذا القاضي لولا وصي
 والاجد ولو تعيب المظلم الصبي واخذ الكفيل ابا وقال انت امرتني اذ اضنه فخلصني
 فالا يابى اخذ حتى يضمنه ابيه او الصبي في يد وتسير وكذا في كفل المافون لو
 اعطى كفاية بنفسه ثم تعيب الصبي قال اب يطالب باحضار خلاف الاجنبى اجنبى
 قال الكفيل بنفسه زيد فكل فكتاب زيد قال لا امره بالكفاية لا يطالب باحضار زيد اذ لم يكن
 يد وتسير بقوله الحق وقد ذكرنا من جليل احكام الصبيان في جنات الصبي والجنات
 عليه من فصل الضمان في فصل ما عليه الاب والوصي وفي فصل العتبات في سائر جنات
 الصبي واجباته عليه فليست في فيسكن الفصلين وقد افاض **هذا البلوغ وما يتعلق**
به وفي الهداية بلوغ صبي باسلام واهمال وانزال وبلوغ صبيته باسلام وحيض
 وصل وان لم يوجد فيها شيء فافترق حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة
 عذبه وقالوا انهم طمخا ثمان عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن **كفر** وبه يفتى **وهو**
 للحاوة العالة او العلامان تظهر في هذه المدة غالباً فليكن المدة علامة في حق من لم

وهو احوط
 فليس الحكم

فاضحى ان ينفق على الصبي اذا بلغ سبع سنين فان ضيق وهو احوط
 من ان ينفق وان كان ثمنه في كفايته لا ينفق الا بالاب او الوصي
 وقت كفايته فان كان له مال او ربح او امانة فله ان ينفق على نفسه وعلى ابنته

الاصح

منه وهو من المراهقة فينبغي ان يصدق قبل المراهقة بشرط احوال اهل
 مثل كونه المخرج من كين كالمخرج من كين من قبل ان يصدق
فرض ان المراهق يصدق ان هو لا يصير بالبيع من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 لان المراهق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 لان عبارة ويلم انه مثل لا يملك ليس فيه وشرطه ان لا يكون له مراهقة مع جميع
 كالمخرج المخرج من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 قول ما يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 وانما جعلنا تفسير الاشارة الى ان لا يكون له مراهقة من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 صراحة ان الصبي لا يصدق ان اقراره ببلوغه قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 فينبغي فينبغي ان يصدق ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 وذلك الاصل في هذا الموضع من كين كالمخرج من كين من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 هو المخرج من كين كالمخرج من كين من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 على ان لا يكون له مراهقة من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 العشرة في كين كالمخرج من كين من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 فينبغي ان يكون من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 لم يكن له مراهقة من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 به بل هو مراهقة من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 او انما واصل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 بسبب شرائط المصلحة في كين كالمخرج من كين من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 من يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 فليست واصل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 بعض المراهقة ان لم يكن بالغا ولم يصدق الصبي من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق
 ان يكون من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق من قبل ان يصدق

ان يصدق
 الواقعة في كين
 المسببة

نظير ما ذكره
 من ان يصدق من قبل ان يصدق

وهو المصلحة في كين
 على المصلحة في كين

فرض
 في كين

وفعل البائع هو

البيع بتعاطي

المصلحة في كين
 من ان يصدق من قبل ان يصدق

الاجارة ولم اجرة كما ذكره المذاهب المذكورة وقيل ان ما ذكره اصواتا جاز ايضا فان ما ذكره
 ولم يقع البيع كان المتي وفي الوجه الاول قال لا يضر له اجرة مثله لانه على اجارة فاسدة وقال الفقهاء
 اللب لا شيء له اذ العاوة بين الناس انهم لا يبطون الاجرة او لم يقع البيع هو المختار وقال
 ولانه لم يقع البيع بسبب من الاسباب سلمة لانه لا يملك الاجرة عوضا بل بالملء وقد تم
 يستحق عليه الدلالة كذا في طحاوي فتنه رب الثوب فانه لا يربح على اخطاها بالاجرة
 امر رجلا ببيع شئ فباع ثم اقبلنا فقال الماورى ببيعته باجر وقال الامر بل بغير اجر قالوا لو كان الماورى
 وطلبه وقال لا يعرف به فلم الاجر والافلا وكذا في طحاوي والقبض بغيره ويصح بان يكون ما
 الصانع شرفه لك لما لا يخفى وقد مر بعض ما لا يخفى من الدلالة في فضل الفدية
 فليظن هناك **اجرة كتب الوثائق** وفي **ص** لو تولى العاقل التهمة للجمل اخذ الاجرة
 انما يجر له اجر المثل **بازية** العاقل لو كتب محلا او تولى التهمة وهو قسمته واخذ اجر المثل
 فترك ولو تولى كالح صفي لا يجر له اخذ شئ لانه واجب عليه وكل ما يجر عليه لا يجر له اخذ الاجر
 عليه وما لا يجب عليه يجر له اخذ الاجرة بغيره للمنفعة اخذ الاجرة على كتابة الجواب هو بغيره اذ لا يجر
 عليه الجواب لا الكتابة قال فانه قلت اذ كان الجواب عليه الواجب عليه الجواب فانه حصل بالكتابة
 ووقع من الواجب فلا يجر اخذ الاجرة قلت الواجب مقصور على الجواب والكتابة زائدة عليه
 يقول بغيره الجواب نظر في الواجب ما لم يكن جواز اخذ الاجرة على الكتابة فخصه بالكتابة
 اجاب بلسانه ثم كتب الجواب وانه اعلم بالصواب **مشتمل** فذكر في الفاتحة اية اية الجواب
 العاقل وقسمته ان رأى فذلك ان يجبر فذلك على المصوم فذلك وعلى هذا الصيغة التي يكتب فيها
 ومن المذاهب التي وثقوا بها المذاهب والشواهد ان رأى العاقل ان يطلب من المذاهب فذلك
من للعاقل اخذ الاجرة على كتابة الجملان والمخاض وغيره من الوثائق او يجب عليه القضاء
 اصيل الحق الى صحة اهل لا الكتابة ولكن انما يطلب له لو اخذ ما جاز اخذ بغيره وقد مر بان الوثيقة
 له بال مبلغ الفدية خمسة وراحم وفي النسخ عشرة كذا في عشرة الا في بعض النسخ في النسخ
 ثم ما زاد في كل النسخ ثم يرفع الى الخمين وفي فقر من النسخ فله من المصلحة قدر ما لم يجر
 في وثيقة النسخ فمئة وراحم ولو ضمت عشرة ولو ضمت مائة وراحم وفي الزمان

٥٨

والفقه

والنقصان

والنقصان بغيره فذلك باعتبار فلك فيلزم من ح او من بعض اصحابنا **من**
 للعاقل ان ياخذ ما يجوز بغيره وما قبلنا في خمسة وراحم لا نقول به ولا يلحق فذلك بالفتنة
 راي مشقة للمالك تبدي كثر الثمن وانما امر مثله بغيره مشقة وبغيره في مشقة
 كمال وثبات **ب** باجر باجر كثير في مشقة قليلة وانما امر السجل على من يجب قبلها
 المذاهب اذ به صلح احياء حقه ففقه لم وقيل على المذاهب عليه اذ به صلح السجل وقيل
 على من اسامه الكسب وان لم يجر احد واحد العاقل فعلى من ياخذ السجل وعلى من
 اجرة الصكالك على من ياخذ الصك في عرفنا وقيل بغير العرف وعلى هذا الرأى المثل لاجرة
 الصكالك يكون الماخذ ملك فيملك حسب بعد قضاء الدين واليه اشار **فرض** حيث
 قال المذاهب عليه لو اخذ خط اقرار فله مائة بالمال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان ملك
 المذاهب ولو سكر ابره من على ان خطه في يد ياخذ جبره ويبيع عليه المال كالمخط ولو لا
 بنية على الخط كلفه ان خطه ليس في يده فله مائة كجبره على وفده ثم يبيع المال من الخط
هداية ولا باس برزق العاقل لان نفقته في المالم وهو مال بيت المال لان الحبس
 من اسباب النفقة وهذا ايضا يكون كفاية فانه كانه شرط ان يجره اذ به صلح الجواب
 الطاعة او القضاء طاعة بل هو افضلها ثم انما العاقل فقير اذ لا فضل بل الواجب
 الاخذ او لا يمكن اذ قد فرض القضاء الا بالاشتغال بالكسب يقع من اقامته
 ولو غنيا فالفضل الانتفاع عنه على ما قيل رفعا لبيت المال وقيل الاخذ هو الاصح حينما
 للقضاء عن الطهارة ونظر لمن يتولى بعده من المحامين لانه اذا انقطع زمانا يتعذر
 اعادته ثم ان تسمية رزقه تدل على انه بقدر الكتابة **احكام الاستثناء** وفي **الهداية**
ب الاستثناء حكم بالحاصل بعد التثنية هو الصحيح ومعناه انه حكم بالمستثنى
 منه او لا فرق بين قوله لعلنا في وراحم وبين قوله عشرة الاستثناء في بعض
 من الجمل لانه يبقى الحكم ببعض بعد ولا يصح استثناء الكل من الكل اذ لا يبقى بعد شئ
 يصير مستكاه او صارنا للفظ اليه ولو قال انت طالق ثلاثا الا انما يبيع الثلاث لانه استثنى
 الكل من الكل فلم يبيع الاستثناء **فأضحى** ومن شرط صحة الاستثناء خدمت تحت

وكذا امر

لو

تم

اكلامه الاستثناء عند من اخرج بطريق المعارضة
 وعند من حكم بالباقي بعد التثنية بطريق التثنية وليس باجر
 في

البيان ان في هذه
التي هي في هذا
منها ما لا ينفك
ان هذا لا ينفك
والله اعلم بالصواب

ان يكون مهورا بحيث لو قربت الختان احد من الزوجين الى غيره لم يصح استنائه
الاصح ومن شرط الاستنائه ايضا ان يكون موصولا ولا يتصل به والاستنائه لا
ينقطع بتفليس وعطاس وجشاهة وتخلل نداء بين الاستنائه وبين ما قبله
قال انت طالق يا فلانة انت والله صح الاستنائه ولو قال انت طالق حتى يطيب
قلبك انت والله يكون فاصلا فطلق **خلاصة** الاستنائه صحيح في جميع القرائن
وانما يصح لو كان متصلا بالعرف فلو تفنن بين الطلاق والاستنائه ووجد من
التفنن بداهة او لم يجد فهو استنائه او اوصاه كذا قال في المسئلة وفي الاجناس
لو سكت سكتة قدر التفنن ثم استثنى لا يصح الاستنائه بعده الا ان يكون سكتة تفنن
ثم قال وما يبطل الاستنائه اربعة احدها ما ذكرنا الثاني ان يريد المستثنى على المستثنى
منه فهو كخواتم طالق ثلاثا الا اربعة الثالث ان يكون مساويا بخواتم طالق ثلاثا الا اربعة
وفي المحيط لو قال عشرة الاستنائه وقعت واحدة ولو قال لا انا بئس وقع ثمانية ولو قال
الاسبعة وقع الثلاثة فصح استنائه الكل من الاستنائه الناقص من الكلام
الكل لفظا ونظرا لم يحرر في النواور عن م قال في سائر طواق الامانة وفلانة وليس
له من النسوة سواهن صح ولو قال سائر طواق الانبياء لا يصح وما اقره الا باعتبار
اللفظ الرابع ان يستثنى بعض الطلاق كزانت طالق الانفسك وفي البحر بدو حرك لسانه
بالاستنائه صح او التحليم بالحروف المشهورة وهو اختيار الفقيه في جعفر وفي مجموع النواير
سبل ابو نصر عن خلف واستثنى ولم يسمع او ما قال ابو جري لسانه بحرف الاستنائه جاز
استنائه كذا اروي عن روى عن س والى مطيع والامام النخعي وكذا الزانية في العادة او
حرك لسانه وان سمعت نفسه فهو اوثق يقول البحر هذا ان لم لا يكون في فضل التواتر
فيكتب عن كتاب الصلوة المشروعة في الاستنائه لسانه ان يجزيه اما لو صح في بلسانه ولم
يسمع نفسه اختلف فيه المشايخ قال الامام الفاضل والقياس وجعفر انه لا يجزيه ومن الكفر في انه
يجزيه وهو رواية عن م ولو كان كبيت يا وز شفيع حتى لو قرب احد صاحبه من م فخل صوته
في اذنه وفهم ما يقرأ فنهض فنهض بحجة وهي اصل ان اولى الجهر ان يسمع غيره واولى الخافضة

يصح في البتة في كل امر الى
طالق الا ان لا يكون له من
في الشاوي قال لها انت طالق
لسانك انت والله لا ينفك
ولا تطلق ولا تستنائه
بغيره ولا ينفك من موهو

ان يسمع غيره نفسه وعلى هذا يعتمد ما دون ذلك بحجة وعلى هذا التفسير المذبح والاستنائه
في البيهقي في بين طلاق ونكاح وعناق وبيع وشر الكثرة اجماع الصغير **زيلي** اختلفوا
في هذا الجهر والاضا في هذا الزنا فقال الله والى الجهر ان يسمع غيره والى فقه ان يسمع
نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع نفسه والى فقه يسمع الحرف لان الزنا فعل للسان
ودون الصماخ والاول اصح لانه يخرج حركة اللسان لا يسمع قراءة بدون الصوت وعلى
هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالنسيئة على الذميمة وجوب البتة بالملأوة والحقاق
والطلاق والاستنائه **هذا** قال لها انت طالق انت والله متصلا لا تطلق وكذا لو
ما قبل قوله انت والله بخلاف صوت الزوج **هذا** **البيان** ولو قال لها انت والله فانت
طالق لا تطلق في قولهم ولو قال انت طالق انت والله انت طالق تطلق في قولهم ولا تطلق
في قول س وعليه الفتوى وفي كل اخر من قوا الاستنائه عند ابطال حكمه بغيره
تقدم على الجراء او ما فرغ من تعليق في الشرط او انقضى على الجراء لا يتعلق الطلاق
الا بغير الحكم الجراء **فصل** في اجزاء **فصل** في اجزاء **فصل** في اجزاء
الله بعد موت صح الامر لا الاستنائه لانه في الاوامر باطل وكذا اقره مع قتي انت
الله او طلق امراتي انت والله لانه هذا الاستنائه تعطيل فلا يملك عليه بخلاف قوله ارك
بيدك انت والله حيث يصح لانه يملك والاستنائه يعطل في التملك والملك
انت والله او اوصلة في الكلام يرفع حكمه اي تصرف كان **فصل** في اجزاء **فصل** في اجزاء
لا امراته طلق نفسك انت والله او قال لاجنبي امراتي بيدك انت والله يصح
الاستنائه لانه يملك قال صاحب جامع الفضولين اقول فيه نظرا وفيه تعطيل كما
في قوله طلق امراتي انت والله فلم يمتد احكاما يقول البحر نظر بار وغيره ورواه
ما ذكره قياس مع الفارق الذي هو نفسه وهو فاسد لان قوله طلق امراتي توكلير
اما قوله امراتي بيدك فتلك فلا يمتد احكاما ويدل على هذا ما قال صاحب الخلاصة
وفي النواير الصغرى قال لاجنبي امراتي بيدك تعطل على المجلس ولا يملك الرجوع
قال في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكلير لانه صرح الامر ولو وكل امراته

وهذا ايضا

فصل في اجزاء

لان

تطلق نفسها كان يلكا حتى يتعزتها **في** اشاد الى ان الاستثناء يعمل في
 الاوامر قال غصبت **مك** امس انت الله يعمل الاستثناء فلا يصح الاقرار وقيل
 فيه خلاف بين **م** **ط** قال طلق انت الله وشئت فقلها المحاطب لا يقع قال
 هذا ان الاستثناء يعمل في الاوامر ايضا ويرفع حكمها **صفة** قبل العمل في الاوامر
 وقيل لا يعمل ولو قال نويت ان اصوم هذا اليوم انت الله يقع منه نية حتى لو
 صام غد اهذه النية جاز استقام لان هذا الموضع يطلب التوفيق **ذ** اراوان
 يطلق امراته ولا يقع ينبغي ان يستثنى متصلا ملحوظا او لا يعمل المنفصل والمضمر في
 قلبه وقيل بشرط كونه مسموعا وقيل لا والشرط تصحيح الحروف واحسن ان يطلق و
 الصاق اذا قرن بالاستثناء هل يصح المراءى يكون موقعا مع انه لم يثبت الرفع
 فلو حلف ان يطلقها اليوم فقال لها ان اليوم انت طالق انت الله وانت طالق على
 الف ولم يتقبل قبل المرأة قيل بتر وقيل بحيث في ظاهر الرواية **فقط** كتب الى امراته
 اما بعد فانت طالق انت الله موصولا بكتابتها لا تطلق او المكتوب الى غايب ملحوظ
 ولو كتب الطلاق واستثنى بلسانه او عكس لارواه فيه وينبغي ان يصح يقول **فقط**
 في العكس نظر كما لا يخفى على من تدبر **فقط** كتب اليها كتابا وكتب في اخره لو شررت
 الخ فانت طالق ثم قال بلسانه متصلا انت الله صم الاستثناء او الكتاب من
 غايب خطاب من حاضر وكذا لو قال لها انت طالق وكتب في كغذ مصدرا انت الله
 متصلا به ينبغي ان يصح الاستثناء يقول اخبر قوله ينبغي في اشكال او الثاني
 ان يكون الاستثناء حثيذا من قبل الاضمار وقد تقرر ان المضمر في قلبه لا يعمل
 معه والله اعلم قال كتب اليها انت طالق انت الله متصلا ثم سواه الاستثناء على
 وجه لا يمكن قرانه صم استثناء ولا يفتضح عن الاستثناء **فاحيانا** قال لسا
 طلمك امس وقلت انت الله في ظاهر الرواية القول لا وفكر في الزاوية على
 قول من يصح القول لا وعلى قول من لا يصح ويقع الطلاق وعليه الفتوى اجابا
 لامر الزوج في زمانه غلب على الناس الضاوه ولو قالها ثم اوى الاستثناء في ظاهر

الرواية

الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البذل في الخلع رجل اراوان كلف يتر وفان
 ان استثنى فاحلته ان يامر الخالف حتى عقيب العيّن موصولا بجان الله او استغفر
 الله وكلما لا يصح بالاستثناء قال لها انت طالق وطالق انت الله صم الاستثناء
 ولا تطلق ولو قال انت طالق وطالق وطالق انت الله فلو ان قياس قول ج
 يقع الثلاث لانه تحلل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلحق فلا يصح الاستثناء
 ويما قول من لا يقع شيء قال لعبد انت حر وحر انت الله او لامرأة انت طالق
 فلما وثقها انت الله قال ما شئت فقلها وشئت فقلها **الحكم** ما كيد ما افاد اللفظ
 الاول فلا يتغير حكم الاول وقال ما شئت فقلها لا ينعقد هذا اليمن لانه اللفظ
 الثاني لا ينعقد الا ما افاد الاول فيلحق ويصير فاصلا بين اللفظ الاول وبين الاستثناء
 فينبغي ان لا يصح اليمن والاستثناء في قول ج ويقع الطلاق والعاق والعويج
 قول ما شئت فقلها لانه تصحيح الكلام واجب ما لم يكن واكن تصحيحه يجعل الثاني ما كيدا
 للاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا لا يبري انه لو قال لامرأة انت طالق
 يا فلانة اذ دخلت الدار صم اليمن ولا يصير البناء فاصلا يقول اخبر وكثير من سائل
 وبعض ما يبرر الاستثناء كسواء المتعلقة به دعوى الزوج الاستثناء ونحو ذلك
 في فصل الخلع وفي فصل الشبهة على النفي فليست فيها **احكام دين وما جيل** وفي
الاشياء قال في الحاوي الدين عبارة عن مال حكمي يحدث في الذمة يبيع او يستهلك
 او يغيرها وايقاف واستيفاء ولا يكون الا بطريق المعاصرة عند شأله شرعي ثوبا
 بعشرة مرام صار الثوب ملكه وحدث بالشرا في فوته عشرة مرام ملكا للبايع فافاد
 وفيه المشتري عشرة الى بايعه وجب ثلثها في فوته البايع وينا وقد وجب له على المشتري
 عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البايع ثلثها بدلا عن المخر العشرة المدفوعة
 اليه فالتقيا قصاصا انتهى وتفرع على كون طريق ايقاف المعاصرة انه لو ابراء عنه بعد
 قضاء صح ورجع المدين على الدائن بما وقف **عند** ويجوز ما جيل كل **دين** وسوي
 الرض **بنازلة** فانه لا يلزم **فوق** كل السلم وسائر الديون الموجهة بقرينة عليه لا

يموت من له **عل** شري شيئا باجل فمات بايعة لا يبطل الاجل ويبطل بموت المشتري
بزازية ولو اجل الوارث لا يصح لانه الثمن في الذمة وكان فائدة التاجيل اذ
 يتجر ويوفي الثمن من الميراث فاء المال وبالموت تصين الاواء من التركة فلا فائدة
 في التاجيل وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا او اقسا في كل جهة او الى شهر لا
 يكون تاجيلا **فصل** في القرض فاجل وارثه قال **خ** لم يجز كالراجل القرض
 اذ القرض عارية والعارية تبطل بموت المير قال **ص** ينبغي ان يصح من الورثة على قول البعض
 قال بعضهم رايته في المتن ان القرض اذا صار مستهلكا كما في صراعه او ما يبرأه
 فذلك وقال زفر لا يصح ولا يملك في صحة تاجيل القرض اذ يملك المستقرض على اقرضه او
 احواله مبرية برأه الدين في رواته وبرأه المطالبة في رواته وليس له ان يطالب
 المحال عليه قبل الاجل **سئل** **ص** عن مخرج ما في حق انقضاء الاجارة و
 اجل المساجد ورثة المخرج هل يصح قال اختلف فيه وصورته ما ذكر في **كب** مات
 مديون وسأل وارثه واني عن واني التاجيل لم يجز ما لو اذن قول لم انا على قول
 من ينبغي ان يجز التاجيل بناء على **ص** في **صل** صورته ما عزم الميت اجاز
 وانه فرق وارثه لم يصح رقا على قول م افلاوين عليه ويصح غا قول من افلاوين
 المطالب به فلما قل رقا الوارث عند من وجعل كان الدين عليه وجب اذ يملك التاجيل
 في حق الوارث ويملك كان الدين عليه ثم قال **ص** عدم اجاز قول الكل اذ الاجل
 يثبت صفة الدين ولا يثبت على الوارث فلا يثبت الاجل فبعد هذا اما ان يثبت
 الاجل في حق الميت او في المال لا وجه الى الاول او الدين سقط عن ذمة الميت
 ولا وجه الى الثاني لانه عين معين يتعلق الدين بها بالتركة والاميان لا قبل التاجيل
 ثم قال والافق عند من يوصى تاجيل وبعثني **خ** افلاوين الدين ولو تعلق بالتركة
 لكن بسبب في الذمة فليس بعين حقيقة فيصح التاجيل وافق بعضهم بعدم صحة
 هذه الروايات المخرج اما لو مات المساجد واجل وارثه المخرج صح اجلا المستاجر مخرج
 بعد فسخ الاجارة صح اجلا وكذا لو اقبلت المرأة زوجها في المهر صح ولو اباها اليه

طا

ط ان تطالب به غيرها قبل الاجل مات مديون وترك اعيانا فاجل واني لم يجز لعلق الدين
 بالتركة وتاجيل الميراث العين بالتركة في الخلاف انا ما في المشتري من مخرج حتى حل
 القرض بموته واجل الورثة البائع الورثة فعلى خلاف قول الجمل **فصل** يقول المتروك
الاشياء كل من اجل صاحبه فانه يلزم تاجيله الا في سبعة الاول في الرهن الثانية
 الثمن عند الاقالة واما في القنية الثالثة الثمن بعد الاقالة واما في القنية الرابعة لومات
 المديون المستقرض فاجل الدين وارثه انما حصة الشيخ او اخذ الله شيئا اخذ به
 وارثه بشفعة وانما حال فاجل المشتري السوطة بدل العرق الابعة راس
 بال السلم اخر الدين قضاء الاول عليه ان رخصا فباع عن مخرجه شيئا بالثمن موطا ثم
 حلت في مخرجه وعليه دين يتبع المعاصرة والمقرض اسوة للزاد كذا في اجماع الرهن لا
 يلزم تاجيله الا في وصية كما ذكر في قبيل الروايات لو كان محجورا فانه يلزم تاجيله كما في
 القهيرية وفيما اتوا حكم مالك المذهب يلزم بعد ثبوت اصل الدين عند وفيما لو حال
 المقرض به على ان فاجل المستقرض كذا في القنية الدين الموطا او حال المقرض
 قضاء الدين من قبل حلول الاجل يجز الطالب على قبوله او الاجل حق المديون فله ان
 يستطه كذا في انا نية وفي البرازية لزوم عليها من وطلبت النفقة لا تتبع المعاصرة بدت
 النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سائر الدين لان دين النفقة اضعف نصا من غيرها خلافا
 لبعض فتاوى مالو كان احد الحقيقتين جديدا او الاخر روبا لا تتبع المعاصرة بل اقراض عند
 روية والمودع عليه من مخرجها لم يقر قضاها بالدين حتى يجتمعا ثم يجرى فيه قبضا
 ولان ولو في يد يكتفي الاجماع بلا تجديده قبضه فتقع المعاصرة وحكم المقضوب عند قيامه
 في يد رب الدين كالرؤية انتهى من محله في الاشياء ايضا اختص الدين باحكام فيها
 جواز الكفاية لو لم يوصى بها وهو لا يسقط الا به باو او ابراء فلم يجز به ل كفاية
 لانه يسقط به وانه بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلم يجز الكفاية بالحيان امانة
 كانت او مضومة بغيرها كالبيع واما المضومة بنفسها كعصوب وبذل قطع وجهه وبذل
 صلح عن وجهه والبيع فاسد والمقبوض على سوم الشرافة كذا في الرهن بها لانه

دو

دو

لحقته بالدين ومنها صحت الابرار عنه فلا يصح ابرار من ايمان والابرار من وعواها صحت
ومنها قبول الاجل فلا يصح تاجيل الايمان او الاجل شرعا رفقاً للتجصيل والعين حاصله
مسائل الابرار ولحق **فقط** قال لم يرد تركت وربي عليك او حق خوشتن بنو
ماندم يكون ابرار بقول الحق هذا مخالف لما سبق قريبا مع دليله ولعله هو الصواب **تر**
لو قال الطالب تركت وربي ببراء قال لم من ابرار وامرهم تركت ببراء منهم ببراء
ولو قال لا خصوصه لي عليك ببراء **شع** قال تركت الدين عليك لا ببراء ولو قال تركت
ببراء **فش** قال تركت وربي عليك لا ببراء او معناه تركت لا قبضه في ماني اكال
قاضيان الدين لو قال لم يرد تركت لك وربي كان ابرار ولو قال اخرت عليك
لا لم يكن ابرار **خ** قال لم يرد وربي بقاءك بعشرة ونيار بنج ونيار بيار تا قات
بتوهم ببراء عن البلية وبه افتي مولانا **فش** لعل ما ين قال لم يرد ما از تو
چيزي غيبايد هذا اقرار بفرار من الله ولو قال بتوهم اب غيكم وحرابا تو دور
و نياب اب نيت بغيان من حساب لا ببراء ولو قال وركار خدای كرمه دار
قال بخدای ماندم بت اللغظة الاولى كجمل الابرار لو نوى ولا ببراء في الثانية فلي
لدين وامي كتر بظلم فلانست بن بخش او بن منت كن او وركار كن فكل
بخش بدم او كرم ببراء و معناه بوي بخش لاجل بقول الحق لو قال وركار
كن فقال كرم الظاهر انه لا ببراء او ليس فيه شيء ل حل طلب البراء او على طلبها فن
الطلاق قوله فاطلاق قوله بغير علم وانه علم اطلاق قوله نظر الالم ان يكون ب
الا ان يكون عبارة وركار كن من الفاظ طلب البراء في حكمة في عرفهم قال ولو قال
لم يرد ترازا او كرم ببراء ولو قال لا خصوصه لي معك ببراء ولو قال ما زلت كاف
فلانست مرابوي دعوى نيت ببراء عايدعي عليه من هذا التاريخ في صوته وبعد
وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو ادعي بسبب حاوثة بعد البراء يصح اولا
ببراء عنه **فص** قال لا حارة وركار كن فقال كرم لا ببراء من المهر **عل** لا
جعلت زوجها في حل ببراء من المهر كالابرار فخرها الا اذا كانت بكافة قال ابرار

جمع زمان قبل صحت الابرار وقيل لا **د** ادعي شيابه رجل ثم قال اين مدعا را باين
فوق الميراث ارضان واخذت من اليد ارضاني واشتم ثم اوقعا لا يصح قيل لم على الدين
ارزني مبلغ چنديني بان خطي فقال ماندم كان هذا اسقاطا لذلك **الدر كن** وكيل
شراء شري لموكل ثم ابرار البائع موكل عن الثمن صح **ط** صح عدم لا عندها
وكيل بيع باع فابرا موكل المشتري عن ثمنه قيل لا يصح قال **ص** هذا خلاف
مذهب اصحابنا والله والصحيح انه يصح ابرار، قبض الميراث قبض وني من مديونه
ثم ابرار عن ونيه قيل يرجع باقبض وقيل لا يتبع يقول الحق قبل ورقتين
في اول مسائل الدين نظاما من الاشياء انه يكون القول الاول اصح وانه اعلم قال وكذا وكيل
بيع قبض ثمن ثم ابرار المشتري عن الثمن صح ويرى الثمن على المشتري **ط** باع ابرار مشتريه
عن الثمن بعد قبضه صح ويؤخر بره الى المشتري **شني** كذلك المقرض **كف** ابرار
الغريم احد الورثة من الدين صح في حقه **اشياء** لا تتبع الدعوى بعد الابرار
العام نحو قوله لا حق لي قبل الا في من احد هاضمان الدر ك فانه لا يدر في خلاف
الشفقة حيث تسقطه الثانية **اشياء** الابرار الوارث الوصي ابرار عامان اقر
انه قبض تركه ظلم ابيه ولم يبق له حق الا استوفاه ثم ادعي في يد وصيه شيان تركه
ابيه وبرهن يقبل الثالث وارث اقرانه قبض جميع ما على الخامس من تركه ابيه ثم ادعي
على رجل ونيانستع الرابعة صالح احد الورثة وابرار عامان ثم طرثني من الترك لم يكن
وقت الصلح الاصح جواز وعقد في حصته اي صفة الابرار العام في ضمن عقد فاسد
لا تتبع الدعوى الابرار عن ابرار لا يصح فتصح الدعوى به وتقبل البينة لو قال لا حق
لي في هذا الضيعة ثم ادعي ان البذر له تسع اموال ادعي انها وقف عليه وعلى اولاد ونيه
اقتلاني المتأخرين مانع من ورثته فاستحق الميراث تركته بينهم وابرار كل واحد منهم صاحب
من جميع الدعوى ثم ان احدهم ادعي ونيانستع الميت وعلى حكم التركة تسع ابرار عن الدعوى
ثم ادعي عليه بولائه او وصاية صح لا تتبع الدعوى بعد الابرار العام الا بحق حاوثة بعد اقرار
اقر بالدين بعد الابرار منه لم يلزم كذا المتأخرات الثانية الا اذا اقر لامرأة بغير جهتها لم المهر

منه التصيل الذي ذكره

وارث ابرار

على ما اختاره الفقيه ويجعل زبارة ان قبلت والاشبه خلاف لعدم قصد ما كان في البراءة
 البرازية واذا اقرانه في فقهها كسوة ماضية تلمذ ولكن ينبغي ان يستفسر الفاضل
 اذا اوعت فانه اوعت بما قضاه ولا رضاه لا يسقط والاشبه لا يستفسر المشرع
 وفي كل اخر من الاشياء ايضا انما قيل طالب قال لطلبه لا تعلق لي عليك كان ابراهما
 كعد لا لاحق لي فقلت فقلت الا اذا طالب الدين الكفيل فقال له طالب الاصل فقال له
 الدين لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصل وهو المختار ابراهما يبرأ بالزاد الا في كمال الاول
 ابراهما المختار لالحال عليه فقه لم يبرأ الثانية قال المديون ابراهما فابرا لم يبرأ الثالثة
 ابراهما الطالب الكفيل فقه لم يبرأ وقيل يبرأ الرابعة ابراهما فقه لم يبرأ لانه لا يبرأ الا
 يتوقف على القول الا في ابراهما في بدل العرق والسلم الا برأ بعد قضاء الدين جميعه او
 الساقط المطالبة بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المديون بما اقره او ابراهما
 اسقاط ولو ابراهما براءة استيعا فلا رجوع واختلوا في ابراهما فقه ابراهما المختار
 المجل بعد ابراهما باطل عند من بناء على انها فعل الدين وصحة عزم بناء على انها فعل الطالب
 فقط بترع نقضه ومن عن جعل ابراهما ثم ابراهما الطالب المطالب على وجه الاسقاط فلهذا
 ان يرجع بآثره الوكيل بالبراءة او ابراهما ولم يصف الى موكلم يصح ابراهما العام بين
 الدعوى بحق قضاء لا واية ان كان بحيث لو علم بالم من الحق لم يبرأ كذا في الرواجية
 لكن في اخره الفتوى على انه يبرأ قضاء ورواية وان لم يعلم به ابراهما من الاعيان لا يصح
 والبراءة من وعواها صح فلو قال ابراهما من وعوى هذا العين صح ابراهما فلا
 تسبح به وعواها بآثره ولو قال برئت من هذه الدار او من وعوى هذه لم تسبح
 وعواها ولا يبرأ ولو قال ابراهما من وعوى فيها فهو باطل ولو اقره كاصح وانما
 ابراهما من ضمانه وفي الثاني لما كان في لاحق لي في قبله يبرأ من وعوى وعين وكذا لو
 اجازة وحد وقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان في ابراهما العام لكن في
 العينة زوجان اقره ابراهما كل منهما صاحب عن جميع الاعاوي وكان للزوج بذرف
 ارضها واعيان فاية فالحصاء والاعيان لانه قل في ابراهما العام انتهى وبه خبر في

ابراهيم

البراءة العام في الشقة فهو مسقط لها قضاء لا واية ان لم يقصد ما كان في الرواجية
 وفي الثانية ابراهما من العين عن خصومة ابراهما من ضمانها وقصر امانة في الغاصب
 وقال زفر لا يصح ابراهما ويحق مضمونه ولو كانت العين مستهلكة صح ابراهما وبري
 من قبله انتهى فقد علم ابراهما من الاعيان باطل مضافا انها لا تكون ملكا بالبراءة والا
 فالبراءة منها بسقط ط الصفاة صح او يكمل على الامانة او اقراره بنتها الدين
 والبراءة وحمل الخارج قد مت بنته البراءة واذا اقراره بنتها البيع والبراءة قد مت
 بنته البيع كذا في المحيط الكائن الاشياء **ما يقبل الاسقاط وما لا** وفي **الاشياء ايضا**
 وارث قال تركت حتى لم يطل حقه او الملك لا يطل بالترك والحق يطل به حتى
 الحق احد الغاين قبل التهمة تركت حتى يطل حقه وكذا امرتهن قال تركت حتى في حبس
 الرهن يطل كذا في العاوية وطا صرة كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام خواهر
 زاوية من الموصى له وحق الوارث قبل التهمة غير ما كذا يحتمل السقوط بالاسقاط
 انتهى فقه علم انه الغايم قبل التهمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المحرور وحق
 الموصى له بالسكنى وحق وبالثلث قبل التهمة وحق الوارث قبل التهمة على قول خواهر
 زاوية يسقط بالاسقاط وقد صرحوا انه حق الشقة يسقط بالاسقاط وما لو اقر
 الرجوع في الحقة لا يسقط فلو قال الواهب استعظت حتى في الرجوع في الحقة لم يسقط
 كما في البرازية وانما الحق الواجب في الوقف في الثانية من كان فقير من اهل المدرسة
 يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بالابطال فلو قال اطلعت حتى فله ان يطلب
 وبآثره بعد ذلك انتهى وقد تفرق منها خيار الشرط ولو ايسر فقه به ومنها خيار
 الرتبة قالوا لو اطلعت قبل الرتبة بالقتل لم يطل وبالفعل يطل وبعد الرتبة يطل بها
 ومنها خيار العيب يطل به ومنها الدين يسقط بالبراءة ومنها حق القصاص يسقط
 بالعتق ومنها حق النعم للزوجته يسقط باسقاطها ولها الرجوع في المستقبل وانما
 حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا لو اقره عفا المتزوج ثم عاوه
 طلب حقه لكن لا يعام بعد عفاه لبقاء الطلب وانما ليس بلازم من العتق ولا

لولا

حق

يتحقق بالاسقاط كونه له وعارية وقبول ودية واما حق الاجارة فيبقى اذ لا ينفك
 الاباء له قال وقد وقع الاشتباه في مسائل ولم ارجعها صريحا بعد التفتيش منها ان
 بعض الذرية المشروط لهم الربح اذا اسقطت حق الغير من استحقاقه فيكون له حق هذه المسألة
 قبل غيرها اسقطت ان فيه من سبيل التمسك في الوقت يكون له الحق في حق هذه المسألة
 او يعلم حالها قياسا عليها كما لا يخفى قال ومنها المشروط له التولية اذا اسقطها لغيره باه في
 له فيها الا ان في البينة وغيرها اذ المشروط له التولية او اوفضها لغيره فانه كان الغرض
 له تفويضها عام صحيح تفويضه لغيره والافاضة في حقته لم يحجز ولو عند موته جاز بناء على ان
 الوصي اذ يوصي الى غير انتهى وفي القية لا يورث من نازله مشروط له النظر لنفسه لا ينظر الى
 ان يحجز الواقف او العاقض منها انتهى ومنها الواقف لو شرط لنفسه شرطاً في اصرافه
 كشرط او خال واخراج وزاوة ونقص واستعمال فاسقطت هذه من هذا الشرط وينبغي
 ان يسقط ان يقال بالسقوط في الكل اذ لا يملكه لانه الاصل في اسقطت من شيء كالم
 فاقترن من العارية الا اذا اسقط المشروط له حق الاصل فلا يسقط بخلاف ما لا اسقط
 لغيره من غير حق له لغيره وفيما لو اسقط الواقف حق ما شرطه لنفسه لغيره واذا اقر
 المشروط له الربح او بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان يسقط حق ولو كان مكتوب
 الواقف بخلافه كما ذكره الخصاف فيجب استحقاقه واما حق المطالبة برفع جذوع الغير للوقوف
 على حايطة تعدياً فلا يسقط ببراءة وصح وعنده بيع واجارة كما في البرازية وفي الابن
 قال رب السلم اسقطت حتى في السلم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتهى ولو شرط
 الواقف شروطاً من او خال واخراج وغيرها وحكم بالوقف متفقاً بشرطه للشرط علم
 حتى ثم رجع الواقف من ما شرطه لنفسه من الشرط لا يصح رجوعه او الواقف بعد الحكم
 لازم وهو شرط للشرط فلازمة كلزوم واما من الايضاح يدل على اذ الشرط لو كان في ضمن
 لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **الساقط لا يعود** وفي **الاختصاص** الساقط لا يعود
 فلا يعود الترتيب في قضاء الخواص الصلوات الى ائمة بعد سقوط الترتيب بقلة الواجب
 بخلاف ما لو سقط بالنسبة فانه يعود بالتذكير اذ النسبة له لا مانع للاسقاط

مختار

الكل في الاشياء

فهو من باب زوال المانع ولا يعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلو بيع جلد يتشمس
 ويكوى وفرك ثوب من الخمي وجفت ارض بالشمس ثم اصابها ماء لا يعود النجاسة في
 الاصح وكذا بئر غار ما وهب عام ومنه عدم صحة الاقالة لا لئلا في السلم لانه
 من سقط فلا يعود واما يعود النجاسة بعد سقوطها بالشويز بالرجوع فهو من باب
 زوال المانع لانه يعود الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في ازار
 البيوع منهم من قال يعود فيها نظر الى المانع انه مانع زال بغير مقتضى ومنهم من
 قال لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود والاصل ان مقتضى الحكم اذ كان موصوفاً
 والحكم معدوم فهو من باب زوال المانع وان عدم مقتضى فهو من باب الساقط المكنى
 من الاشياء **مسائل هبة الدين** وفي **الاشياء** ايضاً هبة الدين كابر او من الاشياء
 مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه رجع به على المجهول ولو ابراء لم يرجع
 ومنها الكفاية كذا وكذا ومنها قوتها على البتول على قول بخلاف الابراء ومنها لو شهد احد
 اصدما ببراءة مطلقاً والاخر بهتة فغيره فلو كان خفي قبل قبيل وقيل لا يتبدل اجماع وقد
 مرتفص في اواخر الفصل الاول عشر نقلاً عن **ش** فليست هناك **اشياء** الابراء
 عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول
 كخواة اقية الى خدا كذا فانست بري من الباقي واذا اوقى كوف ان يصح تعليقه بمضي
 الشرط للثاني كخوات بري من كذا على ان يوقى الى كذا او عام تزويج في كتاب الصلح والاول
 يرتد بالرد والثاني لا يرتفع بغير البتول ويصح الابراء من مجهول للثاني ولو قال الدين
 لم يرضه ابراء اصد كما لم يصح للثاني ولو ابراء وارث مدين مورثة غير عالم بمورثة ثم ظهر
 مورثة فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى انه تملك او المورثة لو باع وارث
 عينا قبل علم بمورثة ثم ظهر مورثة صح فمساوولي ولو وكل المدين ببراءة نفسه فالواضح
 التوكيل نظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكله ببراءة يبيع من
عن **قوله** هبة الدين من عليه بشرط البتول عندنا لا عند زفر وروي الخلاف
 في العكس وهو الصحيح **ينظر** **ص** ثم ابراء من وبيد ابراءه من وبيد او هبة

ت

وقف الهبة

ض هبة الدين من ليس عليه لم يجز الا
 اذا اذن له بقبضه خصوصاً

برو و بهر شتر و در مجلس الابرار اختلاف فيه و لو قال ابرار ابرارني تماك علي
 نابرأ فقال لا اقبل برئ **صل** هبته من مديونته لانتم بلا قبول و ابرار و يتم كن
 للمديون حق الرق قبل موته **ص** غرم المبتدع و هب الدين من و ارثه صح لانه هبته
 و هب من عليه محق و لو و ظهر الوارث الهبة يرتد عنده من لا عديم و قيل لا خلاف
 فيه اما اختلاف فيكون فيها و هب من المبتدع و و ارثه عليه من شركيين فذهب احد
 نصيبه من المديون **ص** لو و هب مطلقا ثم في الربح و توقف في الربح كما لو و هب
 نصفه فمشتري فظهر **قاضي** ان و هب الدين من عليه الدين و ذكر الامام
 السرخسي و الفقيه ابو الليث انها لا تقبل بلا قبول المديون عندنا خلافا
 لرفوعي اكثر الكتب انها تقبل بلا قبول و هكذا ذكره في الاية المأثورة في الاية
 بالرق و من من انها لا تقبل بلا قبول كما مر و لو كان الدين بين **المبتدع** **بلا و الدين**
او اء و بن بترعا و في **ص** بترع رجل باء و دين ثم انتقص فترك بوجه من الوعد
 يعود الى ملك المبتدع او بترع بقضا و دينه و لو قضى باء يعود الى ملك من عليه و في
 المبتدع مثل **عد** بترع مبرأ منه ثم ارتفع النكاح فالمرء للاب و كذا البحر المبرع ببار
 الدين او اظهاره لا و ين يعود الى ملك المبتدع **فصل** المجلد المجلد لو بترع
 بالدين الى المجلد لم يجبر على قبوله و كذا المسلم اليه و لو اوى الى رب السلم قبل الاجل
 يجبر على قبوله و كذا الكفيل بالنفس الى شهر فسلم قبله لا يجبر على قبوله لا لو بترع بدين
 غير بلا امر لانه ليس بضم **ما هو قضا للدين و ما لا** و في **فقط** وضع النصب
 بين يدي ماله ما لك برئ لا في الدين مرة براء العاصب فخطا من فضل الضمان
ن مديون بعث دينه الى و ائنه مع احد فجاء و اضر فرضي به فقال اشترى شيئا
 فذهب ليشترى فملك قبل شرايه قبل ملك على المديون و قيل على و ائنه او امر بترع
 كما و بقبض **فت** له عليه و ين و ناير فذهب اليه المديون و ناير و امر باء بترعها
 فملك قاله بن باق او الطالب و كذا في الانتفا و فيد كيد و كيد كيد و لو لم يقبل
 الطالب شيئا فذهب و اخذ الطالب ثم وضع الى المديون لينتدع فملك من مال الطالب او

نصف الدين
 غصب

تفصيل

المطرب

المطرب و كذا الطالب **فر** قبض منه من مشترى فزو عليه قبل ان يزوج بطريق ضيق
 القبض لملك على المشتري و المهر و فوكا الرق و اء يتول خذعتي اقبضه خذ اقبض المديون
 فملك بذلك الطريق ينتقض القبض السابق و كذا سائر المديون و لو اقبضا فقال الدين
 و و ن بترع فذهب القبض و قال مديون و و بترع صدقة المديون او انتفا على قبض الدين
 فذهب الدين و في فني بترع فيصدق **ما يصدق فيه الدافع و في الاشياء**
 القول للملك في جهة المالك فلو عليه و يناء من حبس واحد فذهب شيئا فالتعيين
 للدافع الا اذا كان من حبس لم يصح تعيينه من خلاف حبسه و لو اء واحد لاي شيئا
 و لو واحد فذهب شيئا و قال هذا من نفعه فلو التعيين متبذره و احد على حال او به رهن
 او كيد و الا فلا و الا فلا **قش** ا عليه و يناء من حبس فاهي المديون شيئا من
 المال صدق انه وضع من اى جهة **ان** في سقط فوكا من و في و لو من حبس كذهب
 و فقه او بترع و شعر فاهي فقه و قال اء عوصا عن الذهب لا يصدق او الما و فقه
 ثم بالطرفين اشترى من و لال شيئا و دفع عشرة و راج و قال في من النكاح و قال الدال
 و نعت الدالية صدقة الدافع بيمينه لانه ملك و دفع الى ابنه مالا فذهب ثم ارا و اخذ
 من ابنه صدق انه دفعه و رضا لانه ملك او في عاصي الى فتره و ارثه اء الاب
 اعطى القابل و الوارث يصدق ان الاب اعطى بجهة الدين لقيام مقام مورثه فيصدق
 في جهة التملك **عد** عليه ان من كذا و النان من شي فجاو بالن و قال او فقه من
 الكفا و قال الطالب المخرج من كل مال فلو فوكا و يكون من المالكين و لو قبض و لم يقبل
 شيئا فطلبه اء يجله **م** من اى المالكين شاء يقول اء فاقبض صاحب جامع الفضولين
 في فصل الاجارة بين الرض و المسترض اقول قالوا القول للمالكين فتر ما قبض و فقه
 و تعيينه و فقه ايشكل بالواو و المشتري و و ابيع ببيع و قال بايع المبيع غير بصدق البايع
 المشتري مع انه ما قبض فالحق اء فيقول باء القول للمالك في تعيينه او اء وجه التملك و الا
 للمالكين كعقوب و رزق العسل في حيلة الاطلاق في وزن الرق من البيع العام
 قال قال و نيز لوجع امر اء بدها لولم يسل اليها يوصل اليها كسرها او و نايرها عليه

و المديون

قاضي ان و دفع الى غيره و راج فانتها قال الدافع
 اقرضتها و قال المخرج الى قبض لابل و هبتي
 قاله لالدافع في حقه

رجل

بهم لا اخذ الاخر

الى شهر فني شهر فاصلا في وصول القبول للزوج في صيرورة الامر بينها
والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين فيه لو قال المساجر وقت المصالح
المدفوع اليك من راس المال وقال مريض من الابرة فالقول للدافع لانه اعلم
بجهة الدفع ولومات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف بين ورثة وبين الطالب
يجمع جميع الورثة الى اقامة البينة او لا علم لهم انتهى وقد ذكر كثير من مسائل
هذا البحث في دعوى المهر ودعوى الجواز في الفصل العشرين فليست غنة فانها
فانها تهم **العارة ملك الغير** وفي **قطة** مروي خان زن خود عارت كوه
وجوبها بغيره وان كان باعها اهدى الى اجاب اكر بان شرط فهو مستكم وجوب
كذلك ان **كد** عر و ارامه فان وتركها وابنا فلوعر عارتها فانها عارة لها
والنفقة ومن عليها فتعزم حصه الابن ولو عر عارته لنفسه بلا اذنها فالعارة ميراث
عنه وتعزم حصه قيمه نصيب الابن من العارة ونصير كلها لها ولو عر عارها بلا اذنها
قال النبي في العارة لها ولا شيء لغيرها من النفقة لانه مبرع وعلى هذا التفصيل عارة
سائر املاكها **كح** سقق منزل امراته بامرها فالسقف لها ولو بلا امرها فله رفعه **د**
لم رفعه لو لم يوجب ضررا في غير ما بي **علم** كل من بنى في دار غيره بغير اذن البناء لآثم ولو بنى
لنفسه بلا امره فهو له ولو رفعه الا ان يقيم بغير البناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا
امر يبين ان يكون مبرعا كما قرط **ط** طمان ركب في الطاحونة حجر او هديان مال
ومضت المدة فلو فعل بغيره بامر ربها على ان يجمع يجمع فهو له بامر ربها ورجع بالثمن
لو لنفسه بلا امره فلو غير مبرع في البناء فله رفعه ولو لم يكن له قيمة ولو لاك بلاء امر
فمبرع **يد** اساجر و ارا فخصتها او فرشها بآجر او ركب فيها بابا او غلما او كذا
واقرب المجر فادام المساجر قلع فله قلعه ولو لم يضر لا يضر فله قيمة الخصومة بدم
الخصومة مستاجر عارت كوه بافوة موجر لا شك انها المجر او عر بافوة وهو يبرع
بالثمن بلا شرط الرجوع فحقا قيا من مارة في **قطة** يبين ان لا يرجع على المجر بلا شرط
الرجوع وقد عرفت **كد** انه لو عر دارها بافوها فالنفقة مري عليها ولم يذكر ان شرط

الرجوع

الرجوع ط الاصل ان من بنى في دار غيره بامر رب البناء لرب الدار ورجع عليه بالثمن
كح استأخلف فيه المشايخ بعضهم قالوا البناء لرب الدار لو بنى بافوة واستأخلفوا
عاه كرم اذ من اجره فخر حاتا وقال المساجر ثم ما استمر ففعل فالعارة لرب الحام
وقال بعضهم البناء للبناء ولو بنى بافوة رب الدار واستأخلفوا بافوة كرم اذ من
استأخلفوا فافني فيها بافون ربها فالبناء للبناء وهذا الاختلاف فيما امر ولم يشترط
الرجوع فلو اشترط فالبناء لرب الدار وعليه ما اتفق الا يري الى ما ذكرتم ان من اسأ
حاما وكلمه رب اذ يرم ما استمر من الحام ويجب له فك من الاجر ففعل فالبناء لرب
الحام والمساجر على المجر ما اتفق **ص** استأخلفوا رضايي وليكن ما يد الى ان ان
خرج فالبناء لرب الارض فهذا فاسد لانه استأخلف الارض ببناء للباقي ولرب الارض نفس
بنائه **العارة في الوقف** وفي **علم** يقول بنى في عرصة الوقف لو بال الوقف
فهو للوقف وكذا لو بنى مال نفسه في الوقف ولو لنفسه من ماله للوقف فلو اشترط فله
فذلك ولو لم يذكر شيئا فهو له لو بنى من ماله على ما قرير لاختصاصه اذ هو باقر ما قرير في
نفسه التصرفات وهو خلاف هذا اذ المذكور هناك يتلوه من العدة ايضا اذ المثل في لوني
في عرصة الوقف فهو له لو بنى لنفسه بال نفسه واشهد عليه والانه للوقف بخلاف الاجنبي
فانه لو بنى لنفسه بال نفسه ولم يذكر شيئا فهو له وقد عرفت الاستحسان انتهى **قطة** مساجر
بنى في دار الوقف على ان يرجع في القلة فله الرجوع **ضف** عارت وقف بنى فيه ساكنة بلا
اذن متولي وقال اتفق كذا اذ لو لم يضر رفعه ببناءه القديم رفعه وهو للسكان وسما
يغير ولو ضرر رفعه لا يرجع فهو الذي ضيع ماله فليترفع الى ان يتخلص ماله من تحت البناء
ثم ياخذ ولا يكون بناء المساجر فيه مانعا من عارة الا جارة من غيره او لا يله على ذلك
البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصابه اخطا في كبره فذلك للوقف بنى لا يجاوز اقل من
القيمتين من ماله او مينا في جاز ولو بنى بامر متولي على اذ يرجع في غلة الوقف فالبناء
لوقف ويرجع بالثمن **فم** متولى يكي راخر مودا سر مارة كوه ويشي المجر اذ روا جاز
بمرو عايل اجر ضرورا اذ متولى طلبه نه ازال مال وقف **علم** المتولى لراو خطه عا

في دار الوقت يرجع غلبتها ذلك ان الوصي لو اتفق من مال على اليتيم ليرجع له ذلك الا ان
اذا بيع من اخر ثم يشترط للوقت وفي كل اخر المؤجل لو اتفق من مال في عارة الوقت فلا
استدانة ليرجع له اذ يرجع والا فلا بخلاف وصي شرعي لليتيم او وصي من الميت او وصي
وصيته فليس يشترط رجوعه او لادوار الوارث كالوصي **فشي** تقول صرف خصي من
حشبه مملوك لم يوقع قيمة من مال الوقت كانه اذ يملك المعادضة من مال نفسه كونه
صرفي ثوب مملوك لم يوقع منه من مال الصبي ووقع منه من مال الصبي لكن لو اوصى لا يقبل قوله وهذا ينسب
الي ان لو اتفق له ليرجع له الرجوع في مال الوقت واليتيم من غير اذ يدعي عند العاصي فلا اذ
عنده وقال اتفقت من مالي في الوقت واليتيم لا يقبل قوله **بق** تقول اوصى
او وصي ان اتفق من مال نفسه وادار الرجوع في مال الوقت او اليتيم ليس له ذلك ان
يدعي ويؤلفه من مال الوقت او اليتيم فلا يصح بحجج الدعوى هذا الواو من مال نفسه
فلو اوصى من مال الوقت او اليتيم فلا يصح نفقة المثل في ملك المدة صدق في كل شرط
اتفق على التخييل بامر القاضي فقال اتفقت كذا او فكل نفقة مثله وكذا بركة الدابة وفي
النفقة اتفقت عليها صدق بينه على العلم او الواحد بين عليه وبينها وهو كذا في كل
وصي قال اتفقت من مالي على الصبي وهو نفقة **الامر بانفاق واواوين وفي**
وصي قال لرجل اضني من فلان الميت دينه فغنم واقام رجوع باو في التركة وبأخذ
الوصي حتى يوفيه اليه من التركة ولا يرجع في مال الوصي او ضمن من الميت لاني الوصي الا
ان الوصي يجوز امره في مال الميت **خ** قال الموهوب لرجل عوض الواهب من مال
ففعول لا يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال اتفق على او على عيالي او على اولادي او على من
في قضاء واري ففعول قبل يرجع وقيل بلا شرط وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع بلا شرط
وفي ايجابه والمؤون المالية لو اوصى من غير بامر رجوع على الامر بلا شرط كذا **اب**
في كل ما كان مطالبه حقا من جهة العباد والاسير او من اخذ السلطة ليصار
قال لرجل خلصني فذبح المأمور مالا فخلصه قبل يرجع لاني الاصح وبه يفتي **خامس**
في الامر بقضاء الدين يرجع المأمور على الامر بلا حاجة الى اشتراط الضمان او اشتراط

الرجوع

الرجوع وقال الامام الرضائي قال لغير اتفق على ما اتفق رجوع على الامر وان لم يشترط
الضمان والرجوع وهكذا اختيار الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى وقال في رجوع
الامر بالانفاق يوجب الرجوع وقوله اتفق على الذي اوصى اهل كونه اتفق على
وفي الاصل قال اتفق على اولادي فاتفق يرجع بلا شرط الرجوع رجوعا ورجوعا
السلطانة فقال لرجل اوفع اليه والى امواله شيئا من جنابك فذبح بامر قال
الامامان الرضائي واليزيدي يرجع بلا شرط رجوع وضمانه كغير بقضاء الدين **ط**
المطالبة احسن كالمطالبة الشرعية واصل هذا مسلك معاواة الاسير وقال
عامة المشايخ لا يرجع بلا شرط رجوع او ضمانه ولو قال المأمور قضيت وفلا فغايب
وانكر الامر فذبح اليه والدين فلهن المأمور على الدين والقضاء يقبل ويقضى على
الامر بالمال وانه كان الغائب غايبا فله قدم الغائب وانكر الاستيفاء يصدق
وبخوف وفيه من الامر ثم هو يرجع على المأمور وفي النوازل قوم وقت لهم المصا
فامر وارجلابا يستقرض لهم مالا وينفق في هذه الموان ففعلوا لمقرض يرجع على
المستقرض وهل يرجع المستقرض على الامرأة شرط الرجوع يرجع وانه لم يشترط
اتفاق فيه المشايخ كما ذكرنا **فشي** قال لاخو وليس بينهما خطبة اوفع اليه
الغاف فذبح رجوع على زيدا على الامر ولو امر ان يصدق منه عشرة دراهم ففعل لا يرجع
على الامر الا خليطا ولو اوصى عليه بترافا فمكرم قال لرجل اوفع اليه الى الذي يقبض
من مالك فذبح لا يرجع او لم يشترط رجوعه وبحجج الدعوى لم يصح وبينا عليه ليصير
امر ابا فادويه عنه **د** قال اوفع الي فلان قضاء له ولم يقبل عني او مال اقتض
فلان العا ولم يقبل عني ولا على اني ضامن لها او وكيلها فذبح فلو كان المأمور شرطي للمأ
او خليطا لم يرجع على امره ومعنى الخليط ان يكون بينهما اخذ واعطاء ومواضعة
على انه من جاء رسول هذا او وكيله يبيع منها ويقرضه فانه يرجع على الامر اجمالا **ف**
الضمان بين الخليطين مشروط عرفا اذ العرف انه اذا امر ببيع او خليط يذبح ما
الغير باع لم يكن وبينا على الامر والعرف كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال

المطروحة

وقال

فرد

مع

م

ل

قال ومن مسايل النسيان المبررة لوقوع المديون وبنه حتى مات فانه كان في جميع
 فرض لم يواظب وانه كان غصبا واخذ به كذا في النسيان الا انما **تليح** النسيان
 لا ينافي الوجوب لبقاء القدرة كمال الفعل وليس بعذر في حقوق العباد وانما في حق
 الله تعالى فاما ان يقع المدة في النسيان بتقصيره كما كل في الصلوة حيث لم يذكر
 وجوه المذكر وهو هيئة الصلوة فلا يكون عذرا وانما لا بتقصيره فيكون عذرا سواء
 معه ما يكون عذرا الى النسيان ومنا في التذكر كما كل في صوم ما في الطبيعة من المدا
 الاكل او لم يكن كترك التسمية عند الذبح فانه لا واعي الى تركها لكن ليس هناك ما ذكر
 اخطارها بالبال او اجراها على الله فسلام الناس في القعدة عذر فخطرها
 صلوة او لا بتقصيره من جهة والنسيان غالب في تلك الحالة لكثرة تسليم المصلي في الذبح
 فاني واعي الى السلام **منار** النسيان لا ينافي الوجوب في حق الله لكن النسيان او
 غالبا ككل كما في الصوم وترك التسمية الذبح وسلام الناس فيكون عذرا او لا
 في حقوق العباد **احكام الجمل** وفي **الاشياء** حقيقة الجمل عدم العلم فان شئ
 يعلم فانه ما رن اعتقوا اليقين فركب وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما هو وانه
 يترن في بسيط وهو المراد بعدم الشعور واقسام على ما ذكر في كتب الاصول
 الاول جهل باطل لا يكون عذرا في الاخرة كجهل الناس ببعضات الله تعالى و باحكام الاخرة
 جهل صاحب الهوى والبدعة فانه كجهل الباقي حتى يضمن مال العاقل او الله و جهل
 خالف في كتاب اجتهاد الكتاب والسنة كالفتوى ببيع اتيان الاولاد وكفر الثالث
 الجمل في كل الشيء اولى بكل الشبهة وانه يصح عذر او شبهة كجهل افطر على ان
 الحجة افطرة وكمن زني بجارية ابيه او زوجته فلما انها كحل الرابع جهل في دار
 الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويحق به جهل الشيعية و جهل الامة بالاعمال
 و جهل البكر بكنهاه الولي و جهل الوكيل بالافادة بالطلاق وضده انتهى قال واما في
 بين العلم والجهل لو قال انه لم اقبل فلانا بكذا او هو ميت او علم به خست والاولا لم
 الامة انه خيار العنق لا يبطل بسكرتها ولولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطر والامة

انه مستغنى وثوبا ملوفا فظفر انه ملك بعد الكشف قبل عذر او اوعا بالجهل في كل
 الحياء وقيل لا والمعدة الاول ويعذر الوارث والوصي والمعتق بالساقط للجهل واذا
 قبلت المرأة الفلح ثم اوعت طلاقا ثانيا قبل تسريحها فوا برهنت استروا البذل للجهل
 في علمه ولا قبل الكفاة و اوعى البذل ثم اوعى الاعاق قبل سبيع ويسر ولورهن واذا
 باع الاب او الوصي ثم اوعى انه وقع بفن فاعش وقال لم اعلم يقبل ولا يضر الساقط
 في الحرية والنسب والطلاق والجهل معتبر عند ما دفع الغناء فلا ضارة على الكبير
 كبيرة جعلت اذ الارضاع مفسد وفي الخلاصة لو حكم بكنه الكفر جاهلا قبل لا يكره وقال
 ما تم بغير ولا يعذر بالجهل انتهى وفي البيعة ظن جهل اذ ما فعل من المخطورات حلالي له
 نكاحا ما يعلم من من ومن النبي عدم ضرورة كره الا لا واما لو اشترى مملوك
 مارا ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه منية لعدم الرضا به وقالوا في
 الغصب الجمل يكون مال الغير يرفع الاثم لا الضامة وقالوا انما بطلاق ثلاث
 على ظن صدق من افسأ بالوقوع ثم يتبين خطأه بافسأ الا اهل لم يقع وباتية وتقع
 قضاء ولو باع الوكيل قبل علمه بركالته لم يكره بيعه ولو باع الوصي قبل علمه برضايته
 جاز ولو باع ملك ابيه ولم يعلم بركالته ثم علم جاز وكذا الوباة الجدة مال ابنه ولم يعلم به
 نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث انه لو تزوج ابنه ثم ظهر موته نفذ ولو باع على
 انه انفق فظفر راجعا ينيق انه ينفذ ويكره قضاء الدين لو دفعه الى الطالب بعد ما ذهب
 الدين من المدين قالوا لو علم الوكيل بالركالته ينيق بالركالته ولو دفعه الى الطالب بعد رونه
 قالوا ان علم اذ دفع اليه بعد رونه لا يجوز ضمن ما دفعه والا فلا ولو دفع بعد ما دفع
 الموكل ضمن من الفرق بين العلم والجهل والمذهب الضامة مطلعا والمأمور بقضاء ومن
 اوعى الامر بنفسه ثم قضى المأمور لا يضمن اذ لم يعلم بقضاء موكله وهذا على قوا
 اطلع قول ج فيضمن مطلقا ولو اجازت المدة الوصية ولم يعلم ما وصى به لا تقع اجاز
 كذا في الثانية وفي المنة امر ببيع ثمة بآية ونيار فباعه بالف جرم ولم يعلم الموكل بما باعه
 فقال المأمور بعتة فقال اجرت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجرتك ما امرتك

تم

به لم يجز في الوالدية او اعني بعض الورثة عن المال بعد ان تم له الباقي اذ علم انه عند
 البعض يسقط القصاص اقتصق والا فلا لان هذا يشكل ما يشكل على الناس
 وفي العاوية وكل يقبض منه فقبضه بعد ابراء الطالب الطالب ولم يعلم هل في يد
 لم يقبض والدافع تضمن الوكيل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم بقبضه وقبض
 عنه ومالك في يد لم يقبض ولا ضمانا على ماله **احكام الاكراه** وفي **الدور والغر**
 الاكراه لغة حمل الماعل على امر بركه وشرا على الغير على فعل باسديم رضا به لا اختيارا
 لكنه قد يقيد اختيارا وقد لا يقيد به مع بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه وظرف
 الاكراه اربعة الاول قدرة الماعل على تحقيق ما هو به مسلطانا او غير الثاني خوف القاتل
 وقوع ما هو به باه يغلب ذلك على طمأنينة الثالث كونه الماعل مستغاثا اكره به الحق
 نفسه كبيع ماله او تلاف او اعيان عبده او حتى شخص اخر كاتلاف مال الغير او حتى الشراء
 كزنا وشرب مخمر ونحوهما الرابع كونه المالك به متلف نفس او عضو او موجب عدم الرضا
 والاكراه اما على نفسه الاختيار لو كان بالتلاف نفسه او عضو او ما غير ذلك لا
 يقيد له لو جبين او قيد يدين او ضرب شديد بخلاف حبس يوم او قيد يوم او ضرب
 غير شديد الا الذي جاء **مختارات** اوله في ضعف احد من الطرفين اي ضعف البدن
 من مرض او نحو **دور رطر** فبالجمل رخص اكل ميتة ووم ولم خنزير وشرب خمر وبالصبر
 على المتلف بهذا الصور باثم كايه المحنة ورخص ايضا تلف كل الكفر وقلة مملوك
 بالايان وبالصبر على التلف بهذا الصورة يباح ورخص ايضا اتلاف مال مسلم ولو كان
 ضمن الحامل او الماعل الذي الحامل فيما يصح التملك وتلفه والاتلاف من هذا القبيل
 ولا يرضى في مسلم بل يصبر على انه يقتل فانه قتل كانه اتلاف مسلم لا يستباح
 لضروره ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتل ويقا في العمد احكامه فقط عند م اف
 الماعل التل الى امل وعذ من الايقاد واحد منها للشبهة وقال زفر بن الماعل لانه
 مباشر وقال الشافعي في قتل كلاهما الماعل بالمباشرة والماعل بالتسبب ولا
 يرضى بالاول زنا الرطاف وله الزنا هالك حكاه لعدم من يريته فلا يستباح لضروره ما

كما قلنا لا يملك اسحق ما والثاني لا يرضى الامور المذكورة لكنه يلتزم احد
 في زناها لانها وان لم تكن مكروه فلا اقل من الشبهة ولم يسقط في زنا العرقا
 القليل للملك بالجمل وغير تنعقد عندها وما يجعل الفسخ يفسخ اذ فسق المالك وما لا
 يفسخ الفسخ يفسخ فلا يفسخ والاول كبيع وشرايه واجارته وصلى وابرايم مدينه
 او كيلة وهبته واقراره ويملك المشتري المبيع باكراه فصح اعطاءه ولو لم يمت
 فانه قبض البائع المالك التثا طوعا او سلم المبيع طوعا فذ بيعه وانه قبضه مكرها
 لا يفسد دور الثمن اذ يمت في يد ولم يقبض اذ ملك وما لا يجعل الفسخ كتابه وظلا
 وعاقبه ونزله وعينه وظهاره ورجعه واياله وفيه في ايلائه وكامله ولا
 قيل لو رجع عن اسلم كرها ولا يعتبر رده رجل صاورة السلطة اي طلب منه مالا
 بالكره ولم يتلجج مالك واعطى منه فباعه صحيح لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في
 اختلافه خرقها زوجها بالضرب حتى وهبت مهرها لم يقع اليه اذ قد رجع على ضربها
 لوجود الاكراه **الحكم في الدور والغر** **احكام الرقيق** وفي **الاشياء** لا حاجة
 على العبد ولا عيه ولا تشرقي ولا افان ولا اقامة ولا زكوة ولا حج ولا عرفة
 وموتها كالحر موتا او طارا والجن ويحرم بغير عزم الى حرة الله حرة
 فله وما عداها ان اخفق ولا يكره كونه مملوكا ولا يكره ان يكون مملوكا ولا عاشر
 ولا قاتلا ولا ممتعا ولا كاتب الحكم ولا اجينا حاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا
 وليا في ملكه او قرو ولا يلي امر عا ما الا نيابة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي
 نيابة عن السلطة ولو حكم بغيره لم يصح ولو اذن لعبد بقبضه فقبضه بعد
 عتقه حاز بملكه يداؤه ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصى والورثة تنفرد
 عنده ولا يملك وان ملكه سيد ولا فطرة عليه بل على مولاه لو كان الخدم ولا
 اخصية ولا هدي عليه ولا يكره الا بالعدم او لا مال له ولا يصوم غير من
 الاباؤن سيد ولا فرضا واجب بايجاب وكذا الاعتكاف والحج والعرة ولا
 نفقة اقربا بال مافونا او مكاتب الا بافاة مولاه الا اذا اقرا المافون

موتها كالحر موتا او طارا

محرمه جامعها زوجه و هي نايمة فعلها الكفارة **٤** محرم نام فخلق رجل راسه وجب على
النائم الجراء **٥** محرم نام فانقلب على صيد قتل وجب الجلاء عليه الجراء **٦** محرم نام
على بعير و دخل وحك في عرفات فقد اوكل الج **٧** الصيد المرمي اليه بالسهم اذا
وقع عند **٨** نائم فان من ملك الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند بيطان وهو
قارور على فكاكة **٩** انقلب نائم على متاع مكسره يجب ضمانه **١٠** اب نام تحت جدار
فوقع عليه ابنه من سلم وهو نائم فان ابنه يحرم الاب عن الميراث على قول بعض وهو
الصحيح **١١** من رفع نايما ووضع تحت جدار فسطا اكدار عليه ومات لا يلزم الغنائم
١٢ خلا بامراته وثمة اجنبى نائم لا تصح اخوة **١٣** نام في بيته فبان امراته ومكثت عند
ساعة صحت اخوة **١٤** امرأة نايمة فبان رضيع فارضع من ثديها ثبتت حرمة
للرضاعة الرضاع **١٥** وكذا الوصي نايمة في بيت فدخل عليها زوجها ومكثت عندها
ساعة صحت اخوة **١٦** امرأة نايمة فبان رضيع فارضع من ثديها ثبتت حرمة الرضاع
١٧ اقرت وابنة المتيعة على ما يمكن استعماله وهو نائم عليها انقضت قيمته **١٨** مصل نام
ونكمت في حاله نومه تفقد صلوة **١٩** مصل نام وقراء حال قيام تغيب تلك الزانية
رواية **٢٠** لو تلايتة سجد في نومه فسد بها رجل تلازم السجدة كالوصي من بيطان
٢١ اذا استيقظ هذا النائم فاجلس رجل بذلك كان ممشى الالية يفتي بان لا يجب
عليه السجدة ويجب في بعض الاقوال وعلى هذا القول او رجل عند نائم فانيمة فاجلس رجل
هذا **٢٢** حلف انه لا يكلم ظانا فاني اذا كان الى الخلو ف عليه وهو نائم وقال له
قم فلم يستطع قبل الاكث والاصح انه كيث **٢٣** طلق امرأة رجعا فجاء ومثها
بشهوة وهي نايمة صار رجعا **٢٤** لو كان هزانيا فاجت وقبلة بشهوة يصير رجعا
عند من لا عذر **٢٥** نام فاجت واوخلت زوجها فرجع في زوجها وعلم الموضع بنفها ثبتت
حرمة المصاهرة **٢٦** جات امرأة الى نائم وقبلة بشهوة واقفا على ذلك لو بشهوة
ثبتت حرمة المصاهرة **٢٧** مصل نام في صلوة فاحتمل عليه الغسل ولا يكره
البناء وكذلك اذا باتى نايما يوما وليلة او اكثر صارت الصلوة وبنا عليه

size

الحمد

احكام المعتوه وفي **نظام** المعتوه، والعقل المجنون **اشياء**
التقيح العلة اختلال بالعقل بحيث يخلط كلامه فيشبه مرء بكلام العقلاء ومرء
 بكلام المجانين **وررررر** اختلف في تفسير المعتوه، واصح ما قيل فيه هو من
 كان قليل الفهم يخلط الكلام فاسد الله بغير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله
 المجنون **اشياء** المعتوه، كصبي عاقل في الاحكام فتصح منه العبادات ولا تجب
 وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل **نار** المعتوه بعد البلوغ كصبي عاقل
 في كل الاحكام حتى لا يمنع صفة الذل والفعل لكنه يمنع العدة واما ضمان
 ما استهلكه من الاموال فليس بعده، لكنه شرع جبر او كونه صبييا او معتوها لا
 ينافي عصمة المحل ويسقط عنه الخطاب كالصبي ويولى عليه ولا يلى هو على الغير
احكام المجنون وفي **التقيح** المجنونة اختلاط بالعقل بحيث يمنع
 جريانه الافعال والاقوال على نزع العقل الا انه راد وهو في القياس مسقط
 لكل العبادات لمنافاة العدة، ولهذا عصم عنه الانبياء عليهم السلام حيث
 لم يكن الاهاء مسقط الوجوب لكنهم استحقوا ان يؤاخذوا لم ينه لا يسقط لعد
 اخرج على انه لا ينافي الاصل في اهلته الوجوب لانه يرث ويملك لبعاء ذمته وهو
 اهل للتوابع **نار** هو اذ لم ينه الحق بالذم **تنقيح** ثم عند من عدم سقوط
 اذا اعترض بعد البلوغ اما لو بلغ مجنونا فانه مسقط مطلقا وم لم يفرق
تلويح وفي اكثر الكتب اختلاف في ذكره بالعكس **تنقيح** وفي كل واحد من الصور
 المتمد مسقط وغير المتمد غير مسقط **ابن سنان** ثم لا تمتد او في المصنوعة
 حق الصلوة باذنه يرد على يوم وليلة باعده وعند من بصلوة فتصير الصلوات شتا
 وفي الصوم باذنه يستغرق يستغرق شهر ككل رمضان وفي الزكاة باذنه يستغفر
 احوال عند من اكثر احوال كاف في الاستقوط او اياها فلا يصح لعدم ركن
 لعدم العقل وذلك لا يكون محررا يصح تهاونا او اطلاقا امراته ويصير مومنا
 تبعا لابيها وكذا امه يصير مرتدا تبعا لهما فاذا اسلمت امراته يعرض الاسلام على

2010

5

3

پڑھو

السدس والباقي لابن في رواية ولو كان مكان الاب جدنا لكل الابن على قول ح ومنها
لو ترك جد محقة واما قال ح فيخص اجد بالولاء وقال لا الولاء بينهما ولو كان مكان اجد
اب فالارث كله له وقالوا وصي لا قرباء فلا لا يدخل الاب ويدخل اجد في قول
الرواية ومنها يجب صدقة الفطر عن الولد على ابيه وبنه ومنها لو اعتق الاب جرد ولا
ولد الى مواليه لا الوارث اجد ومنها يعير الصغير مسلما باسلام ابيه ووجه هذا ومنها
لو ترك لومات وترك اولادها وصغارها لا لاولادها لولادة الاب فهو كوصي الميت ووجه اجد ومنها
في ولاية النكاح لو كان للصغير اخ وجد فعند من يشتركا وعند من يخص اجد ولو كان
مكانه الاب يخص وفاته ومنها اقامات ابو صار يتيما ولا يقدم اجد مقام الاب لانه
في زوال اليتيم عنه ومنها لومات وترك اولادها وصغارها لا مال له ولم ام وجد لاب فالنفقة
عليها الثلث على الام والثلثان على اجد ولو كان خلفه الاب كانت كل غلبة لاب لا لشركه
الام في نفقة اجد التاسع من قوى الارحام وليس لاب الاب فلا يلي الاطلاق مع
العصيان ولا يليك العرق في مال الصغير ولو اوصى نسب ولد جارية ابن بنت لم يثبت
الابن صدق الابن وفي الميراث من قوى الارحام الا فيهما لو ترك ولد بنت فانه لا ينفذ كتاب
الاب كما ذكره الربيعي وطحا قال واعلم انه يترتب على النسب اثني عشر حكما فذكر ثلث المال و
الولاء وعدم صحة الوصية عند المراجعة ويطبق بها الاقرار بالدين في مرض موته وتكفل الربة و
ولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الحضنة وطلب
احد وسقوط القصاص الكل من الاشياء والظواهر **احكام الانثى وفي الاشياء**
ايضا المرأة تحالف الرجل في السنة في فاتها النفقة ولا يثنى ختانها وانما هو مكروه
ونسب خلق جنتها لو نبتت وتنفق من خلق راسها وميتها لا يطهر بالفرج على قول وتزويج
على اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكره اذانها واما ميتها وبنها كلها محررة الا وجهها
وكفنها وقدمها على المعية وفراغها على المهرج **المهر** المهر المهرج المهرج وهو مهرها محررة
في قول يقول اجد هذه الكلمة في احوه واما الالة فعورتها ما بين السر والركبة والظفر والبطن
كما قرأ في دكرها الحاتم في قوله وقيل الا ان تكون مريضة او نكسها والمعدة ان لا يكون لها

الثقة

والبيع

والترفع يدها هذا اوفنها ولا يكره بقراتها وتنضم في ركوعها وبجودها ولا تنزع بين اصحابها
في الركوع واذا بانها في صلواتها تنضم ولا تنزع ويكره جماعة من وقف الامام وسلمون
ولا تنضم امام الرجال ويكره حضورها الجماعة وصلواتها في بيتها افضل وتضع يدها على
شالها تحت ثيابها وتضع يدها في الشهد على ركبتيها وتبلغ راسها على اصابعها
ركبتها وتترك ولا تجلس عليها لكن تنهض بها ولا عيد ولا تكبير تشرق ولا تنافس الابن
او حرم ولا تجلس عليها اجد الابا جدها ولا تلبس حمارا ولا تنزع الخيط ولا تكشف راسها
ولا تسقي بين الصفا والمروة ولا خلقا واما تقصير ولا ترمي ولا تساعد في طوافها عن
البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف بوقوف لا عند الصخرات وتكون
ثابتة وهو ركب وتلبس في احوالها الخفيف وتترك طواف الصدر لعذر الحيض وتوفر
طواف الزيارة له ايضا وتكفن واذا ماتت تكفن في حفة او تاب ولا تؤم في الجحشنة
في صلوة الجماعة ولو فعلت سقط الفرض بصلواتها ولا تكمل الجماعة ولو كان الميت انثى
ويذهب لها نحو القبة في التابوت ولا سهم لها من الغنمة وانما يرفع لها ان قامت
ولا تنكح المرتدة يقول اجد هو ولكن تحبس حتى تسلم وفي اجماع الصغير ويكره على
الاسلام حرة او امة والامة يحبرها مولانا ويروي انها تقرب في كل ايام جبال الغنم
الحمل على الاسلام كذا في الهداية قال صاحب الاشياء ولا تغسل المشركه ايضا يقول اجد
في الملائكة نظر بالافكر في الهداية اذ المارة لو قامت اول كانت ملكة او من لم رأت في
ارب تغسل فيجب ان يقيدهم القدر بعدم هذه الامور قال صاحب الاشياء ولا
تغسل شاة ميتها في اجد وهو والقصاص وتكفن في بيتها ويباح لها خضيب يدها ورجلها كلها
الرجل الضرورة والمقضية بالذكر من البهيمه افضل من الانثى منها والمرأة على النصف
من الرجل في ارث وشهاوة ودية نفسها وبعضا ونفقة التزويج يقول اجد وهي على النصف
ايضا في الدين بكسر الدال وفي العقل ايضا قال كالاخي قال ولا ينبغي ان تولى القضاء و
اذا هي قضاؤها في غير اجد وهو والقصاص وبضها ما بل بالمهر بخلاف الرجل وتجبر
الامة على النكاح لا اجد في رواية والمعدة انها يحبران ويجبر الامة او اعتقت بخلاف

يقول اجد في خلافة انها لا تنافس
مع عبدها خضيبا كذا او قلها انتم قال

مكان ينبغي

بكاليف العبد ولو كان زوجه حرة ولها حرم في الرضاع وروى في الرجل في الهضنة و
 النفقة على الولد الصغير وفي التزويج من ولده الى بنته وفي الاضرار من الصلوة ولو خفي جلد
 الرجل والموقف وفي اجماع ائمة عند الامام ففعل عند القبلة والرجل عند الامام وكان في
 اللحد وكتب الدية بقطع ثديها وحملتها بها بخلاف من الرجل فيه حكمه حكمه عدل ولا
 قصاص بقطع طرفها بخلاف الرجل ولا قصاص عليها ولا دخل مع العاقلة فلا شيء عليها ولا شيء
 عليها من الدية لو قتلته خطأ بخلاف الرجل فانه العاقل لا يحد من وكفر لها في الزمارة ثبت
قوله زناها بالبيعة يقول الحق او بالاقار ايضا كما في الهدية وغيرها قال وتكلم
 جالسه والرجل قايلا لا تنفي سياسته وينفي الرجل عما بعد الجلب سياسته لا حد ولا تكلم
 بحضور المجلس للدعوى لو كانت محذرة ولا التحليل بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها
 ليعلمها بحضرة شاهدين وقيل تركها بلا رضى الخصم لو محذرة اتفاقا ولا بد ان الشبهة
 اسلام ونفوية ولا تجاب ولا تثبت يتدل الحيف وفي الخلاصة الاجنبى الاجنبى او اسلمت على
 الرجل ولو كانت محذرة رآه الرجل عليها السلام بلباسه بصوت يسمع ولو كانت شابة زو
 عليها في نفسه وكذا الوسلم الرجل على الاجنبى فاجاب فيه على العكس انتهى قال صاحب
 الاشياء قال وتحرمت اكلها بالاجنبى وكبر الكلام منها واختلفوا في جوازها قبل الحظر و
 في غيرها من الاشياء ايضا ان يحرم اكلها ولا تدخل في الزمارة السلطانية كافي الولاية
 نظر الكفر في الاشياء والظاهر **قاضي** فان الزوج ان يقع امراته من الخمر والبيعة
 بغيرها على اربعة منها ترك الزينة وهو يريد بها الثانية ترك الاجابة او الاراء والجماع
 الثلاثة وهي ظاهرة الثلاثة ترك الصلوة هي وروى عن ابن ابي ليلى لم يرض بها تركها
 على تركها الصلوة وتركها الغسل عن ضابطة وحيض وكبر تركها الصلوة الرابعة الزوج
 عن منكر بل افون بعد اينا والمهر ولا يصح طلاقه ان يخرج بلا فون لم يقع طلاقه ان يخرج
 وانتهى به اخر طلاقا ان رضى ليس له من يقدم عليه وزوجه غيبا عن المهر فانه قد عدها
 طلاقا ان رضى زوجها ويطيع الوالد موثقا كان الوالد او كافرا او النكاح بغيره بغيره بغيره
 فرض فيقدم على ما حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بلا فون زوجها الا باسباب

يعزبه

معدومة منها اولا كانت في منزل كاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم او
 وقت لها نازلا ولم يكن زوجها فيها ومنها الخروج الى الحج الفرض او اوجبت محرمها
خلاصة للرجل ان يغير امراته على اربع مصل خصال وما هو في معنى الماربع ترك
 الزينة والزواج يريد بها وترك الاجابة او افواها الى غراشه وترك الصلوة في
 روايته وترك الغسل والخروج من البيت اما لا يمنع من زيارة الابوين في كل جمعة و
 من زيارة الخادم غيرهما من الخادم في كل سنة وكذا اذا ارادوا بها او قريبها
 الحي اليها على هذه الجمعة والسنة وعن من في النوازل ان كان الابوان قاور
 على اتيانها لا تذهب وانه كانا لا يقدرا ان يافوا زوجها في كل شهرين وكفى
 كذا لو كان لها اولاد من زوج اخر على هذا وفي مجموع النوازل للزوج ان يافوا
 لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما او احدهما وزيارة الخا
 فانه كانت قابلة او غائبة الميت او كان لها طلاقا لها حق على اخا ولا خ
 حق عليها يخرج بافون وبلا فون والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب
 وعيادتهم والولاية لا يافون لها ولا يخرج ولوا فون وخرجت كانا عاصيين وفتح
 من الحام وفي النوازل المرأة قبل ان تقبض مهرها ان تخرج في حوائجها وتر
 اقربها بلا فون زوجها ومن بعد ان قبضته ليس لها الخروج الا بافون زوجها
مختارات لا يمنع الزوج عاقرها من الزيارة في كل شهر وعليه الفتوى وكذا اذا
 خرجت اليهم لزيارتهم **اشياء** واصلفت في خروجها للحام والمعتد الجواز بشرط
 عدم التزويج والتطيب ولا يكلها وصل شعر غيرها بشعرها **احكام المهر**
والاشياء ايضا المهر لا يملكه **اشياء** المهر لا يملكه في الاطعام العتيق والتبوير
 المطلق لا المقيد في الاستيلاء والكتابة والحرية الاصلية والرق والملك بسائر اسباب وحق
 المالك القديم ليس اليه وحق الاسترقاق في البيع الفاسد ويبيع مع امته
 في الدين وفي حق الاصلية والرهن فافا ولدت الموهونة كان رهنا معها بلان
 المستأجرة والكثير والموصى لم يمتها فانه لا يبعها قال ولم ار ان حكم المهر المهر ما يباع

يقول الحق في كل سنة في الدار عليه
 الفتوى مما ياتي من اسطر من
 المختارات لصاحب الهداية قال
 ص

ين

رم

ور

اي المهر لا يملكه في الاطعام العتيق والتبوير
 وهو المستحق بالدين

ويجعل على مورع علامات كيلا يتف عليها سائل يدعوهم بالحقرة فالرا الا ان
 لا يتركوا ان يركبوا الا الضرورة واذا اركبوا الضرورة فليس لهم ان يجمعوا
 المسلمين فان اوقت الضرورة اخذوا سر وجعلوا على الصلوة هيئة الاكف ويخفون عن
 لباس يخلصهم اهل العلم والهدى والشرق **قاضي** ان كسبيات النصارى
 قلنسة سواد وزنار من الصوف يجعل ذلك بحيث مشدود في وسطه واما لبس
 العايم والزمار من الابريسم فذلك زينة وفيه عبادة لاهل الاسلام فلا يرون له فرك
ورررر الكسبيات غليظ بقدر الاجماع من الصوف او الشرعية الذي على
 وسطه وهو غير الزمار فان من الابريسم **اشياء** والذي لا يرم ولا يجرد وتقام عليه
 احد احد وكما الاحد شرب الخمر ولا يبداء بسلام الحاجة ولا يرا في جوابه على
 وعليك وتكره مصاحبة ويحرم تعظيمه يقول الحق بل تعظيمه كقرطعا كاسياتي فيض الفان
 الكفر قال ويكره للمسلم ان يصر نفسه من كافر لغير العقب وفي الملتقط وكل من يبيع
 منه المسلم يبيع منه الذي الا الحذر والخبر ولا يكره عياوة امار الذي وضاعة وا
 تعتبر الكفاة بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدما حايك او كانت فيزق
 لتسكين الفتنة كذا في البرازية الاسلام يجب ان يقطع ما قبله من عقد الله تعالى
 ومن الماتقين ووه صديق الاوسيين كالتصاوص وضاعة الاموال الا فيما لو ارب
 الكافور ثم اسلم لم يقطع اجنابته وفيما لو زنى ثم اسلم وكافة زنا ثابتا بشهود مسلمين لم يقطع
 احد باسلامه والاسقط قال واعلم انه اشترك اليهود والنصارى في وضع اجرة
 وقل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم الجوس في اجرة والدية فقط واستورا
 اهل الذمة فيما ذكر وقيل المسلم بالذي ودية الكافور المسلم سواد ولا يغير المسلم و
 الذي بمسأخ قال واعلم انه لا توارث بين المسلم والكافور ويحري الارث بين اليهود
 والنصارى والجوس او الكزمية واحدة عندنا بشرط ائق والدار والكفار يتاجلون
 فيما بينهم وان اختلفت ملهم وخرج المرتد فانه يرض كسب اسلام ورثة المسلمون مع
 عدم ائق عدم الاتاق **هداية** الذي لو امتنع من اجرة او قتل مسلما او سب

لا يرضع عبيد اهل الذمة بالكسبيات
 لانه عبيد هم لم يترعوا ذلك وهو

ويظهر الذي هو

النهم

النبي يوم اوزني بمسألة لم ينتقص منه ولا ينتقص العهد الا باهة يلحق به الحرب
 او يقبلوا على موضع فيجاءوا بها فانتقض الذي العهد فهو بمنزلة المرتد في حكمه
 بالمجان الا انه لو اسر ليسرق بخلاف المرتد **ورررر** والمرتد يعقل الا ان يرضع
 نسلم **ما يعتبر فيه المعنى فقط** يقول الحق في فصل البيع بالوفاء فلو ان **ق**
 ان العبرة في التصرفات للمعاينة والمعاينة لا للمال فلو ان المعاني فاه الحوا لا بشرط ان
 لا يبرك ان لا والكن لا بشرط البراءة هو الودعة المخرجة نفسها بحفرة الشهود مع تسمية
 المهر نكاح والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظاير كثيرة انتهى **اشياء**
 الاعتبار للمعنى لا للمال فلو ان حوا في موضع فاه الحوا لا بشرط براء الاصيل حوا
 وحوا لا بشرط عدم براء الحمل كما لو قال بعك امة شيت اداة شادابي اوزني
 امة وكر ثلثة ايام او اقل كان بيعا بخياره لا باطل للتطبيق وهو لا يملك ولو وهب
 الدين لمن عليه كان امرا فلا يتوقف على القول على الصحيح ولو قال اعقب عبدك عني
 بالن كان بيعا للمعنى كمنه ضمني اقتضاء فلا تراعي شروطه بل شروط المتقضى فلا بد
 ان يكون الامر اهلا للاتفاق ولا يفسد بالن شرط من غير ولو ارجعها بلفظ **الملك**
 صحت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرصة صح ايضا ولو قال لعت ان اوتيت الى العاقبة حر كان
 او قال بالبيارة ومعلق عتق بالاول لا نظر الى المعنى كمنه لا كناية فاسدة ولو وقف على قد
 لا يكون كمنه يتم صح نظر الى المعنى وهو بيان اجتهد كالتقراء لا لللفظ ليكون بلفظ
 وينتقد البيع والمخبر يقول خذ هذا بكذا فقال اخذت وينتقد بلفظ المجتمع وكر الب
 ولفظ الاعطاء والاشراك والافصال والارء والامانة على قول وتنقذ الاجارة
 بلفظ الهبة والتمليك كمنه يفتية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية وينتقد النكاح
 بابل على ملك العين للمالك كبيع وشراء وهبة وتملك وينتقد السلم بلفظ البيع كمنه
 ولو قال لعتب لعتب نعتك منك بالن كان اعساقا على مال نظر الى المعنى ولو شرط
 رب المال المضارب كل الراجح كان المال قرضا ولو شرط ان المال كان بضاعة وينتقد
 الطلاق باللفظ الصحيح والعق ولواك من الن على نصفه فالرا انه اسقط للباقي مقتضا

المعنى

م

ل

2

عدم اشتراط البتول كالأبراء وكونه عقد صحيح يقتضي التبول لانه الصلح ركنه الايجاب
 والتبول ولو وجب المشتري المبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اما لا ما يعتبر به
اللفظ فقط يقول المحقق قد تكرر في فصل البيع بالوقت نقلا عن **من** اذ العبرة باللفظ
 ووجه المعنى والمخوف فانه من تزويج امرأة وفي من نيته اذ بطلتها بعد ما جازها
 العقد انتهى **اشياء** خرج من قولهم العبرة للمعنى لا لللفظ كما قيل وهو ان لا تتخذ
 العبرة بالبيع بلائق ولا العارية بلاجارة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج
 ولا يتبع العقد باللفظ الطلاق وان نوى ما يعتبر فيه **اللفظ والمعنى** وفي قال صاحب
الاشياء والطلاق والعاق يراى فيها اللفظ لا المعنى فقط فلو قال لنته بوجوب
 اذ اوتيت الى كذا في كسب ابني ما واما اليه كسب اخضر لم يفتق ولو وكل بطلاق زوجته
 بغير افعلة على كسب لم يفتق وفي المذهب بشرط العوض نظر الى جانب اللفظ ابتداء
 فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهت فتثبت احكام من الخيارات
 وجوب الشفعة **بعض احكام الوطى** وفي **الاشياء** كل حكم يتعلق بالوطى لا
 يعتبر فيه الاثر المكون شيئا اذ احرم الوطى من وجوبه حرمة وادنية الا في بعض
 والناس والصوم لمن ايقن بان على نفسه فحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا وفي
 الظهار والاستبراء الذي يحرم على الرجل وطى زوجته مع بقاء النكاح المصنف والناس
 والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والابلاء والظهار
 قبل الكيف وعدة وطى الشبهة واذا صار من منقضاء اختلط قبلها ووربها فانه
 فانه لا يكره اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وفيها او كانت لا تحمله لصغر او مرض
 لموصى او سمنه وعند امتناعها القبض مهرها المهر لم يكرهها وفي بعض كتبها
 الشافعية انه يحرم وطى من وجب عليها النكاح وليس بها صلح ظاهره كليا كذا في طر
 يمنع من استيفاء ما وجب عليها اذا اخلت الزوجان في الوطى فالتدليل لانه لانه لا
 في سائر اوعى العتق لاصابته وانكرت المرأة وقتل ثيب فالتدليل لانه لانه لا ان كانت
 بكرا ولا فرق بين في ذلك بين ان يكون قبل التاميل او بعد الثانية المولى اذ اذ

كتبه

اليها

اليها قبل حضي مدة في الايام قبل قبل قبل يمينه لا بعد مضيتها الثانية لانه لا تطلق بعد الد
 وفي كمال المرد قال طالعك قبله ذلك نصفه فالتدليل لما في وجوب العدة عليها ولم في
 المهر والمنفعة والكنى في العدة وفي حل بنتها واربع سواها واختها الحال المراهقة
 فلو جازت بولدي مدة يتحمل ثيبا منه ويرجع الى ما في تكبير المهر فان لا عن نفيه
 عدنا الى نصفه يمينه هكذا اذ منته من كلامهم ولم اذكر صريحا الا ان صريحا الرابعة او عت
 المطلقة ثلاثا ان الثاني في وطى بها فالتدليل لها حلها الاول لا كمال المهر الخامسة لوعلة
 عدم وطىه اليوم فاعتت بهم عدمه وادعى وجوبه فالتدليل له لانكاره وجوبه الشرط
 قال في الكفر وان اخلت في وجوبه الشرط فالتدليل له للوطى بملك اليمين احكاما كما
 الوطى بنكاح فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه وتحريم اصولها وفروعها عليه وجوب الا
 وحرمة ضم اختها اليها وتخالف الوطى بنكاح حيث لا يثبت به التحليل والاحصاء الوطى
 في المهر كالمهر في النكاح فيجب التحريم بالوطى في قبل **احكام العقود**
 وفي **الاشياء** لا لزوم في اقسامه لان من ايجابين او وجوبين **احكام السفر** وفي **الاشياء**
 وسلم من الحج والعمرة وشركي وصلي وهو لا **احكام السفر** وفي **الاشياء**
 من احكام السفر رخصة القصر والنظر والمسيح ثلاثه ايام ولياليها واما السفر
 على الدابة فيحكم خارج المهر لا السفر فيها سقط الحجعة والعبدية والافقية وتكبير
 الشريق وامانة الحجعة من احكام المهر ومن احكام السفر حرمة على المرأة بغير
 زوج او محرم ولو كان السفر واجبا فوجوب احدها شرط وجوب الحج عليها واختلفوا
 في وجوب نفقة عليها اذا امتنع الحرم الا بها والمعتد الوجوب عليها بانها شرط
 وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا باعدها حجها فان وادى الى وار
 الاسلام ومن احكام منع الولد من الا برضا الوالد الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريم
 على الدون الا باذن الدان الا اذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر باحكام سقط
 الحج اذا غلب الهلاك وتحريم السفر وضمانه المودع لو سافر بها في البحر وكذا
 الرضى ويستويان في بقية الاحكام يتبدل المحرم في الاشياء ايضا في محل اخر

اعلم ان اجابات الخفيف في العبادات وغير حاسبة الاول السرفعان منها يخص
بالطويل وهو ثلثان ايام وليلاتها من العصر القصر والعصر والمغرب الكثر من يوم وليلة
والاضحية على ما في غاية البيان الثاني ما لا يخص به والمراوية مطلقا يخرج من المهر
وهو ترك المجبة والجدين والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيم واستجاب التيم بين
سبائهم والقصر للمعارف عندنا رخصة اسماط لعن العزيمة بمعنى انه الايام لم يبي
مشروعا حتى ياتي به وفقدت لوائهم ولم يقد على راس الركعتين انه لم يوافاته قبل مجز
مجهور الثالث **احكام حرم مكة** شرفها الله تعالى وفي **الاشياء** لا يدخل احد
الا حرمها وكذا المجاورة به يقول الحق وهذا عند خروجها من الاخطال بواجب تقيد
كاوكر في الله المطولات قال ولا تقترب صاحب وفي الاشياء ولا تاكل ولا تطلع من
هل جني في خارجها والقباب اي بالحرم وحرم التوقض لصيد ويجب الجواز بقتل الحي
يملكه يجب بايكم خروا وتقصيده في كتب النفقة ويحرم قطع شجر وري شئ
الا الاخر وليس الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات الى ما في الف وحسنه
كسبائه ويؤخذ فيه بالتم اي الحرم على المحبة ولا يسكن فيه كافر ولا كافر الدخول
فيه ولا فتح ولا قران للمكي وتختص الهدى به ويكره اخراجه حيا ربه وترابه وحرم ساء
لغيره عندنا في اللقطة والدية على التام في خطاء ولا حرم للمدينة عندنا خلافا
للإمام مالك فلا تثبت طهارة هذه الاحكام الا استثنى الغسل لدخولها
احياء قال ابن مسعود رضي الله عنه ما من بلد الا يؤخذ العبد فيه بالهبة قبل العمل الا مكة
وتلا قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاو بظلم نذقه من عذاب اليم اي انه على محرم الارادة
ويقال السبائك تفتتح بها كالتضاعف فيها كالتضاعف في الحان وكان ابن
حبيب حجة عباس رضي الله عنه يقول الاحتجار بركبة من الاحاوي وحرم وقيل الكون ايضا
وقال ابن عباس لان اوفى فنجاستين فنجاسة بركبة احب الى من اذ فنب
فنجاسة واحدة بركبة اعم من شرب بين مكة والطائف انتهى يقول الحق وكذا في ذلك
الحج للكراني الغسل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في هذا الفصل من الصلوة في سوا

روى عن الحسن البصري ان صوم يوم بكة
بأية الف وصلة في يوم بكة الذي قد تم
وكذا كل حصة بأية الف صوم

في الصلاة المسجد الحرام فان صلوة في المسجد الحرام بآية الصلاة او الصلاة
ومنها ومن صلواتها في جماعة فان صلوة بالتي التي صلوة وتسمية
التي صلوة وصلوة الرجل في المسجد الحرام كل او صلواتها وصرح بآية التي صلوة
وان صلواتها صلواتها في جماعة فصلوة بالتي التي صلوة وفي آية التي صلوة فذلك
عنه وعشر مرة بآية التي صلوة يقول الحق وكذا في كتاب الجامع الصغير في اعادته
البشير للحبيب يقول الحق وكذا في فضل الشير كمال الدين الاسدي في كتابه المتي بالجامع
الصغير في اعادته البشير الذي يرد في ثلثين شعب الايمان للشيخ في ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال صلوة في المسجد الحرام بآية التي صلوة وصلوة في مسجد التي صلوة وصلوة وفي
بيت المقدس بآية التي صلوة **احكام المساجد** وفي **الاشياء** ايضا احكامها
كثيرة وكذا احكامها في كتاب الصلوة في باب مستقل فيها تحريم دخولها على
جنب وحائض ونفساء ولو على وجه المرور او خال نجاسة فيه يخاف منها التلويث
ومنع او خال الميت فيه والحي في اذ المنع لصلوة اجازة واذ لم يكن الميت فيه الا العذر
مطر ونحوه واحسن في الله علمته منهم من علمه بخوف التلويث ومنهم بانه لم يبين المسجد
طاهرا على الاول كراهة تحريمه وعلى الثاني تنزيهه ولم يعلمه احدنا بنجاسة الميت
للجامع على طهارته بالغسل حيث كان مسلما **قاضي** قال عاتة المشايخ شكرو
صلوة اجازة في مسجد تمام في الجماعة الا ان عذر مطر ونحوه سواء كان الميت والقوم
فيه او الميت والقوم في الخارج او الميت في الخارج والامام والقوم فيه واقتلوا فيها
او اذ كان الامام والميت والقوم وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد
يترك قبل لا يكره لانه بسبب الكراهة او قال الميت في المسجد او اقتلوا في المكائين
بين الامام وبين الميت ويترك على كل حال او فامة السلف جرت في صلوة اجازة باعد
موضع على حد فلو لم يكره فلك لما اعدوا لها موضعا على حد **اشياء** وفي احكام
المسجد حتى الاعتكاف فيه وحرمته او خال العبياة والمجاين حيث غلب تخييرهم
والا فلا يكره ومنها منع الماء القليل فيه بعد قلة وحرمه البول فيه ولو في اناه كالاحتيا واما

المسجد

يقول الحق وقد قرن الاشياء ان
الذي يكره دخول المسجد فيها
بجلائق المسلم تراوا هذا
الجنب المسلم لا لا يخفى قال ويكره
ورجحه بعضهم

العضد فيه في اناء قال فلم ارد وينبغي ان لا فرق ومنها اخذ شي من اجزائه قالوا ان
 كان من اجزائه كان ترابا مجتمعا جاز الاخذ منه ومسح الرجل عليه والافلا ومنها حرم
 البصاق فيه والهاء التمامة فوق حصى اخف من وضعها كنه فانه اضطر اليه
 وقت **قاضي** فان ولا يفرق في المسجد ولا فرق حصى ولا تحت لانه محلي واجب
 تعظيم المساجد فياخذه التمامة بثوبه وانه اضطر اليه قالوا لانه فرق الحصى هو
 من الالقاء تحت اذ الحصى ليس من طمسه مسدا وما تحت مسجد فانه لم يكن فيه حصى
 يدفنه في الراب او احصى ولا يتركها على وجه الارض ولا يفرق على المسجد ولا يحيطها
 من الداخل الى القبلة وغيرها **اشياء** وكذا المضمضة والوضوء في المسجد الا
 ان يكون هناك موضع اعتد لذلك لا يصل فيه او انه يتوضا في اناء ويجب صلاته
 التيمم لداخله فانه كان من يكثر وضوءه كنهه ركعاه كل يوم ويجب عند الفلاح
 فيه وجلس القاضي فيه ويكره دخول من اكل فارا يجتريه ويمنع منه وكذا اكل
 موف فيه ولو بلسانه ويمنع عن بيع وشراء وكل عقد لغير المعتكف بقدر حاجته اذ لم يحضر
 السلعة ويكره انشاء الضالة وقرأة الاشعار والاكل والنوم لغير غريب ولغير معتكف
 ويكره الكلام المباح فيه وفي شرع ابن الهمام انه اذا الكلام في المسجد بالكلية كان
 تاكل النار الخطب وكذا رفع الصوت به بالذكر الا للمتقنة ويكره الضراط والحضوة
 فيه وليست كنه وتنظيفه وتطيبه وخرشه وايضا السراج فيه يقول الحنفية **فكر**
 في اجماع الصيغة النبي وم قال كنى المساجد مهور لهور العين قال صاحب الاشياء
 وليست تقيم الرجل اليمنى على اليسرى عند دخول وعكس عند خروجه ومن اعتاد المرور
 فيه ياتم وينسق ويكره تخصيص مكان فيه لصلاة ولا يتعين بالملازمة فلا يزوج
 غير لو سبقت اليه ولا تجوز امارته او دانه لم يجد اخر ولا يشغل المسجد بالماء الا
 للحرف في فتنه عامة قال واعظم المساجد حرم المسجد اكرام ثم مسجد المدينة
 ثم مسجد القدس ثم اجماع ثم مساجد الحالات ثم مساجد الشوارع ثم
 مساجد البيوت **احكام يوم الجمعة وفي الاشياء** ايضا اختص يوم الجمعة

اسطورة

ويكره من المسجد ما يكره من المسجد من الاشياء التي لا بد منها في المسجد
 حرم من المسجد ما لا بد منه في المسجد من الاشياء التي لا بد منها في المسجد
 حرم من المسجد ما لا بد منه في المسجد من الاشياء التي لا بد منها في المسجد
 حرم من المسجد ما لا بد منه في المسجد من الاشياء التي لا بد منها في المسجد

السير على

بالعلم

بالعلم اذ لم صلوة الجمعة واشترط الجماعة وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لها وكونها
 قبل الصلاة شرط وقرأة السور المخصوصة لها وتحريم السجدة بشرط واستنابة الضل
 لها والتطيب وليس الا حسن وتقليم الاظفار والظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا
 افضل والخروج في المسجد والتكبير لها اي الذهاب بكبر اي في وقت الصلوة والاشتغال
 بالعبادة الى خروج الخطيب والاعتناء بالابواب بها ويكره اذوا يوم الجمعة بصوم واذا اوليلة
 باليوم يقول الحنفية ووجهه انه فيه تشبه باليهود والنصارى حيث افروراد يوم السبت
 والافرنك فينبغي ان يفهم الى يوم الجمعة يوما قبل او بعد وقته هذا وقد ذكر في محله ان
 هذا في حق غير صاحب الرواية اما في حق باه كانه بصوم يوما ويظهر بما صافق يوم الجمعة
 يوم نوبة صوم فلا يكره صومه افروراد بالصوم قال صاحب الاشياء ويستقر قراءة سورة
 الكهف فيه واخص بنف كراهة النافذة وقت الاستواء على قول ابى يوسف المصحح المعتمد
 وهو يوم الامم الامم يوم وهو يوم عيد للمؤمنين وفيه ساعة اجابة وتجمع فيه المازدوا
 فزار فيه التور وياخذ الميت فيه من عذاب القبر ومن مات في يوم اوليلة امن من فتنه
 القبر وعذابه ولا يجوز فيه جرم وفيه خلق ادم دم وفيه اخرج من الجنة الى الدنيا وفيه
 تقوم القيامة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى يقول الحنفية ان ياتون في الجنة الى
 ضيافة ربهم وتجلس على رءسهم على جميعهم جعلنا الله تعالى من الفاني في برية وجهه الكريم
 بحجة رسول الحق بالخلق العظيم عليه وعلى اله الصلوة افضل الصلوة والتسليم **احياء**
 وفي اخبر الله عز وجل في كل جمعة سمائة الف حقيق من النار وقال هم النبي يوم اذا اقيم
 شجر كل يوم في كل يوم قبل الزوال عند استواء الشمس في كبد السماء فلا يصلا في
 هذه الساعة الا يوم الجمعة فانه صلوة كلها وانه جهنم لا تستقر فيه يقول الحنفية ولعل خطير
 بهيومن هذا الحديث هو دليل ابى يوسف في قوله الذي تفرقه قبل عشرة اسطر قال صاحب
 الاحياء قال النبي وم مما مات يوم الجمعة كتب الله له اجر شهيد ووق فتنه القبر في الحنفية
 المشهور ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم سئال الله تعالى فيها شيئا الا اعطاه وفي
 غيرها لا يجاها عبد يعلى واختلف فيها فقيل انها عند طلوع الشمس وقيل عند الزوال وقيل

في موضع آخر

المسح

يقول في موضع آخر في الاصطلاح
والاصطلاح نقل من المصنف
ان المتن في موضع آخر

هذا هو يجوز المسح
على الجوارح والاب
منها في موضع آخر
على غير موضع آخر

اجبة

الالباب قال وفي شدة قوة جراحة وليس الخفين مع عليها او المسح على الجوز
كفعل ولو لم يكن الصلابة ونظرا اجبة لم يسح الصلابة قبل في قياس قول المسح
مسح على الجوز او المسح على الخرق لا يجب فصار كمن ليس له الارط واحد يتزل
قد لم لا يجب على من اختار خلاف الصلابة كالمسح على الخرق **خلاصة** لو كان المسح على
الجوارح يجوز للمسح جاز ولو لم يكن على الخرق كذا في خلاصة المسح على
وكذا في خلاصة من قول الاخير **يبلغ** المسح على اجبة واجب عند ما لا يجوز تركه وعند
ح ليس بواجب من جاز تركه بلا عذر في رواية قال في النهاية لا والصلابة ان واجب عند
وليس برفق من جاز صلوة بدون وقيل لا خلاف بينهم لانها لا توافيق لا يفرق ولا
فمن يفرق وكذا في موضع **فاضيان** باحدى رجله بقدر فضل رجله ولب الخ
عليها خفيه فاحدث ومسح عليها وصاح ملوان فلما مسح نزعها وجد البثرة المستحقة
فواصل منها وم يطرحه ولم يعلم انها من الشقة فيظن انها من لراس اجرة
يبيت وقد لم يسح الخف عند طلوع وقت الفجر ونزعها بعد العشاء فيسجد على كل واحد
لا يبعد صلوة الفجر بل يبعد عنها ولو راسها مبلولة بدم لا يبعد شيئا من الصلوات
مسح على الخف ثم تقشرت الكلبة الطاهرة من الخف وبيت الباطنة لا يلزم اعادته
المسح صاحب جيز مسح عليها وليس فقه في احدث ومسح على الخف ثم سقطت
الجبيرة عن برء بطل مسح الخف **فصل** المسح على اجبة على مراتب يجب غسلها
تحتها ان لم يضر وكذا الوضوء الماء البار ولا الحار غسل بالحار ولو ضر الضرر طالبا
مسح على اجرة ولم يجر المسح على الجيرة ولو ضر المسح على اجرة مسح على الجيرة
مختارات واذ مسح المسح على الجيرة ايضا سقط المسح **فاضيان** جاز المسح
على الجوارح ولو يضر المسح ولو لا يضر المسح ولو لا يضر المسح ولو لا يضر المسح
هذا لو كان النقص والجراحة في موضع لو قل وجعل الرباطة امكنه ان يشد حاشيه
ولو لا يمكن جاز المسح على الجيرة والرباطة ولو لا يضر المسح على اجرة
ابن الامام اذا زاول على نفس اجرة او خرقه او المسح مع على الكرتين

الزفة

الزفة التي هي

الماء ان

زيلي

ذخيرة

لهم

يجوز

الزفة واذ لم يضر عن لاصطلاحها وسميها نفسها واذ مسح المسح على الجوارح
في راس الجوز ويصلها اصطلاح الزفة الزاوية او ما ثبت بغيره يتقدم بقدرها
قال ولم ارهم بالوضوء على المسح لظهور انه حينئذ مسح على الكرتين وكذا الكلام
في العصابة انهم اذ مسح عليها ومن ضرر اجرة ان يكون في مكان لا يقدر على
ربطها بنفسه ولا يجبر من يربطها ولا فرق بين الجوز والجوز وكى وكسر ولو كسر
فقط فليس عليه وواو او علق او اذ مسح عليه حرارة او مرضا فلا يضر نزع مسح عليه ولو
مسح المسح تركه ولو باعصاية شققت اقر عليها **خلاصة** قدر والاصح عليها اذ قدر والاصح
تركها عن لاصطلاحها **فختارات** واذ كان عليه وواو لا يسح بل يتم الماء عليه **كبي** جاز
المسح على الجيرة ولو زاول على خرق الجراحة او في الرغ ضرر وخرج فصار لا يربطها وكذا
النقص والفرقة والمصور سواء في مسح المسح واستيعاب الجيرة بالمسح شرط **خلاصة**
لومسح الاكثر جاز **فاضيان** او اصح على اجبة هل يشترط فيه الاستيعاب قال
الامام في هذا هو لا يشترط ولو مسح على الاكثر جاز ولا يجوز على النقص وما وونه بعضهم
شرطوا الاستيعاب وهو رواية **خلاصة** عن **كافي** الصلي ان لا يشترط **خلاصة**
في رواية عن ج لومسح على الاكثر جاز وعليه الفتوى باصبر مرة فلو طرقت الجوارح او
الجلود المارة في اصبع او المرفق في موضع الزفة فوضا ومسح عليها جاز للمسح
اذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق النقص وعليه الفتوى **فاضيان** وكذا لو يرب
او جاز مرة او جاز مرة فله المسح عليها **خلاصة** في المختار كان الامام ابو علي النسب لا يجوز
المسح على عصابة النقص ويجوز في خرقه النقص وذكر الامام علا الدين ان كان النقص في
موضع يمكنه ان يشد بنفسه بلا اعانة احد لا يجوز المسح على العصابة ولو في موضع لا يمكنه
اعانة المشايخ على جوارح المسح على عصابة النقص وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على
الجوارح شرط كذا في الاصطلاح في غير الاصطلاح كذا في المتن كذا في المتن كذا في المتن
خلاصة لو سقطت الجيرة فابدل غيرها جاز والاولى ان يعيد المسح على الثاني **ج** ربط اجرة
منه الرباط من السيلة فلو لم تثنى الخرقه فهو كسبي ولم تثنى فهو سائل وكذا النقص

يقول في موضع آخر في خلاصة المسح على الجوارح
في السيلة التي ذكرها في راس الجوز او ما ثبت بغيره
والاصطلاح نقل من المصنف في راس الجوز او ما ثبت بغيره
كان محل الجيرة بغير الجراحة وكذا العصابة
موضع الجيرة بغير الجراحة لا يجوز في راس الجوز او ما ثبت بغيره
اجبة لا يسح عليها غسل ما تحت العصابة في
غير موضع جراحة واذ كان هل العصابة لا يضر
الجراحة ولكن نزع العصابة من موضع الجراحة يضر

زيلي لو دخل تحت العصابة موضع هو
اجزاء المسح للضرورة او العصابة لا
لغضب على وجهه في موضع اجرة فقط
لا يبدل تحتها ما هو الجراحة **فختارات**
الزفة الصلابة بين العقد لا يجب غسلها
للضرورة او لو غسلا بما يقبل العصابة
فتنقذ البلاء الى موضع النقص واجرة فقط
خلاصة في اتصال الماء في موضع لم يضر
العصابة وبين العصابة من كبي

بأنه يعلى كرامة صلواته يعلى لكل صلوة نصف صاع من بركه والوتر والصدوم يوم
ايضا نصف صاع وانما يعلى من ثلث ما لو افاد لم يتركه بالابتداء ورثته نصف
صاع ويرفع الى مسكنه ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وطم حتى
يتم لكل صلوة ما ذكرنا ولو قضاها ورثته باجر لا يجوز وفي الحج يجوز كذا في نسخة الامام
فاصفى **كتاب الزكاة** وفي **صع** لا يجب على عبثه مطبق ويجب على المعفى عليه
ولو استوعب سنة ولو جنى في اول الحول فاقبل عامه يجب عليه ان يجنوا اوله
ليستوعب الشهر لا يمنع الصوم واذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعما جاز
لو بلغ العبيد بموتهم افاق بعد سنين يعبر الحول من يوم الاقامة لا من مضيها
وفيم جنى في اول الحول فاقبل عامه يعتبر ما هم مضي من الحول ويتحقق به كذا قال
تنقيح الجنون في الزكوة لافي لسقوط الزكاة عند من وعزم بشتر المستند
للسقوط انه يستغرق الجنون عام الحول **فاصفى** من آخر الملكية زكاة الا
حتى مرض يورث من الورثة **كتاب الصوم** وفي **صع** لصام كان
فيلزمه زيادة وجهه فيه او شدة حماء ينظر لانه سبب الوصول الى هلاك
النفس واصله قوله تع في من كان منكم مريضا الآية وما يليه لو مرض فافطر فقد
من ايام اخر معلوم انه لا يراى كل مرض قل او كثر او الاوى لا يخلو عن طه
قليل بل الم او مرض يقينه وهو ما قلنا فانه حينئذ يلحقه الحر وواجب الله في
الدين من حر ولا لو قلنا بانه لا يلزم له الا فطار ادى الى الهلاك اذ هو
يتم الصيام وبالضرر يزهد او وضع العين وهو من اعم الاوجاع لانه
عم لاهم الاثم الذي ولا وضع العين وقبل المرض يلزم الا فطار ان
يصير صاحب فراش وقيل ان يخرج من الصلوة فاما والصيام ما هو ومراه يخاف
بالصوم بوقع الزيادة ولو زال مرضه وتيق ضعفه قبل ينفي ان يصوم وكذا
يعتبر خوف المرض ثم ان لم جعل نفس السفر مبيحا ولم يجعل اصل المرض مبيحا

ومن يحن

بغيره

لانه

لانه اذا عيى الصوم في بعضها فلا يكون بناه على اصل المرض فلم يجعل مبيحا الا
بشرط افضائه الى الحر كما يجعل نفس الصوم حذرا على الاطلاق الا اذا كانت
سببا سببا لخرجه او حدث والسفر يوجب اخرج على كل حال **فاصفى** **مبيحا خلا**
ومن في رمضان يرمي بالهوان لم يحن حتى ينفذ على طهر على طهر ان يوم يوم مرضه
فما تم فيه فعله الكثرة وقيل لا ولو افطر على طهر ان ينفذ على طهر ان ينفذ
العمل لا يكفر والفرق خاف لولم ينظر في رواه عنه وجها او حاشا شدة افطر وانما
يعرف ذلك باصنافه او باخبار طبيب مسلم فانه يرى لكن ضعفه باق وخاف
ان يمرض لا ينظر ولو ضعفه بحال لو صام يرو او ان اضر الطبيب بذلك ينظر لو خاف
على نفسه واصله انه اصابها ضعفه في رمضان في عمل مولاه من غير او طبع او
غسل ثياب فان خافت على نفسها لم تنظر فافطر عليها القضاء فقط وكذا انكرو
افطر لهذا وخاف من رجل فذهب لسكنه او كرى نهر او لغيره الرض لم يكل
السلطان فاشد الحر وخاف على نفسه لم يكل ينبغي ان لا يجب الكفارة لو افطر
صع مرضه رمضان يرمي بالهوان لم يحن حتى ينفذ على طهر على طهر ان ينفذ
وما تم فيه فعله الكثرة وقيل لا ولو افطر على طهر ان ينفذ على طهر ان ينفذ
العمل لا يكفر والفرق ان العمل يوجب الى تعميم الا فطار ليعتد بخلاف المرض
يقول الحقوقي في الخلاصة مسلكه ان يبان فيها الكفارة وذكره في قبا وقيل رجل
له نوبة اكل فافطر قبل ان يظهر حاله لا بأس به فغيره اي بين كلاميه ضاها ووجه
التوفيق هو ان يكل وجوب الكفارة على ما لو اكل يتوهم عوم اكل في نوبة بعد وكميل عدم
الوجوب على ما لو اكل افطر ثم عاد اكل والله اعلم **صع** رضيع يبطلون بخاف عليه
من هذا وزعم الاطباء ان النظر لو شرب دواء كذا ابرى الصبي وكذا النظر الى
شرب دواء في رمضان قيل طهر طهر فذكر له الاطباء اخذ اذق وكذا ان لدغته
اكتفى فافطر بشرب الدواء قالوا لو كان ينفعه فلا بأس به اطلاق في الكتاب الاطباء
اخذ اذق قال **فقط** هذا عندى كقول على طبيب مسلم في شرع في الصلوة يتيم فوجد

هلاك نفسه فافطر

يقول الحقوقي الظاهر ان القول الاول
كياس والثاني استحسان كما لا
يتخفى على ذوي العرفان قال
هو

افطره

له في اعطاء الماء لا يقطع صلاته فلو لم يرضه انفسا وصلاته فله الصوم **فقط**
 افطرت على ظن انها يومها يوم حبيب ثم لم تحض فيه فعلمها الكفارة في الاظهر
 لوجوه الاظهر في يوم ليس فيه شبهة الا باقية يقول الحق الطاهر انفسا فلا
 اخر وهو عدم وجوب الكفارة قياسا على ما من من سبيله الا فطره بظن عود الحلي ثم
 بها وكما يشترط في الاظهر في ان الظاهر ان يكون القول بوجوب الكفارة قياسا
 والقول بعدم وجوبها استقانا كما لا يخفى وانه **مستحب** اجتناب الحلي والتمسك
 على انما لو نيا الصوم ثم افطر بعد الفجر وان لم ينو تقيضا فلا كفارة اكرهه السلطان
 على السفر فاطر على انه يسافر ثم غنى عنه فطر على الاقاربين ولو قدم لتقبل في يسار
 رمضان فشرب ثم غنى عنه قال **ظه** يكفر اذا اكره لم يتوجه على شرب الماء فيكون
 هذا الشرب مقربا من الشهة الكفر **فقط** وفي **شي** طوبى لمن طعمت طوبى
 او غير في نهار رمضان ثم مرضت في ذلك اليوم او حاضت سقط عنها الكفارة جامع
 او مرضت وكذا لو جامع ثم مرض في ذلك اليوم قضى ولم يكفر في الاصح ولو جرح في
 حتى صار حاله يخرج من الصوم قبل يكفر وقيل لا والاول **اصح** **فقط** حامله وفقد
 لو خاف ما عا انفسها او ولدها افطرا وقضا ولا فدية عليها لانه مرض ولو افطر
 المريض قضى بلا فدية ولو مات قبل البرء لاشي عليه او لم يترك عدة من ايام اخر
 وعليه ان يرضى بغيره ولا لكل يوم نصف صاع من تركيزها ما يجوز في صدقة
 الفطر وروى النصف ويعتبر في ذلك ما لم ولو لم يرضى وتبرع به ورثته بلا اعياء
 حاز ولو جرح لزم بتبرع ما صح او يخرج عن القيام القضاء الا بقدر ما اورد وهو
 الصالح عند الكل **ص** ويضيق الله على ان الصوم شهر كذا افلومات قبل البرء
 لا يلزم شي ولو جرح يوما لزم الا بصحة جميع الشهر لا طعام عندها وعند غيره
 الا بصحة بقدر ما اورد على قياس ما مر انما يجب عليه تبرع ما يجب عليه الشهر
 وفيه شبهة وفيه وجه قضاء رمضان لم يبرأ من ما صح وطما ان وقت المريض
 لا يجزى وجوب الصوم فيها **هداية** الشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم ينظر

جومعت طوما

ويبلغ

ويبلغ كل يوم مسكنا كما في الكفارات ولو قدم على الصوم يبطل حكم الفدا لان شرط
 اقلية استمرار الفجر **قاضي** ان رجل اوصام في رمضان لا يملك ان يصلي ما يات واث
 لم يصم بكنه فذلك انه يصوم ويقطع فاعده اجاب بين العبادتين **فوضع** من اعلى عليه
 كل رمضان او بعضه يقضى خلافا للحسن البصري لما اذا افطر من مرض فلا يمنع القضاء
 كسائر الايام خلافا للحسن البصري لما اذا افطر من مرض فلا يمنع القضاء كسائر الايام
 ولو جرح في رمضان كله لا يقضى خلافا لما لا كذا ولو افاق في شيء منه قضى ما مضى خلافا
 لبعض من يزعم الشافعي **قاضي** ان ابي حنيفة اولى ليلتين من رمضان يقضى غير
 يوم تلك الليلة ولو افطر في يوم من الصوم في تلك الليلة قبل الافاء ولم
 يذكر ذلك في الكتاب وجعلنا ما ينفذ براغم انما يجعلنا ما ينفذ براغم انما جعلنا
 اهلا يصوم منه النية اما لو لم يكن اهلا في تلك الليلة بان اعلى عليه في اخر يوم
 من شعبان ورواه اباؤنا قضى ذلك اليوم ايضا **هداية** من اعلى عليه في
 رمضان لم يقضى اليوم الذي حدث فيه الا انه لوجوه الصوم فيه وهذا الامسك
 القرون بالنية او الظاهر وجوبها منه وقضى ما بعده لانعدام النية **ص**
 المجنون لو افاق قبل الزوال ولم ياكل شرابا ولا شى الصوم جاز او اجنونة لاني
 اصل الصوم ولا صفة الكيفية بدليل انما لو نوى الصوم بالليل وجن بالهنا وروى
 ياكل جاز الصوم **فوضع** مريض برئ في نهار يومه باسساك بغيره واصل منه ما
 ان من صار في وسط النهار يحال لو صار في اوله على تلك الحالة لزم الصوم يومه
 باسساك يومه فشرها بالصائمين وعليه القضاء مسافر قدم من مكة ومكة افاق
 وحاض ونفسا طهرا وكافرا سلم وصبي بلغ بعد اكلامه ومن اكل وهو نطق ان
 المشقة تنقض الصوم فطره غريم غروبها فعلى كل هذا لا بأسا بغيره
 يومه عندنا **قاضي** ان وكذا اقيم تسعة بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم به فعليه
 الاسساك ايضا **فوضع** وكذا واجهوا على ان من افطر خطأ باه تقصص في
 الاصلقة او اكل شقة او مكرها او افطر يوم السك فطره ان من رمضان

والاصل ان كل من صار على صفة في اخر
 النهار لو كان عليه في اول النهار
 الصوم فعليه الاسساك في هذا

لزم التشبه لزم الامساك تشبهاً واما جواز انه لا يجب التشبه على صايف ونساء
 ومريض ومساخر في حالة العذر المجزية بغيرها ومجتبى **قوله** ولم يذكر في
جمع ان هذا الامساك يجب او يندب فيقبل نديب لانه منظر فكيف يجب
 الامساك وقد علم من كلامه في الامساك في النهار فلا يحسن لها الاكل
 وهذا يدل على نديب الامساك وقيل الصحيح انه يجب لان ما قال فيلزم بنية يوم
 والامر للوجوب وكذا في ما يفيض طهرت فليدع الاكل بصيغة الامر وقوله لا
 يحسن لها يعني يقيها لا يرى انه قال في مسافر اقام بعد الزوال الى استيقظ
 اكله فقد فسر ما لا يحسن بالاستيقاظ ولا سكونه ان ترك ما هو مستقيم شرعا واجب
 كذا **استخرج** قال صاحب جامع الأصول في الامر بما يجب في الوجوب كجبي للندب
 وهذا في نية صارفة عن الوجوب وهي افطاره وقوله ترك البقي واجب لا
 يستقيم على كليتة اذ قد يطلق على تركه بل يندب فينبغي ان يكون
 الامساك في المشايخ فيه مندوبا لا واجبا والله اعلم يقول اخيرا في الجلس الامور
 كما ذكره كلا التريتين بل يجب الامساك في بعض الصور المذكورة سابقا
 ويندب في بعضها فافقوا الاختلاف من ذلك يؤيد ما ذكرنا قول صاحب الجلس
 من بلغ وكذا في اسلام في نهار رمضان لم يجز بنية يومها واقطع الاقضاء بها
 او الصوم غير واجب عليها فيه وصاها ما بعد تحقق السبب والاهلية
 ولم يغضبا يومها ولا ما يغني لعدم الخطاب وقال في مسافر يوم وصايف طهرت
 قوله ينبغي لا ينبغي لان المختصين الزيل وان الهام حرجا بان الامساك واجب
 وجوب الامساك هو الصحيح لانه ثبت انه يوم افر بالامساك من اكل في يوم
 عاشوراء حين كان واجبا ثم ان ابن الهمام فكر هذه المسئلة بنية وهي
 ان كل من يتحقق بصفة في اثناء النهار او قارن ابتداء وجودها طلوع الفجر
 وتلك الصفة بحيث لو كانت قبله واستمرت معه وجب عليه الصوم فانه يجب
 عليه الامساك تشبهاً انتهى والجب ان العزم من كين غفل عن قول صاحب الداية

وبعضها في شئ
 صر

بلغ صبي او اسلم كافرا ومضانه او قدم مسافرا وطهرت صايف او نساء في بعض
 نهار رمضان اسكوا بنية يومهم وقال الثاني لا يجب الامساك ومع هذا
 اختلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو يتبدل التشبه
 خلق فلا يجب الايمان بتحقيق الاصل في حقه كمنظر عدا او خطاء ولما انه واجب
 قضاء لحق الوقت اصلا لا خلا لانه وقت معظم خلاف صايف ونساء
 ومريض ومساخر حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم لتحقيق المانع عن التشبه
 صبا تحققة عن الصوم انتهى ولعل نظرا بقران ما ذكره المعترض في
 ما ذكره الثاني في الامساك في الحنفية فمن المعترض ان قال الى ما ذكرنا ان في كما
 لا يخفى **فقط** من الممكن او في وقت قضى ولو اطبق فالتقاسم ان يقضى في
 الزمان كمن افيض ولكن يقضى كما حكم **صحيح** مريض او مسافر نوى في
 رمضان عن واجب اخر وقع ما نوى عند وجوب رمضان عند ما ولو نوى
 التطوع فمن روايتان يقع عن التطوع في رواية وعن رمضان في رواية مريض
 او مسافر نوى في رمضان بعد الفجر لا قبله قال من يخرجها **فقط** مرضي الممكن
 او في وقت قضى ولو اطبق فالتقاسم ان يقضى كمن افيض ولكن يقضى **فقط** فافقوا
 لوان في على المعتكف ايا ما او اصابه لم فعله اذ يستقبل الاعتكاف اذا برئ
 لعداات السابغ مسافر قدم مصر وهو صائم في رمضان فافقوا فافقوا فافقوا
 فافقوا لا كفاية عليه عند من لانه قد دل على بعض العلماء اذ صوم المسافر لا
 يجز او رث شبهة فيه وكذا الواجب من يومه صائم ما فافقوا فافقوا
 فافقوا وكذا وامر افطره ثم حاضته وصحى افطره ثم مرض مرضا لا يمتد
 مع الصوم لا يستطيع معه الصوم فقط الكفاية عندنا خلافا لافقوا والا
 عندنا ان من صار على صفة في اخر النهار على صفة لو كان عليها في اول اليوم
 يباح له الفطر فقط عنه الكفاية وفي المتنق انما لا افطر في رمضان
 عدا ثم انما انما عليه سنة لا كفاية عليه **كتاب الحج** وفي **خ** من

افق

تأنيديان لو ان في على المعتكف ايا ما او اصابه
 لم فعله ان يستقبل الاعتكاف او ابرائيل في السابغ

ما حرام
 نعم
 بيان

صل

الحج عن الغير ان يكون عن الامور ما ينفصل عن نفقة الحج فالحكمة ان يقول الامر
 للمأمر وكذلك ان يثبت النفقة من نفك وتقبضه لنفسك فيجوز له ان يصح امر
 الحج الا ان يثبت عند الموت فلو قال الله على ثلاثه حج فالحج ثلاثين نفقة سنة واحدة
 فلو مات قبل الحج وقت الحج جازا لكل الحج ولو مات وقت الحج وهو يتر بطالت الحج واحدة
 او قدر فاندم شرط صحى الاجابة في هذه السنة وعلى هذا باقى السنين وعلى هذا
 لو حج بغير حج زوال المرض وحسب وغيره فان لم يجر زواله كزمانه وعلى جاز
 الامر امر حج فرض في الطريق لا يدفع النفقة الى اخر **باب** الا باقون **المرجف** وصى
 وفع الى رجل وصاه الحج عن الميت فرض في الطريق فذفعها الى رجل بلا امر الوصى فحين
 الميت لا يقع عن الميت ولا عن وصيه والحج الاول والثاني ضامان **باب** الا حصار
 الا حصار كما يكون بالعدو وكذا بالمرض عندنا خلافا لثالث **كتاب النكاح** و
خ جاز تزوج المريض بشئ من المهر لانه من الهوى الاصلية ويجامع غدا الصحة بهر حال
 فذها مهرها بشئ من المهر غير ما هو بالحقه لتعلق ختمه بما لم يخصصها ابدا لحق الباقين
ت يقدم بين الصبي على مهر مثلها ولو اقرها بمهر صديق في مهر مثلها لان الزاوية او
 يقبلها فام مهر مثلها بلا اقرار الزوج **ف**ش اعطاها بيتا عوض مهر مثلها لم يحز اذ البيع
 من الوارث لم يحز في المرض ولو بئس المثل اقر بمهر مثل ثم برهن بعد موته انها وهبت المهر
 لزوجها قالوا اترو البينة للتألفين واحمال العقد في مرض الموت ثانيا **ف**شين الابن
 يزوج امه المجنونة عندنا وحال الشفيع واشتق علم او نكاح اب وابن لو اصبعا المجنونة
 حال البينة الحق حاكم قال من ابنا الحق وقال من ابرها الحق اذ عليك التعريف في
 النفس والمال ومن نكاح الابن **ه**دايه طهر ان الاب او فرقة من الابن وان الابن
 معدم في العصبية وهذا الولاية مبنية عليها ولا معتبر بزيادة الشفقة كالب الام مع
 بعض العصبات **ف**شين بلغ مجتوها او مجنونا بقر ولاية الاب عليه فان لم ينف
 ولو بغيره قال من حجته هو ولاية فيها قال **ك**لني لا تقو عنده من قالوا لانه
 للسلطان وقال لم تقو فيها استحقاقا وقال **ض** تقو عنده لا عند زفر حق الاب

على الزاوية

اربعة هل لابن ولاية التعريف في مال ونفس فهو على اختلاف عرف ابن جن والولي
 لو جن مطلقا تزول ولاية ولا ينفذ تصرفه في نفسه وماله حال افاقته لاني جنونه قد
 من المطلق بالكثر السنة ومن ينفذ الصوم ويستفي الزكاة وعن من ان رجوع الى قول
 م كذا **خ** زوج المعتوه اخ او تم ثم عقلت تخيرت كصبيته بلغت لالوزوجها الاب
 والجد ولو زوجوها اتمها لارادة فيه عن ج قالوا ينبغي ان لا يخير كالزوجها المملوم الاب
 وعن م لها الخيار كذا **خ** مريض او ضل امرأة في بيته ولا يشعر بها فحسب بعد
 الصبح واخرا الزوج بنكح فقال لم اشعر بها فطلقها واودعت على ذلك صدق
 الزوج انه لم يعلم فلما عدت وسقط نصف المهر كذا **م**ق وفي **فقط** في كل موضع
 فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة يجب العدة لا ولو تجزئة حقيقة لان نفقة لم
 لم تزق الى بيت زوجها ولو زفقت فلها النفقة وعن من لا ولم تنطق الجماع ولو زفقت
 اليه وهي صائمة فمضت في بيته مرضا لا يجمل الجماع فلو مرضت بعد وضول فلها النفقة
 لا الوقيل وانما وها كغير المرض ولو بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يجمل الجماع وهو
 اليه بيت زوجها وهي مريضة فلو شاكها فليطه عليه النفقة او ردها الى بيتها ولا نفقة
 وكذا الصبيته قالوا انما يجب النفقة عليه لامرأته حية مريضة في بيته وصبيته لا يجمع لو
 كان يكتن الزوج من الانتفاع بهما مع ذلك المرض بوجه والا فلا نفقة مرضت في بيت زوجها
 بعد وضول وانما علت الى وارثها فلو اقرها بالنفقة الى بيتها فمضت او نحوها فلم تستر
 فلان نفقة ولو لم يكن لها الانتقال فعليه النفقة كذا **خ** وفي **م**ق يجب النفقة للمجنونة
 وزوجها ومريضة عن من اذ لم يكن له الجماع جماع المريضة ولم يدخل بها فلا نفقة مريض كل
 لسان فقال له رجل اكوه وكيف في تزويج بنك فقال نعم لا يصير وكذا **كتاب**
الطلاق طلاق المعتوه لا يقع كجهنن والمجنونة من لا يستقيم كلامه وافعاله الا ما رواه
 والعاقلة ضد والمعتوه من كمل كلامه وافعاله فيكون فاعا لبا وذاك غايبا
 فلا ناسوا والمجنون وقيل المجنون من يفعل افعالا لا يتبين عن قصد والعاقلة من يفعلها
 افعالا على ظن الصلاح لا عن قصد والمعتوه من يفعلها افعالا عن قصد مع ظهوره

بينة

هبت

وذلك بعضهم

فالموت للورث أبانها في مرضه فان به وقال لم يرض عني صدقة يمين ولو طال المد
فلو نكحت لارتث امرأة العيّن لو اضارت نفسها في مرض موته لارتث أو الزوجه من
قبلها فكذلك قبلها كذلك ان كل فرقة تقع بعين من قبلها ولو جات الزوجه منها في مرضها أو
حالة طلقها برقة برها **ط**علق طلقها بغير اجبي ووجد في مرضه ولو كان التعليق في
مرضه ايضا ترث لوالته في صحة وكذا لو حصل التعليق بغير ما دوى كمن راس الشرط ولو
علقه بغيرها فلو طلقا بجهته منه لارتث على كل حال ولو لا بد طالع ترث اجمالا لو
علقه في مرضه او لعلته في صحة والشرط في مرضه ترث عند من لا عند **خ** وقعت
الزوجه بينهما مرضها ثم ماتت في العدة أو الزوجه طلاقا كاخيارها يجب وعنده ولعان لارتث
عند من ولو لم يمت بطلاق في الزوجه كغيرها بلوغ وعق وروثا يرثها وان كان في مرضه طلقا
وطلقها ثلاثا ماتت في العدة ترث او صار مستبدا فلا يبطل حكمها في الارث كقولها طلقني
رجعا فابانها مريض بالامراض او اعنت فان طلق ثلاثا فزرها مولاه ان
زوجه في العدة ترث ولو قال لامرأة الا ان طلق ثلاثا فزرها او قال لها مولاه انت
حره عند او بدله المولى ثم الزوج جاء بعد طلق وتعتق ولا ترث او عتق على زوجها المريض
انه طلقها ثلاثا فزرها المولى العتق فان ثم صدقة ومات ترث لوصفته قبل موته لا لوصف
ص سئل عن طلاق المهر وجه حال المهر حال البتخ امرأة طلق نفسها في مرض زوجها
فبلغه المهر كاجاز وهو مريض فان قال ترث وليس بهذا اطلاق ليموتها اولم ترث على
المبطل او قولها طلق نفسي لم يكن مبطلا يتوقف على اجازته كقولها جازني مرض فلانة ان
الطلاق فهو وسيلته كرجع المطلقه ثم مات قال ترث او لا كذا لا يورث في الطلاق به بل
وقوع طلاق المهر ولا رايه لهذا في الكتب قليل وقال بعض الفقهاء يشق ان لا ترث المهر
فكان لو اكرها فمهره قبله يرث لا المهر لو اكرها ولم يرث منه المهر قال **ض** بعد
ذلك لارتث فاني وجدت مسيلا في المهر ايضا تدل على عدم الارث **و** روي عن مولد بن
عن الوالي مرض به او بها او لغيرها او لغيرها او لم يمت اربعة اشهر فيها فميت ترث
فميت اليها وانه قد صح في المدة فميت بالوطى الوالي **ض** انما يعتبر في النساء

بل ص
عن رضى

20

فحق المريض حال قيام الزوجية لاجل البسوة وآما التي يجامع فيعتبر بعد البسوة
 ايضا مريض الى ثم مرضت امراته قبل برية وبعثت مريضة الى مضى المدة فبسته
 بجامع عينا خلافا لرفع طلعها في المرض فاما بعد العدة فالشكر من المصالح سماع الزوج
 لو ارثت او صار له اجنبية بمضى العدة ولم يتق لها يد ولو مات قبل العدة فالشكر للمرأة عند
 انها ترث فلم تكن اجنبية فلما مات قبل الطلاق وفي اجل العتين سنة لو مرض احد طرفيها
 بجم من اجماع عنم لا يكتب الشهدا وما وني كتب من السنة **كتاب الحقائق**
 وفي **ن** مريض اخر بعث قته او بانه عتق به باع فلان ولو في الثلث **هداية** اعنى في
 مرضه عتق قته او طلق باع وحالي او ذهب جاز ويعتبر من الثلث فبعد قال لو ارث
 مولا اعتق ابوك في الصحة وقال رجل لي يا ابيك الف وصرم فقال صدقتي سعي
 القنا في قيمة عندك وقال لا يتق بلا سعي **حذر غرر** التدبير اما مطلق او مقيد فالاول
 كذا الا اذا عتق فانت حر او انت حر يرد امرت او انت حر عن وبرني او انت مدبر
 او تبركت او انت حر الى ان مات الى مائة سنة وغلب موته قبلها فلا يرهن ولا يخرج
 من الملك الا بعتا او كفاية ويستخدم ويساجر ولهوة يعق من الثلث وليس في
 تلبية اقام يترك المولى غيره وله وارث وفي كل مولا مدين والثاني كقولك ان
 عتق في مرضي هذا المولى او مرضي هذا او كوفي فانت حر فباعت المجهول القنا ولو ذهب
 وبرهن ويعق من الثلث او وجه الشرط **خ** قال لقدم معلومين اين بندي كان جرا بندي
 فباعت ينفق لاولا او يعتقد بهم وبرفته فذهب عقله فالتدبير على حاله ولو
 في التدبير حتى الوصية قال لامة جدام ولدي فلما قال في وصيته نصير ام ولدي معها
 ولد اولي ولد في مرضه نصير ام ولدي ولتعتق من كل مال لولديها ولد والاعتق من الثلث
فاصفى قال في مرضه اعتقا مني فلما بعد موتي انت والله او قال هو عتق
 هو موتي انت والله صبح الاستثناء فيها قياس وفي الاستثناء صبح في الثاني
 لا الاول **كتاب الوقف** وفي **ن** قال اذ عتق من مرضي هذا فترفعت
 ارضي ثم بدلتها وكذا اذ مات ارضيها بالخط قال **ث** لو قال اذ عتق جعلت

1

ارضى هذا وقتا جازي تعلية الوقف بالشرط جائز **عل** قال في مرضه جعلت
 غلة كرى وقتا وفي الكرم عرصارا كقول وقف كرى باقية من الغلة **ن** وقف
 ضيقة على القراة ولم يثبت محاجة فلو وقف في محاجة جاز العرف اليها والى ولدها
 ولو في مرضه لم يحز العرف اليها ويصرف الى ولدها **اسحاق** في احكام الاوقاف الوقف
 في المرض في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في حق نفوه من الثلث كالمير المطلق
 والمضاف اليها الى ما بعد الموت وصية محضة فان مات من غير رجوع عنه ينفذ من الثلث
خ الوقف على ثلاثة اوجه في صحة ومرضه وبعد موته فان في صحة فشرط لصحة قبض و
 اقرار كالحقة وما بعد الموت فلا يشترط لصحة قبض واقرار لانه وصية الا انه يعتبر من
 الثلث ومان المرض مرضه حكمه وقف الصحة ولو يعتبر من الثلث كونه المرض يعتبر
 من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في البتة من قبض واقرار كذلك وقف المرض وذكر
 الطحاوي انه وقفنا ينفذ في المرض كضاف الى ما بعد الموت او تصرف المريض مرضه
 الموت كضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث قال **سبح** الصحيح انه وقف
 المرض مرض الموت كوقف الصحة لا يمنع الارث في قول ولا يلزم كعارية الا ان يقول في
 حيوي وجه مالي فينفذ يلزم لو مويدا وقف وارثه مرضه جاز من الثلث ولو لم
 يخرج من الثلث واجاز الورثة جاز ولو لم يخرجوا بطلان ما زاد على الثلث فلو اجازهم
 لا بعضهم جاز بقدر ما اجيز وبطل الباقي الا ان يظهر للبت مال غير ذلك فينفذ الوقف في
 الكل **اسحاق** وحكم المال الغائب حكم المعلوم وقدمه كطهور **خ** وقف لم يكن له
 باع نصيبه قبل ان يظهر للبت مال اخر لا يبطل بيعه ويغرم للمشتري قيمة ذلك فيشتره
 بها ارض ولو وقف على ذلك الوجه مريض وقف وارثه عليه وينحيط بما لم ينفذ الوقف
 ويبيع كالموشرى وارثه وانما جاء الشئ بعد اخذها بشبهة وبطل الوقف
اسحاق وانه لم يكن الدين محبطا كوقف جاز الوقف في ثلث ما يبقى بعد الوقف الدين ان
 كان له ورثة والا فكله فانه باعها العاقبة بغيرها للدين ثم طرأ وقدم له مال يخرج الارض
 من ثلثه لا يبطل بيعه فيشترى بها ارض به لا غيرها وانه باعها باكثر من القيمة فيشترى بالدين

خلاصة وقف المرض
 وصية فلا يجوز للوارث
 ويجوز لغيره من الثلث
 ص

ج شهد احداهما بان وقف في صحته والاخر انه وقف في مرضه قبل ان يشهد ا
 بوقف بات الا ان حكم الوقف في المرض نفق ما يخرج من الثلث وبهذا لا
 تنفع الشهادة كالشهادة **ج** احداهما انه وقف عليه ثلث ارضه والاخر انه وقف
 ربعها ورثة قبل شهادتهما على الاول في قول يجوز وقف الثلث **فقط** وقف
 ارض في مرضه على ولد وولد ولد ولا مال ثلث الارض وقف على ولد ولد اجاز
 الورثة اولاد ثلثها بين ولد مطلق الصلب وولد الولد للتسوية لو اجازوا
 والا فمال ملك الورثة وقفها في مرضه وهي تحجب من الثلث فقلت مال قبل موته مات
 ولا مال بعده فقلت وقف لا ثلثها وكذا لو ثلث قبل ان يصل الى الورثة بعد
 موته جاز في ثلثها وقفها على بعض ورثته فلو اجيز جاز كوصية لبعض الورثة ولو لم يجز
 فلو خرجت من الثلث نفق وقف والا فقدر ما يخرج منه وقف ثم ينقسم جميع غلة الارض
 على ما جاز فيه الوقف ومالم يخرج على فرايض الله تعالى ما دام الموقوف عليهم ادا احدهم
 في الاحياء فلهما كلهم يعرف صحة الوقف من الغلة الى القراة ولو لم يرض لاحد
 بعد ورثته فلهما احدى من وقف عليهم من الورثة وبقي الاخر ونفقت في حق شئ
 تشيكة الغلة ما دام بقيه من وقف عليهم في الاحياء يجزى كانه حق فيفسد لم يتم بجعل
 سهم ميراث الورثة الذين لاحصته ام من الوقف وقفها في مرضه ووصى بوصايا فاقسم
 ثلث ما لم يكن الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلا حظ للموقف الوصايا حصتهم فاقصا
 قيمة الارض اخرج من الارض بذلك القدر فيصير فاعاها من وقف عليهم قال ولا
 يكون الوقف في المنة اولى بخلاف العتق المنة فانه يقدم على عاتق الوصايا **اسحاق**
 وقفها على بعض ورثته ثم من بعدهم على المسكين وهي تحجب من الثلث يتوقف وقفها
 عليهم على اجازة البقية ان اجازوا فتنقسم غلة على الموقوف عليهم على ما شرط ام والا
 تنقسم بينهم وبين سائر الورثة على قدر ميراثهم من كل من مات منهم من ورثته ينتقل
 سهمه الى ورثته باق الموقوف الموقوف من الوقف عليهم احدى حصة فاقصا انقص
 الموقوف عليهم كونه الغلة للبت كمن وقف وقفه وحكم ما يبقى عند عدم خروج كل واحد من الثلث

بالسوية
 بالجميع

ف

ذكر على وجه الاستشهاد

الاودية يعتبر من كل مال لو شراها من اجني اما لو شراها من وارث لم يجز **صنف**
فمن البيع من وارث لم يجز بل اجازة بقبلة الورثة وكذا الحايابة مع لم يجز الا
لها الا يرى ان مريضا لو شري شيئا وارثه بجانية الشهود واعطاء غنمه
جاز لو لا حايابة مع فيه كثر اثاره من اجني والوارث بخلاف الاجني في الاقرار
اما فيما ثبت عيانا فها سواء ولم يذكر خلافا هذا ولعل ما هو از شرا المريض
عند الكل يقول اجني في الدلالة نظر لانه لم يذكر صورة البيع ايضا خلافا مع
انها خلافة كما مر اننا على ان عدم ذكر الخلاف لا يستلزم عدم الخلاف حقيقة كما
لا يجز **ص** الحايابة مع الوارث لم تجز اجازة الورثة اولادهم القيمة وهذا
مشكل الا اذا حمل على مريض مدين باع ما قيمته ان يجزيه من اجني والامال
سواء فتتخذ الحايابة عند الثلث ثم يجز المشتري بين فسخ وانما الثلثين
وليس له رد البيع بخلاف الموهوب له كما يجز في البتة **ح** مريض باع من
وارثه شيئا او فقبض غنمه فاما الامام الفاضل لو كان الغالب من حال الفضا
ولزوج الزاوش ولما في قيامه بتكليف سبب مرضه لم يجز فيه عند **صل**
المريض ابطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ما له بدينه بدينه **ص** شري
تعاين فاعش بخلاف ثلاثة ايام فرض فاجاز او سكت حتى مضت المدة فالجباة
من الثلث **كتاب الاجارة** وفي **فرض** مريض اجري بنية بدون اج
شمل لا يعتبر من ثلث الثلث او لو اوقعا جاز **ح** بشرط المريض بالما فيعتبر
من كل مال **ص** مريض اسما جري او فقه الاجرة فلفظها مشرطة ولو
شري شيئا دفعة غنمه فلا يشترط ان يكون الموهوب او فقههم تعلق بالمالية لا
بالضرورة ومنافع احواله او لا يتبع بعد موته حتى يتصور التعلق عند ذلك ثم
يستند كما في الاموال واما الاجرة فهي عين مال وقد تعلق بها فقههم فاشركوا بخلاف البيع
والشرا اوفيه فله فقههم من محله الى محله لا ابطاله فالاجارة كتر وجه امر ان مرضه وسلم
مهرها يكون اسوة للزواج كما في **كتاب الوكالة** وفي **خ** التوكيل بخصوص

التعلق

الاجرة

لا يلزم بل مرضي انهم عند خلافا لما في مع قوله قبل رضا شرط صحة والبيع
انه شرط لزوم فلا يلزم بدون الا ان يكون موكل مريضا او غيا مريضا سفر والمخيرة
كمرضا هو المختار واذا **ث** قوله ولم يعين في شيء من الكتب قد مر من
يلزم صحة بغيره فقه **ص** بزيادة صحة لو عمل على ايدي الناس وبعثهم فلو
لزم عليه المصروف نفسه بغيره فقه ولو امكنه المصروف بركوب او حمل على ايدي الناس
بلا اذنه باع مرضه هو الصحيح **فاضي** ان مريض قرب موته فذبح الى رجل وراعه
وقال له ادفعها الى اخي وابني ثم مات المريض فصح التوكيل الدفع اليها اليها وقد
ظهر على المتبقي من وارثه او الورثة اخذ المال منه لو كان الدافع قال له ادفعها الى
اخي وابني ولم يذكر غير ذلك لا يكره التوكيل ان يدفع المال الى الورثة لان الوكلا
طلبت بالحق فبقي المال امانة في يده وهو كالموهوب والموهوب لو دفع المال الى
الورثة بلا امر الحاكم والترك مستغنى به بين فسخ وهذا صحيح او كان
الوارث ممن كان عليه استهلاك المال لا يلزم فسخ منه فله اخذ الاموال وقضاء
دين الميت من ذلك **كتاب الكفالة** وفي **جن** مريض كفل عنه ما عليه وارثه
باجر جاز عنه من قيات وعندهما استسما او الكفالة الغايب لا يقع عندهما
في حال صحة ومناجزة لان وارثه يطالب بالدين بلا ضارة فبالضارة اولى ولو
امر اجنبيا بها فلا رواية فيه **ص** يقع **ص** الاصل **ص** مريض كفل عن وارثه
اوله بغير خلاصه كماله المريض ما لا يشاء او جري وجه كدين الضقة باه كمال الصحة
وعلق ذلك بسبب وحصل فقه في المرض باه قال ما اوجب كماله فله في المرض وفي
وجه بغيره كدين المرض باه اخر في المرض اني كنت كلفت لفلان في حال الصحة لا يصدق
في حق المرض فراه الصحة والمكندل لم ينع غرامة المرض وفي الاول مع غرامة المرض وفي
وجه كسائر الاموال باه انشاء الكفالة في مرضه مات فيه **ص** ان كمال المريض يعتبر من
الثلث ولو اقر في مرضه ان كماله يعتبر من الثلث **كتاب المضاربة** وفي **صل**
مريض رفع الى رجل العاقل او مازق الله بيننا فسخان فخرج الغافات المالك اج

جمع كمال المريض يعتبر من الثلث والاقرف
مرضه انه كماله يعتبر من كل مال هو

مثل المضارب اقل من حصته من الربح وعلى المالك ومن يحيط للمضارب بعض الربح
 يبدأ به قبل ربحه او وقع يرم وقع المضارب ولم يملك المالك قط ولا يشبه ان المالك
 ولله المالك متبرع بمنفعة ماله لا بعين ماله او الربح لم يتولد من ماله ولم اذ يتبرع بمنفعة
 ماله او حق الزمان والورثة لا يتحقق بالمنفعة وكذا لو اقرض ماله في مرضه ووجهه يحيط بالبيع
 فطابق شرط ملك المضارب ما شرط من الربح كما حصل وحق الزمان يتحقق بالمرض
 لا بالغير ولو لم يتم المضارب شي فلا اجر شرطه فيضرب مع الزمان او حصته يجب وبها
 بسبب لا يتم فيه وكذا اكل مضاربة فاسدة يجب فيها اجر ولو وقع الفسخ المالك
 مضاربة الى مرضه ان للمضارب عشر الربح في الفاسد او اجر شرطه في ماله فان لم يجر منه
 فذلك وعليه ومن يحيط بغيره عشر الربح فقط ولو اقرض ماله او شرطه او تبرع بمنفعة نفسه
 ولا يجزيه **فقط** مضارب اقرض مرضه يربح الربح فان لم يربح لم يربح او لم يربح
 المال الى يده ولو اقرضه بوصول يوزن من تركته لم يوزن بماله المالك **كتاب الزراعة**
 وفي **جبل** وقع ارضه وبذر مزارعة بالنصف الى اخره او شرطه على اقل من ذلك
 وعليه ومن يسلم له ما شرط او المالك في الزيادة على اجر شرطه متبرع بعين ماله او اقرضه
 متولاه من بخلاف المضاربة وقد تر قبله عشرة اسطر انما مرض وقع ارضه على ان يزرع
 يذر المزارع على ان لا ينفذ اعتبارا وارتب الارض عشرة جاز ولو اجر شرطه اقل
 او اكثر او لوا عارضا جاز وهذا المارة في الشرع بالمنفعة هذا لو
 وقعت الخصومة بعد اقرار الزرع اما لو مات قبل اقراره ان ينفذ او يغير المزارع
 بين اذ يسلمه حصته وبين اذ يطلع الزرع وكفى العقد **كتاب الهبة**
 وفي **ت** مرضي وهب شيئا لا يخرج من الثلث بغير الموهوب له ناز او على
 الثلث بلا اختيار وفي البيع يخرجه كقرن البيع بطلان حصته بموته قبل تسليمها او الهبة
 في المرض ولو كانت وصية لكنها حقة فلا بد من القبض ولم يوجد وهب فقه
 ولا مال سول فان وقع بانه الموهوب له لا يفسخ بغيره بل يفسخ ثلثي ثمنه القن
 للورثة **فاضيحان** مرضي وهب شيئا فان لم يسلم بطلت حصته لانه هبة الهبة

هبة

هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيها الثلث والثلثه فلا يتم بلا قبض
 وقال ايضا وهب لاجنبيه ثم تزوجها بالانكاح هبة او هبة المرضي وصية والوصية
 الوراث باطل **ص** وهب وارثا فان ولا مال سواء ولم يجز الورثة فسخ الموهوب
 في الثلثين ولم يبطل الهبة في ثلثها وبثبتين اذ استحقاق الورثة وبثبت ملكهم يقتصر
 على حال الموت **ولا يستند** ولا يستند الى اول المرض اذ لو استند لثبتي ان
 الهبة وجدت وثبت الدار ملك الورثة وهذا يشوب بيع الهبة قال صاحب جامع
 المفصولين اقول هذا بناء في ما قالوا ان هبة من ماله في مرضه وايضا لو
 لا سبق صدمه لما صح نقضهم في الثلثين او حرره ثم يقرض صبيته في ملكه فلا حق
 لغيره فيه فكيف ينقض الحق فالحق اذ لم اقل لا المالك وقوله **يستند** لا يستند
 الى بناء ما قرعته في الكتاب كتاب الاجارة من اذ صدمه لا يتحقق منافع ماله او لا
 يبقى بعد موته حتى يتصور العقل عند ذلك ثم يستند كما في الاموال ان اقول
 كما في الاموال يدل على الاستناد **ولا يستند** ويمكن اذ يجب بانهم قالوا ان اهم
 فعلق الحق لا الحق فيستند المعلق لا الحق الا يري الى قول حتى يتصور العقل
 عند ذلك ثم يستند **فقط** مرضي وهب قنا ووجهه يحيط ولا مال سواء
 محرزا من وهب له قبل موته جاز لا لو بعد موته ومن س مثل وقال ولا سحابة عليه
فت مرضي وهب امة فوطيها من وهب له فان الواهب ووجهه يحيط تزويج الهبة
 ويلزم العرق قال صاحب جامع المفصولين اقول وقد مر خلافه بقول اخبرني ما قدمت
 به لان وان قرينه قبله صبيته فقلنا **جف** ان لا يلزم العرق لكن ذكر فيه عقيب ذلك
 قال **ث** اتي **جبر** بقر عليه وبها فاذ لا الهبة مضمونة عليه بالقيمة **جف** وهب
 قنا لامة فاعتقه ثم مات المرضي نفذ ويضمن القيمة او التملك في الابدان صح لكن
 انقلب وصيته بعد ذلك **فت** وهو الحمار مرضي وهب لمرض قنا محرزا و
 لا مال له سواء فان الواهب ثم من وهب له فاقبل ليس في ثلثي ثمنه لورثة الواهب
 وليس في ثلثي الثلث الباقي لورثة الموهوب له **خ** قال الربوب وهبت مهر حائض

صحتها وقال ورثتها لابل في مرضها قبل نفقة الزوج وقبل نفقة الورثة واخذ
 عليه او المات يضاف الى اقرب الاوقات ولانه حين اختل في سقوط **فقط**
 مرضية قالت لزوجه لا مهر لي عليك صحة اقرارها **بصل** مرضي لعل وارثه
 ومن فابول قال لم يجز ولو قال لم يكن عليه شيء مات جاز اقراره قضاء لا براءة مرضية
 قالت ليس لي على زوجي مهر سيرا عندنا فلا ثالث في لان سبب المهر وهو النكاح
 مقطوع به بخلاف المسيلة الاولى لجواز اذ لا يكره عليه **وفي فاضل** ان منع امراته
 المرضية عن الميراث الى ابرها قال اذ وصفت مهر كعشك الى ابوك فقلت انك
 ثم قدتها الى السهر فوصفت مهرها واوصت بصدقة البعض على الغلة او غير
 فوكف منها ولم يعطها الى ابرها قال ابرها الهبة بالطله لانها بمنزلة المهر في الهبة
خ مرضية ومهرها من زوجها ثم ماتت قال **بجر** لو كانت عند الهبة تقدم بطله
 بجاستها وترجع بالبعين طه التيمم على اليوم صحت صحتها كصحة ولو وصفت
 مرضية مهرها من زوجها واجازت الورثة قبل موتها لم يجز اقراره المعتبر به الاجازة
 بعد الموت اوصتهم انما يثبت بعد الموت قالت لزوجه المرضي ان مات من مرضك
 هذا فانت بريء من مهرى او في طهر من مهرى عليك صدقة قال الهبة بالطله لانها
 في طهر وتعلق وكذا لو قالت المرضية لزوجه ان مات من مرضي هذا المهرى عليك
 صدقة او فانت في طهر من مهرى فانت بالمهر عليه لانها في طهر فلا يقع ولو قال
 الطالب لم يبرئ او فانت بريء من المهر الذي الذي لي عليك جاز ويكون
 وصية من الطالب المطلوب ولو قال ان مات فاما بوجه بريء من ذلك الذي لا يبرأ و
 هو في طهر كقول اذ وصلت الدار فانت بريء مالي عليك لا يبرأ **فاضي**
 رجل قال لم يبرئ اذ لم تقض مالي عليك حتى تموت فانت في طهر ولو بالطله لا يعلق
 والبراء لا تكتمل التعليق ولو قال اذ امت فانت في طهر فاجاز لانه وصية
فقط مرضي قال كرون وام وارث من بعد اذ مر كرون ازاو كرون او قال بعد
 اذ مر كرون ازاو كرون بكرون وصية ولو قال اذ مت فانت بريء اذ است في

حل جاز لانه وصية قال وفي الزوجة او كانت مرضية يصير وصية ولم يجز الا
 باجازة الورثة مرضي وهب لارائه هبة ثم تزوجها ثم ماتت ترث الهبة بخلاف
 ما لو اقر لامرأة ثم تزوجها ثم ماتت صح اقرارها كذا **بسي** والله اعلم
كتاب الاقرار وفي **فت** يخرج عن الكلام نكاح او مرض ثم اشار بشيء
 او كتبه بعد ما فرس لو طال سنة والمسئول كسج اذ انى عليه سنة **علم** مرض
 الموت ان لا يخرج الى حوايج نفسه وعن **غر** المعتبر في حق النفقة يخرج عن الخروج
 الى المسجد وفي السوق عن الخروج الى المسجد وكانه وفي المرأة من صهرها الى
 السطح يقول اخرج وقد قرئ كتاب الطلاق وكذا جميع الاقوال في هذا مرض الموت
 وذكر ان عدم الخروج الى حوايج نفسه هو الحجة الصحيحة لكن وكذا في خلاصة
 عن ابي الليث ان المصبر العبرة للعلية ان كان الغالب من هذه المرض الموت فهو مرض
 الموت وان كان يخرج من البيت قال وكانه وبه كان ينفي الصدر والشهيد انتهى
خ الاقرار في المرض وصية **اسعاف** مرضي اقر ان هذا الارض التي يبيع
 في يدي وقهرها رجل مالك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات
 المرن مرضه فذلك يكون وقفا من جميع ماله لذكره في الموقوف عليهم اشيا خاصا باعيانهم
 ويكون ثلثا الغلة للرجلين المعينين الثلث الاخر للفقراء والمساكين لانه
 مصدق فيما في يد الماسكين انه لو اقر بغيره في يده ان مالكا لكان الارض اقر
 انها لفلان يجب ان يدفع اليه ثلث في مرضه ان هذا المرن وقفا ولو قال
 ولو قال بغيرها الى رجل وقال قد وقع على زيد وعمرو يعطيان من غلتي في كل
 سنة كذا كذا او للمساكين كذا كذا او للغر كذا كذا او لغيرهم كذا كذا او لغيرهم كذا كذا
 تلك الارض يكون ثلثها وقفا على زيد وعمرو والثلث الاخر ثلثا لورثته
 وثلث للغر والمساكين لانه لما اقره كذا بعد من الغلة صار كانه اقره كذا
 باقرار له بوقف على حياله بخلاف المسيلة الاولى وان قال وقفا الى رجل
 وقفا على رجل وقفا على رجل وقفا على رجل وقفا على رجل وقفا على رجل

في مرضي اقر بمرض يبيع اياها وقف ابرها في ثلثها او
 لو اقر بمرض يبيع ثلث مالها لكان اقراره وقف ولو
 اقر بمرض يبيع ثلث مالها لكان اقراره وقف ولو
 اقر بمرض يبيع ثلث مالها لكان اقراره وقف ولو
 اقر بمرض يبيع ثلث مالها لكان اقراره وقف ولو

وكذا لو قال وقهرها رجل مالك لها على فلان وفلان
 ومن بعد ماله للمساكين وقفا على فلان
 كذا وقفا على من من من ولا حق في الموقوف
 لورثة المرن لكون المرن لهم له نصيبا

ولو اقر بارض في يد، ان رجلا ماله ما وقفها على الفقراء والمساكين لا يصير
 وقفا من جميع ماله وانما يصير وقفا من الثلث فان خرجت منه كان كل ما وقفنا
 والا فبحسب ما لا لم يتر بانه وقفنا على رجل معين صار كانه هو الذي
 وقفنا في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق بين اقرار معين
 وبين اقرار لغير معين فجعل الكل للقر له فيما اذا كان معين وقفا كان التزم
 او ملكا وجعل له الثلث فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي لورثته المقر ولو
 اقر بارض في يد، ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى من بعده وله ان يشاء
 ابد اثم من بعدهم على المساكين وانه وقفها اليه لا يكون وقفا عليه ولا على
 وليه او لاولاد، لكنه اقر بملكيتها للغير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا
 يقبل قوله في ذلك وان لم يكن له منازع معين لكنه اقر بانها صدقة والاول
 في الصدقة ان تكون للمساكين للفقراء فقد اقر بها لم معنى فيجوز الى
 اثبات ما ادعى لنفسه ولو ادعى ولا لاولاد، واما اقرار بالغير فانه متفاوت
 منه على الواقع فتقبل بخلاف ما اخطا لو اقر بارض في يد، ان رجلا جعلها
 فانها تكون له لانه لم يقر بها لاصد وان اقر بان الارض التي في يده وقفها
 رجل على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم
 والفقراء والمساكين سهمان على ما رواه عن ج وقال الحسن بن زياد
 سهم واحد **عده** عليه من الصدقة فاقروا في مرضه يدني او عين في يد،
 مضبوطة او لا مضبوطة او بالية وامانة وعصب وكفو، يقدم من الصدقة
 قالنا صيرت الى غرض المرض **المرض اسعاف** اقر بارض ج
 في يد كان ما كانها اقرارا لفلان يجب ان يدفع اليه وان قال في مرضه ان
 هذه الصدقة وقفها على رجل ولم يسمه وقال لي صدقة بها اوجع بها عيني لا
 يصيد في الاغصان الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرفت فيما قال
 والا فبحسب ما لا لم يصديق لعدم تعيينه المقر له وان قال وقفها على رجل

فقال

فقال

وقال في فلان فادفعها اليه كان اقرارا جائزا وقد دفع اليه الدرا
 كلها **مخ** اقر في مرض موته يدني وعليه ويدني لوصته في مرضه باسباب معلومة
 فيخرج عنها ما اقر به ولو لا يدني عليه فالمرء اولى من الورثة ولو اقر في مرضه يدني
 ثم يدني لغيره سواء اقر بالصلح المصالح كالتواحدة وكل من اقر في المرض على
 ملكه والثلث وعرف لا باقرارا فهو كمن صدق او عرف وجوبه قطعا فلا يدخل
 تحت الحجر وليس للمريض ان يقضي دين بعض الغرادر من بعض سواها كان ذلك
 في المرض او في الصحة اذ هو حق الكل يتعلق بالمعيار الموحى سواء كان
 اقرار البعض اطلاقا للاحق الباقى فلم يجز الا اذا استرضى في مرضه او شى مثله
 بغير قيمته او قبضه ثم قضى الرض او العتق حازا او ليس باطلاق الحق لخصومه
 لخصومه بدله وحققه يتعلق بالماليه لا بالصورة مرض اقر يدني ثم يوديعه بعينها
 كما قالها ويان ولا يقدم الوديعة ولو اقر يوديعه ثم يدني يبدل بالوديعة
 ولو اقر بوجبة الف درهم لرجل ثم مات ولا يعرف بعينها في يده تركته كدين
 المرض اقر له ذلك الوديعة بوجهها وهو الاقرار سواء بالدين سواء في كل
 موضع عرف عين في يد مريض انه لغيره بشرا او او عينية يرو عليه لانه اجف
 بانه مريض اقر بقطعة ولا مال سوا، وكذا في وارثه قال لا يصديق فيورث كله
 وقال من يدين الثلث ولو اقر بارض جده اياها وقف فهو على ثلاثة اوجه والاول
 اقرارا فلا اقرارا وقفها لغيره من الثلث فثلث ماله كالأقرار بدينه ولو اقر
 انه وقفها لغيره فلو صدق الورثة الميراث وادارته بعد موته جاز في الكل ولو اقر ب
 مطلق فهو من الثلث مريض اقر لرجل ثم قبل المقر له لم يجر له صاحب فراش او فلان اقر
 في مرض موته لمن لم يجر وصيته لم يجر اقرارا له لو ارثه ولو لم يكن صاحب فراش
 صح اقرارا كالأقرار لو ارثه وهو ليس صاحب فراش كذا **ابن** وفي **ص** مريض
 مريض اقر لوارثه يدني فصدقة الورثة قال **مخ** كفى صدقة يقيم في حياته بلا عاقبة الى
 بعد من بعد موته **فقط** النقرات الحق الحيدة لا حكمها اصل قبل الموت

م

مخ

كالات المرض

من المريض هل يعتبر فيها اجازة الورثة قبل الموت لا رواية فيها **مريض** اقر
بصدق رقة او بانه يصدق به على فلان فهو من الثلث **جنى** مريض اقر لوارثه
بدين لم يجز **صل** مريض لم يدين على وارثه فاقرب قبضه لم يجز سواء وجب الدين
في حوته او لا وعلى المريض مدين او لا **فقط** لم يدين وارثان مات احدهما فاقرب
ان على الميت كذا قبضته في صحته او لا اتمه فيه كما اقر لحرته مبرئها كذا
اقتى **خ** وقيل لا يصح **صع** مريض اقر لوارثه بطل الا ان يصدق بقبضه الورثة
كذا ان الكتب ولم يذكر ان يصدق بهم في حيوتهم يعتبر او لا وفي الوصية لو ارثه يعتبر
الاجازة بعد موته لا قبله **خ** في كتاب المصنف في الاجازة والامانة
يقول المحقق قوله ولم يذكر ان يجزى غير مسلم وكذا في ما قدمت يدك في كتاب التبرع
باعتبار مسلمة البتة **خ** ان المعتبر هو اجازة الورثة بعد موت مورثهم
او صحتهم انما يثبت بعد موته وفيما يضاف في كتاب الوصايا رجل اوصى بجميع ماله
ماله للفقراء او لاصحابه لا يجوز ذلك الا ان الثلث فانه اجازة الورثة في
حيوتهم المورث لا تعتبر اجازتهم وكان لهم الرجوع وانه اجازة بعد موته
الاجازة **صل** على ولد يخرج من ابيه ابي لهب او ابراء وكانت له ابنة حرة
ولها مال سواه يصح العفو والابراء حال حيوتهم الجوع ولو وجب العفو للمورث او
الدية لا يجزى احد نص في ورثته في مرضه لم يجز **فقط** في ضمان مصام قال الجوع
لم يجز حتى فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال **صل** هذا
لو كان ابراء اجنبتا فلو وارثا لم يصح **في** اقر لاجنبي ثم قال هو ابن يثبت نسب
ويظهر اقراره **فقط** اقر لوارثه لشيء ثم مات فلان المورث اقر في صحته وقال بقبضه الورثة
لاجل اقر في مرضه فاقول للمورث والبيتة للمورث ولو لا بيتة له فله كليف الورثة اقر
لاجنبي فمات المورث ثم مات المريض ووارث الاجنبي المورث من ورثة المريض لم يجز
اقراره في قول من الاول واجاز في قول الآخر وهو اقر بدين بدين لاجنبي وقال هو
فلان وارث المورث لا حق المورث له على قول من الاول ويظهر اقرار المريض

قوله الاخر صح اقراره اقر لوارثه ولا جنى بين يدين مشترك بطل اقراره عند من نضوا
في الشركة او بكونه باذنه لم لا جنى بجهته لو اقر لاجنبي المشترك قال **جنى** لو اقر لها
وارثه وصدق لاجنبي لم يذكرم هذا الفصل ويجوز ان يقال انه على اختلاف والصحيح
انه لم يجز على قول من كاهن قوله اجازة **فقط** وفي **شصل** مريض اقر بدين لوارثه او
لغيره لم يذكرم بدين صحته لانه اقر بالقبضه برونه فلم يحكم الصحة الا بدين ان يجزى بترعته
في مثل هذه المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته اقر لاجنبي ولم يذكرم ان الابن قور
الاخر لم يجز اقراره لوجود الاخوة يوم اقر ولو اوصى لاجنبي ثم تزوجها فمات لم يجز
الوصية لثبوتها عند موته وهي تركة **خ** لو اقر لوارثه بدين عليه بيتة يصح **ن**
بمرض يومين ويصح ثلثه او بمرض يومين ويصح يومين فاقرب لانه بدين فلو صح
بدين جاز لا لوارثه فرض الزم الفرائض والتصل بدينه **شصل** المعتبر بان اقرار المورث
لوارثه كونه وارثا او غير وارث يوم اقر لا يزم بان تكن بشرط انه يستمر كونه للمورث فاما
وقت اقراره وقد كان المورث وارثا للمورث يوم اقراره كان سبب الورثة بينهما فاما وقت
اقراره وقد ورث المورث بالسبب العام بينهما وقت اقراره لم يكن الا اقرارا لوارثه
للوارث وبما هذا قالوا ان المريض اقر لاجنبي بالبرث بالسنة العامة يوم اقر
فلو مات قبل موت المورث اقرت الاب قبل موت المورث يصح الاقرار اقرار المريض لوارثه
لم يجز حكاية من كل المال ولا ابتداء من الثلث واقرار لاجنبي بدين حكاية واجتراء من
من كل المال ولا ابتداء من الثلث واقرار لاجنبي بدين حكاية واجتراء **جنى** ويعتبر
اقرار المريض لغير وارثه يوم موته غير وارث وكذا اقراره ما دون في مرضه مولا **ت**
اقر المريض لوارثه بدين لم يجز وبويعه مستهلكه يجوز **ج** صدرتها او مع اباها الن
ورع في مرضه الاب او صحته بجارية عند الشهود على عقر الموت اقر باهلا كصدق
او لو سكت ومات ولا يدرى ما صنع كانت في ماله فاقرب باذنه فاقول ولو اقر بثلثه
في ماله فمات من اليمين ومات لم يكن للوارث في ماله شي الاصل في اقرار المريض باستيفاء
الدين انه اقر باستيفاء من غريمه فلو كان الدين وجب له على اجنبي في صحته جاز اقراره

حينئذ

بعض

المرور

باعتبارها ولو عليه وبين معروف سواء وجب ما اقر قبضه بدلا عما هو مال كمن ادعاه الى
بال كبدل صلح دم المهر والمهر وكذا ولو بينا وجب في مرضه وعليه وبين معروف او
وبين وجب بحايته الشهور فلما اقر قبضه بدل ما هو ليس بصلح مال لم يخرج اقراره
ولو بدل ما ليس بال جائز ولو عليه وبين معروف وذكر فيه لولم عليه ان يعرف من
او في فاق في مرضه ثم مات بصديق وقبله لوباع في مرضه او اقراره في مال سواء وطلب
وبين وجب في مرضه واقر قبضه فللم يكن عليه وبين بصديق لا لولم عليه وبين وبع
الاطلاق يعني من يدوم لو لم يكن شي اخر او كان ولا يفي فلو قبضت ويدوم يعني
شي على التزم بقوله لا يؤخذ منه في مرضه او قبضت شي على التزم بل لا يصدر في بقية الورثة
وفي **فح** ما يدل على الجواب اذ قال مريض اقر قبضت شي ما باع لوارثه اذ اذله
لم يصديق اقراره بدلين لوارثه الا ان يدعي الهلاك لكونه وينا في تركه فلو قال قبضت
الشيء وانطقه بغيره المشتري ولو ادعى لم يبرح وكذا لم يصديق بصديق في قبضه المخرج
ثم ما باع لغيره من وارثه الا ان يقول ضاع عندي او دفعته الى **الامر** **ج** وبين وجب
لمريض خارجا من جنابة على يد او مع فقه بعد او خطاء او مهر او نحو فاق قبضه صدق
في البراءة لان ان لو وجب به حقا على نفسه او في مال وجب له ولو وجب له عليه من ثمن
ما شرا او قيمته في غصبه في مرضه فذلك عنده لم يصديق في قبضه فلو كان المقتضى
الغصب في صحة وفات القن في مرضه ففقد في عليه قيمته فاق قبضه صدق ما لم يظهر
الابق ولو قضى بغيره في صحة صدق قبضه بغيره الا ان اولاد وكذا لوباع في صحة
فاق في مرضه قبضه ثمن صدق سلم القن اولاد لوباع في مرضه شيئا بالكر من قبلة
فاق قبضه ثمن لم يصديق وقبل للمشتري اقراره ثمن مرة اخرى وانقض البيع عنده
وعندم لو في قدر قيمة او نقض البيع باع قنا في صحة فاق في مرضه قبضه ثمن صدق
فيه ثم وجد المشتري فيه عيبا بعد موته فاق قبضه ثمن ما يبر الغراء احق بتركه الميت
الا هذا القن فاق المشتري فيه اسواتهم الا ان يقول عند الرق لا ارقو حتى انقض
حتى يكون احق بترك القن فيه من الغراء اذ الميت كان مصدقا في قبضه ثمن غير مصدق

ادام

في

في ايجاب الشركة مع فساد الصحة ولو اقر المريض في هذا الوجه كمالها بان ابراء
غريم في صحة من صحة او وجب له شي في صحة وملك في يد لم يصديق بقصدت
وكان ذلك وصية لمن ثلث وهذا ليس ما اقر قبض **صل** مرضية اقرارها
او وجب مهرها لزوجها في صحة ينفق ان لا يصح لانه وصية للوارث على ما قر فلم يخرج
الا ان يصدرها الورثة **فقط** **ص** مرضية قال لزوجها لا مهر لي عليك مع اقرارها
وقد قر في كتاب الهبة انه لا يصح يقول الحق الذي هو مهر الصحة لاعدائها بالحب انه
كيف نسي ما قدمت يد **ص** مرضية اقر قبض مهرها فلومات وهي زوجة او
معدنة لم يخرج اقرارها ولوارثه بان ثلثها قبل دخوله جاز **ج** لو شكوه او معدنة
لم يصديق في حق الزوجاء غدا الصحة للثمة الا ان فضل من غيرها يا سبر اذ الزوج من
الاقرار اقر قبضه ومن ميراثه **قاصدا** **ص** مرضية اقراره باستيفاء مهرها فامانت
شكوه او معدنة لا يصح اقرارها ولا يصح والايصح ولا يصح ولو كانت بدل ذلك لا مهر لي
حتى اقرارها **خلاصه** اقراره باستيفاء مهرها من زوجها في مرضه موتها بعد الطلاق
اذ كان ثلثها بائنا مع انقضت عدتها اولاد ولورثتها فلو انقضت عدتها بعد وفاة
لم ينقض الا يصح وفي التولية اذ ثلثها قبل الدخول وقد اقرت باستيفاء مهرها من زوجها
وهي مرضية ثم ماتت كان ذلك من غيرها لا وسقط المهر من زوجها ولا يضارب الغر
بنصف المهر ولو لم يولد اقرت بالاستيفاء ثم ثلثها وانقضت عدتها قبل موتها
مع اقرارها سواء تزوجها معها او مرضيا ولو لم تنقض عدتها حتى ماتت وقد ثلثها
ثانيا وقد اقرت بالاستيفاء فاصح بوجوب الصحة اولى فغدا والصحة اولى حتى ليست
حقنهم ثم ينظر الى الباقي فيحصل للزوج الاقرار ما اقرت له باستيفاء وما يصيبه من
الميراث **خ** مريض ابراء وارثه من دين عليه اصاله او كفا له بطر وكذا اقراره قبض
واعتياله عما غير جاز ابراءه من دين له عليه الا ان يكون ولها الوارث
كفيل عنه فلا يجوز ابراءه الا بصريح **الكثير** **خ** اقراره ابراء فلا تافى صحة من
وبه لم يخرج اقراره لا يملك انشاء للمالك كذا الحكاية بخلاف اقراره قبض او يملك انشاء

قوله العاوية

ق

ما

فوا

ابرا لا اجنبى

الكثير ببراء الاصيل

فبذلك الاقرار به يتولد الحق في المالك انما لا يملك ان يشاء في الحال فالحال لما قرأنا من
 قوله وجاز ابراء الاجنبي اللاتم الا ان **قوله** عدم القدرة على الانتفاء بصيرة كون
 فلان وارثا او يكون بصيرة كون الوارث كنفيا فلان الاجنبي في اطلاق
 كلامه نظر او يكن في صحة ابراء المريض اجنبيا من غير ان يعلم رواية في الله اعلم
 ويقتضي فيه مرض من ما دون فاقرب من او وروية فان لم يعلم عليه ومن الصحة جاز
 اقراره ولو باء وشري او اسما بغير محله في كل المال لان مولانا في البيع
 المطلق والمال لم يضمنه محله من كل المال وصار ككل باء في صحة موكله وجالي
 فانه يجوز **خ** مريض اقراره بصحة الموقر لم انكر المريض قرابة فادعى بكل المال
 ولا وارث له فكل مال للموصي له ولاشئ للزوجة بالافقة او رجوعه في صحة كرجوعه عن
 الوصية فلزم قبض بالمعنى لبيت المال **كفي** اقراره ولو لم يقر بالحق فانه لا مال له
 اقراره بصحة بعد موته او في حياته جاز وروية لا تمتد وحالته واعتبار بصحة لوبالي
 لانه في بدنه كماله الحق يعتبر بصحة تصديق **جف** اقراره ابا غايه ولم
 عصية يتأتى القاضي فيه فلو جاز من العصية انهم لا يجلبون له وارثا فخرج اقراره
 للارشاد الميراث بلا تكيل وفيه اختلاف في رفع من كانت في مرضه واقراره
 باستيفاء بدل الكفاية في مرضه وعلى المولى ومن لم يقر اقراره مطلقا **خلاصه** ما ثبت
 عبدا في صحة ولا مال له سواء عليه وبين اقراره باستيفاء الا ان تصديق بقوله الحق
 الظاهر ان دليله هذا المسيلة هو ما قرأنا من ان يملك المريض ان يشاء في الحال يملك الاقرار
 به وما لا فلا ولا شك ان يملك ان يشاء القبض للمالك في حاله حال مرضه فكذا يملك
 الاقرار به **جف** مريض قال لاهلنا طمسك في صحتي وصفت عديك وصدقتك
 فاقولها بدني او اوصي لها فلها الاقرار من ذلك ومن الارشاد عندنا وقال زفرها
 لها الاقرار بالوصية وانما لها الاقرار عندنا لوبالي في الفدية بالوراثات بعد الفدية
 فلها ما قال **خ** وفي **غ** ما ذكره قول جلالته والاعتماد من فلها ما قال
 او للعدة فلا يتم بغيره فليكن قول من موقر زفر واحد كما لا يخفى **خلاصه**

يحيى

في ان قوله بغيره
 بغيره الا ان قوله
 بغيره فليكن قول من
 موقر زفر واحد كما
 لا يخفى خلاصه

على النور

رجل اقراره مرضه بغيره بغيره جاز ولو اخطأ باله وادارته بغيره بغيره في
 مرضه مرضه كذا وصلا وصل ولو اقراره بغيره بغيره مرضه مرضه وعلى
 العكس فالووية اولى وهي الصحة مقدم على اقراره بغيره بغيره مرضه مرضه ولو
 استقرض في مرضه بغيره بغيره مرضه مرضه وعين الشهود او غضب فانه ياقن
 غدا الصحة اقراره مرضه بغيره بغيره مرضه مرضه هذا من فلان في صحة وقبض منه و
 صدق المشتري فانه يصديق في البيع لاني قبض الثمن الا بعد الثالث يتولد الحق في
 قوله لاني قبض الثمن في الحال لما قرأنا من ان يملك المريض ان يشاء في الحال يملك الاقرار
 به وما لا فلا ولا شك ان يملك ان يشاء القبض للمالك في حاله حال مرضه فكذا يملك
 الاقرار به **جف** مريض قال لاهلنا طمسك في صحتي وصفت عديك وصدقتك
 فاقولها بدني او اوصي لها فلها الاقرار من ذلك ومن الارشاد عندنا وقال زفرها
 لها الاقرار بالوصية وانما لها الاقرار عندنا لوبالي في الفدية بالوراثات بعد الفدية
 فلها ما قال **خ** وفي **غ** ما ذكره قول جلالته والاعتماد من فلها ما قال
 او للعدة فلا يتم بغيره فليكن قول من موقر زفر واحد كما لا يخفى **خلاصه**

ولو اقر بغيره بغيره
 بغيره الا ان قوله
 بغيره فليكن قول من
 موقر زفر واحد كما
 لا يخفى خلاصه

سببا اذ في
 من الامور ان
 القلم في مرضه
 بغيره الا ان قوله
 بغيره فليكن قول من
 موقر زفر واحد كما
 لا يخفى خلاصه

ولم يعلم انها محدثة فليس له ان يقول بانها النافذة ولا خيار له في الدار او شرها على
الحق ما قرأ في م ينحاز الى حاله فيكون على نهر الزمان واتخذ عليه ربح او ينحاز الى
طريق العامة فخاصه احد ولو من اهل الذمة غير العبيد والعبيات يقتضي عليه
لديه ضرر بالعامة او لا وقال **حن** لا يقتضي بدمه لو لم يضر بالعامة او اخصم **هـ**
متعنت صينية وجهه ما قال م انه عسى يضرهم في المستقبل وانه لم يضرهم في
احال بانه يكثر الزحام في الطريق فلا يجد الناس سبيلا الى الطريق وقال الصغار
لما بلغت الى خصوصته فيها وكروا ولم يكن الحضم شرا ما للدمي عليه فلو لم يملك فلا يفت
الى خصوصته او لو اراد وضع الغرض عن العامة بدلائفه فلم ان متعنت وقد نقل
منه جنبه وصدرته يهرق سكة غير نافذة غرض من رجل على شط في فناء واراه **هـ**
شجرة فاراد احد الشرا وكفها وفي تلك الاشجار السكة اشجارها ولم يتعرض
لغيره الشجرة ليس لم ولكل لانه متعنت لا يحسب يتعرض لغيره هذا الوجه في
طريق العامة لمقتضى فلو لم يضر الطريق مستحب الا يهدم لو لم يضر وعن م لابس
بان يجعل بعض الطريق مستحب او بعض المسجوط او الحق في الكل العامة **خلاصه**
في الاجناس قال في هشام قلت لعمد ما تقول في رجل له داران احد بها بيعة والاخر
ليس وبها طريق المسلمين فيني ظلة فوق الطريق عليها قال قولي ان كان البناء
لا يضر بالطريق فلا بأس به وانه خاصه بعد البناء احد لا يضر بها الا اهدمها وانه خاصه
قبل البناء فله منع رزق في غير نافذة اراوا ان **هـ** انه يتخذ طينا او تركه عن الطريق قد
منع الناس ويرفع في الاجابين لا يمنع من ذلك ولا اراوا انه يتخذ فيها اربا او كانا
ق قال منعه او المتاعب التي في الطريق ليس لاحد رفعها لانها تنفع العامة
ولهم منعها وفي **حسن** المحسب ان يحكم في رفع المتاعب الشاخصة الى الطريق
الا يرى انها لو سقطت كاصابت المار فلا تصاب الطريق اكابرهم من المتاعب
للاوصافه الطريق الاظهر وكثيره الاسلام من غير نافذة اراوا واحد من اهلها
تحويل باب فله فكسول كانه باب في السكة فله ان لا يضر في الاصل فله

في الامام قبل على باب له رفع جدار كله وان يدخل واراد ان شاء من اولها وان شاء من اخرها
واجيب عن قولهم ان ليس له حق المرور ورأى بابا به باب ليس بفتح الهمزة ان شاء
اراد ان يطعن جدار الذي ورأى بابا به فله ذلك ولا يكون ذلك بلامرور قال صاحب
جامع العضدين اقول المرور للتطيين للضرورة والضرورة مستثناة عن قواعد الشرع
فلما عارض عليه والحاصل ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف
واختيار شيخ الاسلام انه لم يملك ان يفتح بابا اخر على جدار اعلى من الجدران القديمة فله
المرور ففتح لواروا ان يفتح بابين او ان يرفع جميع الحائط فله ذلك وذكر **كشش** في
مسئلة السكة انه رب الدار لواروا ان يفتح بابا اخر على جدار اعلى من الجدران القديمة فله
المرور وان يفتح بابا اسفل من الباب القديم او ليس له حق المرور ورأى بابا به بابا وكذا
لو كان سكتين غير نافذتين وليت واحد من اهلها جدار في السكة الاولى وجدار في
السكة القصوى وباب في السكة الاولى ليس له فتح باب في السكة القصوى نص عليه في **فتح**
والذكر في رواية شطبية ينسحب منها شيئا فليس لاهل الاولى فتح باب في الاخر
ان ليس لهم المرور حق المرور فيها **ص** ام فتحه او احاطوا ملكهم ولكن لاهل الاخر
شعهم من المرور وهذا اختلاف ظاهر الرواية على ان نص انه ليس لهم فتحه وهذا لا ينافي
لوفيه يعتذر منه في كل ان حتى لو فتح بابا للاستضافة او اخرج ليس لهم منه **فاضيحا** **ن**
له وار في سكة غير نافذة لاهل باب فاروا ان يفتح لاهل بابا اخر اسفل من بابها اختلفوا فيه
والصحيح انه ليس له ذلك ولواروا ان يفتح بابا اخر اعلى من باب فله ذلك **خلاصة**
صل له وار في سكة لا تنفذ فشرى بجنبه جدار بينا طرزه في هذه السكة قبل له
ان يفتح من طرزه بابا في السكة وقبل لا ولواروا ان يفتح للبيت كونه بابا به وار **فظهر**
له دخل فيه في وار ويطرق من وار الى السكة فله ذلك وار ورثه قدم في سكة لا تنفذ
فانفذها مع ان يفتح كل منهم في نصيبه بابا فله ذلك ولواي اهل السكة بخلاف اراضي
احل لاشرب من هنرفان بها واقتسمها ورثه مع ان يفتح كل منهم لارضه كونه من هنرفان
لمرثته في صورة ان يفتح كونه اخرى او ربا يزيد على حصصه لثلاثة دخول المائتين

خلاصه له و از فرمایان ارا و فتح باب اخر
انقل من فوك القباب والسكة من ثا فتة
له فوك واه الى انقل السكة يتر الى اخر هذا
على انما صح و اذني ان و اخر هذا بناء
على اضيافه و قل شيخ الاسلام كما قبله من عفيف
ص

الكوة فكذا ليس لورثة ذلك دار في حيوته ان يفتح بابا في السكة او لا يري
 على حقه او مورو من باب واحد من عشرة ابواب سواء يتصل بال صاحب جامع
 الفصل ليس اقل قدر ان ليس لها ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم بقدر ان يفتح
 حيزه من حيزه من ان يفتح من قنطرة من كسب شي ان المسيلة فكلما اختلج
 فلما يروى الاقراض والانتفاع بالانتفاع **فت** باع دارا بابا في سكة نافذة وكان
 بابها القديم في سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح بابها القديم فلو اقر اهل السكة بذلك
 الباب فلم يفتح كبايع لبقاء مقام ولو انكروا اصلها فلو حللهم واحد فكلما الاول
 يسقط الايمان من الباقيين او لا فائدة لانهم لو تكلموا ليس لهم فتح او لم يفتح الادار
 منه فلو تكلم الاول فلم يفتح غيره ثم فتح فلو تكلموا عليه **فت** ان يفتح **د** ثري
 حيزه في سكة لا تنفذ واراد ان يجعلها طريقا خاصة ونصير السكة نافذة يرفع الامم الى
 القاضي فلو فيه ضرر فاحش منه ولو لم يكن فاحشا واستوثق من ذلك الباب ما يفتح
 الغرر ويقوم مقام الحايط لم يمنع من ذلك **عن** من سكة لا تنفذ ثري في القصر
 واراد ان يفتحها طريقا غير نافذة فاراد جعلها طريقا نافذة ليس له ذلك ولو اخذها فانا
 ليس له في الناس وجعل له بابين فلما ان ينزل من ابوابها سلكوا ليس له ذلك ولو اخذها فانا
 طريقا لا يفتح السكة ان يفتحها من ابوابها سلكوا ليس له ذلك ولو اخذها فانا
 سلكوا طريقا لكن للخاصة فيها نزل وهو ان يفتح من ابوابها سلكوا ليس له ذلك ولو اخذها فانا
 يفتحها حتى يفتح الزحام **خلاص** سكة غير نافذة وهي على الطريق الاعظم ليس لها
 ان يفتحها ولو يفتحها في غير ابوابها لان المارة فيها صالحة لانه اذا اراد
 الناس في الطريق الاعظم فلم ان يفتحها هذه السكة حتى يفتح الزحام **فت** ان يفتح
 لا تنفذ او يفتح احد من ابوابها او يفتحها او يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 وان يفتحها في غير ابوابها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 وفيها يفتحها في غير ابوابها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 يفتحها في غير ابوابها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها

فحينئذ ان يفتح
 أط

الباع

ويصل في ذلك ليس لهم ان يفتحوا طريقا يمر من فيه وكذا لو اخذها فانا يفتحها وجعل لها
 بابين لم ان ينزل من فيه من سلكوا ليس لهم ان يفتحوها طريقا يمر من فيه واراد ان يفتحها
 في سكة لا تنفذ حيزه من حيزه من يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 جعلها مسجدا لو اجاز الى الطريق الاعظم جاز والاله فهو مسجدا ضرار رجل له وار
 ولم يفتحها بابا واراد ان يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 في سكة وان اهل السكة ولو شري بيتا في سكة اخرى حتى الى طريق دار واراد ان
 يفتح بابا في داره ويمر في هذه السكة فيغير ما دام هو ساكنا اما اذا صار خارجا
 البيت لآخر ليس له ان يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 كدور وصورة وجوب المصلحة يمنع من الدخول ويأمر بفتح الباب الى السكة ان
 بين الباع لم طريقا ليس له منع وان لم يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 لم يمنع **فت** قال ج لاصحاب الطريق طريق غير نافذة ان يفتحوا في حيزه ويربطوا
 في الدواب ويترصوا فيه فلو عطل احد بالضرر او اخشب او الدابة لا يفتح ولو
 صرفه احد من اهل الطريق بغير اذن يقطع به احد من ويؤخذ بطم البئر ويقتض
 اخر وهو يفتحها بغير **حج** كل من سلكها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 ليس لغيره من الدواب وطريق وحش وبطوابة على الاطلاق كما ذكرنا اما بابا و
 ابوابها وكان وتترفع ان يكون منعلا فلو كانت السكة نافذة فكلما يفتحها فكلما يفتحها
 فلا الا باذن كل من اهل السكة **ك** **ج** **فت** **د** **عن** من ليس لاصحاب اهل
 سكة لا تنفذ ضرر بغير لصقة ما ولو اتفقوا عليه كلهم في دورهم وانما لهم الدور وجعلوا
فت كل من اهل سكة لا تنفذ اسسك الدواب على باب ولو لا اتفقوا آرت
 على باب مسك ووابه هناك او السكة لا تنفذ كذا ر مشركه وكل من الشراك
 ان يمكن في بعض الدواب بغير نصيب لان يفتح فيها واتفاق الآرتي من جمل البنا و
 اسسك الدواب في بلاوا من السكنى او الرعم في بلاوا ما اسسك الدواب
 على الدواب لو نافذة لكل من اهلها اسك الدابة على باب دار بشرط السلامة

والباع

اب

يقول الجبر وقد قرئ
اول من هذا الفصل
ما في هذا الاصل
من قوله لا اصل
ما في طريق العامة
فليقل من هذا الفصل
والعلم

صل في وسط سكة نافذة من بله ارا او اصدع او يفرغ من بله عليها ويتاها به
اجرة فاهم منع وكذا الكرك احد من العامة منع فالاصل ان من احدث في طريق
نافذة من سكة نافذة فاهم منع فكل من منع وفي غير النافذة حق المنع لا اهل علمه
علمه في سكة نافذة فاهم منع فكل من منع فكل من منع فكل من منع فكل من منع
لم ارا في علمه فاهم منع فكل من منع فكل من منع فكل من منع فكل من منع
صش القوي المدمع على القياس رجل مدمع بيته ولم بين حجر وجبرانه يتضررون
فلم حسب علم البناء لو اورد على البناء كذا **فش** وقال **صش** المختار ان لا يحبر
او المرو لا يحبر على بناء ملكه **خلاصه** رجل ارا مدمع داره فيلحق الضرر باهل السكة
يخرّب السكة المختارة فيمنع فلو مدمع مع هذا اوانه اضر بالجران لو يقرر على البناء
يحبر على البناء فيلزم الاقبح انه لا يحبر ولو مدمع داره فاهم وار جاره لا يفتن **صح**
لم يخرجه يستظل بها جاره ارا او قلها لا يمنع منه ولو تعرضه جاره او رب البيت بالخ
يمنع من الانتفاع بملكه بالكل الساحة او يبنى فيها حائلا او تورا او بالوعة او
بالقصر في خالص ملكه فلا يمنع منه ولو اضر جاره حكي من حارة رجل اشكي اليه
بغير ضرر جاره في داره قال اخر في داره كرتب ملك البئر بالوعة ففعل ففعل
البئر الاولي فكتبها رتبها الايري انه لم يضر الشاكي يمنع كما فرغ من اخر وان هذا الى
الحيلة حد القديم في البناء ان لا يحيط احد ان وراء هذا الوقت كذا كان فيجعل اخر
الوقت الذي يحيطه الناس حد القديم ويبنى عليه الاما تحذره حذره غنم
في سكة غير نافذة ويتاها في جبرانه بنين السرقين ولا ياتون على الرعاة ليس لهم
منع في اكلهم **د** انا وان يبنى في داره تنور الخبز الدائم او ربح للطن او مدقة
للنصارين يمنع من الضرر جبرانه حررا فاهم ومن لو اتخذ داره جارا ويتاها
اجرة من وها فاهم منع الا ان يكون وفاة الحمام شلو فان اجرة منع
او استثنى من بناء تنوره في ملكه للخبز في وسط البزازين رتب يبنى باهله
فلكل ومارة يبنى باهله ليس له ذلك **قاضي خان** ساحة بين رجلين اقتسماها

فصار

فصار الساحة لاحدهما والبناء لآخر فاهم منع الساحة ان يجعلها بيتا ونيسة
به الربح والشمس على رب البناء في ظاهر الرواية لم ذلك وليس لرب البناء ان يمنع
وقال نصير له او يمنع والقوي على ظاهر الرواية وعلى هذا الوارد ان يبنى في الساحة
اصطلا او تنورا او حائلا فله ذلك **خلاصه** ارا و بناء تنور الخبز الدائم او ربح
للطن او مدقة للنصارين لم يخرجه الا الصمد الشهيد وكان والذي يفتن به بان ان
كان الضرر يتاها يمنع قال الصدر وعليه القوي قال وهذا جواب الشيخ وجواب
الرواية لا يمنع وصورتها في الاصل رجل اصاب سكة في القبة فاهم منع ان يبنى بها
يرفع بناها ولا ياراد الاخر منع وقال سيد علي الرضي والشمس لم يمن ليس
ان يرفع بناها ولم اذ يتخذ فيها حائلا او تنورا وان كان يرفع جاره فاهم منع
لكن لا يحبر على ذلك ولو فتح على رب البناء في علو بناها بابا او كوة لم يكن له ربح
في الساحة منع او لرب الساحة ان يبنى في ملكه ما يستمر به ولو اتخذ بئر في
ملكه او كرباسا او بالوعة فتمزنها حائط جاره وطلب منه جاره يحذره لم يحبره
عليه فان سقط الحائط من ذلك لم يضمن والا ما ظهر الدين كان يفتح بجواب
الرواية وار جارين ساحة احدهما اعلى ويسيل ماؤه على اسفل فاهم منع رب الاسفل
ان يرفع سقاه او يبنى على سقاهه ذلك وليس لجاره منع لكن يطالبه حتى يسيل
ماؤه ماؤه الى طرف الميزاب وان اهدم السفل او هدم المالك ليس للآخر
ان يكلفه بالعارة لا جلا راس له المالك يبنى به ويمنع صاحبه من الانتفاع به
واربني صغيرا بغيره ما وصي له فاهم منع فاهم منع الدار وان احدث بها العارة
فالوصي يرفع الاخر الى ان يبنى على جبرانه العارة والآخر ان كان صغيرا يبنى
شركيين فابى احد من ان يستقيم يحبره وفي اوب القاضين من القاضين لا يحبر
بالحال له استثنى من ارجح في حقه صاحبك بغيره **قاضي خان**
رجل فرق في داره شيئا فسقط منه في دار جاره شيئا وتلف كان ضاؤه فلكل على من
وقع في داره رجل له هدف في داره في داره من داره فاهم منع شيئا في داره رجل

يحرف فعل لا يكون متبرعا فاعلم هذا من رطب كرا، احدى اوسقينة تحرقه وبقا
 منها الفرق او تمام حزن منه متى قليل او افر عبد بن ابي بن جني حياية فذا، اوما
 في هذا الحكم كبر الشريك او ينظر مع فافا فذا احدى ما هو متبرع **فت** رضى ما فيها
 في وقتها فثبت كذا حتى صارت صورا لا يكمل الشريك على العارة ويقع الارض
 بينها ولو فاقه بنائها وادواتها الا انه ذهب متى منها بغير الشريك على ان يجر
 مع الاخر ولو معر قبل لشريكه انتق انت لو شئت يكون لنفسه وبنا لشريكه وكذا
 الحام لو صار صورا يقع الارض بينهما ولو تلف شي لم يجز منه بغير الا على عارة **ن**
 عن في تمام بينهما انهم بيت من او احباج الى قدر او مرة والى احدى ما لا يجز وبنا
 الاخر ان شئت فانه ما وخذ من غلة تفكك ثم يستويان فيه يقول الحق قوله لا يجز
 مخالف لما قرنا من فاضل ان انه لو حزن من الحام شي قليل يجز والطاهر ان المسألة
 اختلافه فليعلم في هذا الصواب **خلاصة** في الترخيد في البير المشترك والدولاب المشترك
 يجز كل واحد منهما على عارة وفي الخلاصة ايضا واربعين صغيرين كل منهما وصى فانه
 الدار والى احدى العارة فالوصى يرفع الامر الى القاضي حتى يجز على العارة وحز
 زرع مشترك بين اثنين الى احدى ما ان يقيم بغيره عليه قال وفي اوب العارض من
 الصاوى لا يجز ولكن بيا ل ل اسمة والفق ثم ارجع في خصه شريك بخص
 ما انفق **ط** عن الماخون لو ابى احدى ما كان الشريك في الحام قال القاضي
 يخرج الحام من ايدى ما ووجها ونحوه من بغير فباضة نفقة من اجرة ايدى
 دارها او بيتها فبنى احدى ما لم يصب على شريكه بشي وكذا الحكم حام وبير ملكا
 الدار والبيت فلان ربهما يقدر على العتمة والبناء في نصيب لو كان البيت
 كبير اكمل العتمة واما الحام اراوه ان يصير صورا او يكتف العتمة حيث يند واما
 البير فلم يروا اهداء واما اراوه ان يصير فيه طين حاة اى طين اسود لخصلا
 بغير شيئا فليعلمها ازالها فلو طالب شريكه بيجز فله طريق هو المطالبة فصار
 بتركها متبرعا قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في فصل حيايل الخطاب

بيت

باعتقالي

في مسائل الحيايل المشتركة نقلنا عن **ص** ان في الحول لو بنى الحيايل يرفع لانه مضط
 او يترسل الى حقه او لا يتوسل الى حقه الا به فكذا البير مع ان الشريك يجز
 في ايضها هناك ايضا لو طالب فينبغي ان يجز حكمها ويكون لكل من البير و
 الرجوع وجه في كل منهما انظر الى الدليلين قوله والتحقيق انه الاضطرار
 ثبت فيما لا يجز صاحبها لا يجز بغيره كما سياتي بعد فحينئذ يبين ان يدور
 البير والرجوع على الجرح وعدمه وفاقا وغلانا وقوة وضعفا فحينئذ لا يجز
 بغيره شريكه وفاقا وفيما يفتى بالجرح فينبغي ان يفتى بملوهم بالبرء لو فوله بل امر
 قال وهذا يخلفك عن الخبر ما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك
 الى الصواب **فصل** في طاعة ما هو متبرع بها انفق احدى ما في عتمة بل افون الاخر لم
 يكن متبرعا او لا يتوسل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به قال صاحب جامع
 الفصولين اقول فينبغي ان يكون هذا مع تفصيل قد متنا وسيل التفصيل من
 طاعة او تمام اما اسما بخصيص كل منهما على فافا فافا فافا فافا فافا فافا
 المنة بافون موجه هل يرفع على المالك موجه اجاب قال لا يرفع ثم قال يحتمل
 ان يقال المساجم يقدم مقام موجه فيما انفق فرفع على موجه وهو على شريكه ويحكم
 اذ يقال المساجم لما يرفع على موجه بالامر واحدا انما يجوز ما انف لا على غير المساجم
 متبرع بنصيب شريكه فلا يرفع على احدى ما صاحب جامع الفصولين اقول لو
 رتم الموجه بنصفه فلو كان الرجوع على شريكه يفتى اذ يرفع المساجم على موجه
 وهو على شريكه لصحة الامر او امر بالام فافا فافا فافا فافا فافا فافا
 انما يجوز ولو لم يكن الرجوع او ارم بنصفه فلم يجز امر على شريكه فلا رجوع فلا
 يفتى قوله يقدم مقام موجه واما هل ان احد الاحتمالين باطل الا ان يكون قولا
 في رجوع الموجه لو رتم بنصفه والطاهر ان فيه قولين على ما يظنهما تقدم ولورم
 الموجه بنصفه يباح فيه ما قر من تفصيل المطالبة وتكافا والحضور والغيبه واما القاضي
 وعده فينبغي ان يكون رجوعه على التفصيل والله اعلم بقول الحق قوله فلا معنى لغيره

ورقة

فيما هو

ج

ن

لو قسمت لا يمكن البناء في نصيبه فلا يكون متبرعا او لا يحرم شره ولا يمكن القسمة
 لعدم احدى اهلها فلا سبيل الى احياء هذه الا ان يبين وكان مضطرا اكره
 العلو ثلاثة نزل جلا سفل ولا فاعلو ولا فاعلو علو فانهم الكلف في كل
 منهم لصاحبه السفل لك والعلو في ثلثه او اربعة اما ان يكون لواحد
 منهم بيته او لاثنتين او لاثنية اصلا ففي الوجه الاخر كيف كل منهم لصاحبه لانه
 او مع عليه ما لو اقر به لزم فافوا انكر كيف تم تكلموا في كيفية الكلف فقال صاحب
 ابي طان كيف كل منهم علم انه لا يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب عليك
 بناء علوه عليه وقال في معنى بناء كيف اذ هذا الارض ليست بملك لك ولا
 بملك لصاحبك يجب عليك بناؤها لانه لو حلف كما قال صاحب ربا يتاول انه لا
 يجب عليه البناء يعني لا يحرم فيكون ياتر ان يمينه وبه يفتي فافوا صلوها في كل
 بيان لكل منهم لو شئت ان تبني السفل وتبني عليه ما اوجبت من العلو وتنع
 صاحبك من الانتفاع به الى اذ يدفع ما انفتحت فافوا فاعلو واذ شئت دفع
 طوعا مشيئة وفي الوجه الاول يقضي ببيتية وفي الثاني يقضي ببيتية ما يقضي
 بالعلو كهيئة الارض بينهما نصان ويكوز ان يسمع البيعة على اذ منه الدار
 ملكك المدعى عليه واذ العلو حق المدعى عليه قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الاول اذ كيف اذ منه الارض ليست بملك لك بناؤها اذ لانه
 يمين وليس عليه فلك ما اقر ولو اكنى باذ منه الارض ليست بملك لك بل انقض
 لوجوب البناء بحصول الغرض والله اعلم او كيف بناء جع اهنم سفل وعلو
 كل منهما يقول السفل لك فابنه لاني عليه كيف كل منهما بالله ما لم يملك حق بناء
 العلو على سفلك **فصيان** لم علو فوهن او تصدع فاشهد عليه اهل السفل
 ثم سقط العلو وانفق شيئا لاهل السفل ضمن اهل العلو سفل ولا فاعلو
 وهي الكلف فاشهد عليها ثم سقط العلو وقدر انشاها ضمن ذو العلو لاهل العلو
 غير مدفوع بل سقط بنفسه فصح الاتهام فيه على صاحبها هلك بالعلو يعني صاحب

غيره من

الخطان

سائل

سائل الشجر والنهر في فقت باع ضيعة وللبايع اشجار في ضيعة اخرى
 بجنب هذه الضيعة اعضاءها متصلة في البيعة فاشترى اذ ياخذ بتفريع البيعة
 من اعضاء المتصلة فيها وكذا الدور بها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كونه فله تفرع
 ضيعة من تلك الاعضاء فكذا اوارثه **ند** وقعت شجرة في نصيب احد المتاع
 اعضاءها متصلة الى نصيب الاخر يبر صاحبها على قطع الاعضاء في رواية عن
 م وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب ثلثة الى جارة فباع قطعا
 لتفريع هو ايه قالوا هذا مع وجوبه فلو امكن تفريع شجره لثابت ثلثة او تفرع
 بعضه شجر بعضها فله اذ ياخذ رب النخل بالشد للقطع في امكن تفريع شجره
 واما ما لا يمكن تفريع الا بقطع فالاولى اذ يتأون ربا يقطع بنفسه
 او يا فوله به ولو ابي يرفع الى القاضي ليجبر على القطع ولو لم يفعل ابارك ذلك
 ولكن قطعا بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس محل اخر اعمل منه او اسفل انفع في
 حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل اخر انفع منه ضمن **ج** قال صاحب
 جامع الفصولين اقول لو كان القطع من محل اخر انفع يفتي اذ يضمن لو حصل معه
 التفريع والافين في اذ لا يضمن والله اعلم قال **مخ** يقطع في ملك نفسه او ليس له
 اذ يضر بسببه جارة ليقطعه قال مشايخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه لو كان
 ضررا مثل ضرر القطع من جانب صاحبها لو كان القطع من جانب صاحبها اضرارا
 ليس له قطع فيرفع الى القاضي ليقطعه فلو ابي يفتي القاضي من يقطع من
 جانب رب الشجر ثم في محل لا يضمن لو قطع بنفسه لا يرفع على رب الشجر بالنظر في
 مونة القطع او لم يرفع الى القاضي ليقطعه ليعلم به فلو ان الارض منه واما يفتي رب
 النهر بيمينه كذا **كب** قال **ض** هذا قول ج افلا حرم للنهر عند وقال **ض**
 هذا اقول الكل الا ان موضع موضع الحيلة ان رب النهر باع المستأمن من رب
 الارض وبنى النهر لنفسه وهذا بخلاف المرور الى الزاوية ارضه فلو كان للناس ان

ينع

سين

ينع

قلعه

في بطن النهر

يمر الى ارضه بلا اذن لان فيه ضرر الى من لرفع ضرر العام وهو جازي واما
 في مسيلة النهر فتضر الى من يفتح لرفع ضرر الخاص فلم يخرج **قاضي** ان له نهر في
 ارض رجل ولا يمكنه المرو في بطن النهر قال ابن سلة يقال ان ارض امان
 تدعى ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه او يفتح ايت قال الفقهاء ان البيت
 يند اناخذ وكذلك في مسيلة **اي بطصل** شري ارضا بجانب ارضه وشرب المشرقة
 من جانب اخر ليس له سوق الماء الى ارضه القدية الى المشرقة ولو كان يسوق الماء
 اولاني فالص ملكه لانه يستعمل مجرى الماء لا اتصال اوله باخره وليس للمشرقة شرب
 من هذا النهر فلهذا لا يجمع اما لو جمع الماء في الارض القدية فلهذا فلهذا الى المشرقة
 لا يجمع جاز لانه يستعمل لارضه لا للمجرى المشترك **صع** او وسقي بقوله الكثير
 عن نهر رجل وفادرب النهر يخرج **المستأ** فله منفعة او الانتفاع بالماء صاع
 بشرط ان لا يضر كذا **اشارت** في فتاوا **ط** به لقدم مجرى في بستان رجل
 فرب البستان ان يغرس على حافة او لا يضر لرب الارباب النهر فيه حتى لو نظر روا
 بان يضيئ نهره بيمينه ولو غرس يدمر بقلعه الا ان يوسع النهر من الطرف الاخر بقدر
 ما ضاق مما وجب لا يتجاوز في حق ارباب النهر فحينئذ لا يمنع ولو غرس على غير الحافة
 النهر العام لمنفعة المسلمين له فكذلك امام اجري نهر القدم في بلدهم لاجل السنة
 فلا يملك البلد الا في البساتين عليه لولم يغير بابل الشقة لا لوضر بان لا يصلح
 الماء الى اهل المنطقة السفلى او يصلح ولا يمكنهم **ي** سالت محمد عن قوم نزلوا
 بنيت عليهم قرية لشرب منها اهلها ورواهم وعن علي اشجارهم الا انه ليس
 لهم حق في اصل النهر فاراد ارباب النهر يتولوا من تلك القرية وفيه حزاها قال ام ذلك
 وعن من لو ان اربابا قد عروا الكوفة وازادوا ان يماروا هناك ويضربون اهلها انهم
 عن ذلك الا يرى ان اهل البلد يمنعون عن المشرقة **هذه** اولي شجرة التوت لو كان
 في المسجد فلا بأس بالكلية ولم يخرج اذ ذروة سبل الصغار من اشجارها جانب
 نهرها ويديرها كل منهما قال لو عرف غارسها نهر لولا في محل ملك لاصحابها فانه

من
 ثم ساقه

للملكة او الاصل

نهره وما في محل مشترك فهو بينهما والاصل ان الشجر انما يبق بالفرس او
 بملكته الثالثة او بالارض **جمع** الشجر على جانب نهر عام فثبت غروها اشجارا في
 الجانب الاخر من النهر ولا يلزم فذلك الجانب كرم وبين كرمه وبين النهر طريق
 في العامة فلو عرف ان من عروقه نهره والافلو عرف له غارس نهره والافلو
 فرب الارض والاصل ان الشجر لو لم يعرف غارسه ولا ملكه الثالثة يكمل بالارض
فرض بنت شجر او نزع في ارضه ولم يزرعه احد فنور ارب الارض لولده من ارضه
 وكذا جردوها فيكون لربها **فع** الكا رفع تراقتا شجرة صبا في الارض فثبت
 الزرع وسما الا كارتى استقصه فهو بينهما على شرطها ولو ثبتا وسقي رب الارض
 فلكل واحد من الكا نصيبه من اجماع القديمة ولو سقاها اجنبى فلا شيء له و
 الزرع بين الكا ورب الارض **فتت** شجرة ارض بنت من عروقه في ارض اخر
 فلو سقاها رب الارض وابنته فلوله ولو بنت بنفسه فلول رب الشجر ولو صدقة رب
 الارض ان من عروقه شجرة ولو كذب صدقة قال صاحب جامع الفصولين اقول من
 يملكه ان لو عرف ان بنت من عروقه فلول رب الشجر لا يفضل **سقي** **نه** قال
 سالت محمد عن شجرة في وارث بنت من عروقه اخرى في وارثها قال لك اذ تعلقها
 او بنت من شجرتك قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا على اطلاقه ينفق
 عدم التفصيل ايضا **فتت** نواة او خوخة وقعت في كرم اخر فثبت منها شجرة
 في كرم الكرم او لا قيمة للنواة والخوخة وكذا الخوخة بعد اذ بنت بعد زوال طعنها
 عن شجر اخر في كرمه فلوله لانه كناية في الحسد ولو غرسه في الموضع ارض
 موقوفه على رباط فلول غارسه على هذا هذا الارض فالشجرة الموقوفه او هذا
 من جهة التعاهد فليكون غارسه الموقوفه او لولم يلحقها هذا فهي له ولو غرسه
 في طريق العامة فالشجرة للغارس او لولاية جعلها للعامة وكذا لو غرس على نهر
 العامة او على حوض القرية **نه** **فصل** فلو قطعها فثبت من عروقه اشجار
 اي له او بنت من ملكه **فتت** جمل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلوله ثمة قطعها او

لو اصاب

محل الاشجار لم يصرف وقتا لانه مشغول وكذا لو جعل ^{دار} موقعا في البناء لا يخل
 فيه لما قر قطع من وار رجل شجرة بلا اعرافها بحرية لو شاء تركها مع الماطع وقسم
 قيمتها فاقية بان تقوم الدار بها وبه ونها كالفضل قيمة الشجرة ثم ينظر اليها والى قيمة
 الشجرة مقلدة ولو انتقصت قيمة **الافلا من** قطع شجرة من بيتان رجل او من
 وار فالتما لانه نقصان الدار والبيتان **جمع** اكار غرس في ارض الدافع
 بامر نلو الغرس للدافع فله الشجر ولو لم يامر و قد قال له اخوه غرس لي فذلك وللدار
 عليه قيمة غرسه ولو قال ثم افرسه ولم يتل في غرس غرسه من عند فله لغرسه وار
 الارض اقله قبل البيع ولو قطع باله رجل وغرسها ورها في الغرس بينهما
 يوم قطع **النصف في المشتركة** وفي **تصل** ارض او من وار بينهما فكل
 منها ان يضع فيها ما يدير بغيرها وابته **ت** ارض او كرم بغير حافر وغايب
 او بين بالغ ويتم في اخر او بالغ يرفع الام الى الغرض ولو لم يرفع ففي الارض
 يزرع بحصة ويطلب له فلكل ويقيم على الكرم فيبيع ثم يخذ حصته ويوقف
 حصته الغايب ويسع له ولكل واذا قدم الغايب منه القيمة او اجاز البيع وذكر
 في موضع اخر من لواخذ الشريك نصيب من الثمن واكلم واجاز ويسع نصيب الغايب
 ويحظر فله صفر صاحبه بخبر كما هو ولو لم يحضر فله كقطعة **ث** هذا استقسان
 وبناخذ قال ولو اوى الخراج كان متوقفا وكرم في **صل** غاب احد شريكي الدار
 فارادوا اخر ان يسكنها رجلا ويوجها لا يبيع ان يعطى فلكل ويأتم او النصف
 في ملك الغرض ام حصة له تعالى ولما لك ولا يمنع قضاء او الا ان لا يمنع عن تصرف
 فيها بغيره ولو لم يبارعه احد فلو اقر واخذ الاجر يروى على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا
 يقصد في لم يكن اجبت فيه حق شريكه فلان كفا صوابه يقصد بالاجر او يروى على
 المالك وانما نصيبه فيطلب له او لا يثبت فيه هذا لو حكته اسكن غيره اما لو سكن بنفسه
 ليس له فلكل ويأتم فيسا ولم فلكل استقسان اول ان يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره
 او لا يقدر عليه الاستقسان او يتعذر عليه الاستقسان في كل مرة مع هذا امر الدار

فيضمن الفصل ولو شاء اسكن
 وحصة قيمتها بان تقدم الدار
 منها بغيرها

بينا بين الناس فكان له اذ يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره او ليس له فلكل حال
 حضوره بلا اذن **ث** فلكل اذ حال غيبته **عل** وار بينهما غير مستوية غاب احدهما و
 للحاضر ان يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا اخاهم بينهما غاب احدهما فلهما
 ان يستخرم بحصة وفي الدواب لا يركبها الا اخر لبقا و في الناس في الركوب لا المسكن
 والاستخدام فيتخير الغايب بركوبها لانهما **ن** عن الحاضر اذ يسكن كل الدار لو
 خاف خرابها لو لم يسكنها وعنح ليس للحاضر في الارض ان يزرع بقدر نصيبه وفي الدار
 له اذ يسكنها **ث** ان له فلكل في الموضعين الوجهين فلو سكن الدار احد شريكه
 بغية الاخر لا يلزم الاجرة ولو ائذت للاستعمال والاصالة الدار المشتركة في حق السكنى
 وتراجه يحل كملك لكل الشريكين على الكمال او لو لم يحل كذلك يمنع كل منهما من دخول وقدر
 ووضع ائمة فيتعطل عليها منافع ملكها وهو لم يرضها رسكنا في ملك نفسه فكيف
 يلزم الاجر **قاضي** ان ارض بين رجلين روى عن ج انه ليس لاحدهما ان يزرع
 فيه قدر حصته وفي وار مشتركة ليس له اذ يسكنه وروى انه عن ان له فلكل في الوجهين
 وفي وار مشتركة غاب احدهما جيبها فلما فر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية له
 اذ يسكن من الدار قدر حصته ولو خاف اذ تخرب الدار بترك السكنى فله اذ يسكن
 كل الدار يقول اخيه ونصيب **س** ايل هذا النوع قر في فصل الصفا ما تاتي في الاتساع **ك**
الفصل السادس والثلاثون في مسایل الميطاة **صل** الحايض
 المتنازع فيه لا يخلو اما ان يتصل ببناءها او ببناء احدهما او لا يتصل اصلا ولكنه بين
 وارها والاتصال لقان اتصال تربع واتصال جوار وملازمة ولا يخلو ان
 يكون لها عليه جذوع ولا اخر هو اوى اولين **ث** اذ لها هو اوى او لا حصصا فقط او لا
 يكون لها على شي فلو لم يتصل ببناءها ولها على شي من جذوع وغير يقضي بينهما
ص او استويا في الدعوى ولا يبارعها احد وليس احدهما اولى من الاخر ومنعني
 القضاء بينهما ان لو عرف كونه يد بها يقضي بينهما قضاء ترك ولو لم يعرف وقد اوى
 كل منهما انه ملك وفي يد يحل في يد اولا متنازع لهما انهما ان يقضي بينهما وهذا كذا

اوقعا رجلان كل واحد منهما ان يترك في يده لوعرف كونه بيد هذا ولا بيد
في يدها لانه يفتي بينهما وكذا لو لاهد بها اوى او برارى ولا شئ للاخر عليه يفتي
بينهما او بوضع الراوى لا يفتي على الحايط استعمال او الحايط انما يفتي للتفتي وذلك
بوضع الجذوع عليه لا بوضع الراوى والبرارى او التفتي عليها بلا جذوع لا يفتي بها
في ضمان للاستقلال والحايط لا يفتي للاستقلال **وربما** الراوى خشبات
توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب **صع** ولو لاهد بها عليه جذوع ولا شئ للاخر عليه
يقطع به لرب الجذوع لانه مستعمل ولا فرق بينه وبين استعمال اليد المستعمله اولى وجعل
الاستعمال مرجح او استويا اذا في الاستعمال زيادة ويلقى على الصدق ليس في عين
اليد فتصل مرجح او الاستعمال بغير اليد لانه انما يفتي بثبوت اليد فكان جنسا متباينا
لليد وكذا لو كان للاخر هو اعم بالمران **صع** الراوى ليس باستعمال الحايط فوجوده
كعدمه ولو لاهد بها جذوع واحد ولا فرق هو اوى ولا شئ لم يذكر في ظاهر الرواية
وقد قيل لا يفتي به لم او الحايط لا يفتي بوضع جذوع واحد وعن من انه لرب الجذوع اولى
مع اليد نوع استعمال او وضع استعمال حتى قضى لرب الجذوع فيكون واحدا
استعمال الحايط بغيره وليس للاخر ذلك وقد بينى الحايط بوضع جذوع واحد لو كان
البيت صغيرا وهذا الحكم لو لم يتصل الحايط بينهما فلا اتصال استعمال تربيع او ملازمة
فيقتضى بينهما ضمان او استويا ولو كان لاهد بها تربيع والاخر ملازمة
فقد والتربيع اولى لان الاستعمال نوع استعمال ولا في الملازمة مجرد
اتصال فالاستعمال مع الاتصال اولى فصار كراكب وابته مع المتعلق بجماعها وتعتبر
اتصال التربيع او امان الجدار من مدر او آخر ان يكون انصاف لبن الحايط المتنازع
فيه واخلة في انصاف لبن حايطه وانصاف لبن حايطه واخلة في المتنازع فيه ولو
من خشب فالتربيع تركب خشبات احدى في الاخرى واما لو فبت واحد فخر في لم
يكن ترصيعا **وربما** استعمال الملازمة هو ان يكون يلازق احد الطرفين بالاخر
صع ولو اتصل باحد هما ملازمة او ترصيعا وليس للاخر اتصال ولا جذوع يفتي لذي

الاتصال

الاتصال فلا اتصال في التربيع وكذا الملازمة او استويا في الاتصال بالا
الملازمة ولا حد بها زيادة اتصال تغير الملازمة وهو الاتصال بالبناء فيترجى على الا
وكذا لو اتصل باحد هما والاخر هو اوى يفتي لذي الاتصال ولو لاهد بها تربيع ولا
جذوع فلو التربيع في طرف الحايط فذو التربيع اولى عند عامة المشايخ فيترجى الاتصال
على الجذوع ولو لكل منهما يد استعمال او الاستعمال بالتربيع وهو البناء يفتي على
الاتصال بجذوع وهو وضعها الا انه لا يرفع جذوع الاخرى بلان ما لو برهن فذو
التربيع ان الحايط له او حينئذ يرفع جذوع الاخر او البنية حجة مطلقة يصح للدفع و
الاستعمال على العدم واما التربيع فنوع ظاهر والثابت به ثابت بنوع ظاهر والظاهر
يصح للدفع **صع** لا لا يبال حق الجذوع ولو كان التربيع في طرف واحد قيل هو
اوى وقيل الجذوع ولو في اعم حايط فترجى فيه عود مركب على عود وهو على حايط
احدهما فقط والاخر عليه جذوع فترجى اولى اصله فيه والجذوع في اتصال ملازمة
اخر الجذوع مستعمل الحايط والاخر هو اتصال ولزمه ولو لاهد بها عشر خشبات
عليه والاخر ثلاث فهو بينهما يفتي ان او استويا استعمال بني الحايط لاجل لانه يفتي
للتفتي وما يحصل بالعشرة يحصل بالواحدة الى الثلاث فاستويا في امانية ما في الباب
اذ لذي العشرة زيادة استعمال الا ان احدى واحد ولا يفتي التربيع بكثرة هذا
ظاهر الرواية وعن من انه يرجع عنه وقال لكل منهما ما تحت خشبه او ما تحتها يد وصاحبه
خارج فيه وصدق ذو اليد والباقي بينهما لاستويا فيه وعن من انه يرجع وقال الحايط
كله لرب العشرة او يد استعمال اولى ولا يفر الاخر بدفع الجذوع لما قر والعصم هو
ظاهر الرواية لما قر ولو لاهد بها عليه خشبة واحدة والاخر ثلاث او اكثر فهو بينهما قيا
لاسى ما اذ وضع الواحدة ولو حجة في هذا الباب الا انه حجة ناقصة او الحايط انما يفتي بين
طائفتين للتفتي وهو لا يحصل بواحدة الا ما رواه ونقصت هذه الوجه والناقصة
لا تظهر عابا الكمال ثم اذ لم يكن بينهما استويا قيل هو لرب العشرة ولا يفر الاخر
يرفع الجذوع وقيل لكل منهما ما تحت خشبه وعن من انه يفتي على احد عشرهما بعد

الاول

فما يما

ب

سا

الجذوع اعتبارا للاستقبال واليد على الحائط فيقسم على عددها وجه القول الثاني
 ان يبرحها ان يد كل منها ثابتة على ما تحت جذوعه فلو كانا وار واحدة فيها احد عشر
 من ثلث عشر ثمانية يد واحدة في يد اخر تارعا في الدار وكل منها يد واحدة واما
 ما بين خشبات فبغير مد على احد عشر ثمانية وقيل بينهما خشبان لاسواءها فيهما الا ان
 اذ في حيلة وار فيها منازل يكون الساحة بينهما خشبانة كذا هذا وجه القول
 الاول اذ وضع الواحد في حجة واحدة فلا يظهر بهما ثمانية كالملة ولولا احد خشبان
 ولا خشبان فبغير قليلهما ككثا اذ يمكن التيقن بهما وقيل كواحدة اذ لا
 يمكن التيقن بهما الا انوارا تارعا في حصة او حائط بين حار بها ولا بينة والذ
 والوجه والطاقت او انصاف اللين الى احد هما قال ح هو بينهما او الاثنا كالميل
 المذكور الى جانب في ملكه الخاص يجعل الى جانب في المشترك ايضا اذ قول البطل فلا يصح
 حجة وقال هو لمن المذكور الى جانب في ملكه الخاص يجعل الى جانب في الظاهر بينهما له
 لانه الا ان يزين وجه جدار الى نفسه لا الى جاره وكذا القل لانه وقت العدة
 يقوم على سطح فيحيط القل **اليد جع** جذوع احد هما في احد الضعفين وجذوع الاخر
 في النصف الاخر فكل منهما ماعليه وما بقي هو بينهما والجذوع اولى من الستة فالحائط
 لرب الجذوع وكذا الستة لو تارعا فيها هو وانفقا ولو توافقا انها للاخر لا يرفع الا
 او ابرهن سابطا له رومن جذوع على حائط وار الاخر وليس لرب الدار عليه
 شي فتارعا في الحائط هو لرب الدار ولار وانه عن ان لرب السابط ولو انفق
 اذ الحائط لرب الدار قبل لرفع السابط وقيل لو برهن فلم يرفع اجابا فله ما
 ثم بنيا فلم وضع الجذوع وفافا ولو جذوع احدهما اسفل وجذوع الاخر
 اعلى بطبقة وتارعا في الحائط هو لرب الاسفل لسبق يده ولا يرفع جذوع الاعلى
 ولو اراد رب الاعلى ان يسفل جذوعه فلو لا يضرب الحائط فله ولكن والافلا ولا
 ههنا ثم بنيا فلم فكل اجابا **ص** حائط بينهما ليس لاحدهما عليه شي ولا ههنا
 عليه جذوع في اعلا فارا وان يسفلها فله فله لانه اقل ضررا ولو اراد اذ يرفعها

على سبيل
 ك

من السفل الى الاعلى ليس له فله لكل واحد جذوع فله في السفل منها جذوع رب
 الاعلى ولم يضرب الحائط ولو اراد احد هما تزع جذوعه من الحائط فله فله لو لم يضرب الحائط
ذ سيل ابرك من جدار بينهما ماعليه محولة ومحولة احد هما اسفل فله رفقها ووضعها
 بازاء محولة الاخر ولو لم يكن محولة احد هما في وسط الجدار ومحولة الاخر في اعلا فارا
 رب الوسط وضع محولة في اعلى الجدار فلو لو الجدار من اسفل الى اعلا بينهما ولا يتضرر
 به رب الاعلى فله فله **فقطر** نقصا جدارها فارا احد هما ان يبينه اطول مما كان
 فله فله الا ان يكون خارجا عن الرعم او اسفل الحائط مشترك الا يرى انه لو اراد
 احد هما البناء لا يمنع الاخر وكذا الوار او هو مشترك ليس لشريكه منعه وقال
 السعدي لم منعه لانه يفرق في المشترك فلابد من رضا شريكه وكذا انما في **قت**
 صورت حائط بينهما قدر فانه فارا احد الشريكين اذ يزيد من طول واني الاخر فله
 منعه **وضع خشب على حائط مشترك** لو لاحدهما عليه خشبة فلاخر وضع
 فله او استويا في اصل الملك فيستويا في الانتفاع من الحائط من حيث وضع
 الخشب عليه او يبنى للتقيف ولبيه للاخر ان يرفع بيتا من خشب شريكه لتعذر
 شريكه بدم بنائه وانما الانتفاع بملكه لا اخر غير فالوا هذا لو اجتمعا الحائط
 شريكه خشب لو وضع عليه فله فله علم انه لا يتمل بدم شريكه برفع بعض الخشب
 حتى يمتل ما يتمل الحائط فله اذ رب الخشب لو وضع بلاما فون شريكه فغاصب ولو
 باؤنه فالأخر معير نصيبه من الحائط وللمعيرة يسيرة والعارية وبه اذني **شخ** وسيل
 ابرك من هذا المسيلة فقال لو كانت محولة هذا الشريك محدثة فلاخر وضع
 محولة وعن **ت** انه لم ينصل بين حديث وقديم وقال الا يرى ان احيى بنا فالوا
 لو جذوع احد هما اكثر فلاخر ان يزيد في جذوعه لو كتله الحائط ولم ينصلوا بين حديث
 وقديم ولو لا خشب عليه فلا احد هما ان يضع عليه خشبا ولاخر وضع فله لا منعه
 ولو لا خشب عليه واراوا احد هما ان يزيد خشبا على خشب الاخر او يتخذ عليه سرة
 او يفتح كوة او بابا فلاخر منعه لانه يفرق في المشترك فلابد من اذنه شريكه لكن القياس

قص ٥

شرك في ضرورة المصلحة عن وضع الخشب بلا اذن شرعيه بل لا يافون لم ينعطل
 عليه منفعة الحايطة وهذه الضرورة مستعدة في المسائل التي عدت فافترقا **حايطة**
حايطة مشترك انهم او هدم وفي صبح انهم حايطة بينهما فبقى احدهما اذ هو على
 وجهين عليه حيلة اولها والاحكام ثلثه احدها طلب احدهما حصة حصة الحايطة والى
 الاخر بائنها اراوا احدهما ان يبنى والى الاخر ثلثها لو بناه بلا اذن شرعيه هل يرجع عليه
 بشي اما الوجه الاول الثاني وهو عدم الحيلة ففي الحكم الاول وهو طلب احدهما الحصة
 واما الاخر فذكر ان يجرى به **افضل** في الما لم يكن حصة الحايطة حصة بحيث
 لو قسم يصيب كلاهما شي لا يمكن ان يبنى فيه فظاهر الحصة في طلب الحصة واما لو
 عرفت بحيث يصيب كلاهما ما يمكن البناء فيه فالحصة لو قسم يجرى بينهما ويرى ما
 في حصة كل منهما ما يلي وارثيه فلا ينفق به فلا تقع الحصة مفيدة والى انهم في ارضي
 من انهم حايطة بينهما فقال احدهما اقم وقال الاخر اني قال لا اقم بينهما اذ هما
 يصيب كلاهما ما يلي وارثيه وبعض المشايخ قالوا لو كان الحايض لا يرى الحصة
 الا باقاع فلا يقيم لما رواه ابو يرها بل اقرع فيقسم **لو كانت** الحصة حصة على
 وجهه ورجل نصيب كل منهما ما يلي وارثيه فيقسم الحصة عليها وقال **ص** لو حصة
 لو عرفت في الحايض كغيره الا في كل حال وبني في الحصة او الحصة لو عرفت على ما في مطالب
 الحصة طلبت تنقسم الحصة على فغير شرعيه عليه كذا ارضي عن س كبر الا في
 على حصة الحايطة بينهما فافترقا في الجبر بلا فضل بين الحصة وغيرها والحكم
 الثاني اراوا احدهما ان يبنى ابتداء بلا طلب الحصة والى الاخر فلو عرفت كذا لا يجرى
 على البناء في ملك شرعيه الا اذ انظر شرعيه شرعيه ولا ضرر هذا ولو غير حصة قبل لا
 يجرى وقيل كغيره وهو الاشبه او شرعيه شرعيه والحكم الثالث لو بناه احدهما هل
 يرجع على شرعيه بشي قبل لا يرجع مطلقا ويكره لو عرفت على ما في لا يرجع لانه غير مضر فيه
قت لاحدهما ان يمنع من البناء اوله ان يقيم ارض الحايطة نصيبين ولو بني احدهما
 لا يرجع على شرعيه او ليس له اخذ بالبناء الوجه الاول لو كان حيلة بان كان عليه

ارضين عليه

تتبعين

فلان الحايض هو

يرى التحياني في اوسايل
 هذا الجرح فلهذا من الغلظة
 ان الحايض على ان يجرى ولا
 يكون البناء بعد الحصة انتهى

جدوع

جدوع وهو على وجهين احدهما لو كان الما عليه جدوع وطلب احدهما حصة حصة الحايطة
 فلو قسمت بلا رضا احدهما يستقط حصة فاحصل لشركيه بلا رضا وان لم يجز اذا اراوا
 احدهما البناء والى الاخر قال **ص** لا يجرى لو عرفت وذكر شيخ الاسلام انه يجرى بلا
 تفصيل وذكر **شيخ** انه لا يجرى بلا تفصيل وبني في ارضي عدم الجبر بتفصيل حق شرعيه او
 لم حق الجبر وضع الجدوع على جميع الحايطة ولو بني احدهما بلا اذن شرعيه قبل لو عرفت
 كذا لا يرجع ويكون متبرعا وليس بمترع وكذا عن هو الصحيح او الثاني حق وضع
 الجدوع على جميع الحايطة ولا يترسل اليه الا ببناء جميع الحايطة وكان مضطرا في البناء فلا يجرى
 فلا يترع كما لو كان غير حصة فبناء احدهما قال صاحب جامع الفصولين اول قران الفتوى
 على ان شرعيه يجرى على البناء ولا اضطرار فيما يجرى فينبغي ان يكون الفتوى على ان مترع والله
 اعلم **ص** انهم حايطة عليها وعليه جدوع لاحدهما فطلب رب الجدوع بناء من شرعيه لا يجرى
 عليه ويحال لهما ان شيئا اقتضا ارض الحايطة ولو شاء رب الجدوع ان يجرى البناء واراوا
 الاخر الحصة يتيم بينهما لصفحة الوجه الثاني من هذا الوجه لو احدهما حيلة فطلب هو الحصة
 والى الاخر يجب الا في لو عرفت كما هو الصحيح وبني في ولو اراوا حيلة البناء فالي
 الاخر في صحيح انه يجرى الا في لما عرفت في الما عليه حيلة ولو بني فوا حيلة في حكم الما عليه حيلة
 فالصحيح انه يرجع لما عرفت انه مضطرا ولو بناه الاخر حصة الحايطة حصة كما هو مترع او لو
 لم يضطر في البناء او لا يجرى به حصة لنفسه في كل حال لم يكن الثاني مترعا كماله او الما عليه
 حيلة فلهذا في منع صاحبه من الانتفاع الى ان يرو عليه ما اتفق اوقية البناء على ما اختلفوا
 فيه كاسيحي فلو قال صاحبه انا لا اتمتع بالمبنى قبل لا يرجع الثاني وقيل يرجع **سخي** رب
 العلوي يرجع على رب السخري بقرينة السخري مبنيا لا بما اتفق واما في الحايطة لشركيه فيرجع نصف
 ما اتفق واستحسن بعض المتأخرين فقالوا لو بني بامر الحايض يرجع بقرينة البناء بلا خلاف ولو
 بني بامر الحايض لاحدهما لباية والى جاز ان يبنى لا يجرى قال **ث** هو القياس وهو قول
 طائفة وقال بعضهم لا بد من ملك حايض يكون شرطيها به فافترقا في الما عليه حيلة ان لا يجرى
 لانهم كانوا في رضى الصلاح واما في زماننا فلا بد من حايض بينهما **خلاصة**

نص يرجع بالنق في السخري

ارجع بالنق ولو بني بلا اذن شرعي

حائط بين اثنين سقط ولا مدهما نسوة ونبات فطلب من جاري ان يني والي جاري اكبر
 قال الفقيه لا بد من بناء يكون ستر بينهما او الزمان الاول كان زمان الصلاح اما الآن
 ففسد الزمان قال القاضي الامام لا يجبر على العارة غير ان القاضي يامرهما بالاجاز السار
حسبة قاضيان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل لو كان اصل الجدار كجدار
 القنطرة يكن لكل واحد منهما اذ يني في نصيبه ستر لا يجبر الا على البناء ولو لا كبر السن
 على هذا الوجه يجرى الا بالبناء **جص** فليكن انهم جدار بينهما واحد جانبا فبني
 الجدار في ملكه من خشب وبق موضع الحائط على حاله فقدم القاضي فاما وان يني على
 الحائط جاري جاري ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يني حائطه
 غلظه كالاول او يني اوق منه في وسط الاتق ويدع الفضل من استه ويلي ملكه فذلك
 جدار بينهما وكل منهما عليه حوله فوجه الحائط فاما جدارهما فلهما نصيبه والي الاخر ينبغي
 ان يقول حديد الاصلاح لاخر ارفع حوله كجدار سواها من جداره ويعلو ان يريده
 في وقت كذا واستند على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقط الجدار فله
 يني **ف** قال ابو بكر جدار بينهما وبنيتهما اسفل وبنيتهما الاخر اعلی قدر
 فرباع او فراعين فانه قد قال فوالاعلى الذي السطر ان الى حداسي ثم يني
 جميعا ليس له ذلك بل يبينانه جميعا من اسفل اسفل الى اعلا قال **ث** ولو
 بني احداهما اسفل بربعة افرع او نحوها قدر ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا
 على فوي السطر حتى ينتهي الى ملك البيت الاخر لانه كما يطين سفل وعلو قيل
 ينيان الكل قال ابو الواسع في حائط بينهما عليه لاهما غرفة ولاخر سقف بين
 فهدا الحائط من اسفل ورفعا اعلا باساطين ثم اتقا حتى بنيا فليبلغ الله
 البناء موضع سقف هذا الى رب السقف ان يني بعده لا يجبر ان ينيق فيما
 جاوز وقال حائط بينهما انهم جانب منه فله ان يني فوطا قين متلاصقين فاما
 احداهما رفع جداره وزعم ان الجدار الباقي يني للآخر ستر بينهما وزعم الاخر ان
 جداره لو بني فاطاق الي ويندم فله سبق منها اقرار ان الحائط بينهما قبل ان ينيان

انه جاريان

انه حيطان فكلما بينهما وليس لاحدهما ان يني في ملك شيئا الا باذن الاخر ولو اقرأت
 لكل كل حائط لصاحبه فلكل منهما ان يني فيه ما يحب **قاضيان** حائط بين رجلين اقدم
 فبنا احداهما عند غيبة شريكه قال ابو الواسع ان بناء بنقض الحائط الاول فهو مبرح ولا يكون
 له اذ يني شريكه من العمل عليه وان بناه بغير اذن شريكه من قبل نفسه فليس للشريك اذ يني
 على الحائط حتى يرمي نصف قيمة الحائط او احداهما نقض جدار مشترك والي الاخر فقال صاحب
 اناضن لك كل شئ ينهم لك من بيتك وضمي ثم نقض الجدار باذن شريكه فانه يني من
 منزل المصنوع له شئ لا ينيه فمان ذلك وهو بمنزلة المالك لرجل لاخر فخصه لك شئ مالك
 لا ينيه شئ **خلاصة** حائط بين اثنين اماميه خشب فبني احداهما للباقي ان يني الاخر من
 وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف البناء فبني في الاقضية حائط بين اثنين اراد احد
 نقض والي الاخر لو جبال لا يني سقوط لا يجبر ولو بني ففقد النقص انه يجبر فان هما واراد
 احدهما ان يني والي الاخر لو اتق الحائط حتى يمكن بناء حائط في نصيبه بعد القسمة
 لا يجبر الشريك ولو لا يمكن يجبر وعليه القسمة وتفسير الجبر انه اذ لم يوافقه الشريك فهو ينيق
 في العارة ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق لوان الحائط لا يقبل القسمة وفي فاقوى القضا
 لوهما والي احدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن ينيق من الانتفاع به ما لم يستو
 نصف ما اتفق فيه منه ان فطر فلك بقضاء القاضي ولو بغير قضاء فنصف قيمة البناء وان انهم
 ارضف وقرع فندم احدهما لا يجبر الاخر على البناء ولو كان الحائط صليهما فندم احدهما باذن
 الاخر لا تسكن انه يجبر الهامم على البناء اذ اراد الاخر البناء كما لو هدماء ومن ابن الي
 سلمة لزمها عليه حوله وانهم والي الاخر العارة فبني احدهما ينيق الاخر من وضع الحولة
 حتى يرمي نصف ما اتفق وان لم يكن له حولة عليه حولة لا يجبر على العارة ولا ينيق شئ
 لانه بمنزلة السترة وهذا كله اذا اتفق في العارة بغير اذن صاحبه فلو باذن او بامر
 الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق وفي البناء المشترك لو احدهما غيب فندم الاخر باذن
 القاضي او بلا اذنه لكن يني باذن القاضي فهو شريكه لو حاضرا ويرجع عليه ببا
 اتفق لو حضر **قاضيان** حائط بين حائطين جدار مشترك فخصص في جداره

ما يملك

ف

فلو تلف شي برقوقه بعد طوكان في طلب من يتقصد لا يضمن ان لم يتغير ولو ترك اصلا
ضمن شرطه ان الضمان المطالب به بالاصلاح حتى لو مال له ان يملك ما يملك
 لكن ان يملك كان ذلك مشورا لاطلبه والاشهاد ان يصح عن نفسه وقوله لا يضمن لا
 يصح حتى لو مال الى وار بطرفه من الدار هو الذي يتغير برقوقه فيصح الاشهاد منه
 لان غير ولو مال الى الطريق الا ان يصح من كل احد **ح** الا ان القن والحق
 يحتاج الى اذن الولي والولي **فاضي** ان يعتبر القدرة على الترخيص في وقت
 الاشهاد الى وقت السقوط من غير زوال قوة القدرة فيما بين ذلك وصورة
 الاشهاد انما هي المصلحة على ما يلى الى الطريق ان يقول واحد من الناس ان ما يملك
 هذا ما يلى او مخوف او متصدع فاهدم ولو ما يلى الى وار بطرفه ملك الغير فيقول له ذلك
 رب الدار وشرط وجوب الضمان مع رب الحايطة المطالبة بالاصلاح والتزويج ولا يشترط
 الاشهاد حتى لو طوبى بالتزويج ولم ينطرح قدرته عليه ضمن ولو قيل له ان ما يملكه
 يضمن لك ان يهدم كان ذلك مشورا لاطلبه والاشهاد او يقع المطالبة بالتزويج عند
 القاضي وعنده غير او لم يكن هناك احد ~~ولما ذكرنا الاستشهاد حتى لو لم يكن~~
 الحايطة يطلب بكه اجابة باليمين **ض** ما يلى اشهد عليه وقع على حايطة جارية يهدم
 ضمن والحار لو شئ وضمة الحايطة وترك عليه نقص ولو شئ اخذ النقص وضمة الضمان
ق حايطة مال الى وار بطرفه فاشهد عليه ثم هلك اخره او ابراهه فاعلم فلا يضمن ما تلف بوقته
 بعد ولو وقع بعد المصطلح الاجل ضمن وفي هذه الصورة لا يضمن ما يلى القاضي ولو مال الى
 الطريق الا ان لا يضمن ما يلى احد من حكم وغيره او الحق ليس للقاضي ثم بعد لو تلف بوقته
 شي لغيره من اخر ضمن بلا شك وكذا يضمن لمن اخره او ما يلى لغيره لم يقع حرقه بوقته او هذا
 الحق يعتبر في شركة خاصة لا عامة ما يلى لا يلى في الطريق وانما يلى في ملك رجل فاشهد عليه
 المالك فوقع في الطريق لم يضمن رب الحايطة او لم يشهد عليه مع هذه الوجه حايطة حتى اشهد
 على ابنه او وصيه فوقع ضمن لغيره لا ابو ووصيه سواء في النقص او لم يترك او الاستشهاد
 عليها كالاشهاد على العبيد وهو بالغ ولو بلغ او مات وصيه بعد اشهادا عليها بطلان ذلك الاشهاد

الاشهاد

فلو

فلو تلف شي برقوقه بعد **فاضي** ان ولايتها انقطعت بالبلوغ **ج**
 وقف واراعه فقرأه ووقفها الى رجل فاشهد الوكيل فوقع يرجع على عاقلة الواقع **خ**
 حقه بالطلب رجلا او رجلا واراعه ان ثبت الطلب بشهاد رجلين او رجل واحد اربعين
 وكما تبين فاض الى قاض من المالك ملكه رب الحايطة بعد الاشهاد بطلان ما يلى له
 ولاية الاصلاح بعد جنونه فلو افاق لا يعود الا بالاشهاد وجدير اشهد عليه ثم باع فوقع
 بفناء اذ بدونه او بخيار روية او شرط للشري ثم وقع لم يضمن الا بالاشهاد وجدير بعد روية
 حايطة لم يبارش او غير اشهد بعضهم لا يضمن هذا البعض قياسا او احد الشركاء لا يملك
 نقض ويضمن حصته **س** ما لم يكن من ان يطلب من شركاءه ليعتصوا مع هدمه
 اشهد عليه فوقع ونفذ منه وانه رجل فقتلت رجلا لا يضمن رب الحايطة
 الا ان يقع عليه فقط **ن** حايطة لم يضمن ما يلى الى الطريق وبعض ما يلى الى وار قوم فاشهد
 عليه اهل الدار او غيرهم فوقع ضمن او الحايطة واحد فصح اشهاد غيرهم فيما مال الى الطريق
 فافصح في البعض صح في الكل والاشهاد من اهل الدار فصح فيما مال الى وارهم والى
 الطريق لما قرولاهم من جهة العامة **فاضي** باع حايطة الما يلى بعد ما اشهد عليه برى
 من الضمان لانه لا يدرى على هدمه بعد بيعه بخلاف اشراءه فاشهد عليه او يبرأ
 او وضع خشيته في الطريق ثم باع الدار او اخشيت ثم فتن به انما ضمن او فتنه بخرجه
 اخراج كنفه وخوف ضايته فلا يملك بالبيع ولو كان الما يلى رهنا فاشهد على المرتبة ثم
 سقط ضلكت به شي كان هذرا او المرتبة لا يملك الاصلاح والمرة ولو اشهد على الراهن
 بدل المرتبة ضمن الراهن او هو يملك ذلك باه ينقض وينه ويسير الراهن له حايطة مالا الى
 وار قوم فاشهد عليه القوم او اعدمهم فسقط وانف شيا لهما او لغيرهم ضمن وكذا حايطة
 اجمالا او جزئيا لا يضمن حايطة بعض صبي وبعض واه فاشهد عليه فسقط كلاهما وقتا
 انما ضمن المالك ولو كان طويلا وهي بعضه ولم يبر بعضه ضمن ما اصاب الراهن
 لا ما اصاب الذي لم يبر لان الحايطة صبيد يكون بمنزلة حايطة من ادمها صبي والاخر واه
 فالاشهاد ويصح في الواهي لاني العي حايطة ان ادمها ما يلى والاخر صبي فاشهد على

او فتنه

المال فلم يسقط المايل وسقط العيهم وان تلقى شيئا كان ههنا ام شهد على مايل الى الطريق
فقط على ان اشارة فقتله ثم غر رجل بنقض احياء فغضب وشر رجل بالقتل وعط
فضاء العسل الاول وضاعة المالك بالنقض مع رب احياء وضاعة القتل المالك
بالعسل الاول لا يكون مع رب احياء لان رفع العيهم من الطريق مع اولياء القتل ورفع
النقض مع رب احياء ولو اخرج منها جناحا او كيتا الى الطريق فقط فقتل
ان انا فغر رجل بنقض الجناح ورجل بالعسل فقط فقتلها مع رب احياء وكذا الكيف
لان اخرج منها لان اخرجها مباشرة للجنة فيجعل كانه التي عليها ومن التي شيئا في الطريق
ضمن ما ملك وان لم يملك رقبته لم يابط فقط قبل الاشهاد ثم شهد عليه في رفع
نقض عن الطريق فلم يرفع فغر به ان اذ او اذ فغضب ضمنه مايل ام شهد على رب ثم
سقط على احياء رجل فغرمه ثم غر رجل بنقض احياء الاول ورجل بنقض الثاني فقط
فضاعة احياء الثاني مع رب احياء الاول وهو خير بين اذ بضعة قيمة احياء وبتكر
النقض او يجرى ياخذ النقص ولا شيء له ويكون النقص لصاحبه فمن غر بنقض احياء الاول
الثاني فغرمه هدر لان نقض احياء الثاني ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول ورفعه
فلو اخرج الاول منها ضاعة الاول من غير الثاني وعط وان لم يملك رفعه ولو كانت
احياء الثاني في ملك رب احياء الاول ضمن رب احياء ما غر الثاني او يملك رفعه عن
الطريق **الفصل السابع والثلاثون** في معرفة معنى الاسامي
ذ صلق لا يدخل كورة كذا او رسة كذا اذ دخلت ارضها كجنت وقيل الكورة اسم للعران
ايضا واصلف في تجارا والفتوى في زماننا على انه اسم للعراة وشام للولاية وكذا اعراسان
فلو حلف على واحد من هذه المواضع اذ لا يدخلها فدخل قرية من قراها حلف وكذا اعراسه
وسعد وتركت اسم للولاية ولو حلف لا يدخلها لم يدخل بلج اودنية بلج اوقية كذا انه
على العران **ش** حوا وسمرقند وسواد مرو وغيره وكذا الكوفة وسواد الري من التي
وهذا كله بحسب العرف **ف** صنيان حلف لا يدخل بلج فهو على المصروف الذي وكذا لو
اسجد واهب الى بلج ولو حلف لا يدخل مدينة بلج فاليمين على المدينة ورفضها لان الرضا

غير سمرقند وسواد مرو

يعتدق المدينة فان اراد المدينة خاصة فهو على ما نوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا اذ دخل
براضي القرية لا يثبت ويكون اليمين على ما نوى وكذا لو حلف لا يدخل قرية كذا اذ دخل
في كورها وضاعها لا يثبت الا ان يكون الكورم والضباع في العراف وكذا لو حلف لا
يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العراف لانه البلدة اسم لما هو داخل الرضا ولو حلف لا
اودخل كورة التي فني ظاهر الرواية ربي يتناول المدينة والواحد وعين ان اسم المدينة
خاصة حتى لو اسجد واهب الى الري ولم يذكر المدينة ولا رسة بل بعينه فني ظاهر الرواية
نفسه الاجارة قال لم واما سمرقند واهد حصد اسم للمدينة خاصة وسعد ورفقانة وقار
اسم للاصهار والقرى وتجارا اسم للبلدة ونواحيها **ص** قال او صديق لم يشي من مال
او تليل او يبيع من مال نقض عن النصف اذ الشئ والبيرة العرف يتحلان احتمال
الليل والمنة والكثرة يعرفان بالحد بله ولو اعل نصيبا لم يكن الموصى به قليلا بما لم يلبا
تخلان الباقي بخلاف ما هو في النصف وكذا الجاهل لو مال لعلان على شيء من مال الا ان في
الاقرار اختيار للمزوني الموصى لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالخيار
الى السلطان يعطى ما شاء وما دون النصف **ف** صنيان قاله وقتت في هذه الارض شيئا
ولم يتم بطلان اذ الشئ يتناول الليل والكثير ولو بين بعد ذلك جارتا يتبين قليلا لا يور
عامة **ص** ولو مال في الوصية او الاقرار جزء من مال كجزء النصف لا الزيادة او الجزء
بالمثل مع النصف ولا يبال لثالث المال جزء من ثلثه بل جزءان من ثلثه فاعلم ما يقع
عليه اسم الجزء النصف ولا غاية لانه لا يقل ستماء فيعمل للزوجة الموصى بها
ما شاء الى النصف ولو اقر او وصى بطائفة من ماله فالطائفة اسم للجزء من الجملة
وقد قيل وقد يكثر فاليان الى المزد الموصى ولو ما بين ولس وورثتها ولو لا وارث
بين السلطان والبعض كطائفة اذ يتحلان في العرف على السواء ولو وصى
بشيء من الرزق فشيء النصف والكتمان قالوا هذه اعرف الكوفة اذ البرزخ عرفهم يقع
عليها لا على شياب الديباج وبائعها لا يسمى بزازا انصرف مطلق الوصية الى شياب فقلن
وكتمان واما في عرضها لا يطلق البرزخ فرب قلن وكتمان بل على شياب وديباج وشياب فخذ

س

ق

د

[illegible]

تليق الخدم من خرم كاهه على الخايد
نسب اور ضاع او مصاعه سواء
كان خيلا او كاهرا الا ان يكون خويسا
او ضافا لا يرفع من القصة او صبيها
او مجنونا لعدم فصل المقتضو وهو
الصيانة للعلم **وجيز** والمسلم و
الفاخر وجر والخدم في قول سواء
كنز وكرم وهو كل قريب ليس
بذي سهم ولا عصبة **تليق** العصبه
نوعان نسبه وسبيته فالنسبه ثلاثة
الذراع عصبه بنوه وهو كل ترك
يدخل في نسبه الى الميت اني وهم
اربعه احسان خذ الميت واصله و
جوزا ابيه وجره خذ وعصبه بطر
هو بي كل اني رضيا النصف او
الثلث ان يرض عصبه باقرين وعصبه
مع جيز وهو كل اني تغير عصبه مع اني
افرى كسان مع اخذاته والعصبه
السببية مولى العاتق وهو جيز وهو
اسحاق رجل وقت شياع على ابو بكر
فيه كل من كان في نفقة وان لم يكن وا
رحم محمد منه ولو قال على ابي قال ابي ابي
على القياس يكون الفلانة زوجة فاصه ولكن
يسحق ان تكون الكلدة يقول اني من
من الاحرار وبنو العبد صحر صحر

مذہب

بذكرهم الا انهم اسم قبيلة او اخذ فيتناول الائمة وعلى العاقبة والمولاة و
 خلافهم **هذا** اية الفقيه من له اولى شي والمساكين من لا شي له وهذا احدى عن ابي
 حنيفة وقد قيل على العكس والكلام وجهان اى الفقيه والمساكين صنفاً من اى الفقيه صنفاً
 واحد صنفاً من يقول لا يفرق بين ان الفقيه صنفاً واحد والمساكين صنفاً واحد وليس
 كلاهما صنفاً واحداً **هذا** اية الفقيه **قضى** ان الفقيه عند من لا ينزل نصاب
 وعنده ما يكتفي ولا بال الناس والمساكين فهو من سائر الناس ولا يدرى قوماً
هذا روى عن الناس **جمع خلاصة** اول الشهر قبل ان يحضر نصفه ومن من لو قال
 لا اكلم فلانا اخر يوم من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر يتناول الى صبيحة عشر والساعات
 عشر ولو قال لا اكلم الى بعيد فهو اكثر من شهر وسبعين يوماً من غير يوم ولو قال لا اقصين
 حق فلان ما اصابه يوم اقل من شهر واما ما اصاب اكثر من شهر فهو اقل من شهر وربعه
 الشهر والشهران من مجرى الفواضل ما اقل من شهر لان هذه الكلمة يراد بها التجديد
 الاصل خلاف العاجل وقدره احدى بنا شهر وفلك اولى الاجال في السلم وغرة
 الشهر على الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر في العرف في اللغة عبارة عن
 ثلاثة ايام ولو نوي الساعة التي يبل فيها صبحه والصلح عبارة عن اليوم التاسع والعشر
 وكان في اللغة ثلاثة ايام من اخر الشهر او لها الثامن والعشرون والغداة من طلوع
 النجاشي الى ما قبل الزوال يقول لا يحضر قوله والغداة الى ما قبل غروب الظاهر ان هذا
 عند العلماء لان المعنى الشهر بكمال ما كانا و قال في تغيير المصاحف اول اليوم هو
 النجود بعد الصبح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الابحرة ثم الظهر ثم الزوال
 ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاول ثم العشاء الاخر وفلك عند غروب
 الشفق انتهى **خلاصة** والفقرة والسحر بعد فها بثلث الليل وطلوع الظاهر
 هو وقت الظهر كالم وقوله عند طلوع الشمس او حين تطلع هو من حين تطلع الى ان يبيض
 واليوم البيض اثنا عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر والشمس ان لم يدرى
 رواية الاصول اننا في عندهم حساب يعرفون به السنة والصفين فلو علم حسابهم والا

في ارض الرضعة لها

دنی نوای پرستش والا ملایم

4

والفكرة من حين يقيق الشمس الى ان تزول والمسايق لانها مسان
احدها بعد الزوال والاخر
بعد غروب الشمس
خاصة لا عند اهل القدم

خاصة لا عند أهل اللغة

وما دام يرضع فريضع ثم فطيم عند النظام واذا لم يرضع فحوش فاذا قربت وفاذراج
 فاذا سقطت رداضه فثغور فاذا جاوز العشرة فترجوع وثاني فاذا راحن الحلم
 فياخذ فياخذ ومراهن فاذا احلم فحزور والعلام يطلق عليه في جميع احواله بعد الولادة
 فاذا اخضر شاربه وسال عذرا فباقل فاذا التي فتى وشارج فاذا اكملت طيته
 فتجوع ثم يهرن الثلاثين الى الاربعين ثاب ومن الاربعين الى الستين كل حال ولاهل
 اللغة عبارات مختلفة في ذلك وهذا اسماها اسماها يقول الحق في بعض كتب الاواب
 الولد خلعهم **البطن** ام جين فاذا ولد فهو منفسوس وام فساد فان خرج فقل قلبه عليه
 فهو وجهه وان خرجت رجلا فقل راسه فهو تين وذلك من موم فبعد الولادة
 يسمى طلاء ورضعا فاذا ارتفع شيئا واكثر فهو جوف والانه جوف فاذا قطع فهو فطيم و
 رضيع فاذا قوى وخدم فهو حرور فاذا ارتفع فوق ذلك فهو فافع فاذا قارب الاصطفا
 فحلم فهو اكلم فراحق فاذا بلغ فحلم وحالم فاذا قبل وجهه فحلم فبال فادوجه وط
 ش ربه فاذا جاوز وقت النكاح ولم يتزوج فهو فانس فاذا اجتمع وعم فكله فاذا
 فاذا اراد بالياض فاشيب واشط فاذا استبانه فيه السن فبشع فاذا ارتفع من
 ذلك فتنق فاذا ارتفع منه فتج فاذا قارب الخطوبة فبشع فاذا ازواج فوك ففهم
 وهم فاذا ذهب تعلم من الكبر فهو خرف قال واما المرأة فهي ما وامت صغيرة
 فهي جارية فاذا اكعب ثوبا اي استاذ صدها فهي كاعب فاذا ارتفع ثوبا فهي
 ناهد فاذا قاربت الخيض فهي معصرة فاذا بلغت العشرين ولم تنزوج فهي عانس
 وما وامت بكها المرأة بكر الم تنزوج فهي عاتق فاذا تزوجت فهي شيب فاذا بلغت
 ثلاثين او فوقها فهي شيلة فاذا جاوزت الاربعين فهي عوان ونصف فاذا جاوزت
 وفيها بقية من شباب فهي حيزوب انتهى يقول الحق في الحديث الاربعين لابن
 البخاري الا ان يكون نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم عطا ولما ثم جنبنا ثم وليه ثم
 رضيعا ثم فطما ثم يافعا ثم ناشيا ثم متزجعا ثم حرورا ثم مراها ثم حننا ثم بالغا
 ثم امروءا ثم طارما ثم باقلا ثم مسيطرا ثم مكرخا ثم ضللا ثم ملجيا ثم مستويا ثم

راس

صعدا ثم متجعا والشاب يحج كل فوك ثم ملقوزا ثم كلالا ثم اشط ثم اشيب
 ثم اشيب ثم صوقلا ثم ضغنا ثم فقا ثم فقا ثم مختفرا ثم ميتا
الفصل الثامن والثلاثون في المتفرقات في حرية الاصل
 وفيها يثبت ضمننا لا قصد او افساد البيع بعد صحة وصحة بعد افساد وفيها يحكم
 فيه الحال في جامع الفصولين اعلم اذ الاصل في دار الاسلام هو الحرية في ارضي ارض
 الاصل في القول بلا حاجة الى بيعة كمن لو اوى احد عليه الرق وبرهن فالا ان يقبل بيعة
 على حرية الاصل وفيها البيعة الرق والناس احرار بلا بيعة الا في اربعة احوال
 بان اوى المتخوف انه حر وطلب حد القذف وقال فاقوه هو حق وليس له على حد كونه
 فانه لا يجد العاقبة حتى يبرهن على حرية لانه حر في الظاهر وهو احرار الاسلام والظاهر
 يسلم في رفع الاستحقاق للاستحقاق فلو اوى عليه الرق واوى حرية الاصل صدق
 في الحرية لمسكه بالظاهر ففعل للرفع الاستحقاق ومن هذا اطلاق من بيده وارصد
 ان ولو اوى رفع الاستحقاق اما لو طلب الشفعة فجد المشتري ملكية لا يقبل قوله حتى يبرهن
 ان له ذلك الوسيط حايط مظهر وارا ما يبرهن الاستشهاد وقال فوالله انما ساكن لا
 مالك صدق هو لا مدعي الضمان عليه ما لم يبرهن انه ملكه وكذا لو اوى العاقبة بعد طهر حرية
 المتخوف اني عبد وبع هذا العبد صدق ويحد اربعين الا اوى ابرهن في يمينين والثانية
 اوى القاطع ان القاطع طرفه قن ولا قور على واوى الاخر انه حر لم يصدق الا بيعة اد علم
 انكم بحرية ولو برهن على حق قبل ولو غاب المولى ليقيم ما خصم حاضر فبشع على السب
 حتى لو حضر لا يباو البيعة الثالثة اوى المظنوه الشهود عليه اذ الشهود عبيد لم يقبلوا
 في حرية الا بيعة الرابعة اوى الجاني انه حر والارش على عاقلة وقالت العاقلة هو قن
 لم يصدق الجاني الا بيعة **فشل** القن لو اوى والبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بلا بيعة و
 تفسير الانبياء وان ينفوا للسلام الى المشتري يعني اذ اسلم الى المشتري لا يباي ويحكم
 بل يسكت اما السكون عند البيع فلم يكن انبيا واذا البيع لم يتم به بل يقوم بالعاقبة وتر
 في احوال السكون ان لو بيع وسكت ثم قال بعد العلم انه حر لا يقبل اوى حرية الاصل

الدار

مصدرا

نصيب الـ كـ

مصدق مع اليمين كـ لا يمكن للشري ان يرجع بثمنه مالم يصير مقصدا عليه وطريقه اذ يري
المولى انه قد وارقى بوق وبرهن على اقراره ثم العن يبرهن انه قد اصرق او في
اخرى لاى اعتنى فاقام بينه وبينه قبلة اذ يقضى امر العن بوق على نفسه ثم يبرهن
على الامتاق ليعلم ان التناقض فيه لا يمنع اذ حرية الاصل تراجى كذا التو بـ كـ
المولى يستبد به **صل** اولى انها امة فانكرت فصالحات على ماية جاز فلما اذ
بدل العن على مال فلور برهن على حرته صارت على ماية وسلم لم يكن تناقضا لولا ان
تقول اني لم اعلم بالعن حين صالحته **فت** اولى عما تم اولى حرية الاصل ليعلم اذ
الحرية لا تقبل التناقض والتناقض انما يمنع ما يقبل التناقص التناقض اذ في ان كنت
عبدك وحررتني فبرهن الله على انك اوتيت قبل هذا اني كنت ملك ابيك وحررتني
ابوك لم يكن تناقضا اذ في الورثة علم غلام انك كنت ملك ابينا الى يوم موته فبرهن
العن اني كنت ملك فلان افر وحررتني يقبل بينه وبينه ويستحب خصما عن الغائب اثبات
الملك اذ ملكه شرط عتقه فينتحب خصما عن الغائب اثبات الملك له والامتاق
فاذا قضى به ثم يبرهن افر انك قني لا يقبل اذ فيك القضاء قضاء على كافة الناس
اذا فيه صيرورته اهل الشهادة والقضاء وهو يثبت في حق الناس فينتحب
هذا المدعى خصما عن الناس كافة فكانهم عفر واخر من عليهم اولى حرية الاصل ولم
يذكر اسم امة ولا اسم اب الام جاز لولا ان يكون في الاصل ويكون الاثم رقيقا باب
استوله جارية ابوه جارية وكذا لو قالت امراة كـ طررت زوجتي فاني حرة فبرهن
فولدت فليزسه ثم طررنا امه جارية الغير فالام رقيق والولد حر قيمته ولا يرجع اذ
الرجوع بعينه المعاوضة ولم يبرهنه يكون الولد حرا من زوجين قتيين طررت ووصيه
وصورته ان يكون الحر ولد وهو قن لاجنبي فزوج الاب امة من ولده برضاء مولا
فولدت الالة ولدا وهو حر لانه ولد للمولى يقول الحق وبقي ما يروى
العن والحرية ووجوب الحرية قرن في فضل ما يسمع فيه الشهادة بلا وعوي فليست هناك
ما ثبت خصما لا قصدا فذكر في جامع الفضولي ان من فلك قن لها اعتد

قبلي

احدا

احدا

من هذا الجنس فليست غرضها فانه **فقط** البطل المشرى الاجل الفاسد وقد التزم
في المجلس او بعد جاز البيع عندنا استسما وقال زفر والى وان لم يجرى
بلاشهر ولا يتقلب صيحي باشهر وعندنا انما يصح الاسقاط قبل مجئ الاجل وان
يصح اسقاطه من له الاجل وهو المشرى ولا يصح من البائع ولا يتقلب صيحي بائنه
البائع **هد** من له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالصه **فحين** استجره
وشرط ما قيل الاجرة الى اخصاؤه والديان فيسند العدة كما في البيع فان الزمان
محمولة ان لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى مصادره وديان لا يصح البيع ولا يجل
ويصح الاجل ولو باع مطلقا ثم شرط الوفاء او قضاها على شرط الوفاء ثم تباعا
قالنا من هذا الشرط فندرت المسئلة في فضل الحكم بيع الوفاء **ما حكم فيه**
الحال قال شيخ يستدل بالحال على صدق الحال فمع هذا الوفاء لا امراته اذا اختلفت
فانت طالق فادعت انها حايض فندخت ايام بعد عيني وهي كذلك في الحال صدقت افان
بوجود حال هي فيها فصدقت ولو طاهرة فادعت انها حايض فظهرت بعد العين لم يصدت
اذا اضررت بوجوه حال لم تكن هي فيه وهذا كما لو قال للمرأة قد كنت راضية بامس فلولا
وهي في العدة صدق اذا اضر بامسك الاستدعاء فبذلك اضر فلو لم تكن في العدة لا يصدق
كذا هذا وكذا البيع لو اضر بالبائع قبل العزل صدق لا بعد اذ لا يملك الشايع قبل عزمه
لا بعد وكذا المولى لو اضر بولي **هـ** مدة الابلاء صدق لا بعد مضيتها والاصل في كل ما ذكر
ما مر من الاستدلال بالحال ومنها ان الاب لو اتفق مال ولده الغائب على نفسه فخر ولده وادع
ان اباها كان موسرا وقت الاتفاق وانكر الاب يصح حاله الخصومة فيظن لو هو موسر حال الخصومة
صدق به الاب والافلا **هـ** قول احوال ظاهري **و** الظاهر يصح للدفع لا الاكراهة
يجوز الى بيان الاستحقاق او سبب الضمان وهو اتلاف مال الغير بابت بيقين فلا يبارز
الايقين مثله فيثبت الاستحقاق بنية لا بظاهر فيلحق ان لا يقين للباي بنية فان قيل
هنا يدفع الضمان فصار له الظاهر يقال هذا رفع لادفع او سبب الضمان فقرر فلا يرتفع
كلام فلورق بان الاخذ مع الياسر هو الموجب للضمان هنا لا مطلق الاخذ فالمراد بالافلا

وان برصد ما هوها سطر بينة
الابن لا يثبت امره اذا كان
ما ح قال صاحب جامع النصارين
ص

لا الياسر

الياسر فلم يثبت سبب الضمان فالظاهر يصح لرفع استحقاقه فله وجه انتهى قال
هـ ومنها لو اختلف رب الما حرم طاهرة مع صاحبها انقطاع الما حكيم اكل فلو جازيا
اقت التزاع صدق ربا ولو منقطع صدق المساجم ومنها تبارى وانه يد مال اليلير و
قال ربا ان اختلفت من ظم اصبها الى اليلير وكذا به ربا حكيم الحال **فقط** ومنها هل له نفي ارض
اخر او ميراث في وار اخر فاضل فانكر رب الارض او الدار بشرت حقه صدق وعلم المدعي بينة
بالبطل اذ لم حق المسيل الا اذا كان للما حاربا وقت الخصومة او علم انه كان بحري
فله ذلك فحينئذ يصدق رب الماء **فش** ميراث اشترى الى الطريق الا عظم لا يعرف حاله فادع
انه محدث فيقلع فقال رب الميراث هو قديم لو كان الما حاربا بل يوم الخصومة ترك
لكن كيف باله ما هو محدث بغير حق ولو لم يكن سا بل يومها فلا بد من بينة يثبت على انه مسيل
او كان بعيدا به كذلك فادع وهو كذلك فادع او شرا بذلك المسيل قال صاحب جامع
النصارين اقول لو علم انه كان بحري قبل ذلك يثبت ان يصدق رب الميراث كسبلانها يومها كما قر
في الترمذي اقول ان كان قبل يثبت ان يثبت ان يصدق رب الميراث لان ما ذكره قياس مع الاتى كما لا يخفى على
سائر من هو حق ما لم يرد **فك** ميراث نصب الى وار اخر فلو اختلف في حال
جربان الماء صدق رب الميراث والا فلا بد عليه من بينة وقال بعضهم بترك لوقدي وحده
القديم ان لا يخلط اقرانه ان وراء هذا الوقت كيف كان فيجوز اذ وقع وقت بخله الناس
حد القديم **فش** هذا في نية الحسن كذا **ص** ومنها **فقط** يتدل احيى
وقد ترى اولى الفصل الخامس والثلاثين في افعال هذا الاصل من قوام والاصل ان ما عا
طرقه العامة ان فليست هناك وليست فيها يهدى العوالب وانما اعلم **صع** ومنها ما ذكر في **فقط**
سليم عن عمر عظيم لا يقرى لا يخلصون سكره من هو في اهل التمر عن الاسفلين وقالوا
هو لنا وقال الاسفلون هو لنا كل ولا حق لكم فيه قال لو كان التمر بحري الى الاسفلين
يوم الخصومة او علم انه كان بحري اليهم في بعض او برهن الاسفلون انه كان بحري اليهم
والاعلون هم الذين سكره عنهم لا يمنع عن الاسفلين ويومر الاعلون **هـ** البكر عنهم
هو قال من يثبت هذا المسئلة تدل على ان الشبهة على اليد المنقضية هي في رضى
باحتياط

فيه نظر

على حال

بازالة ص

باع الاب ملك ابنه الصغير فادعى بعد بلوغه اذ بيع الاب وقع بغير فاعش وادع فبذ
كانت يوم باع مائة وقد باع ملك مجنون فوقع ملك وقال المشتري لا بل فبذ
يحكم احوال لو لم يكن المدة قدر ما يتبدل الاشياء فيه الاسعار ولو مدة يتبدل فيها الاسعار
صدق المشتري ولو برضا فبذينة المبث للزينة اولى ومنها اسماجر ارضا فاضلنا في
صحة وف حكم الشرط صدق مدعي الصحة وقيل حكم احوال بصحة المساجم لو فادع
في احوال ولا بصحة المور كما في القطع ما في الطاحونة وقال **خ** ينبغي اذ يصدق من
الشغل **فاضي** ان احوال ارضانم اختلفا فقال المساجم اسماجر تاهي فارغة وقال
رب الارض كانت مشغولة عزرومة قال القاضي القول لرب الارض لانه ملك للتجارة
اصلا بخلاف متبايعين اختلفا في صحة وف حكم الشرط اذ فيه القول لمع الصحة وقال
الامام السخري في الاجارة حكم احوال لو الارض فارغة فالقول لمع الزاغة وقت
العتق ولو مشغولة فالقول لرب الارض كما في صيلة الطاحونة او اختلفا في جريان
الماء وانقطاعه قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون القول لمع الشغل لان في صحة اجارة
المشغول روايتان والعبيد ان جازية ويومر بالتزويج والتسليم **الفصل**
التاسع والثلاثون في خلال الحاضر والسوالات **صح** وروى
فيه وروى رجل زعم انه وضع صبي من جهة ابيه وبنيا لذكر الصبي عا رجلا والحاضر
بجدة انه لم يذكر فيه اذ الدين لهذا الصبي باي سبب ولا بد من بيانه او الدين لهاب
حضرته والليت وارثا اخر يصير الدين لهذا الصبي بالقيمة وقيمة الدين باطلة والشهد
لم يشهدوا بموت الاب والابناء الى هذا الذي ولا بد منه اذ في مائة وروى من ثمن مبيع بغير
من قال فعليه اكلوا او امانة وروى الى فقال مراجهج وادع في بيت باين سبب كروى
ممكنه فدعوا صبيته ورواها في حق اولاد المارية في احوال صبيها ما جوابه في حق اصل
الدين فلا يصح لانه لا لم يولد هذا الدين ليس عا ويجوز ان يكون الدين عليه ولا يجب اذ
في احوال باه لانه مو جلا فلم يكن حضما اصل الدين فلو برهن على اثبات اصل الدين عليه
لا يقبل **سجل** اذ في علم الوكيل محدوده بالشراء من رجل معروف فاجاب الوكيل مد كل را

الامام

موردنا

ازخدين

ازخدين ابن مدعي خريشيت واين محدوده را باين سبب ونيست فبرهن المد
عيا دعوا، فعلى بالشرا يقبل خلال طاهر لان هذا الجواب غير كاف لاقاة البينة
عليه لاجات الملك باين لم يتعرف لنا ملك المدعي باثبات ملك موكله فلا ينتصب
خ محض وروى الوكيل فلا بد ان يتبين انه يثبت واثباته عند وهو يميز
كان واقضا ولا بد من ان يقول يثبت بينة او باقرار او تخلف الى حال بين ثورتها
بينة او باقرار لانها لو ثبتت باقراره لا يلزم الموكل والبايلزم الوكيل فذكر فيه ايضا
انه وكل في الدعوى والمقصودات ولم يذكر في جميع الدعوى والالغ واللام **سجل**
للمن له خلوها على اسم الجميع فكلنا للمجنس واحكم فيها ان يتناول الاو في مع احوال
الاغ فبذتنا ول خصومة واحدة وانها لم تجز فلا بد من بيانها او يقول في جميع
الدعوى والمقصودات قال ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه وتسمى بالامانة
فلو لا يعلم **سجل** احد من اكتب محمد بن عبد الله لا يكتب به وان تحققت الضر
خلاص فلو لم يعرفوا اسم جدهم فكتبوا محمد بن عبد الله لا يكتب به واذ لم يكن
الوقف عليه تحققت الضر **فش** وفي المصنف لو كتب محمد بن عبد الله فلو علم
الفاضي ان الكاتب اعطاه وهذا الاسم لا يكتب به ولا بد من قرينة اخرى
كقوله الحق وغيره **خلاص** وفي نظم الزند وليست كياح الى تاريخ اليوم والشهر
في الحاضر والسوالات وكذا المجلس وذكر ان هذين بالعدالة ويذكر اسمها ونسبها
وهو كل فني حجة عا حجة او كانت له وحسن من السوالات لا يجعل القاضي
كل فني حجة عا حجة النسب واحكم بشهادة العادلة وفسخ المصالح بالعتة وفسخ
البيع بالابق وتضييق الشاهد **سجل** في خلال من وجوه اعداء
مجلس القضاء ولم يقر بين يدي والثاني انه قال يثبت الوكالة ولم يذكر انها ثبتت
بشهادة او بنية فلو ثبتت فبذ يجب ان يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمها
ونسبها الثالث انه قال وحكمت بجهة هذا الوقف بهذا السبب بقتل في محله
او الوقف صيحه جازية وفا وانا اختلف في الاووم وذكر جلال الدين انه يكتب

فيها

ل

ور

ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه ونسبها لاني لا

ويذكر

في سائر الحكم شكول وحلت على هذا هذا المال للمدعي بعد كونه عن العيين
بالمدعي او التكلول بغيره كطلاق وعناق لا يوجب القضاء ولا يكون اقرارا و
لا بد ان يذكر ايضا ويذكر عن العيين التي عرض عنها المتعدي عليه القاضي بطلب
المدعي او التكلول عن تكليف غير القاضي بما يطلب المدعي لا يعتبر وفي محضر ومعه المصلحة
وعوى الدار او ان كان له صك الشراء وقد تغيرت حدودها من وقت الشراء
الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى عند قول فواجب على هذا تسليم
الدار اليه وتعتبر وقت تغير بعض حدودها او واحد من حدودها فصار الكرم
الذي لفلان بن فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهذا ان كل صك من بيع واجارة
وغيرها كذا **ط** واذا الحق الاستقلال في غيره هو كونه ان شاء الله في اخر
قائه ياتي على جميع ما تقدم عنده وتحفظ هذه الدقة لا محالة وفي البيع لو ضمن الدرك
غير البائع لا بد ان يكتب بقول المشتري في جلب القضاء او الضمان للبايع يبيع عنده
لا يخرج من دواوين البائع الدرك فلا حاجة الى التمسك او البائع ضامن عنده
سواء ضمن او لا ولما يكتب ضمان البائع للدرك كثر من قول من يقول انه لا يلزم بال
ضمان **ط** عرض على محضر كتب فيه ملكه على كذا صوي ولم يذكر ان ملكه بعوض او بلا عوض
قال اجبت انه لا يبيع المدعي **ط** اكتب في مثل هذا بقوله وجهت له هبة صوي
وقضيتها ولكن ما انا و **ط** اجود و اقرب الى الاحتياط وفي محضر دعوى الوقت لو كتبه
وقتها فلان وسلمها الى المتولى ولم يذكر حال كونه كونه هذه فائدة هذا هو يجب
خللا لم يذكره وكان انصاف والحق وي يكتبان وهي فائدة لان شغل الدار يمنع
جواز الصدقة المدفوعة على قول من يجعل التسليم الى المتولى شرط فلا بد من ذكر
كثرة اعنه **ط** وفيه لو ذكر في الصكوك والخاصة بقبض هذه الدار ولم يذكر فائدة
على منع القبض كيزر او المطلق ينصرف الى المالك ولا يقضى مع ما يمنع والاولى ان يكتب
قال ونذكر للقبض ما رينا في الاجارة او الاجرة انما يجب بالقبض في الاجارة وفي محضر
وعوى الوقت لو كتب وهو الوصي في تركه اتمام من جهة الحكم ولم يذكر الزكوة والايام بل

يقول في محضر ولا بد ان يذكر
ايضا في الظاهر ان هذا
المحضر اذ هو احتياط وادوية
لا يردم الا هو بل لا سيما في
الزمان **ط** ان المطلق
ينصرف الى المالك والايام
قال هو

بقول المشتري

كذا في محضر

كانت في ولاية القاضي هذا اخلل عند بعضهم وفي محضر دعوى الوقف بالافواه الحكمي
لا بد ان يذكر وهو الموقوفون من جهة هذه الدعوى او لم يكن الله هذا الوقف
متول من جهة الحكم ولا من جهة احد في هذه الدعوى وهذا امثلي لا بد منه لانه اذا
كان للوقف متول من جهة الواقف او من غير من القضاء لا يملك القاضي حال انصب
متول اخر بلا سبب موجب لذلك وهو طهر خيانة الاول او من اخر موجب عزل
فعلى هذا في وصي نقيب القاضي لا بد ان يذكر وهو الموقوفون من جهة بالخصوصة افا
لم يكن وصي من جهة الميت **ففي** ادى انه رفع من غلات ارض موقوفة وقفها
فلان وصدق بها كبر ومعه ارض وقفها على ان يعبر غلاتها وارثا على ابد عارضا
واحد فورا يراها ومعه ما ان لا بد لها من اهل اولاد الواقف والاولاد اولاد
ابدا ما تأسدوا طبعا بعد بلن للذكر مثل حظ الانثيين وقفا صوي او بعد اوصول
اخرها ففصلوا الى فقرار المسلمين وموضع هذه الضيقة الموقوفة بقرية
فلان بن وروان هذا الذي هو حق غلات هذا الوقف لانه ابن بنت الواف
المذكور فيه وانه هذا الذي هو مرفوع من غلات هذه الضيقة كذا اوجب
عليه تسليم حصته اليه وهي كذا وفي المحضر خلل من وجه واحد انه اوافق
على اولاد واولاد اولاد واهل بيده فله في اولاد البنات فيه روايات
والصق على انهم لا يدعون يقول الحق الصحيح قوله لا يدعون على نظر والصحيح
انهم يدعون كما ينبغي كما يدل عليه ما عرفت فصل وعوى الوقف فقلنا من فاضل في وفي
هذا الباب تفصيل ونذكرها العلامة الشهير كمال باشا زاده في رساله مستقلة منه
ففي حيدر الله والله اعلم قال **ففي** الثاني ان حق الدعوى للمتولى لا يملكه
وانما له اخذ العلة فلا يسمع دعواه الثالث انه لم يذكر ان البتر الذي في يده زرع
بنفسه يحكم القصب او يحكم المزارعة ولو غصب ارض الوقف وزرع في روايات الاصل
ان جميع الزرع له فلا يكون لاحد حق الخصومة فيه ولو زرع يحكم المزارعة فلا بد ان
يثبت وجهه لانه كغيره من كونه شرط مفسر فيكون كل الزرع له الا ان يثبت

موجبات الخصال **بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذي هدانا
 للاسلام والايان . وهذا انا الى وارثنا باشرى الاويان . فان شكر
 لولانا . على ما اكرمنا واولانا . في اخرنا واولانا . ثم الصلوة والسلام . على
 محمد سيد الانام . الشيع المشرق يوم القيام . وعلى اهل واصحاب . وبنات
 واصحاب . حشرنا الله مع المؤمنين الى غير حجاب **اما بعد** فهدى رسالة جامعة
 لمقات مسائل الفاظ الكفر والخطا . نافعة بعون الله الكريم في الحق والعدل .
 تظلمها عن مشاهير الكتب الفقهية . للامة الحنفية الكريمة . وجعلتها مشتملة
 على مقدمة وخاتمة بينهما عشرة ابواب . بأسلوب لطيف لم يسبق في احد من
 اولى الابواب . حاوية لجميع ما ذكر من جنس هذه المسائل . في الكتب
 والرسائل . من مؤلفات الاول والاخر والاول . في احوال وضع الضوابط والقواعد
 والترتيب الجيد الصاعد في الحسن الى اعلى المصاعد . فصارت بعون
 الله بالغة من مراتب الجمع والتبع احصاها . بحيث لا يغادر في هذا الباب
 صغيرة ولا كبيرة الا احصاها . وسميتها تنويرا كنهان . في بيان حفظ
 الايمان . مبتدئا الى الله عز وجل . وقيل سلطان . في ان يجعلها خاتمة
 لوجه الكريم . نافعة يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم .
 والله الهادي الى سواء السبيل . وهو حبي ونعم الوكيل **المقدمة**
 في تبين الايمان والاسلام . وتبيين ما يجب على من اتى الانام . من الخواص
 والعموم . مسائل . يكون كل طبع اليها مايل **الاولى** في مفهوم الايمان
 قال العلامة العزازي في شرح العنايد الايمان هو التصديق بما جاء به النبي من
 عنده الله والاقراء باللسان الا ان التصديق ركن لا يكمل السقوط اصلا و
 الاقرار يملأ كماله الاكراه . وهذا اختيار الامام شمس الامة وفخر الاسلام و
 كثير من العلماء وفذهب الماتريدي وجمهور المحققين الى اية الاية هو التصديق

في هذا الباب

بالقلب

وبالله بالقلب واما الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا لما ان التصديق القلب اح
 بالحق لا بد لخص له من علامته فن صدق بقلبه ولم يقرب اليه فهو موافق عند الله
 نعم وان لم يكن موافقا عند احكام الدنيا ومن اقر ولم يصدق فهو منافق والنقص
 معاضدة لهذا المذهب قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال النبي
 وم لا ساسة هذا شققت قلبه الى غير ذلك من الابيات ايات واحاديث انتهى
 ملخصا وقال الشيخ اكمل الدين رحمه الله لوصايا الامام الاعظم كونه الايمان
 عبارة عن التصديق والاقرار شرط لاجراء الاحكام احكام الاسلام هو هذا
 الماتريدي والاشعري والباقلاني والي اسحق الاسفرايني وهو المروي
 عن ابي حنيفة رحمه الله وان كان ظاهر قوله هذا الايمان هو اقرار باللسان
 والتصديق بالجنان يدل على كونه الايمان هو عبارة عن مجموع التصديق والتصديق
 الاقرار انتهى وفي مناقب الامام الاعظم المذكور كونه التصديق وكذا الاقرار شرط
 لاجراء الاحكام هو مذهب ابي حنيفة وبهذا الماتريدي والاشعري فبعد هذا ما
 صدق بقلبه ولم يتمكن من الاقرار به مات موافقا عند الله وقيل حبيلا الاكراه فانه
 عدم التمكن من الاقرار والتبديل بالصدقة لا جعل عذر القيام السيف فلان يجعل
 عدم التمكن من الاقرار مع عدم التبديل عذرا اولي والجميع قيام التصديق بهما والخبر
 من الاقرار انتهى وقال العلامة ابن القيم في كتابه المحسى بالمسابقة في علم
 الكلام الايمان هو التصديق بالقلب عند جمهور الاشعري والماتريدي وبالقلب
 واللسان وهو المنقول من ابي حنيفة والمشهور عن اصحاب وعن بعض محقق الا
 وهو لا يخلو ما لو كان الايمان هو التصديق وذلك كما يكون بالقلب يكون
 باللسان فيكون كل منهما ركنا في الايمان فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند الجمهور
 النطق وكذا الاحتياط واقع عليه والنصوص والتعليق وقال به اسطر مذهب
 كون الايمان بهما وهو الاحتياط وقال به اسطر ايضا واقف الى بلون بعدم اعتنا
 الاقرار على ان المصدق يلزم ان يعتقد انه متى طوبى بالاقرار اني به فان طوبى

ب

شاء

يقول المفسر قوله نفع هذا من صدق ولم يتمكن من الاقرار
 فانه ليس بمحل النزاع بين الفريقين واما النزاع فيما
 اذا كانا قارا واذكر ان النكاح بالاقرار لا يخلو وجه
 الايمان عند اهل الخارج كالافراس من موافق
 واما ما ذكره المحقق على عدم الاقرار مع المطالبة
 به كما ذكره فان يكون فذلك من امارات
 المحققين عدم التصديق كذا في
 شرح المحققين هو هو هو هو

ولم يقر به نو كوفه وضا و هذا ما قالوا ان ترك العا و شرط وضرب به انتهى اقول
 يريد كلام ابن الامام ما في مناقب الكورى انه حكى ان ختم باصفوان الى ابي حنيفة
 ومالك بن ابي حنيفة وسالهما عن اشياء منها انه قال اخبرني عن عرف بقلبه انه واحد وعشرون
 صفاته كلها لكنه مات قبل ان يتكلم مع الحرة عليه امانات موضوعا ما كفا فقال الامام ما
 ارا من اهل النار ما لم يتكلم فمضوا بهم كيف وقد عرف التوحيد والصفات فقال الامام
 جعل الله الايمان في كتابه بجا رحمتين القلب واللسان انتهى فكتبت في ذكر المرام
 وفيه في اول من في المفاخر متفرعا وكذا المرام وفيه في المفاخر وفي
 اخرها تفصيل عظيم فليست هناك ثم اقول لكن في كتاب العالم والمعلم المتعجب الذي
 وصل الى قد التواثر كونه منقول عن الامام ابي حنيفة ابي حنيفة رجع انه قال من اخبر
 بلسانه ولم يرم بقلبه لم يكن عند الله عز وجل موصفا ومن اخبر بقلبه ولم يتكلم بلسانه
 فهو عند الله عز وجل مومن وان من اخبر بلسانه وصدق بقلبه هو كان عند الله موصفا
 وعند الناس موصفا انتهى وفي محل اخر منه قال العالم وهو الامام رحمه الله ان الناس
 انما يكونون مومنين بمعرفتهم وصدقهم بالرب ويكفون كفا رابا خارجا للرب تعالى
 انتهى اقول في الماصل من جميع ما ذكرنا اول الحديث انه روى عن الامام قد لان في المنوم
 الايمان فكانت مئة وثلاثين حقيقة او احدى الروايتين في الحقيقة غير صحيحة او احدى
 قول الاول والاخرى قوله الاخر كما هو واضح في باب المجتهدين في بعض المسائل والله
 اعلم بحقيقة احوال واليه المرجع والمآل **الثانية** فيما يتعلق بالايات اعلم ان اول ما يجب
 على الانسان هو معرفة الله تعالى بالايمان بالله تعالى وبالنبى صلى الله عليه واله وسلم
 عند الله وذلك في كل زمان ومكان في المسيرة متعلق الايات هو ما
 جاء به النبى صلى الله عليه واله وسلم في كل ما جاء به عن الله تعالى من اعتقادي وعمل
 قال واعني اعتقاد حقيقة العلى وتفاصيل هذه من شئ كثير هو ما في كتب الحكماء والسنة
 والكلام فاكفى بالاقوال وهو ان يقر بان لا اله الا الله وان محمد رسول الله من
 مطابقة جنان واستسلام للسانه واما التفصيل فاقع منها في الملاحظة وجب

قال
 تفصيل

الكتاب

اعطاء وحكم من وجوب الايمان فيجب الايمان به تفصيلا انتهى وفي شرح العقائد الا
 يصدق النبى بالقلب في جميع ما علم بالضرورة فحينئذ من عند الله ايا لا والله كالف
 في الخروج من عبادة الايمان ولا يتخطى ورجعه عن الايمان التفصيل انتهى اقول
 دل شرح المصنف قد لم يبا علم بجميع بالضرورة ابي حنيفة اشتر كونه من الدين بحيث يعلم
 العائنه من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة الصانع مع وجوب الصلوة وحرمة الخمر
 وكبره فذلك وبكى الاجال في الجاهل لا يشترط التفصيل في الجاهل بل لا يفتقر تفصيلا حتى لو لم
 يصدق بوجوب الصلوة عند السؤال عند وجوه اخر عند السؤال كان كذا هذا هو
 المستند وعليه الجمهور انتهى وفي فريضة الفتاوى يعلم صفة الايمان للناس وبيان
 خصائص مذهب اهل السنة والجماعة من اهم الامور والسلف في تصا
 وتخصر ان يقول ما امرني الله به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه فاقوا اعتقد
 فذلك بقلبه واقرب لسانه كان ايمانه صهي او كان موصفا بالكل انتهى وفي تنقيح الا
 يكن الاجمال بان يصدق بكل ما اتى به النبى صلى الله عليه واله وسلم لان اخرج مد فوج في الدين **الثالثة**
 في احوال الايمان والاسلام قال في شرح العقائد هما واحد لان الاسلام هو
 الخضوع والانقياد بمعنى قبول الاحكام والافعال وفذلك حقيقة التصديق
 يريد قوله في اخره بان كان فيها من المؤمنين فاقوا فيها غير بيت من المسلمين
 وبالجملة لا يصح في الشرع ان يكتم على احد بان مومن وليس بمسلم او بالعكس ولا
 لغنى بوجوهها سوى ذلك او انها متباينة بحسب المنوم او الايمان هو التصديق
 والاسلام هو الخضوع والانقياد **الرابعة** وجوب تعليم مهمات الدين في الفتاوى
 البرازية تعليم صفة البارى جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب اهل
 السنة والجماعة من اهم الامور وعلى الذين يتصدون للوعظ ان يلتفتوا الى
 في مجالسهم فذلك قال الله تعالى وذكر ان الذكرى تنفع المؤمنين وعلى الذين ياتون
 المساجد ان يعلموا بها شرايط الصلوة وشرايع الاسلام وخصائص مذهب
 اهل الحق واذا علموا في مجامعهم متبدا ما ارشدوا او واقفا الى بدعة منكرة وان لم يتبده

بين

صول

س

نا

رعد الى الحكام حتى ينفذوا ويخلصوا من البلدة لم يفتح وعلم العالم او احل من قاض
 او غيره وعقد الناس الى خلاف الشرع او ظنوا فيك فيه ان يعلم الناس بان لا يجوز ان ياتوا
 ولا الاخذ منه لما عسى ان يخط في اشد الحق باطلا لعقده العوام صافيتهم
 ان الله وفيها تكلم في محله فربما يعلم ان يعلو ملكه قدر ما يجازي الذين الذين
 اتفق وفي فترات التوازل لصاحب الهداية روم افان روم رجل يفتي ان يقول
 لامر اننا مقربا لله وبانيه ونصيف لها الاسلام ويقول هذا اعتقادي واعتقاد
 كذلك فتقول هي نعم قال ابو منصور روم يفتي لا ينبغي ان يسأل عن التوحيد لكن يقول
 السبب التوحيد كذلك فيقول نعم اتفق وفي التقيح ولاجل انه لا حرج في الدين
 قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن بما يجب الايمان به فيقال هو كذلك او لا فافوا
 قال نعم كيل ايمان اتفق وفي الحقيقة منية الحق لا ينبغي ان يسأل العاقل عن التوحيد
 لكن يقال له السبب التوحيد الدين بكذا **الحاشية** في بيان سبب العصية عن الكفر
 وذكر في خلاصة الفتاوى انه ينبغي للمسلم ان يتوقر هذه الدعاء صباها ومساها فان
 سبب العصية عن الكفر بعد النبي دم وهو **اللهم اني اعرفوك من ان اشرك بك شيئا**
 وانا اعلم واستغفر كما لا اعلم انك انت علام الغيوب **المسألة في وجوب**
حفظ اللسان في المحرمات ينبغي للمسلم ان يحفظ لسانه عما يجب الاضطرار عنه لقول
 النبي ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت **قلت** اتفق كلام الحنابلة
 يقول جامع الحروف - غفاعة الرؤف - **قد اتفق جميع علماء جميع الاويان** - على ان
 افة الالفة من اللسان - **صحة** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم - انه قال البلاء وكل
 باللسان - وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما شئ اضر الى طول السجن من اللسان - وقال
 بعض اهل السلف - **احفظ لسانك ايا الالفة** - لا يلهي غنىك ان تهافت
 كم في المأثر من قتل لسانه - كانت تهاب لانيه الاخرى الشجوة - وقال الحسن بن
 علي رضي الله عنه - **احكم زين والسكوت سلامة** - فافوا لظمت فلا تكن هذا را - ما انت
 ندمت على السكوت بمرء - **لكن** ندمت على الكلام وارا - وفي كتمانك زين الى السبيل بلقنا

وقال الشارح
 العيني في كتابه
 المسمى بـ

اذ ابا بكر رضي الله عنه الصدوق رضي الله عنه كان يسكن الحرف في اثنتي عشرة سنة لا يبعد الا عند
 الاكل والصلوة والنوم وكان يقول لا انكلم الا ما يروني يعني به الجهر وكان يبيع
 لسانه كل يوم بطرف رواية ويقول هذا الذي اورد في الحوار وهو الذي يسوق
 الى موضع الاستمارة او الى موضع السعداء **الباب الاول** في بيان اصول
 واساس - التي ينبغي حفظها للناس - **لان** راجع ما يلهي في الكفر كمت
 تلك الضوابط والقواعد - بحيث لا يشذ عنها شي واحد **فمنها** ان ضابط الكفر و
 الكفار - **هو** التكذيب والاستغناء في **والاخبار** في كتاب العالم والمتعلم قال
 العالم اي الامام الاعظم تفسير الكفر المحجور والتكذيب هو ذلك باه الكفر بالعربية
 والحرب وضحا اسم الكفر على الانكار والتكذيب **قلت** اصح والله نعم انا انزل
 القرآن بلسان عربي انهم وفي شرع الماصد قلنا لو سلم اجتماع التفسير المعبر
 في الايمان مع تلك الامور التي هي كفر وفاسقة فيجوز ان يجعل الشريعة بعض
 محظورات الشرع علامة التكذيب والابكار فيكم بكفر من اربكم وجود التكذيب
 وانتفاء التدين عنه كالاستغناء في الشرع وشذ الزنار وبعضها لا تاكلها ولا تشرب
 الحرامات وفي الشفا للعاقبي عياض ويكره كل فعل اجمع المسكوة على انه لا يصدر
 الا من كافر وان كان صاحب عصر حابيا لاسلام مع مغلوك كالسجود للشمس
 والنمر والعصيب والنار والسعي الى الكفارس والبيع مع اهلها بزيتهم من شذ الزنار
 وكذا فقه اجمع المسكوة ان هذا لا يوجد الا من كافر انهم وقد صرح ابن القيم في المسيرة
 الهام في المسيرة ان ضابط الاكفار هو التكذيب او الاستغناء في بالدين ومسايق
 مورو كلام في جوهري ما يلهي محرمات من النبي **ومنها** ما في مشاهير
 الفتاوى انه اذا كان في مسيلة وجوده وجب الكفر ووجه واحد يمنع ميل النبي
 الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجه على ذلك الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الاول
 ومنه ولا يصلح ان ارا او الوجه الذي لا يوجب الاكفار قال في هي البرازية اللهم
 الا ان يصرح بارادة موجب الكفر فلا ينفعه التاويل حينئذ اتفق وفي جامع

انما يتبين من هذا الخبر ان
 ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا يبيع الناس ابدا لسانه
 يعني لسانه بغير ما فيه
 من الحق

كل واحد من

الفضولين في لو كانت نية القائل في ذلك الوجه القادير لمسلم ولو كانت نية الوجه الذي
 يوجب الكفر لا يقع في الحق كلام فيوم بالقرينة وتكثير النسخ فلو اتى بكلمة الشهادة على
 وجه الحالة لا يتغير ما لم يجمع ما قاله أولا لا يرتفع بها الكفر في انتهى وفي القادير الصوري
 الكفر شيء عظيم فلا يجعل المدعى كافر حتى وجده نارا واية انه لا يكفر حتى انتهى وفي الوجه
 روي القادير من 2 واما ما بان انه لا يخرج الرطل من الايمان الا جرحا او خلع فيه ثم ما
 يتيقن بانه رقة يحكم به به وبما ثبتت انه رقة لا يحكم به به او الاسلام القاتل لا يزول
 بكن مع ان الاسلام يعلم ولا يعلم وينبغي للعالم او ارفع اليه هذا ان لا يابور بتكثير
 اهل الاسلام مع انه يقتضي احية اسلام الكفر قال صاحب جامع الفضولين بعد ذكر ما في
 التبريد وما بعد والما وكثرة هذه قدمت وكرهت فكيف لا يصير ميزانها في فضل
 صليح الفاظ الكفر من المايل فانه ذكر في بعضها انها كمنع انه لا يكفر على قياس
 هذه المنة فليما لم يرد في هذا وقال بعد ذكر مسئلة سمية السلطان ما ولا اقول
 هذه ايضا عما انجروا وكان القادير يمنع الاكثار وان لم ينظر القادير في هذا ينبغي
 ان لا يكفر في مواضع كثيرة ما قيل يكفر بقولهم انتهى يقول الحق ويجب ان يعلم ان يقول
 الحق ما في مسئلة لا يكفر فيقول انتهى يقول الحق فانه اجاب وفيه اقاؤه صاحب
 ان يعلم ان قال في مسئلة لا يكفر فيقول الى جهة القادير ومن قال بانه يكفر فيقول عليه القادير
 او ما او انه كقولهم في جهة القادير وجه القادير ببال القادير المتكلم بتلك الكلمة وتكون ذلك
 لا ان يقول في ذلك تهديا لوجه التهدي ولله فيه صاحب البرازية حين قال وما يحكم
 عن بعض من السلف ان كان يقول ما فكر في القادير انه يكفر بكذا فذلك للتحريف والتهويل
 لا حقيقة الكفر وهذا الكلام باطل وحاشا ان يلجأ اليه مع اعني علماء الاحكام بالجملة
 والوام . والكفر والاسلام . بل لا يقولون الا الحق الثابت عن مسئلة الانام . عليه الصلاة
 والسلام . وما اتى اجابوا الامام العام . من نسخ القرآن هو الذي انزل الملك العالم .
 او ما شرع سيد الرسل العظيم . او ما له النبي الكرام . والذي حررنا هو محمدا المشي
 المشايخ في الاموال السلام . برأهم الله بنفله وارا السلام ومنها ما في الكفر القادير ان

۱۲۷

لکھنؤ

المشايخ الحام

من خطر باله وهو كار **ما** يجب الكفر لو تكلم بالكلية لم يتكلم بالضرورة ولكن وهو قاضى الايمان
بالكثير من النوى **ومنها** ما في النصوص ايضا ان من اراد ان يتكلم بكلمة تباعدت فخرى على السواء
كلية الكفر خطأ بلا عقده لا يكفر ما لو اذنه ان يقول على ما بينه وبين الله فاما القاضى فلا يصدق
ومنها ان الهازلة والمستهزئة اذا تكلم بالكفر استغنى واستهزاء او فحشا ما يكون
يكراخذ الكفر وان كان اعتقوا خلاف ذلك كذا ان فساد قاضى ن من انى بلغته الكفر
مع علمه انه كفر ان كان من اعتقوا ولا شك انه يكفر وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن
الى ما بين اختياره فقه كثر عند عامة العلماء ولا يغير بالجمل كذا ان المحيط وزيد في الخلاصة
جاءا فكلما للبعض وفي فساد قاضى ن واختصاصه واما الجاهل او انا تكلم بكلمة الكفر ولم يده
انها كفر قال بعضهم لا يكون كرا او جندرا بالجمل وقال بعضهم يصير كرا او لا يغير انما يقول
الغير يدل على احمية ان عدم اعتبار العند بالجمل هو الصحيح ما في اكثر النصوص ان من كفر
بما نطقا وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا يفتنه ما في قلبه لان الله لا يعرف بانطق
به فاذا نطق بالكفر كان كرا عندنا وعند الله تعالى ما في الحديث والبرازية ان من اطلق كلمة
الكفر عند او لم يعتقد الكفر قيل لا يكفر والصحيح ان يكفر **ومنها** كرا المكر بغيره او حبس كرا
ولو اكر بالحق او باطلا فعضو او بغيره من من وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كرا او
استى ما كرا او كرا ان لو يعلم الخير من الشر والارض من السماء كرا في الاحكام ولو لا يعرف
الارض من السماء والخير من الشر لا يكفر عند علماء كرا ولو لم ايقن كرا عند ابي حنيفة ومحمد
عزم امراته ولا يحكم فبيته ولا يصح عليه اقامات الا انه لا يفسد بالرفق واما المعصية فلم تذكر
في الكتب المعروفة قال شيخنا هو في حكم الرواية بمنزلة البصير الكفر من فساد قاضى ن
في بعض الكتب من قد راجع ان من اكر مع الكفر بغيره يتلف او ما يشهد ان تلفه بالكفر وقلبه
مطمئن بالايمان ولم يخطئ به شي سوى ما اكر عليه لا يحكم بكفره وان خطر به ان يخبر من كرا
في الماضي كرا او قال ارون فكل حين تلفت جهرا بكلامهم وما ارون كرا استبلا يحكم
بكفره قضاء حتى يفرق القاضى بينه وبين امراته لانه لم يزل عن اثباته ما اكر عليه وعلى من كرا
في الماضي وهو غير مكر عليه ومن اكر كرا في الماضي لما ساء قال ارون الكفر بكفره ولا

إلهنا الله العليم

يصدق القاضي أو الظاهر الصدق حالة الطوارئ ولكن يتبين أي مصدق ويأتي لانه اولى
بمحمل لفظه ومنها **ما** قال هو يردى او يغرق او يبرئ من الله او من الاسلام ان
فعلته كذا كان بينا فان باشر بغير اكله فليس فيه كذا لو فعله بعد اكله ارماض ارمال
هو يردى او يغرق او يبرئ من الله او من الاسلام ان كنت فعلته كذا اصبى وقتك ان
فعل فلو لم يصب ان فعل او لم يفعل لا يكره وقا فان علم انه فعل قال الميثاق بغيره وان لم يصب
الاية السرخسي الاصح انه ان كان يعرف هذا اينا ولا يكره لا يكره في الماضي والمستقبل
وان كان جاهلا او غفلة ما كثر في الماضي كثر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط
يكره لانه اذا باشر وعنده انه يكره فقد روي بالكره والرضا بالكره وهو حاصل ان لكل كلمة توجب
الكره اذا ذكرت في حادثة بالشرط فانها علقته بالشرط لا بالشرط بشرط ما عهد به فلو كان
اخر يكره روي الحكم الشهيد عن ابي حنيفة والي يرضى انما لا توجب الكفر وان علقته بشروط
في المستقبل لا توجب الكفر اذا احتشمتها وتكون بينا والخييار ما ذكره الامام السرخسي
والامام فخر الرازي انه ان كان الحالف جاهلا يظن انه يكره بعد ان يكره وان كان عالما بالكره
عالم لا يكره الكفر في الخلاصة وفي حاشية الاستبصار وقال صاحب الهداية في حق هذا
الحاشية الصريح ثم انه ذكرنا كتابه المسمى بالخيارات ان كل ما يكون بتخيير كذا كانت
تعلقته بينا عندنا وهذا ما نرى من عايشة وابن عمر وفي ذلك شذوذا يقول ان فعلت كذا
فيا بري من الله فاف البراءة منه مع كونه احوال والكفر واجب الامتناع فيكون بينا ومنها
اذ من اعتقه الحرام حالا او بالعكس كذا ولا يحكم بها الا عطف وتقبل التزم كذا واجبها انا
قال حرام هذا احلال لترويج السلعة او يحكم اهل لا يكره هذا الخط ان قام لعينه امان
حرام لغيره لا يكره وان اعتقه وان احرام لعينه ان يكره او لا يكره لانت الحرمة ثابتة بدليل
قطع امانه التي ثبت بها مالا او فلا يكره كذا في الخلاصة وغيرها اقول الفرق بين
الحرام لغيره احرام لعينه وغيره ما ذكرنا التلويح ان الفعل الحرام نوعان الاول ما يكون
منشأ حرمة عين فذلك الحرام حرمة كل مرتبة وشرب خمر وكذاها وليس حراما لعينه الثاني
ما يكون منشأ الحرمة غير فذلك الحرام حرمة الكل احوال الخيرة فانها ليست لنفس فذلك الاول بل

4

يكون ملك الغير فالكل هم حرام لكن الحرام بل لا كل في الجملة بان يأكله ما لم يكن بخلاف الاول
 او الحرام في منة بطلية الفطر لازم من ذلك عدم الفطر ضرورة عدم تحله فاذا قلت
 المنة حرام فعلى ما بيننا من اهل البيت واذا قلنا جز الفجر حرام فعلى ما بيننا ان
 الحرام اما ما حاز او على حذف المضاف كان في ذلك واسيل للبرية انتهى وقد يعنى
 باعتبار الكلام الحرام جز الفجر حرام فالحذف لفظي في شرا العباد من اعتقده الحرام
 حالا لا فطرته لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفره الا فلا بان يكون حرامه لغيره او
 ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين اهرام لعينه ولغيره فقال من استقر حراما
 علم في وقتنا تحريم كساح ذوى الحرام او شرب الخمر فهو كافر انتهى وفي جوامع الفتا
 من انكر حرمه حرام مجمع اخرته او شرب فيها يكفر انتهى قوله مجمع اخرته معناه ان يكفر
 اخرته بمجموعها ان يتقاع عليها وفي المنة من استقر الحرام ولم يعلم انه حرام فقد كفر انتهى
 وفي ما بيننا من لو استقر حرامه على امراته الخايف او اسكر اللواط بها لا يكفر
 وهو الصحيح وقال ابو بكر استحلال الحيض الجاء في الحيض كزوني الاستبراء
 بدنه وضلال لا كزوني ابن رسم انه ان استحل الجاء في الحيض ما ولا ان النهي
 ليس للتحريم لا يكفر ولو استقر مع اعتقاده النهي المفيد لكفره وعن الامام الحسن
 ان استحل له كزونا تفصيل انتهى وفي مجموعة الناصر حرمه زنا في الشهر لم يردوا
 من استحل المعصية صغيرة او كبيرة **كفر ومن احكم** في راجع المواتر والمشهد وجز
 الواحد واجتماع الصحابة واجماع من بعدهم وما يتعلق بذلك من اختلافهم جازما علم انه
 فوكفي في المسابقة فوكفي في المسابقة من العلم ان من الامور التي حرمها يكفر من غيرها
 ما يقع عليه والظاهر بعد العلم به وفي غير ما يوجب الكذب هو مجرد كراهية ما ثبت عن
 النبي وموافاق ضرورة اني ظننا بان ثبوت ضرره عن هذا اشتهر وتواتر فاستوى
 في معرفته الخاص والعام يكفر جازما وما لم يكن كذلك بل نظر احادوا فيضل احادوا وليس في
 ولا يكفر وانما ثبت قطعا ولم يبلغ حد الضرورة كما سبق في بنت الابن السدس مع البنت
 اجابا قطعا هو كلام الحنفية الاكثرا راجح فان لم يشرطوا سوى القطع في الثبوت وجب

فہم

۱۳۵۶

1. **بنو النضير**

[illegible]

عمل على ما اذا علم المكثر بثبوته قطعاً لان نشاط الكثير وهو الكذب او الاستحسان
بالدين عند ذلك يكون اما اذا لم يعلم فلا يكفر الا ان يذكر له اهل العلم ذلك فيلج
انتهى وقال شارح المسيرة وهو ان الظاهر ان الشريك في ذنبا في غير تلك
المصنف وهذا الجدل قد لا ان يذكر ان هذا الجدل وبقا لان الامم الحربية ثابتة
كمن يكفر من مخالف الاجماع ونحن لا نكفر من رد اهل الاجماع وانما الله تعالى وحده
الاطلاق من اطلاق الآية انما في حق من كفر بما جاهد الجع عليه من اهل الاجماع
المؤمنين على ان التعزيم ثابت بالشرع ثم حمله قال لا ثم يكون رد للشرع انتهى والله
عنه انما في حق من اطلاق بكفره الجع عليه قال الامام النووي في اربعة
ليس بكفر جاهد الجع عليه اطلاق بل من جحد مجاهدين فيه ومن المأمور الظاهر
التي تشترك في مفرقتها الخواص والعمام كالصلوة والحزيم الخ وتكونها فروع من جحد
مجاهدين لا يعرف الا الخواص كما سقنا في بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتكون
فليس بها فروع من جحد مجاهدين ظاهر الا ان في حق اهل الكفر خلاف انتهى وقيل
انهم ومن المصنف في شرح القدر اطلق بعضهم ان مخالف الاجماع بكفر والحق ان
المسايل الاجماعية مارة بصحتها التواتر على صاحب الرأى كوجوب المصلحة الخمس
وقد لا يصحها فالاول بكفر جاهد على لائحة التواتر لا على لائحة الاجماع الى هذا كلام
الشارح المسيرة وفي محل اخر من نفس المسيرة قد اختلف في بكفر الخ الى ان يصح
الاتفاق على ان ما كان من اصول الدين وضروباية بكفر الخ فيه وليس
كذلك فذهب جماعة الى بكفره ذهب الامام الاسفرايني الى بكفره من كفر بآياته وقيل
او اختلف الاجماع السلف وظاهر قول ابي حنيفة وان في انه لا يكفر واحد منهم
فيما ليس من الاصول انتهى مختصا وقال شارح عدم الكفر اهل بكفر الخ الذين فيما ليس
من الاصول المحلولة من الدين ضرورياً وهو المنقول عن جمهور الفقهاء والمتكلمين انتهى
وفي التبع الاجماع هو اتفاق المجتهدين من انه محذور في عصره حكم شرعي وفي محل اخر
بعض الناس من خصوا الاجماع بالصحة وبعضهم بغيره الرقول وبعضهم باهل المدينة وبعضهم

المعنى

البعض لا يشترط اتفاق الكل بل الأكثر كافي وعندنا يشترط لأن الحجج إجماع الامة لما بقي
 احد من اهلها لا يكون إجماعا وإن محل اخر منه الإجماع مع حراية إجماع الصيابة ثم إجماع من
 بعدهم فيالم نرو فيه خلاف الصيابة ثم إجماعهم فيأدوى فيه خلافا ثم هذا إجماع مختلف
 فيه وفي مثل هذا الإجماع يكون التعديل في علم واحد وفي عصر واحد والإجماع الذي ثبت ثم رجع
 واحد منهم إجماع مختلف فيه انما انتهى وفي حاشية الرسالة السلكية رسالة للمصنف واصل
 كلامه البرزوي ان هذه المرتبة الاولى بمنزلة الآية وانجز لمؤثر يكفر جاحدا والثانية بمنزلة
 انجز المشهور فيصغر جاحدا ولا يكفر والثالثة لا يصغر جاحدا لما فيه من الاختلاف وفي محل
 اخر من الموقوع انما اقبل ان الإجماع السكوني لا يكفر جاحدا وان كان من الاول القطعية
 انتهى وفي شرح اصول البرزوي لا يكفر جاحدا لواجب ولكنه يحتمل فسق ماركه اذا ترك اختبارا
 انتهى وقال المحقق الفاضل الشهير بحاج طيبي من علماء علماء طه صفة السلطان
 سليم خان بن بابويه خان في حاشية رسالته المجهولة في سائر سبب الوصول افرام بكنيت
 المكتبة او انجز المتواتر قطعي بالدلالة او لم يكن انجز متواترا او يكون قطعا لكن فيه شبهة
 او لم يكن الإجماع إجماع الجميع او كان ولم يكن إجماع الصيابة او كان ولم يكن إجماع جميع
 الصيابة او كان إجماع جميع الصيابة ولم يكن قطعا باهلم ثبت بطريق الغاير او كان
 قطعا لكن كان إجماعا سكوتيا ففي كل من هذه الصور لا يكون انجز وكذا يظهر ذلك
 لمن نظر في كتب الاصول فاحفظ هذه الاصول فانه ينفعك في استقراجه فروع
 حتى تعرف منه صحة ما قيل في خبر في باب معرفة الفاظ الكفر من انه يلزم الكفر في موضع
 كذا ولا يلزم في موضع كذا اخر انتهى كلامه جبارة وفي التتبع العلم المتعلق بمكان
 احد ما يتعلق الاحتمال اصطلاحا فيكم والمتواتر والثاني ما يتعلق الاحتمال الثاني من
 غير ظاهر كالظاهر والاضرب انجز المشهور كالاول يسمى علم اليقين والثاني علم
 الظان في محل اخر من اللفظ انما طرقت المراد يسمى ظاهر بالانجبة اليقين ثم ان
 ظاهر الموضوع بان يتيق الكلام الكلام انما لم يسمي فصاحم ان زواحي حجاب
 التاويل والتفصيل ليس منسرا ثم ان زواحي قد اعمال الفسخ ايضا يسمى حكما

التاريخ

کلام بیادگار

ومنها ان الرضا بكفره كزوفاء ولما الرضا بكفره فاضلف فيه فانه الامام
هو اهز او ان يكون لنا يكون ذلك كذا او ان يكون الكفر يستحسنه الامام
يكن كذلك ولكن احب موت المؤمن الشريعة الكفر حتى ينتقم الله منه فلا يكفر ومن
ما لم يقر به ربه الحسن على امواله واشده على قلوبهم فلا يرثوا حتى يروا العذاب
الابدي يظهر له صفة ما يستحقه او عينا وعلم هذا اخذ من قال لظالم اياك الله مع
الكفر او قال سلب نفسك الايمان فلا يضر لوم او ان ينتقم الله منه على ظلمه واوابه
وقطر ما على الولاية من اية ضيف اذ الرضا بكفر الغير كزوفاء تفصيل كذا في المحيط
وفيها ايضا انه يكفر من لقن كذا الكفر غير كذا الكفر لتكلم بها ولو كان لقن على وجه
اللعب والضحك وان من غرم على ان يامر غيره بالكفر كان بغيره كذا انتهى وفي
فتا رات النوازل الرضا بالكفر يستحق الكفر ليس بكفر وانما الرضا بالكفر ضيقا
له كذا كذا امر اذ بان ترة لتبين من زوجها فقه كذا الامم قل ان ترة المرأة روى
ان ابا ضيفه لى ابنه من التكلم في علم الكلام فقال انت تكلم فيه يا ابنه فقال نحن
نكلم فيه كان على موسى رضى الطير واكرم تتكلمون فيه وتزعمون ويريد بكثر
واحد شكم زلم صاحب ومن اراد كذا صاحب فقه كذا هو انتق وفي المصنف المنة قال
الامام الضحا الرضا بالكفر لا يكون كذا او قال غير يكون كذا وروى عن محمد بن المسلم
لو اوضح خشيته ثم اسير حتى لا يتدبر على تكلم كلمة الشهادة فقه اسلم ولم يترك
انتق وفي جامع الفوائد قال الحسن الامام الحسن هذه المسئلة لا فقه واما
افوا واما ان المسلمين على ان لا يسلح حقيقة ولكن يظهر الاسلام قيمة ليخوضوا
القدر فلم يكن هذا رضاء منهم بكفر غيرهم انتهى **ومنها** اذ فيك عن تكلم بكلمة
الكفر بكفر الا ان يكون الحكم ضروريا بان لا كان الكلام مضحا كذا في
مشت هو الفتاوى **ومنها** اذ من غرم على الكفر ولو بعد مائة سنة بكفر في الحال
كذا في الخلاصة وفيها وفي المنة من امر الكفر اذ لم يكفر لانه ضاف لواجب
التعظيم ولو وقع في قلبه انه ليس بمومن لا يكفر ما لم يعتقه كذا **الباب الثاني**

هذا هو الكلام في الامام الحسن عليه السلام

فيما يتعلق بالله تعالى وتقدس اعلم ان توصيف الله تعالى باليقين واليقين في الله تعالى
هو اعلم على اطلاق كليان تحت اربعة وجوه **الوجه الاول** هو كونه في كمال اليقين
والاعلم وكما في احوال المتعلق بهذا المقام هو هذا ما ذكر في هذا الباب **الوجه الثاني**
بالله تعالى في علم ان الامام الاعظم في الله تعالى في الفقه الاكبر صفات الله تعالى في الازل غير
مودة ولا مخلوقة فمن قال انها محدثة او مخلوقة او محدثة او قديمة او متناهية او غير متناهية او غير
تأله تعالى وفيها ايضا اذا اشكر على النعمة التي من وقا في علم التوحيد فانه يشكر ان
يشكر في احوال ما هو العوالم عند الله تعالى الى ان يجد عالما فيسأله ولا يسأله ما هو المطلوب
ولا يعذر بالوقوف فيه ويكفر ان وقف انتهى وفي البرزخية وفيها من وصف الله تعالى بالانه
يليق به او استحق باسم من احياه او بارى او امر او انكر وعدا هو او وعيدا يكفر اذا
كان اجزاء ما يتا بطاع منطوق انتهى وفي التمهيد من قال ان الله تعالى نور جلاله يتلألا
كروى من قال ان الله فوق العرش بلا كيف ولا فوات لا يكفر لكنه ضاوه ومن قال
انه تعالى لا يعرف بالحقيقة لانه لا يدرك كذا لان اوصاف المعرفة تثبت بالنص يقول الحقير
يروي ما روى عن ابي ضيفه انه كان يقول سبحانك الى ما عجزت عن حقها ولكن ولكن
فمنك حق معرفتك ونصب في نقصان النعمة اخذته تمام المعرفة انتهى وفي التمهيد ايضا
من قال ان لا اقول ان الله تعالى في اولين شي اتوقف فيه بكفر لانه انما للنص قال
تعالى قل اني شئ اكرم شأنا قل ان الله شبيه الالهة واللاهوت انتهى قال والاصحاب
من وصف الله تعالى بالوجوب والتغير والتشبيه بصفات المخلوقين سواء وروى جلاله
النص فيه اولا فانه يكفر بالاختلاف وفيها ايضا من انكر صفة من صفات الله تعالى كالسمع
والبصر وغيره كذا ومن سمي الله تعالى باسم لم يسم به نسب ولم يوافق معنى الربوبية ولم
يروى به اخر فقه كذا ولو سمي الله باسم لم يروى به الاثر ولكن يوافق معنى الربوبية فقه
اختلف في كونه خطأ والاصح انه لو من ضايع معنى الربوبية فلا خطأ ومن
قال ان الله ما كلم اوم وموسى وغيره ولم يروى به كذا لان النص في الحقيقة ان
الله تعالى كيفية الهيئته او ماهيته كذا واذوا كذا عند احد ان الله تعالى كذا كذا قال

للامام الاعظم

[illegible]

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ سَبِقَ الْإِشْرَاقَ

نہیں

انتم و من انما نیت لواله خدا
را جان میداند که من چیزی
نمیگویم لان الله اعلم
بما یرون من المکان و فیها ایضا
برای من

اقول وعلی هذا الذی ولی
یلبس ان لا یكون کذا منه
الطریقا کما یستلزم واما علم

قشانه منقش
ان کلمه و شکر

[illegible]

في المسيلة الاولى نطرح لانه ذكره

اندر

و فی حال فیض ای بار خدای قیصر کز آن بار خدای فی الحال رسیده
 شد که چنانچه شد که خدای و من تا فیض بزرگ خدای که کلام
 نیکو باشد و قیصر کیز درون ان خدا، و نامش و اولاد و چهل لایق
 و درواصا و لایق خدای اسم من پیدای امر شیعیان کتبی ای من
 پیدای امر البیت و خدای من پیدای امر الزبیه و قیصر لوار او
 کلام این کز لوار او را و کلام او را و لایق بار خدای کلام
 و جود من اسماء السلام و بیکار من اناسد کتبه احدیها بار
 و الی فی خدای استی و فی خدای استی و فی خدای استی
 فیض ای بار خدای من خدای فیض کیز و مال
 نام فیض ان را و اسم ای هر من لایق
 ان خدا و لایق پیدای او و لایق و لایق
 ای خدای من کیز انهن و فی خدای استی و لایق

مشترکہ

ثم ان الاقدال المذكورة في انشا لا يفرق هـ ركاكة واشكال
كما لا يفرق في سطر من ذوي الكمال صـ

فلانا بالمعروف فقال لوني مارا جركو است او قال جركو است تالم او را
 امر معروف كينما او قال انا اخرت العاقبة او قال مالي هذا الفضول كذا الكثر
 البرازية وغيرها يقول الحق هو الظاهر انه لو لم يكن قوله اخرت العاقبة
 قيل انما قيل يمكن ماويله فينبغي ان لا يكون فيه كما لا يخفى وجهه على النبي وفي القصة
 اداب المنازل من قال الفكر افضل من اداء الرخصة كذا انتهى وفي القصة من
 انكر اخراجه والعشر لا يكفر ولا يفتن خصوصاً في زماننا **الباب السادس**
 فيما يتعلق بالشرع والعلم والعلماء في الوجيز سبق واحد من الصيغ وهو بلفظ
 ليس بكفر بل كبرية ومضى في العكس فيقول الحق فينبغي ان يستعمل بلفظ
 عدل الشيعين كما سيأتي فيها وجهه قريباً وفي اداب المنازل سب الصيغ من وجه
 واحد ليس بكفر بل ضلالة ولا يبرز كما استدل الى ثلاث مرات ولو سب اكثر من ثلاث
 مرات قيل انتهى وفي الاشياء الاستدلال بالعلم والعلماء كذا انتهى وفي الخلاصة من
 انفس علماء الشيعة بلا صيغ ظاهراً خفياً عليه الكفر وفيها ان افاضوا
 ان كان سب الشيعة اياها كرم ويلعنهما فهو كافر ولو تفضل عليها لم يجر
 صيدع انتهى وفي مناقب المناقب للكروري من انكر خلافة الشيعة او انهم
 لحجة النبي وم اياها اذ اعترف بخلافتها وفضلتها وقال احب علياً اكثر منها
 لا يوافقهم ان شاء الله تعالى وفي المتن سبيل ابو حنيفة عن مذهب اهل السنة
 والجماعة فقال ان تفضل الشيعة وكنت احنثين وتري المسح على الخنثين
 وتفضل خلف بر وقام انتهى وفي اخره من قال ابو بكر الصديق ليس من الصيغ
 كذا لان الله تعالى في القرآن صاحباً ولو قال عمر وعثمان وعلم يكونوا من الصيغ لا يكفر
 ولو قد في سورة النبي وم سري عايشة لا يكفر بل يفر اما لو قد في عايشة وم يكفر
 لانه قال الله تعالى في القرآن انتهى يقول الحق ما من ظلال من الشقاق سب النبي وم
 يقتضي شتمه بان قد قبحه نسايب وم اي سبته فليست بكفرة كذا في قوله
 بنسبة نقص الى عظيم قدره اكليل صلى الله عليه وسلم عليه كل غداة واصيل فليعلم

الشيعة بين
 وفي خلاصة من
 خلاصة الصدوق كذا انتهى
 في البرازية من انكر خلافة
 ابي بكر بعد كذا والاصح وانكر
 خلافة عمر بعد كذا في الصحيح انتهى

كل من

فيما وجه وجهه في غير ذلك من قال رجلها شي لعن الله بني هاشم وقال اروت
 الظالمين منهم يدوب بدماء اجها والسلطان وكذا لو قال رجل ان هرون فرقة
 النبي وم قولاً قبيحاً في ابايه او من النسل او ولد علي علم من ان من فرقة النبي وم
 ولم يكن يقتضيه تخصيص بعض ابايه واخراجه النبي وم من سبته منهم انتهى وفي الحديث
 لو قال لعالم واحد انه الاستحقاق كذا انتهى وفي الظاهر قال لفتية اخيراً
 ما اتبع قصص الشرب يكفر للاستحقاق بالعلماء انتهى يقول الحق وكيف لا في سنة
 قصص الشرب وفي الخلاصة لو قال لعالم قصصت شربك وكففت **البيان**
 العامة على العائق استحقاق كذا في انتهى وفي البرازية الاستحقاق بالعلماء كذا في
 علماء استحقاق بالعلم وهو صفة الله تعالى في فضل علي عبا وليه لو اخطأ هم على
 شرعية نيابة عن رسوله فالاستحقاق بهذا ايعلم الى من يعود وقال لفتية
 وان شئت ان اول علوتي علويك يكون ان قصد الاستحقاق بالدين والافلا لا
 التصغير قد يحكي التعظيم ايضا شتم العلماء او العلم العالم او العلوي لأم
 غير صالح في نفسه وعداوتة بخلاف الشرع لا يكفر كذا في الاخطا قال فغل
 وان شئت ان هاشم كذا في فغل كذا في ان يكفر قيل هذا اذا اراد به كل افعالهم
 لانه يتوهم بين الحق والباطل انتهى وفي المتن قال فغل وان شئت ان هاشم
 وفغل كذا في هاشم كذا في لو قال ذلك لفتية معان لا يكفر انتهى رجل ليس على
 مكان مرتفع وطائفة سب لونه من مسايل بطريق الاستهزاء ولو كره كذا في
 جميعاً قال الامام عز الدين الكندي التشبه بالمعلم على وجه السوء باخذ اكنة
 وخراب الصياغة كذا في وفي المجلس العلم فقال من علم ص وانم او لم يعلم
 كذا في لو قال من يقدر على ما يقول او اد ما يقول او من يقدر على ان يعلم
 با امره العلماء كذا في البرازية قال صاحب جامع الفضول من ذكر المجلس
 الاخرين اقول في قوله من يقدر على الايمان ما يقول له لا يسمع في مجلس العلم
 ما لا يستر على كل احد من كثرة التدافع والرياضة والمجاهدة التي تحكي

هذا

او مجلس علم

باشم

سوفنداره اوقال پيش نرو اوقال من شريعت چه وانم اوقال راوتوس
هست شريعت راجه كنم بغيره فكلمه دلو قال رمي الى الشرع قال الاستساقه
واحدة اخرى قال بعض العلماء يعز دلو قال انك كسيم كرتي قاضي وشريعتي
برو بغيره ومن المافريه من قال انه اروا به قاضي البلد لا بغيره الكرخ البرازيه و
غيرها من جامع الصغرين واوله قال صاحب جامع الفوائد ليس بعد ذلك
هذه المسيله اقول غرضه انه وقت الاخذ كان تراضيه ولا يعاند ولا يطلب
الى القاضي وليس غرضه انكار الشرع واستحقاقه فينبغي ان لا يكرهه وان لم يروه قاضي
البلد وفيه مال الخصم ما تقول ليس بمشروع في شتاء جسد عاليا وقال ايكن شرع راكفر
قال الخصم من باتو بكم هذا الماركه فقال خصمه من حكمه انم اوقال اني حكم نرو ادايجا
حكم نيست ارضاي حاكمي تراشيد ادايجا ووتوس هست حكم چه كند فيه اكله كز قال
صاحب الهدايه نقل عن الفادى الصغريه في قوله اني حكم نيست لوقاله عاوجه رو
الحكم بغيره لادوال عاوجه الخن بان تغير الزمان وهذا اصح انتهى وفي الجواهر قال
لاخر لا تذهب الى محلب العلم فان ذهبت اليه بطلت اركانك او عزم امرانك مازنه
او حده كز دلو قال لا ياشي اعرف العلم كز انتهى انتهى وفي اواب المنازل قال التوحيد
ليس في علم الشريعه او علم الحقيقه افضل من علم الشريعه او الحقيقه ليست في علم الشريعه او
الحقيقه اصب الى من الشريعه ورواوه علم الطائفه كز يقول ايجره الظاهر ان بغيره لا يجوز
التوحيد ليس في علم الشريعه ان لم ياوله ورواوه بان المراد بان مروا من التوحيد المذكور
والسماح انتهى والسماع على ما قاله الصدوق وانه اعلم وفي المختارات قال لا فرق حكم خدا بين
است فقال من حكم خدا راجه كنم او قبحه وانم بغيره انتهى وفي البرازيه قال ابراهيم اسم قوله
چه وانم استحقاق بامر الله بغيره والهيجه انه لا يكره لقتل النبي عم اندرون ما حكم الله بكم
انتم من اها ان الشريعه او المسيله التي لابد منها اوقال لا اعرف الحمل والحوام اواخذ
بالمسجد ونحوه عايعظم في الشرع كز كذا في نتيجه الفادى **الباب السابع** في
الاقرار بالكنز صريحا والرضا به صريحا او ضمنا وفي التثنيه بالكنز وهو من حيث التثنيه

[illegible]

وحياتيا بجمع ما فكر من اضره مني عليه الكفر او هم به يكفر لانه مناف لواجب العقليم ولو
وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يقتضه كذا الا انه المنيه ومن عزم على الكفر ولو بعد
مائة سنة يكفر في الحال كذا انه اخلاصة ضرب احد اصحابه فقتل له الست بمسلم فقال لا
ان قال قد اكره وان غلط لا يكفر ولو قال هب الى السبت بمسلم لا يكفر وقيل قد لا
هو ابايخ قال لم يست بمسلم بغير لا يكفر ايضا قياسا على هذا ولان معناه عند الناس
انك لم تفعل افعالا ليس بافعال المسلمين اهل الاسلام كذا في البرازيل بقول الحقير قوله
قياسا على هذا قياسا مع العارف كما لا يخفى على ما ملحق وفيها من تكلم بكلمة ليست بكفر فتقل
له كونه بهذه فقال كافر ثم لا يكفر بقول الحقير على قياس قوله هب الى السبت بمسلم يعني ان
لا يكفر هذا ايضا او لا يقتضي الكفر فيها وانما العلم وفيها تكلم بكلمة ليست بكفر فتقل له ان
شيء تفعل فقد لم تك الكفر فقال ما ذا افعل او الرضى الكفر يكفر قال هو ساعدت قرا
وكي كافر يكره لا يكفر بخلاف قوله صر زمان كافر ثم قال لا ينافي يا ابن الكافر عند
المسلمين بقول الحقير في الصلاة نظر اوسيا في ان الاصح في احكامه انه ان لم يروبه فخصه
كفر نفسه لا يكفر وفيها قال في الامعة اربعه كنت كاهرا فاسلمت قبل بكفر وقيل لا
لان هذا الكلام للمبالغة لا التحقيق من قال انما كافر يكفر لان الحمد كافر ولو قال ما
علمت ان كافر لا يعيد بهذه الامة امر طاهر قال استقبلني امر كذا ان الكفر او قال
التبني حتى اروت ان الكفر يكفر في انتق وفي بعض الكتب قال لا فرق بين اصره كاهرا
كفر وكذا لو قال وعلى فقد كبرت يكفر ومن قال هو جه فلان كويده كره واكرهم كز كويده يكفر
انتق وفي المنيه قال ازين ليس هم كلامه كلامه معان برسرهم كز انتق وفي النية
اشته عرضة فقال ان شئت تو فني مسلما وان شئت تو فني كافرا قال لا غير واحد من
العلماء انه يصير مرتدا وفي جامع النصولين قال لا امراته بالكافر فعالتهم جميعا او ماله
جميعهم ماطلا او او جميعين نيم با تو بناسي او جميعين نيم تو امره اري كونه في كونك كله
ولو قال انك اكره جميعين جميعهم امره اري لا يكفر وقيل كز ايضا لانه على الجائز انما والحق
والاول اصح اقول الغالب فيما بين الناس انهم يريدون بهذا التعليق قال صاحب

عضو العلماء، هذا اذا
لم يتوشها اما اذا
هو نوزي فنه كسر
بالاتفاق وهو

اگر

الذيق

الذخيرة قال وما هذا الوفاة لا وجهها يا كافر ليدري انك ما فعلت فحينئذ اومأ
هو هجين من ارض بيرون اي اواك هجين نبي تر اندامى كفر الزوج ولو قال
الكره هجين اكر هجين بامن باشي فهو مع الاختلاف والاصح انه لا يكفر ولو قال
هو كره هجين او قال يكفر اكر هجين بامن باشي الا طهرانه يكفر قال لا يجنبى يا كافر
او كرهه فقال هجين بامن صحت مدارك اكر هجين نبي با تو صحت ندامى الى اخر
ما قر من الاطراف فهو مع طهره جارى بين الزوجين فهو مع ما مره كل فردك قالت
لا وجهها اي منع فقال لها بين جدين كما يا مع جربا بشي كفر وكذا الوفاة لها اي
منع فقلت بين جدين كما يا مع راجع واشتة كثره صلح قال بيم بودو كره كافر
شدي او قال خشيت ان كافر يكفر بقول اجير لم يظهر وجه الكفر فيها وجه الاول
فيها طاهر فيبقى اذ لا يكفر فيها لاروه واسمه اعلم وفيه ايضا قال اين روزگار
مسلمانى خست وكرزوين يست روزگار كافر وكرزوين است قيل كفر وقيل
لا قيل لم تو خوار زوى يا مع فقال مجيبا مع ويزعم انه لم يعتقد الجوسية فلو قال
اروت به الكفر لكنى لم اعتد الكفر يكفر فلم وكافر فى مكان فتدوى يا كافر فاجاب
المسلم فلو كانا فى غلر واحد لداى فتدوى المسلم انه ليدوى لذك العمل لم يكفر و
لو لم كره ما ع غلر واحد خيف عليه الكفر كافر اسلم فاعطاه المسلمه شيئا فقال مسلم
كاشكى وى كافر بودى يا مسلمان شدي و مسلمانان ويرا جبرى واوندى او قنى فذك
بقلمه كفر اسلم ولم اب كافر فذات الاب وترك ما لافعال لبتنى لم اسلم الان حتى اخذ
ماله لا يكفر وشيخى قال وينبى ان يكفر قيا ساع المسيلة الاولى او لا يكفر فى الاولى
قيا ساع هذه بقول اجير فيه نظر اولى الثانية صحت كما فى الاول مسبوقة بالكفر حقيقة نعمتى
خبروا الله او الى زمان اسلام ظاهرا سنية بخلاف الاولى اولى ثوبه عجزوا الرضا اراة
فحينئذ اراة خلق الكفر حال الاسلام ضيق فافتر ما كالا ليجنى وفى جامع الفضول ايضا
تنازع مع قوم فقال من ازوه مع بترم لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار قال انا
برى من الشراب والعباب قيل يكفر كذا قال الامام السرخسى من قال از مسلمانى

اذ فيه غنى ~~عن~~ ~~الكل~~
 حصول الكثرة و
 في الماضي و هذا
 رضاء بالكثرة و هذا
 معنى الاخذ او
 فاقترع ~~ب~~ ~~الكل~~
 لكن كرت
 خلاصة انه كثر
 في كلتا المستقيمتين
 لانه معنى الكثرة ان
 و انه اعلم بالصواب
 ص

[illegible]

۱۰۰

ابي الليث وعما قياس قول الفقيه ~~الشيخ~~ ابي البليغي ياتي بيقين ان تقع الزعة ~~فان~~
 وهو لو قال غير يا كافر ولم يقل الى حب شيئا قال الفقيه البليغي كذا ثم وقال
 قتله غير من شيئا بل لا يكفر فاستفتت هذا المسألة بغير ايجاب بعض اعينهم
 انه كافر فجمع اجواب الى بلج فوافق بخلاف الفقيه وضع البليغي رجع الى قوله وعما قياس
 مآثرهم يبين ان لا يكفر ما قول ابي الليث ومن اية بخارى وعما قياس مآثرهم يبين
 ان لا يكفر عما قول ابي الليث والمحاضر في حديث هذه المسألة اذ قال مثل هذه
 المسائل ان لو ارادوا التمس ولا يفتقد كافر اهل لا يكفر ولو اعتقد كافر اثنى عليه
 اعتقاد انه كافر كونه لانه اعتقد من الاسلام كونه اثنى عليه من الاسلام كونه كافر
 اعتقاد على التمسيد قال غير يا كافر فخط ان كان فيه شبهة في المآثر في المآثر في المآثر
 لا يكفر الا ثم بانه اذ المآثر لو كان في الدنيا او عثرا او عثرا او عثرا او عثرا او عثرا
 وان كان فاسا فعلمنا مصرعا فاسا فاسا في علوم الدين يكفر الا ثم انتهى
 يقول التمسيد ويبين ان يفتقد لم يكفر الا ثم بانه في ذلك لو اعتقد كافر اثنى وفي
 جامع التمسيد ليزار او ان يفعل فعلا فاسا فاسا فاسا فاسا فاسا فاسا فاسا فاسا
 ففعله ولم يفتقد الى قوله لا يكفر انتهى واذ ابواب المنازل قال كافر اسلم فقال له احضر
 وعنه فليكن كل امرء على دينه او قال يفتقد لكل امرء ان يفتقد من يكفر انتهى وفي
 البرازية قال لا فرق بين ان شئت مسلما وان شئت كافرا كلاهما غنمي سواء
 كفر لان الرضا بكفر غير كفر من لفتن غير كلمة الكفر لتكلم بها كثر الملقن ولو كان التمسيد
 على وجه اللعب والتحكيم غرم على ان واحد غير بالكره ان يعزمه كافر اخصا فقال اصدما
 لصاحبه لا الكفر غير ما انت به تفعله قال الفقيه ابو الليث اذ اراد بفتح محاملته
 دون محسن علم الكفر لا يكفر وقيل كثر ولما لا ولما لا ولما لا ولما لا ولما لا ولما لا
 به ان لو لا يكفر لانه يراهم التمسيد وبقية الافعال اجمعت الجوس يوم النيروز فقال
 سلم فربا سيرت بها وند يكفر وكذا لو سال مجوسي ما جبهه وادخل سال يكفر انتهى وفي
 المسئلة لا باس باجابه وند اهل الزعة او لم يكن فيه تقطيع شعارهم المخصوصة بهم

الفقرى ٥

4

موت خاني
خاني راس
ولد

موسى اتخذ وصية طلق ولس ولس ولس الناس اليها فمضى من المسلمين واهدي
اليه شيئا لا يكفر لان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة الحسن بالاحسان
سنة ايضا وخلق الراس ليس من شعار اهل الضلالة لكن الاولى للمسلمين ان لا يروا
لا يوافوا اهل الذمة عما مثل هذا الاصول لاهل الذمة والمصلحة فيكروا المسلم ان
يهدى اليهم في مثل هذا الدعوة لكن لا يكفر به بخلاف اهداى شيئا الى الجوس في
يوم يوم النور حيث يكفر وقال الامام ابو جعفر الكير لوان رجلا عبدا لله تع
عشرين سنة فاهدى يوم النور الى بعض المشركين بيضة يريد به تقليم فذكر
اليوم فقد كذبته تع واهبط علمه في خمسين سنة مما يهدى الجوس يوم النور
من اطعمته الى من لم يعرفه من المسلمين لا يحل اخذ ذلك مع وجه الموافقة معهم
وان اخذ لا يحل ذلك لابس به والاحقر اخذ اسلم لمن امن بالله واسلم اهدي
مسلم الى مسلم يوم النور شيئا ولم يروه تقليم فذكر اليوم لكن جرى على ما اعتادوا
بعض الناس لا يكفر لكن ينبغي له ان لا يغفل فذكر كذبا يكون شتبا بالوكيل من
اشترى يوم النور شيئا لم يكن يشترى به غير ذلك اليوم اذ اراد به تقليم فذكر النور
البيوم فذكر يكفر وان فعل لاهل الشرق والسمع لا تقليم فذكر اليوم النور
لا يكفر وسيل ابو جعفر عن ابن عبد المشركين فقال اذ اراد به تقليم فذكر
اليوم كروا ان لا تغفل لا يكفر من وضع على راسه قلنسوة الجوس قبل لا يكفر
لانه هو مودع بلب له حصصا بجنانه وقيل يكفر لانه طاعة الكفر ولا يلزمها الا من
الشرم الكفر القبح كنهها الكفر من البرازية وهي اخاينة بعد قوله لا يكفر وهذا
انما يصح او البس له ضرر ولا يعتد به ان يكفر فالبس واعتد به ان يكفر او البس اخاينا
بالدين يكفر وعن بعضهم انه اذا فعل ذلك يريد به تقليم فعلم لا يكفر انتهى وفي
جامع الفضولين الصحيح انه يكفر اذا يكن وضع الضرر بان يمزق القلنسوة و
يخرجها عن تلك الهيئة حتى يصير شبه قطعة ليدفع به ضرر البرد عن نفسه انتهى
وفي البرازية من سنة الزمار ووخل ووار الحرب قال الاستر وشي ان فعل ذلك

وغيره وزيد بن

وفي المصنفين وضع قلنسوة
الجوس على راسه فقبل لا يكفر
فقال ينبغي ان يكون القلب
موتيا وصية الكفر انتهى

التقليد

في كل سنة من سنة
البرازية من سنة الزمار
ووخل ووار الحرب قال
الاستر وشي ان فعل ذلك

من

في كل سنة من سنة
البرازية من سنة الزمار
ووخل ووار الحرب قال
الاستر وشي ان فعل ذلك

استثنى في الثانية من سنة الزمار
الان قال في الثانية من سنة الزمار
استثنى في الثانية من سنة الزمار
استثنى في الثانية من سنة الزمار

دوعالم

استثنى في الثانية من سنة الزمار
الان قال في الثانية من سنة الزمار
استثنى في الثانية من سنة الزمار
استثنى في الثانية من سنة الزمار

لتمليص الاسير لا يكفر ولو دخل للنجاة كز ومن ربط على وسطه حبلا وقال هذا
زمار يكفر ولو وضع على راسه شبه قلنسوة الجوس كنهها الكفر من البرازية
نفسه بالهدى والاضمار على طريق المزاج او المزل كنهها الكفر **الباب الثالث**
في كلمات الفسقة والعدوان وافعالهم وحقهم بالباطل في الهيئة قبل من قيل لم
جر اكره حلال كروى فقال باحرام يام كرو حلال كروى لا يكفر وهو عاص
كنهها الكفر انتهى وفي البرازية قبل رجل كل من اكل من اكل اول ما اكل من اكل
اول ما اكل الحرام فقال باحرام اصبا الى اذ قل يجوز في اكرام اول ما اكل من اكل
او حرام بايد او حلال ثانيا يد او بايد يكفر في كل من فلكر ولو قال في
الجواب اثبتى بواحد لا ياكل اكرام او بواحد ياكل الحلال او من بواحد لم ياكل
يكفر قال فوشن كاربست حرام حوزون كنهها الكفر صاحب الحيلة هو عذرا في شك قال
نعم الامور اكل الحرام يكفر قبل قبل حلال واحد احب اليك ام حرامان قال
ابا اسرع او قال ما لا يبدى حلال حلال حرام كنهها الكفر يقول كنهها
في جامع الفضولين ان في قوله لا يبدى كنهها الكفر بقية من حرام راجيا
ثوابه يكفر ولو علم الفقير بذلك فاقب المعطى كنهها الكفر هذا في حرام لعينه
اما في حرام لغيره كما اذا اخذ من شخص مائة ومن اخذ مائة في طاعة تصدق به
لا يكفر حتى ان لا يكون له حرم الله الخمر او لا يرضى صوم رمضان لما شق عليه
الصوم لا يكفر ولو عني ان لا يكون حرم الله الظلم او الزنا او قتل النفس بغير حق
يكفر وكذا الكفر ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات من تركه صغيره فقبل
فقال ما فعلت حتى اتوب يكفر وانتهى وفي المنيث شرب خمر قال شاربوا
الكه شاربى ماش وشت انتهى ابو بكر الطرخاني انه يكفر انتهى وفي البرازية
فاسق شرب الخمر وارتباو، ينشروا الدراهم عليه كنهها الكفر وكذا الوفا لولا
مبارك كنهها الكفر قال دوعالم هذا من اخذ المكس والضرائب ما طعة فمن قال
لجبارك باو كنهها الكفر انتهى قال صاحب جامع الفضولين ان قول الامام انه حسن

لا يعني المعنى الذي هو المقتضى بالشرفين اذ لا يكون فكلا الكلام مذهب
 العديته لان نفس قد يراد به الشر ليس بيقين واما اليقين فهو ذات الشراعي
 كسبب والفرق واضح والله اعلم وفي البرازية توجه عليه بين فارادان كلف بالله
 فقال المستكشف سوكنه كذا في خواص سوكنه بطلاق وعماق خواصه اختصها
 في غير كلف المستكشف وقيل لا يكره فانه قال يمين مغلطة خواصه لا يكره انتهى وفي
 جامع الفصولين هو فان قال لا يريده المخلص اليقين بالله بل بالطلاق والحققة
 كثر عند بعض اصحابنا وعامة علماء الانبياء لا يكره انتهى وفي المحيط من قال بالله صرح
 وبراسك قيل قال بعض المشايخ يكره قال على الارزاق افاق عاين قال كتمان
 بحياتي وحيوتكم وما اشته فذلك الكفر ولو لان العادة يقولون ولا يعلمون
 فقلت انه شر كانه لا يدين الا بالله انتهى وفي البرازية لا يكره اذ يقال لعمرو
 فلان ان افعل كذا لانه لا يصح اكله بغير الله فانه قال وفي بالشرط برفيقه
 ومكث في كبره ولا يكره من قال كل ما فطنت من امور الاسلام اعطيت للآخر
 اذ فعلت كذا واحال انه قد فعله لا يكره ولا يكره كرامة اليقين لانه يمين
 نحو من كنه ما يخفى لا يكره من الكبار قال في ابن وسهامي زرتين بانفت
 مراجع روضي كم نبئت هذه الخفايا انتهى وفي جامع جامع الفصولين قال
 الرزق من الله مع ولكن اذ بنوه جهنم خواصه فقل يكره اذ حركه اليقين
 العبد ايضا من المكسب الله وهو يري الرزق من الله انتهى وفي اواب
 المنازل من قال الكسب واجب على كل حال فهذا بركة وليس يكره لظهور
 ما عليه من قال ما سرفلا سبب استمر اكم بنوه او قال ما اين ووازيك
 من جايسته مراجعته كم بنوه قالوا يكره انتهى بقول الحنفية في الخلاصة ان
 هو ينبغي ان يكون فيه خلاف كما قيل في اسطر وفي المنة قال لا يكره
 اذ تسمى سجد لله تعالى وسجدة الى لا يكره لانه المراد منه الشكر والمنة لا
 حقيقة السجدة صحت فعل المذهب قال مذهب الشافعي ليس يكره ولا يكره

وفي جامع الفصولين قال لا يكره
 وفي كلياته لا يكره ولا يكره
 ويجوز وسر لا يختلف فيه انتهى

قيل انه يكره وقيل غير ذلك
 الكفر دينه ايضا هو

قيل ان يكره عاقب ما في باب ما يكره في الدين
 من ان يكره ان يكره في دينه ان يكره ان يكره
 وكره سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 كبره سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 وكره سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 وكره سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 وكره سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

العلم

العلم لا يكره انتهى وفي اواب المنازل قال من اراد كتب كبر لا يقبل بقرينة اذ لا يكره لانه
 روى للنصوص انتهى وفي البرازية سلطة عطس فقال لم رجل رجعك الله فقال
 اخر لم تقول للسلطة هذا الكفر خفي من قال للسلطة زمانا حاول يكره
 لانه جابر يمين ومن سمي الجور عند لا يكره وقيل لا يكره انتهى وفي المنازات
 من قال للسلطة ظالم حله انه حاول يكره وقيل لا يكره لانه قد يعيد في سبي
 تا انتهى وفي المنة ان الذي قال لا يكره هو الشيخ الامام الاطهر عليه السلام السيد
 الامام ابو شيعة من كبار علماء الشيعة واما الذي قال يكره هو الشيخ الامام
 الاطهر عليه السلام الذي قال لا يكره في الامام الخميني وفي البرازية من قال
 للسلطة زمانا حاول يكره لانه جابر يمين ومن سمي الجور عند لا يكره وقيل
 لا يكره لانه لا يكره من يقول بوجه انه حاول يكره او حاول من طريق
 من قال الحق وعلم من هذا انه لو اراد به حقيقة اللفظ يكره عند الكرافة في قوله
 في قضية جارية يكنى لصدة الاطلاق فلا يكره قلنا لا نسلم بل في العرف لا يطلق الا
 على من استمر عا وبقية الشرع بين الرعايا كما لا يخفى على من صرح في عمره متصل
 وحر ك ولما صدر عنه ظلم مرة ظالم فصح انه وصف اخذ المكس والضرائب والى اكملا
 برسم الشرع عا ولا فطر الظلم عا ولا يحسد واليقين حسنا انتهى وفي
 الظهيرية من قال لا يكره من لا يكره من لا يكره من قال لطلحة صالح لما وك
 عندي كلفاء اخنبره يخاف عليه الكفر انتهى وفي المحيط من قال للمعاصي هذا ايضا
 طعن طريق مذهب يكره يقول الحنفية الظاهر ان هذا ايضا لو قاله مستحسنا
 لبا اما في قريته حالية او مآلية بانه قال مستحسنا لبا مستحسنا لبا او
 مستحسنا لبا اياها اياها العصاة من سبب وكفر ذلك ينبغي ان لا يكره حينئذ والله
 اعلم وفيما ايضا من عي الى الصالح فقال انا اسجد للصنم ولا اؤضل هذا الصالح
 قيل يكره قال وفيه عدى نظر بقول الحنفية في المنة قال ببا سجد كتم وباوي
 صلح كتم لا يكره لانه يراوب التبعيد انتهى ولعل هذا الدليل هو وجه نظره

من قيل له تراعى هذا او حق به او حق ما
 او حق به او حق به او حق به او حق ما
 بليست فقال في قدر ان كل واحد منها لا
 كثر في كل ذكر ضمير هو

اندر

ناريلو

نالو

لو قال ما امر في فلان افعل ولو بالكره يكره

صاحب الحيط والله اعلم وفي الحديث لو اجرام من قال قتل فلانة او دم فلانة
 حلال او باح قبل ان يعلم حقيقة العذر بوجه شرعي كز ومن قال قتل فلانة
 القاتل صدقت او احسنت او قال لا يمر بقلبك بغير حق او لا تلبس
 رجل سارق جوقته او احسنت كز وكذا كز من قال مال فلان في حلال قبل
 تحليل المالك اياه ومن صدقه فيه يكفر ايضا انتهى وفي خلاصة الجدي من قال احسنت
 لما هو فيه شرعا او جوقته كز انتهى وفي التيمية من قال انافون او البلبس لا يكفر
 ومن ضاع ضما يكفر ومن قبل لم تب هذه عن هذه المعصية فقال لا اتوب حتى
 يشاء الله وراي فذلك عند ايكز ومن انكر حكمه من غير الحق المظن او نفي يكفر انتهى وفي
 المختصر من وضع فلسفة او اب الما زل من قال لا خراشرب الخمر ورجوع قول
 من يقول انه حرام كز ومن استحسن باطلا من كلام اهل البدعة او قال لم حشيت
 معني صيغ او هو كلام ذو معني كز انتهى وفي الخلاصة قال لا خرفوا از كل وجو
 لرسا زم ان كانه حرام، ضعف الى طيب وكونه قبيلا لا يكفر انتهى وفي جامع
 النصولين لو قال ورويتي بدعتي است فهو خطا عظيم ولو قال فلان كس لم ك
 ضوئش نحو اهدرو بخفي عليه الكفر انتهى وفي التمهيد من اباح بخاخ المتعة كز
 انتهى في الشفا للعاصي عياض من قال لعن الله العرب او لعن الله بني هاشم او
 لعن الله بني اسرائيل او لعن الله بني اوم وكرانه لم يرد الانبياء وانما اراد
 الظالمين منهم فويله الله بغيره العاصي بقدر اجتهاد السلطان انتهى يقول
 الحنف في جامع الصغير للسيوطي ان النبي وم قال حب العرب ايمان ونبضهم كز
 فمن احب العرب فقد احبني ومن ابغضهم فقد ابغضني وصحت هذه في ظاهر
 هذا الحديث ان يكون لعن العرب وبهم ونبضهم كرا او ما يخاف منه
 الكفر اللهم الا ان يحل احديث على التهديد والكاليد لا التحقيق وحينه لا يكون
 كز انتهى في المختصر من خطا ورجوع قول كز الكفر يكون خطا وانما والله اعلم من شتم
 دين مسلم او لياته يكفر وتطلق امراته ثلاثا عند البعض وهو الاشبه ولو شتم فلم

يكفر

يكون
 مخرج المطلاق

عالم فقيه او علوي يكفر وتطلق امراته ثلاثا اجماعا كذا في مجموع الفاضل الشهير بغير
 زوا وتلا من اناوي يقول الحنفية يقول الحنفية كز كون الطلاق الواقع يا
 المستلزم المذكورين ثلاثا في صحيح لما ذكرنا سابقا في احكام المدة خلا من كتب
 حتى ان الطلاق الواجب امراته المدة تبين بلا طلاق عند ابي حنيفة والي يرد من عند
 محمد تطلق لكن لا يكون ثلاثا الا بغير الحق بوقوع الروايات امراته والله اعلم وفي
 المجموع المذكورة وفيها قلا عن اناوي ايضا لو شتم مسلم يكفر وتطلق امراته
 بانيه وهو الاصح مما قال البعض من انها تطلق ثلاثا ولو شتم مسلم انفس مسلم يكفر و
 قيل لا يكفر ولو شتم كافر يكفر عند ابي حنيفة لا عند هذا وهذا الخلاف في الكفاي
 وانما في المشترك فلا يكفر بثمة اجماعا انتهى وقال العلامة الشهير بكال باني زوا
 في مجموعته قلا عن المنية وانما يكفر بشتب النعم لان النعم موضع الايمان والقران
 في موضع وكذا الله تعالى في شتم موضع فاقدم شتمها وفذلك كز وانما لا يكفر عند هذا
 بسبب اقوال الكفار لانها مواضع كلمة الكفر ولا يكفر احد بسببها وقول ابي حنيفة
 قول عمر وابن عباس وابن مسعود وقولهما قول علي وزيد بن ثابت ومن افرد
 مالك ولو شتم حيدرا من مأكولات ادم لا دفعه ابي حنيفة بكفر لانه شتم نعمة الله
 وفذلك كز عظيم وعند هذا لا يكفر بل يستغفر الله ولا شيء عليه ولو شتم حيدرا
 لا يكر كل كلب ~~مخرج~~ وختمه لا يكفر اجماعا وروي عن ابن عباس انه من شتم
 كلبا يكفر لا يباع ويشترى ويهدى ويرث فصار من نعم الله ولو سب طعاما
 بكلمة الجاه يكفر ولو شتم بغيرها لا يكفر انتهى وفي خلاصة السجدة الجبابرة
 قال بعضهم من كز مطلقا وقال بعض المشايخ اكثر المشايخ انه اراد بها العيا
 يكفر وان اراد النعمة لا يكفر انتهى يقول الحنفية يدخل في النعمة التعظيم كذا
 في الحاشية انه السجود للتعظيم ليس يكفر لان الله تعالى الملائكة بالسجود لا و
 وم والله تعالى امر اعداء عباده غير انتهى وفي جامع النصولين ولو سب ~~مخرج~~
 بنية العباد لم يكر ولو لم يحضر النية يكفر وينبغي من قبل الارض بين يدي سلطنة او امير

والكريم

اوسيد له فلو علم وجه الحق لا يكره ولكن ياخذ بجهلها لانها كبرية اما لو سمع بنية
 العباد لم ادم تحضر البنية كذا قال مولانا اقول لا يكره ان لا يحضر البنية ينبغي
 ان لا يكره ان لا يحضر البنية في حيث لا يحضر البنية تكون للتحية والكريم وانه لا يكره
 وانما علم الحق واما الاخفاء للسلطان وغيره فيكره لانه من عاونة الشياطين
 ولو قبل يد غير لا باس به لو علم او سلطانا به ينبغي ان يقر في الخلاصة فيقبل
 به العالم والسلطان العادل جائز ان يقر في جامع الفضل ايضا ولو قبل
 به غيره يد غير علم او سلطان فلوراء به تعظيم المسلم فلا باس به ولو اراد به عبادة
 لا يكره لئلا يقر من الدنيا يكره وافق الصدر الشهيد في هذا الفصل
 بالكرامة بالتفصيل وعن الرازي انه قال كما نقل يد المأمون وبشر يقول هذا
 فسق قال ابو جعفر لا باس بتقبيل الوجه لو فقهها او زاهد هذا اعزاز للدين
 وفي اجماع الصغرى كرتقبيل الوجه والوجه والراس انتهى وفي الظهيرية السجدة
 للجباية قال بعضهم كرتقبيل هذا اذا سجد لاهل الاكرام مثل الملك عند الي
 حنيفته وكل ما هو على قدر الساجد عندها اما لو سجد لوجه لو سجد لغير
 اهل الاكرام علم القدرين يكره عندهم بلا خلاف واما تقبيل الارض فهو مباح من
 السجود الا ان وضع الجبين او اخذ على الارض الحقة وافق من تقبيل
 الارض واما تقبيل اليوفان كانه الحجة من يكره ان يقر بها بان كان فاعلم
 وشرف يرمي ان يقال الثواب كما فعله زيد بن ثابت بن عباس رضي الله
 عنهما وانه فطر ذلك لصاحب الدنيا فيسقط انتهى وفي البرزخية وفي البرزخية
 لا يصل على غير الانبياء والمسلم والملايكة لقوله لا تحلوا ان تجعلوا عادي الرسول شيئا
 كعاد بعضكم بعضا والملايكة ايضا رسل الله تعالى وليلا يتهم بالرفض ولا يكره
 اللعن على معاوية رضي الله عنه لانه لما ثبت الذي رسول الله ووفو السابقة لكنه
 اضطرار اجتهاد فيقوي وزاد عنه ببركة صحبة النبي وم يكن اللسان عنه
 تعظيما للنبوة وصاحبه يتدل اكرامه ولقد علم ان افواه اهل البيت فامسكوا اي

ان لا يقال ان صاحب الله
 عليه وسلم وكذا قال
 هو

امسكوا

ل

مجلس
 من دروس
 دروسان

مجلس
 من دروس
 دروسان

امسكوا السانك عن فكرهم بسوء التلويح ونحوه قال واما اللعن على زيد والحاج
 فليحذر ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين في كفرهما وقد نفي النبي عن
 لعن اهل القبلة ويكره عن الامام الصغرى انه قال لا باس باللعن على زيد و
 اللعن على شخص الشخص ولو فاسحا لا يكره بخلاف الجحد اللعن على اجنب
 لقوله تعالى لا لعنة الله على الظالمين وقد اشتهر في رسايق شروا انه ان قال
 ورويت في مرويثة يكون لانه معناه جميع الاشياء خاصة لك وهذا باطل فان
 معناه مسكنة المساكين او فقر الفقراء فانه قال المتكلم اليك بمسكنة المساكين
 او فقر اليك فقر الفقراء ولا لاله فيه على اباة شي ما وانه اولى الله لانهم
 حاكم ان لازم فالتخصيص لازم في هذا الحكم العام كما قالوا في قوله كل حرام
 حرام انما هو في الطعام والشراب ولا لاله فيه على اباة شي ما واشتهر ايضا
 ان من قال جعلت كل ما اكل من طعام الا ان طلاق ثلاثا صحت وهذا باطل وهو
 الحرام بالانهاية في كل ما اكل من البرزخية على اجماع اهل الطعام والشراب الكثر البرزخية
الباب التاسع فيما يتعلق بالكرامة واحوال الاخرة في الخلاصة فلو قال لافر
 يقين الله روحك على الكفر عن ابي يوسف انه لا يكره واليه مال الصدر القاضي برهان
 الاية انتهى وفي البرزخية مسلم وفي ما غير فقال هذا في جانب وي باقرى يستأنذ اصلها
 فيه قال النفا لا يكره كذا قيل يكره ولو قال العالم اما من مع الكفر لا يكره لانه طلب سلب
 الاية منه حتى يقيم البينة على كماله وافواه الخلق من قال لمن مات كان الميت في الجنة
 او لا ينبغي الله فبعضه فبعض كذا في كل حرام فان كان طلاق فلان وبذل روح
 لك او قال فلان لا يموت بكون نفسه او مات بغير موت نفسه فبعض على الكفر من الكفر
 البعث والقيامة والجنة والنار والميزان والصراف والحساب ومجانى الاعمال يكره
 في كل واحد من ذلك في التهمة الحوض والصراف والميزان لسبق على الحقيقة
 وانه الحوض هو الماء والصراف هو الدين والميزان هو العدل فهذا اخطا في التاويل
 فليحذر وليس يكره من انكر باب البرزخية في بعض النسخة بعضهم لا يكره لانه ثبت بحر الواحد

وفيها ايضا من قال ان يكون اهل الكبرياء في النار
 فهو مستبعد ومن انكر هذا الباب القدر شفاة الشاطي
 يوم القيامة فليحذر ان يقر

وراء ايضا في ذلك اليوم بكة قال كاذب ما تتركه ويقول هذا من المعجزات لانه
 الكرامات وانما انما سمعته ولا يمكن ولا اطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف وعلم هذا ما
 يكلمه جملة خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة الف مجوزا ومنه ويصلي فوضه بك وقد
 ذكر علماء زمان ما هو من المعجزات الكبار كاجاء الموتى وتقلب العصا حية وشق الزم
 واسباع الجمع من الطعام الصغار القليل وفروج الماء من بين الاصابع لا يمكن ان يكون بطريق
 الكرامة الاولى وكل المسافة من قبيل المعجزات ان لم يزل في الارض فلو جاز ليز
 ايضا لم يبق فائدة القسيس او لانه كالاسراء بالجمع وذلك خاصة اليوم لكن في
 كلام القاضي الامام ابي زيد البوسني في كتاب الدعوى ما يدل على ان ليس بكفر انتهى
 كلامه في البرزخية كلام البرازي في كتابه صاحب جامع الفضولين بعد ذكره قول
 الرغواني الذي قد ذكره قبل اسطر اقول ينبغي ان لا يكفر ولا يستعمل لانه من الكرامات
 لانه المعجزات او المعجزة لا بد فيها من المعجزة ولا يكون في هذا فلا معجزة وعند اهل السنة
 يحسن الكرامات كبد الكرامة انتهى يقول الحقير برافعة ما في مناقب الامام الاعظم للبرازي
 ايضا ولا يلتفت الى ما قاله محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة الجاردي من تكفير من قال
 روى ابن ابي عمير في يوم عرفة معرفات وبالبصرة في ذلك اليوم ايضا فانه في المسافات
 من قبيل الكرامات لانه من قبيل المعجزات وعلم انه يرفق ذلك لا يلزم الكفر لكون المسافة محتملا
 فيها فانه ذكر في كتب الكلام ان ما هو من المعجزات الكبار كخلق البحر وتقلب العصا حية
 هل كونه وجوده كرامة ام كنهه بعصا المعجزة اختلف اهل السنة في ذلك والصحيح
 عدم جواز كرامته وان جاز استدرجا كاجاء الخضر بعد قتله من الدجال فلما
 كان محتملا فيه لا وجه لتكفير المعجزة انتهى وفي محركات المصنف ساجد وسيد في خلق
 من نفس يتنقل لروحه وساجد وسيد وساجد لا يستتاب منه ويقتل اخر اختلف على
 سحره فعلم للفرق بين الناس وساجد وسيد ولا يعتد به لا يكفر واما المعزومون واهل النيران
 من حدة الشياطين ويصيح علم الغيب فهما كرامة ايضا انتهى وفي الخلاصة من ذلك
 به چه كاريد سبقت يس يكفر بقول الحقير لعروجه ان اللحية سنة وهو استحق بها فيكفر

لقد اجابونا فادو
 مؤ

الفرار
 مؤ

وفيها

وفيها رجل له اربع نسوة والن جاريتان فاراداه بشيء جارية اخرى فلامه رجل
 فكاف عليه الكفر انتهى يقول الحقير وذلك لانه قد وقع في غم اللوم بقوله والله واللعنة
 اهل والدين مع لزوجهم حافظون الامع ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين
 ومنها ايضا في كتاب الكراهية سمعت القاضي الامام اذ المناظرة اراوه بالمناظرة
 تجادل بعضهم بكفر ورايت في موضع فتنة وعندي لا يكفر ويخشى عليه الكفر انتهى وفي الحاشية
 من سمع قولا كذا بانه لا يملكه هذا ابن هروغ ضرور تراراست كونه كرواناو
 او قال بران هروغ توبركت كذا قال بعضهم هذا قريب من الكفر انتهى يقول الحقير
 وفي ادواب المنازل ومن كذب فعلم له اخر بارك الله في كذا بك كذا العايل انتهى وفي
 الظهيرة من فوج شاة في وجه اناء وقت الخلعة او العدة وم او ما شبه ذلك من
 الخواصات كذا انتهى وفي البرازية الخوزية چهار طاق يتخذ في الخانات والاسواق
 عند قدوم الحجاج والغزاة والاعراء ويذبح الابل والغنم والبر لوجه العاوم وقد
 ذكر ان المذبح مينة واختلف في كذا الذابح انتهى وفي المينة قال الامام الفضلي
 يكفر الذابح وقال الامام اسمعيل الزاهد بكراهية الكراهية ولا يكفر لانه لا يسنئ الظن
 بالمؤمن انه يتقرب الى الاوى بهذا الخبر انتهى وفي التمهيد من جامع التلخيص والرقص
 والمناظر والشرع في ذلك لا يكفر لان حرمة ذبحه تحت بحر الواحدة انتهى قال صاحب
 البرزخية في رايته فتوى في الاسلام جلال الدين الكراني ان في ذبحه في الرقص
 كذا انتهى يقول الحقير الكراني المذكور هو صاحب الكفاية في شرح المعاني شافيه
 الامام الاعظم رحمه الله اذ رجلا سأل عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا افا
 الله في اكل الميتة واصل بلاركوع وسجود واشهد بالمراد وانقض الحق واحب
 الفتنة فقال له اصحابه امر هذا الرجل بشكرك فقال الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة
 ويخاف الله لا النار ولا كما في من الله الظلم من الله في عذابه ويكمل السك والحرارة
 ويصلي على الجنائز ويشهد بالترديد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وبها
 فتنة فقام السائل وقيل راسه وقال اشهد انك للعلم وعاد انتهى وفي اخر الفتاوى

اهل باب الامام مؤ

او ثبت في حقها بالبينه لا يستتاب منه والمسلم والذمي والحر والعبد في حكمه سواء وقيل سائر
 المسلم يقبل وسائر اهل الكتاب لا يقبل واما المرأة اذ اقرت بما وشهد الشهود عليها بانها
 ساحرة لا تقبل ولكن تجلس وتضرب حتى تستبين لاهل القربة بتركها وكذا الالة والذقية
 واما المعتوقون واهل البريات من هذه الاشياء الذين يدعى علم الغيب فاما ان كانوا
 دالما ومن الساجدين المشهورين ولا صاحب الظلم ولا الذي يقسم الاسلام انتهى وفي
 التمهيد اهل الاموال اذ اظهرت بدعتهم بحيث يجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعا او الم
 يرضعوا ولم يتربوا او اذ اباؤهم او اسلافهم تقبلت قوتهم قال بعضهم تقبلت قوتهم جميعا
 الا الاباحية والخالية والشيعة من الروافض والرافضة والزائدة من المعتزلة
 لا تقبل قوتهم بحال من الاحوال وتقبل بعد القربة وقبلها لانهم يقسموا باللعنات
 فقال حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقال بعضهم ان ما بجد لاخذ قبل الاخذ والافهار
 تقبلت قوته والافهار هو قياس قول ابي حنيفة وهو قوله حسن هذا فاما في بدعة
 لا توجب الكفر فانه يجب الجرح للفرقة بين وجهه فليكن اذ ينعين ذلك فانه لم يكن بلا
 حبس وجرح يجزى حسب وطريقه وكذا لو لم يكن المنع بلا سبب اذ كان ربيهم وقتلهم
 فارتفع سياسته وامتناعا والمعتق لو لم يولد ولان الناس في البدعة وتبرم منه
 اذ ينشر البينة وانه لم يكف بغيره فبالسلطة فله سياسة وزجر الالة فصار
 اعم وام حيث يورث في الدين والبدعة هو لو كانت كرايا بغير اعمى باعانا ولولم تكن كرايا
 لا يباع قتلهم ما بل يقبل معلوم ورسمهم وقتلهم هو زجر او امتناعا انتهى وفي
 البرازية فتلك على الشفا من سب النبي صلى الله عليه واله من الانبياء عليهم السلام يقبل
 صدق ولا يوجب له الاطلاق سواء بعد القربة عليه والاشهاد او بعد ما يتبع قبله كذا
 لان حق تعالى به حق العبد فلا يخط بالقربة كسائر حقوق البشر وكذا الله لا يورث
 بالوجه خلاف ما لو سب الله تعالى ثم تاب لان حق الله في القربة في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى او لا يورث القربة كذا في الحديث من البشر واما في سب الله
 لا ينعى ويقبل صدق الله تعالى في سب الله تعالى في حق الله تعالى والامام الاخير الكوفة

فيديو

يقول الحق في سب الله تعالى لا يقبل
 معارضه ما في خلاصة انما يقبل
 بوجهه لا يقبل انما يقبل
 وانه لا يقبل الله تعالى لكن الساجدة
 تقبل بالاشهاد روى عن غيره
 انه كتب الى مال اذ انقضت
 اقبلوا الساجدة والساجدة انتهى
 فلعن في المسئلة رويان والله اعلم

وجعل الله واما حكم من سب النبي صلى الله عليه واله فقد قال الحق في سب النبي صلى الله عليه واله
 علماء دولة السلطان سليم فان بن بايزيد فان العثماني في رسالة الخطبة التي روى اهل
 البرازية في سب النبي صلى الله عليه واله في سب النبي صلى الله عليه واله في سب النبي صلى الله عليه واله
 والايان الثاني بالاولى القطعية التي لا شبهة فيها فبعضهم يقول فيكون كرايا فيقتل به اذ
 لم يتب وهذا مجمع عليه بين الحنفية والشافعية والحنابلة في كراهية سب النبي صلى الله عليه واله
 الاسلام تقبل بدينه فلا يقبل عند الحنفية والشافعية خلاف لما للكتبة والحنابلة على ما مر
 به شيخ الاسلام على السبكي الشافعي في كتاب السبب المسلول على من سب الرسول وهو
 في حقه وفي ذكره في الاموال لوجب من سب النبي صلى الله عليه واله بغير ولا يوجب له سوى كراهية الايمان
 وقال بعض المتأخرين لا يوجب له الايمان فليقتل به استدلوا لا يوجب له من سب نبيها فليقتل
 لكن الاصح انه لا يقبل بعد كراهية الايمان لانهم يوجبون على من سب النبي صلى الله عليه واله
 الله محمد رسول الله من اهل مكة الذي من ارضهم بقتلهم ما روى عنه ومما استدل به النبي صلى الله عليه واله
 عدم قتال عارضا هذا من خرف السبكي فقال عدم شرهته قبله انتهى وقال في اخر كتاب
 الرسالة المنهزم من كلام صاحب الشفا في سب النبي صلى الله عليه واله عند الحنفية بل كرايا
 والكفر يورث بالبدعة والاسلام فيرث بالشر والاسلام فيرث بالبدعة والاسلام فيرث بالشر
 الحنفية فلم يوجب القول بعدم قبل بدعة النبي صلى الله عليه واله عند من سب ما ذكر في النجاشي
 البرازية وقد عرفت في سب بطانة وحيث غلط في ادب الرسالة فقد ذكره وقال
 وهذا الذي ذكرنا ان هذا حكم المسلم الساب اما الذي اقره بسب النبي صلى الله عليه واله
 اذ عرض او استحق بدينه او وصفا بغير الوجه الذي كره فيه اطلاق فقد انقضت
 لا ينقض عهدا فلا يقبل لانه ما هو عليه من الكفر والاشراك بالله اعظم ولكن يعزر و
 يوجب وعند الشافعية والحنابلة تقبل لا ينقض عهدا فيقتل به فيقتل انتهى يقول
 الحق في سب النبي صلى الله عليه واله ما ذكر في بعض النجاشي في كتاب الامام ابي
 يوسف رحمه الله ان من سب النبي صلى الله عليه واله بغير قربة لا يقبل عند وعند
 ابي حنيفة خلاف لما انتهى هذا وقد ذكر العلامة النهاية ابراهيم السجستاني رحمه الله في

رايته يصح في مسجد كذا اتقبل شهادتها ويجوز على الاسلام كافر لقن كافر
 اخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه الزمان او قرأه هو نفسه شهد نصرانيا
 على نصراني انه اسلم وهو يكره لا تقبل شهادتها وكذا لو شهد رجل وامرأة من
 المسلمين ويتركان على ما بينه وبين اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصراني نصرانيا
 على نصرانية بانها اسلمت جازت واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام
 وفي النوازل تقبل شهادته رجل وامرأتين على الاسلام وخالف في شهادته
 نصرانيين نصرانيين على نصراني بان اسلم هذا احكامه ما في اثنائه و
 الدرر والفرح خالطين عبادتهما حافظا مكررا يقول الحق في عليين
 الوجه في مسيلة شهادته واحد بصلوته في مسجد واخر في مسجد اخر انه تقبل
 شهادتها ولا يقبل ويجوز على الاسلام ولا يقبل اي ان ابي وفيه ايضا اذ العبد
 اليهودي او النصراني لو قال دخلت في الاسلام قال بعض مشايخنا يحكم
 بالسلام واذا لم يتبرأ عما كان عليه وهكذا اذ كره في محضر انتهى
الفائدة الثالثة في اذ اياه الباس في قبول بطلان توبة الباس وفيها
 التوبة بانه احوال التوبة والالتفات اجالا وفي الدرر والفرح اياه الباس في قبول
 بطلان توبة الباس لانه لا يخرج من اجنب غير عارف بالادع وانتهى اياهنا وعرفنا
 الفاسق عارف حاله حال الباطل والباطل من الباطل لا يتبدل انت في شرع المص
 الطاهر من كلام النبي وم قبول التوبة ما لم يظهر علاماته الموت وفي الكشاف
 في تفسير قوله تعالى انما التوبة على الله للمؤمنين بملوكه لا اله الا الله في وقت الاحتضا
 هو هو الوقت الذي لا تقبل فيه التوبة فاورا في حق القبول ومن ابن عباس
 رضى قبله ان ينزل به سلطنة الموت وعن الفضائل كل توبة قبل الموت فهو قريب وعن
 الشيخ ما لم يؤخذ بكلمة اى مجرى نفسه وروى ابو ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يقبل
 توبة العبد ما لم يغفر الله تقبل الله توبتنا وغفر لنا وساء رحمة ربنا واما ما
 ما يباينها انه كان ليعبده لادعيا وجميعا **الفائدة الثالثة**

قال في
 ما في

في قوله
 في قوله

في اصول عباد اهل السنة والجماعة ما اوجب الشرع خلقه على كل من اسلم
 على المسلمين خلقه وسماهم على كل مسلم خلقه وسماهم وهو خلقه وهو خلقه
 وفيه والاعمال في هذا الباب اذ يقول كل من ذوى الالباب اخذت يده وملايكة وكنت
 ورسله واليوم الآخر والدرج والشرقة وتفضل ذلك هو ان يعتقد ويقول كل من ذوى
 العقل الله هو الاله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
 الحق القادر العليم القديم السميع البصير الحكيم الخبير الرحيم الغفور الباقى الموجود
 بالعلم الواحد بالعدد الغنى عن الاستعانة والمدد الصانع لجميع الكائنات
 العالم بكل فرة من اجزىات والكليات ما هو كان وسيكون ابدان او كان والسكنات
 لا يعرب عن علمه فقال فرة الارضين والسموات الاول والاخر فلا بداية
 له ولا نهاية وكل شئ لا وحدايته دليل وآية هو شئ لا كالا لاشياء وهو
 الخالق الخلاق لا يشبه شئ مما سواه وهو رب كل منهم ومولاه لا ضد له ولا ضد
 ولا ضد له ولا ضد ولا شريك له ولا نظير ولا معين له ولا وزير هو واجب الوجود
 لذاته قديم باسمايه وصفاته ليس بجسم ولا جود ولا عرض ولا مقصور وليس
 بمركب ولا متجز ولا متجز ولا متبعض وكل هذا ثابت مقر وساجد وما ورد فيه
 النفس من المشكليات في الصفات كنه نحو الرحمن على العرش استوى وبق وجه ربك
 ويداه ممدودة ايهم وكذا في تلك الاقاويل والايان نون بظاهره ونشر الله
 عن حقيقة ونفوس علم الى عالم السر والنجيات لان من المشكليات ولانها اوقفت
 ابطال ما ورد من الصفات والله خلق العرش والفرش وما بينهما والافلاك وهو
 منز عن الزمان والمكان او هو خالقها ولا يشك في ان هذا او هناك هو
 المختص بجميع صفات الكمال المد من حالات النقص والزال خلق الاشياء
 بلا ماوة ولا تصور ولا مثال ولا صورة وكلها تحت تحت بعلم مشعور محصور الكمال
 مستقر في عظيم قدرته ولا يتحرك ولا يسكن شرة وفرة الاباراة وكل ما يقع في
 العوالم كلها من خير او شر ونفع وضرر وحركة وسكون وما كان وما يكون بفعل

المنفرد بالقدم = المتع عليه القدم

وهو رب الغنى والعظمة والكبرياء

وهو ربى ملائكة او براء المؤمنين بحجبه
 وهم في الجنة فضلا منه واحسانا ورحمة منه

في قوله
 في قوله

لقد تنزه عن النعائص والنفثاء . وقدرته صالحة لجميع ما يشاء . لا يجري عليه زمان
 واحوال . ولا يرصن ابد البش من الحال . لا خالق ولا رازق غيره . وهو
 المطلوب فضل وحيز . هو العلي الغني عن كل شيء . ويحتاج اليه ما سواه من
 حيا وحي . لا يوصف بالماهية والكمية والكيفية . ولم صفاته قديم ازلية . هي
 قديمة ذاتية وفعلية . فالاولى احيوة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر
 والكلام . والثانية التخليق والترزيق والتكوين والانشاء والابداع والصنع
 وغير ذلك من صفاته الفعلية كذا في الفقه الاكبر للامام المهتم . وصفاته كلها لا يحد
 ولا غير بالحزم والكم . لم ينزل ولا ينزل باسمايه وصفاته لم يحدث له اسم . صفاته
 واحدة بالذات . غير متناهية بحسب التعلمات . واه جميع صفاته . لا كصفاته
 مخلوقة . لانه قد تنزه تعالى . عن كل كسائر الاشياء . فيعلم لا يعلم ولا يحد ولا
 كقدرتنا ولا يعلم لا كعلمنا ولا يحد ولا يحد . لم يتجدد ولا يتجدد . العلم بحسب تجدد
 الاجزاء والكيفية كذا في علماء ملتنا . لم يتجدد ولا يتجدد . العلم بحسب تجدد
 المعلومات . واراوت اراوت واحدة لا يتجدد بتجدد المراتب . او يعلم المعلوم
 حين عدم معدوما ويعلم انه كيف يكون افر اوجد . كيف يكون باقيا . ويعلم الموصود
 موصودا وان كيف يكون قابيا . ويعلم العالم حين قيامه قايما فاقا فقد علم ما عدا
 حال وقوعه فذلك القاعد . من غيرة يتغير علمه او كيد لا علم زايده . والتغير والاضلالان
 انما هو في المعلوم بل الاطلاق وهذا بلا خلاف بين الاصطلاح الاسلامي . ويسمع كلام
 النفس وصوت ارجل النملة تحت الثرى . ويصير صبي مخ البعوضة السوادية في
 القيلة الطلاء ويرى . هو حكم العدل المنزه عن الجهل وكيف . والحشية والحقا
 والقدرة وغير ذلك صفاته بلا كيف . وما لا يليق اسماؤه اليه تعالى بالنظر الى البدايات
 فما قولكم بالنتائج والغايات . وهو متكلم بكلام واحد ضا في السكون والآفة
 والحكام ضا في المازل وليس يرفق ولا صوت ولا كيفية كذا اعتقد من ان به وفاء
 وهو متكلم بذلك امر به ناه محذور وبيان . لو عتر عنه بالعبرانية فهو تورات اد

هو منتهى في الازل

بالبرانية

بالبرانية فهو تورات او بالبرية فهو تورات . واختلاف العبارات لا يستلزم
 اختلاف الكلام كذا حققه العلماء الكرام . وكلامه مع قديم معروفا بالاسم محفوظ
 في العلو . مسجوع بالافان ولي المصاحف مكتوب . لكنه ليس بحال في شيء من
 فوك . محلي تنزه عنه كلام رب الممالك . وقد اجمع موسى عليه السلام . ورنج
 به الله بالكلم منزل ومعام . واسماؤه تعالى في توقيفية لا يجوز اطلاق اسم عليه لم يرد
 به الشرع . في كل اصل و فرع . وكل ما ذكره العلماء من صفاته مع بالبرانية .
 فيجوز القدر به سوى اليد بالبرانية ايضا كذا في الكتب الاعتقادية . لا يجب عليه
 تعالى شي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . اذ عذب فبعده واه انما في تفضله على زمر
 العبيد . هو فاني اجرامه والاعراض . وافعاله ليست بمعلقة بالاعراض
 لكنه راعي في حكمه جليلة ومصالح تفضلا على عباده من طاعة وصالح . لقد قدر
 الاشياء في الازل وقضاها . وكبره في اللوح المحفوظ واعضاها . ولا يلزم منه
 الاجاء والاجبار . اذ كتبها العلم بصورها من الجاوب بالاختيار . والحاصل
 في جميع المعلوم والتقدير تابع للعلم (العلم تابع للمعلوم) كما هو في كتب الكلام بحسب رتبه
 وفي رسالة الحق في المثلثات الشريفة . وذكرنا اذ علمه في حضوره لا حصوله فان
 هو هو واما بالحدس والاراء المتخرفة وهو هو والمعلوم في كتابه في علمه كل حوا
 المافية والمستنبط والاشية واقعة نظر اليه تعالى والى علمه في المنزه عن الزمان في علمه
 المصنوع في زمانه الكبر والاعتدال بالعلم من اليه او لا يحصى غير علم زمانه . ولا يجري
 عليه احكام تنكب الملواة . فلا يمتنع في علمه في الاشياء في علم المصنوع
 وحال الاستحالة الملك المتعال . بالمضي ومعال والاستقبال . انتم خلق عباده
 سليمان الكفر والايان . في طهر وامرهم ونهاهم عن من ان يفعلوا وازاروا وصلة فيه
 بعون الله وتوقيفه وكفر من كونه يعلم والكار لا يحد لان من الرحمن . لم يبر احد احد
 خلقه من غير كذا ويا من . بل خلقهم لا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد ولا يحد
 اشيا صاخر من . وكل من خلقه افعال العباد فجارهم وكسبهم . والله فالتها كما هو

م

وهو

وشا ان يات

في اوقات الخسوف و
ساعات الخسوف

ثم ان صر

قد عجزت عن ان يحل بي اي الله وحده كذا في
 في الحديث في خلقه في خلقه في خلقه في خلقه
 ومن عجزت عن الملائكة بالبرية فانه يتكلم في خلقه
 في كل من عجز عن الملائكة بالبرية فانه يتكلم في خلقه
 في كل من عجز عن الملائكة بالبرية فانه يتكلم في خلقه

خالقهم وربهم • لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين • اذ كل فعل يصدر من
العبد فهو بكسبه وخلق الله بلا شرك ولا اثنين • غير ان المحاصي الطامع التي امر بها
هي برضاها وعلو رتبته وعلو رتبته وعلو رتبته وهي برضاها وعلو رتبته
وعلو رتبته وعلو رتبته • والمحاصي كلها بعلو رتبته وعلو رتبته • وعلو رتبته
لا يفتقر الى امر • ولا رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته
الجنة فطاعة واحدة لا يفتقر الى امر • ولا رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته
بكل المحاصي وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته
ليس يمكن ليس لكن لا يتعد احد ان يعبد • حق عبادة كما يليق لعبادته • لا يفتقر
الكفر والشرك اللذين هما اعظم الخبيث • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته • وعلو رتبته
كتب انزلها على انبياءه كان كل منها حقاً وصواباً • ارفعها الامم واني وخطابهم بها
خطاباً • واول الانبياء ادم • واخرهم محمد صلي الله عليه وسلم • وهو افضلهم
واكرم • ثم الافضل بعد ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح • وهو اول الجنة واولوا الفهم • وهم
افضل مما سواهم على ما يترتب الجحيم • وكلامهم كانوا معصومين عن الكبائر والصغائر • بعدة
من قدرته الفلك الدائري ساير • وانما صدرت من بعضهم الزلات والخطايا • وقد
تجاوز عنهم واصحاب العطايا • وهم افضل من جميع الملائكة الكرام • وقد تولى عليهم جبرائيل
عليهم السلام • ومحمد حبيب الله لم يصدر منه تقصير معصية ولا زلة في مدة عمره
اذ كان مما زاعق غير في الكثر • وقد ولدته عرج بجسمه الى السموات العلى • وراى ربه
جل بلا كيف جل وعلا • والملائكة عباد الله المكرمون • الذين لا يعصون ما امرهم و
يفعلون ما يأمرون • وهم عن جميع المحاصي معصومون • والذكورة والانوثة والاكل
والشرب وخصائص الانوثة • واذ منهم رسلا الى الخلق من الله اجليل • منهم جبرائيل
وصالح واسرافيل وميكائيل وعزرائيل • وكل ما يجب ان يعلم ان الاستطاعة مع
الفعل ولا يكلف العبد باليس في نفسه والمقدوم ليس بشئ والا من الله كثر والياس
من الله كثر والاجل واحد لا يتقدم لحظة ولا ياتخر • واحرام رزق من الله وكل بسنن

المؤمنون

والمؤمنون

يجب على العباد محبة الله وشكره
وبكل التخليق وحسنه وجماله وكرامته

المقدّر المحقر • والسعيدة يشق والشقي قد يسود • وختمه واوضحه بعض من الى جود
الحق القيق صوره • بان كل ما يحدث في عالم الاكوان • له صورة اتمية في اللوح المحمد ط
على وفق القضاء الازلي المنزلة عن الزمان • وسمي اللوح المحمد • لان صورته
تفصيلية في لوح الحوادث لا يثبت على وفق ما اقتضته الحكمة الالهية وتبطل لوح الرضاء فقله
وهو ان يتطرق اليه التبدل والتغير • بارادة الملك المحقر القديم • وغير من هذا جهل
الدين في القرآن بسماء الدنيا ووقع الاشارة الى هذين الوجهين في قوله تعالى ما يشاء
ويثبت عند ام الكتاب • وانما يسمى اللوح المحمد • لان صورته اتمية في اللوح المحمد
وافضل البشر بعد الانبياء ابراهيم ثم عيسى ثم نوح ثم غيره • ولكن عن ذكر كل العباد
الاخير • وخرج الدجال وراية الارض ويأجوج وماجوج ونزول عيسى وطلوع الشمس
من مغربها من الغرب • وسائر اسرار الساعة واحوال يوم القيامة على ما روت به الاخبار
الصحيحة كلها حق والاعتقاد بها واجب • وغور الوجود الى الجسد في الفرح وخطبة البقر الحركية وعذاب البقر
المجتر من اجله لكل • كما في بعض من عاصى حق وتغيب اهل الطاعة في البقر حق
وسوال شكر وكثير حق والبعث من البقر حق بالاجل حق والسؤال والحساب
حق ورفع الميزان حق ووزن الحسنات الاعمال حق واتباء المحاصي حق واتباء المحاصي حق
حق والعصا ص في بين الحفص اديم الحفص في الفوصات • بافدا الحسنات او طرحت السيئات
حق وصوص النبي دم حق والهراط على متن جهم حق والشفاقة ثابته للانبياء
والاخبار المتقين • في حق اهل الكبار من المؤمنين • والجهنم والجنة والدار المحلوقة • ان
الآن • وهما باقيتان ولا تغنيان • والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
لا يبقى • بل يخرجه بفضل الله في وجهه اجماع يرقى • واهل الجنة والدار المحلوقة • ان
ابدا • ولا يبقى عذاب الله وثوابه سرمد • وما ينبغي ان يعلم ان نفس الايمان لا يرب
ولا ينقص عند الخفيف وبعض الاشعة وانما تغاوت قوة وضعفها بتفاوت المؤمن
قال في المسيرة روى عن ابي حنيفة انه قال ان اول ايمان كان جبرائيل ولا تقول مثل
ايان جبرائيل والمسلمة يقتضي المسألة في كل الصالح والتشبيه لا يقتضيه انه

رئيس لوح القضاة

في قول رب الارباب

الله
الله

وفي النزاع ما لم يحدده الله اكره ان يقول احد اياي كما بان جبرائيل يقول اخذت
 بالحق جبرائيل انتهى يقول الحق في الله عن كل نصيبه في هاتين الروايتين
 نظرا لانه الشيخ اكل الدين شارح الهداية في شرحه لوصايا الامام الاعظم اعلم
 اة اياي مثل ايمان الملايكة والرسول نفس عليه ابو حنيفة في كتاب العالم والمتعلم لاننا
 صدقنا وحدانته وربوبيته وقدرته كما صدق الملايكة والرسول انتهى اعلم اة جميع ما
 ذكرنا في هذا الفصل من اميات مهمات مسائل الاعتقادات انما هو خلاصة ما
 ذكر في جميع الحق المنظومات والمشورات من المختصرات والمجولات ولم ارها مذكورة
 بهذا الوجه في شي من الكتب الاعتقادية والكلامية وانما هي من خصايص هذا
 الكتاب فليغتنم بتقواها وضغطها من اصحاب من اولى الالباب والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب وهذا اخر ما اروننا ابراهم في هذا المجموع من المسائل
 المهمة المطبوعه والى الله العظيم شأنه والجميع فضله واحسانه انصرف في
 اة يعصمنا من الخطا والزلل في كل قول وعمل ونجتنا عما يداير السنه و
 يجعلها لنا من النراة جنة وسببا لدخول الجنة ويستأنس على القول بالثبات في
 احوال الدنيا وفي الاخر ونجسنا في جوار رحمة الاخر بحجته بولم الحويدة بالمجرات
 الباهرة الفاخر صيا الله وسلم عليه وعلى الواسع المنتمين اليه والذابون
 لهم باحسان الى يوم الحساب ربنا لا ترغ قلوبنا بعد افوهد قنا وهب لنا من
 لدنك رحمة انك انت المحصور الوهاب احشربنا بفضلك الواسع المبين مع
 عباده الصالحين المفلحين في وار الكرامة التي اعدت للمتقين وعواهم فيها
 سبحانه اللهم وكنتهم فيها سلام واخر وعواهم اة الحمد لله رب العالمين

تم